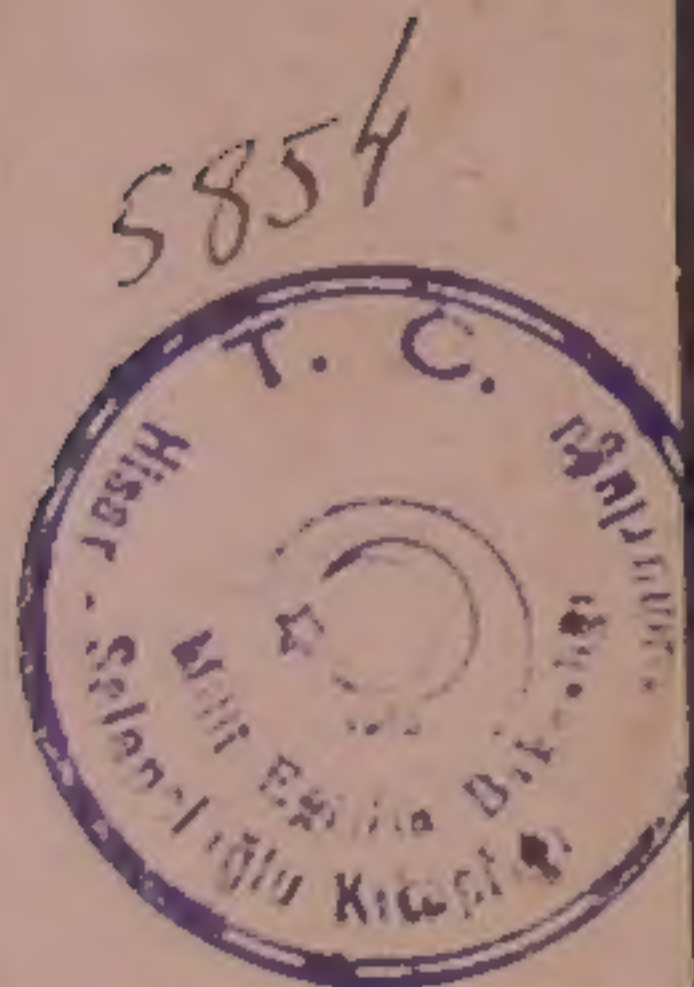
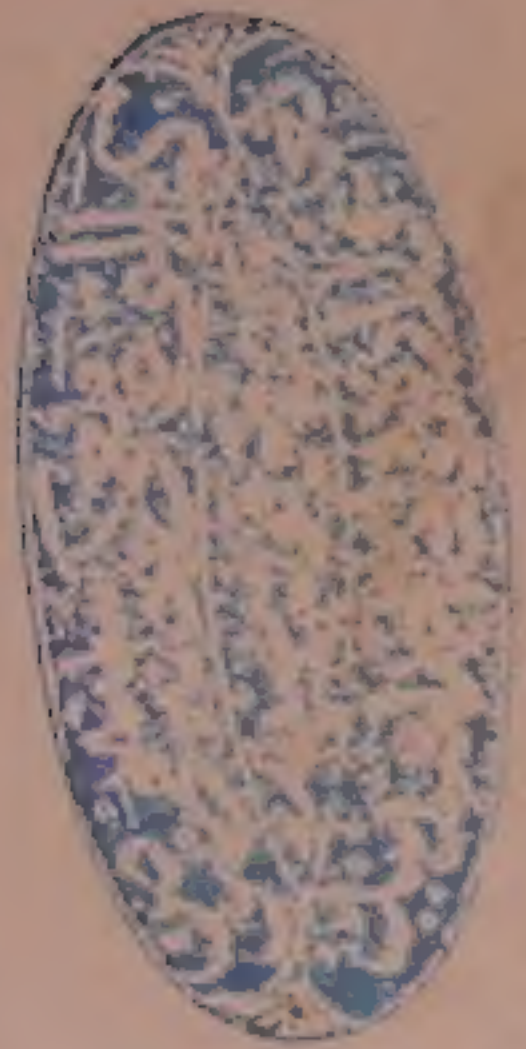




فهرست شرح مطالع الانوار

٥	قوله اللهم انما محمدك والحمد من آلائك	٣٤	قوله الثاني قبل دلالة الالتزام
٧	قوله و بعد فهذا مختصر في العلوم	٣٦	قوله اللفظ اما مركب بقصد يحجز
١٠	الحقيقة وفيه بيان الساب الاول	٣٧	قوله والمفرد يمكن تقسيمه من وجوه
١٤	قوله بل البعض من كل منهما	٣٨	قوله واما الشيخ فقد حد الاسم
١٥	قوله فاحتج الى قانون يفيد الى	٤٠	قوله وقال الشيخ ليس كل فعل عند
١٦	قوله فان قيل المنطق لكونه نظريا	٤٢	قوله واورد الامام على قولهم
١٩	قوله الفصل الثاني في موضوع	٤٣	قوله التقسيم الثاني المفرد ان اتحد
٢٠	قوله والتصورات والتصديقات	٤٤	قوله واما المركب فهو اما كلام ان افاد
٢٢	قوله والموصل الى التصور يسمى	٤٥	قوله الباب الثاني في مباحث الكل
٢٤	قوله فان قيل الحكم على الشيء لو	٤٧	قوله ويعتبر في حل الكل على
٢٦	قوله الفصل الثاني في مباحث	٤٨	قوله الثاني الجزئي ايضا يقال على
٣٠	قوله ودلالة اللفظ المركب داخله	٤٩	قوله وكل مفهوم يبين آخر مباينة
٣٢	قوله والتضمن والالتزام يستلزمان	٥٣	قوله الثالث مفهوم الحيوان مثلا
		٥٧	قوله وبقية المتساويين متساويين
		٥٧	قوله الرابع الكل اما تمام ما هي
		٥٩	قوله والثاني يسمى ذاتيا في هذا
			الموضع



صفحة	صيفة
٦٠	وقوله والذاتي اما جنس او فصل
٦٢	وقوله والذاتي يتمتع رفعه عن الماهية
٦٤	وقوله الذاتي في غير كتاب ايساء وحي
٠٠	يقال للمحمول
٦٥	وقوله والثالث اما خاصة ان اختص
٠٠	بطبيعة واحدة
٦٧	وقوله وكل لازم قريب بين الثبوت
٠٠	للزوم
٦٨	وقوله وشكك في نفي الزوم
٧٠	وقوله واعلم ان لزوم الشيء لغيره
٧١	وقوله الفصل الثاني في مباحث
٠٠	الجنس الاول في تعريفه
٧٥	وقوله البحث الثاني في تقويمه للنوع
٧٦	وقوله الثالث الجنس اما فوقه
٠٠	وتحت جنس
٧٨	وقوله الفصل الثالث في مباحث النوع
٠٠	الاول في تعريفه
٨٠	وقوله الثاني في مراتبه النوع اما
٠٠	اضافي فمراتبه الاربعة المذكورة
٨١	وقوله الثالث الذي هو احد الخمسة
٠٠	هو الحقيقي
٨٢	وقوله الفصل الرابع في مباحث الفصل
٠٠	الاول في تعريفه
٨٥	وقوله الثاني الفصل منتسبا الى النوع
٨٦	وقوله ويتفرع على العلوية ان الفصل
٠٠	الواحد بالنسبة الى النوع الواحد
٠٠	لا يكون جنسا
٨٨	وقوله الثالث فصل النوع المحصل
٠٠	يجب ان يكون وجوديا
٨٩	وقوله (تنبيه)
٨٩	وقوله الفصل الخامس في مباحث
٠٠	الخاصة والعرض العام الاول
٠٠	في الخاصة
٩١	وقوله (خاتمة)
٩٢	وقوله وكل منهما بالقياس الى حصصه
٩٣	وقوله الفصل السادس في التعريف
٩٧	وقوله والخلل في التعريف لاختلال
٠٠	شرط
٩٨	وقوله والتعريف بالمثال تعريف
٠٠	بالمشابهة
٩٨	وقوله وعلى التعريف سكان الاول
٠٠	المعلوم يتمتع طلبه لحصوله
١٠٢	وقوله (خاتمة) المركب محدود دون
٠٠٠	البسيط
١٠٣	وقوله قال القسم الثاني في اكتساب
٠٠٠	التصديقات
١٠٤	وقوله والشرطية اما متصلة
١٠٤	وقوله والمقدم في المتصلة
١٠٥	وقوله ولما كانت الشرطية تنتهي
٠٠٠	بالتحليل الى الجزئية
١٠٦	وقوله الفصل الثاني في اجزاء القضية
١١٠	وقوله قال الامام القضية التي محمولها
٠٠٠	كلمة
١١٠	وقوله الثاني نسبة احد طرفي القضية
١١٢	وقوله قال الامام في المحض
١١٣	وقوله الفصل الثالث في الخصوص
٠٠٠	والاهمال
١١٧	وقوله وهي اما موجبة كلية
١١٨	وقوله ومن حقه ان يرد على الموضوع
١٢١	وقوله الثاني في تحقيق المحصورات

صفحة	صيفة
١٢٥	وقوله وقولنا كل (يجب) بعد رعاية
٠٠٠	الامور المذكورة
١٢٢	وقوله واذا عرفت معنى الموجبة
٠٠٠	الكلية
١٣٣	وقوله الثالث في تحقيق الماهية
١٣٤	وقوله الفصل الرابع في العدول
٠٠٠	والتعديل
١٣٥	وقوله ولا التباس في هذه الاربعة
١٣٦	وقوله وقبل الموجبة المعدولة عدم
٠٠٠	الشيء عما من شأنه ان يكون له في ذلك
٠٠٠	الوقت
١٤٠	وقوله قال الامام في المحض لا يشترط
٠٠٠	وجود الموضوع في المعدولة
١٤١	وقوله وقد يعتبر العدول في الموضوع
١٤١	وقوله الفصل الخامس في الجهة
٠٠٠	وفيه مباحث الاول في القضية
٠٠٠	الموجبة
١٤٢	وقوله ونحن ونعني بالضرورة استحالة
٠٠٠	انفكاك المحمول عن الموضوع وهي
٠٠٠	خمس الاولى الضرورة الازلية
١٤٧	وقوله والدوام ثلاثة الاول الازلي
١٤٧	وقوله والا ضرورة هو الامكان
٠٠٠	وهو اربعة الاول الامكان العامي
١٤٩	وقوله وقد نفي بعضهم الامكان
١٥٠	وقوله وفرق بين الامكان والقوة
١٥٠	وقوله والدوام اما لدوام الفعل
١٥٠	وقوله الثاني في المطلقة
١٥٣	وقوله الثالث فيما تعتبر من القضايا
٠٠٠	في العكس
١٥٦	وقوله الرابع الجهة كما تكون للحمل
٠٠٠	اي كيفية للنسبة كما عرفت
١٥٩	وقوله ثم موضع جهة السور الطبيعي
١٥٩	وقوله الخامس في نسبة طبقات مواد
٠٠٠	القضايا
١٦١	وقوله السادس الضرورة والامكان
١٦١	وقوله الفصل السادس في وحدة
١٦٣	وقوله فان قيل لا يلزم من كون الشيء
٠٠٠	محمولا
١٦٤	وقوله الفصل السابع في التناقض
١٦٥	وقوله وقد اعتبر فيه ثمان وحدات
١٦٧	وقوله والقضية البسيطة تقيضها
٠٠٠	ببسيط
١٦٩	وقوله واما في الجزئية فلا تردد بين
٠٠٠	شمول
١٧٣	وقوله الفصل الثامن في العكس
٠٠٠	المستوى
١٧٤	وقوله اما الموجبات والوجوديات
٠٠٠	والوقتتان
١٧٦	وقوله والدائمتان والعامتان تنعكس
١٧٧	وقوله واما الممكنتان فلا تنعكسان
١٨٠	وقوله واما لسوالب الكلية فالعامتان
١٨٢	وقوله واحتج الامام على ان الدائمة
٠٠٠	لا تنعكس
١٨٤	وقوله واحتجوا على انعكاس السالبة
٠٠٠	الضرورية
١٨٦	وقوله واما السبع الباقية فلا تنعكس
١٨٨	وقوله واما السوالب الجزئية فلا
٠٠٠	تنعكس شيئا منها
١٨٩	وقوله الفصل التاسع في عكس
٠٠٠	القيض
١٩٠	وقوله اما الموجبات الكلية الخارجية
١٩٢	وقوله ولا يلزمها هذه لسالبة الكلية

صحيحة

- ١٩٢ قوله ولا معدولة الموضوع
١٩٣ قوله واما الدائمة والعامتان
١٩٤ قوله واخرج من قال بانعكاس
الموجبة موجبة
١٩٦ قوله واما الحقيقية فتحكمها كذلك
١٩٧ قوله واما الموجبات الجزئية الخارجية
فأبعدا الخاصتين
١٩٨ قوله اما السوابب الخارجية فاعدا
الوجوديات لانعكس
١٩٩ قوله واما الوجوديات فاعدا
الخاصتين
٢٠١ قوله واما السوابب الحقيقية
فتنعكس
٢٠٢ قوله الفصل العاشر في القضية
الشرطية
٢٠٣ قوله والمحكوم عليه فيهما يسمى
مقدما
٢٠٤ قوله وكل منهما اما ان يتركب
من حليتين
٢٠٤ قوله الثاني الشرطية ان كانت بين
طرفيها
٢٠٥ قوله والمتصلة اللزومية الصادقة
٢٠٩ قوله والمتصلة الحقيقية الصادقة
٢١٠ قوله الثالث الحقيقية يجب ان يؤخذ
فيها مع القضية نقيضها
٢١٤ قوله الرابع تعدد نال المتصلة يقتضي
٢١٣ قوله وقد يؤخر حرف الاتصال
والانفصال
٢١٦ قوله وكلمة ان شديدة الدلالة على
على الأزوم
٢١٧ الخامس في حصر الشرطية
وخصوصها

صحيحة

- ٢٢١ قوله ويشترط في الكلية الاتفاقية
ايضا
٢٢١ قوله الفصل الحادي عشر في تلازم
الشرطيات
٢٢٣ قوله لكن ذكر الشيخ ان كل متصلتين
توافقا في الكم
٢٢٥ قوله نعم اذا اتفقت المتصلتان
في الكم
٢٢٦ قوله وكذا ان اتفقتا في التالى
٢٢٧ قوله وكذا اذا تلازمتا في المقدم
والتالى
٢٣٠ قوله وكل متصلتين توافقا في الكيف
٢٣١ قوله وكل متصلتين توافقا في الكم
و الكيف
٢٣٣ قوله البحث الثاني في تلازم المنفصلات
٢٣٤ قوله وكل مانعتي الجمع او مانعتي الخلو
توافقا في الكم والكيف
٢٣٦ قوله الثالث في تلازم المنفصلات
الجنس
٢٣٧ قوله الرابع في تلازم المتصلات
والمنفصلات
٢٣٩ قوله واذا اختلفتا في الكيف
واتفقتا في الكم
٢٤٠ قوله والمتصلة ومانعة الجمع اذا توافقا
٢٤١ قوله وان اختلفتا في الكيف
واتفقتا في الكم
٢٤٢ قوله والمتصلة ومانعة الخلو اذا
توافقا
٢٤٣ قوله واذا اختلفتا في الكيف
٢٤٥ قوله البحث الخامس في تعاند
المتصلات والمنفصلات

صحيحة

- ٢٤٥ قوله (خاتمة) قد تغير الشرطيات
٢٤٧ قوله الباب الثاني في القياس وفيه
فصول الفصل الاول في رسمه
٤٥٢ قوله وشكك الامام بان الموجب
لا علم بالنتيجة
٢٥٤ قوله الفصل الثاني في اقسام القياس
٢٥٤ قوله ولا بد في القياس الجملي من المقدمتين
٢٥٦ قوله الفصل الثالث في شرط انتاج
الاشكال الاربعة
٢٥٨ قوله اما الشكل الثالث فيشرط لانتاجه
٢٦١ قوله واما الشكل الثالث فيشرط
لانتاجه ايجاب الصغرى
٢٦٤ قوله واما الشكل الرابع فيشرط
... لانتاجه ان لا يجتمع فيه خستان
٢٦٧ قوله الفصل الرابع في شرائط
... الانتاج بحسب جهة تلك المقدمات
٢٦٩ قوله وزعم الشيخ والامام ومن
تابعهما
٢٧٤ قوله والنتيجة في هذا الشكل تتبع
... الكبرى
٢٧٦ قوله وانما لا يتعدى قيد الوجود
٢٧٨ قوله واما الشكل الثاني فيشرط
لانتاجه امر ان احدهما دوام
الصغرى
٢٨١ قوله وزعم الامام ان الصغرى
الممكنة
٢٨٢ قوله والنتيجة في هذا الشكل تتبع
الدائمة
٢٨٤ قوله (نبيه) الدائماتان مع الوقفية
٢٨٧ قوله واما الشكل الثالث فيشرط
انتاجه

صحيحة

- ٢٨٨ قوله واما الشكل الرابع فيشرط
لانتاجه ثلثة امور احدها
٢٩٠ قوله والنتيجة الموجبة في هذا الشكل
٢٩٢ قوله (نبيه) اعلم ان في الضرورة
الوصفية
٢٩٤ قوله الباب الثالث في الاقيسة
الشرطية الاقترانية
٣٠٢ قوله القسم الثاني ان يكون
الاولى جزءا غير تام
٣٠٥ قوله وان كانت احدى المقدمتين
كلية
٣٠٦ قوله ويجب ان يعلم ان جزئية مقدم
الكلية
٣٠٧ قوله وان لم يشتمل المتشارك على
تأليف منتج في شكل ما
٣٠٩ قوله والاولى في القسم الثاني
اما في الموجبتين
٣١١ قوله والاولى في القسم الثالث
٣١٣ قوله وحكم القسم الرابع حكم
الثالث
٣١٤ قوله القسم الثالث ان يكون
الاولى جزءا تاما من احدهما
٣١٤ قوله الفصل الثاني فيما يتركب
من المتصلتين
٣١٧ قوله وان كانت مع الحقيقية مانعة
الجمع
٣٢٠ قوله وان كانت المنفصلتان مانعتي
الخلو ومانعة الجمع
٣٢١ قوله وان كانت المنفصلتان احدهما
مانعة الجمع والاخرى مانعة الخلو

- ٣٢٢ قوله القسم الثاني ان يكون الاوسط
جزأ غير تام
٣٢٤ قوله القسم الثالث ان يكون الاوسط
جزأ تاماً من احديهما
٣٢٥ قوله الفصل الثالث فيما يتركب
من الجلية والمتصلة والمشارك
٣٢٧ قوله القسم الثالث ان يكون المشارك
مقدم المتصلة والجلية صغرى
٣٢٨ قوله قال الشيخ يشترط ايجاب
الجلية في الشكل الثالث
٣٢٩ قوله الفصل الرابع فيما يتركب
من الجلية والمنفصلة
٣٣١ القسم الثاني غير القياس المقسم
٣٣٤ قوله ولا فرق في هذه الاقسام بين
كون الجلية صغرى او كبرى
٣٣٤ قوله الفصل الخامس فيما يتركب
من المتصلة والمنفصلة و اقسامه
ثلاثة الاول ان يكون الاوسط جزأ
... تاماً منهما
٣٣٦ قوله (تنبيه)
٣٣٧ قوله قال الشيخ انها اذا كانت
موجبة جزئية كبرى لم ينتج مع
المتصلة

- ٣٣٨ قوله القسم الثاني ان يكون الاوسط
جزأ غير تام منهما
٣٣٩ قوله القسم الثالث وهو ان يكون
الاوسط فيه جزأ تاماً من احديهما
٣٣٩ الفصل السادس في كيفية استنتاج
الجلية من القياسات الشرطية
٣٤٢ قوله (تنبيهات)
٣٤٣ قوله الفصل السابع في القياس
الاستثنائي
٣٤٥ قوله (تنبيه) استثناء نقيض التالي
٣٤٥ قوله الفصل الثامن في توابع القياس
ولو احقه الاول
٣٤٦ قوله الثاني في قياس الخلف
٣٤٧ قوله الثالث في اكتساب المقدمات
٣٤٧ قوله الرابع في التحليل الخامس
النتيجة الصادقة
٣٤٨ قوله السادس الاستقراء السابع
التمثيل الثامن في البرهان
٣٤٩ قوله التاسع المطلوب بالبرهان
٣٥١ قوله العاشر في القياسات المغالطة
م

- | صحيحة | صحيحة |
|--|--|
| ٥٥ بيان استلزام الدرر والتسلسل | ٩ مبحث الحمد من ذباجة المتن |
| ٩٤ مطلب وضع الشخصى والنوعى | ١٢ ومعنى الحق والصدق |
| ١١٤ تحقيق وضع المضمرات واسماء
الاشارات | ١٣ مبحث ان للنفس الناطقة جهات |
| ١٢٤ بيان النسبة بين الخارج والذهن
ونفس الامر | ١٦ مبحث كون السعادة العظمى
معرفة الصانع تعالى |
| ١٢٧ تحقيق التناقض بين المفهومين | ١٩ مبحث ما يتعلق بالصلاة عليه
عليه السلام |
| ١٥١ مطلب السئوال والجواب
في تقسيم الماهية | ١٩ مبحث ما يتعلق بقول المصنف
وبعد الخ |
| ١٥٨ مطلب تحقيق الوجود في الخارج
او في نفس الامر | ٢١ مبحث المقدمة |
| م | ٢٣ مبحث ما و مطلب هل |
| | ٢٥ مبحث تقسيم العلم |
| | ٢٩ مبحث ان لانقائض للتصورات |

(مطالع الانوار)

في الحكمة والمنطق للقاضي سراج

الدين محمود بن أبي بكر الارموي المتوفى سنة ٦٨٩

تسع وثمانين وستمائة وهو كتاب اعتنى بشأنه الفضلاء ويهتمون
بالبحث فيه وتدرسه ويستكشفون من مظان دروسه * اوله اللهم انا محمدك
والحمد من آلائك الخ رتبة على طرفين الاول في المنطق والثاني يشتمل على اربعة
اقسام الاول في الامور العامة الثاني في الجواهر الثالث في الاعراض الرابع
في العلم الالهي خاصة (فشرحه) قطب الدين محمد بن محمد الرازي
التحتاني لغياث الدين الوزير فصار عظيم القدر كثير النفع
وتوفى سنة ٧٦٦ ست وستين وسبع مائة * اوله
الحمد لله فياض ذوارف العوارف
الخ وسماء لوامع الاسرار
(من كشف الظنون)

معارف نظارت جليله سنك رخصتيله طبع اولمشدرا

صحاف چار شوسنده بوسنوي (الحاج محرم آقدينك) دكانده
فروخت اولتور ١٣٠٣ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المحمد لله فياض دوارف العوارف * وملهم حقايق المعارف * واهب حيوية العالمين *
ورافع درجات العالمين * والصلوة على خير بر بته * وخليفته في خليفته * محمد وآله
خير آل * ماظهر لامع آل * اوخطر معنى ببال (وبعد) فان العلوم على تشعب
فنونها * وتكثر شجونها * ارفع المطالب * وانفع لما رب * وعلم المنطق من
بينها اينها تبياننا * واحسنها شاننا * ياله منقبة نجلت في الشرف والبهاء * ومرتبة
جلت عن الفضل والثناء * فيه شفاء من الاسقام * ونجاة من الآلام * واشارات
الى كنوز التحفيق * ونبيهات على رموز التدقيق * وكشف للاسرار * وبيان
لحوصات الافكار * بل انوار الهداية ومطالعها * ووسائل الدراية وذرايعها *
ومباحث كاشفة عن الحق يتي * ومقاصد جامعة للدقايق * من رام اختيار العلوم
فهو عينها * اورغب في انتقاد تقود المعارف فهو فضتها وعينها * لا يؤمن
من الاغاليط وتغويها الاوهام الابيه * ولا يهتدى الى سواء السبيل الا بدرك مطالبة *
ولولا هو لما اتضح الخطاء من الصواب * ولم يتميز الشراب من لامع السراب *
وانه لمعيار النظر والاعتبار * وميزان التأمل والافتكار * فكل نظر لا يترن بهذا
الميزان * يبرز في معرض البطلان * وكل فكر لا يميز بهذا المعيار * فهو لا يكون
الافاسد العيار (فيه معالم للهدى ومصالح * تجلو الدجى وصياقل الازدهان) ولا امر
ما اصبح العلماء الراسخون الذين تلا في ظلم الليالي انوار قرايحهم الوقادة * واستنار
على صفحات الايام آثار خواطرم النقادة * يحكمون بوجوب معرفته * ويفرطون
في اطرائه ومدحته * حتى ان الشيخ اباعلى بن سينا اذا حاول التنبيه على جلالة قواعده
وفضلها * قال المنطق نعم العون على ادراك العلوم كلها * واما نصر الفارابي ذلك

الفيلسوف الذي لم يظفر بمنزلة في تحقيق المعاني * وتشديد المباني * وترقى امره الى حيث
لقب بالعلم الثاني * رآه كالمعلق النفس * واذقاه بالعلوم الاخرى احله منها محل الرئيس *
ازهاره زهرت اعرافه ظهرت * انواره بهرت في ظلمة الليل * واني كنت فيما مضى
من الزمان * الى هذا الان * مشغوقا بحصيله * مفتشا عن اجماله وتفصيله * شاطا
على قطوف التأمل في الشوط ناضلا نبال اللهب عن قوس الفرط * وانفاقي استبانه
بصدق همه تلفظ مرا مياها الى المطالب * وجودة فرجة تسوق حاديها الى
المآرب * لم ار عالما من علماء الزمان * اشار اليه في البيان بالبيان * الا وقد
استطلعت طالع بدايع اشكاله * وسألته الكشف عن مواقع اشكاله * ولا بقي فيه كتاب
يبالي بشانه * او يرغب في انتهاج سنن ميدانه * الا وقد تصفحت شينه وسينه *
وتعرفت غشه وسمينه * لاسيما كتاب الشفاء الذي لا يطالع على مقاصده الا واحد
بعد واحد من الاذكياء * ولا يهتدي الى دقايقه الا وارد بعد وارد من الفضلاء *
فلكم صعد نظري فيه و صوب * وكتم نقر عن معضلاته ونقب * حتى وجدت
في اكثر ما نقل عنه المتأخرون خلا يئسا * والفيت في جل ما اعترضوا عليه زلا
متينا * فاقدروا على افتراع ابكار معانيه فهي بعد في حجب الالفاظ مستورة *
ولا فتقوا رتق مبانیه وازا هيرها من و رآه الاكام زاهرة منظورة (اذا لم يكن
للمر عين صحيحة * فلا غرو ان يرتاب والصبح مسفر) فخالج قلبي ان ارتب في هذا
الفن كتابا نقد فيه الافكار * واوضح الاسرار * واحقق ما غفل سوء الفهم
عن تحقيقه * واين ما طرق الشبهة في طريقه * كاشفا عن مواضع اللبس *
ميرا بين السهي والشمس * لابل اشيد قواعد الكلام بما يسطع صبح الحق من افق
بيانه * واوشح معاهد الايام بما ينظم التقرير المحرر من لآئي تبينه * واجمع عقد الدر
بعد شتاته (بقدر اجتهاد الوسع والوسع مبذول) وكم عزمت فانتقض العزم *
وتقدمت فتأخر الفهم * اذ انا في زمان صار الجهل فيه مشهورا * والعلم كأن لم
يكن شيئا مذكورا * درست المعالم وعفت آثارها * وارتفعت المجاهل وانقدت
نارها * العالم فيه مطروح على الطرق * والمجاهل محمول على الخدق * لو قلت
عميت اعين الزمان لما كذبت * او غيرت ادوار الفلك الدوار عن سمت الصواب
لما تجببت * ولكنني عذرت دهرى * ونبتت فعلته وراء ظهري * حين عاينت حسنة
كبرى من حسناته * وشاهدت آية عظمى من آياته * فهي التي انطلى على جميع
السيئات بمكانتها * بل لا يكثر ثبشان الزمان وحوادثه من يكون في دايرة صيانتها
(وما هي الا دولة الصاحب الذي * يصاحبه الاقبال والمجد والكرم) الخدم
الاعظم * دستور اعظم الامراء في العالم * مالك زمام احكام العرب والعجم *
رافع مراتب العلم الى الغاية القصوى * مظهر كلمة الله العليا * المخصوص بالنفس

القدسية المكرم بالرياسة الانسية * ناظورة ديوان الوزارة * عين اعيان الامارة *
 الفاي من قداح الفضل بالقدح المعلى * الشهود له في المعارف باليد الطولى * كاشف
 استار الحقايق بفكره الصائب * منور اسرار الدقايق برأيه الثاقب (شعر) (لما
 بدت منه محامد جمة * في الناس سمى بالامير محمد) (الصاحب المفضل منصور
 اللوى * الما جدد القرم الكريم الا وحده) (راي له كالبدر يشرق في الدجى *
 ويربك احوال الخلايق في غده) (يا من يساؤلنا عن الغايات ان * فكرت فيه فهو
 غاية مقصد) (ما ان مدحت محمدا بمقالتي * لكن مدحت مقالتي بمحمد) غياث
 الحق والدين والدين * رشيد الاسلام ومرشد المسلمين * ظل الله على الخلايق
 اجمين * اجرى الله آثار معاليه على صفحات الايام * وربط اطناب دولته باوناد
 الخلود والدوام * ولا زال ركن الدين باطنائف اعتناؤه ركننا * ومن العلم
 بعواطف اشفاقه مئينا (ورحم الله عبدا قال آمينا) فهو الذي ارتفعت رايات اباله
 الملك والدين بآرائه * وانتشرت آيات الحق المبين بآيمانه * تلالا في سرادقات
 جلاله انوار السعادة الابدية * وازهر في حدائق كماله اشجار الكرامة السرمدية
 * شمل ارباب الفضل افضاله * واستنزل الدهر عن طباعه الالية اقباله * وصار عود
 الامل من سحب اباديه * تغدق اسافله وتورق اعاليه * ان شبهته بالشمس المنيرة
 كذبت * او مثله بالسحب المطيرة لما اصبحت * من اين للشمس دقايق معان تبهر
 الاباب * وجلال عبارات تنشر الفضل الباب * واني للسحاب من الانعام * ما عم
 جهور الانام * ودام مدى الليالي والايام * ولما قصدت شكر بعض نعمه التي
 تتظاهر آثارها على * وهممت بذكر شيء من فواضله التي تتطرق انوارها بين
 يدي * انتهزت وسنا من اعين الزمان * وسنا في دياجير الجددان * وقصرت
 العناية على نقض العلايق * والاشتغال بالتدبر اللايق * فلا حظت الكتب
 المصنفة في الفن المشار اليه * واخترت كتاب المطالع منها مفرجا عليه * لما رايت
 الاصحاب يهتمون ببحثه ودرسه * ويستكشفون من مظان لبسه * ويسألونني
 ان اشرحه شرحا يرفع ستاره * ويوضح سرايره * ملحين في ذلك غائلا الاخلاص *
 مكثر حين على بشوافع الاقتراح * فاخذت في شرح له كشف عن وجوه فوايده
 تقابها * وذل من مسالك شعابه صعبا بها * ولم اقتصر على حل تركيبه *
 والافصاح عن نكت اساليبه * بل حققت ايضا قواعد الفن وبيئت مقاصد القوم
 وبالغت في نقد الكلام * و اراد ما سخر لي من الرد والقبول والنقض والابرار *
 نعم قد اخرجت من بحر الفكر فرايد الجواهر * ونظمتها في سمط عبارات الزواهر
 (وسيتها بلوامع الاسرار في شرح مطالع الانوار) وخدمت بها حضرته العلية *
 وسدته السنية * لازالت مدين الفضائل والمآثر * ومحط رجال الافاضل والاكابر *

(وتتمت)

وتتمت بعروة خدمته الاستمساك * وفي سلك ذوي الاختصاص به الانسلاك * اعلى
 انظر من فاتحة الطافه بفتح * ويتفرى ليلى البهيم عن صبح * صار فابحسن عنايته عادية
 الزمان الخوان * منشطا بلطف اعزازه عن عقاب الهوان * فان روج ذلك لزيغ
 ناقد طبعه القديم * ولا حظني بعين انعامه العيم * فشماعة من ذكاء تميظ ليلادهم *
 بل شنشنة اعر فها من اخزم) وها انا افيض في شرح الكتاب * والله الموفق
 للصواب * (قوله اللهم انا نحمدك والحمد من آلبك) اقول الحمد هو الوصف بالجميل
 على جهة التعظيم والتجليل وهو باللسان وحده والشكر على النعمة خاصة لكن
 مورده يعنى اللسان والجان والاركان فيبينها عموم وخصوص من وجه لان الحمد
 قد يترتب على الفضائل والشكر يختص بالفواضل والآلاء هي النعم الظاهرة
 والنعمة هي النعم الباطنة كالحواس وملا ما نها وخص الحمد بالالاء والشكر بالنعمة
 لا اختصاصه بالظاهر وعدم اختصاصه بالشكر به وتحقيق ما هيتهما ان الحمد ليس
 عبارة عن قول القائل الحمد لله بل هو فعل يشعر بتعظيم النعم بسبب كونه منعمًا وذلك
 الفعل اما فعل القلب اعني الاعتقاد باتصافه بصفات الكمال والجلال او فعل اللسان
 اعني ذكر ما يدل عليه او فعل الجوارح وهو الاتيان بافعال دالة على ذلك والشكر
 كذلك ليس قول القائل الشكر لله بل صرف العبد جميع ما انعم الله عليه به من السمع
 والبصر وغيرهما الى ما خلق واعطاه لاجله كصرفه النظر الى مطالعة مصنوعاته
 والسمع الى ناتي ما ينبي عن مرضاته والاجتناب عن منهياته وعلى هذا يكون الحمد
 اعم من الشكر مطلقا لعمومه النعم الواصلة الى الحامد وغيره واختصاص الشكر
 بما يصل الى الشاكر * والهداية الدلالة على ما يوصل الى المطلوب والغاية عدم
 الفطنة والغواية سلوك طريق لا يوصل الى المطلوب والالهام القاء معنى في القلب
 بطريق الفيض والحق حال القول او العقد المطابق للواقع بقياسه اليه اعني كونه
 مطابقا للامر الواقع واذا قيس الى الواقع فهو الصدق اي كونه مطابقا بفساله اذا
 تمهد هذا التصوير فنقول للنفس الناطقة قوتان نظرية وعملية ويمكن حل قرابين
 هذه الخطبة على مراتبها في كل واحدة منهما امام مراتب القوة النظرية فلان النفس
 في مبداء الفطرة خالية عن العلوم لكنها مستعدة لها والالامتنع اتصافها بها
 وحينئذ تسمى عقلا هيولا نياتشبهها لها بالهيولى الخالية في نفسها عن جميع الصور
 القابلة اياها ثم اذا استعملت آلاتها اعني الحواس الظاهرة والباطنة حصل لها علوم
 اولية واستعدت لاكتساب النظريات وحينئذ تسمى عقلا بالملكة لانها حصل لها بسبب
 تلك الاوليات ملكة الانتقال الى النظريات ثم اذا رتبت العلوم الاولية وادركت
 النظريات مشاهدا اياها سميت بالعقل المستفاد لاستفادتها من العقل الفعال واذا
 صارت مخزونة عندها وحصلت لها ملكة الاستحضار متى شاءت من غير تحشم كسب

اللهم انا نحمدك والحمد
 من آالك * وتشكر
 والشكر من نعمك
 ونسألك هدايا الهداية
 ونعوذ بك من الغواية
 والغواية * ونبتغي
 منك اعلام الحق *
 والهوام الصدق *
 فانه لاعلم الا ما علمت *
 ولا دراية الا ما الهمت *
 * انك انت العليم
 الحكيم * والجواد
 الكريم * من

جديد فهي العتق بالفعل ولما كان للانسان في مبدأ الفطرة المرتبة الاولى والالت تحصيل المرتبة الثانية اي المشاعر الظاهرة والباطنة وهي كلها نعم يجب الحمد والشكر عليها جدا لله تعالى على اعطائه اياها اشارة الى المرتبتين (وقوله ونسألك هدايا الهداية اشارة الى المرتبة الثالثة فان تحصيل المطالب النظرية من مبادئها يتوقف على هداية الله تعالى الى سواء الطريق اذ الطرق متعددة والتمييز بين الصواب والخطاء لا يتم بمجرد الطاقة البشرية ولما كانت الهداية وان اقتضت حصول المطالب غير كافية فيه بل لابد معها من ارتفاع الموانع كالغباوة والغواية استعاذ به منهما (وقوله ونبتغي منك اعلام الحق والهام الصدق اشارة الى المرتبة الرابعة لان ملكة الاستحضار لا تحصل الا بعد اعلامات متتالية والهوامات متوالية وفيه اشارة بان المبدأ الفياض للصور العقلية خزانة حافظة لها على ما تقرر في الحكمة ثم كرر الاشارة الى المراتب الاربع بان رتب اربع قرآن بازاء كل مرتبة قرينة واحدة تعليل لما رسم فيها فكانه قال انما جدتك على المرتبة الاولى لان استعداد العلوم ليس الامن حضرتك وعلى المرتبة الثانية لان دراية العلوم الاولى فيها المعدة نحو اكتساب الثواني يتمتع حصولها الا بالهامك وانما سألتك الهداية في تحصيل النظر بيات لا تحصر العلم والحكمة فيك واعلام الحق والهام الصدق لانك الجواد الحق والكريم المطلق وامام رتب القوة العملية فارلاها تهذيب الظاهر باستعمال الشرايع النبوية والنواميس الالهية المشتمل على جلها بل على كلها معنى الحمد والشكر حسب ما حققناه وثانيتها تهذيب الباطن عن الملكات الرديئة ونقص النار وشواغله عن عالم الغيب وذلك انما يتم هداية الله وصرفه النفس عن الغواية وثالثتها ما يحصل بعد الاتصال بعالم الغيب وهو تحلي النفس بالصور القدسية ولا يكون ذلك الا باعلام الحق والهام الصدق ورابعيتها ما يتجلى له عقيب اكتساب ملكة الاتصال والانفصال عن نفسه بالكلية وهو ملاحظة جلال الله تعالى وجلاله وقصر النظر على كماله حتى يرى كل قدرة مضمحلة في جنب قدرته الكاملة وكل علم مستغرقا في علمه الشامل بل كل وجود وكال انما هو فايض من جنبه والى هذه المرتبة اشارة بحصر العلم والحكمة والجود فيه (قوله ونبتهل اليك في ان تصلي

على محمد سيد المرسلين وخاتم النبيين وعلى آله الطيبين الطاهرين) اقول من القضايا المذكورة في العلوم الحقيقية ان استفادة القابل من المبدأ يتوقف على مناسبة بينهما وكثيرا ما يستعملها الحكماء في كتبهم منها انهم قالوا في المزاج ان انكسار الكيفيات المتضادة واستقرارها على كيفية متوسطة وحدانية بوجب ان يكون لها نسبة الى مبدأ الواحد بسببها يستحق ان يفيض على المتمزج صورة او نفس وكلما كان المزاج اعدل والى الوحدة الحقيقة اميل كانت النفس الفايضة عليه بمبدأها اشبه ومنها قولهم ان النفوس الفلكية تستخرج بسبب حرارتها الاوضاع الممكنة من القوة الى الفعل

(فيحصل)

ونبتهل اليك في ان
تصلي على محمد سيد
المرسلين وخاتم النبيين
وعلى آله الطيبين
الطاهرين

فيحصل لها بواسطة ذلك مناسبات الى المبادئ العالية التي هي بالفعل من جميع الوجوه فتفيض عليها من تلك المبادئ الكمالات اللايقة بها الى غير ذلك من المواضع ولها مثل في المواد الجزئية لانك لا تحصر ولما كانت النفس الانسانية منغمسة في العلايق البدنية مكدرة بالكدورات الطبيعية وذات المفيض عن اسم في غاية التنزه عنها لاجرم وجب الاستعانة في استفادة الكمالات من تلك الحضرة بمتوسط يكون ذاجهتي التجرد والتعلق حتى يقبل الفيض من المبدأ الفياض بتلك الجهة الروحانية وهي منه بهذه الجهة فاذلك وقع التوصل في استحصا الكمالات العلمية والعملية الى المؤيد بالر باستين مالك ازمة الامور في الجهتين بافضل الوسائل اعني الصلوة والثناء عليه بما هو اهله ومستحقه (قوله وبعد فهذا مختصر في العلوم الحقيقية) اقول اراد بالعلم ههنا ادراك المركبات وبالمعرفة ادراك البسائط وهذا الاصطلاح يناسب ما سمعته من ائمة اللغة ان العلم يتعدى الى مفعولين والمعرفة الى مفعول واحد فلذلك خص المعارف بالالهية والعلوم بالحقيقية وسمى المختصر بمطالع الانوار لان مسائل هذه الفنون تظهر بها للقوة العقلية حقايق اشياء ظهورها بين يدي الحس بالاضواء وابواب هذا الكتاب مظاهر تلك المسائل واسرارها لما ان المطالع مظاهر الكواكب وانوارها ورتبه على طرفين لان المنطق مقصود بانير والحكمة مقصودة بالذات فكان ذلك من هذه في طرف وهي منه في طرف آخر وقسم الطرف الثاني اربعة اقسام لان الحكمة علم باحث عن احوال اعيان الموجودات على ما هي عليه في نفس الامر بقدر الطاقة الانسانية والموجود اما واجب او ممكن والممكن اما جوهر او عرض فالبحث عن احوال الموجودات اما عن احوال تختص باحد هذه الاقسام او عن احوال يشترك بين قسمين منها او بين ثلاثة فان كان عن الاحوال المشتركة فهي الامور العامة وان كان عن الاحوال المختصة بالجواهر فهو قسم الجواهر او بالاعراض فهو قسمها او بالواجب فهو العلم الالهي وقدم الطرف الاول لان المنطق آلة لتحصيل العلوم الحكمية والآلة متقدمة بالطبع ولما كانت الحاجة اليه لدرك المجهولات وهي اما ان يطلب تصورها او يطلب التصديق بما يجب فيها من ثبوت او اثبات لاجرم حصره في قسمين احدهما لا اكتساب التصورات اي المجهولات من جهة التصور وثانيهما لا اكتساب التصديقات اي المجهولات من جهة التصديق وبوب القسم الاول على بابين فرقا بين المقصود بالذات في هذا القسم وبين ما يكون توطئة له ووضع الباب الاول لذكر المقدمات وعنى بالمقدمة ههنا ما يتوقف عليه الشروع في العلم وكان الانسب تصديرها على القسمين لعدم اختصاصها بهذا القسم وجعل مباحث الالفاظ منها وان عدها بعضهم من ابواب المنطق تنبيهها على انها ليست جزءا منه كما سيجي بيانه (قوله الفصل الاول في الحاجة الى المنطق) العلوم اما نظرية غير آلية واما عملية آلية

وبعد فهذا مختصر في
العلوم الحقيقية والمعارف
الالهية وسميته بمطالع
الانوار ورتبته على
طرفين الاول في المنطق
والثاني اربعة اقسام
الاول في الامور العامة
والثاني في الجواهر
خاصة والثالث في
الاعراض خاصة والرابع
في العلم الالهي خاصة
الاول في المنطق
وهو قسمان الاول
في اكتساب التصورات
وفيه بيان الباب الاول
في المقدمات وفيه
فصول مثنى

الفصل الاول في
الحاجة الى المنطق
العلم اما تصور ان كان
ادراكا ساذجا واما
تصديق ان كان مع
حكم بنفي او اثبات
مثنى

وغاية العلوم الآلية حصول غيرها ولما كان المنطق علما آليا يكون له غاية والغاية متقدمة في التصور على تحصيل ذي الغاية فلا بد من تقديم معرفة غاية المنطق على تحصيله وكما ان غاية المنطق من مقدمات الشروع فيه كذلك معرفة حقيقته يكون الشارع على بصيرة في طلبه لكن تصور حقيقته موقوف على معرفة ثبوته لان هلية الشيء البسيطة متقدمة على ماهيته بحسب الحقيقة فيجب بيان هلية المنطق حتى يمكن بيان حقيقته فلذلك بين احتياج الناس الى المنطق في اكتساب الكمالات لانه اذا ثبت ان الناس يحتاجون اليه في اكتسابها ولا شك ان الكمالات ثابتة ومالا يتم الشيء الثابت الابه فهو ثابت يلزم ان يكون المنطق ثابتا ولما اشتمل بيان الحاجة على هذه الامور الثلاثة اما على غاية المنطق فلانه اذا علم ان الاحتياج اليه لا ي سبب كان ذلك السبب غايته واما على حقيقته فلان البحث بالآخرة ينساق اليه واما على الاحتياج اليه فظاهر عنون الفصل بالحاجة الى المنطق اثارا للاختصار وايضا لما كان آخر ما ينحل اليه المقاصد قدمه ووسم الفصل به واذا قد توقف بيان الحاجة على معرفة التصور والتصديق صدر الفصل بهما فقال العلم اما تصور ان كان ادراكا ساذجا واما تصديق ان كان مع الحكم بنى او ثبات اى العلم اما ادراك يحصل مع الحكم او ادراك لا يحصل معه فان كان ادراكا يحصل مع الحكم فهو التصديق والا فهو التصور وتوضيحه انا اذا تصورنا زوايا المثلث وتصورنا التساوى لثلاثين والنسبة بينهما فلا خلاف في اننا نتشكل فيها قبل قيام البرهان الهندسى ثم اذا وقفنا عليه جزئنا بها فيحصل لنا حالة ادراكية مغايرة للحالات السابقة فهذه الكيفية الادراكية الحاصلة مع الحكم سميت تصديقا وتقييد الحكم بالنفى والاثبات لاجراجه التقييد وههنا اشكالات يستدعى المقام ايرادها وحلها احدها ان هذا التوجيه لا يكاد يتم لان التصديق ان كان نفس الحكم لا يصدق عليه انه ادراك يحصل مع الحكم وان كان هو المجموع المركب من التصورات الثلاثة والحكم فكذلك لان الحكم حينئذ يكون سابقا عليه ولا يكون معه وجوابه ان المصنف اختار ان التصديق مجموع الادراكات الاربعة ولما كان الحكم جراً اخيرا للتصديق فحالة حصول الحكم يحصل التصديق فيكون ادراكا يحصل مع الحكم معية زمانية وتقدم الحكم عليه بالذات لا ينافي ذلك وكان النزاع في انه الحكم فقط او المجموع انما نشأ من هذا المقام وثانيها ان التصديق اما نفس الحكم او مجموع الادراكات والحكم وايا ما كان لا يندرج تحت العلم اما اذا كان نفس الحكم فلانه عبارة عن ايقاع النسبة وهو من مقولة الفعل فلا يدخل تحت العلم الذي هو من مقولة الكيف او الانفعال واما اذا كان التصديق هو المجموع فلان الحكم ليس بعلم والمجموع المركب من العلم وما ليس بعلم لا يكون علما وجوابه ان الحكم وايقاع النسبة والاسناد كلها عبارات والفاظ والتحقيق انه ليس للنفس هنا تأثير وفعل بل اذعان

(وقبول)

وقبول للنسبة وهو ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة فهو من مقولة الكيف وكيف لا وقد ثبت في الحكمة ان الافكار ليست موجودة للنتائج بل هي معداة للنفس لقبول صورها العقلية عن واهب الصور ولولا ان الحكم صورة ادراكية لما صح ذلك وثالثها ان التقسيم فاسد لان احد الامر ين لازم وهو اما تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره واما امتناع اعتبار التصور في التصديق وذلك لان المراد بالادراك الساذج اما مطلق الادراك او الادراك الذي اعتبر فيه عدم الحكم فان كان المراد مطلق الادراك يلزم الامر الاول وهو ظاهر وان كان المراد الادراك مع عدم الحكم يلزم الامر الثاني لانه لو كان التصور معتبرا في التصديق وعدم الحكم معتبرا في التصور فيكون عدم الحكم معتبرا في التصديق فيلزم اما تقوم الشيء بالتقييد او اشتراط الشيء بنقيضه وكلاهما محالان وجوابه ان اردتم بقولكم التصور معتبرا في التصديق ان مفهوم التصور معتبر فيه فلانم ومن البين انه ليس بمعتبر فيه فكم من مصدق لم يعرف مفهوم التصور وان اردتم ان ماصدق عليه التصور معتبرا في التصديق فسلم ولكن لانم انه يلزم ان يكون عدم الحكم معتبرا في التصديق وانما يلزم ان لو كان مفهوم التصور ذاتيا لما تحته وانه ممنوع ورابعها ان التصور والتصديق منقسمان الى العلم والجهل فلو انقسم العلم اليه ما يلزم انقسام الشيء الى نفسه والى قسميه وانه محال وجوابه ان العلم ههنا عبارة عن الصورة الحاصلة من الشيء عند الذات المجردة وهو اعم من ان يكون مطابقا او لا يكون وخامسها ان قوله العلم اما تصور ان كان ادراكا ساذجا جلة شرطية قدم الجزاء فيها على الشرط وذلك غير جائز وعلى تقدير جوازه يكون محصل الكلام ان العلم ان كان ادراكا ساذجا فهو اما تصور وان كان ادراكا مع الحكم فهو اما تصديق ومن البين فساد هذه العبارة اذ قد اورد فيها كلمة اما بدون اختها وجوابه ان الشرط ههنا وقع حالا ولا يحتاج الى الجزاء (واعلم ان مختار المصنف في التصديق منظور فيه من وجوه الاول انه يستلزم ان التصديق ربما يكتسب من القول الشارح والتصور من الحجة اما الاول فلان الحكم فيه اذا كان غنيا عن الاكتساب ويكون تصور احد طرفيه كسبيا كان التصديق كسبيا على ما اختاره وسيأتيك بيانه حينئذ يكون اكتسابه من القول الشارح واما الثاني فلان الحكم لا بد ان يكون تصورا عنده واكتسابه من الحجة الثاني ان التصور مقابل للتصديق ولا شيء من احد المتقابلين بجزء للمقابل الاخر واما الواحد والكثير فلا تقابل بينهما على ما سمعته من ائمة الحكمة الثالث ان الادراكات الاربعة علوم متعددة فلا تندرج تحت العلم الواحد فعلى هذا طريق القسمة ان يقال العلم اما حكم او غيره والاول التصديق والثاني التصور وهو مطابق لما ذكره الشيخ وغيره من محققى هذا الفن في كتبهم لا يقال الشيخ ما قسم العلم الى التصور والتصديق بل الى التصور

(ل)

(٢)

السازج والى التصور مع التصديق فانه قال في الاشارات الشئ قد يعلم تصورا ساذجا
مثل علمنا بمعنى اسم المثلث وقد يعلم تصورا معه تصديق مثل علمنا بان كل مثلث فان
زواياه مساوية لقائمتين وذكر في الشفاء ان الشئ يعلم من وجهين احدهما ان يتصور
فقط كما اذا كان له اسم فقط يه تمل منه في الذهن وان لم يكن هناك صدق او كذب
كما اذا قيل انسان او قيل افعل كذا فانك اذا وقفت على معنى ما تخاطب به من ذلك
كنت تصورته والثاني ان يكون مع التصور تصديق كما اذا قيل لك مثلا ان كل بياض
عرض لم يحصل لك من هذا تصور هذا القول فقط بل صدقت انه كذلك اما اذا
شككت انه كذلك اوليس كذلك فقد تصورت ما يقال فانك لا تشك فيما لا تتصوره
ولا تفهمه لكن لم تصدق به بعد فكل تصديق يكون معه تصور ولا ينكس فالتصور
في هذا المعنى يفيدك ان تحدث في الذهن صورة هذا التأليف وما يؤلف منه كالبياض
والعرض والتصديق هو ان تحصل في الذهن نسبة هذه الصورة الى الاشياء نفسها
انها مطابقة لها والتكذيب بخالف ذلك هذه عبارة الشيخ وهي مصرحة بما ذكرنا
لانا نقول ليس المراد ان العلم ينقسم الى التصورين والالام يكن القسمة حاصرة فالتصديق
عنده علم على مقتضى تعريفه وهو ليس شيئا منهما بل المراد ان العلم يحصل على
الوجهين وحصوله على وجه اخر لا ينافي ذلك على ان سائر كتب الشيخ مشحونة
بتقسيم العلم الى التصور والتصديق فانه ذكر في مفتاح المقالة الاولى من الفن الخامس
من منطق الشفاء ان العلم المكتسب بالفكرة والحاصل بغير اكتساب فكري فسمان
احدهما التصديق والاخر التصور وقال في الموجز الكبير في الفصل الاول من المقالة
الثالثة العلم على وجهين تصور وتصديق وفي اول فصول كتاب النجاة كل معرفة وعلم
اما تصور واما تصديق الى غير ذلك من مواضع كلامه هذا هو الكلام المختصر
اللايق بشرح الكتاب ومن اراد الكلام المشبع الطويل الذيل فعليه بمطالعة رسالتنا
المعمولة في التصور والتصديق (قوله وليس الكل من كل منهما ضروريا) اى ليس
كل واحد من كل من التصور والتصديق ضروريا وليس كل واحد من كل منهما
كسبيا وقبل الخوض في البرهان لابد من تحرير الدعوى فلذلك اشار اولا الى تعريف
الضرورى والنظرى باستردا فهمهما بمعرفتهما وصفا على سبيل الكشف وتعريف
النظر لتوقفهما عليه فالعلم اما ضرورى او نظرى والضرورى ما لا يحتاج في حصوله
الى نظر كتصور الوجود والشئ والتصديق بان الكل اعظم من الجزء والنظرى
ما يحتاج في حصوله الى نظر كتصور حقيقة الملك والروح والتصديق بحدوث العالم
لا يقال التقسيم والتعريف فاسدان اما التقسيم فلان مورد القسمة علم وكل علم اما
ضرورى او نظرى فان كان ضروريا لا يشمل النظرى وبالعكس فلا يكون مورد
القسمة شاملا للقسامين وهكذا نقول في قسمة العلم الى التصور والتصديق بل في كل

(قسمة)

قسمة واما التعريف فلان التصديق الضرورى قد يحتاج الى النظر لانه مفسر
بما يكون تصور طريقه وان كان بالكسب كافيا في جزم العقل بالنسبة بينهما وحيث
لا يكون تعريف الضرورى جامع ولا تعريف النظرى مانعا لانا نجيب عن الاول
بعد المساعدة على المقدمتين باننا لانم انها تتيجان شيئا فان الحكم في الكلية على جزئيات
العلم ومورد القسمة مفهوم العلم فلا ادراج للاصغر تحت الاوسط سائنا لكن لم قلتم
انه لو كان مورد القسمة ضروريا لم يشمل النظرى وانما يكون كذلك لو لم يكن ضروريا
في بعض الصور نظريا في بعضها فان طبيعة الاعم يمكن بل يجب اتصافها بالامور
المتقابلة لتحقيقها في الصور المتعددة وعن الثاني بان تعريف التصديق البديهي يختلف
فيه كما يختلف في ماهية التصديق فان التصديق عند الامام لما كان عبارة عن مجموع
الادراكات الاربع فاما ان يكون بديها اذا كان ذلك المجموع بديها وانما يكون ذلك المجموع
بديها اذا كان كل واحد من اجزائه بديها ومن ههنا تراه في كتبه الحكمية يستدل بداهة
التصديقات على بداهة التصورات واما عند الحكم فقاط البداهة والكسب هو نفس الحكم
فقط فان لم يمتح في حصوله الى نظر يكون بديها وان كان طرفا بالكسب لا يقال حصول الحكم
مفتقر الى صور الطرفين وان كانا شرطية فلو كان احدهما يحتاج الى النظر يلزم احتياج
الحكم اليه فلا يكون بديها لانا نقول الاحتياج المنفي هو الاحتياج بالذات وثبوت
الاحتياج بواسطة لا ينافي ذلك على ان التفسير المذكور ليس للتصديق الضرورى
بل للاولى فان المجربات والتواترات والحدسيات ضرورية وليس تصورات اطرافها
كافية في جزم العقل بالنسبة بينهما ولو اصطلمنا ههنا على ذلك لم يتم البرهان على
امتناع كسبية التصديقات كلها ولم ينحصر الموصل الى التصديق في الحجة لجواز
ان يكون الموصل هو الحدس او التواتر او غير ذلك والنظر ترتيب امور حاصلة
يتوصل بها الى تحصيل غير الحاصل فالترتيب في اللغة وضع كل شئ في رتبته وهو
قريب من مفهومه الاصطلاحي اعني جعل الاشياء الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم
الواحد ويكون بعضها نسبة الى البعض بالتقدم والتأخر وهو اخص من التأليف اذ لا
اعتبار لنسبة التقدم والتأخر فيه وانما قال امور لان الترتيب لا يتصور في امر واحد
والمراد بها ما فوق الواحد سواء كانت متكررة اولا وهي اعم من الامور التصورية
والتصديقية وقيدتها بالحاصلة لامتناع الترتيب فيها بدون كونها حاصلة ويندرج
فيه مواد جميع الاقضية وهو اولى من المعلومة لان العلم وان اجاز اخذه اعم الا انه
مشترك والاحتراز عن استعمال الالفاظ المشتركة واجب في صناعة التعريف واعتبر
في المطلوب ان يكون غير حاصل لا متناع تحصيل الحاصل وهذا تعريف بالعال
الاربع كما هو المشهور ورسم لا اعتبار الخارج فيه والاشكال الذي استصعبه قوم
بانه لا يتناول التعريف بالفصل وحده ولا بالخاصة وحدها مع انه يصح التعريف

وايس الكل من كل
منهما ضروريا
لا يحتاج في تحصيله
الى نظر وهو ترتيب
امور حاصلة في الذهن
يتوصل بها الى
تحصيل غير الحاصل
والا لما احتجنا الى
تحصيل ولا نظر نحتاج
اليه والا فقدرنا على
تحصيل من

باحد هما على رأى المتأخرين حتى غيروا التعريف الى تحصيل امر او ترتيب امور
فليس من تلك الصعوبة في شئ اما اولافلان التعريف بالمفردات انما يكون بالمشتقات
كالناطق والضحك والمشتق وان كان في اللفظ مفردا الا ان معناه شئ له المشتق منه
فيكون من حيث المعنى مركبا واما ثانيا فلان الفصل والخاصه لا يدلان على المطلوب
الا بقرينة عقلية موجبة لا انتقال الذهن اليه فالتركيب لازم واما ان التعريف بالعلل
تعريف بالمباني فجوابه ان معناه ليس ان العلة انفسها معارف للماهية بل الماهية
يحصل لها باعتبار مقايستها الى العلة امور لا تباينها وتحمل عليها فربما يحصل لها
بالقياس الى كل علة محمول وربما يحصل لها بالقياس الى علتين او اكثر فتعرف
الماهية بتلك الامور المحمولة عليها فتكون هي معرفة لها من حيث القياس الى العلة
ويمكن ان يقال ايضا العلة المذكورة في تعريف الفكر ليست عللا بالحقيقة بل قيل
انها علة على سبيل التشبيه والمجاز وهذا التعريف انما هو على رأى من زعم ان الفكر
امر مغاير للانتقال اما من جعله نفسه فقد عرفه بانه حركة ذهن الانسان نحو المبادئ
والرجوع عنها الى المطالب فامنه الحركة الاولى هو المطلوب المشعور به من وجه
وما هي فيه الصور العقلية المخزونة عند النفس وما اليه الحد الاوسط والذاتي والعرضي
وامنه الحركة الثانية وما هي فيه الحدود والذاتيات والعرضيات ليرتبطها ترتيبا خاصا
وما هي اليه تصور المطلوب او التصديق به فالحركة الاولى تحصل المادة والثانية
تحصل الصورة وحينئذ يتم الفكر وبارائه الحدس اذ لا حركة فيه اصلا وهو يختلف
في الكم كما ان الفكر يختلف في الكيف وينتهي الى القوة القدسية الغنية عن الفكر اذا
انتهى هذا على صحايف الازدهان فلنشرع الآن في تقرير البرهان فنقول اما الدعوى
الاولى فلان كل واحد من كل من التصور والتصديق لو كان ضروريا لم ينتج
في تحصيل شئ منهما الى نظر والتالي باطل ضرورة احتياجا في بعض التصورات
والتصديقات اليه وهذا اولي مما قيل لو كان كذلك لما جهلنا شيئا لان الجهل لا ينافي
الضرورة فان كثيرا من الضروريات كالتجربات وما لم يتوجه اليه العقل يجهل
ثم يعقل واما الدعوى الثانية فلانه لو كان كل منهما نظريا لم تقدر على اكتساب شئ
منهما وفساد التالى يدل على فساد المقدم بيان الملازمة ان اكتساب النظرى انما
يكون بعلم آخر واكتسابه ايضا يكون بآخر وهلم جرا فان عانت سلسلة الاكتساب
يلزم الدور او ذهبت الى غير النهاية يلزم التسلسل وهما يستلزمان امتناع القدرة
على الاكتساب اما الدور فلانه يفرض الى توقف المطلوب على نفسه وحصوله قبل
حصوله واما التسلسل فتوقف حصوله حينئذ على استحضار ما لانها يذله وانه محال
وربما يورد ههنا اعتراضات الاول ان ردتهم بالتصور التصور بوجه ما فلم قائم انا
نحتاج في حصول شئ منها الى نظر ومن البين انه ليس كذلك اذ كل شئ يتوجه اليه

(العقل)

العقل فهو متصور بوجه ما وان اردتم به التصور بكنه الحقيقة فلان ان الكل لو كان
نظريا يادار اوصار متسلسلا وانما يلزم ذلك لولم ينفذ سلسلة الاكتساب الى التصور
بوجه ما والجواب من وجهين الاول ان الاكتساب اما ان ينتهي الى التصور بوجه
ما ولا ينتهي واما ما كان يلزم الدور او التسلسل اما ان ينتهي فظاهر واما ان ينتهي
فلان ذلك الوجه ان كان متصورا بالكنه فكذلك وان كان متصورا بوجه آخر تنقل
الكلام اليه حتى يلزم التسلسل في تصورات الوجوه الثاني ان المراد بالتصور مطلق التصور
اعم من ان يكون بوجه ما او بكنه الحقيقة لا يقال العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص وقد
تبين بطلانه لانا نقول فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه ويلزم من عدم
تحقيقه الا في ضمن الخاص عدم ارادته الا في ضمنه الثاني ان قولكم لو كان الكل
نظريا يلزم الدور او التسلسل والقضايا التي ذكرتم في بيانه نظرية على ذلك التقدير
فلا يمكن لكم الاستدلال بها والازدورم او التسلسل وهذا الشك ان اورد بطريق
النقض بان يقال ما ذكرتم من الدليل لا يتم بجميع مقدماته فانه لو اريد انما هو يلزم
الدور او التسلسل لان القضايا المذكورة فيه كسبية على ذلك التقدير فحتاج الى
كاسب ويعود الكلام فيه فيسددور او يتسلسل فالجواب عنه بان لا يلزم ان تلك القضايا
كسبية على ذلك التقدير بل بديهية غاية ما في الباب استحالة ذلك التقدير سلمناه لكن
لاننا انها لو كانت كسبية على ذلك التقدير لاحتاجت الى كاسب وانما يلزم لو كانت
كسبية في نفس الامر وهو ممنوع وان اورد على سبيل المناقضة فان منع بداهة القضايا
المذكورة فلا يكاد يتوجه لان المعلن ما ادعى بداهتها بل صحتها في نفس الامر وان
منع صدقها فلا يخاف اما ان يمنع صدقها في نفس الامر او على ذلك التقدير وظهرا
لا يمكن التفصي عن المنع الاول بل افحام المعلن لازم واما المنع على ذلك التقدير
بان يقال لان صدق تلك القضايا على ذلك التقدير وبين توجيه المنع بانها كسبية
على ذلك التقدير والكسبي يمكن طرق المنع اليه او يقال هب ان تلك القضايا معلومة
الصدق في نفس الامر لكن لاننا انها معلومة على ذلك التقدير وكيف تكون معلومة
على ذلك التقدير وهي كسبية على ذلك التقدير فلو كانت معلومة يلزم الدور
او التسلسل فهو منع مندفع بالترديد فان تلك القضايا لما كانت صادقة في نفس الامر فلا
يخلو اما ان تكون صادقة على ذلك التقدير او لا تكون واما ما كان يحصل المطلوب
اما اذا كانت صادقة على التقدير فلانما الدليل سالما عن المنع المذكور واما اذا لم تكن
صادقة فلمكون التقدير منافيا للواقع حينئذ ومنا في الواقع منتف في الواقع الثالث
ان لزوم التسلسل مبني على ان التصور لا يمكن اكتسابه من التصديق وبالعكس فالاول
ان يقول ليس كل من كل منهما نظريا لانا نعلم بالضرورة بعض التصورات
والتصديقات كتصور الحرارة والبرودة والتصديق بان النفي والاثبات

لا يتعمان ولا يرتفعان او تقول لو كان العلوم التصورية والتصديقية نظرية لا متنع حصول علم هو اول العلوم والتالى باطل اما الملازمة فلان كل علم فرض لابد ان يتقدمه علم آخر على ذلك التقدير فلا يكون اول العلوم واما بطلان التالى فلان الانسان في مبدأ الفطرة خال عن سائر العلوم ثم يحصل له التصور والتصديق وهو علم اول (قوله بل البعض من كل منهما نظري) لما بطل ان كل واحد من التصورات والتصديقات ضروري او نظري لزم ان يكون البعض من كل منهما ضروريا والبعض الآخر نظريا فان قلت كذب الموجبتين الكليتين لا يستلزم الاصدق السالبتين الجزئيتين وهما اعم من الموجبتين الجزئيتين وصدق الاعم لا يستلزم صدق الاخص قلنا ان تصورات وتصديقات قالموجبة والسالبة متساويان اذا تقرر هذا فنقول اما ان لا يمكن اقتناص النظريات من الضروريات او يمكن والاول باطل لان من علم لزوم امر لا مزم علم وجود المزموم او عدم اللازم علم بالضرورة من ذلك وجود اللازم ومن هذا عدم المزموم وايضا من حصل عنده ان كل (ج ب) وكل (ب ا) فلا بد ان يحصل عنده ان كل (ج ا) فتعين ان اكتساب النظريات من الضروريات يمكن في الجملة سواء كان بالذات او بواسطة فلا يخلو اما ان يسأل كل مطلوب نظري من كل ضروري وهو اولي البطلان او يكون لكل واحد من المطالب ضروريات مخصوصة وطرق معينة مثل الحد والرسم في التصورات والقياس والتثليل والاستقراء في التصديقات وحينئذ اما ان يحصل المطلوب من تلك الضروريات والطرق كيف ما وقعت وهو ظاهر الاستحالة او لا يحصل الا اذا كانت على شرائط واورضاع مخصوصة كسأواة المعرفة وتقدمه في المعرفة وكونه اجلي في التصور وياجى صغرى الشكل الاول وكلية كبراه في التصديق وحينئذ اما ان يعلم وجود تلك الطرق والشرائط وصحتها بالضرورة او لا والاول باطل والالم يعرض الغلط في انظار العقلاء ولم يمتور الضلال لآراء العلماء لكن بعض العقلاء يناقض بعضا في مقتضى الافكار بل الانسان الواحد نفسه بحسب اختلاف الانظار رقت الحاجة الى علم يتعرف منه تلك الطرق والشرائط وهو المنطق لا يقال لانم انها لو كانت ضرورية لم يقع غلط في الافكار وانما يلزم ذلك لو كان وقوع الغلط من جهة الاختلال فيها وهو ممنوع لجواز ان يكون وقوعه لاجل فساد المادة لانا نقول تلك الطرق والشرائط تراعى جانب المادة رعايتها جانب الصورة فلو كانت معلومة بالضرورة لم يقع الغلط لافي الصورة ولا في المادة او نقول وقوع الغلط اما من جهة الصورة او من جهة المادة واما ما كان يتم الكلام اما اذا كان من جهة الصورة فظاهرا واما اذا كان من جهة المادة فلان الغلط من جهة المادة ينتهى بالآخرة الى الغلط من جهة الصورة لان المبادئ الاول بديهية فلا يقع الغلط فيها فلو كانت صحيحة الصورة كانت المبادئ الثواني

بل البعض من كل
منهما ضروري
والبعض نظري يمكن
فخصبه من البعض
الآخر الضروري
بطرق معينة
وبشرائط مخصوصة
لا يعلم وجودها
ولا صحتها بالضرورة
ولذلك يعرض الغلط
في الفكر كثيرا من

(ايضا)

ايضا صحيحة وهم جرافلا يقع الغلط اصلا فتدبان ان وقوع الغلط في الفكر لابد وان يكون لفساد صورة في سلسلة الاكتساب المنتهية الى المبادئ الضرورية نعم يتجه ان يقال عدم وقوع الغلط انما يلزم لو كانت معلومة وضرورتها لا تستلزم ذلك وعلى تقدير العلم بها انما يقع الغلط اذا روعيت والعلم بها لا يوجب رعايتها والحق ان هذه المقدمة مستدركة في البيان فان اثبات الاحتياج الى المنطق لا يتوقف على ذلك نعم ثبات الاحتياج الى تعلمه موقوف عليه لكن المدعى ليس ذلك وكذلك تقسيم العلم الى التصور والتصديق مستدرك اذ يكفي ان يقال العلوم ليست بأسرها ضرورية ولا نظرية الى آخر البيان (قوله فاحتج الى قانون يفيد) هذه اشارة الى تعريف المنطق قال قانون لفظ سرياني روى انه اسم المسطر بلفظهم وفي الاصطلاح مرادف للاصل والقاعدة وهو امر كلي منطبق على جزئياته عند تعرف احكامها منه وبالتفصيل مقدمة كلية تصلح ان تكون كبرى لصغرى سهلة الحصول حتى يخرج الفرع من القوة الى الفعل ولا خفاء في ان المنطق كذلك لانطباقه على جميع المطالب الجزئية عند الرجوع اليه والمعلومات تتناول الضرورية والنظرية والمجهولات التصورية والتصديقية وانما لم يقل يفيد معرفة طرق الانتقال من الضروريات الى النظريات كما ذكره صاحب الكشف لئلا يوهى بالانتقال الذاتي على ما يتبادر اليه الفهم من تلك العبارة فصرح بالمقصود جريا على وتيرة الصناعة والمراد بقوله بحيث لا يعرض الغلط في الفكر عدم عروضة عند مراعاة القانون على ما لا يخفى فان المنطق ربما يخطئ في الفكر بسبب الاهمال هذا مفهوم التعريف واما احترازاته فالقانون كالجنس يشمل سائر العلوم الكلية واحتزبه عن الجزئيات وباقى القيود كالفضل احتراز عن العلوم التي لا تفيد معرفة طرق الانتقال كالحكو والهندسة وهذا التعريف مشتمل على العال الاربع فان القانون اشارة الى مادة المنطق فان مادته هي القوانين الكلية (وقوله يفيد معرفة طرق الانتقال اشارة الى الصورة لانه المحصص للقانون بالمنطق والى العلة الفاعلية بالانترام وهو العارف العالم بتلك القوانين (وقوله بحيث لا يعرض الغلط اشارة الى العلة الغائية وانما عرفه بالعلل الاربع لان المراد بيان حقيقة المنطق والتعريف بها يفيد حقيقة المعرفة فان وجود المعلول من لوازمها فاذا وجدت في الذهن يلزم وجوده فيه لا يقال التعريف فاسد من وجهين الاول انه تعريف بالبيان اما ولا فلان المنطق علم والقانون من المعلومات واما ثانيا فلانه قوانين متعددة فلا يصدق عليه القانون الثاني التعريف دوري لان معرفة طرق الاكتساب جزء من المنطق فيتوقف تحققه على معرفة طرق الاكتساب فلو كانت معرفتها مستفادة من المنطق لتوقف عليه فيلزم الدور لانا يجب عن الاول بان المنطق قد يطلق ويراد به معلوماته كما يقال فلان يعلم المنطق وقد يطلق ويراد به نفس العلم والمراد ههنا المعلوم فاندفع الاشكال

فاحتج الى قانون
يفيد معرفة طرق
الانتقال من المعلومات
الى المجهولات
وبشرائط بحيث
لا يعرض الغلط في
الفكر الا نادرا وهو
المنطق

وعن الثاني بان المراد بالقانون القوانين المتعددة الا انها لما اشتركت في مفهوم القانون وكان المقصود تعريف المنطق من حيث انه علم واحد عبر عنها وعن الثالث باننا لانسلم ان معرفة طرق الاكتساب جزء المنطق وانما تكون ان لو لم يكن المراد بها جزئياتها المتعلقة بالمواد على ماهي مستعملة في سائر العلوم والمهنة على ذلك استعمال المعرفة في ادراك الجزئيات (وقوله الانادرا لادخله في التعريف وقيل انه متعلق بمجمله لا يعرض الغلط واعتراض بان المفكر ان راعى القوانين المنطقية لم يقع الخطاء اصلا والافراطه يكون اكثر الانادرا وقيل انه متعلق بقوله فاحتيج فان بعض الناس كالمؤيد بالقوة القدسية لا يحتاج اليه ورد بانه لم يتوجه السؤال الثاني حينئذ ويمكن ان يتوجه القولان اما الاول فلان لتحصيل العلوم مراتب متفاوت كما لا ونقصانا وكما انها تنتهي في الكمال الى حد لا يقع الخطاء اصلا كذلك في جانب نقصان تنتهي الى حد يثبت جميع افكار الشخص عن مطالبه كما اذا كان متاهيا في البلادة حتى لو قدر انه قد وقف على جمع القوانين المنطقية وعرض افكاره عليها اخطأ ببلادته وكان المصنف قد اوما الى هذا المعنى في آخر قسم المنطق من هذا الكتاب فليطالع ثمة واما الثاني فلان العلوم النظرية على قسمين ما يتطرق فيها الغلط وما ليس من شأنها ذلك وهي العلوم المتسقة المنتظمة التي تنساق الاذهان اليها من غير كلفة ومشقة كالمهندسيات والحسابيات ولا احتياج لها الى المنطق وانما الحاجة اليه للقسم الاول ولما كانت تلك العلوم قليلة بالقياس الى العلوم التي من القسم الاول استثناءها بقوله (الانادرا على معنى ان الناس يحتاجون في اكتساب العلوم النظرية الى المنطق الانادرا في بعض العلوم لالبعض الناس حتى يرد ما ذكرنا هذا على قاعدة القوم وقد اشار اليها صاحب الكتاب في محرر السؤال الاول وهي منظور فيها لان تلك العلوم ان كانت نظرية فهي تحتاج الى نظر والنظر مجموع حركتين حركة لتحصيل المبادئ وحركة لترتيبها ولا شك ان تحصيل المواد وترتيبها يحتاجان الى القوانين المنطقية وعدم وقوع الخطاء فيها لا ينافي ذلك وانما يسمى هذا الفن منطقا لان المنطق يطلق على النطق الخارجي الذي هو اللفظ وعلى الداخلي وهو ادراك الكليات وعلى مصدر ذلك الفعل ومظهر هذا الانفعال ولما كان هذا الفن بقوى الاول ويسلك بالثاني مسلك السداد ويحصل بسببه كالات الثالث لاجرم اشتق له اسم منه وهو المنطق (قوله فان قيل المنطق لكونه نظريا) قد عورض في ان المنطق محتاج اليه في اكتساب العلوم النظرية وتقريرها ان يقال ما ذكرتم وان دل على مطلوبكم لكن عندنا ما ينفيه وذلك من وجهين الاول لو افتقر اكتساب العلوم النظرية الى المنطق لزم الدور والتسلسل واللازم محال بيان الملازمة ان المنطق نظري يعرض فيه الغلط لانه لو كان ضروريا او نظريا لا يعرض فيه الغلط لم يقع فيه خلاف بين ارباب الصناعة وحينئذ يفقر اكتسابه الى قانون آخر وينقل الكلام اليه مرة بعد اخرى فان تناهت القوانين دار

فان قيل المنطق لكونه
نظري بايعرض فيه
الغلط يجوز الى قانون
آخر وتسلسل ولان
كثيرا من الناس
يكتسب العلوم
والمعارف بدون
المنطق قلنا المنطق
بعضه ضروري
وبعضه نظري
يكتسب من الضروري
منه بطريق ضروري
كما يكتسب غير البين
من الاشكال الاربعة
من البين منها بطريق
بين كما استعرفه فاستغنى
عن منطق آخر ويمكن
بعض الناس نادرا
من الاكتساب بدون
المنطق لا ينفى الحاجة
اليه من

والا تسلسل ولما استلزم الدور التسلسل اقتصر عليه هذا توجيه على محاذاة مافي الكتاب والاحسن ان يقال ان المنطق ليس ضروريا والا لا تمتع عروض الغلط في الافكار لان المبادئ الاولى ضرورية فلو كان العلم بجميع طرق الانتقال ضروريا لم يمكن وقوع الغلط اصلا فهو نظري فيحتاج في اكتسابه الى قانون آخر فان وجد في سلسلة الاكتساب ما يقتضي الى ما يقتضي اليه لزم الدور واللازم التسلسل لا يقال لانهم لزوم التسلسل لجواز الانتهاء الى قانون ضروري لاننا نقول المنطق هو العلم بجميع طرق الانتقال من الضروريات الى النظريات فانها ان كانت تصورية فطريق الانتقال اليها القول الشارح وان كانت تصديقية فطريق الانتقال اليها الحجة فلا طريق انتقال الا وهو من المنطق فلو كان نظريا فأي طريق يفرض للانتقال يكون نظريا واللازم خلاف المقدر الثاني لو كان المنطق محتاجا اليه في اكتساب العلوم النظرية لما حصل الاكتساب بدونه والتالي باطل لان كثيرا من العلماء والنظار مجردين عن هذه الآثار يكتسبون العلوم والمعارف مصيبين في الافكار والمراد بالعلوم ههنا التصديقات والمعارف التصورات بناء على ما سبق من ان المعرفة ادراك البسيط والعلم ادراك المركب وتقرير الجواب عن الاول اننا لانم ان المنطق لو كان نظريا يعرض فيه الغلط لزم التسلسل وانما يلزم لو كان نظريا بجميع اجزائه وهو ممنوع بل بعضه ضروري وبعضه نظري مستفاد من الضروري منه بطريق ضروري كما يكتسب غير البين من الاشكال الاربعة من البين منها وهو الشكل الاول بطريق بين كالتخلف والافتراض والعكس فان الخلف يرجع الى القياس الاستثنائي والعكس والافتراض الى قياس منتظم من الشكل الاول فانه يقال في العكس مثلا متى صدقت القرينة صدقت صغرها مع عكس الكبرى وكلما صدقت صدقت النتيجة ينتج انه متى صدقت القرينة صدقت النتيجة وكذلك في الافتراض على ما ستطلع على تفاصيله ان شاء الله تعالى وورما يقرر الجواب بان المنطق قسمان ضروري ونظري وهو على ثلاثة اقسام اصطلاحات يذهب عليها بتغير الالفاظ والعبارة كالكلية والجزئية والجنس والفصل وما ينساق اليه الذهن لكونه من قبيل العلوم المتسقة المنتظمة وكلاهما لا يحتاج اكتسابهما الى المنطق وما من شأنه ان يتطرق اليه الغلط وهو قليل جدا فيستفاد من الضروري بطريق ضروري وهذا انبب بجواب السؤال على الوجه الذي قرره المصنف والتقرير الاول انبب بما ذكرنا فان قيل القسم الضروري مع الطريق الضروري ان كان كافيا في اكتساب القسم النظري كفي في سائر العلوم فلا حاجة الى المنطق والافتقر اكتسابه الى قانون آخر لا يقال لانهم لو كفي في الاكتساب في المنطق يلزم ان يكون كافيا في اكتساب جميع العلوم وانما يلزم لو كانت الافكار بأسرها واردة على القسم الضروري وليس كذلك لانا نقول العلوم اما

ان تتعلق بالقسم الضروري او النظري واما كان يلزم ان يكون القسم الضروري كافيا في اكتسابها اما ان تعلقت بالقسم الضروري فظاهر واما ان تعلقت بالقسم النظري فلان القسم النظري كاف في اكتساب تلك العلوم والتقدير ان الضروري كاف في اكتسابه والكافي في الكافي في الشيء كاف في ذلك الشيء فيكون الضروري كافيا في تلك العلوم ايضا لانه هب ان القسم الضروري كاف في سائر العلوم الا ان الاحاطة بجميع الطرق اصول للذهن عن الخطأ لا قدرة حيثئذ على التمييز بين الصحيح والفساد منها على اي ترتيب وقع ولا معنى للافتقار الى المنطق الا هذا القدر لا نقول بالقسم الضروري اما ان يستقل باكتساب المجهولات بحيث لا يعرض الغلط في الفكر البتة فاستغنى عن المنطق ولم يستقل فيحتاج الى قانون آخر قلنا لان القسم الضروري مع الطريق الضروري ان كفي في سائر العلوم لم يقتصر الى المنطق اذ معنى الكفاية ان الضروري مع طريقه اذا حصل لاحد تمكن من اكتساب النظري من غير احتياج الى ضمنية واذا حصل تمكن من اكتساب سائر العلوم بواسطة هذا لاينا في الاحتياج اليهما بل بوجبه على ان الكافي في الكافي في الشيء لا يجب ان يكون كافيا فيه لاحتياجه الى الوساطة ايضا وعلى اصل الشبهة منع آخر وهو اننا لانم ان المنطق لو كان ضروريا لم يعرض الغلط وانما يكون لو كان امر معلوما مراعى لكن لما لم يكن هذا الشق واقعا لم يتعرض له وتقرر الجواب عن الثاني ان المدعى كون المنطق محتاجا اليه في الجملة وتمكن بعض الناس من الاكتساب بدونه لا يفي الحاجة اليه في الجملة ضرورة ان استغناء البعض عنه لا يوجب استغناء الكل عند كما ان استغناء الشاعر بالطبع عن علم العروض والبدوي عن علم النحو لا يقتضي استغناء غيرهما عنهما والتحقيق ان تحصيل العلوم بالنظر لا يتم بدون المنطق كما سبقت الاشارة اليه واما المؤيد من عند الله بالقوة القدسية فهو لا يحصل العلوم بالنظر بل بالحدس فهي بالقياس اليه ليست نظرية والكلام في احتياج المطالب النظرية * واعلم ان المجهولات تصير معلومة اما بمجرد العقل اذا توجه اليها او مع الاستعانة بما يحضر في الذهن عند حضورها او بقوة اخرى ظاهرة كما في المحسوسات والتجربات والمتواترات او باطنة كالوجدانيات والوهميات او بالحدس وهو ان تسخ المبادئ المترتبة للذهن دفعة او بالنظر فيكون هناك مطلوب تحرك النفس منه طالبا لمبادئه ثم ترجع منها اليه او بالتعلم فلا تكون المبادئ حاصلة بنظر او سماع بل بسماعها من معلم فان قلت لابد ان يكون هناك من فكر لان النفس تفكر عند السماع فقول المعلم اذا اورد قضية فتصور المتعلم اطرافها فان لم يشك فيها تبع التصديق التصور وان شك فاما ان يفكر في نفسه فيعلم لا بطريق التعلم او يفيد المعلم القياس فاعلم انما هو مع القياس ولا فكر له فيه فان الفكر حركة النفس تنقل بها من شيء الى شيء طالبا لا واجدا

(وايس)

وليس في التعلم هذه الحركة فالمحتاج الى المنطق انما هو يحصل العلوم بالنظر لا بطريق اخر ولما كانت العلوم بالقياس الى الالذهان متفاوتة الحصول كان الاحتياج الى المنطق متفاوتا بحسب ذلك (قوله الفصل الثاني في موضوع المنطق) من مقدمات الشروع في العلم ان العلم موضوع عدلان نمايز العلوم بحسب نمايز الموضوعات فاذا علم ان اي شيء هو موضوعه يتميز ذلك العلم عند الطالب فضل يتميز حتى كانه احاط بجميع ابوابه احاطة ما ولما كان التصديق بالموضوعه مسبوقا بالتصور ووجب تصدير الكلام بتعريف موضوع العلم فموضوع كل علم ما يبحث في ذلك العلم عن اعراضه الذاتية كبذل الانسان لعلم الطب فانه يبحث عن احواله من جهة ما يصح ويحول عن الصحة وكافعال المكلفين لعلم الفقه فانه ناظر فيها من حيث نحل وتحرم وتصح وتفسد وهذا التعريف لا يتضح حق ايضا حد الابعاد بيان امور ثلاثة الاول العرض وهو المحمول على الشيء الخارج عنه الثاني العرض الذاتي وهو الذي يلحق الشيء لما هو هو اي اذاته كالحقوق اذ رالك الامور الغريبة للانسان بالقوة او بالحكمة بواسطة جزئه سواء كان اعم كحقوقه التحيز لكونه جسما او مساويا كحقوقه التكلم لكونه ناطقا او بالحكمة بواسطة امر خارج مساويا كحقوقه التعجب لادراكه الامور المستغربة واما ما يلحق الشيء بواسطة امر اخص كالحقوق الضحك للحيوان لكونه انسانا او بواسطة امر اعم خارج كالحقوق الحركة للابيض لانه جسم فلا يسمى عرضا ذاتيا بل غريبا فهذه اقسام خمسة للعرض حصره المتأخرون فيها وينتوا الحصر بان العرض اما ان يعرض الشيء اولا وبالذات او بوسطه والوسط اما داخل فيه او خارج و الخارج اما اعم منه او اخص او مساو وزاد بعض الافاضل فيما سادسا وراى عده من الاعراض الغريبة اولى وهو ان يكون بواسطة امر مبين كالحرارة للجسم المسخن بالنار او بشعاع الشمس والصواب ما ذكره فان قبل نحن نقسم العرض هكذا العرض اما ان يلحق الشيء لا بواسطة حقوق شيء آخر او بوسطه والوسط اما ان يكون داخل في الشيء او خارجا الى آخر القسمة وحيث لا يمكن ان يكون الوسط مبينا لان المبين لا يلحق الشيء وايضا الوسط على ما عرفه الشيخ ما يقرن بقولنا لانه حين يقال لانه كذا فلا بد من اعتبار الحمل والمباين لا يكون محمولا قلنا السؤال باق لان العرض الذي يلحق الشيء بلا توسط لحقوق شيء آخر او بلا وسط على ذلك التفسير لا يجب ان يكون عارضا لما هو هو لجواز ان يكون لامر مبين بل الذي كان لشيء ولم يكن لا آخر ولا يكون للآخر الا وقد كان له فهو للشيء اولا وبالذات وما لم يكن كذلك بل يكون له بسبب انه كان لشيء آخر فهو له ثانيا وبواسطة سواء لم يباينه او بابتدائه كما يقول جسم ابيض و سطح ابيض فالسطح ابيض بذاته والجسم ابيض لان السطح ابيض وكما ان الحركة زمانية وكذا الجسم لكن الزمان له ثانيا ولو كان

الفصل الثاني في
موضوع المنطق
موضوع كل علم
ما يبحث فيه عن
عوارضه اللاحقة لما
هو هو متن

المراد هناك ما ذكره لم يكن اثبات الاعراض الأولية من المطالب العلمية ضرورة ان الذي بلا وسط بذلك المعنى بين الثبوت والشبهة انما نشأت من عدم الفرق بين الوسط في التصديق وبين الواسطة في الثبوت والشيخ صرح بذلك في كتاب البرهان من منطق الشفاء مرارا وقال الفرق بين المقدمة الأولية وبين مقدمة محمولها اولى لان المقدمة الأولية وما لا يحتاج الى ان يكون بين موضوعها ومحمولها واسطة في التصديق واما الذي نحن فيه فكثير اما يحتاج الى وسائط وفي تعريف العرض الذاتي على ما ذكره نظر لانهم عدوا ما يلحق الشيء بجزئه الاعم منه وليس كذلك لان الاعراض التي اعم الموضوع وغيره خارجة عن ان تفيد اثرا من الآثار المطلوبة له اذ تلك الآثار انما هي توجد في الموضوع وهي توجد خارجة عنه اولا ترى ان علم الحساب انما جعل علما على حدة لان له موضوعا على حدة وهو العدد ينظر صاحبه فيما يعرض له من جهة ما هو عدد فلو كان الحساب ينظر في العدد ايضا من جهة ما هو كم لكان موضوعه الكمية لا العدد فالاولى ان يقال العرض الذاتي ما يلحق الشيء لما هو هوا وبواسطة امر يساويه كالفصل والعرض الاولى او يقال ما يختص بذات الشيء ويشمل افراده اما على الاطلاق كما للمثلث من تساوي الزوايا المثلث لثلاثين او على سبيل التقابل كما للخط من الاستقامة والانحناء فنه ما يحمل على كاية الموضوع لكن لا يكون ذلك الحمل لامر اعم ومنه ما لا يكون كذلك لكن لا يحتاج في عروضة الى ان يصير نوعا معينا بتهيا لقبوله كما لا يحتاج الجسم في ان يكون متحركا او ساكنا الى ان يصير حيوانا او انسانا بخلاف الضحك فانه يحتاج الى ان يصير انسانا وايضا منه ما هو لازم مثل قوة الضحك للانسان ومنه ما هو مفرق كالضحك بالفعل ووجه التسمية اختصاصه بذات الشيء وما لا يختص بالشيء بل يعرض له لامر اعم او يختص ولا يشمله بل يكون عارضه لامر اخص يسمى عرضا غريبا لما فيه من الغرابة بالقياس الى ذات الشيء الثالث البحث عن الاعراض الذاتية والمراد منه جعلها اما على موضوع العلم او انواعه او اعراضه الذاتية او انواعها كالناقص في علم الحساب على العدد والثلاثة والفرد وزوج الزوج فهي من حيث يقع البحث فيها تسمى بمباحث ومن حيث يسأل عنها مسائل ومن حيث يطاب حصولها مطالب ومن حيث تستخرج من البراهين نتائج فالسما واحد وان اختلفت العبارات بحسب اختلاف الاعبارات * واعلم ان ما عرف به المصنف موضوع العلم ليس يتناول الاعراض الأولية ونخرج منه التي بواسطة امر مساودا خل او خارج والتعويل على ما شيدنا اركانه (قوله والتصورات والتصديقات) قد سبق الى بعض الاذهان ان موضوع المنطق الالفاظ من حيث انها تدل على المعاني وذلك لانهم لما رأوا ان المنطق يقال فيه ان الحيوان الناطق مثلا قول شارح والجزء الاول جنس والثاني فصل وان مثل قولنا كل (ج ب) وكل

(با)

(ب ا) قياس والقضية الاولى صغيرة والاخرى كبرى وهي مركبة من الموضوع والمحمول حسبو ان هذه الاسماء كلها بازاء تلك الالفاظ فيذهبوا الى انها هي موضوعه وليس كذلك لان نظر المنطقي لبس الا في المعاني المعقولة ورعايته جانب الالفاظ انما هي بالعرض كما سيلوح به مقامه وذهب اهل التحقيق الى ان موضوعه المعقولات الثانية لا من حيث انها ماهي في انفسها ولا من حيث انها موجودة في الذهن فان ذلك وظيفة فلسفية بل من حيث انها توصل الى المجهول او يكون لها نفع في ذلك الايصال اما تصوير المعقولات الثانية فهو ان الوجود على جهتين في الخارج وفي الذهن وكما ان الاشياء اذا كانت موجودة في الخارج يعرض لها في الوجود انما خارجي عوارض مثل السواد والبياض والحركة والسكون كذلك اذا تمثلت في العقل عرضت لها من حيث هي متمثلة في العقل عوارض لا يحاذي بها امر في الخارج كالكلية والجزئية فهي المسماة بالمعقولات الثانية لانها في المرتبة الثانية من التعقل واما التصديق بموضوعيتها فلان المنطقي يبحث عن احوال الذات والعرض والنوع والجنس والفصل والخاصة والعرض العام والحد والرسم والجمعية والشرطية والقياس والاستقراء والتتميل من الجهة المذكورة ولا شك انها معقولات ثانية فهي اذن موضوع المنطق ويبحث عن المعقولات الثالثة وما بعدها واعتراض عليه اكثر المتأخرين بان المنطقي يبحث عن نفس المعقولات الثانية ايضا كالكلية والجزئية والذاتية والعرضية ونظما يراها فلا تكون هي موضوعه ولذلك عدل صاحب الكشف والمصنف عن طريقة المحققين الى ما هو اعم فقال موضوع التصورات اي المعلومات التصورية والتصديقات اي المعلومات التصديقية لان بحث المنطقي عن اعراضها الذاتية فانه يبحث عن التصورات من حيث انها توصل الى تصور مجهول ايضا لا قريبا اي بلا واسطة ضمنية كالحد والرسم وايضا لا بعيدا ككونها كلية وجزئية وذاتية وعرضية وجنسا وفصلا فان مجرد امر من هذه الامور لا يوصل الى التصور ما لم ينضم اليه امر آخر فاذا ضم يحصل منهما الحد والرسم ويبحث عن التصديقات من جهة انها توصل الى تصديق مجهول ايضا لا قريبا كالقياس والاستقراء والتتميل او بعيدا ككونها قضية وعكس قضية ونقيض قضية فانها ما لم تنضم اليها ضمنية لا توصل الى التصديق ويبحث عن التصورات من حيث انها توصل الى التصديق ايضا لا بعيدا ككونها موضوعات ومحمولات فانها انما توصل اليه اذا انضم اليها امر اخر يحصل منهما القضية ثم تنضم اليها ضمنية اخرى حتى يحصل القياس او الاستقراء والتتميل ولا خفاء في ان ايصال التصورات او التصديقات الى المطالب قريبا او بعيدا وابعد من العوارض الذاتية لهما فتكون هي موضوع المنطق لا يقال لامسألة في المنطق

والتصورات
والتصديقات هي
التي يبحث في المنطق
عن عوارضها
اللازمة لما هي هي
وهي كونها توصل
الى مطالب تصوري
او تصديقي ايضا لا
قريبا او بعيدا فهي
موضوع المنطق
من

محمولها الا يصل البعيد او الابد فلا يكون عرضا ذاتيا يبحث فيه عند لانا نقول
المنطقي يبحث عن الاعراض الذاتية للتصورات والتصديقات لكن لما تعدد
تلك الاعراض على سبيل التفصيل وكانت مشتركة في معنى الايصال عبر عنها به على
سبيل الاجال قطعا للتطويل اللازم من التفصيل لا يقال كل ما يبحث عنه المنطقي
اما تصور او تصديق من الخيئة المذكورة فلو جعل موضوعه التصورات
والتصديقات يكون البحث عن نفس موضوعه لاعن عوارضه الذاتية لانا نقول
الخيئة المذكورة داخلية في المسائل خارجة عن الموضوع فان اعتبر الخيئة المذكورة
على انها خارجة عن التصديقات لم تكن مجعولا عنها وان اعتبرت على انها داخلية
لم يلزم ان يكون البحث عن نفس الموضوع لخروجها عن التصورات والتصديقات
التي هي موضوعات هذا تقرير كلامهم وفيه نظر لانهم ان ارادوا بان المنطق
يبحث عن الكلية والجزئية والذاتية والعرضية انه يبين تصوراتها فهو ليس من
المسائل وذلك ظاهر وان ارادوا التصديق بها للاشياء فهو ليس من المنطق في شيء
لا يقال المنطق يبحث عن ان الكلي الطبيعي موجود في الخارج والنوع ماهية محصلة
والجنس ماهية مبهممة والفصل علة للجنس واللازم البين وغيره موجودان في الخارج
الى غير ذلك مما ليس بحثا عن المعقولات الثانية لانا نقول لانها من مسائل المنطق
فان بحثه اما عن الموصلات الى المجهولات او عما ينفع في ذلك الايصال ومن البين
ان لا يدخل لها في الايصال اصلا بل انما يبحث عنها اما على سبيل المبادئ او على
جهة تبين الصناعة بما ليس منها ولا يوضح ما يكاد يخفى تصوره على اذهان المتعالمين
على انهم ان عتوا بالمعلومات التصورية والتصديقية ماصدقتا عليه من الافراد يلزم
ان يكون جميع المعارف والحجج في بيان سائر العلوم بل جميع المعلومات التي من شأنها الايصال
موضوع المنطق وليس كذلك ضرورة ان المنطق لا يبحث عنها اصلا وان عتوا بها
مفهومها يلزم ان لا يكون المنطق باحثا عن الاعراض الذاتية لهما لان محمولات
مسائله لا تلحقهما من حيث هما بل الامر اخص فان الانقسام الى الجنس والفصل
لا يعرض للمعلوم التصوري الا من حيث انه ذاتي والا يصال الى الحقيقة المعرفة لا يلحقه
الالان حد وكذا الانعكاس الى السالبة الضرورية لا يعرض للمعلوم التصديقي الا لانه
سالبة ضرورية وانتاج المطالب الاربعة لا يلحقه الا من حيث انه مرتب على هيئة
الشكل الاول الى غير ذلك وليس لك ان تورد هذا السؤال على المعقولات الثانية فان
البحث عن احوالها من حيث انها تنطبق على المعقولات الاولى وكان القانون
المذكور في تعريف المنطق يعرفك هذا القيد فلا تغفل عن التكتة (قوله والموصل
الى التصور يسمى قولنا شارحا) قديين ان المنطق اما ناظر في الموصل الى التصور
يسمى قولنا شارحا لشرح ماهية الشيء واما ناظر في الموصل الى التصديق و يسمى

والموصل الى التصور
قربا يسمى قولنا شارحا
والى التصديق حجة
والاول مقدم وضما
لتقدم التصور على
التصديق طبعيا للعلم
الضروري بان الحكم
والمحكوم عليه وبه
ان لم يكن منصورا
بوجه ما امتنع الحكم
ولا يعتبر في الحكم
على الشيء تصوره
بحقيقته فقد يحكم على
جسم معين بانه شاغل
لغير معين مع الجهل
بحقيقته متن

حجة لغاية من له تمسك بها من حجة اذا غلبه والنظر في الموصل الى التصور اما في
مقدمته وهو باب ايساغوجي واما في نفسه وهو باب التعريفات وكذلك النظر في
الموصل الى التصديق اما فيما يتوقف عليه وهو باب باري ارمينياس واما في نفسه
باعتبار الصورة وهو باب القياس او باعتبار المادة وهو باب من ابواب الصناعات
الخمس لانه ان اوقع ظنا فهو الخطابة او يقينا فهو البرهان والافان اعتبر فيه عموم
الاعتراف او التسليم فهو الجدل والافان فهو المغالطة واما الشعر فهو لا يوقع تصديقا
ولكن لافادته التخيل الجاري بحري التصديق من حيث انه يؤثر في النفس قبضا
و بسطاعدا في الوصل الى التصديق و ربما يضم اليها باب الالفاظ فيحصل ابواب
عشرة تسعة منها مقصودة بالذات وواحد منها مقصود بالعرض ثم لابد من النظر في
ترتيب الابواب وان ايها يقدم وايها يؤخر فتقول ابواب الموصل الى التصور تسحق
التقديم بحسب الوضع لان الموصل الى التصور التصورات والموصل الى التصديق
التصديقات والتصور مقدم على التصديق طبعيا فيجب تقديمه وضما ليوافق الوضع
الطبعي ولما توقف بيان تقدم التصور على التصديق بحسب الطبع على مقدمتين احدهما
ان التصديق موقوف على التصور وثانيهما ان التصور ليس علة له لان التقدم الطبيعي
هو ان يكون المتقدم بحيث يحتاج اليه المتأخر ولا يكون علة له وكان بيان المقدمة الثانية
ظاهرا تركه المصنف واشتغل بالمقدمة الاولى و يبين ان التصديق لا يتحقق الا بعد
تصور المحكوم عليه وبه والحكم لانه كلما كان احد هذه الامور مجهولا امتنع الحكم
بالارتباط وكلما امتنع الحكم بالارتباط امتنع تحقق التصديق لان الحكم اما جزؤه
او نفسه يتبع انه كلما كان احد هذه الامور مجهولا امتنع تحقق التصديق و ينعكس
بعكس النقيض الى قولنا كلما تحقق التصديق فلا بد ان يتحقق تصور كل واحد من
الامور الثلاثة فان قلت التصديق ليس يتوقف على تصور الحكم بل على نفسه اجيب
عنه بان الحكم فعل من افعال النفس الاختيارية وقد تقرر في الحكمة ان كل فعل
اختياري لا يوجد الا بعد تصوره ولا يلزم منه ان يكون اجزاء التصديق زائدة على
الاربعة لجواز ان يكون شرطا على ما صرح به الكاتب في بعض تصانيفه والحق
في الجواب ان الحكم فيما بين القوم مقول بالاشتراك تارة على ايقاع النسبة الالجبائية
او انتزاعها اعني ثبوت احد الامرين الاخر او عنده او منافاته اياه واخرى على نفس
النسبة واستعماله في الموضوعين بالمعنيين تنبيه على ذلك وليس يعتبر في الحكم على الشيء
تصور المحكوم عليه وبه والحكم بحقا يقها بل يكفي حصول تصوراتها بوجه ما فقد
يحكم على جسم معين بانه شاغل لغير معين مع الجهل بانه انسان او فرس او حمار
او غيرها * واعلم ان بين العلم بالوجه وبين العلم بالشيء من وجه فرقا وذلك لان معنى
الاول حصول الوجه عند العقل ومعنى الثاني ان الشيء حاصل عند العقل لكن لا حصولا

تاما فان التصور قابل للقوة والضعف كما اذا نرا آى لك شىء من بعد فتصورته
تصورا ما ثم يزداد لك انكشافا عندك بحسب تقر بك اليه الى ان يحصل في عقلك كمال
حقيقته ولو كان العلم بالوجه هو العلم بالشئ من ذلك الوجه على ما ظنته من لا تحقيق له
لزم ان يكون جميع الاشياء معلوما لنا مع عدم توجه عقولنا اليه وذلك بين الاستحالة
(قوله فان قيل الحكم على الشئ بالشئ لو استدعى نصوره بوجهه ما هذه شبهة اوردت
على قولهم المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما باعتبار ما وتقر برها ان يقال لو استدعى
الحكم على الشئ تصور المحكوم عليه بوجه ما لصدق قولنا كل مجهول مطلقا
يتمتع الحكم عليه والتالى كاذب بيان الشرطية انه لو صدق كل محكوم عليه معلوم
باعتبار ما بالضرورة لا نعكس بعكس النقيض الى قولنا كل ما ليس بمعلوم باعتبار
ما لا يكون محكوما عليه بالضرورة وهو معنى قولنا كل مجهول مطلقا يتمتع الحكم
عليه وبيان كذب التالى ان المحكوم عليه فيه اما ان يكون مجهولا مطلقا او معلوما
باعتبار ما واما ما كان يلزم كذب التالى اما اذا كان المحكوم عليه مجهولا مطلقا
فلصدق المحكوم عليه على المجهول مطلقا حينئذ فيصدق قولنا بعض المجهول مطلقا
لا يتمتع الحكم عليه وقد كان كل مجهول مطلقا يتمتع الحكم عليه هذا خلف واما اذا
كان معلوما باعتبار ما فلا نظامه مع قولنا كل معلوم باعتبار ما يصح الحكم عليه
قياسا فنجا لقولنا المحكوم عليه في هذه القضية يصح الحكم عليه وقد كان يتمتع الحكم
عليه هذا ايضا خلف واما قال في الشق الاول تناقض فكذب وفي التالى فكذب
مقتصر اعليه لان اللازم من الشق الاول ان بعض المجهول مطلقا لا يتمتع الحكم عليه
وهو موافق للتالى في الطرفين مخالفه في الكيف فيتناقضان واللازم من التالى ان المحكوم
عليه في هذه القضية يصح الحكم عليه وهو مخالف للتالى في الموضوع والمحمول
فلا يتناقض نعم يستلزم كذبه لان المحكوم عليه في هذه القضية هو المجهول مطلقا
فيستحيل ان يحكم عليه بحكمة الحكم وامتناعه معا ولم يقتصر على اراد التناقض في
الاول لان مطلوبه ليس اثبات التناقض بل كذب التالى فبعد التنبيه على التناقض صرح
بثبوت المطلوب مفصحا عن التقرىب وتحرى الجواب ان هذه القضية اى التالى
في الشرطية ان اخذت خارجية منعنا صدق الشرطية قوله لانه عكاس الموجبة اليه
قلنا لاننا انها انعكاس بعكس النقيض وانما يصدق العكس لو صدق موضوعه على موجود
خارجي وهو ممنوع لان كل ما وجد في الخارج فهو معلوم ولو بكونه شيئا او موجودا
وهذا بعينه هو المذكور في بيان عدم انعكاس الموجبة الخارجية الى الموجبة على
ماستطلع على تفاضيه وما يقال من ان العلم بصفة الوجودية او الشئئية لا يستلزم العلم
بالموجودات لما ظهر من الفرق بين العلم بوجه وبين العلم بالشئ من وجد فكلام على
السند وان اخذت حقيقة فالشرطية مسئلة وكذب التالى ممنوع قوله المحكوم عليه فيه

(امان)

اما ان يكون مجهولا مطلقا او معلوما باعتبار ما قلنا نختار انه معلوم باعتبار ما وتمنع
الخلف فان صحة الحكم باعتبار انه معلوم باعتبار ما امتناع الحكم عليه على تقدير
ان يكون مجهولا مطلقا هذا ان اخذ التالى موجبة اما ان اخذت سالبة كما يقال لو صح
ما ذكرتم لصدق لاشئ من المجهول مطلقا يصح الحكم عليه او موجبة سالبة الطرفين
كما يقال لصدق كل ما ليس بمعلوم باعتبار ما ليس يصح الحكم عليه لم يأت منع الملازمة
لتين الانعكاس وتعين منع كذب التالى والخلف لا يقال المحكوم عليه في التالى
ان كان معلوما باعتبار ما جاز اخذه خارجيا والالم يستقيم الحل على الشق التالى
لانه خارج عن قانون التوجيه وقد يجاب عن شبهة بوجه اخر احدها
ان المدعى كل ما هو محكوم عليه يجب ان يكون معلوما باعتبار ما مادام محكوما
عليه ويلزم بحكم الانعكاس كل مجهول مطلقا يتمتع الحكم عليه مادام مجهولا
مطلقا وحينئذ لمنع الخلف على كل واحد من الشقين اما على الشق الاول فلان
اللازم حينئذ ليس بعض المجهول مطلقا يتمتع الحكم عليه وهذا لا يتناقض كل
مجهول مطلقا يتمتع الحكم عليه مادام مجهولا مطلقا لان المطلقة لا تناقض
المشروطة واما على الشق الثانى فلان اللازم حينئذ ان المحكوم عليه في هذه
القضية يصح الحكم عليه حين هو معلوم باعتبار ما وهو لاينا في ما ذكرنا
من القضية ونايهما ان المجهول مطلقا شئ موصوف بالمجهولية والمجهولية
امر معلوم كما ان المعلوماتية امر معلوم فله اعتبار ان احدهما ماصدق عليه الوصف
من هذه الحيثية والثانى ماصدق عليه لامن هذه الحيثية فبالاعتبار الاول يكون
معلوما لان الموصوف بالمجهولية يكون معلوما باعتبار الوصف كما ان الموصوف
بالمعلوماتية معلوم باعتبار ذلك الوصف غير ان الموصوف بالمعلوماتية يكون معلوما
باعتبار آخر والموصوف بالمجهولية لا يكون معلوما الا بذلك الاعتبار والحكم بامتناع
الحكم مشتمل على اعتبارين ايضا الحكم وامتناعه فالمحكوم عليه في قولنا المجهول مطلقا
يتمتع الحكم عليه من حيث الحكم هو المأخوذ بالاعتبار الاول ومن حيث امتناع الحكم
هو المأخوذ بالاعتبار الثانى فالموضوع فيهما مختلف فلا منافاة فان قلت اى جهة
تعرض للحكم فهى جهة امتناع الحكم لان الحكم ليس بالامتناع الحكم فيكون من تلك
الجهة محكوما عليه وغير محكوم عليه هذا خلف فنقول المجهول المنطلق محكوم
عليه من حيثية بامتناع الحكم لامن تلك الحيثية بل من حيثية اخرى فلا تناقض وثالثها
ان المحكوم عليه في التالى هو الحكم والمجهول مطلقا ما يتبين به المحكوم عليه وقد حكم
عليه بامتناع الامتناع كما يقال شريك البارى يتمتع واجتماع النقيضين مستحيل فان قلت
لما صدق قولنا الحكم على المجهول مطلقا يتمتع يصدق قولنا كل مجهول مطلقا
يتمتع الحكم عليه ويعود الازام قلنا الحكم قد تعين للموضوعية سواء كان مقدما

(٤)

فان قيل الحكم على
الشئ بالشئ او استدعى
تصوره بوجهه
ما صدق المجهول
المطلق يتمتع الحكم
عليه وهو كاذب لان
المحكوم عليه فيه
ان كان مجهولا مطلقا
تناقض وكذب وان
كان معلوما من وجه
وكل معلوم من وجه
يمكن الحكم عليه فقد
كذب ايضا قلنا هذه
القضية يتمتع صدقها
خارجة لا متناع
موضوعها في الخارج
فان كل ما وجد في
الخارج معلوم من
وجه فيتمتع لزومها
لقدمها وصدقها
حقيقة يمكن من غير
تناقض

او مؤخر اقولنا ان زيد كاتب وزيد ابنه كاتب فان الموضوع في كليهما ان زيد
في الحقيقة فان قلت الاخبار عن زيد بان ابنه كاتب مغاير للاخبار عن ان زيد بالكاتب
نعم انهما يتلازمان في الصدق لكن التلازم لا يستلزم الاتحاد فنقول لانم انهما
متغايران في الحقيقة بل لاتغاير الا في اللفظ وهذا الجواب ظاهر الفساد لان ما يمنع
الحكم عليه له مفهوم وكل مفهوم اذا نسب الى شئ آخر يصدق عليه اما بالاجاب
او بالسلب لكن السلب غير صادق عليه هناك فتعين الاجاب ويمكن تقرير الشبهة بحسب
يندفع عنها جميع الاجوبة كما يقال لو كان الحكم على الشئ مشروطا بتصور المحكوم
عليه بوجه ما يصدق قولنا لاشئ من المجهول مطلقا دائما بمحكوم عليه دائما والثاني
باطل اما الملازمة فلانتفاء المشروط دائما بانتفاء الشرط دائما واما انتفاء الثاني
فلانه يصدق على المجهول مطلقا دائما انه ممكن بالامكان العام وشئ واما موجود
او معدوم الى غير ذلك ولان كل مفهوم ينسب الى المجهول مطلقا دائما فان ثبت له
كان محكوما عليه بالاجاب والا كان الحكم واقعا عليه بالسلب فيكون المجهول مطلقا
دائما محكوما عليه في الجملة وقد كان ليس بمحكوم عليه دائما هذا خلف وايضا المحكوم
عليه في القضية ان كان مجهولا مطلقا دائما يكون المجهول المطبق دائما محكوما عليه
في الجملة وان كان معلوما باعتبار ما في الجملة لم يكن مجهولا مطلقا دائما والكلام
فيه والجواب الحاسم لمادة الشبهة ان المجهول مطلقا دائما معلوم بحسب الذات بمجهول
مطلقا بحسب الفرض والحكم عليه وسلب الحكم عنه باعتبار ان وهذا هو تحقيق ما ذكره
المصنف لو تأملته ادنى تأمل لتعقلته (قوله الفصل الثالث في مباحث الالفاظ وهي ثلاثة
الاول الدلالة الوضعية للفظ على تمام ما وضع له مطابقة) ان للانسان قوة عاقلة
تنطبع فيها صور الاشياء من طرق الحواس او من طريق آخر فلها وجود في الخارج
ووجود في العقل ولما كان الانسان مدنيا بالطبع لا يمكن تغيثه بالمشاركة من ابناء
نوعه واعلامهم ما في ضميره من المقاصد والمصالح ولم يكن ما يتوصل به الى ذلك
اخف من ان يكون فعلا ولم يكن اخف من ان يكون صوتا لعدم ثباته وازدحامه
فاده الالهام الالهى الى استعمال الصوت او تقطيع الحروف بالآلة المعدة له ليدن غيره
على ما عنده من المدرجات بحسب تركيباتها على وجوه مختلفة وانما شئ ولان
الانتفاع بهذا الطريق يختص بالخاصين وقد سمت حاجة اخرى الى اطلاع
العائين والموجودين في الازمنة الآتية على الامور المعلومة لينتفعوا بها ولينضم
اليها ما يقتضيه ضمائرهم فتكمل المصلحة والحكمة اذا كثرت العلوم والصناعات انما كانت
بتلاحق الافكار لاجرم ادى تلك الحاجة الى ضرب آخر من الاعلام فوضعت
اشكال الكتابة ايضا لاجل الدلالة على ما في النفس الا انها وسطت الالفاظ بينهما
وبين ما في النفس وان امكن دلالتها عليه بلا توسط الالفاظ كما لو جعل الجوهر كتابة

(وللعرض)

وللعرض كتابة اخرى لكن لو جعل كذلك لكان الانسان ممنوا بان يحفظ الدلائل على
ما في النفس الفاظا ويحفظها نقوشا وفي ذلك مشقة عظيمة فقصد الى الحروف
ووضع لها اشكال وركبت تركيب الحروف ليبدل على الالفاظ فصارت الكتابة دالة
على العبارة وهي على الصور الذهنية وهي على الامور الخارجية لكن دلالتها
على ما في الخارج دلالة طبيعية لا يختلف فيها الدال ولا المدلول بخلاف الدالين
الباقين فانهما لما كانتا بحسب التواطىء والوضع مختلفان بحسب اختلاف الاوضاع
اما في دلالة العبارة فالدال يختلف دون المدلول واما في دلالة الكتابة فكلاهما
يختلفان فيكون بين الكتابة والعبارة وبين العبارة والصورة الذهنية علاقة غير
طبيعية الا ان علاقة العبارة بالصورة الذهنية ومن عادة القوم ان يسموها معاني احكامها
واتقنها كثرة الاحتياج اليها وتوقف الافادة والاستفادة عليها حتى ان تعقل المعاني
قبيلتك عن تخيل الالفاظ وكان الفكر يتاجى نفسه بالفاظ مخيلة فلاجل هذه العلاقة
القوية صار البحث الكلى عن الفاظ غير مختص بلغة دون لغة من مقدمات الشروع
في المنطق والافلاسطي من حيث انه منطقي لاشغل له بها فانه يبحث عن القول الشارح
ولحجة وكيفية ترتيبهما وهي لاتتوقف عليها بل لو امكن تعلمها بفكرة ساذجة
لايلاحظ فيها الا المعاني كان ذلك كافيا ثم ان نظر المنطق في الالفاظ ليس من جهة
انها موجودة او معدومة او من جهة انها اعراض او جواهر او من جهة انها
كيف يحدث الى غير ذلك من نظايرها بل من جهة انها دالة على المعاني ليتوصل
بها الى حال المعاني انفسها من حيث يتألف عنها شئ يفيد علما بمجهول فلهذا قدم
مباحث الدلالة وهي كون الشئ بحالة يلزم من العلم به شئ آخر وذلك الشئ
ان كان لفظا فالدلالة لفظية والافغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود والاشارات
والنصب وكدلالة اثر على المؤثر والدلالة اللفظية فمحصرة بحكم الاستقرار في ثلاثة اقسام
والاستقرار كاف في مباحث الالفاظ والدلالة الوضعية كدلالة الانسان على الحيوان
الناطق والطبيعية كدلالة اخ على الوجود فان طبع الالفاظ يقتضى التلفظ بذلك اللفظ
عند عروض المعنى له والعقلية كدلالة اللفظ المسموع من وراء جدار على وجود الالفاظ
ور بما يقال في الحصر دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل فيها او لا والاولى الوضعية
والثانية اما ان تكون بحسب مقتضى الطبع وهي الطبيعية او لا وهي العقلية والمناقشة
في الاخير باقية فيندفع بالاستقرار ولما كانت الدلالة الطبيعية والعقلية غير منضبطة
لانها تختلف باختلاف الطبايع والافهام اختص النظر بالدلالة الوضعية وعرفها
صاحب الكشف بانها فهم المعنى من الالفاظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع
واحتراز بالقيد الاخير عن الدلالة الطبيعية اذ فهم المعنى في دلالة اخ مثلا ليس للعلم بالوضع
لانتفاءه بل لتأدى الطبع اليه عند التلفظ به وعن العقلية فان دلالة الالفاظ المسموع

الفصل الثالث في
مباحث الالفاظ وهي
ثلاثة الاول الدلالة
الوضعية لالفاظ على تمام
ما وضع له مطابقة
وعلى جزئه تضمن
وعلى الخارج عنه
الترام لكن من حيث
هي كذلك احترازا
عن اللفظ المشترك بين
الكل والجزء وبين
اللازم والملزوم
ويعبر في الالتزام
الازم الذهني اذ الفهم
دونه لا الخارجى
لحصول الفهم دونه
كافي لعدم والملكة
متن

من وراء الجدار لا تتوقف على العلم بالوضع لاستواء العالم والجاهل فيه ولتحققها سواء
مهملا أو مستعملا وانما لم يقل بالنسبة الى من هو عالم بوضعها بل اطلق العلم بالوضع
لئلا يخرج التضمن والالتزام عنه وقد اورد على التعريف شكنا احدهما انه مشتق
على الدور لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى ضرورة توقف العلم بالنسبة على
نصور المنتسبين فلو توقف فهم المعنى عليه لزم الدور وجوابه ان فهم المعنى في الحال
موقوف على العلم السابق بالوضع وهو لا يتوقف على فهم المعنى في الحال والى
هذا اشار الشيخ في الشفاء حيث قال معنى دلالة اللفظ ان يكون اذا ارتسم في الخيال
مسموع ارتسم في النفس معناه فتعرف النفس ان هذا المسموع لهذا المفهوم فكلمها
اورده الحس على النفس التفتت النفس الى معناه فكون اللفظ بحيث كلما اورده
الحس على النفس التفتت الى معناه هو الدلالة وذلك بسبب العلم السابق بالوضع وكون
صورتيهما محفوظتين عند النفس ونقول ايضا العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى
مطلقا لاعلى فهم المعنى من اللفظ وهو موقوف على العلم بالوضع فلا دور الثاني
ان الفهم صفة السامع والدلالة صفة اللفظ فلا يجوز تعريف احدهما بالآخر
واستعصب بعضهم هذا الاشكال حتى غير التعريف الى كون اللفظ بحيث لو اطلق فهم
معناه للعلم بوضعه والتحقيق ان ههنا امورا اربعة اللفظ وهو نوع من الكيفيات المسموعة
والمعنى الذي جعل اللفظ بازائه واطرافه عارضة بينهما هي الوضع اى جعل اللفظ
بازاء المعنى على ان المخترع قال اذا اطلق هذا اللفظ فافهموا هذا المعنى واطرافه ثمانية
بينهما عارضة لهما بعد عروض الاضافة الاولى وهي الدلالة فاذا نسبت الى اللفظ
قيل انه دال على معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى العالم بالوضع عند اطلاقه
واذا نسبت الى المعنى قيل انه مدلول هذا اللفظ بمعنى كون المعنى منفهما عند
اطلاقه فكلا المعنيين لازم لهذه الاضافة فامكن تعريفها بيهما كان اذا تمهد
هذا فنقول لانم ان الفهم المذكور في التعريف صفة السامع وانما يكون كذلك
لو كان اضافة الفهم بطريق الاسناد وهو ممنوع بل بطريق التعلق فان معناه كون
المعنى منفهما من اللفظ وهذا كما يقال اعجبني ضرب زيد فان كان زيدا فاعلا يكون
معناه اعجبني كون زيد ضاربا وان كان مفعولا يكون معناه اعجبني كون زيد مضروبا
فههنا الفهم مضاف الى المفعول وهو المعنى فالتعريف يفيد ان المراد كون المعنى
مفهوما من اللفظ ولا شك انه ليس صفة للسامع ثم الدلالة الوضعية اما مطابقة
او تضمن او التزام وتقييد المصنف بالوضع لاجراحي الطبيعية والعقلية وباللفظ
لاخراج غير اللفظية وبيان الحصر ان ما يدل عليه اللفظ بطريق الوضع اما تمام المعنى
الموضوع له او جزؤه او امر خارج عنه فان كان تمام المعنى الموضوع له فهي مطابقة
لتطابق اللفظ والمعنى وان كان جزء المعنى الموضوع له فهي تضمن لانه في ضمن المعنى

(الموضوع له)

الموضوع له وان كان امرا خارجا عنه فهي التزام لانه لازم له لكن يجب ان يقيد
الكل بقولنا من حيث هي كذلك لئلا ينتقض حدود الدلالات بعضها ببعض فان
من الجائز ان يكون اللفظ مشتركا بين الكل والجزء كاشتراك الامكان بين مفهوم
العام والخاص وان يكون مشتركا بين الملزوم والا لزم كاشتراك الشمس بين الجرم
والنور فلو لم يقيد حد دلالة المطابقة لانتقض بدلالة التضمن والالتزام اما انتفاض
بدلالة التضمن فلانه اذا اطلق لفظ الامكان واريد به الامكان الخاص تكون دلالة
على الامكان العام بالتضمن لا بالمطابقة مع انه يصدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام
ما وضع له وعند التقييد لا انتفاض لان تلك الدلالة وان كانت على ما وضع له لكنها
ليست من حيث هو ما وضع له بل من حيث هو جزؤه حتى لو فرض ان لفظ الامكان
ما وضع اصلا لمفهوم الامكان العام كانت تلك الدلالة متحققة واما انتفاض بالالتزام
فلانه اذا اطلق لفظ الشمس واريد به الجرم كانت دلالة على النور التزامية لا مطابقة
مع انه موضوع له ولا انتفاض عند التقييد لان تلك الدلالة ليست من حيث هو
موضوع له بل من حيث هو لازم وكذلك لو لم يقيد حدا دلالاتي التضمن والالتزام
لانتفاضا بدلالة المطابقة اما التضمن فلانه اذا اريد من لفظ الامكان العام
تكون دلالة عليه مطابقة مع انه جزء ما وضع له ولا انتفاض اذا قيد لانها ليست
من حيث هو جزؤه واما الالتزام فلانه اذا اريد من لفظ الشمس النور فالدلالة
مطابقة وهو لازم ما وضع له لكن ليست من حيث هو لازم هكذا وجد الشارحون
هذا الموضوع وفيه نظر لانا لانم ان اللفظ مشترك عند ارادة معنى الكل او الملزوم
لا يدل على الجزاء الا لزم بالمطابقة غاية ما في الباب انه يدل عليه دلتين من جهتين
ولا امتناع في ذلك وكذلك في التضمن والالتزام لا يقال دلالة اللفظ على المعنى المطابق
انما تحقق اذا اريد ذلك المعنى اذا لللفظ لا يدل بحسب ذاته والالكان لكل لفظ
حق من المعنى لا يجاوزه بل بالارادة الجارية على قانون الوضع اولا يرى ان اللفظ
المشترك مالم يوجد فيه قرينة لارادة احد معانيه لا يفهم منه معنى لانا نقول هب ان دلالة
اللفظ ليست ذاتية لكن ليس يلزم منه ان تكون تابعة للارادة بل بحسب الوضع فانا
نعلم بالضرورة ان من علم وضع لفظ لمعنى وكان صورة ذلك اللفظ محفوفة له
في الخيال وصورة المعنى مرتسمة في البال فكلمها تخيل ذلك اللفظ تعقل معناه سواء كان
مرادا او لا واما المشترك فلا شك ان العالم بوضعه لمعانيه يتعقلها عند اطلاقه نعم
تعين ارادة اللفظ موقوف على القرينة لكن بين ارادة المعنى ودلالة اللفظ عليه
يون بعيد وتوجيه الكلام في هذا المقام ان اللفظ المشترك له دلالة على الجزء بالمطابقة
والتضمن وعلى اللازم بالمطابقة والالتزام فاذا اعتبر دلالة على الجزء بالتضمن
او على اللازم بالالتزام يصدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له فينتقض

حد المطابقة بهما ولو قيد بالحقيقة اندفع النقصان لانها ليست من حيث هو تمام الموضوع له وكذلك اذا اعتبر دلالة على الجزء واللازم بالمطابقة صدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء المعنى او لازمه لكنها ليست من حيث هو كذلك لا يقال المشتركان انما يدلان على الجزء واللازم بالمطابقة لان اللفظ اذا دل باقوى الدلائل لم يدل باضعفهما لانا نقول لانه ذلك وانما يكون كذلك لو كانت الدلالة الضعيفة والقوية من جهة واحدة وهو ممنوع ويستبرئ الالتزام لزوم الذهني بين المسمى والامر الخارجي وهو كونه بحيث يحصل في الذهن متى حصل المسمى فيه اذ لو لاه لم يفهم المعنى انما رجى من اللفظ لان فهم المعنى يتوسط الوضع اما بسبب ان اللفظ موضوع له او بسبب انتقال الذهن من المعنى الموضوع له اليه وكل منهما منصف على ذلك التقدير فلم يكن اللفظ دالا عليه وفيه نظر لانتقاضه بالتضمن اذ المدلول بالتضمن لم يوضع اللفظ له ولا ينتقل الذهن عن المعنى الموضوع له اليه بل الامر بالعكس فالاولى ان يقال فهم المعنى عند اطلاق اللفظ اما بسبب وضع اللفظ له او بسبب انه لازم للمعنى الموضوع له وحينئذ يتم الدليل سالما عن النقص لا يقال انا نفهم من اللفظ شيئا في بعض الاوقات دون بعض عقيب فهم المسمى فدلالته على ذلك المعنى التزامية ولازوم ذهني وايضا العميات دالة على معانيها وليست هي من لوازم ذهنية لان فهمها منها بعد كلفة ومزيد تأمل لانا نقول الدلالة مقولة بالاشتراك على معنيين الاول فهم المعنى من اللفظ متى اطلق الثاني فهم المعنى منه اذا اطلق والاصطلاح على المعنى الاول وان اعتبر في بعض العلوم بالمعنى الثاني فلا دلالة للفظ عليه اذا فهم المعنى منه بالقرينة بل الدال المجموع والعميات ان لم ينتقل الذهن بعد كمال تصورات مسميات الفاظها الى لوازمها فدلالتها عليها ممنوعة والا فلا نقض ولا يشترط اللزوم الخارجي اى تحقق اللازم في الخارج متى تحقق المسمى فيه اذ لو كان شرط لما تحقق دلالة الالتزام بدونه واللازم باطل لان العدم كالعدم يبدل على الملكة كالبحر بالالتزام مع عدم اللزوم الخارجي بينهما (قوله ودلالة اللفظ المركب داخلية فيه) هذا جواب عن سؤال عيسى ان يورد على حصر الدلالة الوضعية في الثالث وتقريره ان دلالة اللفظ المركب خارجة عنها لانها ليست مطابقة اذا لوضع لم يضعه لمعناه ولا تضمنها لان معناه ليس جزءا للمعنى الموضوع ولا التزاما اذ ليس معناه خارجا عن المعنى الموضوع له ولا التزاما اذ ليس معناه خارجا عن المعنى الموضوع له وبالجملة لما لم يكن الوضع متحققا فيه انتفت الدلالات كلها ضرورة انها تابعة للوضع فان قلت المركب لا يتخلو اما ان يكون موضوعا لمعنى او لا يكون واياما كان لا يتوجه السؤال اما اذا كان موضوعا فظاهرا واما اذا لم يكن فلان دلالاته لم تكن وضعية والكلام فيها فنقول الدلالة الوضعية ليست هي عبارة عن دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له والا لما كان دلالة

ودلالة اللفظ المركب داخلية فيه اذ المعنى من وضع اللفظ للمعنى وضع عينه لعينه او وضع اجزائه لاجزائه بحيث تطابق اجزاء اللفظ اجزاء المعنى ودلالة هيئة التركيبات بالوضع ايضا متى

التضمن والالتزام وضعية بل ما يكون للوضع مدخل فيها على ما فسرهما القوم به فيكون دلالة لفظ المركب وضعية ضرورة ان لاوضاع مفرداته دخلا في دلالاته نعم او قيل ما يكون لوضع اللفظ دخل فيه لاندفع السؤال وجوابه ان دلالة اللفظ المركب داخلية فيه اى فيما دل على المعنى بالمطابقة وذلك لان المعنى من الوضع في تعريف دلالة المطابقة ليس وضع عين اللفظ لعين المعنى فقط بل المراد احد الامرين اما وضع عينه لعينه او وضع اجزائه لاجزائه بحيث تطابق اجزاء اللفظ اجزاء المعنى والثاني متحقق في دلالة المركب فلا تكون خارجة عن الدلالات واعتراض عليه بان دلالة المركب ليس يلزم ان يكون مطابقة لان دلالاته على المعنى تابعة لدلالة اجزائه على اجزاء المعنى وهى قد تكون بالمطابقة او بالتضمن او بالالتزام وهذا الاعتراض ليس بوارد اما اولاه فلاه لا يدفع المنع واما ثانيا فلان السائل ربما وجد سؤاله بالنسبة الى معاني الاجزاء المطابقة فتكون دلالة المركب عليها مطابقة ولو اوردته بالقياس الى معنى من المعاني امكن تطبيق الجواب عليه بان يقال دلالة المركب داخلية فيه اى فيما ذكرنا من الدلالات الثالث وانتفاء الوضع ممنوع والتفصيل هناك ان دلالة المركب اما على مدلول مفرديه او على مدلول احد المفردين او على ما لا يكون هذا ولا ذلك كلازم للمجموع من حيث هو مجموع اما دلالاته على مدلول مفرديه فلا يتخلو اما ان يكون على مدلول مفرديه او على مدلول واحد لمفرديه والثاني ان تكون دلالاته على ذلك المدلول اما بالتضمن او بالالتزام لان ذلك المدلول ان لم يكن خارجا عن احدهما تكون دلالاته عليه بالتضمن سواء كان مدلولاً تضمنياً لهما او مطابقاً لاحدهما وتضميناً او التزامياً للآخر او تضمنياً لاحدهما والتزامياً للآخر وان كان خارجا عنهما تكون دلالاته عليه بالالتزام والاول ينحصر في ستة اقسام لان دلالتى المفردين على مدلوليهما اما بالمطابقة او بالتضمن او بالالتزام او دلالة احدهما بالمطابقة والآخر بالتضمن او دلالة احدهما بالمطابقة والآخر بالتزام او دلالة احدهما بالتضمن او بالتزام فالاول ان يكون كل من اللفظين دالا على معناه بالمطابقة فيكون المجموع كذلك الثاني ان يكون كل منهما دالا على معناه بالتضمن فيكون كذلك كما اذا فهمنا من قولنا الانسان حيوان الناطق حساس الثالث ان يدل كل منهما على معناه بالالتزام والمجموع كذلك كما اذا فهمنا من المثال قابل صنعة الكتابة مشاء الرابع ان يكون احدهما دالا بالمطابقة والآخر بالتضمن فيكون المجموع دالا بالتضمن كما اذا فهمنا منه ان الانسان حساس لان مجموع الجزء وجزء الجزء وجزء الكل الخامس ان يدل احدهما بالمطابقة والآخر بالالتزام فالمجموع يدل بالالتزام لان مجموع الجزء والخارج خارج كما اذا فهمنا منه ان الانسان مشاء او قابل صنعة الكتابة حيوان السادس ان يكون احدهما دالا بالتضمن والآخر بالالتزام فالمجموع دال بالالتزام ضرورة ان جزء الجزء مع الخارج خارج كما اذا فهمنا

منه ان الناطق مشاء او قابل صنعة الكتابة حساس واما دلالة المركب على احد مدلولي مفرديه فهي تكون بالتضمن ان كانت دلالة المفرد بالمطابقة او بالتضمن او بالالتزام ان كانت كذلك واما دلالة المركب على مدلول لا تكون مدلول مفرد من مفرداته فلا يكون الا بالالتزام لان مدلوله المطابق انما يكون مدلولات مفرداته المطابقة ومدلوله التضمني انما هو جزء من مدلولات مفرداته فالاقسام تنحصر في خمسة عشر ودلالة المركب في جميع هذه اقسام لا تخلو عن الدلالات الثلاث فان قيل لا تحقق للامر بن في المركب اما وضع عين اللفظ بازاء عين المعنى فظاهر واما وضع اجزائه لاجزاء المعنى فلان من اجزاء اللفظ الجزء الصوري اعني الهيئة التركيبية وهي ليست موضوعا لمعنى فانها لو كانت موضوعا لمعنى لما كان التركيب بمجرد ارادة المركب بل توقف كل تركيب على معرفة وضعه وليس كذلك اجاب بان اللفظ المركب كما انه مشتمل على اجزاء مادية كلفظي الانسان والكاتب في قولنا الانسان كاتب وجزء صوري وهو الهيئة الحاصلة من تأليف احدهما بالآخر كذلك معناه مشتمل على اجزاء مادية كـ في الانسان ومعنى الكاتب وجزء صوري وهو نسبة احدهما الى الآخر وكما ان الاجزاء المادية اللفظية موضوعات بازاء الاجزاء المادية المعنوية كذلك الهيئة التركيبية اللفظية موضوعات بازاء الهيئة التركيبية المعنوية غاية ما في الباب انها ليست موضوعا بالشخص لكنها موضوعات بالنوع ولذلك تختلف هيئات التراكيب بحسب اختلاف اللغات والى هذا السؤال والجواب اشار بقوله ودلالة هيئة التركيبات بالوضع ايضا وهناك نظر فان احدا الامر بن لازم وهو اما عدم انحصار الدلالة في الثلاث وانحصارها في المطابقة لانه ان اريد بالوضع الشخصي يلزم الامر الاول لعدم وضع المركب بالشخص ولو اريد به الوضع النوعي يلزم الامر الثاني لان المدلول التضمني والالتزامي مجازي واللفظ موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا على ما تسمعه من ائمة الاصول والحق في الجواب ان يقال لانم ان الهيئة التركيبية جزء من اللفظ وانما يكون جزءا لو كان لفظا سلمناه لكن لانم انه جزء معتبر في التركيب فان الاعتبار ما يكون له ترتيب في السمع على ما سيحكي (قوله والتضمن والالتزام يستلزمان المطابقة) هذا بيان النسب بين الدلالات الثلاث بالازم وعدمه وهي باعتبار مقايست كل منهما الى الاخرين فتحصرت في ست فالتضمن والالتزام يستلزمان المطابقة لانهما تابعان لهما والتابع من حيث انه تابع لا يوجد بدون المتبوع وانما قيد بحقيقة التبعية احترازا عن التابع الاعم فانه ربما يوجد بدون المتبوع الاخص هذا هو المسطور في كتب القوم وانهم وان اصابوا في الدعوى لكنهم غلطون في البيان اما اول فلان الامر في التبعية بمكس ما ذكره ضرورة ان فهم الجزء سابق على فهم الكل فلو قلنا التضمن ليس عبارة عن فهم الجزء مطلقا بل هو فهم الجزء من اللفظ والسابق على فهم الكل من اللفظ اعني المطابقة فهم الجزء

(مطلقا)

والتضمن والالتزام يستلزمان المطابقة ولا تستلزم المطابقة التضمن لجواز كون المسمى بسيطا ولا الالتزام لجواز ان لا يكون له لازم بين يلزم من فهمه فهمه واما كونه ليس غيره فغير بين بهذا المعنى بل بمعنى انه اذا علم مع المسمى علم كونه لازماله هو الاول المعبر

مطلقا لا فهم الجزء من اللفظ فنقول ما لم يفهم الجزء من اللفظ يمتنع فهم الكل منه والعلم به ضروري وكذلك في بعض المواضع في الاعداد والملكات واما ثانيا فلان الكبرى ان قيدت بالحقيقة لم يتكرر الوسط والا لكانت جزئية واما ثالثا فلانه لو صح البيان لاستلزم المطابقة التضمن والالتزام لانها متبوعة والمتبوع من حيث انه متبوع لا يوجد بدون التابع وطريق بيان الدعوى ان التضمن دلالة اللفظ على جزء المسمى من حيث هو جزؤه ولا ريب في ان دلالة على جزء المسمى من حيث هو جزؤه لا يتحقق الا اذا دل على المسمى وكذلك دلالة اللفظ على الخارج عن المسمى من حيث هو خارج لا يتحقق بدون دلالة اللفظ عليه او نقول انهما مستلزمان للوضع وهو مستلزم للمطابقة فيستلزم فيسألانها والمطابقة لا تستلزم التضمن لانه قد يكون مسمى اللفظ بسيطا كالوحدة والنقطة فانه يدل عليه بالمطابقة ولا يتضمن لانتفاء الجزء ولا الالتزام لجواز ان لا يكون للمسمى لازم بين يلزم فهمه فهم المسمى اي البين بالمعنى الاخص وحينئذ نتحقق دلالة المطابقة بدون الالتزام لعدم شرطه وهذا انما يفيد عدم العلم بالالتزام لا العلم بعدم الالتزام والاولى ان يقال لو تحقق الالتزام لكان كما تعلمنا شيئا تعلمنا معه شيئا آخر لكننا نعلم بالضرورة اننا نعقل كثيرا من الاشياء مع الذهول عن سائر اغياره وما قد سبق الى بعض الخواطر من انه يفضي ذلك الى تصور امور غير متناهية فلا يكاد يخفى ضعفه لجواز الانتهاء الى لازم يكون لازمه بعض ملزوماته بمرتبة او بمراتب اذ لا امتناع في تحقق الملازمة الذهنية من الطرفين كما في المتضامين وذكر الامام ان المطابقة يلزمها الالتزام لان لكل ماهية لازما ينسب واقله انها ليست غيرها والدال على المألوم دال على لازم البين بالالتزام اجاب بان قوله كون المعنى ليس غيره لازم بين ان اراد به انه بين بالمعنى الاخص فمنوع اذ كثيرا ما تصور شيئا ولا يخطر ببالي غيره فضلا عن انه ليس غيره وان اراد به انه بين بالمعنى الاعم فسلم لكن لا يفيد اذ المعبر في دلالة الالتزام هو المعنى الاخص لا يقال ان اعتبر في المعنى الاخص اللزوم الخارجي يبطل قولا لكم انه المستلزم في الالتزام والالم يمكن اخص من المعنى الثاني لا اعتبار اللزوم الخارجي فيه فان المعبر فيه لو كان اللزوم الذهني فان كان بالمعنى الاول كان العام عين الخاص وان كان بالمعنى الثاني لم تعريف الشيء بنفسه لانا نقول المعبر في المعنى الثاني مطلقا لزم اعم من الذهني والخارجي لا يقال اذا حصل لنا شعور بماهية فان لم يتميز بينها وبين غيرها فلا شعور بها لان كل مشعوره موجود في الذهن وكل موجود متميز عن غيره وان ميزنا بينهما فلا حقا في ان التميز يستلزم تصور الغير فلا قل من ان يكون لنا شعور بمطلق الغير لانا نقول لانم ان لم يتميز بين الماهية وبين غيرها فلا شعور نعم انها بها متميزة عن غيرها في نفسها لكن لا يستلزم ذلك علمنا بامتيازها عن غيرها والازم من كل تصور تصديق

(٥)

وليس كذلك واما التضمن والالتزام فلا يلزم بينهما لانه كلاهما التضمن عن الالتزام في المركبات الغير الملزمة وانفكاكه عنه في البسائط الملزمة وانما اهملها المصنف لاتصاحبا
ذكر في المطابقة فان قيل اذا اطلق اللفظ الموضوع بازاء المعنى المركب يفهم الكل من حيث هو كل والجزء من حيث هو جزء واذا فهم من حيث هما كل وجزء يفهم التركيب بالضرورة وهو امر خارج عن المسمى فالتضمن يستلزم الالتزام فنقول هذه مقالة من باب اشتباه العارض بالعرض فان المفهوم هو ما صدق عليه الكل والجزء وذلك لا يستلزم فهم الكلية والجزئية المستلزم لفهم التركيب على ان يفهم الجزئية والكلية لو كان لازما لكفى في بيان المطلوب (قوله واطلاق اللفظ على مدلوله المطابقي بطريق الحقيقة) قد وقع في كلام الامام والكشي ان دلالة المطابقة هي الحقيقة والتضمن والالتزام مجازان ولا يستراب في ان الدلالة ليست حقيقة ولا مجازا والالتزام اجتماع الحقيقة والمجاز عند اطلاق اللفظ بل اطلاق اللفظ على مدلوله المطابقي اى استعماله فيه بطريق الحقيقة لانه استعمال فيما وضعه واطلاقه على مدلوله التضمني او الالتزامي بطريق المجاز لانه استعمال في غير ما وضعه اللفظ وانما لم يقل حقيقة ومجاز لانهما لفظان لاستعمالان (قوله الثاني قبل دلالة الالتزام مهجورة في العلوم) قد اشتهر في كلام القوم ان دلالة الالتزام مهجورة في العلوم وانما قيدوا بالعلوم لانها لم تهجر في المحاورات فان ارادوا بذلك ان اللفظ لا دلالة له على اللازم البين فبطلانه بين اذ لا معنى لدلالة اللفظ على شيء الفهم منه واللازم البين متفهم من اللفظ قطعا وان ارادوا به الاصطلاح على عدم استعمال اللفظ في المدلول الالتزامي فذلك مما لا يناقش فيه فلا يطلب بالحجة ويمكن ان يقال ان المراد منه امر ثالث وهو عدم استعمال اللفظ في المدلول الالتزامي لا بطريق الاصطلاح فلا بد من تحجيجه بالدليل او تخشاع الامر الثاني ونحمل المذكور في معرض الاستدلال على بيان سبب الاصطلاح فانه لو لم يكن له سبب كان عبثا وقد احتجوا عليه بانها عقلية اذ للفظ لم يوضع بازاء المدلول الالتزامي فتكون مهجورة لان الغرض من الالفاظ استفادة المعاني منها بطريق الوضع ونقضها الغزالي بالتضمن ونوجيجه اما اجالا فيسان يقال دليلكم ليس صحيح بجميع مقدماته اذ لو صح لزمن ان يكون دلالة التضمن مهجورة لانها ايضا عقلية فان قيل دلالة التضمن اقوى لكون مدلولها جزءا من المسمى ولا يلزم من هجر الاضعف هجر الاقوى فنقول لما كانت العلة الهجرها كونها عقلية وهي محققة في دلالة التضمن يلزم هجرها بالضرورة قضاء بالعلة وان ضم اليها ضعفها اقتصرنا على المنع واما تفصيلا فيسأل ان عني بذلك كونها عقلية صرفا لمدخل للوضع فيها فهو ممنوع ضرورة ان دلالة اللفظ على الخارج من مسماه لا يكون الا بتوسط وضعه له وان عني به كونها بمشاركة من الفعل فسلم لكن لا يوجب هجرها كافي دلالة التضمن وتمسك الغزالي في ذلك بان الدلالة الالتزامية لو كانت معتبرة يلزم ان يكون للفظ واحد مدلولات غير متناهية

(والتالي)

والتالي باطل بيان الملازمة ان اللوازم غير متناهية لان من لوازم الشيء انه ليس كل واحد مما يقابره وهو غير متناه فاعتبارها يوجب اعتبار غير المتناهي في مدلول اللفظ واجاب الامام عنه بمنع الملازمة وانما تصدق ان لو اعتبر جميع اللوازم وليس كذلك بل المعتبر اللوازم البينة وهي متناهية فان قيل اللوازم البينة ايضا غير متناهية اما اول فلان لكل شيء لازما يتناوفا له انه ليس غيره فكل شيء فرض فله لازم ولللازم لازم فلكل شيء لوازم بينة غير متناهية واما ثانيا فلان لكل شيء لازما بالضرورة فذلك واللازم اما قريب او بعيدا با ما كان ينتهي الى اللازم القريب فيكون لكل شيء لازم قريب ويكون ذلك اللازم لازم قريب ايضا وهم جبر او كل لازم قريب فهو بين فيكون لكل شيء لوازم بينة غير متناهية وليس له ان يقول غاية ما في هذا الباب عدم تناهي اللوازم البينة بالمعنى الاعم والعبرة بالزوم البين بالمعنى الاخص لانه ما اعتبر الا بالمعنى الاعم على ما مر فنقول لانم ذهب سلسلة الزوم الى غير النهاية لجواز عودها بتسلازم الشيء من الطرفين بواسطة او غير واسطة سائما لكن اللازم البين للزوم البين للشيء لا يجب ان يكون لازما يتناوفا لذلك الشيء فلا يلزم عدم تناهي اللوازم البينة لشيء واحد والكلام فيه على ان التمسك لو صح لزمن انتفاء الدلالة الالتزامية اذ يمكن ان يقال لو تحقق الالتزام يكون للفظ واحد مدلولات غير متناهية الى آخر ما ذكره وتمسك الامام بان المعتبر في الالتزام اما الزوم البين او مطلق الزوم واما ما كان تكون دلالة الالتزام مهجورة اما اذا كان المعتبر للزوم البين فلا خلاف باختلاف الاشخاص فلا يكاد ينضبط المدلول واما اذا كان المعتبر مطلق الزوم فلم يمتنع تناهي اللوازم وامتناع افادة اللفظ اياها كما ذكره الغزالي وجوابه اننا نختار ان المعتبر للزوم البين قوله فح لا ينضبط قلنا لانسلم وانما لم ينضبط لولم يعتبر البين مطلقا اى بالنسبة الى جميع الاشخاص اما اذا اعتبر كباين المتضامين فلا خلاف في الانضباط لا يقال المعتبر اما للزوم البين المطلق او مطلق الزوم البين واما ما كان يلزم هجر الدلالة اما اذا كان المعتبر مطلق الزوم فلما مر واما اذا كان الزوم المطلق فلجواز تعدد اللوازم المطلقة فلم يتعين المراد لانا نقول اذا لم يتعدد يتعين المدلول وعدم الانضباط في المعنى صورة لا يوجب الدلالة مطلقا على ان الوضع بالقياس الى الاشخاص مختلف وغير المعنى الالتزامي بتعدد فلو اوجب الاختلاف والتعدد الهجر لم يكن لدلالة ما اعتبار والانصاف ان اللفظ اذا استعمل في المدلول الالتزامي فان لم يكن هناك قرينة صارفة عن ارادة المدلول المطابقي دالة على المراد لم يصح اذ السابقي الى الفهم من الالفاظ معانيها المطابقة فلم يعلم ان اللوازم مقصودة اما اذا قام قرينة معينة المراد فلا خلاف في جوازه غاية ما في الباب لزوم التجوز لكنه مستفيض شائع في العلوم حتى ان ائمة هذا الفن صرحوا بتجوزها في التعريفات بل هم في عين هذه الدعوى متجاوزون اذ قد بين ان المراد ليس انتفاء

و اطلاق اللفظ على مدلوله المطابقي بطريق الحقيقة وعلى الاخيرين بطريق المجاز من الثاني قبل دلالة الالتزام مهجورة في العلوم فان اراد به عدم الدلالة فقد بان بطلانه اذ لا معنى لدلالة اللفظ على المعنى الفهم منه وان اراد به الاصطلاح عن عدم استعمال اللفظ في المدلول الالتزامي فكيف يطلب بالحجة وقد احتجوا عليه بانها عقلية ونقضه الغزالي بالتضمن وتمسك بلاتناهي اللوازم واجاب عنه الامام بان البينة متناهية وتمسك بانه لو اعتبر اللازم البين لم ينضبط لاختلافه بالاشخاص والالم يفد وجوابه انه لو اعتبر البين مطلقا انضبط المدلول من

الدلالة بل عدم الاستعمال فلا تكون الدلالة مهجورة بل الاستعمال مهجورا فاطلقوا
الدلالة وارادوا الاستعمال وهذا البحث لا يختص بالمدلول الالتزامي بل هو جار
في سائر اللوازم والمعاني التضمنية وغيرها نعم انها مهجورة في جواب ما هو اصطلاحا
بمعنى انه لا يجوز ان يذكر فيه ما يدل على المسؤول عنه وعلى اجزائه بالالتزام كما لا يجوز
ذكر ما دلالة على المسؤول عنه بالتضمن لاحتمال انتقال الذهن الى غيره او غير
اجزائه فلا يتعين المساهمة المطلوبة واجراؤها بل الواجب ان يذكر ما يدل على
المسؤول عنه بالمطابقة وعلى اجزائه اما بالمطابقة او بالتضمن فيكون الالتزام
مهجورا كلا وبمضا والمطابقة معتبرة كلا وبمضا والتضمن مهجورا كلا
معتبرا بمضا وسنكرر عليك هذا في باب الكليات (قوله الثالث اللفظ اما مركب)
قد عرفت فيما سلف ان نظر المنطق في اللفاظ من جهة انها دلائل طرق
الانتقال فلم يكن له بد من البحث عن الدلالة اللفظية ولما كان طريق الانتقال
اما القول الشارح او الحجة وهي معان مركبة من مفردات اراد بهد البحث
عن الدلالات كلها ان يبحث عن اللفاظ الدالة على طريق طريق حتى يتبين
ان اى مركب يدل على القول الشارح كالمركب التقيدي و اى مركب على
القضية كالحبري وعن اللفاظ المفردة الدالة على اجزاء القول الشارح او الحجة
فاخذ في تقسيم اللفظ الى المفرد والمركب وعنى باللفظ الذى هو مورد القسمة اللفظ
الموضوع لمعنى وانما ترك هذا القيد بناء على ما سبق من ان نظر المنطق يختص بالدلالة
الوضعية وذلك لانه لو اراد به مطلق اللفظ لانتقض حد المفرد بالالفاظ الغير الدالة على
معنى والدالة على معنى بحسب الطبع او العقل فانهما ليست اللفاظ مفردة وقدم تعريف
المركب على المفرد لان التقابل بينهما تقابل بعدم والملكية والاعدام انما تعرف
بملكاتها ثم الواقع في التعليم الاول ان اللفظ المركب مادل جزؤه على معنى والمفرد
ما لا يدل جزؤه على شئ واورد عليه بعض اهل النظر النقض بالالفاظ المفردة التى يدل
جزؤها على معنى كعبد الله علما واجاب عنه الشيخ في الشفاء بان اللفظ لا يدل بنفسه
بل بارادة اللفظ حتى لو خلا عنها لم يكن دالا بل لا يكون لفظا عند جماعة فلا يكون
جزء مثل عبد الله دالا على معنى بل يكون بمنزلة الزاء من زيد وحيث تبين على هذا
الكلام آثار الضعف بناء على ما سبق من الفرق بين الدلالة على معنى وقصده غير
التعريف الى اللفظ الذى يقصد بجزء منه الدلالة على بعض ما يقصد به حين ما يقصد به
والمراد بالقصد هو القصد الجارى على قانون اللغة والالوقصد واحد بزاء زيد معنى
يلزم ان يكون مركبا وبالجزء ما يترتب في المسموع ليخرج الفعل الدال بما دته على
الحدث وبصيفته على الزمان وهو اعم من التحقيق والتقدير حتى يدخل فيه مثل
اضربو بالدلالة ما ذكر فاللفظ جنس وباقي القيود فصل ومحصلها ان يكون للفظ

(جزء)

الثالث اللفظ اما
مركب يقصد بجزء
منه دلالة التضمن على
بعض ما يقصد به حين
ما يقصد به او اما مفرد
يقابله والمركب يسمى
قولا ومؤلفا وقيل
المؤلف هذا والمركب
ما يدل جزؤه لا على
جزء المعنى متن

جزء ولذلك الجزء دلالة على معنى وذلك المعنى بعض المعنى المقصود من اللفظ ودلالة
الجزء على بعض المعنى المقصود مقصودة حالة كون ذلك المعنى مقصودا فيخرج عن
الحد ما لا يكون له جزء كهمزة الاستفهام او يكون له جزء ولا يدل على شئ كزيد
او يكون له جزء دال على معنى لكن لا على جزء المعنى المقصود كعبد الله او يكون له جزء
دال على جزء المعنى المقصود ولا تكون دلالة على جزء المعنى المقصود مقصودة حالة
كون ذلك المعنى مقصودا كالحَيوان الناطق اذا سمي به انسان فان الحيوان فيه يدل
على جزء المعنى المقصود اعنى الذات الشخصية التى هى ماهية الانسان مع الشخص دلالة
مقصودة في الجملة لكنها ليست مقصودة في حال العلية والمفرد ما يقابل المركب وهو
الذى لا يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه حين ما يكون ذلك المعنى مقصودا
فيندرج فيه الالفاظ الاربعة المذكورة وانما لم يجعلوا مثل عبد الله مركبا كما جرت
عليه كلمة النحاة لان نظرهم في الالفاظ تابع للمعنى فيكون افرادها وتركيبها تابعين
لوحدة المعنى واكثرها لا لوحدة اللفاظ واكثرها لا يقال تعريف المركب غير جامع
وتعريف المفرد غير مانع لان مثل الحيوان الناطق بالنظر الى معناه البسيط التضمني
او الالتزامي ايس جزؤه مقصود الدلالة على جزء ذلك المعنى فيدخل في حد المفرد
وبعد الدلالة في المفرد انتفاؤها من سائر الوجوه فالركب ما يكون جزؤه مقصود
الدلالة باى دلالة كانت على جزء ذلك المعنى والمفرد ما لا يكون جزؤه مقصودا لدلالة
اصلا على جزء المعنى وحينئذ يندفع النقض لان مثل الحيوان الناطق وان لم يدل جزؤه
على جزء المعنى البسيط التضمني لكنه يدل على جزء المعنى المطابق ومنهم من لم يقدر
على دفع الاشكال فاعتبر في تركيب اللفظ دلالة جزئية على جزء معناه المطابقى لا على
جزء معناه التضمني او الالتزامي فتعيد مورد القسمة بالمطابقة فعاد عليه النقض بالمركبات
المجازية جمعها ومعناها واللفظ المركب يسمى قولا ومؤلفاور بما يفرق بين المركب والمؤلف
وتثالث القسمة فيقال اللفظ اما ان لا يدل جزؤه على شئ اصلا وهو المفرد او يدل على
شئ فاما ان يكون على جزء معناه وهو المؤلف او لا على جزء معناه وهو المركب هذا
هو المنقول عن بعض المتأخرين ونقل المصنف وصاحب الكشف انهم عرفوا المؤلف
بما ذكر في تعريف المركب والمركب بما يدل جزؤه لا على جزء المعنى وعلى هذا لا تكون
القسمة حاصرة لخروج مثل الحيوان الناطق عنها اللهم الا ان يزداد في تعريف المركب
او ينقص من تعريف المؤلف حين ما يقصد به (قوله والمفرد يمكن تقسيمه من وجوه)
للمفرد اعتباران من حيث المفهوم والذات ولما كان التعريف باعتبار المفهوم اخره عن
المركب فيه لما عرفت والاقسام والاحكام باعتبار الذات وهو مقدم على المركب طبعا
قدمه وضعاف المفرد اما اسم او كلمة او اداة لانه اما ان يدل على معنى وزمان بصيفته

والمفرد يمكن تقسيمه
من وجوه الاول انه
ان دل على معنى وزمان
بصيفته فهو الكلمة
والا فان دل على معنى
نام اى يصح ان يخبر به
وحده عن شئ فهو
الاسم والافهوا الاداة
والكلمة اما حقيقة
تدل على حدث ونسبته
الى موضوع ما وزمان
للك النسبة كضرب
واما وجودية تدل
على الاخير بن فقط
ككان ويسمى اهل
العربية اداة الاناقصة
لدلالاتها على معان
غير تامة متن

ووزانه وهو الكلمة اولاً يدل ولا يخفى اما ان يدل على معنى تام اى يصح ان يخبر به وحده
عن شئ وهو الاسم اولاً وهو الاداة وقد علم بذلك حد كل واحد منها وانما اطلق
المعنى في حد الكلمة دون الاسم ليدخل فيه الكلمات الوجودية فانها لا تدل على معان
تامة وقيد الزمان بالصيغة ليجرح عنه الاسماء الدالة على الزمان بجوهرها ومادتها
كلفظ الزمان واليوم والامس والصبوح والغروق والمقدم والمتأخر واسماء الافعال
وانما كان دلالتها على الزمان بالصيغة والوزان لان اتحاد المدلول الزمانى باتحاد الصيغة
وانما اختلفت المادة كضرب وذهب واختلافه باختلافها وان اتحدت المادة كضرب
ويضرب وفيه نظر لان الصيغة هي الهيئة الحاصلة باعتبار ترتيب الحروف وحرركاتها
وسكناتها فان اريد بالمادة مجموع الحروف فهي مختلفة باختلاف الصيغة وان اريد
بها الحروف الاصول فربما تحذفان والزمان مختلف كفى تكلم بتكلم وتغافل يتغافل
على انه لو صح ذلك فانهما يكونان في اللغة العربية ونظر المنطقي يجب ان لا يختص بلغة
دون اخرى واما يوجد في لغات اخر ما يدل على الزمان باعتبار المادة وانما قيد وحده
في تعريف الاسم فلاخراج الاداة اذ قد يصح ان يخبر بها مع صيغة كقولنا زيد لا قائم
وانما رتب الالفاظ الثلاثة في تعريفها ذلك الترتيب لان فصول الكلمة ملكات وفصول
الاداة اعدام وفصول الاسم بعضها ملكة وبعضها اعدام والملكة متقدمة على العدم
والكلمة اما حقيقية ان دلت على حدث اى امر يقوم بالفاعل ونسبة ذلك الحدث الى
الى موضوع ما وزمان تلك النسبة كضرب فانه يدل على الضرب ونسبته الى موضوع ما
وزمانها الماضى وفيه استدراك لاعتبار النسبة في مفهوم الحدث واما وجودية ان دلت
على الاخير بن فقط بمعنى انها لا تدل على امر قائم بمفعولها بل على نسبة شئ ليس هو
مدلولها الى موضوع ما وهذا معنى تقرير الفاعل على صفة وعلى زمان ككان فانه
لا يدل على الكون مطلقاً بل على الكون شيئاً لم يذكر بعده وانما سميت وجودية اذ ليس
مفهومها الاثبات نسبة في زمان وبسميها اهل العربية افعالا نافضة لدلالتها على معان
غير تامة اذ لا يصح ان يخبر بها وحدها ولا انحطاطها عن درجة الافعال الحقيقية
التامة بنقصان مدلول واحد اولانها لا تفيد فائدة تامة بمفعولاتها بخلاف ساير الافعال
وهذا انسب بنظرهم (قوله واما الشيخ فقد حدد الاسم) قال الشيخ في الشفاء الاسم
لفظ مفرد يدل بالوضع على معنى مجرد عن الزمان وعنى بالتجريد ان لا يدل على زمان
فيه ذلك المعنى من الازمنة الثلاثة والكلمة لفظ مفرد يدل بالوضع على معنى وزمان فيه
ذلك المعنى من الازمنة الثلاثة ويكون قائماً بغيره كصح صحة فان الصحة تدل على معنى
ولا تدل على زمان مقترن به ووصح يدل على صحة موجودة في زمان فاللفظ جنس ويخرج
بالمفرد المركبات والدلالة المهملات وبالوضع الالفاظ الدالة بالطبع والعقل وبالزمان
الاسماء الغير الدالة على الزمان بقوله فيه ذلك المعنى مثل اليوم والزمان والامس والمقدم

(والتأخر)

والتأخر والماضى والمستقبل اذ ليس لهما معان يكون الزمان خارجاً عنها مقارناً لها
وبقوله من الازمنة الثلاثة مثل الصبوح والغروق وحينئذ تكون داخلية في حد الاسم
واما الزيادة الاخيرة فاورد الشيخ فيها كلاماً محصلاً سؤال وجواب وتقرير السؤال
ان هذا القيد مستدرك لان تميز الكلمة عن ساير اغيارها حاصل بدونه وتقرير
الجواب ان اراد القيد في الحدود لا يجب ان يكون لاجل التميز بل ربما يكون للاحاطة
التامة بتسام الحقيقة والدلالة على كمال المساهمة على ما هو دأب المحصلين في صناعة
التحديد وهذا القيد وان لم يكن له دخل في التميز الا انه يحتاج اليه في الاحاطة بتسام
المساهمة فان مما يقوم به الكلمة النسبة الى موضوع ما وهي احوج اليها منها
الى الزمان ضرورة انه ما لم تكن نسبة لم يكن زمان نسبة فيجب ايرادها في الحد
بالطريق الاول واعتراض المصنف على حد الاسم بانه ليس بمطر دل دخول الاداة
فيه ثم استشعر بانه ربما يمنع ذلك لاعتبار المعنى التام فاجاب بقوله وان شرط وتوجيهه
ان يقال ابتداء احد الحدين ليس بمطر اما حد الاسم او حد الاداة لانه ان لم يعتبر المعنى
التام في حد الاسم دخلت الاداة فيه وهو الامر الاول وان اعتبر حتى يخرج الاداة
فيكون حد الاداة لفظاً لا على معنى غير تام فيدخل فيه الكلمات الوجودية
فلا يكون مطرداً وهو الامر الثانى وفيه منع ظاهر * واعلم ان الشيخ ذكر في آخر
الفصل الرابع من المقالة الاولى من الفن الثالث من الجملة الاولى من كتاب الشفاء
ان الكلمات والاسماء اامة الدلالة بمعنى انها دالة على معان يصح ان يخبر عنها
او بها وحدها والادوات والكلمات الوجودية نواقص الدلالة وهي توابع
الاسماء والافعال فالادوات نسبتها الى الاسماء نسبة الكلمات الوجودية الى الافعال
وهذا الكلام مصرح بان المراد بالدلالة في حد الاسم والكلمة الدلالة التامة
فيخرج عنهما الادوات والكلمات الوجودية فيكون اللفظ المفرد منقسماً الى اربعة
اقسام كما يقتضيه النظر الصائب ووجه الحصر ان اللفظ اما ان يدل على المعنى
دلالة تامة او لا يدل فان دل فلا يتخلوا ما ان يدل على زمان فيه معناه من الازمنة الثلاثة
وهو الكلمة اولاً يدل وهو الاسم وان لم يدل على المعنى دلالة تامة فاما ان يدل على
الزمان فهو الكلمة الوجودية اولاً يدل وهو الاداة لا يقال من الاسماء ما لا يصح
ان يخبر عنها او بها اصلاً كبعض المضمرات مثل غلامى وغلامك ومنها ما لا يصح
الاعم الضمائم كالوصلات فانتقض بها حد الاسم والاداة عكساً وطرداً لانا نقول
لما تصفح الالفاظ ووجد بعضها يصلح لان يصير جزءاً من الاقوال التامة والتقييدية
النافعة في هذا الفن وبعضها لا يصلح ومن القسم الاول ما من شأنه ان يكون كل واحد
من جزئها او مالا يكون كذلك ومن الثانى ما يناسبهما ويتبعهما اريد تمييز البعض عن
البعض فخصص كل قسم باسم فنظر هذا الفن في الالفاظ من جهة المعنى واما نظر

واما الشيخ فقد حدد
الاسم بانه اللفظ المفرد
الدال بالوضع على
معنى مجرد عن الزمان
وهذا يناول الاداة
وان شرط في الاداة
دلالتها على معنى غير
تام دخل فيه الكلمة
الوجودية متى

ولا يجوز كونه كلمة عند المنطقيين لكونه مركبا لاحتماله الصدق والكذب ولدلالة الهمزة والتاء والنون على معنى زائد ثم اورد المضارع الغائب على نفسه فانه يحتمل الصدق والكذب لدلالته على ان شيئا ما غير معين وجدله المصدر كما يدل باقي الفاظ المضارعة على ان شيئا معينسا وجدله ذلك واجاب عنه بانه لو كان معناه ان شيئا مطلقا وجدله المصدر لصدق بوجوده لا ي شيء كان فامتنع حله على زيد فمعناه ان شيئا متعيينا في نفسه وعند القائل مجهولا عند السامع وجدله ذلك فلم يحتمل الصدق والكذب مالم يصرح بذلك بخلاف باقي الفاظ المضارعة لدلالته على موضوع معين وهذا ضعيف لان باقي الفاظ المضارعة لا يحتمل الصدق والكذب الا مع ما يضمن فيه من الضمير الذي هو اسم الفاعل واما قوله بان الهمزة والباقيتين تدل على معنى زائد فوجب التركيب قلنا والياء ايضا غير

هو اسم الفاعل واما قوله بان الهمزة والباقيتين تدل على معنى زائد فوجب التركيب قلنا والياء ايضا غير

غير معين عند متعين في نفسه جرى الحكم عليه بانه يمشى فلا بد من احتمال الصدق والكذب وثانيها انه يتقضى بمثل قولنا ضرب رجل فان رجلا شيئا معين في نفسه مجهول التعيين عند السامع فلو كان عدم التعيين عند السامع يوجب عدم احتمال الصدق والكذب لوجب ان لا يكون هذا خبرا وثالثها ان غاية ما في كلامه عدم احتمال الصدق والكذب بالنسبة الى السامع لكن لا يلزم منه ان لا يكون محتملا لهما بالنظر الى مفهومه وهو المتعبر في احتمال الخبر الصدق والكذب والالم يكن مثل قولنا السماء فوقنا او تحتنا خبرا فانه لا يحتمل الصدق والكذب عند الجميع فضلا عن السامع واما الاختلال في النفل فيلوح بباراد ملخص كلامه وهو ان قولنا يمشى لا خفاء في دلالة على موضوع غير معين فلا يخلو اما ان يكون معينا في نفسه او غير معين بحيث يكون في قوة قولنا شيئا يمشى والثاني باطل لوجهين الاول انه اذا قال القايل يمشى فلو كان معناه شيئا يمشى لكان صادقا كان في العالم شيئا يمشى في وقت ما وكاذبا ان سلب المشي عن جميع الاشياء دائما ومن البين انه ليس كذلك والثاني انه لو كان كذلك لم يصلح لان يحمل على زيد حتى يكون زيد شيئا ما في العالم يمشى لان هذا التركيب ليس تقييدا حتى يكون في قوة المفرد بل خبريا يمكن ان يدخل عليه ان فيمتنع الحمل فتعين ان ذلك الموضوع معين في نفسه وكذا عند القائل لا بدالة اللفظ فليس في اللفظ دلالة على تعيين الموضوع فدلولة لا يزد على مفهوم الكلمة اعني نسبة الحدث الى موضوع ما فالم يصرح به ولم يتعين عند السامع لا يحتمل الصدق والكذب ولو تأمل متأمل وانصف نفسه لا يجد بين يمشى وشمى تفاوتا في ذلك فان كليهما يدلان على النسبة الى موضوع مامعين بحسب نفسه لا بحسب الدلالة بخلاف امش فانه يدل على تعيين الموضوع وهو امر زائد على مفهوم الكلمة اذا عرفت هذا عرفت انها خطأ احد الدليلين بالآخر وانه او استعمل المصنف في قوله فامتنع حله على زيد الواو العاطفة مكان الفاء لا يمكن تطبيق كلامه على كلامه وان ما نقلناه من ان معناه ان شيئا ما معين في نفسه وعند القايل وجدله المصدر ليس على ما ينبغي وهو مناط الاشكالات واما على الدليل الثاني فتوجيهه ان يقال هب ان تلك لزوايد تدل على معنى لكن لانم ان هذا القدر يقتضى التركيب وانما يقتضيه لو كان الباقي من اللفظ يدل على الباقي من المعنى وليس كذلك فان الباقي من اللفظ لا يمكن الابتداء به فلا يمكن ان يتلفظ به فلا يكون لفظا ولا يكون لفظا دالا واجاب بان هذا المنع مندفع لان المركب ما يدل جزء لفظه على جزء معناه فيكون فيه دلالة جزء واحد واما دلالة الباقي على الباقي فما لا يقتضيه حد المركب وايضا من البين ان الباقي من اللفظ يدل على الباقي من المعنى حالة التركيب وهذا القدر كاف في التركيب ونحري ايراد المصنف اما على الاول فهو ان قوله المضارع التكلم والمخاطب والياء معاني باقي الفاظ المضارعة

تدل على معنى زائد فوجب التركيب وقد سلم ان المضارع الغائب كلمة وقال ايضا الماضي والاسم المشتق لتركبه من المصدر مع صيغة خاصة يدل كل منهما على بعض المعنى يجب كونه مركبا واجاب عنه بان المعنى من التركيب ان يكون هناك اجزاء مترتبة اما الفاظ او حروف او مقاطع مسموعة تلتئم منها جملة والمصدر مع الصيغة ليس كذلك وقال ايضا الاسم العرب مركب لدلالة حركة الاعراب على معنى زائد ومن هذا بالغ بعض المتأخرين وقال لا كلمة في لغة العرب والفاظ المضارعة مركبة من اسمين او اسم وحرف لان ما بعد حرف للمضارعة ليس فعلا ماضيا ولا مستقلا ولا امر او لانها فهو اسم ولفظ المضارعة اما اسم او حرف وتحتيق ذلك والاطنا فيه الى اهل العربية من

ما يحتمل للصدق والكذب ان اراد به ان مجردة محتمل لهما فهو ممنوع وان اراد به انه مع الضمير المستتر فيه كذلك فهو مسلم لكن لا يدل على تركيبه وهو ضعيف لان اكثر الناس ممن لا يوقف لهم على علم النحو وتقدير الضمائر يطلقون تلك الالفاظ ويفهمون المعاني التامة ولو لا انها تدل بانفسها عليها لما كان كذلك واما على الثاني فهو انا لانم ان المضارع المتكلم والمخاطب يدل جزء لفظه على جزء معناه قوله الهمزة والثاء والنون تدل على معنى زائد فلنا منقوض بالمضارع الغائب فان الياء ايضا تدل على معنى زائد مع انه كلمة عنده وانت خير بضمة واورد الشيخ ايضا على نفسه الماضي والاسم المشتق فان كلا منهما حصل من مادة وهي الحروف تدل على الحدث وصورة مقترنة بها دالة على الموضوع الغير المعين فيجب ان يكونا مركبين واجاب بانا لاندعى ان دلالة الاجزاء كيف ما كانت يقتضي كون اللفظ مركبا بل الاعتبار في التركيب ان يكون هناك اجزاء تترتب اما اللفظ او حروف او مقاطع مسموعة يلتئم منها جملة والمادة مع الصورة ليس كذلك بل تسمى ان معا والمقطع منهما من فسر بحرف مع حركة او حرفين ثانيهما ساكن فضرب مركب من ثلاثة مقاطع وموسى من مقطعين وقد اغنى ذكر الحروف عنه ومنهم من فسر بالحركة الاعرابية وقد استعمله الشيخ في الشفاء بازاء الحركة فالاولى تفسره بالوقف لانه ينقطع عنده الكلام وقد يدل على امر زائد يوجب التركيب وقال ايضا الاسم المعرب مركب لدلالة الحركة الاعرابية على معنى زائد وبما ذكر في الكلمات بالغ بعض المتأخرين قايلا لا كلمة في لغة العرب وزعم ان الفاظ المضارعة مركبة من اسمين او اسم وحرف لان ما بعد حرف المضارعة ليس حرفا ولا فعلا والا لكان اما ماضيا او مضارعا او امرا ومن الظاهر انه ليس كذلك فتعين ان يكون اسما وحرف المضارعة اما حرف او اسم وتحقيق ذلك واستقصاء النظر فيه الى اهل العربية فانه من الوضايف الجزئية ونظر هذا الفن كما سميت لا يختص بلغة دون اخرى بل كل شئ شامل لسائر اللغات (قوله واورد الامام على قولهم الاسم يخبر عنه والفعل لا يخبر عنه) القوم قد زعموا ان الاسم يخبر عنه والفعل والحرف لا يخبر عنهما قال الامام معترضا عليهم قولكم الفعل لا يخبر عنه فالخبر عنه اما يكون اسما او فعلا واما ما كان يكون كاذبا اما اذا كان اسما فلان كل اسم يصح ان يخبر عنه وكان لا يخبر عنه فيلزم الكذب واما اذا كان فعلا فلانه اخبر عنه بانه لا يخبر عنه فبعض الفعل يخبر عنه فيلزم التناقض وقد سبق بيان اعتبار الكذب والتناقض في حديث المجهول مطلقا فلا احتياج الى الاعانة وشرح الجواب مسبوق بتهميد مقدمة وهي ان الاخبار عن الفعل اما عن لفظه وهو جائز كقولنا ضرب فلان او عن معناه ولا يخجلو اما ان يخبر عنه بلفظه اي بلفظ وضع بازائه او بغير لفظه ولا امتناع في الثاني كقولنا معنى الفعل مقرون بالزمان والاول اما ان يكون بلفظه مع ضمنية وليس ايضا

(بمتمتع)

(التقسيم الثاني المفرد)
ان اتحد معناه بالشخص وهو مظهر يسمى علما والا فضمير وان اتحد لا بالشخص وحصوله في الافراد المتوهمه بالسوية فهو المتواطى والا فهو المشكك وان تعدد معناه ووضع لاحدهما ثم نقل الى الثاني لمناسبة بينهما فان هجر الاول يسمى لفظا منقولا شرعا او عرفيا واصطلاحيا على اختلاف الناقضين والاسمى بالنسبة الى الاول حقيقة والى الثاني مجازا ومستعارا ايضا ان كانت المناسبة للاشتراك في بعض الامور وان وضع لهما وضعاً او لا ويندرج فيه المرتجل وهو ما وضع لمعنى ثم نقل الى الثاني بالمناسبة يسمى بالنسبة اليهما مشتركا الى كل واحد منهما مجتمعا (التقسيم الثالث المفرد ان وافقه لفظ آخر في الحقيقة سميا مترادفين والا فتباين من

بمتمتع كقولنا معنى ضرب غير معنى في او بمجرد لفظه وهو غير جائز فالمراد بقولنا الفعل لا يخبر عنه ان الفعل لا يخبر عن معناه بمجرد لفظه وح نختار من الشقين ان الخبر عنه ههنا الفعل قوله فبعض الفعل يخبر عنه ويلزم التناقض قلنا لانسم وانما يلزم لو كان الخبر عنه ههنا معنى الفعل بمجرد لفظ الفعل وليس كذلك بل الخبر عنه معنى الفعل وعبر عنه بلفظ الاسم وهو لفظ الفعل وما قيل من انه ان اريد بمعنى الفعل مثل ضرب فلا احتياج الى قوله وعبر عنه بلفظ الاسم بل هو ان الاخبار عنه مطلقا وان اريد معناه يلزم ان يكون للمعنى معنى فتخرج عن قانون التوجيه على ان الاخبار عن اللفظ ينقسم كالاجبار عن المعنى ثلثة اقسام فانه اذا اخبر عن لفظ فاما ان يعبر عنه بنفس اللفظ او بغيره فاذا عبر بنفس اللفظ فاما ان يعبر بمجرد ذلك اللفظ او مع ضمنية اخرى مثال الاول ضرب كلمة والثاني لفظه ضرب غير مركبة والثالث الفعل برفع الفاعل فلا شك ان الخبر عنه في قولنا الفعل لا يخبر عنه معناه افراد الفعل التي هي الالفاظ لكن ربما اراد ان يبين انه من اى قسم فقال وعبر عنه بلفظ الاسم تنبها على هذه الفائدة وتأكيذا لصحة الاخبار ولئن عاد المعترض قايلا او صح ما ذكرتم لصح قولنا ضرب لا يخبر عنه معناه بمجرد لفظه والثاني باطل اما الملازمة فلان ضرب فعل وكل فعل لا يخبر عنه معناه لمجرد لفظه واما بطلان الثاني فلا شمله على التناقض اذ الاخبار فيه عن معنى ضرب لمجرد لفظه اجاب بانا لانسم ان الاخبار ههنا عن معنى ضرب بل عن لفظه لكون الضمير في معناه عائدا اليه فلو كان الخبر عنه معناه لزم ان يكون للمعنى ضرب معنى وهو باطل ولئن عاد مرة اخرى وقال فيلصدق معنى ضرب لا يخبر عنه معبرا عنه لمجرد لفظه فقد اخبر فيه عن معنى الفعل اجاب بان الخبر عنه ههنا معنى الفعل لكن لا بمجرد لفظه بل مع ضمنية اسم فلا تناقض فيه (قوله التقسيم الثاني المفرد ان اتحد معناه) اللفظ المفرد اما ان يكون معناه واحدا او متعددا فان اتحد معناه فاما بالشخص بان لا يمكن اشتراكه بين كثيرين او لا بالشخص فان اتحد بالشخص فان كان مظهرا اى يظهر معناه من مجرد لفظه يسمى علما والا فضمير او حذفه اولى لكليته وان اتحد لا بالشخص فان كان وقوعه على افراد المتوهمه سواء كانت موجودة او لا على السوية فهو المتواطى لتوافق آحاده في معناه وان كان وقوعه عليها لا بالسوية فهو المشكك لانه يشكك الناظر في انه من المشترك او من المتواطى من حيث تفاوت افرادها وتشاركها في معناه والتشكيك قد يكون بالتقدم والتأخر كالوجود فان حصوله في الواجب قبل حصوله في الممكن وقد يكون بالاولوية وعدمها كالوجود ايضا فانه في الواجب اتم واثبت واقرى منه في الممكنات والفرق بين هذا والاول انه قد يكون المتأخر اقوى واثبت من المتقدم كالوجود بالقياس الى الحركة الفلكية والاجسام الكائنة وقد يكون بالشدة والضعف كالبياض بالنسبة

الى التلج والعاج وان كان معنى اللفظ متعددا فاما ان يتخال بينهما نقل اولا فان تخال
فاما ان يكون ذلك النقل لمناسبة اولا فان كان لمناسبة فان هببر الوضع الاول يسمى
منقولا شرعيا او عرفيا او اصطلاحيا على اختلاف الناقلين من الشرع والعرف
العام والخاص وان لم يهجر لوضع الاول يسمى بالنسبة الى المعنى الاول حقيقة والى الثانى
بجازا فان كانت المناسبة هي المشاركة في بعض الامور فهو مستعار كالاسد للرجل
الشجاع والافير مستعار مثل جرى النهر وان كان النقل لمناسبة فهو المرتجل
وان لم يتخال بينهما نقل بل وضع لهما وضع اولا يسمى بالنسبة اليهما مشتركا
وبالنسبة الى كل واحد منهما مجعلا والمرجل يندرج في هذا القسم من وجه لانه
لما لم تعتبر المناسبة فكانه لاملحظة للوضع الاول ولا نقل وايضا المفرد اذا اعتبر
بالقياس الى مفرد آخر فان كان موافقا له في المعنى سميا مترادفين وان كان بخلافه
سميا متباينين هذا هو الكلام في الالفاظ المفردة (قوله واما المركب فهو اما كلام
ان افاد المستمع) اللفظ المركب اما تام او ناقص وبسيمان كلاما وغير كلام والكلام
ما يفيد المستمع بمعنى صحة السكوت عليه اى لا يفتقر في الافادة الى انضمام لفظ اخر ينظر
لاجله افتقار المحكوم عليه الى المحكوم به ولما كان المقيد مقولا بالاشتراك على مقابل
المهمل حتى ان كل لفظ موضوع مفيد مفردا كان او مركبا وعلى ما يفيد فائدة جديدة
فلا يعد مثل قولنا السماء فوقنا منه وعلى ما يصح السكوت عليه فسر به اقامة اقرينة
الاشتراك على ما تقتضيه صناعة التعريف فيدخل فيه ما يفيد فائدة متجددة كقولنا
زيد قائم وما لا يفيدها فان احتمل الصدق والكذب يسمى خبر او قضية وهو المنتفع به
في المطالب التصديقية لا يقال الخبر اما ان يكون صادقا فلا يحتمل الكذب او كاذبا
فلا يحتمل الصدق وايضا الصدق والكذب لا يمكن تعريفهما الا بالخبر فتعريفه
بهما دور لانا نقول المراد احتمال الصدق والكذب بحسب مفهومه وتعين
احدهما بحسب الخارج لا ينافيه المراد بالواو الجامعة او القاسمة فلا عبرة
الا باحدهما وامتناع معرفة الصدق والكذب بدون الخبر ممنوع وعلى تقدير
تسليمه فإما هية الخبر واضحة عند العقل الا انها لما اشبهت بسائر الماهيات احتج
الى تميزها وتعيينها فلا اعتبار ان من حيث هي هي ومن حيث انها مدلول الخبر ومعرفة
الصدق والكذب متوقف على ماهيته من حيث هي هي ومعرفة من حيث
انها مدلول الخبر متوقف عليهما فلا دور وان لم يحتمل الصدق والكذب فاما ان يدل
على طلب الفعل دلالة اولية اى اولا بالذات اولا فان دل وكان مع الاستعلاء فهو امر
ان كان الفعل المطلوب غير كف ونهى ان كان كفا والافهو مع التساوى التماس ومع
الخضوع سؤال ودعاء وانما قيد الدلالة بالاولية ليخرج الاخبار الدالة على طلب الفعل
فان قولنا اطلب منك الفعل لا يدل بالذات على طلب الفعل بل على الاخبار بطلب

(الفعل)

الفعل والاخبار بطلب الفعل يدل على طلب الفعل فذلالتة على طلب الفعل بواسطة
الاخبار به لا بالذات والاولى ان يقال التقييد للتفرقة بين الاوامر وتلك الاخبار
في دلالتها على طلب الفعل وذلك لان عدم احتمال الصدق والكذب منعها عن الدخول
فكيف يخرج بالقيود اولا خراج غير الخبر الدال على طلب الفعل كقولنا ليت زيدا
يضرب واعل الله يحدث بعد ذلك امرا فانه يدل على طلب الفعل لكن لا بالذات بل
بواسطة تنبيه او ترجيه وان لم يدل على طلب الفعل دلالة اولية فهو التنبيه ويندرج
فيه التمنى والترجى والقسم والنداء والاستفهام والتعجب والفاظ العقود واما غير
الكلام فاما ان يكون الثانى فيه قيد الاول اولا والاوالمركب التقييدى وهو
النافع في المطالب التصورية ولا يتركب الا من اسمين واسم وفعل لان المقيد موصوف
والقيد صفة والموصوف لابد ان يكون اسما والصفة اما اسم او فعل وايضا الحكيم
التقييدى اشارة الى الحكم الخبرى فالحيوان الناطق معناه الحيوان الذى هو ناطق
فكما يستدعى الخبرى التركيب من اسمين او اسم وفعل فكذا التقييدى والثانى غير
التقييدى كالمركب من اسم واداة وزعم النحاة ان الكلام لا يتألف الا من اسمين
او اسم وفعل لانه يستدعى محكوما عليه ومحكوما به والمحكوم عليه لا يكون الا اسما
والمحكوم به يصح ان يكون اسما وان يكون فعلا ولاخفاء في انتفاضة بالقضية
الشرطية ولا محيص عنه الاتخصيص الدعوى بالقول الجازم ونقض ايضا بالنداء
فانه كلام مع انه مركب من اسم واداة واجيب بان النداء في تقدير الفعل وقيل عليه
لو كان في تقدير الفعل لكان محتملا للصدق والكذب وجاز ان يكون خطابا مع ثالث
لان الفعل الذى قدر النداء به كذلك وجوابه منع الملازمين وانما تصدقان لو كان الفعل
المقدر به اخبار الانشاء غاية في الباب انه في بعض موارد الاستعمال اخبار لكن لا يلزم
منه ان يكون اخبارا في جميع المواد لجواز ان يكون من الصيغ المشتركة بين الاخبار
والانشاء كالفاظ العقود (قوله الباب الثانى في مباحث الكللى والجزئى) بعد الفراغ
من الباب الاول في المقدمات مهد الباب الثانى لمباحث الكللى والجزئى وليس للجزئى
في هذا الكتاب ولا في كتاب من كتب هذا الفن مباحث ولصاحبه عن النظر فيها
غنى قال الشيخ في الشفاء انما لا نشغل بالنظر في الجزئيات لكونها لا ينهاى واحوالها
لا تثبت وليس علمنا بهما من حيث هي جزئيتهم يفيدنا كالاحكام او يبلغنا الى غاية حكمية
بل الذى يهمنا النظر في الكليات وفصل هذا الباب الى ستة فصول وكان الانسب
الى فصلين تفرقة بين المقصد الاعلى وبين مقدماته ووضع الفصل الاول لتعريف الكللى
والجزئى وبيان اقسام الكللى واحكامه وذكر فيه اربعة مباحث الاول
في تعريفهما المفهوم وهو ما حصل في العقل اما كللى او جزئى لانه اما يمنع نفس
تصوره اى يمنع من حيث انه متصور من وقوع الشركة فيه او لا يمنع فان منع فهو

الباب الثانى في مباحث
الكللى والجزئى وفيه
فصول الاول في
تعريفهما واقسام
الكللى واحكامه وفيه
مباحث الاول المفهوم
ان منع نفس تصور
من الشركة فهو الجزئى
والافهو الكللى امتنع
وجود افراد المتوهم
في الخارج او امكن
ولم يوجد او وجد
واحد فقط مع امكان
غيره او امتناعه او
كثير متناه او غير
متناه

واما المركب فهو اما
كلام ان افاد المستمع
بمعنى صحة السكوت
عليه فان احتمل الصدق
والكذب سمي قضية
وخبر او الا فان دل على
طلب الفعل دلالة اولية
فهو مع الاستعلاء
امر ونهى ومع
الخضوع سؤال ودعاء
ومع التساوى التماس
والافهو التنبيه
ويندرج فيه التمنى
والترجى والقسم
والنداء واما غير كلام
ان لم يفيد وهو اما
حكم تقييدى ان تركب
من اسمين او اسم
وفعل وقيد الاول
بالثانى واما ان لا يكون
كذلك كالمركب من
اسم واداة او فعل واداة
وزعموا ان الكلام
لا يتألف الا من اسمين
او من فعل واسم
ونقض بالنداء واجيب
عنه بان النداء في تقدير
الفعل قيل عليه بانه لو
كان كذلك لاحتمل
الصدق والكذب
واجيب عنه بان ما في
تقدير الفعل انما
يحتملها اذا كان اخبارا
لانشاء يدل على
الفاظ العقود كقوله
بعت وامثاله متى

الجزئي كزيد وهذا الانسان والا فهو الكلي كالانسان فانه مفهوم ما شتر كما بين
افراد بان يقال لكل واحد منها انه هو وانما قيد المنع بنفس التصور ليجزى بعض
اقسام الكلي وهو الذي يتمتع فيه الشركة لالتفصيص مفهومه بل الامر خارج كواجب
الوجود واللفظ الدال عليهما يسمى كليا وجزئيا بالتبعية والعرض تسمية الدال باسم
المدلول وههنا اعتراضات لا يخفى الاشارة اليها من فوايد احداها انه لا معنى للاشتراك
بين الكثيرين انه يتشعب او يتجزأ اليها بل مطابقة له على ما صرح حوايه وحينئذ
لو تصور طائفة من الناس زيدا مثلا كان صورته الموجودة في الخارج تطابق الصورة
العقلية التي في اذهان الطائفة ضرورة ان المطابقة هي هي فيجب ان يكون زيد كليا
وجوابه ان الشركة ليست هي المطابقة مطلقا بل مطابقة الحاصل في العقل لكثيرين
وقد صرح به الشيخ حيث قال كلي هو المعنى الذي المفهوم منه في النفس لا يتمتع
نسبته الى اشياء كثيرة تطابقها نسبة متشاكلة كما ان للانسان معنى في النفس وذلك المعنى
مطابق لزيد وعمر وخالد على وجه واحد لان كل واحد منهم انسان وتام التحقيق
لهذا المقام مذکور في رسالتنا المعمولة في تحقيق الكليات فمن اراد الاطلاع عليه فليطالع
نعمه وثانيها ان التصور هو حصول صورة الشيء في العقل والصور العقلية كلية فاستعمال
التصور في حد الجزئي غير مستقيم وايضا المقسم اعني المفهوم الذي هو ما حصل
في العقل لا ياتي اول الجزئي ونجيب باننا لانم ان الصور العقلية كلية فان ما يحصل في النفس
قد يكون بآلة وواسطة وهي الجزئيات وقد لا يكون بآلة وهي الكليات والمدرك
ليس الا النفس الا انه قد يكون ادراكه بواسطة وذلك لا ينافي حصول الصور المدركة
في النفس او نقول التصور هو حصول صورة الشيء عند العقل على ما فسرنا به
في صدر الكتاب فان كان كليا فصورته في العقل وان كان جزئيا فصورته في آله
وعلى هذا لا اشكال وثالثها ان قيد النفس في التعريف مستدرك لانه يتم بدونه
كما يقال الجزئي ما يمنع تصوره من وقوع الشركة والكلي ما لا يمنع تصوره منه
والجواب انه لما اخذ التصور في تعريف الكلي والجزئي علمنا ان الكلية والجزئية
من عوارض الصور الذهنية فربما يسبق الى الوهم انه لو كان من الصور الذهنية
ما لا يمنع الشركة كان حقيقتها الخارجية كذلك لان الصور الذهنية مطابقة للحقائق
الخارجية فيكون مثل الواجب لا يمنع الشركة في الخارج هف فازيل هذا الوهم
بان منع الصور الذهنية للشركة وعدم منعها ليس بالنظر الى ذاتها بل من حيث
نفس تصورهما فنفس تصور الواجب هو الذي لا يمنع الشركة لاذاته فالتقييد
بالنفس لازال هذا الوهم وزيادة الايضاح واما قوله امتنع وجود افراد التوهمة
او امكن فقيه تنبيهه وتنبيهه فهو ان قوما حسبوا ان الكلي مشترك بين
كثيرين لا بد ان تكون افراده موجودة في الخارج وذلك انهم لما سمعوا ان الكلي

(مشترك)

مشترك بين كثيرين تخيلوا الاشتراك بحسب الخارج فنبه على فساد هذا الظن لجواز
امتناع افراده وعدمها حتى يعلم ان مناط الكلية هو صلاحية اشتراكه بين كثيرين
بحسب العقل وامكان صدقه عليها لمجرد مفهومه لا يقال لو كان امكان صدق
الكلي على كثيرين معتبرا لم تكن الكليات الفرضية مثل نقيض الامكان العام
والاشياء كلية اذ ليس شيء يمكن ان يصدق عليه الا امكان العام او الاشياء لانا
نقول المراد بالصدق ليس هو الصدق في نفس الامر بل ما هو اعم مما هو بحسب نفس
الامر او الفرض العقلي فالمتبر امكان فرض صدقه على كثيرين سواء كان صادقا
اولم يكن وسواء فرض العقل صدقه اولم يفرض قط لا يقال اذا كان مجرد الفرض
كافيا فلنفرض الجزئي صادقا على اشياء كما نفرض صدق الاشياء عليها لانا نقول ذلك
فرض ممتنع وهذا فرض ممتنع والفرق دقيق اشار اليه الشيخ في الشفاء حيث قال
معنى زيد يستحيل ان يحمل مشترك كزيد فان معناه هو ذات المشار اليه وذات هذا
المشار اليه يتمتع في الذهن ان يحمل لغيره فالخاصل ان مجرد فرض صدق الشيء على
كثيرين لا ينافي بل بالامكان كاف في اعتبار الكلية ولكن هذه الدقيقة على ذكر منك فلها
في تحقيق المحصورات مواضع نفع واما التقسيم فهو للكلي بحسب وجوده في الخارج
وعدمه وذلك لانه اما ان يكون يتمتع الوجود في الخارج او يمكن الوجود والاول
كشريك الباري والثاني اما ان لا يوجد منه شيء في الخارج او يوجد والاول كالعقلاء
والثاني اما ان يكون الوجود منه واحدا او كثيرا والاول اما ان يكون غيره متمما
كواجب الوجود او ممكنا كاشمس عند من يجوز وجود شمس اخرى والثاني
اما ان يكون متمما كالكواكب السبعة او غير متمم كالنفوس الناطقة لا يقال هذا
التقسيم باطل لان احد الامرين لازم وهو اما ان يكون قسم الشيء قسما له او يكون
قسم الشيء قسما منه وذلك لان الامكان اما امكان عام وقد جعل الامتناع قسما له
فيكون قسم الشيء قسما منه او امكان خاص وقد جعل الواجب قسما منه فيكون قسم
الشيء قسما هف لانا نقول المراد الامكان العام من جانب الوجود وهو ظاهر (قوله
ويعتبر في حل الكلي على جزئياته حل المواطة) لما كان معنى الكلي ما لا يمنع
من وقوع الشركة فيه ومعناه انه يمكن ان يصدق على كثيرين اى يحمل على
كثيرين والكثيرون جزئيات الكلي اراد ان بين ان حل الكلي على جزئياته اى
حل هو حل المواطة او حل الاشتقاق وان كلية الكلي انما هي بالنسبة الى امور يحمل
عليها الكلي بالمواطة لا بالقياس الى امور يحمل عليها الكلي بالاشتقاق حتى ان كلية العلم
مثلا بالقياس الى زيد وعمر و بكر بل بالقياس الى علومهم فليبان هاتين الفائدتين قدم
هذه المسئلة فنقول المعتبر في حل الكلي على جزئياته حل المواطة وجزئيات الكلي ما يحمل
انكلي عليها بالمواطة لا بالاشتقاق وحل المواطة ان يكون الشيء محمولا على الموضوع

ويعتبر في حل الكلي
على جزئياته حل
المواطة وهو ان
يحمل الشيء بالحقيقة
على الموضوع لا لحل
الاشتقاق وهو ان
لا يحمل عليه بالحقيقة
بل ينسب اليه كالبياض
بالنسبة الى الانسان
اذ لا يقال الانسان
بياض بل ذو بياض
او اشتق منه ما يحمل
بالحقيقة كالبياض
هكذا قال الشيخ وقيل
عليه بان لفظة ذو النسبة
وهي خارجة عن
المحمول فالمحمول
بالحقيقة البياض
وجوابه ان النسبة
الخارجة عن المحمول
ما يربطه بالموضوع
ورب نسبة تكون
نفس المحمول او جزئه
وزعم الامام ان حل
الموصوف على الصفة
حل المواطة وعكسه
حل الاشتقاق من

بالحقيقة بلا واسطة كقولنا الانسان حيوان وحمل الاشتقاق ان لا يكون محمولا عليه
بالحقيقة بل ينسب اليه كالبياض بالنسبة الى الانسان فانه ليس محمولا عليه بالحقيقة
فلا يقال الانسان بياض بل بواسطة ذو او الاشتقاق فيقال الانسان ذو بياض
او بياض وحيد يصدق محمولا بالمواطاة هكذا قال الشيخ وفسر المحمول
بالحقيقة بما يعطى موضوعه حده واسمه وربما يفسر حمل المواطة بحمل هو هو
وحمل الاشتقاق بحمل هو ذو هو واعتراض ابو البركات على ما قاله بان المحمول
في حمل الاشتقاق كالبياض محمول ايضا بالحقيقة اذ لفظة ذو بالنسبة والنسبة تكون
خارجة عن الطرفين فيكون المحمول بالحقيقة هو البياض وجوابه ان اراد به ان كل
نسبة تربط المحمول بالمواطاة خارجة عن الطرفين فليس كذلك
وان اراد ان كل نسبة مطلقا خارجة فهو ممنوع فرب نسبة تكون نفس
المحمول كقولنا الاضافة العارضة للاب هي الابوة او جزؤه كقولنا زيد ابو عمرو
وقال الامام المحمول اما ان يكون ذاتا او صفة فان كان ذاتا فهو حمل المواطة لان
معنى المواطة الموافقة والموضوع هو الذات فاذا كان المحمول ايضا ذاتا فقد توافقت
كقولنا الكاتب انسان وان كان صفة غير الموضوع فلا حمل بالمواطة بل
بالاشتقاق لكون حاهما باعتبار مفهومهما وهي مشتقة كقولنا الانسان كانت
والاصطلاح المتعارف على المعنى الاول (قوله الثاني الجزئي ايضا يقال على المندرج
تحت كلي) لفظ الجزئي يقال بالاشتراك على المعنى المذكور وعلى المندرج تحت كلي
ويسمى جزئيا ايضا لان جزئيته بالاضافة الى غيره والاول جزئيا حقيقيا اذ جزئيته
بالنظر الى حقيقته وتعريف الاضافي بالكلي يبطله تضاديهما فلو قيل انه
المندرج تحت شيء آخر كان جيدا فهناك مفهومات الجزئيات والكلي
انما تصير مفصلة عند العقل اذا بين المغايرة والنسبة بينهما فالاضافي غير الحقيقي
اما اولا فلا مكان كلية الاضافي لجواز اندراج كلي تحت كلي آخر دون الحقيقي
واما ثانيا فلانه اعم من الحقيقي مطلقا لان كل جزئي حقيقي مندرج تحت ماهيته
المعراة عن الشخصات فيكون اضافيا وهو مقروض بالشخص اذ ليس له ماهية
كلية والالكان للشخص تشخص وبالواجب فانه تشخص وليس له ماهية كلية والالكانت
ماهية معروضة للشخص وذلك بخلاف لمذهبهم والاولى ان يقال انه مندرج تحت
كليات كثيرة لانه ان كان موجودا فهو مندرج تحت مفهوم الموجود وهو كلي وان
كان معدوما يندرج تحت المعدوم وهو ايضا كلي ولانه اما واجب او ممكن
او متنع واياها كان يندرج تحت احدها وليس كل اضافي حقيقيا لجواز كليته ثم اعم
يجوز ان يكون جنسا ويجوز ان يكون عرضا ما وهما ليس الاضافي جنسا للحقيقي
لانه لو كان جنسا له لما امكن تصور الحقيقي بدونه والثاني باطل لجواز تصور كون

(الشئ)

الثاني الجزئي ايضا
يقال على المندرج
تحت الكلي ويسمى
جزئيا اضافيا والاول
حقيقيا وهذا غير
الاول لا مكان كونه
كليات دون الاول واع
منه مطلقا اذ كل
جزئي حقيقي يندرج
تحت كلي من غير
عكس وليس جنس له
لامكان تصور الاول
ذونه ومن الكلي
من وجه اذا اضافي
قد يكون كليا بالعكس
والحقيقي بيان الكلي
متن

الشئ مانعا من وقوع الشر كذا فيه مع الذهول عن اندراج تحت كلي ولان
الاضافي مضاف للكلي ولاضافة في الحقيقي وبين الاضافي والكلي عموم من وجه
لتصادقهما في الكليات المتوسطة وصدقه بدون الكلي في الحقيقي وصدق الكلي
بدونه في اعم الكليات وفيه نظر اذ لا كلي الا وهو مندرج تحت آخر لان كل كلي
فاما ان يكون (ب) مثلا او (لاب) واياها كان يندرج تحت احدهما والحق انه
ان اراد بالندرج الموضوع لكلي فهو اعم مطلقا من الكلي وان اراد بالاضافي
او المندرج تحت ذاتي فالنسبة كما ذكر وبين الجزئي الحقيقي والكلي مباينة كلية
وذلك واضح (قوله وكل مفهوم يبين آخر مباينة كلية) كل مفهوم اذا نسب الى
مفهوم آخر فالنسبة بينهما منحصرة في اربع المساواة والعموم مطلقا ومن وجه
والمباينة الكلية وذلك لانهما ان لم يتصادقا على شيء اصلا فهما متباينان تباينا كليا
وان تصادقا فان تلازما في الصدق فهما متساويان والا فان استلزم صدق احدهما صدق
الآخر فيبينهما عموم وخصوص مطلقا والمستلزم اخص مطلقا من الآخر واللازم اعم
وان لم يستلزم فيبينهما عموم وخصوص من وجه وكل منهما اعم من الآخر من وجه
وهو كونه شاملا للآخر ولغيره واخص منه من وجه وهو كونه مشمولا للآخر
فلا بد ههنا من صور ثلث وفي هذا الحصر اشكال وهو ان نقضي الامكان العام
والشئية لاشك في كونهما مفهومين وليس متباينين والالكان بين عينيتهما مباينة
جزئية ولا متساويين لانهما لا يصدقان على شيء اصلا ولا بينهما عموم مطلق لان
عين العام يمكن ان يصدق مع نقيض الخاص ولا يمكن صدق نقيض احدهما على
عين الآخر ولا من وجه لاستدعائه صدق كل واحد منهما مع نقيض الآخر فان قلت
الترديد بين التني والاثبات كيف لا ينحصر فنقول المنع في قسم التباين فليس يلزم من عدم
تصادق المفهومين على شيء كونهما متباينين وانما يلزم لو صدق احدهما على شيء ولم
يصدق الآخر عليه او نورد النقص على تعريف المتباينين فان النقيضين لا يتصادقان
على شيء اصلا وليس بمتباينين * واعلم ان هذه النسب كما تعتبر في الصدق تعتبر في
الوجود النسب المعتبرة بين القضايا انما هي بحسبه (قوله ونقيضا المتساويين متساويان)
لما بين النسب بين المفهومات شرع في بيان النسب بين نقيضاتها فنقيضا المتساويين
متساويان لان كل ما يصدق عليه نقيض احدهما يصدق عليه نقيض الآخر
والالصدق عينه على بعض ما يصدق عليه نقيض احدهما فيلزم صدق احد
المتساويين بدون الآخر هف وفيه منع قوي وهو اننا لانم انه لو لم يصدق كل
ما صدق عليه نقيض احدهما يصدق عليه نقيض الآخر لصدق عينه بل اللازم
على ذلك التقدير ليس كل وهو لا يستلزم بعض ما صدق عليه نقيض احدهما صدق
عينه من الآخر لان السالبة المعدولة لا تستلزم الموجبة المحصلة لجواز ان يكون

(٧)

وكل مفهوم يبين آخر
مباينة كلية او يساويه
او يكون اعم او اخص
منه مطلقا او من وجه
لانه ان لم يصدق
شيء منهما على شيء
فما صدق عليه الآخر
تباينا بالكلية وان
صدق كل واحد
منهما على شيء
فما صدق عليه الآخر
فان استلزم صدق
كل منهما صدق
الآخر تساويا وان
لم يستلزم صدق
شيء منهما صدق
الآخر كان كل منهما
اعم من الآخر من وجه
وان استلزم صدق
احدهما صدق الآخر
من غير عكس
فالمستلزم اخص
من الآخر مطلقا
متن

ونقيضا المتساويين
متساويان ونقيض
الاعم مطلقا اخص
من نقيض الاخص
مطلقا ونقيض الاعم
من وجه لا يلزم كونه
اعم من نقيض الآخر
او اخص لان نقيض
الخاص قد يكون

المساوي امر اشأ ملا لجميع الموجودات المحققة والمقدرة فلا يصدق نقيضه على شيء أصلا فلا تصدق الموجبة لعدم موضوعها حينئذ ولهم في التفصي عن هذا المنع طريقان الاول تغيير المدعى وذلك من وجوه الاول ان المراد من تساوي نقيضي المساويين انه لا شيء مما يصدق عليه نقيض احد المتساويين يصدق عليه عين الآخر والاصدق نقيضه المنعكس الى المحال والثاني ليس المراد تساوي النقيضين بحسب الخارج بل بحسب الحقيقة بمعنى ان كل ما لو وجد كان نقيض احد المتساويين فهو بحيث لو وجد كان نقيض الآخر وحينئذ يتلزم السالبة والموجبة لوجود الموضوع وفيه نظر لان موضوع الحقيقة لو اخذ بحيث يدخل فيه الممتنعات كذبت وعلى تقدير صدقها تمنع الخلف لجواز صدق احد المتساويين على تقدير نقيض الآخر حينئذ والا فلا تلازم بين الموجبة والسالبة الثالث لاندعى ان نقيضي المساويين متساويان مطلقا بل اذا صدقا في نفس الامر على شيء من الاشياء ولاخفاء في اندفاع المنع حينئذ لوجود الموضوع وتحقق التلازم بينهما لكن هذا التخصيص بنا في وجوب عموم قواعد هذا الفن الرابع انا نفسر المتساويين بالتلازمين لا في الصدق فقط بل مطلقا سواء كان في الصدق او الوجود فلا بد ان يكون نقيضا هما متساويين لان نقيض التلازم يستلزم نقيض الملزوم الطريق الثاني تغيير الدليل الى ما لا يرد عليه المنع وفيه ايضا وجوه احدها ان ما صدق عليه نقيض احد هما يجب ان يصدق عليه نقيض الآخر فانه لو لم يصدق عليه نقيض الآخر يصدق عليه عين الآخر لان عين الآخر نقيض لنقيضه وكلام يصدق احد النقيضين فلا بد من صدق النقيض الآخر واللازم ارتفاع النقيضين وفيه نظر لانا نقول هب ان عين الآخر نقيض لنقيضه لكن لانم ان صدق عين الآخر على نقيض احدهما نقيض لصدق نقيضه عليه لجواز ان لا يصدق عليه ولا نقيضه على نقيض احدهما لعدم وثائقيها ان نقيضي المتساويين يمتنع ان يكونا جزئيين فلا بد ان يكونا كليين فيكون لهما افراد ما يصدق عليه نقيض احدهما من تلك الافراد يصدق عليه نقيض الآخر والا لصدق عينه لوجود تلك الافراد وفيه ايضا نظر لان وجود الافراد لا يكفي في صدق الموجبة بل لا بد معه من صدق الوصف العنواني عليها في نفس الامر ولا شيء يصدق عليه في نفس الامر نقيض الامر الشامل ولو قدر صدق الموجبة فلزوم الخلف بمنوع لجواز صدق نقيض احد المتساويين وعينه على نقيض المساوي الآخر بحسب الفرض العقلي وثالثها وهو العمدة في حل الشبهة مسبوق بتهديد مقدمات الاولى ان نقيض الشيء سابه ورفع نقيض الانسان سابه لاعدوله الثانية ان الموجبة السالبة الطرفين لا تستدعي وجود الموضوع لشبهها بالسالبة فهي اعم من المعدولة الطرفين الثالثة ان كذب الموجبة اما بعدم الموضوع واما بصدق نقيض المحمول على الموضوع لانه لو كان الموضوع موجودا ولا يصدق

(نقيض)

نقيض المحمول عليه يلزم صدق عينه عليه فتكون الموجبة صادقة وقد فرضنا كذبها هف واذا تمهدت هذه المقدمات فنقول كل ما ليس باحد المتساويين ليس بالمساوي الآخر لانه لو كذبت هذه الموجبة كان كذبها اما بعدم الموضوع وهو باطل لان الموجبة السالبة الطرفين لا تستدعي وجود الموضوع بل تصدق مع عدم الموضوع واما بصدق نقيض المحمول على الموضوع فيصدق عين احد المتساويين على نقيض المساوي الآخر وذلك يطل المساواة بينهما فان قلت قولكم كل ما ليس باحد المتساويين ليس بالآخر اما ان يكون معناه ان كل ما يصدق عليه سلب احد المتساويين يصدق عليه سلب الآخر او يكون معناه ان ما ليس يصدق عليه احد المتساويين ليس يصدق عليه الآخر فان كان المراد الاول يلزم وجود الموضوع ضرورة ان ثبوت الشيء للشيء فرع على ثبوت ذلك الشيء ويعود الاشكال بخلافه وان كان المراد الثاني فلا يكون النقيضان متساويين لانهما اللذان يصدق كل منهما على ما صدق عليه الآخر فلا يجاب هو المقتر في مفهوم التساوي وهناك السلب فنقول المراد الاول وهو لا يستدعي وجود الموضوع وسنحمله في موضع يناسبه ان شاء الله تعالى وربما تمسك على اثبات المطلوب بحجتين اخريين الاولى ان كل واحد من المتساويين لازم للآخر ونقيض التلازم يستلزم نقيض الملزوم وفيه نظر لانه ان اريد بذلك ان كل ما صدق عليه نقيض التلازم يصدق عليه نقيض الملزوم فهو اول المسئلة وان اريد به انه كلما تحقق نقيض التلازم تحقق نقيض الملزوم فهو مسلم لكن لا يجدي نفعا في اثبات المطلوب الثانية انه لو لم يكن نقيضا المتساويين متساويين كان بينهما احدى المناسبات الباقية والكل باطل اما المبينة الكلية فلانها تستلزم المبينة الجزئية بين العينين وهو محال واما العموم والخصوص مطلقا فلان نقيض الخاص يصدق على عين العام وعين العام على نقيض الخاص وهو ملزوم لصدق احد المتساويين بدون الآخر واما العموم من وجه فلاستلزامه صدق كل منهما مع نقيض الآخر وهو ايضا يستلزم خلاف المقدور وفيه نظر اذا احصر ممنوع على ما ذكرناه ونقيض الاعم مطلقا اخص من نقيض الاخص مطلقا لان كل ما صدق عليه نقيض الاعم يصدق عليه نقيض الاخص وليس كل ما صدق عليه نقيض الاخص يصدق عليه نقيض الاعم اما الاولى فلانه لولاها لصدق عين الاخص على بعض ما صدق عليه نقيض الاعم فيلزم صدق الخاص بدون العام هف ولا يستراب في ورود المنع المذكور ههنا وامكان دفعه ببعض تلك الاجوبة واما الثانية فلانه لو صدق نقيض العام على كل ما يصدق عليه نقص الخاص لاجتماع النقيضان والتالي باطل ببيان الملازمة ان نقيض الخاص يصدق على افراد العام المغايرة لذلك الخاص فيلزم صدق العام ونقيضه عليها ونقول ايضا لو كان كل نقيض الاخص نقيض الاعم وقد ثبت ان كل نقيض الاعم نقيض

٦ اعم من عين العام
من وجه مع المبينة
الكلية بين نقيض العام
وعين الخاص وبين
نقيضي المتباينين مباينة
جزئية لان نقيض
كل منهما يصدق مع
عين الآخر فان صدق
مع نقيضه ايضا تباين
نقيضاهما تباين جزئيا
والا فكليا فالجزئية
لازمة متن

الاخص فيساوي التقيضان فيكون العيان متساويين هف او نقول بعض نقيض الاخص
عين الاعم ولاشي من عين الاعم نقيض الاعم يتبع من رابع الاول المدعى وهو ليس كل نقيض
الاخص نقيض الاعم او نقول لو لم يصدق لكان كل نقيض الاخص نقيض الاعم وبعض الاعم
نقيض الاخص يتبعان من ثالث الاول ان بعض الاعم نقيض الاعم هف والخلف ليس يلزم
من الصورة ولا من الصغرى فيكون من الكبرى او نقول لولا اصدق كل ماصدق عليه
نقيض الاخص صدق عليه نقيض الاعم وينعكس بعكس النقيض الى قولنا كل ماصدق
عليه عين الاعم صدق عليه عين الاخص وهو محال او نقول او صدق كل نقيض الاخص
نقيض الاعم ولاشي من نقيض الاعم عين الاعم فلاشي من نقيض الاخص عين الاعم
فلاشي من عين الاعم نقيض الاخص لكنه باطل لصدق قولنا بعض الاعم نقيض الاخص
تحقيقا للعموم واورد الكاتب على هذه القاعدة سؤاله ان يقال لو كان نقيض
الاعم اخص من نقيض الاخص لزم اجتماع النقيضين وبطلان اللازم يدل على بطلان
اللزوم اما الملازمة فلان الممكن الخاص اخص من الممكن العام فلو كان نقيض الاعم
اخص لزم صدق قولنا كل مالم ليس بممكن بالامكان العام ليس بممكن بالامكان الخاص
ومناقضية صادقة وهي قولنا كل مالم ليس بممكن بالامكان الخاص فهو ممكن بالامكان
العام لان كل مالم ليس بممكن بالامكان الخاص فهو اما واجب او ممتنع وكل واحد
منهما ممكن بالامكان العام فنقول كل مالم ليس بممكن بالامكان العام فهو ليس بممكن بالامكان
الخاص وكل مالم ليس بممكن بالامكان الخاص فهو ممكن بالامكان العام يتبع كل مالم ليس
بممكن بالامكان العام فهو ممكن بالامكان العام وانه اجتماع النقيضين وايضا لا يمكن
بالامكان الخاص اخص من الممكن بالامكان العام لما ذكرنا فلو كان نقيض الاعم اخص
يلزم صدق قولنا كل مالم ليس بممكن بالامكان العام فهو ممكن بالامكان الخاص وكل ممكن
بالامكان الخاص فهو ممكن بالامكان العام يتبع كل مالم ليس بممكن بالامكان العام فهو ممكن
بالامكان العام وهو اجتماع النقيضين وجوابه انه ان اراد بقوله كل مالم ليس بممكن بالامكان
الخاص فهو اما واجب او ممتنع موجبة سالبة الموضوع فلان صدقها وان اراد به
موجبة معدولة الموضوع فلم يكن الانتاج ممنوع فان القضية اللازمة سالبة الطرفين
فلا يتحد الوسط وعلى القاعدتين سؤال الان آخر الاول ان مجموع القاعدتين متناف
لانها لو تحققتا لزم انعكاس الموجبة الكلية بعكس النقيض الى الموجبة الكلية والتالي
باطل لما ينشأ في عكس النقيض اما الشرطية فلان المحمول في الموجبة الكلية اما ان يكون
مساويا للموضوع او اعم مطلقا واما ما كان يصدق نقيض الموضوع على كل ماصدق
عليه نقيضه فان قلت نقيض (ج) بالفعل ليس (ج) دائما ونقيض (ب) بالضرورة
مثلا ليس (ب) بالامكان فالقضية اللازمة كل مالم ليس (ب) بالامكان ليس (ج) دائما وهي
ليست بمعتبرة اذا اعتبر في الوصف العنواني ان يكون بالفعل قلت كل مالم ليس (ب)

(بالفعل)

بالفعل ليس (ب) بالامكان وهي مع القضية اللازمة يتبع العكس وهذا السؤال لا يرد على
القدماء لانهم ذهبوا الى الانعكاس ولا على المتأخرين لانهم قادحون في القاعدتين الثاني
ان الانسان مساو للضاحك ولا يصدق كل مالم ليس بضاحك ليس بانسان اصدق قولنا بعض
مالم ليس بضاحك انسان لان الموضوع معتبر بالفعل وكذلك الماشي اعم من الانسان
ويكذب كل مالم ليس بماش ليس بانسان لصدق نقيضه والجواب ان الغلط انما وقع من
اخذ النقيض فان المساوي للانسان هو الضاحك في الجملة والاعم منه الماشي بالقوة
ونقيضا هما اللاضاحك دائما واللاماشي بالضرورة وحينئذ تصدق القضيتان
والحاصل ان رعاية شرائط التناقض في اخذ نقيض طرفي النسبة واجبة لترتب الاحكام
ونقيض الاعم من وجه لا يجب ان يكون اعم من نقيض الاخر او اخص مطلقا او من
وجه لان نقيض الخاص قد يكون اعم من عين العام من وجه مع المباينة الكلية بين
نقيض العام وعين الخاص واحترز بلفظ قد المفيدة لجزئية الحكم عن الامور الشاملة
فان نقيض الاخص منها لا يكون اعم منها بل بينهما مباينة جزئية لانه اذا صدق كل
من العينين بدون الآخر يصدق كل من النقيضين بدون النقيض الاخر ولا معنى للمباينة
الجزئية بين الامرين الا صدق كل منهما بدون الآخر في الجملة وبين نقيض المتباينين
ايضا مباينة جزئية لان نقيض كل منهما يصدق بدون نقيض الاخر ضرورة صدقه
مع عين الاخر فان صدق مع نقيضه كان بينهما عموم وخصوص من وجه والا كان
بينهما مباينة كلية واما ما كان يتحقق المباينة الجزئية وفيه استدراك لانه لما كانت المباينة
الجزئية صدق كل من الامرين بدون الآخر في بعض الصور وقد تبين صدق كل واحد
من النقيضين بدون النقيض الاخر فقد ثبت بينهما المباينة الجزئية ولا احتياج الى باقي
المقدمات (قوله الثالث مفهوم الحيوان مثلا غير كونه كليا) من المعلوم ان الحيوان
مثلا من حيث هو في نفسه معنى سواء كان موجودا في الاعيان او متصورا في الازدهان
ليس بكلي ولا جزئي حتى لو كان الحيوان لانه حيوان كليا لم يكن حيوانا شخصيا ولو كان
لانه حيوان جزئيا لم يوجد منه الاشخص واحد وهو الذي كان يقتضيه بل الحيوان
في نفسه شيء يتصور في العقل حيوانا وبموجب تصوره حيوانا لا يكون الا حيوانا فقط
وان تصور معه انه كلي او جزئي فقد تصور معنى زائد على الحيوانية ثم لا يعرض له
من خارج انه كلي حتى يكون ذانا واحدة بالحقيقة في الخارج موجودة في كثير بن اعم
يعرض للصورة الحيوانية المعقولة نسبة واحدة اي امور كثيرة بها يحملها العقل على
واحد واحد منها فهذا العارض هو الكلية ونسبة الحيوان اليه نسبة الثوب الى
الايض وكما ان الثوب له معنى والايض له معنى لا يحتاج في تعقله الى ان يعقل انه ثوب
او خشب او غير ذلك واذا التأم حصل معنى آخر كذلك الحيوان ايضا معنى والكلي
معنى آخر من غير ان يشار الى انه حيوان او انسان او غيرهما والحيوان الكلي معنى

الثالث مفهوم الحيوان
مثلا غير كونه كليا
والا فالنسبة عين
المتسبب وغير المركب
منهما والاول هو
الكلي الطبيعي والثاني
المنطقي والثالث العقلي
ووجود الطبيعي
يقيني لان الحيوان
جزء هذا الحيوان
الموجود في الخارج
وجزء الموجود موجود
فما هو جزؤه اما نفس
الحيوان من حيث هو
هو اعم قيد او يعود
الاول فالحيوان بلا
شرط شيء موجود
وتصوره لا يمنع من
الشركة فيه فالكلي
الطبيعي موجود
ووجود المنطقي فرع
وجود الاضافي
ووجود العقلي مختلف
فيده وبيان غير موكول
الى نظر المنطقي متن

ثالث وقد استدلل على التباين بان كونه كليا نسبة تعرض الحيوان بالقياس الى افراده والنسبة لا تكون نفس احد المتباين فيكون الحيوان مغايرا لمفهوم الكلّي وهما مغايران المركب منهما ضرورة مغايرة الجزء للكل فالاول هو الكلّي الطبيعي لانه طبيعة مامن الطبايع والثاني المنطقي لان المنطقي انما يبحث عنه والثالث العقلي لعدم تحققه الا في العقل وانما قال الحيوان مثلا لان هذه الاعتبارات لا تختص بالحيوان ولا بمفهوم الكلّي بل تعم سائر الطبايع ومفهومات الكليات من الجنس والنوع والفصل وغيرها حتى يحصل جنس طبيعي ومنطقي وعقلي وهكذا في الغير على هذا اجرت كلمة المتأخرين وفيه نظر لان الحيوان من حيث هو هو لو كان كليا طبيعيا او جنسا طبيعيا لكان كليته وجنسيته الطبيعية لانه حيوان فيلزم ان يكون الاشخاص كليات واجناسا طبيعية والنوع جنسا طبيعيا وايضا الكلّي الطبيعي ان اراد به طبيعة من الطبايع حتى يكون الجنس الطبيعي والنوع الطبيعي وغيرهما كذلك فلا امتياز بين الطبيعيات وان اراد به الطبيعة من حيث انها معروضة للكلية حتى يكون الجنس الطبيعي الطبيعة من حيث انها معروضة للجنسية وهكذا في غيره فلا يكون الحيوان من حيث هو كليا طبيعيا بل لابد من قيد العروضة فالكلّي الطبيعي هو الحيوان لا باعتبار طبيعته بل من حيث اذا حصل في العقل صلح لان يكون مقولا على كثيرين وقد نص عليه الشيخ في الشفاء حيث قال اما الجنس الطبيعي فهو الحيوان بانه حيوان الذي يصلح لان يجعل للمقول منه النسبة التي للجنسية فانه اذا حصل في الذهن مقولا صلح لان يعقل له الجنسية ولا يصلح لما يفرض متصورا من زيد هذا ولا المتصور من الانسان فتكون طبيعة الحيوانية الموجودة في الاعيان تفرق بهذا العارض طبيعة الانسان وطبيعة زيد فلئن قلت اذا اعتبرتم العارض في الكلّي الطبيعي لم يبق فرق بينه وبين العقلي فنقول اعتبار القيد مع شيء يحتمل ان يكون بحسب عروضة له ويحتمل ان يكون بحسب الجزئية فهذا العارض معتبر في العقلي والطبيعي والتحقيق يقتضي اذ قلنا الحيوان مثلا كلّي ان يكون هناك اربعة مفهومات طبيعة الحيوان من حيث هي هي ومفهوم الكلّي من غير اشارة الى مادة من المواد والحيوان من حيث انه تعرض له الكلية والمجموع المركب منهما فالحيوان من حيث هو هو ليس باحدى الكليات وهو الذي يعطى ماتحته اسمه وحده وما يقال من ان الجنس الطبيعي كذلك فهو ليس من حيث انه جنس طبيعي بل من حيث هو اعني مجرد الطبيعة الموضوع للجنسية واما المنطقي فهو يعطى انواعه اسمه وحده لانواع موضوعه وهو في تلك الحال معني اذا اعتبر عروضة الجنسية اياه كان جنسا طبيعيا ثم ان البحث عن وجود هذه الكليات وان كان خارجا عن الصناعة الا ان المتأخرين يتعرضون لبيان وجود الطبيعي منها على ما اصطالحوا عليه ويحيلون الاخرين على علم آخر زعماء منهم بان انضاع بعض

مسائله في نظر التعليم موقوف عليه مع كون ادنى التنبيه في بيان وجوده كافيا بخلافها ونحن نشرح ما ذكره المصنف ونضيف اليه شيئا مما سمعنا عليه معبرا بمعار تعقل مستقيم ونظر عن شوا ئب التقليد والتعصب سليم قال وجود الكلّي الطبيعي في الخارج يقيني لان الحيوان جزء هذا الحيوان الموجود في الخارج اوجز الموجود موجود فالحيوان الذي هو جزؤه اما الحيوان من حيث هو او الحيوان مع قيد فان كان الاول يكون الحيوان من حيث هو موجود او ان كان الثاني يعود الكلام في الحيوان الذي هو جزء ولا يتسلسل لامتناع تركيب الحيوان الخارج عن امور غير متناهية بل ينتهي الى الحيوان من حيث هو وعلى تقدير التسلسل فالمطلوب حاصل لان الحيوان جزء الحيوان الذي مع القيود الغير المتناهية ويمتنع ان يكون مع شيء من القيود والالكان ذلك القيد داخلا فيها وخارجا عنها فاذا كان الحيوان لا بشرط شيء موجود في الخارج وهو الكلّي الطبيعي واما قوله ونفس تصوره لا يمنع من الحركة فلا دخل له في الدليل وانما اوردته اشارة الى وجود الكلّي في الخارج فانه لما تبين ان الكلّي الطبيعي موجود ولا شك انه بحيث اذا حصل في العقل كان نفس تصوره لا يمنع من الحركة فقد وجد في الخارج ما لا يمنع نفس تصوره من وقوع الحركة فيكون الكل موجودا في الخارج وعلى هذا لو قال فالكلّي موجود بدون الطبيعي لكان انسب نعم لو اراد بالكلية الاشتراك بين كثيرين فهي لا تعرض الطبيعة الا في العقل كما اشرنا في مبادئ هذا البحث اليه وحينئذ لو قلنا الكلّي موجود في الخارج كان معناه ان شيئا موجودا في الخارج لو حصل في العقل عرض له الكلية على انهم لا يناشون عن القول بعروض الشركة في الخارج حتى ان صاحب الكشف صرح بوجود الكلّي في ضمن الجزئيات في الخارج مستدلا عليه بالدليل المذكور والمصنف في مباحث الجنس سيمنع مناقاة الشخص لعروض الشركة وآخر وآخر بما لا يحتمل المقام ايراده ونحن نقول ان اردتم بقولكم الحيوان جزء هذا الحيوان انه جزؤه في الخارج فهو ممنوع بل هو اول المسئلة وان اردتم انه جزؤه في العقل فلا نمان الاجزاء العقلية يجب ان تكون موجودة في الخارج سلمناه لكنه منقوض بالصفات العدمية فان الاعي مثل جزؤه هذا الاعي الموجود في الخارج مع انه ليس بموجود سلمناه لكننا نختار ان الحيوان الذي هو جزؤه الحيوان مع قيد ونمنع لزوم التسلسل وانما يلزم لو كان جزؤه الحيوان مع قيد آخر وهو ممنوع بل الحيوان مع ذلك القيد بعينه على انه لو ثبت كون الحيوان جزءا من هذا الحيوان لكفي في اثبات المطلوب لان الكلّي الطبيعي ليس الا الحيوان فبإثبات المقدمات مستدرك والذي يخاطر بالبال هناك ان الكلّي الطبيعي لا وجود له في الخارج وانما الموجود في الخارج هو الاشخاص وذلك لوجهين احدهما انه لو وجد الكلّي الطبيعي

في الخارج لكان اما نفس الجزئيات في الخارج اوجزا منها او خارجا عنها
والاقسام باسرها باطلة اما الاول فلانه لو كان عين الجزئيات يلزم ان يكون كل
واحد من الجزئيات عين الآخر في الخارج ضرورة ان كل واحد فرض منها عين
الطبيعة الكلية وهي عين الجزئي الآخر وعين العين عين فيكون كل واحد فرض عين
الآخر هف واما الثاني فلانه لو كان جزأ منها في الخارج لتقدم عليها في الوجود
ضرورة ان الجزئ الخارجى مالم يتحقق اولاً وبالذات لم يتحقق الكل وحينئذ يكون
مغايراتها في الوجود فلا يصح حمله عليها واما الثالث فبين الاستحالة وثانيهما ان
الطبيعة الكلية لو وجدت في الاعيان لكان الوجود في الاعيان اما مجرد الطبيعة
او هي مع امر آخر لا سبيل الى الاول والالزام وجود الامر الواحد بالشخص في
امكنة مختلفة واتصافه بصفات متضادة ومن البين بطلانه ولا الى الثاني والام لم يخل
من ان يكونا موجودين بوجود واحد او بوجودين فان كانا موجودين بوجود
واحد فذلك الوجود ان قام بكل واحد منهما يلزم قيام الشيء الواحد بمحلين
مختلفين وانه محال وان قام بالجموع لم يكن كل منهما موجودا بل المجموع هو
الموجود وان كانا موجودين بوجودين فلا يمكن حل الطبيعة الكلية على المجموع
هف فان قلت كون الحيوان مثلاً موجوداً ضروري لا يمكن انكاره قلت الضروري
ان الحيوان موجود بمعنى ان ما يصدق عليه الحيوان موجود واما ان الطبيعة
الحيوانية موجودة فهو ممنوع فضلاً عن كونه ضرورياً فان قلت اذا لم يكن في
الوجود الا الاشخاص فمن اين تحققت الكليات قلت العقل ينزع من الاشخاص صوراً
كلية مختلفة تارة من زواتها واخرى من الاعراض المكتشفة بها بحسب
استعدادات مختلفة واعتبارات شتى فليس لها وجود الا في العقل وكأنا اشرنا الى
تفصيل ذلك في رسالة تحقيق الكليات فليظنهما من اراده في سلك المطالعة هذا هو
الكلام في الكلى الطبيعي واما وجود المنطقي في الخارج فتفرع على الاضافة ان
قلنا بوجودها كان موجوداً والا فلا والملازمة الاولى ظاهرة الفساد لان القائل
بوجود الاضافة ليس قائلاً بوجود جميع الاضافات واما العقلي فتد اختلاف
في وجوده في الخارج والنظر فيه غير موكل الى منطقي قلن قلت العقلي ايضاً
فرع الاضافة لانه اذا كانت الاضافة موجودة يكون المنطقي موجوداً والطبيعي
موجود فيوجد العقلي اذ لا جزء له غيرهما والا كان معدوماً لا تنفاه جزئه فلا وجه
لتخصيص التفرع بالمنطقي فالاولى حل الاختلاف على الاختلاف الواقع في وجوده
الذهني بناء على مسئلة الوجود فنقول اما وجه التخصيص فهو ان المختلفين في
وجود الكلى العقلي لم يفرعونه على الاضافة بل تمسكوا فيه بدلائل اخرى واما حل
الاختلاف على الذهني فلا توجيه له اذ لا يختص به ولا بالكليات بل يعم سائر الاشياء

(قوله)

والكلى اما قبل الكثرة
وهو الصورة العقلية
في المبدأ الفياض قبل
وجود الجزئيات واما
مع الكثرة وهو الذي
في ضمن الجزئيات واما
بعدها وهو المنتزع
من الجزئيات في الخارج
بحد في الشخصيات
واعلم ان كل كلى من
حيث هو كلى محمول
بالطبع وكل جزئ في
اضافي من حيث هو
كذلك موضوع
بالطبع من
الرابع الكلى اما تمام
ماهية الشيء وهو ما
به هو واهو جزءها او
خارج عنها والاول
هو المقول في جواب
ما هو اما بحسب
الخصوصية المحضة
ان صلح جواباً له حالة
افراد الشيء بالسؤال
عن ماهيته دون الجمع
بينه وبين غيره فيه كالحل
بالنسبة الى المحدود
واما بحسب الشركة
المحضة ان كان بالعكس
كالجنس بالنسبة الى
انواعه واما بحسبهما
ان صلح في الحالتين
كالتوابع بالنسبة الى
افراد من

(قوله والكلى اما قبل الكثرة) تقسيم للكلى الطبيعي وتقريره ان يقال الكلى
الطبيعي اما ان يكون معدوماً في الخارج وليس تتعلق به فائدة حكيمه واما ان يكون
موجوداً في الخارج ولا يخالو اما ان يعتبر في وجوده العيني وهو الكلى مع الكثرة
او في وجوده العيني ولا يخالو اما ان يكون وجوده العيني من الجزئيات وهو
الكلى بعد الكثرة او وجود الجزئيات منه وهو الكلى قبل الكثرة وفسره بالصورة
المعقولة في المبدأ الفياض قبل وجود الجزئيات كمن تعقل شيئاً من الامور الصناعية
ثم يحمله مصنوعاً وما مع الكثرة بالطبيعة الموجودة في ضمن الجزئيات لانه اني انها جزء
لها في الخارج اذ ليس في الخارج شيء واحد عام بل معناه انها جزء لها
في العقل فتحد الوجود معها بحسب الخارج ولهذا تحمل عليها وما بعد الكثرة
بالصورة المنتزعة عن الجزئيات بحد في الشخصيات كمن رأى اشخاص الناس
واستثبت الصورة الانسانية في الذهن * واعلم ان كل كلى من حيث هو كلى
محمول بالطبع وكل جزئ اضافي محمول من حيث هو جزئ اضافي موضوع بالطبع
اي اذا نظر الى مفهوم الكلى يقتضى الحمل على ما يحته والى مفهوم الجزئ الإضافي
اقتضى الوضع بما فوقه وذلك لان مفهوم الكلى ما يكون مشتركاً بين كثيرين والمشارك
محمول والجزئ الإضافي المندرج تحت كلى وهو الموضوع وانما قيد الجزئ
بالاضافي لان الجزئ الحقيقي ليس بموضوع من حيث هو جزئ حقيقي بل من حيث
انه جزئ اضافي (قوله الرابع الكلى اما تمام ماهية الشيء وهو ما به هو هو) الكلى
اذا نسب الى شيء فاما ان يكون تمام ماهية الشيء المنسوب اليه اي حقيقته التي بهما
هو هو اوجزا منها او خارجاً عنها والاول لا بد ان يكون مقولاً في جواب ما هو
وهو على ثلاثة اقسام لانه اما ان يكون صالحاً لان يجاب به عن ماهية الشيء حالة
افراد بالسؤال فقط او حالة جمعه مع غيره فقط او حالة الجمع والافراد فان كان الاول
فهو المقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة كالحل بالنسبة الى المحدود
فان الحيوان الناطق مثلاً يصلح جواباً للسؤال عن ماهية الانسان حالة افراد
ولو جمع بينه وبين الفرس لم يصلح جواباً وان كان الثاني فهو المقول في جواب
ما هو بحسب الشركة المحضة كالجنس بالنسبة الى انواعه فانه اذا سئل عن الانسان
والفرس والثور بما هي فالجواب هو الحيوان ولو افرد الانسان بالسؤال لم يصلح
الحيوان للجواب وان كان الثالث فهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة
والخصوصية معاً كالتوابع بالنسبة الى افراد فانه اذا سئل عن زيد بما هو كان
الجواب الانسان ولو جمع مع عمرو وبكر لم يتغير فالقسم الاول هو الدال على
الماهية المختصة والثاني على الماهيات المشتركة بين المختلفات والثالث على الماهية
المشتركة بين المتفقات (ولقائل ان يقول ههنا اسئلة الاول ان مورد القسم اما

(٨)

الكلّي المفرد او مطابق الكلّي فان كان الكلّي المفرد لم يصح عدل الحد من اقسامه وان كان مطابق الكلّي لم تنحصر القسمة لان هنا اقساما كثيرة خارجة عنها كالفضل القريب مع لفضل البعيد او الفصل البعيد مع الفصل البعيدا والجنس البعيدا مع الفصل القريب الثاني ان احد الامرين لازم اما عدم تمناع الاقسام او تداخل الاقسام وكل منهما باطل اما بيان لزوم احد الامرين فلان تقسيم الكلّي اما بالقياس الى شئ واحد او بالقياس الى اشياء متعددة فان كان الاول يلزم التداخل لانه اخذ الجنس في القسمة تارة دالا على الماهية واخرى جزء الماهية وان كان الثاني يلزم عدم التداخل لانه لو كان ان يكون الكلّي نفس ماهية وجزء ماهية اخرى وخارجا عن ماهية ثالثة واما بطلان كل من الامرين اما التداخل فظاهر لاستحالة ان يكون الكلّي بالقياس الى شئ واحد نفسه وجزؤه معا واما عدم التداخل فلان المقصود من التقسيم التمايز بين الاقسام وحيث لا تمايز الثالث ان القسمة ليست حاصرة لجواز ان يكون المنسوب اليه مابينا الرابع انه ان اراد بتمام ماهية الشئ تمام ماهية ما من الماهيات ينحصر الكلّي في قسم واحد لانه اذا يكون تمام ماهية ما من الماهيات اذ جزء الماهية ايضا تمام ماهية ما وكذا الخارج عن الماهية وان اراد به تمام الماهية النوعية التي لا تختلف افرادها الا بالعدد لم يتدرج المقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة تحته الخامس ان اقسام الكلّيات على مقتضى ما ذكر من التقسيم ستة وسيصرح المصنف بانحصارها في الخمسة السادس ان كل مقول في جواب ما هو فهو مقول في جوابه بحسب الخصوصية المحضة فلا يصح تقسيمه الى الاقسام الثلاثة بيان الاول ان كل مقول في جواب ما هو يستلزم تصوره تصور الماهية المسؤل عنها ضرورة ان تصور الانسان يستلزم تصور الماهية المشتركة بين زيد وعمرو وليس المعنى من الحد الا هذا وكل حد فهو مقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة يتبع ان كل مقول في جواب ما هو مقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة ويمكن ان تدفع الاسئلة الخمسة المتقدمة بان التقسيم للكلّي بالقياس الى ما تحته من الجزئيات فيكون المراد بالشئ المنسوب اليه الجزئي فالاقسام المذكورة في القسم الاول ليست اقساما له بل المقول في جواب ما هو فلا بد من تفديره في الكتاب حتى يتم العناية واندفاعها حيث لا يخفى على المحصل لا يقال ان اردتم بالجزئيات الجزئيات التي لا تختلف الا بالعدد فلا اعتبار للجنس والفصل والخاصة والعرض العام بالاقياس الى الماهية النوعية فلا بد خل في القسمة الاجناس والفصول العالية والمتوسطة وخواصها واعراضها وان اردتم بها الجزئيات مطلقا فان كان المراد جميع الجزئيات فلا حصر ايضا لان ههنا اقساما اربعة اخرى وان كان المراد بعضها عاد السؤال لعدم التمايز بين الاقسام لجواز ان يكون الكلّي نفس ماهية بعض الجزئيات وذا خلا في ماهية البعض الاخر وخارجا

(عن)

عن ماهية الباقي لانا نقول القسمة ههنا اعتبارية والاختلاف بين الاقسام بحسب المفهوم والاعتبار كاف في التمايز واما السؤال الاخير فجوابه ان المقول في جواب ما هو نفس الماهية المسؤل عنها لا ما يوجب تصوره تصورها ولهذا لم يحسن ايراد حدها بدلا واما جعل الحد منه فبا اعتبار انه نفس ماهية المحدود وان كان مغاير له باعتبار آخر فهو حد ومقول في جواب ما هو بالاعتبارين * واعلم ان المصنف سيجعل الحد في فصل التعريف داخلا في ماهية المحدود وعده ههنا من المقول في جواب ما هو فلا بد ان يكون تمام ماهيته فبين كلاميه تنافض صريح (قوله والثاني يسمى ذاتيا في هذا الموضع) الثاني من اقسام الكلّي وهو ما يكون جزء ماهية الشئ يسمى ذاتيا في هذا الموضع اي في كتاب ايسا غوي فانه يقال الذاتي في غيره على معان اخر سيأتيك بيانها والشيخ جرى في الاشارات على هذا الاصطلاح وفسره في الشفاء بما ليس بعرضي فسمى الماهية ذاتية بهذا التفسير دون الاول ثم قال ههنا موضع نظر فان الذاتي ماله نسبة الى ذات الشئ وذات الشئ لا يكون منسوبا الى ذات الشئ بل انما ينسب الى الشئ مالم ليس هو ثم استشعر بان يقال الماهية ليست ذاتية لنفسها بل للشخص المتكثرة بالعدد فابطله بانه لو جعل الماهية ذاتية للشخص شخص لم يخل من ان تكون نسبتها بالذاتية الى ماهية الشخص فيعود المحذور او الى الجملة التي هي الماهية والشخص فلا يكون اياها بكمالها بل جزءا منها واجاب عن النظر بان الذاتي وان دل على النسبة بحسب اللغة لكن لا كلام فيه وانما الكلام فيما وقع عليه الاصطلاح وهو لا يشتمل على نسبة اصلا والى هذا السؤال والجواب اشار المصنف بقوله وهذه التسمية اصطلاحية لا لغوية على انه لو جعل الماهية ذاتية للماهية من حيث انها متزنة بالشخص لاندفع الاشكال على قانون اللغة ايضا وعلى كل تقدير اي على كل واحد من تفسيري الذاتي لا يصح تفسير من فسر الدال على الماهية بالذاتي الا اعم كالتنوع والجنس لان فصل الجنس ذاتي اعم على كل تفسير منها ولا يجوز ان يكون دالا على الماهية والا لكان دالا اما على الماهية المختصة وهو ظاهر البطلان او على الماهية المشتركة فيكون جنسا ولما كان هذا الاختلاف ايضا بحسب الذاتي وكان بوجه انه متفرع على الاختلاف الواقع في تفسير الذاتي دفع الوهم بقوله وعلى كل تقدير لا يصح ذلك المذهب حتى يعلم ان مبناه ليس على احد القولين من الاختلاف الاول بل هو اختلاف آخر مستقل فلئن قالوا لانهم ان فصل الجنس ليس دالا على الماهية فان الدال على الماهية اعم من ان يكون دالا بالمطابقة او بالالتزام وفصل الجنس وان لم يدل عليها بالمطابقة الا انه دال بالالتزام اجاب بان دلالة الفصل بالتزام لا يكفي في كونه دالا على الماهية فان المراد بالمقول في جواب ما هو ما يكون دلالة على الماهية بالمطابقة على ان الفصل مطلقا لدلالة له بالالتزام على الماهية فان مفهوم الحساس مثلا شئ له

والثاني يسمى ذاتيا في هذا الموضع والشيخ فديفسر الذاتي بما ليس بعرضي فسمى الماهية ذاتية بهذا التفسير دون الاول وهذه التسمية اصطلاحية لا لغوية وعلى كل تفسير لا يصلح تفسير الدال على الماهية بالذاتي الا اعم لان فصل الجنس ذاتي اعم ولا يدل على الماهية والا لكان جنسا لها ولا يكفي دلالة على الماهية بالالتزام لان المراد بالمقول في جواب ما هو ما يدل على الماهية بالمطابقة وكل جزء منه مقول في طريق ما هو ان ذكر مطابقة وداخل في جواب ما هو ان ذكر تضمننا ونحن نريد بالذاتي جزء الماهية وبالعرضي الخارج عنها متن

والذاتي اما جنس أو فصل لانه ان لم يكن مشتركا بين الماهية ونوع ما يخالفها في الحقيقة كان فصلا لها لانه تصلح للتمييز الذاتي عما يشاركها في الجنس او في الوجود وان كان تمام المشترك بينهما وبين نوع ما يخالفها كان جنسا لانه يصلح ان يقال في جواب ما هو وان كان بعضا من تمام المشترك وجب كونه مساويا لتمام المشترك بينهما وبين نوع آخر دفعا للتسلسل فكان فصلا للجنس لصلاحيته للتمييز المذكور فبان ان جزء الماهية اما جنس او فصل والجنس اما قريب ان كان الجواب عن الماهية وعن كل ما يشاركها فيه واحدا او بعيدا ان كان متعددا وكلما زاد جواب زاد مرتبته في البعد وكلما تباعد الجنس كان الجواب بذاتيات اقل والفصل اما قريب ان بين الماهية عن كل ما يشاركها في الجنس او في الوجود واما بعيد ان بينها عن البعض فقط

(بالمطلقين)

بالمطلقين لما لا يخفى من عدم تمام الدليل بالنسبة الى القرينين لا يقال لانم انه اذا كان جزء الماهية تمام المشترك بينهما وبين نوع ما يخالف يكون جنسا وسندا لمنع اربعة احتمالات فالاول احتمال ان يكون جزء الماهية عرضيا للنوع الاخر الثاني احتمال ان يكون ذاتيا للماهية جزءا له غير محمول الثالث احتمال كونه جزءا للماهية ونفس ماهية النوع الرابع احتمال ان يكون مشتركين الماهية وجزئها في هذه الصور لو كان تمام المشترك لم يلزم ان يكون جنسا او يقال ان اردتم بمخالفة النوع مجرد المغايرة فلانم ان تمام المشترك بين الماهية وبين نوع ما يخالف جنس وانما يكون لو كان مقولا على المتباينات وان اردتم بها المتباينة فلانم ان بعض تمام المشترك اذا كان اعم منه واشترك بينه وبين نوع آخر وكان تمام المشترك بين الماهية وذلك النوع يلزم خلاف المقدور وانما يلزم ان لو كان ذلك النوع مباينا للماهية وهو ممنوع سلمناه لكن لانم ان بعض تمام المشترك لو لم يكن تمام المشترك بين الماهية وذلك النوع بل بعضه يلزم التسلسل ولم لا يجوز ان يكون تمام المشترك بين الماهية وذلك النوع هو تمام المشترك المفروض لان تمام مشترك آخر غاية ما في السبب ان النوع الذي يكون بازاء تمام المشترك لا يكون مباينا له ولا دليل يدل على امتناعه فان الاعم يجب ان يتناول فردين اما انها متباينان فلا لانا نقول من الابتداء جزء الماهية اما ان يكون ذاتيا لنوع ما من الانواع المباينة لها او لا يكون فان لم يكن ذاتيا لنوع مباين اصلا يلزم ان يكون فصلا لانه لا يجوز ان يكون نفس الانواع المباينة لها وهو ظاهر ولو كان جزءا لها غير محمول لكان جزءا اما لجزئها فيكون جزءا لجميع الماهيات وهو محال لبساطة بعضها واما جزءا لبعضها دون بعض فهو يميز الماهية في ذاتها وجوهرها عن ذلك البعض سواء كان عارضا له او لم يكن ولان معنى بالفصل الا الذاتي المميز في الجملة وان كان ذاتيا لنوع مباين فاما ان يكون كالذاتي المشترك بينهما فهو جنس لكونه صالحا لان يقال في جواب ما هو عليهما بحسب الشراكة المحضة واما ان لا يكون كمال الذاتي المشترك فيكون بعضا من كمال المشترك ولا يخالوا ما ان لا يكون ذاتيا لنوع مباين لكمال المشترك فهو فصل جنس لما عرفت او ذاتيا فيكون ذاتيا للماهية وذلك النوع وهو مباين لها ايضا ضرورة ان مباينة الشيء للجزء يستلزم مباينته للكل ولا جائز ان يكون تمام الذاتي المشترك بينهما لانه خلاف المقدور بل بعضه ويعود التردد فيه حتى يتسلسل فلا بد من الانتهاء الى ما يكون ذاتيا لنوع مباين وهو فصل الجنس فيكون فصلا للماهية بعيدا او اندفاع السؤالات على هذا التقرير بين لاسترة فيه لا يقال لانم انه لو لم يكن تمام الذاتي المشترك كان بعضا منه ولم لا يجوز ان يكون بعضا من تمام الذاتي المميز بجنس الفصل لانا نقول اذا اتفق تمام الذاتي المشترك فانتفاءه اما بانتفاء اشتراك الذاتي وهو باطل لان التقدير كونه ذاتيا لهما واما بانتفاء التمامية فيلزم البعضية بالضرورة واما جنس الفصل فهو غير معقول لانه

لو كان للفصل جنس يكون مشتركا بين الماهية ونوع ما تحقيقا للاشتراك والجنسية
فان كان تمام المشترك بينهما يكون جنسا للماهية وان كان بعضا من تمام المشترك
يكون فصل جنسها ولا شيء من اجزاء الجنس بداخل في الفصل والالم يكن
المجموع فصلا بل يكون الفصل بالحقيقة الجزء الآخر وايضا الفصل عارض
للجنس فلو كان جزء من الجنس داخلا فيه لم يكن ذلك الجزء عارضا
لامتناء عروض الجزء للكل فلا يكون العارض بتمامه عارضا هف وايضا لو دخل
الجنس اوجز منه في الفصل لزم التكرار في الحد التام وانه باطل ومما قرناه لك يتضح
انه يمكن اختصار العبارة الاولى بمحذف النسب وانه لو قيد النوع الذي بازاء تمام
المشترك بعدم مشاركة الماهية في تمام المشترك او بعدم وجوده فيه لاندفع السؤال
الاخير والا حصر من القرارات ان يقال الذاتي ان كان تمام المشترك بين الماهية
وبين نوع ما مبان فهو الجنس والا فالفصل لاستحالة ان يكون جزءا لجميع الماهيات
فهو غير الماهية عن بعضها فيكون فصلا لها ولا يكفي التمييز في الفصلية والالكان
الجنس فصلا بل لا بد معه من ان لا يكون مقولا في جواب ما هو ثم الجنس اما قريب
واما بعيد لانه ان كان الجواب عن الماهية وعن جميع مشاركا نها في ذلك الجنس
واحدا فهو قريب ويكون الجواب ذلك الجنس فقط كالحيوان بالنسبة الى الانسان
فانه جواب عن الانسان وعن كل ما يشاركه في الحيوانية وان كان الجواب عنها وعن جميع
مشاركا نها في ذلك الجنس متعددا فهو بعيد فيكون الجواب هو وغيره كالجسم
الناسي بالنسبة الى الانسان فانه جواب عن الانسان وعن بعض مشاركا نه فيه
كالنباتات واما الجواب عن الانسان وعن البعض الاخر كالفرس فليس اياه
لانه ليس تمام المشترك بينهما بل الحيوان وكذا زاد جواب زاد الجنس مرتبة
في البعد عن النوع لان الجواب الاول هو الجنس القريب فاذا حصل جواب آخر
يكون بعيدا بمرتبة واذا كان جواب ثالث يكون البعد بمرتبتين وعلى هذا القياس
فعدد الاجوبة يزيد على مراتب البعد الواحد لكن كلما تزايد بعد الجنس تناقص
الذاتيات لان الجنس البعيد جزء القريب واذا ترقينا عنه يسقط الجزء الاخر عن
درجة الاعتبار والفصل ايضا اما قريب ان مير الماهية عن كل ما يشاركها في
الجنس او في الوجود كالناطق للانسان واما بعيد ان ميرها عن بعض ما يشاركها
كالناس له (قوله والذاتي يمنع رفعه عن الماهية) ذكر والذاتي خواص ثلثا
الاولى ان يمنع رفعه عن الماهية على معنى انه اذا تصور الذاتي او تصور معه الماهية
امتنع الحكم بسايله عنها بل لا بد من ان يحكم بثبوتها الثانية انه يجب اثباته للماهية
على معنى انه ليس يمكن تصور الماهية بكنهها الامع تصوره موصوفة به اى مع التصديق

(بثوته)

والذاتي يمنع دفعه
عن الماهية اى اذا
تصور مع الماهية
امتنع الحكم بسايله
عنها ويجب اثباته
لها اى لا يمكن
تصورها الامع تصوره
موصوفة به ويتقدم
تحليلها في الوجود
الذهنى والخارجى
وكذا في العدميين
لكن بالنسبة الى جزء
واحد ويجب كونه
معروفا عند العلم
بالماهية قال الشيخ قد
لا يكون معلوما على
التفصيل حتى يخطر
بالبال وانكره الامام
لان العلم بالشئ يستدعى
العلم باقتيازه عن غيره
وهو ضعيف لاقتضائه
لأصول علوم غير
متساهية عند العلم
بشئ واحد متى

بثوته لها وهى اخص من الاولى لان التصديق اذ لزم من مجرد تصور الماهية يلزم
من التصورين بدون العكس والشيخ في الشفاء ثبت امتناع السلب ووجوب الانبات
خاصتين متلا زمتين على تقدير اخطار الماهية والذاتي معا بالبال لا بمجرد تصورهما
او اخطارهما وهؤلاء اكتفوا في وجوب الانبات بمجرد تصورهما وفي امتناع السلب
بمجرد تصورهما فلكم بين القولين وكيف ما كان فهما ليستا بخاصتين مطلقين لان
الاولى تشمل الاوازم البينة بالمعنى الاعم والثانية بالمعنى الاخص والثالثة وهى خاصة
مطابقة ان يتقدم على الماهية في الوجودين بمعنى ان الذاتي والماهية اذا وجدوا باحد
الوجودين كان وجود الذاتى متقدما عليها بالذات اى العقل يحكم بانه وجد الذاتي
اولا فوجدت الماهية وكذا في العدميين لكن التقدم في الوجود بالنسبة الى جميع
الاجزاء وفي العدم بالقياس الى جزء واحد فان قلت انهم صرحوا بانحسار الجنس
والفصل مع النوع في الوجود وهو مناف لهذا الحكم وايضا لو تقدم الذاتي على
الماهية امتنع حله عليها الاستدعاء الجمل الاتحاد في الوجود ووجوب المغايرة بين الوجود
المتقدم والوجود المتأخر وايضا يلزم ان يكون كل ماهية مركبة في العقل مركبة
في الخارج لان الاجزاء لما كانت متقدمة عليها في الخارج كانت متحققة فيه وهى
مركبة عنها فتقول ليس المراد بذلك ان الاجزاء العقلية المحمولة متقدمة على الماهية
في الوجودين بل المراد ان الاجزاء متقدمة عليها حيث تكون اجزاء فان كانت اجزاء
في الخارج تقدم عليها في الخارج وان كانت في العقل وعلى هذا الاشكال ولما
تقرر ان العلم بالماهية يستدعى العلم بالاجزاء فلا بد من النظر في ان الذى يستدعيه العلم
بالماهية هل هو العلم بالاجزاء على سبيل التفصيل او العلم بهما في الجملة سواء كان على
الاجمال او التفصيل والمتأخرون فهموا من العلم التفصيلي العلم بالشئ مع العلم بامتيازه
عن غيره ومن العلم الاجمالي العلم بالشئ مع الغفلة عن امتيازه فعلى هذا يكون معنى
قول الشيخ ان الاجزاء لابد ان يكون معلومة عند العلم بالماهية لكنهما ر بما
لا تكون معلومة الامتياز عن غيرها واذا خطرت بالبال يحصل العلم بامتيازها
ونمئل مفصلة وتقرير ما قاله الامام ان يقال لا تحقق للعلم الاجمالي بل لابد من العلم
بالاجزاء على سبيل التفصيل عند العلم بالماهية والالزم احد الامرين اما عدم العلم
بالاجزاء عند العلم بالماهية واما العلم بالاجزاء على سبيل التفصيل على تقدير عدمه وكل منهما
باطل بيان الالزم انه اذا علم الماهية بجملة اجزاؤها فلا يخلوها ما ان يكون العلم بالاجزاء
حاصلا اولافان لم يكن يلزم الامر الاول وان كان العلم حاصلا بالاجزاء يكون تلك
الاجزاء تيمية في الذهن فيكون العلم حاصلا بامتيازها عن غيرها فتكون معلومة تفصيلا
وهو الامر الثانى وهو ضعيف لانا لان العلم بالاجزاء يستلزم العلم بامتيازها فانه

لو استلزمه للزم من العلم بامتياز العلم بامتياز الامتياز فيلزم من العلم بشئ واحد العلم
بامور غير متناهية وانه محال هذا شرح ما ذكره المصنف باوضح بيان وتقرير
والذي يتقدح من تصفح كلام الشيخ في جميع كتبه ان الشئ اذا ارتسم في العقل
فان كان ملا حظا للعقل ممتازا عنده فهو التفصيل وان لم يكن كذلك فهو الاجال
وقال اذا حصلت الماهية معقولة حصلت وقد حضرت الاجزاء بالاضطرار في العقل
ولا يجب ان يكون الاجزاء ملا حظة منفردا عند العقل بعضها عن بعض بل ربما
لايلا حظها بسبب ذهوله عنها والتفاته الى شئ آخر لكن تكون عنده حالة
بسيطة هي مبدأ تفصيل تلك الاجزاء اى قوة يتمكن من استحضارها والاتفات
اليها وتفصيلها متى شاء بقصد مستأنف من غير نجش اكنساب فاذا توجه العقل
اليها مستحضرا اياها وهو معنى الاخطار بالبال تمثلات وقد لاحظ كل واحد منهما
منفردا عن غيره بقوته الميزة وهذا كما رأينا اشياء كثيرة دفعة فلا شك
اننا نجد في ابتداء الامر حالة اجالية ثم اذا صدقنا النظر الى كل واحد واحد حصل
حالة اخرى تفصيلها وتغير بعضها عن بعض مع ان الابصار في الحالتين واقع
فالحالة الاولى شبيهة بالعلم الاجالى والثانية بالتفصيلي وكما اذا سلطنا عن مسألة معلومنا
فقبل الشروع في جوابها نجد لانفسنا حالة بسيطة وهي مبدأ المعلومات التي في تلك
المسئلة واذا شرعنا في الجواب وبيننا المعاني واحدا واحدا مثلت واضحة عند العقل
ممتازة ولو تأمل تأمل وقتش احواله يجد اكثر معلوماته كذلك لتفصيل لاجزائها عنده
ولا تغير بينها لكنه الاستحضار والتفصيل هكذا يجب ان يحقق هذا الموضع (قوله
والذاتي في غير كتاب ايساغوجي) للذاتي معان اخرى في غير كتاب ايساغوجي في يقال
عليها بالاشتراك وهي على كثرتها ترجع الى اربعة اقسام الاول ما يتعلق بالمحمول وهو
اربعة الاول المحمول الذي يمتنع انفكاكه عن الشئ الثاني الذي يمتنع انفكاكه عن ماهية
الشئ وهو اخص من الاول لان ما يمتنع انفكاكه عن ماهية الشئ يمتنع انفكاكه عن الشئ
من غير عكس كافي السواد الحبشي الثالث ما يمتنع رفعه عن الماهية بالمعنى الذي سبق وهو
اخص من الثاني لان ما يمتنع ارتفاعه عن الماهية في الذهن يمتنع انفكاكه عنها في نفس الامر
والا لارتفع الامان عن البديهييات ولا ينعكس كافي اللوازم الغير البينة الرابع ما يجب اثباته
للماهية وقد عرفت معناه وانه اخص من الثالث وكل من هذه الثلاثة اخص مما قبله الثاني
ما يتعلق بالجل وهو ثمانية الاول ان يكون الموضوع مستحقا للموضوعية كقولنا الانسان
كاتب فيقال له حل ذاتي وللمقابلة حل عرضي الثاني ان يكون المحمول اعم من الموضوع
وبازائه الجل العرضي الثالث ان يكون المحمول حاصلًا بالحقيقة اى محمولا عليه بالواطأة
والاشتقاق حل عرضي الرابع ان يحصل الموضوع باقتضاء طبعه كقولنا الحجر متحرك

(الى اسفل)

الى اسفل وما ليس باقتضاء طبع الموضوع عرضي الخامس ان يكون دائم الثبوت
للموضوع ومالا يدوم بالعرض السادس ان يحصل لموضوعه بلا واسطة وفي مقابلته
العرضي السابع ان يكون مقوما لموضوعه وعكسه عرضي الثامن ان يلحق بالموضوع
لالامر اعم او اخص ويسمى في كتاب البرهان عرضا ذاتيا ومالا مراعى او اخص عرضي
الثالث ما يتعلق بالسبب فيقال لا يجب السبب للسبب انه ذاتي اذا ترتب عليه دائما كالذبح للثور
او اكثرها كشرب السموم نيا للاسهال وعرضي ان كان الترتب اقليةا كلعان البرق
للعثور على الكنز الرابع ما يتعلق بالوجود فالوجود ان كان قائما بذاته يقال انه موجود
بذاته كالجوهر وان كان قائما بغيره يقال انه موجود بالعرض كالعرضي (قوله والثالث
اما خاصة ان يختص بطبيعة واحدة) الثالث من اقسام الكل ما يكون خارجا عن
الماهية وله تقسيمان احدهما انه اما ان يختص بطبيعة واحدة اى حقيقة واحدة وهو الخاصة
واما ان لا يختص وهو العرض العام وثانيهما انه اما لازم او غير لازم لانه ان امتنع انفكاكه
عن الماهية فهو لازم والافغير لازم سواء كان دائم الثبوت او مقارقا ودوام الثبوت لا ينافي
امكان الانفكاك في الجزئيات واللازم اما لازم الوجود كالبيض للاروى او للماهية كالزوجية
للاربعة ولا يذهب عليك ان هذا التقسيم لللازم الى نفسه والى غيره فان لازم الوجود
ليس يمتنع انفكاكه عن الماهية فان قلت الماهية اعم من ان يكون ماهية موجودة او ماهية
من حيث هي هي فالمراد ان ما يمتنع انفكاكه عن الماهية ان امتنع انفكاكه عن الماهية من حيث
هي هي فهو لازم للماهية والافهو لازم الوجود فتقول الماهية من حيث هي هي ليست
الاولى الماهية تحتها نوعان من حيث هي والموجودات واللازم ان يكون نوع الشئ
نفسه نعم يمكن ان يقال انه اراد بالماهية في تعريف اللازم للماهية الموجودة فامتنع انفكاكه
عن الماهية الموجودة اما ان يكون يمتنع الانفكاك عن الماهية من حيث هي هي وهو لازم
للماهية اولا وهو لازم الوجود ولو قال اللازم ما يمتنع انفكاكه عن الشئ لم يحجج الى هذا
انعناية ولللازم تقسيم آخر وهو انه اما بوسط او غيره والوسط ما يقرن بقولنا لانه حين
يقال لانه كذا فانظر في متعلق بقوله يقرن اى حين يقال لانه كذا فلا شك انه يقرن بلانه شئ
فذلك الشئ هو الوسط كما اذا قلنا العالم حادث لانه متغير فحين قلنا لانه اقترن به المتغير
وهو الوسط وهما اى اللازم بوسط وغيره موجودان والالكان كل اللوازم لا بوسط
او الكل بوسط والاول باطل فانه لو كان جميع اللوازم بغير وسط لما جهل حل
شئ على غيره اى حل لازم على ملزومه والتالى ظاهر الفساد وفي الشرطية نظر
لجواز ان يتوقف العلم بالجل على امر آخر غير الوسط كالخمس والجرية والتفات
النفس وغير ذلك وجوابه ان المراد بالقضية المجهولة ههنا بمعنى التي يحتاج الى الحجة
فاو كان جميع اللوازم بغير وسط لم تكن قضية مجهولة والثاني ايضا باطل لانه
لو كان كل اللوازم بوسط لتسلسلت اللوازم من طرف المبدأ والتالى محال فالتقدم

(٩)

والذاتي في غير كتاب
ايساغوجي يقال
للمحمول الذي يمتنع
انفكاكه عن الشئ
او عن ماهيته او يمتنع
رفعه عن ماهيته
او يجب اثباته لها
وكل منها اخص مما قبله
وللمحمل اذا استحق
الموضوع موضوع
موضوع الشئ او كان
المحمول اعم منه
او حاصله في الحقيقة
او باقتضاء طبعه او دائما
او بلا وسط او كان
مقوما له او لاحق له
لالامر اعم او اخص
ويقال لهذا الاخير
في كتاب البرهان
عرضا ذاتيا ولا يجب
السبب اذا كان دائما
او اكثر يا والعرضي
لمقابلات هذه الاشياء
ويقال للاقسام بذاته
موجود بذاته وللقائم
بغيره موجود
بالعرض متن

والثالث اما خاصة
ان يختص بطبيعة
واحدة والافعرض
عام وايضا وهو
اما لازم ان امتنع
انفكاكه عن الماهية
واما غير لازم واللازم
اما للوجود واما للماهية
واما بوسط او بغيره
والوسط ما يقرن
بقولنا لانه حين
يقال لانه كذا
وهما موجودان
والالما جهل حل
شئ على غيره
او تسلسلت اللوازم
من طرف المبدأ الى
غير النهاية لان اللازم
الخارج بوسط خارج
عن الوسط او الوسط
خارج عن الماهية فوجود
الكلام الخارج
الاخر متن

مثله ولا بد للشرطية من بيان امرين الاول بيان لزوم التسلسل الذي يبين انه من طرف المبدأ اما التسلسل فلانه لو كان جميع اللوازم بوسط يلزم احد الامرين وهو اما خروج الوسط عن الماهية واما خروج اللزوم عن الوسط واما ما كان يلزم التسلسل بيان لزوم احد الامرين انه لولا لكان الوسط اما نفس اللزوم او نفس الملزوم وهو باطل ضرورة ان الوسط لا بد ان يكون مغاير للاصغر والا كبر واللازم المصادرة على المطلوب او كان اللزوم داخل في الوسط والوسط داخل في الماهية فيلزم دخول اللزوم في الماهية وهو محال واذ قد ثبت احد الامرين فالواقع ان كان خروج الوسط عن الماهية فلزوم الوسط للماهية اما ان يكون بوسط او لا الثاني باطل لانه خلاف المفروض ولزوم احد الامرين اما خروج الوسط الاول عن الوسط الثاني او خروج الوسط الثاني عن الماهية والا لدخل الوسط الاول في الماهية وقد فرضناه خارجا هف وهلم جرا حتى يلزم التسلسل وان كان الواقع ان اللزوم خارج عن الوسط فلزوم اللزوم للوسط اما ان لا يكون بوسط آخر وهو خلاف المفروض او بوسط فيلزم احد الامرين اما خروج اللزوم عن الوسط الثاني او خروج الوسط الثاني عن الوسط الاول وهكذا حتى يلزم التسلسل واما بيان التسلسل من طرف المبدأ فلان التسلسل ههنا واقع في الاوساط وهي مبادا للوازم فالتسلسل انما هو في المبادى واما استحالة التالى فلما تقرّر في الحكمة وفيه نظر من وجهين الاول اننا نختار ان الوسط خارج عن الماهية قوله فلزوم الوسط للماهية اما بوسط او لا فلنا هذا انما يتم لو كان الوسط لازما للماهية وهو ممنوع لجواز ان يكون عرضا مفارفا شاملا ويكون اللزوم ذاتيا للوسط فيكون اللزوم ضروريا للماهية لان القياس من الصغرى المطلقة والكبرى الضرورية في الشكل الاول يتبع الضرورية الموجبة الوجه الثاني ان ههنا سلسلتين الاولى الاوساط الغير المتناهية الثانية اللزومات المتسلسلة الى غير النهاية فان لزوم اللزوم للماهية يتوقف على لزوم الوسط للماهية اولزوم اللوازم للوسط واما ما كان يتوقف على لزوم آخر وهلم جرا فان اريد بالتسلسل من طرف المبدأ التسلسل في الاوساط فظاهر انه ليس بلازم لان الاوساط لا ترتب بينها الا يتوقف وسط على وسط بل اللزومات تتوقف على الاوساط وان اريد به التسلسل في اللزومات فهي عند المصنف امور اعتبارية جوز فيها التسلسل فلا يتم الدليل ويمكن النقص عنه بان التسلسل في اللزومات لا بمعنى مفهوم ما تمها حتى يكون امورا اعتبارية بل بمعنى التصديقات بالزومات فانه لو كان جميع اللوازم بوسط لكان كل تصديق بلزوم يتوقف على تصديقات آخر فائبات الحكم في كل مطلوب يتوقف على ثبوت الحكم في مباديه وثبوت الحكم في مباديه لاستمائها على قضية اللزوم يتوقف على مبادى آخر فيلزم التسلسل في المبادى لكن انما يتم لو كان مبادى المطالب عللا موجبة لها وليس كذلك بل علل معدة ولا استحالة

(في تسلسل)

في تسلسل العلل المعدة على ما شخّصوا اكتسبهم به والاولى ان يقال في ابطال التسلسل لو تسلسلت اللوازم لم يعلم حل لازم على ملزومه اصلا لتوقف العلم به على تصديقات بالزوم و غير متناهية و امتناع احاطة العقل بما لانها يقوله وايضا يلزم ان يكون بين الملزوم واللازم وسائط غير متناهية مرارا غير متناهية فلا يتناهى مرارا لا يتناهى ان يكون محصورا بين حاصرين وانه محال (قوله وكل لازم قريب بين الثبوت) كل لازم قريب اى بلا واسطة بين الثبوت للملزم بمعنى ان تصورهما يكفي في جزم العقل بنسبة اللازم اليه فانه ان لم يكن بين الثبوت افتقر الى وسط فلا يكون قريبا وكل لازم غير قريب غير بين اذ لو كان يتناهى قريبا وهذه الملازمة واضحة بذاتها والاولى ممنوعة لما عرفت على انه يفضى الى انحصار القضايا في الاولوية والكسبية وليس كذلك ومنهم من زاد وزعم ان اللازم القريب بين بمعنى ان تصور الملزوم يستلزم تصوره لان اللزوم هو امتناع الانفكاك ومتى امتنع انفكاك العارض من الماهية لا بوسط ويكون ماهية الملزوم وحدها مقتضية له فانما تحقق ماهية الملزوم يتحقق اللازم فتى حصلت في العقل حصل واعتراض على نفسه بان ذلك يقتضى ان يكون الذهن منتقلا من كل ملزوم الى لازمه والى لازم لازمه حتى تحصل اللوازم باسرها بل جميع العلوم واجاب بان المستلزم لتصور اللازم تصور الملزوم التفصيلي وربما بطراً على الذهن ما يوجب اعراضه عن اللازم فلا يستمر اندفاعه وجوابه ان اعتبار الوسط بحسب التعقل فاللزوم الثابت في نفس الامر اذالم يكن بوسط لم يلزم ان يكون الملزوم وحده مقتضيا لللازم اقتضاء عقليا واحتج الامام على ان كل لازم قريب بين بالمعنى الاخص بانه لو لم يكن اللازم القريب بينا لاستحال اكتساب القضية المجهولة من المتقدمين المعلومات وفساد التالى يدل على فساد المقدم بيان الملازمة ان القضية المجهولة لا بد ان يكون محمولها خارجا عن موضوعها لانه لو كان ذاتيا لكان بين الثبوت فلا تكون مجهولة فافتقر العلم بثبوت محمولها لموضوعها على وسط والالم يكن بمجهول الثبوت وحينئذ يلزم احد الامرين اما خروج الوسط عن الموضوع او خروج المحمول عن الوسط واما ما كان يكون محمول احدى المتقدمين خارجا عن موضوعها وذلك المحمول اما ان يكون لازما قريبا لموضوعها او لازما بعيدا وعلى كل من التقديرين يحتاج الى وسط اما اذا كان بعيدا فظاهر واما اذا كان قريبا فلان التقدير ان اللازم القريب ليس بينين وما ليس بين يحتاج الى وسط ويعود الكلام فيه حتى يتسلسل هذا غاية تقرير الدليل والاعتراض باننا لانم ان محمول القضية المجهولة لو كان ذاتيا لموضوعها كان بين الثبوت لها وانما يكون كذلك لو كان الموضوع متصورا بكنه حقيقة وهو غير لازم سلمناه لكن لانم ان محمولها اذا كان خارجا عن

وكل لازم قريب
بين الثبوت للملزم
بمعنى ان تصورهما
يكفي في الجزم بنسبته
اليه والا لاحتاج
الى وسط وغير القريب
غير بين والالم يكن
بوسط واحتج الامام
بانه لو لم يكن كل لازم
قريب بينا لامتنع
تعريف المجهولات
لان ما مجهول ثبوته
لموضوعه كان
خارجا عنه وانما يعلم
بوسط خارج عن
الموضوع او خارج
عنه المحمول فيفتقر
الى وسط شأنه ذلك
وتسلسل وجوابه
انه لا يلزم من سلب
الكل السلب الكلى
فقط ينتهى الى لازم
بين

واما ان يكون بين اللازم والمزوم امتناع انفكاك في الخارج اولا يكون فان كان بينهما امتناع الانفكاك في الخارج كان المزوم متحققا اذ لا معنى للزوم الامتناع الانفكاك وان لم يكن بينهما امتناع الانفكاك كان بينهما جواز الانفكاك فلا يكون اللازم لازما ولا المزوم ملزوما وايضا اللازم ماله لزوم فلو لم يكن له لزوم في الخارج لم يكن لازما في الخارج وهو باطل لانا نفرض الكلام في اللوازم الخارجية لانا نجيب عن الاول باننا لانم انه لو لم يتحقق بينهما امتناع الانفكاك في الخارج فتحقق جواز الانفكاك لجواز انتفاء الضدين والتقيضين بحسب الخارج وعن الثاني باننا لانم انه لو لم يكن للشيء لزوم موجود في الخارج لم يكن لازما في الخارج اذ ليس يلزم من انتفاء مبدأ المحمول في الخارج انتفاء الحمل الخارجي فان العمى منتهى في الخارج مع ان الاعمى محمول حلا خارجيا ولئن سلمنا ذلك لكن نمنع استحالة التسلسل في اللزومات على تقدير انها موجودة في الخارج وانما يستحيل ان لو كان من طرف المبدأ وهو ممنوع فان قيل كل لزوم من تلك اللزومات يفتقر الى لزوم سابق بينه وبين احد المتلازمين اذ لو لم يتحقق اللزوم السابق امكن الانفكاك بين المتلازمين فلا يبقى بينهما لزوم اصلا فكل لزوم لاحق يتوقف على لزوم سابق فترتب سلسلة اللزومات من جانب المبدأ فنقول لا يلزم من استلزام انتفاء اللزوم السابق انتفاء اللاحق ان يكون السابق علة للاحق لجواز ان يكون السابق من لوازم اللاحق وحينئذ ينبغي بانتفاءه وكيف يكون علة وهو نسبة بين اللازم واحد المتلازمين فيكون معلولا له فلا يكون التسلسل من طرف المبدأ (قوله واعلم ان لزوم الشيء لغيره قد يكون لذات احدهما) لزوم الشيء لغيره قد يكون لذات احدهما فقط اما المزوم بان يمتنع انفكاك اللازم نظرا الى ذات المزوم ولا يمتنع انفكاكه نظرا اليه كالعالم للواجب والانسان واما اللازم بان يمتنع انفكاكه عن المزوم نظرا اليه ويجوز انفكاكه نظرا الى المزوم كذئ العرض للجوهر والمسطح الجسم وقد يكون لذاتيهما بان يمتنع انفكاكه عن المزوم نظرا الى كل منهما كالتجيب والضاحك للانسان وايضا كان فهو اما بوسط او بغير وسط وقد يكون لامر منفصل كالموجود للعقل والفلك وعلى التقادير فالمزوم اما بسيط او مركب فالاقسام منحصرة في اربعة عشر قال بعض الحكماء لا يجوز ان يكون اللزوم لامر منفصل لان نسبته الى المتلازمين كنسبته الى غيرهما فافتضاء اللزوم بينهما دون غيرهما زجيج بلا مرجح وجوابه منع تساوي النسبتين لجواز ان تكون له نسبة خاصة اليهما بها يقتضى الملازمة بينهما دون غيرهما كافتضاء المفارقات الملازمة بين معلوماتها وقال بعضهم البسيط لا يجوز ان يكون له لازم والالكان مقتضيا له فيكون فاعلا له وقابلا ومنهم من اعترف به ومنع ان يلزمه لازمان والالكان مقتضيا لهما فيكون مصدرا لاثربين والجواب منع الملازمة في الدليلين وانما ثبت لو وجب

(ان يكون)

ان يكون البسيط فاعلا لللازمة وهو ممنوع لجواز استناد اللزوم الى اللازم اولى امر منفصل وبتقدير تسليمها منع انتفاء التالي فيهما لعدم تمام الاستدلال المذكور في الحكمة على القاعدتين والمصنف ذكر المتعين على العكس فاخل بترتيب البحث هذا هو الكلام في العرضي اللازم واما غير اللازم فاما ان لا يزول بل يدوم بدوام الموضوع او لا يزول والاول المفارق بالقوة ككون الشخص اميا والثاني المفارق بالفعل وهو اما سهل الزوال كالقيام او صبره كالعشق وايضا اما سريع الزوال كالنخل وبطيئه كالشباب * فقد ظهر بما ذكرنا ان الكليات منحصرة في خمس الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام وذلك لان الكلى اما ان يكون تمام ماهية ما تحتها من الجزئيات التي لا تتكرر الا بالعدد وهو النوع او يكون جزأ منها فان كان مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة فهو الجنس والا فهو الفصل او خارجا عنها فان اخص بطبيعة واحدة فهو الخاصة والافالعرض العام والشيخ استدلل على المحصر في الشفاء بانه اما ان يكون ذاتيا او عرضيا وان كان ذاتيا فاما ان يدل على الماهية او لا يدل فان دل على الماهية فان كان دالا على الماهية المشتركة فهو جنس وان كان دالا على الماهية المختصة فهو نوع وان لم يدل على الماهية المشتركة فلا يجوز ان يكون اعم الذاتيات المشتركة والادل على الماهية المشتركة فيكون اخص منه فهو فصل لانه صالح للتمييز عن بعض المشاركات في اعم الذاتيات وان كان عرضيا فاما ان لا يكون مشتركا فيد فهو الخاصة او يكون وهو العرض العام واذ قد وقع الفراغ عن اقسام الكليات اجمالا فقد حان ان ننتصر في مباحثها التفصيلية وقد جرت العادة بتقديم الجنس لتقديمه على بواقبها اما على النوع فلكونه جزأ منه واعم فهو اشهر واجلي في التعقل واما على الفصل فلشرفه حيث دل على الماهية وتقدمه عليه في التحديد واما على الخاصة والعرض العام فلا فتقارهما الى جزء الماهية حيث كانتا خارجيتين عنها ثم تقديم النوع لدلالته على الماهية ثم الفصل لكونه ذاتيا ثم الخاصة لمكان الاختصاص فلذلك ترتب في الكتاب على هذا النسق (قوله الفصل الثاني في مباحث الجنس الاول في تعريفه) لفظة الجنس كانت فيما بين اليونانيين موضوعا لمعنى نسبي يشترك فيه الاشخاص كالمعلوية للمعلولين والمصرية للمصريين او للواحد الذي نسب اليه الاشخاص كعملى ومصر لهم وكان هذا عندهم اولى بالجنسية والحرف والصناعات بالقياس الى المشتركين فيها وللشركة ايضا ثم نقلت الى المعنى المصطلح لمشابهته تلك الامور من حيث انه معقول واحده نسبة الى كثرة تشترك فيه وهو المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو فالمقول كالجنس البعيد يتناول الكلى والشخص لانه مقوله على واحد فيقال هذا زيد وبالعكس والمقول على كثيرين كالجنس القريب يخرج به الشخص ويتناول الكليات الخمسة فهو كالجنس لها بل جنس لها لانه مرادف للكلى الا ان دلالاته

الفصل الثاني في مباحث الجنس الاول في تعريفه انه الكلى المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو فالمقول كالجنس البعيد والمقول على كثيرين كالجنس للخصمسة وقولنا مختلفين بالنوع بخرج النوع وقولنا في جواب ما هو الثلاثة الباقية وعلى التعريف شكوك الاول لو كان المقول على كثيرين جنسا للخصمسة كان لكونه جنسا خاصا اخص من مطلق الجنس ولكونه جنسا له اعم منه وجوابه ان المقول على كثيرين باعتبار ذاته اعم من مطلق الجنس وباعتبار كونه جنسا اخص منه فلا منافاة الثاني النوع يعرف بالجنس فتعريف الجنس به دور وجوابه ان المعروف به الجنس النوع الحقيقي والمعروف بالجنس النوع الاصافي فلا دور الثالث الجنس ان كان موجودا

تفصيلية ودلالة الكلّي اجبالية وما قد وقع في بعض النسخ من انه الكلّي المقول على كثيرين لا يخلو عن استدراك وحله على ما يقال على كثيرين بالفعل ناسبها على ان الجنسية انما هي بالقياس الى انواع متعددة بخلاف النوعية فانها يمكن ان تحقق بالقياس الى شخص واحد سهولانه ان اريد بالكثيرين الافراد الموجودة في الخارج لم يتناول الاجناس المعدومة ولم يكن المقول على كثيرين كالجنس الخمسة لعدم شموله الكليات المعدومة والمحصرة في شخص واحد وان اريد به الافراد المتوهمه فلا فرق بين النوع والجنس وقولنا مختلفين بالنوع يخرج النوع لانه لا يقال على مختلفين بالنوع بل بالعدد وقولنا في جواب ما هو يخرج الثلاثة الباقية اذ لا يقال كل منها في جواب ما هو لعدم دلالتها على الماهية بالنطابقة وان اتفق ان يقال شيء منها بهذه الصفة فقد صار جنسا لكن قيد من حيث هو كذلك مراد في حدود الاشياء الداخلة تحت المضاف وان لم يصرح به وعلى التعريف شكوك الاول ان المقول على كثيرين لو كان جنسا للخمسة لكان اعم من الجنس المطبق واخص منه وهو محال اما كونه اعم فلانه جنس الجنس والجنس يكون اعم من النوع واما كونه اخص فلانه جنس الخمسة وجنس الخمسة اخص من مطلق الجنس واما استحالة الثاني فلاستلزامه امتناع وجود المقول على كثيرين بدون الجنس وجواز وجوده بدونه وهذا السؤال غير متوجه على كلام المصنف لانه ما قال المقول على كثير جنس للخمسة بل كـالجنس وجوابه منع استحالة الثاني وانما يكون محالا لو كان المقول على كثيرين اعم من الجنس واخص باعتبار واحد وليس كذلك بل باعتبارين فان المقول على كثيرين اعم من الجنس باعتبار ذاته اي مفهومه فان كل جنس مقول على كثيرين من غير عكس وليس اخص منه باعتبار مفهومه فليس كل مقول على كثيرين جنسا بل باعتبار عارض له وهو كونه جنسا للخمسة ولا امتناع في كون الشيء اعم باعتبار ذاته واخص منه باعتبار عارضه كالمضاف فانه اعم من الكلّي بحسب مفهومه واخص منه باعتبار انه جنس من الاجناس العالية فان قلت المقول على كثيرين من حيث انه جنس للخمسة جنس للنوع والجنس وسائر الكليات والالم يكن جنسا للخمسة فيكون جنسا للجنس من تلك الحية فهو اعم منه واخص من جهة واحدة فنقول لانم ان المقول على كثيرين من حيث انه جنس للخمسة جنس الخمسة والاصلدق على الجنس والنوع وغيرهما انه جنس الخمسة وليس كذلك بل هو جنس للخمسة باعتبار مفهومه من حيث هو الثاني ان النوع يعرف بالجنس اذ يقال انه كلّي مقول عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو فتعريف الجنس به دور وجوابه ان النوع الذي عرف به الجنس هو النوع الحقيقي والذي عرف بالجنس النوع الاضافي فلا دور وهو غير

(مبهم)

مستقيم لان النوع المأخوذ في تعريف الجنس اما الاضافي او الحقيقي واياهما كان لا يفيد التعريف اما اذا كان اضا فاما ذكر واما اذا كان حقيقيا فلا مرين الاول انه يخل بالانعكاس التعريف يخرج الاجناس العالية والمتوسطة منه لانها يقال على الانواع الحقيقية بل على الاجناس فان قلت لانم انها لا يقال على الانواع الحقيقية غاية ما في الباب انها ليست مقولة عليها بالذات لكن القول اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة فنقول انها اذا قيست الى الاجناس فلا شك انها تمام المشترك بينهما فتكون اجناسا بالنسبة اليها مع عدم صدق الحد الثاني انه يلزم ان يكون كل نوع اضا في حقيقيا لان النوع الاضافي يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو وكل ما هذا شأنه فهو نوع حقيقي اذ اضافة الجنس انما اعتبرت بالقياس اليه وقد اجيب عن الشبهة بان النوع والجنس متضايقان وكل واحد من المتضايقين انما يعقل بالقياس الى الآخر فيجب ان يأخذ كل منهما في بيان الآخر ضرورة وزيفه الشيخ في الشفاء اما اول فلانه ليس يحمل اذ من شأنه القدرح في بعض مقدمات الشبهة ولا قدرح هناك واما ثانيا فلانه يوجب زيادة شك لجريانه في سائر المضافات واما ثالثا فلان المتضايقين انما يعرف كل منهما مع الآخر لانه وافرقت بينهما فان الذي يعرف به الشيء يكون جزءا من معرفته وسابقا في المعرفة عليه والذي يعرف مع الشيء فهو ما اذا حصل العرفان بعرف الشيء عرف الشيء وعرف هو معه فلا يعرف احد المتضايقين بالآخر بل يدرج كل منهما في تعريف الآخر على ضرب من التلطف والايحاء كما اذا سئل ما الاخ فلا يقال في جوابه انه الذي له اخ بل انه الذي ابوه بعينه ابو انسان آخر فالمرضى من الجواب ان المراد بالنوع في تعريف الجنس الماهية والحقيقة فكثير اما يعني به ذلك في عاءتهم وحينئذ يتم التعريف وتندرج الاضافة فيه اندراجا فالك اذا قلت مقول على المختلف بالحقيقة جعلت المختلف بالحقيقة مقولا عليه وكذلك اذا قلت مقول عليه وعلى غيره الجنس جعلت الجنس مقولا على المختلف بالحقيقة اذ لا خفاء في ان المراد بالغير هو المغاير في الحقيقة ففي كل منهما إشارة الى المضايق الآخر الثالث المعنى الجنسي اما ان يكون موجودا في الخارج او لا يكون واياهما كان فالتعريف فاسد اما اذا كان موجودا في الخارج فلان كل موجود في الخارج فهو شخص ولا شيء من الشخص بمقول على كثيرين واما اذا لم يكن فلا امتناع ان يكون مقوما للجزيئات الموجودة في الخارج فلا يصلح ان يقال عليها في جواب ما هو فان قلت السؤال غير متوجه لان التعريف للجنس المنطقي وهو معدوم في الخارج وليس بمقوم فنقول التردد في معروض الجنس المنطقي وهو المراد بالمعنى الجنسي فتقرر جوابه مسوق بتقديم مقدمة وهي ان الذاهيين الى وجود الطبيعة

(١٠)

٤ لم يكن مقولا على كثيرين لشخصه والا لم يكن مقوما للجزئي الموجود في الخارج وجوابه ان الشخص لا يمنع اشراك كثيرين في معروض الشخص الذي هو واحد بالتعدد وزعم الامام ان هذا التعريف حد قال لانه لا معنى للجنس الاذلك وهو غير معلوم الثاني من

في الخارج في ضمن الجزئيات تختلف مقالاتهم فمنهم من قال ان امرا واحدا في الخارج قد انضم اليه فصل او شخص فصار نوعا او شخصا ثم آخر فصار آخر وهكذا فهو شيء واحد بعينه موجود في ضمن جزئياته وهو معنى الاشتراك * ومنهم من احال ذلك وقال ليس هناك امر واحد بل هو في العقل والموجود في الخارج حصصه التي تشمل عليها افراده فليس طبيعة الحيوان امرا واحدا في ضمن جزئياته بل الموجودات الحيوانات وهي حصصه الموجودة كل منها في ضمن جزئي في الخارج ومعنى اشتراكه انه مطابق لها على معنى ان المقول من كل حصة هو المقول من الاخرى واذ قد تصورت هذه المقدمة * فاعلم ان المصنف بنى جوابه على المذهب الاول ونوجبه ان يقال لم لا يجوز ان يكون المعنى الجنسي موجودا في الخارج قوله لان الشخص ليس بمقول على كثيرين قلنا ان اردتم بالشخص المجموع المركب من الشخص ومعرضة فلانم ان كل موجود في الخارج كذلك فان طبائع الاشياء موجودة في الخارج وليست هي نفس الشخص ولا المجموع منه ومن الشخص وان اردتم بالشخص معروض الشخص فلانم الكبرى وانما يكون كذلك لو كان معروض الشخص واحدا بالشخص وهو ممنوع بل واحد بالجنس وعروض الشخص لا يتافى اشتراكه بين امور متعددة وفي لفظه تسامح حيث جعل المعنى الجنسي واحدا بالنوع لانه خارج عن الاصطلاح وربما يجاب بناء على المذهب الثاني ويقال لم لا يجوز ان لا يكون المعنى الجنسي موجودا في الخارج بل في العقل ولانم انه اذا لم يكن مقوما للجزئيات في الخارج لم يكن مقولا عليها في جواب ما هو وانما لم يكن كذلك لو لم يكن هو والمقوم للجزئيات متحدان بحسب الماهية وهو ممنوع فان المقوم للجزئيات حصصه الموجودة فيها المطابقة له والحق في الجواب ان الاشتراك انما يعرض للاشياء عند كونها في الذهن ونشخصها خارجا لا يتافى ذلك وشك رابع ان احد الامور الثلاثة لازم وهو اما ان لا يكون المعنى الجنسي مقولا على كثيرين او لا يكون مقولا على كثيرين مختلفين او لا يكون مقولا عليها في جواب ما هو وانما كان لا يستقيم التعريف ببيان اللزوم ان المعنى الجنسي ان كان داخلا في الماهية ولا شيء من الجزء بمحمول فلا يكون مقولا على كثيرين وان كان نفس الماهية فلا يقال على كثرة مختلفة بل متفقة الحقيقة وان كان خارجا عن الماهية فلا يصلح لجواب ما هو وجوابه ان بعض الجزء محمول لامن حيث انه جزء بل من حيثية اخرى فان الحيوان مثلا اذا اخذ بشرط شيء اي بشرط ان يدخل في مفهومه ماله دخول فيه كان نوعا فان الانسان حيوان دخل في ماهيته الفصل وان اخذ بشرط لاشي اي بشرط ان يخرج عن مفهومه ما يعتبر معه زائدا عليه كان جزءا ومادة ضرورة ان الجزء يخرج عن مفهومه الجزء الاخر وان اخذ اعم من الوجهين بحيث يمكن ان يعرضه نارة انه جزء واخرى انه نوع كان جنسا

(ومحولا)

ومحولا معروض الجزئية هو معروض الجنسية والمحمولية نعم لا يصدق على النوع انه حيوان خرج عن مفهومه الفصل لكن لا يوجب ذلك عدم صدق الحيوان من حيث هو عليه ثم ان هذا التعريف هل هو حد او رسم قال الامام المشهور في الكتب انه رسم للجنس لانهم يقولون الجنس يرسم بكذا وهو بالحدود اشبه لان التعريف ليس الا للجنس المنطقي ولا ماهية له وراء هذا الاعتبار فانه لا معنى لكون الحيوان جنسا الا كونه مقولا على كثيرين مختلفين بالحقايق في جواب ما هو قال المصنف وهو غير معلوم لجواز ان يكون للجنس ماهية مفارقة لهذا المفهوم مساوية له ولو عناه من الجنس لم يمكنه ابطال ارادتهم وهذا الكلام ليس بشيء فان الكليات المنطقية ماهيات اعتبارية لا تحقق لها في الواقع فيكون بحسب اعتبار المعبر وقد قال الشيخ في الشفاء انا حصلنا معنى هذا الحد وجعلنا لفظ الجنس اسمائه (قوله ابحت الثاني في تقويمه للنوع الجنس المنطقي لا يقوم النوع الطبيعي) قد عرفت مما سلف ان الجنس مقوم للنوع وان الاجناس ثلاثة طبيعي ومنطقي وعقلي والانواع ستة حاصلة من ضرب الاضافي والحقيقي في ثلاثة فالان اراد ان يبين ان اي الاجناس يقوم اي الانواع فالجنس المنطقي لا يقوم شيئا من الانواع فانه لا يقوم النوع الطبيعي اما الحقيقي فلا مكان تصويره مع الذهول عن تصور الجنس المنطقي ولا نسيانده الى الاذهان ووضوحه طوى ذكره واما الاضافي فلان الجنس المنطقي نسبة عارضة للجنس الطبيعي بالقياس الى النوع الطبيعي الاضافي والنسبة بين الشئين متأخرة عن كل منهما فيكون الجنس المنطقي متأخرا عن النوع الاضافي فلا يكون مقوما له لا يقال لانم وجوب تأخر النسبة عن كل واحد من المتسبين بل اللازم تأخرها عما غرضت له بالقياس الى غيره وهو محلها لاعت ذلك الغير كالتقدم العارض للتقدم بالاضافة الى المتأخر لانا نقول النسبة موقوفة على المتسبين فهي متأخرة عنهما بالضرورة وعروض التندم انما يتصور بعد تحقق ذات المتأخر وكذلك لا يقوم النوع المنطقي اما الاضافي فلانهما متضايفان على ما سلف والمتضايفان انما يعقلان معا فلا يقوم احدهما الاخر والا لتقدم في العقل لانهما متقابلان لا سحالة ان يكون الشئ الواحد من جهة واحدة جنسا منطقيا ونوعا اضافيا منطقيا والمتقابلان لا يتقدم احدهما بالاخر واما الحقيقي فلا مكان تصويره بدون تصور الجنس المنطقي وكذلك لا يقوم النوع العقلي حقيقيا كان او اضافيا لانه مركب من النوع الطبيعي والمنطقي والجنس المنطقي خارج عنهما فلو كان جزءا من النوع العقلي لكان اما جزءا له بالاستقلال فيلزم تركبه من اكثر من جزئين او جزء لجزئه فيلزم ان يكون جزءا للنوع الطبيعي او المنطقي وقد ثبت خروجه عنهما واما الجنس الطبيعي فلا يقوم النوع الطبيعي الاضافي لانه مقول عليه في جواب ما هو بحسب الشركة ولا يقوم النوع الطبيعي

الثاني في تقويمه للنوع
الجنس المنطقي لا يقوم
النوع الطبيعي لانه
نسبة بينه وبين الجنس
الطبيعي فيأخر عنه
ولا النوع المنطقي
اما الاضافي فلتضايفهما
واما الحقيقي فلا مكان
تصوره دونه ولا
العقلي لتركيبه من
جزئين هذا خارج
عنهما والجنس
الطبيعي يقوم النوع
الطبيعي الاضافي
دون الحقيقي لجواز
كونه بسيطا ولا يقوم
النوع المنطقي لان
مقوم المعروض
لو كان مقوما للعارض
لم يكن العارض
بالحقيقة الا ذلك القيد
الاخر و يقوم النوع
العقلي لما عرفت
والجنس العقلي لا يقوم
شيئا من الانواع
والا لقومه الجنس
المنطقي

الحقيقي لجواز ان يكون بسيطاً وكذلك لا يقوم النوع المنطقي اما الحقيقي فلفظ لجواز تصويره مع الغفلة عن الجنس الطبيعي واما الاضافي فلانه عارض للنوع الطبيعي الاضافي والجنس الطبيعي مقوم له فلو كان مقوما لعارضه لم يكن العارض بالحقيقة الا الجزء الاخر لاستحالة ان يكون المقوم عارضا فلا يكون العارض بتمامه عارضا هـ لا بقا ليس اذا قيد الجزء بالخارج كان المجموع خارجا عارضا للشيء فلا امتناع في ان العارض لا يكون عارضا بجميع اجزائه لانا نقول هـ ان المجموع كان خارجا عن الشيء لكن لانم عروضه وقيامه به والكلام فيه ولا يقوم النوع العقلي الحقيقي وهو واضح بما ذكر في الجنس المنطقي فانه مركب من الطبيعي والمنطقي الحقيقي والجنس الطبيعي خارج عنهما و يقوم العقلي الاضافي لانه مقوم للطبيعي الاضافي المقوم له واما الجنس العقلي فهو لا يقوم ميثاقا من الانواع والا يقوم الجنس المنطقي ضرورة انه مقوم للجنس العقلي وعلى هذا القياس يعرف حال الفصول الثلاثة مع الانواع وانت خبير بابتداء هذه الدلائل على ان ماهيات الكلليات ما ذكر في تعريفاتها وليت شمرى كيف قطع المصنف بالفروع وهو متردد شك في الاصل (قوله الثالث الجنس اما فوقه وتحت جنس) اعلم اولاً ان الاجناس ربما تترتب متصاعدة والانواع متازلة ولا تذهب الى غير نهاية بل تنتهي الاجناس في طرف التصاعد الى جنس لا يكون فوقه جنس والالتزمت الماهية من اجزاء لانها هي فيتوقف تصورهما على احاطة العقل بهما وتسلسل العلل والمعلولات لكون كل فصل علة لخصه من الجنس والانواع في طرف التنازل الى نوع لا يكون تحت نوع والاهم تحقيق الاشخاص اذ بها نهايتها فلا تحقق الانواع واذ قد حصل عندك هذا التمهيد فنقول مراتب الاجناس اربع لانه اما ان يكون فوقه وتحت جنس او لا يكون فوقه ولا تحت جنس او يكون تحت ولا يكون فوقه جنس او بالعكس والاول الجنس المتوسط كالجسم والجسم النامي والثاني الجنس المفرد كالعقل ان قلنا انه جنس للعقول العشرة والجواهر ليس بجنس لها والثالث الجنس العالي وجنس الاجناس كالمقولات العشرة والرابع الجنس السافل كالحيو ان والشيخ لم يعد الجنس المفرد في المراتب بل حصرها في الثلاث وكأنه نظر الى ان اعتبار المراتب انما يكون اذا تربت الاجناس والجنس المفرد ليس بواقع في سلسلة الترتب واما غيره فلم يلاحظ ذلك بل قاس الجنس بالجنس واعتبر اقسامه بحسب الترتب وعدمه وكيف كان فالجنس المطلق لا ينحصر الا في الاربع وهل هو جنس لها او عارض عام قال الامام ليس بجنس لان ثلثة منها وهي الجنس العالي والسافل والمفرد مركبة من الوجود والعدم لاشتمال كل منهما على قيد عدمي والمركب من الوجود والعدم لا يكون نوعا لمرتبتيه اذا الانواع لا بد وان تكون محصلة فلا يبقى الانوع واحد وهو المتوسط

(والشيء)

والشيء لا يكون بالقياس الى نوع واحد جنسا وفيه نظر لانا لانم ان الثلثة مركبة من الوجود والعدم وانما يكون كذلك لو كانت تعريفاتها حدودها وهو ممنوع لجواز ان تكون التعريفات رسوما وتلك الامور العدمية لو ازم لقصول لها وجودية اقيمت مقامها كما يقال الجنس العالي اعم الاجناس وهو مستلزم لان لا يكون فرقه جنس ويكون تحت جنس والجنس السافل اخص الاجناس وهو مستلزم لان لا يكون تحت جنس ويكون فوقه جنس والمفرد القريب البسيط يلزمه ان لا يكون تحت جنس لقربه ولا فوقه جنس لبساطته فان قلت التعريفات فاسدة لانه ان عني اعم الاجناس واخصها كلها فظ انه ليس كذلك وان عني اعم الاجناس التي تحت واخص الاجناس التي فوقه فالتوسط كذلك والقريب يمكن ان يكون تحت جنس كالجسم النامي بالنسبة الى الشجر فنقول المراد اعم الاجناس المقابلة له الواقعة في سلسلة واخصها والقريب بالنسبة الى اي ماهية تفرض لا يكون تحت جنس بالقياس الى تلك الماهية وكون جنس ما تحت بالنسبة الى ماهية اخرى لا يضرنا سلمنا لكن لانم انها لو كانت عدمية لا تكون انواعا قوله لان الانواع امور محصلة قلنا لانم وانما تكون محصلة لو كانت انواعا لماهيات محصلة وههنا ليس كذلك لان الكلليات المنطقية ماهيات اعتبارية لا وجود لها في الخارج ولئن سلمنا لكن لانم ان الشيء الواحد لا يجوز ان يكون جنسا بالقياس الى نوع واحد فان النوع يجوز ان ينحصر في شخص واحد فلم لا يجوز ان يحصر الجنس في نوع وكان المصنف عني بنظره هذا المنع قيل وهو مندفع لان النوع وان انحصر في شخص لكن لا بد له في الذهن من افراد فكذلك الجنس يجب ان يكون تحت انواع ولما لم يكن لمطلق الجنس في الخارج والعقل من الانواع الا تلك الامور الاربعة ولم تصلح الثلاثة للنوع فلم يكن له الانوع واحد ولان الجنس لو انحصر في نوع كان مساويا لفصله فلا يكون احدهما اولي بالجنسية من الآخر لكون كل منهما ذاتيا مساويا بخلاف النوع فان التعيين عرضي له وانت تعلم ان ذلك المنع لو اورد بالاستقلال او بعد المنع الاول لم يقم عليه الدليلان ثم ان قلنا انه للجنس المطلق انه جنس الاربعة كان جنس الاجناس احد انواعه وهو عارض للمقولات العشرة ومن مطارح نظرهم ان اختلاف المعروضات بالماهية هل يوجب اختلاف العوارض بالماهية ام لا فان كان اختلاف المعروضات موجبا لتعدد الاضافات العارضة اي لاختلافها بالماهية كان جنس الاجناس عارض للجواهر مخفا لفا بالماهية لجنس الاجناس العارض للكم وغيره فيكون تحت جنس الاجناس انواع فلا يكون نوعا خيرا بل متوسطا وان لم يكن موجبا كان نوعا خيرا لان العارض للجواهر ليس بخلاف العارض في الكم الا في المعروض والتقدير انه لا يوجب الاختلاف فيكون جنس الاجناس مقولا على

نوع الانواع متى

كثيرين متفقين بالحقيقة وفوقه مطلق الجنس وفوقه المقول على كثيرين مختلفين وفوقه الكلّي وفوقه المضاف فهو جنس الاجناس وجنس الاجناس نوع الانواع وهذا البحث لا يختص بجنس الاجناس فانه آت في الاجناس الباقية ولا بالجنس بل يعم سائر الكليات فانها ايضا تعرض لما هيئات مختلفة فان اقتضى اختلافها اختلاف العوارض كانت انواعا متوسطة والا كانت انواعا اخيرة (قوله الفصل الثالث في مباحث النوع الاول في تعريفه) افظ النوع كان في لغة اليونانيين موضوعا لمعنى الشيء وحقيقة ثم نقل الى معنيين بالاشتراك احدهما يسمى حقيقيا والاخر اضافيا اما الحقيقى فهو المقول على كثيرين مختلفين بالعدد فقط في جواب ماهو فالمقول على كثيرين جنس والمراد منه ماهو اعم من المقول على كثيرين في الخارج اوفى الذهن على ما سبقت الاشارة اليه في الجنس والا لا تنقض بنوع ينحصر في شخص كالتشخيص وقولنا بالعدد فقط يخرج الجنس وفي جواب ماهو الثلاثة الباقية واما الاضافى فهو الكلّي الذى يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ماهو قولا اوليا فالصكى يجب ان يخاف فظ عليه لئلا يخلو الحد عن الجنس ولاخراج الشخص وقولنا يقال عليه وعلى غيره الجنس يخرج الكليات الغير المدرجة تحت جنس كانهيات البسيطة واما التقييد بالمقول الاول فزعم الامام انه للاختراز عن النوع بالقياس الى جنس البعيد اذ النوع لا يكون نوعا الا بالقياس الى جنسه القريب وقال صاحب الكشف هذا مخالف لحكمهم فانهم يجعلون نوع الانواع نوعا لكل ما فوقه من الاجناس بل الاول ان يكون ذلك اخترازا عن الصنف وهو النوع المقيّد بقبود مخصوصة كلية كالرومى والزنجى فانه لا يحمل عليه جنس ما بالذات بل بواسطة حل النوع عليه فان حل العالى على الشيء بواسطة حل السافل عليه ونحن نقول احد الامرين لازم اما ترك الاختراز عن الصنف او الاختراز عن النوع بالقياس الى الجنس البعيد لانه ان اعتبر في النوع ان يكون الجنس مقولا عليه بلا واسطة فالامر الثانى لازم ضرورة خروج النوع بالقياس الى الجنس البعيد عنه فان قول الجنس البعيد عليه بواسطة قول الجنس القريب وان لم يعتبر ذلك لم يخرج الصنف عن الحد فيلزم الامر الاول على ان اعتبار القول الاول يخرج النوع عن مضايقه الجنس فان القول المعتبر في الجنس اعم من ان يكون بواسطة او بالذات والاخص لا يفهم من الاعم وايضا تعريفه بالجنس المضايغ له غير مستقيم والا لم تقدم نفعه فان قلت المراد به الجنس الطبيعى ومضايغه مع المنطقى فنقول من الابتداء المأخوذ في التعريف اما الجنس الطبيعى او المنطقى واياما كان فالتعريف قاسد اما اذا كان منطقيا فظ واما اذا كان طبيعيا فلان الجنس الطبيعى هو معروض

(الجنس)

الجنس المنطقى فيتوقف معرفته على معرفة الجنس المنطقى فيكون متقدما في المعرفة على النوع الاضافى بمرتبتين وايضا يلزم تقوم النوع الاضافى المنطقى بالجنس الطبيعى وقد عرفت بطلانه وربما امكن التفتى عن هذا الاخير اذا تأملت فيه وبالجمله فالصواب ان يقال في التعريف انه اخص ككلايين مقولين في جواب ماهو ويزداد حسنا لو قيل الكل الاخص من الكلين المقولين في جواب ماهو والنوعان متساويان من وجوه الاول انه يمكن تصور كل من مفهوميهما مع الذهول عن الآخر وهو ظاهر الثانى ان الاول اى الحقيقى مقيس الى ما تحته بانه مقول عليه في جواب ماهو والثانى الى ما فوقه بان ما فوقه وهو الجنس مقول عليه وهذا لا يصلح للفرق لان النوع الاضافى كما انه مقيس الى ما فوقه مقيس الى ما تحته اذ مفهومه لا يفصل الا اذا اعتبر فيه نسبتان نسبته الى ما فوقه لانه مقول عليه الجنس ونسبته الى ما تحته لا اعتبار مفهوم الكلّى فيه والكلية لا بد ان تلاحظ في معناها النسبة الى كثيرين فهما مشتركان بالنسبة الى ما تحته فلا تكون فارقة نعم النسبة الى ما تحت المعتبرة في الحقيقى هي النسبة الى الاشخاص فالمعتبر في الاضافى اعم من ان يكون الى الاشخاص او الى الانواع فالاولى في الفرق ان يقال الاضافى اعتبر فيه نسبتان الى ما فوقه والى ما تحته والحقيقى ما اعتبر فيه النسبة واحدة وهي اخص من النسبة الثانية او يقال مفهوم الاضافى لا يتحقق الا بالقياس الى ما فوقه ومفهوم الحقيقى يتحقق وان لم يعتبر قياسه الى ما فوقه الثالث ان الاضافى اذا نظر الى معناه اوجب تركبه من الجنس والفصل لا اعتبار اندراج تحت الجنس فيه بخلاف الحقيقى الرابع ان بينهما عموما وخصوصا من وجه فانهما قد يتصا دقان معا كما في النوع السافل وقد يصدق الحقيقى بدون الاضافى كما في البسيطة وبالعكس كما في الاجناس المتوسطة ومنهم من ذهب الى ان الاضافى اعم مطلقا من الحقيقى واحتج عليه بان كل حقيقى فهو مندرج تحت مقولة من المقولات العشر لا ينحصر الممكنات فيها وهي اجناس فكل حقيقى اضافى وجوابه منع اندراج كل حقيقى تحت مقولة وانما يكون كذلك لو كان كل حقيقى ممكنا ونمنع انحصار الممكنات في المقولات العشر بل المنحصر اجناس الممكنات العالية على ماصر حوايه وقد اشار المصنف الى ابطال هذا المذهب متمسكا بايساط كواجب الوجود فانه ماهية كلية منحصرة في شخص واحد منزهة عن التركيب والافارقات والوحدة والنقطة فانها انواع خفية بسيطة فلا تكون اضافية وفيه نظر لانه ان اريد بالواجب مفهومه اعنى العارض فهو ليس بنوع وان اريد به المروض وهو ذاته تعالى فلان ان له ماهية كلية بل ليس الا بالشخص واما المفارقات والوحدة والنقطة فهي بسيطة خارجا والتركيب من الجنس والفصل لاينا فيها واستدل الامام على ذلك بان الماهيات اما بايساط

في مباحث النوع الاول في تعريفه انه الكلّي المقول على كثيرين مختلفين بالعدد فقط في جواب ماهو والقيّد الاول يخرج الجنس والاخير الثلاثة الباقية وقد يقال النوع للكلّي الذى يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ماهو قولا اوليا وهذا اختراز عن الصنف لانه لا يقال الجنس على الصنف الا بواسطة القول على النوع المقول عليه والاول يسمى نوعا حقيقيا وهذا اضافيا وهما متغايران لجواز تصور ماهية كل منهما دون الآخر ولان الاول مقيس الى ما تحته والثانى الى ما فوقه ولوجوب تركيب الثانى من الجنس والفصل دون الاول لتحقق الاول دون الثانى في البسيطة وبالعكس في الاجناس المتوسطة من

او مركبات فل كانت بسائط فكل منهما نوع حقيقي وليس بمضاف والتركيب من الجنس
والفصل وان كانت مركبات فهي لا محالة تنتهي الى البسائط ويعود فيه ما ذكرناه
وفيه منع ظاهر اذ ليس يلزم من بساطة الماهية كونها نوعا فضلا عن ان تكون حقيقة
لجواز ان تكون جنسا عاليا او مفردا او فصلا او غيرها لا يقال الاجناس العالية بالقياس
الى حصصها الموجودة في انواعها انواع حقيقية وليست بمضافة لاننا نقول المراد
ببيان النسبة بحسب الامر نفسه لاعتبار العقل والالم يكن اثبات وجود الاضافي بدون الحقيقي
(قوله الثاني في مراتبه النوع اما اضافي فمراتبه الاربع المذكورة) النوع اما اضافي
او حقيقي واياما كان فقياسه اما الى النوع الاضافي او الحقيقي فهذه اربعة اقسام
قد اعتبر لكل منها مرتبة او مراتب اما النوع الاضافي بالنسبة الى مثله فمراتبه
اربع على قياس ما في الجنس لانه اما ان يكون اعم الانواع وهو النوع العالي
كالجنس او اخصها وهو السافل كالانسان او اعم من بعض واخص من بعض
وهو المتوسط كالجنس النامي والحيوان او مابين السافل والعالي ان قلنا
انه ليس بجنس والجوهر جنس الا ان السافل ههنا يسمى نوع الانواع وفي مراتب
الاجناس العالي يسمى جنس الاجناس لان نوعية النوع بالقياس الى ما فوقه وجنسية
الجنس بالقياس الى ما تحته وهذا الشيء انما يكون نوع الانواع اذ كان تحت جميع الانواع
وجنس الاجناس اذا كان فوق جميع الاجناس والكلام في جنسية النوع المطلق
لهذه الاربعة والتفرع عليها كما في الجنس من غير فرق وقد اشرنا الى اشارة
خفية فلا احتياج الى الاعادة واما مراتب النوع الاضافي بالقياس الى الحقيقي فاثنتان
لانه يتمتع ان يكون فوقه نوع حقيقي فان كان تحته نوع حقيقي فهو العالي والا
فهو المفرد ولم يذكره المصنف ولا غيره واما النوع الحقيقي بالاضافة الى مثله فليس له
من المراتب الا مرتبة الافراد لانه لو كان فوقه او تحته نوع لزم ان يكون الحقيقي
فوق نوع وهو محال واما النوع الحقيقي بالنسبة الى الاضافي فله مرتبتان اما مفرد
او سافل لا متنازع ان يكون تحته نوع فان كان فوقه نوع فهو سافل والا
فمفرد وكل واحد من الجنس العالي والجنس المفرد يبين جميع مراتب النوع
لاستحالة ان يكون فوقهما جنس ووجوب ذلك لكل مرتبة من مراتب النوع
وكل واحد من النوع السافل والمفرد يبين جميع مراتب الجنس لا متنازع ان يكون
تحتها نوع ووجوبه للاجناس وبين كل واحد من الباقيين من الجنس اى السافل
والمتوسط وكل واحد من الباقيين من النوع اى العالي والمتوسط عموم من وجه
اما بين الجنس السافل والنوع العالي فلتصادقهما فيما اذا ترتب جنسان فقط كاللون
تحت الكيف وصدق احدهما بدون الاخر في الجسم والحيوان واما بين الجنس
السافل والنوع المتوسط فلتقتضيهما في الحيوان واقتضايهما في اللون والجسم النامي

(واما بين)

الناس في مراتبه
اما الاضافي فمراتبه
الاربعة المذكورة
في الجنس الا ان السافل
هو نوع الانواع فان
نوعية النوع بالقياس
الى ما فوقه وجنسية
الجنس بالقياس الى
ما تحته والنوع الحقيقي
مفرد اذ لا يكون
الحقيقي فوق نوع
ومقياسا الى المضاف
مفردا وفوقه نوع
والجنس العالي والمفرد
يبين جميع مراتب
النوع والنوع السافل
والمفرد يبين جميع
مراتب الجنس وبين
كل واحد من الباقيين
من الجنس وبين كل
واحد من الباقيين
من النوع عموم من
وجوب النوع السافل
يكون حقيقيا اذ لا
نوع تحته واذن
لقول الجنس عليه
وباعتبارهما كان
نوع الانواع

من

واما بين الجنس المتوسط والنوع العالي فلصدق قههما معا في الجسم واقتضايهما
في الجسم النامي واللون واما بين الجنس والنوع المتوسطين فلتصادق قههما في الجسم
النامي واقتضايهما في الجسم والحيوان فان النوع السافل لا بد ان يكون حقيقيا
اذ لا نوع تحته واذن لقول الجنس عليه وبهذين الاعتبارين جميعا كان
نوع الانواع فان قلت لو كان النوع بهذين الاعتبارين نوع الانواع لكان كل
نوع جمعهما نوع الانواع وليس كذلك فان النوع المفرد له الاعتبار ان وليس بنوع
الانواع بل لا بد من اعتبار ثالث وهو ان يكون فوقه نوع فنقول ليس معنى به
ان مجموع الاعتبارين كاف في نوعية الانواع بل المراد ان احدهما ليس
يكاف (قوله الثالث الذي هو احد الخمسة هو الحقيقي اذ لو كان هو المضاف لم تحصر)
قد سمعت ان ارباب هذا الفن حصروا الكليات في الخمسة ومنها ما اتفق لهم اشتراك
فيه لا اشتراك فيه كالجنس متعين لان يكون احد الخمسة وما فيه اشتراك كالنوع
لا يمكن ان يكون كل واحد من معنييه احدها والا كانت ستة فليس احدها الا واحدا
منهما وهل هو الحقيقي او الاضافي قال الشيخ في الشفاء يمكن ان تورد القسمة الخمسة
على وجه يخرج كل واحد منهما دون الاخر فانه اذا قيل الذاتي اما ان يكون مقولا
بالماهية او لا والمقول بالماهية اما ان يكون مقولا بالماهية لمتخلفين بالنوع او بالعدد
اخرجت القسمة النوع الحقيقي دون الاضافي نعم لو يقسم ما يكون مقولا على مختلفين
بالنوع الى ما لا يقال عليه مثل ذلك والى ما يقال عليه خرج النوع الاضافي لكن
ليس ذلك بحسب القسمة الاولى ولا مطلقا بل الخارج قسم منه واذ قيل الذاتي اما
ان يكون مقولا في جواب ماهو اولا يكون والمقول في جواب ماهو قد يختلف بالعموم
والخصوص واعم المقولين في جواب ماهو جنس واخصهما نوع اخرجت القسمة
النوع الاضافي صحيحا ثم لو قسم النوع الى ما من شأنه ان يصير جنسا والى ما لا يكون
كذلك خرج النوع الحقيقي لكن لا بالقسمة الاولى فعلى هذا يمكن ان يكون كل واحد
منهما احد الخمسة بدلا عن الاخر لكن الحقيقي احد الخمسة بحسب قسمة الكل
بالقياس الى موضوعاته التي هي كلى بحسبها والاضافي احدها باعتبار قسمة له بحسب
مناسبة بعض الكليات بمضاف في العموم والخصوص واولى الاعتبارات في قسمة الكل
ان ينقسم بحسب حاله التي له عند الجزئيات ثم اذا حصلت الكليات تعتبر احوالها
التي ابعدها عند بعض فالاولى والا خلق ان يكون احد الخمسة النوع الحقيقي هذا
لمخلص كلام الشيخ وجزم المصنف بان احد الخمسة الحقيقي لانه لو كان النوع
الاضافي احدها لم تحصر الكليات في الخمس لجواز تحقق كلى مقول على كثيرين
متفقين بالحقيقة في جواب ماهو غير مندرج تحت جنس وليس جنسا ولا فصلا ولا
خاصة ولا عرضا ما فهو نوع واذ ليس بمضاف فهو حقيقي وفي جواز مثل هذا

(١١)

الثالث الذي هو واحد
الخمسة هو الحقيقي
اذ لو كان هو المضاف
لم تحصر القسمة
الخمسة بجواز كون
كلى مقول على كثيرين
متفقين بالحقيقة
في جواب ماهو غير
مندرج تحت جنس
واذ ليس هو المضاف
فهو الحقيقي هذا
اذ جعل احد الخمسة
احدهما وان جعل
احد الخمسة النوع
بمعنى ثالث ينقسم
اليهما لم يكن شي
منهما احد الخمسة
واحتج الامام على ان
احد الخمسة الحقيقي
بان ماهو احد الخمسة
محمول والمضاف
موضوع وهذا
ضعيف لان موضوعية
المضاف لا تمنع
محموليته

الكلية ما لحاط عنك به فان قلت هب ان الاضافي ليس احد الخمسة لكن من اين يلزم ان يكون احد الخمسة الحقيقي ولم لا يجوز ان يكون احدها هو النوع بمعنى ثالث منقسم اليهما الجواب بانه لو جعل احد الخمسة النوع بمعنى ثالث لم يكن شئ من النوعين احد الخمسة والابطال التقسيم الخمس والتالي باطل للاتفاق على ان احدهما هو احد الخمسة وهذا الكلام من المصنف كانه اشارة الى ما ذكره صاحب الكشف حيث نقل القسمة الثانية المخرجة للنوع الاضافي من الشفاء نقلا عن غير مطابق قسم فيه النوع الاضافي والحقيقي واعترض عليه بانه ان جعل كلا منهما داخل في القسمة صارت الاقسام ستة وان جعل احد الخمسة نوعا بمعنى ثالث منقسم اليهما كما هو في القسمة التي نقلها من الشيخ لم يكن واحد منهما من الخمسة والمقدر خلافه وانت تعرف ان اخص المقولات في جواب ما هو النوع الاضافي لا المقدر المشترك وانه ما قسمه الى الاضافي والحقيقي بل الى الحقيقي وغيره نعم يتجه ان يقال تلك القسمة فانها قسم اخر وهو مقول في جواب ما هو لا يترتب ولا يختلف بالعموم والخصوص لكنه يمكن ان يدفع على مذهب الشيخ فانه صرح بان النوع الاضافي اعم مطلقا من الحقيقي ولولا اتفاق ذلك القسم عنده لم يصح هذا واحتج الامام على ان احد الخمسة الحقيقي بان النوع الذي هو احد الخمسة محمول لانه قسم من اقسام الكلية المحمول والاضافي من حيث هو اضافي موضوع لما فوقه فلا يكون احد الخمسة وجوابه ان موضوعية الاضافي لاتتفق مع جوابية بل هي معتبرة فيه لاعتبار الكلية في معناه لا يقال نحن نقول من الرأس احد الخمسة محمول بالطبع ولا شئ من المضاف من حيث هو مضاف بمحمول بالطبع فاحد الخمسة ليس بمضاف اما انصغري فلان احد الخمسة كلي وكل كلي محمول بالطبع واما الكبرى فلان كل مضاف من حيث هو مضاف موضوع بالطبع ولا شئ من الموضوع محمول بالطبع بمحمول بالطبع لانا نقول لانم انه لا شئ من الموضوع بالطبع محمول بالطبع وانما يصدق لو كان الوضع والجل بالنسبة الى امر واحد وليس كذلك فان المضاف لاشته له على معنى الكلية والاندراج تحت جنس يقتضي طبيعته الوضع لما فوقه والجل على ما تحت وقد فرغنا عن تحقيقه (قوله الفصل الرابع في مباحث الفصل الاول في تعريفه) من كلام الشيخ في الشفاء ان الفصل له معنيان اول وثان لا كالجنس والنوع فان المعنى الاول فيهما كان المجهول وفي الفصل المنطقيين يستعملونه فيه وهو ما يميز به شئ عن شئ لازم ما كان او مفارقا ذاتيا او عرضيا ثم نقله الى ما يميز به الشئ في ذاته وهو الذي اذا اقترن بطبيعة الجنس افرضا وعينها وقومها نوعا وبعد ذلك يلزمها ما يلزمها ويعرضها ما يعرضها فانها وان كانت مع الفصل الا انه تلي اول طبيعة الجنس وتصلها وتلك انما لحقتها بعد ما قبلها وافرضا فاستمدت للزوم ما يلزمها ولحق ما يلحقها كالناطق للانسان

(فان)

فان القوة التي تسمى نفسا لاطقة لما اقترنت بالمادة فصار الحيوان ناطقا استعد لقبول العلم والكتابة والتعجب والضحك وغير ذلك ليس ان واحدا منها اقترن بالحيوانية ولا فحصل الحيوان استمداد النطق بل هو السابق وهذا توابع فانه يحدث الاخرية وهي الغيرية ولا اقول ولا نستلزمها بل لا توجبها فان الضحك مثلا وان وجب ان يكون مخالفا في جوهره لما ليس بضحك فليس كونه ضحكا كما هو الذي اوقع هذا الخلاف الجوهري بل خلق ثانيا بعد ان وقع الخلاف في الجوهر بالناطق وفسره الشيخ في الاشارات بانه الكلية الذي يحمل على الشئ في جواب اي شئ هو في جوهره كما اذا سئل ان الانسان اي شئ هو في ذاته واي حيوان هو في جوهره فالناطق يصلح للجواب عنهما وذو الابعاد وذو النفس والحساس عن الاول فان اي شئ انما يطلب به التميز المطلق عن المشاركات في معنى الشئية او اخص منها فالقيد الاخير وهو قولنا في جوهره يخرج الخاصة لانها لا تميز الشئ في جوهره بل في عرضه فالطالب باي شئ ان طلب الذاتي المميز عن مشاركانه فالمقول في جوابه الفصل وان طلب العرضي المميز فالجواب الخاصة والقيد الاول يعني قولنا في جواب اي شئ يخرج الجنس والنوع والعرض العام لان الجنس والنوع يقالان في جواب ما هو والعرض العام لا يقال في الجواب اصلا وفيه بحث لانه ان اعتبر التميز عن جميع الاغيار يخرج عن التعريف الفصل البعيد وان اكتفى بتمييزه عن البعض فالجنس ايضا مميز للشئ عن البعض فيدخل فيه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من المقول في جواب اي شئ المميز والذي لا يصلح لجواب ما هو وحيث يخرج الجنس عن التعريف الا انه يلزم اعتبار العرض العام في جواب اي شئ وهم مصرحون بخلافه وفسره في الشفاء بانه الكلية المقول على النوع في جواب اي شئ هو في ذاته من جنسه فاذا سئل عن الانسان باي شئ هو في ذاته من الحيوان او الجسم التام كان الجواب الناطق او الحساس فالتفسير الاول اعم لان كل ما يقال على النوع في جواب اي شئ هو في ذاته من جنسه مقول عليه في جواب اي شئ هو في جوهره من غير عكس كفصل ما لا جنس له وهذا التفسير باطل لانه يبطل حصر جزء الماهية في الجنس والفصل لجواز تركب ماهية من امرين يساويا انها او امور تساويها وليس كل منهما جنسا ولا فصلا بهذا التفسير اذ لا جنس لها وهو لا يرد على التفسير الاول لان كلاهما فصل للماهية بذلك التفسير ضرورة انها غير اعم اشارتها في الوجود وان لم يميزها عما يشاركها في الجنس وبهذا الاحتمال يبطل تفسير الامام الفصل بكمال الجزء المميز اي المميز الذي لا يكون للماهية وراه ذاتي مميز فان كلاهما فصل وليس بكمال المميز بل الكمال مجموعهما او تبطل ايضا قاعدة لهم وهي ان الجنس العالي لا يجوز ان يكون له فصل مقوم لظن انهم انه لو كان له فصل لكان له جنس فلا يكون جنسا عاليا وذلك لجواز ان يتركب الجنس العالي من امرين يساويا به وحيث يكون

الفصل الرابع
في مباحث الفصل
في تعريفه انه الكلية
المحمول على الشئ
في جواب اي شئ هو
في جوهره والقيد
الاخير يخرج الخاصة
والاول الثلاثة الباقية
وبهذا فسر الشيخ
في الاشارات وفسره
في الشفاء بانه الكلية
المقول على النوع
في جواب اي شئ
هو في ذاته من جنسه
وهذا باطل لانه يبطل
حصر الجزء في الجنس
والفصل لجواز تركب
الماهية من امرين
يساويا انها فلم يكن
شئ منهما جنسا
ولا فصلا وبهذا
يبطل تفسيره بكمال
الجزء المميز كما فسر
الامام وما قيل
ان الجنس العالي
لا يكون له فصل مقوم

كل منهما فصلا له لا يقال لو فرضت ماهية مركبة من امرين يساويانها لم يكن كل منهما فصلا لها لانهم اعتبروا في الفصل احد معان ثلاثة تميز الماهية وتبين شئ مبهم كالجنس وتحصيل وجود غير محصل كالوجود الجنسي ولا شئ من هذه المعاني بتحقيق في احد الامرين اما انه لا يفيد التمييز والتحصيل فظاهر لعدم اشتغالها على امر مبهم غير محصل واما انه لا يفيد التمييز فلان هذه الماهية لما لم تشارك غيرها في شئ منهما كانت مغيرة بذاتها لجميع الماهيات متميزة عنها بنفسها فلم تنحج الى تمييز كما ان البسائط حيث لم تشارك غيرها امتازت بنفسها عن الغير وايضا كما ان جزءها يمتاز بنفسه عن مشاركانه في الوجود اذ لا مشاركة للغير في ذاته كذلك الماهية غير مشاركة للغير اصلا فتكون متميزة بنفسها واذا كانا متميزين بانفسهما لم يكن احدهما بان يميز الآخر اولى من العكس وايضا تميز الجزء ليس انرا يحصل منه بل معناه تمييز العقل الماهية بواسطة حصوله فيه فان من شأن الجزء المختص انه اذا حصل في العقل امتازت الماهية عنده عن غيرها واطلاق المميز على الجزء اطلاق لاسم الشئ على آتية الماهية انما تتمتع عند العقل بواسطة الجزء اذا عقل اختصاصه بالماهية وتقل الاختصاص يتوقف على عقل الماهية المتميزة بنفسها عن غيرها فيكون تميز الجزء متأخرا عن امتياز الماهية فلا يصح الامتياز به لانا نقول المدعى احد الامرين وهو اما بطلان الانحصار او بطلان التعريفين والقاعدة وذلك لان كلا من الامرين ان لم يكن فصلا يبطل الانحصار وان كان فصلا يبطل التعريفان والقاعدة ولا محيص عنه الا بان يقال ان اردتم يجوز ماهية كذلك امكانها في نفس الامر فهو ممنوع فان من الناس من ذهب الى امتناع تلك الماهية وان اردتم به الامكان الذهني فكيف يمكنكم ابطال القواعد به نعم لو قيل ان فسرنا الفصل بما في الشفاء ولم يعم الدليل على انحصار الجزء في الجنس والفصل لم يعمد عن سنن التوجيه لورود المنع حيثئذ على المقدمة القائلة بان جزء الماهية ان لم يكن مشتركين الماهية ونوع ما يخالفها في الحقيقة كان فصلا وربما يستدل على امتناع مثل تلك الماهية بان كل ماهية اما ان يكون جوهر او عرضا فان كان جوهر ا يكون الجوهر جنسا لها وان كان عرضا كان احد التسعة او احد الثلاثة على اختلاف المذهبين جنسا لها فلا يكون تركيبها من امرين متساويين فقط وان فرض تلك الماهية جنسا من الاجناس العالية فالجوهر مثلا لو تركبت من امرين متساويين كان كل منهما اما جوهر او عرضا لا سبيل الى الثاني والا لكان الجوهر عرضا لصدقه على الجوهر بالمواطاة اذ الكلام في الاجزاء المحمولة ولا الى الاول لانه لو كان جوهر ا فاما ان يكون جوهر ا مطلقا فيلزم تركيب الجوهر من نفسه ومن غيره او جوهر ا مخصوصا والجوهر المطلق جزء منه فيلزم ان يكون الشئ جزءا لجزء نفسه وانه محال وهو ضعيف لانا لانم انحصار الممكنات في المقولات العشر بل صرحوا بخلافه وان سلمنا

(لكن)

لكن يمنع جنسيتها لما تمخضا ولا دليل لهم دال على ذلك سلمنا لكن قوله جزء الجوهر اما ان يكون جرهما او عرضا اما ان ترديه ان الجزء اما مفهوم الجوهر او مفهوم العرض واما ان ترديه ان الجزء اما ان يصدق عليه الجوهر او العرض فان كان المراد الاول فلانم انحصار الجواز ان يكون مفهومه مغايرا لمفهوم الجوهر والعرض فان جميع الممكنات لا تنحصر في المفهومين وان كان المراد الثاني فلانم ان الجزء لو كان جوهر ا مخصوصا لزم ان يكون الشئ جزءا لجزء نفسه وانما يلزم لو كان ذاتياله وهو ممنوع فان الصدق اعم من ان يكون صدق ذاتي او العرضي ولا يلزم من وجود العام وجود الخاص (قوله الثاني الفصل متسبا الى النوع مقوم له) الفصل له نسب ثلث نسبة الى النوع ونسبة الى الجنس ونسبة الى حصة النوع من الجنس اما نسبه الى النوع فبانه مقوم له كـ مقوم الناطق للانسان وكل مقوم للعالي مقوم للسافل اذ العالي مقوم له ولا ينعكس كليا والا لم يبق بين العالي والسافل فرق اتساويتهما في تمام الذاتيات حيثئذ لكن بعض مقوم السافل مقوم للعالي واما نسبه الى الجنس فبانه مقوم له كتقسيم الناطق الحيوان الى الانسان وكل مقوم للسافل فهو مقوم للعالي لان معنى تقسيم السافل تحصيله في النوع والعالي جزء منه فيلزم حصوله فيه ولا ينعكس كليا والا لحقق السافل حيث تحقق العالي فلا يبقى السافل سافلا ولا العالي عاليال لكن قد يقسم السافل ما يقسم العالي واما نسبه الى الحصة فتقل الامام عن الشيخ انه علة فاعلية لوجودها مثلا من الحيوان في الانسان حصة وكذا في الفرس وغيره والموجد للحيوانية التي في الانسان هو الناطقية والحيوانية التي في الفرس هو الصاهلية وتقرير الدليل عليه ان احدهما من الجنس والفصل ان لم يكن علة للآخر استغنى كل منهما عن الآخر فلا تلتم منهما حقيقة واحدة كالحجر الموضوع بحجب الانسان وان كان علة وايستهي الجنس والاستلزام الفصل فتعين ان يكون الفصل علة وهو المطلوب وجوابه انه ان اريد بالعلة العلة التامة اعني جميع ما يتوقف عليه الشئ فلانم انه لو لم يكن احدهما علة تامة لزم استغناء كل منهما عن الآخر وانما يلزم ذلك لو لم يكن علة ناقصة وان اريد ما يتوقف عليه الشئ اعم من التامة والناقصة فلانم انه لو كانت علة ناقصة للفصل استلزمه فليس يلزم من وجود العلة الناقصة وجود المعلوم وانح الامام على بطلان العلية بان الماهية المركبة من ذات وصفة اخص منها كالميو ان الكاتب يكون ذات جنسها والصفة فصلها مع امتناع كون الصفة علة للذات لتأخرها عنه وجوابه ان تلك الماهية اعتبارية والكلام في الماهية الحقيقية ونحن نقول اما ان الفصل علة لخاصة النوع فذلك لاشك فيه لان الجنس انما يخص بمقارنة الفصل فلم يعتبر الفصل لا يصير حصة واما ما نقله عن الشيخ فغير مطابق فانه ما ذهب الى

الثاني الفصل متسبا الى النوع مقوم له ومقوم العالي مقوم السافل من غير عكس ومقيسا الى الجنس مقسم له ومقسم السافل مقسم العالي من غير عكس ومقيسا الى حصة النوع من الجنس قال الشيخ يجب كونه علة لوجودها لان احدهما ان لم يكن علة للآخر استغنى كل منهما عن صاحبه وليس الجنس علة للفصل والاستلزامه فتعين العكس وجوابه انه لا يلزم من عدم العلية التامة الاستغناء ولا من العلية الغير التامة الاستلزام ومنع الامام وجوابه بان الفصل قد يكون صفة والصفة لا تكون علة للموصوف وجوابه ان ذلك في الماهية الحقيقية ممنوع

علية الفصل المحصة بل لطبيعة الجنس على ما نقلناه عنه في صدر البحث الاول حيث قال الفصل بفصل عن سائر الامور التي معه بانه هو الذي يلحق اولاً طبيعة الجنس فيحصله ويفرزه وانها انما تلحقها بعدما لقيها وافرزها والدلائل التي اخترعوها من الطرفين لاتدل الاعلى هذا المعنى او مقابله ثم ليس مراده ان الفصل علة اوجود الجنس والالكان اما علة له في الخارج فبعدم عليه بالوجود وهو محال لاتحادهما في العمل والوجود واما علة له في الذهن وهو ايضا محال والامام يعقل الجنس بدون فصل بل المراد ان الصورة الجنسية مبهمة في العقل تصلح ان تكون اشياء كثيرة وهي عين كل واحد منها في الوجود غير متحصلة في نفسها لا يطابق تمام ماهياتها المحصلة واذا انضم اليها الصورة الفصلية عينها وحصلها اي جعلها مطابقة للماهية النسابة فهي علة لدفع الابهام والتحصيل والعلية بهذا المعنى لا يمكن انكارها ومن تصفح كلام الشيخ وامعن النظر فيه وجده منساقا اليه تصرحاً في مواضع وتلويحاً في اخرى وكانا فصلنا هذا البحث في رسالة تحقيق الكليات فليقف عليها من اراد التفصيل (قوله ويتفرع على العلية ان الفصل الواحد بالنسبة الى النوع الواحد لا يكون جنساً) فرعو على علية الفصل كما فهموها عدة احكام منها ان الفصل الواحد بالنسبة الى النوع الواحد لا يكون جنساً باعتبار آخر كما ظن جماعة ان الناطق بالقياس الى انواع الحيوان فصل الانسان والى الملك جنس له والحيوان بالعكس وذلك لان الفصل لو كان جنساً كان معلولاً للجنس المعلوم له فيكون المعلول علة لعلته وانه متمتع وهذا انما يتم لو كان الفصل علة للجنس اما اذا كان علة للخصه فلا يجوز ان يكون الجنس علة للخصه النوع من الفصل كما يكون الفصل علة لخصته من الجنس و الا يلزم انقلاب المعلول علة لمغايرة الجنس والفصل حصتها ومنها ان الفصل لا يقارن الاجنسا واحداً في مرتبة واحدة فانه لو قارن جنسين في مرتبة واحدة حتى يلتئم من الفصل واحد الجنسين ماهية ومنه ومن الاخر اخرى لا امتناع ان يكون لمساهية واحدة جنسان في مرتبة واحدة يلزم تخلف المعلول عن العلة ضرورة وجود الفصل في كل واحدة من المساهيتين وعدم جنس كل منهما في الاخرى فلا بد من قيد بمرتبة واحدة وان اهل في الكتاب لجواز مقارنة الفصل اجناساً متعددة في مراتب كناطق الحيوان والجسم والجوهر ومنها ان الفصل لا يقوم الانواع واحداً لانه قد ثبت انه يتشعب ان يقارن الاجنسا واحداً والمركب من الفصل والجنس لا يكون الا واحداً هكذا ذكره وهو لا يدل على ذلك وانما يكون كذلك لو لم يقوم تلك المساهية الواحدة انواعاً متعددة في مرتبة واحدة كالحساس فانه يقوم انواع الحيوان فالواجب ان يقيّد الفصل بالقرىب فانه لو قوم نوعين لزم التخلف لعدم جنس كل منهما في الاخر ولما كان الحكم مشتركين في الدليل رتبتهما في الذكر

(اردفهما)

اردفهما به ومنها ان الفصل القريب لا يكون الا واحداً فانه لو كان متعددا لزم توارده على معلول واحد بالذات وتقييد الفصل بالقريب لجواز تعدد الفصول البعيدة والمعلول الواحد بالذات اشارة الى جواب سؤال فان لقائل ان يقول لان استحصالة توارده العلل على طبيعة الجنس وانما يستحيل لو كانت واحدة بالشخص فانه لو لم يكن شخصاً واحداً اجاز تعدد العلل كما في النوع اجاب بان طبيعة الجنس في النوع وان لم تكن واحدة بالشخص الا انها امر واحد بالذات ضرورة كونها حصّة واحدة ومن البين امتناع اجتماع العلل على المعلول الواحد بالذات والاستغنى عن كل منهما لحصوله بالاخر وجواز توارده العلل على النوع حيث تعدد ذاته ويحصل حصّة منه بعلة واخرى باخرى لا يقال هذه التفاريع انما تصح لو كان الفصل علة تامة وليس كذلك بل غاية ان يكون علة فاعلية والتخلف والتوارد لا يمتنعان في العلة الفاعلية لانا نقول الجنس لا ينفك عن الفصل فلو كان علة فاعلية كانت موجبة ومن الظاهر امتناع التخلف والتوارد في العلة الموجبة ولما ذهب الامام الى بطلان قاعدة العلية جواز الفروع الثلاثة الاول لجواز تركيب الشئ من امرين كل منهما اعم من الاخر من وجه كالحويان والايض فالمساهية اذ تركبت منهما يكون الحيوان جنساً والايض فصلاً لها بالقياس الى الحيوان الاسود وبالعكس بالقياس الى الحمار الايض فيكون كل منهما جنساً وفصلاً وهو الحكم الاول وفصلاً يقارن جنسين اي الحيوان والجمل او الاسود والايض وهو الحكم الثاني مستلزم للثالث وجوابه لان المساهية الحقيقية يجوز ان تتركب من امرين شأنهما كذلك بل انما يجوز في المساهية الاعتبارية والاحكام مخصوصة بالماهيات الحقيقية ووافق على الفرع الرابع لانه على العلية بل لان الفصل مفسر عند كمال الجزء المميز وكل المميز لا يكون الا واحداً وقد عرفت جوابه بان هذا التفسير فاسد لجواز تركيب ماهية من امرين يساويانها اذ كل منهما فصل وليس كما لافان قال قائل هذا يبطل الحكم الرابع ايضا فانهما فصلان قريبان ضرورة ان كلامهما يعبر بالماهية عن جميع مشاركتها فللقائلين بالعلية ان يخرجوا ذلك الجواب وهو الاشكال الوارد على الامام اخراجاً عن الورد عليهم او يخرجوا اخر وجا عن ذلك الاشكال او يخرجوا ذلك الجواب جرحاً يسقط عنهم او يخرجوه تخرجاً بحيث يندفع عن انفسهم بان الحكم الرابع ليس ايقاع تعدد الفصل في كل ماهية فانه مفرع على علية الفصل والفصل انما يجب كونه علة اذا كان للماهية طبيعة جنسية فلا امتناع لتعدد الفصل الا فيما فيه جنس فانه لو لم يكن لم يلزم توارده العلتين على معلول واحد وهناك لاجنس فلا نقص او ان قال هذا يبطل قاعدة العلية ايضا لان كل واحد من الامرين المتساويين فصل وليس

ويتفرع على العلية ان الفصل الواحد بالنسبة الى النوع الواحد لا يكون جنساً ايضا لا امتناع كون المعلول علة لعلته ولا يقارن الاجنسا واحداً ولا يقوم الانوعاً واحداً لثلاث يتخلف معلوله عنه ولا يكون القريب الا واحداً لثلاث توارده علته على معلول واحد بالذات وجوز الامام الثلاثة الاول لجواز تركيب الشئ من امرين كل منهما اعم من اخر من وجه وجوابه منع جواز تركيب الماهية الحقيقية منهما ووافق على الرابع معلل بان الفصل كمال الجزء المميز وقد عرفت جوابه ولافتائين بالعلية ان يخرجوا ذلك الجواب بان الفصل انما يجب كونه علة فيما فيه طبيعة جنسية من

بعله فلا يقال ثابن بالعلية ان يدفعوه عن أنفسهم بان الفصل ليس عللة مطلقا بل فيما فيه طبيعة جنسية لكن الاول انبى بما في الكشف ووجهه لان قاعدة العلية ان الفصل عللة للجنس او للخصه منه ولا وجه يبطلها (قوله الثالث فصل النوع المحصل يجب ان يكون وجوديا) في هذا البحث مسائل عدة الاولى ان النوع ان كان موجودا في الخارج فهو المحصل وان لم يكن موجودا بل يكون من مخترعات العقل فهو الاعتباري والوجودي مشترك بين المعنيين الموجود في الخارج وما لا يكون العدم جزأ من مفهومه والعدمى في مقابلة احد المعنيين اذ تقرر هذا فنقول فصل النوع المحصل يجب ان يكون وجوديا بكل واحد من المعنيين اما الاول فلانه لو كان معدوما لزم عدمه لانفاء الكل بانفائه جزئه واما الثاني فلانه لو كان العدم جزأ منه لكان جزأ من النوع المحصل وانه محال وفصل النوع الاعتباري لا يجب ان يكون وجوديا لجواز ان يعتبر العقل تركبه من امور عدمية كما اذا ركب نوعا من الانسان والعدم البصر ويسمى بالاعنى فيكون الانسان جنسنا والعدم البصر فصلا عدما لا يقال معنى تقويم الفصل ان الصورة العقلية لا تضاهى بقى الحقيقة الخارجية الا اذا اشتملت على صورته المعقولة فان الصورة المعقولة من الانسان لم تطابقه اذا اتقى منهما احدي صورتى الحيوان والناطق فالقويم ليس الا بحسب الذهن فلا يجب ان يكون الفصل وجوديا لجواز حصول المطابقة بامر عدمى كالخط فانه كم متصل له طول ولا عرض له ولا يكتفى في ماهيته الطول بل لابد معه من عدم العرض لا نأقول هب ان الفصل ليس بمقوم للنوع في الخارج الا انهما متحدان في الوجود والجمع فيستحيل ان يكون عدما والنوع محصل في الخارج وانما يخص هذا البحث بالفصل وان كان مشترك بينهما وبين الجنس لان طائفة من الناس لما سمعوا ان كل فصل مقسم حسبوا ان كل مقسم فصل ومن العدديات ما قسم كقولنا الحيوان اما ناطق او غير ناطق اتج لهم سوء ظنهم ان من الفصول ما يكون عدما حتى لا يروا بأسا في ان يجعلوا الحيوان الغير الناطق نوعا محصلا من الحيوان وجنسا للجمع والغير الناطق فصلا له ولم يوجد مثل هذا الوهم في الجنس فلا جرم اختص البحث بالفصل ازالة للوهم الكاذب وذكر الشيخ في الشفاء انا اذا قلنا الحيوان منه ناطق ومنه غير ناطق لم يثبت الحيوان الغير الناطق نوعا محصلا بازاء الحيوان الناطق فان السلوب لوازم الاشياء بالنسبة الى معان ليست لها ضرورة ان غير الناطق امر يعقل باعتبار الناطق والفصل للنوع امر له في ذاته فهي لا تقوم الاشياء بل تعرضها وتلزمها بعد تقرر ذواتها نعم ربما لم يكن للفصل اسم محصل فيحظر الى استعمال السلوب مقامه وهو بالحقيقة ليس بفصل بل لازم عدله عن وجهه اليه وهذا لا يختص بالسلب فكثيرا ما يقوم مقام الفصول

الجوهرية لوازمها الوجودية وآثارها المساوية لها عند عدم الاطلاع عليها كالحس والحركة لفصل الحيوان الثانية يمتنع ان يكون لكل فصل فصل لو جوب الانتهاء الى فصل لاجزائه والتركيب الماهية من اجزاء غير متناهية وهو محال فان قلت يجب ان يكون لكل فصل فصل لان طبيعة الفصل صادقة على النوع وعلى نفسه فيكون مشاركا للنوع في طبيعته وهو ممتاز عنه بعدم دخول الجنس فيه واما الامتياز فصل فيكون للفصل فصل اجاب بان عدم دخول الجنس في ماهية الفصل ليس فصلا وانما يكون فصلا لو كان ذاتيا وليس كذلك والا يمكن ذاتيا للنوع وهو محال الثالثة ليس كل جزء جنسا وفصلا فان العشرة مركبة من الاحاد والبيت من السقف والجدران مع ان شيئا من تلك الاجزاء ليس بجنس ولا فصل بل الجزء المحمول اما جنس او فصل فليس كل ماهية مركبة يكون تركيبها من الجنس والفصل لجواز تركيبها من الاجزاء الغير المحمولة ولا كل ماهية مركبة من الاجزاء المحمولة كذلك بناء على الاحتمال المذكور وزعم القدماء ان كل ماهية مركبة من الاجزاء المحمولة فلا بد ان يكون مركبتها من الجنس والفصل على ما مر في تعريف الفصل بالمعنى الاخص المستلزم لاشتمال كل ماهية لها فصل على الطبيعة الجنسية واحتجوا عليه بان الماهية المركبة من جزئين محولين مشاركة لاحدهما في طبيعته لانه صادق على الماهية المركبة وعلى نفسه وهو تمام المشترك بينهما ضرورة انهما لا يشتركان في ذاتي آخر ولا خفاء في انهما مختلفان بالحقيقة للتفسير بين حقيقة الكل وحقيقة الجزء فهو تمام المشترك بين امرين مختلفين بالحقيقة فيكون جنسا والماهية المركبة مخالفة له في طبيعة الجزء الاخر لانه ذاتي للماهية عرضي له فهو مميز ذاتي لها بالقياس الى ذلك الجزء فيكون فصلا واجاب بان مشاركة الماهية المركبة احد جزئيهما في طبيعته لا يوجب ان يكون جنسا وانما يكون كذلك لو كان تحت نوعان والشيء لا يكون نوعا لنفسه وفيه نظر قد عرفته في باب الجنس انه يجوز ان ينحصر جنس في نوع انحصار النوع في شخص وهو ليس بوارد ههنا لانه على سند المتع بخلافه ثم (قوله ثانيا فصل الانسان مثلا الناطق) فصل الانسان هو الناطق المحمول عليه بالمواطاة لا النطق الذي لا يحمل عليه الا بالاشتراك فان الفصل من اقسام الكل وصورته في جميعها ان يكون مقولا على جزئياته ويعطى بها اسم وحده والنطق لا يعطى شيئا من الجزئيات اسمه ولا حده وكذلك البواقي فان الخاصة للانسان ليس هو الضحك ولا العرض العام المشي بل الضاحك والماشي وحيث يطلق مثال للخمسة ليس بمحمول فهو مجاز ولما تبين هذا المعنى فيما سلف حيث اعتبر في الكل محل المواطاة ورسم الفصل بالتنبيه كانه منه على ما في الضمير (قوله الفصل الخامس في مباحث الخاصة

الثالث فصل النوع المحصل يجب كونه وجوديا دون النوع الاعتباري وليس لكل فصل فصل مقوم لوجوب انتهائه المركب الى البسيط وعدم دخول الجنس في ماهية ليس فصلا له بمسيرة عن النوع المشارك في طبيعته لانه ليس ذاتيا له ولا لكان ذاتيا للنوع وليس كل جزء جنسا او فصلا كاجزاء العشرة او البيت بل الجزء المحمول لا حدهما فليس كل ماهية مركبة من الجنس والفصل وكون المركب من جزئين محولين مشاركا لاحدهما في طبيعة مخالفة له في طبيعة الاخر لا يوجب تركبه من الجنس والفصل اذ الشيء انما يكون جنسا بالقياس الى نوعين وفيه نظر قد عرفته

ثانيا فصل الانسان مثلا الناطق لا النطق الذي لا يحمل عليه الا بالاشتراك وكذلك البواقي وحيث يطلق ذلك فهو مجاز من الفصل الخامس في مباحث الخاصة والعرض العام الاول في الخاصة وهي الكل المقول على ما تحت طبيعة واحدة فقط ولا غير ذاتي خرج بالقيد الاول العرض العام وبالاخير الثلاثة الباقية وقد يقال الخاصة لما يخص الشيء بالقياس الى بعض ما يغيره ويسمى خاصة اضافية الاول خاصة مطلقة والعرض العام هو الكل المقول على ما تحت اكثر من طبيعة واحدة قولا غير ذاتي خرج بالقيد الاول الخاصة وبالاخير الثلاثة الباقية وهذا العرض الغير العرض القسم للجوهر لانه قد يكون جوهرها ومحمولها

والعرض العام) الخاصة مقولة بالاشتراك على معنيين احدهما ما يخص الشيء بالقياس الى كل ما يغيره ويسمى خاصة مطلقة وهي التي عدت من الخمسة ورسمها المصنف بانها الكلي المقول على ما تحت طبيعة واحدة فقط قولا غير ذي فخرج بالقيود الاول وهو قوله فقط العرض العام والقيود الاخير الثلاثة الباقية وانما لم يعتبر النوع فالرسم كما اعتبره الشيخ في الشفاء ليكون شاملا لخواص الاجناس والانواع على ما استحسنه جدا وانما بينهما ما يخص الشيء بالقياس الى بعض ما يغيره ويسمى خاصة اضافية والعرض العام هو الكلي المقول على ما تحت أكثر من طبيعة واحدة قولا غير ذاتي فالقيود الاول وهو قوله أكثر من طبيعة واحدة يخرج الخاصة والقيود الاخير الثلاثة الباقية وله نسي اصطلاحه في الذاتى اوعيه والا لا تنقض رسم الخاصة بالنوع ولم يخرج عن الرسمين بالقيود الاخير وليس هذا العرض هو العرض الذى بازاء الجوهر كما ظنه قوم بل احد قسمي العرض الذى بازاء الذاتى الجوهرى اما اولا فلانه قد يكون جوهرها كالجوانب الناطق دون ذلك اى العرض الذى يناظر الجوهرى واما ثانيا فلانه قد يكون محمولا على الجوهر حلا حقيقيا اى بالمواطأة كلما شئ على الانسان دون ذلك فانه لا يحمل على الجوهر الا بالاشتقاق فلا يقال الجسم هو بياض بل ذو بياض واما ثالثا فلان ذلك قد يكون جنسا كاللون للسواد والبياض بخلاف هذا العرض فانه قسم للذاتى وفيه نظر لانه ان اراد جنسية ذلك العرض بالقياس الى معروضاته فهو باطل والا فهذا العرض ايضا قد يكون جنسا * ثم كل واحد من الخاصة والعرض العام على ثلاثة اقسام لانه قد يكون شاملا وهو اما لازم كاضاحك والماشى بالقوة للانسان واما مقارن كهما بالفعل له وقد يكون غير شامل كالكتاب والايض بالفعل له وجاعة خصوا اسم الخاصة المطلقة بالشاملة اللازمة وحينئذ يجب تسمية القسمين الاخيرين اى الخاصة الشاملة المفارقة وغير الشاملة بالعرض العام لثلاث بطلان القسم الخمس ونسبة الشيخ في الشفاء الى الاضطراب لان الكلي اما ان يكون خاصة لصدقه على حقيقة واحدة سواء وجد في كلها او في بعضها دوام لها اولم يدم والعام موضوع بازاء الخاص فهو انما يكون عاما اذا كان صادقا على حقيقة وغيرها مطلقا فلا اعتبار في ذلك التخصيص لجهة العموم والخصوص واشترف الخواص الشاملة اللازمة البيئة لانها هي المنتفع بها في الرسوم اما الانتفاء بالشمول والازوم فلانه لا يكون الرسم اخص من الرسوم كما استعرفه من وجوب المساواة واما بكونها بيئة فلانها اولم تكن بيئة لم يلزم من معرفتها معرفة ماهي خاصة له وفيه ضعف لان الازوم بالعكس فان قلت الماهية ملزمة للخاصة وتصورهما كاف في جزم الذهن بالازوم بينهما

(لانها)

لانها معرفة لها فيكون تصورهما مستلزما لتصور الماهية فيكون تصورهما في الازوم فتكون الخاصة لازمة بيئة بالمعنى الاعم وهو المراد ههنا قلت لانهم انه اذا كان تصور الخاصة مستلزما لتصور الماهية يكون تصورهما كافيا في الازوم وانما يكون كذلك لو كانت النسبة بينهما متصورة ولم يتوقف الازوم على امر آخر ولو سلم لكن غاية ما في الباب ان تصورهما يكفي في لزوم الماهية للخاصة والمطابوب لزوم الخاصة لها فان احدهما من الآخر والاخرى ان يقال لما كان المطابوب من التعريف ايضاح الماهية المعرفة فاذا اريد ايضاحها بالامور الخارجية فلا بد ان يكون باقرب الامور اليها اذ ليس في البعيد ايضاح وكشف يعتد به ولا خفاء في ان اقرب الامور الخارجية الى الماهية الاوازم البيئة فتعين التعريف بها والخاصة اما ان يكون اختصاصها بالماهية لاجل التركيب اولا يكون كذلك فان كان اختصاصها باعتبار التركيب فهي مركبة فلا بد ان يلتم من امور كل منها اعم مما هو خاصة له ويكون المجموع خاصة له كاطار الواوود للنفاس وان لم يكن كذلك فهي بسيطة كاضاحك للانسان (قوله خاتمة كل من الخمسة قد يشترك غيره مشاركة ثنائية) المشاركات بين الكليات الخمس اما ثنائية من اثنين منها كشاركة الجنس والفصل في انهما محمولان على النوع في طريق ماهو وان ما يحمل عليهما في طريق ماهو او داخلا في جواب ماهو فهو بالقياس الى النوع داخل في جواب ماهو وهي منحصرة في عشر مشاركات واما ثنائية بين ثلثة منها كشاركتها النوع في انها تتقدم على ماهي له هي وتخصص ايضا في عشر واما رباعية من اربعة كشاركتها الخاصة والعرض العام فانه يوجد منها ما يكون جنسا عاليا او مساويا له وهي خمس واما خاصية بين خمسة كما انه يوجد منها ما يجب دوامه لما تحتها وهي واحدة كمجموع المشاركات ست وعشرون ويمكن ان يكون في كل منها وجه من المشاركة ولا يخفى على المحصل جميع ذلك بعد الوقوف على ما فصلناه من مباحث الكليات الخمس وقد جرت العادة باتباع البيانات والمناسبات اياها ولم يذكرها المصنف تعويلا على انسياق الذهن اليها فان ما تشارك به بعضا فقط يابن به ماعداه ومن اتقن مفهومات الكليات وقف على مناسبة بعضها مع بعض الا انا نورد منها بعض ما اورده الشيخ لاشتماله على فوائد جمة فنقول الجنس بيان الفصل بانه يحوى الفصل بالقوة اى اذا نظر الى الطبيعة الجنسية لم يجب ثبوت الفصل لها بل يمكن لا امكانا يسبق في طبيعة الجنس بل يسبق لمقابلة فصل وهو معنى الحاوى فانه الذى يطابق كل الشئ ويفضل عليه وبانه اقدم من الفصل اذ قد يوجد الفصل المعين وقد لا يوجد له وهو انما يوجد الجنس ولذلك ترتفع طبيعة الفصل بارتفاعه من غير عكس وبانه مقول في جواب ماهو والفصل مقول في جواب ايماءه ولكنه لا يعطى المبانية لجواز اجتماع الاوصاف

خاتمة كل من الخمسة
قد يشترك غيره
مشاركة ثنائية
وثلاثية ورباعية
وخاصية ولا يخفى
على المحصل ذلك
من

على الجوهر تحلا
حقيقيا دون ذلك
وذلك قد يكون جنسا
دون هذا الثاني كل
من الخاصة والعرض
العام قد يكون شاملا
لازما وغير لازم
وقد يكون غير شامل
وقد تخص الخاصة
المطلقة بالشاملة
اللازمة لكن يجب
تسمية الباقين
بالعرض العام لثلاث
بطلان التقسيم
المخمس واشترف
الخواص اللازمة
البيئة وهي المنتفع
بها في الرسوم الثلاث
الخاصة اما مركبة
وهي المركبة من امور
كل منها اعم مما هو
خاصة له واما بسيطة
وهي التي لا تكون
كذلك من

المختلفة في امر واحد الا اذا بين ان احدهما في قوة سلب الاخر على ما حصلنا من مفهوم هذا القول في جواب ايماء هو و بان الجنس القريب لا يكون الا واحدا والفصل القريب يمكن تعدده كالحساس والتحرك بالارادة للحيوان و بان الاجناس يمكن ان يدخل بعضها في بعض حتى يحصل آخرها جنسا واحدا والفصول الكثيرة لا يدخل بعضها في بعض و بانه الجنس كالمادة والفصل كالصورة ولا يتم بيانه الا بان يقال والذي كالمادة يخالف الذي كالصورة وذلك لان طبيعة الجنس قابلة للفصل واذا لحقها الفصل صار مقوما بالفعل كحال المادة والصورة وانما لم يقل انها مادة وصورة لانهما لا يحملان على المركب والجنس والفصل يحملان على النوع ولان المادة لا تنظرها صورتان متماثلتان الا في زمانين والجنس تلحقه فصول متعددة في زمان واحد فالجنس للفصل كالسادة للصورة والفصل للجنس كالصورة للمادة والجنس يبين النوع بانه لا يحويه والنوع يحويه و بانه اقدم منه اي اذا وجدت طبيعة الجنس لم يجب ان يوجد طبيعة النوع بل اذا ارتفعت ارتفعت دون العكس و بانه بفضل على النوع بالموضوعات وهو عليه بالمعنى والنوع يبين الفصل بانه مقول في جواب ماهو والفصل واقع في طريق ماهو والجنس والنوع والفصل يبين الخاصة والعرض العام بانهما تقدمهما بالذات فانهما انما يلحقان بعد النوع اما من المادة كمرض الاظفار او من الصورة كقبول العلم او منهما جميعا كالضحك و بانهما لا يتقبلان زيادة والنقصان والشدة والضعف وهما قد يتقبلانها والخاصة تبين العرض العام بانها يتمتع ان يشترك فيها جميع الموجودات بخلافه فهذه اقسام عشرة للبيان تنحصر فيها واما المناسبات فيجب ان يعلم ان الجنس ليس جنسا لكل شيء بل لنوعه فقط وكذلك الفصل وغيره فانها امور اضافية لا تتحقق مفهوماتها الا بالقياس الى ما يضاف اليه ولذلك تجتمع الكليات المتعددة في امر واحد بحسب اختلاف الاضافات حتى ربما تجتمع الخمسة والجنس ليس جنسا للفصل والاحتاج الى فصل آخر بل قوله قول العرض العام اللازم وقول الفصل عليه قول الخاصة والحقيقة قول كل واحد من الاربعة عند التحصيل انما هو على النوع والعرض العام بالقياس الى الجنس فديكون خاصة وقد لا يكون و جنس الفصل ليس يجب ان يكون جنسا بل قد يكون فصل جنس و جنس العرض يجب ان يكون عرضا اما بالقياس الى الجنس فقد لا يكون عرضا و جنس الخاصة وخاصة الجنس قد يكون خاصة وكثيرا ما يكون خاصة الفصل خاصة و عرض الجنس عرضا من غير عكس والعرض بالنسبة الى الفصل عرض ولا يعكس هذا ما تحصل من كلام الشيخ وعليك الاختيار والاعتبار بما تقدم (قوله وكل منهما بالقياس) كل واحد من الكليات اذا قيس الى حصصه الموجودة في افراده اي الى طبيعته من حيث انها مقيدة بالخصائص

وكل منهما بالقياس الى حصصه الصادق هو عليها نوع حقيقي وانما يختلف ذلك بالقياس الى الافراد الحقيقية الخارجية من

(كهذا)

كهذا الحيوان من حيث هو حيوان لحقه الاشارة من غير اعتبار النطق فيه وكذا الناطق غير معتبر معه الحيوانية وكذا الابيض من حيث هو ابيض مشار اليه كان نوعا حقيقيا لكونه حينئذ مقولا على اشياء متفقة بالحقيقة ولما يختلف الكلّي حتى يكون منه جنس ومنه نوع ومنه غيرهما بالقياس الى الافراد الحقيقية المحصلة فانا اذا اعتبرنا افراد الانسان مثلا يكون من المقولات ماهو نفس ماهيتها ومنها ماهو جزء ماهيتها ومنها ما يخرج عنها فاختلاف الكلّي وانقسامه الى الخمسة انما هو بالنسبة الى الجزئيات الحقيقية لا الاعتبارية * واعلم ان اقتناص العلم بالجناس بالماهيات المتحققة في الخارج وفصولها وعرضياتها في غاية الصعوبة واما بالقياس الى المعاني المعقولة والوضعية فيسهل لانا اذا تعقلنا معاني ووضعنا لجلتها اسما كان القدر المشترك فيهما جنسا والقدر المميز فصلا والخارج عنها عرضا هذا تمام الكلام في ايساغوجي و يتلوه باب القول الشارح الذي هو المقصد الا على من قسم التصورات (قوله الفصل السادس في التعريف) معرف الشيء ما يكون تصويره سببا لتصوير الشيء والمراد بتصوير الشيء التصور بوجه ما نغم من ان يكون بحسب الحقيقة او بامر صايدق عليه ليتناول التعريف الحد والرسم معا وما ذكروا من ان الافكار معدّات لفيضان المطالب لا يتنا في كون المعرف سببا لان الافكار حركات النفس وهي المعدّات لا العلوم المرتبة ضرورة كونها مجامعة للمطالب على انهم كثيرا ما يطلقون اسم السبب على المعدّات ايضا لا يقال هذا التعريف غير مانع لدخول الملزومات البينة للوازم فيه لان تصوراتها اسباب لتصورات لوازمها كالسقف للجدار والدخان للنار مع انها غير مفرقة لانا نقول لاختفاء في ان المراد بتصوير الشيء في التعريف التصور الكسبي ضرورة ان التعريفات انما يكون بالقياس الى التصورات الكسبية والشيء انما يكون سببا للتصور الكسبي بطريق النظر فان ما لم يحصل من النظر لم يكن كسبيا وذلك ان موضع المطلوب التصوري المشعور به اولا ثم يعتمد الى ذاتياته وعرضياته ويؤلف بعضها مع بعض تأليفا يؤدي الى المطلوب كما يعتمد ذلك في التصديقات على ما دل اسم الفكر عليه وتصورات اللوازم البينة الحاصلة من تصورات الملزومات ليس حصولها كذلك فلا دخول لها في التعريف وامثال هذا السؤال انما ينشأ من عدم امعان النظر والتعمق في كلام القوم وكما ان طرق حصول التصديق مختلفة كذلك يخاف طرق حصول التصور فربما يحصل بان موضع المطلوب يتحرك الذهن لاجل تحصيله وحين يفتش الصور العقلية يطاع على صورة مفرقة بسيطة ينساق الذهن منها الى المطلوب وربما يثبت في الغريزة امر او امور مرتبة موقفة لتصوير الشيء سواء كان مشعورا به او لم يكن وربما يحصل بان يتحرك الذهن منه الى مباديه

الفصل السادس في التعريفات معرف الشيء لرجوب تقدم معرفته عليه وهو غيره وغير معرف به ومساو له في العموم واجلي منه فهو اما الداخل فيه او الخارج عنه او المركب منهما والاول ان ساواه في المفهوم فهو الحد التام والا فالتام قص والثاني يجب كونه خاصة لازمة بينة وهو الرسم الناقص والثالث ان تركيب من الخاصة والجنس القريب فهو الرسم التام والا فالتام قص

ثم منها اليه وحصوله بالطريق الاول ليس بالنظر اليهم الا ان يفسر بالحركة الاولى
اولم يشترط الترتيب فيه بل يكتفى فيه باحد الامرين التحصيل او الترتيب على ما سبق
الاشارة اليه في صدر الكتاب وكذلك حصوله بالطريق الثاني بل بالحدث وانما حصوله
النظري بالطريق الثالث فليس كل ما يوقع تصورا هو معرف وقول شارح كما ليس
كل ما يوقع التصديق حجة بل المعرفة والقول الشارح هو المكاسب للتصور والحجة
ما يكسب التصديق ولهذا وجب ان يكونا مؤلفين تأليفا اختياريا مسبوqa
بتصور المطلوب المشوق الى تحصيله وانما لم يحمل الطريق الاول من القول
الشارح ولم يفسر النظر بالحركة الاولى وان كان الانتقال فيه صناعا لفته وعدم
وقوعه تحت الضبط وكذلك الطريق الثاني اذا الانتقال فيه ليس باختياريا وانما هو
اضطراري لا دخل للصناعة فيه فالنزاع في التعريف بالمفرد لفظي ان اريد به
التعريف الصناعي لا يثبتانه على تفسير النظر والا فلا شك في امكان وقوع التصور
بالمعاني البسيطة ولما كان معرفة المعرفة علة لمعرفة الشيء وجب ان تكون متقدمة
على معرفته ضرورية تقدم العلة على المعلول ويلزمه لذلك اربعة اوصاف
اولها ان يكون غير الشيء المعروف اذ لو كان هية لكان معلوما قبل كونه معلوما
وانه محال وثانيها ان يعرف بالمعرف والا لا تقدم على نفسه بمرتبة او بمراتب
وثالثها ان يكون مساويا له في العموم اي يكون بحالة متى صدق المعروف صدق
المعرف وهو معنى الاطراد ويلزمه المنع ومتى صدق المعروف صدق هو ويلزمه
الانعكاس والجمع والا لكان اعم منه واخص او مباينا والكل لا يصلح للتعريف
اما الاعم فلان تصويره لا يستلزم تصور احد خواصه ولانه لا يفيد التميز الذي هو اقل
مراتب التعريف واما الاخص فلان الاخص اقل وجودا فيكون اخفى والاخفى
غير صالح للتعريف واما المباين فلان نسبته الى المباين الاخر كنسبته الى غيره
وكنسبة المباين الاخر اليه فتعريفه اياه دون غيره ودون العكس ترجيح بلا مرجح
ولان الاعم والاخص اذا لم يصلحا للتعريف مع قرابتهما الى الشيء فالمباين بالطريق
الاولى لانه في غاية البعد عنه والكل منظور فيه فان الاعم يستلزم تصور الاخص
بوجه مانع ربما لا يستلزم تصويره بحسب الحقيقة لكن لا يدل ذلك على امتناع
التعريف به واما التميز فان اريد به التميز عن كل ما عدا فرسه المعروف والقول
الشارح لا يقتضيه وان اريد به التميز عن بعض ماعداء فالاعم كثيرا ما يفيد
والاخص انما يصح ان يكون اخفى لو كان الاعم ذاتيا له او لازما يينا حتى يكون اقل
وجودا في العقل والمباين ربما يكون له نسبة خاصة الى بعض مابياته لاجلها
يمكن تعريفه به كالهلة والمعلول ورايهما ان يكون اجلي من المعروف لانه اسبق
وجودا الى العقل فيكون اوضح عنده واذا عرفت ان المعروف للشيء يتمتع ان يكون

(نفيد)

نفسه فهو اما داخل فيه او خارج عنه او مركب من الداخل والخارج والاول
ان ساواه في المفهوم كما ساواه في العموم فهو الحد التام كما تعرف بالجنس
والفصل القريبين وان لم يكن مساويا له الا في العموم فالحد الناقص كما تعرف
بالجنس البعيد والفصل القريب او بالفصل القريب وحده ان جوزنا التعريف
بالمفرد لادم اعتبار القرينة المخصصة والا لم يكن داخلا والثاني يجب كونه
خاصة لازمة بنسبة على ما مر وهو الرسم الناقص والثالث ان تركيب من الجنس
القريب والخاصة فهو الرسم التام والا فالرسم الناقص كما اذا تركيب من الجنس
البعيد والخاصة ثم ههنا انظار الاول انه جعل المركب من الداخل والخارج قسما للخارج
وهو قسم منه لا متناع ان يكون داخلا والا لدخل الخارج ولو قال اما داخل
او خارج والداخل اما حد تام او ناقص والخارج ان تركيب من الجنس القريب
والخاصة فهو رسم تام والافاقص كان اخصر والى الصواب اقرب الثاني انه اخذ
الحد التام داخلا في المحدود مساويا له في المفهوم والداخل ما يتركب الشيء منه ومن غيره
فكيف يساويه مفهومه الثالث انه اوجب في الخارج ان يكون خاصة فلا يكون المركب
من العرض العام والخاصة رسمانا قصا فان قلت المجموع خاصة قلت لا اعتبار للعرض
في التحصيل فلا اعتبار له في التعريف اذ لم يعتبر الا الخاصة الرابع ان المركب من الفصل
والخاصة او من الفصل والعرض العام رسم ناقص على مقتضى تقييده وهو فاسد
لان الفصل وحده اذا افاد التميز المسمى فهو مع شيء آخر اولى بذلك فان قيل انهم
لم يعتبروا هذه الاقسام لان المقصود من التعريف اما التميز او الاطلاع على الذاتيات
والعرض العام لا يفيد شيئا من ذلك فلا فائدة في ضمه مع الخاصة او الفصل والمركب
منهما ليس بمفيد ايضا لان الفصل قد افاد ذلك فلا حاجة الى ضمها اليه بخلاف الاقسام
المعتبرة كالجنس البعيد مع الفصل فان الجنس وان لم يفد التميز فقد افاد الاطلاع
على ذاتي فتقول التميز ليس بواجب لكل جزء من المعرفة وان كان لابد فالعرض العام
يميز عن بعض الاغبار على انهم كثيرا ما يستعملونه في التعريفات مكان الجنس ولما اعتبروا
فيها ضم خاصة مع اخرى فضمها مع الفصل اولى بالاعتبار الخامس ان التعريف بما يعبر
الشيء يفيد تصويره بوجه ما فان لم يعملوه معرفا فسد تعريفه وان جعلوه معرفا
بطل قاعدة المساواة ولم ينحصر المعرفة في الاقسام الاربعة لخروجه منها على
ما ذكرناه وليس لقائل ان يقول لست ان رسم المعرفة بما ذكرناه بل بانه قول دال على ما يميز
الشيء عن جميع ماعداء وحيث لا يجوز ان يكون اعم لانا نقول هذا تخصيص لجعل
النظر في هذا الباب فيما هو اخص من القول الشارح وتخصيص اصطلاح القوم الذي
تلقته العقول بالقبول بلا ضرورة تدعو اليه في قوة الخطاء عند المحصلين كما ذكره هذا
الفاضل المتصلف في مطلع كتابه بل هو خطأ ههنا فان التصورات الكسبية كما تكون

بوجه خاص كذلك ربما تكون بوجه عام ذاتي او عرضي فكاسبها ان لم يكن معرفا
فلا بد من وضع باب آخر يفيد التعلم فيه ذلك لان المنطق جميع طرق الاكتساب وان كان
معرفا لم يصح اعتبار التمييز عن جميع الاغيار في رسمه نعم من ضرورات التعريف التمييز
عن بعضها فان ما لا يفيد امتياز الشيء في العقل عن الغير لم يكن حلة لتصوره ولهذا
امتنع التعريف بالمباين لان معنى التمييز ان يكون ثابتا للشيء مساويا عن غيره والى ذلك كله
اشار الشيخ في اول كتاب البرهان من الشفاء وقال كما ان التصور المكتسب على مراتب
فنه تصور الشيء بمعنى عرضي يخصه او يعمه وغيره ومنه تصور بمعنى ذاتي على احد
الوجهين والتصور الخاص قد يشتمل على كمال حقيقة وقد لا يتناول الا شطرا منها
كذلك القول المستعمل في تمييز الشيء وتعرفه قد يكون مميذا له عن بعض ما عداه
فان كان بالعرضيات فهو رسم ناقص وان كان بالذاتيات فهو حداثا ناقصا وقديما
عن الكل فان كان بالعرضيات فهو رسم تام وخصوصا ان كان الجنس قريبا فيه
وان كان بالذاتيات فهو حداثا هذا عند الظاهر بين من المنطقيين واما عند المحصلين
فان اشتمل على جميع الذاتيات بحيث لا يشذ منها شيء فهو الحد التام والافليس بتام
والمقصد الاقصى من التحديد ليس هو التمييز بالذاتيات بل تحصيل صورة معقولة موازنة
كما في الوجود وانما التمييز تابع له هذا كلام الشيخ وقد بان منه ان المساواة ليست
مشروطة في مطلق التعريف بل في التعريف التام ولقد نفخ من فصل وقال الانتقال الى
التصورات المكتسبة امامن الذاتيات التي هي علل ذهنية او من العرضيات التي هي معلولات
ذهنية او من العلل الخارجية او من المعلولات الخارجية او من الشبيه او من المقابل واكمل
هذه الانتقالات الذي هو المقصود الحقيقي من التعريف ما يفيد الصور التام وهو الانتقال
من الذاتيات والعلل الذاتية وانقصها ما يكون بحسب التعريفات الثابتة بينهما وسائط
بعضها يقرب الى الكامل وبعضها يقرب الى الناقص وكيف ما كان فالمرادى لابد وان
تكون اعرف من المطالب واجلي واسبق في التعقل فان كانت مع ذلك اقدم بالطبع ايضا
فالتعريف بها يشبه برهان العلم والافهوشية برهان الان فتعريف الشيء اما بما تقدمه
وهو المقومات والعلل او بما تأخره وهو العرضيات والمعلولات او بما يتركب منهما او بما يخرج
عنهما فان كان بالذاتيات والعلل فان اشتمل جميعها فهو حداثا والافصح ناقص والحد
التام لا يكون الا واحد او يمكن تعدد الناقص وان كان بالخواص او العوارض والمعلولات
فهو رسم مفرد وان كان بالذاتيات والعرضيات فهو رسم مركب والرسوم ان افادت
التمييز عن جميع ما عداه فهو تامة والافناقص وان كان لغير الذاتيات والعرضيات
فهو التعريف بالمثال وهو بالقوة تعريف بالعرضيات لان وجه المشابهة يكون
امرا عارضا ومن هذا القبيل تعريف الكليات بالجزئيات كقول الادباء الاسم كزيد
والفعل كضرب ومنه تعريف المعقولات بالمشعشعسات كما يقال العلم كالنور والجهل

(كالظلمة)

كالظلمة ولما كان اكثر استيناس العقول الناقصة بالامثلة صار استعمالها في مخاطبات
المتعلمين اكثر واشبع * واعلم ان الحد اما بحسب الاسم وهو قول مشتمل على تفصيل
مادل عليه الاسم اجالا ولا نزاع فيه الا اذا اشبه ما يدل عليه اللفظ بالذات بما يدل
عليه بالعرض وحينئذ يكون نزاعا لغويا غاية ان يدفع بنقل او وجه استعمال او ارادة
من اللفظ ولهذا يستحسن في مبادئ المناظرات والمحاورات استفسار الالفاظ المهمة
والمشتركة ليطابق فهم السامع ارادة اللفظ واما بحسب الحقيقة وهو ما يدل عليه حقيقة
الشيء الثابتة ولجواز الانتزاع فيه لجواز ان لا يطابقه ولما كان الوجودات مفهومات
وحقايق فلها حدود بالوجهين واما المعدومات فليس لها الا الحدود بحسب الاسم
وكذلك الرسوم واما ينال التعريف بحسب الاسم تعريفها بحسب الحقيقة اذا صار
الشيء المعروف المعلوم الوجود بعد ان لم يكن * واعلم ان هذا الباب لطيفه غزيرة
وفوائده كثيرة اختصره المتأخرون اختصارا اخل بالواجب وغيره عن وضعه
واصطلاحاته ظاهرا منهم انه ضبطه ونفوه وهو من ضبط مطالبه بمحل بعيدا عن فيه
من عظيم بحر * بشي * زر * ولولا خوف الاطالة والاطباب * والتعرض لما ليس له
اثر في الكتاب * لاوردت ما خلصته من كلام الشيخ وغيره من الفضلاء المحققين وانما
ذكرت ذلك القدر اليسير من مباحثه تصحيا لبعض قواعد * وتنبها على كثرة
فوائده * (قوله والخلل في التعريف لاختلال شرط مما سبق) قد اعتبر في المعرف
شرائط اربعة عرفتها فيتمتع التعريف باختلال ايها كان وذلك بان لا يساوى المعرف
بل يكون اعم فلا يكون مانعا او اخص فلا يكون جامعاً او يساويه في المعرفة والجهالة
كتعريف احد المتضامين بالآخر او يعرف بالآخر كما يقال النار اسطعس فوق الاسطعسات
شبيه بالنفس او بنفسه كما يقال الحركة نقلة والانسان حيوان بشري او بما لا يعرف الابه
اما بمرتبة واحدة وهو دور مصرح كتعريف الشمس بكوكب النهار والنهار بزمان كون
الشمس فوق الافق او بمراتب وهو دور مضمحل كتعريف الاثنين بالزوج الاول والزوج
بالعدد المنقسم بمساويين والمتساويين بالشئين اللذين لا يفضل احدهما على الاخر والشئين
بالاثنين وكل منها ارداً مما قبله فتعريف الشيء بغير المساوي ردي على ما ذكره وبالمساوي
في المعرفة ارداً لانه لا يفيد المطلوب والاول انما يفيد تصوره بوجه ما وبالآخر ارداً لكونه
ابعد عن الافادة وب نفسه ارداً منه لجواز ان يصير واضح في بعض ابعاض فيفيد تعريفا
بخلافه والدورى المصرح ارداء منه لاشتماله على التعريف بنفسه وزيادته والدور المضمحل
ارداء منه لاشتماله على التعريف بالمصرح وزيادته هذا كله من جهة المعنى واما الخلل من جهة
اللفظ فاما تصور اذا حاول الشخص التعريف لغيره وذلك باستعمال الفاظ غريبة وحشية
او مجازية او مشتركة من غير قرينة وبالجملة ما لا يكون ظاهرا للدلالة على المراد بالنسبة الى
السامع او باشتماله على تكرير من غير حاجة كما في تعريف الانف والافطس او من غير ضرورة

(١٣)

والخلل في التعريف
لاختلال شرط
مما سبق من

تعريف بالمشابهة
المختصة فهو الرسم
ايضا

وعلى التعريف سكان
الاول المعلوم يمنع
طلبه لخصوله وغير
المعلوم كذلك لا تمنع
توجه الطلب نحو
غير المعلوم والمعلوم
من وجه يمنع طلبه
من وجهه لما سبق
لا يقال قولنا كل
معلوم يمنع طلبه
وكل غير معلوم يمنع
طلبه لا يصح فان
لا انعكاس عكس
نقيض الاول الى منافي
الثاني لا تمنع انعكاس
الاول عكس النقيض
الى الموجبة ليعكس
عكس الاستقامة الى
منافي الثاني وستعرفه
في عكس البقيض
ولو خص المعلوم
وغير المعلوم بالتصور
لم يعكس عكس
النقيض الاول الموجب
الى منافي الثاني
وجواب الشك ان
المعلوم من وجهه
للعلم ببعض اعتباراته
كان توجه الطلب
نحوه كافي طلب ماهية الملك

كافي المتعريفين وهو القيد المستدرك في عبارة القوم (قوله والتعريف بالمثل) المناسب
تقديم هذا الكلام على بحث الاختلال اذ هو جواب نقض ريبا يورد على حصر
المعرف في الاقسام الاربعة فيقال المثل اما ان يكون مابنا للمثل او اخص فالتعريف به
خارج عنها اجاب بان التعريف بالمشال ليس المراد منه التعريف بنفسه بل بخاصة
الشيء باعتبار مقايسته الى المشال وهي المشابهة المختصة به على نحو ما سمعت
في التعريف بالمثل فيكون من قبيل رسوم لا يقال المشابهة مشتركة بين
الشئين لانه لما شابه هذا ذلك شابه ذلك فلا يكون مختصة باحدهما لانا نقول مشابهة
هذا لذلك غير مشابهة ذلك لهذا فيكون تعريف الشيء بشابهته للمثل تعريفا
بخاصة (قوله وعلى التعريف سكان) اول من اورد هذا الشك ما نرى مخاطبا به
لسقراط في ابطال الانكسار وتقريره ان المطلوب بالتعريف اما ان يكون
معلوما او لا يكون معلوما واما ما كان يمنع طلبه اما اذا كان معلوما فلا استحالة
تحصيل الحاصل واما اذا لم يكن فلا تمنع توجه الطلب نحو ما لا شعور للذهن به
فان قلت ان اريد بالمعلوم المعلوم من كل وجه فلا تمنع الحصر لجواز ان يكون
معلوما من وجه مجهولا من وجه آخر وان اريد به المعلوم في الجملة فلا تمنع لو كان
معلوما امتنع طلبه وانما يكون كذلك ان لو كان معلوما من جميع الوجوه
اجاب بان المعلوم من وجه دون وجه يمنع طلبه ايضا بوجهيه لما سبق فان
الوجه المعلوم يمنع طلبه لخصوله وكذلك الوجه المجهول لاستحالة توجه
الطلب الى ما لا حضور له بالبال ولا يسترب في ان الشك وارد على المطالب
التصديقية ايضا فلا وجه لتخصيصه بالتعريف واعترض الامام شرف الدين
المراغي عليه بان قولكم كل معلوم يمنع طلبه وكل غير معلوم يمنع طلبه لا يجتمعان
على الصدق لان صدق كل واحدة منهما يستلزم كذب الاخرى لان انعكاس
عكس نقيضها الى ما ينافي الاخرى فان القضية الاولى اذا صدقت صدق
كل ما لا يمنع طلبه لا يكون معلوما وتعكس بعكس الاستقامة الى بعض ما لا يكون
معلوما لا يمنع طلبه وهو منافي للقضية الثانية ولم يقل مناقض لهما لانهما موجبتان
وكذا في القضية الثانية ولان عكس نقيض كل واحدة منهما ينظم مع القضية
الاخرى قياسا منتجا لقولنا كل ما لا يمنع طلبه يمنع طلبه وانه محال ويمكن دفعه
بان يقال لان ان القضية الاولى تعكس بعكس النقيض الى الموجبة الكلية
المذكورة لتعكس بالاستقامة الى منافي الثانية ولتنتج معها المحال كما سيحى
من ان الموجبة الكلية لا تعكس الى الموجبة بعكس النقيض سلنا لكن نورد الشك
هكذا التصور اما تصور معلوم او تصور عن معلوم وكل تصور معلوم يمنع
طلبه وكل تصور غير معلوم كذلك وحين خصصنا المعلوم وغير المعلوم

نحوه كافي طلب ماهية الملك والبان الثاني لا يمكن تعريف الشيء بنفسه ولا بجميع اجزائه لانه هو ٨ (بالتصور)

بالتصور لم يعكس عكس نقيض القضية الاولى الى منافي الثانية لان عكس نقيضها
كل ما لا يمنع طلبه لا يكون تصورا معلوما ويعكس بالاستقامة الى بعض ما لا يكون
تصورا معلوما لا يمنع طلبه وهو لا ينافي القضية الثانية القائلة كل تصور
غير معلوم يمنع طلبه لان التصور الغير المعلوم اخص من غير التصور المعلوم
ولا منافاة بين ايجاب الشيء لكل افراد الاخص وايجاب نقيضه لبعض افراد
الاعم وايضا لم ينظم عكس نقيض كل منهما مع الاخرى قياسا منتجا لعدم
اتحاد الوسط فقال صاحب الكشف الاشكال عام الورود على كل قياس مقسم حل
فيه محمول واحد على متقابلين وهذا الجواب يختص بما اذا كان لذات كالتصور
مثلا صفتان متقابلتان كالعلم وعدمه ويكون الموضوع في احدى الصفتين
الذات مع احدى الصفتين وفي الاخرى الذات مع الصفة الاخرى اما اذا كان
الموضوع نفس الصفتين من غير تحقيق قدر مشترك بينهما لم يصلح هذا جوابا له وفيه
نظر لان المنفصلة في ذلك القياس لابد ان تكون مشتركة على ما وضع للمقابلين
فاذا قيدنا بذلك الموضوع فيها وفي الجملتين اندفع الاشكال فاذا قلنا كل (ج)
اما (ب) واما ليس (ب) وكل (ب) (ا) وكل ما ليس (ب) (ا) وارد ناوجه الخاص
عنه نقول كل (ج) اما (ب) واما (ج) ليس (ب) وكل (ب) (ج) (ب) فهو (ا)
وكل (ج) ليس (ب) فهو (ا) ينتج المطلوب والجواب عن الشك ان لا تمنع المطلوب
اذ كان مجهولا من وجه معلوما من وجه يمنع طلبه بالوجه المجهول وانما يكون
كذلك لو كان الوجه المجهول مجهولا من كل وجه وليس كذلك فان الوجه
المعلوم من وجوهه كما اذا طلبنا حقيقة الملك بواسطة العلم بعراض من عوارضه
فالوجه المجهول هو حقيقة الملك معلوم من جهة العارض فيمكن توجه الطلب
نحوه الشك الثاني ان تعريف الشيء اما ان يكون بنفسه او بمجزئه او بالخارج
عنه او بالمركب من الداخل والخارج والكل محال فالتعريف محال اما بنفسه فلما
عرفت واما بالجزء فلا استحالة ان يكون بجميع الاجزاء لان جميع اجزاء الشيء
نفسه لا تمنع ان يكون خارجا عنه وهو ظاهرا ودخلا فيه اذا الداخل ما يتركب
الشيء منه ومن غيره فيكون مركبا من جميع الاجزاء وغيرها فلا يكون جمع
الاجزاء بجميعها وان يكون ببعضها دون بعض لان معرف الكل معرف لكل
جزء من اجزائه والالم يكن معرفا لشيء من اجزائه او يكون معرفا لبعضها دون
بعض فان لم يكن معرفا لشيء من الاجزاء امتنع ان يكون معرفا للماهية المركبة وان كان
معرفا لبعض الاجزاء ومعرفة الماهية كما تتوقف على معرفة ذلك تتوقف على معرفة
البعض الآخر فلا يكون ذلك الجزء وحده معرفا لها بل هو مع غيره فلو كان الجزء معرفا
للماهية كان معرفا لكل جزء من اجزائها ومنها نفسه وهو تعريف الشيء بنفسه وبغيره

حقيقته ولا حقيقة جزئ معين ولا يعلم ما عداه مفصلا من

فيكون تعريف الخارج وهو ايضا محال لان الخارج انما يعرف بالماهية لو علم اختصاصه بها والعلم باختصاصه بها يتوقف على العلم بها وعلى العلم بكل ماعداها والاول يوجب الدور لتوقف العلم بالماهية حينئذ على العلم باختصاص الخارج الموقوف عليه والثاني يستلزم احاطة العقل بامور غير متناهية واما المركب من الخارج والداخل فلانه تعريف بالخارج ايضا وقد ثبت استحالة والجواب ان لانم ان التعريف ببعض الاجزاء محال قوله لان معرف الكل معرف لكل جزء منه قلنا لانم لجواز ان يكون الجزء غنيا عن التعريف او مكتسبا من معرف آخر وليس من المتنع تعريف الكل بدون تعريف اجزائه بل المتنع معرفة الكل دون معرفتها فان قلت معرف الكل موجودا للكل في الذهن لانه علة لتصوره وهو حصوله في الذهن وموجودا لكل لا بد ان يكون موجودا لكل جزء من اجزائه والالم يكن موجودا للكل بل لبعضه اجاب بان موجودا لكل لو وجب ان يكون موجودا لكل جزء منه لزم احد الامرين اما النقص وهو تخلف السبب عن السبب او تقدم السبب على السبب وذلك لان من السيدات ما يتركب من جزئين يترتبان في الوجود الزماني كالسرير المركب من الخشب والصورة المتأخرة عنه بالزمان فعند تحقق الجزء السابق ان تحقق موجود المركب يلزم الامر الاول لعدم تحقق الجزء اللاحق معه وان لم يتحقق يلزم الثاني لان الجزء السابق معلول له على ماهو المفروض لا يقال لانم ان تخلف المعلول عن العلة الوجودية محال وانما المستحيل تخلفه عن العلة التامة لاننا نقول من الابتداء لو كان موجودا لكل موجودا لكل جزء لزم احد الامور الثلاثة اما تعليل لشيء بنفسه او تقدم المعلول على العلة او تخلفه عن علة التامة لان المراد بالوجود ان كان علة وجود الشيء في الجملة لزم ان يكون كل واحد من اجزاء الماهية علة لنفسه ضرورة كون كل منها علة للكل وان كان العلة التامة للوجود يلزم احد الامرين الآخرين كما لا يقال هب ان معرف الكل لا يجب ان يكون معرفا لكل جزء لان من الواجب ان يكون معرفا لشيء من اجزائه والالم يكن معرفا له بالضرورة لان موجود الكل لا بد ان يكون موجودا لبعض اجزائه والشيخ صرح به في كتاب الاشارات قائلا العلة الموجدة للشيء اي للمركب الذي له علل مقومة للماهية علة لبعض تلك العلل كالصورة او لجمعية في الوجود وهو علة الجمع بينها وهذا القدر كاف في بيان امتناع كون بعض الاجزاء معرفا للماهية لان جزء المعرف به ان كان عينه كان معرفا بنفسه والافيا الخارج لاننا نقول لانم انه لو لم يكن معرفا لشيء من الاجزاء لم يكن معرفا للكل وانما يكون كذلك لو كان المعرف علة لمعرفة الماهية بكنهه الحقيقة وليس كذلك بل المعرف ماهو علة لمعرفة الشيء بوجهه ما ومن البين

(ان معرفة)

ان معرفة الشيء بوجهه لا يستدعي معرفة شيء من اجزائه وانما المستدعي لمعرفة الاجزاء هو المعرفة بكنهه الحقيقة واما الموجد فان اريد به العلة الفاعلية فلانم ان المعرف علة فاعلية لوجود المعرف في الذهن وظاهره انه ليس كذلك وان اريد به علة وجود الشيء سواء كان فاعلا او لم يكن فلانم ان علة وجود الكل لا بد ان يكون علة لبعض اجزائه وحكم الشيخ بذلك انما هو في العلة الفاعلية يلوح ذلك لمن ينظر في كتابه لا يقال ماهو علة وجود الكل لو لم يكن علة لشيء من اجزائه لكان جميع اجزائه حاصلات بدونه فيكون الكل حاصلات بدونه فلا يكون علة له لاننا نقول بل اللازم ان كل واحد من اجزائه لا يحتاج الى علة الكل ولا يلزم من ذلك عدم احتياج الكل اليها فان الهيئة الاجتماعية في المركبات جزء لها يحتاج اليه ولا شيء من اجزائها يحتاج اليه اما الاجزاء المادية فلا تحتاج الهيئة الاجتماعية اليها واما نفسها فظ ولئن نزلنا عن هذا المقام لكن لم لا يجوز التعريف بالخارج قوله لان التعريف بالخارج متوقف على العلم بالاختصاص في نفس الامر قلنا لانم بل على اختصاصه في نفس الامر فان العلم بالخاصة يوجب العلم بالماهية وان لم يخطر بالبال اختصاصها بها سلمناه لكن لانم لزوم الدور واحاطة العقل بما لا يتناهي وانما يلزم ذلك لو توقف العلم بالاختصاص على تصور الماهية بالجهة المطلوبة من التعريف او على تصور كل ماعداها مفصلا وهو ممنوع بل على تصور الماهية بوجهه ما وتصور ماعداها على سبيل الاجمال اذ قد علم اختصاص جسم معين بكونه شاعلا لكان معين وان لم تصور حقيقة ذلك الجسم ولا ماعداه على سبيل التفصيل بقي ههنا على المصنف قسم الحد التام وهو التعريف بجميع الاجزاء الذي هو المقصد الاقصى من هذا الباب ولم يتعرض لدفع الاشكال عنه ووجه التفصي عنه ان جميع اجزاء الشيء وان كانت نفسه الا ان التعريف بها لا يستلزم التعريف بنفسه لان معنى تعريف الشيء بجميع اجزائه ان تصور الاجزاء علة لتصوره لكن تصور الاجزاء يمكن ان يقع على وجهين الاول ان يتعلق تصور واحد بمجموع الاجزاء وبهذا الاعتبار تصوره نفس تصور الشيء الثاني ان يتعلق تصورات متعددة بالاجزاء بازاء كل جزء تصور فالتعريف بالنفس انما يلزم لوجعلنا تصور جميع الاجزاء علة وليس كذلك بل جميع تصورات الاجزاء علة لتصور الشيء الذي هو تصور جميع الاجزاء فالحد والمحدود شيء واحد الا ان في الحد تفصيلا وفي المحدود اجبالا وقيل الحد التام هو الجنس والفصل والماهية هي ليست بهما فقط بل لابد مع ذلك من معنى ثالث وهو الاجتماع بينهما فانها اجزاء مادية هي الجنس والفصل وجزء صوري هو الهيئة الاجتماعية فالحد التام يشارك الحد الناقص في كون التعريف بهما بعض اجزاء الماهية الا انه جميع الاجزاء المادية والناقص

بعضها وفيه نظر لان الحد التام لو كان بعض اجزاء الماهية لما ساواه في المفهوم ولما كان تمام الماهية ومقولا في جواب ما هو ولم يحصل به الوقوف على كنه الماهية مع ان جمهور العلماء من الاولين والآخرين اثبتوا له هذه الصفات وانت تعرف ان المصنف يصرح بواحد واحد منها في موضع موضع (قوله خاتمة المركب محدود دون البسيط) الماهية اما لاجزاء لها وهي البسيطة اولها جزء وهي المركبة وعلى التقديرين اما ان يكون جزءا لغيرها او لا يكون فالاقسام اربعة لا مزيد عليها فالبسيط الذي لا يتركب عنه غيره كالواجب لا يحد اذا الحد لا بد له من الفصل ولا شيء مما له فصل بسيط ولا يحد به لان التقدير عدم تركب الغير عنه والبسيط الذي يتركب عنه غيره كالجنس العالي لا يحد بساطته ويحد به تركب الغير عنه والمركب الذي لا يتركب عنه غيره كالنوع السافل يحد لتركبه ولا يحد به ادم تركب الغير عنه والمركب الذي يتركب عنه غيره كالنوع المتوسط يحد لتركبه ويحد به لتركب الغير عنه فكل مركب محدود دون البسيط وهما ان تركب عنهما غيرهما يحد بهما والا فلا هذا بيان حال الحد بالقياس الى الماهيات ان ايها المحد وانحد فاما حال الرسم فكل ماله خاصة لازمة بينة ولم يكن بد يهي التصور فهو مرسوم وان لم يكن كذلك وذلك بان لا تكون له خاصة او يكون لكن لا تكون لازمة بينة او يكون وهو بد يهي لم يكن مرسوما اما على التقديرين الاولين فلما سمعت غير مرة واما على التقدير الثالث فلان التعريف انما يكون للتصور المكتسب والملازمة الاولى منظور فيها لجواز رسم مثل تلك الماهية بالعرض العام مع الفصل والتعريف التام لا يكون الا بالقول اي المركب لتركب حد التام من الجنس والفصل والرسم التام من الجنس القريب والخاصة والتعريف الناقص قد يكون بالقول اما الحد فكل مركب من الجنس البعيد والفصل واما الرسم فكلما يتركب من الجنس البعيد والخاصة وقد لا يكون كما اذا كان الحد بالفصل وحده والرسم بالخاصة وحدها عند من يجوز التعريف بالمفرد والحد التام لا يقبل الزيادة والنقصان من حيث المعنى لانه بجميع الذاتيات وجميع الدائيات بمنع ان يزيد او ينقص وقيد بالمعنى لقبولهما من حيث اللفظ كما اذا ورد بدل الجنس والفصل حداهما او حد احدهما وغير التام قابل لهما اما الحد الناقص فلجواز ان يذكر فيه الجنس البعيد بمرتبة او مرتبتين وفصلان او احدهما واما الرسم التام والناقص فلجواز ان يذكر فيه خواص متعددة او احدهما والعام في الحد والرسم يجب تقديره لانه اكثر وجسودا من الخاص في العقل فيكون اعرف والاعرف واجب التقديم في نظر التعليم وفيه ما عرفت فلتقتصر على هذا القدر من الكلام في قسم التصورات حامدين لمفيض الكمالات والخيرات

(قال)

قال القسم الثاني في اكتساب التصديقات

اقول اي المجهولات التصديقية وفيه ابواب اولها في القضايا وثانيها في القياس وثالثها في الاقضية الشرطية الافتراضية وكان الانسب ترتيبه على باين لان القياس الشرطي من مطلق القياس فذكره في باب اول من افراد باب له ولما كان اكتساب المجهولات التصديقية بالحجة وهي مؤلفة من القضايا باقدم ما حثها في عدة فصول وعقد الفصل الاول لذكر اقسامها الاولى (قوله القضية لا بد فيها من محكوم عليه وبه) فدينين مما سلف لك من معنى القضية انها لا يتحقق بدون الحكم فلا بد فيها من محكوم عليه ومحكوم به فان كانا قضيتين عند التحليل اي عند حذف الادوات الدالة على الارتباط الحكمي سميت القضية شرطية والمحكوم عليه مقدما والمحكوم به تاليا وان لم يكونا قضيتين سميت حالية والمحكوم عليه موضوعا وبه محجولا وانما قيد بالتحليل لان طرفي الشرطية ليسا قضيتين عند التركيب بل عند التحليل اما انهما قضيتان عند التحليل فظ لانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وحذفنا ان والفاء الموجبتين للربط بقي الشمس طالعة وهي قضية والنهار موجود وهي ايضا قضية وكذلك اذا قلنا اما ان يكون العدد زوجا او فرد او حذفنا كلي اما او بقي العدد زوج العدد فردا قضيتان واما انهما ليسا قضيتين عند التركيب اما اولا فلان لازمة كونهما قضيتين منتفية فينتفي كونهما قضيتين بيان الاول ان من لوازم كونهما قضيتين احتمال الصدق والكذب وهو منتف واما ثانيا فلان الحكم جزء القضية وهو منتف في طرفي القضية الشرطية وقيد الادوات بالدلالة على العلاقة الحكمية لئلا يرد النقض بقولنا ان زيدا عالم هو يوجب ان زيدا مكرم فاذا حذفنا اداة الربط لم يبق قضيتان بخلاف الادوات كلها والقيدان ذكرهما صاحب الكشف وفيه نظر لانه ان اريد بالقضيتين قضيتان بالقوة فلا شك ان طرفي الشرطية قضيتان بالقوة حالة التركيب فلا حاجة الى ذكر التحليل وان اريد قضيتان بالفعل فكما ان طرفيهما ليسا قضيتين بالفعل عند التركيب كذلك ليسا قضيتين بالفعل عند التحليل اذ عند حذف الادوات الموجبة للربط ما لم يتحقق الحكم في كل من طرفي الشرطية لم يصر قضية ولان التحليل الى ما منه التركيب فلا يكون الى قضيتين والنقض غير وارد اذ قولنا زيد عالم وزيد مكرم ليسا محكوما عليه ومحكوما به في القضية والكلام فيهما بقي ههنا اشكالان احدهما ان قولنا زيد عالم نقيضه زيد ليس بعالم حالية مع ان طرفيه قضيتان وثانيهما ان الحكم بين قضيتين اما ان يصدق بالايحباب او بالسلب واما ما كان ينحل اليهما وليس شرطيا والجواب ان المراد بالقضية ههنا ما ليس بمفرد ولا في قوة المفرد وهو ما يمكن ان يعبر عنه بمفرد والطرفان في صورتي النقض في قوة المفرد والى هذا

القسم الثاني في
اكتساب التصديقات
وفيه ابواب الاول
في اقسام القضايا
واجزائها واحكامها
وفيه فصول الاول
في اقسام القضية
من

القضية لا بد فيها
من محكوم به ومحكوم
عليه فان كانا قضيتين
عند التحليل اي عند
حذف ما يدل على
العلاقة بينهما من
النسبة الحكمية
سميت شرطية وسميا
بالمقدم والتالي
والاسميت حالية
وسميا بالموضوع
والمحمول من

خاتمة المركب محدود
دون البسيط فان
تركب عنهما غيرهما
حدبهما والا فلا وكل
ماله خاصة بينة غير
بد يهي التصور
مرسوم والا فلا
والتعريف التام
انما يكون بالقول
والناقص قد لا يكون
والحد التام لا يقبل
الزيادة والنقصان
معنى وغيره قد يقبلهما
والعام لمكونه اعرف
من الخاص بحسب تقديمه
في التعريف من

أشار الشيخ في الشفاء حيث قال القول الجازم تحكم فيه نسبة معنى الى معنى اما بايجاب اوساب وذلك المعنى اما ان يكون فيه هذه النسبة اولا يكون فان كان وكان النظر فيه لامن حيث انه واحدة وجلة بل من حيث تعتبر تفصيله فهو شرطي وان لم يكن كذلك فهو حلي سواء كان التركيب بين معنيين لا تركيب فيهما اصلا كقولنا زيد حيوان او كان فيهما تركيب لا صدق فيه ولا كذب ويمكن ان يقوم بدله مفرد كقولنا زيد حيوان ناطق مائت او كان فيهما تركيب فيه صدق وكذب لكن اخذ من حيث هو جلة يمكن ان يدل عليها لفظ مفرد واعتبرت وحدته لانفصله كقولنا الانسان ماش قضية (قوله والشرطية اما متصلة) الشرطية اما متصلة او منفصلة لان الحكم بين القضيتين لا يكون بالنسبة بينهما على ان احدهما الاخرى بل بالتوافق بينهما في الصدق او التباين اوسلبهما فالتصلة ما حكم فيها باستصحاب احدهما للآخرى في الصدق سواء كان الاستصحاب لزوميا او اتفاقيا ويسمى موجبة او سالبة ويسمى سالبة والمنفصلة ما حكم فيها بعناد احدهما للآخرى في الصدق فقط او في الكذب فقط اوفيهما اعم من ان يكون ذاتيا او غير ذاتي وهو الموجبة اوسلبه وهي السالبة والحصر لم يتبين بما قيل فكيف نسبه بين القضيتين لا تكون على احد الوجوه المذكورة واعترض على تعريف المتصلة بانها يمكن ان يتركب من كائنتين ومن كاذب وصادق فلا يكون الحكم فيها بالاستصحاب في الصدق وهو في غاية الفساد لان استصحاب صدق احدهما صدق الاخرى لا يوجب كونهما صادقين ضرورة ان صدق قضية على تقدير لا يستلزم ان يكون هي او التقدير صادقة في نفس الامر نعم ههنا اشكال آخر منشأه ان صدق المطلقة دائم فاذا صدق زيد ضاحك في وقت ما صدق زيد ضاحك في وقت ما زالوا وبدا فحينئذ يصدق قولنا كلما صدق الله عالم صدق زيد ضاحك في وقت ما وليس يصدق كما كان الله دائما كان زيد ضاحكا فلو كان مفهوم الاتصال التوافق في الصدق لم يبق بين القضيتين فرق فالحق اعتبار الاتصال والانفصال بين القضيتين انفسهما على ما سيصرح به المصنف فيما بعد والنقض على تعريف المتصلة بالسالبة الثاني غير متوجه لان الحكم فيهما باتصال السلب والانفصال لو صدق لكان بالانفصال والمعتبر هو الدلالة بالتصريح (قوله والمقدم في المتصلة) المقدم والتالي لهما اعتباران بحسب ما صدق عليه ولا خفاء في امتياز كل منهما عن الآخر لهذا الاعتبار في المتصلة والمنفصلة وهو المعنى من الامتياز الوضعي وبحسب المفهوم فالمقدم متميز عن التالي في المتصلة بهذا الاعتبار دون المتصلة وهو المراد من الامتياز بحسب الطبع اما الامتياز في الاتصال فلان مفهوم المقدم فيه المزوم ومفهوم التالي اللازم وقد يكون الشيء ملزوما لغيره من غير عكس لجواز كون اللازم اعم فان

(قلت)

والشرطية اما متصلة
ان حكم فيها باستصحاب
احدهما الآخر
في الصدق اوسلبه
واما منفصلة ان حكم
فيها بعناد احدهما
الآخر في الصدق او
في الكذب اوفيهما
اوسلبه متن

والمقدم في المتصلة
وهو المستصحب متميز
عن التالي بالطبع
فقد يكون الشيء
ملزوما لغيره من غير
عكس وفي المتصلة
لا يتميز الا بالوضع لان
عناد احدهما الآخر
في قوة عناد الآخر له
متن

قلت المدعى ان المقدم اعم من ان يكون ملزوما او غيره متميز عن التالي والبيان مخصوص بصورة اللزوم فلا يرد على الدعوى فتقول المراد بالمتصلة اللزومية وتخصيص الدال يدل على تخصيص المدلول او نقول معنى الكلام ان مفهوم المقدم هو المستصحب ومفهوم التالي هو المصاحب وهما متمايزان اذا لم يجب ان يكون كل مستصحب مصاحبا كافي للزوم وكان قوله اولا المقدم وهو المستصحب اشارة الى هذا والصواب الامتياز في اللزومية كالتبيين والافتقار العامة لان معنى التالي فيها الصادق في نفس الامر الموافق لتقدير ومن البين ان ذلك التقدير لا يجب ان يكون موافقا دون الخاصة اذ معنى التالي فيها الصادق الموافق لصادق فيكون هذا ايضا موافقا لذلك واما عدم الامتياز في المتصلة فلان مفهوم التالي فيها المعاند ومفهوم المقدم المعاند وعناد احدهما الآخر في قوة عناد الاخر اياه (قوله ولما كانت الشرطية) قد ظهر مما سبق ان الشرطية تنهى بالتحليل الى جليتين اما ابتداء او بواسطة فلذلك سميت الجلية بسيطة وابسطها الموجبة كما ان الاقوى في التركيب السالبة الشرطية اذ السلب لا يعقل ولا يذكر الامضا الى ايجابه فهو مسبوق بالايجاب في التعقل والذكر اما انه لا يعقل الامضا الى ايجابه فلان السلب رفع الايجاب فتعقله بتوقف على تعقل الايجاب لا يقال لو كان السلب رفع الايجاب لزم التناقض في كل سالبة لان الايجاب ايقاع النسبة الثبوتية فلو كان جزأ من السلب لزم ان لا يتحقق السلب الا بعد تحقق الايجاب فتجب ان توقع النسبة في كل سالبة وترفعها وان هذا التناقض لا نقول فرقا ما بين جزء الشيء وبين جزء مفهوم مدقان البصر ليس جزأ من العمى والا لم يتحقق الا بعد تحققه بل هو جزء مفهومه حيث لم يكن تعقله الامضا اليه ولا يحد الابان تعرف البصر بالعدم فيكون احد جزئي البيان فكذا الايجاب وقوع النسبة والسلب عدم وقوعها وعدم وقوع النسبة مشتمل على وقوع النسبة لا بمعنى انه جزؤه بل من حيث ان تعقله موقوف على تعقل الوقوع فلا يجب اعتبار في السلب على انه مرفوع لاعلى انه موضوع فلا تناقض اصلا واما انه لا يذكر الا بعد ذكر الايجاب فلان الموجبة انما يعبر عنها بالفاظ والسالبة اذا اريد التعبير عنها ركبت بينهما وبين حرف السلب كقولنا زيد ليس هو قائم فان هو قائم هو الذي لو لاحرف السلب كان ايجابا على زيد فجاء السلب ورفع النسبة وتسمية القضية الموجبة بالجلية والمتصلة والمنفصلة بطريق الحقيقة لتحقق معنى الجمل والاتصال والانفصال فيهما واما السوا ب فليست كذلك فاننا اذا قلنا زيد ليس بكتاب فقد رفعنا الجمل فكيف يتحقق الجمل وكذلك في سلب الاتصال والانفصال نعم انما سميت بها بطريق المجاز لمشابهتها اياها في الاطراف اولكونها متقابلة بها اولان لا جزائها استعداد قبول الجمل والاتصال والانفصال وتسمية المتصلة بالشرطية بطريق الحقيقة لما فيها من معنى

(١٤)

ولما كانت الشرطية
تنهى بالتحليل الى
الجلية سميت الجلية
بسيطة وابسطها
الموجبة لان سلب
كل امر لا يعقل ولا
يذكر الامضا الى
ايجابه فهو مسبوق
بالايجاب في التعقل
والذكر وتسمية
الموجبات الثلث
باسمائها بطريق
الحقيقة وتسمية
سوا لهما مجاز
للمشابهة وتسمية
المتصلة بالشرطية
بالحقيقة لما فيها من
معنى الشرط وادائه
وتسمية المتصلة بها
بجواز المشابهة وتقدم
الجلية طبعا بوجوب
تقدمها وضعافلتكلم
فيها اولا متن

بالآخر ومن حقها ان يدل عليها ايضا بلفظ ويسمى ذلك اللفظ رابطة فان ذكرت سميت القضية ثلاثية والالكانت مضمرة في النفس وتسمى القضية ثنائية وهي اداة قد تكون في قالب الكلمة ككان او في قالب الاسم كهو والاولى تسمى زمانية والاخرى غير زمانية وقد تختلف اللغات في استعمالها معا او بالتفرق وجوبا وجوازا وامتناعا وليس حاجة كل محمول هو كلمة او اسم مشتق الى الاربطة حاجة الاسم الجامد فيهما من الدلالة على النسبة الى موضوع مامع ان الحاجة الى الاربطة للدلالة على النسبة الى موضوع معين فالقضية اذا ما ثلاثية تامة دل فيها على النسبة الى موضوع معين كالذكر فيها رابطة غير زمانية او غير تامة دل فيها على النسبة الى موضوع غير

الشرط اداته وتسمية المنفصلة بها بالمجاز لمشابهة بينهما في الاجزاء او في انتاج وضعها اورفعها فان قلت الحقيقة والمجاز اما باعتبار مفهومها الاصطلاحي فاطلاق اسمائها على السوالب والمنفصلة حقيقة كاطلاقها على الموجبات والمتصلة واما باعتبار مفهومها اللغوي فاطلاقها على الموجبات والمتصلة ليس حقيقة كاطلاقها على السوالب والمنفصلة اذ لا يراد بها في هذا الفن مفهومها اللغوي وحيث لا ارادة ولا استعمال لاحقة ولا مجازا فنقول ذلك بحسب المفهوم اللغوي على معنى ان تلك الاسماء لو اطلقت وارتد بها الموجبات والمتصلة كانت حقايق فيها ولو ارتد بها السوالب والمنفصلة كانت مجازات وكان المصنف انما قال بطريق الحقيقة والمجاز ولم يقل حقيقة ومجازا اشارة الى هذا على ان المقصد الاقصى من هذا الكلام بيان المناسبة بين المفهومين تحقيقا للنقل فكأنه قيل انما سميت القضية التي تنحل الى مفردين خلية اما في الموجبة فلتحقق معنى الحمل واما في السالبة فلما شابهتها اياها وكذلك البواق نعم لا وجه لبراد الحقيقة والمجاز في البيان حينئذ ولما كانت الجمالية مقدمة على الشرطية طبع استحققت التقدم وضعا فلهذا وقع الشروع في البحث عنها اولا (قوله الفصل الثاني في اجزاء القضية) عني بالقضية الجمالية اذ الكلام مسوق لاجلها فهي انما تتم بمحكوم عليه وهو الموضوع وبمحكوم به وهو المحمول ونسبة تربط المحمول الى الموضوع رباط ايجاب او سلب وهي النسبة الحكمية وليست القضية مجرد معنى الموضوع والمحمول فانهما لو اجتمعا في الذهن بدون الحكم لم يكن الخاصل قضية وقد شبهت بالمركلات الخارجية واجزاؤها باجزائها لان طرفيها يشبهان المادة من حيث ان القضية معهما بالقوة ككان ان مادة السرير كذلك والحكم بينهما يشبه الصورة لانها تحصل بالفعل معد كصورة السرير والطرفين والحكم يشبهان المادة والصورة لانهما يتقدمانه كهي عليها فحما جزآن مادبان والحكم جزء صوري ومعلوم انه اقوى الاجزاء وادخل في الاعتبار فانه الموجب والسالب والصادق والكاذب وبه مناط احكامها واولا زمها فاذا اريد ان يحاذى باللفظ ما في الضمير فبالاولى ان يدل عليه بلفظ ويسمى ذلك اللفظ رابطة فان قلت اجزاء القضية عند التفصيل اربعة الموضوع والمحمول او النسبة بينهما والحكم اى وقوعها اولا وقوعها فدلوا رابطة ان كان هو النسبة فلا بد من لفظ آخر يعبر به عن الحكم ليتطابق اللفظ والمعاني وان كان هو الحكم لم يستقم قول المصنف الرابطة ما تدل على النسبة ولم يكن لفظه هو في قولنا زيد ليس هو بكتاب رابطة اذ الحكم فيه بالسلب وهي لا تدل عليه مع تصريحهم في الفرق بين الايجاب المعدول والسلب البسيط بانها رابطة فنقول مدلول الرابطة هو الحكم وقد صرح به الشيخ في الشفاء حيث قال ليس مجموع معاني القضية معنى الموضوع

الى موضوع غير معين كالمذكور فيها رابطة زمانية او التي محمولها كلمة او اسم مشتق من (والمحمول)

والمحمول بل يحتاج الى ان يعتقد الذهن مع ذلك النسبة بين المعنيين بايجاب او سلب فعند محاذاة المعاني بالالفاظ لابد ان تتضمن ثلث دلالات والمصنف ايضا ساعد على ذلك لانه لم يسم اللفظ الدال على مطابق النسبة رابطة بل الدال على نسبة تربط المحمول بالموضوع والنسبة مالم يعتبر معها الوقوع او الالاقوع لم تكن رابطة فان قيل لما كان معاني القضية اربعة لم تحصل محاذاة الاربعة الفاظ فنقول الدال على الحكم دال على النسبة فلا احتياج الى الدلالة عليها بلفظ آخر واما لفظه هو فرباطة الايجاب وكانهم انما لم يعتبر واربطة السلب للاستغناء بها مع حرف السلب ثم ان الرابطة ربما تترك اعتمادا على شعور الذهن بمعناها فانقسمت القضية باعتبارها الى قسمين لانها ان ذكرت فيها فهي ثلاثية وان لم تذكر معها بل اضمزت في النفس فهي ثنائية والاربطة اداة لدالاتها على النسبة الحكمية وهي غير مستقلة لكنها قد تكون في صورة الكلمة وقد تكون في صورة الاسم والاول تسمى رابطة زمانية والاخرى غير زمانية واللغات مختلفة في استعمالها والاقسام عند التفصيل تسعة لان استعمال الرابطين معا او الزمانية بدون غيرها او غير الزمانية بدونها مفروض في المواد الثلاثة وعدم العثور على بعض الامثلة لا يضر بالفرض قال الشيخ افقه اليونان توجب ذكر الرابطة لزمانية دون غيرها واما لغة العرب فربما ي حذف الرابطة وربما يذكر والمذكور ربما كان في قالب الاسم كقولك زيد هو حي وربما تكون في قالب الكلمة وهي الكلمات الوجودية كقولك زيد كان كذا او يكون كذا وقد غلبت في لغة العرب حتى انه لم يستعملونها فيما ليس بزمانى كقوله تعالى وكان الله غفورا رحيما وفيما لا يختص بزمان كقولهم كل ثلاثة يكون فردا واما لغة الجهم فلا تستعمل القضية خالية عنها اما بلفظ كقولهم هست وبود واما بحركة كقولهم جنين بالفتح او الكسر وفيما نقل عن لغة العرب نظر لان لفظه هو وهي وهما وهم وهن عندهم ضمائر وضعت لما تقدم ذكره عليها ولادلالة لهما على نسبة اصلا فضلا عن النسبة الحكمية وانما تدل على مرجوع اليه متقدم فليس مدلول هو في قوله زيد هو حي الا زيد فكيف يكون رابطة فان قلت المراد به الفصل والعماد فنقول الامثلة التي اوردته فيها ليست من مواضع الفصل يفصح عن ذلك تصفح كتابه على ان ضمير الفصل ايضا لا يدل عندهم على النسبة الحكمية بل على الفرق بين التعت والخبر واما الكلمات الوجودية فهي وان دلت على النسبة لكنها لا تدل على الحكم كما بينه في المضارع الغائب ولانها لو كان لها دلالة على الحكم لاحتمال الصدق والكذب وليست كذلك وايضا جعلها روابط ههنا بنا في ما سبق منه في الالفاظ من اخذها باذاء الاداة فقد ظهر ان ما اخذه رابطة في لغة العرب ليس رابطة بل الرابطة عندهم حركة الرفع من الحركات الاعرابية وما جرى مجراها

لانها دالة على معنى الفاعلية وهو الاسناد ثم ان كان التركيب من المعربات فالقضية
ثلاثية كقولنا زيد قائم وان كان من المبنيات فهي ثنائية كقولنا هذا سيويوه ولذلك
قالوا ان كلا منهما في محل اسم مرفوع تنبيهها على اضممار الرابطة في النفس ايضا
وقال القضية الثانية قد احتضرت عن الواجب فيها الا ان يكون محمولها كلمة
او اسما مشتقا كقولنا زيد يكتب او كاتب فلا يبعد ان ترتبط بنفسه لدالاتها على
النسبة الى موضوع ما بخلاف الاسم الجامد كقولنا زيد جسم فليس حاجة الكلمة
او الاسم المشتق الى الرابطة حاجته لكن ذلك الواجب لا يوجب استغناء ثهما
عن الرابطة لانها لا تدلان على الموضوع المعين بل على موضوع ما والحاجة الى
الرابطة للدلالة على النسبة الى موضوع معين والرابطة المستعملة في لغة العرب
لا تفقد هذه الدلالة اذا كانت غير زمانية فاذا قلت زيد هو قائم يرجع هو الى زيد
ويتناول مشارا اليه واما اذا قلت زيد كان قائما لم يدل كان على تعيين زيد ولذلك
تسمع من علماء لغتهم يقولون ان ههنا اضممارا وتقديره زيد كان هو فاذا ن مراتب
القضايا ثلث ثنائية لم يدل فيها على نسبة اصلا وثلاثية تامة دل فيها على تعيين النسبة
وثلاثية ناقصة دل فيها على النسبة لكن لابلتعيين هذا محصل كلامه وقد جعل
صاحب الكشف والمصنف الثلاثية التامة ما ذكرت فيها رابطة غير زمانية والثلاثية
الناقصة ما ذكرت فيها رابطة زمانية او التي محمولها كلمة او اسم مشتق فغلا منه
وهو غير مطابق اما اولها فلاستثناء القضية التي محمولها كلمة او اسم مشتق من الثنائيات
واما ثانيا فلانه قال بعد هذا الكلام بلافصل وبالجملة فان الثلاثية هي التي صرح فيها
بالرابطة كقولنا الانسان يوجد عدلا او قولنا الانسان هو عدل ومن البين انه لا رابطة
في تلك القضية لانها اداة ولاداة فيها ولا محصارها في الزمانية وغيرها وهما منتقيان
نعم يجبه بعدم امر وجوه من الاعتراضات الاول ان المحمول اذا كان كلمة او اسما مشتقا
يتمتع الارتباط بنفسه لان النسبة الرابطة هي النسبة الحكمية ويتمتع دلاتهما عليها
وقد سبق بيانه الثاني ان الرابطة اما لفظه تدل على النسبة الى موضوع معين او الى
موضوع ما فان كان الاول لم تكن الرابطة الزمانية رابطة وان كان الثاني لم يخرج
الكلمة والاسم المشتق الى الرابطة اصلا الثالث المعتبر في الرابطة ان كان الدلالة
بالوضع على موضوع معين لم تكن الرابطة الغير الزمانية رابطة لانها لم توضع
كزيد مثلا في قولنا زيد هو كاتب والا لم يصح ابداله بعمره وان كان مطلق الدلالة
سواء كان مطلق الدلالة سواء كانت بالوضع او بالقرينة فالرابطة الزمانية ايضا تدل
على موضوع معين لقرينة تقدم الموضوع الرابع اعتبار تعيين الموضوع كما يجب
في الرابطة كذلك يجب تعيين المحمول لانها الدلالة على النسبة بين موضوع ومحمول
معينين والرابطة الغير الزمانية ولو سلم انها تعين الموضوع لاتعين المحمول على

(ما علمنا)

ما علمنا الشيخ نفسه حيث قال للفظه هو في قولنا زيد هو حي جات لالتدل بنفسها بل لتدل
على ان زيدا هو امر لم يذكر بعد مادام انما يقال هو الى ان يصرح به فالقضية المذكورة
هي فيها لا تكون ثلاثية تامة ايضا كالمذكور فيها رابطة زمانية والحق الاكتفاء
في الرابطة بالدلالة على نسبة معينة في الرابطة اعم من ان يكون بحسب الوضع
او بالقرينة اللفظية اذا المقصود من الرابطة ليس الايراد عبارة تدل على النسبة
الحكمية واما ان دلالاتها بالوضع فلا يجب وكيف والمحافضة على احوال الالفاظ
واجبة لمن يحاول تأدية المعاني لاسيما القرائن اللفظية التي اعتبرها عامة علماء اللغة
والخامس القضية التي محمولها كلمة او اسم مشتق ان كانت ثلاثية لم يستقم عددها
من الثنائيات وان كانت ثنائية لم تنحصر المراتب في الثلاثة بل يكون هناك ثنائية دل
فيها على النسبة والصواب ثلث المراتب بالثلاثية التي ذكرت فيها الرابطة والثنائية
التامة التي لم تذكر فيها ولم يدل على النسبة والثنائية الزائدة دل فيها على النسبة وذلك
لانه لا يمكن الدلالة على الحكم بدون الدلالة على النسبة ويمكن الدلالة عليها بدون
الدلالة على الحكم فاذا دل على الحكم فقد دل على النسبة وتكون القضية حينئذ
ثلاثية اما اذا لم يدل على الحكم فربما لم يدل ايضا على النسبة فيكون ثنائية تامة وربما يدل
على النسبة فيزيد القضية دلالة على الثنائية لكنها ما خرجت عن مرتبتها اذ لم يتأد
الا احد جزئي مفهوم الرابطة فهي ثنائية زائدة واعلم ان في هذا البحث خبطا مالا بد
من التنبيه عليه فنقول لما كانت القضية مشتملة على ثلاثة معان معنى الموضوع ومعنى
المحمول ومعنى الحكم فحينئذ لم تتم عبارة الا اذا كان فيها ثلث دلالات على المعاني
الثلاثة وحينئذ تكون القضية ثلاثية ولو لم يدل الاعلى المعين يكون القضية ثنائية ثم
المحمول اذ كان كلمة او اسما مشتقا يؤدي معنى المحمول والنسبة الحكمية بلفظة واحدة
اما معنى المحمول فظاهر واما معنى النسبة الحكمية فلان الكلمة موضوعا لنسبة الحدث
الى موضوع معين كما تقرر في بحث الالفاظ فاذا صرح بالموضوع يؤدي تلك النسبة
قطعا فهي باعتبار دلالاتها على نسبة المحمول المعين الى الموضوع المعين رابطة وباعتبار
دلالاتها على الحدث محمول فحينئذ تكون القضية ثلاثية اذ لا معنى للقضية الثلاثية الا ما دل
فيها على النسبة الحكمية بل الفعل المخاطب او المتكلم لما يؤدي منه المعاني الثلاثة قضية
ثلاثية ايضا ولا تذهب الى ان الرابطة هي التي تدل على مجرد النسبة الحكمية والا
لم تكن الكلمات الوجودية رابطة لانها كما تدل على النسبة تدل على
زمانها والفرق بينها وبين الكلمات الحقيقية وان اشتركتا في كونها موضوعا
لنسبة المحمول المعين الى موضوع معين ان الكلمة الحقيقية تدل بنفسها على
المحمول المعين بخلاف الكلمة الوجودية فانها لا تدل على الموضوع المعين
ولا على المحمول المعين وكما ان الكلمة الحقيقية اذا صرح موضوعها تدل على

قال الامام القضية التي محمولها كلمة او اسم مشتق ثنائية ١١٠ في اللفظ ثلاثية بالطبع لان النسبة

مدلول عليها
تضمنا فذكرها بوجوب
التكرار وقد عرفت
جوابه فان الزام
التكرار بما في المحمول
من الضمير المستكن
فجوابه ان ما يتضمنه
المحمول من الضمير
ضمير الفاعل موضوع
آخر المحمول مقطوع
بكونه اسما عند اهل
العربية دلالة على
النسبة الى موضوع
غير معين والرابطة
بمخلاف ذلك متن
الثاني نسبة احدهما
الى صاحبه بالموضوعية
غير نسبة صاحبه
اليه بها وقد يختلفان
بالوجوب وكذلك
لا يحفظ العكس جهة
الاصل ونسبة احدهما
الى صاحبه بالموضوعية
غير نسبة صاحبه
اليه بالمحمولية
وقد يختلفان ايضا
بالوجوب لجواز
ان يمتنع تحقق
الموضوع دون كونه
محمولا عليه المحمول
ولا يمتنع تحقق المحمول
دون كونه محمولا على
الموضوع كما في الواجب الاعم وبالعكس كما في المفارقة وما يقال من ان هذا اذا كان ٩ (احدهما)

(احدهما)

احدهما غير محمولية ومحمولية الاخر واقتصر على ذلك الوجهين من التباين تعويلا على انسياق
الذهن منها الى الاخرين فقال نسبة احد طرفي القضية الى صاحبه بالموضوعية غير نسبة
صاحبه اليه بها اي بالموضوعية لانه لو اتحدت النسبتان لم يختلفا بالوجوب اصلا لكنهما
قد يختلفان فان موضوعية الكاتب للانسان واجبة بخلاف موضوعية الانسان للكاتب
فان قلت لان صدق ما ذكرتم من الملازمة فان وجوب موضوعية الموضوع بالقياس الى ذات
الموضوع وعدم وجوب موضوعية المحمول بالنسبة الى ذات المحمول ومن الجائز ان يكون امر
واحد واجبة لذات شئ غير واجبة لذات شئ آخر ولئن سلمناه لكن ذلك لا يدل الاعلى
اختلاف النسبتين في بعض القضايا والدعوى كلية فنقول لاختلاف في ان النسبتين اذا اتحدتا
مطلقا يلزم الاتحاد في الكيف وقياس الموضوعية الى ذاتي الموضوع والمحمول موجب
للتباين والبيان تنبيه على دعوى ضرورية والتنبيه ببعض الصور كاف ولاجل ان
النسبتين متغايرتان لا يحفظ العكس جهة الاصل وهو وجه آخر لبيان الاختلاف فانهما
لو اتحدتا كان جهة الاصل محفوظة في العكس لاتحادهما في سائر الاجزاء حيث انما في
الطرفين فظاهر واما في النسبة فبناء على ما ذهب من ان اجزاء القضية هي الموضوعية
وان موضوعية المحمول متى كانت ضرورية كان العكس ضروريا ومتى كانت ممكنة كان
ممكنة ونسبة احدهما الى صاحبه بالموضوعية غير نسبة صاحبه اليه بالمحمولية فانهما
قد يختلفان بالوجوب لجواز ان يكون موضوعية الموضوع واجبة ومحمولية المحمول ليست
واجبة على معنى ان الموضوع يكون بحيث كلما تحقق تحقق موضوعيته للمحمول
بالضرورة ولا يكون المحمول بحيث كلما تحقق تحقق محموليته على الموضوع بالضرورة
كما في الاعم الواجب الثبوت الموضوع مثل قولنا الانسان حيوان فانه يمتنع تحقق
الانسان بدون موضوعيته للحيوان ولا يمتنع تحقق الحيوان بدون محموليته على الانسان
وكذلك العكس اي يجوز ان يكون محمولية المحمول واجبة وموضوعية الموضوع غير
واجبة كما في الخاصة المفارقة كقولنا الانسان كاتب كان موضوعية الانسان للكاتب
ليست بواجبة اذ ليس كلما تحقق الانسان تمتنع انفكاك موضوعيته للكاتب عنه ومحمولية
الكاتب للانسان واجبة ضرورة ان الكاتب كلما تحقق تحقق محموليته على الانسان
لا يقال ان قيست النسبتان الى ذاتي الموضوع والمحمول فاختلا فهما بالوجوب
لا يدل على تغايرهما لجواز ان يكون مفهوم واحد واجبا بالنسبة الى ذات غير
واجب بالقياس الى آخر وان قيسا الى احدهما فالاختلاف ممنوع لانا نقول القياس
اليهما وقل ما في الاختلاف بالوجوب ان يدل على اختلافهما بالاعتبار والاضافة
وقال صاحب الكشف اختلاف النسبتين في الكيف محال لان معنى محمولية
المحمول ثبوت شئ ومعنى موضوعية الموضوع ثبوت شئ له ومتى كان الموضوع
بحيث ثبت له المحمول ثبوتا ضروريا كان المحمول بحيث يثبت الموضوع ثبوتا

٩ بحيث يثبت له ذلك
ثبوتا ضروريا كان
ذلك بحيث يثبت لهذا
ثبوتا ضروريا بوجوب
نظر لان المقدم معناه
انه يمتنع تحقق هذا
دون ثبوت ذلك له
ومعلوم انه لا يلزمه
التالي هذا ان اخذ
الوجوب بحسب
مفهوم الموضوع
والمحمول وان اخذ
بحسب الذات التي
صدق عليها امتنع
اختلافهما فانهما
الامام على الاختلاف
بعدم حفظ العكس
جهة الاصل وفيه
نظر فان نسبة المحمول
عند العكس
بالموضوعية لا
بالمحمولية متن

ضرور يا وفيه نظ لان الملازمة ممنوعة اذا المقدم وهو وجوب موضوعية الموضوع
اي قوله اذا كان هذا بحيث يثبت له ذلك ثبوتا ضروريا معناه انه امتنع تحقق الموضوع
دون ثبوت المحمول له ومعلوم انه لا يلزم التسالي وهو وجوب محمولية المحمول اي
قوله كان ذلك بحيث يثبت لهذا الموضوع ثبوتا ضروريا باقائه ليس يلزم من امتناع
تحقق الموضوع بدون ثبوت المحمول له امتناع تحقق المحمول بدون ثبوته
للموضوع هذا ان اخذنا الوجوب بحسب مفهوم الموضوع والمحمول اما اذا
اخذ بحسب الذات التي صدقا عليها امتنع اختلا فهما في الوجوب لامتناع تحقق
موضوعية الموضوع للمحمول في ذات بدون تحقق محمولية المحمول عليه في تلك
الذات وبالعكس وههنا شئ وهو ان الكلام في النسبتين المستبينين في القضية
واعتبارهما انما هو بالقياس الى ذات الموضوع فاخذهما باعتبار مفهوم الموضوع
والمحمول اخراج للكلام الى غير المقصد وعند هاتين ان الحق مع صاحب
الكشف واستدل الامام على اختلاف النسبتين بانهما لو اتحدتا لحفظ الاصل جهة
العكس والتالي منصف وفيه نظر اذا الملازمة ممنوعة لعدم بقا الموضوعية والمحمولية
في العكس فان نسبة المحمول الى الموضوع فيه بالموضوعية (قوله قال الامام) في المخلص
ان النسبة هي جزء القضية وهناك نسبتان فالجزء اية نسبة اضطررت الاقوال
فيها قال الامام في المخلص النسبة التي هي جزء القضية موضوعية الموضوع ومحمولية
المحمول خارجة عنها وقال في شرح الاشارات الرابطة تعتبر بنسبة المحمول
الى الموضوع ولذلك كانت جهة القضية كيفية تلك النسبة وبين قوله تناقض لانه
جعل ههنا نسبة المحمول الى موضوع داخلية وثم خارجة وزعم المصنف ان الظاهر
الاول لان موضوعية الموضوع نسبة يكون الجهة كيفية لها والنسبة التي هي الجهة
كيفية لها هي جزء القضية اما الكبرى فظاهر واما الصغرى فلان جهة القضية
تختلف باختلاف كيفية الموضوعية فتي كانت ضرورية كانت القضية ضرورية
وان كانت محمولية المحمول غير ضرورية كافي الواجب الاعمو متى كانت غير ضرورية
كانت القضية غير ضرورية وان كانت محمولية المحمول ضرورية كما في الخاصة
المفارقة وانما قال الظاهر الاول لقيام الاحتمال ههنا وهو مساواة جهة القضية لكيفية
الموضوعية فلا يكون الجهة نفسها وان غلب ذلك على الظن لاختلافهما باختلاف
الكيفية الموضوعية وانت خبير بان المحمولية المعتبرة في القضية كذلك ايضا على
ان جعله الجهة كيفية نسبة المحمول الى الموضوع في فصل الموجهات يخالف هذا
الظاهر والنفس الاجزاء القضية حتى يتبين الحق فنقول قد سبق ايماء الى ان القضية
لا تحصل في العقل الا اذا حصلت اربعة اشياء مفهوم الموضوع كزيد ومفهوم
المحمول كالكتاب ولا شك انه من حيث المفهوم يمكن النسبة الى امور كثيرة فلا بد

(من تعقل)

وقال الامام في المخلص
التي هي جزء القضية
موضوعية الموضوع
وقال في شرح
الاشارات ان
الرابطة تعتبر بنسبة
المحمول الى الموضوع
ولذلك كانت كيفيتها
جهة القضية وبينهما
تناقض والظاهر
الاول لكون الجهة
كيفية الموضوع
وبالله التوفيق

من تعقل نسبة ثبوتية بينه وبين زيد والرابع وقوع تلك النسبة اولا وقوعها فلا
لم يحصل في العقل ان تلك النسبة واقعة اوليست بواقعة لم تحصل ماهية القضية
ولو تصور مفهوم الموضوع والمحمول ولم يتصور النسبة بينهما امتنع تحقق الحكم
فلا يحصل ماهية القضية ايضا وان كان ربما يحصل النسبة بدون الحكم كما للشككين
او المتوهمين فكل من الامور الاربعة اذا ارتفع ارتفعت ماهية القضية لاجودها
فقط فهي اجزاؤها لكنها في القضية السالبة خسة اذ لا وقوع عند التفصيل
شيان فالنسبة التي هي جزء القضية هي التي ورد عليها الايجاب والسلب ثم اذا حصل
الحكم حدث لزيد صفة اعني انه موضوع وللكتاب صفة اخرى وهي انه محمول
فالموضوعية والمحمولية انما تتحققان بعد تحقق الحكم اذ لا معنى للموضوعية الا كونه
محكوما عليه ولا معنى للمحمولية الا كونه محكوما به وما لم يتحقق الحكم لم يصير احدهما
محكوما عليه والاخر محكوما به فكل من النسبتين ليس بمتقدم على الحكم والنسبة التي
هي جزء القضية متقدمة عليه فلا يكون احدهما نسبة هي جزء القضية نعم اذا تحقق
الحكم يعرض لتلك النسبة انها نسبة المحمول الى الموضوع فان النسبة التي هي
مورد الايجاب والسلب هي نسبة الكاتب الى زيد لانسبة زيد الى الكاتب ولذلك قبل
ان الجهة عارضة لها لا يعني ان الجهة عارضة للمحمولية بل لما صدقت هي عليها
وتحقت قبلها بمرتبتين لحقق هذا الموضع على هذا التقى وامح عن لوح ذهنك
ما يقولون ويزخرفون فلا شبهة بعد شروقي الحق المبين (قوله الفصل الثالث
في الخصوص والاهمال) القضية الجلية لها تقسيمات بحسب الذات وبحسب العارض
كالوحدة والكثرة ولما كانت اجزاؤها اذا تمت وكملت هي الموضوع والمحمول
والرابطة والجهة فهي تنقسم باعتبار كل واحد منها والتقسيمات الخمسة مرنة
في خمسة فصول وقد اشير في الفصل المتقدم الى انقسامها باعتبار الرابطة وفي هذا
الفصل الى انقسامها باعتبار الموضوع فموضوع القضية الجلية ان كان جزئيا حقيقيا
سميت بمخصوصة وهي موجبة ان كانت نسبة محمولها الى موضوعها بانه هو كقولنا
زيد كاتب وسالبة ان كانت النسبة بانه ليس هو كقولنا زيد ليس بكاتب وان كان كليا
فان لم يذكر فيها السور بل اهل بيان كية الافراد والسور ههنا هو اللفظ الدال
على كية الافراد للموضوع سميت مهملة اما موجبة كقولنا الانسان حيوان او سالبة
كقولنا الانسان ليس بحيوان وان ذكر فيها السور سميت محصورة ومسورة كقولنا
كل انسان حيوان ولما كان هذا التقسيم باعتبار الموضوع لوحظ حاله في تسمية تلك
الاقسام بتلك الاسماء واعترض عليه بان ههنا قضايا خارجة عما ذكر ثم مثل الانسان
نوع والحيوان جنس او كلي صادق على كثيرين واعتذر عن ذلك بوجهين الوجه
الاول انها مندرجة تحت المخصوصة ووجه ذلك بامور الاول ان الموضوع انما

(١٥)

الفصل الثالث في
الخصوص والاهمال
والحصر وفيه
مباحث الاول
في انقسام القضية
اليها موضوع القضية
ان كان جزئيا سميت
مخصوصة موجبة
وسالبة وان كان كليا
فان لم يذكر فيها
السور وهو اللفظ
الدال على كية افراد
الموضوع سميت
مهملة موجبة وسالبة
وان ذكر سميت
محصورة ومسورة

لا يكون كلياً لو كان الحكم عليه باعتبار ماصدق عليه لانه لو لم يكن مأخوذاً بهذا الاعتبار لم تكن كليته وهي صدقه على كثيرين معتبرة والمراد من التقسيم ان الموضوع اما ان يحكم عليه باعتبار كليته اي صدقه على كثيرين اولا والثاني هو المخصوصة والاول هو المحصورة او المهمة على هذا يتدرج جميع تلك القضايا تحت المخصوصة فان المخصوصة حينئذ هي التي حكم فيها لاعتبار كلية الموضوع سواء كان موضوعها جزئياً حقيقياً او لا يكون بل كلياً لا يعتبر صدقه على كثيرين الثاني ان الموضوع في تلك القضايا مقيد بقيد العموم فان الانسان من حيث انه عام هو النوع والحيوان من حيث انه عام هو الجنس والمقيد بقيد العموم جزئياً لمطلق الطبيعة فتكون مخصصة لا يقال لو كان موضوع هذه القضايا مقيداً بالعموم لصدق عليه انه مقيد بالعموم فهذا الحكم ان اعترف فيه تقيد الموضوع باعتبار يعود الكلام في حل ذلك الاعتبار عليه والتسلسل باطل فلا بد من الانتهاء الى موضوع لم يقيد باعتباره وحينئذ يصح التقص بتلك القضية لانا نقول هذا التسلسل في الامور الاعتبارية فتقطع بانقطاع الاعتبار الثالث ان الحكم في تلك القضايا ليس على ماصدق عليه موضوعها بل على نفس الطبيعة فلا يخالو اما ان يكون موجوداً في الخارج فيكون مشخصاً وحينئذ تكون القضية مخصصة او موجودة في العقل والموجود في العقل صورة شخصية في نفس شخصية فتكون القضية ايضا مخصصة * واعلم ان القول باندرج تلك القضايا في المخصصة يبطل قاعدة لهم وهي تنزيلهم المخصوصات بمنزلة الكليات حتى يوردونها في كبرى الاول فيقولون هذا زيد وزيد انسان ويستنجون منه هذا انسان فلو اندرجت في المخصصة بطلت هذه القاعدة لصدق قولنا زيد انسان والانسان نوع مع كذب قولنا زيد نوع لا يقال انما لا يتنج ههنا لعدم اتحاد الوسط فان محمول الصغرى هو الانسان من حيث هو وموضوع الكبرى الانسان المقيد بقيد العموم لانا نقول موضوع الكبرى هو الطبيعة من حيث هي وقيد العموم انما جاء من قبل المحمول فانا قبل الحكم على الانسان بالنوع نعلم بالضرورة انه لا يقيد بقيد اذ ليس بفهم من الانسان الانسان من حيث انه عام غاية ما في الباب انه يصدق الانسان من حيث انه عام نوع لكن لا يلزم منه كذب قولنا الانسان من حيث هو نوع فان قلت الكلية والتوعية والجنسية لا تلحق طبائع الاشياء من حيث هي هي والالكائنات الاشخاص كليات بل من حيث ان لها نسبة واحدة الى امور متكررة وهو معنى العموم فتقول فرق بين ثبوت امر للطبيعة من حيث هي هي واثباته لها فانا لما تعقلنا الطبيعة الانسانية فربما نضعها ونضعها من حيث هي هي اي مع قطع النظر عن عوارضها ولوا حقها ونحكم عليها بان لها نسبة واحدة الى صكثرة مع ان هذا المحمول ليس ثابت لها من حيث هي هي بل من حيث انها موجودة في العقل فليس يجب

(اربكل)

ان كل ماله دخل في ثبوت المحمول في نفس الامر يكون ملا حظاً للعقل في الحكم وقيد الموضوع واللام يكن الانسان في قولنا الانسان ضاحك موضوعاً بل الانسان من حيث انه متجنب الى غير ذلك مما لا نهاية له من النظائر وهذا يدل بالمخصوص على فساد التوجيه الثاني على انا افرضنا ان الموضوع في مثل قولنا الانسان نوع انسان مقيد بالعموم لم يكن ذلك شخصياً لانه ليس بجزئياً حقيقياً حتى تكون القضية مخصصة فان قلت الطبيعة المقيدة بالعموم لا تكون مشتركة بين كثيرين والاصدق اسم الطبيعة العامة وحدها على الجزئيات فتكون الجزئيات التي هي امور خاصة طبائع عامة هدف قات انما يكون خلافاً لو كان جزئياتها حقيقة وهو ممنوع فان قلت او كان لها جزئيات فلا يخالو اما ان تنتهي جزئياتها الى الجزئيات الحقيقية فيلزم ان تكون جزئية عامة وهو محال اولاً تنتهي فيلزم ترتيب جزئياتها الى غير النهاية مراراً غير متناهية وهو ايضا محال فسيأتيك جوابه عن قريب ثم لو كانت الطبيعة المقيدة بالعموم جزئية حقيقة لم يصدق عليها النوع والجنس والالكائنات كلية وجزئية وايضا العموم مفهوم كلي وقد قرر في غير هذا الفن ان تقيد الكلي بالكلي لا يفيد الجزئية على ان ههنا قضايا لا يمكن ان تؤخذ موضوعاتها باعتبار العموم مثل الحيوان مقوم الانسان والانسان محمول على زيد والانسان لاعم ولا خاص الى غير ذلك من الاحكام الجارية على الماهية لاشترط شيئا واما التوجيه الثالث فيقتضي ان يكون المحكوم عليه هو الصورة الذهنية وليس كذلك بل ماله الصورة وهو ليس بجزئياً والوجه الثاني انها من المهمة لعدم ذكر السور فيها وهذا يبطل قاعدة لهم ايضا وهي ان المهمة في قوة الجزئية لانه يصدق الانسان نوع ولا يصدق بعض الانسان نوع لان الحكم في الجزئية على بعض ما حكم عليه في الكلية والحكم في الكلية على جزئيات الموضوع فيكون الحكم في الجزئية على بعض الجزئيات فيكون معنى قولنا بعض الانسان نوع بعض جزئيات الانسان نوع وهو ليس بصادق لا يقال لانم كذب قولنا بعض جزئيات الانسان نوع وسند المنع من وجهين الاول ان الانسان اعم من الانسان الكلي والشخصي فالانسان الكلي بعض ماصدق عليه الانسان وهو المحكوم عليه بكونه نوعاً فيصدق بعض الانسان نوع وكذلك الحيوان الكلي بعض ماصدق عليه الحيوان فان قلت انا نقول الكلام الى الانسان الذي هو اعم من النوع والشخص ونحكم عليه بحكم لا يصدق على شيء مما نتجته من الانسان الشخصي والكلي كما نقول الانسان اعم من النوع والشخص فهذه قضية موضوعها كلي ولا يصدق جزئية والاعاد الكلام وتسلسل قلت كل واحدة من هذه القضايا مهمة ويصدق جزئية وهذا الاعتبار لا يقف الذهن فيها على حده فان الانسان الذي هو اعم من الانسان النوعي والشخصي فرد من افراد الانسان الثاني لاشك ان للانسان صوراً عقلية

في الاذهان وهي مشاركة للانسان في الماهية على ما تحقق في فن الحكمة فهي افراد لمطلق الانسان والنوع انما يصدق عليها فيصدق بعض افراد الانسان نوع لانا نقول هب ان ذات الموضوع في كل قضية من هذه القضايا مقيد بقيد الا ان هذا القدر لا يكفي في صدقها جزئية فان الحكم في الجزئية على بعض الجزئيات الشخصية او النوعية ولا شك ان تلك القيود لا تنفي تشخص الموضوعات او نوعيتها فلا يلزم صدقها جزئية واما حديث الصور فكاذب لانها مخالفة بالطبيعة لمفهوم الانسان وهو امر واحد لا يتعدد بتعددتها في الاذهان فالحكم انما هو عليه لاعليها فلا يلزم بعض افراد الانسان نوع وربما يوجه الاعتراض بطريق المنع فيقال لان ان القضية ان لم يبين فيها كمية افراد الموضوع تكون مهملة وانما تكون كذلك لو كان الحكم فيها على ما صدق عليه الموضوع اما اذا كان الحكم على نفس الطبيعة او عليهما من حيث انها عامة فلا وحيث استصوبه المتأخرون وزاد بعضهم ترددا آخر وقال ان لم يبين كمية الافراد فان كان الحكم على ما صدق عليه الكلي فهي المهمة وان كان الحكم على نفس الكلي من حيث انه عام فهي الطبيعية ويقرب منه ما ذكره المصنف في الايضاح ان الحكم على مفهوم الكلي اما ان يكون حكما عليه من حيث يصدق على الجزئيات وهي الطبيعة او حكما على الجزئيات من حيث يصدق عليها الكلي وهو المحصورة او المهمة فورد عليه الامر ان احدهما انه قد بقي ههنا قسم آخر وهو ان الحكم على الكلي من حيث هو الثاني ان تسمية تلك القضية طبيعية غير مناسبة لان الحكم فيها ليس على الطبيعة من حيث هي بل على المقيدة بالعموم ومنهم من قال موضوع القضية ان لم يصلح لان يقال على كثيرين فهي المحصورة سواء كان شخصا او مقيدا بالعموم كقولنا الانسان نوع وان صلح لان يقال على كثيرين فمطلق الحكم اما الافراد فهي اما محصورة او مهملة او نفس الكلي وهي الطبيعة فعاد الابحاث المذكورة في جمل العامة مخصوصة وقيل الموضوع اما ما صدق عليه الطبيعة وهي المحصورة او المهمة واما نفس الطبيعة فلا يخلو اما مع قيد الشخص وهي المحصورة او مع قيد العموم وهي القضية العامة او من حيث هي هي وهي الطبيعة * والحق ان القيود لا تعتبر مع الموضوع مالم يؤخذ الموضوع معها فاذا حكم على الانسان بحكم لا يكون ذلك الحكم من حيث انه عام او خاص او غير ذلك فانه لو اعتبر القيود التي يصلح احدها مع الموضوع لم تنحصر القضية في الاربعة والخمسة * نعم اذا قيد الموضوع بقيد وذلك الموضوع المقيد ان كان جزئيا حقيقيا يكون القضية مخصوصة وان كان كليا يجري اقسامه فيه فالاولى ان يربع القسمة ويقال موضوع القضية ان كان جزئيا حقيقيا فهي المحصورة وان كان كليا فالحكم ان كان على ما صدق عليه فهي المحصورة او المهمة والا يكون الحكم على نفس

(طبيعة)

٢ ان القيد لا يعتبر مع الموضوع مالم يؤخذ الموضوع معه (نسخة)

طبيعة الكلي سواء قيد بقيد كقولنا الانسان من حيث انه عام نوع اولم يقيد كقولنا الانسان نوع الا ان الواجب ان لا يعتبر القيد مالم يقيد الموضوع به صريحا فال موضوع في هذا المثال ليس الا الانسان اللهم الا ان يصرح بالقيد وكيف كان فالقضية طبيعية فان الحكم في احد القسمين على طبيعة الكلي المقيد وفي الاخر على طبيعة الكلي المطلق ولما لم تكن القضية الطبيعية معتبرة في العلوم وكان المراد حصرة القضايا المعتبرة فيها حصرة القضايا في الثالثة فيندفع الاعتراض بمخالفته فانه انما يرد لو كان المقسم مطلق القضية وليس كذلك بل مورد القسمة القضية المعتبرة في العلوم لا يقال كما ان القضية الطبيعية لم تعتبر في العلوم كذلك القضية الشخصية لان العلوم لا يبحث عن الشخصيات بل عن الكليات لانا نقول اعتبار القضية الكلية بوجوب اعتبار القضية الشخصية لان الحكم فيها على الافراد غاية ما في الباب انها لا تكون معتبرة بالذات لكن لا يدل ذلك على عدم الاعتبار مطلقا هذا غاية الكلام في هذا المقام * والله الموفق على تحقيق المرام * (قوله وهي اما موجبة كلية) المحصورات اربع لان الحكم فيها اما بالاجاب او بالسلب وانما كان عاما على كل الافراد او على بعضها فان حكم بالاجاب على كلها فهي موجبة كلية وسورها كل كقولنا كل انسان حيوان وان حكم بالاجاب على بعضها فهي موجبة جزئية وسورها بعض وواحد كقولنا بعض الحيوان او واحد منه انسان وان حكم بالسلب على كلها فهي سالبة كلية وسورها لا شيء ولا واحد كقولنا لا شيء ولا واحد من الانسان بحجر وان حكم بالسلب على بعضها فسالبة جزئية وسورها ليس كل وليس بعض وبعض ليس كقولنا ليس كل حيوان انسانا والفرق بين الاسوار الثلاثة ان الاول اى ليس كل يدل على رفع اثبات كل واحد بالمطابقة فان ما يفهم ضربا من قولنا ليس كل حيوان انسانا ان الاجاب الكلي مرتفع لكن رفع اثبات كل واحد اما برفع اثبات عن كل واحد او برفع اثبات عن البعض وعلى كلا التقديرين فرفع اثبات عن البعض محقق فهو دال عليه بالالتزام ولان السلب الجزئي لازم فيه بطريق القطع والسلب الكلي بالاحتمال اختص سورا بالسلب الجزئي اخذ بالمقطوع المتيقن وترك الاحتمال المشكوك فان قلت فعلى هذا لا يكون السالبة الجزئية تقيضا للموجبة الكلية لان تقيض الشيء رفعه مطلقا فتقيض قولنا لكل (ج) (ب) ايس كل (ج) (ب) والسلب الجزئي لازم منه ولازم التقيض لا يكون تقيضا والالتزام التقيض وهو محال فنقول لما كان السلب الجزئي لازما له مساويا نزل منزلته كما هو دأبهم في سائر القضايا وفي عبارة المصنف حيث قال والاول لسلب الحكم عن الكل بالمطابقة مساهلة لانه ان اراد بالكل كل واحد ولا شك ان سلب الحكم من كل واحد سلب كلي امتنع ان يكون سورا للسلب الجزئي وان اراد به الكل من حيث هو وكل

وهي اما موجبة كلية وسورها كل او جزئية وسورها بعض وواحد واما سالبة كلية وسورها لا شيء ولا واحد او جزئية وسورها ليس كل وليس بعض وبعض ليس لسلب الحكم عن الكل بالمطابقة وعن البعض بالالتزام والاخير ان بالعكس والاول منهما قد يذكر للسلب الكلي ولا يذكر للايجاب البتة والثاني بالعكس وفي كل لفظة سور يخصها من

لم يلزم السلب الجزئي لجواز ان يكون الشيء مسلوبا عن مجموع الافراد ثابتا لكل واحد الا ان المراد سلب الحكم الكلي كما ذكرناه والاخير ان بالعكس اي بعض ليس وليس بعض يدلان على سلب الحكم عن البعض بالمطابقة وعلى رفع اثبات كل واحد بالالتزام لامتناع ان يتحقق رفع الايجاب عن البعض بدون رفع اثبات كل واحد وفي دلالة ليس بعض على سلب الحكم عن البعض بالمطابقة نظر لان مفهومه الصريح رفع الايجاب الجزئي كما ان مفهوم ليس كل رفع الايجاب الكلي والصواب ان يقال ليس كل وليس بعض اما ان يعتبر سلبهما بالقياس الى القضية التي بعدهما او بالقياس الى محمولهما فان اعتبر سلبهما بالقياس الى القضية التي مطابق لرفع الايجاب الكلي وليس بعض لرفع الايجاب الجزئي وان اعتبر بالقياس الى المحمول فليس كل مطابق للسلب الكلي وليس بعض للسلب الجزئي وهذا هو الفرق بين الاول والاخيرين واما الفرق بينهما فهو ان الاول منهما فهو ان البعض ليس بعض قد يذكر للسلب الكلي اذا جعل حرف السلب فيه رافعا للوجبة الجزئية ولا يذكر للايجاب البتة لان شان حرف السلب رفع ما بعده فيتبع الايجاب والثاني بالعكس اي بعض ليس لا يذكر للسلب الكلي لوضع البعض اولاً وحرف السلب اذا توسط يقتضي رفع ما تأخر عنه عما تقدمه وهو البعض ههنا فلا يكون الاسلوب عنه وقد يذكر الايجاب اذا جعل جزءاً من مفهوم المحمول وفي كل لغة اسوار تخصها كالاسوار المذكورة في العربية وهمه وهيج للكينين وبرخي هست وبرخي يست الجزئيتين في لغة الفرس وعلى هذا قياس سائر اللغات (قوله ومن حقه) من حق السور ان يرد على الموضوع الكلي اما وروده على الموضوع فلان الموضوع بالحقيقة كما سنبين هو الافراد وكثيرا ما يشك في كونه كل الافراد او بعضها فست الحاجة الى بيان ذلك بخلاف المحمول فانه مفهوم الشيء فلا يقبل الكلية والجزئية واما وروده على الكلي فلان السور يقتضي التعدد فيما يرد عليه والجزئي لا تعدد فيه فاذا افترق السور بالمحمول او بالموضوع الجزئي فقد انخرفت القضية عن الوضع الطبيعي وتسمى منخرقة والمصنف لم يعتبر ههنا لانحراف من جهة الموضوع وحصر اقسام المنخرقات في الاربعة لان المحمول السور اما جزئي او كلي واما ما كان موضوعه اما كلي او جزئي وبين في الضابطة حكم ما يكون احد طرفيه شخصا مسورا وهو اعم من ان يكون موضوعا او محمولا وقيل الخوض في بيان الضابطة لا بد من تمهيد مقدمتين احدهما ان نسبة المحمول الى الموضوع بالايجاب اما ان تكون بالوجوب او الامتناع او الامكان لانه اما ان يستحيل انفكاكه عن الموضوع فيكون النسبة واجبة وتسمى مادة الوجوب او لا يستحيل وحينئذ اما ان يستحيل ثبوته له فالتسبة متمنة وتسمى مادة الامتناع او لا فالنسبة ممكنة وتسمى مادة الامكان الخاص والممكن اما ان يكون ثابتا للموضوع بالفعل فهو الموافق

(لوجوب)

لوجوب او مسلوبا عنه فهو الموافق للامتناع في الكيف والمواد في المنخرقات لا تعتبر بالقياس الى انفسها بل بالقياس الى اجزاء محمولاتها فاننا اذا قلنا كل انسان لاشي من الحيوان كان مادة محمولة الامتناع وانما الوجوب في مادة جزء منه وهو الحيوان وما يؤولون السور مقرون بالمحمول في المنخرقات فهو قول ليس بصحفي والقول الحقيقي ان السور جعل مع شيء آخر محمول لا نعم كان محمول باختيار نسبه الى الموضوع فاذا قرن به السور فقد صار المحمول ليس بمحمول بل جزء منه وانتقل اعتبار الصدق والكذب الى نسبة الواقعة بين الجملة والموضوع واثنيهما ان اعتبار السلب والايجاب في القضية ليس بثبوت طرفيهما وبسلبهما بل بحسب ارتباط المحمول بالموضوع او بسايقه عند فكهما كان المحمول مرتبطا بالموضوع ثابتا له كانت القضية موجبة ومتى رفع الربط الايجاب كانت سالبة والحرف الذي يدل على رفع الربط فهو حرف السلب ثم لا يخلوا اما ان يكون طرفا القضية مختلفين في اقتران حرف السلب بهما او لا يكونا مختلفين فان كان مختلفين بان اقترن حرف السلب باحدهما دون الاخر او اقترن باحدهما زوجا وبالاخر فردا تكون القضية سالبة فاذا قلت ليس ليس زيد ليس بكاتب فقد رفعت رفع المحمول وهو رفع المحمول فتكون سالبة وان لم يكن طرفا القضية مختلفين في الاقتران تكون القضية موجبة سواء لم يقترن حرف السلب باحدهما اصلا او اقترن ولم يختلف بالعدد كما اذا قلت ليس ليس زيد ليس بكاتب هكذا قبل وفيه نظر لان اختلاف طرفي القضية في الاقتران لا يستلزم كونها سالبة فانه لو اقترن حرفا سلب بالمحمول ولم يقترن بالموضوع اصلا او بالعكس تكون القضية موجبة مع اختلاف طرفيهما في الاقتران نعم سلب القضية يستدعي اختلاف طرفيهما في الاقتران لكن المتصلة للزومية الكلية لانعكس كلية والاولى ان يقال حرف السلب في القضية اما ان يكون فردا او زوجا فان كان فردا فالقضية سالبة والا فوجبة واللمية ظاهرة اذا عرفت هذا فنقول متى تحقق احد الامور الثلاثة وهو اما ان يكون احد طرفي القضية شخصا مسورا او يكون المحمول كليا مقترنا به سور ايجاب كلي او سور سلب جزئي وجب في صدق القضية اختلاف طرفيهما في الاقتران بحرف السلب وذلك لان القضية في احدي الصور الثلاث انما تصدق اذا كانت سالبة وانما تكون سالبة اذا اختلف طرفاها في الاقتران بيان الاول اما في الصورة الاولى فلان الموضوع لما لم يكن له افراد امتنع ثبوت المحمول لكلها او بعضها والمحمول لما لم يكن له افراد استحال ثبوت كلها او بعضها للموضوع واما في الصورة الثانية فلان ايجاب كل واحد واحد لشيء متمنع واما في الثالثة فلان كذب ايجاب كل واحد يستلزم صدق السلب الجزئي وبيان الثاني انه لو لم يختلف طرفا القضية في الاقتران فاما ان لا يقترن بهما حرف السلب اصلا او اقترن بهما

ومن حقه ان يرد على الموضوع اذا المحمول عليه الشيء قد يشك في كونه كل الافراد او بعضها او قلما يرض ذلك في المحمول على الشيء فاذا اورد عليه فقد انخرق عن الواجب وسميت القضية منخرقة واقسامها اربعة لان المحمول المسور اما جزئي او كلي وكيف كان فوضوعه كذلك وشرط صدق المنخرقة ان كان احد طرفيهما شخصا مسورا او محمولا موجبا او سلبا جزئيا في اختلاف طرفيهما في دخول حرف السلب عليهما والافه في مادة الامتناع وما يوافقها في الكيف في مادة الامكان وتقضيه في مادة الوجوب وما يوافقها في الكيف من مادة الامكان

واتفقا في المدد واما ما كان تكون القضية موجبة ومتى لم يتحقق الامور الثلاثة بل يكون المحمول اما موجبا جزئيا او سلبا كليا فهو اى الاختلاف المذكور على تقدير فشرط صدق القضية اختلاف طرفيها في الاقتران ان كانت في مادة الامتناع او بوافقه من الامكان لان بعض افراد المحمول يمنع الثبوت للموضوع في مادة الامتناع وليس ثابت له فيما يوافقه من الامكان لان بعض افراد المحمول في مادة الاختلاف ليس من قبضه وهو اتفاق طرفيها في الاقتران وعدمه ان كانت القضية في مادة الوجوب وفيما يوافقه من الامكان لان بعض افراد المحمول في مادة الوجوب واجب الثبوت وفيما يوافقه من الامكان ثابت فيجب اتفاق الطرفين في الاقتران * وفي هذه الضابطة نظر اذا الغرض من وضعها العلم بصدق ما يصدق من المحرفات ويكذب ما يكذب منها وانما يحصل ذلك او انعكس الشرط وليس كذلك لاقبال المراد اختلاف طرفي القضية في الاقتران معنى ولا خفاء انهما اذا اختلفا معنى في دخول حرف السلب يكون القضية سالبة فانه لو تعدد في احد الطرفين دون الآخر فلا اختلاف في المعنى ضرورة ان سلب السلب ايجاب لا نأقول لو كان المراد ذلك لم يتصور تعدد حرف السلب في القضية لان حرف السلب سواء كان في طرف الموضوع او المحمول رافع للايجاب فلا يتصور اختلاف الطرفين او اتفاقهما بل العبرة ههنا باللفظ والصواب ان يقال متى تحقق احد الامور الثلاثة تصدق القضية لو كان حرف السلب فيها فردا وتكذب لو لم يكن سواء لم يكن فيها حرف السلب او كان ولم يكن فردا بل زوجا والاصل في مادة الامتناع لو كان فردا وفي الوجوب لو لم يكن او يقال الصدق فيها حيث تكون القضية سالبة وفي الوجوب حيث تكون موجبة * والاحصر ان يقال ان كان المحمول كليا مسورا بسور ايجاب جزئي او سلب كلي في مادة الوجوب او ما يوافقه تصدق القضية موجبة والافسالية ولن فصل اقسام المحرفات ليحصل بها الاحاطة التامة فنقول انحراف القضية اما من جهة الموضوع او من جهة المحمول او من جهتهما والانحراف من جهة الموضوع لا يكون الا اذا كان شخصا مسورا اما بسور كلي او جزئي والمحمول اما شخص او كلي فان كان شخصا لا يتصور له الامادة الوجوب او الامتناع لانه ان كان عين الموضوع وجب ثبوته له وان كان غيره وجب سلبه عنه وان كان كليا يتصور له الاقسام الاربعة للمواد واما ما كان فاما ان يكون موجبا او سلبا فالاقسام اذن منحصرة في اربعة وعشرين واما الانحراف من جهة المحمول فلا يكون الا اذا كان مسورا بسور كلي او جزئي وعلى التقديرين اما شخص في القسمين من المواد او كلي في الاقسام الاربعة والموضوع اما شخص او محصور كلي او جزئي او مهمل بضرب الاربعة في اثني عشر يبلغ ثمانية واربعين نضر بهما باعتبارى الايجاب والسلب يحصل

(ستة)

الثاني في تحقيق المحصورات اذا قلنا كل (ج) (ب) لان معنى به الجيم الكلي ولا الكل من حيث هو

ستة وتسعون قسما واما الانحراف من جهتهما فالمحمول المسور بسور كلي او جزئي اما شخص في المادتين او كلي في الاقسام الاربعة والموضوع اما مسور بكلي او جزئي فهذه اربعة وعشرون قسما نضر بهما في الايجاب والسلب تبلغ ثمانية واربعين وان اردت الامثلة فتأمل هذا اللوح وخذ الموضوعات من جدوليه والمحمولات من الجدول الاول الاخر وركب بينهما كيف شئت تقف على امثلة جميع الاقسام من غير مشقة وكافة

صيفة ١٢١

جدول

(قوله الثاني في تحقيق المحصورات) اهم المهمات في هذا الباب تحقيق المحصورات لابتداء معرفة الحجج التي هي المطلب الاعلى من هذا الفن عليها ووقوع الخطب العظيم بسبب الغفلة عنها وانما وقع البداية بتحقيق الموجبة الكلية لشرورها وتأدية معرفتها الى ادراك البواقي بالقسمة فاذا قلنا كل (ج) (ب) فهذه ثلثة امور (كل) و (ج) و (ب) فلا بد من تحقيقها ضرورة ان تحقيق المركب موقوف على اجزائه فالحال يطلق بحسب الاشتراك على مفهومات ثلثة الكلي وهو ما لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشراكة والكل من حيث هو كل اى الكل المجموعى وكل واحد واحد والفرق بين هذه المفهومات من وجوه الاول ان الكل المجموعى ينقسم الى كل واحد واحد والكلي ينقسم اليه الان اقسام الكل المجموعى انقسام الشئ الى الاجزاء وانقسام الكلي انقسامه الى الجزئيات الثاني انه يصدق على كل واحد منهما ما لا يصدق على الاخرين فانه يصدق على الجيم الكلي انه لا يخلو عن احد الكليات الخمسة وعلى كل واحد انه شخص وعلى الكل من حيث هو كل انه يمكن من حل الف الف من ولا يصدق على الاخرين الثالث ان الكلي جزئ لكل واحد وكل واحد جزء لكل المجموعى ومن البين المغايرة بين الكل والجزء لا يقال ان اريد بالكل الطبيعي فلان انه جزء لكل واحد فان الكلي الطبيعي محمول ولا شئ من المحمول بجزء وان اريد به المنطقي او العقلي فظاهر انها ليسا بجزء كل واحد لانا نجيب عنه بان المراد الكلي الطبيعي باعتبار ما ذكره صاحب الكشف اذا ثبت هذا التصوير فنقول لسنا ندعى ان الكل بالمعنيين الاولين لا يستعمل في القضايا بل ربما يقال كل انسان نوع ويراد به الكلي ويقال كل انسان

بعبارة عنها عنوان الموضوع ووصفه (١٦) وقد يجحدان وقد يغليران ان دام الوصف يدوام الذات او لم يدوم متى

كل بل كل واحد واحد
والفرق بين المفهومات
الثلثة ظاهرا ولو
عنينا به احد الاولين
لم يتعد الحكم من
الوسط الى الاصغر
ولان معنى (بالجيم)
ما حقيقته (ج) او ما
هو موصوف بانه
(ج) بل ما هو اعم منهما
اذ اعتبرنا الاول
في موضوع القضايا
يمنع الدراج الاصغر
تحت الاوسط واعتبار
الثاني بوجوب ان
يكون لكل موضوع
موضوع ثم اصطلاح
الشيخ بعد هذا على
ان معنى بكل (ج) كل
واحد واحد مما يصدق
عليه جيم بالفعل
وقد املوا في المستقبل
من حريته فاعلى
هذا يخرج عنه مسمى
جيم وان يصدق عليه
(جيم) ونحن نقبله
في ذلك والفارابي
لم يعتبر الصدق بالفعل
بل بالامكان اذا عرفت
هذا فنقول الحكم
بالحقيقة بالباء انما هو
على الذات التي يصدق
عليها (ج) ويسمى
ذات الموضوع وما

لا يحويه دار ونسبى به المجموع بل نقول ان الاعتبار في القياسات والعلوم هو المعنى الثالث لانه لو كان الاعتبار احد المعنيين الاولين يلزم ان لا يتبع الشكل الاول الذى هو ابين الاشكال فضلا عن سائر الاشكال لانه لم يتعد الحكم من الاوسط الى الاصغر حينئذ اما اذا عتينا به الكل المجموع فلجواز ان يكون الاوسط اعم من الاصغر والحكم على مجموع افراد اعم لا يجب ان يكون حكما على مجموع افراد الاخص فالك اذا قلت مجموع الانسان حيوان ومجموع الحيوان الوف الوف لم يلزم ان يكون مجموع افراد الانسان كذلك واما اذا عتينا به الجيم الكلى فالتغاير بين الكليين الاصغر والاوسط والحكم على احد المتغايرين لا يجب ان يكون حكما على الاخر كقولنا الانسان حيوان والحيوان جنس طبيعى او عقلى ولا يلزم النتيجة اما لو عتينا المعنى الثالث يتعدى الحكم لكون الاصغر من افراد الاوسط حينئذ ولا نعتى بالجيم ما حقيقته (ج) ولا صفتها (ج) بل اعم منهما وهو ما صدق عليه (ج) اما الاول فلانه يمنع اندراج الاصغر تحت الاوسط فلم يتعد الحكم منه اليه لجواز ان يكون الحكم خاصا باحدى الحقيقتين دون الاخرى كقولنا ما حقيقته الانسان حيوان وما حقيقته الحيوان الناطق فالناطق خارج عنه واما الثانى فلانه لو اعتبر في الموضوع ان يكون وصفا يلزم ان يكون لكل موضوع موضوع الى غير النهاية واللازم باطل ببيان الملازمة من وجهين الاول انا اذا قلنا كل (ج) (ب) كان معناه على ذلك التقدير كل ما هو موصوف (ج) فهو (ب) (ف) محمول على ما هو موصوف (ج) فنفر عنه (د) فيصدق كل (د) (ب) و (ج) يكون معناه كل ما هو موصوف (ب) فهو (ب) فيكون (ب) محمولا على ما هو موصوف (ب) فنفر عنه (ط) وهذا الى غير النهاية وفيه نظر لان ما هو موصوف (ج) ذات الموضوع فاذا فرضناه (د) لا يلزم ان يكون معناه كل ما هو موصوف (ب) وانما يكون كذلك لو كان (د) وصفا عنوانيا لان البحث على تقدير ان يكون كل عنوان وصفا على تقدير ان كل ذات موضوع وصف (ب) الثانى ان (ج) لو كان وصفا والوصف يمكن حمله على موصوفه امكن حمل (ج) على موصوفه وهو (د) بالفرض فيصدق (د) (ج) ويكون معناه كل ما هو موصوف (ب) فهو (ج) وهكذا الى ما لا يتناهى والفرق بين هذا التوجيه والاول ان يسان لزوم التسلسل ثمة من جهة وصف المحمول وههنا من جهة وصف الموضوع وفيه ايضا نظر لانا لانم ان كل وصف يمكن حمله على ذلك التقدير وانما يمكن حمله لولم يمكن موضوعه ذاتا بل صفة لشيء آخر والاولى ان يقال تفسير القضية لابد ان يكون عاما منطبقا على جميع القضايا المستعملة في العلوم لتكون احكامها قوانين كلية

(فلو كان)

فلو كان المراد ما صفتها (ج) لا يتناول ما حقيقته (ج) وكذا لو كان المراد ما حقيقته (ج) فيجب ان يكون المراد اعم منهما ليكون شاملا لجميع القضايا * ثم اصطلاح الشيخ بهذا على التامعى بالجيم (ج) بالفعل وقتا ما سواء كان في حال الحكم او في الماضى او في المستقبل والفارائى على ان المراد كل (ج) بالامكان ليتناول ما هو (ج) بالفعل والقوة والمتع رأى الشيخ لان اللغة والعرف يساعدا على ان لا يتناول الذات الخالية عن البياض دائما وان امكن اتصافها به وذكر بعضهم انه مخالف للتحقيق ايضا فان النطفة يمكن ان تكون انسانا فلو دخل في كل انسان كذب كل انسان حيوان وهو معا لطف بحسب اشتراك الاسم فان الامكان يطلق بالاشتراك على مقابل الفعل وهو القوة وعلى مقابل الضرورة وهو الامكان العام فان اريد بالامكان في قوله النطفة يمكن ان تكون انسانا بالقوة فهو صادق ولا يرد على الفارائى اذ مراده الامكان العام وان اريد به الامكان العام فلان صدق الانسان على النطفة بالامكان العام وظاهر انه ليس بصا دق وكذا اصطلاحه على ان المراد كل واحد من جزئيات (ج) وهذا القيد يخرج مسمى (ج) اى مدلوله المطابق وان صدق عليه (ج) وانما اخرجته عن الكل ليوافق العرف واللغة لان قولنا كل انسان ضاحك انما يفهم منه عرفا ولغة ان كل واحد من جزئيات الانسان ضاحك ولانه لولا لكذب اكثر الاحكام الكلية على الخواص والاعراض لكذب قولنا كل كاتب انسان او كل ماش حيوان ضرورة ان مفهوم الكاتب ومفهوم الماشى ليس بانسان وحيوان وقال بعضهم لو اخذ المسمى مع الجزئيات فان اخذ مجردا يلزم كذب كثير من القضايا الكلية لان حكم المجرى يخالف حكم المعين وان اخذ من حيث هو هو يكون الحكم عليه هو الحكم على الجزئيات اذ هو من حيث هو في ضمن الجزئيات وحينئذ لا فائدة في اخذه مع الجزئيات وهذا انما يتم لو كان الحكم عليه من حيث انه موجود في الخارج اما اذا لم يكن من هذه الخيشية لم يلزم ان يكون الحكم عليه حكما على الجزئيات سواء كان الحكم عليه من حيث انه موجود في العقل او مطلقا والتحقيق يقتضى ان التقيد بالجزئيات ليس لاجرا مسمى (ج) فان مسمى (ج) لا يصدق عليه (ج) لان المحمول ايضا مفهوم (ج) ولا يمكن تصور الحمل والوضع في شيء واحد فان قلت نحن نعلم بالضرورة ان (ج) (ج) غاية ما في الباب انه هذان لكن كونه هذيانا لا يتنافى صدقه قلت فرق بين هذا وبين ما نحن بصدده فان معنى هذا الحكم على افراد (ج) (ج) (ج) وهى مغايرة لمفهوم (ج) ومعنى ذلك ان مفهوم (ج) مفهوم (ج) فان هذا من ذلك * وبهذا التحقيق يتحل ما ورد على الشيخ وهو انه حقق القضية في الاشارات بحيث عم مسمى (ج) وفي الشفاء بحيث خرج عنه

سمى (ج) فبين كلاميه منافاة بل لاخراج المساوي والاعم فان اول ما يفهم من كل (ج) كل ما يقال عليه (ج) سواء كان كلياً او جزئياً لكن التعارف خصصه بالجزئيات * والمراد بالجزئيات الجزئيات الاضافية لا الحقيقية ولا كل جزئيات اضافية كيف يتفق حتى ان طبيعة (ج) اذا قيدت بقيد او بعرض من القيود والاعراض الغير المتناهية تكون داخلية في كل (ج) بل المراد بها الجزئيات الشخصية ان كان (ج) نوعاً او ما يماثله من الفصل والخاصة والشخصية والنوعية ان كان (ج) جنساً او نحوه من فصله والعرض العام لا يقال هذا يشكل بالاحكام على الكليات كقولنا كل نوع كذا او كل كلي كذا فان افراد الكليات او كانت شخصية امتنع صدق الكلي عليها فان قيل كل كلي فلا بد ان يكون له اشخاص فانها نهاية سلسلة الكليات فلو لم ينته اليها لم ترتب الجزئيات الاضافية الى غير النهاية مراراً غير متناهية وافراد الجزئيات افراد الكليات فيكون الاشخاص افراد كل كلي فوقها يقال لانهم ان افراد الجزئيات افراد الكليات وانما يكون كذلك لو صدق الكلي على افراد الجزئيات فان الانسان من افراد النوع وافراده ليست افراد النوع لانا نقول المقصود بتحقيق القضايا المستعملة في العلوم الحكمية واما القضايا المستعملة في هذا الفن فلما كان مرادهم منها شيئاً فيما بينهم لم يحتاج الى تعريف وتعليم اذا عرفت هذا فنقول الحكم بالحقيقة بمفهوم الباء على ذات (ج) وتحقيقة انه لما تبين ان الحكم على جزئيات (ج) والجزئيات قد تكون بالنسبة الى الذات التي يصدق عليها (ج) وقد يكون بالنسبة الى مفهوم (ج) كالضاحك فان افراده بحسب الذات التي يصدق عليها اعني الانسان زيد وعمر و بكر وغير ذلك وبحسب مفهومه الضاحك العارض لزيد والضاحك العارض ليكر والضاحك العارض لعمر وبالجملة حصصه العارضة للأفراد التي هي نوع بالنسبة اليها وخاصة بالنسبة الى معروضاتها فارب ان يبين ان المراد بجزئيات (ج) جزئيات ذات (ج) لا مفهومه وانما كان الموضوع بالحقيقة ذات (ج) والمحمول نفس الباء اما الاول فلاننا يتنا ان المراد (ج) ما يصدق عليه (ج) والذي يصدق عليه (ج) يكون منشأ (ج) ومنشأ الوصف هو الذات واما الثاني فلانه لو كان المحمول ذات الباء لما صدقت ممكنة خاصة لانه لا يخلو اما ان يكون ذات الموضوع وذات المحمول متغايرين وهو باطل او متحدين فيكون ثبوت ذات المحمول لذات الموضوع بالضرورة فلا يصدق الامكان الخاص ويلزم انحصار سائر القضايا في مادة الضرورة والذات التي يصدق عليها (ج) يسمى ذات الموضوع وما يعتبر به عنها عنوان الموضوع ووصفه والذات والعنوان قد يتحدان في الحقيقة كقولنا كل انسان حيوان وقد يتغايران في الحقيقة فر بما يكون العنوان جزء الذات كقولنا كل حيوان متحرك ور بما يكون عارضاً لها اما دائماً باقياً الذات كقولنا كل زنجي اسود او غير ذلك كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع (قوله وقولنا وكل

(ج ب)

ج ب) لا يخفى لمن له تأمل في المعاني ان قولنا كل (ج ب) بعد رعاية ما ذكرنا من الامور معناه كل (ج) في نفس الامر فهو (ب) في نفس الامر لكن قد ماء المنطقيين لم يفرقوا بين نفس الامر والخارج فقالوا ان معناه كل (ج) في الخارج فهو (ب) في الخارج فان قلت قلت الوضع والحمل من الامور الاعتبارية فكيف يوجدان في الخارج لا يقال معنى القضية الخارجية ان ذات موضوعها موجود في الخارج ففي الخارج لا يتعاق الا بذات الموضوع لانا نقول من الرأس قولاكم في الخارج اما طرف لذات الموضوع والمحمول او لوصفيهما او لصدقهما على الذات فان كان ظرفاً لذات الموضوع والمحمول فقولكم ثابتاً في الخارج يكون مستدركاً لان ذات الموضوع هي ذات المحمول بعينها وان كان ظرفاً للوصف فهو باطل لان الاوصاف ربما تنعدم في الخارج كما في المعدولة وان كان ظرفاً للصدق فهو ايضا باطل لما ذكرنا فقول فرق بين قولنا يصدق عليه في الخارج وبين قولنا الصدق متحقق في الخارج فلا يلزم من بطلان هذا بطلان ذلك ونسب الشيخ في الشفاء هذا المذهب الى السخافة لوجهين احدهما ان محصله يرجع الى ان كل (ج) موجود في الخارج فهو (ب) وكل واحد من الموجودين في الخارج من (ج) بعض ما يوصف (ب) اذا لم يصرح بالشرط المذكور فتقلب القضية الكلية جزئية وناية هما ان ههنا قضايا كثيرة موضوعاتها امور لا يلتفت الى وجودها كما اذا حكمنا على الاشكال الهندسية او على الممتعات والمعدومات ثم حقق القضية بان معناها كل ما فرضه العقل (ج) وجد في الخارج او لم يوجد فهو (ب) وحله المتأخرون على ان معناها كل ما لو وجد كان (ج) فهو بحيث لو وجد كان (ب) وصار هذا الاعتبار فيما بينهم اعتباراً بحسب الحقيقة كما هي حقيقة القضية المستعملة في العلوم بخلاف الاعتبار الخارجى وههنا اباحث لا بد من التنبيه عليها الاول ان مالو وجد يتناول ماله دخل في الوجود وما يفرض وجوده في الخارج فصدق القضية بهذا الاعتبار لا يتوقف على صدق الطرفين على وجود في الخارج بل يصدق وان لم يكن شئ من الموضوع موجوداً في الخارج ويستدير وجوده لا يكون الحكم مقصوداً على الموجودات الخارجية بل على كل مالو وجد سواء كان موجوداً او لم يكن بخلاف الاعتبار الخارجى فانه يستدعى صدق الطرفين على الموجود الخارجى وقصر الحكم عليه الثاني انها اعتبروا اتصاف ذات الموضوع (ب) لاني نفس الامر بل بمجرد الفرض ادخلوا فيه الافراد المتشعبة مع ان (ج) لا يصدق عليها في نفس الامر حتى صرحوا بان الخلف الذي ليس بقمر وان كان متمتعاً فهو بحيث اذا وجد كان متخسفاً وليس بقمر وبالجملة اعتبروا في الحكم سائر افراد الكلي على ما سبقت الاشارة اليه في صدر باب ايساغوجي توهمان ظاهر كلام الشيخ حيث اعتبر الفرض الثالث توهم بعضهم ان قولهم

وقولنا كل (ج)
(ب) بعد رعاية
الامور المذكورة
قد يعتبر تارة بحسب
الحقيقة انى كل ما
هو بحيث لو وجد
في الخارج لكان
(ج) فهو بحيث
لو وجد في الخارج
لكان (ب) وتارة
بحسب الوجود
الخارجى اى كل
ما وجد في الخارج
صادق عليه (ج)
صدق عليه (ب)
في الخارج وبيهما
فرق فانه لو لم يوجد
من الاشكال الا المثلث
صدق كل شكل
مثلاً بهذا المعنى دون
الاول

كل ما لو وجد كان (ج) فهو بحيث لو وجد كان (ب) شرطية بناء على انه لو حذف الادوات الدالة على الرابطة وهي كل ما وهو بحيث بقي لو وجد كان (ج) ولو وجد كان (ب) وهما قضيتان وهو ظاهر الفساد لان كل ما ليس من الادوات بل الحكم في القضية على ماله الحيزية الاولى بالحيزية الثانية وكل منهما في حكم المفرد وكيف وهو غير مشبه على اهل العربية فانهم يقولون لفظة ما التي في الموضوع اما موصولة او موصوفة وهي مع ما بعد ها في حكم المفرد واحد الطرفين مبتدأ والآخر خبره وهل في الوضع والجمال شرط يمكن ان يقال ليس قولهم لو وجد كان (ج) شرطية فان معنى الشرطية ان التالي صادق على تقدير صدق المقدم وليس معنى ذلك ان (ج) صادق على تقدير وجود شيء في الخارج فان صدق (ج) على تقدير غير مفهوم من كل (ج) بل المراد ما فرضه العقل (يج) وانما عبر عن ذلك بحرف الشرط لانه اريد ان يؤخذ القضية بحيث يتناول مفروضات الوجود فاورد حرف الشرط لانه ادل على ذلك والا فغني قولنا كل (ج ب) ان كل ما فرضه العقل انه (ج ب) وليس ههنا معنى شرط وهذا تقريب لكلامهم الى تفسير الشيخ وان كان بينهما بون بعيد اقصرهم الحكم على الموجود الخارجي محققا او مقدرا واكتفائهم في الوضع بمجرد الفرض بخلافه على ما سياتيك بيانه بعد هذا على انهم صرحوا بان هناك شرطا حتى فسرنا ذلك بان كل ما هو ملزوم (ج) فهو ملزوم (ب) فان قلت ملزوم (ج) لا يجب صدق (ج) عليه فان عال (ج) التامة لو وجدت وجد (ج) ويمتنع صدقه عليها والمراد من قولنا كل (ج) كل ما صدق عليه (ج) قلت الصدق معتبر فانهم بعد بيان ان المراد من (ج) ما صدق عليه (ج) يعتبرون القضية تارة بحسب الخارج واخرى بحسب الحقيقة وايضا كان هناك ناقصة لتامة نعم يتجه عليه وجوه من الاشكال الاول انهم جعلوا المحمول ملزوم (ب) وهو ذات الموضوع فلا تصدق بمكنة خاصة كما اشرنا اليه الثاني انه لم يبق فرق بين المطلقة والدائمة بل بالضرورة على هذا التفسير لان كل ما هو ملزوم (ب ب) دائما بل بالضرورة والا يمكن تخلف اللازم عن الملزوم الثالث انه يخرج اكثر القضايا عن التفسير وهو ما لم يكن ذات الموضوع فيها ملزوما لوصف الموضوع او لوصف المحمول كقولنا كل كاتب انسان او كل انسان كاتب بالفعل الى غير ذلك واعلم انهم لو اکتفوا بمجرد الاتصاف او مطلق الازوم اعم من الكلّي والجزئي اندفع منهم الاشكال الثاني والثالث الا انه برد عدم الفرق بين المطقة والضرورة المنتشرة لان المحمول حينئذ واجب الثبوت لذات الموضوع في وقت ما وهو مفهوم الانتشار الرابع ان قولهم كل ما لو وجد كان (ج) يجب ان يكون بغير الواو لانه لو اورد الواو اختل اللفظ والمعنى اما اللفظ فلان حرف الشرط يحتاج

(الى الجواب)

الى الجواب وقولنا فهو بحيث لو وجد خبر المبتداء واما المعنى فلعدم تمام الكلام بحيث قبل كل ما لو وجد (و) كان (ج) الخامس في بيان النسب بين الخارجية والحقيقات اما المتفقتان في الكيف والكم فالوجهان الكليتان بينهما عموم وخصوص من وجه لما عرفت ان موضوع الموجبة الحقيقية يجوز ان يكون معدوما في الخارج بخلاف الموجبة الخارجية واذا كان موجودا في الخارج فالحكم ليس مقصورا عليه بل يشمل الافراد الموجودة والمعدومة الممكنة والمتنوعة والحكم في الخارجية ليس الاعلى الافراد الموجودة في الخارج فالحكم فيها على بعض ما دل عليه الحكم في الحقيقة بحيث لا يكون الموضوع موجودا اصلا يصدق الكلية الحقيقية دون الخارجية كقولنا كل عتقاء طائر وحيث يكون الموضوع موجودا فان صدق الحكم على جميع الافراد يصدق على الافراد الموجودة فيصدق ان كقولنا كل انسان حيوان وان لم يصدق على كل الافراد بل على الافراد الموجودة في الخارج صدقت الخارجية دون الحقيقة كما لو لم يوجد من الاشكال الا المثلث صدق كل شكل مثلث باعتبار الخارج دون اعتبار الحقيقة لان من افراده ما لا يكون مثلثا والى هذا اشار المصنف بقوله وبينهما فرق واما الوجهان الجزئيتان فالحقيقة اعم من الخارجية مطلقا لانه متى صدق الحكم على بعض الافراد الخارجية صدق على بعض الافراد من غير عكس واما السالبتان الكليتان فالخارجية اعم لما ثبت ان نقيض الخاص اعم ولانه متى صدق السلب عن كل الافراد صدق عن كل الافراد الخارجية ولا ينعكس ولان صدق السلب الحقيقي اما لانتفاء وجود الموضوع محققا او مقدرا واما لعدم ثبوت المحمول للموضوع فانهما لو ارتفعا صدق الايجاب وايا ما كان يصدق السلب والخارجية بخلافه فان صدقه ربما يكون لانتفاء الموضوع محققا ولا يلزم منه صدق السلب الحقيقي واما الجزئيتان فبينهما مباينة جزئية لان نقيض الاعم من وجه مبين ولصدق السالبة الحقيقية بدون الخارجية حيث يكون الموضوع موجودا ويختصر صدق الحكم على الموجودات كما في امثال المذكور المقروض وبالعكس حيث ينعدم الموضوع ويصدق الحكم على كل الافراد المقدرة واما المختلفتان فالموجبة الحقيقية الكلية اعم من الموجبة الجزئية الخارجية من وجه لما مر في الكليتين وكذا من السالبتين الخارجية لتصادقها عند انتفاء الموضوع في الخارج وصدقها بدون السالبتين عند وجود الموضوع وثبوت الحكم لجميع الافراد وبالعكس حيث لا يكون للموضوع فرد محقق او مقدر كقولنا لا شيء من الممتنع موجود او حيث لم يثبت المحمول للموضوع في نفس الامر كقولنا لا شيء من الحيوان بجحر والموجبة

الجزئية الحقيقية اعم من الموجبة الكلية الخارجية لان الحكم على جميع الافراد الخارجية حكم على بعض الافراد بخلاف العكس وبين السالبتين عموم من وجه والسالبة الحقيقية الكلية اخص من السالبة الجزئية الخارجية لانها اخص من السالبة الكلية الخارجية وهي اخص من السالبة الجزئية لان الموجبة الجزئية الحقيقية اعم من الموجبة الكلية الخارجية ونقيض الاعم اخص ومباينة للوجبتين الخارجيتين لان صدق كل منهما يستلزم صدق الموجبة الجزئية الحقيقية ونقيض اللازم مباين وبين السالبة الجزئية الحقيقية وكل واحدة من الخارجيات المخالفة لها تبين جزئي لتحقيق العموم من وجه بين نقيضيهما او عموم من وجه بينهما وذلك ظاهر لاسترة به هذا كله كلام وقع في البين فلنرجع الى مانحن بصدده فنقول لما اعتبرت القضية بحسب الحقيقة توجهت عليها اعتراضات الاول ان حاصله يرجع الى ان كل (ج) الموجود في الخارج على احد الوجهين فهو (ب) ولا شك ان كل (ج) الموجود في الخارج محققا او مقدرا بعض ما يوصف (ب) فتقلب الكلية جزئية الشائى القضايا التي موضوعاتها متممة خارجة عن هذا التحقيق لانا اذا قلنا كل ما هو شريك الباري فهو متمنع لا يمكن اخذه بهذا الاعتبار والالكان معناه كل ما لو وجد كان شريك الباري فهو بحيث لو وجد كان متمنعا ولا خفاء في كذبه وفيه نظر لان الاحكام الواردة على المتمنعات ان لم تناف تقدير وجودها امكن اخذ القضية بهذا الاعتبار وان نافى فصدق الايجاب عليها ممنوع فان هذه القضية يرجع محصلها الى السلب وهو لا شئ من شريك الباري يمكن الوجود الثالث ان قولنا بحيث لو وجد كان (ب) يشتمل على حيئية باعتبار وصف (ب) فهذه الحيئية ان كان ثبوتهما (ج) بالاعتبار الخارجى يرجع مفهوم القضية الى الخارجية وتعود الاشكالات عليه وان كان باعتبار الحقيقة كان معنى القضية كل ما لو وجد كان (ج) فهو بحيث لو وجد كان يثبت له تلك الحيئية ويعود الكلام الى هذه الحيئية انها في ابن تين (ج) في الوجود الخارجى او بحسب الحقيقة ويتسلسل فيتوقف معرفة القضية على معرفة مفهومات متسلسلة الى غير النهاية وانه محال الرابع ان الموجبة المعدولة والموجبة المحصلة يجتمعان في الصدق على ذلك التفسير لصدق قولنا كل ما لو وجد كان (ج) ولا (ج) فهو بحيث لو وجد كان لا (ج) وكل ما لو وجد كان (ج) ولا (ج) فهو بحيث لو وجد كان (ج) والاولى موجبة معدولة والثانية موجبة محصلة الخامس انه يلزم كذب كل كلية لان (ج) الذي ليس (ب) وان كان متمنعا فهو بحيث لو وجد كان ليس (ب) فبعض (ج) ليس (ب) فلا يصدق الموجبة الكلية وكذلك (ج) الذي هو (ب) لو وجد كان (ب) فبعض (ج) فلا يصدق السالبة الكلية مثلا اذا قيل

كل (ج) فهو ليس بصادق لصدق نقيضه وهو قولنا بعض (ج) ليس (ب) لصدق (ج) على (ج) الذي ليس (ب) فان (ج) ليس (ب) وان كان متمنعا الا انه بحيث لو دخل في الوجود كان (ج) وليس (ب) فبعض (ج) ليس (ب) وهكذا في السالبة الكلية ولما خطر هذان السؤالان لبعض الفضلاء بالبال قيد الموضوع بالافراد الممكنة فاندفعوا الا انه ورد سؤال آخر وهو ان ههنا قضايا موضوعاتها غير ممكنة والمنطق لا يبدان تكون قاعدته مطردة في جميع الجزئيات فاعتبر لدفع السؤال قضية اخرى باعتبار الذهن ومعناها كل (ج) في الذهن فهو ب في الذهن وفيه نظر من وجهين الاول انه لا يصح اخذ القضايا التي موضوعاتها متمنعة بهذا الاعتبار فانا اذا قلنا شريك الباري متمنع يكون معناه شريك الباري في الذهن متمنع في الذهن وهو ظاهر الفساد لان الذي في الذهن كيف يكون متمنعا وكذلك قولنا كل متمنع معدوم الثاني انه يلزم ان لا يكون فرق بين الموجبة والسالبة في وجود الموضوع مع ان جمهور الحكماء فرقوا بينهما ويمكن ان يجاب عن الاول بان المحمول في قولنا شريك الباري متمنع هو المتمنع في الخارج ومعناه كل ماصدق عليه في الذهن انه شريك الباري صدق عليه في الذهن انه متمنع في الخارج وكذا المحمول في قولنا كل متمنع معدوم المعدوم في الخارج ومعناه ما ذكرناه ولا فساد فيه وعن الثاني بان الموضوع في القضية الذهنية هو الصور الذهنية وكما ان الموضوع اذا كان موجودا في الخارج فلا بد من تصوره اولا حتى يصح الحكم عليه كذلك اذا كان موجودا في الذهن فلا بد من تصور تلك الصورة حتى يصح الحكم عليها فتكون لتلك الصورة صورة اخرى في الذهن وهو المراد بتصور الموضوع الذهني فالموجبة الذهنية تحتاج الى ان يحضر موضوعها في الذهن بواسطة الايجاب ثم يتصور تلك الصورة الموجودة في الذهن ويحكم عليها واما السالبة فلا تحتاج الى ذلك الحضور اولا بل يتصور الموضوع ويحكم عليه وفيه نظر لان المحكوم عليه لا يجوز ان يكون الصور الذهنية فانها موجودة في الخارج قائمة بالنفس فكيف يحكم عليها بالامتناع وايضا اذا قلنا كل متمنع كذا فالحكم ههنا ليس على صورة المتمنع بل على نفس المتمنع وقد مر ذلك مرارا واما الجواب الحق فسيرد عليك واذ قد ادنا الكلام الى هذا المقام فلنحقق القضية على ما هو الحق فنقول القضية الموجبة تشتمل على ثلثة امور ذات الموضوع وعقد الوضع وهو اتصافه بالوصف العنوانى وعقد الحمل وهو اتصافه بوصف المحمول ولا بد في تحقيق القضية من النظر فيها فههنا ابحت ثلثة البحت الاول في ذات الموضوع وهو افراد الشخصية والتوعية على ما شرتنا اليه ولا بد في الموجبة من وجودها مطلقا اما في الذهن او في الخارج اما محققا او مقدرا فاذا قلنا كل (ج) فالحكم فيه على جميع الافراد الموجودة على احد انحاء الوجود فيدخل فيه كل فرد له في الخارج محققا او مقدرا وكل

فردله موجود في ذهن ذاته هذا اذا كان الموضوع هذه الانواع من الافراد
 اما اذا لم يكن له تلك الانواع لثلاثة فالحكم يختص بنوع من الافراد كما اذا لم يكن له الافراد
 الموجودة في الخارج كقولنا كل خلا، بعد اولم يكن له الا الافراد الذهنية كقولنا كل تمتع
 كذا والى ذلك اشار الشيخ في الشفاء حيث قال ان حقيقة الايجاب هو الحكم بوجود المحمول
 للموضوع ومستحيل ان يحكم على غير الموجود بان شيئا موجود له فكل موضوع للايجاب
 فهو موجود اما في الاعيان او في الازهار فانه اذا قال قائل كل ذي عشرين قاعدة كذا ليس
 معنى ذلك ان ذاعشرين قاعدة من المعدوم يوجد لها في حال عدمها انه كذا فان ما لم
 يوجد كيف يوجد له شيء بل الذهن يحكم على الاشياء بالايجاب على انها في نفسها
 ووجودها بوجودها المحمول او انها تعقل في الذهن موجودا لها المحمول لامن
 حيث هي في الذهن فقط بل على انها اذا وجدت وجد لها المحمول الى ههنا ما في
 الشفاء وهو مصرح بان ذات الموضوع يجب ان يوجد بحيث يتناول ما في الذهن
 والخارج محققا او مقدر الا كما اخذنا صا باحد الاصناف والماصل ان الشيخ ما اعتبر
 للقضية الامفهوم واحد منطبقا على سائر القضايا واما المتأخرون فيجعلونها مقولة
 بالاشتراك على مفهومات ثلثة اذا حققت كانت جزئيات لا كليات في البحث
 الثاني في عقد الوضع انه لا بد من امكان اتصاف ذات الموضوع بالعنوان في نفس
 الامر فكل (ج) معناه كل واحد مما يمكن ان يصدق عليه (ج) في نفس الامر
 فان اعتبار مجرد الفرض بورد ما يورد وايضا للذات في القضية وصفان فكما
 امتنع ان ينسب فيها وصف المحمول فكذلك يمتنع ان يناقيهما وصف الموضوع
 فلا يندرج الحجر في قولنا كل انسان ناطق كما لا يصدق بعض الحجر ناطق والام تنعكس
 القضية اصلا وعلى هذا يصدق قولنا كل تمتع معدوم موجبة لان امورا في الذهن
 يصدق عليها في نفس الامر انها متممة بخلاف كل انسان ولا انسان فهو انسان اذ ليس
 هناك شيء يمكن ان يصدق عليه في نفس الامر انه انسان ولا انسان وكذلك قولنا شريك
 الباري معدوم فلا يوجد لافي الذهن ولا في العين شيء يصدق عليه انه شريك
 الباري في نفس الامر وانما تصدق القضية لو اخذت سالبة على معنى انه ليس بموجود
 ثم ان الفارابي اقتصر على هذا الامكان وحيث وجده الشيخ مخالفا للعرف زاد فيه
 قيد الفعل لافعل الوجود في الاعيان بل ما يعم الفرض الذهني والوجود الخارجي
 فالذات الحالية عن العنوان تدخل في الموضوع اذ فرضه العقل موصوفا به بالفعل
 مثلا اذا قلنا كل اسود كذا يدخل في الاسود ما هو اسود في الخارج وما لم يكن اسود
 ويمكن ان يكون اسود اذ فرضه العقلي اسود بالفعل واما على رأى الفارابي فدخوله
 في الموضوع لا يتوقف على هذا الفرض وقد اوما الشيخ الى هذا في الشفاء حيث قال
 وهذا الفعل ليس فعل الوجود في الاعيان فقط فربما لم يكن الموضوع يلتفت اليه

(من حيث)

من حيث هو موجود بل من حيث هو مقول بالفعل موصوف بالصفة على ان العقل
 يصفه بان وجوده بالفعل سواء وجد اولم يوجد وقال في الاشارات اذا قلنا كل (ج) (ب)
 نفى به ان كل واحد واحد مما يوصف (ج) كان موصوفا (ج) في الفرض الذهني
 او في الوجود الخارجي وكان موصوفا بذلك دائما او غير دائم بل كيف اتفق فذلك
 الشيء موصوف بانه (ب) فالكلامان صريحان في ان اعتبار عقد الوضع يعم الفرض
 والوجود على ان (ج) بالقوة يدخل في الحكم الكلي الضروري والممكن لانه اذا فرض
 بالفعل كان المحمول ضروريا او ممكنا فيجب ان يكون كذلك سواء فرض اولم يفرض
 والازم انقلاب ما ليس بضروري او ممكن ضروريا او ممكنا على تقدير ممكن وانه محال
 ولهذا سمعهم يقولون ان عقد الوضع لا يدخله في الضرورة والامكان فالله ههنا
 لا فرق بينهما في الضرورية والممكنة بحسب الصدق وانما الفرق يظهر بحسب
 المفهوم وفي الاطلاق وكان المتأخرين اساروا ان الشيخ يعتبر في عقد الوضع
 نفس الامر وبالفعل حسبوا ان قيد الفعل مرتبط بنفس الامر فغير والا احكام التي
 وضعها الشيخ وليس الامر على ما توهموه بل الاعتبار فيه بحسب نفس الامر
 هو امكان اتصاف ذات الموضوع بوصفه واعتبار الفعل قد اكتفى فيه بمجرد
 الفرض على ما اشار اليه في الاشارات والشفاء البحث الثالث في عقد الحمل قد سلف
 لك ان المحمول هو مفهوم الباء لاذاته ثم انه يجب ان يكون صادقا على الموضوع
 صدق الكلي على جزئياته والام بتعدد الحكم من الاوسط الى الاصغر لجواز ان يكون
 الحكم المذكور في الكبرى مختصا بجزئيات موضوعها فلا يتعدى الى ما لا يكون
 من جزئياته وبهذا القدر يكشف فساد الشبهة التي اوردت على اخراج السمي
 من الموضوع وهي انه يبطل ثلث قواعد انعكاس السالبة الكلية والموجبة الجزئية
 وانتاج رابع الاول وذلك لانه لو انحصر ماصدق عليه (ج) في جزئياته يصدق
 لاشيء من الانسان بنوع ولا يصدق لاشيء من النوع بانسان لصدق نقيضه وهو
 قولنا بعض النوع انسان وايضا يصدق هذه الموجبة الجزئية مع صدق نقيض
 عكسها وهو لاشيء من الانسان بنوع وايضا يصدق بعض النوع انسان ولا شيء
 من الانسان بنوع مع كذب النتيجة لانا نقول لانم صدق قولكم بعض النوع انسان
 وانما يصدق لو كان الانسان صادقا على افراد النوع صدق الكلي على جزئياته وليس
 كذلك وربما يجاب بمنع عدم صدق لاشيء من النوع بانسان وهذا لان الحكم
 على الافراد الشخصية ولا شك انه ليس للنوع افراد شخصية لكن الشخص مروض
 للشخص وافراد النوع معروضة للعموم واذا لم يكن له افراد لم يصدق الايجاب
 الجزئي اصلا فيصدق السلب وفيه نظر لان كل كلي من الكليات الخمسة لا يخاو
 اما ان يكون له افراد شخصية او لا يكون فان لم يكن وجب ان لا يصدق حكمه اصحاب

على شيء من الكليات وبطلانه ظاهر ضرورة صدق قولنا كل نوع مقوم ومقول
في جواب ماهو واخراده متفقة الحقايق الى غير ذلك من القضايا المستعملة في هذا
الفن وان كان له افراد شخصية يندفع جوابه بالكلية وعن الشبهة اجوبة اخرى
ذكرناها في رسالة تحقيق المحصورات من اشتهى الوقوف عليها فليصفحها
(قوله واذا عرفت معنى الموجبة الكلية) يمكن معرفة مفهوم المحصورات الباقية
بالمقايضة على معنى الموجبة الكلية فان الحكم في الموجبة الجزئية على بعض ماصدق
عليه الحكم في الكلية فالشرائط المعتبرة ثمة في الكل معتبرة ههنا في البعض والسالبة
الكلية هي سلب المحمول عن كل فرد من افراد الموجبة الكلية او رفع ما يثبت
الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية سلب المحمول عن بعض الافراد او رفع ما يثبت
الموجبة الكلية وينقدح لك من ذلك ان السلب لا يستدعي وجود الموضوع فانه لما كان
السلب رفع الايجاب وصدق السالبة الخارجية اما بانتفاء الموضوع في الخارج حتى
يصدق سلب الشيء عن نفسه كقولنا لا شيء من الحلاء بخلاء واما بانتفاء ثبوت المحمول
له كقولنا لا شيء من الانسان بحجر وكذا صدق السالبة الحقيقية اما بانتفاء موضوعها
في الخارج تحقيقا او تقديرا او بانتفاء الحكم وكذلك في الذهنية وبالجملة رفع الايجاب
اما بانتفاء عقد الوضع او بانتفاء عقد الحمل فصدق السلب يمكن في الحالتين بخلاف
الايجاب وهذا معنى قولهم موضوع السالبة اعم من موضوع الموجبة لا ما ظننه بعض
من ان افراد السالبة اكثر من افراد الموجبة فان موضوع السالبة بعينه موضوع
الموجبة وزعم بعضهم انه لا بد في السالبة من وجود الموضوع والا لما اتيج اضرب
الثاني والرابع من الشكل الاول لان عقد الوضع في الكبرى ان لم يكن هو عقد الحمل
في الصغرى لم يلزم تعدد الحكم من الاوسط الى الاصغر وان كان عقد الحمل فيها
وهو ايجاب وجب وجود الموضوع في الكبرى وغاية الفرق بين السالبة والموجبة
ان مقتضى وجود الموضوع في الموجبة متكرر لان عقدي الوضع والحمل فيها
يستدعيان وجود الموضوع واما السالبة فالذي يستدعي وجود موضوعها هو
عقد الوضع لان السلب انما يرد على عقد الحمل فقط واما عقد الوضع فباق وهذا
غير صحيح لان السلب لو استدعي وجود الموضوع لم يبق تناقض بين الموجبة
والسالبة اصلا واما الكبرى في الشكل الاول فعقد الوضع فيها يشمل على عقد
الحمل في الصغرى ولا يلزم منه الوجود بعض افراد الموضوع لاجمعها ولو سلم
فغايتة ما فيه ان السالبة الواقعة في كبرى الشكل الاول يكون موضوعها موجودا
ولا يلزم منه اعتبار وجود الموضوع في كل سالبة فان قلت الفرق بين السلب
والايجاب انما يتم على رأي المتأخرين واما على رأي الشيخ فلا لانه ما اعتبر الوجود
الموضوع مطلقا ولا بد من تصور موضوع السالبة فيكون ايضا موجودا فتقول

(تصور)

واذا عرفت معنى
الموجبة الكلية عرفت
معنى البرا في متن

الثالث في تحقيق المهمة وحكمها مفهوم

تصور الموضوع لا يستلزم وجوده وانما يستلزم لو كان متصورا بحقيقته وبيانه
انا اذا قلنا كل (ج ب) فموضوعه كل واحد واحد من افراد (ج) التي لانهاية لها
على احد انحاء الوجود من الازل الى الابد ولا شك ان تصوراتها بحقايقها وتخصياتها
لا يمكن فضلا عن الوقوع فلسفيا لتصورها الا باعتبار ما اجالي كاعتبار انها افراد
(ج) والايجاب انما يستدعي وجوداتها على سبيل التفصيل فلكم بين هذا وذاك
سنا ان لکن المراد باستدعاء الايجاب وجود الموضوع انه يستدعيه حالة ثبوت المحمول
للموضوع لاحال الحكم بالشبوت اعني الايجاب فربما كان الموضوع معدوما حال
الحكم مع صحة الايجاب كقولنا زيد سيوجد غدا فان هذا الحكم يصدق اذا يوجد
غدا وايضا مقتضى الحكم وجود الموضوع في آن واحدا وهو ان الحكم ومقتضى
الايجاب قد يكون وجوده ازلا وابدا كما في الدائم الازل وعلى هذا قولنا السلب
لا يستدعي وجود الموضوع اي حال ارتفاع المحمول لاحال الحكم بالارتفاع اعني
السلب فانه لا بد من وجوده في الذهن حال الحكم مع ان ارتفاع المحمول لا يقتضيه
هكذا يجب ان يحقق هذا الموضوع وانما اطببت في هذه المواضع كل الاطبا لانها
مسارح الانظار ومطارح الافكار ومثارات نحر يفات المتأخرين قواعد القدماء
ومناشئ تغييراتهم اصطلاحات الحكماء وكما راجعت فيها المشاهير الافاضل
وفكرت فيها في نفسي فاطمعت على دقايق وجلال ولم تمنعني عن تقييدها وتفصيلها
ضنة بالنفيس او منافسة في الثمين لعله لا يعدمني شكر من ار باب الازدهان الوفاة او انماض
من اولى البصائر النفاذة (قوله الثالث في تحقيق المهمة وحكمها) قد سبق ايماء الى
ان مفهوم الانسان مثلا لا يقتضي الكلية واللامتنع حله على زيد ولا الجزئية
والا لامتنع حله على كثيرين بل الانسان من حيث هو معنى وماخوذا مع الكلية
معنى ومع الجزئية معنى ومع اعتبار العموم اي كونه بحيث له نسبة الى امور متكررة
معنى وهو في نفسه صالح لجميع ذلك وموضوع المهمة مفهوم الشيء من حيث هو
فعلى هذا الانسان كلي ونوع لا يكون مهمة لان الكلية النوعية انما تعرف من
الانسان لا من حيث هو بل اذا نسبناه الى امور متكررة فهو ماخوذا باعتبار واحد
معين وهو كونه عامنا نص الشيخ على ذلك في الشفاء وفيه نظرا ما اولافلان موضوع
المهمة لو كان هو الطبيعة من حيث هي لم ينحصر التقسيم الثالث لوجود قسم
آخر وهو ما يكون الحكم على ماصدق عليه الموضوع من غير بيان كونه ولم يصدق
اكثر القضايا المهمة التي موضوعاتها خواص او اعراض كقولنا الكاتب
او الماشي انسان ولم تكن تسميتها بالمهمة مناسبة لان اهمال السور لا يتصور
بالقياس الى الطبيعة من حيث هي وانما يتصور فيما صدق عليه الطبيعة واما ثانيا
فما سمعت ان الموضوع في قولنا الانسان نوع ليس هو الانسان من حيث هو عام

ولو عني به شيء صدق عليه (ج) من حيث جزئيته ففي صدق الشرطية الثمانية نظر متن

الانسان مثلا لم
يقتض الكلية والا
امتنع حله على زيد
ولا الجزئية والامتنع
حله على كثيرين
بل هو في نفسه معنى
وماخوذا كليا معنى
وماخوذا جزئيا معنى
وماخوذا عاما معنى
وهو في نفسه صالح
لكل ذلك فالمهمة
ما موضوعها مفهوم
الشيء من حيث هو
فعلى هذا قولنا الانسان
نوع لا يكون مهمة
لانه ماخوذا باعتبار
واحد من نص الشيخ
عليه وهي في قوة
الجزئية الموافقة لها
في الكيف بمعنى
نلازمها لان (ب)
ما صدق على بعض
(ج) فقد صدق على
ما صدق عليه (ج) من
حيث هو ومهما صدق
على (ج) من حيث
هو (ج) صدق على
بعض ما صدق عليه
(ج) وهذا صحيح
ان عني بعض (ج)
شيء صدق عليه (ج)

بل هذا القيد انما اتى من قبل المحمول والموضوع وهو المفهوم من حيث هو كما اذا قيل بعض الانسان اسود فال موضوع ههنا بعض الانسان من حيث هو لاعم قيد السواد ولا مع قيد البياض واذا قيل اسود علم انه من قيد السواد علمنا الشيخ نفسه حيث فرق بين مفهوم القضية وبين الامور الخارجية عن مفهومها وان صدقت لو قيدت بهما ثم ان المهمة في قوة الجزئية الموافقة لها في الكيف على معنى تلازمها لانه اذا صدق الحكم على بعض (ج) فقد صدق على مسمى (ج) من حيث هو واذا صدق الحكم على مسمى (ج) من حيث هو صدق الحكم على بعض (ج) واعتراض المصنف على الملازمة الثانية بانه ان اريد ببعض (ج) بعض ما يصدق عليه (ج) اعم من ان يكون مسمى (ج) او جزئيا فالملازمة صحيحة الا انه خلاف الاصطلاح وهذا بناء على توهم ان مسمى (ج) داخل فيما يصدق عليه وان اريد ببعض ما يصدق عليه من الجزئيات فالملازمة ممنوعة لجواز الحكم على الطبيعة من حيث هي من غير ان يتعدى الحكم الى جزئياتها فانه يصدق على الطبيعة من حيث هي انها مشتركة بين كثير بن وكلية ومحمولة عليها وجزء الافراد ولا يصدق هذه الاحكام عليها وهذا المنع وارد ايضا على الملازمة الاولى لجواز ان يحكم على نفس الجزئيات ولا يصدق ذلك الحكم على نفس الطبيعة فانه لا يصدق على الطبيعة انها فرد من افرادها ويصدق ذلك على بعض افرادها نعم لو جعل موضوع المهمة ما يصدق عليه من الجزئيات كانت في قوة الجزئية والملازمة ان تثبتان حينئذ (قوله الفصل الرابع في العدول والتحصيل) هذا تقسيم للقضية باعتبار المحمول فمحمول القضية ان كان وجوديا لم يكن معنى السلب جزأ منه سميت محصلة لمحصل مفهوم المحمول سواء كان الموضوع وجوديا او عدميا وسواء كانت موجبة او سالبة كقولنا زيد بصير او ليس بصير وان كانت عدمية سميت معدولة ومتغيرة لان الدلالة اولا على الامور الثبوتية واذا قصد الامور الغير الثبوتية يعدل بها وتغير بادوات السلب او يصيغ اخرى اليها وغير محصلة لعدم محصل محمولها موجبة كانت او سالبة كقولنا زيد لا بصير او اعمى وزيد ليس بلا بصير او ليس اعمى ولا يرد النقص بالسالبة المحمولة لان السلب ليس جزأ من محمولها على ما سنحقة عن قريب فههنا اربع قضايا محصلتان ومعدولتان والضابط في نسبة بعضها الى بعض ان كل قضيتين توافقتا في العدول والتحصيل اى تكونان معدولتين او محصلتين ونحالفنا في الكيف بان يكون احدهما موجبة والاخرى سالبة تناقضنا بعد رعاية الشرايط المعتبرة في التناقض كقولنا كل انسان حيوان ليس كل انسان حيوانا كل انسان لاجى ليس كل انسان بلا لاجى وان كانتا على العكس اى تخالفنا في العدول والتحصيل بان تكون احدهما محصلة والاخرى

(معدولة)

الفصل الرابع في العدول والتحصيل محمول القضية ان كان وجوديا سميت محصلة موجبة وسالبة وان كان عدميا سميت معدولة ومتغيرة وغير محصلة موجبة وسالبة فهذه اربع قضايا والضابط في نسبة بعضها الى بعض ان كل قضيتين توافقتا في العدول والتحصيل وتخالفتا في الكيف تناقضتا وان كانتا على العكس تعاندتا صدقا حالة الايجاب وكذبا حالة السلب وان تخالفتا فهما كانت الموجبة اخص من السالبة وانما كان كذلك لتوقف الايجاب على وجود الموضوع اما تحقيقا كما في الخارجية او تقديرا كما في الحقيقية دون السالبة

معدولة وتوافقتا في الكيف اى يكون كلاهما موجبة او سالبة فان كانتا موجبتين تعاندان صدقا اى لا تصدقان معا وقد تكذبان كقولنا زيد كاتب زيد لا كاتب فانه يتمتع صدقهما في حالة واحدة ضرورة امتناع اتصاف ذات واحدة بصفيتين متنافيتين في زمان واحد ويجوز كذبهما عند عدم الموضوع وان كانتا سالبتين تعاندان كذبا اى لا تكذبان معا وقد تصدقان كقولنا زيد ليس بكاتب زيد ليس بلا كاتب فانه يتمتع كذبهما لانهما لو كذبتا معا صدقت الموجبتان معا لانهما تقيضا هما وقد تبين انهما لا تصدقان لكن يجوز صدقهما اذا كان الموضوع معدوما لا يقال صدق الموجبتين مسهيل على تقدير كذب السالبتين لان كل واحدة من الموجبتين اخص من السالبة الاخرى ومن المحال صدق الخصاص على تقدير كذب العام لانا نقول لانم ان صدق الخاص مع كذب العام محال على ذلك التقدير وانما يكون كذلك لو لم يكن ذلك التقدير محالا ومن الجائز استلزام المحال المحال او نقول من الابتداء لو كذبت السالبتان فاما ان تكذب احدى الموجبتين اولا فان كذبت يلزم ارتفاع النقيضين وان صدقت يلزم اجتماع الموجبتين على الصدق او نقول لو كذبنا يلزم صدق الموجبتين وكذبهما معا بالبيان الذى ذكرناه وذكر تمويه وهو محال وان تخالفت القضيتان فهما اى في العدول والتحصيل وفي الكيف كانت الموجبة اخص من السالبة كقولنا زيد كاتب زيد ليس بلا كاتب زيد لا كاتب زيد ليس بكاتب وذلك لان الايجاب يتوقف على وجود الموضوع اما تحقيقا اى يكون الموضوع محقق الوجود في الخارج كما في الخارجية او تقديرا اى يكون مفروض الوجود في الخارج كما في الحقيقية او مطلقا اعم من الخارج والذهن كما هو رأى الشيخ ضرورة ان ثبوت صفة الشئ فرع ثبوت الموصوف في نفسه سواء كانت الصفة وجودية او عدمية ففى صدقت الموجبة صدقت السالبة والا اجتماع الموجبتان على الصدق ولا يلزم من صدق السالبة صدق الموجبة لجواز ان يكون صدقها بانتفاء الموضوع فلا تصدق الموجبة معها نعم لو كان الموضوع موجودا كانتا متلازمتين وذلك ظاهر (قوله ولا التباس) قد تبين انه لا التباس بين القضايا الاربع في المعنى واما في اللفظ فلا التباس ايضا اذا اتفقتا في العدول والتحصيل واختلفتا في الكيف لانهما ان اتفقتا في التحصيل فلا يكون فيها حرف سلب فهى موجبة وما يكون فيها فهى سالبة وان اتفقتا في العدول فلا يكون فيها حرف سلب فيها واحدا موجبة وما تعدد فيها سالبة وكذلك اذا اختلفتا في العدول والتحصيل واتفقتا في الكيف فانهما ان كانتا موجبتين فلا يكون فيها حرف سلب موجبة معدولة وما لا يكون فيها موجبة محصلة وان كانتا سالبتين فلا كان حرف سلب فيها واحدا سالبة محصلة وما تعدد فيها سالبة معدولة اما اذا اختلفتا فهما فلا التباس ايضا بين

ولا التباس في هذه الاربعة الابن الموجبة المعدولة والسالبة المحصلة والفرق بينهما ان القضية ان كانت ثلاثية وتقدمت الرابطة على حرف السلب كانت موجبة الربط لرابطة ما بعدها بالموضوع وان تأخرت كانت سالبة لسلب حرف السلب الربط الذى بعده وان كانت ثنائية فلا فرق الا بالنية او الاصطلاح على تخصيص بعض الالفاظ بايجاب وبعضها بالسلب كتخصيص افضة غير بالعدول وليس بالسلب

الموجبة المحصلة و السالبة المعدولة اذ لا حرف ساب في الموجبة وحرف السلب متكرر في السالبة انما الالتباس بين الموجبة المعدولة والسالبة المحصلة لوجود حرف السلب فيهما فلا يعلم ايهما موجبة وايهما سالبة فالفرق بينهما ان الموجبة ان كانت ثلاثية وتقدمت الرابطة على حرف السلب فهي موجبة لان هناك ربط السلب اذ شان الرابطة ربطا بعدها بما قبلها وان تأخرت الرابطة عن حرف السلب فهي سالبة لان هناك سلب الربط فان من شان حرف السلب ان يسلب الربط الذي بعده وان كانت ثنائية فلا فرق بينهما الا لثنية والاصطلاح على تخصيص بعض الالفاظ بالايجاب وبعضها بالسلب كتخصيص لفظ غير بالعدول وليس بالسلب (قوله وقيل الموجبة المعدولة) فرق جماعة من المحصلين بين الايجاب المعدول والسلب المحصل بان الايجاب المعدول عدم شيء عما من شأنه ان يكون له ذلك الشيء وقت الحكم والسلب المحصل عدم شيء عما ليس من شأنه ذلك الشيء في ذلك الوقت فتكون عدم الحية عن الانط ايجابا وعن الطفل سالبا ومنهم من فسر بهاعم من هذا وقال الايجاب المعدول عدم شيء عما من شأنه ذلك الشيء في الجملة سواء كان وقت الحكم اوقبله او بعده والسلب المحصل عدم شيء عما من شأنه ذلك الشيء اصلا حتى يكون عدم الحية عن الطفل ايجابا وعن المرأة سالبا ومنهم من فسر بهاعم منه وقال الايجاب المعدول عدم شيء عما من شأنه او شان نوعه الاتصاف بذلك الشيء في الجملة فعدم الحية عن المرأة ايجاب وعن الحمار سلب ومنهم من اخذه اعم وقال الايجاب المعدول عدم شيء عما من شأنه او شان نوعه او جنسه القريب ان يتصف بذلك الشيء فعدم الحية عن الحمار ايجاب وعن الشجر سلب ومنهم من بلغ الغاية في التعميم وقال الايجاب المعدول عدم شيء عما من شأنه او شان نوعه او شان جنسه القريب او البعيد ان يكون له ذلك الشيء فيكون عدم الحية عن الشجر ايجابا وعدم الاشتداد والضعف عن الجوهر سالبا فانهما ليسا من شأنه ولا من شان نوعه ولا من شان جنسه اذ لا جنس له وابطل الشيخ الكل باننا اذا قلنا الجوهر ليس بعرض وكل ما ليس بعرض غنى عن الموضوع ينتج بالضرورة ان الجوهر غنى عن الموضوع للاندراج البين والشكل الاول لا ينتج الا اذا كان صفرا موجبة فيكون قولنا الجوهر ليس بعرض موجبة معدولة مع ان العرض ليس من شان الجوهر ولا من شان جنسه القريب والبعيد واورد عليه تقضيان احدهما اجمالى ذكره صاحب الكشف وتقريره ان دليلكم على ان قولنا الجوهر ليس بعرض موجبة لا يصح بجميع مقدماته فانه لو كان صحيحا لزم ان لا يشترط في الايجاب وجود الموضوع لانا اذا قلنا الخلاء ليس بوجوده وكل ما ليس بوجوده ليس بمحسوس ينتج بالضرورة ان الخلاء ليس بمحسوس فلو كان قولنا الخلاء ليس بوجوده موجبة لزم تحقق الايجاب مع عدم الموضوع والشيخ نفسه لا يرتضيه وثانيهما تفصيلي وهو

المحمول شبهها بالسالبة لا يقتضى وجود الموضوع المعدولة وهذا هو التحقيق متى (انالا)

انا لانم ان الصغرى السالبة في الشكل الاول لا تنتج وانما لا تنتج اذ لم تكرر النسبة السالبة في الكبرى كقولنا لاشي من (ج ب) وكل (ب ا) لما يلزم ما ذكره من المحذور وهو عدم اندراج الاصغر تحت الاوسط اما اذا تكررت النسبة السالبة كما في المثالين المذكورين وهما ما ذكره الشيخ وما اورده صاحب الكشف ينتج والبداهة تشهد باننا جهمنا قال المصنف ولقائل ان بقول القياس في المثالين المذكورين انما ينتج لكون الصغرى موجبة وان كانت سالبة المحمول والموجبة السالبة المحمول لشبههما بالسالبة لا يقتضى وجود الموضوع فان قلت اذا قلنا (ج) ليس (ب) فالسلب ان كان جزءا من المحمول كانت القضية موجبة معدولة وان كان خارجا عن المحمول كانت سالبة فلا يتصور سالبة المحمول فتقول السلب خارج عن المحمول في السالبة وسالبة المحمول الا ان في سالبة المحمول زيادة اعتبار فانما في السلب تصور الموضوع والمحمول ثم النسبة الايجابية بينهما وترفع تلك النسبة في سالبة المحمول فتصور الموضوع والمحمول والنسبة الايجابية وترفعها ثم نعود ونحمل ذلك السلب على الموضوع فانه اذا لم يصدق ايجاب المحمول على الموضوع يصدق سلبه عليه فيكرر اعتبار السلب فيها بخلاف السالبة فان فيها اربعة امور تصور الموضوع وتصور المحمول وتصور النسبة الايجابية وسابها وفي السالبة المحمول خمسة وهي تلك الامور الاربعة مع حل السلب على الموضوع وهكذا في السالبة الموضوع فانه قد سجل فيها سلب العنوان على الموضوع ومن ههنا تسميهم يقولون معنى السالبة المحمول ان (ج) شيء سلب عنه المحمول ومعنى السالبة الطرفين ان شيئا سلب عنه (ج) وهو شيء سلب عنه (ب) ومعنى السالبة ان (ج) سلب عنه (ب) ومعنى الموجبة المعدولة ان (ج) يصدق عليه لا (ب) ويحصل لك من هذا ان السالبة المحمول لا تستدعي وجود الموضوع كما لا تستدعيه السالبة واذا قد تحققت الفرق فاعلم ان المصنف انما اورد ذلك الكلام دفعا للتقضين المذكورين اما دفع التقض الاجمالي فهو ان الموجبة انما تستدعي وجود الموضوع اذ لم تكن سالبة المحمول اما اذا كانت سالبة المحمول فلشبهها بالسالبة لا يستدعي وجوده واما دفع التقض التفصيلي فان السالبة في الشكل الاول لا تنتج اصلا فاننا اذا قلنا لاشي من (ج ب) وكل ما ليس (ب ا) فعنى الصغرى ان الحكم الايجابي مرتفع عن كل (ج) ضرورة ارتفاع عقد الحمل في السلب ولا شك ان هذا الرفع ما تكرر في الكبرى فان معناها ما صدق عليه سلب (ب ا) فلا يلزم تعدى الحكم والقياس في المثالين المذكورين انما انتج لكون الصغرى موجبة سالبة المحمول لاسالبة محصلة والحاصل ان الصغرى متى كانت سالبة لم تكرر النسبة السالبة ومتى تكررت النسبة السالبة لم تكن الصغرى سالبة بل موجبة سالبة المحمول فان قلت فينشد لا يتم كلام الشيخ لتوقفه

على ان الصغرى موجبة معدولة فنقول كلامه الزامى فان القوم حصرو القضية
المشتملة على السلب في الموجبة المعدولة والسالبة فان لم تكن سالبة يلزم ان تكون
موجبة معدولة وفيه نظر لان السالبة والسالبة المحمول متلازمان فانتاج الكبرى
مع احدهما يوجب انتاجهما مع الاخرى * غاية ما في الباب ان انتاج الموجبة السالبة
المحمول ابين واجلى من انتاج السالبة فاننا اذا قلنا كل (ج) ليس (ب) وكل ما ليس
(ب ا) فقد حكمنا في الصغرى بان (ب) مسلوب عن كل (ج) وفي الكبرى بان
(ا) ثابت لكل ما سلب عنه (ب) فيلزم بالضرورة ان (ا) ثابت لكل (ج) *
بخلاف ما اذا بدلنا الصغرى بقولنا لا شئ من (ج ب) فان معناها ان كل (ج) ليس
يصدق عليه (ب) ومعنى الكبرى ان ما صدق عليه ليس (ب ا) فلا يتبين الاندراج
ههنا لكن اذا صدق كل (ج) ليس يصدق عليه (ب) صدق كل (ج) يصدق
عليه سلب (ب) وحيث يصدق الا ندرج بيننا وللنقض الاول وجه دفع آخر وهو
ان انتاج القياس لا يتوقف على صدق المقدمات والموجبة انما تستدعي وجود
الموضوع اذا كانت صادقة فيحوز ان يكون قولنا الخلاء ليس بموجود موجبة كاذبة
مع انه ينتج بخلاف ما ذكره الشيخ فان موضوع الصغرى بموجود والحكم فيها
صادق ولئن سلمنا ذلك ولكن لانم ان الموضوع فيها معدوم لان الشيخ ما اعتبر
الوجود الخارجى بل مطلق الوجود وهو متحقق ههنا قال صاحب الكشف بعد
ايراد النقص والحق ان الموجبة المستعملة في القياس لا تستدعي وجود الموضوع فانه
اذا صدق نسبة امر الى موضوع ما سواء كان موجودا او معدوما يصدق حكم
على كل ما صدق عليه تلك النسبة يصدق الحكم على ذلك الموضوع بالضرورة
نعم لو فسرنا الموجبة بانها التي حكم فيها بثبوت المحمول لافراد الموضوع الموجودة
في الخارج محققا او مقدرا يلزم اشتراط وجود الموضوع فيها على التفصيل اما من
فسرها باعم منه كما ذكره الشيخ من انها التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع
سواء كان موجودا في الخارج او في الذهن محققا او مقدرا فله ذلك اذ لا مشاحة في
تفسير اللفظ لكنه لا يمكنه تهديد ثلثة قواين الاول اشتراط الايجاب في صغرى
الاول والثالث لانا اذا قلنا كل معدوم ليس موجود وكل ما ليس بموجود ليس بحسوس
ينتج بالضرورة ان كل معدوم ليس بحسوس مع ان الصغرى ليست موجبة على ذلك
التفسير الثاني انعكاس الموجبة الى الموجبة لصدق قولنا بعض الابعاد معدوم مع
ان قولنا بعض المعدوم بعد ليست موجبة الثالث عدم انعكاس السالبة الجزئية فان
قولنا بعض المعدوم ليس بموجود سالبة ويلزمها بعض الموجود ليس بمعدوم
والا لصدق كل موجود معدوم هف * وقد سمعت واحدا من الاذكياء يقول لست
ادري ماذا يصنع هذا الفاضل هل يشترط في صغرى الاول الايجاب اولا فان لم

(يشترط)

يشترط فقد قال بخلاف ما صرح به وان اشترط فلا يخلو اما ان يعتبر في الايجاب
وجود الموضوع اولا فان لم يعتبر فقد بان بطلانه لان ثبوت الشئ للشئ فرع ثبوته
في نفسه بالضرورة وان اعتبر فان لم يعتبر الا الوجود المطلق كما اعتبره الشيخ
فقد اورد على نفسه الاعتراضات وان اعتبر الوجود الخارجى المحقق او المقدر
وقد بين ان الانتاج في الشكل الاول متحقق مع عدم موضوع الصغرى فهذا الاعتراض
وارد عليه ايضا لانه اذا انعدم الموضوع مطلقا فقد انعدم في الخارج بطريق الاولى
والذى يقضى منه العجب ان من اشترط في موضوع الموجبة الوجود الخارجى يمكنه
اشتراط الايجاب في الشكل الاول ومن اعتبر الوجود المطلق لا يمكنه * فاجبته
بما هو مسبوق بتقديم مقدمة وهى ان المتأخرين لما راوا ان احكام الخارجيةات
مفسرة لاحكام الذهنيات واعتقدوا ان ما فسر به الشيخ القضية ليس منطبقا على
جميع القضايا فكم من قضية لا وجود لموضوعها كقولنا شريك البارى يغابر البارى
تعالى وبعض المعدوم مطلقا لا موجود ولا محسوس فان هذه وامثاله تصدق موجبات
مع عدم الموضوع فيها وعدم انطباق تفسير الشيخ عليها اعتراضوا عن ان
يفسروا القضية بتفسير عام شامل لجميع القضايا واعتبروا قضية خارجية وقضية
حقيقية واستعملوها في الاحكام فكما ان القضية تعتبر تارة مطلقا واخرى خارجية
او حقيقية كذلك القياس يعتبر تارة على الاطلاق واخرى في الخارجيةات المحققة
او المقدرة والمتأخرون كما خصصوا مفهوم القضية بالخارجية والحقيقية خصصوا
الاحكام في العكس والتناقض والقياس بهما ايضا اذ ثبت هذا التقرير فنقول
صاحب الكشف اشترط ايجاب الصغرى لاني مطلق القياس بل في قياس الخارجيةات
والحقيقيات واعتبر وجود الموضوع فيهما على التفصيل والشيخ لما اعتبر قضية
عامة واعتبر مطلق القياس ورد عليه ان قولنا كل معدوم ليس بموجود ينتج في القياس
المطلق وليس موجبا وكذلك بعض المعدوم بعد يجب ان يصدق في العكس وليس
باجباب ولا يرد على مذهب صاحب الكشف فانه خصص الاحكام بالخارجيات وتلك
القضايا لا تصدق لا خارجية ولا حقيقية هذا خلاصة ما ذكره صاحب الكشف بعد
مساعدته والحق ان الاشكالات مندفة اما الاول فلان الصغرى موجبة سالبة المحمول
وقد عرفت انها لا تستدعي وجود الموضوع واما الثاني فلانه ان اراد بالمعدوم في
قولنا بعض الابعاد معدوم في الخارج والذهن فلان صدق وان اراد به المعدوم
في الخارج فالعكس ايضا صادق لوجود الموضوع في الذهن واما الثالث فهو بين الفساد
لان انعكاس مادة من مواد القضية لا يستلزم انعكاسها وانما وردت هذه الابحاث وان لم يكن
لها عين ولا اثر في الكتاب تنبيهها على بعض ما جعله المتأخرون سببا لتغيير الاصطلاحات

وقال الامام في الملخص لا يشترط وجود الموضوع في المعدولة لان عدم المحمول الموجو دان صدق على الموضوع المعدوم فذلك والا فقد صدق هو عليه ولزم الحال وهو المطلوب وجوابه ان الصادق حينئذ السالبة المعدولة وهي اعم من الموجبة المحصلة فلا تستلزمها وقال في شرح الاشارات لا يجب الاعلى موضوع موجود محقق او متخيل لكنه قال ايضا ثبت في نفسه لان الشيء لغيره فرع ثبوت ذلك الشيء في نفسه لان هذا الكلام ضعيف لان الاعتبار في الموجبة وجود ذات الموضوع لا وجود وصف الموضوع والمحمول فان من الجائز ان يصدق الامر العدمي على الموجود لا يقال اذا صدق زيد لا كاتب في الخارج صدق ان اللا كاتب محمول في الخارج على زيد فلو احتاج الى وجوب الموضوع لما صدق هذا وايضا المحمول ثابت للموضوع فلو كان عدما لكان ثابتا معدوما وانه محال لا نقول لان صدق تلك الموجبة خارجية وذلك ظاهر وليس معنى ان المحمول ثابت للموضوع انه ثابت موجود في نفسه بل صادق محمول على الموضوع ويمحوز حل الاعداد على الموجودات لا يقال لو اعتبر وجود الموضوع في الموجبة فلا يخلو اما ان يعتبر في السالبة ايضا ولم يعتبر واما ما كان يلزم ان لا يكون بين الايجاب والسلب تناقض اما اذا اعتبر وجود الموضوع في السالبة فلجواز ارتقاها عند عدم الموضوع واما اذا لم يعتبر فلجواز اجتماعهما وذلك لان موضوع السالبة يكون اعم حينئذ من موضوع الموجبة فيجوز صدق الايجاب الكلي على جميع افراد الموجودة والسلب الجزئي عن الافراد المعدومة لاننا نقول لما كان السلب رفع الايجاب والايجاب ليس الاعلى الموضوع الموجود فالسلب ايضا ليس واردا عليه لكن صدقه لا يتوقف على وجوده فوجود الموضوع معتبر في الحكم لاني الصدق وقد مرت الاشارة اليه

وانت تعلم فيها من الاطائف والفوائد (قوله قال الامام في الملخص لا يشترط وجود الموضوع) لما اعتبر وجود الموضوع في الايجاب دون السلب اعترض الامام عليه في الملخص وقال وجود الموضوع ليس بشرط في الموجبة المعدولة لان عدم المحمول الوجودي كالا بصير اما ان يصدق على الموضوع المعدوم اولا يصدق فان صدق فقد صدقت الموجبة المعدولة مع عدم الموضوع فلا يكون وجود الموضوع شرطا فيها وان لم يصدق عليه عدم المحمول صدق عليه المحمول وهو البصير لامتثال خلو الموضوع عن التقيضين فيلزم اتصاف المعدوم بالامر الوجودي وهو محال وعلى تقدير تسليمه فالمطلوب حاصل لانه اذا لم يخرج الايجاب المحصل الى وجود الموضوع فلا يجب السلب المعدول بطريق الاولى وجوابه ان لا يصدق عدم المحمول الوجودي على المعدوم لزم صدق المحمول الوجودي عليه بل اللازم صدق سلب عدم المحمول عليه فان تقيض الموجبة ليس موجبة بل سالبة والسالبة المعدولة اعم من الموجبة المحصلة فلا يلزم من صدقها صدقها وقال في شرح الاشارات لا بد للموضوع في الموجبة من وجود محقق او متخيل فهذا الكلام يناقض في الظاهر ما ذكره في الملخص من انه لا حاجة للمعدولة الى وجود الموضوع ولكنه قال ايضا في الشرح ان ثبوت الشيء لغيره فرع ثبوت ذلك الشيء في نفسه لان الشيء ما لم يثبت في نفسه لم يثبت لغيره فلم يكن المعدولة موجبة فيندفع التناقض الا ان هذا الكلام ضعيف لان الاعتبار في الموجبة وجود ذات الموضوع لا وجود وصف الموضوع والمحمول فان من الجائز ان يصدق الامر العدمي على الموجود لا يقال اذا صدق زيد لا كاتب في الخارج صدق ان اللا كاتب محمول في الخارج على زيد فلو احتاج الى وجوب الموضوع لما صدق هذا وايضا المحمول ثابت للموضوع فلو كان عدما لكان ثابتا معدوما وانه محال لا نقول لان صدق تلك الموجبة خارجية وذلك ظاهر وليس معنى ان المحمول ثابت للموضوع انه ثابت موجود في نفسه بل صادق محمول على الموضوع ويمحوز حل الاعداد على الموجودات لا يقال لو اعتبر وجود الموضوع في الموجبة فلا يخلو اما ان يعتبر في السالبة ايضا ولم يعتبر واما ما كان يلزم ان لا يكون بين الايجاب والسلب تناقض اما اذا اعتبر وجود الموضوع في السالبة فلجواز ارتقاها عند عدم الموضوع واما اذا لم يعتبر فلجواز اجتماعهما وذلك لان موضوع السالبة يكون اعم حينئذ من موضوع الموجبة فيجوز صدق الايجاب الكلي على جميع افراد الموجودة والسلب الجزئي عن الافراد المعدومة لاننا نقول لما كان السلب رفع الايجاب والايجاب ليس الاعلى الموضوع الموجود فالسلب ايضا ليس واردا عليه لكن صدقه لا يتوقف على وجوده فوجود الموضوع معتبر في الحكم لاني الصدق وقد مرت الاشارة اليه

(في تحقيق)

وقد يقرر المدول في الموضوع مع فله ١٤١ الفائدة ويرقى يندو بين السلب بتقدم حرف السلب على

في تحقيق السالبة (قوله وقد يقرر المدول في الموضوع) المعتبر من المدول ما في جانب المحمول لان الحكم بالحقيقة على ذات الموضوع والذي في الذكر سواء كان وجوديا او عدميا هو وصف الموضوع واختلاف الصفات لا يوجب اختلاف الذات واما المحمول فلما كان مفهومه فاختلفا بكونه وجوديا او عدميا يؤثر في حال القضية فالاعتبار انما هو عدوله وتحصيله على انه ربما يقرر المدول في جانب الموضوع مع انه قليل الفائدة ويرقى بين الموضوع المدول وبين السلب بان القضية ان كانت مسورة فان تقدم حرف السلب على السور كان سالبا محصلا كقولنا ليس كل انسان كاتباً وان تأخر عند كان معدولا كقولنا كل لاسي جاد كاف في الرابطة وان لم تكن مسورة فان اقترن بالموضوع لفظة ما او ما في معناه كالذي جعل الموضوع موجبا معدولا كقولنا ما هو لاسي او الذي ليس بحى جاد وان لم يقترن به شيء من هذه الامور كان الامتياز اما بالنسبة او بالاصطلاح على تخصيص بعض الالفاظ بالمدول والبعض بالسلب والوضع الطبيعي للقضية ان يحاور السور الموضوع لانه لبيان كية انزاده والرابطة المحمول اذهى لربطه بالموضوع والجهة الرابطة لانها لبيان كيفية نسبة المحمول وحرف السلب المحمول في القضية الثنائية والرابطة في الثلاثية والجهة في الرباعية والالم يكن السلب واردا على ما ائتمه الايجاب نعم لو تأخر حرف السلب عن الجهة كانت القضية سالبة موجهة بتلك الجهة وقرى ما بين سلب الضرورة وضرورة السلب وسلب الامكان وامكان السلب وسلب الاطلاق واطلاق السلب فاقول مراتب القضية ان يكون ثنائية فقطصر فيها على ذكر الموضوع والمحمول ثم يصرح بالرابطة فتصير ثلاثية ثم يقرن بها الجهة فتصير رباعية وانما لم يجعل باعتبار السور خاسية كاجتماع باعتبار الجهة رباعية لان الجهة لازمة للقضية اذ كل نسبة لابد لها من كيفية من الضرورة والدوام ومقابلتهما بخلاف السور لانه غير لازم كافي للمهمة والشخصية ولانه ليس له اعتبار زائد على الموضوع فان مفهومه اما جميع الافراد او بعضها وهو الموضوع بالحقيقة بخلاف الجهة والى هذا اشار الشيخ في الشفاء بقوله فالرابطة تدل على نسبة المحمول والسور يدل على كية الموضوع ولذلك ما كانت الرابطة معدومة في جانب المحمول وكان السور معدودا في جانب الموضوع (قوله الفصل الخامس في الجهة) هذا شروع في تقسيم القضية باعتبار الجهة ولا بد من تحقيق الجهة اولا وكل نسبة بين المحمول والموضوع سواء كانت تلك النسبة ايجابية او سالبة لها كيفية في نفس الامر من الضرورة والدوام ومقابلتهما اى اللانصرورة والادوام لاعلى معنى ان كيفية النسبة منحصرة في الاربعة وان كان في عبارة المصنف دلالة على ذلك بل على معنى ان الكيفية منحصرة في الضرورة واللاضرورة باعتبار وفي الدوام

الكيفية موجبة رباعية ومتوعد ومقابلتها سالبة وقد يخالف جهة القضية وما دتها من

السلب على السور كافي الرابطة فاذا اقترن به لفظة ما او ما في معناه جعله ايجابيا فوضع القضية الطبيعي ان يحاور السور الموضوع والرابطة المحمول وحرف السلب المحمول في الثنائية والرابطة في الثلاثية والجهة في الرباعية ولم يحمل القضية خاسية باعتبار السور كاجتماع رباعية باعتبار الجهة مع خروجها عنها للزوم الجهة اباها دونه من الفصل الخامس في الجهة وفيه مباحث الاول في القضية الموجبة كيفية نسبة محمول القضية الى موضوعها بالضرورة والدوام ومقابلتهما في نفس الامر تسمى مادة وعنصر واللفظ الدال عليها او حكم العقل بها جهة ونوعا والقضية التي فيها الجهة اى الدال على

الضرورة الذاتية
اي الحاصلة مادامت
ذات الموضوع
موجودا اما مطلقة
او مقيدة بنسبة
الضرورة او الدوام
الازليين والقسم
الاول اعم من الثاني
وهو من الثالث
والضرورة الازلية
اخص من الاول
ومباينة للآخرين
الثالثة الضرورة
الوصفية اي الحاصلة
من وصف الموضوع
اما مطلقة او مقيدة
بنسبة الضرورة الازلية
او الذاتية او بنسبة
الدوام الازلي او
الذاتي والقسم الاول
اعم من الاربع
الباقية والثاني من
الثلاثة الباقية والثالث
والرابع من الخامس
وبينهما عموم من
وجه وكذا بين
الضرورة الوصفية
والذاتية اذ الضرورة
الذاتية قد لا تكون
بشرط الوصف بان
لا يكون للوصف
مدخل في الضرورة
نعم لو اراد بالضرورة
الوصفية الحاصلة مادام الوصف كانت اعم من الذاتية مطلقا لزم ومنها اياها من

(الضرورة)

الضرورة بما فسروا به كان الممكن ما لا يمنع انفكاكه عن الموضوع لذاته فيجوز
ان يمنع انفكاكه عنه لامر خارج فلو فرض وقوعه لزم المحال فان قلت هب
ان هذا القيد لا يعتبر في الضرورة الا ان الامكان ليس سلب مطلق الضرورة بل سلب
الضرورة المطلقة وهي التي نسبة المحمول فيها ضرورية في جميع اوقات ذات
الموضوع على ذلك التقدير وسلب الضرورة التحققة في جميع الاوقات صادق حيث
ثبتت الضرورة في بعض الاوقات فاذا كان الممكن بهذا المعنى متمنا بحسب الغير
في بعض الاوقات فلو فرض وقوعه يلزم محال فتغير التفسير لا يجدي بطائل فنقول
معنى لزوم المحال للممكن انه كما فرض وقوعه يتحقق محال فاذا اخذنا الضرورة
بالمعنى الاعم لم يكن الممكن بحيث كما فرض وقوعه يتحقق محال وثبوت المحال من
الممكن في بعض الاوقات لا ينافي ذلك وفي هذه العناية نظر لان هؤلاء القوم لم يفسروا
مطلق الضرورة بما ذكر بل الضرورة المطلقة واعتبار قيد زائد في الاخص لا يوجب
اعتباره في الاعم على ان ذلك القيد لم يعتبر في الضرورة المطلقة لم ينفك الدوام عن
الضرورة لان الدوام اما ان يصدق في مادة الوجوب او في مادة الامكان فان كان في
مادة الوجوب فظاهر وان كان في مادة الامكان فهو اما دوام الوجود او دوام العدم
والدائم الوجود واجب الوجود لغيره لان الشيء ما لم يجب له الوجود او اوجد وجب فان كل
ممكن فهو محقق بوجوده بين وجوب سابق وجوب لاحق والدائم العدم متمنع لغيره
فان الشيء ما لم يجب عدمه لم يعدم ضرورة ان عدم الشيء لعدم عاتده التامة وعلى
كلا التقديرين لا يكون الدوام الامع الوجوب وعلى هذا يتساوى الدوام
والضرورة بحسب الصدق وكذا الاطلاق والامكان لان نقبضي المتساويين
متساويان ويختل اكثر الاحكام في العكس والتناقض والاختلاطات ثم الضرورة
خمس الاولى الضرورة الازلية وهي الحاصلة ازلا وبدا كقولنا الله عالم بالضرورة
الازلية والازل دوام الوجود في الماضي والابد دوام الوجود في المستقبل الثانية
الضرورة الذاتية اي الحاصلة مادامت ذات الموضوع موجودة وهي اما مطلقة كقولنا
كل انسان حيوان بالضرورة او مقيدة بنسبة الضرورة الازلية او بنسبة الدوام الازلي
فالقسم الاول وهو الضرورة المطلقة اعم من الثاني وهو الضرورة المقيدة بنسبة الضرورة
الازلية فان المطلق اعم من المقيد والثاني اعم من الثالث لان الدوام الازلي اعم من الضرورة
الازلية فان مفهوم الدوام شمول الازمنة ومفهوم الضرورة امتناع الانفكاك ومتى
امتنع انفكاك المحمول عن الموضوع ازلا وبدا يكون ثابتا له في جميع الازمنة ازلا وبدا
وليس يلزم من الثبوت في جميع الازمنة امتناع الانفكاك فيكون في الضرورة الازلية اعم
من بنسبة الدوام الازلي والمقيد بالاعم اعم من المقيد بالاخص لانه اذا صدق المقيد بالاخص
صدق المقيد بالاعم ولا ينعكس وهذا على الاطلاق غير صحيح فان المقيد بالمقيد بالاعم

٦ غير عكس الرابعة
الضرورة بحسب
وقت معين او غير معين
اما مطلقا او مقيدا
بنسبة الضرورة الازلية
او الذاتية او الوصفية
او بنسبة الدوام الازلي
او الذاتي او الوصفي
وعلى كل تقدير فهو
وقت الذات او
الوصف فهذه ٢٨
قسما الخامسة
الضرورة بشرط
المحمول ولا فائدة
فيها لضرورة
كل محمول بشرط
وجوده للموضوع
قال الشيخ في الاشارات
الضرورة المطلقة
هي الازلية وقال
في غيرها هي الذاتية
ولا تطلق في غيرهما
لاستمالها على زيادة
هي كالجزم من المحمول
من

انما يكون اعم اذا كان اعم مطلقا من القيدن او مساويا للقيد اعم اما اذا كان
اخص من القيد الاخص كالناطق الحساس والناطق النامي او مساويا للقيد الاخص
كالناطق الكاتب والناطق الحساس فهما متساويان واذا كان اعم منهما من وجه
فيحتل العموم كالايض الناطق والايض الحساس ويحتل التساوي كما فيما نحن
بصدده فانه كلما صدقت الضرورة الذاتية المقيدة بنى الدوام الازلى صدقت المقيدة
بنى الضرورة الازلية وهو ظاهر وبالعكس فانه لو صدقت الضرورة الذاتية مع
نفي الضرورة الازلية ولم يصدق معها نفي الدوام الازلى صدقت الضرورة
الذاتية مع الدوام الازلى والضرورة الذاتية هي الضرورة الحاصلة مادامت
ذات الموضوع موجودا لكن ذات الموضوع ههنا موجودا زلا وبدا تحقق الدوام
الازلى فتكون الضرورة حاصلة ازلا وبدا وقد كانت مقيدة بنى الضرورة الازلية
هف والضرورة الازلية اخص من الاولى اى الضرورة الذاتية المطلقة لان الضرورة
متى تحققت ازلا وبدا يتحقق مادام ذات الموضوع موجودة من غير عكس وانما يصح
هذا في الابحاث واما في السلب فهما متساويان لانه متى سلب المحمول عن الموضوع
مادامت ذاته موجودة يكون مسلوبا عنه ازلا وبدا لا متنازع ثبوته له في حال العدم
ومباينته للآخرين اماما يثبتها للمقيدة بنى الضرورة الازلية فظا هر واما مباينتها
للمقيدة بنى الدوام الازلى فللمباينة بين تقيض العام وعين الخاص الثلاثة الضرورة
الوصفية وهي الضرورة باعتبار وصف الموضوع وتطلق على ثلاثة معان
الضرورة مادام الوصف اى الحاصلة في جميع اوقات اتصاف الذات بالوصف
العنواني كقولنا كل كاتب انسان بالضرورة مادام كاتبا والضرورة بشرط
الوصف اى يكون الوصف مدخلا في الضرورة كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع
بالضرورة مادام كاتبا والضرورة لاجل الوصف اى يكون الوصف منشأ
الضرورة كقولنا كل متعجب ضاحك بالضرورة مادام متعجبا والاولى اعم من الثانية
من وجه لتصادقهما في مادة الضرورة الذاتية اذا كان العنوان نفس الذات او وصفا
لازما لها كقولنا كل انسان او كل ناطق حيوان بالضرورة وصدق الاولى بدون
الثانية في مادة الضرورة اذا كان العنوان وصفا مفارقا كما اذا بدل الموضوع بالكاتب
وبالعكس في مادة لا يكون المحمول ضروريا للذات بل بشرط وصف مفارق كما في قولنا
كل كاتب متحرك الاصابع فان تحرك الاصابع ضروري لكل ماضدق عليه الكاتب
بشرط اتصافه بالكاتب وليس بضروري في اوقات الكتابة فان الكتابة نفسها ليست
ضرورية لما صدق عليه الكاتب في اوقات ثبوتها فكيف يكون تحرك الاصابع التابع
لها ضروريا وكذلك النسبة بين الاولى والثالثة من غير فرق والثانية اعم من الثالثة
لانه متى كان الوصف منشأ الضرورة يكون الوصف مدخلا فيها ولا يتعكس

كما اذا قلنا في الدهن الحار بعض الحار ذات بالضرورة فانه يصدق بشرط وصف
الحارة ولا يصدق لاجل الحرارة فان ذات الدهن اذا لم يكن له دخل في الذوبان وكفى
الحرارة فيه كان الحجر ذاتا اذا صار حارا فقولنا الضرورة الوصفية اى الحاصلة
من وصف الموضوع المراد به الضرورة بشرط الوصف فانه لما كان لا وصف
مدخل فيها كانت حاصلة منه في الجملة وهي اما مطلقة او مقيدة بنى الضرورة الازلية
او بنفس الذاتية او بنى الدوام الازلى او بنى الدوام الذاتى والقسم الاول اعم من الاربعة
الباقية لان المطلق اعم من المقيد والثاني وهو المقيد بنى الضرورة الازلية اعم من الثلاثة
الباقية لان الضرورة الازلية اخص من الضرورة الذاتية والدوام الازلى والدوام
الذاتى فتنى صدقت الضرورة الوصفية مع نفي واحد من هذه الجهات صدقت مع
نفي الضرورة الازلية والاصدقت مع ثبوتها فتصدق مع الجهة المفروض انتفاؤها
وليس يلزم من صدق الضرورة الوصفية مع نفي الضرورة الازلية صدقها مع نفي
وحدة منها لجواز تحققها مع انتفاء الضرورة الازلية والثالث والرابع اعم من الخامس
لانه متى صدقت الضرورة الوصفية مع نفي الدوام الذاتى صدقت مع نفي الضرورة
الذاتية او مع نفي الدوام الازلى والاصدقت مع تحققها فيصدق مع تحقق الدوام
الذاتى هف وليس متى صدقت مع نفي الضرورة الذاتية او مع نفي الدوام الازلى
صدقت مع نفي الدوام الذاتى لجواز ثبوته مع انتفاءهما ويثبتهما اى بين الثالث
والرابع عموم من وجه لتصادقهما في مادة محذوع عن الضرورة والدوام وصدق
الثالث بدون الرابع في مادة الدوام المجرد عن الضرورة وبالعكس في مادة الضرورة
المجردة عن الدوام الازلى وكذا بين الضرورة الوصفية بالمعنى المذكور والضرورة
الذاتية عموم من وجه اذا الضرورة الذاتية قد لا تكون بشرط الوصف بان لا يكون
للاوصف مدخل في الضرورة فلا تصدق الضرورة المشروطة حينئذ وقد تكون
بشرط الوصف اذا انحصر الوصف والذات فيتصادقان وقد يغاير الوصف
الذات ولا يكون لضرورة متحققة في جميع اوقات الذات فتصدق الضرورة المشروطة
بدون الذاتية نعم لو اريد بالضرورة الوصفية الضرورة الحاصلة مادام الوصف
كانت اعم من الذاتية لانه متى ثبتت الضرورة في جميع اوقات الذات ثبتت في جميع
اوقات الوصف من غير عكس الرابعة الضرورة بحسب وقت امامين كقولنا
كل قمر منخفض بالضرورة وقت الخيلولة واما غدير معين لاعلى معنى ان عدم التعيين
معتبر فيه بل على معنى ان التعيين لا يعتبر فيه كقولنا كل انسان متنفس بالضرورة
في وقت ما وعلى التقديرين فهي اما مطلقة وتسمى وقتية مطلقة ان تعين الوقت
ومنتشرة مطلقة ان لم يتعين واما مقيدة بنى الضرورة الازلية او الذاتية او الوصفية
او بنى الدوام الازلى او الذاتى او الوصفى فهذه اربعة عشر قسما وعلى التقادير

فالوقت اما وقت الذات اى يكون نسبة المحمول الى الموضوع ضرورية في بعض اوقات وجود ذات الموضوع كامر في المثلين واما وقت الوصف او تكون النسبة ضرورية في بعض اوقات انصاف ذات الموضوع بالوصف العنوانى كقولنا كل مقتنم في وقت زيادة الغذاء على بدل ما يتحول وكل نام طالب للغذاء وقتا ما من اوقات كونه ناميا فالاقسام تبلغ ثمانية وعشرين والضابط في النسبة ان المطلق اعم من المقيد والمقيد بالقييد الا اعم اعم بناء على الطريقة التي سلكتها فيما قبل على ما يلوح بادي النظرات وكل واحد من السبعة بحسب الوقت المعين اخص من نظيره من السبعة بحسب الوقت الغير المعين فان كل ما يكون ضروريا في وقت معين يكون ضروريا في وقت ما ولا ينكسر وكل واحد من الاربعة عشر بحسب وقت الذات اعم من نظيره من الاربعة عشر بحسب وقت الوصف لان كل ما هو ضرورى في وقت الوصف فهو ضرورى في وقت الذات ضرورة ان وقت الوصف اوقت الذات من غير عكس والسر في صيرورة ما ليس بضرورى ضروريا في وقت ان الشئ اذا كان منتقلا من حال الى حال ومنه الى آخر وهلم جرا فربما يؤدي تلك الانتقالات الى حالة يكون ضرورية له بحسب مقتضى الذات ومن ههنا يعلم انه لا بد ان يكون للوقت مدخل في الضرورة وذات الموضوع ايضا كما ان القمر مدخلا في ضرورة الانخفاف فانه لما كان بحيث يفتبس النور من الشمس وتختلف تشكيلاته بحسب اختلاف اوضاعه منها ولهذا ولحيلة الارض وجب انخفافه الخامسة الضرورة بشرط المحمول وهي ضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بشرط الثبوت او السلب ولا فائدة فيها لان كل محمول فهو ضرورى للموضوع بهذا المعنى وربما يبين حصر الضرورة في الاقسام الخمسة بانها اما مطلقة لم يعتبر فيها شرط او مشروطة والاولى هي الازلية والثانية اما ان يكون شرطها داخلا في القضية او خارجا عنها والداخل اما متعلق بالموضوع او المحمول والمتعلق بالموضوع اما بذاته وهي الذاتية او بوصفه وهي الوصفية والمتعلق بالمحمول واحد لانه وصف لا يعتبر له ذات فهي التي بشرط المحمول والخارج اما وقت معين او غير معين واي كان فهي التي بحسب الوقت وانت تعلم ان هذا حصر منتشر الا انه لا يخلو عن ضبط ما ثم اذ قيل ضرورة او ضرورة مطلقة او قبل كل (جب) بالضرورة وارسلت غير مقيدة بامر من الامور فعلى اية ضرورة يقال قال الشيخ في الاشارات على الضرورة الازلية وقال في الشفاء على الضرورة الذاتية وانما لم تطلق الضرورة المطلقة على غيرهما لان غيرهما من الضروريات مشتمل على زيادة في الوصف والوقت هي كالجزء من المحمول فاذا قلنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة بشرط الكتابة فمتحرك الاصابع حالة لا تصاف بالكتابة ضرورى الثبوت للسكان وكذا اذا قلنا كل قمر منخسف وقت الحيولة بالضرورة فلا نخسف في هذا

(الوقت)

والدوام ثلثة الاول الازلى اما مطلقا نحو ١٤٧ كنه او مقيدا بنفى الضرورة الازلية او الذاتية او الوصفية الثاني

الذاتى اما مطلقا او مقيدا بنفى الضرورة الازلية او الذاتية او الوصفية او بنفى الدوام الازلى الثالث الوصفى اما مطلقا او مقيدا بنفى الضرورة الازلية او الذاتية او الوصفية او بنفى الدوام الازلى او الذاتى فهو ثلث عشر قضية ونسبة بعضها الى بعض والى باقى الضروريات غير خافية لمن احاط بما تقدم بعض الاحاطة (قوله) واللا ضرورة هو الامكان وهو اربعة (اربعة) للضرورة وهو الامكان بقول بالاشتراك على اربعة معان احدهما الامكان العامى وهو سلب الضرورة المطلقة اى الذاتية عن احد طرفى الوجود والعدم وهو الطرف المخالف للحكم وربما يفسر بما يلزم هذا المعنى وهو سلب الامتناع عن الطرف الموافق فان كان الحكم الايجاب فهو سلب ضرورة الايجاب او سلب امتناع السلب فاذا قلنا كل نار حارة بالامكان يكون معناه ان سلب الحرارة عن النار ليس بضرورى او ثبوت الحرارة للنار ليس بمتنع واذا قلنا لاشئ من الحار يبارد بالامكان كان معناه ان ايجاب البرودة للحار ليس بضرورى او سلبها عنه ليس بمتنع وانما سمي امكانا عاما لانه المستعمل عند جمهور العامة فانهم يفهمون من الممكن ما ليس بمتنع وبما ليس بممكن المتنع ولما قابل سلب ضرورة احد الطرفين ضرورة ذلك الطرف انحصرت المادة بحسب هذا الامكان في الضرورة واللا ضرورة فان قلت الامكان بهذا المعنى شامل لجميع الموجهات فلو كانت الضرورة متقابلة له كان قسم الشئ قسمياله وانه محال قلت له اعتبار ان من حيث المفهوم وبهذا الاعتبار يعم الموجهات ومن حيث نسبتته الى الايجاب والسلب فيقابله الضرورة لانه ان كان امكان الايجاب قابله ضرورة السلب وان كان امكان السلب قابله ضرورة الايجاب وثانيها الامكان الخاصى وهو سلب الضرورة الذاتية عن الطرفين اى الطرف المخالف للحكم والموافق جميعا كقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص ولا شئ من الانسان بكاتب بالامكان الخاص ومعناهما ان سلب الكتابة عن الانسان

ولا يمتنع تسمية الاول عاما والثانى خاصا لكون الاول عاما والثانى خاصا

الذاتى اما مطلقا
او مقيدا بنفى
الضرورة الازلية
او الذاتية او الوصفية
او بنفى الدوام الازلى
الثالث الوصفى اما
مطلقا او مقيدا بنفى
الضرورة الازلية
او الذاتية او الوصفية
او بنفى الدوام الازلى
او الذاتى فهو ثلث
عشر قضية ونسبة
بعضها الى بعض
بالعموم والخصوص
مطلقا او من وجه
يعرف من المباحث
السابقة من

واللا ضرورة
هو الامكان وهو اربعة
الاول الامكان العامى
وهو سلب الضرورة
المطلقة عن احد
طرفى الوجود والعدم
وهو المخالف للحكم
وهو المستعمل عند
الجمهور الثانى الامكان
الخاصى وهو سلبها
عن الطرفين جميعا
وهو المستعمل عند
الحكام والمواجد بحسب
ثلاث مادة الوجود
والامكان والامتناع

واجبا بها له ليسا بضروريين فهما متحدان في المعنى لتركيب كل منهما من امكانين عامين موجب وسالب والفرق ليس الا في اللفظ وانما يسمى خاصيا لانه المستعمل عند الخاصة من الحكماء فانهم لما تأملوا المعنى الاول كان الممكن ان يكون وهو ما ليس بمتنع ان لا يكون واقعا على الواجب وعلى ما ليس بواجب ولا متنع والممكن ان لا يكون وهو ما ليس بمتنع ان لا يكون واقعا على المتنع وعلى ما ليس بواجب ولا متنع فكان وقوعه في حالتيه على ما ليس بواجب ولا متنع لازما فاطلقوا اسم الامكان عليه بطريق الاولى فحصل له قرب الى الوسط بين طرفي الاحجاب والسلب وصارت المواد بحسبه ثلاثة اذ في مقابلة سلب ضرورة الطرفين ضرورة احد الطرفين وهي اما ضرورة الوجود اي الوجوب واما ضرورة العدم اي الامتناع ولا يمتنع تسمية الاول عاما والثاني خاصا لما بينهما من العموم والخصوص فانه متى سلب الضرورة عن الطرفين كانت مساوية عن احدهما من غير عكس وثالثهما الامكان الاخص وهو سلب الضرورة المطلقة والوصفية والوقعية عن الطرفين وهو ايضا اعتبار الخواص وانما اعتبروه لان الامكان لما كان موضوعا يازاء سلب الضرورة فكل ما كان اخلي عن الضرورة كان اولي باسمه فهو اقرب الى الوسط بين الطرفين فانهما اذا كانا خاليين عن الضرورات كانا متساويي النسبة والاعتبارات بحسبه سبعة اذ في مقابلة سلب هذه الضرورات عن الطرفين ثبوت احدهما في احدي الطرفين وهي اما ضرورة الوجود بحسب الذات او ضرورة العدم بحسب الذات او ضرورة الوجود بحسب الوصف او ضرورة العدم بحسب الوصف او ضرورة الوجود بحسب الوقت او ضرورة العدم بحسب الوقت وهو اخص من الثاني لانه متى سلب الضرورات عن الطرفين فقد سلب الضرورة الذاتية عنهما ولا يمتنع ورابعها الامكان الاستقبالي وهو امكان يعتبر بالقياس الى الزمان المستقبل فيمكن اعتبار كل من المفهومات الثلاث بحسبه الا ان الظاهر من كلام صاحب الكشف والمصنف اعتبار الامكان الاخص فالاول وهو الامكان العام اعم من البواقي ثم الثاني اي الامكان الخاص اعم من الباقيين والثالث وهو الامكان الاخص اخص من الرابع لانه متى تحقق سلب الضرورة بحسب جميع الاوقات تحقق سلب الضرورة بحسب الوقت المستقبل من غير عكس لجواز تحقق الضرورة في الماضي او الحال هذا وقد قال الشيخ الامكان الاستقبالي هو الغاية في صرافة الامكان فان الممكن الحقيقي مالا ضرورة فيسه اصلا لاق وجوده ولا في عدمه فهو مبين للمطلق لان المطلق ما يكون الثبوت او السلب فيه بالفعل فيكون مشتقلا على ضرورة ما لم يسمت ان كل شيء يوجد فهو محفوف بضرورة سابقة وضرورة لاحقة بشرط المحمول ثم كل شيء يفرض فاحد طرفيه اي وجوده وعدمه يكون متعينا في الزمان الماضي وزمان الحال وان لم يحصل لنا به علم بخلاف

(الزمان)

الزمان المستقبل فانه لا يتبين انه يوجد ولا يوجد لا بحسب علمنا فقط بل في نفس الامر ايضا لان تعيين احد طرفيه في زمان من الازمنة المستقبلية موقوف على حضور ذلك الزمان ولان التعيين اما بوجوب الامر في نفسه واما بوجود السلب المعين لما ليس يجب بذاته ان يتبين ولا يحجب هناك بالذات ولا بالغير لعدم حصوله بعد فهو في الماضي والحال مشتمل على ضرورة وجود او عدم واقفها الضرورة بشرط المحمول واما بالنسبة الى الزمان المستقبل فلا يشتمل على ضرورة اصلا فنلوازم الامكان الحقيقي الصرف اعتبارا به بالقياس الى زمان الاستقبال فالامكان الاستقبالي هو سلب الضرورة عن الطرفين في زمان الاستقبال وهو في حاق الوسط بينهما هكذا حققه الشيخ في الشفاء وعلى هذا تكون الاعتبارات بحسبه ثلاثة ضرورة ما في طرف الوجود وضرورة ما في طرف العدم وسلب الضرورة عنهما وهو اخص من الثالث بحسب المفهوم لان كل ما انتفى فيه سائر الضرورات انتفى فيه الضرورات الذاتية والوصفية والوقعية ولا ينعكس لجواز اشتغاله على ضرورة واما بحسب الصدق فيبينهما مساواة لان كل ما انتفى فيه الضرورات الثلاث فهو بالنظر الى الاستقبال لا ضرورة فيه اصلا اما الضرورات الثلاث فبسا ضرورة واما الضرورة بشرط المحمول فلانها ما وجدت بعد ومن شرط في امكان الوجود في الاستقبال العدم في الحال وبالعكس اي شرط في امكان العدم في الاستقبال الوجود في الحال فلاننا ان ضرورة احد الطرفين في الحال ينافي امكانه في الاستقبال فقد شرط الوجود والعدم في الحال لان الممكن الوجود في الاستقبال ممكن العدم فيه بل الواجب في اعتباره عدم الالتفات الى الوجود والعدم في الحال والاقتصار على اعتبار الاستقبال (قوله وقد نفي بعضهم الامكان) من الناس من قدره في الامكان بانه او تحقق الامكان لزما احد الامرين وهو اما ان يكون الواجب ممكن العدم واما ان يكون بمتنع الوجود وكلاهما محال بيان للملازمة ان الامكان ان صدق على الواجب لزما الامر الاول لان ما يمكن وجوده امكن عدمه وان لم يصدق على الواجب يلزم الامر الثاني لان ما ليس بممكن بمتنع وجوابه انه ان اراد بالامكان الامكان العام فلاننا انه ان صدق على الواجب امكن عدمه لتناوله الواجب على مأمروا وان اراد بالامكان الخاص فلاننا انه لو لم يصدق على الواجب امتنع وجوده بل اللازم ثبوت احدي الضروريتين وذلك لا يستلزم ضرورة العدم ومنهم من نفي الامكان الخاص بان الممكن اما ان يكون موجودا او معدوما او اما ما كان موجودا فلا امتناع عدمه والا امكن اجتماع الوجود والعدم فيكون وجوده ضروريا فلا امكان واما اذا كان معدوما فلا امتناع وجوده فيكون عدمه ضروريا فلا يكون ممكنا وجوابه ان الضرورة الحاصلة في حال الوجود او العدم هي الضرورة بشرط المحمول

وقد نفي بعضهم
الامكان بانه ان صدق
على الواجب كان
ممكن العدم الا كان
متعنا وجوابه انه
لا يلزم من صدق
الامكان العام امكان
العدم ولا من نفي
الامكان الخاص
الامتناع ونفي آخر
الامكان الخاص
بان الشيء ان كان
موجودا امتنع عدمه
وان كان معدوما
امتنع وجوده وجوابه
ان الضرورة الحاصلة
في حال الوجود
والعدم هي الضرورة
بشرط المحمول
وليس الامكان في
مقابلها متن

الثالث الامكان
الاخص وهو سلب
الضرورة المطلقة
والوصفية والوقعية
عن الطرفين الرابع
الامكان الاستقبالي
والاول اعم ثم الثاني
والثالث اخص
من الرابع ومن شرط
في امكان الوجود
في الاستقبال العدم
في الحال وبالعكس مع
ان يمكن الوجود هو
بممكن العدم فقد
شرط بالوجود
والعدم في الحال
متن

إِلَى الطَّرَفِ الْآخَرِ
مَنْ

وَلِلدَوَامِ أَمَّا الدَّوَامُ
الْفَعْلُ وَهُوَ الوجودُ
الدَّائِمُ أَوْ الدَّوَامُ
الضَّرُورَةُ وَهُوَ
الوجودُ اللَّائِي

ضَرُورِي مَنْ

الثَّانِي فِي الْمَطْلَاقَةِ

وَنَعْنِي بِهَا الْمَشْتَرَكِ

بَيْنَ الْمَوْجِهَاتِ

الْفَعْلِيَّةِ وَهِيَ الَّتِي

نِسْبَةُ الْمَحْمُولِ فِيهَا

إِلَى الْمَوْضُوعِ نِسْبَةُ

بِالْفَعْلِ لَا الْمَشْتَرَكِ بَيْنَ

الْمَوْجِهَاتِ وَلَا يَمْتَنِعُ

تَسْمِيَةً مُقَيَّدَةً بِاسْمِ

الْمُطْلَقِ إِذَا غَلِبَ ذَلِكَ

الْمُقَيَّدُ وَقَدْ يُقَالُ

الْمَطْلَاقَةُ لِلوجودِ دَائِمَةٍ

الدَّائِمَةِ أَوْ لِلْعَرَفِيَّةِ

وَهِيَ الَّتِي فِيهَا الدَّوَامُ

الْوَصْفِيُّ لِفَهْمِ أَهْلِ

الْعَرَفِ مِنَ السَّابِقَةِ

بِالْمَطْلَاقَةِ ذَلِكَ قَالَ

إِلَّا مَا إِذَا قُلْنَا كُلَّ

(جَب) بِالْأَمْكَانِ

فَإِنْ كَانَ الْأَمْكَانُ

جِهَةً كَانَتْ النِّسْبَةُ

فَعْلِيَّةً وَلَمْ يَنْسَاقْ

إِلَى الْمَمْنَعَةِ الصَّرُورِيَّةِ

وَأَنْ كَانَتْ الْقَضِيَّةُ مَطْلَاقَةً لَا مَوْجِهَةً وَجَوَابُهَا نَاعَتْ بِالْمَوْجِهَةِ مَا فِيهَا النِّسْبَةُ بِالثَّبُوتِ الْأَعْمِ مِنَ الثَّبُوتِ ٢ (بِالْفَعْلِ)

بِالْفَعْلِ فَتَكُونُ مَشْتَرَكَةً بَيْنَ الْمَوْجِهَاتِ الْفَعْلِيَّةِ لَا الْمَمْنَعَةِ وَكَانَ سَائِلًا يَقُولُ الْمَطْلَاقَةُ
وَهِيَ غَيْرُ الْمَوْجِهَةِ أَعْمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ النِّسْبَةُ فِيهَا فَعْلِيَّةً أَوْ لَا يَكُونُ وَتَفْسِيرُ الْأَعْمِ بِالْإِخْصِ
لَيْسَ بِمُسْتَقِيمٍ وَإِذَا كَانَ مَعْنَاهَا مَا يَكُونُ النِّسْبَةُ فِيهَا فَعْلِيَّةً لَمْ تَكُنْ مَطْلَاقَةً بَلْ مُقَيَّدَةً
بِالْفَعْلِ أَجَابَ بَأَنَ مَفْهُومِهَا وَأَنْ كَانَ فِي الْأَصْلِ الْأَعْمَ لَكِنْ لَمَّا غَلِبَ اسْتِعْمَالُهَا فِيمَا يَكُونُ
النِّسْبَةُ فِيهَا فَعْلِيَّةً سَمِيَتْ بِهَا وَلَا مَشْتَرَاكَ فِي تَسْمِيَةِ الْمُقَيَّدِ بِاسْمِ الْمُطْلَقِ إِذَا غَلِبَ اسْتِعْمَالُ
فِيهِ فَإِنْ قَاتَ هَهُنَا سَوَاءً لَأَنَّ آخِرَ الْأَوَّلِ أَنْ الْمَطْلَاقَةُ سَوَاءٌ كَانَتْ بِالْمَعْنَى الْأَوَّلِ
أَوِ الثَّانِي قِسْمَةً لِلْمَوْجِهَةِ فَكَيْفَ تَكُونُ أَعْمُ مِنْهَا الثَّانِي أَنَّ الْفَعْلَ كَيْفِيَّةً لِلنِّسْبَةِ فَلَوْ
كَانَتْ الْمَطْلَاقَةُ مَفْهُومِهَا مَا ذَكَرْتُمْ كَانَتْ مَوْجِهَةً فَتَكُونُ غَيْرَ الْمَوْجِهَةِ ثُمَّ مَوْجِهَةً
أَجَبْنَا عَنْ الْأَوَّلِ بِأَنَّ الْمَطْلَاقَةَ لَهَا اعْتِبَارَانِ مِنْ حَيْثُ الْذَاتُ أَيْ مَا صَدَقَتْ عَلَيْهَا وَهُوَ
قَوْلُنَا كُلَّ (جَب) وَلَا شَيْءَ مِنْ (جَب) وَمِنْ حَيْثُ الْمَفْهُومُ وَهُوَ أَنَّهَا لَمْ تَذْكُرْ فِيهَا
الْجِهَةَ فَهِيَ أَعْمُ بِالْإِعْتِبَارِ الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ إِذَا قُلْنَا كُلَّ (جَب) بَابَةٍ جِهَةً كَانَتْ يَصْدُقُ
كُلَّ (جَب) لَا بِالْإِعْتِبَارِ الثَّانِي مِنَ الْمَوْجِهَةِ لِأَنَّ حَيْثُ الْمَفْهُومُ بَلْ مِنْ حَيْثُ
الذَّاتُ أَيْضًا وَهَذَا كَالْعَامِّ وَالْخَاصِّ فَإِنْ صَدَقَ الْعَامُّ عَلَى الْخَاصِّ بِحَسَبِ الذَّاتِ
لَا بِحَسَبِ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ وَقَدْ أَجَبَ عَنِ الثَّانِي بِأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ كَيْفِيَّةٍ لِلنِّسْبَةِ جِهَةً بَلْ
كَيْفِيَّةُ النِّسْبَةِ بِالضَّرُورَةِ وَاللَّا ضَرُورَةَ وَالْأَوَّلُ وَاللَّا دَوَامَ وَاللَّا دَوَامَ عَلَى مَا نَصَّ عَلَيْهِ
الْمَصْنِفُ فَلَا يَكُونُ الْفَعْلُ جِهَةً وَفِيهِ ضَعْفٌ لِأَنَّ جَهْرَ الْمُنْطَقِيِّينَ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ
وَالْمُتَأَخِّرِينَ أَطْلَقُوا اسْمَ الْجِهَةِ عَلَى كُلِّ كَيْفِيَّةٍ لِلنِّسْبَةِ وَالْمَصْنِفُ إِنَّمَا ذَكَرَ الْجِهَاتِ
الْأَرْبَعَ تَمْثِيلًا لِاتِّهَادِهِ عَلَى أَنَّهُ سَوَاءٌ مُتَعَاقِقٌ بِالْفَقْهِ لَا يَنْدَفِعُ بِقَيْدِ زَادِهِ بَعْضُ وَالْحَقُّ فِي
الْجَوَابِ أَنَّ الْفَعْلَ لَيْسَ كَيْفِيَّةً لِلنِّسْبَةِ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهَا مَعْنَاهُ لَيْسَ الْأَوْقُوعُ الذَّاتِيَّةُ وَالْكَيفِيَّةُ لِأَنَّهُ لَا تَكُونُ
أَمْرًا غَيْرًا لَوُقُوعِ النِّسْبَةِ الَّذِي هُوَ الْحُكْمُ فَإِنَّ الْجِهَةَ جَزْءٌ آخَرُ لِلْقَضِيَّةِ مُعَارِفٌ لِلْمَوْضُوعِ
وَالْمَحْمُولِ وَالْحُكْمُ وَإِنَّمَا عَدُّوا الْمَطْلَاقَةَ فِي الْمَوْجِهَاتِ بِالْجَزْءِ كَمَا عَدُّوا السَّابِقَةَ فِي الْحَلَالِيَةِ
وَالشَّرْطِيَّاتِ فَإِنْ قَاتَ فَعَلَى هَذَا الْمَمْنَعَةِ أَنْ كَانَ فِيهَا حُكْمٌ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ
الْمَطْلَاقَةِ فَرْقٌ وَالْأَمْرُ تَكُنْ قَضِيَّةً لَمَّا ثَبَتَ أَنَّهَا لَا تَحْتَقِقُ إِلَّا بَعْدَ تَحَقُّقِ الْحُكْمِ فَتَقُولُ
لَا حُكْمَ فِي الْمَمْنَعَةِ بِالْفَعْلِ فَإِنَّا إِذَا قُلْنَا أَنَّ الْإِنْسَانَ كَاتِبٌ بِالْأَمْكَانِ فَلَيْسَ الْحُكْمُ فِيهَا إِلَّا
بِسَلْبِ الضَّرُورَةِ عَنِ الْجَانِبِ الْمَخَالِفِ وَأَمَّا الْحُكْمُ فِي الْجَانِبِ الْمُوَافِقِ فَلَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ
حَتَّى يَحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ وَقَعًا وَأَنْ لَا يَكُونَ فَلَا مَطْلَاقَةَ هِيَ الْقَضِيَّةُ بِالْفَعْلِ وَأَمَّا الْمَمْنَعَةُ فَلَيْسَتْ
قَضِيَّةً إِلَّا بِالْقُوَّةِ وَلَيْسَ فِيهَا إِيجَابٌ وَسَلْبٌ وَمَوْضُوعٌ وَمَحْمُولٌ بِالْفَعْلِ بَلْ بِالْقُوَّةِ وَمِنْ هُنَا
تَرَاهُمْ يَقُولُونَ الْمَطْلَاقَةَ مُغَايِرَةً لِلْمَمْنَعَةِ بِالذَّاتِ وَالْمَفْهُومِ جَمِيعًا فَإِنْ قُلْتَ مُرَادُهُمُ بِالْقَضِيَّةِ
أَنَّ كَانَتْ الْقَضِيَّةُ بِالْفَعْلِ فَلَا تَكُونُ الْمَمْنَعَةُ قَضِيَّةً وَأَنْ كَانَ مَا هُوَ أَعْمُ فَتَصَوَّرْنَا
الْمَوْضُوعَ وَالْمَحْمُولَ وَالنِّسْبَةَ بَيْنَهُمَا فَهَنَّا كَحُكْمٍ بِالْقُوَّةِ فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ قَضِيَّةً
وَتَصْدِيقًا وَمَا قَالَهُ أَحَدٌ فَتَقُولُ الْمُرَادُ بِهِ الْأَعْمُ وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ الْمَوْضُوعَ

٢ بِالْفَعْلِ وَبِالْمَطْلَاقَةِ
مَا فِيهَا النِّسْبَةُ بِالثَّبُوتِ
بِالْفَعْلِ وَعَلَى هَذَا
كَوْنِ الْأَمْكَانِ جِهَةً
لَا يَقْتَضِي كَوْنَ النِّسْبَةِ
فَعْلِيَّةً وَبِهَذَا الْقَدْرُ
مِنْ مَعْرِفَةِ الْجِهَةِ
وَالْإِطْلَاقِ يُمْكِنُكَ
تَرْكِيبَ الْجِهَةِ كَيْفَ
شِئْتَ وَكَمْ شِئْتَ مَنْ

والحمول والنسبة بينهما قضية اولاً يرى انهم عدوا الخيلات في القضايا
 ولاحكم فيها بالفعل وقد يقال المطلقة للوجودية اللادائمة وللوجودية اللاضرورية
 ايضاً ولعل منشأ الاختلاف انه قد ذكر في التعليم الاول ان القضايا اما مطلقة
 او ضرورية او ممكنة ففهم قوم من الاطلاق عدم التوجيه فبين القسم بانها اما
 موجهة او غير موجهة والموجهة اما ضرورية او لا ضرورية والاخرى فهموا من
 الاطلاق الفعل ففهم من فرق بين الضرورية والدوام فقال الحكم فيها اما بالقوة
 وهي الممكنة او بالفعل ولا يخلو اما ان يكون بالضرورية وهي الضرورية او بالضرورية
 وهي المطلقة فسمى الوجودية للضرورية بها ومنهم من لم يفرق بين الضرورية
 والدوام فقال الحكم فيها ان كان بالفعل فان كان دائماً فهي الضرورية والا فالمطلقة
 فصارت المطلقة هي الوجودية اللادائمة وتسمى مطلقة اسكندرية لان اكثر امثلة
 العلم الاول للمطلقة في مادة اللادوام نحرزا عن فهم الدوام ففهم اسكندر الافروديسي
 وسمى منها اللادوام وربما يقال المطلقة للعرفية وهي التي حكم فيها بدوام النسبة
 مادام الوصف لان اهل العرف انما يفهمون من السالبة المطلقة الدوام الوصفى
 حتى اذا قلنا لاشئ من النائم مستيقظ فهو آمنه السلب مادام نائماً وقوم فهموا هذا
 المعنى من الموجهة ايضاً فسميت العرفية بها قال الامام في المختص مشككا في القضية
 الممكنة انا اذا قلنا كل (ج ب) بالامكان فلا يخلو اما ان يكون الامكان جزء المحمول
 او جهة فان كان جزء المحمول كانت القضية مطلقة وقد فرضنا لها موجهة هدف
 وان كان جهة كانت القضية فعلية لان الموجهة انما تصدق اذا ثبت محمولها للموضوع
 بالفعل فيبطل فاعدتان ان الممكنة العامة اعم القضايا باختصاصها حينئذ بالعمليات
 وان الضرورية تناقض الممكنة اذ في مادة الدوام الخالي عن الضرورية تكذب
 الضرورية الموجهة الكلية والسالبة الجزئية الممكنة ان كان الدوام موجبا وتكذب
 الضرورية السالبة الكلية والموجهة الجزئية الممكنة ان كان سالبا وجوابه انالان
 ان الايجاب يستدعي الثبوت بالفعل بل المراد بالموجهة ما فيها النسبة بالثبوت اعم
 من ان يكون بالفعل او بالقوة فلا يلزم ان تكون الممكنة الموجهة فعلية وعند هذا
 يتم الجواب فلا يكون لقوله والمطلقة ما فيها النسبة بالثبوت بالفعل دخل في الجواب
 ويمكن ان يقال انه جواب لسؤال مقدر تقريره ان الامكان اذا كان جهة لم يكن بدم
 ان تكون القضية فعلية لان الموجهة مشتملة على المطلقة وقد ذكرتم ان مفهومها
 النسبة بالفعل اجاب باننا قلنا القضية اذا اطلقت ولم تذكر فيها الجهة كان مفهومها
 النسبة الفعلية ولا يلزم من ذلك انها اذا قيدت بالجهة كان مفهومها ذلك لجواز
 ان يكون القيد بالجهة صارفا عن الدلالة على ذلك المفهوم فيكون الامكان جهة
 لا يقتضى كون النسبة فعلية وبهذا القدر من معرفة الجهة والاطلاق يمكنك تركيب

(القضايا)

الثالث فيما اعتبره من القضايا في العكس و ١٥٣ تناقض والقياس وغيرها وهي اى الموجهة ثلث عشرة

القضايا الموجهة كم شئت وكيف شئت فالك اذا استحضرت المفردات تمكن من تركيب
 بعضها مع بعض اما مجامع له او منافي (قوله الثالث فيما اعتبره) القضايا التي جرت
 عادة المتأخرين بالبحث عن احكامها من العكس والتناقض والانتاج وغيرها
 ثلثة عشر ضرورية ذات ودوام ومطلقات وممكنات وكيف كانت فهي اما بسيطة
 لا يكون فيها الاحكام واحد ايجاب او سلب واما مركبة مشتملة على حكمين ايجاب
 وسلب اما الضرورية ذات فخمسة الاولى الضرورية المطلقة وهي التي حكم فيها
 بضرورية ثبوت المحمول للموضوع او بضرورية سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودا
 كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة ولا شئ من الانسان يتجر بالضرورة
 فان قلت التعريف متعوض ببعض الممكنات الخاصة فان المحمول اذا كان هو الموجود
 يكون ضروريا بشرط المحمول فيصدق ان المحمول ثابت الموضوع بالضرورة
 مادام ذات الموضوع موجودا مع انه ليس بضروري بل يمكن بالامكان الخاص
 فنقول الضرورية هناك انما تحقق بشرط وجود الموضوع لاف جميع اوقات وجود
 الموضوع وقد سلف لك ما استعين به على هذا الفرق الثانية المشروطة العامة وهي
 التي حكم فيها بضرورية ثبوت المحمول للموضوع اوسلبه عنه بشرط وصف
 الموضوع كقولنا كل متحرك متغير بالضرورة مادام متحركا ولا شئ من المتحرك
 يساكن بالضرورة مادام متحركا الثالثة المشروطة الخاصة وهي المشروطة العامة
 مع قيد اللادوام بحسب الذات كما في المثال المذكور اذا قيد اللادوام الرابعة الوقتية
 وهي التي حكم فيها بضرورية ثبوت المحمول للموضوع اوسلبه عنه في وقت
 معين لادائما كقولنا بالضرورة كل قرمخ نصف وقت الحيولة لادائما ولا شئ
 من القرمخ ينخسف وقت التربع لادائما الخامس المنتشرة وهي التي حكم فيها
 بالضرورة وقتا ما لادائما كقولنا كل انسان متنفس بالضرورة في وقت ما لادائما
 ولا شئ من الانسان يتمت نفس بالضرورة في وقت ما لادائما وهذه القضايا الثلاث
 الاخيرة مركبة اذ اللادوام فيها دال على مطلقة عامة مخالفة للاصل في الكيف
 موافقة له في الكم فتركيب المشروطة الخاصة من مشروطة عامة موافقة ومطلقة
 عامة مخالفة والوقتية من وقتية مطلقة عامة مخالفة والمنتشرة من منتشرة مطلقة
 موافقة ومطلقة عامة مخالفة وفرق ما بين الوقتية المطلقة والمطلقة الوقتية وبين المنتشرة
 المطلقة والمطلقة المنتشرة بالعموم والخصوص والضرورية المطلقة اخص من
 المشروطة العامة من وجهه على ما مر ومباينة للركبات البايانية بنقض الانعم وعين الاخص
 وهي اعم من المشروطة الخاصة مطلقا لان المطلق اعم من المقيد ومن الوقتيتين
 من وجه لتصادقهما في مادة يكون المحمول ضروري الثبوت او السلب بشرط
 وصف مفارق وصدقهما بدونهما في مادة الضرورية المطلقة وبالعكس فيما يكون

لادائما والمطلقة (٢٠) العامة لمحكوم فيها بالثبوت او السلب بالفعل مطلقا او

الضرورية المطلقة
 المحكوم فيها بضرورة
 الثبوت او السلب
 مادامت الذات
 والمشرطة العامة
 المحكوم فيها بضرورة
 الثبوت او السلب
 بشرط وصف
 الموضوع
 والمشرطة الخاصة
 المحكوم فيها بهذه
 الضرورية لادائما
 والوقتية المحكوم
 فيها بضرورة
 الثبوت او السلب
 في وقت معين لادائما
 والمنتشرة المحكوم
 فيها بضرورة
 الثبوت او السلب
 في وقت غير معين
 لادائما والدائمة
 المحكوم فيها بدوام
 الثبوت او السلب
 مادامت الذات
 والعرفية العامة
 المحكوم فيها بدوام
 الثبوت او السلب
 مادام وصف الموضوع
 والعرفية الخاصة
 المحكوم فيها بدوام
 الثبوت او السلب
 مادام وصف الموضوع

الضرورة فيجب الوقت لا بحسب الوصف والمشروطة الخاصة اعم من الوقتين
من وجه لانها انما تصدق اذا كان الوصف مفارقا لذات الموضوع فانه لو كان
نفس الموضوع اودائم الثبوت له لم يصدق اللادوام لان نظام المشروطة كبرى
مع القضية القائلة بالادوام قياسا في الشكل الاول منتجا لدوام المحمول لذات الموضوع
وايضا او صدق اللادوام لانه قد قياس في الشكل الاول من صغرى دأمة وكبرى
مشروطة خاصة وهو محال ومتى كان الوصف مفارقا عن ذات الموضوع وهو
شرط في الضرورة فان كان ضروريا بالذات الموضوع في بعض الاوقات كما في
قولنا كل مخسف مظلم بالضرورة بشرط كونه مخسفا لادأمة صدقت الوقتين
معها لان الشرط متى كان ضروريا بالذات الموضوع في ذلك الوقت وان لم يكن ضروريا بالذات
الموضوع في كل الاوقات كما في قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة بشرط
كونه كاتباً صدقت هي دون الوقتين لان المحمول حينئذ لا يكون ضروريا
في شيء من الاوقات ضرورة ان جواز الخلو عن الشرط دائما بوجوب جواز الخلو
عن المشروط دائما واما صدق الوقتين بدونهما فظاهر وما قبل من ان الضرورة
اذا صدقت بشرط الوصف لادأمة صدقت بحسب الوقت المعين وهو وقت حصول
ذلك الوصف لادأمة من غير عكس فباطل لما نتحقق من ان الفرق بين الضرورة
بالوصف وفي الوصف والوقعية اخص من المنتشرة لانه متى صدقت الضرورة بحسب
وقت معين صدقت في وقت ما ولا ينعكس واما الدوام فثالث الاولى الدأمة المطلقة
المحكوم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع اوسايله عنه مادام ذات الموضوع موجودا
كقولنا كل رومي ايضاً دائماً ولا شيء منه بأسود دائماً الدأمة العرفية العامة المحكوم
فيها بدوام الثبوت او السلب مادام وصف الموضوع كقولنا كل خمر مسكر مادام خمر
ولا شيء من الخمر بمصلح مادام خمر الثالثة العرفية الخاصة المحكوم فيها بدوام الثبوت
او السلب مادام الوصف لادأمة فهي مركبة من عرفية عامة ومطلقة عامة مخافتين
في الكيف متوافقتين في الكم فان قلت اعتبار قيد وجود الذات او اتصافه بالوصف
العنواني في هذه القضايا يستلزم اعتبار وجود موضوعها في سالباتها وحينئذ
لاتناقض الموجبة بلواز ارتفعها عند عدم الموضوع فنقول قد مر مراراً ان وجود
الموضوع معتبر في السالبة لافي صدقها والدأمة اعم من الضرورية واخص من العرفية
العامة مطلقاً ومن المشروطة العامة من وجه لصدقها حيث يكون النسبة ضرورية
مطلقة والوصف العنواني نفس ذات الموضوع وصدق الدأمة بدونها في مادة الدوام
الحالي عن الضرورة وصدقها بدون الدأمة في المشروطة الخاصة ومباينة للضروريات
الباقية المركبة والعرفية الخاصة والعرفية العامة اعم من الضرورية والمشروطتين والعرفية

(الخاصة)

الخاصة ومن الوقتين من وجه لصدقها في المشروطة الخاصة وصدقها بدونها حيث تخلو
المادة عن الضرورة وبالعكس حيث يكون النسبة ضرورية بحسب الوقت لادأمة
بحسب الوصف والعرفية الخاصة مباينة للضرورية واعم من المشروطة الخاصة
مطلقاً ومن المشروطة العامة من وجه لصدقها في المشروطة الخاصة وصدقها
بدون المشروطة العامة في الدوام الصرف وصدق المشروطة العامة بدونها
في مادة الضرورة وكذلك من الوقتين لما عرفت في العرفية العامة من غير فرق
اما المطلقات فثالث ايضاً المطلقة العامة المحكوم فيها بالثبوت او السلب بالفعل مطلقاً
كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل ولا شيء منه بضاحك بالفعل والوجودية اللادأمة
وهي المطلقة العامة مع قيد اللادوام والوجودية اللازمة وهي المطلقة العامة
مع قيد اللازمة ومثالهما ذلك المثال المذكور اذا قيدنا باحد القيدين فهما
مركبان اما اللادأمة فن مطلقتين واجباها وسالبيها باليجاب الجزء الاول وسالبيه
واما اللازمة فن مطلقة وممكنة عامتين والمطلقة العامة اعم من الضروريات
والدوام لانه متى صدقت ضرورة اودوام صدق الفعل من غير عكس ومن
الوجوديتين لعموم المطلق والوجودية اللادأمة مباينة للضرورية والدأمة واعم
من العامتين من وجه لصدقها في المشروطة الخاصة وصدقها بدونها في الضرورية
وصدقها بدونها حيث لادوام بحسب الوصف ومن الوقتين مطلقاً لانه متى
صدق الضرورة بحسب الوقت لادأمة صدق الفعل لادأمة من غير عكس وكذا
من الخاصتين لان النسبة متى كانت دائمة بدوام الوصف لادأمة كانت فعلية لادأمة
ولا ينعكس والوجودية اللازمة مباينة للضرورية واعم من الخاصتين والوقتيتين
والوجودية اللادأمة وينها وبين الدأمة والعرفية العامة عموم من وجه لصدقها
في الدوام الصرف وصدقها بدونها في الضرورة وصدقها بدونها حيث لادوام
بحسب الوصف وكذا بينهما وبين المشروطة لصدقها في المشروطة الخاصة
وصدقها بدونها حيث لضرورة بحسب الوصف وبالعكس في الضرورة واما
الممكنات فانها ان الممكنة العامة المحكوم فيها بسلب الضرورة المطلقة عن الجانب
المخالف للحكم كقولنا كل انسان متجنب بالامكان العام ولا شيء من الانسان بضاحك
بالامكان العام والممكنة الخاصة المحكوم فيها بسلب الضرورة عن طرف في الايجاب
والسلب كقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص ولا شيء من الانسان بكاتب بالامكان
الخاص وهي مركبة من ممكنتين عامتين كامر والممكنة العامة اعم القضايا لان كل
قضية فرضت فلاقل من ان لا يكون حكمها ممتنعاً وهو مفهوم الامكان العام
والممكنة الخاصة مباينة للضرورية واعم من القضايا البسيطة الاربعة الباقية من وجه
واعم من ساير المركبات وقد ترك المصنف ايراد نسب هذه القضايا بعضها الى بعض

الوجودية اللادأمة
المحكوم فيها بالثبوت
او السلب بالفعل
لادأمة والوجودية
اللا ضرورية
المحكوم فيها بالثبوت
او السلب بالفعل
لا بالضرورة والممكنة
العامة المحكوم فيها
بسلب الضرورة
المطلقة عن الطرف
المخالف للحكم والممكنة
الخاصة المحكوم فيها
بسلب الضرورة
المطلقة عن الطرفين
ولا يخفى عليك نسبة
بعضها الى بعض
بالعموم والخصوص
والمباينة بعد احاطتك
بمعانيها وقد برد
عليك في العكس
والتناسق ونتائج
الاقيسة قضية
خارجية عن الثلث
عشرة اما بسيطة او
مركبة ويسمى كل
منهما باسم بسيط
او مركب ولا حاجة
الى تعدد لها بعد
معرفة ما في مواضعها
متى

بالعموم والخصوص والبيان لسهولة معرفتها لمن احاط بمبادئها ونحن اشرنا اليها اشارة خفيفة ولم نبال بتكرار بعض الامثلة والمباحث لتسهيل الامر على الطلاب وقد ورد في العكسين والتناقض والاختلاطات قضايا خارجة عن الثالث عشرة كالاطلاق الحينية والممكنة الحينية والدائمة اللادائمة والضرورة واللاضرورة وعن ذكرها ههنا غنى لتعريف ما يحتاج منها الى التعريف في مواردنا (قوله الرابع الجهة) الجهة كما تكون للحمل اى كيفية لنسبة المحمول الى الموضوع فان نسبته اليه اما ضرورية او لا ضرورية كما عرفت تكون للسور ايضا اى كيفية للتعميم والتخصيص فالقضية اذا كانت كلية يكون معناها ان اجتماع جميع افراد الموضوع في وصف المحمول ضرورى او لا ضرورى اى وصف المحمول ثابت لافراد الموضوع على سبيل الجمع بالضرورة او الامكان هذا اذا كانت موجبة اما اذا كانت سالبة فمعناها ان افراد الموضوع لا يجتمع في وصف المحمول بالضرورة او الامكان وعلى هذا معنى الجزئية والفرق بين الموجبة الكلية بحسب السور وبحسب الحمل من وجهين الاول انه يمكن تطرق الشك الى الموجبة الكلية بحسب السور بخلاف الحمل فانه يجوز ان يكون الصادق في المادة الامكانية نسبة المحمول الى كل واحد من افراد الموضوع بدلا عن الاخر لانسبته الى كل الافراد على سبيل الجمع فربما يشك في امكان ان يكون الناس كلهم كاتبين ولا يشك في ان كل انسان يمكن ان يكون كاتباً والثاني ان بينهما عموماً مطلقاً لانه متى ثبت المحمول لافراد الموضوع على سبيل الجمع ثبت لهما في الجملة وهو معنى الكلية بحسب الحمل وليس كما ثبت المحمول لافراد الموضوع في الجملة ثبت لهما على سبيل الجمع فانه يصدق ان يقال ان هذا الرغيف يمكن ان يشبع كل واحد واحد ولا يصدق امكان اجتماع الكل على اشباعه اياهم واما الجزئيتان فتلازمان وان تغايرتا بحسب المفهوم لانه متى كان اجتماع بعض الافراد على وصف المحمول ممكناً ثبت المحمول لبعض الافراد بالامكان وبالعكس وكذا في الضروريتين لكنهما انما تلازمان اذا كانتا موجبتين اما اذا كانتا سالبتين تكون السالبة الجزئية الضرورية بحسب السور اعم منها بحسب الحمل لما سبق من ان الموجبة الممكنة الكلية بحسب السور اخص والتغاير بين الجهتين يظهر في القضية الخارجية فانه اذا فرض زمان لا يكون فيه حيوان الا الانسان مع امكان غير الانسان صدق كل حيوان يجب ان يكون انساناً ولا يصدق يجب ان يكون كل حيوان انساناً لجواز وجود حيوان غير الانسان في ذلك الزمان فهناك الضرورية الموجبة بحسب الحمل صادقة دونها بحسب السور وايضا صدق في ذلك الزمان انه يمكن ان لا يكون كل حيوان انساناً ولم يصدق ان كل حيوان يمكن ان لا يكون انساناً لصدق قولنا كل حيوان في ذلك الزمان يجب ان يكون انساناً فصدق السالبة الممكنة بحسب السور دونها بحسب الحمل هذا ما فهمه المتأخرون من كلام الشيخ

(وفيه)

وفيه نظر من وجوه الاول انا اذا قلنا كل (ج) فههنا اربعة معان كل (ج) من حيث هو كل اى الكل المجموع وكل واحد واحد ما اى على سبيل الجمع وكل واحد واحد على سبيل لبديل وكل واحد واحد مطلقاً اى الذى هو مفهوم الكلية في المحصورات اذا ثبت هذا فنقول قولهم معنى الكلية بحسب السور ان اجتماع افراد الموضوع في وصف المحمول ضرورى او يمكن ان عنوانه ان المحمول ثابت لكل من حيث هو كل بالضرورة او الامكان فلا يكون بين الكليتين عموم مطلقاً لان الحكم على الكل لا يستلزم الحكم على كل واحد واحد وبالعكس وان عنوانه ان المحمول ثابت لكل واحد واحد مما على سبيل الجمع فان ارادوا بهذا الاجتماع مجرد الاجتماع في وصف المحمول حتى يجوز ان يكون المحمول ثابتاً لبعض الافراد في وقت وابعضها في آخر فالكليتان متلازمان مطلقاً سواء كانتا ضروريتين او ممكنتين لان المحمول اذا ثبت لكل واحد واحد من الافراد باى جهة كانت يكون جميع تلك الافراد مجمعة في ذلك المحمول بتلك الجهة وهذا ينسب لاسطرة به وان ارادوا بذلك الاجتماع الاجتماع بحسب الزمان فالعموم بين الكليتين على العكس مما قالوا لانه اذا ثبت المحمول لكل واحد واحد من افراد الموضوع بجهة يكون كل واحد واحد من الافراد الموجودة في زمان من ذلك الموضوع يثبت له المحمول بتلك الجهة من غير عكس وان ارادوا ان المحمول ثابت لكل واحد على سبيل البديل فهو حفظ الفساد لان ظ عبارتهم بآياه ولانه بخلاف توجيه الشكل في الممكنة بحسب السور دون الحمل بانه ربما كانت نسبة المحمول الى كل واحد ممكنة بدلا عن الاخر ولا يكون ممكنة على سبيل الجمع وتختلف تمثيلهم بمثال الاشباع بالرغيف وان ارادوا ان المحمول ثابت لكل واحد واحد مطلقاً فلا فرق بين القضية المأخوذة بحسب السور والمأخوذة بحسب الحمل الثاني ان معنى الاجتماع ان لم يعتبر في الجزئية بحسب السور فلا فرق بينها وبين الجزئية بحسب الحمل في المفهوم وان اعتبر لم يكن بين الجزئيتين تلازم لجواز ان لا يكون موضوع الجزئية بحسب الحمل متعدد الثالث ان احد الامرين لازم اما بطلان التلازم بين الجزئيتين واما فساد العموم بين الكليتين لانه لو صدق الكلية الموجهة بجهة الحمل ولا يصدق الكلية الموجهة بحسب السور كذبت السالبة الجزئية الاولى وتصدق السالبة الجزئية الثانية وحينئذ يلزم كذب الموجبة الجزئية الاولى وصدق الموجبة الجزئية الثانية لان الايجاب المعدول يلزم السلب البسيط عند وجود الموضوع والموضوع ههنا موجود لاستدعاء صدق الكلية الموجهة بجهة الحمل وجود الموضوع ولتوضح هذا في المثال المذكور فنقول لابد ان يصدق فيه يجب ان يكون بعض الانسان لا يشبهه الرغيف والامكان ان يشبع الكل ولا يصدق بعض الانسان يجب ان لا يشبهه هذا الرغيف ولان كل انسان يمكن ان يشبهه هذا الرغيف فالموجبتان الجزئيتان تعتبران في الصدق الرابع ان الافتراق بين الكليتين في الخارجية ينافي تلازم الجزئيتين لانه اذا افترق الكليتان في الصدق افترق السالبتان الجزئيتان في الصدق فتفرق الموجبتان

الرابع الجهة كما تكون للحمل اى كيفية للنسبة كما عرفت فقد تكون جهة للسور اى كيفية للعموم والخصوص وبينهما فرق فان قولنا كل انسان كاتب بالامكان لا نشك في صدقه وقد شك في صدق قولنا عموم الكتابة للكل ممكن ولان الاول اعم من الثاني لكن جزئيتا هما متلازمان والتغاير في القضية الخارجية ظاهر فانه اذا فرض زمان لا حيوان فيه الا الانسان صدق كل حيوان انسان بالضرورة بحسب الحمل دون السور لا يمكن حيوان ان لا يكون انساناً وصدق كل حيوان يمكن ان لا يكون انساناً بحسب السور دون الحمل

متن

الجزئيتان الملازمتان لهما الخامس ان قولهم يصدق في الفرض المذكور كل حيوان في الخارج فهو انسان في الخارج بالضرورة ان ارادوا به انه يصدق كل حيوان مطلقا سواء كان في ذلك زمان او في غيره فهو انسان بالضرورة فهو بين الفساد وان ارادوا انه يصدق كل حيوان موجود في ذلك الزمان فهو انسان بالضرورة فلا نم انه لا يصدق اخذ الجهة فيها بحسب السور حتى لا يصدق بحسب ان يكون كل حيوان موجود في ذلك الزمان فهو انسان فانه ظاهر الصدق على ذلك الفرض وعلى هذا القياس اعتبار قولهم يصدق في ذلك الزمان يمكن ان لا يكون كل حيوان انسانا ولا يصدق كل حيوان يمكن ان لا يكون انسانا ان ارادوا بهما السالبة الجزئية وان ارادوا السالبة الكلية ففساده في غاية الوضوح والحق انهم لم يفهموا كلام الشيخ وتحقيقه على ما يقتضيه الرأي الصائب والنظر الثاقب ان لابد في اعتبار الجهة في القضية ان يلاحظ اولاً طبيعة الموضوع والمحمول وينسب المحمول الى الموضوع بالضرورة والامكان ثم يسور بالسور الكلي او الجزئي فيكون المحمول منسوباً الى الموضوع كلية او جزئية بتلك الجهة وهي جهة الحمل اما لو سور الموضوع اولاً ثم قرن بها الجهة يكون الجهة بحسب السور ويكون معناه ان كلية الحكم او جزئيته ضرورية الصدق او ممكنة وليس هذه الضرورة والامكان كيفية الربط اي نسبة المحمول الى الموضوع بل كيفية نسبة بين التعميم والتخصيص اي كلية الحكم او جزئيته وبين الصدق والتحقيق فانا اذا قلنا يمكن ان يكون كل انسان كاتباً ليس معناه الا انه يمكن ان يصدق كل انسان كاتب بخلاف قولنا كل انسان يمكن ان يكون كاتباً فان معناه ان ثبوت الكتابة لكل انسان ممكن والفرق بين الجزئيتين من حيث المفهوم ومن حيث الصيغة اما من حيث المفهوم فهو ما بين من ان الجهة بحسب السور كيفية العموم والخصوص بالقياس الى الصدق والجهة بحسب الحمل كيفية الربط وايضاً ربما يشك في امكان صدق الكلية بخلاف صدق امكانها فانه لا يشك عند جمهور الناس ان كل واحد واحد من الناس لا يجبه في طبيعته دوام الكتابة او عدم الكتابة او اما قولنا يمكن ان يصدق كل واحد من الناس كاتبين بالفعل فقد يحال ان يوجد كل انسان كاتباً حتى يتفق ان لا واحد من الناس الا وهو كاتب واما الجزئيتان فهما بحر يان مجرى واحد في الظهور والخفاء واما تغايرهما بحسب الصيغة اي اراد الجهة في موضعها الطبيعي فهو ان صيغة الممكنة الصدق ان تقدم الجهة فيها على السور لان جهتها كيفية نسبة بين الحكم الكلي او الجزئي وبين الصدق فلا بد ان يورد اولاً المتنبان ثم يقال انه ضروري الصدق اولاً ضرورية وصيغة الممكنة فهي ان يدخل السور على الجهة فانه لابد ان يلاحظ فيها اولاً طبيعة الموضوع والمحمول ويحكم بان المحمول ضروري الثبوت اولاً

(ضرورية)

ثم موضع جهة السور دون الطبيعي ن تقرر بان ١٥٩ السور وموضع جهة الحمل الطبيعي ان يقرن بالرابطة

ضرورية ثم تبين ان هذه الضرورة شاملة لجميع الافراد اولا فيقال كل انسان يمكن ان يكون كاتباً هذا ما صرح به الشيخ في مواضع من كتابه وقد حكم ايضا بان من فسر المطابقة بما يكون الحكم فيها على الافراد الموجودة في الزمان الماضي او الحال والضرورية بما يكون الحكم فيها شاملاً لجميع الافراد الموجودة في سائر الازمنة والممكنة بما يختص الحكم فيها بزمان الاستقبال اخذ الجهة بحسب السور لانا اذا فرضنا زماناً يخصص فيه جميع الحيوانات في الانسان يصدق في ذلك الزمان كل حيوان انسان مطلقاً كلية وقيل ذلك الزمان ممكنة لانه يمكن ان يصدق في ذلك الزمان ان كل حيوان موجود في زمان الاستقبال انسان وهذا الاطلاق والامكان بحسب السور والا فلا انسان مطلوب عن بعض الحيوان بالضرورة اذا اعتبرنا طبيعتهما ولعل المتأخرين اخذوا وجه التغاير بين الجهتين في الخارجية من هذا الموضوع حيث لم يحققوا واداهم سوء الفهم الى ان بدلوا هذا البحث العظيم الشان بحث لا طائل تحته اصلاً ولا مخافة الاطبات لاوردنا في هذا الكتاب ما يشفي العليل ويتبع الغال (قوله ثم موضع جهة السور) هذا اشارة الى ما ذكره الشيخ من ان حق الجهة ان تقرر بالرابطة لانها تدل على كيفية الربط للمحمول على الموضوع واذا قرنت بالسور ولم يرد به ازالتهما عن الموضوع الطبيعي على سبيل التوسع بل اربده الدلالة على ان موضعها الطبيعي مجاورة السور لم تكن جهة لربط بل جهة التعميم والتخصيص وتغير المعنى وليت شعري اذا فهموا من الجهة بحسب السور كيفية نسبة المحمول الى كل الافراد من حيث هو كل او الى كل واحد واحد معاً على اختلاف الفهمين كيف ينبغي ان ان الموضوع الطبيعي لجهة السور مقارنة السور فانه كما ان جهة الحمل كيفية النسبة لرابطة كذلك جهة السور على ذلك التقدير فلو كان الموضوع الطبيعي لجهة الحمل مقارنة الرابطة وجب ان يكون موضع جهة السور مقارنة الرابطة ايضاً والا فالفارق المصحح لاختلاف الموضوع (قوله الخامس في نسبة طبقات مواد القضايا) معرفة نسبة طبقات المواد بعضها الى بعض تتوقف على معرفة الطبقات فلذلك قدمها على بيان النسب وقد سميت ان المواد منحصرة في ثلاثة الوجوب والامتناع والامكان الخاص اذا اعتبرت مع نقايتها صارت ستة فوضعت لها ست طبقات لكل واحد منها طبقة والمراد منها مفهومات متغايرة متلازمة متعاكسة واحدها هو فوجوب الوجود يلزمه امتناع العدم وينعكس عليه لان ما وجب وجوده يتنعى عدمه وما امتنع عدمه وجب وجوده فان قلت لامغايرة بين وجوب الوجود وامتناع العدم اذ المعقول من وجوب الوجود امتناع العدم وبالعكس فلا يكون امتناع العدم من مفهومات الطبقة لوجوب التغاير بينها والامكان يمكن مفهومات اجاب بانها متغايران اذ احدهما نسبة الى الوجود والاخر

متعاكسان لا انقلاب الامكان من كل طرف الى الاخر وبين عين كل طبقتين منع الجمع

فلو عكس كان غير طبيعي وعلى سبيل المجاز متى

الخامس في نسبة طبقات مواد القضايا التي هي الوجوب والامتناع والامكان الخاص ونقايتها وجوب الوجود يلزمه امتناع العدم وبالعكس وهما متغايران اذ احدهما نسبة الى الوجود والاخر الى العدم ويلزمهما سلب الامكان العام عن الطرفين المخالف لهما وبالعكس اذا فسرنا الامكان العام بما يلزم سلب الضرورة فاذن في كل طبقة من الطبقات الست سوى طبقتي الامكان الخاص ثلث مفهومات متلازمة متعاكسة ونقايتها ايضا متلازمة فان نقايتهم امور المتساوية متساوية وفي كل طبقة من طبقتي الامكان الخاص مفهومان متلازمان

الى العدم و تباير المتبشرين بوجوب تباير النسبتين و يلزمهما اي وجوب الوجود و امتناع العدم سلب الامكان العام عن الطرف المخالف لهما وهو العدم اذ وجوب الوجود و امتناع العدم في جانب الوجود و الطرف المخالف له العدم وذلك لان ما وجب وجوده و امتنع عدمه لم يمكن عدمه وبالعكس هذا ففسرنا الامكان العام بما يلزم سلب الضرورة اي ما يساويه على ما يشهد به لفظة المفادلة لا ما يلزمه وان كان ربما يستعمل الملازمة في معنى الزوم كما سيجي في باب الشرطيات فان وجوب الوجود لا يستلزم سلب لازم سلب ضرورة الوجود لجواز ان يكون اللازم اعم ولو فسرنا الامكان بسلب الضرورة لم يكن سلب امكان العدم مفهوما مغايرا لوجوب الوجود فان امكان العدم سلب ضرورة الوجود حينئذ فيكون سلبه سلب سلب ضرورة الوجود وهو عين ضرورة الوجود لان سلب ضرورة الوجود نقيض لضرورة الوجود لان نقيض كل شيء رفعه فيكون ضرورة الوجود ايضا نقيضا لسلب ضرورة الوجود وسلب سلب ضرورة الوجود نقيض لسلب ضرورة الوجود لانه رفعه فلو كان سلب سلب ضرورة الوجود مغايرا في المفهوم لضرورة الوجود لكان لشيء واحد نقيضان وهو محال وكذلك امتناع الوجود يلزمه وجوب العدم و ينكس عليه و يلزمهما سلب الامكان العام عن الطرف المخالف لهما وهو الوجود اذ الطرف الموافق لهما العدم فاذن قد حصل في طبقة الوجوب ثلثة مفهومات متلازمة متعاكسة هي وجوب الوجود و امتناع العدم و سلب امكان العدم وفي طبقة الامتناع ايضا ثلثة مفهومات متلازمة متعاكسة هي امتناع الوجود و وجوب العدم و سلب امكان الوجود وفي طبقة نقيض كل منهما ثلثة مفهومات متلازمة متعاكسة هي نقايض مفهومات طبقة لان نقايض الامور المتساوية متساوية واما الامكان الخاص فلا يلزمه شيء منعكسا عليه من باب الوجوب و الامتناع كما لا يلزمهما ما ينكس عليهما من باب بل لم يوجد ما ينكس عليه الا انه فان امكان الوجود يلزمه امكان العدم و بالعكس ضرورة انقلاب الامكان الخاص من كل طرف الى الطرف الاخر فلم يكن في طبيعته الامفهومان متلازمان متعاكسان امكان الوجود و امكان العدم وكذلك في طبقة نقيضه مفهومان هما نقيضاهما هذا بيان الطبقات وقد وضع لها لوح في المثلث لاختلاف فيه بعد الاحاطة بما ذكرنا واما النسب فبين عين كل طبقتين منع الجمع دون الخلو لجواز ان يكون الصادق الطبقة الثالثة و بين نقيضيهما منع الخلو دون الجمع اما منع الخلو فلانه لو خلا الواقع عن نقيضيهما لاتفق عيناهما وكان بينهما منع الجمع واما انقضاء منع الجمع فلانه لو كان بين النقيضين منع الجمع كان بين العينين منع الخلو و ايضا النقيضان يجتمعان على الطبقة الثالثة و عين كل طبقة اخص

(من)

ة دون الخلو و بين نقيضيهما منع الخلو دون الجمع و عين كل طبقة اخص من نقيض الاخرى وهو ظاهر وهذا الوجه (٣ طبقة الوجوب) واجب ان يوجد متمنع ان لا يوجد ليس يمكن عامي لا يوجد (٤ طبقة الامكان الخاص) يمكن خاص ان يوجد يمكن خاص ان لا يوجد (طبقة الامتناع ٤) متمنع ان يوجد واجب ان لا يوجد ليس يمكن عامي ان يوجد (٣ طبقة نقايضها) ليس بواجب ان يوجد ليس متمنع ان لا يوجد يمكن عامي ان لا يوجد (٢ طبقة نقايضها) ليس يمكن خاص ان يوجد ليس بواجب ان لا يوجد (٤ طبقة نقايضها) ليس بواجب ان لا يوجد يمكن عامي ان يوجد

متن

السادس الضرورة والامكان كما يكونان ١٦١ بحسب الامر نفسه كما علمت فقد يكونان بحسب الذهن و يسمى

من نقيض الطبقة الاخرى لان كل امرين بينهما منع الجمع يكون عين كل منهما اخص من نقيض الآخر (قوله السادس الضرورة والامكان) الضرورة والامكان كما يكونان بحسب نفس الامر على ما سلف في باب الجهات فقد يكونان بحسب الذهن فتسمى ضرورة ذهنية و امكانا ذهنيان فالضرورة الذهنية ما يكون تصور طرفيها كافيا في جزم العقل بالنسبة بينهما والامكان الذهني ما لا يكون تصور طرفيه كافيا بل يتردد الذهن في النسبة بينهما و يرادفه الاحتمال والضرورة الذهنية اخص من الخارجية لان كل نسبة جزم العقل بها بمجرد تصور طرفيهما كانت مطابقة لنفس الامر والا ارتفع الايمان عن البديهيات وليس كل ما كان ضروريا في نفس الامر كان العقل جازما به بمجرد تصور طرفيه كما في النظريات الحقبة فيكون الامكان الذهني اعم من الامكان الخارجي لان نقيض الاعم اخص من نقيض الاخص فان قلت من البديهيات قضايا ممكنة كقولنا زيد كاتب ومكة موجودة والسقمونيا مسهل فانها بديهية لانها مدرجة بالحس والتجربة مع انها ليست بضرورة خارجية فنقول البديهي كالضروري مقول بالاشتراك على معنيين احدهما ما يكفي تصور طرفيه في الجزم بالنسبة بينهما وهو معنى الاولى وثانيهما ما لا يتوقف حصوله على نظر وكسب وهو معنى البقيتي ويشمل الاولى والحدسي والحسي وغيرها فان عينهم بالبديهي في قولكم من البديهيات ماهي ممكنة بالمعنى الاول فلانهم ان القضايا المذكورة بديهية بهذا المعنى وان عينهم به المعنى الثاني فسلم ان البديهي قد يكون ممكنا لكن الضروري الذهني هو البديهي بالمعنى الاول لا الثاني واما كماله لا يستلزم امكانه نعم رد ان يقال هب ان ما جزم به العقل بمجرد تصور طرفيه يجب ان يكون مطابقا للواقع لكن لا يلزم منه ان يكون ضروريا خارجيا وانما يلزم لو كان جزم العقل بالنسبة الضرورية اما لو كان جزم العقل بالنسبة الاطلاقية او الامكانية او غيرهما فلا (قوله الفصل السادس في وحدة القضية) مهما تعددت معنى الموضوع في القضية او معنى المحمول سواء عبر عن الجميع بلفظ واحد كما يقال العين جسم ويراد بالعين الشمس والذهب والانسان متكلم ويراد بالكلام النفس والحسي او عبر عن كل واحد بلفظ كقولنا الانسان والفرس حيوان والانسان حيوان ناطق او تركب احدهما اي الموضوع والمحمول من الاجزاء المحمولة كقولنا الانسان ضاحك والضاحك انسان تعددت القضية اما اذا تعدد معنى الموضوع او المحمول فلتعدد الاحكام فيها بالفعل فان قولنا العين جسم قضيةان احديهما الشمس جسم والاخرى الذهب جسم وكذلك البواقي واما اذا تركب الموضوع فلان الحكم على الكل حكم على اجزائه المحمولة بقياس من الشكل الثالث واما اذا تركب المحمول فلان الحكم بالكل حكم باجزائه بقياس من الشكل الاول ونقيض الاجزاء بالمحمول لان تركب احدهما من الاجزاء الغير المحمولة

المحمولة عن مثل قولنا البيت سقف (٢١) و جدار وعكسه اذا تعدد فيه بيان الكل ظاهر متن

ضرورة ذهنية و امكانا ذهنيان والضرورة الذهنية اخص من الخارجية لان كل ما وجب جزم الذهن بنسبة محمولها الى موضوعها بمجرد تصور طرفيها كان في نفس الامر كذلك والا ارتفع الايمان عن البديهيات ولا ينكس كافي النظريات و يعلم منه ان الامكان الذهني اعم من الخارجي متن

الفصل السادس في وحدة القضية وتعدد ما مهمات تعدد معنى موضوع القضية او محمولها او تركب احدهما من الاجزاء المحمولة تعددت القضية والا فلا والتعدد بحسب اجزاء المحمول يحفظ كية الاصل وكيفيته وجهته لا التعدد بحسب اجزاء الموضوع فانه لا يحفظ الكية لجواز كون الجزء اعم من الكل واحترز بالاجزاء

لا يوجب التعداد كقولنا البيت سقف وجدار وعكسه أي قولنا السقف والجدار
بيت ومتى لم تعدد معنى الموضوع والمحمول أولم يتركب أحدهما من الأجزاء المحمولة
لم تعدد القضية كقولنا الواجب بسيط ثم تعدد القضية أن كان بالفعل فلا شك أنه
يحفظ كمية الأصل وكيفية وجهته لأنها إنما تكون واردة فيها بالقياس إلى جميع
الأحكام الموجودة بالفعل فإذا قلنا كل إنسان وفرس فهو حيوان بالضرورة
يصدق كل إنسان حيوان بالضرورة وكل فرس حيوان بالضرورة وإن كان بالقوة
فإن كان بحسب أجزاء المحمول فهو يحفظ الكمية أي أن كان حل الكل كليا يصدق
حل الجزء كليا وإن كان جزئيا فيجزئيا لأن النتيجة في الأول تتبع الصغرى في الحكم
ويحفظ الكيفية أي الإيجاب إذا الموجبتان لا يتجهان إلا موجبة ويحفظ الجهة أيضا
وإن كان بحسب أجزاء الموضوع فهو يحفظ الكيفية إذا النتيجة في الثالث تتبع الكبرى
في الكيف وكذلك الجهة ولكن لا يحفظ الكمية لأن حل الشيء على الكل كليا
لا يوجب صدق حله على الأجزاء كليا لجواز أن يكون الجزء اعم وحل الشيء على
كل أفراد الخاص لا يصح حله على كل أفراد العام هذا كلام المصنف وفيه نظر
من وجوه الأول أن تركب المحمول لا يوجب تعدد القضية لجواز أن تكون سالبة
أو موجبة ممكنة والقياس من الأول لا ينجح إذا كان صغرا سالبة أو موجبة ممكنة
الثاني أنه إن أراد بتعدد القضية تعددها بالفعل لم تكن متعددة بتركب الموضوع
أو المحمول ضرورة أن الحكم على الأجزاء أو بعضها ليس موجودا فيها بالفعل
وإن أراد به ما هو اعم من القوة والفعل حتى تكون متعددة لاستلزامها قضية أخرى
فتعدد ها لا يخصر فيما ذكر فإن الحكم في القضية كما يستلزم الحكم على الأجزاء
وبالأجزاء كذلك يستلزم الحكم على ما هو اخص من الموضوع كالجزئيات أو مساو
أو اعم وبالمساوي والاعم بل يلزم أن يكون كل قضية متعددة وحينئذ يبطل قوله والأفلا
الثالث أن القضية المركبة قضية متعددة لتعدد الحكم فيها وليس تعددها بتعدد
موضوعها أو محمولها أو بتركب أحدهما رابع أن انحفاظ الجهة غير لازم إذا
تعددت القضية بحسب أجزاء المحمول فإن حل الجزء على الكل ضروري ومتى
كانت الكبرى في الأول ضرورية كانت النتيجة ضرورية سواء كانت الصغرى
ضرورية أولا وكذلك إذا كانت تعددها بحسب أجزاء الموضوع وإنما يلزم
انحفاظ الجهة إذا لم يكن إحدى الوصفيات الأربع أما إذا كانت أحداها فغير
لازم على ما سحيط بجميع ذلك إذا بلغ النوبة إليه والأولى الاقتصار على التعدد
بالفعل والأمر المحقق في ذلك أن وحدة القضية وتعددتها بحسب وحدة الحكم وتعددتها
فإن لم يكن في القضية الأحكام واحد كانت واحدة وإن اشتملت على عدة أحكام كانت
متعددة لكن تعدد الحكم أما باختلاف في نفسه بالإيجاب والسلب أو بحسب اختلاف

(الموضوع)

فإن قيل لا يلزم من كون الشيء محمولا لجملة كونه بل ١٦٣ محمولا فرادى ولا بالعكس فإنه يصدق على حجر المشكل

الموضوع أو بحسب اختلاف المحمول لا راع لها فإنه متى لم يتعدد الموضوع
ولا المحمول ولا الحكم نفسه كانت القضية واحدة بالضرورة سواء كان الموضوع
والمحمول مفردين أو مركبين أو كان أحدهما مفردا والآخر مركبا وأريد
الحكم بالجموع أو على المجموع كقولنا الإنسان جسم حساس متحرك بالارادة
أو الحيوان الناطق ضاحك نص عليه الشيخ في الشفاء (قوله فإن قيل لا يلزم
من كون الشيء) لما سبق إلى بعض الأوهام أنه ليس يلزم من كون الشيء محمولا
بجملة كونه محمولا فرادى وبالعكس أي ليس يلزم من حل الشيء فرادى جملة
وكان الأول منافية للقاعدة القائلة بأن الحكم بالكل حكم بأجزائه أورده اعتراضا
عليها لكن لما كان ما ذهبوا إليه فاسدا بكلية نقله بتمامه حتى يذهب على فساده
وإن لم يكن للثاني دخل في الاعتراض واستدلوا على الأول بأنه يصدق على حجر
المشكل بشكل الفرس أنه فرس من حجر ولا يصدق عليه أنه فرس وعلى الثاني
بوجهين الأول إذا كان زيد طبيبا غير ماهر ويكون ماهرا في الخياطة يصدق
زيد طبيب وزيد ماهر ولا يصدق زيد طبيب ماهر الثاني أنه إذا صدق على شيء
أنه حيوان وأبيض فإن وجب أن يصدق جملة ما صدق فرادى وجب
أن يصدق أنه حيوان أبيض ثم يصدق الحيوان والأبيض فيصدق عليه الحيوان
الحيوان الأبيض الأبيض وهكذا تضم إليه المفردات حتى يحصل مجموع آخر وهم
جرا إلى غير النهاية وأنه هذان والهيذان في قوة الكذب اجاب عن الدليتين
الأولتين بأن الاختلاف أي صدق الجملة حالة الاجتماع إنما كان لاختلاف المعنى أما إذا أخذ المعنى فلا فإن الفرس
حالة الانفراد دون الاجتماع إنما كان لاختلاف المعنى أما إذا أخذ المعنى فلا فإن الفرس
من حجر لا يحمل على أنه فرس حقيقة بل على أنه شيء في صورة الفرس متخذ من حجر
وإذا فرق بينهما وعنى بهما ما حاله الجمع لم يعرض الكذب أصلا وكذلك
الماهر لا يحمل على زيد كيف ما تنفق بل على أنه ماهر في الخياطة وهو صادق عليه
حالة الاجتماع أيضا وعن الثالث بأن كون القول هذيانا لا يمنع صدقه ثم تقع لمستثنى
بأن حل الشيء جملة أما أن يكون المراد به حل الشيء مع غيره أو يكون المراد حل
الشيء مع حل غيره فإن أراد به الأول فلا شك أنه ليس يلزم من حل الشيء
جملة حله فرادى وبالعكس فربما يصح حل الشيء مع غيره ولا يصح حله
وحده كما يصدق العشرة سبعة وثلاثة ولا يصدق العشرة سبعة أو ثلاثة
وقد يصح حله وحده ولا يصح حله مع غيره كما يصدق العشرة نصف
العشرين ولا يصدق العشرة واحد ونصف العشرين وإن أراد به الثاني فالقول
بأن الشيء قد يحمل جملة ولا يحمل فرادى أو بالعكس معلوم البطلان بالضرورة

العشرة واحد ونصف العشرين أما أن الشيء يحمل وحده ولا يحمل مع حل غيره وبالعكس فذلك معلوم البطلان متى

بشكل الفرس أنه
فرس من حجر ولا
يصدق أنه فرس
وأيا يصدق زيد
طبيب إذا كان طبيبا
غير ماهر ويصدق
زيد ماهر إذا كان
خياط ماهر ولا
يصدق زيد طبيب
ماهر ولأنه إذا صدق
على الشيء الحيوان
والأبيض فلو صدق
عليه الحيوان الأبيض
لصدق عليه الحيوان
الأبيض المكرر إلى غير
النهاية يضم لمفرد إلى
المجموع حتى يصير
مجموعا آخر ثم ضم
إليه ثانيا وثالثا وهلم
جرا وأنه هذان قلنا
الاختلاف إنما يحصل
عند اختلاف المعنى
دون اتحاده وكون
القول هذيانا لا يمنع
صدقه نعم قد لا يصح
حل الشيء وحده
ويصح حل المجموع
المركب منه ومن غيره
عليه كما لا يصدق
العشرة سبعة ويصدق
العشرة سبعة وثلاثة
وبالعكس كما يصدق
العشرة نصف
العشرين ولا يصدق

(قوله الفصل السابع في التناقض وهو اختلاف قضيتين) الاختلاف المذكور في هذا الحد جنس بعيد لانه قد يقع بين قضيتين وبين مفردين كالانسان والفرس وبين قضية ومفرد وخرج بقوله بين قضيتين ماعدا من الاختلافات الاختلاف بين القضيتين قد يكون بالاجاب والسلب وقد يكون بالاجاب والسلب كما اذا كان بالمدول والتحصيل والاهما والحصر فخرج بقوله بالاجاب والسلب ماعدا والاختلاف بالاجاب والسلب يكون نارة بحيث يقتضى صدق احدهما وكذب الاخرى بحيث لا يقتضى ذلك بل لو كان احدهما صادقة والاخرى كاذبة كان بحسب خصوص المادة كقولنا بقراط طبيب وجالينوس ليس بطبيب فاحترز بالحقيقة المذكورة عما لا يكون كذلك والاختلاف يقتضى لصدق احدهما وكذب الاخرى اما ان يقتضى ذلك لذاته اى يكون ذات الاختلاف منشأ اقتضاء صدق احدهما وكذب الاخرى كقولنا زيد قائم وزيد ليس بقائم فان السلب والاجاب فيهما لما كانا واردين على موضوع ومحمول واحد اقتضى كذب احدهما وصدق الاخرى واما ان لا يقتضى لذاته بل بواسطة كاجاب قضية مع سلب لازمهما المساوى كقولنا زيد ليس بناطق فان اختلافهما انما يقتضى افتراءهما في الصدق والكذب لالذاته بل بواسطة استلزام كل واحدة من القضيتين نقض الاخرى فخرج هذا بقوله لذاته وحيث انطبق الحد على المحدود لا يقال امثال هذا الاختلاف خرجت بقيد الاجاب والسلب لانها اختلافات بغير الاجاب والسلب فيكون قيد لذاته مستدركا لانا نقول كل قيد يقيد به تعريف انما يخرج ما ينافي في ذلك القيد لا ما يغيره والالم يمكن ايراد قيدتين في تعريف فانه لو اورد قيد ان اخرج كل منهما الآخر فيلزم جمع المتناقضين في تعريف واحد وانه محال وعلى هذا لم يخرج بقيد الاجاب والسلب الا ما لا يكون بالاجاب والسلب لا ما يكون بهما وبشيء آخر ايضا لو اخرج بهذا القيد كل اختلاف بغير الاجاب والسلب خرج عن التعريف الاختلاف في الكمية والجهة الذى هو شرط وبطلانه ظاهر ثم انه ربما يقع في عبارتهم اختلاف القضيتين بحيث يقتضى لذاته صدق احدهما وكذب الاخرى وحيث يكون لذاته عائدا الى الصدق لا الى الاختلاف اذ لا معنى له وترد عليه الكلمتان كقولنا كل (ج ب) ولا شيء من (ج ب) فانهما مختلفان بالاجاب والسلب بحيث يقتضى صدق احدهما لذاته كذب الاخرى ضرورة انه اذا صدق كل (ج ب) كذب لا شيء من (ج ب) وبالعكس ويمكن ان يجاب عنه بان اقتضاء صدق احدى الكلمتين كذب الاخرى لالذاته بل بواسطة اشتغالها على نقض الاخرى فقد رجع العبارة الى معنى واحد فان قيل التناقض كما يقع بين القضايا يقع بين المفردات فاخصاص الاختلاف في الحد بالقضيتين يخرج عنه الجمع فنقول المراد

(التناقض)

التناقض بين القضايا لان الكلام في احكامها وانما خصصوا بينهم بالتناقض بين القضايا وان وجب ان تكون مباحثهم عامة منطبقة على جميع الجريئات لان عموم مباحثهم انما يجب ان يكون بالنسبة الى اغراضهم ومقاصدهم ولما لم يتعلق لهم بالتناقض بين المفردات غرض يعتد به بل جل غرضهم انما هو في التناقض بين القضايا حيث صار قياس الحالف الموقوف على معرفته عمدة في اثبات المطالب في العلوم الحقيقية بل وفي اثبات احكامهم من العكس ونتاج الاقيسة لاجرم اخص نظرهم بالتناقض بين القضايا ونبهوا في تعريفهم اياه على ذلك (قوله وقد اعتبروا فيه ثمانى وحدات) التناقض بين القضيتين لا يتحقق الا اذا روى في كل واحدة منهما ما روى في الاخرى حتى يكون السلب رافعا لما البته الايجاب فلا بد من اعتبار ثمانى وحدات وحدة الموضوع ووحدة المحمول ووحدة الزمان ووحدة المكان ووحدة الشرط ووحدة الاضافة ووحدة الجزاء والكل ووحدة القوة والفعل لجواز صدق القضيتين او كذبهما عند اختلافهما في شيء منها كما يقال زيد قائم عمر وليس بقائم او زيد كاتب وليس بنجار او زيد ضاحك نهارا وليس بضاحك ليلا او زيد جالس في السوق وليس بجالس في الدار او الجسم مفروق للبصر بشرط كونه ابيض وليس بمفروق بشرط كونه اسود او زيد اب لعمره وليس باب لكره او الزنجى اسود اى بعضه وليس باسود اى كله او الخمر مسكر اى بالقوة وليس بمسكر اى بالفعل وتصدقان او تكذبان واكتفى الفارابى منها بثلاث وحدات وحدة الموضوع والمحمول والزمان للعلم الضروري باقتسام القضيتين الصدق والكذب عند اتحادهما في الوحدات الثلاث لا متناع ثبوت شيء معين لآخر في وقت وسابغ عند في ذلك الوقت واما وحدة الشرط والجزاء والكل فيدرج تحت وحدة الموضوع لاختلافه باختلافهما فان الجسم بشرط كونه ابيض غيره بشرط كونه اسود والزنجى كله غير الزنجى بعضه ووحدة المكان والضافة والقوة والفعل تحت وحدة المحمول لاختلافهما فان الجالس في الدار غير الجالس في السوق والاب لكره غير الاب لعمره والمسكر بالقوة غير المسكر بالفعل وفي هذا المقام انظار اما اولافلان وحدة لزمان ايضا تدرج تحت وحدة المحمول فان المحمول في قولنا زيد ضاحك نهارا هو الضاحك نهارا وفي قولنا زيد ليس بضاحك ليلا هو الضاحك ليلا وهما مختلفان فالواجب الاكتفاء بالوحدتين لا الثلاث لا يقال لزمان خارج عن طرفي القضية لان نسبة المحمول الى الموضوع لا بد لها من زمان فلو كان الزمان داخلا في المحمول لكان نسبة ذلك المحمول الى الموضوع واقعة في زمان فيكون للزمان زمان آخر ولان تعلق الزمان بالقضية بحسب ظرفية النسبة والشيء لا يصير ظرا فالأخرى لا بعد محققه فيكون تعلق الزمان

وقد اعتبروا فيه ثمانى وحدات واكتفى الفارابى بثلاث منها وحدة الموضوع والمحمول والزمان للعلم الضروري باقتسامهما الصدق والكذب اذ ذلك اما وحدة الشرط والجزاء والكل فيدرج تحت وحدة الموضوع ووحدة المكان والضافة والقوة او الفصل تحت وحدة المحمول لاختلافهما باختلافهما ويمكن رد الكل الى وحدة النسبة الحكيمية لاختلافهما عند اختلافهما ويعتبر ايضا اختلاف الجهة لصدق الممكنتين وكذب الضررين وفي المحصورات اختلاف الكم ايضا لصدق الجزئيتين وكذب الكلين من

الفصل السابع في التناقض وهو اختلاف قضيتين في التناقض وهو اختلاف قضيتين بالاجاب والسلب بحيث يقتضى لذاته صدق احدهما وكذب الاخرى فتولنا لذاته احتراز عن اختلاف القضية ولازمها المساوى بالاجاب والسلب فانه يقتضى صدق احدهما كذب الاخرى لا لذاته كقولنا هذا انسان هذا ليس بناطق وعكسه من

متأخرا عن النسبة المتأخرة عن طرف القضية فلو كان داخلا في احدهما لكان متأخرا عن نفسه بمراتب وانه محال لانقول تعلق المكان ايضا بحسب الظرفية اذ لا بد للنسبة من مكان كما لا بد لها من زمان فلا وجه لادراج وحدة المكان تحت وحدة المحمول واخراج وحدة الزمان عنها وامانا نيا فلان تعليق بعض الوحدات بالموضوع وبعضها بالمحمول تخصيص بلا تخصيص اذ تلك الامور كما تصلح لان توضع تصلح لان تحمل عند عكس القضية وامائلا فلان منها ما يتعلق بها بالموضوع ولا بالمحمول بل بالنسبة كما اذا قلنا السراج مشتعل بشرط بقاء الدهن وليس يشتعل بشرط انتفاؤه ويمكن رد جميع الوحدات الى وحدة واحدة وهي وحدة النسبة الحكيمية بحيث يكون السلب واردا على النسبة الإيجابية التي ورد الإيجاب عليها لانه متى اختلف تلك الامور اختلفت النسبة الحكيمية لاختلافها باختلاف الموضوع ضرورة ان نسبة الشيء الى احد المتغيرين غير نسبه الى الآخر باختلاف المحمول اذ نسبة احد المتغيرين الى شيء غير نسبة الآخر اليه وباختلاف زمان لان نسبة احد الشئيين الى الآخر في زمان غير نسبه اليه في زمان آخر وعلى هذا التماس في باقي الامور وتنعكس تلك القضية الى قولنا متى اتحدت النسبة الحكيمية اتحدت جميع الامور وذلك محقق للتناقض فان قلت اذا كفي في اخذ النقيض ان ينفي عين ما ثبت فما الحاجة الى التفصيل الذي يورده الجمهور في تعيين نقيض نقيض فنقول الغرض تحصيل مفهومات القضايا عند ارتفاعها او ازمها المساوية لها حتى يكون عندهم في المناقضات قضايا محصلة مضبوطة ويسهل استعمالها في العكس والاقيسة والمطالب العلمية ثم مع هذه الشرائط يعتبر ايضا اختلاف الجهة لصدق الممكنتين كقولنا زيد كاتب بالامكان زيد ليس بكاتب بالامكان وكذب الضروريتين كقولنا زيد كاتب بالضرورة زيد ليس بكاتب بالضرورة لا يفسد هذا الدليل لا يرد على الدعوى لانه انما يدل على اعتبار اختلاف الجهة في الضرورة والامكان والصورة الجزئية لا تثبت الكلية لانا نقول نقيض الموجهة رفعها ولاخفاء في ان رفع الجهة اعم من رفع النسبة موجهة بتلك الجهة على ما وقع عليه التنبيه فيما قبل فلا تكون الجهة محذوفة في النقيض ولما كان هذا المعنى كاظها نبيه عليه بإيراد الضرورة والامكان على ضرب من التمثيل فان قلت البس صاحب الكشف اثبت التناقض بين المطلقين الوقتيين حتى صرح بان الدائمة كالكلية نقيضها الجزئية بحسب الاوقات والمطلقة العامة كالمهملة محمولة على بعض الاوقات والوقتية كالشخصية فكما ان الثبوت لشخص معين يناقض السلب عنه كذلك الثبوت والسلب بحسب وقت معين فتد وجدنا قضية نقيضها من جنسها فكيف ندعي اعتبار اختلاف الجهة في جميع القضايا فنقول الكلام في الموجهات وقد سبق ان الاطلاق ليس من الجهات على ان التناقض

(بين)

بين الوقتيين مما ليس يثبت اصلا لانقسام الوقت الى اجزاء يمكن الثبوت في بعضها والسلب في البعض الآخر اللهم الا اذا اخذنا النسبة بحسب الآن الذي لا ينقسم لكن الوقت لا يكاد يطابق عليه بحسب التعارف او نقول المدعى اختلاف الجهة في القضايا الثالث عشرة لانها هي المبحوث عنها وما ذكرناه في بيانه ليس للدلالة التامة بل للتنبيه على الباقي ونفصيلها ان المتوافقين في الجهة من تلك القضايا يتجهان في مادة اللادوام اما من الدوام الست وهي الدائمات والمشر وطنان والعرفيتان فكذبنا لكذب قولنا كل انسان او بعضه ضاحك باحدى الجهتين مع قولنا لاشي من الانسان او ليس بعضه ضاحك بتلك الجهة وامان السبع الباقية وهي الوقتيتان والوجوديتان والممكنات والمطلقة العامة فصدقا لصدق قولنا كل فرم يصف بالتوقيت لادائما مع قولنا لاشي من القمر يصف بالتوقيت لادائما وكذلك البواني وهذه الشرائط تم المحصورات والمحصورات وللتناقض في المحصورات شرط آخر وهو الاختلاف في الكم اي في الكلية والجزئية لكذب الكليتين وصدق الجزئيتين حيث يكون الموضوع اعم فانه يكذب كل حيوان انسان ولاشي منه بانسان ويصدق بعض الحيوان انسان وليس بعضه بانسان لا يقال تصادق الجزئيتين لعدم اتحاد الموضوع فانه لو اتحد يستحيل صدقهما لانا نقول النظر في جميع الاحكام الى مفهوم القضية ونعين الموضوع امر خارج عن مفهومها فلا يعاب به (قوله والقضية البسيطة نقيضها بسيط) لما بين شرايط التناقض منبها على كيفية اخذ النقيض على الاجمال اراد ان يذكر نقيض قضية على سبيل التفصيل لتحصل الاحاطة التامة والقضية ان كانت بسيطة فنقيضها بسيط لانه رفع نسبة واحدة فنقيض المطلقة العامة الدائمة وبالعكس لان الثبوت في بعض اوقات الذات والسلب في جميعها مما ينافي اقصان جز ما وبالعكس اي السلب في بعض اوقات الذات يناقض الثبوت في جميعها وهذا يدل على ان نقيض الدائمة المطلقة المنتشرة لا المطلقة العامة وما قيل انها كالمهملة محمولة على بعض الاوقات حتى تتساوى المطلقة المنتشرة وان غارتها بحسب المفهوم ففيه نظر اذ ليس يلزم من صدق الحكم بالفعل في الجملة صدقة في شيء من الاوقات لجواز ان يكون الموضوع نفس الوقت فلا يصدق الحكم عليه في وقت والامكان للوقت وقت كما قال الزمان موجود في الجملة او مقدار الحركة او غير قار الذات الى غير ذلك ونقيض الممكنة العامة الضرورية لان الامكان العام سلب الضرورة عن الطرفين المختلفين وسلب الضرورة عن الطرفين المختلفين يناقض اثباتها فيه وبالعكس اي نقيض الضرورية الممكنة لان نقيضها سلب الضرورة الموافقة وهو امكان عام مخالف ونقيض العرفية العامة الحينية المطلقة وهي التي حكم فيها بالثبوت او السلب بالفعل في بعض اوقات وصف الموضوع كقولنا كل انسان نائم بالفعل حين هو انسان فتكون نسبتها الى العرفية العامة نسبة المطلقة

الممكنة لوقتية المخالفة او الدائمة الموافقة ونقيض المنتشرة الممكنة الدائمة المخالفة او الدائمة الموافقة ٦

المتشعبة الى الدائمة فكما ان الثبوت في جميع اوقات الذات يتناقض السلب في بعضها وبالعكس كذلك الثبوت في جميع اوقات الوصف يتناقض السلب في بعضها وتقيض المشروطة العامة الحينية الممكنة وهي التي حكم فيها بالثبوت او السلب بالامكان في بعض اوقات وصف الموضوع كقولنا كل من به ذات الجنب يسعل بالامكان في بعض اوقات كونه مجنونا ونسبتها الى المشروطة نسبة الممكنة الى الضرورية وكما ان الضرورية بحسب الذات وسلبها بحسب ما يتناقضان لذلك الضرورية بحسب الوصف وسلبها بحسب هذا انما يصح لو كان المشروطة هي الضرورية مادام الوصف اما لو كانت بشرط الوصف فلا لاجتماعهما على الكذب في مادة ضرورية لا يكون لو وصف الموضوع دخل فيها فلا يصدق كل كاتب حيوان بالضرورة بشرط كونه كاتبا ولا ليس بعض الكاتب بحيوان بالامكان حين هو كاتب وانه نسي اخذها بشرط الوصف حيث عد القضاء التي افرزها للبحث والنظر وان كانت مركبة لم يكن تقيضا بسيطا بل يكون فيه تركيب وذلك لان المركبة لما كانت عبارة عن مجموع قضيتين مختلفتين بالاجاب والسلب كان تقيضا رفع المجموع لان تقيض كل شيء رفعه ورفع المجموع انما يتحقق برفع احد الجزئين فانه لو لم يرتفع شيء منهما كان المجموع ثابتا والمقدر خلافه فيكون تقيضا رفع احد جزئيهما اعني احد تقيض جزئيهما ثم لا يخلو اما ان يكون تقيضا رفع احد تقيض الجزئين على التبيين وهو باطل لجواز كذب المركبة بالجزء الاخر فتجتمع هي واحد التقيضين المعين على الكذب او احدهما لاعلى التبيين وهو المراد بالمفهوم المردد بين تقيض الجزئين لانه مفهوم بردد بين التقيضين ويقسم اليهما فيقال احد التقيضين اما هذا واما ذلك وكيفية اخذ تقيض المركبة ان يخل الى بساطتها ويؤخذ تقيض كل منهما ويركب منفصلة مانعة الخلو من التقيضين هي تقيضا رفعها لان رفعها ان كان برفع جزئيهما صدق اجزاء المنفصلة وان كان برفع احد الجزئين صدق احد جزئيهما وكيف كان فلا بد من صدق احد الجزئين في المنفصلة فهي مانعة الخلو فان قلت اذا كانت القضية المركبة موجبة والمنفصلة ايضا موجبة فلا يكونان مختلفين بالاجاب والسلب فكيف تكون تقيضا لهما فتقول اطلاق التقيض عليها على سبيل التجوز والحقيقة انها مساوية لتقيضا منها ومن ههنا يزول الاستبعاد من ان تقيض الحملات الشرطيات ولا بد ان تذكر ان اجاب القضية المركبة بايجاب الجزء الاول وسلبها لسلبه فيكون الجزء الاول موافقا لهما في الكيف والجزء الثاني مخالفا لهما وتقيضا لهما بالعكس من ذلك اذا تذكرت هذا فاعلم ان العرفية الخاصة تخرج الى عرفية عامة موافقة ومطلقة عامة مخالفة وتقيض العرفية العامة الموافقة الحينية المطلقة المخالفة وتقيض المطلقة العامة المخالفة الدائمة الموافقة فتقيضا اما الحينية المطلقة المخالفة واما الدائمة

(الموافقة)

٦ وتقيض اللادائمة الموافقة او الدائمة المخالفة وتقيض اللادائمة ضرورة الدائمة المخالفة او الضرورية الموافقة وتقيض الممكنة الخاصة الضرورية المخالفة او الموافقة وهذا ظاهري في القضية الكلية متى

واما في الجزئية فلا تردد بين قول ١٦٩ في تقيض الجزئين لجواز كذبهما مع كذب الجزئية

اللازمة مثلا يكذب

ثبوت (ب) ابيض

افراد (ج) دائما

وسلبه عن الباقي

دائما بل تردد بين

تقيض الجزئين في كل

واحد واحد فان اردت

قضية تساوي تقيض

الجزئية بمرددة بين

كلايين قيدت موضوع

احد الشقين بالمحمول

فتقيض بعض (ج ب)

لادائما يساوي لاشي

من (ب ج) دائما

او كل (ج) هو

(ب) فهو (ب)

دائما لانه مهمما صدق

الاصل كذب هذا

وهو ظاهر ومهما

كذب صدق لانه ان

لم يكن شيء من (ج ب)

اصلا صدق الشق

الاول وان كان صدق

الثاني والا صدق

الاصل فظهر من

هذا انه ليس شيء من

الفضايا المذكورة

تقيض من جنسها

وان الموجبة المركبة

ليس تقيضا لهما سلبا

محضا كما ان اجابها

ليس اجابا محضا فتقيض

الموجبة منها سلب وتقيض السلب اجاب متى

(٢٢)

الموافقة و المشروطة الخاصة فتخرج الى مشروطة عامة موافقة ومطلقة عامة مخالفة وتقيض المشروطة العامة الموافقة الحينية الممكنة المخالفة وتقيض المطلقة العامة المخالفة الدائمة الموافقة فتقيضا اما الحينية الممكنة المخالفة او الدائمة الموافقة والوقعية تخرج الى وقعية مطلقة موافقة ومطلقة عامة مخالفة وتقيض الوقعية المطلقة الممكنة الوقعية وهي المحكوم فيها بسبب الضرورية عن اجاب المخالف في وقت معين وذلك لان الضرورية بحسب الوقت لا يمكن تناقض سبب الضرورية بحسب ذلك الوقت فتقيضا اما الممكنة الوقعية المخالفة او الدائمة الموافقة والمتشعبة تخرج الى متشعبة مطلقة موافقة ومطلقة عامة مخالفة وتقيض المتشعبة المطلقة الممكنة الدائمة وهي المحكوم فيها بسبب الضرورية عن اجاب المخالف في جميع الاوقات لان الضرورية في وقت ما وسلبها في جميع الاوقات يتناقضان جزما فتقيضا اما الممكنة الدائمة المخالفة او الدائمة الموافقة وعلى هذا يكون تقيض الوجودية اللادائمة الدائمة المخالفة او الدائمة الموافقة وتقيض الوجودية الالاضورية الدائمة المخالفة او الضرورية الموافقة وتقيض الممكنة الخاصة الضرورية المخالفة او الضرورية الموافقة وهذا اي كون المفهوم المردد بين تقيض الجزئين تقيضا ظاهرا في القضية الكلية حسب ما بيناه (قوله واما في الجزئية فلا تردد بين تقيض الجزئين) واما المركبة الجزئية فلا يكفي في تقيضا التردد بين تقيض الجزئين لجواز كذب المركبة مع كذب تقيض جزئيهما فانه اذا اتفق في بعض المواد ان يكون المحمول ثابتا لبعض افراد الموضوع دائما ومساويا عن الافراد الباقية دائما كقولنا بعض الحيوان انسان لادائما تكذب الجزئية المركبة لكذب اللادوام وكل من تقيض الجزئين اما الموجبة الكلية فلادوام سلب المحمول عن البعض واما السالبة الكلية فلادوام اجاب المحمول للبعض ولو بدل الدوام بالضرورة شمل التقيض سائر المركبات الجزئية سواء كانت لادائمة او لاضورية بل تقيضا حامية كلية بسبب محمولها الى كل واحد واحد من افراد الموضوع اجابا او سلبا بجهتي تقيض جزئي المركبة وهو المراد بالترديد بين تقيض الجزئين في كل واحد واحد كما يقال في المثال المضروب كل واحد واحد من الحيوان اما انسان دائما او ليس بانسان دائما وتقتل على ثلثة مفهومات لان كل واحد واحد من الموضوع اما ان يثبت له المحمول دائما او ليس يثبت ولا يخلو اما ان يكون مسلوبا عن كل واحد دائما او يكون مسلوبا عن البعض دائما ثابتا للبعض دائما فالجزء الثاني مشتمل على مفهومين وههنا طريق آخر في اخذ التقيض وهو ان يركب منفصلة مانعة الخلو من هذه المفهومات الثلاثة فهي ايضا تساوي تقيضا واما قلنا ان الجملة الكلية او المنفصلة ذات الاجزاء الثلاثة تقيضا لانه يلزم من كذب المركبة صدقها ومن صدقها كذبها على ما لا يخفى وتحقق القائم موقوف على اراد مقدمة وهي انك ستعرف في باب الشرطيات

الموجبة منها سلب وتقيض السلب اجاب متى

ان الجملة قد تكون شبيهة بالمنفصلة وبالعكس وذلك اذا حل على موضوع واحد
امر ان متقابلان فان قدم الموضوع على حرف النقاد كقولنا العدد اما زوج واما فرد
فالقضية حملية مشابهة بالمنفصلة وان اخر عنها كقولنا اما ان يكون العدد زوجا
او فردا فهي منفصلة شبيهة بالجملة ثم الجملة والمنفصلة المتساويتان ان كانتا كليتين
لم تتأويا لصدق قولنا كل عدد اما زوج واما فرد مائة الجمع والخلو بخلاف ما اذا قلنا
دائما اما ان يكون كل عدد زوجا واما ان يكون كل عدد فرد الجواز خلو الواقع عنهما
يكون بعض العدد زوجا وبعضه فردا اما ان كانتا جزئيتين فهما متساويتان فانه اذا صدق
بعض العدد اما زوج واما فرد صدق اما بعض العدد زوج واما بعضه فرد وبالعكس
اذا ثبت هذا التمهيد فنقول المركبة ان كانت جزئية كقولنا بعض (ج ب) لادائما
يكون معناه بعض (ج ب) نارة وايس (ب) اخرى فتقيضها انه ليس كذلك اي ليس
بعض (ج) بحيث يكون (ب) نارة وليس (ب) اخرى فيكون كل واحد واحد اما
(ب) دائما او ليس (ب) دائما لانه لما لم يكن بعض من الابعاض بحيث يكون (ب) نارة
وايس (ب) اخرى كان كل (ج) اما (ب) ولا يكون ليس (ب) اصلا واما ليس
(ب) ولا يكون (ب) اصلا فتقيض المركبة الجزئية هو الجملة الشبيهة بالمنفصلة
وكذلك ان كانت كلية فالما اذا قلنا كل (ج ب) لادائما يكون معناه كل واحد من (ج)
فهو بحيث يكون (ب) نارة وايس (ب) اخرى فتقيضها انه ليس كذلك بل بعض
(ج) اما (ب) دائما او ليس (ب) دائما لكن لما لم تكن المنفصلة مساوية للحملة
اذا كانت كلية لم يكف في تقيض الجزئية المفهوم المردد بين تقيض الجزئين اعني
المنفصلة الكلية وحيث ساوتها عند كونها جزئية كفي ذلك في تقيض الكلية فان قلت
كما ان رفع المركبة الكلية برفع احد جزئياتها لاعلى التبعين كذلك رفع المركبة الجزئية
فيكون تقيضها ايضا احد تقيض الجزئين والاذا الفرق فنقول المركبة الكلية
مركبة من كليتين ومفهوم الكليتين هو مفهوم المركبة الكلية بعينه فالما اذا قلنا كل
(ج ب) ولا شيء من (ج ب) فهو مهما ليس الامفهوم قولنا كل (ج ب) لادائما
لان موضوع الموجبة الكلية بعينه موضوع السالبة الكلية واما الجزئية فليس مفهومها
مفهوم الجزئيتين بل مفهوم الجزئيتين اعم من مفهوم الجزئية فالما اذا قلنا بعض (ج ب)
وبعض (ج) ليس (ب) امكن ان لا يتحد موضوعهما بل يكون الايجاب وبعض والسلب
عن بعض آخر بخلاف المركبة الجزئية فان الايجاب والسلب فيها وارد ان على
موضوع واحد فلما كان مفهوم الكليتين هو مفهوم المركبة الكلية كان احد
تقيضيهما تقيضا لها وحيث لم يكن مفهوم الجزئيتين مفهوم المركبة الجزئية لم يكن
احد تقيضيهما تقيضا لهما وايضا لما كان مفهوم الجزئيتين اعم من مفهوم الجزئية
كان احد تقيضيهما اخص من تقيضها فجاز ان يرتفع الجزئية والاخص من تقيضها

(فيمتنع)

فيمتنع ان يكون احد تقيضيهما تقيضا لهما وعلى هذا المعنى نية بالمشكك المضروب فان
اردت منفصلة تساوي تقيض الجزئية ماردة بين الكليتين قيدت موضوع احديهما
يعني الموجبة بالمحمول فتقيض قولنا بعض (ج ب) لادائما يساويه اما لا شيء من (ج ب)
دائما او كل (ج ب) فهو (ب) دائما لانه متى صدق الاصل كذبت المنفصلة لكذب
جزئياتها فانه يصدق جزئيتان على تقدير صدق الاصل احدهما بعض (ج ب) بالفعل
وثانيهما بعض (ج) الذي هو (ب) ليس (ب) بالفعل فتكذب تقيضا لهما الكليتان ومتى
كذب الاصل صدقت المنفصلة لانه اذا كذب فان لم يكن شيء من (ج ب) اصلا صدق
لا شيء من (ج ب) دائما وهو احد جزئي الانفصال وان كان شيء من (ج ب) صدق
الجزء الثاني وهو كل (ج) الذي هو (ب) دائما والاصل صدق تقيضه وهو قولنا
بعض (ج) الذي هو (ب) ليس (ب) فيصدق الاصل على تقدير كذبه وانه محال
هذا اذا قيدت الموجبة الكلية بالمحمول اما اذا قيدت السالبة فلا يتم لجواز اجتماع
الاصل والمنفصلة على الكذب كما في المادة المفروضة فانه يكذب المركبة الجزئية
فيها وكذا السالبة الكلية اعني قولنا لا شيء من (ج) الذي هو (ب) دائما
ضرورة استحالة سلب الباء دائما عن الجيم الذي هو (ب) في الجملة وكذا الموجبة
الكلية لدوام السلب عن بعض الافراد نعم لو قيدت السالبة بتقيض المحمول ثم العمل
وكذلك في السالبة الجزئية وكل ذلك ظاهر والسرفيه ان الايجاب والسلب في المركبة
لما كانا واردين على موضوع واحد فموضوع اللادوام هو الذي ورد عليه الايجاب
او السلب وبالعكس فاذا قيد موضوع اللادوام بالمحمول او موضوع الجزء الاول
بتقيض المحمول تقييدا حافظا للجهة عند كون القضية موجبة وعلى العكس عند كونها
سالبة تحصل جزئيتان مفهومتان هما هو مفهوم الجزئية بعينه فيكون احد تقيضيهما مساويا
لتقيض الجزئية بالضرورة فالاحاصل ان المفهوم المردد بين تقيض الجزئيتين ان ارد به الجملة
الشبيهة بالمنفصلة فلا فرق بين الكلية والجزئية اصلا وان ارد به المنفصلة الشبيهة بالجملة
فان ارد به تقيض الجزئيتين تقيضا للقضيتين اللتين هما جزاها فلا فرق ايضا وان ارد بهما
تقيضا للكليتين في الكلية والجزئيتين في الجزئية فلا فرق بين علي ما اوضحناه الا ان في اطلاق
الجزئيتين على الجزئيتين مسامحة لان الجزئيتين اللتين لا يكتفي التريد بين تقيضيهما في تقيض
الجزئية ليستا بجزئيتين واللذان هما جزاها يكتفي التريد بين تقيضيهما في تقيضها فظهر
مما ذكرنا انه ليس بشيء من القضايا المذكورة تقيض من جنسها وان الموجبة المركبة ليس
تقيضها سالبا محضا كما انها ليست ايجابيا محضا بل لما كانت مشتملة على موجبة وسالبة
كذلك يشتمل تقيضها على ايجاب وسلب حتى يكون تقيض الموجبة منها اي من
المركبة سالبا وتقيض السلب ايجابا وقد سبق الى بعض الخواطر انه يمكن تحصيل قضية
بسيطة تساوي تقيض المركبة كلية كانت او جزئية لان كل مركبة يرجع الى قضية

واحدة موجهة جهتها جهة الجزء الاول من المركبة بان يجعل موضوعها مقيدا بنقيض المحمول ومحمولها عين المحمول ان كانت المركبة موجبة ويجعل موضوعها مقيدا بعين المحمول ومحمولها نقيض المحمول ان كانت سالبة ويكون قيد الموضوع بالفعل في غير اللاصورية والممكنة الخاصة وبالامكان العام فيكون نقيض نال القضية الموجبة وهو السالبة المناقضة للجزء الاول في الجهة والكم مساويا لنقيض المركبة فقولنا كل (ج ب) لادائما يرجع الى قولنا كل (ج) ليس (ب ب) بالفعل اذ معنى اللادوام لاشئ من (ج ب) بالفعل فيصدق على كل (ج) انه ليس (ب) وانه (ب) فيصدق كل (ج) الذي هو لا (ب ب) بالفعل فيكون نقيضه وهو قولنا ليس بعض (ج) الذي هو لا (ب ب) دائما مساويا لنقيض المركبة وقولنا لاشئ من (ج ب) لادائما يرجع الى كل (ج ب) هو لا (ب) بالفعل لان معنى اللادوام كل (ج ب) فيصدق على كل (ج) انه (ب) وانه ليس (ب) فيصدق كل (ج) الذي هو (ب) لا (ب) بالفعل ونقيضه وهو ليس بعض (ج ب) هو لا (ب) دائما يساوي نقيضها وقولنا بعض (ج ب) لادائما في قوة قولنا بعض (ج) ليس (ب ب) بالفعل فيساوي نقيضه وقولنا لاشئ من (ج ب) لادائما في قوة قولنا ليس بعض (ج ب) دائما وقولنا ليس بعض (ج ب) لادائما في قوة قولنا بعض (ج ب) هو لا (ب) بالفعل فيساوي نقيضه وقولنا لاشئ من (ج ب) بلا (ب) دائما ثم عد من فوائد هذا الطريق ان برهان الخلف يتم بابطال قضية واحدة بخلاف ما ذكره فانه لا يتم الا بابطال قضيتين او ثلث وهذا في الكلمات سهو لجواز ان يكون المركبة الكلية كاذبة ويكذب معها الجزئية التي جعلها مساوية لنقيضها اما في الايجاب فلانه اذا كان (لج) صنفان من الافراد (د) و (ط) ويكون (د ب) في وقت ولا (ب) في آخر (ط ب) دائما فيكذب قولنا كل (ج ب) لادائما لدوام البقاء لبعض افراد (ج) وهي افراد (ط) ويكذب ايضا الجزئية القائلة ليس بعض (ج) الذي هو ليس (ب ب) دائما لان كل (ج) الذي هو ليس (ب) اعني افراد (د ب) بالفعل واما في السلب فلانه لو كان بعض افراد (ج) لا (ب) دائما والافراد الباقية بحيث يكون لا (ب) تارة و (ب) اخرى كذبت السالبة الكلية لدوام سلب البقاء عن بعض افراد (ج) والجزئية ايضا لان كل (ج) الذي هو (ب) ليس (ب) بالفعل ومنشأ الغلط ان المركبة الكلية الموجبة او السالبة لا تساوي الموجبة التي جعلها راجعة اليها لان موضوعها لما قيد بنقيض المحمول او المحمول صار اخص من موضوع المركبة فصدق المركبة وان استلزم صدقها لان الحكم على كل افراد الاعم حكم على كل افراد الاخص الا انه لا ينكس اذ ليس يلزم من الحكم على كل افراد الاخص الحكم على كل افراد الاعم * واما المركبة الجزئية الموجبة او السالبة فلما ساوت الموجبة الجزئية المذكورة

(لانه)

لانه اذا صدق قولنا بعض (ج ب) لادائما يصدق على بعض (ج) انه (ب) وليس (ب) بالفعل فيصدق بعض (ج) الذي هو ليس (ب ب) بالفعل وبالعكس لان بعض (ج) اذا كان متصفا بليس (ب) و (ب ب) بالفعل يصدق بعض (ج ب) لادائما وكذلك في السالبة كان نقيضها مساويا لنقيض المركبة الجزئية ويزده بيانا فتقول معها صدق قولنا بعض (ج ب) لادائما كذب لاشئ من (ج) ليس (ب ب) دائما لانه لو كان (ب) مساويا عن جميع افراد (ج) الذي هو ليس (ب) دائما لم يكن ثابتا لبعض افراد (ج) في الجملة فيكذب المركبة الجزئية هف وهما كذبت صدقت والاصل صدق بعض (ج) الذي هو ليس (ب ب) بالفعل وهو مفهوم المركبة الجزئية هذا ايضا خالف وكذا متى صدق ليس بعض (ج ب) لادائما كذب لاشئ من (ج) الذي هو (ب) لا (ب) دائما فانه لو كان (ب) مساويا عن جميع افراد (ج) الذي هو (ب) دائما لم يكن ثابتا لبعض افراد (ج) وقد كان ثابتا لوجود البعض بحكم اللادوام ومتى كذب صدق والاصل صدق بعض (ج) الذي هو (ب) لا (ب) بالفعل وهو مفهوم الاصل (قوله الفصل الثامن في العكس المستوي) وهو تبديل كل من طرفي القضية بالاخر مستقيما للكيف والصدق بحالهما فقد اعتبر في التعريف قيود الاول طرفا القضية وهو اولي من الموضوع والمحمول كما ذكره بعضهم لشموله عكس الجمليات والشرطيات وههنا سؤال وهو ان يقال ان اريد بهما طرفا القضية في الحقيقة لم يدخل في التعريف عكس الجمليات اصلا لان الطرفين بالحقيقة فيهما ذات الموضوع ووصف المحمول وعكسها ليس تبديل ذات الموضوع بالمحمول ووصف المحمول بالموضوع بل الموضوع فيه ذات المحمول والمحمول وصف الموضوع وان اريد طرفاها في الذكر يلزم ان يكون للتفصلات عكس لان تبديل طرفيها في الذكر متحقق والجواب ان المراد بالتبديل التبديل المعنوي اى تبديل غير المعنى وحيث لا يتغير معنى المنفصلة بحسب التبديل اذ معناها المعاندة بين الشئين سواء جرى فيها التبديل او لا لم يعتبر التبديل فيها فكانه لا تبديل الثاني بقاء الكيفية اى ان كان الاصل موجبا كان العكس موجبا وان كان سالبا فسالبا وهذا الشرط ليس بمجرد الاصطلاح بل هناك شئ آخر وهو انه تصفحوا القضايا فلم يجدوها في الاكثر بمد التبديل صادقة لازمة الاموافقة في الكيف الثالث بقاء الصدق وانما اشترطوه لان العكس لازم خاص من لوازم الاصل ويستحيل ان يكون الملزوم صادقا واللازم كاذبا ولا يشترط بقاء الكذب لجواز ان يكون الملزوم كاذبا واللازم صادقا وفي التعريف نظر لانتقاضه بصدق مع الاصل بطريق الاتفاق كقولنا كل انسان ناطق فانه يصدق مع قولنا كل ناطق انسان وليس عكسها والجواب ان المراد ببقاء الصدق ليس ان الاصل والعكس يكونان صادقين بالفعل بل المراد ان الاصل يكون بحسب لوصدق

الفصل الثامن في العكس المستوي وهو تبديل كل من الطرفين بالآخر مستقيما للكيف والصدق بحالهما

صدق العكس معه لاهذا القدر اعني المطلقة بل على وجه اللزوم فلا اشكال
 ولقد صرح بالعبارة من عرفه بأنه تبديل كل واحد من طرفي القضية ذات الترتيب
 الطبيعي بالاخر مع حفظ الكيفية على وجه اللزوم وههنا نظر عام وهو الانتفاء
 بالاعم من العكس فانه يصدق مع الاصل بطريق اللزوم مع انه لا يسمى عكسا فلا يقال
 السالبة الضرورية تنعكس الى السالبة الممكنة وان لم يتمها والاولى ان يقال انه
 تبديل كل من طرفي القضية بالاخر تبديلا مغيرا لمفهومها حافظا للكيف يلزمها
 لا بواسطة تبديل آخر لا يقال جميع هذه التفاسير لا يطابق استعمالهم فانهم يطلقون
 العكس على القضية لاعلى التبديل لانا نقول لانهم لا يطلقون العكس الاعلى القضية
 بل ربما يجوزون فيه واما الاصطلاح والحقيقة فعلى ما ذكر (قوله اما الموجبات
 والوجوديات والوقتيان والمطلقة العامة بانه كمية كانت
 كانت تنعكس جزئية في الكم لاحتمال كون
 المحمول اعم ومطابقا عاما في الجهة اوجوه
 الاول ان تفرض الجيم الذي هو الموضوع
 (د) (فد) هو (ب) وانه (ج) في بعض
 (ب) بالاطلاق من الثالث الثاني ان يضم
 نقبض العكس الى الاصل لينتج سلب
 اشئ عن نفسه دائما من الاول الثالث ان
 يعكس نقبض العكس ليرتد الى نقبض الاصل
 اوضده متن

صدق العكس معه لاهذا القدر اعني المطلقة بل على وجه اللزوم فلا اشكال
 ولقد صرح بالعبارة من عرفه بأنه تبديل كل واحد من طرفي القضية ذات الترتيب
 الطبيعي بالاخر مع حفظ الكيفية على وجه اللزوم وههنا نظر عام وهو الانتفاء
 بالاعم من العكس فانه يصدق مع الاصل بطريق اللزوم مع انه لا يسمى عكسا فلا يقال
 السالبة الضرورية تنعكس الى السالبة الممكنة وان لم يتمها والاولى ان يقال انه
 تبديل كل من طرفي القضية بالاخر تبديلا مغيرا لمفهومها حافظا للكيف يلزمها
 لا بواسطة تبديل آخر لا يقال جميع هذه التفاسير لا يطابق استعمالهم فانهم يطلقون
 العكس على القضية لاعلى التبديل لانا نقول لانهم لا يطلقون العكس الاعلى القضية
 بل ربما يجوزون فيه واما الاصطلاح والحقيقة فعلى ما ذكر (قوله اما الموجبات
 والوجوديات والوقتيان والمطلقة العامة بانه كمية كانت
 كانت تنعكس جزئية في الكم لاحتمال كون
 المحمول اعم ومطابقا عاما في الجهة اوجوه
 الاول ان تفرض الجيم الذي هو الموضوع
 (د) (فد) هو (ب) وانه (ج) في بعض
 (ب) بالاطلاق من الثالث الثاني ان يضم
 نقبض العكس الى الاصل لينتج سلب
 اشئ عن نفسه دائما من الاول الثالث ان
 يعكس نقبض العكس ليرتد الى نقبض الاصل
 اوضده متن

(صورة)

صورة القياس وهو محال لانه بين الانتاج او من مادته ولا يتخلو امامن الصغرى وهو
 ايضا محال لانها مفروضة الصدق او من الكبرى فهي محالة فيكون العكس
 حقا او نقول المجموع من الاصل ونقبض العكس لما استلزم محالا كان محالا
 وانتفاءه اما بانتفاء الاصل وهو باطل او بانتفاء نقبض العكس فيكون العكس صادقا
 وهو المطاوب لا يقال ان اردتم بقولكم متى صدق بعض (ج ب) صدق بعض
 (ب ج) ان صدقه يلزم صدق الاصل فلان ان لم يلزم صدق نقبضه لجواز صدقه
 مع عدم لزومه وحينئذ لا يصدق نقبضه وان اردتم انه يصدق مع صدق الاصل
 اعم من ان يكون على وجه اللزوم او الاتفاق فليس لكنه لا يفيد المطاوب لان اعم
 لا يدل على الاخص لانا نقول المراد اللزوم وهو متحقق لان العكس لو لم يكن متمتع
 الانفكاك عن الاصل جاز انفكاكه عنه فيجوز صدق نقبضه معه والابتناس خلو الشئ
 عن النقيضين لكن صدق نقبضه معه محال وجواز المحال محال او نقول صدق نقبض
 العكس مع الاصل متمتع فيكون الاصل متمتع الصدق بدون العكس ولا يعنى باللزوم الا هذا
 القدر او نقول المدعى وجوب صدق العكس عند صدق الاصل والا يمكن صدق نقبضه
 معه لكنه محال لاستلزامه المحال الثالث طريق العكس وهو ان يعكس نقبض العكس ليرتد
 الى نقبض الاصل ان كان جزئيا اوضده ان كان كلياً مثلاً اذا صدق كل (ج) او بعضه
 (ب) بالاطلاق وجب ان يصدق بعض (ب ج) بالاطلاق والا فيصدق لاشئ
 من (ب ج) دائماً وينعكس الى لاشئ من (ج ب) دائماً على ما سيجي وقد كان كل
 (ج) او بعضه (ب) هدف والتقريب فيه ان يقال صدق الاصل مع لازم نقبض
 العكس متمتع لاستلزامه اجتماع النقيضين اما اذا كان الاصل جزئياً فظاهر واما
 اذا كان كلياً فلا ستلزامه الجزئي فيتنع صدق الاصل مع نقبض العكس فيتنع صدقه
 بدون العكس وهو المعنى باللزوم اذا قد تبين الانعكاس في المطلقة العامة فكذلك
 في البراق اما الجزئان الوجوه الثلاثة فيها واما لان المطلقة العامة اعلم ولازم اعم
 لازم للاخص وبيان عدم لزوم الزائد ان الوقتية الكلية اخصها وهي لا تنعكس الى
 الاخص من المطلقة كالحينية لجواز التناهي بين وصفي المحمول والموضوع فلا يصدق
 وصف الموضوع على ذات المحمول حين انصافه بوصف المحمول كقولنا كل
 مخسف مضى بالتوقيت لا دائماً ولا يصدق بعض المضى مخسف حين هو مضى
 وعدم انعكاس الاخص يستلزم عدم انعكاس اعم وقيل قيد الوجود انما لا يتعدى
 الى العكس لانه اما سالبة مطلقة او سالبة ممكنة وهما لا تنعكسان فلا دخل لقيد
 الوجود في الانعكاس وفيه نظر لان عدم انعكاس قضية لا يستلزم عدم انعكاسها
 مع غيرها لجواز ان يقتضي خصوصية التركيب انعكاسها كما في الخاصتين نعم انعكاس
 القضية مستلزم لانعكاسها مع غيرها ضرورة ان لازم الجزئ لازم الكل (قوله

والدائمتان والعامتان ينعكس كل منهما جزئية حينية (الدائمتان والعامتان ينعكس كل منهما جزئية حينية اما الدائمتان فلان مفهومهما ان وصف المحمول ثابت مادام ذات الموضوع موجودا ووصف الموضوع ثابت في الجملة اذ المراد ما صدق عليه (ج) بالفعل فوصف المحمول ووصف الموضوع يجتمعان على ذات واحدة في بعض اوقات ذات الموضوع وبعض اوقات وصف الموضوع في بعض اوقات فاصدق عليه وصف المحمول صدق عليه وصف الموضوع في بعض اوقات وصف المحمول واما العامتان فلانه قد حكم فيهما بان وصف المحمول صادق مادام وصف الموضوع فهما يجتمعان على ذات واحدة في جميع اوقات وصف الموضوع اعني اوقات وصف المحمول فاصدق عليه وصف المحمول صدق عليه وصف الموضوع في بعض اوقات وصف المحمول وهو وقت وصف الموضوع ولا تنعكس الى الاخص من الحينية كالعرفية اذ ليس لنا فيها الا ان وصف المحمول ثابت مادام وصف الموضوع ثابتا وليس لنا انه متى لم يثبت وصف الموضوع لم يثبت وصف المحمول حتى يلزم ثبوت وصف الموضوع مادام وصف المحمول ثابتا وقد تمسك في ذلك بالوجوه الثلاثة وتبينها في العرفية العامة التي هي اعم اولها الافتراض فاذا صدق بعض (ج ب) مادام (ج) صدق بعض (ب ج) حين هو (ب) لا نفرض ذات الموضوع (د) (فدب) و (دج) في بعض اوقات كونه (ب) لانه (ب) في جميع اوقات كونه (ج) و (دج) بالفعل وهو ظاهر فاذا كان (دج) بالفعل و (ب) بالفعل و (ج) في بعض اوقات كونه (ب) صدق بعض (ب ج) في بعض اوقات كونه (ب) فان قلت المقدمة القائلة (دج) بالفعل مستدركة لانه يكفي ان يقال لما كان (دب) و (ج) في بعض اوقات كونه (ب) صدق بعض (ب ج) في بعض اوقات كونه (ب) وهو مفهوم العكس فنقول بيان ان (دب) بالفعل موقوف على انه (ج) بالفعل اذ ليس لنا في الاصل الا ان (دب) مادام (ج) وهو لا يلزم ان يكون (ب) بالفعل الا اذ كان (ج) بالفعل لجواز ان يكون (دب) مادام (ج) ولا يكون (ب) اصلا ولا (ج) وكان هذه الطريقة هي الطريقة التي سلكناها لتحصيل مفهوم القضية وبيان استلزامه العكس الا ان المتأخرين قروها في صورة قياس من الثالث وهي ليست من القياس في شيء كما اشار الشيخ اليه في الشفاء وتاثيرها الخاف وهو انه لو لم يصدق بعض (ب ج) حين هو (ب) لصدق لا شيء من (ب ج) مادام (ب) فتجعله كبرى لصغرى الاصل لينتج بعض (ج) ليس (ج) مادام (ج) وانه محال ونالها العكس وهو ان ينعكس لا شيء من (ب ج) مادام (ب) الى قولنا لا شيء من (ب ج) مادام (ج) وقد كان بعض (ب ج) مادام (ج) هف واذ لم يزم هذا العكس العرفية لزم البواقي لا طراد الوجوه فيها اولان

(لازم)

الدائمتان والعامتان
ينعكس كل منهما
جزئية حينية بالوجوه
المذكورة والخاصتان
تنعكسان جزئية حينية
لادائمة اما الجزئية
الحينية فلما مر في العامتين
واما اللادائمة فلان
ذلك البعض من (ب)
الذي هو (ج) حين
هو (ب) ليس (ج)
بالاطلاق والالكان
(ج) دائما فيكون (ب)
دائما وقد كان (ب)
لا دائما

لازم العام لازم للاخص واما بيان عدم الزائد فلان الاخص منها وهو الضرورية لا ينعكس الى الاخص من الحينية كالعرفية لجواز انفكاك وصف الموضوع عن وصف المحمول فلا يصدق وصف الموضوع مادام وصف المحمول كقولنا كل ضاحك انسان بالضرورة ولا يصدق بعض الانسان ضاحك مادام انسانا بل في بعض اوقات كونه انسانا واما الخاصتان فتنعكسان حينية لادائمة لانه قد حكم فيهما ان وصف المحمول ثابت مادام وصف الموضوع وليس يشأ بت ذات الموضوع دائما فهما يجتمعان على ذات واحدة فاصدق عليه وصف المحمول صدق عليه وصف الموضوع في بعض اوقات وصف المحمول لم يصدق وصف المحمول دائما على الذات وجب ان لا يصدق وصف الموضوع دائما على الذات لان وصف المحمول دائم بدوام وصف الموضوع فلودام وصف الموضوع للذات ادام وصف المحمول له وقد فرضناه لادائما هف فيصدق ان ما صدق عليه وصف المحمول صدق عليه وصف الموضوع في بعض اوقات وصف المحمول لادائما واخرج على ذلك اما على لزوم الحينية فبالوجوه المذكورة او بان لازم الاعمال لازم للاخص واما على اللادوام فبان ذلك البعض الذي هو (ج) حين هو (ب) ليس (ج) بالاطلاق والالكان (ج) دائما فيكون (ب) دائما الدوام الباء بدوام الجيم وقد كان (ب) لادائما فصدق بعض (ب ج) حين هو (ب) لادائما وهذا مجمل ما فصلناه (قوله واما الممكنان فلا تنعكسان) الممكنة العامة والخاصة لان مفهومهما ان ذات الموضوع يثبت له وصف الموضوع بالفعل ووصف المحمول بالامكان ومفهوم العكس ان تلك الذات يثبت له وصف المحمول بالفعل ووصف الموضوع بالامكان ومن البين ان الاول لا يستلزم الثاني لان الممكن ربما لا يخرج الى الفعل اصلا ويذهب على هذا المعنى بانه ربما امكن صفة لتوعين ثبت لاحدهما بالفعل دون الاخر فاصدق عليه النوع الثاني صدق عليه الوصف بالامكان ولا يصدق النوع الثاني على ما صدق عليه الوصف بالفعل لان كل ما صدق عليه الوصف بالفعل فهو النوع الاول مثلا مركوب زيد ممكن للفارس والجار ثابت للفارس فقط فيصدق كل حمار مركوب زيد بالامكان ولا يصدق بعض مركوب زيد بالفعل حمار بالامكان العام الذي هو اعم الجهات لصدق قولنا لا شيء من مركوب زيد بالفعل بحمار بالضرورة اذ يصدق كل مركوب زيد بالفعل فهو فارس ولا شيء من الفرس بحمار بالضرورة وتمسك من ذهب الى انعكاس الممكنين ممكنة عامة بالوجوه الثلاثة الافتراض فانه اذا فرض الذات التي صدق عليها (ج) و (ب) بالامكان (د) (فدب) بالامكان و (دج) بالفعل فبعض (ب ج) بالامكان والخلاف فانه لو لم يصدق بعض (ب ج) بالامكان صدق لا شيء من (ب ج) بالضرورة فتجمل

(٢٣)

واما الممكنتان فلا
تنعكسان لجواز امكان
صفة لتوعين ثبت
لاحدهما فقط فتجمل
تلك الصفة على
اصفاه على النوع الثاني
بالامكان مع امتناع حمله
على ماله تلك الصفة
احتجوا بالوجوه الثلاثة
المذكورة في المطلقة
العامة وجواب الاول
والثاني بمنع انتاج
الممكنة بالصغرى
في الاول والثالث
وجواب الثالث بمنع
انعكاس السالبة
الضرورية ضرورية

من

كبرى للاصل لينتج بعض (ج) ليس (ج) بالضرورة والعكس فان لاشي من (ب) ج بالضرورة ينعكس الى لاشي من (ج) ب بالضرورة وقد كان بعض (ج) ب بالامكان هف واجيب عن الاولين بمنع اتاج صغرى الممكنة في الاول والثالث وعن الثالث بمنع انعكاس السالبة الضرورية سالبة ضرورية وربما يستدل عليه بانه كلما صدقت الممكنة امكن صدق المطلقة وكلما امكن صدق المطلقة امكن صدق عكسها المطلقة فكلما صدقت الممكنة امكن صدق عكسها المطلقة وكلما امكن صدق عكسها المطلقة صدقت الممكنة انعكس واجيب عنه بان بين امكان الصدق وصدق الامكان فرقا فان امكان صدق الممكنة يستدعي وجود ذات الموضوع وانصافه بالوصف العنوانى بالفعل بخلاف امكان صدق الفعلية فان امكان وجود الموضوع وامكان انصافه بالوصف العنوانى كاف فيه فقد امكن ان يصدق كل عنقاء طائر ولا يصدق كل عنقاء طائر بالامكان والتحقيق يقتضى انهما متغايران في المفهوم متلازمان اما تغايرهما فلا ان صدق الامكان امكان عرض له الصدق وامكان الصدق صدق عرض له الامكان والفرق بينهما ظاهر واما تلازمهما فلا ان صدق امكان النسبة معناه انها لم يمنع ان يكون متى لم يمنع ان يكون امكن ان يكون بالفعل وهو امكان صدق الفعلية وكذلك متى امكن صدق النسبة لم يمنع تلك النسبة في نفسها فانها لو امتنعت لما امكن صدقها وعدم امتناع النسبة امكانها فان قلت ليس ثبوت المحمول للموضوع ممكنا حال عدم المحمول وثبوت المحمول حال عدمه ممتنع وكذلك امكان الحادث متحقق في الازل مع امتناعه في الازل ففي الصورتين ثبتت الامكان دون امكان الثبوت فنقول امتناع ثبوت المحمول حال عدمه انما هو بالغير والامتناع بالغير لا ينافي الامكان بالذات فكما ان امكان ذات الحادث متحقق في الازل كذلك امكان وجوده في الازل ولو اخذ الحادث بشرط الحدوث فلا امكان له في الازل ولا هو ممكن الوجود فيه واما ما ذكره من المثال فان لم يكن للعنقاء وجود في زمان ما اصلا فلا امكان صدق ولا صدق امكان وان كان له وجود في زمان ولو في بعض الازمنة المستقبلية فهناك صدق امكان وامكان صدق واما الجواب عن الدليل فهو انه مبنى على استلزام امكان الاصل امكان العكس وسنسمع ما فيه عن قريب واعلم ان الموضوع لو اخذ بالامكان كما اخذه الفارابي فلا شك في انعكاس الممكنين ممكنة عامة لانها باض الوجوه المذكورة حيث لا نتاج الصغرى الممكنة في الاول والثالث للاندراج البين ولا انعكاس السالبة الضرورية كنففسها اما اذا اخذناه بالفعل كما هو رأى الشيخ فاما ان يعتبر الفعل بحسب الامر نفسه او يعتبر بمجرد الفرض سواء كان مطابقا لنفس الامر او لا فان اعتبر بحسب نفس الامر لم تنعكس الممكنتان ممكنة لانه قد يصدق كل ما يتصف (ج) بالفعل في نفس الامر فهو (ب) بالامكان ولا يصدق بعض ما يتصف (ب) بالفعل في نفس الامر فهو (ج) بالامكان

(جواز)

لجواز ان لا يقع (ب) الممكن اصلا في نفس الامر وكذلك انعكاس السالبة الضرورية كنففسها وانتاج الممكنة في الاول والثالث وان لم يعتبر الفعل بحسب نفس الامر بل اعم من الوجود والفرض العقلي على ما صرح الشيخ به بقين انعكاس الممكنة ممكنة لان معناها ان ما امكن صدق (ج) عليه وفرضه العقل (ج) بالفعل فهو (ب) بالامكان ولا شك ان ما هو (ب) بالامكان ما يفرضه العقل (ب) بالفعل وان بقي بالقوة دائما فهناك شئ قد اجتمع فيه وصف (ب) بالامكان بل بالفعل الفرضي ووصف (ج) بالامكان فبعض ما امكن ان يكون (ب) وفرضه العقل (ب) بالفعل (ج) بالامكان وهو مفهوم العكس والنقض مندفع ان لم يصدق السالبة الكلية الضرورية ضرورة صدق قولنا بعض ما فرضه العقل انه مركوب زيد بالفعل فهو حار بالامكان وكذلك تنعكس السالبة الضرورية كنففسها وتنتج الممكنة في الاول والثالث وليدانه موضع سنكلم فيه الا ان ههنا اشكالا وهو انه لما اعتبر قيد الفعل في الموضوع بحسب الفرض فاما ان يعتبر الفعل الذي في جانب المحمول بحسب نفس الامر او بحسب الفرض فان اعتبر بحسب الفرض لم يناقض المطلقة الدائمة لان فرض الثبوت او السلب بالفعل لا ينافي السلب والاجاب دائما ويلزم انعكاس الممكنات مطلقة وهو ظاهر وان اعتبر بحسب نفس الامر لم تنعكس المطلقات مطلقة لان (ج) بالفعل في الفرض اذا كان (ب) في نفس الامر لا يلزم منه ان (ب) في الفرض يكون (ج) في نفس الامر لجواز عدم مطابقة الفرض العقلي لنفس الامر لا يقال لما انعكست السالبة الدائمة سالبة دائمة تبين انعكاس المطلقات المطلقة بطريق العكس لانا نقول اذا كان الاصطلاح على ما ذكره الشيخ لم يتبين انعكاس الدائمة دائمة لانا اذا قلنا لاشي من (ج) بالامكان (ب) دائما فلا شئ من (ب) بالامكان (ج) دائما والاصل صدق بعض (ب) بالامكان (ج) بالاطلاق وينعكس الى بعض (ج) بالاطلاق (ب) بالامكان ليس (ب) بالاطلاق (ب) بالامكان او ينضم الى الاصل حتى ينتج بعض (ب) بالامكان ليس (ب) دائما لم يلزم خاف اصلا على ان الشيخ جزم بانعكاس المطلقات مطلقة وانعكاس السالبة الدائمة كنففسها لكن ذهب الى انعكاس الموجبة الضرورية ممكنة وفيه انعكاس سائر المطابقات الى الممكنة وبالجملة يلوح في كلامه اضطراب وتشويش ما ووجه التفصي عن هذا الاشكال انك قد عرفت ان الضرورية الذاتية ان فسرت بالمعنى الاعم ساوت الدوام والامكان الاطلاق العام وان فسرت بالمعنى الاخص تكون احص من الدوام والامكان اعم من الاطلاق العام لكن الجمهور لم يفرقوا بينهما لان الدوام لا ينفك عنها في الكليات والعلوم لا يبحث عن الجزئيات فالشيخ فرق تارة بينهما لاعتبارها بالمعنى الاخص ولم يفرق بينهما اخرى حتى فسروا الضرورية بالدوام في عدة مواضع وبالعكس نظرا الى مساواتها بالمعنى الاعم اياه بحسب الامر نفسه او جريا على طريقة القوم فحيث حكم بانعكاس المطلقات مطلقة والسالبة الدائمة

كنفسها إنما لاحظ نفس الامر او اراد متابعة القوم وحيث حكم بانعكاسها ممكنة
اعتبر المعنى الاخص فقد ظهر سقوط تشييع المناظر بن عليه لوقوع الخطب
في كلامه اذ غير اصطلاح القاري في اخذ الموضوع ولم يغير احكامه بل الخطب
انما هو في كلامهم لانهم اخذوا بالضرورة بالمعنى الاعم ولم يحافظوا عليه
في الاحكام على ما سبقت الإشارة إليه فبرجم التشييع بمذاخيرهم (قوله) واما السواب
الكلية فالعائتان (السواب اما كلية او جزئية اما الكليات فالعائتان والدائمة تنعكس
كنفسها بالوجوه الثلاثة المذكورة وتقرر بها في العرفية العامة انه متى صدق لاشئ من
(ج ب) مادام (ج) وجب ان يصدق لاشئ من (ب ج) مادام (ب) والاصل صدق
نقيضه وهو قولنا بعض (ج ب) حين هو (ب) فنضمه الى الاصل حتى ينتج بعض (ب)
ليس (ب) حين هو (ب) وهو محال لوجود البعض على تقدير صدق نقيض العكس
او انعكسه الى قولنا بعض (ج ب) حين هو (ج) وقد كان لاشئ من (ج ب) مادام
(ج) هف واما طريق الافتراض فالحق ان لا يستعمل في انعكاس السواب لان محصله
تصيير عقدي الوضع والجل عقدي حل وعقد الوضع ليس بلازم التحقق فيها
نعم يمكن الافتراض في نقيض عكسها لكن هو طريق العكس بعينه وتقريرها
في الدائمة على هذا القياس وفي مشروطة العامة لا يتم على مذهب المصنف اما الخلف
فالعدم انتاج الصغرى الممكنة الحينية في الشكل الاول واما العكس فلعدم انعكاسها
وكيف والنقض قائم اذ يصدق في المثال المضروب لاشئ من مركوب زيد بمحمار
بالضرورة مادام مركوب زيد ولا يصدق لاشئ من الحمار بمركوب زيد بالضرورة
مادام حمار الصدق نقيضه وهو بعض الحمار مركوب زيد بالامكان حين هو حمار
بل السواب التفصيل الذي يشير اليه في آخر المختلطات وهو ان المشروطة ان فسرت
بالضرورة لاجل الوصف تنعكس كنفسها لان المناقاة بين وصف الموضوع ووصف
المحمول حيث تدقق حقيقة ضرورة ان منشأ الضرورة السالبة هو وصف الموضوع
واذا تحقق المناقاة بين الوصفين فحق تحقق وصف المحمول امتنع صدق وصف الموضوع
فتكون المناقاة متحققة بين ذات المحمول ووصف الموضوع لاجل وصف المحمول وهو
مفهوم العكس اما اذا فسرت بالضرورة مادام الوصف فلا تنعكس كنفسها لانه
حكم في الاصل ان ذات الموضوع يتألف وصف المحمول في جميع اوقات وصف الموضوع
ولا يلزم منه المناقاة بين الوصفين مطلقا حتى يلزم من صدق احدهما على شئ
انتفاء الآخر غاية ما في الباب ان يكون وصف الموضوع ووصف المحمول متنافيين
في ذات الموضوع ومفهوم العكس مناقاة ذات المحمول ووصف الموضوع في جميع
اوقات وصف المحمول واحدهما لا يستلزم الآخر لجواز ان يكون ذات المحمول
مغاير الذات الموضوع كما في المثال المذكور فان مفهوم الاصل هناك مناقاة ماصدق

(عليه)

عليه مركوب زيد بالفعل ووصف الحمار مادام مركوب زيد ولا يلزم المناقاة مركوب
زيد وصف الحمار في ذات الموضوع اعني ماصدق عليه انه مركوب زيد بالفعل وهو
لا يستلزم المناقاة بين ذات الحمار وبين وصف مركوب زيد وهكذا لو فسرت بالضرورة
بشرط الوصف لان غاية ما فيها ان مجموع ذات الموضوع ووصفه مناف لوصف
المحمول ولا يستلزم هذا المناقاة بين الوصفين في ذات الموضوع ولا يلزم منه المناقاة
بين مجموع ذات المحمول ووصفه وبين وصف الموضوع مثلا اذا فرضنا ان لاجار
في الواقع الا الدهن يصدق لاشئ من الحمار بمحامد بالضرورة مادام حمارا ومفهومه
المناقاة بين وصفي الحمار والجماد فيما صدق عليه الحمار بالفعل وهو الدهن ولا يستلزم
المناقاة بينهما فيما صدق عليه الجماد بالفعل ضرورة صدق قولنا بعض الجماد حمار
بالامكان والضرورة تنعكس دائمة لضرورة اما انعكاسها الى الدائمة فواجب
استلزام الخاص لما يستلزمه العام او الجريان الوجوه المذكورة فيها واما انها لا تنعكس
ضرورة فلانه يصدق في المثال المشهور لاشئ من مركوب زيد بمحمار بالضرورة
ويكذب لاشئ من الحمار بمركوب زيد بالضرورة لصدق بعض الحمار مركوب
زيد بالامكان والسفر في ذلك ان الممكنة نقيض الضرورية فكما لم تنعكس الممكنة
ممكنة كذلك لم تنعكس الضرورية ضرورة فانه لو كانت السالبتان الضروريتان
متلازمتين تلازمت الجزئيتان الموجبتان الممكنتان لا محالة والخاصتان تنعكسان
عائتين مع قيد اللادوام في البعض اما انعكاسهما الى العائتين فلوجوه المذكورة
اولا لان لازم الاعم لازم للاخص واما اللادوام في البعض فلان لادوام الاصل دال على
مطابقة عامة موجبة كلية وهي تنعكس الى مطلقة موجبة جزئية والادوام في البعض
عبارة عنها وبيانها بالوجوه الثلاثة ممكن كما امكن في انعكاس المطلقة بلافريق وبينه
المصنف بطريق العكس وهو انه لو اقيد اللادوام في البعض اي بعض (ب ج)
بالاطلاق لبثت الدوام في الكل اي لاشئ من (ب ج) دائما وينعكس اللاشئ من
(ج ب) دائما وقد كان لادوام الاصل كل (ج ب) بالاطلاق هف ولا تنعكسان كنفسهما
الى عائتين مع قيد اللادوام في الكل لانه يصدق لاشئ من الكاتب بساكن مادام
كاتبا لاداما ويكذب لاشئ من الساكن بكاتب مادام ساكنا لاداما لكذب اللادوام
وهو كل ساكن كاتب بالاطلاق اصدق بعض الساكن ليس بكاتب دائما فان من الساكن
ما هو ساكن دائما كالارض فان قلت لما كان قيد لادوام الاصل موجبة كلية وقد بين
انها لا تنعكس كلية في الحاجة الى هذا البيان فنقول لاحتمال ان انضمام الموجبة
الكلية الى قضية اخرى بوجوب عكسها كليا كما ان السالبة الجزئية لا تنعكس واذا ضمت
الى احدي العائتين اوجب انعكاسها وذكر القدماء انها تنعكسان كنفسهما
عائتين مع قيد اللادوام في الكل ويمكن توجيهه بان اللادوام في كل واحد له معنيان

واما السواب الكلية
فالعائتان والدائمة
تنعكس كنفسها
بالوجوه المتقدمة
والضرورة تنعكس
دائمة لضرورة
لما ذكرنا في عدم
انعكاس الممكنة
الموجبة والخاصتان
تنعكسان عائتين مع
قيد اللادوام في البعض
والاثبت الدوام
في الكل وانعكس الى
الاصل دائمة هذا
خلف ولا تنعكسان
كنفسهما لصدق
قولنا لاشئ من الكاتب
بساكن مادام كاتبا
لاداما مع كذب قولنا
لا شئ من الساكن
بكاتب مادام ساكنا
لاداما لان بعض
الساكن ساكن دائما
كالارض وان اريد
باللادوام ليس اللادوام
في كل واحد يل
في الكل انعكسا
كنفسهما ولعله
قراد المتقدمين حيث
قالوا بانعكاسهما
كنفسهما

احدهما سلب دوام كل واحد وهو ان يكون دوام الحكم الكلي منتفيا ولان الحكم فيما نحن بصدده سلبى كان معناه ان دوام السلب الكلي منتف وانتهى دوام السلب الكلي اما باطلاق الایجاب في الكل او بدوام السلب في البعض واطلاق الایجاب في البعض واما بان كان فاطلاق الایجاب في البعض متحقق ولاخفاء في انه متى تحقق اطلاق الایجاب في البعض انتفى دوام السلب الكلي فينبغيهما تلازم وثانيهما اثبات اللادوام في كل واحد وهو اطلاق الایجاب في الكل في كل المراد بلا دوام الاصل المعنى الثاني لم تنعكسها كنفسها لادائمتين في الكل لجواز الدوام في البعض اما لو كان المراد المعنى الاول ان انعكست كنفسها لانها متى صدقت صدق اللادوام في البعض وينعكس الى لادوام العكس في البعض للبراهين الدالة على انعكاس الموجبة الجزئية المطلقة كنفسها لانها متى صدقت صدق في العكس اللادوام في البعض صدق انتفاء دوام السلب الكلي وهو مفهوم الاصل والى هذا اشار بقوله وان اريد بالادوام اى لادوام الاصل ليس اللادوام في كل واحد وهو المعنى الثاني بل اللادوام في الكل اى انتفاء الدوام في كل واحد لا الكل من حيث هو كل فانه لا يكاد يتجه انعكسها كنفسها ولعل مراد القدماء هذا كما وجهناه (قوله واحتج الامام على ان الدائمة لانعكس كنفسها) ذكر الامام في المختصر ان السالبة الدائمة لانعكس كنفسها محتججا عليه بان الكتابة غير ضرورية للانسان في وقت ما لصدق قولنا لاشئ من الانسان بكتاب بالامكان في وقت وكل ما هو ممكن في وقت يكون ممكنا في كل وقت والالزم الانقلاب من الامكان الذاتى الى الامتناع الذاتى فاذن سلب الكتابة عن الانسان ممكن في جميع الاوقات والممكن لا يلزم من فرض وقوعه محال فلنفرض وقوعه حتى يصدق لاشئ من الانسان بكتاب دائما فلو انعكست السالبة الدائمة لزم صدق لاشئ من الكاتب بانسان دائما وهو محال وهذا المحال لم يلزم من فرض وقوع الممكن فهو من الانعكاس فيكون محالا وجوابه اننا لم ان المحال ان لم يلزم من فرض وقوع الممكن يكون ناشئا من الانعكاس فان من الجائز ان لا يكون لازما من شئ منهما بل من المجموع فان الممكنتين قد يستلزم اجتماعهما محالا وهو ضعيف اما اول فلان المحال لولزم من المجموع كان اجتماع الاصل مع الانعكاس محالا فلا ينعكس الاصل واما ثانيا فلان كل مجموع يكون احد جزئية واجب التحقق يكون الجزء الآخر ملزوما للهية الاجتماعية ضرورة انه كلما تحقق تحقق المجموع دلوا وجب الانعكاس كان فرض وقوع الممكن هو الذى تحقق المجموع فالمحال لو كان لازما من المجموع لاستحالة وقوع الممكن لاستحالة الملزوم باستحالة اللازم نعم لو كان المجموع من امرين ممكنين جاز ان ينشأ المحال من المجموع وفيه منع لطيف واما ثالثه فلانه يمكن ايراد الشبهة بحيث يندفع الجواب وذلك من وجهين الاول لو انعكست السالبة الدائمة كان امكان صدقها مستلزما لامكان صدق عكسها

(ضرورة)

ضرورة ان امكان الملزوم ملزوم لامكان اللازم والتالى باطل لان سلب الكتابة عن كل افراد الانسان دائما ممكن مع ان عكسه وهو لاشئ من الكاتب بانسان دائما ممتنع الصدق لصدق بعض الكاتب انسان بالضرورة فان قلت لانم انه ليس بممكن صدق العكس واما قولنا بعض الكاتب انسان بالضرورة فهو ليس نقيضا لامكان صدق العكس فان نقيض امكان الصدق ضرورة الصدق لصدق الضرورة فنقول ضرورة الصدق وصدق الضرورة متلازمان لما مر الثاني او كانت السالبة الدائمة تنعكس كنفسها لكان كلما فرض صدقها صدق عكسها لان معنى الانعكاس ليس الا هذا والتالى منتف لانه اذا فرض صدق قولنا لاشئ من الانسان بكتاب دائما لم يصدق عكسه واذا صدقت هذه الجزئية صدق قولنا ليس كلما فرض صدق السالبة يصدق عكسها وحينئذ تكذب اللازمة الكلية لا يقال لوصح هذا البيان لزم ان لانعكس قضية اصلا اما الموجبة فلانه لو فرض صدق قولنا كل انسان حجر لا يصدق عكسه وهو بعض الحجر انسان واما السالبة فلانه لو فرض صدق قولنا لاشئ من الحيوان بانسان بالضرورة لا يصدق عكسه وهو بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان لاننا نقول لانم انه لو فرض صدق الموجبة والسالبة المذكورتين لم يصدق عكسهما غاية ما في الباب ان عكسهما محال في نفس الامر لكن الاصل ايضا محال والمحال جاز ان يستلزم المحال بخلاف ما ذكرنا في السالبة الدائمة فاننا بينا ان سلب الكتابة عن كل افراد الانسان دائما ممكن والممكن لا يلزم من وقوعه محال لا يقال لانم كذب العكس على ذلك التقدير فانه اذا فرض ان لافرد من افراد الانسان هو كاتب فلا كاتب من الانسان فيصدق العكس بالضرورة لاننا نقول العكس محال لانه يصدق بالضرورة بعض الكاتب انسان فلو كان هذا المحال ناشئا من ذلك التقدير كان ذلك التقدير محالا وقد بينا امكانه والجواب الرافع للحجاب الشبهة ان الامكان ان فسر بسلب الضرورة المحققة في جميع اوقات الذات فلانم ان سلب الكتابة عن جميع افراد الانسان دائما ممكن لانه ممتنع بالغير والممتنع بالغير دائما يتنا في الامكان بهذا المعنى فان قلت ضرورة ايجاب الكتابة المحققة في سائر الاوقات مسلوقة عن كل فرد من الافراد دائما والاثبت الضرورة المحققة في جميع الاوقات لبعض الافراد وهو محال فيكون سلب الكتابة عن جميع الافراد ممكنا دائما فيمكن لاشئ من الانسان بكتاب دائما فنقول اللازم دوام الامكان وهو غير مطلوب والمطلوب امكان الدوام وهو غير لازم وان فسر بسلب الضرورة التى منشأها الذات فسلم ان سلب الكتابة عن جميع افراد الانسان دائما ممكن لكن لانم انه لا يستلزم فرض وقوعه محالا غاية ما في الباب انه لا يستلزم المحال بالنظر الى ذاته لكن لا يلزم من عدم استلزامه المحال بالنظر الى ذاته عدم استلزامه المحال اصلا لجواز استلزامه المحال بحسب الغير وهكذا

واحتج الامام على ان الدائمة لا تنعكس كنفسها بان الكتابة ممكنة للانسان فامكن سلبها عنه دائما فلو وقع هذا الممكن مع انعكاس السالبة الدائمة دائمة لصدق لاشئ من الكاتب بانسان دائما هذا محال ولم يلزم من فرض الممكن فهو من الانعكاس وجوابه انه قد يلزم من اجتماعهما فان الممكنين قد يمتنع اجتماعهما

نقول في التقرير الثاني والثالث ان اردتم بالامكان المعنى الاول فلانم امکان دوام سلب
 الكتابة عن جميع الافراد وان اردتم المعنى الثاني فلانم ان امکان الملزوم مستلزم
 لامكان اللازم وان امكانه لا يستلزم محالا فان وجود الواجب مستلزم لوجود الملزوم
 الاول فعدمه يكون مستلزما لعدم الواجب بحكم عكس النقيض مع ان الملزوم يمكن
 في ذاته (قوله واحتجوا على انعكاس السالبة الضرورية) احتجوا على ان السالبة
 الضرورية تنعكس كنعكسها بانه اذا صدق لاشئ من (ج ب) بالضرورة
 فليصدق لاشئ من (ب ج) بالضرورة والاصل صدق بعض (ب ج) بالامكان فنضمه
 الى الاصل لينتج بعض (ب) ليس (ب) بالضرورة او انعكسه الى بعض (ج ب)
 بالامكان وقد كان لاشئ من (ج ب) بالضرورة وقد عرفت جوابيهما وهو ان
 الصغرى الممكنة لا ينتج في الاول والموجبة الممكنة لا تنعكس اصلا وبانا اذا قلنا
 لاشئ من (ج ب) بالضرورة كان معناه ان الجيم منافي للباء والمنافاة انما تتحقق من
 الجانبين فيكون الباء ايضا منافيا للجيم فلاشئ من (ب ج) بالضرورة وجوابه
 ان معنى الاصل المنافاة بين ذات الجيم ووصف الباء ومفهوم العكس المنافاة بين ذات
 الباء ووصف الجيم فابن احدهما من الآخر لا يقال الاول مستلزم للثاني لانه اذا امتنع
 الاجتماع بين ذات (ج) ووصف (ب) يلزم ان يكون ذات (ب) مغاير
 لذات (ج) لانه لو كان ذات (ب) عين ذات (ج) في الجملة و (ب)
 صادق على ذات (ب) يلزم ان يصحكون (ب) صادقا على ذات (ج)
 وقد فرض امتناع اجتماعهما واذا ثبت ان ذات (ب) ليس ذات (ج) امتنع
 اتصافه (ب) لانه لو اتصف (ب) كان ذات (ب) عين ذات (ج)
 وقد ثبت انه ليس عينه هف لانا نقول لان لم يمس بذات (ج) تمتع الانصاف
 (ب) وهذا لان الحكم في الاصل المنافاة بين ذات (ج) بالفعل ووصف (ب)
 ولا يلزم منه الا ان ذات (ب) لا يكون ذات (ج) بالفعل وان ذات (ب) تمتع
 الانصاف (ب) بالفعل لانه تمتع الانصاف (ب) مطلقا واعتبر المثال المضروب
 فان المنافاة محقة بين ذات مركوب زيد بالفعل والحمار واللازم منه ان ذات الحمار
 تمتع انصافه بمركوب زيد بالفعل مع امکان انصافه بمركوب زيد وقد احتجوا على
 هذا المطالب بوجوه اخر احدها انه لو صدق لاشئ من (ج ب) بالضرورة وجب
 ان يصدق لاشئ من (ب ج) بالضرورة والاصل صدق بعض (ب ج) بالامكان
 لكنه محال لانه لو صدق لما لم من فرض وقوعه محال واللازم باطل لانه لو فرض
 وقوع هذه القضية صدق بعض (ب ج) بالفعل وينعكس الى قولنا بعض (ج ب)
 بالفعل وقد كان لاشئ من (ج ب) بالضرورة هف وايضا نضمه الى الاصل لينتج
 سلب الشئ عن نفسه بالضرورة وثانيها انه او صدق بعض (ج ب) بالامكان مع

(الاصل)

واحتجوا على انعكاس
 السالبة الضرورية
 ضرورية بالوجوه
 الثلاثة وقد عرفت
 جوابيهما وبان المنافاة
 انما تتحقق من الجانبين
 وجوابه ان المنافاة
 في الاصل بين ذات
 الموضوع ووصف
 المحمول والمطالب
 في العكس هو المنافاة
 بين ذات المحمول
 ووصف الموضوع
 فابن احدهما عن
 الآخر متن

الاصل امکان صدق بعض (ج ب) بالفعل مع الاصل لان صدق الامكان يستلزم امکان
 الصدق وصدق الملزوم مع الشئ موجب لصدق اللازم معه لكن ليس يمكن ان يصدق
 بعض (ب ج) بالفعل مع الاصل لان صدقه مع الاصل ملزوم للمحال وهو بعض (ب) ليس
 (ب) بالضرورة فامكان صدقه معا يكون ملزوما لامكان المحال لان امکان الملزوم
 ملزوم لامكان اللازم لكن امکان المحال محال فامكان صدق بعض (ب ج) بالفعل
 محال فصدق بعض (ب ج) بالامكان مع الاصل محال فصدق لاشئ من (ب ج)
 بالضرورة معه واجب وهو المطالب وثالثها ان الدوام في الكليات لا ينفك عن
 الضرورة وقد ثبت انها تنعكس دائما فيصدق العكس ضروريا اجيب عن الاول
 باننا لانم انه اذا فرض وقوع الممكن يلزم المحال وانما يلزم ان لو بقي الاصل صادقا على
 هذا التقدير وهو ممنوع لزيادة افراد موضوعه ح فان قيل نحن نقول من الابتداء انه
 لو صدق لاشئ من (ج ب) بالضرورة لصدق لاشئ من (ب ج) بالضرورة لان
 صدق لاشئ من (ب) بالضرورة مع صدق بعض (ب ج) بالفعل يستلزم محالا
 وحينئذ يصدق العكس لان المحال اما ان يلزم من الاصل وهو محال لانه مفروض
 الصدق او من قولنا بعض (ب ج) بالفعل فيكون محالا فيستحيل بعض (ب ج) بالامكان
 لان امکان المحال محال فيجب صدق العكس اجيب باننا لانم انحصار لزوم المحال في الاصل
 او الفعلية ولم لا يجوز ان يكون لازما من المجموع ويكون كل واحد من اجزائه ممكنا
 وفيه نظر لان المحال اذا كان لازما من المجموع يكون اجتماع القضيتين محالا فكلما
 صدق لاشئ من (ج ب) بالضرورة استحال ان يصدق بعض (ب ج) بالفعل
 لان المنفصلة المانعة الجمع تستلزم متصلة من عين احد جزئيهما ونقيض الجزء الآخر
 واذا استحال ان يصدق بعض (ب ج) بالفعل امتنع ان يصدق بعض (ب ج) بالامكان
 فيجب صدق العكس وعن الثاني باننا لانم انه اذا صدق بعض (ب ج) بالامكان
 مع قولنا لاشئ من (ج ب) بالضرورة يلزم امکان صدق بعض (ب ج) بالفعل
 معه لجواز ان يكون امکان وجود الشئ مجامعا لاشئ آخر ووجوده بالفعل محالا معه
 فان قولنا زيد كاتب بالفعل الآن يصدق معه زيد ليس بكاتب الآن بالامكان مع ان صدقه
 بالفعل معه محال وعن الثالث بمنع عدم انفكاك الدوام عن الضرورة وبتقدير تسليمه
 يكون لزوم العكس الضروري بواسطة برهان خارجي لانفس مفهوم السالبة الضرورية
 والكلام ليس فيها بل في انها لطبيعتها هل يلزمها العكس الضروري ام لا وهذا
 الكلام انما يصح لو وجب ان يكون لزوم العكس للاصل يتناو من البين انه ليس
 كذلك والحق ان يقال الضرورة ان اعتبرت بالمعنى الاعم فسا لبنتها انعكس كنعكسها
 والدلائل كلها نامة وان اعتبرت بالمعنى الاخص لم تنم الدلائل على ما لا يخفى لمن احاط

وأما السبع الباقية فلا تنعكس لعدم انعكاس آخرها وهي ١٨٦ أو فتية أذ يصدق لاشئ

بما مر بعض الاحاطة (قوله واما السبع الباقية) السبع الباقية من السوالب الكلية وهي الوقتتان والوجوديتان والممكنتان المطلقة العامة ان اعتبرنا خارجية لم تنعكس لان الوقتية لا تنعكس لانه يصدق لاشئ من القمر بمنعكس بالتوقيت ولا يصدق بعض المنعكس ليس بقمر بالامكان لصدق كل منعكس فهو قمر بالضرورة لا يقال لانم انه لا يصدق بعض المنعكس ليس بقمر فان الساب يصدق على الافراد المعدومة للمنعكس وصدق الموجبة الكلية انما ينسأفها واتخذت معه في الموضوع وليس كذلك فان الايجاب على الافراد الموجودة والساب على الافراد المعدومة لانقول الحكم في السالبة على الافراد الموجودة ايضا وحيت يصدق التناقض بينها وبين الموجبة ومتى لم تنعكس الوقتية لم تنعكس البواقى اذ هي اخصها وعدم انعكاس الاخص بوجوب عدم انعكاس الاعم فان قلت لو انعكست المطلقة الوقتية كنفسها لانعكست الوقتية اليها لكن المقدم حق قالنا الى مثله اما بيان الملازمة فلانها اعم من الوقتية والاخص ملزوم لما يلزم الاعم واما حقيقة المقدم فلانه اذا صدق لاشئ من (جب) في وقت معين فليصدق لاشئ من (ب ج) في ذلك الوقت والا لكان بعض (ب ج) في ذلك الوقت فيصدق بعض (جب) في ذلك الوقت بالافتراض وقد كان لاشئ من (جب) في ذلك الوقت هف فنقول هذا السؤال غير وارد علينا بل على صاحب الكشف حيث حكم بنا قض الوقتين وان اعتبرنا حقيقة فلا يتخلو اما ان يؤخذ موضوعها بمبحث يتناول الممتنعات او يعتبر امكان موضوعها فان كان مأخوذا بمبحث يشمل الممتنعات انعكست سالبة جزئية دائمة لانه اذا صدق لاشئ من (جب) بالفعل صدق كل ماهو (ب) دائما فهو (ب) في الجملة ولاشئ من (ب) دائما (ج) دائما ينتج من الثالث بعض (ب) ليس (ج) دائما اما الصغرى فبينة الصدق واما الكبرى فلانه لولاها لصدق بعض (ب) دائما (ج) بالاطلاق فبعض (جب) دائما وقد كان لاشئ من (جب) بالاطلاق هف وايضا تنظمها مع الاصل صغرى حتى ينتج بعض (ب) دائما ليس (ب) بالاطلاق وانه محال واذا انعكست المطلقة العامة اليها ينعكس سائر الفعليات ايضا لانها ض الدليل فيها اولان الاخص يستلزم ما يلزم الاعم هذا في الفعليات واما الممكنتان فتنعكسان اليها ايضا بعين الدليل لانه لا بد من تقييد اوسط القياس بالضرورة حتى يتم الاستدلال فان قلت الاقتصار على ايراد الدليل في الممكنات كاف لان الممكنة اعم السبع فلا حاجة الى البيان الذي اورد في المطلقات فنقول ههنا فائدتان الاولى التنبيه على امكان انعكاس المطلقات بطريقين ما يخصها وما يعمها الثانية التنبيه على ان تقييد الاوسط بالدوام كاف في المطلقات بخلاف الممكنات ولم تنعكس الى السالبة الكلية لعدم انعكاس الوقتية التي هي اخصها اليها فانه يصدق لاشئ من القمر بمنعكس

(بالتوقيت)

بالتوقيت مع كذب قولنا لاشئ من المنعكس بقمر بالامكان لان بعض المنعكس قمر بالضرورة وان اعتبرنا في الحقيقة امكان الموضوع لم تنعكس كالحارجية للنقض المذكور فانه لا يصدق ليس بعض ما لودخل في الوجود وكان ممكن الوجود كان منعكسا فهو بحيث لودخل في الوجود كان قمر بالامكان لصدق كل ما لودخل في الوجود وكان ممكن الوجود كان منعكسا فهو بحيث لودخل في الوجود كان قمر بالضرورة بقي ههنا مقامان احدهما نقض الدليل المذكور لجريته في الخارجيات والحقيقات الممكنة الموضوع وثانيهما ايراد هذا النقض على الحقيقات المتناولة للممتنعات واجيب عن الاول باننا لانم صدق قولنا كل (ب) دائما فهو (ب) في الجملة ح لجواز ان لا يكون ههنا ذات موجودة في الخارج او ممكنة الوجود يصدق عليه (ب) دائما كما في الخاصة المفارقة كاضاحك والمنعكس في صورة النقض فانه لا يصدق كل ضاحك دائما ضاحك في الجملة وكل منعكس دائما منعكس في الجملة لعدم وجود الموضوع اولعدم امكانه فلم ينظم القياس بخلاف الحقيقات الشاملة للممتنعات فانه لا بد من صدق كل (ب) دائما (ب) في الجملة لان كل ما لودخل في الوجود كان (ب) دائما وان كان ممتنع الوجود فهو بحيث لو وجد كان (ب) في الجملة وعن الثاني باننا لانم كذب قولنا بعض المنعكس ليس بقمر بذلك الاعتبار فان المنعكس الذي ليس بقمر وان كان ممتنع الوجود في الخارج فهو بحيث لو وجد كان منعكسا وليس بقمر هذا ما ذكره المصنف وصاحب الكشف وههنا عند باوضح عبارة وتقرير وفيه نظر لاننا لانم صدق المتقدمين لما سبق من ان الحقيقة الشاملة للممتنع لا تصدق كلية ولانم لزوم الخلف لجواز استلزام المحال المحال لا يقال ليس المراد من الانعكاس ان الاصل والعكس صادقان في الواقع بل انه متى فرض صدق الاصل صدق العكس على ما صرح القوم به فيكون هذا السؤال واردا على جميع الدلائل في الانعكاسات بل وفي الانتاجات فيكون باطلا لانا نقول هذا السؤال وارد على جميع الدلائل فيكون حقا ولانم كذب بعض (ب) دائما ليس (ب) بالاطلاق فان (ب) دائما الذي ليس (ب) وان كان ممتنع هو بحيث لودخل في الوجود كان (ب) دائما وليس (ب) ولان كل (ب) دائما الذي ليس (ب) فهو (ب) دائما وكل (ب) دائما الذي ليس (ب) هو ليس (ب) ينتج من الثالث ان بعض (ب) دائما ليس (ب) سلمنا جميع ذلك لكن قوله متى صدق الاصل صدق المقدمتان ان اراد به صدقهما على ذلك التقدير على سبيل الاستلزام فهو ممنوع غاية في الباب ان كل (ب) دائما فهو (ب) في الجملة صادق في الواقع لكن الصادق في الواقع لا يجب ان يكون لازما للتقدير وان اراد به الاتصال على سبيل الاتفاق فلانم انه يفيد استلزام الاصل العكس فان المتصلين اللتين احدهما اتصافية لا تتجهان لازومية وربما يورد هذا الاعتراض بعبارة اخرى وهي ان

محصل كلامه ان لاصل مع المقدمة التي زعمها انها صادقة في نفس الامر يستلزم العكس ولا يلزم منه ان لاصل مستلزم للعكس اذا للزومية لا تعدد بتعدد المقدم لا يقال يمكن ان يورد الدليل بحيث لا يستعمل فيه المقدمة المذكورة وح يسقط الاعتراض كما يقال اذا صدق لاشي من (ج) بالفاعل صدق لاشي من (ب) دائما (ج) دائما ويلزم منه صدق بعض (ب) دائما ليس (ج) دائما لان (ب) دائما اخص من (ب) في الجملة وكل ما هو مطلوب عن جميع افراد الخاص يكون مسلوبا عن بعض افراد العام ضرورة ان جميع افراد الخاص بعض افراد العام لانا نقول الحكم على الخاص انما يكون حكما على العام اذا كان العام صادقا عليه في نفس الامر فان الحجر الناطق اخص من الحجر والحكم على الحجر الناطق لا يتهدى اليه (قوله واما السوالب الجزئية فلا ينعكس) السوالب ان كانت جزئية فغير الخاصتين لم تنعكس لجواز ان يكون الموضوع اعم فلا يصدق سلبه عن المحمول جزئيا اما في السبع فذكرنا من النقص جزئيا واما في الاربع الباقية فكل قولنا بعض الحيوان ليس بانسان باحدى الجهات ولا يصدق بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان واما الخاصتان فتعكسان كنفسيهما لانه اذا صدق بعض (ج) ليس (ب) مادام (ج) لادائما صدق (ج) و (ب) على ذات واحدة بحكم اللادوام وهما متافيان في تلك الذات لانه حكم فيها ان تلك الذات مادامت موصوفة (ج) لم يكن (ب) فلا بد ان لا تكون (ج) مادامت موصوفة (ب) والامكان (ج) حين هو (ب) فيكون (ب) حين هي (ج) لان الوصفين اذا تقارنا على ذات في وقت يثبت كل منهما في وقت الاخر بالضرورة وقد كانت ليس (ب) مادام (ج) واذا صدق على تلك الذات (ب) و (ج) وانها ليست (ج) مادام (ب) صدق بعض (ب) ليس (ج) مادام (ب) لادائما وهو المطلوب وفي جريان هذا الدليل في المشرطة الخاصة انظر فان قيل هذا البيان يدل على انعكاس العامتين الجزئيتين عرفة عامة لانه اذا صدق بعض (ج) ليس (ب) مادام (ج) يكون وصفا (ج) و (ب) متافيين فاهو (ب) لا يكون (ج) مادام (ب) والامكان (ج) في بعض اوقات كونه (ب) فيكون الوصفان مجتمعين على ذات واحدة وقد كانا متافيين هف اجاب بان مفهوم الاصل تنافي الوصفين في ذات (ج) ومفهوم العكس تنافيهما في ذات (ب) ولا يلزم من تنافيهما في ذات (ج) تنافيهما في ذات (ب) وانما يلزم لو كان الباء صادقا على ذات (ج) حتى يكون ذات (ج) ذات (ب) وليس كذلك لجواز ان يكون الذاتان متغايرتين ويكون (ج) ثابتا لكل ما صدق عليه (ب) بالضرورة كما في قولنا بعض الحيوان ليس بانسان مادام حيوانا فان وصفي الحيوانية والانسانية متافيان في ذات بعض الحيوان وهو الفرس مثلا ولا يلزم منه تنافيهما في ذات الانسان بل الحيوان صادق على كل افراد الانسان بالضرورة وهذا بخلاف

(الخاصتين)

واما السوالب الجزئية فلا ينعكس شي منها بل هو ان يكون الموضوع اعم الخاصتين فانهما تعكسان كنفسيهما فانه لا بد من اجتماع الوصفين في ذات واحدة للادوام سلب الباء عن بعض افراد الجيم ومن تنافيهما فيها وذلك بوجوب صدق العكس ولا يتأني مثله في العامتين لانها وان تنافيا في ذات واحدة لم يلزم صدق الباء عليهما فجاز صدق الجيم على كل ما صدق عليه الباء بالضرورة متى

الخاصتين لوجوب انعكاس ذات الموضوع والمحمول هناك بحكم اللادوام وضبط الفصل اما في عكس الموجبات فهو ان القضية اما ان يصدق عليها المطلقة العامة او لافان لم يصدق لم تنعكس وان صدقت عليها فاما ان تصدق الحينية المطلقة او لافان لم يصدق ينعكس مطابقة عامة وهي احدى الخمس وان صدقت فان كانت لادائمة تنعكس الى حينية لادائمة والا فالى حينية مطلقة واما في عكس السوالب الكلية فهو انها ان لم تصدق عليها الحينية لم تنعكس وان صدقت انعكست انعكاسا حافظا للادوام دون الضرورة واما في السوالب الجزئية فهو انها ان لم تصدق عليها الحينية اللادائمة لم تنعكس والا انعكست عرفة خاصة (قوله الفصل التاسع في عكس النقيض) عرفة الشيخ بانه جعل ما يناقض المحمول موضوعا وما يناقض الموضوع محمولا لكنه قال بعد ذلك اذا قلنا كل (ج) صدق كل ما ليس (ب) ليس (ج) والاف بعض ما ليس (ب) وبنعكس الى بعض (ج) ليس (ب) وقد قلنا كل (ج) هف واذا صدق لاشي من الناس بحجارة لزمه بعض ما ليس بحجارة هو انسان والاف لاشي ما ليس بحجارة انسان فلاشي من الناس ليس بحجارة وقد قلنا لاشي من الناس بحجارة واذا قلنا بعض (ج) يلزم بعض ما ليس (ب) ليس (ج) لانه يوجد موجودات او معدومات خارجة عن (ج) و (ب) واذا قلنا ليس كل (ج) فليس كل ما ليس (ب) ليس (ج) والا لكان كل ما ليس (ب) ليس (ج) فكل (ج) ب) وقد كان ليس كل (ج) ب) هف فزعم جمع من المتأخرين وتبعهم المصنف ان الشيخ حافظ على تعريفه في الجزئيات دون الكليات اما في السالبة الكلية فلانه جعل الانسان محمول العكس وهو عين موضوع الاصل واما في الموجبة الكلية فلانه ان اخذ قوله كل ما ليس (ب) ليس (ج) موجبة لم يتم الدليل لان نقيضها ليس كل ما ليس (ب) ليس (ج) وهو لا يستلزم بعض ما ليس (ب) ج) اذا سالبة المدولة المحمول اعم من الموجبة المحصلة المحمول وان اخذها سالبة تم البرهان لان محمولها يكون عين موضوع الاصل قالوا فالاولى تعريفه بما شمل المعنيين وهو جعل نقيض المحمول موضوعا وعين الموضوع محمولا فلفا للاصل في الكيف او جعل نقيض المحمول موضوعا ونقيض الموضوع محمولا موافقا للاصل في الكيف وربما يبدل الموضوع والمحمول بالحكوم عليه وبه ليتناول عكس الشرطيات ايضا ومنسائط الشبهة ههنا انهم جعلوا النقيض بمعنى العدول وليس كذلك فان نقيض الباء سلبه لا اثبات الالباء فالأخوذ في عكس الموجبة موجبة سالبة الطرفين وفي عكس السالبة سالبة الطرفين لكن لما حصل مفهومها كانت موجبة محصلة المحمول لان سلب السلب ايجاب فلهذا اخذها نقيض الموجبة وعكس السالبة ومن تأمل في عبارة الشيخ يتقدح في بانه ان مراده ما ذكرناه ان صاحب الكشف وضع كل قضية على انها خارجية او حقيقة بالاصطلاح السابق له واعتبر في عكس

الفصل التاسع في عكس النقيض وهو جعل نقيض المحمول وعين الموضوع محمولا بخلاف الاصل في الكيف او جعل نقيض المحمول محمولا موافقا له في الكيف ونحن انما نعبر في عكس الحقيقة الحقيقية وفي الخارجية الخارجية

كل منهما أربعة أقسام خارجية الطرفين وحقيقتيهما وخارجية الموضوع حقيقة
المحمول وعكسه وفي كل منهما مخالفة الأصل في الكيف وموافقته وفي العكس المخالف
سلب الموضوع وعدوله وفي الموافق سلب الطرفين وعدولهما وسلب الموضوع
وعدول المحمول وعكسه وحكم على بعضها بالزوم وعلى بعضها بعدم الزوم
واظن في الإثبات والنقض كل الاطبات واقتصر المصنف في عكس الخارجية على
الخارجية وفي عكس الحقيقة على الحقيقة إلا أنه يعتبر فيهما أقسام المخالفة والموافقة
وانت تعلم أن الكلام في الحقيقتين على الوجه الذي أخذنا بناء على الفاسد وبالجمل
هذا العكس لا يكاد يحتاج المنطق إليه ولا يستعمل في العلوم على ما استقر رأيها عليه
فجدير بنا أن لا نتجاوز في هذا الفصل حدا الشرح ولا نطول الكتاب بما لا طائل تحته
منبهين على مواضع الغلط أدنى تنبيه (قوله) أما الموجبات الكلية فالوقائيات
والوجوديات (ن) ابتداء بعكس الموجبات وبالكليات وبالخارجيات وبالقضائيات السبع
التي لا تنعكس سواها بالاستقامة والنظر أما في عكسها المخالف أو في عكسها الموافق
والمخالف أما سالبة الموضوع أو معدولته فقال أولا أنها تنعكس إلى سالبة جزئية
دائمة سالبة الموضوع فإذا صدق كل (ج ب) بالاطلاق صدق ليس بعض ماليس
(ب ج) دائما لأنه متى صدق الأصل صدق ليس بعض ماليس (ب) بحسب الحقيقة
دائما (ج) بحسب الخارج دائما ومتى صدقت هذه القضية صدق ليس بعض ماليس
(ب) بحسب الخارج (ج) بحسب الخارج دائما أما المقدمة الأولى فلا نهالولم تصدق
تلك القضية صدق نقيضها وهو كل ماليس (ب) بحسب الحقيقة دائما (ج) بحسب
الخارج بالاطلاق وتنعكس إلى بعض (ج) بحسب الخارج بالاطلاق وهو ليس (ب)
بحسب الحقيقة دائما ويلزم أن يكون ذلك البعض الذي هو ليس (ب) بحسب الحقيقة دائما
ليس (ب) بحسب الخارج دائما والالكان (ب) بحسب الخارج بالاطلاق فيكون (ب)
بحسب الحقيقة بالاطلاق وكان ليس (ب) بحسب الحقيقة دائما هف فلزم أن يصدق بعض
(ج) بحسب الخارج بالاطلاق ليس (ب) بحسب الخارج دائما وأنه يناقض الأصل
وأما المقدمة الثانية فلان البعض الذي هو ليس (ب) بحسب الحقيقة دائما إما أن يكون
موجودا في الخارج أو لا يكون وإما ما كان فهو ليس (ب) بحسب الخارج بالاطلاق
أما إذا لم يوجد في الخارج فظاهر لامتناع اتصاف المعلوم بالباء في الخارج وأما إذا
وجد فلأنه لولا ذلك لكان (ب) بحسب الخارج دائما فيكون (ب) بحسب الحقيقة
بالاطلاق وقد فرضناه ليس (ب) بحسب الحقيقة دائما هف وإذا لم يكن ذلك
البعض (ب) بحسب الخارج بالاطلاق صدق ليس بعض ماليس (ب) بحسب
الخارج (ج) بحسب الخارج دائما وإنما خلط الخارج بالحقيقة في البيان لأنه لو جرده
عن الخلط لم يتم فإنه لو قيل إذا صدق الأصل فليصدق ليس بعض ماليس (ب) بحسب
في الخارج سواء وجد في الخارج أو لم يوجد وأنه ليس (ج) في الخارج دائما فليس بعض ماليس (ب) (٣) (الخارج)

الخارج دائما (ج) بحسب الخارج دائما والاصل صدق كل ماليس (ب) بحسب الخارج دائما
(ج) بحسب الخارج بالاطلاق وانعكس إلى بعض (ج) بحسب الخارج بالاطلاق ليس
(ب) بحسب الخارج دائما وأنه مناف للاصل وإذا صدق تلك القضية صدق ليس
بعض ماليس (ب) بحسب الخارج في الجملة (ج) بحسب الخارج دائما لان ماليس (ب)
بحسب الخارج دائما ليس (ب) في الجملة فيقال لان ان ماليس (ب) بحسب
الخارج دائما ليس (ب) في الجملة وإنما يصدق لو كان ماليس (ب) دائما موجود
أو هو ممنوع وإذا لزم هذا العكس المطلقة العامة يلزم البواني من العمليات لما مر
مرارا ومن المكتبات لانها ض الدليل فيها لكن بشرط أن يقدم موضوع تالي
الصغرى بالضرورة حتى يتم الخلف وفيه نظر أما أولا فلان التردد المذكور
في بيان المقدمة الثانية مستدرك اذ يكفي أن يقال ماليس (ب) بحسب الحقيقة
دائما ليس (ب) بحسب الخارج بالاطلاق والالكان (ب) بحسب الخارج
دائما فيكون (ب) بحسب الحقيقة بالاطلاق فان قيل المصنف لم يرد بل ما قال
الا ان البعض الذي هو ليس (ب) بحسب الحقيقة دائما لا يكون (ب) بحسب
الخارج سواء وجد أو لم يوجد والالكان (ب) بحسب الخارج دائما
قلنا فحينئذ لا يكون لقوله سواء وجد في الخارج أولم يوجد فائدة ولا نفي بالاستدراك
الا هذا القدر وأما ثانيا فلان النقص قائم بقولنا كل فر فهو ليس بمخسف بالتوقيت
فانه لا يصدق ليس بعض ماليس ليس بمخسف قر بالامكان ضرورة انه في قوة بعض
المخسف ليس بقدر وأما ثالثا فلان لان ان البعض الذي ليس (ب) بالحقيقة دائما
لو كان معدوما لم يكن (ب) بحسب الخارج لجواز أن يكون سلبا فيصدق على
المعدوم أولا ان كان (ب) بحسب الخارج دائما كان (ب) بحسب الحقيقة بالاطلاق
فانه إذا كان الباء سلبا يمكن أن يصدق بحسب الخارج ولا يصدق بحسب الحقيقة
وأما رابعا فلان قولنا ماليس (ب) دائما ليس (ب) في الجملة سالبة المحمول وهي
لا تستدعي وجود الموضوع فلو لم تصدق لصدق بعض ماليس (ب) دائما (ب) دائما
وأنه محال على أنه يمكن أن يبين الانعكاس على الوجه المذكور في الدليل فيقال
البعض الذي ليس (ب) بحسب الخارج دائما إما أن يكون موجودا أو لا يكون فان
لم يكن فهو ليس (ب) بالاطلاق وان كان فكذلك والالكان (ب) دائما بحسب الخارج
وقد كان ليس (ب) دائما هف أو نعرض عن التردد وتنصر في البيان على الخلف
وقد أورد على الدليل معارضة أيضا وهي أن تلك السالبة الجزئية الدائمة صادقة
في الواقع سواء صدق الأصل أو لم يصدق فلا يكون صدقها ناشئا عنه فلا تكون
عكسها وإنما قلنا انها صادقة لأنه لو لم يصدق ليس بعض ماليس (ب ج) دائما
صدق نقيضه وهو كل ماليس (ب ج) بالاطلاق وههنا قضية صادقة في الواقع وهي

ان كل متنع ومعدوم فهو ليس (ب) نفيها اليه حتى يتنج كل متنع ومعدوم (ج) في الخارج وانه محال واجاب بان صدقها في الواقع لا يتنافى لزومها للاصل لجواز ان يكون اللازم اعم من الملزوم فيكون صادقا على تقدير صدق الملزوم وعلى تقدير عدمه على ان الموجبة الخارجية الكلية اذا كانت سالبة الموضوع محصلة المحمول او معدولة لا يجب ان تكون كاذبة لان الايجاب الخارجي يخص الموضوع بالموجودات الخارجية وان كان معها والمعدومات بحسب المفهوم فاننا اذا قلنا كل انسان ناطق بحسب الخارج لم يكن معناه ان كل ماضق عليه الانسان في نفس الامر سواء كان موجودا في الخارج او في العقل فهو ناطق في الخارج والام يصدق موجبة خارجية كلية بل معناه ان كل موجود في الخارج يصدق عليه الانسان فهو ناطق في الخارج وليس ذلك التشنيع من الشيخ على القضية الخارجية حيث زعم انقلابها جزئية الامن هذا المقام فليس معنى السالبة الموضوع ان كل ما سلب عنه (ج) سواء كان موجودا في الخارج او لم يكن فهو (ب) بل معناه ان كل موجود في الخارج سلب عنه (ج) فهو (ب) فاذا قلنا كل معدوم سلب عنه (ج) وكل ما سلب عنه (ج) فهو (ب) في الخارج لم يتنج لعدم اندراج الاصغر تحت الاوسط ويشبه ان يكون هذا اعتراضا آخر على القضية الخارجية (قوله ولا يلزمها هذه السالبة الكلية) واذا قد بين ان السالبة الجزئية الدائمة لازمة للموجبات السبع وقد عرفت ان المقصود من العكس تحصيل الخص قضية يلزم الاصل بطريق التبدل اراد نفي الزائد فقال لا يلزمها هذه السالبة الكلية لجواز ان يكون المحمول في الاصل خاصة مفارقة ضرورية في وقت فيجب ثبوت الموضوع لبعض ما ليس بمحمول فلا يصدق سلبه عن جميع ما ليس بمحمول بالامكان كقولنا كل قر فهو منخفض بالتوقيت ولا يصدق لاشئ مما ليس بمنخفض قر بالامكان لان بعض ما ليس بمنخفض قر بالضرورة (قوله ولا معدولة الموضوع) الموجبات السبع لا تنعكس الى سالبة معدولة الموضوع لاحتمال كون المحمول خاصة مفارقة ووجوب الموضوع لكل ماله تلك الخاصة ولما له عدمها من الموجودات فلا يمكن سلبه عن بعض ماله عدمها منها كقولنا كل شئ فهو معلوم زيد بوجد ما ولا يصدق بعض ما هو لا معلوم زيد ليس بشئ بالامكان لصدق قولنا كل ما هو لا معلوم زيد من الموجودات فهو شئ بالضرورة وكقولنا كل موجود فله اضافة المعية الى الوقت المعين الذي هو موجود فيه لادائما مع كذب عكسها معدولة الموضوع وهي ليس بعض مالا اضافة معية له الى الوقت المعين بموجود بالامكان لصدق كل مالا اضافة معية له الى الوقت المعين فهو موجود بالضرورة ولا الى موجبة لجواز ان لا يكون لتقيض احد الطرفين تحقق في الخارج بان يكون احدهما شاملا لجميع الموجودات فلا يثبت تقيضه لموجود فيصدق الايجاب في العكس

(كقولنا)

ولا يلزمها هذه السالبة كلية لجواز كون المحمول خاصة مفارقة فيجب الموضوع لبعض ما ليس بمحمول متى

ولا معدولة الموضوع لجواز كون المحمول خاصة مفارقة فيجب الموضوع لكل ماله تلك الخاصة لسا له عدمها من الموجودات ولا يلزمها موجبة لجواز ان لا يتحقق تقيض احد الطرفين متى

اما الدائمة والعامة فتنعكس كانهما

كقولنا كل شئ في الخارج فهو ممكن بالامكان العام ولا يصدق بعض ما ليس بممكن هو ليس بشئ وكما ذكرنا من مثال المعية وهذا لا يستقيم اذا كانت الموجبة سالبة الطرفين لانها لا تستدعي وجود الموضوع في الخارج وهي عكس التقيض بالحقيقة لما اشرنا اليه من ان التقيض هو السلب لا العدول (قوله واما الدائمة والعامة) تنعكس كانهما سالبة سالبة الموضوع ومعدولته والالاتج تقيضها مع الاصل حل الشئ على تقيضه دائما اذا كان الاصل دائمة وحين تحققة اذا كان احدي العامين او انعكس تقيضها الى ما ينفي في الاصل مثلا اذا صدق كل (ج ب) دائما فليصدق لاشئ مما ليس (ب ج) دائما سالبة الموضوع ومعدولته والا لصدق بعض ما ليس (ب ج) بالاطلاق فتجعله صفري للاصل ليتنج بعض ما ليس (ب ب) دائما او انعكسها الى بعض (ج) هو ليس (ب) بالاطلاق وهو ينفي الاصل والادليلان لا يتمان في المشروطة العامة والالزم القول بانهاج الممكنة الصفري في الاول او بعكس الممكنة بل هي لا تنعكس كنهها اذا اخذت الضرورة فيها مادام الوصف او بشرطه لانها لا تقتضي المناقاة بين تقيض المحمول وعين الموضوع في ذات الموضوع ولا يلزم منها المناقاة بينهما في ذات المحمول اما اذا اعتبرت لاجل الوصف تنعكس كنهها لتحقيق المناقاة ح بين تقيض المحمول وعين الموضوع مطلقا ولا تنعكس القضايا المذكورة الى الموجبة لجواز ان لا يكون لتقيض احد الطرفين تحقق كقولنا كل ممكن بالخاص فهو ممكن بالعام دائما ولا يصدق بعض ما ليس بممكن بالعام ليس بممكن بالخاص بالامكان العام وفيه ما عرفت والضرورة تنعكس دائمة لانها من الدلائل فيها او لانها لازمة للدائمة التي هي اعمها الا ضرورية لما عرفت عكس السالبة الضرورية بدلا لاستقامة فانه يصدق في ذلك المثال كل مركوب زيد فرس بالضرورة ولا يصدق لاشئ مما ليس بفرس مركوب زيد بالضرورة لان بعض ما ليس بفرس كالجار مركوب زيد بالامكان والخاصتان تنعكسان الى عكس عامتيهما اي عامتين مع قيد اللادوام في البعض فاذا قلنا كل (ج ب) مادام (ج) لادائما صدق لاشئ مما ليس (ب ج) مادام ليس (ب) لادائما في البعض اما قولنا لاشئ مما ليس (ب ج) مادام ليس (ب) فاليان المذكور اولانه لازم للعامة واما قيد اللادوام في البعض ومعناه بعض ما ليس (ب ج) بالاطلاق فلانه اولاه لصدق لاشئ مما ليس (ب ج) دائما وينعكس الى لاشئ من (ج) ليس (ب) دائما وهو مضاد لقولنا كل (ج) ليس (ب) اللازم للادوام الاصل بحكم وجود الموضوع والادوام في الكل ليس بلازم لصدق قولنا كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتب لادائما مع كذب قولنا كل ما ليس بمتحرك الاصابع كاتب بالفعل اذ يصدق ليس بعض ما ليس بمتحرك الاصابع

(٢٥)

كل (ج) ليس (ب) بالاطلاق هذا يخالف متى

والتحجج من قال بانعكاس الموجبة الى الموجبة بانه لو لم يوجد ١٩٤ يصدق كل ما ليس (ب) ليس (ج)

بكتاب دائما (قوله واجج من قال بانعكاس الموجبة موجبة) زعم من تابع الشيخ
في انعكاس الموجبة موجبة ان الموجبات الست المذكورة تنعكس كانعكاسها كما وكيفا وجهة
مع قيد اللادوام في البعض في الخاصتين ولتين في الدائمة القياس عليها البواني
فاذا صدق كل (ج ب) دائما وجب ان يصدق كل ما ليس (ب) ليس (ج)
دائما والاصدق بعض ما ليس (ب ج) بالاطلاق وينعكس الى بعض (ج)
ليس (ب) بالاطلاق وقد كان كل (ج ب) دائما هف وجوابه انه بتقدير
عدم صدق عكس الاصل لا يلزم الا صدق قولنا ليس كل ما ليس (ب)
ليس (ج) وهو اعم من بعض ما ليس (ب ج) اذ السالبة المدولة اعم من
الموجبة المحصلة وصدق الاعم لا يستلزم صدق الاخص وهذا لو صح قائما
يصح في البسائط واما في الخاصتين فلا لاستلزام السالبة الموجبة هناك لوجود
الموضوع وذهب الكشي الى ان الموجبات السبع تنعكس موجبة جزئية مطلقة
عامة محتجا بوجوه الاول انه اذا صدق كل (ج) او بعضه (ب) باحدى الجهات
فليصدق بعض ما ليس (ب) ليس (ج) بالفعل والاصدق لاشي مما ليس (ب)
ليس (ج) دائما ويلزمه كل ما ليس (ب ج) دائما لان سلب السلب ايجاب لكن ليس
(ب) اعم من (ج) لان نقيض المحمول يكون اعم من عين الموضوع فيلزم حل
الاخص على كل افراد الاعم وهو محال ومثل الدليل بمثال جزئي وهو ان كل
انسان متفلس يستلزم بطريق عكس النقيض ان بعض ما ليس بمتفلس ليس بانسان
ولا فلا شئ مما ليس بمتفلس ليس بانسان وكل ما ليس بمتفلس انسان وما ليس بمتفلس
اعم من الانسان فيلزم حل الاخص على كل افراد الاعم وجوابه انا لانم ان السالبة
المذكورة وهي قولنا لاشي مما ليس (ب) ليس (ج) دائما يستلزم الموجبة القائلة
كل ما ليس (ب ج) وسند المنع قد مر مرارا على ان التمسك بايجاب سلب السلب مما
يدفعه سلماء لكن لانم ان نقيض المحمول لا بد وان يكون اعم من الموضوع وما ذكره
من المثال لا يصح الدعوى الكلية الوجه الثاني ان احد الامرين لازم وهو اما
ان موضوع كل موجبة من السبع ميان لنقيض محموله مبينة كلية واما انه ميان له
مبينة جزئية والمراد بالمبينة الكلية ههنا صدق نقيض المحمول بدون الموضوع
في جميع الصور وبالجزئية صدق نقيض المحمول بدونه في شئ من الصور واما ما كان
يصدق الايجاب الجزئي بين نقيض الطرفين بيان الاول ان موضوع الموجبة اما
مسا والمحمولها او اخص منه او اعم منه مطلقا او من وجه لاستحالة المبينة الكلية
بين طرفي الايجاب وعلى جميع التقدير يلزم احد الامرين المذكورين اما اذا كان
مساويا للمحمول او اخص منه مطلقا فلحق بالمبينة الكلية بين نقيض المحمول وعين
الموضوع لاستحالة ثبوت الخاص لنقيض العام او ثبوت احد المتساويين لنقيض

المحمول يجب ان يكون اعم من الموضوع والمبايل لا يصح القضية للكتابة الثاني ان كل موضوع ٨ (الآخر)

٨ بيان تقيض محموله لانه ان كان $\frac{1}{190}$ محمول او مساو بالمحموله باين تقيضه بمباينة كلية

الآخر واما اذا كان اعم منه مطلقا فلا زوم المباشرة بينهما لان تقيض الخاص
 اما اعم من عين العام مطلقا او من وجهه اذ تقيض الخاص يصدق على عين العام وعلى
 غيره فان صدق على كل ما صدق عليه العام يكون اعم مطلقا والافاعم من وجهه
 واما ما كان يصدق تقيض المحمول بدون الموضوع في الجملة وهو المراد بالمباشرة
 الجزئية على ما ذكرنا من التفسير اما اذا كان اعم مطلقا فلو جوب صدق العام بدون
 الخاص تحقيقا معني العموم واما اذا كان اعم من وجهه فظاهر ولا حاجة ههنا الى
 اثبات احد الامرين احدهما لازم الانتفاء على انه فيصح في نظر المناظرة بل يكفي ان يقال
 لما كان تقيض الخاص صادقا على عين العام وعلى غيره فيصدق تقيض المحمول
 بدون الموضوع في بعض الصور واما اذا كان اعم من المحمول من وجهه واخص
 من وجهه فباعتبار انه اخص يلزم المباشرة الكلية بين تقيض المحمول وعين الموضوع
 وباعتبار انه اعم يلزم المباشرة الجزئية بينهما وبيان الثاني ان الموضوع اذا بان تقيض
 المحمول مباشرة كلية يثبت تقيضه لكل ما صدق عليه تقيض المحمول واذا بانه
 مباشرة جزئية يثبت تقيضه لبعض ما صدق عليه تقيض المحمول فيصدق الانجاب
 الجزئي بين تقيض الطرفين على كلا التقديرين وهو المطاوب والجواب انا لانم
 ان تقيض احد المتساويين والعام يباين عين المساوي الاخر والخاص مباشرة كلية
 فان الضاحك مساو للانسان لان كلا منهما صادق على ما صدق عليه الاخر
 والخاص من الماشي وليس تقيضه يباين الانسان ولا تقيض الماشي يباينه تلك
 المباشرة بل يصدق بعض ما ليس بضاحك انسان وبعض ما ليس بماش
 ضاحك نعم لو كان المساوي والعام دائمي الثبوت لافراد المساوي الاخر
 والخاص كالتساوي والانسان والانسان والحيوان كان بين التقيض والعين
 مباشرة كلية لكن الدوام في القضايا التي نكلم فيها غير لازم وتحقق هذا المنع
 ان كيفية اخذ التقيض في باب الكليات مغايرة لكيفية اخذه في هذا الفصل
 فان التقيض نعمة على ما سبق ايماء اليه رفع المفهوم مقيدا بما ينافي قص جهة صدقه
 فيباين التقيض العين مباشرة كلية بالضرورة ولما اقتصر ههنا على رفع المفهوم فقط
 لم يكن بينهما المباشرة الا اذا تناقضا في الجهة ولئن زلنا عن هذا المقام فلانم ان تقيض
 الخاص اما اعم من عين العالم او مباين له من وجهه قوله لان تقيض الخاص يصدق على
 عين العام وعلى غيره قلنا لانم وانما يكون كذلك لو لم يكن العام لازما للتقيضين كالامكان
 العالم فانه اعم من الامكان الخاص وليس تقيضه بقصد على غير الامكان العام ضرورة
 ان كل ما ليس بممكن بالامكان الخاص فهو ممكن بالامكان العام سلمناه لكن لانم ان
 الخصوص والعموم من وجهه يقتضي المباشرة الكلية او الجزئية فان مقتضى المباشرة
 الكلية ليس مطابقا لخصوص الذي هو اعم من الخصوص المطلق ومن وجهه

من موجود او معدوم خارج عنهما فی بعض مایس (ب) (ج) 'یا لا ینطلق وجوابه سیاق

بل الخصوص المطلق الذي هو اخص وكذلك المقضى للبيان الجزئية العموم
المطلق لا مطلق العموم الذي هو اعم منه ولا ترى ان بين العام وتقيض الخاص عموما
من وجه ولا مباينة بين تقيضيهما اصلا ولئن سلمناه فلان ان التباين بين تقيض المحمول
وعين الموضوع يستلزم صدق تقيض الموضوع على تقيض المحمول بل سلب الموضوع
عن تقيض المحمول وهو لا يستلزم صدق اليجاب وهذا غير مذكور في الكتاب
الوجه الثالث انه اذا صدق كل (ج) باحدى الجهات فلا بد من موجود او معدوم
خارج عن (ج) و (ب) فيصدق عليه تقيضا هما والا لما خرج عنهما فيصدق بعض
ماليس (ب) ليس (ج) بالاطلاق وجوابه يساني عن قريب (قوله واما الحقيقة
فحكمها كذلك) الموجبات الكلية الحقيقية حكمها في الانعكاس وعدم حكم الخارجية
الا ان انعكاس الموجبات السبع الى السالبة الجزئية الدائمة ههنا اظهر لان تمام الحجة
موقوف على خلط الخارج بالحقيقة ولا حاجة اليه ههنا فانه اذا صدق كل (ج) بالاطلاق
حقيقية صدق ليس كل ماليس (ب) دائما (ج) دائما والصدق كل ماليس (ب) دائما (ج)
بالاطلاق ونعكس الى بعض (ج) هو ليس (ب) دائما وانه يناقض الاصل واما لم يقل يناقضه
لا يوجب فهو يستلزم ليس بعض (ج) دائما وهو مناقض له واذا لم يزم ليس كل ماليس
(ب) دائما (ج) دائما لم يزم ليس كل ماليس (ب) بالاطلاق (ج) دائما والصدق كل
ماليس (ب) بالاطلاق (ج) بالاطلاق ويلزمه كل ماليس (ب) دائما (ج) بالاطلاق
لتحقق مفهوم يصدق عليه بحسب الحقيقة انه ليس (ب) دائما فيكون ماليس (ب)
دائما داخلا في كل ماليس (ب) بالاطلاق ضرورة ان ماليس (ب) دائما وان
كان متمنا فهو بحيث لو دخل في الوجود كان ليس (ب) بالاطلاق فيصدق
كل ماليس (ب) دائما (ج) بالاطلاق وقد ثبت ليس كل ماليس (ب) دائما (ج)
دائما ولا يتم هذا البيان بحسب الخارج لاننا لانم انه لو صدق كل ماليس (ب) بالاطلاق
(ج) بالاطلاق خارجية صدق كل ماليس (ب) دائما (ج) بالاطلاق وذلك لان الحكم
فيها (ج) على كل ما وجد في الخارج وكان ليس (ب) بالاطلاق وجاز ان لا يكون
في الخارج ما يصدق عليه ليس (ب) دائما فلا يلزم من ثبوت (ج) لافراد الموجودة
ليس (ب) ثبوته لما ليس بموجود منه لا يقال ماليس (ب) بالاطلاق اعم مما ليس
(ب) دائما وثبوت الشيء لجميع افراد الاعم يستلزم ثبوته لجميع افراد الاخص لاننا لانم
ذلك وانما يكون كذلك لو كان الحكم في القضية الخارجية اعلى كل ماليس (ب)
مطلقا وليس كذلك بل على الافراد الموجودة ومن الجاز ان لا يكون افراد الاخص
منها ولما كان الحكم في الحقيقة على كل ماليس (ب) مطلقا لا جرم
نعدي اليها وقد عرفت انعكاس الخارجية بما لا توقف له على الخلط فلا فرق
بينها وبين الحقيقتات في ذلك نعم لو قيل انعكاسها يظهر بهذا الطريق

(بدون)

واما الحقيقة فحكمها
كذلك لكن انعكاس
السبع الى السالبة
الجزئية ههنا اظهر
لانه يلزمها ليس كل
ماليس (ب) دائما
(ج) دائما والا
انعكس تقيضه الى
منافي الاصل واذا لم
ذلك لم يزم ليس كل ماليس
(ب) دائما لانه
لو صدق كل ماليس
(ب) لصدق
كل ماليس (ب)
لتحقق مفهوم يصدق
عليه انه ليس (ب)
دائما بحسب الحقيقة
ولا يمكن هذا البيان
بحسب الخارج لجواز
ان لا تحقق في الخارج
ما يصدق عليه انه
ليس (ب) دائما
من

واما الموجبات الجزئية الخارجية ١٩٧ فاعدا الخاصتين لا انعكاس الى السالبة لان الموضوع قديكون

بدون انعكاس الخارجية فيكون اظهر كان له وجه واعلم انه لا بد في انتهاز
الدليل على انعكاس الحقيقتات على ما اعتبروا موضوعها لانها وان كانت
كاذبة يجوز استلزامها لكونها اذ ب اخرى او صوابا وانما البعيد ان يتعرض لابرار
النقض على عدم انعكاسها فانه لما كذبت كلياتها فلا بد ان يصدق جزئيا انها فليت
شعري كيف يدعي ان الاصل يصدق كليا والنعكس يكذب جزئيا (قوله واما الموجبات
الجزئية الخارجية) ما عدا الخاصتين من الموجبات الجزئية الخارجية لا انعكاس الى
السالبة اما الدوائم الاربع فلجواز ان يكون الموضوع فيها اعم من المحمول عموما
يلزم الوجود الخارجي ويكون المحمول لازما لبعض افراد الموضوع بحيث يكون
الموضوع اعم والمحمول لازما لبعضه يصدق احدى الدوائم وحيث يكون الموضوع
لازما لجميع الموجودات الخارجية تثبت لكل ما صدق عليه تقيض المحمول من
الموجودات الخارجية بالضرورة فلا يصدق السالبة الجزئية الممكنة في العكس
لقولنا بعض الشيء او الممكن بالامكان العام انسان باحدى الدوائم مع كذب ليس
بعض ماليس بانسان بشيء او ممكن عام باعم الجهات اذ كل ماليس بانسان شيء او ممكن
بالضرورة واما السبع الباقية فلجواز ان يكون الموضوع اعم كذلك والمحمول
خاصة مرفة ضرورة في وقت فيصدق الوقتية بدون العكس كقولنا بعض الممكن
العام منخسف بالتوقيت مع عدم صدق ليس بعض ماليس منخسف بممكن عام لان
كل ماليس منخسف ممكن بالضرورة ولا انعكاس ايضا الى الموجبة لما مر في الكليات
من احتمال ان يكون احد الطرفين شاملا لجميع الموجودات فلا يكون تقيضه موجودا
ولانها لو انعكست اليها لا انعكست الكليات اليها العموم الجزئيات ولا انعكست الى
السالبة لانها اعم من الموجبة واحتج الشيخ على انعكاسها موجبة بانه لا بد ان يوجد
موجود او معدوم خارج عن (ج) و (ب) فبعض ماليس (ب) ليس (ج) وجوابه
يمنع ذلك لجواز ان يكون احدهما شاملا لجميع الموجودات والمعدومات كقولنا بعض
الممكن العام ممكن فلا يوجد موجود او معدوم خارج عنهما ولو سلم فلا يلزم
كونه عكس التقيض ما لم يبين لزومه للقضية لجواز ان يكون صدقه بطريق الاتفاق
واللزوم معتبر في العكس والكشئ فصل في الموجبة الجزئية تارة بين المحصلة الطرفين
و بين المعدولة الموضوع او المحمول بان ذهب الى انعكاس الاولى دون الاخرى
اما انعكاس الاولى فللوجوه الثلاثة المنقولة عنه واما عدم انعكاس الاخرى فلنصوبة
النقض لصدق قولنا بعض الانسان حيوان او بعض الحيوان لا انسان مع كذب
بعض الاحيوان انسان وبعض الانسان لا حيوان واخرى بين الجزئية التي موضوعها
مساو للمحمول او اعم منه مطلقا او اخص مطلقا وبين الجزئية التي موضوعها اعم
واخص من وجه بان ذهب الى انعكاس الاولى للوجوه الثلاثة وعدم انعكاس الاخرى

اعم من المحمول عموما
يلزم الوجود ويكون
المحمول لازما لبعض
افراد الموضوع حتى
يصدق الدوائم الاربع
او مفارقة حتى يصدق
السبع الباقية مع كذب
العكس سالبة ولا ي
الموجبة لما عرفت
الكليات واحتج الشيخ
على انعكاسها بانه لا بد
وان يوجد موجود
او معدوم خارجا
عنهما فبعض ماليس
(ب) ليس (ج)
وجوابه لا نسلم ذلك
فانه يصدق بعض
الممكن بالامكان العام
ممكن بالامكان الخاص
ولا يوجد موجود
ولا معدوم خارج
عنهما ويتقدر صحته
لا يلزم كونه عكس
التقيض ما لم يبين لزومه
للقضية والكشئ فصل
بين المحصلة والمعدولة
تارة و بين المساواة
والعموم والخصوص
المطلق و بين الذي
من وجه اخرى
بانعكاس الاولين دون
الاخرين باوجوه

الثلاثة المنقولة عنه مع انها مزينة وبتقدير صحتها لا تفصيل والخاصتان تنعكسان ككيفية

للتعاض فان بين اللا انسان والحيوان عموما من وجهه ويصدق بعض اللا انسان حيوان
مع كذب العكس وابطال الوجوه المذكورة فدمر وبتقدير صحتها لاتفصيل
لاتنهاضها على انعكاس الاخرين انتهاضها على انعكاس الاولين واما الخاصتان
فيعكس كل منهما كنفسيهما سالبية سائلة الموضوع ومدولة وموجبة ومدولة
الطرفين وسالتيهما ومدولة الموضوع سالبية المحمول وسالبة الموضوع ومدولة
المحمول حتى يصدق في العكس اربع موجبات وسالتيان وقوله سالبية الموضوع
ومدولته اذا علق بالسالتيين والموجبتين معادل على ذلك ولتين انعكاسها الى
موجبة ومدولة الطرفين ليتبين الكل لان الانعكاس الى الاخص يوجب انعكاس
الى الاعم فنقول اذا صدق بعض (ج) مادام (ج) لاداءا صدق بعض (ب) لا (ج)
مادام لا (ب) لاداءا لان فرض البعض الذي هو (ج) مادام (ج) لاداءا (د) (فدج)
(دب) و (د) لا (ج) بالاطلاق والالكان (ج) دائما و (ب) دائما لادوام الجيم
وقد كان لاداءا (د) لا (ب) بالاطلاق بحكم الادوام ووجود الموضوع و (د) لا (ج)
مادام لا (ب) والالكان (ج) في بعض اوقات لا (ب) فيكون لا (ب) في بعض اوقات (ج) فلم
يكن (ب) مادام (ج) وذلك يوجب صدق العكس وفيه نظر لانه قد استعمل فيه خمس
مقدمات اثنتان منها مستدركتان فان العكس هو بعض لا (ب) لا (ج) مادام لا (ب)
لاداءا ومعنى الادوام ليس بعض لا (ب) لا (ج) بالفعل واذا صدق على ذات الموضوع
انه لا (ب) ولا (ج) مادام لا (ب) صدق الجزء الاول واذا صدق عليه انه (ج)
بالفعل فيكون لا (ج) مساو باعنه ويصدق الجزء الثاني فلا حاجة في بيان الانعكاس
الى انه (ب) وانه لا (ج) هذا حكم الموجبات الجزئية الخارجية اما الحقيقية فحكمها
في الانعكاس وعدمه كحكمها بل بيان البرهان المذكور فيها واما النقوض فانت
خبير بحالها (قوله اما السوالب الخارجية فاعدا الوجوبات لانعكاس) واما السوالب
الفعليات الخارجية فاعدا الوجوبات اي البسائط الست لانعكاس الى الموجبة
السالبة الموضوع ومدولته لجواز ان لا يكون للموضوع تحقق في الخارج مع لزوم
المحمول اياه فيصدق السالبة الضرورية بدون العكس كقولنا لاشي من الخلاء
بعد مع كذب قولنا بعض ما ليس بعد خلاء وبعض لا بعد خلاء بالامكان العام لعدم
الموضوع في الخارج واستدعاء اليجاب الخارجي اياه لامتناع ثبوت اللزوم لتقيض
اللازم واحج الشيخ على انعكاسها موجبة بانه اذا صدق لاشي من (ج) او ليس
بعضه (ب) بالاطلاق فيصدق بعض ما ليس (ب) بالاطلاق والاصدق لاشي
بما ليس (ب) ج) دائما فلاشي من (ج) ليس (ب) دائما ويلزمه كل (ج) دائما
وقد كان لاشي من (ج) بالاطلاق هف وجوابه اننا لانم ان تلك السالبة تستلزم
الموجبة فان معناه ليس شي من (ج) محققا في الخارج مع سلب الباء عنه وهو صادق

يلزمه كل (ج) دائما فان معناه ليس شي من (ج) محققا في الخارج مع سلب (ب) عنه وذلك لا يلزمه ه (وان)

(ج) ولا (ب)
والالكان (ب) دائما
ويكون لا (ج) مادام
لا (ب) والاللم يكن
(ب) مادام (ج)
وذلك يوجب صدق
العكسين وحكم
الحقيقت كحكم
الخارجيات متى
واما السوالب
الخارجية فاعدا
الوجوبات لانعكاس
الى الموجبة لجواز
ان لا يكون للموضوع
تحقق في الخارج مع
لزوم المحمول اياه
كقولنا لاشي من
الخلاء بعد مع كذب
قولنا بعض ما ليس
بعد خلاء وبعض
ما هو لا بعد خلاء
واحج الشيخ بانه
لو لم يصدق بعض
ما ليس (ب) ج) لصدق
لاشي مما ليس (ب) ج)
دائما وانعكس لاشي
من (ج) ليس (ب)
دائما ويلزمه كل
(ج) دائما وكان
لاشي من (ج) ب)
بالاطلاق هذا خلف
وجوابه لا نسلم انه
يلزمه كل (ج) دائما

وان لم يكن (ب) تحقق في الخارج فلا يلزمه كل (ج) كقولنا لاشي من الخلاء ليس
بعد فانه لا يلزمه ان كل خلاء بعد وهذا المنع منه يفصل ما مر ان المراد من التقيض
السلب وسلب السلب ايجاب بل المنع على موضع آخر ولذلك لاتعكس البسائط
الى السالبة سواء كانت سالبة الطرفين او مدولتهما او مدولة الموضوع سالبة
المحمول لجواز ان لا يكون للطرفين تحقق في الخارج كقولنا لاشي من الخلاء بجزء
مع كذب ليس بعض ما ليس بجزء ليس بخلاء وليس بعض ما هو لا جزء لا خلاء وليس
بعض ما هو لا جزء ليس بخلاء لان كل ما ليس بجزء ليس بخلاء وكل لا جزء لا خلاء
لا جزء ليس بخلاء واما السالبة الموضوع المدولة المحمول كقولنا ليس بعض ما ليس
بجزء لا خلاء فصا دقة مع الاصل بطر بق الاتفاق كذب كل ما ليس بجزء لا خلاء
والالكان كل ما ليس بجزء موجودا لاقتضاء عدول المحمول وجود الموضوع
فيلزم وجود المتعدي والمتعدي لكن الصدق الانفا في لاقتضى الانعكاس
لاعتبار اللزوم فيه وهذا انما يصح لو كان معنى السالبة الموضوع ان الافراد التي سلب
في الخارج عنها عنوان الموضوع ثبت لها المحمول وقد سبق انه ليس كذلك بل معناها
ن الافراد الموجودة في الخارج التي سلب عنها العنوان هي المحمول والعجب انه صرح
في الفرق بين الحقيقت والخارجيات بان ما ليس (ب) دائما لجواز عدمه في الخارج
لا يدخل في كل ما ليس (ب) وفي نفي انعكاس الموجبات الجزئية الى السالبة يصدق
الموجبة الكلية فكيف غفل عن ذلك ولم يتقدم الا بسطور عدة واحج الشيخ على
انعكاسها سالبة بانه اذا صدق لاشي من (ج) او ليس بعضه (ب) بالاطلاق
فليصدق ليس كل ما ليس (ب) ليس (ج) بالاطلاق والاصدق كل ما ليس
(ب) ليس (ج) دائما وينعكس بعكس التقيض الى كل (ج) دائما وقد كان
ليس بعض (ج) بالاطلاق هف وجوابه ما مر من عدم انعكاس الموجبة
السالبة الطرفين الى الموجبة المحصلة الطرفين وبالعكس لجواز انتفاء موضوع
العكس بناء على بساطة السالبة (قوله واما الوجوبات فاعدا الخاصتين) فاعدا
الخاصتين من الوجوبات وهي الوقتيتان والوجوديتان كلية كانت او جزئية
تنعكس الى الموجبة الجزئية المطلقة العامة بالحجة التي ذكرها الشيخ على انعكاس
السوالب البسيطة موجبة فانه اذا صدق لاشي من (ج) او ليس بعضه (ب)
بالضرورة صدق بعض لا (ب) ج) بالاطلاق والافلاشي من لا (ب) ج) دائما وتنعكس
الى لاشي من (ج) لا (ب) دائما ويلزمه كل (ج) دائما وقد كان لاشي من (ج) هف
والمنع المذكور ثمة وهو منع استلزام لاشي من (ج) لا (ب) دائما لكل (ج) دائما
مندفع لان السالبة المدولة انما تستلزم الموجبة المحصلة اذا لم يكن للموضوع تحقق
وقيد الادوام او اللضرورة في الاصل مما تحقق وجود الموضوع وتنعكس ايضا

ان لا يكون للطرفين
تحقق في الخارج
كقولنا لاشي من الخلاء
بجزء مع كذب قولنا
ليس كل ما ليس بجزء
ليس بخلاء ضرورة
ان كل ما ليس بجزء
ليس بخلاء وكل لا جزء
لا خلاء وكل لا جزء
ليس بخلاء واما عكس
هذا وهو قولنا كل
ما ليس بجزء لا خلاء
فكاذب والا لا يحصر
كل ما ليس بجزء
في الوجود الخارجي
فيصدق تقيضه اتفاقا
مع الاصل واحج
الشيخ بانه لو لم يصدق
ليس كل ما ليس (ب)
ليس (ج) لصدق
كل ما ليس (ب)
ليس (ج) دائما
ولا يصدق عكس
تقيضه وهو كل
(ج) دائما هذا
خلف وجوابه
ما عرفت من عدم
انعكاس كل من
الموجبتين الى صاحبتهما
متى
واما الوجوبات
فعدا الخاصتين

الى الموجبة المذكورة بالحجة المذكورة والمنع مندفع لان صدق الادوام يوجب تحقق الموضوع والى السال

الى السالبة الجزئية المطلقة العامة بلحجة المذكورة على انعكاس السوالب سالبة فانه
لوم يصدق ليس ببعض مالميس (ب) ليس (ج) بالاطلاق يصدق كل مالميس (ب)
ليس (ج) دائما وتنعكس بعكس التقيض الى كل (ج) دائما وكان لاشي من (ج) ب)
بالاطلاق والمنع المذكور وهو منع انعكاس الموجبة الى الموجبة مندفع ههنا لان كل
واحدة من الموجبتين انما تنعكس الى صاحبيتها عند عدم الموضوع اما عند وجوده
كاههنا بحكم اللادوام واللاضرورة تنعكس كل منهما الى صاحبيتها اما انعكاس
المحصلة الطرفين الى السالبة الطرفين فكما ذكره الشيخ وقرناه فيما سبق واما انعكاس
السالبة الطرفين الى المحصلة فلانه اذا صدق كل مالميس (ب) ليس (ج) دائما فكل
(ج) دائما والافضل (ج) ليس (ب) بالاطلاق ونجملها سالبة المحمول ونضمها
مع السالبة الطرفين لينتج بعض (ج) ليس (ج) دائما وهو محال لوجود (ج) او نجملها
معدولة المحمول ونعكسها الى بعض ما هو لا (ب) بالاطلاق فيصدق بعض مالميس
(ب) بالاطلاق وقد كان كل مالميس (ب) ليس (ج) دائما هف والخاصتان تنعكسان
اليهما اي الى الموجبة الجزئية المطلقة العامة والسالبة الجزئية المطلقة العامة بالحيثين
المذكورتين وتنعكسان ايضا الى الموجبة الجزئية الحينية اللادائمة وهي بعض مالميس
(ب) حين هو ليس (ب) لادائما كما عرفت في عكس الاستقامة ولا بأس بالاعادة فانها
من لوازم الافادة فاذا صدق لاشي من (ج) او ليس بعضه (ب) مادام (ج) لادائما
نفرض الموضوع (د) (فد) ليس (ب) بالفعل وهو مصرح به في الاصل و(د) في
بعض اوقات كونه ليس (ب) والالم يكن (ج) في جميع اوقات كونه ليس (ب)
فلم يكن ليس (ب) في جميع اوقات كونه (ج) وقد كان ليس (ب) مادام (ج) هف
و(د) ليس (ج) بالفعل والالكان (ج) دائما فليس (ب) دائما لدوام سلب (ب) بدوام
(ج) لكنه (ب) بالفعل بحكم اللادوام واذا صدق انه ليس (ب) و(ج) حين هو ليس (ب)
وليس (ج) بالفعل يصدق بعض مالميس (ب) حين هو ليس (ب) لادائما وتنعكسان
ايضا الى السالبة الجزئية الحينية اللادائمة وهي ليس بعض مالميس (ب) ليس (ج) حين
هو ليس (ب) لادائما لاستلزام الموجبة هذه السالبة فان قلت لما كان المعتبر في العكس
اخص قضية يلزم الاصل فكيف اعتبر الاعم بعد اعتبار الاخص فنقول اعتبار
الاخص انما هو في كيفية واحدة ولما كان الانعكاس بطريق عكس التقيض معتبرا
في كيتين مخالفة وموافقة بحسب شئ تعريفه وجب اعتبار الاخص في كل كيفية
حتى يتم بيان الانعكاس على كل واحد من الشئين فكما ان اخص القضايا الموجبة
اللازمة للخاصتين هي الحينية الموجبة كذلك اخص القضايا السالبة اللازمة لهما هي
الحينية السالبة فلا بد من اعتبارهما واعتبار احدهما لا يغني عن اعتبار الاخر هذا
في السوالب الفعلية واما الممكنان فلا تنعكسان الى الموجبة الجزئية لما عرفت في عكس

(الاستقامة)

المذكورة بالحجة المذكورة والمنع مندفع لان كل واحدة من الموجبتين تنعكس الى صاحبيتها بشرط وجود الموضوع وقيد اللادوام في الاصل لتحقيق هذا الشرط واما الخاصتان فتنعكسان اليهما والى الموجبة الجزئية الحينية اللادائمة وهي بعض مالميس (ب) حين هو ليس (ب) لادائما لما عرفت في عكس الاستقامة والى السالبة الجزئية الحينية اللادائمة لزومها هذه الموجبة هذا في الفعليات واما الممكنان فلا تنعكسان الى الموجبة لما عرفت في عكس الاستقامة للموجبة الممكنة ولا الى السالبة الجزئية لصدق تقيضهما الا السالبة الموضوع المعدولة المحمول فانها تصدق مع الاصل بالاتفاق من

واما السوالب الحقيقية فتنعكس ٢٠١ الى الموجبة الجزئية مطلقا والافلاشي ما هو لا (ب) او ليس

الاستقامة فانه يصدق في الفرض المذكور لاشي من الفرس بركوب زيد بالامكان الخاص ولا يصدق من النقص بعض مالميس بركوب زيد فرس بالامكان العام لصدق تقيضه وهو لاشي مالميس بركوب زيد فرس بالضرورة ولا الى السالبة الجزئية سواء كانت سالبة الطرفين او معدولتهما او معدولة الموضوع سالبة المحمول اذ لم يصدق في عكس السالبة المذكورة ليس ببعض مالميس بركوب زيد ليس بفرس بالامكان العام باحد الاعتبارات لصدق كل مالميس بركوب زيد ليس بفرس بالضرورة بذلك الاعتبار واما السالبة الموضوع المعدولة المحمول فهي صادقة مع الاصل بالاتفاق لكذب الموجبة الكلية السالبة الموضوع وفيه ما مر غير مرة (قوله واما السوالب الحقيقية) واما السوالب الحقيقية الفعلية فغير الخاصتين منها بسيطة كانت او مركبة كلية او جزئية تنعكس الى الموجبة الجزئية المطلقة العامة سالبة الموضوع ومعدولته فاذا صدق لاشي من (ج) او ليس بعضه (ب) بالاطلاق وجب ان يصدق بعض مالميس (ب) او لا (ب) بالاطلاق والافلاشي مالميس (ب) او لا (ب) دائما وتصبح كبرى للزم الاصل وهو كل (ج) ليس (ب) او لا (ب) بالاطلاق ينتج من الاول كل (ج) ليس (ج) دائما وهو محال وانما يلزم الاصل ذلك لاستلزام السالبة الموجبة عند وجود الموضوع وهو (ج) ههنا موجود تقدير الصدق كل (ج) بحسب الحقيقة ضرورة ان كل مالو وجد كان (ج) فهو بحيث لو وجد كان (ج) وهذا البيان لا ينتهض في الخارجية البسيطة لان صدق كل (ج) بحسب الخارج غير لازم اذ سلب الشئ عن نفسه بحسب الخارج ممكن عند انتفاء ذلك الشئ في الخارج فيصدق لاشي من (ج) دائما وينعكس ايضا الى السالبة الجزئية المطلقة فانه لوم يصدق ليس بعض لا (ب) لا (ج) بالاطلاق لصدق كل لا (ب) لا (ج) دائما ويصبح كبرى للزم الاصل هكذا كل (ج) لا (ب) بالاطلاق وكل لا (ب) لا (ج) دائما ينتج كل (ج) لا (ج) هف بحسب الحقيقة لوجود الموضوع بحكم صدق كل (ج) دون الخارج لجواز انتفاءه فيصدق سلب الشئ عن نفسه فان قلت هذا يناقض ما قد سلف لهم من ان السالبة اعم من الموجبة اذا لا يجب يستدعي موضوعا موجودا اما محققا كما في الخارجية او مقدرا كما في الحقيقية والسلب لا يستدعي ذلك فنقول التساوي في الصدق والعموم انما هو بحسب ملاحظة المفهوم فان السلب عن الموجودات المقدرة يحتمل ان يصدق بانتفاء الوجود التقديري ويحتمل ان يصدق بعدم ثبوت المحمول وهو لا ينافي المساواة بينهما بالدليل من خارج المفهوم وحكم الخاصتين بحسب الحقيقة حكمهما بحسب الخارج حتى تنعكسان الى الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية المطلقتين والحينيتين اللادائمتين لتسام الدليل المذكور فانه ههنا على ما لا يخفى وعدم انعكاس الممكنين في الخارجية انما ظهر من عدم انعكاسهما في الحقيقية

(٢٦)

(ب) دائما ويصبح كبرى للزم الاصل وهو قولنا كل (ج) ليس (ب) او لا (ب) منتجها سلب (ج) عن (ج) دائما من الاول وانما يلزم الاصل ذلك لصدق قولنا كل (ج) بحسب الحقيقة وصدقه بحسب الخارج غير لازم لان سلب الشئ عن نفسه في الخارج ممكن بان لا يوجد ذلك الشئ في الخارج فيصدق لاشي من (ج) دائما والى السالبة الجزئية ايضا والاصدق كل مالميس (ب) ليس (ج) دائما ويصبح كبرى للزم الاصل هكذا كل (ج) ليس (ب) وكل مالميس (ب) ليس (ج) دائما ينتج كل (ج) ليس (ج) دائما هذا خلف بحسب الحقيقة دون الخارج وحكم الخاصتين ههنا حكمهما عامة وعدم انعكاس الممكنين فانه اظهر منه ههنا من

لان التقصير المذكور ثمة لا ينفصل ههنا بل عدم انعكاسهما لعدم الظفر بمبادل عليه
و فرق ما بين العلم بعدم الانعكاس وبين عدم العلم بالانعكاس (قوله الفصل العاشر
في القضية الشرطية) البحث في هذا الفصل اما عن القضية الشرطية نفسها
او عن اجزائها وهي المقدم والتالي او عن جزئياتها كالتصلة والمنفصلة والزومية
والعنادية وغيرها مما له انتظام في هذا السلك وليذكر ههنا ان الشرطية تشترك
الحلية في انها قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب وفيه تصور معنى مع تصور
آخر بينهما نسبة انما يقع التصديق بها اذا قيست الى الخارج بالمطابقة ونحو انها
في ان مفرديهما مولفان تاليفاً خبرياً وليست اعني به ان يكون خبراً بل اذا وقع النسبة
المتصورة بين مفرديهما يكون خبراً وفي ان النسبة بينهما ليست نسبة يقال فيها ان الاول
منهما هو الثاني اولى هو ويمكن ان يجعل كل منهما وجهاً للقسم ثم الشرطية
اما متصلة او منفصلة لانها ان حكم فيها بثبوت قضية على تقدير ثبوت قضية اخرى
او بسلب هذا الثبوت فهي متصلة والاولى موجبة كقولنا كلما كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود والثانية سالبة كقولنا ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة
فالليل موجود وهذا التعريف يتناول قسميها اي الزومية والاتفاقية لان
ثبوت قضية على تقدير اخرى اعم من ان يكون بحيث يقتضي القضية الاخرى
ذلك الثبوت والاتصال اولا لا يكون كذلك وان حكم فيها بمعاندلة قضية
لاخرى او سلب هذه المعاندلة فهي منفصلة عنادية او اتفاقية اذا المعاندلة بينهما
اعم من ان يكون لذاتيهما او يكون بحسب الواقع والوجبة منها ما اوجبت المعاندلة بين
طرفيهما اما ثبوتاً وانتفاء وتسمى حقيقية كقولنا اما ان يكون هذا العدد فرداً او لا
يكون فرداً واما ثبوتاً فقط اي مع اعتبار عدم المعاندلة في الانتفاء لاعداد اعتبار المعاندلة
فيه واللام يصح جعلها قسمة للحقيقية وتسمى مانعة الجمع كقولنا اما ان يكون هذا
انساناً او فرساً واما انتفاء فقط اي مع اعتبار عدم العناد في الثبوت لاعداد اعتباره
وتسمى مانعة الخلو كقولنا اما ان يكون هذا لا انساناً او لا فرساً وقد يقال مانعة الجمع
ومانعة الخلو على المعنى الثاني فتكونان اعم من الحقيقية وسالبة كل منهما ما يسلب حكم
موجبتهما كقولنا ليس البتة اما ان يكون هذا الشيء انساناً او حيواناً حقيقة وليس البتة
اما ان يكون هذا اسوداً او ناطقاً مانعة الجمع وليس البتة اما ان يكون هذا لا انساناً او فرساً
مانعة الخلو وانما كان الانفصال بالحقيقة هو الوجه الاول دون الاخرين لان الانفصال
بين النقيضين محض انفصال من غير ثبوت اتصال واما ههنا فنحقق انفصالهما
بتركيبان من منفصلة ومتصلة وبما اذا قلنا اما ان يكون هذا لا انساناً او لا فرساً كان
تحقيقه اما ان لا يكون هذا انساناً او يكون انساناً وان كان انساناً فهو لا فرساً لحذف
اللزوم ووضع اللزوم مكانه واذا قلنا اما ان يكون هذا انساناً او فرساً كان معناه عند

(التحقيق)

التحقيق اما ان يكون هذا انساناً او لا يكون فان لم يكن صح ان يكون فرساً فاقيم اللزوم مقام
اللازم وكل واحدة منهما قضيتان في الحقيقة ادغم احديهما في الاخرى فان قلت
الحقيقية ايضا اذا تركبت من الشيء مساوي نقيضه يرجع الى انفصال واتصال فتقول نعم
كذلك لكن لما كان اللازم ههنا مساوياً جعل في عداد اللزوم كانه هو بخلافه فيهما على
ان وجه التسمية لا يجب ان يكون مطرداً (قوله والمحكوم عليه فيهما يسمى مقدمات)
المحكوم عليه في المتصلة والمنفصلة يسمى مقدمات لتقدمه في الوضع والمحكوم به يسمى
تالياً لتلوه اياه ولما كانا قضيتين فلهما طرفان محكوم عليه وبه فلا يتخلو اما ان يشتركا
في الطرفين معا وفي احدهما او تبايناً فيهما فان اشتركا في الطرفين فاما ان يكون
اشتركا فيهما فيهما على الترتيب بان يكون المحكوم عليه في المقدم هو المحكوم عليه
في التالى والمحكوم به في المقدم هو المحكوم به في التالى واما ان يكون على التبادل
بان يكون المحكوم عليه في المقدم هو المحكوم به في التالى وبالعكس وان اشتركا في احد
الطرفين فاما ان يتحد المحكوم عليه فيهما او يتحد المحكوم به فيهما او يكون المحكوم
عليه في المقدم هو المحكوم به في التالى او بالعكس فهذه سبعة اقسام وكل منها اما
متصلة او منفصلة موجبة او سالبة تضرب الاربعة في السبعة تبلغ ثمانية وعشرين
فالاول كاستلزام الكلية للجزئية والانفصال بين النقيضين كقولنا كلما كان كل حيوان
جسماً فبعض الحيوان جسم و دائماً اما ان يكون كل حيوان جسماً او بعض الحيوان
ليس بجسم الثاني كاستلزام القضية لعكسها والانفصال بينهما وبين نقيض عكسها
كقولنا كلما كان كل حيوان جسماً فبعض الجسم حيوان و دائماً اما ان يكون كل
حيوان جسماً او لا شيء من الجسم بحيوان الثالث كاستلزام نخل احد المتساويين على
شيء حل المساوي الاخر عليه والانفصال بين حل احد المتساويين وبين سلب
الاخر كقولنا كلما كان هذا الشيء انساناً فهو ناطق و دائماً اما ان يكون انساناً او لا ناطقاً
الرابع كاستلزام حل شيء على احد المتساويين حله على المساوي الاخر وانفصاله عن سلب
المساوي الاخر كقولنا كلما كان كل انسان جسماً فكل ناطق جسماً و دائماً اما كل انسان جسم
او لا شيء من الناطق بحسب الخامس كاستلزام حل احد المتساويين على شيء حل ذلك الشيء
على بعض المساوي الاخر وانفصاله عن سلب ذلك الشيء عن كل المساوي الاخر كقولنا
كلما كان كل انسان حيوان فبعض الحساس انسان و دائماً اما كل انسان حيوان او لا شيء
من الحساس بانسان السادس كاستلزام حل شيء على احد المتساويين حل المساوي الاخر
على بعض افراد ذلك الشيء وانفصاله عن سلبه عن الكل كقولنا كلما كان كل انسان
حيواناً فبعض الحيوان ناطق و دائماً اما كل انسان حيوان او لا شيء من الحيوان ناطق
السابع كاستلزام العلة للعلول وانفصالها عن نقيضه كقولنا كلما كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود و دائماً اما ان تكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار
موجوداً هذه امثلة الموجبات وامثلة السوالب تحصل بان تؤخذ مقدماتها مع نقيض

والمحكوم عليه فيهما
يسمى مقدمات والمحكوم
به تالياً و هما اما ان
يتشاركا بطرفيهما
او باحد طرفيهما
او يتباينا فيهما واليك
طاب الامثلة متن

الفصل العاشر
في القضية الشرطية
واجزائها وجزئياتها
وفيه ابحاث الاول
الشرطية اما متصلة
حكم فيها بثبوت
قضية على تقدير
اخرى ايجاباً او بسلب
هذا الثبوت سلباً
واما منفصلة حكم
فيها بمعاندلة قضية
لاخرى اما ثبوتاً
فقط وتسمى مانعة
الجمع او انتفاء فقط
وتسمى مانعة الخلو
ايجاباً او سلباً هذه
المعاندلة سلباً متن

توالياها (قوله وكل منهما) كل من المتصلة والمنفصلة اما ان يتركب من حليتين او متصلتين او منفصلتين او حلية ومتصلة او حلية ومنفصلة او متصلة ومنفصلة لكن لما تغير جزا الاتصال بحسب الطبع وصار احدهما مقدما بعينه والآخر تاليا بعينه حتى لو جعل ما كان مقدما تاليا وما كان تاليا مقدما لتغير المفهوم وانحرف عما عليه اولا بخلاف الانفصال فان حال كل من جزئيه عند الآخر حال واحدة وانما عرض لاحدهما ان يكون مقدما والآخر ان يكون تاليا بمجرد وضع لاطبع انقسم كل واحد من الاقسام الثلاثة الاخيرة في المتصلة الى قسمين دون المنفصلة فان المتصلة المركبة من حلية ومتصلة اذا كان مقدمها حلية مخالفة لها اذا كان مقدمها متصلة والمركبة من حلية ومنفصلة والحلية مقدمها مغايرة لها والمنفصلة مقدمها والمركبة من متصلة ومنفصلة عند ما يكون المتصلة مقدمها يخالفها عند ما تكون المنفصلة مقدما ولاختلاف للانفصال في هذه الاقسام بحسب اختلاف الحالتين فصارت الاقسام في الاتصالات تسعة وفي المنفصالات ستة فالاول من الاتصالات المركب من حليتين كقولنا كلما كان الشيء انسانا فهو حيوان الثاني المركب من متصلتين كقولنا كلما كان الشيء انسانا فهو حيوان وكلما لم يكن حيوانا لم يكن انسانا الثالث من منفصلتين كقولنا كلما كان دائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا دائما اما ان يكون منقسمين بمقسامين او غير منقسمين بهما الرابع من حلية ومتصلة كقولنا ان كان طلوع الشمس علة لوجود النهار فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود الخامس عكسه كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فوجود النهار ملزوم لطلوع الشمس السادس من حلية ومنفصلة كقولنا ان كان هذا عددا فهو اما زوج واما فرد السابع عكسه كقولنا ان كان هذا زوجا او فردا فهو عدد الثامن من متصلة ومنفصلة كقولنا ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فاما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا التاسع عكسه كقولنا ان كان دائما اما ان يكون الشمس طالعة او لا يكون النهار موجودا فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وتعريف من هذه الامثلة امثلة المنفصالات لما سيحكي ان كل متصلة يستلزم منفصلة مانعة الجمع من عين المقدم ونقيض التالي ومنفصلة مانعة الخلو من نقيض المقدم وعين التالي ومن امثلة الموجبات تعلم امثلة السوالب كما ذكرناه (قوله الثاني الشرطية المتصلة اما لزومية او اتفاقية لانه ان كان بين طرفيها علاقة بشرطية المتصلة اما لزومية او اتفاقية لانه ان كان بين طرفيها علاقة بشرطية المتصلة اما لزومية او اتفاقية مثل ان يكون المقدم علة للتالي او معلول له او لعلته او مضايقة له او غير ذلك وان لم يكن بين طرفيها علاقة تقتضي اللزوم فهي اتفاقية كقولنا كلما كان الانسان ناطقا كان الحمار ناطقا فان قلت الاتفاقيات مشتملة ايضا على علاقة لان المعية في الوجود امر

(ممکن)

يمكن فلا بدله من علة فنقول نعم كذلك الا ان العلاقة في اللزوميات مشعور بها
 حتى ان العقل اذا لاحظ المقدم حكمه بامتناع انفكاك التالي عنه بديهية او نظرا بخلاف
 الاتفاقيات فان العلاقة غير معلومة وان كانت واجبة في نفس الامر فليس ناطقية
 الانسان توجب ناطقية الحمار بل اذا لاحظتهما العقل يجوز الانفكاك بينهما وفرق
 آخر وهو ان الذهن يسبق في الاتفاق الى التالي ويعلم انه متحقق في الواقع ثم ينتقل
 الى المقدم وتحكم بانه واقع على تقديره فان عقد الاتفاقية موقوف على العلم بوجود
 التالي فيكون العلم بوجوده سابقا عليه فلا فائدة فيها لوضع المقدم في انتقال الذهن
 منه الى التالي ولا كذلك اللزومي فان الذهن ينتقل فيه من وضع المقدم الى التالي
 اما نتنا لا يتنا او انتقالا بنظر بتي ههنا سوال وهو نقض التعريفين طردا وعكسا باللزومية
 الكاذبة لانفاء العلاقة فيها والاتفاقية الكاذبة لوجود العلاقة وجوابه ان التعريف
 للزومية واتفاقية الصادقتين ولو قيل ان الحكم بالاتباع والاتصال امه العلاقة او لا يشمل
 التعريف الصادق والكاذب والمنفصلة ايضا اما عنادية او اتفاقية والعنادية هي التي يكون
 بين طرفيها علاقة تقتضي العناد ثبوتا وانتفاء او ثبوتا فقط او انتفاء فقط كما يكون احدهما
 نقيضا للآخر او مساويا للنقيض او اخص من نقيضه او اعم من نقيضه والاتفاقية هي التي
 لا يكون بين طرفيها علاقة مقتضية للعناد بل لا يكون بينهما اجتماع في الصدق او الكذب
 الا بطريق الاتفاق كالتفاني بين الاسود والكاتب في الهندي الامي او في الرومي الامي
 او في الهندي الكاتب والمصنف سمي العنادية لزومية ولعله نظر الى لزوم نقيض احد
 المتعاندتين امين الآخر او لزوم عينه لنقيض الآخر ولا تشاح في الاسماء هذا في الموجبات واما في
 السوالب فليس تعتبر علاقة في السالبة اللزومية والعنادية ولا عدمها في الاتفاقية فان السالبة
 اللزومية والعنادية ما يسلب اللزوم والعناد والسالبة الاتفاقية ما يسلب الاتفاق
 وسلب اللزوم والعناد يصدق اما لعدم علاقة اللزوم والعناد او لعدمها وسلب
 الاتفاق قد يصدق لوجود علاقة اللزوم والعناد (قوله والمتصلة اللزومية
 الصادقة) اعلم ان المقدم من حيث انه مقدم لا يدل الاعلى الوضع فقط وكذا التالي انما
 يدل على الارتباط ليس في شيء منهما انه صادق او كاذب فان الشرط والجزاء احالهما
 عن كونهما قضيتين فضلا عن الصدق والكذب نعم اذا نظر اليهما من خارج
 فهما اما صادقان او كاذبان او احدهما صادق والآخر كاذب لكن هذا الاخير ينقسم
 في المتصلة الى قسمين لامتياز جزئيها بحسب الطبع دون المنفصلة فالاقسام في المتصلات
 اربعة وفي المنفصلات ثلثة ولننظر ان كل شرطية من اى هذه الاقسام يصح تركيبها
 فالمتصلة الموجبة اللزومية الصادقة تتركب من صادقين وهو ظاهر ومن كاذبين
 كقولنا ان كان الانسان حجرا فهو جاد ومن نال صادق ومقدم كاذب كقولنا ان كان
 الانسان حجرا فهو جسيم وعكسه وهو تتركبها من مقدم صادق ونال كاذب محال

والنصلة للز و قية
الصادقة تتركب من
صادقين وكاذبين
ونال صادق ومقدم
كاذب وعكسه محال
اذ الكاذب لا يلزم
الصادق هذا في الكلية
واما في الجزئية فهو
ممكن والكاذبة يقع
على الانحاء الاربعة
والاتفاقية الصادقة
ان كفى في صدقها
صدق التلى وتسمى
اتفاقية عامة امتنع
تركبها من كاذبين
ونال كاذب ومقدم
صادق وان وجب
في صدقها صدق
الطرفين وتسمى
اتفاقية خاصة امتنع
فيها باقى الاقسام وانت
تعرف اقسام تركب
كاذبها من

والا لزم كذب الصادق لاستلزام كذب اللازم كذب الملزوم وصدق الكاذب لاستلزام
صدق الملزوم صدق اللازم وبيان في المتن بان الكاذب لا يلزم الصادق اذ لا دعوى
بلفظ آخر هذا اذا كانت الازومية كلية اما اذا كانت جزئية فيمكن تركيبها من مقدم
صادق وتال كاذب لجواز ان يكون صدق المقدم على بعض الاوضاع وصدق الملازمة
الجزئية على الاوضاع الاخر فلا يلزم المحذور ان المذكور ان قانا اذا قلنا قد يكون
اذا كان الشيء حيوانا كان ناطقا يجوز ان يصدق انه حيوان على وضع الفرنسية
ويكذب انه ناطق مع صدق الملازمة على بعض الاوضاع ولهذا لا يتنجح الجزئية
في القياس الاستثنائي على ما سنذكره والموجبة للزومية الكاذبة تقع على الانحاء الاربعة
لان الحكم بلزوم قضية لاخرى اذا لم يطابق الواقع جاز ان يكونا صادقين كقولنا
كلما كان الانسان حيوانا كان الفرس حيوانا وكاذبين كقولنا كلما كان الانسان حجرا كان
الفرس حجرا ويكون المقدم صادقا والتالي كاذبا كقولنا كلما كان الانسان ناطقا فهو
سهال او بالعكس واما الاتفاقية الموجبة الصادقة فقد عرفت انها التي لاعلاقة بين
طرفيها تقتضي اللزوم ومن الممتنع ان يكون تاليها كاذبا اذا الاتصال ثبوت قضية على
تقدير اخرى فيكون الاتفاق موافقة لثبوت القضية للتقدير ومالم يكن ثابتا كيف
يوافق ثبوت تقدير شيء فان قلت ثبوت شيء على تقدير لا يستدعي ثبوته في الواقع فنقول
معنى الاتصال انه لو كان الاول حقا كان الثاني حقا فاذا كان حقيقة الاول ملزومة
لحقيقة الثاني فلا بعد في انتفاءهما في الواقع لجواز استلزام محال محالا اما اذا لم يكن
بينهما لزوم فلا بد ان يكون التالي حقا في الواقع فانه لو لم يكن حقا في الواقع لا يكون
حقا على ذلك التقدير ضرورة ان التقدير والفرض لا يغير الشيء في الواقع مالم
يكن بينهما ارتباط بعلاقة واذ قد وجب صدق تالي الاتفاقية ومقدمها احتمال
ان يكون صادقا وان يكون كاذبا اطلقوها على معنيين احدهما ما يجمع صدق
تاليها فرض المقدم وتاليها ما يجمع صدق التالي فيها صدق المقدم وسموها بالمعنى
الاول اتفاقية عامة وبالمعنى الثاني اتفاقية خاصة لما بينهما من العموم والخصوص
فالاتفاقية العامة يمتنع تركيبها من كاذبين ومقدم صادق وتال كاذب بل تركيبها امامن
صادقين او من مقدم كاذب وتال صادق كقولنا كلما كان الخلاء موجودا فالحيوان
موجود والاتفاقية الخاصة يمتنع تركيبها من كاذبين وصادق وكاذب وانما تتركب
من صادقين ويعلم من ذلك اقسام تركيب الكاذبة فان العامة الكاذبة يمتنع تركيبها
من صادقين ومن مقدم كاذب وتال صادق والا لم تكن كاذبة اذ يكفي في صدقها صدق
التالي فتعين ان تكون مركبة من كاذبين ومقدم صادق وتال كاذب والخاصة للكاذبة
يتمتع ان تتركب من صادقين فتعين اقسام الباقية وهذا انما يستقيم لو لم يعتبر عدم
العلاقة في الاتفاقية بل اكتفى بصدق التالي او بصدق الطرفين اما اذا اعتبر امكن
تركب كاذبتها من سائر الاقسام كما في الازومية قال الشيخ في الشفاء اذا وضع محال على

(ان يتبعه)

ان يتبعه محال مثل قولنا ان لم يكن الانسان حيوانا لم يكن حساسا تصدق لزومية
الاتفاقية اذ نقيضاها ان يكون حكم مفروض ويتفق معه صدق شيء لكن التالي غير
صادق فكيف يوافق صدق شيئا آخر فرض فرضا وان وضع صادق حتى يتبعه
كاذب كقولنا اذا كان الانسان ناطقا فالفراب ناطق لم تصدق للزومية والاتفاقية
وان وضع صادق ليتبعه صادق فربما تصدق للزومية وربما تصدق للاتفاقية اما اذا
وضع محال على ان يتبعه صادق في نفسه كقولنا ان كانت الخمسة زوجا فهو عدد
يصدق بطريق الاتفاقية واما بطريق اللزوم فهو حق من جهة الازام ليس حقا
في نفس الامر اما انه حق من جهة الازام فلان من يرى ان الخمسة زوج يلزمه
ان يقول بانه عدد واما انه ليس حقا في نفس الامر فلان المحقق لهذه القضية ونظايرها
قياس قد حذف منه مقدمة ونحوها انه اذا وضع ان الخمسة زوج وكان حقا ان كل
زوج عدد يلزمه ان الخمسة زوج عدد فاستلزام زوجية الخمسة للعديدية بسبب ان
كل زوج عدد لكنه ليس بصادق على ذلك الوضع والفرض لانه يصدق لشيء من
العدد بخمسة زوج فلا شيء من الخمسة الزوج بعدد فليس كل زوج عددا لان سلب
الشيء عن جميع افراد الاخص يستلزم سلبه عن بعض افراد الاعم وايضا لو صدق
كلما كانت الخمسة زوجا كانت عددا لصدق كل خمسة زوج عدد لكنه باطل فتكون
المتصلة التي في قوته باطلة الى ههنا كلام الشيخ بعد تخصيصه بقوله ان نظري مقامين
المقام الاول ان الاتفاقية لا تصدق عن كاذبين فانه اذا صح قولنا كلما كان الانسان
ناطقا فالخمار ناهق وكلما لم يكن الخمار ناهقا لم يكن الانسان ناطقا اتفاقية والاتفاقية
قد يكون اذا لم يكن الخمار ناهقا كان الانسان ناطقا لوجوب موافقة احد النقيضين
للشيء نضمه الى الاصل لينتج قد يكون اذا لم يكن الخمار ناهقا فالخمار ناهق هف وجوابه
انا لانم انه خلف فان قولنا قد يكون اذا كان ليس كل حمار ناهقا قول لا نسبته له الى
الوجود بل الى الفرض واما التالي فآخوذ من موافقة الوجود فاي حال نفرضها
يكون صادقا معها تفافا ولا يتطل موافقة الوجود بذلك الفرض فاذا فرضنا انه حق
ليس كل حمار ناهقا وجدا موافقا له في الوجود موجودا مع هذا الفرض ان كل حمار
ناهق ولاتناقض بينهما لان احدهما مفروض والاخر واقع بنفسه نعم لو لم يوضع
ان الخمار ليس بناهق ان الخمار ناهق كان خلفا نص الشيخ على جميع ذلك وقال لولا
هذا لكان لا يمكن ان نقيس قياس الخلف مع انفسنا فانا انما نقيس بانناخذ مشكوكا
ونضيف الحق الذي كان موجودا الى نقيضه ولا نقول عسى اذا اخذنا نقيض الحق
لم يصدق معه الصادق الاخر اذ يلزم من كل كذب كذب ما ولولا ان الامر
على هذا لكان اي حق رفعته لزم رفع اي حق يتفق وبطلت المناسبات بين
ما هو لازم للشيء وبين ما لا علاقة بينه وبينه المقام الثاني ان الازومية لا تصدق عن

قدم محال وتال صادق فان الحجة التي اقامها الشيخ عليه لا تنكاد يتم لانا لانم ان قولنا
لاشي من العدد بخمسة زوج صادق على تقدير المحال فانه لا يجوز كذب القضية الصادقة
في نفس الامر القائلة كل زوج عدد على ذلك التقدير فلم لا يجوز كذب هذه القضية
على هذا التقدير وان كانت صادقة في نفس الامر على انه منافي لما صرح به من ان
الصادق في نفس الامر باق على فرض كل محال سلمنا ذلك لكن غاية ما فيه ان القياس
المتبع للقضية لا ينعقد وانتفاء الدليل لا يستلزم انتفاء الدلول فان قلت لما صدق لاشي
من الخمسة الزوج بعدد ظهر عدم استلزامها للعديدية فنقول لانسلم انه لا يلزم كون
الخمس زوجا ان يكون عددا حينئذ غاية ما في الباب انه يلزم ان يكون عددا وان لا يكون
وانه محال وجوز استلزام المحال المحال واما قوله لو صدقت القضية لصدقت كل
خمس زوج عدد فهو ممنوع لاستدعاء الموجبة وجود الموضوع وعدم
استدعاء الملازمة وجود المقدم وايضا لو صح احد الدليين لم ان لا تصدق
اللزومية عن محالين واللازم باطل بيان الملازمة انا اذا قلنا كما كانت الخمسة
زوجا كانت منقسمة بمساويين فالحق لهذه القضية ان كل زوج ينقسم
بمساويين لكنه ليس بصادق على ذلك التقدير لانه يصدق لاشي من المنقسم
بمساويين بخمس زوج فلاشي من الخمسة زوج ينقسم بمساويين فليس كل زوج
ينقسم بمساويين ولانها لو صدقت لصدق كل خمس زوج منقسمة بمساويين لكنه
باطل واما بيان بطلان اللازم فلان الشيخ ساعد على ذلك ولانه لو لم يجوز استلزام
المحال المحال لم تنعكس الموجبة الكلية الصادقة الطرفين بعكس النقيض وليس كذلك
وقد يمكننا دفع هذه الامثلة كلها بتلخيص كلامه ولتقدم عليه مقدمتين نافعتين في
كثير من المواضع دافعتين لاكثر الشبه فالاولى ان اللزومية لا يجوز ان يكون مقدمها
منافيا لتاليها لان المناقاة منافية للملازمة اذا للمنافاة تصحح الانفكاك بينهما والملازمة
تمنع وتنافي اللوازم دال على تنافي اللزومات فلو كان بينهما منافاة لزم اجتماع
المتنافيين في نفس الامر وانه محال الثانية ان تجوز لزوم المحال المحال لا يستلزم
ان كل محال فرض يلزمه كل محال بل اذا كان بين المحالين علاقة تقتضي تحقق احدهما
عند تحقق الاخر يكون بينهما لزوم والا فلا واذا تمهدت المقدمات فنقول اذا قلنا
ان كانت الخمسة زوجا كان عددا اذا اخذناه بحسب نفس الامر لم يصدق قطعا
للمنافاة بين المقدم والتالي فانه اذا كانت الخمسة زوجا لم تكن عددا اذ يصدق في نفس
الامر لاشي من العدد بخمس زوج بالضرورة فلاشي من الخمسة الزوج بعدد
بالضرورة فتكون المناقاة متحققة بين زوجية الخمسة وعدديتها فلا يصدق الملازمة
بينهما اما اذا اخذناه بحسب الالزام فهو صادق لان من اعترف بان الخمسة زوج
في الواقع قلن نلزمه بان يقول بعدديته لقيام الدليل وهو القياس المركب من المتصلة

(والجملة)

والجملة هكذا كما كانت الخمسة زوجا وكل زوج عدد يلزم بالضرورة ان الخمسة
عدد ثم ربما يتعرض على ذلك بان هذا القياس كما حقق تلك القضية بحسب الالزام
بمحققها في نفس الامر اجاب بان هذه القرينة انما تنتج بواسطة قياس من الشكل
الاول وهو انه كما صدق المقدم صدق التالى والقضية في نفس الامر كما صدقنا صدق
نتيجة التاليف ولا ريب في ان صغراه انما تصدق في نفس الامر لو لم يكن التالى
والقضية الصادقة متنافيتين وليس كذلك ههنا فظهر سقوط الاول من الامثلة
لانه لم يمنع صدق الصادق في نفس الامر على التقدير والثاني ايضا لانه لم يستدل
لعدم انعقاد القياس بل ما ذكره الا للفرق بين ما اذا اخذت اللزومية بحسب نفس
الامر وبين ما اذا اخذت بحسب الالزام الثالث ايضا لانا نعلم بالضرورة ان تقدير
زوجية الخمسة ليس بينها وبين النقيضين علاقة بسيها نقيضيهما ومن ههنا يعرف
سقوط ممنوع المحال على العكس والنتائج والرابع ايضا لانه كالم يصدق كل خمس
زوج عدد بالامكان لم يصدق اللزومية للمنافاة حينئذ بين طرفيهما وينعكس الى قولنا
كما صدقت اللزومية صدقت كل خمس زوج عدد وكذا الخامس لان الصورة الجزئية
لا تثبت الكلية فان ههنا قضايا مركبة من محالين صادقة في نفس الامر ولا يمكن
جريان الدليل فيها كقولنا كما كانت الخمسة زوجا لم يكن عددا وكقولنا كما لم يكن
الانسان حيوانا لم يكن ناطقا الى غير ذلك مما لا يتناهي وانما اوردت ما اوردت وان لم يكن له
اثر ولا عين في الكتاب لان الزهول عنه يوقع في اغالب كثيرة والاطلاع عليه بجدي درك
لطائف غزيرة وعساك فيما تستقبل ان تفوز ببعضها صريحا (قوله والمنفصلة
الحقيقية) الموجبة المنفصلة الصادقة عنادية كانت او اتفاقية ان كانت حقيقية لم تركب
الامن صادق وكاذب لانها التي لا يجتمع جزاها في الصدق والكذب فلم تركب من صادق
او كاذبين والاجتماع في الصدق او الكذب وان كانت مانعة الجمع يتركب من صادق
وكاذب ومن كاذبين لانها التي لا يجتمع طرفاها في الصدق فجاز ان لا يجتمعا في الكذب ايضا
وحينئذ يكون تركبها من صادق وكاذب وان اجتمعا فيه فيكون تركبها من كاذبين
كقولنا للانسان اما ان يكون هذا فرسا او حمارا ولا يمكن تركبها من صادق وان كانت
مانعة الخلو تركب من صادق وكاذب ومن صادق لانها التي لا يجتمع طرفاها في الكذب
فان لم يجتمعا في الصدق ايضا فهي من صادق وكاذب وان اجتمعا فيه فن صادق
كقولنا للانسان اما ان يكون هذا حيوانا او جسما ويمتنع تركبها من كاذبين والموجبة
المنفصلة الكاذبة ان كانت اتفاقية فالحقيقية تتركب من صادقين وكاذبين لان الحكم
بعدم اجتماع طرفيهما في الصدق والكذب اذا لم يكن صادقا فهما اما صادقان او كاذبان
ولا تتركب من صادق وكاذب والا لصدقت ومانعة الجمع من صادقين دون القسمين
الباقين ومانعة الخلو من كاذبين دون الباقين والتعليل فيهما ظاهر مما ذكرنا في

(٢٧)

والمنفصلة الحقيقية
الصادقة انما تتركب
عن صادق وكاذب
ومانعة الجمع منه ومن
كاذبين ايضا ومانعة
الخلو منه ومن صادقين
ايضا والحقيقية
الاتفاقية الكاذبة عن
صادقين وكاذبين
ومانعة الجمع عن
صادقين ومانعة الخلو
عن كاذبين والعنادية
واللزومية الكاذبة
في الاقسام الثلاثة عن
صادقين وكاذبين
وصادق وكاذب هذا
حكمه الموجبات وحكمه
السوالب بالعكس من
ذلك والعبرة بالاجاب
الشرطية وسلبها
بأبواب الحكم وسلبها
لا يوجب الطرفين

الثالث الحقيقية يجب أن يؤخذ فيها مع القضية نقيضها ٢١٠ أو المساوي له لاستلزام كل من جزئيهما

الحقيقية وهذا إما يصح أو لم يعتبر عدم العلاقة فيها وقد سبق مثله في المتصلات وان كانت لزومية أي عنادية فكل من الأقسام الثلاثة الحقيقية ومادة الجمع ومادة الخلو يتركب من سائر الأقسام لأنه إذا لم يصدق الحكم بالعناد بين طرفيهما المستند إلى العلاقة يمكن أن يكونا صادقين بل علاقة في مادة الخلو وكاذبين بل علاقة في مانع الجمع وصادقا وكاذبا بل علاقة في الحقيقية هذا حكم الموجبات المتصلة والمنفصلة وأما حكم السوابب فبالعكس من ذلك لأنها تصدق عما يكذب الموجبات وتكذب عما تصدق ومن فوائد هذا البحث أن صدق الشرطية وكذبها ليس بحسب صدق الأجزاء وكذبها فقد علم أنها قد تصدق وطرفاها كاذبان وقد تصدق وطرفاها صادقان بل مناط الصدق والكذب فيها هو الحكم بالاتصال والانفصال فان طابق الواقع فهو صادق والا فهو كاذب سواء صدق طرفاها أو لم يصدق وكذلك العبرة في إيجابها وسلبها ليس بإيجاب الطرفين وسلبهما كما أن إيجاب الجليات وسلبها ليس بحسب تحصيل طرفيهما وعدولهما ور بما يكون الطرفان سالبين والشرطية موجبة كقولنا كلما لم يكن الإنسان جادا لم يكن حجرا ودائما أما أن يكون العدد لازوجا أو لا فردا ور بما تكونان موجبتين والشرطية سالبة كقولنا ليس البتة إذا كان الإنسان حجرا كان ناطقا وليس البتة أما أن يكون الحيوان جسما أو حساسا فكما أن إيجاب الجليات وسلبها بحسب الحمل ثبوتا وارتفاعا كذلك إيجاب الشرطيات وسلبها من جهة إثبات الحكم بالاتصال والانفصال وبسلبه متى حكم بثبوت الاتصال أو الانفصال كانت الشرطية موجبة مصلة أو منفصلة ومتى حكم برفع الاتصال والانفصال كانت سالبة أما متصلة أو منفصلة (قوله الثالث الحقيقية) هذا البحث في كيفية تركيب كل من المتصلات من الأجزاء فالمتصلة الحقيقية يجب أن يؤخذ فيها مع القضية نقيضها أو المساوي له لأن أحد جزئيهما أن كان نقيض الآخر فهو المراد والا كان كل منهما مساويا لنقيض الآخر إذ كل جزء منهما يستلزم نقيض الآخر لامتناع الجمع بين الجزئين وبالعكس أي نقيض كل جزء يستلزم الجزء الآخر لامتناع الخلو عن الجزئين وإذا كان كل جزء مستلزما لنقيض الآخر ونقيض كل جزء مستلزما للجزء الآخر كان كل جزء مساويا لنقيض الآخر وههنا وجه آخر تفصيلي وهو أن المذكور في مقابلة أحد جزئيهما إما نقيضه أو مساويه أو أعم منه أو أخص أو مابين والثلاثة الأخيرة باطلة فتعين أحد الأولين إما بطلان المابين فلأنه إذا ارتفعت القضية تحققت نقيضها فبرفع مابينه فليزم ارتفاع جزئي الحقيقة وإذا ارتفع نقيض القضية جاز أن يصدق مابينه فامتناع اجتماع الجزئين وأما الأعم فلجواز صدقه بدون نقيض القضية فيمكن الاجتماع وأما الأخص فلجواز كذبه بدون نقيض القضية وحينئذ يكذب القضية أيضا فيمكن الارتفاع ولا تتركب الحقيقية إلا من جزئين لأنه أن اعتبر الانفصال الحقيقي بين أي

نقيض الآخر لامتناع الجمع وبالعكس لامتناع الخلو ولا تتركب الحقيقية إلا من جزئين إذ يعتبر الانفصال الحقيقي بين أي جزئين كأنما فلو تركبت من ثلاثة أجزاء كان (ج) مستلزما لنقيض (ب) فأن لم يكن نقيض (ب) مستلزما للالف لم يكن بين (ب) و (أ) انفصال حقيقي وإن كان نقيض (ب) مستلزما (لا) كان (ج) مستلزما (لا) فلم يكن بينهما انفصال حقيقي نعم قد تتركب من منفصلة وخالية فيظن تركيبها من ثلاثة أجزاء ومادة الجمع يجب أن يؤخذ فيها مع القضية الأخص من نقيضها لاستلزام كل من جزئيهما نقيض الآخر لامتناع الجمع من غير عكس لا مكان الخلو ومادة الخلو يجب أن يؤخذ فيها مع القضية الأعم من نقيضها لاستلزام نقيض كل من جزئيهما

نقيض كل من جزئيهما عكس لا مكان الجمع ولا يمكن تركيبها إلا من ٣ (جزئين)

٣ جزئين أن شرطنا المنع بين كل جزء معين وبين المعين الآخر ويذهب بين أحدا لا جزء الباقية ضرورة لأن كل معين استلزم أحد الأجزاء الباقية لامتناع اجتماعه مع نقيض الباقية لامتناع اجتماع الشيء مع الأخص من نقيضه ولا انعكس والا استلزم كل جزء سائر الأجزاء فلم يكن أعم من نقيض سائر الأجزاء فكان كل جزء أخص من أحد الأجزاء الباقية فلم يكن بينهما مانع للجمع ولا الخلو ويمكن تركيب مادة الجمع من أجزاء كثيرة وإن شرطنا المنع كذلك لامتناع الجمع بين كل معين ومعين آخر وبينه وبين أحد الأجزاء الباقية ضرورة كون كل معين أخص من نقيض أحد الأجزاء الباقية متى

جزئين كأنما فلو تركبت من ثلاثة أجزاء وليكن (ج) و (ب) و (أ) لم يخل أما أن يكون (ج) مستلزما لنقيض (ب) أو لا يكون فإن لم يكن مستلزما له لم يكن بين (ج) و (ب) انفصال حقيقي وإن كان فاما أن يكون نقيض (ب) مستلزما (لا) أو لا يكون فإن لم يكن مستلزما له لم يكن بين (ب) و (أ) انفصال حقيقي وإن كان مستلزما له كان (ج) مستلزما (لا) لأن المستلزم للمستلزم للشيء مستلزم لذلك الشيء فلم يكن بين (ج) و (أ) انفصال حقيقي وبعبارة أخرى لو تركبت الحقيقة من أكثر من جزئين لزم أحد الأمرين إما جواز اجتماع جزئيهما أو جواز ارتفاعهما لأنه إذا صدق (ج) كذب (ب) وح أما أن يصدق (أ) أو لا فإن صدق اجتماع (ج) و (ب) وهو أحد الأمرين وأن لم يصدق ارتفع (ب) و (أ) وهو الأمر الثاني فإن قلت هذا متقوض بمنفصلات ذوات أجزاء كثيرة أمامتناهية كقولنا هذا العدد إما زائد أو ناقص أو تام أو غير متناهية كقولنا أما أن يكون هذا العدد ثلاثة أو أربعة أو خمسة وهلم جرا إيجاب بانها في التحقيق مركبة من خالية ومنفصلة فإن معناها أما أن يكون هذا العدد زائدا وأما أن يكون أما ناقصا أو تاما إلا أنه لما حذف أحد حر في الانفصال أو هم ذلك تركيبها من ثلاثة أجزاء فإن قلت المنفصلة القائلة أما أن يكون هذا العدد ناقصا أو تاما لا شك أنها مادة الجمع ولا انفصال حقيقي بينهما وبين الخالية لجواز تصادقهما بصدق الخالية فإن الانفصال المانع من الجمع يصدق ولو ارتفع جز آها فنقول تلك المنفصلة ليست مانعة الجمع بل منضمة مع الخالية على أنها مانعة الخلو وجزا الانفصال الحقيقي لابد أن يكون أحدهما صادقا والآخر كاذبا فإن صدقت الخالية كذبت المنفصلة المانعة الخلو لارتفاع جزئيهما وإن صدقت كذبت الخالية وكيف لا يكون كذلك ومرجع المنفصلة ذات الأجزاء الثلاثة إلى قولنا أما أن يكون هذا العدد زائدا أو لا يكون فإن لم يكن فهو أما ناقص أو تام فهذه منفصلة مانعة الخلو مساوية لنقيض الخالية إلا أنه حذف وأقيمت مقامه فظن أن تركيبها من أكثر من جزئين وفي التحقيق ليس كذلك بل هي مركبة من خالية ومساوية لنقيضها وهناك نظر لأنه أن زعم أن الحقيقة يمنع تركيبها من أكثر من جزئين مطلقا فالدليل ماقام عليه وأن زعم أنها لا تتركب من أجزاء فوق اثنين على وجه يكون بين كل جزئين انفصال حقيقي لم يحجبه السؤال وإنما يحجبه لو اعتبر في المنفصلة الكثيرة الأجزاء الانفصال الحقيقي بين كل جزئين ومن البين أنه ليس كذلك وأما مادة الجمع فيجب أن يؤخذ فيها مع القضية الأخص من نقيضها لأن كلامنا جزئيهما يستلزم نقيض الآخر لامتناع الجمع بينهما ولا انعكس أي ولا يستلزم نقيض كل جزء منهما الجزء الآخر لجواز الخلو عنهما فيكون كل جزء منهما أخص من نقيض الآخر وبالتفصيل المذكور في مقابلة أحد جزئيهما أن كان نقيضه أو مساويه كانت حقيقة وقد فرضناها مانعة الجمع

وان كانت اعم من نقيضه او كان مبايناً له جاز الجمع بينهما على ما مر واما مانعة الخلو
فيجب ان يؤخذ فيها مع القضية الاعم من نقيضها لاستلزام نقيض كل جزء من
جزئيهما عين الاخير لمنع الخلو عنهما من غير عكس لجواز الجمع فيكون عين كل جزء
اعم من نقيض الاخر وبالتفصيل مقابل احد الجزئين يتنع ان يكون نقيضه او مساوياً
والا كانت حقيقية وان يكون اخص منه او مبايناً والاجاز ارتفاعهما فتعين ان يكون اعم
من نقيضه وهذا كله اذا فسرت مانعة الجمع ومانعة الخلو بالمعنى الاخص وهو ما حكم
فيها بامتناع اجتماع جزئيهما في الصدق وجواز اجتماعهما في الكذب او بامتناع
اجتماع جزئيهما كذباً وجواز الاجتماع صدقاً اما اذا فسرنا بالمعنى الاعم وهو ما حكم
فيها بامتناع الاجتماع من غير التعرض لقيد اخرج جاز تركبهما من قضيتين شأنهما
ذلك ومن قضية ونقيضها او مساوية وهو ظاهر ويمكن تركب مانعة الخلو من
اجزاء فوق اثنين وان اعتبر منع الخلو بين اى جزئين كانا كقولنا اما ان يكون هذا
الشئ لاشجاراً او لاجزاً او لحيواناً اما ان اعتبرناهما بحيث يكون بين كل معين
من اجزائهما وبين المعين الآخر منع الخلو ويكون بين ذلك المعين وبين احد الاجزاء
الباقية منع الخلو ايضا لم يمكن تركبها لانه لو تركبت على هذا الوجه كان كل
معين فرض اخص من احد الاجزاء الباقية ومتى كان كذلك لا يكون بين المعين
المفروض واحد الاجزاء الباقية منع الخلو بيان المقدمة الاولى ان كل معين يفرض
يستلزم احد الاجزاء الباقية ولا يعكس اى لا يستلزم احد الاجزاء الباقية المعين
المفروض اما استلزام المعين احد الاجزاء الباقية فلانه اذا صدق المعين المفروض
فلا بد ان يصدق احد الاجزاء الباقية فانه لو لم يصدق لاجتماع نقيض الاجزاء ضرورة
ان انتفاء احد الامور بشمول العدم وحينئذ يلزم اجتماع الشئ مع الاخص من نقيضه
لان التقدير ان بين كل جزء وجزء آخر منع الخلو فيكون نقيض كل جزء اخص من عين
الاخر فلو اجتمع نقيضاهما كان الشئ مجتمعاً مع الاخص من نقيضه مثلاً اذا فرضنا
ان يكون بين (ا) و (ب) منع الخلو فيكون نقيض (ب) اخص من عين (ا) وعين
(ا) نقيض لنقيض (ا) فلو اجتمع النقيضان كان نقيض (ا) مجتمعاً مع الاخص من
نقيضه اى من عين (ا) لكن اجتماع الشئ مع الاخص من نقيضه محال لاستلزامه
الجمع بين النقيضين واما انه لا يعكس فلان احد الاجزاء يصدق على كل معين فلو استلزم
اخذ الاجزاء كل معين فرض استلزم كل جزء سائر الاجزاء فليكن كل جزء اعم من نقيض
الجزء الاخر لاستحالة ان يكون نقيض الاخص من المزموم فلا يمكن بينهما منع الخلو
وقد فرض كذلك ههنا وايضاً لو كان بين اللازم والمزموم منع الخلو لا يستلزم نقيض اللازم
عين المزموم فكان المزموم محققاً بدون اللازم وايضاً لا يستلزم نقض اللازم عين المزموم
لان نقيض اللازم يستلزم عين المزموم وعين المزموم يستلزم عين اللازم وبيان المقدمة

(الثانية)

الثانية انه لو كان بين العام والخاص منع الخلو لا يستلزم نقيض العام عين الخاص وانه محال
وفيه نظر اما اولاً فلانه لو صح الدليل لامتناع تركب مانعة الخلو من اكثر من جزئين بحيث
يكون منع الخلو بين كل معين ومعين آخر فلا يكون بالشرط الثانى حاجدة على ان النقيض
قائم ببيان الملازمة انه لو تركبت مانعة الخلو بحيث يكون منع الخلو ثابتاً بين كل جزء معين
ومعين آخر كان منع الخلو ثابتاً بين ذلك المعين وبين احد الاجزاء الباقية لامتناع
ارتفاعهما وهو ظاهر ولان نقيض المعين يستلزم احد الاجزاء الباقية من غير عكس
فنقيضه اخص منه ولان احد الاجزاء الباقية اعم من كل جزء منها ومنع الخلو بين الشئ
والاخص يستلزم منع الخلو بين الشئ والاعم بالضرورة واما ثانياً فلان امتناع انتفاء احد
الاجزاء الباقية في انفسها لا يدل على لزوم احدها للمعين المفروض لان وجوب تحققه ليس
بشئ منه بل انما هو بطريق الاتفاق لا يقال نحن نقول من الابتداء لو تحققت منفصلة
كذلك وكما صدق المعين المفروض صدق احد الاجزاء الباقية ولو كان بطريق الاتفاق
فانه لو لم يصدق احد الاجزاء لاجتماع نقيضيهما وهو محال فيكون صدق احد الاجزاء مع
كل معين فرض دائماً فلا يكون بينهما منع الخلو والاوجب صدق كل منهما اى
المعين واحد الاجزاء بدون الاخر ضرورة ان عين كل منهما يكون اعم من نقيض
الاخرح لاننا نقول العموم بحسب اللزوم وهو لا يستدعى صدق اللازم مع صدق
المزموم لجواز تحقق المزموم واللازم مع انتفاء المزموم دائماً واما ثالثاً فلان اكثر
المقدمات مستدرك وذلك لانه لو ثبت ان المعين يستلزم احد الاجزاء الباقية كفى في
اثبات المطلوب لامتناع منع الخلو ح بين المعين واحد الاجزاء لانه لا يكون المعين اعم
من نقيض احد الاجزاء واما ما مانعة الجمع فيمكن تركبها من اكثر من جزئين بحيث
يكون بين اى جزئين منع الجمع كقولنا اما ان يكون هذا الشئ شجرة او حجراً او حيواناً
ويمكن تركبها وان شرطنا المنع كذلك اى منع الجمع بين كل معين ومعين آخر وبين ذلك
المعين واحد الاجزاء الباقية لان منع الجمع بين كل معين ومعين آخر يستدعى منع الجمع بين كل
معين واحد الاجزاء الباقية ضرورة ان كل معين فرض يكون اخص من نقيض احد
الاجزاء الباقية لانه متى تحقق المعين ارتفع الاجزاء الباقية جميعاً وهو نقيض احدها
وليس اذا تحقق نقيض احدها تحقق المعين لجواز ارتفاع الكل هذا والحق ان شيئاً
من المنفصلات لا يمكن ان يتركب من اجزاء فوق اثنين لان المنفصلة هى التى حكم
فيها بالنفاة بين قضيتين على احد الانحاء الثلاثة فلا انفصال الا بين الجزئين والشئ
لما عرف الحقيقة بانها التى العناد بين طرفيهما في الصدق والكذب اورد السؤال
بالحقيقة ذات الاجزاء فان اى جزئين منها ليس بينهما عناد في الصدق والكذب
فلا يكون التعريف جامعاً اجاب بما حققناه وعلى هذا يظهر ورود السؤال والجواب
واما ما ظنوا من جواز تركب مانعة الجمع والخلو من اجزاء كثيرة فهو ظن سوء لانا

عند التحليل تنحل الى قضيتين كما كانت عند تقديم الاداة وبقاء معنى الاتصال والانفصال ولست اقول معنى القضية باق كما كان لجواز تغيره واما انها شبيهة بالجملة فلاشتمالها على شايبة الجملة وهي محل ما بعد الموضوع عليه لكنهما في الشرطية التي هي على الوضع الطبيعي والشبيهة بالجملة متلازمتان في المتصلة فانه متى صدق ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود صدق الشمس ان كانت طالعة فالنهار موجود وبالعكس دون المتصلة لان المركبة من كليتين مشتركتين في الموضوع قد يصدق حقيقة اذا اخرج حرف الانفصال عنه لصدق قولنا كل واحد واحد من افراد العدد اما زوج او فرد ما نعلم من الجمع والخلو واذا قدم حرف الانفصال عليه كما اذا قلنا اما ان يكون كل عدد زوجا واما ان يكون كل عدد فردا اصارت ما نعلمه الجمع دون انخلو لجواز قسم ثالث وهو ان يكون بعض العدد زوجا وبعضه فردا هذا ما قالوه وفيه نظر لانه اذا اخرج حرف الاتصال او الانفصال عن الموضوع امكن ان يوضع لما بعد الموضوع مفردا اذ ليس معنى القضية حينئذ الا ان الشمس شئ صفة كذا كل عدد شئ صفة كذا لانه لا يخلو عن احد الامرين فاذا وضع الشئ الموصوف الف مثلا صح ان يقال الشمس او كل عدد الف فهي جملة بالحقيقة وايضا المحكوم عليه فيهما مفرد ولا شئ من الشرطية كذلك على ان اقول من الرأس المحكوم عليه عند تأخير الاداة ان كان هو المحكوم عليه كما كان حتى لا يتغير الافي اللفظ لم تكن القضية شبيهة بالجملة بل شرطية كما كانت اللهم الا في اللفظ ولم يتغير المعنى لافي الاتصال ولا في الانفصال وان كان هو موضوع المقدم وقد حكم عليه بشرط او مفهوم مردد على ما يلوح من كلامهم فلا يكون شرطية بل جملة بالحقيقة ولم تكن القضيتان متلازمتين في الاتصال لان الجملة الموجبة تستدعي وجود الموضوع والمنفصلة الموجبة لا تستدعي وجود موضوع المقدم (قوله وكذا ان شديدة الدلالة على لزوم) قال الشيخ في الشفاء حروف الشرط تختلف فيهما ما يدل على اللزوم ومنها ما لا يدل عليه فالك لا تقول ان كانت القيامة قامت فيحاسب الناس اذ لست ترى اتسالي يلزم من وضع المقدم لانه ليس بضروري بل ارادي من الله سبحانه وتعالى وتقول اذا كانت القيامة قامت يحاسب الناس وكذلك لا تقول ان كان الانسان موجودا فالانسان زوج لكن تقول متى كان الانسان موجودا فالانسان زوج فبشبه ان يكون لفظه ان شديدة الدلالة على اللزوم ومتى ضعيفة في ذلك واذا كانت متوسطا واما اذا فلا دلالة له على اللزوم البتة بل على مطلق الاتصال وكذلك كما ولما وعد المنصف متهما ولو ايضا من هذا القبيل وفي ذلك كله نظر لان الفرق بين ان قامت واذا قامت وبين ان كان الانسان موجودا ومتى كان لا يجب ان يكون بدلالة ان على

وكلمة ان شديدة
الدلالة على اللزوم
ثم اذ دون باقي حروف
الاتصال كذا ومهما
ومنى وكلاهما
متن

اللزوم دون اذا ومتى لجواز ان يكون بدلالة على الشك في وقوع المقدم وعدم دلالتها عليه بل هذه الكلمات بعضها موضوع للشرط وبعضها متضمن لمعناه والشرط هو تابع امر على آخر اعم من ان يكون بطريق اللزوم او الاتفاق فلا دلالة لها على اللزوم اصلا على ما لا يخفى لمن له قدم في علم العربية والعجب ان اذدال على اللزوم واذا لا يدل عليه مع ان اذ ليس بموضوع للشرط البتة وفي اذ ارايحة الشرط على ان مثل هذا البحث ليس من وظائف المنطق ولا يجدى فيه كثير نفع وانما هو فضول من الكلام (قوله الخامس في حصر الشرطية وخصوصها) الشرطية تكون محصورة ومهمة وشخصية كما ان الجملة يكون كذلك وقد ظن قوم ان حصرها واهمالها وشخصيتها بسبب الاجزاء فان كانت كلية كقولنا ان كان كل انسان حيوانا فكل كائن حيوانا فشرطية كلية وان كانت شخصية كقولنا كل كائن زيد يكتب فهو بحركته فهي شخصية وان كانت مهمة فمهمة ولو نظروا بعين التحقيق لوجدوا الامر بخلاف ذلك فان الجملة لم يكن كلية لاجل كلية الموضوع والمحمول بل لاجل كلية الحكم الذي هو هنالك محل ونظيره ههنا اتصال وعناد فكما يجب في الجمليات ان ينظر الى الحكم لاني الاجزاء كذلك في الشرطيات يجب ارتباط تلك الاحوال بالحكم فكلية المتصلة والمنفصلة اللزوميتين بمعموم اللزوم والعناد جميع الفروض والازمنة والاحوال اعني التي لاتنساق استلزام المقدم للتالي او عناده اياه وهي الاحوال التي يمكن اجتماعها مع المقدم وان كانت محالة في انفسها سواء كانت لازمة من المقدم او عارضة له فاذا قلنا كل كائن زيد انسانا كان حيوانا فلسنا نقصر في لزوم الحيوانية على انها ثابتة في كل وقت من اوقات ثبوت الانسانية بل اردنا مع ذلك ان كل حال ووضع يمكن ان يجمع وضع انسانية زيد من كونه كائنا اوصافا او قائلنا او قاعدا او كون الشمس طالعة او الفرس صاهلا الى غير ذلك فان الحيوانية لازمة للانسان في جميع تلك الاحوال والاضاع ولم يشترط فيها امكانها في نفسها بل يعتبر تحقق اللزوم والعناد عليها وان كانت محالة كقولنا كل انسان فرسا كان حيوانا فانه يمكن ان يجمع المقدم مع كون الانسان صاهلا وان استحال في نفسه والشيخ اقتصر في التفسير على الاوضاع ولو اقتصر على الازمنة لكان له وجه واما الفروض فان اريد بها التقدير حتى يكون معنى الكلية ان الاتصال والانفصال ثابت على جميع التقادير كانت شرطية على التقدير والكلام في الشرطية في نفس الامر وان اريد بها فروض المقدم مع الامور الممكنة الاجتماع فقد اغنى عن ذكرها الاحوال وانما قيدها بان لاتنافي الاستلزام او العناد احترازا عن فرض المقدم بحال لا يلزمه التالى اولا يمانده المتنافي للزوم والعناد الكليين فاننا لو عمننا الاحوال في الكلية بحيث يتناول الممتعة الاجتماع من المقدم لزم ان لا يصدق كلية اصلا فاننا لو فرضنا المقدم مع عدم التالى او مع عدم

الخامس في حصر
الشرطية وخصوصها
واهمها كلية
المتصلة والمنفصلة
اللزوميتين بمعموم اللزوم
والعناد للفروض
والازمنة والاحوال
اعني التي لاتنساق
استلزام المقدم للتالي
او عناده اياه احترازا
عن فرض المقدم
بحال لا يلزمه التالى
اولا يعانده المتنافي
للزوم والعناد الكليين
لا بمعموم المقدم ولا
بتعميم المرات فتد
يكون المقدم امرا
مستترا وجزئيهما
بجزئيهما وخصوصهما
بتعين بعض منها كقوله
ان جئتني اليوم فانما
اكرمك واهما لهجا
باهماها متن

لزوم التالي اياه لا يلزمه التالي اما على الوضع الاول فلانه يستلزم عدم التالي فلو كان ملزوما للتالي ايضا كان امرا واحدا ملزوما للتقيضين وانه محال واما على الوضع الثاني فلانه يستلزم عدم لزوم التالي فلو كان ملزوما له كان ملزوما له ولم يكن ملزوما وهو ايضا محال فيصدق ليس كذا تحقق المقدم يلزمه التالي وهو مناف للزوم لكلي وكذا لو اخذنا المقدم في مانعة الجمع مع صدق الطرفين امتنع ان يعانده التالي في الصدق لاستلزامه التالي حينئذ فلو عانده كان لازما منافية او في مانعة الخلو مع كذبهما امتنع ان يعانده التالي في الكذب فليس دائما اما المقدم او التالي وهو مناف للعناد الكلبي هكذا ينقل المتأخرون عن الشيخ وقالوا عليه هب ان مقدم اللزومية اذا فرض مع عدم التالي او مع عدم لزوم التالي يستلزم عدم التالي او عدم لزومه لكن لان عدم لزوم التالي له ولم لا يجوز ان يستلزم التالي وعدمه او لزومه وعدمه فان المحال جاز ان يستلزم التقيضين وكذلك لانهم ان مقدم العنادية اذا فرض مع صدق الطرفين او مع كذبهما امتنع ان يعانده التالي غاية ما في الباب ان يكون معاندا لتقيض التالي لاستلزامه اياه لكن لا يلزمه ان لا يعانده التالي لجواز ان يعانده الشيء الواحد التقيضين واجابوا عنه بتغير الدعوى بانه لو لم يعتبر في الاوضاع امكان الاجتماع لم يحصل الجزم بصدق الكلية لان عدم التالي او عدم لزومه اذا فرض مع المقدم احتمل ان لا يلزمه التالي فان المحال وان جاز ان يستلزم التقيضين لكن ليس بواجب وصدق الطرفين او كذبهما اذا اخذ مع المقدم جاز ان لا يعانده التالي اذ معاندة المحال للتقيضين غير واجبة وان جازها والاعتراض غير وارد لانه لو استلزم الشيء الواحد التقيضين او عاندهما لزم المناقاة بين اللازم والمزوم اما في الاستلزام فلان كل واحد من التقيضين مناف للاخر ومنافاة اللازم للشيء تستدعي منافاة المزوم اياه ولانه اذا صدق المقدم صدق اخذ التقيضين وكلما صدق احد التقيضين لم يصدق التقيض الاخر فاذا صدق المقدم لم يصدق التقيض الاخر فبينهما منافاة ولانه اذا صدق تلك الملازمة واستثناء تقيض التالي يلزم تقيض المقدم فيكون بين تقيض التالي وعين المقدم منافاة لان عدم المقدم لازم من تقيض التالي واما في العناد فلان معاندة الشيء لاحد التقيضين بوجب استلزامه للتقيض الاخر ان كانت في الصدق او استلزام التقيض الاخر اياه ان كانت في الكذب وقد عرفت استحالة المناقاة بين اللازم والمزوم لا يقال لاختفاء في جواز استلزام المحال للتقيضين فانه يصدق قولنا كذا كان الشيء انسانا ولا انسانا فهو انسان وكلما كان الشيء انسانا ولا انسانا فهو انسان فلا انسان والانسان لازما للمجموع المحال فان قلتم لو استلزم المجموع الجزء لزم اجتماع الضدين في الواقع لانه اذا صدقت القضية الاولى ومعنا مقدمة صادقة في نفس الامر وهي ليس البتة اذا كان الشيء انسانا فهو لا انسان نجعلها صغرى

(اهذه)

لهذه القضية لنتج ليس البتة اذا كان الشيء انسانا ولا انسانا فهو لا انسان وهو يضاد القضية الثانية واذ اضمناها الى قولنا ليس البتة اذا كان الشيء لا انسانا فهو انسان نتج ما يضاد الاول في منعنا صدق السالبة الكلية لتحقيق الملازمة الجزئية بين اي امرين ولو بين التقيضين بقياس ملتئم من القضيةين على منهج الشكل الثالث على ان قياس الخلف ادل دليل على جواز استلزام الشيء الواحد للتقيضين فانا اذا قلنا لو صدق القياس وجب ان يصدق النتيجة والاصد تقيضاها مع القياس وحينئذ بنظم مع الكبرى ويتج تقيض الصغرى فقد استلزم المجموع المركب من القياس وتقيض النتيجة تقيض الصغرى وهو مستلزم للصغرى بالضرورة فيكون المجموع مستلزما للتقيضين لانا نقول للمجموع انما يستلزم الجزء لو كان كل واحد من اجزائه له مدخل في اقتضاء ذلك الجزء ضرورة ان لكل واحد من الاجزاء دخلا في تحقيق المجموع فبالاولى ان يكون له مدخل في اقتضائه وتأثيره ومن البين ان الجزء الآخر لا يدخل له في اقتضاء ذلك الجزء بل وقوعه في الاستلزام وقوع اجنبى بحرى بحرى الحشو فالانسان والا انسان لا يستلزم لا الانسان ولا الا انسان نعم التلازمان صا دقتان بحسب الالزام لكن الكلام في اللزومية بحسب نفس الامر وليس لنا في قياس الخلف الا ان تقيض النتيجة مع الكبرى يتج تقيض الصغرى واما ان القياس ملزوم للصغرى فليس بصادق ولا البيان موقوف عليه فان قلت ليس الشيخ قال اذا فرض المقدم مع عدم التالي يستلزم عدم التالي فقد قال باستلزام المجموع الجزء فنقول بتحقيق كلامه ان المقدم في تلك الحالة ينا في التالي بالضرورة فلا يستلزمه وليست كلية المتصلة والمنفصلة به وم المقدم اي بكليته لما مر في صدر هذا البحث ولا بعموم المرار والمراد بالمرارة انما التجدد المتصرم ككتابة الانسان فانها تتجدد في زمان وتقرض في آخر فيقال كل مرة يكون الانسان كائنا يكون متحرك الاصابع وذلك لجواز ان يكون المقدم امرا مستمرا متزها عن المدار كقولنا كلما كان الله تعالى عالما فهو حى وجزئية المتصلة والمنفصلة لا بجزئية المقدم والتالي بل بجزئية الفروض والازمنة والاحوال كقولنا قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا فان الانسانية انما يلزم الحيوانية على وضع كونه ناطقا وكقولنا قد يكون اما ان يكون الشيء ناميا او جادا حقيقيا فان العناد بينهما انما هو على وضع كونه من العناصر وما يجب ان يعلم ههنا ان طبيعة المقدم في الكليات مقتضية للتالي مستقلة بالاقتضاء اذ لا دخل للاوضاع فيه فانه لو كان لشيء منها مدخل في اقتضاء التالي لم يكن المزوم والمعانده هو وحده بل هو مع امر آخر واما في الجزئيات فلقد مهسا دخل في اقتضاء التالي فان كانت محرفة عن الكلية فظاهرا والافهوا لا ينقل بالاقتضاء فيكون هناك امر زائد على طبيعة المقدم واذ انضم اليها يكتفى بالمجموع في الاقتضاء

فيكون الملازمة بالقياس الى المجموع كلية وبالقياس الى طبيعة المقدم جزئية وقد سمح
لبعض الاذهان ان ذلك الامر الزائد لا بد ان يكون ضرورياً بالمقدم حالة لزوم فانه
لو لم يكن ضرورياً لم يتحقق الملازمة لانه شرط للزوم التالي للمقدم وجواز زوال
الشرط يوجب جواز زوال المشروط وايضا يلزم الملازمة الجزئية بين الامور التي
لا تعلق بينها فان زيدا بشرط كونه مجتمعا مع بكر يستلزمه وكذا شرب زيد لا كل
عمره وكذا الحجر الحيوان فيصدق قد يكون اذا وجد زيد وجد عمره وقد يكون
اذا شرب زيد كل عمره وقد يكون اذا كان الحجر موجودا كان الحيوان موجودا وح
يلزم كذب السوالب الكلية اللزومية وكذب الموجبات الانفصالية الكلية مع ان جمهور
العلماء اجمعوا على صدقها ثم بنى عليه خيالات ظن بسببها اختلال اكثر قواعد القوم
وهو في غاية الفساد اما الشبهة الاولى فلان قوله الامر الزائد شرط في لزوم التالي للمقدم ان
اراد به انه شرط في اللزوم الكلي الذي هو بالقياس الى المجموع فيلزم لامتناع في ان زواله
موجب لزوال اللزوم الكلي وان اراد به انه شرط في اللزوم الجزئي فهو ممنوع اذا لمعنى
له الا ان المقدم له دخل في اقتضاء التالي وهو متحقق سواء انضم اليه الامر الزائد
او لا وقد صرح الشيخ بعدم لزوم كونه ضرورياً حتى يحكم بان قولنا قد يكون اذا كان
هذا انسانا فهو كاتب لزومية لانه لازم له على وضع انه يدل على ما في النفس برقم
برقمه ولا خفاء في ان هذا الوضع ليس بضروي للانسان واما الشبهة الثانية فلان
اللزوم الجزئي بين كل امرين انما يلزم لو لم يعتبر اقتضاء المقدم واقتصرنا على
اقتضاء الامر الزائد وليس كذلك فانا لو لم نعتبر ذلك لم يكن هو اللزوم بل غيره
على ان الامر الزائد لو وجب ان يكون ضرورياً فان كان ضرورياً بالذات المقدم
انقابت الملازمة الجزئية كلية وان لم يكن ضرورياً بالذات بل لامر آخر فذلك الامر
ان كان ضرورياً بالذات المقدم لم يلزم المحذور ولا يتسلسل بل ينتهي الى ما لا يكون
ضرورياً بالمقدم فامكن انفكاكه عن المقدم فلا يتحقق الملازمة كما ذكره من انه شرطها
هذا هو الكلام في حصر المتصلة والمنفصلة واما خصوصيهما فبين بعض الازمان
او الاوضاع كقولنا ان جئتني اليوم او راكبا اكرمك واهما لهما باهمال الازمان
والاحوال وبالجملة الاوضاع والازمنة في الشرطيات بمنزلة الافراد في الجمليات
فكما ان الحكم فيها ان كان على فرد معين فهي مخصوصه وان لم يكن فان بين كية
الحكم انه على كل الافراد او بعضها فهي المحصورة والافالهمة كذلك ههنا
ان كان الحكم بالاتصال والانفصال على وضع معين فالشرطية مخصوصة والافان
بين كية الحكم انه على كل الاوضاع او على بعضها فهي المحصورة وان لم يبين بل
اهمل بيان كية الحكم فهي المهملة واعلم ان في هذا الفصل مباحث طويلة الاذئاب
مسدولة للباب فغل التأخرون عنها ولم يتنبهوا لشيء منها واداهم الغفلة عن تحقيق

(هذا)

هذا المقسام الى خبط العشواء في ايراد الاحكام ولو لا مخافة التطويل اللازم
من التفصيل لامطرنا سحب الافكار ورفعنا حجب الاستار ولعل الله سبحانه وتعالى
يوفق في كتاب آخر للعود الى ذلك بمنه العميم (قوله ويشترط في الكلية الانفاقية)
الموجبة الانفاقية انما تكون كلية اذا حكم فيها بالاتصال او الانفصال في جميع الازمان
وعلى جميع الاوضاع الكائنة بحسب نفس الامر ويشترط ايضا ان يكون طرفاها
حقيقتين اذا لو كان احدهما خارجيا جازا كذب ذلك الطرف لعدم موضوعه
في الخارج في بعض الازمنة فلم يتوافقا في الصدق في جميع الازمنة واما السوالب
فالسالبة اللزومية والعنادية ما يحكم فيها بسلب لزوم التالي وعناده في جميع الازمنة
والاوضاع ان كانت كلية وفي بعضها ان كانت جزئية حتى يكون اللزوم المرفوع
والعناد المرفوعة جزأ من التالي من حيث هو تال فاذا قلنا ليس اذا كان كذا كان كذا
واردنا رفع اللزوم كان معناه ليس البتة اذا كان كذا يلزمه كذا وكذلك اذا اردنا
رفع الموافقة كان معناه ليس البتة اذا كان كذا يوافق كذا في الصدق لا ما يحكم فيه
بالزوم سالب التالي او عناد سلبه فانها موجبة لزومية او عنادية سالبة التالي وليس
بينهما تلازم على مسيحي في باب التلازم وكذا السالبة الانفاقية ما يحكم فيها برفع
الانفاق في الاتصال والانفصال دائما ان كانت كلية وفي الجملة ان كانت جزئية لا ما ثبت
اتفق السلب وان كان بينهما تلازم لانه لو وافق التالي وعدمه بشئ واحد لم
اجتماع التقيضين في الواقع وانه محال واما جهتهما اي جهة المتصلة والمنفصلة
واطلافيهما فيجهة اللزوم والعناد واطلافيهما فموجهة ما بدكر فيها جهة اللزوم
او العناد او الاتفق كقولنا كلا كان (اب) (فجد) لزوما او اتفاقيا ودائما اما ان يكون
(اب) او (جد) عناديا او اتفاقيا والمطلقة مالم يتعرض فيها بشئ من ذلك وللشيخ
في اعتبار الجهة مسالك آخر يتوقف على ما عنده من تحقيق الكلية ولا يحتمل بيسانه
هذا الموضع وسور المتصلة الموجبة الكلية وكلا ومعي وسور المنفصلة الموجبة
الكلية دائما وسور السالبة الكلية فيهما ليس البتة وسور الابواب الجزئي فيهما
قد يكون وسور السالب الجزئي فيهما قد لا يكون وفي المتصلة خاصة ليس كلا
وفي المنفصلة خاصة ليس دائما وان واذا ولو في الاتصال واما وحده في الانفصال
للاهمال ولا حاجة الى تكرار الامثلة (قوله لفصل الحادي عشر في تلازم الشرطيات)
لما فرغ من تحقيق الشرطيات واقسامها شرع في اوزمها واحكامها فالشرطيات اذا قيس
بعضها الى بعض فالقياسة بينهما اما بالتلازم او بالعناد والتلازم منحصر في عشرة
اوجه لانه اما ان يعتبر بين المتصلات او بين المتصلات او بين المتصلات والمنفصلات
وتلازم المتصلات اما بين المتحدة الجنس او المختلفة الجنس * والمتحدات الجنس
اما حقيقتان او ممانعات الجمع او ممانعات الخلو * وتلازم المختلفة الجنس اما بين الحقيقية

الانفاقية ايضا كون
الطرفين بحسب
الحقيقة اذ يحسوز
كذبهما في الخارج
في بعض الازمنة
والسالبة اللزومية
والعنادية ما يساب
اللزوم والعناد لا ما
يثبت لزوم السالب
وعناده وجهتهما
واطلافيهما بجهة
اللزوم والعناد
واطلافيهما وسور
الموجبة المتصلة الكلية
كلا ومعي وسور
المنفصلة الكلية دائما
وسور السالبة الكلية
فيهما ليس البتة وسور
الابواب الجزئي فيهما
قد يكون وسور السالب
الجزئي في المتصلة
ليس كلا وفي المنفصلة
ليس دائما وان واذا
ولو في المتصلة واما
وحده في المنفصلة
للاهمال متى
الفصل الحادي عشر
في تلازم الشرطيات
وتعاند ههنا وفيه
ابحاث الاولى في تلازم
المتصلات واستلزامها
لعكسيتها كافي الجمليات
متى

ومانة الجمع او بين الحقيقة ومانة الخلو او بين مانعة الجمع ومانة الخلو * وتلازم المتصلات والمنفصلات اما تلازم المتصلة والحقيقة او المتصلة ومانة الجمع او المتصلة ومانة الخلو والمراد بالمتصلات في هذا الباب اللزوميات وبالمنفصلات العناديات والمصنف رتب لذلك هذه الاقسام خمسة مباحث اربعة منها لاقسام التلازم الاول في تلازم المتصلات فقال استلزامها لعكسها كما في الجمليات وقيل الخوض في تفصيله لابد من ايراد مقدمة لكيفية التناقض فيها فاعلم ان تناقضها كتناقض الجمليات في الشرائط والاختلاف كما وكيفما ذكرنا الا انه يشترط فيها الاتحاد في الجنس اى الاتصال والانفصال وفي النوع اى اللزوم والعناد والاتفاق لان ايجاب لزوم الاتصال او اتفاقه وسلبه مما ينافي قضان جزما وكذلك ايجاب عناد الانفصال واتفاقه وسلبه فنقيض قولنا كلما كان (اب فجد) لزوميا قد لا يكون اذا كان (اب فجد) لزوميا وان كان اتفاقا فانفاقا ونقيض قولنا دائما اما ان يكون (اب) او (جد) هناديا قد لا يكون اما (اب) او (جد) عناديا وان كان بالاتفاق فيالافتق اذا عرفت هذا فنقول اما العكس المستوي فالتصلة للزومية ان كانت سالبة كلية تنعكس كنعكسها لانه اذا صدق ليس البتة اذا كان (اب فجد) لصدق ليس البتة اذا كان (جد فاب) والافقد يكون اذا كان (جد فاب) فتجمله صغرى للاصل ليتيج قد لا يكون اذا كان (جد فجد) وهو محال لصدق قولنا كلما كان (جد فجد) وان كانت سالبة جزئية لم تنعكس لصدق قولنا قد لا يكون اذا كان الشئ حيوانا فهو انسان ولا يصدق قد لا يكون اذا كان الشئ انسانا فهو حيوان لصدق الموجبة الكلية التي هي نقيضها وان كانت موجبة فسواء كانت كلية او جزئية تنعكس موجبة جزئية لزومية لانه اذا صدق كلما كان او قد يكون اذا كان (اب فجد) فقد يكون اذا كان (جد فاب) والافليس البتة اذا كان (جد فاب) ونضمه الى الاصل ليتيج ليس البتة او قد لا يكون اذا كان (اب فاب) وهو محال لصدق قولنا كلما كان (اب فاب) او نعكسه الى ما يضاد الاصل كليا ويناقضه جزئيا قال المصنف في بعض تصانيفه وفي انعكاس الموجبة للزومية لزومية نظر لجواز استلزام المقدم التالى بالطبع ولا يكون التالى كذلك ثم مطلق الاتصال بينهما يقينى واما اللزوم فلا وهذا النظر اما يتوجه لو منع انتاج اللزوميتين في الاول لزومية واما على تقدير الاعتراف بذلك فلا توجيه له اصلا واما مطلق الاتصا على منع اللزوم فليس يلزم فضلا عن اليقين لان اللزومية ان كانت مركبة من كاذبين فنعكسها لو لم تصدق لزومية لا يصدق اتفاقية ايضا للكذب التالى والمتصلة الاتفاقية ان كانت خاصة لا يتصور فيها العكس لما مر من عدم امتياز مقدمها عن ناليتها بالطبع فلا يحصل بالتبديل قضية اخرى مغايرة للاصل في المعنى وان كانت عامة لم تنعكس لجواز ان يكون مقدمها كاذبا فاذا صار بالتبديل تاليا لم يوافق شيئا اصلا

(واما)

واما المنفصلة فكذلك قد سميت ان لا عكس لها لعدم الامتياز بين طرفيها ولذلك اهمالها المصنف واما عكس النقيض فالتصلة للزومية ان كانت موجبة كلية تنعكس كنعكسها فاذا صدق كلما كان (اب فجد) فكلمها لم يكن (جد) لم يكن (اب) لان انتفاء اللزوم من لوازم انتفاء اللازم والاجاز ان ينفى اللازم وتبقى اللزوم وهو مما يهدم الملازمة بينهما وور بما يورد عليه منع التقدير والنقض بالمشتراك بين النقيضين كالامكان العام بالقياس الى الامكان الخاص ونقيضه فلو استلزم نقيض الامكان العام نقيض الامكان الخاص وهو مستلزم لعين الامكان العام لكان نقيض الامكان العام مستلزما لعينه وانه محال وانت خبير بان دفاع هل هذه الاسئلة من القواعد السابعة وقد آتينا على مباحث اخرى في هذا الباب في رسالة تحقيق المحصورات فليرجع اليها وان كانت موجبة جزئية لم تنعكس لصدق قولنا قد يكون اذا كان الشئ حيوانا فهو انسان ولا يصدق قد يكون اذا كان انسانا فهو ايس بحيان * وان كانت سالبة تنعكس سالبة جزئية سواء كانت كلية او جزئية فاذا صدق ليس البتة او قد لا يكون اذا كان (اب فجد) فقد لا يكون اذا لم يكن (جد) لم يكن (اب) ولا فكلمها لم يكن (جد) لم يكن (اب) وتنعكس بعكس النقيض الى ما يناقض الاصل او يضاده والاتفاقيات لا عكس لها والامر فيها بين وكذا المنفصلات الا انه ربما يتوهم انعكاسها بناء على ان الحقيقة يستلزم حقيقة من نقيض طرفيها ومانة الجمع ومانة الخلو وبالعكس على ما سيحى لكنها لو ازم اخرى غير مسماة بعكس النقيض لعدم الامتياز بين اطرافها ففرض نقيض التالى او نقيض المقدم ليس كذلك بحسب الطبع (قوله لكن ذكر الشيخ ان كل متصلتين توافقتا في الكم) هذا الاستدراك مستدرك الا ان يقال لما كان تلازم المتصلات اما بطريق العكس او بطريق آخر اراد الفصل بينهما فاستدركه بلكن ذكر الشيخ في الشفاء ان كل متصلتين توافقتا في الكم بان يكونا كليتين او جزئيتين والمقدم بان يكون مقدم احدهما عين مقدم الاخرى ونحو افتق في الكيف بان يكون احدهما موجبة والاخرى سالبة وتناقضتا في التوالى فيكون تالى احدهما نقيض تالى الاخرى تلازمتا وتعاكستا اما استلزام الموجبة للسالبة فلانه اذا استلزم المقدم التالى لم يستلزم نقيض التالى والا كان مستلزما للنقيضين مثلا اذا صدق كلما كان (اب فجد) وجب ان يصدق ليس البتة اذا كان (اب) لم يكن (جد) والافقد يكون اذا كان (اب) لم يكن (جد) فليزوم استلزام (اب) للنقيضين واما العكس فلانه اذا لم يكن المقدم مستلزما للتالى كان مستلزما لنقيضه والا لم يكن مستلزما للنقيضين فلو صدق ليس البتة اذا كان (اب فجد) صدق كلما كان (اب) لم يكن (جد) والافقد لا يكون اذا كان (اب) لم يكن (جد) فلا يكون (اب) مستلزما للنقيضين وهو اى التلازم والانعكاس غير لازم لجواز استلزام مقدم واحد للنقيضين فلا يتم بيان لزوم

لكن ذكر الشيخ ان كل متصلتين توافقتا في الكم والمقدم ونحو افتق في الكيف وتناقضتا في التوالى تلازمتا وتعاكستا وهو غير لازم لجواز ملازمة النقيضين لمقدم واحد فلم يلزم السالبة الموجبة وجواز ان لا يلزم ولا واحد من النقيضين مقدم ما واحد فليزوم السالبة من

السالبة الموجبة وجواز ان لا يلزم شيء من التقيضين مقدما واحدا كما اذا لم يكن بينهما وبينهما علاقة كما بينا كل زيد وشرب عرو ووعده فلا ينسب الاستدلال على لزوم الموجبة للسالبة هذا على ما نقلوا من الشيخ وهو مصرح بخلافه مطاع في عدة مواضع من فصل هذا التلازم على جلية المعنى لا خفاء فيه فيقال قد صرف عن ادراكه خفاء المقام ولا يجمعه فلم يجاب اطراف الكلام فقال المتصلتان الموصوفتان قد تؤخذان تارة بمطلق اتصال واخرى باتصال لزوم فجهل اللزوم جزءا من التالى في احدهما و يؤتى بنقيضه من حيث هو لازم في الاخرى حتى يكون قولنا ليس البتة اذا كان (اب) يلزم ان يكون (جد) في قوة قولنا كما كان (ب) فليس يلزم ان يكون (جد) والبرهان على تلازمهما اما في الكلين المطلقين فهو انه اذا صدق ليس البتة اذا كان (اب) فجد فكلما كان (اب) فليس (جد) والاصل صدق نقيضه وهو قولنا ليس كما كان (اب) فليس (جد) ومعنى هذا الكلام ان ليس (جد) لا يكون مع (اب) على بعض الاوضاع لا على سبيل اللزوم ولا على سبيل الاتفاق فيكون هناك وضع من الاوضاع يكون فيه (اب) ويكون معه (جد) وقد قلنا ليس البتة اذا كان (اب) فجد هف وكذلك اذا صدق كلما كان (اب) فجد فليس البتة اذا كان (اب) فليس (جد) والافتقار يكون اذا كان (اب) فليس (جد) ففي بعض الاوضاع يكون (اب) ولا يكون معه (جد) واما في الكلين اللزوميتين فهو انه اذا صدق ليس البتة اذا كان (اب) يلزم ان يكون (جد) فكلما كان (اب) ليس يلزم ان يكون (جد) والافتقار لا يكون اذا كان (اب) ليس يلزم ان يكون (جد) ففي بعض الاوضاع يكون (اب) ويلزم منه (جد) وقد كان ليس البتة اذا كان (اب) يلزم ان يكون (جد) هف وكذلك على العكس اذا صدق كلما كان (اب) يلزم (جد) صدق ليس البتة اذا كان (اب) ليس يلزم ان يكون (جد) والافتقار يكون اذا كان (اب) ليس يلزم ان يكون (جد) ففي بعض الاوضاع يكون (اب) ولا يلزم منه (جد) واما في الجزئيات فهو بتوسط تلازم الكلّيات مثلا اذا صدق ليس كلما كان (اب) فجد فقد يكون اذا كان (اب) ليس (جد) والافليس البتة اذا كان (اب) ليس (جد) ويلزمه كلما كان (اب) فجد وقد كان ليس كلما كان (اب) فجد هف هذا كلام الشيخ بلا فترا عليه ولا زخرفة في لبيان وعندى ان التلازم على ما ذكره اذا اعطى العقل حقه لا يحتاج الى الدليل لغاية وضوحه فان التسالى اذا لم يكن موافقا للمقدم ولا لازما له يكون نقيضه اما موافقا له او لازما بالضرورة واذا كان اتصاله بالمقدم مطلقا حتى يصدق باى وجه يكون اما اللزوم او الاتساق في لم يكن لنقيضه اتصال به لا باللزوم ولا بالاتفاق وكذلك سلب لزوم التالى للمقدم على جميع الاوضاع او بعضها يستلزم ايجاب سلب لزوم التالى على تلك الاوضاع واجاب لزوم التسالى للمقدم يستلزم سلب سلب لزوم التالى بل هو عينه عند التحقيق فقد بان ان نقل المتأخرين

ليس على ما ينبغي ورأيت واحدا من الاذكياء يقول ما هؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثا لم ينقلوا من الشيخ نقل الا وهو ينادى عليهم بقله الفهم وكثرة لزل ولا اعتراضوا عليه اعتراضا الا وقد اتسم بوسمة اللاعبة والخطل مع انهم باختراع القواعد وبسط الفن مشهورون وفي السنة الاصحاح بقوة الذكاء وجودة القرينة مذكورون وكان ذلك كان لتقدمهم * لالتقدمهم * ولتوفر جدهم * لالتوفر جدهم * (قوله نعم اذا اتفقت المتصلتان) كل متصلتين تفتتا في الكم والمقدم والكيف وتلازمتا في التالى اى كان نالى احدهما لازما لتالى الاخرى فلا يخلو اما ان تنعكس تلازم تالييهما او لا تنعكس وعلى التقديرين فالتصلتان اما ان تكونا موجبتين او سالبتين وعلى التقادير الاربعة فاما ان تكونا كليتين او جزئيتين فهذه ثمانية اقسام فان انعكس تلازم التاليتين فهما متلازمتان متعاكستان اما في الموجبتين فلان المقدم ملزوم لاحد التاليتين كليا او جزئيا وكل واحد منهما ملزوم للآخر كليا وملزوم الملزوم ملزوم فيكون المقدم ملزوما للتالى الآخر وتقول ايضا التاليتان متساويتان ح والشيء اذا كان ملزوما لاحد المتساويين كليا او جزئيا يكون ملزوما للمتساوى الاخر بالضرورة او نقول اذا فرضنا ان يكون (جد) لازما (لهز) متعكسا عليه وصدق كلما كان (اب) (فجد) فكلما كان (اب) (فهز) بقياس من الاول صفراء المتصلة الاولى وكبراه استلزام تاليها لتالى الثانية هكذا كلما كان (اب) (فجد) وكلما كان (جد) فلهز (فجد) (فهز) وبالحلف ايضا فان نقيض الثانية مع الاولى ينتج من الثالث ما يناقض تلازم التاليتين وكذلك بيان استلزام الثانية للاولى والتلازم بين الجزئيتين بلافق واما في السالبتين فلان كل واحد من التاليتين لازم للآخر والشيء اذا لم يكن مستلزما للآخر والآخر والاشي اذا لم يكن مستلزما للاصل او في الجملة لا يكون مستلزما للزوم كذلك والالكان مستلزما للازم لان ملزوم الملزوم ملزوم ونقول ايضا هما متساويتان والشيء اذا لم يكن ملزوما لم يكن ملزوما لاحد المتساويين الاخر او نقول على ذلك الفرض اذا صدق ليس البتة اذا كان لاحد المتساويين (اب) (فجد) فليس البتة اذا كان (اب) (فهز) بقياس من الشكل الثانى صفراء الاولى وكبراه استلزام تالى الثانية لتاليها هكذا ليس البتة اذا كان (اب) فجد كلما كان (هز) فجد فليس البتة اذا كان (اب) (فهز) وبالحلف ايضا وكذا البيان في استلزام الثانية الاولى تلازم الجزئيتين فظهر ان قوله لان ملزوم الملزوم دليل للتلازم والانعكاس في الموجبتين والسالبتين معا وان لم ينعكس تلازم التاليتين فيكون احدى المتصلتين لازمة للتالى والاخرى ملزومة فاما ان يكونا موجبتين او سالبتين فالكانا موجبتين لزمت لازمة التالى ملزومة لان الشيء اذا كان ملزوما للملزم كليا او جزئيا يكون ملزوما للازم كذلك من غير عكس لجواز ان يكون اللازم اعم واستلزام الشيء للاعم لا يستدعى استلزامه للاخص

نعم اذا اتفقت المتصلتان
في الكم والمقدم
والكيف وتلازمتا
في التالى تلازمتا
وتعاكستا ان انعكس
تلازم التالى لان
ملزوم الملزوم ملزوم
وان لم تنعكس لزمت
لازمة التالى الاخرى
من غير عكس
في الموجبتين
والاخرى اياها
من غير عكس
في السالبتين
متى

اوساليتين فان كانتا موجبتين فاما ان يكون لازمة الجزء، اى لازمة الطرفين كلية او جزئية فان كانت لازمة الطرفين كلية فلا تلازم بين المتصلتين اصلا سواء كانت ملزومة الطرفين كلية او جزئية اما ان لازمة الطرفين لا تستلزم ملزومة الطرفين فلان اللزوم بين اللازمين كلية لا يستلزم اللزوم بين الملزومين لا كلية ولا جزئيا كما ان الانسان مستلزم الحيوان كلية والصاحك بالفعل الذى هو ملزوم للانسان لزوما غير متعاكس لا يستلزم الفرس الذى هو ملزوم للحيوان اصلا واما ان ملزومة الطرفين لا تستلزم لازمة الطرفين كلية فلان اللزوم بين الملزومين لا يستلزم اللزوم الكلى بين اللازمين كما ان الانسان يستلزم الحيوان والجوهر الذى هو لازم للانسان لا يستلزم الجسم الذى هو لازم للحيوان كلية وان كانت لازمة الطرفين جزئية لزممت هى الاخرى اى ملزومة الطرفين من غير عكس اما اللزوم فلان مقدم ملزومة الطرفين ملزومة لتاليها اما كلية او جزئيا وتاليها ملزوم لتالى لازمة الطرفين كلية فيكون مقدم ملزومة الطرفين ملزوما لتالى لازمة الطرفين جزئيا وهو ملزوم لمقدم لازمة الطرفين كلية فيكون مقدمها ملزوما لتاليها وهى اللازمة الطرفين وليكن لتوضيحه (ا ب) ملزوما (لهز وجد) ملزوما (لبط) فاذا صدق كلما كان او قد يكون (ا ب فجد) فقد يكون اذا كان (هز فجد) لانه اذا اصدق قد يكون اذا كان (ا ب فجد) نجم له صغرى لقولنا كلما كان (جد فبط) لينتج من الاول قد يكون اذا كان (ا ب فبط) ثم بجمه كبرى لقولنا كلما كان (ا ب فهز) لينتج من الثالث قد يكون اذا كان (هز فبط) ونقول ايضا اذا كان بين الملزومين ملازمة جزئية وجب ان يكون بين اللازمين ملازمة جزئية والا لصدق عدم الملازمة كلية بين اللازمين وسلب الملازمة الكلى بين اللازمين يستلزم سلب الملازمة الكلى بين الملزومين لما سيجى في الساليتين وقد فرض بينهما ملازمة جزئية هف واما عدم العكس فلما مر من ان اللزوم بين اللازمين لا يستلزم اللزوم بين الملزومين اصلا وعليه نبه بقوله لزممت لازمة الجزء الاخرى من غير عكس في الموجبة الجزئية وهى لازمة الطرفين وان كانت المتصلتان سالبتين فاما ان تكون لازمة الطرفين جزئية او كلية فان كانت جزئية فلا تلازم بينهما سواء كانت ملزومة الطرفين كلية او جزئية لانه قد ثبت ان الموجبة الكلية اللازمة الطرفين والموجبة الملزومة الطرفين لا تلازم بينهما فلو كان بين السالبة الجزئية اللازمة الطرفين والسالبة الملزومة الطرفين تلازم لكان بين الموجبتين ايضا تلازم يحكم عكس التقيض وان كانت كلية لزممت ملزومة الطرفين سواء كانت كلية او جزئية لازمة الطرفين الكلية لان ملزومة الطرفين الموجبة الجزئية يستلزم لازمة الطرفين الموجبة الجزئية فبعكس التقيض لازمة الطرفين السالبة الكلية يستلزم ملزومة الطرفين السالبة الكلية من غير عكس والالزم العكس في الموجبتين واليه اشار بقوله والاخرى ايها من غير

(عكس)

عكس في السالبة الكلية وهى لازمة الطرفين ونقول ايضا لازمة الطرفين جزئية لا تستلزم ملزومة الطرفين لان سلب الملازمة بين اللازمين جزئيا لا يستلزم سلب الملازمة بين الملزومين اصلا فان الجسم ليس يستلزم الحيوان جزئيا والصاحك الذى هو ملزوم للجسم يستلزم الانسان الذى هو ملزوم للحيوان استلزاما كلية وكذلك ملزومة الطرفين لا تستلزم لازمة الطرفين فان سلب الملازمة بين الملزومين لا يستلزم سلب الملازمة بين اللازمين جزئيا كما ان الفرس لا يستلزم الانسان اصلا والحيوان اللازم للفرس مستلزم الجسم اللازم للانسان كلية واما ان لازمة الطرفين الكلية مستلزمة للمزومة الطرفين فلان تالى ملزومة الطرفين ملزوم لتالى لازمة الطرفين وهو لا يستلزم مقدمها اصلا فلا يكون تالى ملزومة الطرفين لازما لمقدم لازمة الطرفين اصلا لان اللازم اذا لم يلزم الشيء اصلا لم يلزمه اللزوم كذلك ومقدمها لازم لمقدم ملزومة الطرفين فلا يكون تاليها ملزوما لمقدمها اصلا لان الشيء اذا لم يلزم اللازم اصلا لم يلزم الملزوم ايضا ونقول تالى لازمة الطرفين ليس بلازم لمقدمها اصلا ومقدمها لازم لمقدم ملزومة الطرفين فلا يكون تالى لازمة الطرفين لازما لمقدم ملزومة الطرفين اصلا وهو لازم لتاليها كلية فلا يكون تاليها لازما لمقدمها اصلا وهى المتصلة الملزومة الطرفين ونقول اذا لم يكن بين اللازمين ملازمة اصلا لم يكن بين الملزومين ملازمة كذلك لانه لو كان بينهما ملازمة جزئية وقد ثبت ان ملزومة الطرفين الموجبة الجزئية تستلزم لازمة الطرفين الجزئية فيكون بين اللازمين ملازمة في الجملة وقد فرض بينهما سلب الملازمة الكلى هف واما عدم الانعكاس فلجواز سلب الملازمة بين الملزومين كليا مع الملازمة بين اللازمين كليا كما في المثال المغروض وان اختلفت ملزومة المقدم وملزومة التالى فاما ان تكونا موجبتين اوساليتين فان كانتا موجبتين فاما ان تكون لازمة المقدم كلية او جزئية فان كانت لازمة المقدم جزئية فلا تلازم بين المتصلتين سواء كانت ملزومة المقدم جزئية او كلية اما ان لازمة المقدم الجزئية لا تستلزم ملزومة المقدم فلجواز ان يصدق اللزوم الجزئى بين لازم الشيء وملزوم غيره ولا يكون بين ذلك الشيء وذلك الغير لزوم اصلا فان الحيوان يستلزم الكاتب جزئيا ولا لزوم بين الفرس الذى هو ملزوم الحيوان وبين الناطق اللازم للكاتب واما ان ملزومة المقدم لا تستلزم لازمتها فلا حتم اللزوم بين ملزوم الشيء ولازم غيره مع عدم اللزوم بينهما فان الكاتب يستلزم الحيوان ولا لزوم بين الناطق اللازم للكاتب وبين الفرس الذى هو ملزوم الحيوان وان كانت لازمة المقدم كلية لزممت ملزومة المقدم ايها من غير عكس اما بيان اللزوم فلان مقدم ملزومة المقدم يستلزم مقدم لازمة المقدم كلية ومقدمها يستلزم تاليها كلية فيكون مقدم ملزومة المقدم مستلزما لتالى لازمة المقدم كلية وهو مستلزم لتالى ملزومة المقدم كلية

مقدم ملزومة المقدم مستلزم لتاليها كليا واذا لزمت الكلية لزمت الجزئية بالضرورة
واما عدم الانعكاس فلان اللزوم بين ملزوم الشيء ولازم غيره لا يستلزم اللزوم بينهما
كما في المثال المذكور وان كانت المتصلتان سالبتين فان كانت لازمة المقدم كلية فلا
تلازم بينهما وان كانت جزئية لزمت هي ملزومة المقدم من غير عكس كل ذلك
بحكم عكس النقيض على ما مر غير مرة فقد حصل لك في هذا النوع ثمانية وعشرون
قسما في بعضها ثبت الملازمة وفي بعضها لا وعليك الاستفصال (قوله وكل
متصلتين) المتصلتان اذا توافقتا في الكيف وتخالفتا في الكم وتناقضتا في الطرفين
فهما اما موجبتان او سالبتان واياما كان يلزم الجزئية الكلية من غير عكس اما اذا
كانتا موجبتين فلانه اذا تحقق الملازمة الكلية بين شيئين يكون نقيض التالى مستلزما
لنقيض المقدم كليا بعكس النقيض فيستلزم نقيض المقدم نقيض التالى جزئيا بعكس
الاستقامة مثلا اذا صدق كذا ~~كان~~ (اب فجد) فقد يكون اذا لم يكن (اب)
لم يكن (جد) لان الاولى تنعكس بعكس النقيض الى قولنا كلما لم يكن (جد) لم يكن
(اب) وينعكس بالاستقامة الى قولنا قد يكون اذا لم يكن (اب) لم يكن (جد)
وهو المطلوب واما عدم العكس فلان الانسان ملزوم للحيوان جزئيا واللا انسان
لا يستلزم اللا حيوان كليا واما اذا كانتا سالبتين فلانه اذا صدق ليس البتة اذا كان
(اب) (فجد) فقد لا يكون اذا لم يكن (اب) لم يكن (جد) والا لصدق كلما لم يكن
(اب) لم يكن (جد) فقد يكون اذا كان (اب فجد) وقد كان ليس البتة اذا كان
(اب) (فجد) هف ولما كان تلازم السالبتين مستندا الى تلازم الموجبتين المستند
الى استلزام القضية لعكس نقيضها وسند السند سند عللها به واما عدم
العكس فلان الحيوان لا يستلزم الانسان جزئيا واللا حيوان يستلزم اللا انسان
كليا وكذلك اذا توافقتا في الكيف وتخالفتا في الكم وتلازم مقدم احدهما نقيض
مقدم الاخرى وتاليها نقيض تالى الاخرى وانعكس التلازمان لزمت الجزئية الكلية
سواء كانتا موجبتين او سالبتين لان الكلية تساوى متصلة كلية موافقة لهما
في الكيف من نقيض طرفي الجزئية لما مر من ان المتصلتين اذا توافقتا في الكم والكيف
وتلازمتا في الطرفين تلازمتا معا كسا تلازمتا وتعاكستا وتلك المتصلة الكلية
مستلزمة للجزئية من غير عكس فالكلية المفروضة تكون ايضا كذلك لان حكم احد
المساويين مع الشيء حكم المساوي الاخر معه ونقول ايضا اذا تحقق الملازمة
الكلية بين شيئين يصدق الملازمة الجزئية بين نقيضيهما فيصدق الملازمة الجزئية
بين ملازمي النقيضين لما ثبت انها متلازمان وكذلك اذا صدق السلب الكلّي بين
شيئين صدق السلب الجزئي بين نقيضيهما فتحقق السلب الجزئي بين ملازميهما
ولا ينعكس والا انعكس الجزئي بين النقيضين على الكلية فالتلازمات في هذين النوعين

(اربعة)

اربعة لا مزيد عليها (قوله وكل متصلتين توافقتا في الكم والكيف) اذا توافقت
المتصلتان في الكم والكيف وتناقض مقدم احدهما تالى الاخرى واستلزم تالى الاولى نقيض
مقدم الثانية فلا يخاف امان يكون هذا الاستلزام متعاكسا او لا يكون واياما كان فالتصلتان
اما ان تكونا موجبتين او سالبتين كليتين او جزئيتين فهذه ثمانية اقسام اما على تقدير
انعكاس التلازم بين تالى الاولى ونقيض مقدم الثانية فالموجبتان الكليتان متلازمتان
متعاكستان فانه متى صدقت المتصلة الاولى استلزم نقيض تاليها نقيض مقدمها الذي هو عين
تالى الثانية كليا بحكم عكس النقيض ولما فرضنا ان تالى الاولى يستلزم نقيض مقدم الثانية كان
مقدم الثانية مستلزما لنقيض تالى الاولى فتقول مقدم الثانية مستلزم لنقيض تالى الاولى
ونقيض تالى الاولى مستلزم لتالى الثانية يتبع ان مقدم الثانية مستلزم لتاليها وهي المتصلة الثانية
وكذلك متى صدقت المتصلة الثانية استلزم نقيض تاليها اعني مقدم الاولى نقيض مقدم
الثانية ونقيض مقدم الثانية مستلزم لتالى الاولى لانا فرضنا انعكاس اللزوم بين تالى
الاولى ونقيض مقدم الثانية يتبع ان مقدم الاولى يستلزم تاليها وهي المتصلة الاولى
واذا ثبت ان الموجبتين الكليتين متلازمتان متعاكستان فالسالبتان الجزئيتان كذلك
لما عرفت غير مرة واما الموجبتان الجزئيتان فلا تلازم بينهما لان اللا ناطق يستلزم
الحيوان جزئيا ويمتنع استلزام الاحساس الناطق ولا انعكاس ايضا لاستلزام
اللا انسان الحيوان جزئيا وامتناع استلزام اللا حيوان الناطق وعلى هذا لا يكون
بين السالبتين الكليتين تلازم وانعكاس واما على تقدير عدم انعكاس التلازم بين
تالى الاولى ونقيض مقدم الثانية فالموجبة الكلية الاولى تستلزم الموجبة الكلية الثانية
بعين الدليل الذي سبق من غير عكس لان الاحساس مستلزم اللا حيوان كليا والحيوان
ليس يستلزم اللا انسان كليا ويعلم منه ان السالبة الجزئية الثانية تستلزم السالبة الجزئية
الاولى ولا ينعكس واما الموجبتان الجزئيتان فالاولى لا تستلزم الثانية لاستلزام اللا
ضاحك اللا انسان جزئيا وعدم استلزام اللا حيوان الضاحك وبالعكس لا تستلزام
اللا انسان الحيوان وامتناع استلزام اللا حيوان الضاحك فلا تلازم بين السالبتين
الكليتين ولا انعكاس ايضا وكذلك حكم متصلتين اتفقتا في الكم والكيف وتناقض تالى
الاولى مقدم الثانية ولزم مقدم الاولى نقيض تالى الثانية فان هذا اللزوم ان انعكس
تلازمت الموجبتان الكليتان وتعاكستا اما التلازم فلانه اذا صدقت الاولى استلزم
نقيض تاليها اعني مقدم الثانية نقيض مقدمها وحيث فرضنا ان مقدم الاولى لازم
لنقيض تالى الثانية كان تالى الثانية لازما لنقيض مقدم الاولى فتقول مقدم الثانية ملزوم
لنقيض مقدم الاولى ونقيض مقدم الاولى ملزوم لتالى الثانية فمقدم الثانية ملزوم
لتاليها وهي المتصلة الثانية واما العكس فلانه اذا صدقت الثانية استلزم نقيض تاليها
نقيض مقدمها الذي هو تالى الاولى ومقدم الاولى ملزوم لنقيض تالى الثانية بحكم

وكل متصلتين توافقتا
في الكيف وتخالفتا
في الكم وتناقضتا
في الطرفين لزمت
الجزئية الكلية من غير
عكس لاستلزام القضية
عكس عكس نقيضها
وكذا لو تلازم مقدم
احدهما نقيض
مقدم الاخرى وتاليها
نقيض تاليها تلازما
بتعاكسا متى

وكل متصلتين توافقتا
في الكم والكيف
وتناقض مقدم احدهما
تالى الاخرى واستلزم
تاليها نقيض مقدمها
لزمت الاخرى الاولى
في الموجبة الكلية
والاولى الاخرى
في السالبة الجزئية
متعاكسان تعاكسا في
اللزوم والافلاو وكذا
لو ناقض تالى الاولى
مقدم الثانية ولزوم
مقدمها نقيض تالى
الثانية برهانه ان نقيض
التالى الصادقة الذي
هو مقدم الثانية
اولا لم يستلزم نقيض
المقدم الصادقة
الذي هو تالى الثانية
او ملزومة وكذا لو
ناقض لازم تالى الاولى
مقدم الثانية والقيود
بمحالها لكان انعكاس
يتوقف على انعكاس
هذا اللزوم متى

انعكاس للزوم فيكون مقدم الاولى ملزوما لتاليها وعلى هذا حال السالبتين الجزئيتين
 واما اذا كانتا موجبتين جزئيتين فلا يستلزم صدق شئ منهما صدق الاخرى
 اذا لانا طاق يستلزم الحيوان جزئيا واللا حيوان لا يستلزم الانسان اصلا وكذا
 الحيوان يستلزم اللا انسان جزئيا والناطق لا يستلزم اللا حيوان فالسالبان الكليتان
 ايضا كذلك وان لم ينعكس لزوم مقدم الاولى لتقيض تالي التالى الثانية فالوجبة الكلية
 الاولى تستلزم الموجبة الكلية الثانية بما مر من البرهان ولا ينعكس لاستلزام اللا
 انسان اللا ناطق كليا وامتناع استلزام الحيوان الانسان كليا ومن هذا يعرف استلزام
 السالبة الجزئية الثانية الاولى من غير عكس وصدق شئ من الموجبتين الجزئيتين
 لا يستلزم الاخرى لان الحيوان يستلزم اللا ناطق جزئيا والصاحك لا يستلزم اللا
 انسان اصلا وكذا الحيوان يستلزم اللا ناطق جزئيا والحساس لا يستلزم اللا حيوان
 فلا تلازم بين السالبتين الكليتين ايضا ولا انعكاس وقد اشار المصنف الى برهان
 استلزام المتصلة الاولى الثانية في الفصاين بقوله وبرهانه وفيه لف ونشر بتقديم
 وتأخير وتحليله بان يقال برهان التلازم في الفصل الثانى ان تقيض تالى الاولى الصادقة
 الذى هو عين مقدم الثانية يستلزم تقيض مقدم الاولى الصادقة الذى هو ملزوم تالى
 الثانية وفي الفصل الاول ان تقيض تالى الاولى الصادقة الذى هو لازم مقدم الثانية
 يستلزم تقيض مقدم الاولى الصادقة الذى هو عين تالى الثانية وكذا كل متصلتين
 ناقض لازم تالى الاولى مقدم الثانية اى كان تالى الاولى ملزوما لتقيض مقدم الثانية والقيود
 بحالها من توافقهما في الكم والكيف ولزوم مقدم الاولى لتقيض تالى الثانية لكن تعاكسهما
 يتوقف على تعاكس الزوم بين تالى الاولى ولازمه اى تقيض مقدم الثانية وبالتفصيل
 الزوم بين مقدم الاولى وتقيض تالى الثانية اما ان يكون متعاكسا اولا لا يكون وعلى
 التقديرين اما ان يكون الزوم بين تالى الاولى ولازمه متعاكسا اولا وعلى التقادير الاربعة
 فالمصلتان اما ان تكونا موجبتين او سالبتين كليتين او جزئيتين فصارت الاقسام ستة عشر
 فان تعاكس الزومان فالوجبتان الكليتان متلازمتان متعاكستان اما تلازمهما فلانه اذا
 صدقت الاولى استلزم تقيض تاليها تقيض مقدمها والمفروض ان تاليها ملزوم لتقيض
 مقدم الثانية فيكون مقدم الثانية ملزوما لتقيض تالى الاولى وكذلك الفرض ان مقدم
 الاولى لازم لتقيض تالى الثانية فيكون تالى الثانية لازما لتقيض مقدم الاولى فنقول مقدم الثانية
 ملزوم لتقيض تالى الاولى وتقيض تالى الاولى ملزوم لتقيض مقدمها وتقيض مقدمها
 ملزوم لتالى الثانية يتبع من قياسين ان مقدم الثانية ملزوم لتاليها وهى المتصلة الثانية واما
 الانعكاس فلانه متى صدقت الثانية استلزم تقيض تاليها تقيض مقدمها واذ قد فرضنا
 ان الزوم بين تقيض مقدمها وتالى الاولى متعاكس فيكون تقيض مقدم الثانية ملزوما
 لتالى الاولى وكذا فرضنا ان لزوم مقدم الاولى لتقيض تالى الثانية متعاكس فيكون

(تقيض)

تقيض تالى الثانية لازما لمقدم الاولى فتقدم الاولى ملزوم لتقيض تالى الثانية وتقيض
 تالى الثانية ملزوم لتقيض مقدمها وتقيض مقدمها ملزوم لتالى الاولى فتقدم الاولى
 ملزوم لتاليها والموجبتان الجزئيتان لا يلزم من صدق شئ منهما صدق الاخرى
 لان الحيوان يستلزم اللا ناطق جزئيا والانسان لا يستلزم اللا احساس والانسان يستلزم
 الحيوان جزئيا والاحساس لا يستلزم الناطق اصلا و يعلم من ذلك حال السالبتين
 الجزئيتين في التلازم والسالبتين الكليتين في عدمه ونقول ايضا المتصلة الاولى تلازم
 متصلة من مقدمها ولازم تاليها المتعاكس ملازمة متعاكسة لما ثبت ان المتصلتين
 اذا توافقتا في الكم والكيف والمقدم وتلازمتا في التالى تلازمتا متعاكسا تلازمتا
 وتعاكستا وهذه المتصلة اذا اعتبرناها مع المتصلة الثانية تكونان متصلتين لم
 مقدم الاولى تقيض تالى الثانية وناقض تالى الاولى مقدم الثانية فيرجع الى مامر
 فيكون حكم المتصلة الاولى مع الثانية في التلازم وعدمه حكمهما بلا فرق لان حكم
 احد المتساويين مع الشئ حكم المتساوى الاخر معه وان لم ينعكس الزومان فسواء
 ينعكس احدهما او لا يستلزم الموجبة الكلية الاولى الموجبة الكلية الثانية بعين ذلك البيان
 من غير عكس لان الاحساس يستلزم اللا صاحك كليا والانسان لا يستلزم الفرس اصلا
 فالسالبة الجزئية الثانية مستلزومة للسالبة الجزئية الاولى بدون العكس والموجبتان الجزئيتان
 لا تلازم بينهما لان الحيوان يستلزم اللا انسان جزئيا والصاحك لا يستلزم اللا ناطق ولا
 انعكاس اذا صاحك يستلزم اللا كاتب جزئيا والناطق لا يستلزم الصاهل اصلا فالسالبان
 الكليتان حالهما كذلك (قوله البحث لثاني في تلازم المنفصلات المحددة الجنس)
 كل منفصلتين حقيقتين توافقتا في الكم والكيف وكان طرفا احدهما يقتضى طرفى الاخرى
 او متساويين لتقيضيهما او كان احدهما في احد طرفي احدهما يقتضا لا حد طرفى الاخرى والاخر
 مساو بالتقيض الطرف الاخر فهما اماموجبتان او سالبتان جزئيتان او كليتان فضررب
 الاربعة في الثلاثة تحصل اثنا عشر قصا وكيف ما كان يتلازمان ويتعاكسان اما اذا
 تناقضتا في الطرفين فلانه متى صدق الانفصال الحقيقى بين الشئتين يصدق الانفصال
 الحقيقى بين التقيضين والاجاز الجمع بينهما اوجاز الخلو عنهما لكن جواز الجمع بين
 التقيضين يستلزم جواز الخلو عن العيين وجواز الخلو عن التقيضين يستلزم جواز
 الجمع بين العيين فلا يكون بينهما انفصال حقيقى هف واما اذا تساوى طرفا احدهما
 تقيضى طرفى الاخرى فلانه لوام يصدق المتصلة الاخرى لامكان الجمع بين جزئيهما
 او امكان الخلو عنهما وامكان الجمع بينهما يستدعى امكان الخلو عن تقيضيهما المستلزم
 لامكان الخلو عن مساوييهما وامكان الخلو عنهما يوجب امكان الجمع بين تقيضيهما
 المستلزم لامكان الجمع بين المساويين وقد فرض بينهما انفصال حقيقى هف واما اذا
 تناقضتا في احد الطرفين ومساوى الاخر تقيض الاخر فلانه لوامكان الجمع بين جزئى

(٣٠)

الثاني في تلازم
 المنفصلات المحددة
 الجنس كل حقيقتين
 توافقتا في الكم
 والكيف وتناقضتا
 في الطرفين او تساوى
 طرفا احدهما
 يقتضى طرفى الاخرى
 او تناقضتا في احد
 الطرفين وساوى
 الاخر تقيض الاخر
 تلازمتا وتعاكستا
 لان الجمع بين جزئى
 كل واحدة منهما
 يستلزم الخلو عن جزئى
 الاخرى وبالعكس
 والالزم الخلف وان
 توافقتا في الكم
 وتناقضتا في الكم
 وتناقضتا في احد
 الجزئين وتوافقتا
 في الاخر او تلازمتا
 فيه على التعاكس
 لزمت السالبة الموجبة
 لامتناع معاندة الشئ
 وتقيضه الثالث عنان
 حقيقيا ولا ينعكس
 لجواز ان لا يماند
 واحد من تقيضين
 ثالثا متى

المنفصلة الاخرى لا يمكن الخلو عن نقيضها وهو يستلزم امكان الخلو عن احد
النقيضين ومساوي الاخر ولو امكن الخلو عنهما لجاز الجمع بين نقيضيهما فيجوز
الجمع بين احدهما ومساوي الاخر فلا يكون بينهما انفصال حقيقى هف وقد اشار
الى الكل بقوله والالزم الخلف اى لما كان الجمع بين جزئى كل واحدة منهما يستلزم
الخلو عن جزئى الاخرى وبالعكس فلو لم يتلازم المنفصلتان اولم يتعاكسا يلزم الخلف
وهو ان لا تكون الحقيقة حقيقية ولو ذكر ذلك بالقاء المفيد للتبويب لكان اولى هذا
في الوجبتين الكليتين والجزئيتين واما في السالبتين فيحكم عكس النقيض وان توافقت
حقيقتان في الكم وتخالفتا في الكيف وتناقضتا في احد الجزئين وتوافقتا في الجزء الاخر
او تلازمتا فيه تلازمتا معا كسالت السالبة الموجبة سواء كانتا كليتين او جزئيتين
من غير عكس اما للزوم فلانه اذا عاند شئ اخر عناداً حقيقياً لم يعانده هو ولا ملزومه
المساوي نقيضه والالزم معاندة النقيضين لشئ واحد وانه محال اذ ذلك الشئ ان تحقق
ارتفع النقيضان وان اتنى اجتماع النقيضين وفيه نظر لانه ان اريد بالمعاندة اللازمة
الكلمة فن البين انها ليست بلازمة وان اريد بها الجزئية لم يلزم من تحقق الشئ
اجتماع النقيضين ولا من انتفائه ارتفاعهما والاولى ان يقال متى صدق دائماً اما ان يكون
(اب) او (جد) فليصدق ليس البتة اما ان لا يكون (اب) او يكون (جد) والالصدق
قد يكون اما ان لا يكون (اب) او يكون (جد) ويلزمه قد يكون اذا كان (اب) فجد
لما ستعرفه وقد كان بينهما انفصال كللى هف واما عدم العكس فلانه ليس يلزم من
عناد شئ لآخر عناد نقيضه اياه لجواز ان لا يعاند واحد من النقيضين ثالثاً كالاخص فانه
لا يعاند الاعم صدقاً ولا نقيضه كذا (قوله وكل مانع الجمع) اذا اتفقت مانعتا الجمع
في الكم والكيف ولزم كل من جزئى واحدة منهما جزءاً من الاخرى اولزم جزء من
احديهما جزءاً من الاخرى واتحدتا في الجزء الاخر فلا يخلو اما ان يتعاكس لزوم الاجزاء
اولا يتعاكس وعلى التقديرين اما ان يكونا كليتين او جزئيتين موجبتين او سالبتين
بضرب الاربعة في الاربعة ليحصل ستة عشر ضرباً فان لم يتعاكس للزوم لزمت
الثانية وهى ملزومة الجزء الاولى وهى لازمة الجزء ان كانتا موجبتين والاولى الثانية
ان كانتا سالبتين اما على تقدير لزوم الجزئين في اليجاب فلان منع الجمع بين اللزوم دائماً
اوفى الجملة يستلزم منع الجمع بين اللزومين كذلك اذ لو اجتمع للزومان لا يجتمع اللزومان
قطعا وفي السلب فلان جواز الجمع بين اللزومين يقتضى جواز الجمع بين اللزومين
والالامتنع الجمع بين اللزومين من غير عكس في كل منهما لان امتناع اجتماع اللزومين
لا يوجب امتناع اجتماع اللزومين وجواز اجتماع اللزومين لا يقتضى جواز اجتماع
اللزومين لجواز ان يكون اللزوم اعم واما على تقدير لزوم احد الجزئين والاتفاق
في الآخر فلان منع الجمع بين الشئ والالزم يقتضى منع الجمع بين ذلك الشئ واللزوم

(فانه)

فانه لو اجتمع معه لا يجتمع مع لازمه هذا اذا كانتا موجبتين واما ان كانتا سالبتين فلان
جواز الجمع بين الشئ والملزوم يوجب جواز اجتماع ذلك الشئ والالزم ولا يوجب
العكس في شئ منهما لجواز كون اللزوم اعم وارتما كس اللزوم تلازمت المنفصلتان
وتعاكستا اما اذا تلازمتا في الطرفين وكانتا موجبتين فلان كل واحدة منهما مشتملة
على جزئين هما لازما جزئى الاخرى ومنع الجمع بين اللزومين يوجب منع الجمع بين
الملزومين واما اذا كانتا سالبتين فلا شمل كل منهما على جزئين هما ملزوما جزئى
الاخرى وجواز اجتماع الملزومين يقتضى جواز اجتماع اللزومين واما عند الاتفاق
في احد الطرفين في اليجاب فلان كل واحدة منهما تشتمل على جزء هو لازم جزء من
الاخرى ومنع الجمع بين الشئ والالزم يستلزم منع الجمع بين الشئ والملزوم وفي
السلب فلا شمل كل منهما على جزء هو ملزوم جزء من الاخرى وجواز الجمع بين الشئ
وملزوم غيره يقتضى جواز الجمع بينهما والمصنف ترك بيان تلازم السوالب اما لانسياق
الذهن اليه اولاحاته على عكس النقيض وبين تلازم الموجبات بقوله لان امتناع الجمع
بين الشئ وملزوم غيره يقتضى امتناعه بينه وبين ذلك الغير وهو ظاهر فيما اذا اتفقتا
في احد الطرفين اما اذا تلازمتا فيهما فليكن لتوضيحه (ابجد) موجبتين متلازمتين
في طرفين فقول مهما صدق (اب) صدق (جد) لانه لما كان بين (اب) منع الجمع و
(ب) لازم (لد) كان بين (ا) و(د) منع الجمع اذ منع الجمع بين الشئ ولازم غيره يقتضى منع الجمع
بينه وبين ذلك الغير ثم لما كان (ا) لازماً (لج) وبينه وبين (د) منع الجمع كان بين
(ج) و(د) منع الجمع لتلك المقدمة بعينها فهى مستعملة ههنا مرتين بخلافها ثمة وان
كانت المنفصلتان الموصوفتان مانعتا الخلو فينعدم ايضا فيهما الضروب الستة عشر
فان لم يتمكس لزوم الجزء لزمت لازمة الجزء ملزومة الجزء ايجاباً لان منع الخلو
عن الملزومين او عن الشئ وملزوم غيره يستلزم منع الخلو عن اللزومين او عن الشئ
والغير وبالعكس سبباً لان جواز الخلو عن اللزومين او عن الشئ ولازم غيره يقتضى
جواز الخلو عن اللزومين او عنهما من غير عكس وان انعكس للزوم تلازمتا
وتعاكستا لا شمل كل واحدة منهما على الملزوم في اليجاب وعلى اللزوم في السلب
والكل ظاهر وتطبيق قوله وامتناع الخلو عن الشئ وملزوم غيره يقتضى امتناعه
عنه وعن الغير على برهان التلازم في القسمين على قياس مانعة الجمع وان اتفقت مانعتا
الجمع او مانعتا الخلو في الكم دون الكيف وتناقضتا في الطرفين لزمت السالبة الموجبة
كانتا كليتين او جزئيتين من غير عكس اما بيان اللزوم في مانعة الجمع فلانه اذا كان بين
الشئين منع الجمع جاز ارتفاعهما اذ المراد بها المعنى الاخص فلا يكون بين نقيضيهما
منع الجمع فيصدق السالبة وفي مانعة الخلو فلانه اذا امتنع الخلو عن امرين جاز
اجتماعهما فلا يمتنع الخلو عن نقيضيهما واما عدم العكس فلجواز صدق الشئين

وكل مانع الجمع
او مانعتا الخلو توافتا
في الكم والكيف
ولزم كل جزء من
احداهما جزءاً من
الاخرى اولزم جزء
جزءاً ووافق الاخر
الاخر لزمت الاخرى
الاولى ايجاباً والاولى
الاخرى سلباً في مانعتي
الجمع وبالعكس في مانعتي
الخلو وتعاكستا ان
انعكس اللزوم والا
فلا لان امتناع الجمع
بين الشئ ولازم غيره
يقتضى الامتناع بينه
وبين الغير وامتناع
الخلو عن الشئ
وملزوم غيره يقتضى
امتناعه عنه وعن الغير
وان اختلفتا في الكيف
وتناقضتا في الجزئين
لزم السالبة الموجبة
لامكان ارتفاع جزئى
الموجبة المانعة الجمع
وامكان اجتماع جزئى
مانعة الخلو ولا يعكس
لجواز اجتماع الشئين
مع امكان اجتماع
نقيضيهما صدقاً
وكذباً متى

والكيفية واحد الجزئين ولزم الجزء الآخر منها الجزء الآخر من مائة الجمع واستلزامه من مائة الخلو لزم من غير الحقيقة اياها بالاجابة وهي غيرها سلبا من غير عكس ولا يخفى عليك لمية وكذا لو كان لازم في الجزئين وغير الحقيقةين اذا توافقتا في الكم والكيف وتناقضتا في الجزئين تلازمتا وتعاكستا لان منع الجمع بين الشئيين يقتضي منع الخلو عن نقيضيهما وبالعكس وان توافقتا في الكم والجزئين وتخالفتا في الكيف لزم السالبة الموجبة والانقلاب الموجبة حقيقة من غير عكس لا مكان ارتفاع الشئيين وارتفاع نقيضيهما وكذا اذا توافقتا في الجزئين ولزم الجزء الآخر من السالبة الموجبة مائة الخلو فان قلت لانم انه لو كان بينهما منع الخلو في الجملة كانت حقيقة وانما يكون لولم منع الخلو كلياً فنقول المراد انه لم يبق مائة الجمع مائة الجمع ومنع الخلو الجزئي كاف في ذلك والعكس غير لازم لجواز اجتماع الشئيين مع جواز ارتفاعهما فتصدق السالبة بدون الموجبة فيهما وهكذا الحكم اذا توافقتا في الكم واحد الجزئين ولزم الجزء الآخر من الموجبة الجزء الآخر من السالبة ان كانت الموجبة مائة الجمع ولزم الجزء الآخر من السالبة الجزء الآخر من الموجبة ان كانت مائة الخلو فان الموجبة مستلزمة للسالبة اما اذا كانت الموجبة مائة الجمع فلان جزاً منهما لما كان لازماً للجزء من مائة الخلو وامتنع الاجتماع بينهما ثبت منع الجمع بين جزئي

(مائة)

ان كانت مائة الجمع وبالعكس ان كانت مائة الخلو متى

ما نعة الخلو فيجوز الخلو عنهما والا انقلب مائة الجمع حقيقة واما اذا كانت مائة الخلو فلان احد جزئيهما لما كان لازماً لاحد جزئي مائة الجمع ومنع الخلو عن الشئ والمزوم يستلزم منع الخلو عن الشئ واللازم كان بين جزئي مائة الجمع منع الخلو فيجوز اجتماعهما واللازم الانقلاب والعكس غير واجب في شئ منهما لانه يجوز الخلو عن الشئ والمزوم مع جواز الجمع بينه وبين اللازم كالانسان والفرس لجواز ارتفاعهما مع جواز اجتماع الانسان والحيوان اللازم للفرس فلا يلزم الموجبة المائة الجمع السالبة المائة الخلو وايضا يجوز الجمع بين الشئ واللازم مع جواز الخلو عنه وعن المزوم كالحيوان والابيض لجواز اجتماعهما مع جواز الخلو عن الابيض والانسان المزوم للحيوان فلم يلزم الموجبة المائة الخلو السالبة المائة الجمع (قوله رابع في تلازم المتصلات والمنفصلات) المتصلة والمنفصلة الحقيقة اذا توافقتا في الكم والكيف وتناقضتا في احد الجزئين وتوافقتا في الجزء الآخر او تلازمتا فيه تلازمتا متعاكسا وهي ثمانية لزمت المتصلة المنفصلة ان كانتا موجبتين والمنفصلة المتصلة ان كانتا سالبتين من غير عكس فيهما بيان الحكم فيما اذا توافقتا في احد الجزئين اما التلازم في الموجبتين كانتا او جزئيتين فلان الانفصال الحقيقي يحمل اجتماع الجزئين وارتفاعهما متى امتنع تحقق احد الجزئين مع الآخر دائما او في الجملة وجب ثبوت نقيض احدهما على تقدير الآخر كذلك او امتنع تحقق نقيض احدهما مع نقيض الآخر وجب ثبوت عين احدهما مع نقيض الآخر ولا معنى لللازمة بين عين احدهما ونقيض الاخرى الا ذلك فكل حقيقة تلزمها اربع متصلات اثنتان توافقتا فيها في المقدم باعتبار منع الجمع بين جزئيهما واخران في التالي باعتبار منع الخلو عنهما وقوله لاستلزام كل جزء من المنفصلة نقيض الاخرى اعادة بعض الدعوى واما عدم الانعكاس فلجواز كون اللازم اعم فالتصلتان الموافقان في المقدم لانهما كسان عليها لعدم الانفصال الحقيقي بين نقيض الاعم وعين الاخص والموافقان في التالي لانهما كسان ايضا لعدم الانفصال بين عين الاعم ونقيض الاخص وايضا لو استلزم المتصلة المنفصلة لانهما كل متصلة على نفسها لانه حينئذ يكون بين نقيض المقدم والتالي وبين نقيض التالي والمقدم انفصال حقيقي فيستلزم التالي المقدم واما حكم السالبين الكليتين والجزئيتين تلازما وعكسا فبين بعكس النقيض او بالخلاف فانه لو لم يصدق السالبة المنفصلة على تقدير صدق السالبة المتصلة صدقت الموجبة المنفصلة وهي ملزومة للموجبة المتصلة وكذلك لم يخرج الى اعادة هذا البيان في السوابق فلما عسر المقايسة واما اذا تلازمتا في الجزء فلانها تساوي المتصلة الموافقة في الجزء لما تقرر من ان كل متصلتين الموافقتين في الكم والكيف واحد الطرفين متلازمين في الطرف الآخر تلازمتا متعاكسا متلازمتان متعاكستان وحكم احد المتساويين مع الشئ

الرابع في تلازم المتصلات والمنفصلات والمتصلة والمنفصلة الحقيقة اذا توافقتا في احد الجزئين وتوافقتا وتلازمتا في الآخر لزوما متعاكسا لزم المتصلة المنفصلة ايجابا وبالعكس سلبا لاستلزام كل جزء من المنفصلة نقيض الآخر ولا ينعكس لجواز كون التالي المتصلة اعم من مقدمها وكذا لو ناقض مقدم المتصلة احد جزئي المنفصلة ولزم تاليها الجزء الآخر او ناقض تاليها احدهما او استلزم مقدمها الآخر او وافق مقدمها احدهما او استلزمه ولزم تاليها نقيض الآخر او وافق تاليها احدهما ولزمه واستلزم مقدمها نقيض الآخر متى

حكم المساوي الآخر معه وكذلك الحكم لو ناقض مقدم المتصلة احد جزئي
المتصلة ولزم تأليها الجزء الآخر من المتصلة اما ان المتصلة لازمة للمتصلة اذا
كانتا موجبتين كليتين او جزئيتين لانه متى صدقت المتصلة استلزم نقيض احد جزئيهما
اعني مقدم المتصلة عين الجزء الآخر استلزاما كلييا او جزئيا وعين الجزء الآخر
يستلزم تالي المتصلة كلييا فيستلزم مقدم المتصلة تأليها استلزاما موافقا
للمتصلة في الحكم واما عدم وجوب العكس فلا احتمال استلزام الشيء
لازم غيره مع عدم العناد الحقيقي بين نقيض ذلك الشيء وبين ذلك الغير كالانسان
يستلزم الحيوان اللازم للفرس ولا عناد بين الانسان والفرس وكذا لو ناقض تالي
المتصلة احد جزئي المتصلة واستلزم مقدمها الجزء الآخر من المتصلة اما اللزوم
عند الايجاب فلان مقدم المتصلة يستلزم الجزء الآخر من المتصلة والجزء الآخر
منها يستلزم نقيض احد جزئيهما اعني تالي المتصلة فقد منها يستلزم تأليها لكنه
لا يتم اذا كانت المتصلة جزئية لصيرورة كبرى الاولى جزئية حينئذ نعم لو تعاكس
استلزام المقدم امكن البيان من الثالث واما عدم العكس فلجواز استلزام اللزوم
لشيء مع عدم الانفصال بين ذلك الشيء ونقيض اللازم كالانسان اللزوم للحيوان
فانه يستلزم الجسم ولا انفصال بين اللاحويان والجسم وكذا لو وافق مقدم المتصلة
احد جزئي المتصلة ولزم تأليها نقيض الجزء الآخر لان احد جزئي المتصلة اي مقدم
المتصلة ملزوم لنقيض الجزء الآخر كلييا او جزئيا ونقيض الجزء الآخر ملزوم لتالي
المتصلة واما عدم لزوم العكس فلجواز استلزام الشيء لازم نقيض غيره مع عدم
العناد بينهما كالانسان فانه يستلزم الحيوان وهو لازم لنقيض الالفرس ولا عناد بين
الانسان والالفرس وكذا لو استلزم مقدم المتصلة احد جزئي المتصلة ولزم تأليها
نقيض الجزء الآخر لان مقدم المتصلة ملزوم لاحد جزئي المتصلة واحد جزئيهما
ملزوم لنقيض الجزء الآخر ونقيض الجزء الآخر ملزوم لتالي المتصلة لكنه ايضا
انما يتم في الكليتين ولو تعاكس استلزام المقدم تبين تلازم الجزئيتين من الثالث والاول
وعدم الانعكاس لجواز استلزام ملزوم شيء لللازم نقيض غيره مع عدم العناد بينهما
كالانسان اللزوم للحساس يستلزم الحيوان اللازم لنقيض الالفرس ولا انفصال
بينهما وكذا لو وافق تالي المتصلة احد جزئي المتصلة واستلزم مقدمها نقيض
الآخر فان مقدمها ملزوم لنقيض الجزء الآخر من المتصلة الملزوم لعين احد جزئيهما
اي تالي المتصلة وهو ايضا لا يتم في الجزئية وانه كاس اللزوم تبين تلازمها من الثالث
وعدم العكس لاحتمال لزوم الشيء الغير مع عدم الانفصال بين ذلك الشيء ونقيض
لازم الغير كالحيوان يلزم الانسان اللزوم لنقيض الفرس ولا عناد بين الفرس
والحيوان وكذا اذا لزم تالي المتصلة احد جزئي المتصلة واستلزم مقدمها نقيض

(الجزء)

الجزء الآخر فان مقدمها ملزوم لنقيض الجزء الآخر من المتصلة وهو ملزوم لاحد
جزئيهما الملزوم لتالي المتصلة وتلازم الجزئيتين انما يظهر ههنا ايضا عند انعكاس
استلزام المقدم من الثالث والاول وعدم لزوم العكس لجواز استلزام الشيء لغيره
وعدم الانفصال بين نقيض لازم ذلك الشيء وملزوم الغير كالانسان اللزوم لنقيض
الفرس يستلزم الحيوان اللازم للفرس مع عدم العناد بينهما (قوله واذا اختلفتا
في الكيف) اذ اختلفت المتصلة والمتصلة الحقيقية في الكيف واتحدتا في الكم والجزئين
لزم السابية منهما الموجبة كليتين كانتا او جزئيتين من غير عكس اما الاول فلان
اللزوم بين الشئتين يقتضي عدم العناد بينهما وكذا الانفصال بينهما يقتضي عدم
اللزوم بينهما لامتناع اللزوم والعناد معاً بين الشئتين واما الثاني فلانه لا يلزم من سلب
العناد بين الشئتين صحة اللزوم بينهما ولا من سلب اللزوم صحة العناد لجواز
ارتفاعهما كما في المجتمعين بطريق الاتفاق وكذا لو تناقضتا في الجزئين والقيود
بمحالها اما ان المتصلة الموجبة تستلزم المتصلة السالبة فلان الملازمة بين الشئتين
تقتضي عدم الانفصال الحقيقي بين نقيضيهما لانه لو ثبت الانفصال الحقيقي بين نقيضيهما
لامتنع اجتماع عينييهما فيلزم المناقاة بين اللازم والملزوم وهو محال وربما يستدل
عائيه بان المتصلة الموجبة تنعكس بعكس النقيض الى موجبة مركبة من نقيض الطرفين
وهي مستلزومة للسابية المتصلة وهذا لا يتم في الجزئية واما ان المتصلة الموجبة
مستلزومة للسابية المتصلة فلان الانفصال الحقيقي بين الامرين يقتضي الانفصال
الحقيقي بين نقيضيهما لما مر من ان الحقيقيتين اذا توافقتا في الكم والكيف
وتناقضتا في الجزئين تلازمتا وتعاكستا والانفصال بين النقيضين يستلزم سلب
الاتصال بينهما واما عدم العكس فيهما فلجواز عدم اللزوم بين امرين مع عدم
العناد بين نقيضيهما وبالعكس كالفرس والانسان ونقيضيهما وكذا لو وافق مقدم
المتصلة احد جزئي المتصلة واستلزم تأليها الجزء الآخر اما على تقدير ايجاب
المتصلة فلان مقدمها اعني احد جزئي المتصلة ملزوم لتاليها الملزوم للجزء الآخر
من المتصلة فيكون بين جزئيهما ملازمة فيصدق سلب الانفصال بينهما واما على
تقدير ايجاب المتصلة فلان مقدمها اي مقدم المتصلة مناف لتاليها اللازم لتالي
المتصلة ومناف اللازم مناف للزوم فيكون بين جزئي المتصلة منافا فيصدق سلب
الاتصال وعدم الانعكاس فيهما لا يمكن ان لا يعاند الشيء لازم الغير مع عدم الملازمة
بينهما كالانسان لا يعاند لازم الفرس وهو الحيوان مثلا وكذا لو لزم مقدم المتصلة
احد جزئي المتصلة واستلزم تأليها الجزء الآخر منها اما استلزام المتصلة الموجبة
السابية المتصلة فلان احد جزئي المتصلة ملزوم لمقدم المتصلة ومقدمها ملزوم
لتاليها المستلزم للجزء الآخر من المتصلة فيكون احد جزئيهما ملزوما للجزء الآخر

واذا اختلفتا في الكيف
واتفقتا في الكم وفي
الجزئين لزم السابية
الموجبة لامتناع
اللزوم والعناد معاً
بين الشئتين ولا ينعكس
لجواز ارتفاعهما
وكذا لو تناقضتا
في الجزئين او وافق
مقدم المتصلة احد
جزئي المتصلة او
لزمه واستلزم تأليها
الآخر او وافق تأليها
احدهما ولزم مقدمها
الآخر

فلا يكون بينهما انفصال وهو لا ينتهض في الجزئية وانما يتبين استلزامها من الثالث على تقدير انعكاس لزوم مقدم المتصلة واما استلزام الموجبة المتصلة السالبة المتصلة جزئيتين فلعدم استلزام احد جزئي المتصلة تالي المتصلة جزئيا لما مر آفا وهو يستدعي عدم استلزام لازمه اعني مقدم المتصلة تاليها وكليتين على تقدير انعكاس لزوم المقدم فلعدم استلزام احد جزئي المتصلة تالي المتصلة كلياً فلا يستلزم التالى لازمه المساوى كذلك واما عدم وجوب الانعكاس فيهما فلجواز عدم المعادلة بين لزوم الشيء ولزوم الغير مع عدم الملازمة بينهما كما اضاحك المزوم للانسان والحيوان اللازم للفرس وكذا لو وافق تالي المتصلة احد جزئي المتصلة ولزم مقدمها الجزء الآخر اما اذا كانت المتصلة موجبة فلان الجزء الآخر من المتصلة مستلزم لمقدم المتصلة المازوم لتاليها اعني احد جزئي المتصلة فلا يكون بينهما انفصال والبيان في الجزئية لا يتم الا اذا انعكس لزوم المقدم واما اذا كانت المتصلة موجبة جزئية فلان الجزء الآخر من المتصلة لا يستلزم احد جزئيهما اعني تالي المتصلة جزئياً فلا يستلزمه لازمه جزئياً وكيفية اذا انعكس لزوم المقدم فلا نه لا يستلزم تالي المتصلة كلياً فلا يستلزمه لازمه المساوى وبما يوضحه استعمال طريق عكس النقيض والخلاف وقد سبق التنبيه على امكان استعمالهما في امثال هذا المقام وعدم انعكاسهما لجواز ان لا يعاد شيء مازوم غيره مع عدم الملازمة بينهما كما اضاحك لايمان الفرس الذي هو مزوم الصاهل (قوله والمتصلة ومادة الجمع) اذا توافقت المتصلة ومادة الجمع في الكم والكيف واحد الجزئين وناقض تالي المتصلة الجزء الآخر من المتصلة تلازمها وتما كستا اما لزوم المتصلة المتصلة كليتين وجزئيتين فلا يستلزام عين كل من جزئيهما نقيض الآخر لامتناع الجمع بينهما فيلزمها متصلتان باعتبار تعدد الجزئين واما انعكس فلا امتناع الجمع بين مقدم المتصلة ونقيض تاليها لامتناع وجود المزوم بدون اللازم هذا في الموجبتين واما في السالبتين فبإحدى الطريقتين المذكورتين ولو وافق مقدم المتصلة احد جزئي مادة الجمع ولزم تاليها نقيض الآخر فلا يخافو اما ان يتعاكس لزوم التسالي اولا فان لم يتعاكس لزمت المتصلة المتصلة ان كانتا موجبتين وبالعكس ان كانتا سالبتين كليتين وجزئيتين اما التلازم فلانه متى صدقت المتصلة استلزام احد جزئيهما اعني مقدم المتصلة نقيض الآخر المستلزم لتاليها واما عدم انعكس فلا مكان استلزام الشيء لازم نقيض الغير مع امكان الجمع بينهما كالانسان المستلزم للحيوان اللازم لنقيض الفرس وان تعاكس المزوم تما كستا لان مقدم المتصلة اعني احد جزئي المتصلة مستلزم لتاليها وتاليها مزوم لنقيض الجزء الآخر بحكم انعكاس فيكون احد جزئيهما مزوم والنقيض الآخر فامتنع الجمع بينهما وهكذا لو استلزم مقدم المتصلة احد جزئي المتصلة ولزم تاليها نقيض الآخر فان لم يتعاكس

والمتصلة ومادة الجمع
اذا توافقتا في الكم
والكيف واحد
الجزئين وناقض تالي
المتصلة الجزء الآخر
من المتصلة تلازمها
وتما كستا لاستلزام
كل من جزئي المتصلة
نقيض الآخر وامتناع
الجمع بين مقدم المتصلة
ونقيض تاليها ولو
وافق مقدم المتصلة
اخذ جزئي المتصلة
او استلزامه ولزم
تاليها نقيض الآخر
او ناقض تاليها
احدهما واستلزم
مقدمها الآخر لزمت
المتصلة المتصلة
ايحاي وبالعكس سلبا
وان تعاكس المزوم
تما كستا متى

احد المزومين لزمت المتصلة المتصلة في الايجاب وبالعكس في السالب لان مقدم المتصلة مزوم لاحد جزئي المتصلة وهو مزوم لنقيض الجزء الآخر المزوم لتالي المتصلة والبيان انما ينتهض في الجزئيتين من الثالث اذا انعكس لزوم المقدم ولا يجب الانعكاس لجواز استلزام مزوم الشيء لازم نقيض الغير مع امكان الجمع بينهما كالكتاب يستلزم الانسان والحيوان اللازم لنقيض الفرس وان تعاكس المزومان تما كستا لان احد جزئي المتصلة مزوم لمقدم المتصلة حينئذ ومقدمها مزوم لتاليها وتاليها مزوم لنقيض الجزء الآخر من المتصلة فاحد جزئيهما مزوم لنقيض الجزء الآخر فيبينهما مع الجمع وانما يتبين في الجزئيتين من الثالث وكذا الحكم لو ناقض تالي المتصلة احد جزئي المتصلة واستلزم مقدمهما الآخر اما لزوم المتصلة المتصلة اذا كانتا كليتين فلان مقدم المتصلة مستلزم للجزء الآخر من المتصلة وهو مستلزم لنقيض احد جزئيهما اعني تالي المتصلة واما عدم انعكس اذا لم يتعاكس المزوم فلجواز استلزام مزوم الشيء نقيض الغير مع جواز الجمع بينهما كالانسان المزوم للحيوان يستلزم نقيض الفرس واما انعكس اذا تعاكس المزوم فلان الجزء الآخر من المتصلة مزوم لمقدم المتصلة المزوم لنقيض احد جزئيهما وطريق البيان في الجزئيتين من الثالث وقوله اولزمه الضمير فيه ان عاد الى احدهما حتى يكون تقدير الكلام اولزم تاليها احد جزئي المتصلة واستلزم مقدمها الآخر لم يصح تلازمهما على ما ذكره وهو ظاهر وان عاد الى نقيض احدهما حتى يكون التقدير اولزم تاليها نقيض احدهما واستلزم مقدمها الآخر فهو تكرار لقوله او استلزمه ولزم تاليها نقيض الآخر (قوله وان اختلفا في الكيف وانفقتا في الكم والجزئين) اذا اختلفت المتصلة ومادة الجمع في الكيف وتوافقتا في الكم والجزئين لزمت السالبة الموجبة متصلة كانت او منفصلة كلية او جزئية لان المزوم بين امرين يستلزم جواز الجمع بينهما ومنع الجمع يستلزم صحة الانفكاك بينهما ولا عكس في شيء منهما لجواز ان لا يكون بين الشئتين لزوم ولا عناد كما في الانفقتين وكذا اذا تناقضتا في الطرفين اما استلزام الموجبة المتصلة السالبة المتصلة فلانه متى كان بين امرين تلازم كان بين نقيضيهما ايضا تلازم بحكم عكس النقيض فلم يكن بينهما منع الجمع واليه اشار بقوله لان الملازمة بين نقيض الجزئين يقتضي الملازمة بينهما لكنه انما يتم في الكليتين اذا الموجبة الجزئية لان انعكس بعكس النقيض واما استلزام الموجبة المتصلة السالبة المتصلة فبإحدى الطريقتين فلا ينتهض الا في الجزئيتين واما عدم انعكس فيهما فلجواز الاجتماع بين امرين مع عدم الملازمة بين نقيضيهما وكذا اذا انفقتا في الكم دون الكيف ووافق مقدم المتصلة احد جزئي المتصلة واستلزم تاليها الآخر لان مقدم المتصلة وهو احد جزئي المتصلة مزوم لتاليها المزوم للجزء الآخر فلا يكون بينهما منع الجمع وعدم انعكاس لجواز الجمع بين الشيء ولزوم الغير مع عدم الملازمة بينهما كالبيض والحيوان اللازم للانسان وكذا اذا لزم مقدم المتصلة احد

وان اختلفتا بالكيف
وتوافقتا في الكم وفي
الجزئين او تناقضتا
فيهما لزمت السالبة
الموجبة من غير عكس
لان الملازمة بين
نقيض الجزئين
يقتضي الملازمة
بينهما المتافية للعناد
وكذا اذا توافقت مقدم
المتصلة احد جزئي
المتصلة اولزمه
واستلزم تاليها الآخر
او وافق تاليها
احدهما او استلزمه
ولزم مقدمها الآخر
وكذا اذا ناقض
مقدمها احدهما
اولزم نقيضه
واستلزم تاليها نقيض
الآخر او ناقض
تاليها احدهما
او استلزم نقيضه
ولزم مقدمها نقيض
الآخر متى

المتصلة الجزء الآخر من المتصلة تلازمها وتعاكسها لا تلازمها نقبض كل من جزئي المتصلة عين الآخر وامتناع الخلو عن نقبض مقدم المتصلة وعين تاليها واذا توافقتا في الكمية والكيف وناقض مقدم المتصلة احد جزئي المتصلة او استلزم نقبضه ولزم تاليها الآخر او وافق تاليها واستلزم مقدمها نقبض الآخر لزم المتصلة المتصلة ايحيا وبالعكس سلبا وان اختلفتا في الكيف وتوافقتا في الكمية وفي الجزئين او تناقضتا فيهما لزم السالبة الموجبة من غير عكس لان الملازمة بين نقبض الجزئين لا تلازم نقبض كل من جزئي المتصلة عين الآخر وامتناع الخلو عن نقبض مقدم المتصلة وعين تاليها واذا توافقتا

جزئي المتصلة واستلزم تاليها الآخر لان احد جزئي المتصلة ملازم مقدم المتصلة الملازم لتاليها الملازم للجزء الآخر من المتصلة ولا يخفى في ان البيان في الجزئين انما يتم من الثالث عند انعكاس لزوم مقدم وعدم وجوب العكس لا يمكن الجمع بين ملازم الشيء ولازم الغير وعدم الملازمة بينهما كانهندي الملازم للاسود والحيوان اللازم للانسان وكذا لو وافق تالي المتصلة احد جزئي المتصلة ولزم مقدمها الجزء الآخر لان الجزء الآخر من المتصلة ملازم مقدم المتصلة الملازم لتاليها اعني احد جزئي المتصلة وتلازم الجزئيتين يتبين من الثالث عند انعكاس اللازم وعدم العكس لا يمكن الجمع بين الشيء وملازم الغير وعدم الملازمة بينهما كما تقدم وقوله او استلزمه تكرار الامر من قوله اولزمه واستلزم تاليها الآخر وكذا اذا ناقض مقدمها احد جزئي المتصلة واستلزم تاليها نقبض الآخر لان نقبض احد جزئي المتصلة وهو مقدم المتصلة ملازم لتاليها الملازم لنقبض الجزء الآخر فلا يكون بين عينيها منع الجمع لما مر وعدم الانعكاس لا يمكن اجتماع امرين وعدم ملازمة ملازم نقبض احدهما لنقبض الآخر كالابيض والحيوان فان الجماد وهو ملازم للحيوان لا يستلزم نقبض الابيض وكذا لو لم مقدم المتصلة نقبض احد جزئي المتصلة واستلزم تاليها نقبض الآخر لان نقبض احد جزئي المتصلة ملازم مقدم المتصلة الملازم لتاليها الملازم لنقبض الجزء الآخر وهو لا يطرء في الجزئيتين فتبين بالثالث ان انعكاس اللازم وعدم العكس لجواز الجمع بين شيئين وعدم ملازمة ملازم نقبض احدهما للآخر نقبض الآخر كالابيض والانسان فان الحجر وهو ملازم للانسان لا يلزم نقبض الملون اللازم للابيض وكذا لو ناقض تالي المتصلة احد جزئي المتصلة ولزم مقدمها نقبض الآخر لان نقبض الجزء الآخر ملازم مقدم المتصلة الملازم لنقبض احد جزئي المتصلة والبيان في الجزئيتين يتوقف على انعكاس اللازم وعدم العكس لا يمكن اجتماع امرين مع عدم ملازمة لازم نقبض احدهما لنقبض الآخر كالابيض والانسان فان الحيوان اللازم لنقبض الانسان لا يلزم نقبض الابيض وقوله او استلزمه نقبضه تكرار لما سبق من قوله اولزم نقبضه واستلزم تاليها نقبض الآخر (قوله والمتصلة ومائة الخاوا) متى توافقت المتصلة ومائة الخاوا في الكمية والكيف واحد الجزئين وناقض مقدم المتصلة الجزء الآخر من المتصلة تلازمها وتعاكسها اما التلازم فلانه اذا كان بين الشئين منع الخلو تكون نقبض احدهما مستلزما لعين الآخر والاجاز ان يصدق نقبض احدهما بدون الآخر فلا يكون بينهما منع الخلو واما العكس فلانه اذا كان بين الشئين ملازمة يكون بين نقبض الملازم وعين اللازم منع الخلو والاجاز ارتفاعهما فيمكن وجود الملازم بدون اللازم وهو محال وهو عام في الكلينين والجزئيين اذا كانتا موجبتين فقوله لا استلزم نقبض كل من جزئي المتصلة عين

في الكمية والكيف وناقض مقدم المتصلة احد جزئي المتصلة او استلزم نقبضه ٣ (الآخر)

الآخر لتلازم استلزام المتصلة المتصلة وقوله وامتناع الخلو بين نقبض مقدم وعين التالى لتلازم استلزام المتصلة المتصلة لكنه عامة الدعوى بمسألة اخرى واذا توافقتا في الكمية والكيف وناقض مقدم المتصلة احد جزئي المتصلة ولزم تاليها الآخر لزم المتصلة المتصلة ايحيا وبالعكس سلبا فكلما صدقت المتصلة الموجبة صدقت المتصلة الموجبة كليتين كانتا اوجزئيتين لانه اذا كان بين الامرين منع الخلو يكون نقبض احدهما وهو مقدم المتصلة مستلزما لعين الآخر وهو ملازم لتالي المتصلة ولا ينعكس لجواز استلزام نقبض الشيء للآخر مع امكان الخلو بينهما كالاحياء وان يستلزم الانسان ويمكن الخلو عن الحيوان والفرس المستلزم للانسان هذا ان لم ينعكس اللازم اما اذا انعكس ظهر التعاكس لان مقدم المتصلة يستلزم ح احد جزئي المتصلة فيكون بينه وبين نقبض مقدم اعني الجزء الآخر من المتصلة منع الخلو وهكذا لو استلزم مقدم المتصلة نقبض احد جزئي المتصلة ولزم تاليها الآخر اما تلازم الموجبتين الكليتين فلان مقدم المتصلة المستلزم لنقبض احد جزئي المتصلة وهو ملازم لعين الجزء الآخر الملازم لتالي المتصلة وتلازم الجزئيتين يتبين من الثالث عند انعكاس استلزام مقدم واما عدم العكس ان لم ينعكس احد اللازمين فلجواز استلزام ملازم نقبض الشيء للآخر الغير وجواز الخلو بينهما كالانسان الملازم للافقار لنقبض الاحياء وان استلزم الجسم اللازم للفرس ويجوز الخلو عن الاحياء والفرس وان انعكس اللازم فالتعاكس لازم اما في الكلينين فلان نقبض احد جزئي المتصلة يستلزم ح مقدم المتصلة الملازم لتاليها الملازم للجزء الآخر فيكون بين الجزئتين منع الخلو واما في الجزئيتين فبالثالث وهكذا لو وافق تالي المتصلة احد جزئي المتصلة واستلزم مقدمها نقبض الجزء الآخر في صدقت المتصلة الموجبة صدقت المتصلة لان مقدم المتصلة ملازم لنقبض الجزء الآخر من المتصلة ونقبضه ملازم لاحد جزئيهما اعني تالي المتصلة وتلازم الجزئيتين انما يظهر من الثالث ان انعكاس استلزام مقدم ولا ينعكس ان لم يتعاكس الاستلزام لجواز استلزام ملازم نقبض الشيء للغير وجواز الخلو بينهما كالانسان الملازم لنقبض الاحياء وان استلزم الناطق مع امكان الخلو عنهما وازدعاكس الاستلزام يتبين الانعكاس لان نقبض الجزء الآخر من المتصلة يستلزم ح مقدم المتصلة الملازم لتاليها اعني احد جزئيهما هذا في الكلينين واما في الجزئيتين فن الثالث وقوله اولزمه واستلزم مقدمها نقبض الجزء الآخر فهو تكرار لما اذا استلزم مقدم المتصلة نقبض احد جزئي المتصلة ولزم تاليها الآخر من غير فرق (قوله واذا اختلفتا في الكيف) المتصلة ومائة الخاوا اذا اختلفتا في الكيف واتفقتا في الكمية والجزئين لزم السالبة الموجبة فان لزم السالبة الموجبة فان اللازم بين الامرين كايما اوجزئيا يستلزم جواز الخلو عنهما كذلك والا استلزم نقبض اللازم

٣ ولزم تاليها الآخر او وافق تاليها احدهما اولزمه واستلزم مقدمها نقبض الآخر لزم المتصلة المتصلة ايحيا وبالعكس سلبا متى

واذا اختلفتا في الكيف واتفقتا في الكمية وفي الجزئين او تناقضتا فيهما لزم السالبة الموجبة من غير عكس وكذا لو كانتا على الانحاء المذكورة في مائة الجمع ولا يخفى عليك ايته والتعاكس عند تعاكس اللازم

عين المزوم وهو محال ومنع الخلو بين الامرين يستلزم سلب الملازمة بينهما لان
نقيض كل واحد مستلزم لغيره فلا يلزمه بل بيان التلازم الاول كاف لان التلازم
الثاني يثبت بطريق عكس النقيض على ما نبهنا عليه مرارا ولا ينعكس شيء منهما
لجواز ارتفاع امرين لا ملازمة بينهما كشر يك الباري والخلو وكذا لو تناقضنا
في الجزئين والقيود بحالها لان منع الخلو بين الشئيين يستلزم منع الجمع بين النقيضين
فلا يكون بينهما ملازمة وعدم العكس لجواز الخلو عن امرين مع عدم الملازمة بين
نقيضيهما وكذا لو كانتا على الانحاء المذكورة في مائة الجمع في فصل الاختلاف وهي
سنة فلو اتفقتا في الكم دون الكيف ووافق مقدم المتصلة احد جزئي المتصلة
واستلزم تاليها الاخر لزم السالبة الموجبة لان مقدم المتصلة اي احد جزئي المتصلة
ملزوم لتاليها الملزوم للجزء الاخر فلا يكون بينهما منع الخلو ولا ينعكس لامكان
الخلو عن الشئ ولازم الغير وعدم الملازمة بينهما كالانسان والفرس الملزوم
للاصاها لولزم مقدمها احد جزئيهما واستلزم تاليها الاخر لان احد جزئي المتصلة
ملزوم لمقدم المتصلة وهو ملزوم كلياً لتاليها الملزوم للجزء الاخر وعدم الانعكاس
لاحتمال ارتفاع ملزوم الشئ ولازم الغير وعدم استلزامه اياه كالاصاها الملزوم
للفرس والحيوان اللازم للانسان او وافق تاليها احد جزئيهما ولزم مقدمها الاخر
لان الجزء الاخر ملزوم لمقدم المتصلة الملزوم كلياً لتاليها وهو احد جزئيهما وعدم
العكس لجواز الخلو عن الشئ و ملزوم الغير مع عدم لزومه اياه وكذا اذا ناقض
مقدمها احد جزئيهما واستلزم تاليها نقيض الاخر لان مقدمها هو نقيض احد جزئي
مائة الخلو ملزوم لتاليها الملزوم لنقيض الجزء الاخر فيجوز الخلو عن الجزئين وعدم
الانعكاس لجواز انتفاء استلزام نقيض الشئ للمزوم نقيض الاخر مع امكان الخلو
عنهما فان الانسان لا يستلزم الفرس الملزوم لنقيض الاحيوان وجواز الخلو
محقق عن الانسان والاحيوان اولزم مقدمها نقيض احد جزئيهما واستلزم تاليها
نقيض الاخر لان نقيض احد جزئيهما ملزوم لمقدمها الملزوم كلياً لتاليها الملزوم
لنقيض الاخر وعدم العكس لاحتمال انتفاء استلزام لازم نقيض الشئ للمزوم نقيض
الاخر مع ارتفاعهما فان الناطق اللازم لنقيض الانسان لا يستلزم الفرس الملزوم
لنقيض الاحيوان ويمكن ارتفاع الانسان اللازم لنقيض الاحيوان او ناقض تاليها احدهما ولزم
مقدمها نقيض الاخر لان نقيض الاخر ملزوم لمقدمها الملزوم لتاليها اعني نقيض
احدهما وانتفاء الانعكاس لجواز عدم استلزام لازم نقيض الشئ لنقيض الاخر
وامكان الخلو عنهما فان الانسان اللازم لنقيض الحيوان لا يستلزم نقيض الفرس مع
جواز ارتفاعهما فقد ظهر ان تلازمات مائة الجمع وتلازمات مائة الخلو مع المتصلة
لم تختلف في البرهان كثير اختلاف ولهذا قال ولا يخفى عليك لمية اي لمية كل واحد

(من)

انقسام في تعاند المتصلات والمنفصلات بسيطة ومختلطة وكل قضيتين تلازمتا وتعاكستا عند نقيض كل منهما عين
الاخرى صدقا وكذبا وان لم تعاكسا عند نقيض المزومة عين اللازمة كذا ونقيض اللازمة عين الملزومة صدقا
خاتمة * قد تغير الشرطيات عن اوضاعها اللفظية فتسمى محرفة كقولنا لا يكون (اب وجد) وهو في قوة
عناد الجمع بين (اب وجد) وقوة ملازمة * ٢٤٥ * لنقيض (جد) (لاب) ولو بدل الواو باو بدل على

من تلازمات مائة الخلو في فصل الاتفاق والاختلاف وكذا لا يخفى التعاكس في فصل
الاتفاق عند تعاكس الزوم على ما بينا هذا بيان تلازمات المتصلات والمنفصلات
على وجه كلي منطقي سهل حفظه * ويتبادر الى الاذهان ضبطه * وقد اعتقد
المتأخرون من المنطقيين ان اكثرها غير تام لاعتمادهم على منع التقدير ونحوهم
استلزام الشئ للنقيضين حتى لم يمتنعوا عن الاتصال والانفصال معا بين شئيين
وزعموا ان الغرض الاقصى من ابرادها تمرير الاذهان وان يحصل لهما ملكة
استحضار التضايف واستخراج لوازمها البعيدة والقريبة وانت واقف بما سلفنا لك على
ما يربى تلك الاوهام * وبحسب من وجه الحق الثام * فلان ثلثت الى ما قالوا وقال بل
حقق المقال * ثم اقم واستقيم (قوله البحث الخامس في تعاند المتصلات والمنفصلات)
واذ قد فرغ من تلازم الشرطيات شرع في تعاندها بسيطة اي متصلة او منفصلة
ومختلطة اي متصلة ومنفصلة والضابط فيه ان كل قضيتين تلازمتا وتعاكستا
عند نقيض كل منهما عين الاخر صدقا وكذبا والالجاز صدق المزوم بدون اللازم
وهو محال فيكون بينهما انفصال حقيقي وان لم تعاكسا عند نقيض القضية المزومة
عين القضية اللازمة في الكذب دون الصدق لجواز صدق اللازم بدون المزوم
فبينهما منع الخلو وعاد نقيض القضية اللازمة عين القضية المزومة في الصدق
دون الكذب لجواز ارتفاع نقيض اللازم وعين المزوم فبينهما منع الخلو (قوله
خاتمة قد تغير الشرطيات) هذه مباحث لطيفة ختم الباب بها اقتداء بصاحب
الكشف وهي زوائد ليس للفن اليها افتقار الاول في محريف القضية ربما تستعمل
الشرطيات مغيرة عن اوضاعها الطبيعية اللفظية وتسمى محرفة كما يذكر قضية
منفية وتردف بقضية موجبة مثلا قولنا لا يكون (اب وجد) وهي في قوة مائة
الجمع اذ معناه لا يكون (اب) متحققا ومتحقق (جد) فيكون بين متحقق (اب)
ومتحقق (جد) منافاة وهي منع الجمع وبدل ايضا على استلزام (اب) لنقيض
(جد) لان منع الجمع بين الشئيين يقتضي استلزام كل واحد لنقيض الاخر الا ان هذا
الاستلزام يفهم منه اظهر ولو بدل الواو باو فقل لا يكون (اب) او (جد) دل
على منع الخلو لان معناه اما ليس (اب او جد) فيكون بين نقيض (اب) وعين

بالمحمول يفيد مساو آتاهما في العموم او المفهوم ولما مع افادته الاتصال يفيد حقيقة المقدم لكن سلبه يفيد سلب
اللزوم فقط فلم يتقابل سلبه واجابه وقد يغلط في القضية اذا كان محمولها نسبة الى محصلة كقولنا كل ملك على
السريرو وكل وند على الحائط وكل شيخ كان شابا فيظن ان عكسه بعض السريرو على الملك وبعض الحائط
في الزندو بعض الشاب كان شيخا فاذا علم ان المحمول هو النسبة زالت الشبهة قال الكشي يقال لاشئ من الجسم ٣

٢٤٦
٢٤٧
٢٤٨
٢٤٩
٢٥٠
٢٥١
٢٥٢
٢٥٣
٢٥٤
٢٥٥
٢٥٦
٢٥٧
٢٥٨
٢٥٩
٢٦٠
٢٦١
٢٦٢
٢٦٣
٢٦٤
٢٦٥
٢٦٦
٢٦٧
٢٦٨
٢٦٩
٢٧٠
٢٧١
٢٧٢
٢٧٣
٢٧٤
٢٧٥
٢٧٦
٢٧٧
٢٧٨
٢٧٩
٢٨٠
٢٨١
٢٨٢
٢٨٣
٢٨٤
٢٨٥
٢٨٦
٢٨٧
٢٨٨
٢٨٩
٢٩٠
٢٩١
٢٩٢
٢٩٣
٢٩٤
٢٩٥
٢٩٦
٢٩٧
٢٩٨
٢٩٩
٣٠٠
٣٠١
٣٠٢
٣٠٣
٣٠٤
٣٠٥
٣٠٦
٣٠٧
٣٠٨
٣٠٩
٣١٠
٣١١
٣١٢
٣١٣
٣١٤
٣١٥
٣١٦
٣١٧
٣١٨
٣١٩
٣٢٠
٣٢١
٣٢٢
٣٢٣
٣٢٤
٣٢٥
٣٢٦
٣٢٧
٣٢٨
٣٢٩
٣٣٠
٣٣١
٣٣٢
٣٣٣
٣٣٤
٣٣٥
٣٣٦
٣٣٧
٣٣٨
٣٣٩
٣٤٠
٣٤١
٣٤٢
٣٤٣
٣٤٤
٣٤٥
٣٤٦
٣٤٧
٣٤٨
٣٤٩
٣٥٠
٣٥١
٣٥٢
٣٥٣
٣٥٤
٣٥٥
٣٥٦
٣٥٧
٣٥٨
٣٥٩
٣٦٠
٣٦١
٣٦٢
٣٦٣
٣٦٤
٣٦٥
٣٦٦
٣٦٧
٣٦٨
٣٦٩
٣٧٠
٣٧١
٣٧٢
٣٧٣
٣٧٤
٣٧٥
٣٧٦
٣٧٧
٣٧٨
٣٧٩
٣٨٠
٣٨١
٣٨٢
٣٨٣
٣٨٤
٣٨٥
٣٨٦
٣٨٧
٣٨٨
٣٨٩
٣٩٠
٣٩١
٣٩٢
٣٩٣
٣٩٤
٣٩٥
٣٩٦
٣٩٧
٣٩٨
٣٩٩
٤٠٠
٤٠١
٤٠٢
٤٠٣
٤٠٤
٤٠٥
٤٠٦
٤٠٧
٤٠٨
٤٠٩
٤١٠
٤١١
٤١٢
٤١٣
٤١٤
٤١٥
٤١٦
٤١٧
٤١٨
٤١٩
٤٢٠
٤٢١
٤٢٢
٤٢٣
٤٢٤
٤٢٥
٤٢٦
٤٢٧
٤٢٨
٤٢٩
٤٣٠
٤٣١
٤٣٢
٤٣٣
٤٣٤
٤٣٥
٤٣٦
٤٣٧
٤٣٨
٤٣٩
٤٤٠
٤٤١
٤٤٢
٤٤٣
٤٤٤
٤٤٥
٤٤٦
٤٤٧
٤٤٨
٤٤٩
٤٥٠
٤٥١
٤٥٢
٤٥٣
٤٥٤
٤٥٥
٤٥٦
٤٥٧
٤٥٨
٤٥٩
٤٦٠
٤٦١
٤٦٢
٤٦٣
٤٦٤
٤٦٥
٤٦٦
٤٦٧
٤٦٨
٤٦٩
٤٧٠
٤٧١
٤٧٢
٤٧٣
٤٧٤
٤٧٥
٤٧٦
٤٧٧
٤٧٨
٤٧٩
٤٨٠
٤٨١
٤٨٢
٤٨٣
٤٨٤
٤٨٥
٤٨٦
٤٨٧
٤٨٨
٤٨٩
٤٩٠
٤٩١
٤٩٢
٤٩٣
٤٩٤
٤٩٥
٤٩٦
٤٩٧
٤٩٨
٤٩٩
٥٠٠
٥٠١
٥٠٢
٥٠٣
٥٠٤
٥٠٥
٥٠٦
٥٠٧
٥٠٨
٥٠٩
٥١٠
٥١١
٥١٢
٥١٣
٥١٤
٥١٥
٥١٦
٥١٧
٥١٨
٥١٩
٥٢٠
٥٢١
٥٢٢
٥٢٣
٥٢٤
٥٢٥
٥٢٦
٥٢٧
٥٢٨
٥٢٩
٥٣٠
٥٣١
٥٣٢
٥٣٣
٥٣٤
٥٣٥
٥٣٦
٥٣٧
٥٣٨
٥٣٩
٥٤٠
٥٤١
٥٤٢
٥٤٣
٥٤٤
٥٤٥
٥٤٦
٥٤٧
٥٤٨
٥٤٩
٥٥٠
٥٥١
٥٥٢
٥٥٣
٥٥٤
٥٥٥
٥٥٦
٥٥٧
٥٥٨
٥٥٩
٥٦٠
٥٦١
٥٦٢
٥٦٣
٥٦٤
٥٦٥
٥٦٦
٥٦٧
٥٦٨
٥٦٩
٥٧٠
٥٧١
٥٧٢
٥٧٣
٥٧٤
٥٧٥
٥٧٦
٥٧٧
٥٧٨
٥٧٩
٥٨٠
٥٨١
٥٨٢
٥٨٣
٥٨٤
٥٨٥
٥٨٦
٥٨٧
٥٨٨
٥٨٩
٥٩٠
٥٩١
٥٩٢
٥٩٣
٥٩٤
٥٩٥
٥٩٦
٥٩٧
٥٩٨
٥٩٩
٦٠٠
٦٠١
٦٠٢
٦٠٣
٦٠٤
٦٠٥
٦٠٦
٦٠٧
٦٠٨
٦٠٩
٦١٠
٦١١
٦١٢
٦١٣
٦١٤
٦١٥
٦١٦
٦١٧
٦١٨
٦١٩
٦٢٠
٦٢١
٦٢٢
٦٢٣
٦٢٤
٦٢٥
٦٢٦
٦٢٧
٦٢٨
٦٢٩
٦٣٠
٦٣١
٦٣٢
٦٣٣
٦٣٤
٦٣٥
٦٣٦
٦٣٧
٦٣٨
٦٣٩
٦٤٠
٦٤١
٦٤٢
٦٤٣
٦٤٤
٦٤٥
٦٤٦
٦٤٧
٦٤٨
٦٤٩
٦٥٠
٦٥١
٦٥٢
٦٥٣
٦٥٤
٦٥٥
٦٥٦
٦٥٧
٦٥٨
٦٥٩
٦٦٠
٦٦١
٦٦٢
٦٦٣
٦٦٤
٦٦٥
٦٦٦
٦٦٧
٦٦٨
٦٦٩
٦٧٠
٦٧١
٦٧٢
٦٧٣
٦٧٤
٦٧٥
٦٧٦
٦٧٧
٦٧٨
٦٧٩
٦٨٠
٦٨١
٦٨٢
٦٨٣
٦٨٤
٦٨٥
٦٨٦
٦٨٧
٦٨٨
٦٨٩
٦٩٠
٦٩١
٦٩٢
٦٩٣
٦٩٤
٦٩٥
٦٩٦
٦٩٧
٦٩٨
٦٩٩
٧٠٠
٧٠١
٧٠٢
٧٠٣
٧٠٤
٧٠٥
٧٠٦
٧٠٧
٧٠٨
٧٠٩
٧١٠
٧١١
٧١٢
٧١٣
٧١٤
٧١٥
٧١٦
٧١٧
٧١٨
٧١٩
٧٢٠
٧٢١
٧٢٢
٧٢٣
٧٢٤
٧٢٥
٧٢٦
٧٢٧
٧٢٨
٧٢٩
٧٣٠
٧٣١
٧٣٢
٧٣٣
٧٣٤
٧٣٥
٧٣٦
٧٣٧
٧٣٨
٧٣٩
٧٤٠
٧٤١
٧٤٢
٧٤٣
٧٤٤
٧٤٥
٧٤٦
٧٤٧
٧٤٨
٧٤٩
٧٥٠
٧٥١
٧٥٢
٧٥٣
٧٥٤
٧٥٥
٧٥٦
٧٥٧
٧٥٨
٧٥٩
٧٦٠
٧٦١
٧٦٢
٧٦٣
٧٦٤
٧٦٥
٧٦٦
٧٦٧
٧٦٨
٧٦٩
٧٧٠
٧٧١
٧٧٢
٧٧٣
٧٧٤
٧٧٥
٧٧٦
٧٧٧
٧٧٨
٧٧٩
٧٨٠
٧٨١
٧٨٢
٧٨٣
٧٨٤
٧٨٥
٧٨٦
٧٨٧
٧٨٨
٧٨٩
٧٩٠
٧٩١
٧٩٢
٧٩٣
٧٩٤
٧٩٥
٧٩٦
٧٩٧
٧٩٨
٧٩٩
٨٠٠
٨٠١
٨٠٢
٨٠٣
٨٠٤
٨٠٥
٨٠٦
٨٠٧
٨٠٨
٨٠٩
٨١٠
٨١١
٨١٢
٨١٣
٨١٤
٨١٥
٨١٦
٨١٧
٨١٨
٨١٩
٨٢٠
٨٢١
٨٢٢
٨٢٣
٨٢٤
٨٢٥
٨٢٦
٨٢٧
٨٢٨
٨٢٩
٨٣٠
٨٣١
٨٣٢
٨٣٣
٨٣٤
٨٣٥
٨٣٦
٨٣٧
٨٣٨
٨٣٩
٨٤٠
٨٤١
٨٤٢
٨٤٣
٨٤٤
٨٤٥
٨٤٦
٨٤٧
٨٤٨
٨٤٩
٨٥٠
٨٥١
٨٥٢
٨٥٣
٨٥٤
٨٥٥
٨٥٦
٨٥٧
٨٥٨
٨٥٩
٨٦٠
٨٦١
٨٦٢
٨٦٣
٨٦٤
٨٦٥
٨٦٦
٨٦٧
٨٦٨
٨٦٩
٨٧٠
٨٧١
٨٧٢
٨٧٣
٨٧٤
٨٧٥
٨٧٦
٨٧٧
٨٧٨
٨٧٩
٨٨٠
٨٨١
٨٨٢
٨٨٣
٨٨٤
٨٨٥
٨٨٦
٨٨٧
٨٨٨
٨٨٩
٨٩٠
٨٩١
٨٩٢
٨٩٣
٨٩٤
٨٩٥
٨٩٦
٨٩٧
٨٩٨
٨٩٩
٩٠٠
٩٠١
٩٠٢
٩٠٣
٩٠٤
٩٠٥
٩٠٦
٩٠٧
٩٠٨
٩٠٩
٩١٠
٩١١
٩١٢
٩١٣
٩١٤
٩١٥
٩١٦
٩١٧
٩١٨
٩١٩
٩٢٠
٩٢١
٩٢٢
٩٢٣
٩٢٤
٩٢٥
٩٢٦
٩٢٧
٩٢٨
٩٢٩
٩٣٠
٩٣١
٩٣٢
٩٣٣
٩٣٤
٩٣٥
٩٣٦
٩٣٧
٩٣٨
٩٣٩
٩٤٠
٩٤١
٩٤٢
٩٤٣
٩٤٤
٩٤٥
٩٤٦
٩٤٧
٩٤٨
٩٤٩
٩٥٠
٩٥١
٩٥٢
٩٥٣
٩٥٤
٩٥٥
٩٥٦
٩٥٧
٩٥٨
٩٥٩
٩٦٠
٩٦١
٩٦٢
٩٦٣
٩٦٤
٩٦٥
٩٦٦
٩٦٧
٩٦٨
٩٦٩
٩٧٠
٩٧١
٩٧٢
٩٧٣
٩٧٤
٩٧٥
٩٧٦
٩٧٧
٩٧٨
٩٧٩
٩٨٠
٩٨١
٩٨٢
٩٨٣
٩٨٤
٩٨٥
٩٨٦
٩٨٧
٩٨٨
٩٨٩
٩٩٠
٩٩١
٩٩٢
٩٩٣
٩٩٤
٩٩٥
٩٩٦
٩٩٧
٩٩٨
٩٩٩
١٠٠٠

نحوه عليه ففعله ان
القضية ان اخذت
بحقيقة متعاضدتها
وان اخذت خارجية
بصدق عكسها
مق

الباب الثاني في القياس
وفيه فصول الفصل
الاول في رسمه وهو
قول مؤلف من قضايا
متى سلمت لزوم منه
لذاته قول آخر فقولنا
لزم عنه اي عن القول
المؤلف وقولنا لذاته
اي لا يكون اللزوم
بواسطة مقدمة
اجنبية او في قوة
المذكورة والاول
كقولنا (ا) مساو
(ب) و(ب) مساو
(ج) فانه يلزم منه
(ا) مساو (ج) بواسطة
قولنا كل مساو (ب)
مساو لكل ما يساويه
(ب) فانه اذا انضم الى
الاول انج (ا) مساو
لكل ما يساويه (ب)
ويلزم كل ما يساويه
(ب) (فا) مساو له
فاذا قلنا (ب) مساو
(ج) يلزم (ج) يساويه

(ب) ويصير صغرى كقولنا وكل ما يساويه (ب) مساو له ويتبع (ج) مساو له ويلزمه (ا) (اذا)
يساوي (ج) ومن الناس من جعل تلك المقدمة قولنا مساو المساوي مساو وانت تعلم انه مع هذه المقدمة لا يتبع

اذا كان محمولها نسبة امر الى محصل والمراد بالمحمول ههنا المحمول بالاشتقاق وبالمحصل
ما لا يكون نسبة بل يكون له معنى مستقل كقولنا كل ملك على السرير فالنسبة وهي حصول
الملك على السرير محمولة بالاشتقاق والمحمول بالمواطأة الحاصل والمحصل على السرير
وكذلك في قولنا كل ولد في الحائط وكل شيخ كان شابا فيظن ان المحمول الامر بالمحصل
فيقال في عكسها بعض السرير على الملك وبعض الحائط في الولد وبعض الشباب
كان شيخا فيقع الغلط واذا حقق الحاصل وعلم ان المحمول هو النسبة ذات الشبهة
لان عكسها حينئذ بعض ما هو على السرير ملك وبعض ما هو في الحائط ولد
وبعض من كان شابا شيخ قال الكشي مما يغلط في عكسه قولنا لاشي من الجسم يمتد
في الجهات الى غير النهاية فيقال في عكسه لاشي من الممتد في الجهات الى غير النهاية
بجسم وهو كاذب لان كل ممتد في الجهات الى غير النهاية مشترك على امرين احدهما الممتد
في القضية وهو الممتد في الجهات الى غير النهاية مشترك على امرين احدهما الممتد
في الجهات وثانيهما اللانهاية فان اخذ المحمول الممتد في الجهات متعاضدا
الاصل ضرورية ثبوته لكل جسم وانما المسلوب عنه هو اللانهاية فقط وان اخذ
اللانهاية متعاضدا كذب العكس فانه يصدق قولنا لاشي من غير المتناهي بجسم وهو ضعيف
لان المجموع له مفهوم وكل مفهوم اذا نسبت الى آخر فاما ان يصدق عليه بالاجاب
او السلب لكن الاجاب ثم تمتنع فيصدق السلب ولانه اذا كان اللانهاية مسلوبة يكون
المتمد في الجهات الى غير النهاية مساويا ايضا للجزء اذا كان مساويا عن شي كان المجموع
مساويا عنه ايضا بالضرورة وحله ان الاصل ان اعتبر بحسب الحقيقة متعاضدا فان
بعض ما لو دخل في الوجود كان جسما فهو بحيث لو وجد كان ممتدا في الجهات الى غير
النهاية فان البرهان مادل الاعلى تناهي الاجسام الموجودة في الخارج واما على
تناهي الاجسام المقدرة فلا وان اعتبر بحسب الخارج متعاضدا كذب العكس فان السالبة
الخارجية تصدق بانتفاء الموضوع في الخارج والمتمد في الخارج الى غير النهاية ليس
بوجود في الخارج (قوله الباب الثاني في القياس وفيه فصول) قد علمت ان نظر
المنطقي في الموصل الى التصديق اما فيما يتوقف عليه وقد فرغ منه واما في نفسه
وهو باب الحجة المقصود بالذات وتدحان ان نشرع فيه والاحتجاج اما بالكلية على
الجزئي او الكل على الكل وهو القياس او بالجزئي على الجزئي وهو التمثيل او على الكل
وهو الاستقراء ولما كان العمد في الاحتجاج هو القياس قدم على غيره وعرفه بانه
قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزوم عنه لذاته قول آخر فاقول جنس بعيد يقال
بالاشتراك على الملقوظ وعلى المفهوم العقلي والمراد ههنا اللفظ المركب لما يقدم
وبتأخر من ان القياس السموي ما ذكره فان قلت لو اريد بالقول اللفظ لم يصح
قوله لزم عنه لذاته قول آخر اذا التللفظ بالمقدّمات لا يستلزم التللفظ بالنتيجة فنقول

بالذات ولا يتكرر
الوسط والثاني كقولنا
جزء الجوهر يوجب
ارتفاعه ارتفاع
الجوهر وما ليس
بجوهر لا يوجب
ارتفاعه ارتفاع
الجوهر فانه يلزم
منه الجوهر جوهر
بواسطة عكس التقيض
وهو قولنا ما يوجب
ارتفاعه ارتفاع
الجوهر جوهر
ويشترط في ذلك تغيير
حدود القياس به لثلا
ينخرج البيان بالعكس
المستوى وقولنا قول
آخر اي يغاير كلا
من المقدمتين والمقدمة
في قولنا ان كان (اب)
فج (د) لكن (اب) فج
(د) ليست (ج) بل
لزومه (لاب) وفي
قولنا كل (ج) وكل
(ب) فكل (ج) (ب)
ليست (ج) بل هو
بوصف تألفه مع الآخر
والقياس منه معقول
وهو القول المعقول
المؤلف في العقل تألفا
يؤدي فيه الى التصديق
لشي آخر ومنه مجموع
وهو ما ذكرناه من

القول واللفظ المركب ما قصد به من الدلالة على جزء معناه فهو لا يكون قولاً
الا اذا دل على معناه فيكون القول المعقول لازماً للمسموع والنتيجة لازمة للقول
المعقول فتكون لازماً للقول المسموع وعلى هذا يكون المراد بالقول اللازم للمعقول
لا المسموع فان التلطف بالمقدمات يستلزم تعقل معانيها وتعقل معانيها يستلزم
تعقل النتيجة لا التلطف بها وذكر المؤلف مستدركه والا لكان حاصله ان القياس
لفظ مركب مؤلف وظاهر انه تكرار لاطائل نحت وقوله من قضايا يتناول الجليات
والشرطيات واحترز به عن القضية الواحدة المستلزمة لعكسها وعكس نقضها
فانها قول مؤلف لكن لامن القضايا بل من المفردات لا يقال لو عني بالقضايا ما هي
بالقوة دخلت القضية الشرطية ولو عني ماهي بالفعل خرج القياس الشعري وايضا
ههنا مقياس هي قضايا مفردة كقولنا فلان متنفس فهو حي ولما كانت الشمس طالعة
فالتهار موجود لا نأقول المعنى ما هي بالقوة والقضية الشرطية تخرج بقوله متى
سليت فان اجزاءها لا يحتمل التسليم لو جود المنافع اعني ادوات الشرط والعناد
او المعنى بالقضية ما يتضمن تصديقا او تخيلا فتخرج الشرطية بها والقياس الاول
لا يتم الا بمقدمة محذوفة وهي قولنا كل متنفس فهو حي والثاني مشتمل على مقدمتين
الاتصال ووضع المقدم لدلالة لما عليهما لكن برد عليه بالقضية المركبة المستلزمة
بعكسها والمراد بالقضايا ما فوق قضية واحدة ليتناول المؤلف من قضيتين وهو القياس
البسيط والمؤلف من اكثر وهو القياس المركب ولم يقل من مقدمات والازم الدور
وقوله متى سليت ليس يعني به كونها مسئلة في نفسها بل انها وان كانت كاذبة منكورة هي
بحيث لو سليت لم يمتنعها غير ما دخلت فيه فان القياس من حيث انه قياس انما يجب ان يؤخذ
بحيث يشمل البرهاني والجدلي والخطابي والسوفسطائي والشعري والجدلي والخطابي
والسوفسطائي لا يجب ان تكون مقدماتها حقة في نفسها بل يكون بحيث لو سليت لم يمتنعها
ما يلزم واما القياس الشعري فانه وان لم يحاول التصديق بل التخيل لكن يظهر رادة
التصديق ويستعمل مقدماته على انها مسلمة فاذا قال فلان فلان حسن فهو بغيره هكذا فلان
حسن وكل حسن فهو قر فلان فراقا وقال العسل مرة وكل مرة نجس فالعسل نجس فهو
قول اذا سلم ما فيه لم يمتنع عنه قول آخر لكن الشاعر لا يعتد بهذا الازم وان كان يظهر انه
يريد حتى يتخيل به فيرغب او ينفرد وقوله لم يمتنع عندي يخرج التمثيل والاستقراء فان مقدماتهما
اذا سلمت لا يلزم عنها شيء لا يمكن تخلف مدلوليهما عنهما ويخرج ايضا ما يصدق
القول الاخر معه بحسب خصوص المسادة كقولنا لاشي من الانسان بفرس وكل
فرس صهال فانه يصدق لاشي من الانسان بصهال لكن لان المسادة مادة المساواة
لالانه تأليف من صغرى سائبة وكبرى موجبة ويتناول القياس الكامل وغير الكامل
لان الازم اعم من البين وغيره وانما ذكر الضمير ليرجع الى القول المؤلف ولم يؤثبه

(ليعود)

ليعود الى القضايا لان القول الاخر لا يلزم عن المقدمات كيف ما كانت بل يلزم عنها
وعن التأليف فنبه بذلك على ان للصورة دخلا في الانتاج كالمادة وقوله لاذاته يعني
به ان يكون الازم لذات القول المؤلف اي لا يكون بواسطة مقدمة غريبة اما غير
لازمة لاحدى المقدمتين وهي الاجنبية او لازمة لاحديهما وهي في قوة المذكورة
والاول كما في قياس المساواة فاننا اذا قلنا (ا) مساو (ب) و (ب) مساو (ج) (لج)
يلزم منه (ا) مساو (لج) لكن لا لذات هذا التأليف والا لكان متبادلا وليس
كذلك كما في المبينة او النصفية بل بواسطة فوق كل مساو (ب) فهو مساو لكل ما يساويه
(ب) فانه اذا انضم الى المقدمة الاولى اتبع (ا) مساو لكل ما يساويه (ب)
ويلزمه كل ما يساويه (ب) (فا) مساو له والمقدمة الثانية يلزمها (ج) يساويه (ب) واذا
جعلت صغرى لقولنا كل ما يساويه (ب) (فا) مساو له اتبع (ج) مساو له ويلزمه
(ا) مساو (لج) وهو المطلوب فقد بان ان هذا الازم بواسطة ثلاث المقدمات وهي غير
لازمة لاحدى المقدمتين فتكون اجنبية فحيث لم تصدق لم تستلزم شيئا كما في النصفية
وحيث تصدق استلزمت كما في قياس المساواة والملزومية وهذا فيه نظر لانه وضع في
تلك المقدمة ان شيئا مامساو (ب) وان (ب) مساو لآخر ثم حكم حكما كلياً بالمساواة
بين ما يساوي (ب) وبين ما يساويه (ب) بمجرد الوضعين فان كانا كافيين في الحكم
الكلي فبان يكفي في صورة واحدة بطريق الاولى وايضا للزومات المتبعة في هذا
البان كلها هذيانا اذ لا فرق بين الملزوم واللازم الا في اللفظ وقد جعل صاحب
الكشف تلك المقدمة قولنا كل مساو (ب) فهو مساو لكل مساو به (ب) حتى اذا
انضم الى المقدمة الاولى اتبع (ا) مساو لكل ما يساويه (ب) ويلزمه كل ما يساويه
(ب) فهو مساو (لا) لان المساواة انما تحقق من الجانبين والمقدمة الثانية يلزمها
(ج) مساو (ب) فينتظم منهما قياس منبج لقولنا (ج) مساو (لا) ويلزمه
(ا) مساو (لج) وعلى ذلك وهذا لا يكفي تلك المقدمة في الاستلزام بل لابد فيه
منها ومن مقدمة اخرى هي نتيجة القياس الاول ومقدمات اخرى تنقدح اي تحصل
من انعكاس قضية المساواة ومن الناس من جعل تلك المقدمة قولنا كل مساو
المساوي مساو فان المقدمتين المذكورتين تتيجان (ا) مساو لمساوي (ج) فاذا
ضممتها الى تلك المقدمة اتبعنا (ا) مساو (لج) قال المصنف وانت تعلم ان قياس
المساواة مع تلك المقدمة لا ينتج بالذات لعدم تكرار الوسط لافي القياس الاول وهو
ظاهر ولا في القياس الثاني لان محمول الصغرى مساو لمساوي (ج) وموضوع
الكبرى مساوي المساوي وهما متغايران وقوم جعلوها كل مساو لمساوي (ج)
فهو مساو (لج) فيتكرر الوسط في القياس الثاني واما عدم تكرار الوسط
في القياس الاول فبان فان قلت هب ان الوسط غير متكرر ولكن لانم ان القياس

(٣٢)

انما يتج بالذات اذا تذكر الوسط فنقول تقرير الاعتراض حيث ما ذكر صاحب
الكشف ان احد الامرين لازم اما اختلال التعريف او بطلان القاعدة القسائية
كل قياس اقتراني فهو مركب من مقدمتين تشتركان في حد لان قياس المساواة بالنسبة
الى قولنا (ا) مساو لمساوي (ج) ان لم يكن قياسا يلزم الاختلال وان كان
قياسا بطل القاعدة لعدم اشتراك مقدمته في حد او وسط وههنا بحث فاننا لنسنا
نعقل من اللزوم بلا واسطة الا ان مجرد المقدمتين كاف في تعقل النتيجة ومن
اللزوم بواسطة ان تعقل المقدمتين لا يكفي في تعقل النتيجة وانما يكفي مع تعقل
الواسطة ومن البين ان من تعقل ان (ا) مساو (ب) و (ب) مساو (ج) (لج)
وتعقل ان كل مساو للمساوي مساو تعقل جزما ان (ا) مساو (لج) ولا احتياج الى
تكرار وسط قطعاً ولذلك يحصل الجزم بذلك القول حيث تصدق تلك المقدمة كما
في المزمومة بخلاف ما اذا لم تصدق كما في النصفية أو الشبهة واما الوسايط التي
ابتدعوها فمن تو سيطها غنى لانا نشغل المطلوب من قياس المساواة وان لم يخطر
ببالنا شيء منها بل المهندسون يقتصرون على ايراد المقدمتين ويستفيدون
منهما المطلوب كان استلزامهما اياه بديهياً لانسياق الواسطة القائلة مساوي المساوي
مساو الى الذهن من وضع المقدمتين وبالجملة لا افتقار لهما في استقادة المطلوب الى
شيء من تلك التكاليف وانما الزمهم التزامهما ما سبق الى اوها مهم من ان الاستلزام
بالذات انما يكون اذا تكرر الوسط ولا برهان لهما دال على ذلك ولا في تعريف القياس
ما يشعر به على انهم اذا اوجبوا تكرار الوسط في الاستلزام بالذات فماتلهم
في مقدمتي قياس المساواة بالنسبة الى قولنا (ا) مساو لمساوي (ج) ان زعموا استلزامهما
اياه بواسطة فقد انكر وابديه العقل ومع ذلك يطالبون بواسطة مكررة للوسط
وان اعترفوا بان ذلك الاستلزام بالذات فقد ناقضوا انفسهم والثاني كقولنا جزء
الجوهر يوجب ارتفاع الجوهر وكل مالمس بجوهر لا يوجب ارتفاعه
ارتفاع الجوهر فانه يلزم منهما ان جزء الجوهر جوهر بواسطة عكس نقض المقدمة
الثانية وهو قولنا كل ما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فهو جوهر لا يقال هذا
قياس في الشكل الثاني فكيف احترزتم عنه لانا نقول لانم انه قياس في الشكل الثاني
وانما يكون كذلك لو لم يكن المقدمة الثانية موجبة لكننا انما اوردناها موجبة
فلا وسط هناك سلمناه لكن المدعى انه ليس بقياس بالنسبة الى جزء الجوهر لا بالنسبة
الى شيء من جزء الجوهر ليس بجوهر والقياسية امر اضافي يختلف بحسب اختلاف
ما ينسب اليه كسائر الاضافات وفيه ما فيه فان قيل احد الامرين لازم وهو
اما قياسية ما يستلزم بواسطة من قياس المساواة ونحوه واما عدم قياسية
ما بين من الاشكال بالعكس المستوى لان اللزوم بالذات ان لم يعتبر في القياس

(يلزم)

يلزم الامر الاول والا فالثاني لان لزوم نتائجها بواسطة مقدمة اخرى ح اجاب
بان اللزوم بالذات معناه ان لا يكون بواسطة مقدمة غريبة والمراد بالمقدمة الغريبة
ما يكون طرفاه مغايرين لحدود مقدمة من مقدمات القياس ومن البين ان الحدود تتغير
في واسطة قياس المساواة وعكس النقيض دون العكس المستوى والى السؤال والجواب
اشار بقوله و يشترط في ذلك تغير حدود القياس للتأخر ج البيان بالعكس المستوى فان
اللزوم الذي لا يكون بواسطة مقدمة غريبة اما ان لا يكون بواسطة اصلا كما في القياس
الكامل او يكون بواسطة لا تكون غريبة بان لا يكون شيء من طرفيها مغايراً لحدود
القياس كما في غير الكامل او يكون واحد من طرفيها مغايراً والاخر غير مغاير كما
في بعض الاقيسة الشمر طية فالتعريف يتناولها جميعاً واعلم انه لو جمل الاستلزام
بطريق عكس النقيض داخلاً في القياس واقتصر في الاحتراز على الاستلزام بواسطة
المقدمة الاجنبية لكان له وجه لان الغرض من وضع القياس استعلام المجهولات على
وجه اللزوم والمقدمات كما تستلزم المطالب بطريق عكس المستوى كذلك
تستلزمها بواسطة عكس النقيض من غير فرق في الاستلزام فلك كما نقول في العكس
المستوى متى صدقت المقدمتان صدقت احدهما مع عكس الاخرى ومتى صدقت
صدقت النتيجة كذلك امكنك اجراء ذلك بعينه في عكس النقيض بخلاف المقدمة
الاجنبية فان اللزوم بالحقيقة ليس هو المقدمتان بل معها وحينئذ يدخل في القياس
مالاتحتاج الى البيان وماتحتاج الى بيان يحفظ حدود القياس ولا يغير اترتيدها والى
ما يغير حدوده باحد طرفيه والى ما يغير بطرفيه معاً وقوله قول اخر يريد به انه
يغاير كل واحدة من المقدمتين فانه لو لم تعتبر مغايرته لكل واحدة منهما يلزم ان يكون
كل مقدمتين فرضنا قياساً كيف تفتتا لاستلزام مجموعهما كلا منهما وفيه نظر
والاولى ان يقال المقدمات موضوعات في القياس على انها مسلمة فلو كانت النتيجة احدهما
لم يحتاج الى القياس فكل قول لا يكون كذلك لا يكون قياساً هكذا ذكر الشيخ
في لشفاء فان قيل القول اللازم قد نوضع في القياس اما في القياس الاستثنائي فكقولنا
كلما كان (اب فجد) لكن (اب) ينتج (جد) وهو مذكور في القياس واما في الاقتراني
فكقولنا كل (ج ب) وكل (ب ب) فكل (ج ب) وهو بعينه الصغرى اجاب
عن الاول بان المقدمة في القياس الاستثنائي ليست (جد) بل ملازمته (لاب وجد)
مغاير لهما على انه قضية والموجود في القياس الاستثنائي ليس بقضية وعن الثاني
بان كل (ج ب) اللازم ليس مقدمة القياس بعينها فان المقدمات صفات ليست للنتيجة
لانها موصوفة بتألفها مع المقدمة الاخرى وكونها موصوفة او معطوفا عليها
فان قيل فعلى هذا يكون كل قضيتين كيف ما وقعتا قياساً لتحقيق تلك المغايرة فيه

وشكك الامام بان الموجب للعلم بالنتيجة ليس هو مجموع تلك العلوم المرتبة لامتناع حصوله ولانه

هو الفكر وهو يناق العلم والموجب بحاجته ولانه ان لم يحصل عند الاجتماع ما لم يكن عند الانفراد لم يحصل الموجبة وان حصل علم الكلام في مقتضى له وليس هو كل واحد ولا واحد دون الاخر لامتناع توارده الموجبتين المستقلتين على موجب واحد و امتناع استقلال الواحد بالنتيجة وبان العلم بالمقدمتين والارزوم ان كان ضروريا اشتراكه فيه الكلي ولا افتقر الى قياس آخر وتسلسل والجواب عن الاول ان الموجب هو المجموع له وجود في العقل قوله وانه هو الفكر قلنا لا بل الفكر هو القصد الى الانتقال من تلك العلوم المرتبة او ما يلزمه ان ترتيبها للتوصل بها الى المطلوب قوله ان حصل عند الاجتماع ما لم يكن عند الانفراد علم الكلام قلنا لان العلم بالنتيجة ليس هو مجموع تلك العلوم المرتبة لامتناع حصوله ولانه ان لم يكن موجبا ضرورة ان علمه وجود الشيء لا بد ان يكون موجودا للثاني ان المجموع يناق العلم بالنتيجة لانه فكر والفكر في الشيء مناف لحصوله اذ هو طلب وطلب الحاصل محال والموجب للشيء لا بد ان يجامعه الثالث لو كان المجموع موجبا دون كل واحد فعند الاجتماع ان لم يحصل امر زائد لم يكن عند الانفراد لم يحصل الموجبة لان حال تلك العلوم عند اجتماعها كحالها عند الانفراد وان حصل علم الكلام في مقتضى لذلك الامر الزائد هل هو المجموع او كل واحد او واحد فيلزم التسلسل لاستحالة ان يكون مقتضى كل واحد لما يجيء او واحدا فانه لو استقل الواحد في اقتضاء الامر الزائد ففي حله ذلك الواحد حصل الامر الزائد ومتى حصل الامر الزائد حصل العلم بالنتيجة ففي حصول ذلك الواحد يحصل العلم بالنتيجة لكن العلم بالنتيجة لا يحصل عند حصول ذلك الواحد بالضرورة بل لا بد معه من الاخر فتبين ان يكون مقتضى المجموع دون كل واحد فعند الاجتماع ان لم يحصل امر زائد لم يحصل الموجبة والا علم الكلام بمحذا فيه وايضا الامر الزائد ان استقل باقتضاء النتيجة

بل ينهي الى اسباب مغايرة وقوه هي عال فاعلية وعن الثاني لان العلم اشتراك الكل فيه لو كانا ضروريين ان ٢ (والتقدير)

والتقدير ان كل واحد او واحدا مستقل باقتضائه ففي حصول كل واحد او واحد يحصل العلم بالنتيجة وليس كذلك وان لم يستقل فلا بد من شيء آخر يعود الكلام في مقتضى له او لان الامر الزائد والشيء الاخر لما لم يكن كل منهما موجبا مستقلا فعند الاجتماع ان لم يحصل امر زائد عليهما لم يحصل الاستقلال وان حصل انتقل الكلام في مقتضى له واما بطلان الثاني فلا متناع توارده العلم المستقله على معاول واحد بالشخص واما الثالث فالعلم الضروري بامتناع استقلال المقدمة الواحدة بالنتيجة ولانه لا يكون للمقدمة الاخرى مدخل في الانتاج فيكون مستدركة وثانيهما ان العلم بالنتيجة لو كان لازما عن المقدمتين فالعلم بهما وبلزوم النتيجة عنهما اما ان يكون ضروريا او نظريا ولا سبيل الى شيء منهما اما الاول فلان العلم بتلك الامور لو كان ضروريا اشتراك جميع الناس في العلم بالنتيجة لان الضروريات لا يختلف الناس فيها فيكون جميع الناس عاينين بآثار العلوم النظرية وهو محال واما الثاني فلان واحدا من تلك العلوم لو كان نظريا افتقر الى قياس آخر والكلام في العلم بمقدمتيه وبلزوم النتيجة عنهما كالكلام في القياس الاول فيتسلسل والجواب عن الشك الاول باختيار ان الموجب بمجموع العلوم قوله او لا المجموع غير حاصل قلنا لاننا فانا نجد من انفسنا كوننا عاينين بالاشياء دفعة ولولا ذلك لم نصدق بالنسبة بين قضيتين بل لم نتعلل النسبة بين امرين لتوقفه على تعلل الطرفين معا وقوله ثانيا المجموع هو الفكر ممنوع الفكر هو القصد الى الانتقال من تلك العلوم المرتبة او ما يلزم ذلك القصد وهو نفس الانتقال او ترتيب العلوم ليتوصل بها الى المطلوب وعلى التقدير يكون الفكر امرا مقابرا للمجموع وقوله ثالثا ان حصل عند الاجتماع امر زائد تسلسل ممنوع ايضا بل ينهي الى اسباب مغايرة هي العلل الفاعلية فان الامر الزائد هو الهيئة الاجتماعية وموجبها لا يتحصر في اجزاء فانها عال مادية والعللة المادية لا تكفي في إيجاد الشيء فلا بد من عللة فاعلية خارجة عنه هذا ما في الكتاب والحق في الجواب الاستفسار بان المراد بالموجب ان كان العللة الفاعلية فلان المحصر فان العللة الفاعلية لحصول النتيجة موجودة وراء العلوم المرتبة وان كان العللة المعدة نختار ان كل واحد منها عللة فانها معدة لا فاضة النتيجة من الميادى القياضة وعن الشك الثاني بمنع اشتراك الكل في الضروريات فان معنى كون الضرورية انا اذا تصورنا طرفيها وتصورنا النسبة بينهما جزئيا بها ومعنى كون الارزوم ضروريا انا اذا علمنا المقدمتين ونسبنا المطلوب اليهما علمنا لزومهما ففقد لا يتصور احد طرفي المقدمة اولا يتصور النسبة بينهما اولا يعلم احدى المقدمتين او نسبة المطلوب اليهما فلا يلزم اشتراك الكل فيها وفي عبارة المصنف حيث اورد التصور في المقدمة تسامح هذا ان اريد بالضرورة المعنى الاخص وحينئذ يمكن منع المحصر ايضا وارا ريد به المعنى الاعم فالنوع اظهر لجواز توقف حصول الضروري

٢ معنى كون المقدمة ضرورية انا اذا تصورنا طرفيها ونسبنا احدهما الى الاخر علمنا تلك النسبة ومعنى كون الارزوم ضروريا انا اذا علمنا المقدمتين ونسبنا المطلوب اليهما علمنا لزومهما ففقد لا يتصور احد طرفي القضية او احدى مقدمتي القياس ولو قال الارزوم عن الضروري لزوما ضروريا ضروري قلنا لان العلم بالنتيجة ليس هو مجموع تلك العلوم المرتبة لامتناع حصوله ولانه ان لم يكن موجبا ضرورة ان علمه وجود الشيء لا بد ان يكون موجودا للثاني ان المجموع يناق العلم بالنتيجة لانه فكر والفكر في الشيء مناف لحصوله اذ هو طلب وطلب الحاصل محال والموجب للشيء لا بد ان يجامعه الثالث لو كان المجموع موجبا دون كل واحد فعند الاجتماع ان لم يحصل امر زائد لم يكن عند الانفراد لم يحصل الموجبة لان حال تلك العلوم عند اجتماعها كحالها عند الانفراد وان حصل علم الكلام في مقتضى لذلك الامر الزائد هل هو المجموع او كل واحد او واحد فيلزم التسلسل لاستحالة ان يكون مقتضى كل واحد لما يجيء او واحدا فانه لو استقل الواحد في اقتضاء الامر الزائد ففي حله ذلك الواحد حصل الامر الزائد ومتى حصل الامر الزائد حصل العلم بالنتيجة ففي حصول ذلك الواحد يحصل العلم بالنتيجة لكن العلم بالنتيجة لا يحصل عند حصول ذلك الواحد بالضرورة بل لا بد معه من الاخر فتبين ان يكون مقتضى المجموع دون كل واحد فعند الاجتماع ان لم يحصل امر زائد لم يحصل الموجبة والا علم الكلام بمحذا فيه وايضا الامر الزائد ان استقل باقتضاء النتيجة

فيشترط لا نتاجه
الاجاب الصغرى وكلية
الكبرى والام بدرجة
الاصغر تحت الاوسط
فلم يتعد الحكم منه اليه
والاختلاف تحققه
كقولنا لاشئ من
الانسان بفرس وكل
فرس حيوان
او صهال والصادق
في الاول الايجاب وفي
الثاني السلب كقولنا
كل انسان حيوان
وبعض الحيوان ناطق
او فرس والصادق
في الاول الايجاب وفي
الثاني السلب فاذن
النتيج من الضروب
الستة عشر الحاصلة
من ضرب المحصورات
الاربعة في نفسها اربعة
الصغرى الموجبة
الكلية مع الكبرى
الكليتين والجزئية
معها الاول من
موجبتين كليتين
ينتج موجبة كلية
كقولنا كل (ج ب)
وكل (ب ا) وكل
(ج ا) الثاني من كليتين
والكبرى سالبة ينتج
سالبة كلية كقولنا
كل (ج ب) ولاشئ

الاصغر فثبت الحكم له ولا حاجة الى فكر وروية ومنهج للمطالب الاربعة ولاشرف
المطالب الذي هو الايجاب الكللي لاشته له على الشرفين الايجاب الذي هو اشرف
من السلب فان الوجود خير من العدم وعلى الكلية التي هي اشرف من الجزئية لانها
انفع في العلوم ولدخولها تحت الضبط ولانها اخص والاخص اكل من الاعم
لاشته له على امر زائد وبتلوه الثاني في الشرف لانه ينتج الكللي وهو اشرف من الجزئي
فان قلت الثالث ينتج الايجاب وهو اشرف من السلب فلم يوضع في المرتبة الثانية
اجاب بانه لم ينتج الا الجزئي والكللي وان كان سلبا اشرف من الجزئي وان كان ايجابا
لانه انفع في العلوم ولان شرف الايجاب من جهة واحدة وشرف الكلية من جهات
متعددة ولان الثاني يوافق الاول في الصغرى وهي اشرف المقدمتين لاشتماله على
موضوع المطلوب الذي هو اشرف لان المحمول في الاغلب يكون خارجا تابعا
والمتبوع والمعرض اشرف ولان المحمول انما هو مذكور مطلوب في القضية
لاجله حتى يرتبط عليه بالايجاب او السلب ثم الثالث لموافقة الاول في الكبرى ثم الرابع
لمخالفته اياه في المقدمتين فهو في غاية البعد عن الطبع ولذلك اسقطه الفارابي والشيخ
عن الاعتبار وبعضهم عن القسمة ايضا وهذه الاحكام امور وضعية اختيارية
لا وجوب فيها وانما دعاء ليها الاستحسان والاخذ بالايق والاولى ويشترك الاشكال
الاربعة في ان لاقباس من جزئيتين ولا سالبين ولا صغرى سالبة كبرها جزئية الا في
رابع كما سيأتي وان النتيجة تتبع اخس المقدمتين في الكم والكيف وهذه القواعد
عرفت باستقراء الجزئيات عند معرفة شرائط الانتاج في كل شكل ومعرفة ما يلزمه
من النتيجة وح يمتنع اثبات شئ من الجزئيات بتلك القواعد والالزم الدور ولا اختصاص
لهذا الضابط بهذا الموضوع بل هو جار في كل حكم كللي اثبت باستقراء الجزئيات
(قوله الفصل الثالث في شرائط انتاج الاشكال الاربعة) لانتاج الاشكال شرائط
بحسب كمية المقدمات وكيفيةها وشرائط بحسب جهتها وسيجي بيان الشرائط
بحسب الجهة في فصل المحتلطات والفصل موقوف لذكر الشرائط باعتبار الكمية
والكيفية اما الشكل الاول فيشترط لانتاجه بحسب كيفية مقدمتيه ايجاب الصغرى
وبحسب الكمية كلية الكبرى اما الاول فلان الصغرى لو كانت سالبة لم يتعد الحكم
من الاوسط الى الاصغر لان الحكم في الكبرى على ما ثبت له الاوسط والاصغر ليس مما ثبت
له الاوسط فلا يلزم من الحكم عليه الحكم على الاصغر لان الحكم على احد المتباينين
لا يستلزم الحكم على الاخر والاختلاف في المواد يحققه وهو صدق القياس تارة مع
الايجاب واخرى مع السلب فاذا كانت الصغرى سالبة فالكبرى اما موجبة او سالبة
واياها ما كان يفتق الاختلاف اما اذا كانت موجبة فكقولنا لاشئ من الانسان بفرس
وكل فرس حيوان او صهال والصادق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب واما

من (ب ا) فلاشئ من (ج ا) الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية الرابع ٣ (اذا كانت)

٣ من موجبة جزئية
صغرى وسالبة كلية
كبرى ينتج سالبة
جزئية وهذه القياسات
كاملة ينة بانفسها
واورد الشيخ شكلا
وهو ان قولنا لاشئ
من (ج ب) وبعض
(ب ا) عدم فيه
الشرطان مع انتاجه
بعض (ا) ليس (ج)
وحله بان هذا القول
ان قيس الى نسبة (ج)
الى (ا) كان شكلا
رابعا وان قيس الى
نسبة (ا) الى (ج)
كان شكلا اوليا غير
منتج والصغرى
والكبرى انما يتعينان
بتعين الاصغر والاكثر
وعند تميز الصغرى
عن الكبرى يتعين
الشكل متن

اذا كانت سالبة فكما اذا بدلت الكبرى بقولنا ولاشئ من الفرس بحمار او بناطق
والحق في الاول السلب وفي الثاني الايجاب والاختلاف موجب للعقم لانه لما صدق
القياس مع الايجاب والسلب لم يكن شئ منهما نتيجة لانها هي القول اللازم فلو كان
احدهما لازما لم يختلف في بعض المواد لامتناع تحقق الملزوم بدون اللازم لا يقال
السالبة اذا كانت مركبة ينتج في الصغرى لانها تستلزم الموجبة وهي مستلزمة للنتيجة
وتوسط الموجبة لا يخرجها عن الاستلزام لانها ليست مقدمة غريبة لانا نقول القضية
المركبة لما اشتملت على حكمين فهي بالتحقيق قضيتان وان اردتم بقولكم سالبة المركبة
مستلزمة للموجبة ان مجموع الحكمين مستلزم للايجاب فهو بمنوع وان اردتم ان السلب
مستلزم فهو بين البطلان وان اردتم ان الايجاب مستلزم للايجاب فهو هذان والنتيج
هناك بالتحقيق ليس الا الايجاب واما الثاني فلان الكبرى لو كانت جزئية لم يندرج
الاصغر تحت الاوسط لان الحكم في الكبرى على بعض الاوسط ويجوز ان يكون
الاصغر غير ذلك البعض فلم يتعد الحكم منه الى الاصغر ويحققه الاختلاف الموجب
للعقم اما اذا كانت الكبرى موجبة فكقولنا كل انسان حيوان وبعض الحيوان ناطق
او فرس واما اذا كانت سالبة فكما لو قلنا بدل الكبرى وبعض الحيوان ليس ناطق
او ليس بفرس والصادق في الاولين الايجاب وفي الاخير بن السلب وانما ترك المصنف
في الشرطين ايراد مادة السلب وان كان لابد منه اما لظهورها بالقياس واما لانه ابعد
من الانتاج لانه لما كان الايجاب الذي هو اشرف عقيما فالسلب بالعقم اولى ثم الضروب
الممكنة الاربعة اذ في كل شكل ستة عشر لان القضايا منحصرة في المحصورات
والمخصوصات والمهملات والمخصوصات بمنزلة الكلليات او غير معتبرة في الانتاج اذ لم يبرهن
عليها ولا بها ولم تعتبر في المعلوم لكونها في معرض التغير والزوال والمهملات في قوة
الجزئيات فصار النظر مقصورا على المحصورات فاذا اعتبرت في الصغرى والكبرى يحصل
ستة عشر ضربا وهي الحاصل من ضرب الاربعة في انفسها والنتيج منها في الشكل الاول
باعتبار الشرطين المذكورين اربعة ولهم في بيان ذلك طريقان احدهما طريق الحذف فان
ايجاب الصغرى يسقط ثمانية اضرب وهي الحاصلة من ضرب السالبين في المحصورات
الاربعة وكلية الكبرى تسقط اربعة اخرى وهي الكبرى الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية
مع الموجبتين وثانيهما طريق التحصيل فان الصغرى الموجبة اما كلية او جزئية
والكبرى الكلية اما موجبة او سالبة وضرب الاثنين في الاثنين يحصل اربعة وكان
قوله الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الكليتين والجزئية معهما اشارة الى هذا
الطريق والمراد بالكليتين احدهما محذوف المضاف والام يستقيم التركيب الضرب
الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية كل (ج ب) وكل (ب ا) فكل (ج ا)
الثاني من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كل (ج ب) ولاشئ من (ب ا)

وأما الشكل الثاني فيشترط لانتاجه اختلاف مقدميه في الكيف لجواز اشتراك المختلفات والمتفقات في الساب والایجاب فلم يستلزم شيئا منهما والمعنى بالانتاج استلزام ٢٥٨ في القياس لاحدهما وكلايته كبرالاختلاف

فلاشيء من (ج ا) الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية بعض (ج ب) وكل (ب ا) فبعض (ج ا) رابع من موجبة جزئية وصغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية بعض (ج ب) ولاشيء من (ب ا) فليس بعض (ج ا) وانما رتبته هذه اضروب هذا الترتيب اما بالنظر الى ذواتها او باعتبار ترتيبها تقدما للاشرف او لما ينتج الاشرف على غيره وهذه القياسات كاملة بينة بذواتها لان الحكم على كل مرتبة له الاوسط حكمه على الاصغر الذي هو مما ثبت له الاوسط لا يقال الاستدلال بهذا الشكل دورى فاسد فضلا عن ان يكون بينا لان العلم بالنتيجة موقوف على العلم بالكبرى الكلية والعلم بها انما يحصل لو علم ثبوت الحكم بالاكبر لكل واحد من افراد الاوسط التي من جازئها الاصغر فيكون العلم بالكبرى الكلية موقوفا على العلم بثبوت الاكبر اوسلبه للاصغر او عنه الذي هو عين النتيجة فلو استفدنا العلم بالنتيجة من العلم بالكبرى لزم الدور لانا نقول الحكم يختص بحسب اختلاف اوصاف الموضوع حتى يكون معلوما بحسب وصف مجهول بحسب وصف آخر فيستفاد العلم بالحكم باعتبار وصف من العلم به باعتبار وصف اخر ولاستحالة في ذلك واورد الشيخ شكا على شرطية الامرين المذكورين وتقريره ان يقال ايجاب الصغرى وكلاية الكبرى ليس شيئا منهما شرطيا في انتاج الشكل الاول لتحقيق الانتاج بدونهما فاما اذا قلنا لاشيء من (ج ب) وبعض (ب ا) يلزم بعض (ا) ليس (ج) والاصدق كل (ا ج) وينضم الى الصغرى لينتج لاشيء من (ا ب) وبالعكس الى ماية قض الكبرى وحله بان الاشكال انما يتأخر بحسب تعين الصغرى والكبرى وهما انما يتعينان باعتبار تعين الاصغر الذي هو موضوع المطلوب والاكبر الذي هو محموله فالاشكال انما يتعين اذا تعين المطلوب وموضوعه ومحموله فساد كرموه من القياس ان قيس الى نسبة (ج) الى (ا) كان شكلا رابعا لان المقدمة القائلة لاشيء من (ج ب) يكون كبرى حاشية لها على الاكبر وهو (ج) وعلى هذا يحقق الانتاج وان قيس الى نسبة (ا) الى (ج) كان شكلا اول غير منتج والخلف لا يدل عليه وهو ظاهر (قوله واما الشكل الثاني فيشترط) واما الشكل الثاني ومحصله حل محمول واحد على شيئين متغايرين ليحمل احدهما على الآخر فيشترط لانتاجه بحسب كمية المقدمات وكيفيةها امر ان احدهما اختلاف مقدمتيه في الكيف اي كون احدهما موجبة والاخرى سالبة لانهما لو اتفقتا في الكيف فهما اماموجبتان او سالبتان واما ما كان يلزم الاختلاف الموجب للعدم اما اذا كانتا موجبتين فلجواز اشتراك المختلفات والمتفقات في الايجاب كقولنا كل انسان حيوان وكل فرس حيوان او كل

كقولنا لاشيء من الانسان فرس وبعض الحيوان فرس او بعض الصهايل فراس والصادق الايجاب في الاول والسلب في الثاني وكقولنا كل انسان ناطق وبعض الحيوان ليس بناطق او بعض الفرس ليس بناطق والصادق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب فاذن المنتج اربعة اضرب الموجبتان مع السالبة الكلية والسالبتان مع الموجبة الكلية الاول من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كل (ج ب) ولاشيء من (ا ب) فلاشيء من (ج ا) بيانه بعكس الكبرى والخلف وهو ان يجعل النتيجة لا يجاب بها صغرى وكبرى القياس لكليتها كبرى حتى ينتج من الاول بعض الصغرى وفي الثالث يجعل النتيجة كبرى لكليتها وصغرى

القياس صغرى لا يجابها حتى ينتج نقيض الكبرى وفي الرابع سلك في المنتج السلب سلك الثاني (ناطق) وفي المنتج الايجاب سلك الثالث مع عكس النتيجة لبعده عن النظم الكامل الثاني من كليتين الصغرى سالبة

في ينتج سالبة كلية بيانه بعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة والخلف الثالث من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج ٢٥٩ في سالبة جزئية بعكس الكبرى والخلف والافتراض الرابع

من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية ولا يمكن بيانه بالعكس لعدم قبول الصغرى اياه وصيرورة القياس من جزيتين في الاول بعكس الكبرى بل بالخلف والافتراض وهو ان نفرض البعض الذي ليس (ب د) فلاشيء من (د ب) وكل (ا ب) فلاشيء من (د ا) ثم نقول بعض (ج د) ولاشيء من (د ا) فبعض (ج) ليس (ا) والافتراض ابدا من قياسين احدهما من ذلك الشكل بعينه لكنه ضرب اجلي والثاني من الاول وزيف الشيخ قول من بين في هذا الشكل بان الاوسط ثبت لاحد الطرفين ولم يثبت للآخر فيبينهما منافاة بيانه ان جعله حجة لم يزد الحجة على الدعوى وان جعله

ينسب نفسه لم يفرق بين البين بنفسه والقريب منه الذي يند اليه بفكر لطيف والامام يستعمل هذا البيان في سائر الاشكال ويسمى اية

لو اجتمعا يلزم نقبض الصغرى وهو باطل والانفصال المانع من الجمع يستلزم ملازمة النتيجة لصدق المقدمتين وهو المطلوب لا يقال هذا كله انما يتم لو كانت مقدمة القياس صادقتين في نفس الامر اما اذا كانتا واحدا مفعوضة الصدق فلا لا تمنع ح صدق نقبض النتيجة او لصدق النتيجة وانما يجب صدقه لو وجب صدق احد النقيضين على ذلك التقدير وهو ممنوع ولئن سلمنا ذلك لكن انتظام القياس من نقبض النتيجة ومن الكبرى انما هو على ذلك التقدير فيلزم اجتمع صدق الصغرى مع نقبضها على ذلك التقدير فلم قلتم بان صدقهما على ذلك التقدير محال فان ذلك التقدير محال والمحال جاز ان يستلزم محالا آخر لانا نقول نحن نعلم بالضرورة ان ليس بين القياس المفروض والصدق وارتفاع النقيضين او اجتماعهما علاقة تقتضى استلزامه اياه وقد سبق في الشرطية ما يبيّن ذلك هذا طريق الخلف في هذا الشكل واما في الشكل الثالث فطريقه ان يجعل نقبض النتيجة لعلته الكبرى اذ نتاجه جزئية فتكون نقبضها كلية وصغرى القياس لا يجابها صغرى فيتبع من الشكل الاول نقبض الكبرى واما الشكل الرابع فان كان منجما للسلب وهو الضرب الثالث والرابع والخامس يسلك فيه مسلك الشكل الثاني وان كان منجما للايجاب وهو الضرب الاول والثاني يسلك فيه مسلك الشكل الثالث مع عكس النتيجة ولا بد من هذه الزيادة بعده عن النظم الكامل الثاني من كليتين والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية لاشئ من (ج ب) وكل (اب) فلا شئ من (ج ا) لا يمكن بيانه بعكس الكبرى والالكان كبرى الاول جزئية بل بعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة وبالحلف الثالث من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية بعض (ج ب) ولا شئ من (اب) فليس بعض (ج ا) بيانه لا يمكن بعكس الصغرى وجعلها كبرى والالصار كبرى الاول جزئية بل بعكس الكبرى ليرتد الى الاول وبالحلف والافتراض كما سيحى الرابع من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية بعض (ج) ليس (ب) وكل (اب) فبعض (ج) ليس (ا) لا يمكن بيانه بالعكس الصغرى لان سالبة الجزئية لا تنعكس وعلى تقدير انعكاسها تنعكس جزئية وهي لا تصلح لكبروية الشكل الاول ولا بعكس الكبرى لان انعكاسها جزئية فبيانه انما هو بالحلف والافتراض وهو ان نفرض بعض (ج) الذي هو ليس (ب د) فيحصل قضيتان احدهما لاشئ من (د ب) والاخرى كل (د ج) فنضم الاولى الى الكبرى هكذا لاشئ من (د ب) وكل (اب) ينتج من ثاني هذا الشكل لاشئ من (د ا) ثم نعكس المقدمة الثانية الى بعض (ج د) ونجعلها صغرى للنتيجة المذكورة لينتج المطلوب والافتراض ابدا انما يكون من قياسين احدهما من ذلك الشكل بعينه لكن من ضرب

(اجلى)

وما الشكل الثالث فيشترط لانتاجه ايجاب صغرى الاختلاف كقولنا لاشئ من الانسان بفرس وكل انسان حيوان او ناطق ولا شئ من الانسان بجمار او صهال والصادق في الاول الايجاب وفي

اجلى والثاني من الشكل الاول وافتراض هذا الضرب انما يتم لو كانت سالبة الجزئية مركبة حتى يتحقق وجود الموضوع لا يقل الموضوع اما ان يكون موجودا او لا يكون واما ما كان يتم الكلام اما اذا كان موجودا فظاهر واما اذا لم يكن فلان الاكبر حينئذ يكون مساويا بعينه لان المعلوم يسلب عنه كل شئ لانا نقول مجرد صدق القضية مع القياس لا يستلزم ان يكون نتيجة له وانما يكون كذلك لو بين انها لازمة للقياس ولم يبين ونقل الشيخ عن قوم انهم قالوا لا حاجة في انتاج هذا الشكل الى ما ذكر من البيانات لان الاوسط لما ثبت لاحد الطرفين وسلب عن الطرف الاخر يلزم المباشرة بين الطرفين فان (ب) اذا كان مباينا (لا) غير مباين (بل) لم يكن (ج ا) والعلم به ضرورى وزيفه الشيخ بانهم ان جعلوه حجة على الانتاج لم تكن الحجة زائدة على نفس الدعوى بل هي اعادة الدعوى بعبارة اخرى لان معنى المتباينين والمساوون احدهما عن الآخر واحد وان جعلوه مباينا بنفسه لم يفرقوا بين البين بنفسه وبين اقرب من البين فان البين بنفسه ما لا يحتاج الى فكر وهذا يحتاج لان الذهن عند الانتاج يلتفت ضرورة الى ان يقول (ج) لما كان (ب) البايين (لا) او الذى لا يوصف (با) لم يكن (ا) فقد رده الى البين لانه حكم على الباء بسلب (ا) الذى هو عكس الكبرى وحكم بنبوت الباء على (ج) وهو الشكل الاول بعينه لكن لما ارتد الى البين بفكر لطيف وروية قليلة اعتقدوا انه بين بنفسه والامام يستعمل هذا البيان في اسائر الاشكال على انه برهان لمى فيقول مثلا ههنا الاوسط لما ثبت للاصغر وسلب عن الاكبر او سلب عن الاصغر وثبت للاكبر يلزم بالضرورة المباشرة الذاتية بين الطرفين وذلك هو الشكل الثاني بعينه اذ لا معنى له الاثبات الاوسط لاحد الطرفين وسلبه عن الطرف الاخر وهكذا يبين كل شكل وفساده ظاهر قبل والحق ان انتاج هذا الشكل لا يحتاج الى التكاليف المذكورة لان حاصله راجع الى الاستدلال بقاى اللوازم على تناقى المزومات فيكنى ان يقال من لوازم احد الطرفين نبوت الوسط له ومن لوازم الآخر سلبه عنه وهما متنافيان فيتناقى المزومان والاجتمع المتنافيان ويمكن تنزيل كلام القدماء والامام عليه وهذا انما يتم لو كانت المقدمتان ضرورتين فتمس الحاجة الى تلك البيانات في غير ذلك وستسمع كلاما آخر فيه وانما وضعت الضروب في تلك المراتب لان الضربين الاولين اشرف من الاخيرين ذانا ونتيجة والضرب الاول والثالث اشرف من الثانى والرابع لاستتماله على صغرى الاول بعينها (قوله واما الشكل الثالث) الشكل الثالث حاصله وضع موضوع واحد لشيئين متغايرين ليوضع احدهما للآخر وشرط انتاجه بحسب الكمية والكيفية ايجاب الصغرى وكلية احدى المقدمتين

بما مر وبالا افتراض الرابع من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية بما مر وبالعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم عكس النتيجة الخامسة من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية

الثاني السلب وكلية احدى مقدمتيه للاختلاف كقولنا بعض الحيوان انسان وبعضه ناطق او ليس بناطق او بعضه فرس او ليس بفرس والصادق في الاول الايجاب والثاني السلب فاذا انتج ستة اضرب الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كل (ب ج) وكل (ب ا) فبعض (ج ا) الثاني من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية بياهما بعكس الصغرى والحلف ولا ينتج الكللى لجواز كون الاصغرا من الاكبر كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق ولا شئ من الانسان بفرس واذا لم ينتج الكللى لم ينتج الباقي لكونها اخص منه الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية

اما ايجاب الصغرى فلان الحكم فيها على تقدير سلبها بالمباينة بين الاصغر والوسط
المحكوم عليه في الكبرى بالاكبر والحكم على احد المتباينين لا يستلزم الحكم على الآخر
وايضا لو كانت سالبة فاما ان تكون الكبرى موجبة او سالبة وعلى التقديرين يتحقق
الاختلاف اما اذا كانت موجبة فكقولنا لاشئ من الانسان فرس وكل انسان
حيوان او ناطق واما اذا كانت سالبة فكما او بدلنا الكبرى بقولنا لاشئ من الانسان
بصهال او حمار او صادق في الاولين الايجاب وفي الاخيرين السلب واما كلية احدى
المقدمتين فلا نهما او كانتا جزئيتين جاز ان يكون البعض من الاوسط المحكوم عليه
بالاصغر غير البعض المحكوم عليه بالاكبر فلا يلزم ملافاة الاكبر للاصغر لعدم معنى
جامع بينهما والاختلاف بحقه اما اذا كانت الكبرى موجبة فكقولنا بعض
الحيوان انسان وبعضه ناطق او فرس واما اذا كانت سالبة فكما اذا بدلنا الكبرى
بقولنا وليس بعضه ناطقا او فرسا والحق في الاولين الايجاب وفي الاخيرين السلب
والنتج بمقتضى الشرطين ستة لان اولهما اسقط ثمانية حاصلة من السالبتين مع
المحصورات الاربع وثانيهما اسقط ضررين آخرين وهما الموجبة الجزئية مع الجزئيتين
وبالتحصيل الصغرى الموجبة ما كلية او جزئية والكلية تنتج مع المحصورات الاربع
والجزئية لا تنتج الامع الكليتين الاول من جبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كل (ب ج)
وكل (ب ا) فبعض (ج ا) الثاني من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية
كل (ب ج) ولاشئ من (ب ا) فبعض (ج ا) ليس (ا) بيا نهما بعكس الصغرى
ليرجع الى الشكل الاول وينتج المطلوب بعينه وبالخلف فانه لو لم يصدق بعض
(ج ا) ليس (ا) صدق نقيضه وهو كل (ج ا) ونجمه كبرى لصغرى القياس
ليتبعها ما يضاد الكبرى وهذان الضرران لا ينتجان الكلي لجواز ان يكون الاصغر
اعم من الاكبر وامتناع حمل الاخص على كل افراد اعم ايجابا وسلبا كقولنا كل انسان
حيوان وكل انسان ناطق ولاشئ من الانسان بفرس واذا لم يتبع الكلي لم يتبع البواقي
لانهما اخص منها لان الاول اخص الضروب المنتجة للايجاب والثاني اخص الضروب
المنتجة للسلب واذا لم ينتج الاخص لم ينتج اعم الثالث من موجبتين والكبرى كلية ينتج
موجبة جزئية بعض (ب ج) وكل (ب ا) فبعض (ج ا) بما مر من عكس الصغرى والخلف
وبالافتراض وهو ان يفرض بعض (ب) الذي هو (ج د) فكل (د ب) وكل (د ج)
ثم يجعل المقدمة الاولى صغرى لكبرى القياس لينتج من الشكل الاول كل (د ا) فنجمه
كبرى للمقدمة الثانية ينتج من اول هذا الشكل المطلوب الرابع من موجبتين والكبرى
جزئية ينتج موجبة جزئية كل (ب ج) وبعض (ب ا) فبعض (ج ا) بما مر من
الخلف والافتراض وهو ان يفرض بعض (ب) الذي هو (ا د) فكل (د ب)
وكل (ب ج) فكل (د ج) وكل (د ا) فبعض (ج ا) لا بعكس الصغرى لانه

(يصير)

يصير القياس من جزئيتين وبعكس الكبرى وجهها صغرى لصغرى القياس ثم عكس
النتيجة الخامسة من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية بعض
(ب ج) ولاشئ من (ب ا) فليس بعض (ج ا) بما مر من عكس الصغرى
والخلف والافتراض السادس من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى
ينتج سالبة جزئية كل (ب ج) وبعض (ب ا) ليس (ا) فبعض (ج ا) ليس (ا)
بالخلف والافتراض لا بعكس الكبرى فانها لا تقبله وعلى تقدير قبوله لا يصلح لصغروية
الشكل الاول ولا بعكس الصغرى والالصار القياس عن جزئيتين في الشكل الاول ووجه
ترتيب الضروب ان الاول اخص الضروب المنتجة للايجاب والثاني اخص الضروب
المنتجة للسلب فقدا لان الاخص اشرف ثم اتبعنا توابع الاول اذ تابع الاشرف اشرف
من تابع الاخص وقدم الثالث على الرابع والخامس على السادس لاشتمالهما على
كبرى الشكل الاول وذكر الشيخ في الشفاء ان هذين الشكلين اى الثانى والثالث
وان كانا يرجعان الى الشكل الاول فلهما خاصية وهى ان الطبيعى والسابق الى
الذهن في بعض المقدمات ان يكون احدهما فيها موضوعا على التعيين والطرف الاخر
محمولا حتى لو عكس كان غير طبيعى وغير سابق الى الذهن اما في الموجبات فكقولنا
الانسان حيوان وكان طباع الانسان يقتضى موضوعية الحيوان والكاتب
واما في السوالب فكقولنا لاشئ من النار بارد وثقيل فان النار اولى
بان تكون موضوعا يسلب عنها البارد والثقيل من البارد والثقيل
يسلب عنهما النار فاذا الفت المقدمات على وجه يراعى فيها الحمل
الطبيعى والسابق الى الذهن امكن ان لا ينتظم على نهج الشكل الاول بل
على احد هذين الشكلين اى الثانى والثالث فلا يكون عنهما غنية وهذا بعينه
يعرفنا فائدة الشكل الرابع لجواز ان لا ينتظم المقدمات على وجه يراعى فيها الامر
الطبيعى او السابق الى الذهن الا عليه وههنا فائدة اخرى وهى ان بعض ضروب
الاشكال الثلاثة لا يرتد الى الشكل الاول فتمس الحاجة اليها عند استحصال المجهرولات
المتعلقة بها وقال في الاشارات كما ان الشكل الاول وجد كاملا فاضلا جدا بحيث تكون
قياسيته ضرورية النتيجة بنة بنفسها لا يحتاج الى حجة كذلك وجد الذى هو عكسه
بعيدا عن الطبع يحتاج الى امانة قياسيته الى كلفة شاقة متضاغة ولا يكاد يسبق
الى الذهن والطبع قياسيته ووجد الشكلان الاخران وان لم يكونا يبنى القياسية
قريبين من الطبع يكاد الطبع الصحيح يفضن لقياسيتهما قبل ان يبين ذلك او يكاد يبين
ذلك يسبق الى الذهن من نفسه فيلحظ لمية قياسيته عن قريب فلهاذا صار لهما قبول
وامكس الاول اطراح وصارت الاشكال الافتراضية الجملة الملتفت اليها ثلثة وهو كلام

ثم يماهر السادس من
موجبة كلية صغرى
وسالبة جزئية كبرى
ينتج سالبة جزئية بانه
يماهر الا العكس فان
الكبرى لا تقبله وبعكس
الصغرى يصير القياس
من جزئيتين في الاول
تبيينه ذكر الشيخ
في هذين الشكلين فائدة
مع رجوعهما الى
الاول فان المقدمة
قد يقتضى طبع احد
طرفيهما ان يكون
موضوعا وطبع الاخر
ان يكون محمولا كقولنا
الانسان حيوان وكان
وقولنا لاشئ من النار
بارد وثقيل فاذا تركب
على طبعها كان انتظامها
على احد هذين
النهجين عن الشكل
الثانى والثالث فان
انتظمت على نهج
الاول تغيرت عن
طبعها وهذا بعينه
يعرفنا فائدة الشكل
الرابع متن

وأما الشكل الرابع فيستلزم لانتاجه أن لا يجتمع فيه خستان إلا إذا كانت الصغرى موجبة جزئية وأن تكون الكبرى سالبة كلية إذا ذلك أما الأول فلا اختلاف كقولنا لاشئ من الإنسان بفرس ولاشئ من الجراد بانسان ولاشئ من الصاهل بانسان ولو قلت وبعض الحيوان انسان او بعض الناطق انسان كانت الكبرى موجبة جزئية وكقولنا بعض الحيوان ليس بانسان وكل ناطق حيوان او كل فرس حيوان وكقولنا كل ناطق انسان وبعض الحيوان ليس بناطق او بعض الجراد ليس بناطق وهذه هي القرائن اخص ما اجتمع فيه خستان فلم

جيد (قوله وأما الشكل الرابع) شرط انتاج الشكل الرابع ان لم تكن صفراء موجبة جزئية ان لا يجتمع فيه خستان وان كانت صفراء موجبة جزئية ان تكون الكبرى سالبة كلية اما الاول فلانه لو اجتمع فيه خستان فاما في مقدمتين او في مقدمة واحدة فان كان في مقدمتين لم يكن ذلك الا اذا كانتا سالبتين او كانت الصغرى سالبة والكبرى موجبة جزئية لان المقدمتين اما ان تكونا موجبتين او سالبتين او الصغرى موجبة والكبرى سالبة او بالعكس لكن اجتماع الخستين في الموجبتين لا يتصور الا اذا كانتا جزئيتين فتكون الصغرى موجبة جزئية فهو من القسم الثاني وكذلك ان كانت الصغرى موجبة والكبرى سالبة لم يجتمع الخستان فيه الا اذا كانت الصغرى موجبة جزئية فهو من القسم الثاني ايضا فقد بان ان اجتماع الخستين في المقدمتين في القسم الاول لا يكون الا اذا كانتا سالبتين او الصغرى سالبة والكبرى موجبة جزئية واياها لم ينتج اما اذا كانتا سالبتين فلان اخص القرائن منهما هو المركب من سالبتين كلتين والاختلاف لازم فيه كما قال لاشئ من الإنسان بفرس ولاشئ من الجراد بانسان والحق السلب ولو بدل الكبرى بلاشئ من الصاهل بانسان كان الحق الايجاب اما اذا كانت الصغرى سالبة والكبرى موجبة جزئية فلان اخص القرائن منهما هو المركب من سالبة الكلية والموجبة الجزئية والاختلاف متحقق فيه ايضا كما لو قلت بدل الكبرى وبعض الحيوان انسان والحق الايجاب او بعض الناطق انسان والحق السلب وان كان اجتماع الخستين في مقدمة واحدة كانت سالبة جزئية مع الموجبة الكلية لانها لو كانت مع الموجبة الجزئية او السالبة لاجتمع الخستان في المقدمتين والكلام ليس فيه والسالبة الجزئية اما صغرى او كبرى واياها كان يلزم الاختلاف اما اذا كانت صغرى فكما قال بعض الحيوان ليس بانسان وكل ناطق حيوان او كل فرس حيوان اما اذا كانت كبرى فكقوله كل ناطق انسان وبعض الحيوان ليس بناطق او بعض الجراد ليس بناطق فقد تبين ان هذه القرائن الاربعة اخص ما اجتمع فيه الخستان في القسم الاول واذا لم ينتج الاخص لم ينتج الاعم واما الثاني فلانه لو لم تكن الكبرى

ينتج شئ منه واما الثاني فلا خلاف ايضا كقولنا بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان او كل فرس حيوان يا اذن المنتج خمسة اضرب الموجبة الكلية مع السلب والموجبة الجزئية مع السالبة الكلية مع الموجبة الكلية الاول من موجبتين كلتين ينتج موجبة جزئية كل (ب ج) وكل (ا ب) في بعض (ج ا) ولا ينتج كلها لجواز الاصغر اعم من الاكبر كقولنا كل انسان حيوان او كل ناطق انسان موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة

والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية الرابع من كلتين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية لا كلية كون الاصغرا اعم (سالبة) من الاكبر لجواز قولنا كل انسان حيوان ولاشئ من الفرس بانسان الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية بيان الكل اما بتبديل المقدمتين او عكسهما او عكس احدهما او بالخلف او الافتراض واعلم ان السالبة الجزئية انما لا تنتج مع الموجبة الكلية حيث لم تنعكس فان انعكست فكافي الخاصتين انتجت اذ بعكسهما يرتد الى الثاني ان كانت صغرى والى الثالث ان كانت كبرى وان الصغرى اذا كانت سالبة وهي احدى الخاصتين انتجت مع الكبرى الموجبة الجزئية بتبديل المقدمتين ثم عكس النتيجة متن

سالبة كلية لكانت اما سالبة جزئية او موجبة وكلاهما لا ينتج اما السالبة الجزئية فلما علم من عقم الموجبة الكلية مع السالبة الجزئية واما الموجبة فلان اخص القرائن منها ومن الموجبة الجزئية هو المركب من الموجبة الجزئية الصغرى ومن الموجبة الكلية الكبرى والاختلاف قائم فيه كقوله بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان او كل فرس حيوان والمنتج باعتبار هذا الشرط خمسة اضرب لان اشتراط عدم اجتماع الخستين في القسم الاول حذف ثمانية السالبتان مع السالبتين والموجبة الجزئية والسالبة الجزئية مع الموجبة الكلية وبالعكس واشتراط كون الكبرى سالبة كلية حذف ثلثة الموجبة الجزئية مع الثالث غير السالبة الكلية وبطريق التحصيل ان الصغرى اما موجبة كلية وهي لا تنتج الا مع الثالث غير السالبة الجزئية او موجبة جزئية وهي لا تنتج الا مع السالبة الكلية او سالبة كلية وهي تنتج مع الموجبة الكلية لا غير الاول من موجبتين كلتين تنتج موجبة جزئية كل (ب ج) وكل (ا ب) فبعض (ج ا) ولا ينتج كلها لجواز ان يكون الاصغر اعم من الاكبر كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان ومتى لم ينتج كلها لم ينتج الثاني ايضا لانه اخص منه الثاني من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية كل (ب ج) وبعض (ا ب) فبعض (ج ا) الثالث من كلتين والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية لاشئ من (ب ج) وكل (ا ب) فلاشئ من (ج ا) الرابع من كلتين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية كل (ب ج) ولاشئ من (ا ب) فبعض (ج ا) ليس (ا) ولا ينتج كلها لجواز كون الاصغر اعم من الاكبر كقولنا كل انسان حيوان ولاشئ من الفرس بانسان ومتى لم ينتج كلها لم ينتج الخامس ايضا لانه اعم منه الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية بعض (ب ج) ولاشئ من (ا ب) فليس بعض (ج ا) وترتيب هذه الضروب ليس باعتبار انتاجها لانها بعدها عن الطبع لم يعتد بانتاجها بل باعتبار انفسها فلا بد من تقديم الاول لانه من موجبتين كلتين والايجاب الكلي اشرف الاربعة وقدم الثاني ايضا وان كان الثالث والرابع من كلتين والكلي اشرف وان كان سالبا من الجزئى وان كان ايجابا لمساكته الاول في ايجاب المقدمتين وفي احكام الاختلاط كما ستعرفه ثم الثالث لا رتداده الى الشكل الاول بالتبديل ثم الرابع لكونه اخص من الخامس وبيان الكل اما بتبديل المقدمتين ليرجع الى الاول ثم عكس النتيجة في الثلثة الاول دون الرابع والا لصار صغرى الشكل الاول سالبا والخامس لذلك ولصيرورة الكبرى فيه جزئية واما بعكس المقدمتين في الاخيرين بخلاف الاولين والا لكان القياس في الشكل الاول عن جزئيتين والثالث لسلب الصغرى واما بعكس الصغرى ليرتد الى الشكل الثاني في الثلثة الاخيرة دون الاولين لايجاب المقدمتين واما بعكس الكبرى ليرجع الى الشكل الثالث فيما هذا الثالث لسلب الصغرى واما بالخلف اما اذا كانت النتيجة موجبة فبان يضم نقبض النتيجة الى الصغرى

ليتج من الشكل الاول ما ينكس الى ما يضاف كبرى الاول وينافض كبرى الثاني فنقول
لو لم يصدق بعض (ج) لصدق لاشئ من (ج) فكل (بج) ولاشئ من (ج)
فلاشئ من (ب) فلاشئ من (ب) وقد كان كل (ا) او بعضه (ب) هف
واما اذا كانت النتيجة سالبة فبان يضم نقض النتيجة الى الكبرى ليتج ما ينكس الى نقض
الصغرى وفي الثالث والخامس اوضحدها في الرابع واما بالافتراض وقد استعملوه
في الثاني والخامس لانهم لم يستعملوه الا في المقدمات الجزئية فنالوا في الثاني بفرض
بعض (ا) الذي هو (ب د) فكل (دا) وكل (دب) فجمعل المقدمة الثانية كبرى لصغرى
القياس هكذا كل (بج) وكل (دب) ليتج من اول هذا الشكل بعض (ج د) فجمعلها
صغرى للمقدمة الاولى ليتج من الشكل الاول المطلوب وكانهم انما لم يستجوه من الشكل
الاول والثالث وان كان اظهر دلالة محافظة على قاعدتهم القابلة بان كل افتراض يتم
بقياسين احدهما من ذلك الشكل والاخر من الشكل الاول وليت شعري كيف
يستعملونه في الخامس فانهم ان استعملوه في الكبرى لتنظيم المقدمة الافتراضية مع الصغرى
على منوال هذا الضرب بعينه وان استعملوه في الصغرى لتنظيم تلك المقدمة مع الكبرى
على هيئة الشكل الثاني ثم النتيجة مع المقدمة الاخرى على هيئة الشكل الثالث والحق
ان لا يخصص الافتراض بالشكل الاول ولا بالجزئيات فليس في التخصيص بها فائدة
نعم لا يتم في الاغلب الا في الجزئيات والضبط به لا يختلف في الشكل الثاني لان
الحل الاوسط محمول في مقدمته وهو محمول في المقدمة الافتراضية فهي لاتتألف
مع المقدمة الاخرى من القياس الاعلى نهج الشكل الثاني ويحصل منهما
قضية موضوعها موضوع الافتراض بنضم مع المقدمة الثانية
على منهج الشكل الثالث لكن لما اريد الاحتراز عن البيان بما يتبين عكس صغرى
القياس الثاني ليرتد الى الشكل الاول ولا في الشكل الثالث لان الحد الاوسط موضوع
في مقدمته وهو محمول في المقدمة الافتراضية واذا نظمت مع المقدمة الاخرى من
القياس كان على هيئة الشكل الاول وان جاز نظمها على الشكل الرابع لكن يجب
الاحتراز عنه ويحصل قضية موضوعها موضوع الافتراض يتألف مع المقدمة
الاخرى الافتراضية على الشكل الثالث ويتج المطلوب واما في الشكل الرابع فهو
مختلف لانه ان استعملناه في الصغرى والحد الاوسط محمول الكبرى ومحمول في المقدمة
الافتراضية وانتظامها مع الكبرى لا يكون الاعلى هيئة الشكل الثاني ويحصل نتيجة
تتألف مع المقدمة الثانية الافتراضية على هيئة الشكل الثالث وان استعملناه في الكبرى
والحد الاوسط موضوع الصغرى ومحمول في المقدمة الافتراضية فهي انما نضم
معها اما على هيئة الشكل الاول ليتج ما يتألف مع المقدمة الاخرى على هيئة الثالث
واما على هيئة الشكل الرابع فان كانت الكبرى كلية فهو ذلك الضرب بعينه لان

(الصغرى)

الصغرى بحالها والكبرى مقدمة افتراضية كلية وان كانت الكبرى جزئية فهو من
ضرب اجلي لان الكبرى صارت كلية بعد ما كانت جزئية هذا هو الضبط وعليك
الاختزان والاعتبار بعد المحذظة على شرائط الانتاج واعلم ان لسالبة الجزئية انما
لا تتج مع الموجبة الكلية في هذا الشكل حيث لم تنكس اما اذا انعكست كما في الخاصتين
انجحت معها سواء كانت صغرى او كبرى اما اذا كانت صغرى ارتد القياس بعكسها
الى الرابع الشكل الثاني وان كانت كبرى برتد بعكسها الى سادس الشكل الثالث ويتج
المطلوب بعينه وان الصغرى سالبة الكلية مع الموجبة الجزئية انما لم تتج اذا لم تكن
احدى الخاصتين اما اذا كانت انجحت لا تا اذا بدلتها ارتد الى الشكل الاول وانجحت
سالبة جزئية خاصة وهي تنكس الى المطلوب فتحصل ضروب ثلثة اخر وقد ظهر
ان السالبة المستعملة فيها لا بد ان يكون احدى الخاصتين واما الموجبة فيجب ان تكون
في الاولين على الشرائط المعتبرة بحسب الجهة في الشكل الثاني والثالث وفي الضرب
الثالث بحيث يتج سالبة خاصة فلا بد ان تكون الموجبة في اول الضروب احدى
القضايا الست المتعكسة السواب لان الشكل الثاني اذا لم يصدق الدوام على صفراء
لم يتج الا اذا كانت كبراه من احدى الست وفي ثانيها فعلم ان صغرى الشكل الثالث
لا بد ان يكون فعلية وفي ثالثها احدى الوصفيات لان الشكل الاول اذا كان كبراه
احدى الخاصتين لم يتج خاصة الا اذا كان صفراء احدها على ما يتبين جميع ذلك فيما
بعد ان شاء الله تعالى (قوله الفصل الرابع في شرائط الانتاج بحسب جهة تلك
المقدمات) المختلطات هي الاقيسة الحاصلة من خلط الموجهات بعضها مع بعض
وعند اعتبار الجهة في المقدمات لا بد من اعتبارها في النتائج فلهذا وضع الفصل لبيان
الامرين اما الشكل الاول فيشترط فيه بحسب جهة المقدمات فعلية الصغرى اوجهين
احدهما ان الصغرى لو كانت ممكنة لم يحصل الجزم بتعدي الحكم من الاوسط الى
الاصغر لان الكبرى تدل على ان كل ما هو الاوسط بالفعل محكوم عليه بالا كبر والاصغر
ليس اوسط بالفعل بل بالامكان فبحاز ان تبقى باقوة دائما ولا يخرج الى الفعل فيكون خارجا
عما هو الاوسط بالفعل فلم تعد الحكم منه الى الاصغر وثانيهما ان الصغرى الممكنة
الخاصة لا تتج مع الكبرى الضرورية والمشرودة الخاصة في الضربين الاولين
ومتى كان كذلك لم يتج جميع الاختلاطات المتعقدة من الممكنة الصغرى في سائر الضروب
بيان الاول الاختلاف الموجب للعقم اما اذا كانت الكبرى ضرورية فلجواز امكان
صفة لتوعين يثبت لاحدهما فقط بالفعل فيصدق امكان تلك الصفة لاحد النوعين
وضرورة ثبوت النوع الاخر لما له تلك الصفة بالفعل اوسلب فصل النوع الاول
عنه مع استحالة ثبوت النوع الاخر لان النوع الاول اوسلب فصله عنه كامكان ركوب
زيد مثلا للفرس والحمار الثابت للفرس فقط فيصدق كل حمار مركوب زيد

بالضرورة مادام مركوب زيد بالضرورة مادام مركوب زيد لادائما مع امتناع الايجاب في الاول والثالث ٣

اما الشكل الاول
فيشط لا نتاجه
فعلمية الصغرى والا
لجاز ان يكون الاصغر
خارجا عما هو اوسط
بالفعل فلم تعد الحكم
منه اليه ولان
الصغرى الممكنة
الخاصة لا تتج مع
الضرورية لجواز
امكان صفة النوعين
ثبت لاحدهما بالفعل
فقط ركوب زيد
مثلا للفرس والحمار
الثابت للفرس فقط
فيصدق كل حمار
مركوب زيد بالامكان
الخاص بكل مركوب
زيد فرس بالضرورة
ولاشئ من مركوب
زيد بناهق بالضرورة
مع امتناع الايجاب في
الاول والسلب في
الثاني ولا مع المشرودة
الخاصة لانه يصدق
في الكبرى وكل
مركوب زيد فرس
هو مركوب زيد
بالضرورة مادام
مركوب زيد لادائما
ولاشئ من مركوب
زيد بلا فرس هو
مركوب زيد

بالامكان الخاص وكل مركوب زيد بالفعل فهو فرس بالضرورة اولاشي مما هو
مركوب زيد بناهق مع امتناع الايجاب في الاول والسلب في الثاني وصدق القياس
مع الايجاب في الاول والسلب في الثاني كثير كقولنا كل انسان كاتب بالامكان وكل كاتب
ناطق بالضرورة والحق الايجاب اولاشي من الكاتب بفرس بالضرورة والحق
السلب واما اذا كانت الكبرى مشروطة خاصة فلا نالو بدلتا الكبرى بقولنا وكل
مركوب زيد فهو فرس مركوب زيد مادام مركوب زيد بالضرورة لاداء
امتناع الايجاب وهو بعض الجار فرس مركوب زيد بالامكان العام وانما قيد المحمول
بمركوب زيد لان الفرسية ليست ضرورية الثبوت لمركوب زيد بشرط كونه
مركوب زيد بل بحسب الذات بخلاف الفرس المركوب فانه ضروري الثبوت
لمركوب زيد بشرط الوصف وليصدق اللادوام الذي هو عبارة عن لاشي من
مركوب زيد فرس مركوب زيد بالفعل فان الفرس يمتنع سلبه عن مركوب زيد
واما الفرس المركوب فلا لان المركوب مسلوب عن مركوب زيد بالفعل فالفرس
المركوب بطريق الاولى ولو بدلتا الكبرى بقولنا ولاشي من مركوب زيد بلافرس
مركوب زيد مادام مركوب زيد بالضرورة لاداء امتناع السلب وهو ايس بعض
الجار بلافرس مركوب زيد بالامكان وتقييد المحمول بالمركوب اما في الجزء الاول فلان
اللافرس ليس ضروري السلب عن مركوب زيد بحسب الوصف بل بحسب الذات
وانما الضروري السلب بحسب شرط الوصف وهو اللافرس المركوب واما في
اللا دوام المعبر عن كل مركوب زيد لافرس مركوب زيد فلان اللافرس يمتنع
اثباته لمركوب زيد بخلاف اللافرس المركوب وبالجملة هذه سالية معدولة وهي من
لوازم الموجبة المحصلة وقد تبين حقيقة قتها وصدق القرينة الاولى مع الايجاب
والقرينة الثانية مع السلب كثير كقولنا كل انسان كاتب وكل كاتب متحرك الاصابع
بالضرورة مادام كاتب لاداء والصادق الايجاب اولاشي من الكاتب بساكن الاصابع
بالضرورة مادام كاتب لاداء والصادق السلب وبيان الثاني بان اخص الصغريات
الممكنة الخاصة واخص الكبريات الضرورية والمشرطة الخاصة لان الضرورية
اخص البسائط والمشرطة الخاصة اخص المركبات واخص ضروريات الشكل الاول
الضرب الاول والثاني واختلاط الاخص مع الاخص في الاخص يكون اخص
الاختلاطات المتقدمة من الممكنة الصغرى في هذا الشكل فعممه بوجب عقم
الكل وتام النقص انما يتم بآراءه في المشروطة العامة والوقفية ايضا اذ
الضرورية ليست اخص من المشروطة العامة ولا الوقفية من المشروطة الخاصة
مطلقا هذا اذا اخذنا عنوان الموضوع بالفعل على رأي الشيخ واما على رأي
الفارابي فلا شبهة في انتاج الممكنة لاندراج الاصغر في الاوسط حينئذ فان موضوع

(الكبرى)

في الثاني وصدق
الموجبة الكبرى مع
امتناع السلب
والسالية الكبرى
مع امتناع الايجاب
ظاهر فقد حصل
الاختلاف الموجب
للعقم وهذا ان
الاختلاطان في هذين
الضربين اخص
الاختلاطات المتقدمة
من الممكنة الصغرى
فعممه فيهما
بوجب عقم الكل
متن

وزعم الشيخ والامام ومن تابعهما ٢٦٩ ان الصغرى الممكنة تلحق مع الضرورية ومع الا ضرورية

الكبرى كل ماهو الاوسط بالامكان والاصغر اوسط بالامكان فيتمدى الحكم منه
اليه بالضرورة وعندى انه لا فرق بين المذهبين في ذلك فان الفعل كما قدمناه ايس مأخوذا
بحسب نفس الامر بل بحسب الفرض العقلي وح يندرج الاصغر تحت الاوسط لان
الاصغر مما يمكن ان يكون اوسطا وبفرضه العقل اوسطا بالفعل والنقض المذكور
مندفع لانه ليس يصدق كل مركوب زيد فرس بالضرورة اذ الجار مما يمكن ان يكون
مركوب زيد وبفرضه العقل ان يكون مركوب زيد بالفعل فليس بعض مركوب
زيد بفرس بالضرورة وايضا الممكنة مساوية المطلقة على ملزمهم من اعتبار الضرورية
بالاعمال فاعقلهم ههنا عن ذلك حتى جعلوا احدهما منجحة والاخرى عقيمة (قوله
وزعم الشيخ والامام) الشيخ والامام ومنا بهما زعموا ان الصغرى الممكنة في هذا
الشكل منجحة لانه اذا كانت الصغرى ممكنة فالكبرى ام ضرورية او لا ضرورية بان تكون
من المركبات او محتملة لهما بان تكون من البسائط غير الضرورية والشكل منجح
امام الضرورية بضرورية وامام الضرورية فممكنة خاصة وامام المحتملة فممكنة
عامة واخجوا على الاول بوجوه الاول الخلف من الشكل الثاني وهو ان يضم نقض
النتيجة مطلقا او بعد فرضه بالفعل الى الكبرى لينتج نقض الصغرى مثلا اذا صدق كل
(ج) بالامكان وكل (ب) بالضرورة وجب ان يصدق كل (ج) بالضرورة والا
لصدق نقضه وهو قولنا بعض (ج) ليس (ا) بالامكان فيجعله صغرى او بفرضه
بالفعل لان الممكن لا يلزم من فرض وقوعه محال ثم نجعله صغرى وكبرى القياس الكبرى
هكذا بعض (ج) ليس (ا) بالامكان او بالفعل وكل (ب) بالضرورة لينتج من
الشكل الثاني بعض (ج) ليس (ب) بالضرورة وقد كان كل (ج) بالامكان هف
وهو يلزم من فرض وقوع الممكن ولان الكبرى فيكون من نقض النتيجة فهي حقة
وجوابه منع انتاج الصغرى الممكنة او الفعلية مع الضرورية في الشكل الثاني لضرورية
فانه سيحى فيما بعد ان الشكل الثاني لا ينتج الضرورية ولو كان مقدما ضروريين
الوجه الثاني الخلف من الشكل الثالث وهو ان يضم نقض النتيجة الى الصغرى حتى
ينتج نقض الكبرى فالو لم يصدق كل (ج) بالضرورة صدق بعض (ج) ليس (ا)
بالامكان فيجعله كبرى لصغرى القياس لينتج من الشكل الثالث بعض (ب) ليس (ا)
بالامكان وقد كان كل (ب) بالضرورة هذا خلف وجوابه منع انتاج الصغرى الممكنة
في الشكل الثالث كما سذكره الوجه الثالث ان الصغرى اذا فرضت فعلية لزمت النتيجة
ضرورية اندراج الاصغر تحت الاوسط حينئذ فاذا كانت النتيجة ضرورية على
تقدير وقوع الصغرى بالفعل كانت ضرورية في نفس الامر وعلى تقدير عدم
وقوعها لان الضروري على تقدير ممكن ضروري في نفس الامر وعلى جميع التقادير
الممكنة والالكان ما ليس بضروري في نفس الامر ضروريا على تقدير ممكن فيكون

الثالث بان الكبرى ان صدقت ضرورية كانت النتيجة ضرورية والامكان خاصة والاشارة بالامكان العام متن

وبين ممكنة خاصة
ومع غيرهما ممكنة
عامة واخجوا على
الاول بوجوه الاول
ان يضم نقض النتيجة
مطلقا او بعد فرضه
بالفعل الى الكبرى حتى
ينتج من الثاني نقض
الصغرى وجوابه
لان سلم ان الكبرى
الضرورية في الثاني
تنتج ضرورية الثاني
ان يضم الى الصغرى
حتى ينتج من الثالث
نقض الكبرى وجوابه
لان سلم ان الصغرى
الممكنة في الثالث تنتج
الثالث ان الصغرى
لو وقعت بالفعل لزمت
نتيجة ضرورية فلنكن
ضرورية بتقدير
عدم وقوعها ايضا
لان الضروري على
تقدير ممكن ضروري
على تقدير ممكن وجوا
به لان سلم صدق الكبرى
بتقدير وقوع
لصغرى بالفعل
لجواز ازدياد افراد
موضوع الكبرى حينئذ
واخجوا على الثاني
بتلك الوجوه بعينها
وان لحقها بهر ما
في قياس الخلف وعلى

الممكن على بعض التقادير مستلزما للحتم والواجب منع التقدير وهو انما لا يمكن
صدق الكبرى على تقدير وقوع الصغرى بالفعل لازدياد افراد موضوع الكبرى
فان الاصغر اذا صار اوسط بالفعل دخل في كل ماهو الاوسط بالفعل فجاز ان لا يصدق
الحكم عليه بالكبر وهو ظاهر في المثال المذكور فانه اذا فرض ان الجمار مركوب زيد
بالفعل لم يصدق ان كل مركوب زيد بالفعل فرس بالضرورة سلنا ذلك لكن لاننا ان
المحال لازم من التقدير الممكن بل منه ومن الكبرى الصادقة في نفس الامر غاية ما في
الباب ان يكون هذا المجموع محالا لكن لا يلزم من استحالة المجموع ووقوع احد
جزئيه استحالة الجزء الاخر لجواز ان يكون المجموع محالا واحدا جزئيه واقعا ممكنا
او ضروريا والاخر ممكنا اما الاول فلان كل واحد من طرفي الممكن ككتابة زيد
وعدمها ممكن في نفسه غير مستلزم للحتم مع ان وقوع مجموعهما مستلزم للحتم
واما الثاني فكما اذا فرضنا مركوبية زيد بالفعل للجمار منضمما الى صدق قولنا كل
مركوب زيد فرس بالضرورة يلزم المحال وهو كل جمار فرس بالضرورة ولا يلزم
من الضرورية ولا من الاخرى لامكانها بل من المجموع لا يقال هذا يبطل الاستدلال
بالخلاف لجواز ان يكون المحال لازما من مجموع المقدمتين اهني تقيض النتيجة والمقدمة
الصادقة لامن شيء منها فلا يلزم صدق النتيجة لانا نقول المطلوب من الخلف ليس
امتناع تقيض النتيجة بل كذبه وكذب المجموع لابد ان يكون لكذب احد جزئيه
بخلاف امتناع المجموع فانه لا يستلزم امتناع احد جزئيه هذا وقد اتفق الجمع من
الاذكياء ههنا مناظرة بينهم من اورد ان ثبوت الامكان لا يستلزم امكان الثبوت
المستلزم للحتم لان امكان الحادث ثابت في الازل وليس الحادث امكان ثبوت في الازل
والامكان ان يكون الحادث ازليا فرد آخر هذا التقيض بان المراد ان ثبوت الامكان
في الجملة يستلزم امكان الثبوت في الجملة وهو لا ينافي في عدم استلزام ثبوت الامكان
في وقت لا يمكن الثبوت في ذلك الوقت اذ المطابقة لا تنافي الوقتية واجاب ثالث بان
النزاع ليس في ان ثبوت امكان الشيء يستلزم امكان ثبوته فان الامكان كيفية ثبوت
المحمول للموضوع بل النزاع في ان ثبوت امكان الشيء مع شيء آخر هل يستلزم امكان
ثبوته معه ام لا فان المعال لما قال الصغرى اذا كانت ممكنة مع الكبرى امكن وقوعها مع
الكبرى وحيث يلزم النتيجة ضرورية منع ذلك لفاضل قائلا لانسلم انه يلزم من
ثبوت امكان الصغرى مع الكبرى امكان ثبوتهما معا لجواز ان يكون وقوع الصغرى
رافعا لصدق الكبرى فهما لا يجتمعان فلا يمكن ثبوتهما مع الكبرى ومثل بذلك المثال
فان امكان الحادث ثابت مع الازل دون امكان ثبوته ونحن نقول هذه العناية ادت
المنع الواقع آخر الى ما ذكرنا ولا وهو منع التقدير بعينه وايضا يصلح للاعتقاد ان
الصادق في نفس الامر لابد ان يكون متحققا على سائر التقادير ضرورة ان التقادير

(وافروض)

وافروض لا ترفع الامور المحققة في الواقع على ما مر وتأمل اذا تحققت ان زيدا قائم
وفرضت قعوده هل يرفع فرضك بهذا قيامه في الواقع ما اظن ذا بصيرة برضى به
وايضا لم يبق الكبرى صادقة على ذلك التقدير وهي ضرورية في نفس الامر فايكون
ضروريا في نفس الامر لا يكون ضروريا على تقدير ممكن فيلزم ان يكون الممكن
مستلزما للحتم والحق في الجواب اننا لانم انه اذا فرضت الصغرى فعلية يلزم نتيجة
فضلا عن كونها ضرورية وقوله لا ندراج الاصغر تحت الاوسط حينئذ قلنا لاننا فان
الحكم في الكبرى على كل ماهو اوسط بالفعل في نفس الامر والاصغر ليس اوسط بالفعل
في نفس الامر بل على ذلك التقدير فلا يلزم تعدى الحكم من الاوسط اليه لا يقال
لو وقعت الصغرى الممكنة لزمت صدق النتيجة ضرورية لان منع الخلو متحقق بين
تقيض الصغرى الفعلية وعين النتيجة ومتى صدقت هذه المتصلة صدقت الملازمة
المذكورة اما المقدمة الاولى فلان الكبرى صادقة في نفس الامر فالمنضم معها اما
الصغرى الفعلية او تقيضها فان كان المنضم معها الصغرى الفعلية يلزم صدق النتيجة
وهو احد جزئي المتصلة وان كان تقيضها فهو الجزء الاخر فالامر لا يتخلو من تقيض
الصغرى او عين النتيجة واما الثانية فلما عرفت في فصل التلازم من ان كل متصلة
مانعة الخلو تستلزم متصلة من تقيض احد الجزئين وعين الاخر لانا نقول المتصلة
انما كانت لازمة للمتصلة اذا كانت عنادية وانما كانت عنادية لوتركت من الشيء ولازم
تقيضه لكن صدق النتيجة لا يلزم عن الصغرى بل لازم منه ومن الكبرى وهما مجتمعان
اتفقا الوجه الرابع ما عول عليه الشيخ في الاشارات في الشفاء وهو ان الحكم في الكبرى
بضرورة الاكبر للاوسط مادام ذات موجودة وهذه الضروب لا تتوقف على تصاف
ذاته بالوصف العنواني والا لم تكن ذاتية بل وصفية فهي محققة وان تغير عليه اي
وصف كان فالاصغر يكون داخل فيه وان لم يثبت له وصف الاوسط والالكان
ثبوت الضرورة موقوفا على الاتصاف بهف وجوابه ان يقال هب ان عقد الوضع
لادخل له في الضرورة لكن الحكم بالضرورة على ذات الاوسط وليس كل شيء هو
ذات الاوسط بل ما صدق عليه وصف الاوسط بالفعل والاصغر ليس من جملة قوله
واحتجوا على الثاني وهو انتاج الصغرى الممكنة مع اللا ضروريات ممكنة خاصة
بتلك الوجوه بعينها وان لحقها تغير ما في قياس الخلف لان تقيض الممكنة الخاصة احدي
الضروريتين فيزداد العمل بابطال كل منهما فنقول في الخلف من الشكل
الثاني اذا صدق كل (ج ب) بالامكان وكل (ب ا) بالضرورة يتبع كل (ج ا)
بالامكان الخاص والالصدق اما بعض (ج ا) بالضرورة او بعض (ج) ليس
(ا) بالضرورة واما ما كان يلزم الخلف اما اذا كان الصادق بعض (ج ا)
بالضرورة فلانا نضمه الى لا ضرورة الكبرى هكذا بعض (ج ا) بالضرورة

ولاشئ من (ب ا) بالامكان العام ينتج بعض (ج) ليس (ب) بالضرورة وقد كان كل (ج ب) بالامكان هف واما اذا كان الصادق بعض (ج) ليس (ا) بالضرورة فلانا نضمه الى الكبرى هكذا بعض (ج) ليس (ا) بالضرورة وكل (ب ا) فبعض (ج) ليس (ب) بالضرورة وهو منافي للافق للضرورة وفي الخلف من الشكل الثالث لو لم يصدق كل (ج ا) بالامكان الخاص لصدق احدي الضروريتين الجزئيتين فتجعلهما كبرى لافق القياس لينتج الضرورية الالزامية بعض (ب ا) بالضرورة وهو منافي للضرورة الكبرى والضرورة السالبة بعض (ب) ليس (ا) بالضرورة المناقض لاصل الكبرى وههنا وجه ثالث وهو ان يبطل احد جزئي المفهوم المردد بقياس من الثاني والجزء الاخر بقياس من الثالث ووجه رابع وهو ان يعكس ذلك العمل وانت خبير بكيفية ايراد الوجه الثالث من الوجوه المذكورة وبوجه تزييفها فلان طول الكتاب باعائه واحتجوا على الثالث وهو انتاج الصغرى الممكنة مع المحتملة للضرورة واللا ضرورة بانها ان صدقت في مادة الضرورة كانت النتيجة ضرورية وان صدقت في مادة اللا ضرورة كانت ممكنة خاصة والمشارك بينهما الامكان العام وهو مبنى على صحة القسمين الاولين. بعد ذلك انما يتم لو صدقت الكبرى كلية في مادة الضرورة او اللا ضرورة وهو غير لازم لجواز ان يكون صدقها بالنسبة الى بعض الافراد في مادة الضرورة وبالنسبة الى البعض الاخر في مادة اللا ضرورة فلا يلزم ما ذكره من النتيجة لان الكبرى الجزئية في الشكل الاول عقيمة والامام ذهب الى ان الكبرى الدائمة تنتج دائمة لانه لو انصف الاصغر بالوسط في وقت ما كان الاكبر دائما فيكون دائما في نفس الامر فان من المستحيل ان لا يكون دائما في نفس الامر و يصير دائما على تقدير ممكن وفيه ضعف لانا لان ان القياس ينتج على تقدير وقوع الصغرى بالفعل كما مر ولئن سلمناه لكن صيرورة ما ليس بدائم في نفس الامر دائما اعني وقوع دوامه بدلا عن دوامه ليس مستحيلا بل غاية ما في الباب انه كاذب ولا امتناع في لزوم الكاذب غير المحال من وقوع الممكن بخلاف الضرورة والامكان فانهما ضروريان للضرورة والممكن وزعم الشيخ ان المركب من الممكنين قياسا كمال بين نفسه لانه اذا كان (ج ب) بالقوة فلها بالقوة ما (ب) بالقوة قال ومن الناس من نازع فيه واحوجه الى البيان لان الشكل الثاني والثالث انما لم يكن كاملا لان دخول (ج) تحت حكم (ب) بالقوة فكذلك دخول (ج) ههنا وانما يكون بينا لو كان (ج) بالفعل (ب) حتى يكون دخلا في كل ما يقال عليه (ب) وينوا القياس بان الممكن للممكن ممكن حتى جعلوا هذه المقدمة من حقها ان يصرح بها لكنها اضرت ورد عليهم بالفرق بين الشكائين وذلك القياس بوجهين احدهما ان دخول

(الاصغر)

الاصغر في الشكائين تحت حكم الاوسط انما هو باعتبار حكم لم يوجد من الحاكم اما في الشكل الثاني فلان الحكم على الاوسط غير موجود واما في الثالث فلان دخول الاصغر باعتبار الحكم عليه وهو غير موجود بخلافه ههنا فان الحكم موجود من الحاكم والقوة ليست بحسب الحكم بل باعتبار الامر نفسه وثانيهما دخول الاصغر بالقوة ههنا معلوم وفيهما غير معلوم تحتاج الى نظر فليس يلزم من ان يجعل هذا النوع من الدخول بالقوة القياس غير كامل جعل هذا النوع كذلك وبان بيانهم اثبات لاشئ بنفسه لانه لا معنى له الا ان (ا) ممكن (ب) الممكن (لج) وزعم ايضا ان المركب من الممكنة الصغرى والمطلقة غير بين لان الاصغر لما كان دخلا بالقوة تحت حكم موجود لم يدرك في اول الوهلة من حاله انه مطلق او ممكن بخلاف الذي من الممكنين فان الذهن يحكم بجعله الممكن للممكن ممكن كما يحكم بان الضروري للضرورة والموجود للموجود موجود واما اذا اختلطت الوجوه تشوش الذهن فيها فاحتاج الى نظر مثل ممكن الضروري وضروري الممكن ثم بين انتاجه ممكنة عامة بعض الوجوه المذكورة واعترض صاحب الكشف على اول الوجهين بانه لا يلزم من كون الاختلاط من الممكنين غير بين ومشارك للشكائين مشاركته في جميع الاشياء فهذا الفرق لا يدفع كونه غير بين وعلى الثاني بان قوة اندراج الاصغر تحت الاوسط في الشكائين بين الانتاج وقوة الاندراج المعلومة ههنا لا تبين الانتاج بل عدم انحسار الوسط وعلى البيان الذي حكاه الشيخ بانه مغالطة لان الاكبر ممكن لذات الاوسط لا لوصفه وذات الاوسط ليس ممكنا للاصغر بل وصفه لان المحمولات صفات على ما تبين فلا يكون الاكبر ممكنا للممكن للاصغر نعم لو علم ان الممكن لذات لها صفة ممكنة لذات اخرى يكون ممكنا لذات اخرى كان البيان صحيحا لكنه ليس بين ثم اخذ يتعجب من الشيخ حيث جعل الاختلاط من الممكنين بينا ومن الصغرى الممكنة والكبرى المطلقة غير بين لان انتاج الاعم لاشئ اذا كان بينا فكيف يكون انتاج الاخص لتلك النتيجة بينهما غير بين ولان الذي ذكره في حاجة الثاني الى البيان من عدم اندراج الاصغر تحت الاوسط مشترك بينه وبين الاول والذي ذكر في بينته قائم في الثاني ايضا بل هو اولى لانه اذا كان قولنا ان (ج) اذا كان بالقوة (ب) فلها بالقوة ما (ب) بالقوة بينا فاولي ان يكون قولنا (ج) اذا كان (ب) بالقوة فلها بالقوة ما (ب) بالفعل بينا وهذا ظاهر ونحن نقول اما ما اورد على وجهي الفرق فهو منع على منع لان القوم لما قالوا الشكلا انما يكونان غير كاملين لدخول الاصغر في حكم الاوسط بالقوة قال لان ان عدم كمالهما بناء على ذلك بل لان الدخول فيهما ليس باعتبار حكم موجود او لان الدخول غير معلوم بخلاف ما نحن بصدده ومن البيان انه لا يتوجه عليه

اعتراض واما قوله الاندراج بالقوة المعنوية ههنا لا يبين الانتاج فليس كذلك لاما لما علمنا ان (ج) بالقوة (ب) والحكم في الكبرى على ما فرضه العقل (ب) بالفعل بل فيجب رد فرضه العقل (ب) بالفعل بدخل تحت حكمه بالفعل وبمحصل الاندراج بالضرورة فان قلت فلي هذا يجب ان ينتج الكبرى المطلقة مطلقة لان الحكم فيها لما كان على كل ما فرضه العقل (ب) بالفعل ومما فرضه العقل (ب) بالفعل (ج) فيتعدي الحكم اليه فنقول هذا في الضرورة والامكان محقق لانهما لا يتوقفان على اتصاف ذات الموضوع بالوصف العنواني واما الاطلاق فلما جاز ان يتوقف على الاتصاف لم يتعد الى الاصغر وانما المتعدي اليه الامكان فقط وقد صرح الشيخ به في الشفاء حيث قال واما ان هذه النتيجة هل تصدق مطلقة فيقول لا يجب ذلك لانه يجوز ان يكون الواحد من (ج) لا يوجد البتة (ب) من وقت حدوثه الى وقت فساده ويكون انما يوجد له (ا) عند ما يكون هو (ب) فقط فيكون الواحد من (ج) لا يتفق له (ب) البتة ولا (ا) مثل تولد كل انسان يمكن ان يكتب و كل كاتب مما س بقوله الطرس فليس يلزمه ان كل انسان مما س بقوله الطرس بالاطلاق واما تجيبه حيث فرق بين الاختلاطين فابقض منه العجب لان الشيء اذ ثبت للاعم والاختص فهو للاعم اولو بالذات وللأخص بواسطة بالعرض على ما تقرر في العلوم الحقيقية فمن اين يبعد ان يكون انتاج الاعم ينتاج الاختص ليس كذلك والشيخ لم يحمل وجه الحاجة الى البيان عدم اندراج الاصغر تحت الاوسط بل اختلاط الوجوه وترد الذهن في ان النتيجة هل هي مطلقة او ممكنة وهب ان (ج) اذا كان (ب) بالقوة كان له بالقوة ما (ب) بالفعل الا انه من امر يعلم انه نتيجة فانها كما وجب ان تكون لازمة كذلك وجب ان تكون اخص فلا بد من بيان عدم لزوم لزائد وهذا بخلاف الاختلاط من الممكنين فان بديهية العقل قاضية بان لا مزيد في انتاجه على الامكان والكلام في هذا المقام وان ادى الى الاطناب والاطالة الا انه لا بد منه ليعلم ان تشنيع المتأخرين على الشيخ الرئيس وهو الخصوص باختراع القواعد وافاضة الفوائد ينشأ عن سوء الفهم ولزال في مطارح الوهم وكما من غائب قولاً صحيحاً وأفتت من الفهم السقيم (قوله والنتيجة في هذا الشكل)

الموجهات الثلاث عشرة اذا اختلط بعضها ببعض حصل مائة وتسعة وستون اختلاطاً وهي الحاصلة من ضرب ثلاثة عشر في نفسها لكن لما اشترط فعلية الصغرى سقط من تلك الجمل ستة وعشرون اختلاطاً وهي الحاصلة من ضرب الممكنين في ثلاثة عشر فبقيت النتيجة منها مائة وثلاثة واربعون اختلاطاً والضابط في جهة النتيجة ان الكبرى اما ان تكون غير الوصفيات الاربع وهي المشروطيتان والعرفيتان بل تكون احدى التسع الباقية وذلك تسعة وتسعون

(اختلاطاً)

اختلاطاً حاصلة من ضرب احدى عشر في تسعة واما ان يكون احديهما اربعة واربعون اختلاطاً حاصلة من ضرب احدى عشر في اربعة فان كان الاول كانت النتيجة تابعة للكبرى وهو معنى قوله في غير قيد الضرورة والدوام الوصفيتين اي ماعدا المشروطيتين والعرفيتين وان كان الثاني تأخذ جهة الصغرى فان وجدنا فيها قيد الوجود اعني اللادوام واللاضرورة حذفناها وكذلك ان وجدنا فيها ضرورة مختصة بها لم يكن في الكبرى اية ضرورة كانت سواء كانت ذاتية او وصفية او وقتية ثم ننظر في الكبرى فان كان فيها قيد الوجود كما اذا كانت احدى الخاصتين ضمناها الى المحفوظ فهو جهة النتيجة والا كما اذا كانت احدى العامتين فالمحفوظ بعينه جهة النتيجة فان قلت المصنف اخل بذكر ضم قيد وجود الكبرى ولا بد منه فنقول ما ذلك الاخلال بواجب لانه ذكر ان النتيجة في هذا الشكل تابعة للكبرى في غير قيد الضرورة والدوام الوصفيتين وقيد الوجود غير القيد ولهذا قال بعده وان كان احدهما فيها تبعت الصغرى ايضاً وهو صريح في ان النتيجة تابعة للكبرى والصغرى اذا كانت الكبرى احدى الوصفيات الاربع اللهم الا في القيد فانها لا تتبع الكبرى فيهما فههنا دعار خمسة احديهما ان النتيجة تابع للكبرى اذا كانت احدى التسع وثانيتهما انها تابعة للصغرى اذا كانت احدى الاربع وثالثتهما ان قيد الوجود من الصغرى لا يتعدي الى النتيجة بل لا بد ان يحذف ورابعتهما ان الضرورة المختصة بالصغرى لا يتعدي ايضاً وخامستهما ان قيد وجود الكبرى يتعدي الى النتيجة ويضم اليها والمصنف بينهما واحداً فواحداً اما الدعوى الاولى فلاندراج الاصغر تحت الاوسط اندراجاً ينافي فان الكبرى دلت على ان كل ما ثبت له الاوسط بالفعل كان له الاكبر بالجهة المتبعة فيها لكن ثبت له وصف الاوسط بالفعل هو الاصغر فيكون الحكم بالاكبر ثابتاً بالجهة المتبعة في الكبرى فان قلت هذا البيان آت في القسم الثاني ايضاً فانا اذا قلنا كل (ج) بالفعل وكل (ب) مادام (ب) فقد حكمنا في الكبرى بان ما ثبت له (ب) بالفعل ثبت له (ا) بالجهة المتبعة فيها ومما ثبت له (ب) بالفعل (ج) فيكون (ا) ثابتاً بتلك الجهة فنقول لاشك ان جميع اختلاطات هذا الشكل ينتج نتيجة تابعة للكبرى وقد اشار اليه المصنف بقوله تبعت الصغرى ايضاً الا ان النتيجة اذا كانت الكبرى احدى الوصفيات الاربع هي ان الاصغر اكبر مادام او سط والاوسط واجب الحذف في النتيجة ولما حذف الاوسط فيها ونظر في جهتها وجدت تابعة للصغرى بالشرايط المذكورة والكشي خالف ضابط هذا القسم وزعم ان الصغرى الضرورية مع الكبرى السالبة الدائمة تنتج ضرورة ومقتضى الضابط انتاج جهاد ائمة واجمع عليه بعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الثاني قياساً صغراً ضرورية وكبراً دائمة منتجاً بالمطلوب بعينه وبالحلف وهو

ان يجعل تقيض نتيجة صفري لكبرى الاصل لينتج من الشكل الثاني ما بناه قض
الصفري وجواب العكس منع انتاج الضرورية في الشكل الثاني للضرورة وجواب
الخلف منع انتاج الممكنة مع الدائمة في الشكل الثاني ويظهر منه ان الصفري
الممكنة مع السالبة الدائمة لو انتجت في احد هذين الشكلين انتجت في الآخر ولولم
ينتج لم ينتج لا رتداد كل منهما الى الآخر بعكس الكبرى واما الدعوى الثانية وهي
ان النتيجة تابعة للصفري اذا كانت الكبرى احدى الاربع فلان الكبرى دالة على
دوام الاكبر بدوام الاوسط فلما كان الاوسط مستديما للاكبر كان ثبوت الاكبر للاصغر
بموجب ثبوت الاوسط فان كان ثابتا للاصغر دائما كان ثبوت الاكبر له ايضا دائما
وان كان في وقت كان في وقت وان كان في الجملة كان في الجملة وان كان الاوسط
مستديما للاكبر بالضرورة كافي المشروطتين كان ضرورة ثبوت الاكبر للاصغر بموجب
ضرورة ثبوت الاصغر اذ الضروري للضروري ضروري (قوله وانما لا يمتدى)
هذه اشارة الى بيان الدعوى الباقية وانما لا يمتدى قيد الوجود من الصفري لان
الكبرى وان حكمت بدوام الاكبر لكل ما ثبت له وصف الاوسط مادام وصف
الاوسط ثابتا له لكن يجوز ان لا يكون ثبوت الاكبر مقتضرا على وقت ثبوت الاوسط
حتى ثبت الاكبر لكل ما ثبت له الاوسط وان لم يثبت له الاوسط فيكون الاكبر ثابتا
للاصغر دائما فلم يمتد اللا دوام واللا ضرورة من الصفري كقولنا كل انسان ضاحك
لادائما و كل ضاحك حيوان مادام ضاحكا مع كذب قولنا كل انسان حيوان لادائما
وما علل به بعضهم من ان صفري هذا الشكل موجبة فيكون قيد وجودها سالبة وهي
لادخل لها في الانتاج فيه ما فيه واما قيد الوجود في الكبرى فيمتدى للاندراج البين
فان كل الاوسط لما كان هو الاكبر لادائما كان الاصغر ايضا كذلك اولان الصفري
مع لا دوام الكبرى ينتج لا دوام النتيجة ولما كانت هذه الدعوى داخلية في الدعوى
الاولى مثبتة ببرهانها لم نذكرها ههنا وانما لم يمتد الضرورة المختصة اما من الكبرى
كاذا كانت احدى المشروطتين فلان ضرورة الاكبر مشروطة بوصف الاوسط
فلم تثبت عند امكان انتفاء وصف الاوسط كقولنا كل انسان متعجب وكل متعجب ضاحك
بالضرورة بشرط كونه متعجبا مع كذب قولنا كل انسان ضاحك بالضرورة وقوله
لجواز ان يكون ضرورة الاكبر مقيدة بالاوسط مجوز ان لا تكون مقيدة ايضا وايس
كذلك لان الكلام في الضرورة المشروطة ولعله اراد الضرورة مادام الوصف
ولكن فيه مخالفة اصطلاحية واما من الصفري فلانه اذ لم يكن الكبرى ضرورية
كاحدى العرفيتين امكن انتفاء الاكبر عن كل ما ثبت له الاوسط فامكن انتفاؤه
عن الاصغر فلا يكون ضروريا له ولنفس الاختلاطات القسم الثاني ليحصل به الاحاطة
التامة فنقول الكبرى اذا كانت احدى العامين فهي مع الوجوديتين المطلقة

(العامة)

العامة تنتج مطلقة عامة لان الوسط مستديم لو وصف الاكبر او مستلزم له ثابت لذات
الاصغر في الجملة فيكون الاكبر ثابتا له في الجملة ويمكن ان يقال انها تنتج مطلقة
وقتية وهي اخص من المطلقة العامة لان الكبرى دلت على ان كل ما ثبت له الاوسط
فالاكبر ثابت له مادام الاوسط والصغرى دلت على ثبوت الاوسط لذات الاصغر
فيلزم ثبوت الاكبر لذات الاصغر في وقت معين وهو وقت ثبوت الاوسط فان قيل
فلتكن النتيجة مع المشروطة العامة وقتية مطلقة لان معنى الكبرى ان الاكبر ضروري
للاوسط مادام وصف الاوسط وهو ثابت للاصغر في الجملة فيكون الاكبر ضروريا
للاصغر في وقت ثبوت الاوسط فلما يلزم ضرورة الاكبر للاصغر بشرط اتصافه
بالاوسط لافي وقت اتصافه و فرق ما بينهما قديين فيما مر لكن لما حذف الاوسط
عن النتيجة اقتصر على الاطلاق ومع الدائمتين والعامتين كالصغرى ان كانت الكبرى
مشروطة لان الاكبر ضروري لوصف الاوسط وهو ضروري اودائم لذات
الاصغر او لوصفه والضروري للضروري وللدائم للدائم دائم ودائمة
او عرفية عامة ان كانت الكبرى عرفية لان الدائم للضروري او الدائم دائم ومع
الخاصتين مشروطة عامة او عرفية عامة وهو ظاهر ومع الوقتية وقتية مطلقة
او مطلقة وقتية ومع المنتشرة منتشرة مطلقة او مطلقة منتشرة لان الاوسط مستلزم
للاكبر او مستديم له ضروري للاصغر في وقت معين اوفي وقت معين ما فيكون الاكبر
ضروريا او ثابتا للاصغر في ذلك الوقت وان كانت الكبرى احدي الخاصتين
فالنتيجة ما ذكرناه على التفصيل مقيدة باللا دوام حتى ان احدي الدائمتين ينتج معها
ضرورية لادائمة او دائمة لادائمة فلم ينعقد منها قياس صادق المقدمات فان قلت
فقد وجدنا ما يستلزم النقيض فنقول التحقيق ان ذلك القياس قياسان فان الصغرى
مع اصل القضية قياس ومع اللادوام قياس اخر واحدهما كاذب قطعا فليس ههنا
امر واحد مستلزم للنقضين فظهر منه ان المقدمتين ان كانتا بسيطتين كان قياسا واحدا
وان كانت احديهما مركبة كان قياسين وان كانتا مركبتين كان اربعة اقيسة ونتاج
الخاصة تركيب ونجمل نتيجة القياس وان شئت الاستحضار والضبط فعليك باستقراء

دائمة بدوام الاوسط
الدائم بدوام ذات
الاصغر كانت دائمة
بدوامها قلنا تلك
ضرورة بشرط
وصف الاوسط وهى
غير المطلوب بالنتيجة
واعلم ان من تمام بيان
النتيجة بيان عدم لزوم
الزائد على المدعى
بالنقض فى المواد مت

جدول الشكل الاول

ثم انك قد عرفت من القاعدة ان الصغرى الضرورية مع السالبة العرفية ينتج دائمة وزاد الكشي قائلا بانها ضرورة لان معنى الكبرى ان كل ما ثبت له الاوسط ثبت له ضرورة ما دام الاوسط وما دام له الاوسط ذات الاصغر فتثبت له ضرورة الاكبر ما دام الاوسط لتحقيق شرط الضرورة له وهو دوام الاوسط قلت الضرورة المتبعة في الكبرى الضرورة بشرط الوصف فلا يلزم منها الا لتحقيق الضرورة للاصغر بشرط الوصف وهي ليست ضرورة ذاتية فاهو المطلوب غير لازم من الدليل وما هو اللازم غير مطلوب نعم لو اخذنا الكبرى ضرورية بحسب اوقات الوصف انتج الاختلاط منها ومن الدائمة ضرورية ومن المطلقة العامة والوجوديتين وقتية مطلقة ومن العرفيتين مشروطة والكل بين لا يقابل فعلى هذا متى ثبت المحمول للوضوع كان ضروريا له ضرورة دائمة ان دام نبوته وغير دائمة ان لم يدم فغير تقع الامكان الاخص من بين القضايا بيان الاول انه اذا صدق كل (ج ب) دائما اولاد دائما نضمه الى قولنا كل (ب ب) بالضرورة مادام (ب) لينتج كل (ج ب) بالضرورة الذاتية او الوقتية لان قول الكبرى ان اخذت باعتبار وقت الوصف منعناها وان اعتبرنا بشرط الوصف منعنا الانتاج واعلم ان من تمام البرهان على الانتاج بيان عدم لزوم الزائد لان الدعوى في جهة النتيجة اخص الجهات اللازمة للقياس على ما سمت وذلك بالنقض في المواد كما نقول والاختلاط من الضروري والمطلق يصدق كل انسان ناطق بالضرورة وكل ناطق ضاحك بالاطلاق وجهة النتيجة هي الاطلاق دون امر زائد عليه كاللدوام او الضرورة وعلى هذا القياس ومن اتقن المقدمات وحقق النظر اليها حقق معانيها عرف ان لا مزم يد على تلك النتائج وان لم نخطر ببالة صورة نقض (قوله واما الشكل الثاني) شرط انتاج الشكل الثاني بحسب الجهة امر ان احدهما دوام الصغرى اى كونها احدى الدائمتين الضرورية والدائمة او كون الكبرى من القضايا الست المنعكسة السوالب وهي الضروريات الثلاث والدوام الثلاث فانه لو اتفقا لكان الصغرى غير الضرورية والدائمة وهي احدى عشرة والكبرى احدى السبع الغير المنعكسة السوالب واخص الصغريات المشروطة الخاصة والوقتية اما المشروطة الخاصة من المشروطة العامة والعرفيتين واما الوقتية فن البواقى واخص الكبريات السبع الوقتية واختلاط الصغرى المشروطة الخاصة والوقتية مع الكبرى الوقتية غير متصح في الضربين الاولين اللذين هما اخص الضروب للاختلاف الموجب للعقم اما في الضرب الثاني فقولنا لاشئ من المنخسف بالخسوف القمري بمضى مادام منخسفا بالخسوف القمري اوفى وقت معين لادائما وكل فرمضى بالضرورة

(في وقت)

في وقت معين لادائما مع امتناع السلب ولو بدل الكبرى بقولنا وكل شمس مضينة في وقت معين لادائما امتنع الايجاب واما في الضرب الاول فكما اذا جعلنا المحمول في المثالين معدولا وقولنا وكل منخسف بالخسوف القمري لامضى بالضرورة مادام منخسفا اوفى وقت معين لادائما ولا شئ من القمر او من الشمس بلامضى في وقت معين لادائما مع امتناع السلب في الاول والايجاب في الثاني ومتى لم ينتج هذان الاختلاطان في الضربين الاولين لم ينتج سائر الاختلاطات في سائر الضروب لان عدم انتاج الاخص يوجب عدم انتاج الاعم فان قبل الوقتين اذا انحذ وقتاهما اتجهتا دائمة لامتناع الايجاب والسلب بالضرورة لشئتين متوافقين في وقت واحد ولانه اذا صدق كل (ج ب) بالضرورة في وقت معين لادائما ولا شئ من (ا ب) بالضرورة في ذلك الوقت لادائما وجب ان يصدق لاشئ من (ج ا) دائما والا فبعض (ج ا) بالفعل فنضمه الى الكبرى لينتج بعض (ج) ليس (ب) في ذلك الوقت وقد كان كل (ج ب) بالضرورة في ذلك الوقت هف اجاب بان ذلك لا يكون نهما وقتيتين بل بشرط امر زائد وهو اتحاد وقتيهما والنظر فيهما من حيث مفهوماهما وثانيهما كون الممكنة مع الضرورة الذاتية او الضرورة الوصفية العامة او الخاصة لكن علم من الشرط الاول ان الممكنة الكبرى مع الضرورة الوصفية عقيمة فحصل هذا الشرط احد الامرين وهو اما استعمال الممكنة الصغرى مع احدى الضروريات الثلاث واستعمال الممكنة الكبرى مع الضرورية الذاتية وذلك لانه لو اتفقا لكان الامر ان لم يستعمل الممكنة الصغرى مع غير الضروريات الثلاث من القضايا العشرة الباقية واما استعمال الممكنة الكبرى مع غير الضرورية من القضايا الاثني عشرة الباقية وقد تبين من الشرط الاول ان الممكنة الصغرى لا تنتج مع القضايا السبع الغير المنعكسة سوالبها فلم يبق الا اختلاط الصغرى الممكنة مع الدائمة والعرفيتين واخص هذه الاختلاطات الممكنة الصغرى مع الدائمة والعرفية الخاصة وان الممكنة الكبرى لا تنتج مع القضايا الاحدى عشرة التي هي غير الضرورية والدائمة فلم يبق الا اختلاط الممكنة الكبرى مع الدائمة فالاختلاطات التي يجب بيان عقمها ثلثة اختلاط الممكنة الكبرى مع الدائمة واختلاط الممكنة الصغرى مع الدائمة ومع العرفية الخاصة اما عقم الاختلاط الاول فلجواز ان يكون المسلوب عن الشئ دائما ممكن الثبوت له مع امتناع سلب الشئ عن نفسه كقولنا لاشئ من الرومي باسود دائما وكل رومي فهو اسود بالامكان والحق الايجاب واما صدق الاختلاط والحق السلب فواضح لجواز دوام السلب عن احد المتباينين وامكان الثبوت للآخر واما عقم الاختلاط الثاني فلعكس ما ذكر اى لجواز ان يكون المسلوب عن الشئ بالامكان ثابت له دائما كقولنا لاشئ من الرومي بابيض بالامكان وكل رومي فهو ابيض دائما مع امتناع سلب الرومي عن نفسه وصدق الاختلاط مع امتناع الايجاب ظاهر

٣ سلب الشئ عن نفسه
ولامع العرفية العامة
كبرى لانها اعم من
الدائمة نعم لو كانت
الكبرى احدى
الخاصتين لزم من
صدقها واحد
صدق مطلقة عامة
والانتظام من الدائمة
واحدى الخاصتين
قياس في الاول متى

واما الشكل الثاني
فبشرط الانتاج
امر ان احدهما دوام
الصغرى او كون
الكبرى مما تنعكس سالبة
لان الصغرى الوقتية
والمشروطة الخاصة
مع الكبرى الوقتية
لا تنجحان لجل المضى
على المنخسف بالخسوف
القمري بالجهتين سلبي
وجله على القمر وعلى
الشمس بالتوقيت
ايجا با مع امتناع
السلب في الاول
والاجاب في الثاني
ولو جعلت المحمول
معدولا صارت
الصغرى موجبة
والكبرى سالبة وعدم
انتاج الاخص يوجب
عدم انتاج الاعم نعم
لو انحذت الوقت في
الوقتيتين انتج دائمة
بالخلف لكنه شرط
زائد الثاني كون الممكنة
مع الضرورية الذاتية
او الوصفية لان الممكنة
لا تنتج مع الدائمة
لجواز كون المسلوب
عن الشئ دائما ممكنا
له وبالعكس مع امتناع

هذا في الضرب الثاني وما في الضرب الاول فليجوز ان يكون الثابت للشيء دائما معك
السلب عنه وبالعكس كما في المثالين اذا بدل مقدمنا هما او جعل محمولهما معدولا
ولو ضو حده مما ذكر في الشرط الاول او ههنا صار مترو كما في المتن واما عقم
الاختلاط الثالث فلان العرفية الخاصة اذا استعملت في هذا الشكل لم يكن للدوامها
مدخل في الانتاج فيرجع الاختلاط الممكنة الصغرى مع العرفية العامة وهو عقيم
لانها اعم من الدائمة واليه اشار بقوله ولا مع العرفية العامة الكبرى وفيه نظر لان
عدم الانتاج مع الجز، لا يوجب عدم الانتاج مع الكل فان قلت نحن نجد الاقيسة
التي مقدماتها مركبة عند الاعتبار في جميع الاشكال انما ينتج بواسطة انتاج
اجزائها فنقول ذلك لا يوجب الجزم بان جميع الاقيسة التي مقدماتها مركبة
يكون اذا جهلنا شيئا يوجبها على الوجه الذي ذكرتموه قرب قياس مقدمته مركبة
وينتج نتيجة لا على الوجه المذكور فالاولى البناء على عدم العلم بالانتاج ويمكن
ان يقال المراد بانتاج القضية المركبة انتاج شئ من اجزائها مع القضية الاخرى
و بعدم انتاجها عدم انتاج اجزائها معها و يندفع المنع بهذه العناية فان قيل
الصغرى الممكنة مع احدى الخاصتين تنتج مطلقة والا انتظم من نقيضها وهو الدائمة
مع احدى الخاصتين قياس في الشكل الاول وهو محال اجاب بان صدق المطلقة
بالطريق المذكور لا يدل على كونها منتجة وانما يكون كذلك لو كان للصغرى
دخل فيه بل صدق الكبرى وحدها كاف فانا لفرضا كذب الصغرى فالصغر
بل كل شئ فرض يجب ان يكون الاكبر مسلو با عنه بالفعل والالزام الخلف
المذكور لا يقال هذا بعينه وارد عليكم في الصغرى الممكنة مع المشروطة
الخاصة لانا نقول لابين الانتاج في بطريق المذكور بل بان نقيض النتيجة
مع الكبرى وان قطعنا النظر عن لدوامها ينتج ما يناقض الصغرى فلكل منهما
دخل في الانتاج فظهر من اعتبار الشرطين ان الاختلاطات المنتجة في هذا الشكل
اربعة وثلاثون لان الشرط الاول اسقط سبعة وسبعين اختلاطا حاصلة من ضرب
احدى عشرة صغريات في سبع كبريات والشرط الثاني اسقط ثمانية الممكنتان
الصغرى مع الدائمة والعرفيتان والكبرى مع الدائمة والسرف في اعتبارهما ان حاصل
هذا الشكل هو الاستدلال على تنافي الطرفين بقا في حكميهما فلم يتناف الايجاب
والسلب على الطرفين لم يستلزم تنافيهما لكن ان انتفى الشرط الاول كان غاية ما في
الصغريات ضرورة الحكم في جميع اوقات الوصف وغاية ما في الكبريات ضرورة
الحكم في وقت معين واختلا فهما بالايجاب والسلب لا يوجب تنافيهما لجواز صدق
ضرورة الايجاب في جميع اوقات الوصف وصدق ضرورة السلب في وقت معين
بالقياس الى شئ واحد وبالعكس وكذلك ان انتفى الشرط الثاني اذا خالف الايجاب

(والسلب)

وزعم الامام ان الصغرى الممكنة تنتج ٢٨١ مع الكبريات الست ممكنة وزعم الكشي انها لا تنتج الا مع سواها

والسلب بالدوام والامكان لا يقتضي تنافيهما (قوله وزعم الامام) الامام والكشي
خالفوا الشرط المذكور اما الامام فقد زعم ان الصغرى الممكنة تنتج مع الكبريات
الست المنعكسة السوالب لان الكبرى ان كانت سالبة دلت على ان الاوسط منافي للكبرى
والصغرى على امكان ثبوته للاصغر فيلزم امكان سلب الاكبر عن الاصغر لان
امكان ثبوت احد المتنافيين لشيء يوجب امكان سلب المتنافي الاخر عنه وان كانت
موجبة دلت على لزوم الاوسط للاكبر والصغرى على امكان سلبه عن الاصغر فيمكن
سلب الاكبر عن الاصغر لان امكان سلب اللازم عن الشيء يوجب امكان سلب
الملزوم عنه واما الكشي فذهب الى ان الصغرى الممكنة لا تنتج الا مع السوالب
الست دون الموجبات بعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول وبالخلف وهو ضم
نقيض النتيجة الى الكبرى لينتج من الاول نقيض الصغرى وانما خصص الانتاج
بالسوالب لان الدليلين لا يقومان على انتاج الموجبات وقد عرفت جوابهما اما جواب
الامام فمما مر من النقص في اختلاط الصغرى الممكنة مع الدائمة والعرفيتين فانه
ينقدح منه ان امكان ثبوت احد المتنافيين انما يوجب امكان سلب الاخر اذا كانت
المنافاة ضرورة اما اذا كانت غير ضرورة كما في الدائمة والعرفيتين فلا فان الاسود
يمكن الثبوت لاروى منافي له مع امتناع سلبه عن نفسه والكبرى انما تدل على اللزوم
لو اشتملت على الضرورة وهو ظاهر واما جواب الكشي فمما مر من ان الصغرى
الممكنة لا تنتج والصغرى الضرورية مع الكبرى العرفية لا تنتج ضرورة في الشكل
الاول قال المصنف رادا على الكشي حيث فرق بين الكبريات السوالب والموجبات
في الانتاج او كانت الضرورية في الشكل الثاني تنتج ضرورة لا تنتج الصغرى
الممكنة مع الموجبات الست لكن المقدم عند الكشي حتى فلا بد من التزام التالي بيان
الشرطية بضم نقيض النتيجة الى عكس نقيض الكبرى لينتج ما يناقض لازمة الصغرى
مثلا اذا صدق لاشئ من (ج) بالامكان وكل (اب) مادام (ا) وجب ان يصدق
لاشئ من (ج) بالامكان والا يصدق بعض (ج) بالضرورة فيجعله صغرى
لعكس نقيض الكبرى وهو قولنا لاشئ مما ليس (ب) لينتج من الشكل الثاني ليس
بعض (ج) ليس (ب) بالضرورة ويلزمه بعض (ج) بالضرورة وقد كان الصغرى
لاشئ من (ج) بالامكان الخاص هف فان قلت على هذا الدليل شيان احدهما ان
الموجبة المحصلة لا تلزم السالبة المعدولة فكيف جعلها ههنا لازمة وثانيهما انه بيان
بما لا يحفظ حدود القياس وقد احتز في حد القياس عن امثاله اجيب عن الاول بان
الموجبة انما لا تلزم السالبة لو لم يكن موضوعها موجودا وموضوع السالبة ههنا
موجود اذ صدق نقيض النتيجة لانه ايجاب محقق له وايضا القائل بانتاج القياس
الذي احدى مقدمتيه ضرورة في الشكل الثاني ضرورة معترف بلزوم

وايضاهم قدينا وبمثل هذا في الشرطيات (٢٦) فلزمهم الاشكال والحق ان من بين مثل هذا البراهين ان يفسر ٢

وبينه بالعكس والخلف
وقد عرفت جوابهما
ونحن نقول لو كانت
الضرورة في الثاني
تنتج ضرورة لا تنتج
الصغرى الممكنة مع
الموجبات الست سالبة
ممكنة بضم النتيجة الى
عكس نقيض الكبرى
وهو قولنا لاشئ مما
ليس (ب) (ج) ليس
(ب) بالضرورة
ويلزمه بعض (ج) بالضرورة
وقد كان
كلامه (لاب) بالامكان
هذا خلف فان قلت
كنت منعت قبل لزوم
هذه الموجبة لتلك
السالبة فكيف جعلتها
لازمة لها ههنا
وايضاهم هذا البيان
لا يحفظ حدود القياس
قلت جعلت ههنا
لازمة لحصول شرط
لزومها وهو محقق
الموضوع وصدق
نقيض النتيجة يحقق
هذا الشرط وايضا
من قال بانتاج القياس
المفروض ضرورة
اعترف بلزومها اليها
فورد الاشكال عليه

والصغرى في غير قيد
الوجود وغير قيد
الضرورة ان لم يكن
في الكبرى ضرورة
وصفية يانه لما عرفت
في المطلقات وانما لم
ينتج هذا الشكل
الضروري وان كانتا
ضرورتين بلواز
امكان صفة النوعين
ثبت لاحدهما فقط
فيصدق سلب ماله
تلك الصفة عن
الآخر بالضرورة
وحمله على تلك
الصفة بالضرورة مع
امكان تلك الصفة
للتنوع الآخر ولو
جعلت المحمول
معدولا صدقت
الصغرى موجبة
والكبرى سالبة اخرجوا
بان احدي المقدمتين
اذا كانت ضرورية
فالاخرى ان كانت
ضرورية كان الاوسط
ضروري الثبوت
لاحد الطرفين
وضروري السلب
عن الآخر فيبينهما
مباينة ضرورية
وان كانت لاضرورية

الموجبة للسالبة فالاشكال وارد عليه بطريق الالتزام وعن الثاني بان المنطوقين
كثيرا ما يبينون بمثل هذا البيان اي بعكس التقيض في الاقيسة الشرطية فلزمهم الاشكال
وهذا انما يرد على الكشي لو استعمل مثل هذا البيان والالم برد عليه ولا عليهم لانهم
لم يفرقوا بين الموجبات والسواب ثم قال والحق ان من بين انتاج الاقيسة بمثل هذا
البيان يلزمه ان يفسر اللزوم الذاتي في حد القياس بما لا يكون اللزوم بواسطة مقدمة
اجنبية فقط وقد مررت الاشارة اليه (قوله والنتيجة في هذا الشكل) الضبط في نتائج
الاختلاطات في هذا الشكل ان الدوام اما ان يصدق على احدي المقدمتين ولا يصدق
فان صدق بان يكون ضرورية اودائمة فالنتيجة دائمة وان لم يصدق كانت تابعة
للصغرى لكن بشرط ان يحذف منها قيد الوجود وقيد الضرورة ان لم يكن في الكبرى
ضرورة وصفية فانه اذا كانت في الكبرى ضرورة وصفية بتعدى الى النتيجة وهذا
الكلام مشتمل على اربع دعاوا احدها ان النتيجة تابعة للدائمة اول الصغرى على التقدير بن
وسايله بالبراهين الثلاثة المذكورة في المطلقات وعليك بالاعتبار فلا تطول الكلام
باعايتها وانما لم ينتج هذا الشكل ضرورية وان كانت مقدمة ضرورتين اما في
الضرب الثاني فلجواز امكان صفة النوعين ثبت لاحدهما فقط بالفعل فيصدق سلب
النوع الذي له تلك الصفة بالفعل عن النوع الاخر بالضرورة وحمله على تلك الصفة
بالضرورة مع امكان تلك الصفة للنوع الاخر كما في المثال المشهور فانه يصدق لاشي
من الحمار به س بالضرورة وكل مركوب زيد فرس بالضرورة مع كذب قولنا
ليس بعض الحمار بمركوب زيد بالضرورة لصدق كل حمار مركوب زيد بالامكان واما
في الضرب الاول فلانه لو جعل المحمول في المثال معدولا صدقت الصغرى موجبة
والكبرى سالبة ولم ينتج الضرورية قال الامام اذا كانت احدي المقدمتين ضرورية
فالاخرى اما ان تكون ضرورية او لا ضرورية واياما كان فالنتيجة ضرورية اما
اذا كانت المقدمة الاخرى ضرورية فلان الاوسط حينئذ يكون ضروري الثبوت
لاحد الطرفين ضروري السلب عن الطرف الاخر فيكون بينهما مباينة ضرورية
وهي السالبة الضرورية واما اذا كانت لاضرورية فلان الضرورة للضروري
ضرورية وسلب الضرورة عن اللا ضروري ضروري فلما كان الاوسط ضروريا
لاحد الطرفين لاضروريا للطرف الاخر كان ضرورة الاوسط ضرورية الثبوت
لاحد الطرفين ضرورية السلب عن الطرف الاخر فيرجع الى القسم الاول اذ ضرورة
الوسط صارت حدا اوسط وجوابه ان الوسط ليس ضروري الثبوت بوصف احد
الطرفين ولا ضروري السلب بوصف الاخر بل لذاتيهما واللازم منه ليس الا المناقاة
بين ذات الاصغر وذات الاكبر والمطلوب في النتيجة المناقاة الضرورية بين ذات
الاصغر ووصف الاكبر وهو غير لازم فان قلت اذا تحقق المناقاة لضرورية بين

كانت ضرورة الاوسط ضرورية الثبوت لاحدهما ضرورية السلب عن الآخر فيرجع الى (الذتين)

الذاتين يلزم المناقاة الضرورية بين الذات والوصف فانه لو اجتمع الذات مع
الوصف اجتمع الذات مع الذات وكان بينهما مناقاة ضرورية فنقول ذات الاكبر هو
ما صدق عليه الاكبر بالفعل مناقاة ذات الاصغر لا تسليتم الا المناقاة بين وصف
الاكبر بالفعل وذات الاصغر وهي لا تنافي امكان ثبوت الاكبر لذات الاصغر نعم
لو كانت الضرورية صغرى مع المشروطة لاجل الوصف انتجت ضرورية لان
الكبرى ان كانت سالبة دلت على المناقاة الضرورية بين وصف الاوسط ووصف الاكبر
ووصف الاوسط لازم لذات الاصغر ومنافي لللازم مناقاة ضرورية منافي للزوم
كذلك وان كانت موجبة فالوسط لازم لوصف الاكبر منافي لذات الاصغر فيكون
بينهما مناقاة ضرورية وانما اعتبرنا الضرورية الوصفية لاجل الوصف فانها
لو كانت بشرط الوصف لا يلزم النتيجة ضرورية لان ما في المجموع من الذات والصفة
لا يجب ان يكون منافيا للصفة وكذلك لازم المجموع لا يلزم ان يكون لازما للجزء وسببه
المصنف في آخر فصل المختلطات على ذلك وثانيها انه اذا لم يكن احدي المقدمتين
ضرورية اودائمة يحذف قيد الوجود من الصغرى ان اشتملت عليها وقد ذكر
في الكتاب في صورة دعوى اعم وهي ان قيد الوجود لا يتعدى الى النتيجة
لا من الصغرى ولا من الكبرى لانه يصدق كل انسان قائما لا دائما ولا شي من الحمار
يقظان بنائم بالضرورة مادام جاريا يقظان لا دائما مع كذب قولنا لا شي من الانسان
بحمار يقظان لا دائما ضرورة صدق قولنا لا شي من الانسان بحمار يقظان دائما
والفقه في ذلك عدم اشتمال المقدمتين بالنسبة الى قيد الوجود وعلى شرائط الانتاج
فان قيد الوجود اما في احدي المقدمتين او في كلتا المقدمتين واياما كان فبعض شرائط
الانتاج منصف اما اذا كان في احدي المقدمتين فلا نهى مخالفة للآخرى في الكيف
فيكون قيد وجودها موافقا لها في الكيف فلا انتاج في هذا الشكل عن المتفتتين
في الكيف واما اذا كان في المقدمتين معا فلان قيد وجود كل منهما لا ينتج مع اصل
المقدمة الاخرى لما مر ولا مع وجودها اذ لا انتاج في هذا الشكل عن مطلقين ولا عن
ممكنتين ولا عن مطقة وممكنة وثالثها ان يحذف الضرورة المختصة بالصغرى
فان الضرورة انما اختصت بها اذا كانت الصغرى مشروطة او احدي الوقتيتين
والكبرى عرفية لان التقدير ان الدوام لا يصدق على احدي المقدمتين وان الصغرى
فيها ضرورية فلا يكون الا مشروطة او احدي الوقتيتين ولما كان مقتضى الشرط
ان الصغرى اذا لم يصدق عليها الدوام تكون الكبرى احدي الست وليست
الكبرى ههنا احدي الدائمات لان المقدر خلافه ولا احدي المشروطتين لاختصاص
الضرورة بالصغرى بحسب الفرض فتمين ان يكون عرفية اما عامة او خاصة وهي
مع المشروطة لا تنتج الضرورية والا لا تنتج اختلاط المشروطة والعرفية في الشكل

٣ القسم الاول وجوابه
ان الاوسط ضروري
الثبوت لذات احد
الطرفين وضروري
السلب عن ذات
الآخر فيبين الذاتين
مناقاة ضرورية
والمطلوب المناقاة
الضرورية بين ذات
الاصغر ووصف
الاكبر وما ذكرتم لا
يفيدها وهذا بخلاف
الضرورية مع
المشروطة فان
المناقاة فيه يقع بين
ذات الاصغر ووصف
الاكبر وانما لا يتعدى
الوجود الى النتيجة
لانه يصدق كل انسان
قائما لا دائما ولا شي
من الحمار يقظان
بنائم بالضرورة مادام
جاريا يقظان لا دائما
مع صدق قولنا لا شي
من الانسان بحمار
يقظان بالضرورة
والصفة فيه عدم
اشتمال المقدمتين بالنسبة
اليه على شرائط
انتاج متن

الاول الضرورة وقد بين خلافه وعلى هذا القياس ان كانت الصغرى احدى
الوقتيتين ورابعهما ان الكبرى اذا كانت مشروطة انتجت مع المشروطة مشروطة
لانا حكمنا في احدى المقدمتين بان الاوسط مناف لاحد الوصفين منافاة ضرورية
وفي المقدمة الاخرى بانه لازم للوصف الاخر فيكون بينهما منافاة ضرورية
هي السالبة المشروطة مع الوقتية وفتية مطلقة والمنتشرة منتشرة مطلقة لان الاوسط
مناف لو صف الاكبر ضروري الثبوت لذات الاصغر في بعض الاوقات فيكون وصف
الاکبر منافيا لذات الاصغر بالضرورة في ذلك الوقت والكلام ههنا وان قرب الى
التفصيل الا انه لا يتم ولا يبلغ الغاية من التفصيل ما لم يوقف على واحد واحد
من النتائج فالتفت الى هذا الجدول وحمل حوايه يطلعك على ما ينبغي ان اطلع عليه
جدول الشكل الثاني

تنبه الدائمات مع
الوقتية الموجبة نتيجان
دائمة لما عرفت ولا
نتيجان مع السالبة لانه
يصدق كل لون
كسوف سواد
بالضرورة ولا شيء
من ألوان اجرام
السموية بالسواد
بالتوقيت مع صدق
قولنا كل لون كسوف
لون جرم سماوي
بالضرورة بل لو اعتبر
في الوقتية كون ذلك
الوقت من اوقات
الذات او لا يعتبر
في الدائمات اوقات
الذات على خلاف
المشهور ان نتيجات
بالخلف والمثال انما يرد
نقضا اذا اخذت
مقدماه على ما هو
المشهور

(والاكبر)

والاكبر ضروري بالذات الاصغر ولا يكون شيء من الاصغر دائما الوجود فيكون
الايوسط مساويا عنه في بعض الاوقات فيصدق السالبة الوقتية صغرى مع الضرورية
مع ان ثبوت الاكبر للاصغر ضروري مثله كل لون كسوف سواد بالضرورة ولا شيء
من ألوان اجرام السماوية بسواد بالتوقيت مع انه لا يصدق ليس بعض لون
الكسوف بلون جرم سماوي بالامكان لصدق كل لون كسوف لون جرم سماوي
بالضرورة فان قبل الكبرى في المثال كاذبة لصدق بعض ألوان اجرام السماوية
سواد بالضرورة وهو لون الكسوف مثلا ولكذب اللادوام الذي هو عبارة
عن كل لون جرم سماوي سواد بانفعل لصدق قولنا ليس بعض لون اجرام السماوية
بسواد دائما كما لو الشمس على انا نقول القول بصدق تقيض النتيجة والصغرى مع
القول بصدق الكبرى لا يتجهان لان الاكبر لما ثبت بالضرورة للاصغر فبعض الاكبر
اصغر وكل اصغر فهو اوسط بالضرورة فبعض الاكبر اوسط بالضرورة فلا تصدق
السالبة الوقتية وفي المثال لما كان لون الكسوف لون جرم سماوي على ما دل عليه تقيض النتيجة
وثبت له لسواد بالضرورة فبعض لون جرم سماوي سواد بالضرورة وهو مناف لقولنا
لا شيء من ألوان اجرام السماوية بسواد بالتوقيت فالجواب ان السواد انما هو ضروري
الثبوت لبعض ألوان السماوية في وقت وجوده وذلك لا يتنافى ضرورة سلبه عنها
في وقت عدمه وبه يظهر الجواب عن سؤال الافتراق واما كذب اللادوام فغير
محل للغرض اذ المراد من عدم انتاج السالبة الوقتية عدم انتاج جزئها على ما سبق
اليه الاشارة وهما غير متجهين اما الاصل فلما مر من المثال واما اللادوام فللا تفاق
في الكيف على انه لو بدل الكبرى بقولنا ولا شيء من لون الكسوف بسواد بالضرورة
وقت التبريع لادائما لان عدم لون الكسوف في هذا الوقت يتم النقص سالما عن المنع
ضرورة امتناع سلب الكسوف عن نفسه واما عدم البرهان على الانتاج فلعدم
انتهاض البراهين المذكورة واما عكس الكبرى فلان القضايا السبع لو كانت كبرى
لم تقبله واو كانت صغرى فالكبرى تكون موجبة فعكسها لا يفيد واما عكس الصغرى
فظاهر واما الخلف فلان اللازم منه سلب الاوسط عن الاصغر في وقت معين وهو
لا يتنافى ضرورة اثباته له في جميع اوقات وجوده لجواز ان يكون وقت السلب خارجا
عن اوقات الوجود بخلاف ما اذا كانت موجبة اذا لنتيجة الحاصلة من الخلف حينئذ
موجبة فيكون وقتها من اوقات وجود الموضوع لامتناع صدق الموجبة عند عدم
الموضوع فتكون منافية للصغرى هذا اذا اخذت المقدمتان اي الضرورية والوقتية
على ما هو المشهور وهو ان الضروري ما يكون المحمول ضروري بالموضوع مادام
ذاته موجودة والوقتي ما يكون ضروري باني وقت معين سواء كان ذلك الوقت من بعض
اوقات وجود الذات او لم يكن وذلك لعدم التناهي بين الحكم على الاصغر والحكم على الاكبر

حيث لجواز ثبوت الشيء الواحد لا مرمين مادام ذاته موجودا وسأبه عنه في وقت
من اوقات غير وجوده ومالم يتنافى الحكمان لم ينتج الاختلاط اما لو اعتبر في الوقتية
كون ذلك الوقت من اوقات وجود الذات ولا يعتبر في الدائمتين اوقات وجود الذات بل
سائر الاوقات ازلوا ابداء على خلاف المشهور انتجت الدائمتان مع الوقتية دائمتين للنافاة
بين ثبوت الحكم في جميع الاوقات وسلبه في بعضها او بين ثبوت الحكم في جميع اوقات
الذات وسلبه في بعضها والخلف تام مثلا اذا اخذ الدوام بحسب الازل والوقتية
على ما هو المشهور كقولنا كل (ج ب) بالضرورة الازلية ولا شيء من (ج ا)
بالتوقيت لادائما فلا شيء من (ج ا) دائما والا لصدق بعض (ج ا) بالاطلاق
فتجمله صغرى لكبرى القياس لينتج من الشكل الاول بعض (ج) ليس (ب)
بالتوقيت وقد كان كل (ج ب) ازلا هف وكذا اذا اخذت الوقتية بحسب
وقت وجود الذات والدوام على ما هو المشهور فانه لو لصدق لاشيء من (ج ا)
دائما لصدق بعض (ج ا) بالاطلاق ونضمه الى الكبرى لينتج بعض (ج) ليس
(ب) بالتوقيت بحسب الذات وقد كان الصغرى كل (ج ب) مادام موجود الذات
هف والمثال المذكور لا يرد نقضا لانه لو اعتبر الازل في الدائمتين لم تصدق الصغرى
ولو اعتبر في الوقتية وقت وجود الذات لم تصدق الكبرى فظهر ان احد التغيرين
وهو اما تغير نفس الدائمتين او تغير تفسير الوقتية كاف في تحقق الانتاج فلهذا
اورد في الكتاب كلمة او الفاصلة لا الواو الواصلة هذا مذهب اليه صاحب الكشف
ومن تابعه من المتأخرين بعد المساعدة عليه وهو بعيد عن التحصيل لان المشهور
في الوقتي ليس اعتبار وقت ما بل اما اعتبار وقت الوصف على ما عرفته في فصل
الجهات ولو كان الاعتبار فيه مطلق الوقت بطلت نسبتته مع التضايح لجواز صدق
الموجبة الضرورية او الدائمة مع السالبة الوقتية فلا يكون السالبة الممكنة
والمطلقة اعم منها وكذا لا تكون الوجودية للدائمة اعم منها الى غير ذلك
من النسب التي صرحوا بواحد واحد ومناط غلطهم عدم اعتبار وجود الموضوع
في السلب وليت شعري اذا لم يعتبر اوقات وجود الذات في السالبة الوقتية هل
يعتبرون اوقات وجود الموضوع في السالبة الضرورية والدائمة او لا يعتبرون
فان اعتبروا طابا لبناهم بالفرق والا فان اخذوا الاوقات فيها بحيث تناولوا اوقات
الوجود واوقات العدم فلا فرق بين الازلية وغيرها في السلب وان اخذوها بحيث
يكون اما اوقات الوجود او اوقات العدم حتى تصدق السالبة الضرورية
اذا تحقق ضرورة سلب المحمول عن الموضوع في جميع اوقات عدمه لم يتم خلفهم
في الموجبة الوقتية كما زعموا ذلك في سالبته لان اللازم من قياس الخلف
في الموجبة ثبوت الاوسط لبعض افراد الاصغر في وقت وجوده وهو لا ينافي سلب

(الاوسط)

الاوسط عن جميع افراد الاصغر في اوقات عدمها بل لو لم يعتبر في السلب وجود
الموضوع لم يتم الخلف اصلا لعدم المناقضة بين الموجبة والسالبة حيثئذ واختل
اكثر الاحكام على ما لا يخفى والمحجب انهم صرحوا بان السلب رفع الایجاب والایجاب
انما هو على الافراد الموجودة ثم نجدهم لا يعتبرون الوجود في السلب وليس ذلك
الاغثلة في الكلام من الاوازم والاحكام (قوله واما الشكل الثالث) يشترط
في انتاج الشكل الثالث بحسب اعتبار الجهة فعلية الصغرى كما في الشكل الاول لان
اخص الاختلاطات الممكنة وهو ما يعتقد من الصغرى الممكنة الخاصة مع الضرورة
والمشروطة الخاصة في اخص الضروب وهما الضربان الاولان عقيم فيكون
سائر اختلاطات الامكان في جميع الضروب عقيما بيان ذلك باختلاف الموجب للعقم
لجواز ان يكون نوعان لكل واحد منهما صفة يمكن حصولها للتويع الاخر فيصح
حمل احدي الصفتين على ماله الصفة الاخرى بالامكان وجعل موصوف تلك الصفة
عليها بالضرورة مع امتناع حمل احد النوعين على الاخر بالامكان فاذا افرضنا
ان زيد اركب الفرس ولم يركب الجار وعمر اركب الجار دون الفرس صدق
كل ما هو مركوب زيد مركوب عمر وبالامكان وكل ما هو مركوب زيد فهو فرس
بالضرورة ولا يصدق بعض ما هو مركوب عمر وفرس بالامكان لصدق نقيضه
وهو لاشيء من مركوب عمر وفرس بالضرورة ولو قلنا بدل الكبرى ولا شيء مما هو
مركوب زيد بما مر بالضرورة كان القياس على هيئة الضرب الثاني والمحق
الایجاب او كل ما هو مركوب زيد فهو فرس هو مركوب زيد بالضرورة مادام
مركوب زيد لادائما او لاشيء مما هو مركوب زيد بلا فرس هو مركوب زيد
بالضرورة مادام مركوب زيد لادائما حصل اختلاط المشروطة الخاصة على هيئة
الضربين والصادق في الاول السلب وفي الثاني الایجاب واما صدق هذين
الاختلاطين في الاول مع الایجاب وفي الثاني مع السلب فكثير واذ قد ثبت فعالية
الصغرى سقطت من الاختلاطات الممكنة الانعقاد ستدوعشرون وبقيت الاختلاطات
النتيجة مائة وثلاثة واربعين والضابط في جهة النتيجة ان الكبرى اما ان تكون احدي التسع
التي هي غير المشروطتين والعرفيتين او احدي هذه الاربعة فان كان الاول كانت
النتيجة جهة الكبرى بينهما وان كان الثاني كانت جهة النتيجة هي جهة عكس الصغرى
محذوفاً عنها قيد اللادوام ان كان العكس مقيداً به اما جهات النتائج فبعكس
الصغرى ليرجع الى الشكل الاول وينتج المطلوب بعينه وبالخلف والافتراض
على ما سبق بيانها واما حذف قيد اللادوام فلانه سالبة ولا دخل لها في صغرى
هذا الشكل وما ضم لادوام الكبرى فلانه مع الصغرى ينتج لادوام النتيجة واعلم ان
الصغرى الضرورية والدائمة مع الفعليات الخمس اعني الوقتيتين والوجوديتين

وما الشكل الثالث
فشرط انتاجه وجهة
نتيجته كما في الاول الا
فيما يقع الصغرى وانه
يتبع فيه عكسها دون
قيد الوجود وانت
تعلم ان صغرى الدائمتين
مع افعليات الخمس
نتج مع ما نتج حينية
ضرورية اجتماع
وصف الاصغر والا
كبرى في الاوسط حينئذ
متى

وأما الشكل الرابع
فیشترط لانتاجه ثلاثة
امور احدها فعلية
الموجبة بما يقرب مما
عرفته في الاول الثاني
انعكاس السالبة فان
السالبة الوقتية لا تنتج مع
الضرورة بل لصدق
نحل الخسوف بالخسوف
القمرى على القمر
بالتوقيت سابقا وحل
القمر على فصله
بالضرورة ايجابا مع
امتناع سلب فصل
القمر عن الخسوف
بالخسوف القمري ولو
حلنا فصل القمر على
الخسوف بالخسوف
القمرى بالضرورة
ايجابا وكانت السالبة
كبيرة مع امتناع سلب
القمر عن فصله ولا مع
المشروط الخاصة
لصدق نحل الخسوف
بالخسوف القمري على
اللامضى بالاضاءة
القمري بالضرورة
الوصفية لاداء ايجابا
وحل اللامضى
بالاضاءة القمري
بالتوقيت سلبا مع امتناع
سلب القمر عن الخسوف
بالخسوف القمري
ويعرف من هذا عدم

بأنه يستقر هذا الجدول

٧

(قوله وأما الشكل الرابع) لانتاج الشكل الرابع شروط ثلاثة بحسب جهة المقدمات
الاول ان يكون الموجبة المستعملة فيه فعلية سواء كانت صغرى او كبرى وبيانها قريب
من اعرفته في الشكل الاول اما اذا كانت كبرى فلان الضروب التي كانت كبراهما
موجبة هي الثلاثة الاول والممكنة لا تنتج في الضرب الاول الذي هو اخص من
الضرب الثاني وفي الضرب الثالث اما في الضرب الاول فلانه يصدق في المثال
المشهور كل مركوب زيد فرس بالضرورة او كل مركوب زيد فرس هو
مركوب زيد مادام مركوب زيد لاداء وكل حمار مركوب زيد بالامكان الخاص
مع ان الصادق السلب بالضرورة وصدق الاختلاطين مع الايجاب
ظاهر واما في الضرب الثالث فلانه اذا بدل الصغرى بقولنا لاشي من مركوب
زيد بناهق اوناهق هو مركوب زيد مادام مركوب زيد لاداء كان الحق
الايجاب وصدقهما مع السلب كثير واما اذا كانت صغرى فلان اخص الضروب
التي صغراها موجبة هو الضرب الاول والضرب الرابع والممكنة عقبة فيهما اما في
الضرب الاول فلصدق قولنا كل ناهق مركوب زيد بالامكان وكل حمار ناهق
بالضرورة او كل مركوب زيد مركوب عمرو بالامكان وكل فرس هو مركوب
زيد بالضرورة مادام فرسا مركوب زيد لاداء مع ان الحق السلب بالضرورة
وصدقهما مع حقيقة الايجاب ظاهر واما في الضرب الرابع فلانه اذا قلنا بدل الكبرى
ولاشي من الفرس بناهق بالضرورة كان الصادق الايجاب الضروري وصدقهما مع
السلب غير خاف واما المشروطة الخاصة فهي تستلزم وحدها مطلقة عامة كما يبيح
بعد هذا الشرط الثاني انعكاس السالبة المستعملة فيه ويلزم من الشرطين ان

(لا يستعمل)

لا يستعمل الممكنة في هذا الشكل اصلا موجبة كانت او سالبة وذلك لان الضروب
التي استعملت فيها السالبة هي الثلاثة الاخيرة واخص السوالب الغير المنعكسة الوقتية
وهي لا تنتج مع الضرورية التي هي اخص البساط والمشرطة الخاصة والوقتية
التي هما اخص المركبات في الضرب الثالث والضرب الرابع الذي هو اخص من
الخامس اما عقم اختلاط السالبة الوقتية مع الضرورية في الضرب الثالث فلانه يصدق
قولنا لاشي من القمر ينخسف بالخسوف القمري بالتوقيت لاداء وكل فصل القمر
قرب بالضرورة مع ان الحق الايجاب بالضرورة لا امتناع سلب فصل القمر عن الخسوف
بالخسوف القمري واما اختلاطها مع الضرورية في الضرب الرابع فاصدق قولنا
كل منخسف فهو فصل القمر بالضرورة ولاشي من القمر ينخسف بالتوقيت لاداء
والصادق الايجاب لا امتناع سلب القمر عن فصله واما اختلاطها مع المشروطة
الخاصة في الضرب الرابع فاصدق قولنا كل لامضى بالاضاءة القمرية منخسف
بالخسوف القمري بالضرورة مادام لامضيا لاداء ولاشي من القمر بلامضى بالتوقيت
والحق الايجاب لا امتناع سلب القمر عن الخسوف القمري واما اختلاطها
مع الوقتية في الضرب بين فتعرف من الامثلة المذكورة واما في الضرب الرابع
فبين هذا المثال واما في الضرب الثالث فلصدق قولنا لاشي من القمر المضى
ينخسف بالتوقيت لاداء وكل فصل القمر قمر مضى بالتوقيت لاداء مع امتناع
سلب فصل القمر عن الخسوف واما اختلاطها مع المشروطة الخاصة في الضرب
الثالث فلانها لا تنتج مع العامين وليس لقيد اللادوام مدخل في الانتاج اذ لقياس
عن سالبين وانما قلنا انها لا تنتج مع العامين لانه يصدق لاشي من القمر ينخسف
بالخسوف القمري بالتوقيت واصل القمر قمر بالضرورة مادام فصل القمر
مع امتناع سلب فصل القمر عن الخسوف والعرفية العامة في البيان مستدركة
اذ يكفي ان يقال السالبة الوقتية الصغرى لا تنتج مع المشروطة العامة ولا مدخل لقيد
اللاادوام في الانتاج فهي لا تنتج مع المشروطة الخاصة فان قيل السالبة الوقتية
الصغرى مع احدى الخاصتين تنتج سالبة مطلقة والا فاعقد منهما ومن تقيضها قياس
في الاول من صغرى دائمة وكبرى احدى الخاصتين اجاب بان المستلزم للسالبة المطلقة
يجرد احدى الخاصتين لاجمع المقدمات كما ذكر في الشكل الثاني فان كبرى هذا الشكل
بعينه كبراه وكان المصنف انما اخر بيان عقم اختلاط السالبة الوقتية الصغرى
مع المشروطة الخاصة وان اقتضى حسن الترتيب تقديمه على بيان عقم اختلاطها مع
الوقتية بل على بيان عقمها مع المشروطة الخاصة في الضرب الرابع الحق به السوال
والجواب ولو قدمهما ايضا لتباعدت مقدمات البعض بعضها عن بعض بمسافة طويلة
ومنهم من زعم ان الصغرى السالبة الوقتية مع المشروطة الخاصة تنتج موجبة جزئية

(٢٧)

٣ الوقتية صغرى
كانت او كبرى واما
اذا كانت الوقتية
السالبة صغرى لم
تنتج مع العامين لانه
يصدق لاشي من القمر
ينخسف بالخسوف
القمري بالتوقيت وكل
ماله فصل القمر قمر
بالضرورة الوصفية
مع امتناع سلب فصل
القمر عن الخسوف
بالخسوف القمري فلزم
عقمهما مع الجميع نعم
يلزمه من مجرد صدق
الخاصتين سالبة كلية
مطلقة عامة لاستلزام
تقيضهما معهما صدق
قياس من الصغرى
الدائمة والكبرى
الخاصتين في الاول
الثالث ان تكون
الصغرى السالبة
دائمة او كبراهما
ينعكس سالبة بيانها
يعرف بماتين متن

انتاجها مع الموجبة ٣

مطلقة عامة لا نظام الكبرى مع الموجبة المطلقة العامة التي في ضمن السالبة الوقتية
قياسا في الشكل الاول منتجا بموجبة مطلقة عامة كلية منعكسة الى الموجبة الجزئية
المطلوبة ولا امتناع في ذلك فان الشبح استخرج من الموجبات سالبة ومن السوالب
موجبة واجيب بان تلك النتيجة ليست لازمة من القياس المذكور بل من الكبرى وبعض
الصغرى والنتيجة يجب ان تكون لازمة من جميع ماوضع في القياس بحيث يكون لكل
مقدمة دخل في اللزوم واعتراض بان ذلك قاذح في القياسات التي صغرياتها لادامة
اذ النتيجة حاصلة من مجرد الاثبات جزئيا فيها والحق ان القضايا المركبة اذا اختلط
بعضها ببعض او بالاسائط يحصل اقيسة متعددة والنتيجة ان توقفت على مجموع
الاقيسة فهي نتيجتها والالم تكن نتيجة لها بل بعضها وقد سبقت الاشارة اليه الشرط
الثالث ان تكون الصغرى السالبة ضرورية او دائمة او كبراهما من القضايا الست
المنعكسة السوالب فانه لو اتفق الامر ان لكان الصغرى احدى الاربع التي هي
المشروطتان والعرفيتان لوجب انعكاس السالبة في هذا الشكل والكبرى احدى
الربع الغير المنعكسة السوالب واخص هذه الاختلاطات وهو اختلاط الصغرى
المشروطة الخاصة مع الوقتية عقيم لانه يصدق قول لاشي من المنخسف بالحسوف
القمرى بمعنى بالاضافة القمرية بالضرورة مادام منخسفا دائما وكل منخسف
بالحسوف القمرى بالتوقيت لاداما مع امتناع سلب القمر عن المضى بالاضافة القمرية
واعلم ان البيان في الشرط الثاني والثالث ليس بتمام اذ لابد فيه من بيان امتناع الايجاب
حتى يحصل الاختلاف الموجب للعقم لكن امتناع الايجاب انما يبين لو كان الاكبر
مسلوبا عن الاصغر بالضرورة لثلا يصدق الموجبة الممكنة العامة وسلب الاكبر عن
الاصغر بحال وما قيل من ان الاولى البناء على عدم الدلالة على الانتاج ضعيف لان
الدليل دل على امتناع سلب الاكبر عن الاصغر فالموجبة الممكنة نتيجة لازمة لتلك
الاختلاطات (قوله والنتيجة) الاختلاطات النتيجة باعتبار الشروط المذكورة
في كل واحد من الضرب بين الاولين مائة واحد وعشرون وهي الحاصلة من ضرب
الموجهات الفعلية الاحدى عشرة في نفسها وفي الضرب الثالث ستة واربعون وهي
الحاصلة من الصغرى بين الدائميتين مع الفعليات الاحدى عشرة ومن الصغريات
المشروطتين والعرفيتين مع القضايا الست المنعكسة السوالب وفي كل واحد من
الضرب بين الاخيرين ستة وستون وهي التي تحصل من الصغريات الفعلية الاحدى
عشرة مع الست المنعكسة السوالب وانعقاد القياس الصادق المقدمات ممكن في كل
واحد من الاختلاطات المنتجة في سائر الضروب الا في اختلاط الصغرى بين الخاصيتين
مع الدائميتين في الضروب الثلاثة الاول والا انعقد القياس في الشكل الاول من الصغرى
احدى الدائميتين والكبرى احدى الخاصيتين بتبديل المقدمتين وما في الضرب بين

والنتيجة الموجبة في
هذا الشكل تتبع عكس
الصغرى ان لم يكن
فيها الضرورة
والدوام الوصفيتان
والاتبعت عكس
الكبرى بدون
الوجود والسالبة
كلدائمة وعكس
الصغرى بدون
الوجود من الموجبة
وبدون الضرورة
ان لم يكن في الكبرى
ضرورة والبيان
بما عرفته في المطلقات
وبيان عدم لزومه
الزائد بالنقض متى

(الاخيرين)

الاخيرين فصدق هذا الاختلاط ممكن كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبنا
لاداما ولاشي من الحبر بكاتب دائما لان هذين الضربين لا يرتدان الى الشكل الاول
بالتبديل بل بعكس المقدمتين اذا عرفت هذا فتقول ضرور هذا الشكل اما ان تكون
منتجة للموجبة وهي الضربان الاولان اول السالبة وهي الثلاثة الاخيرة فان كانت نتيجة
للموجبة فللصغرى فيها اما ان تكون احدى الوصفيات الاربع ولا تكون فان لم تكن
احداها تكون النتيجة تابعة لعكس الصغرى لان هذين الضربين يرتدان الى الشكل
الاول بتبديل المقدمتين ثم عكس النتيجة وقد تقرر في الشكل الاول ان الكبرى ان لم تكن
احدى الوصفيات الاربع تكون النتيجة تابعة للكبرى فتنتج هذا الشكل في هذا
العكس عكس نتيجة الشكل الاول ونتيجة الشكل الاول تابعة لكبراه فتكون نتيجة
هذا الشكل تابعة لعكس كبرى الشكل الاول وعكس كبرى الشكل الاول
عكس صغرى هذا الشكل فتكون جهة نتيجة هذا الشكل جهة عكس صغراه
وهو المطاوب وان كانت الصغرى احدى الوصفيات الاربع تكون النتيجة تابعة
لعكس الكبرى بدون قيد الوجود منها وضم لادوام الصغرى ان كانت الكبرى
وصفية اما ان النتيجة تابعة لعكس الكبرى فلانه اذا بدل المقدمتان الصغرى
بالكبرى انتظم القياس على هيئة الشكل الاول وكبراه احدى الوصفيات الاربع
ونتيجة هذا الشكل عكس نتيجته ونتيجته تابعة لصغراه فيكون نتيجة هذا الشكل
تابعة لعكس صغرى الشكل الاول اعني عكس كبرى هذا الشكل واما حذف وجود
الكبرى فلانها صغرى الشكل الاول وجودها لا يتعدى الى النتيجة واما ضم لادوام
الصغرى فلانها كبرى الشكل الاول ولادوامها يتعدى مع بقائه في العكس
وان كانت الضروب منتجة للسلب فان الدوام ان يصدق على احدى مقدمتي الضرب
الثلاث او على كبرى الضرب بين الاخيرين كانت النتيجة دائمة والا يكون كعكس
الصغرى ثم الصغرى لا يتجاوز اما ان تكون موجبة او سالبة فان كانت موجبة وكان
في عكسها قيد الوجود حذفها وان كانت سالبة وكان في عكسها ضرورة حذفها
ان لم يكن في الكبرى ضرورة اي ضرورة وصفية وانما لم يصرح بها لان الضرورة
في الكبرى لا يتصور الا لوصفية اذ الكلام على تقدير عدم صدق الدوام على احدى
المقدمتين فان كانت في الكبرى ضرورة لم يكن ذاتية ولا وقتية بل وصفية فههنا نخس
دعاو الاول ان الدوام ان يصدق على احدى مقدمتي الثالث او كبرى الاخيرين تكون
النتيجة دائمة لان هذه لضرور يبين انتاجها بالرد الى الشكل الثاني وقد سبق
ان الدوام ان يصدق على احدى مقدمتي الشكل الثاني كانت نتيجته دائمة الثاني
ان لم يصدق الدوام على احدى المقدمتين او الكبرى تكون النتيجة كعكس الصغرى
لانها ترتد الى الشكل الثاني والنتيجة تابعة لصغراه وعكس صغراه هذا

تنبية اعلم ان في
الضرورة الوصفية
تعتبر لزوم الضرورة
لوصف من حيث
هو وحيث تستقر
جميع احكامه المذ
كورة في العكس
والاختلاطات على
ما سبق الا في اختلاط
الممكنة مع المشروطة
في الاول فانه يظهر
حيث انتاجه ممكنة
عامة لان امكان ملزوم
الشيء لزوما ضروريا
يوجب امكانه ولو
اعتبرنا فيها لزوم
الضرورة للذات
بشرط الاتصاف
بالوصف لم ينتج هذا
الاختلاط لما عرفت
ولكن لا تنعكس
المشروطة السالبة
الكلية مشروطة
لجواز امكان وصفيين
لنوعين بتساويان
في احدهما فقط
كالحرارة والجمود
الممكن للسكروالدهن
المتساويين في الدهن
فقط وبتث احدهما
لا احدهما والاخر
للاخر كما اذنت ٣

الشكل فتكون النتيجة نابعة لعكس صفري هذا الشكل الثالث ان يحذف قيد
الوجود من الصفري الموجبة دون السالبة لان قيد الوجود من الموجبة اما سالبة
مطلقة او ممكنة عامة ولا انتاج فيهما في هذا الشكل وقيد لادوام السالبة موجبة
مطلقة فهي تنتج مع المقدمة الاخرى لادوام النتيجة اولان لادوام الصفري الموجبة
سالبة ولما كان الكلام في الضروب النتيجة للسلب تكون المقدمة الاخرى سالبة
ولا انتاج من سالتين بخلاف لادوام السالبة فانها موجبة وهي تنتج مع الموجبة
الاخرى لادوام النتيجة في البعض الرابع ان يحذف الضرورة من عكس الصفري
اذالم يكن في الكبرى ضرورة وصفية وذلك لان الضرورة لا تكون في الصفري
الا اذا كانت الصفري سالبة مشروطة معتبرة بحسب مفهوم الوصف فلو تعدت
الضرورة منها الى النتيجة في هذا الشكل لكانت متعددة في الشكل الثاني وقد ثبت
خلافه فالحكم فيها بان وصف الاصغر مباين لوصف الاوسط ووصف الاوسط
ليس بضروري للاكبر ممكن السلب عنه واذا كان احد المتباينين ممكن السلب عن شيء
يكون المباين الاخر ممكن الايجاب له فيمكن ان يثبت وصف الاكبر للاصغر فلا تكون
النتيجة سالبة مشتملة على ضرورة الخامسة انه اذا كان في عكس الصفري وفي الكبرى
ضرورة وصفية تهدي الى النتيجة لان المقدمتين حيثئذ تكونان مشرطين لاجل
الوصف فتتجهان سالبة مشروطة لانا حكمنا في الصفري بان وصف الاصغر مباين
لوصف الاوسط مباينة ضرورية وفي الكبرى بان وصف الاوسط لازم لوصف الاكبر
ومباين اللازم مباينة ضرورية مباين للزوم كذلك فيكون بين وصفي الاصغر
والاكبر مباينة ضرورية وهو المطلوب وقد احال المصنف بيان نتائج الاختلاطات
على ما عرفت في المطلقات من التبديل والعكس والخلف والافتراض وبيان عدم
لزوم الزائد على النقض وكان في بك قد اغشاك عن اراد صورة تأملك فيه واما
تفاصيل النتائج ففي * هذا الجداول * (قوله تنبيه) لو اعتبر في الضرورة الوصفية
ان تكون الضرورة لاجل الوصف استمر جميع الاحكام المذكورة في العكس
والاختلاطات فالاول ان المشروطة العامة تنعكس كنفسيها الثاني ان المشروطة
الخاصة تنعكس كعامةها مقيدة بالادوام في البعض الثالث ان الممكنة في الثالث والرابع
لا تنتج مع المشروطة الرابع ان الضرورية مع المشروطة ينتج ضرورية في الشكل
الثاني الخامس ان المشروطتين في الشكل الثاني والرابع ينتج مشروطة الا في اختلاط
الممكنة مع المشروطة في الشكل الاول فانه حيثئذ يظهر انتاجه ممكنة عامة لان وصف
الاكبر لازم لوصف الاوسط ووصف الاوسط ممكن للاصغر وامكان الملزوم للشيء
يوجب امكان اللازم له وفيه نظري لانه في اختلاط الممكنة مع الضرورية فان
وصف الاوسط في الضرورية ملزوم للاكبر لان وصف الاوسط مستلزم لذات

(الاوسط)

الاوسط لاستحالة تحقق الوصف بدون تحقق الذات وذات الاوسط مستلزم للاكبر
فيكون ووصف الاوسط ملزوما للاكبر وهو ممكن الثبوت للاصغر وامكان الملزوم
موجب لامكان اللازم فيلزم امكان الاكبر للاصغر لا يقال غاية ما في هذا ان وصف
الاوسط بالفعل ملزوم للاكبر لكن الممكن للاصغر ليس هو وصف الاوسط بالفعل
بل وصف الاوسط مطلقا ولا يلزم من امكانه للاصغر امكان وصف الاوسط بالفعل له
لانا نقول لا معنى للممكنة الصفري لانا ان الاصغر يمكن ان يكون اوسطا بالفعل
وايضا السؤال مشترك الورود والغلط انما هو في المقدمة القائلة بايجاب امكان
الملزوم امكان اللازم فان مركوبية زيد في المثال المشهور ملزومة للفرسية وممكنة
للممار مع امتناع ثبوت الفرسية للممار هذا اذا اعتبرت الضرورة لاجل الوصف
اما لو اعتبرت بدوام الوصف او بشرطه لم ينتج اختلاط الممكنة مع الضرورة
الوصفية لما عرفت من النقض ولان القضية الكبرى حيثئذ ان الاوسط مع ذاته ملزوم
للاكبر وقد حكم في الصفري بان وصف الاوسط ممكن للاصغر ولا يلزم من ملزومية
وصف الاوسط مع ذاته ملزومية وصف الاوسط فلا يلزم من امكان وصف الاوسط
امكان الاكبر ولم تنعكس المشروطة السالبة الكلية كنفسيها اما بالوجه الاول فلانه
يصدق لاشيء من مركوب زيد بمحمار بالضرورة مادام مركوب زيد مع كذب
قولنا لاشيء من الحمار بمركوب زيد بالضرورة مادام حارا لامكان المركوبية للمحمار
وما بالوجه الثاني فلجواز امكان وصفين لنوعين متساويين في احدهما فقط وثبت
احد الوصفين لاحد النوعين والآخر للآخر كالحرارة والجمود الممكنتين للسكرو
والدهن المتساويين في الدهن فقط فانا اذا فرضنا ثبوت الجمود للسكرو دون الحرارة
والحرارة للدهن صدق لاشيء من الحمار بمحمار بالضرورة بشرط كونه حارا
ولم يصدق لاشيء من الجامد بمحمار بالضرورة بشرط كونه جامدا لامكان اجتماع
الجمود والحرارة في السكرو وكذلك قد اطلمت في فصل العكس على تفاصيل هذا البحث
والتكرار انما هو لمحاذاة ما في الكتاب وكذا لم ينتج الضرورية مع المشروطة في الشكل
الثاني والرابع اما في الثاني فلانه يصدق في فرضنا ان زيد اركب الحمار فقط مع
امكان ركوبه للفرس لاشيء من الفرس بمحمار هو مركوب زيد بالضرورة وكل
مركوب زيد حار هو مركوب زيد بالضرورة مادام مركوب زيد لانا ولا يصدق
لا شيء من الفرس بمركوب زيد بالضرورة بل ينتج سالبة دائمة واما في الرابع فلصدق
قولنا لاشيء من الحمار بفرس بالضرورة وكل مركوب زيد حار بالضرورة مادام
مركوب زيد مع كذب لاشيء من الفرس بمركوب زيد بالضرورة وهذا الكلام
مشعر بانه لو اعتبر الضرورة لاجل الوصف انتج الضرورية مع المشروطة في الشكل
الرابع ضرورية وفيه ما فيه

٣ الجمود للسكرو
والحرارة للدهن مثلا
فيصدق لاشيء من
الحار بمحمار بالضرورة
مادام حارا مع كذب
عكسه مشروطة
لامكان اجتماعهما فيما
هو جامد وهو السكرو
ولا ينتج الضرورية
مع المشروطة في الثاني
والرابع ضرورية
لانه يصدق لاشيء
من الفرس بمحمار هو
مركوب زيد
بالضرورة في فرضنا
المذكور وكل مركوب
زيد حار هو مركوب
زيد بالضرورة مادام
مركوب زيد لانا
مع كذب قولنا ولا
شيء من الفرس
بمركوب زيد
بالضرورة بل ينتج
دائمة متى

السبب الثالث في الاقيسة الشرطية الافتراضية وفيه فصول الفصل الاول فيما يتركب من المتصلتين وهو ثلاثة اقسام القسم الاول ان يكون الاوسط جزءا تاما من كل واحدة ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠

- جدول نتائج الضرب بين الاولين من الشكل الرابع
- جدول نتائج الضرب الثالث من الشكل الرابع
- جدول نتائج الضرب بين الاخيرين من الشكل الرابع

صورة الاشكال

(قوله الباب الثالث في الاقيسة الشرطية الافتراضية) كما ان الجمليات فطريات ونظريات كذلك الشرطيات قد تكون فطرية كقولنا كلما كانت الشمس طائعة كان النهار موجودا وقد تكون نظرية كقولنا متى وجد الممكن وجد واجب الوجود فست الحاجة الى معرفة الاقيسة الشرطية الافتراضية وقد عرفت ان المراد من القياس الشرطي ما لا يكون مركبا من حليتين سواء كان مركبا من شرطيتين او من شرطية وحلية اما تسمية المركب من الشرطيتين فظاهرا واما تسمية المركب من الشرطية والحلية قسمية الكل باسم الجزء الاعظم ولما كان الاحق بهذا الاسم من بين اقسام الخمسة ما يتركب من متصلتين لما تقدم من ان اطلاق الشرطية على المتصلة حقيقة دون المنفصلة وقع البداية في البحث به وهو على ثلاثة اقسام لان المشترك بينهما اما ان يكون جزءا تاما منهما اي احدهما اما مقدما او تاليا واما جزءا غير تام منهما اي جزءا من المقدم والتالي واما جزءا تاما من احديهما غير تام من الاخرى القسم الاول ما يكون الحد الاوسط جزءا تاما من كل واحدة من المتصلتين وبنعقد فيه الاشكال الاربعة لان الاوسط ان كان تاليا في الصغرى مقدما في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان بالعكس فهو الرابع وان كان تاليا فيهما فهو الثاني وان كان مقدما فيهما فهو الثالث وعلى قياس الجمليات شرايط اتجاها حتى يشترط في الاول ايجاب الصغرى وكلية الكبرى وفي الثاني اختلاف المقدمتين في الكيف وكلية الكبرى الى غير ذلك وعدد ضروبها الاضروب الثلاثة الاخيرة في الشكل الرابع فانها غير آتية ههنا وجهة النتيجة من اللزوم والاتفاق فانه ان كانت المقدمتان لزوميتين كانت النتيجة لزومية وان كانتا اتفاقيتين كانت اتفافية كما ان الحليتين لو كانتا ضروريين كانت النتيجة ضرورية وان كانتا دائمتين كانت دائمة وضروب الشكل الاول كاهلة بينة بذاتها وضروب الاشكال الباقية تبين بالطرق المذكورة في الجمليات من العكس والتبديل والخلف هذا اذا كان القياس من لزوميتين او اتفاقيتين بتقدير قياسيته فان بعضها

لكن يلزم من عدم موافقة اللازم مع شيء عدم موافقة اللازم معه واما الثاني فلا يلزم (نازع) من موافقة اللازم موافقة اللازم ويلزم من موافقة اللازم موافقة اللازم وكون الاتفافية خاصة بوجوب

لان الاوسط ان كان تاليا في الصغرى مقدما في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان بالعكس فهو الرابع وان كان تاليا فيهما فهو الثاني وان كان مقدما فيهما فهو الثالث وشرايط الاتجاج وعدد الضروب وجهة النتيجة وبيان اتجاها ما لا يتبين بنفسه في كل شكل كما في الجمليات هذا ان كان القياس من لزوميتين واتفاقيتين بتقدير قياسيته واما في المختلط من اللزومية والاتفافية فنحصل فنقول يشترط في المنهج للسلب كون الاوسط تاليا في الموجبة اللزومية وفي المنهج للايجاب كونه مقدما فيها اما مع كونه تاليا للصغرى في الاتفافية او مقدما للاكبر فيها واما مع كون الاتفافية خاصة اما الاول فلا يلزم من عدم موافقة اللازم مع شيء عدم موافقة اللازم معه

تحقق موافقة اللازم ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠

نازع في قياسيته وزعم انه لا فائدة فيه كما سيحكي فان قلت ههنا سواء لان احدهما ان اجزاء الاتفاقيات لا امتياز بينها فلا يتميز الاشكال فيها بعضها عن بعض فلم ينعقد فيها الاشكال والثاني ان بعضهم ذهب على ما سيحكي الى ان القياس المركب من الاتفاقيات ليس بمفيد ولا يلزم من عدم الافادة عدم القياسية لان الاعتبار في القياس على ما عرفت من تعريفه استلزامه قولنا اخر لا افادته ذلك فيجب عن الاول باننا نكتفي في انعقاد الاشكال بالامتنياز الوضعي وعن الثاني بان العلة الغائية للقياس على ما عرفت في حد القياس الا يصل الى المجهول التصديقي واذا كانت النتيجة معلومة قبل تركيب القياس كما ستعرف فلم يبق للقياس غاية فلم يكن قياسا واما القياس المختلط من اللزومية والاتفافية ففيه تفصيل وهو ان المطلوب فيه اما السالبة كما في الضرب الثاني والرابع من الاول وضروب الثاني كلها والثاني والاخيرين من الثالث والثلاثة الاخيرة من الرابع واما الموجبة كما في باقي الضروب من الاشكال الثلاثة فان كان المطلوب السلب اي عدم موافقة الاكبر للصغير فبشروط لاتجاه اياه امر ان احدهما ان يكون الموجبة لزومية فانه لو كانت الموجبة اتفافية واللزومية سالبة لم ينتج المطلوب لان الاتفافية حاكمة بان الاوسط موافق لاحد الطرفين واللزومية بعدم الملازمة بين الطرفين الاخر والاوسط فمحذور ان يكون بينهما موافقة وان لم يكن ملازمة فيكون الطرف الاخر موافقا لاحد الطرفين لان موافق موافق فلا يحصل سلب الموافقة والثاني ان يكون الاوسط تاليا في اللزومية لانه لو كان مقدما فيها لم ينتج ذلك المطلوب فان الاتفافية حينئذ يثبت عدم موافقة اللازم وهو الاوسط مع شيء وعدم موافقة اللازم مع شيء لا يستلزم عدم موافقة اللازم معه لجواز كون اللازم اعم او جواز استحالة اللازم وتحقق اللازم في الواقع بخلاف ما اذا كان تاليا فانه يلزم من عدم موافقة اللازم مع شيء عدم موافقة اللازم معه والى لشرطين اشار بقوله كون الاوسط تاليا في الموجبة للزومية لكنه لم يتعرض لبيان الشرط الاول وبين الشرط الثاني بقوله اما الاول فلا يلزم الى آخره وان كان المطلوب الايجاب اي موافقة الاكبر للصغير فبشروط اتجاها ايضا شيان الاول ان يكون الاوسط مقدما في اللزومية فانه لو كان تاليا فيها لم يحصل المطلوب لان الاوسط وهو اللازم موافق لاحد الطرفين ولا يلزم من موافقة اللازم مع شيء موافقة اللازم معه فلا يلزم منه موافقة الاكبر للصغير واما اذا كان مقدما فيها فالمطلوب لازم لانه يلزم من موافقة اللازم مع شيء موافقة اللازم معه وتاليهما احد الامرين وهو اما كون الاتفافية خاصة واما كون الاوسط في الاتفافية تاليا للصغير او مقدما للاكبر وذلك لان المطلوب انعسا يحصل اذا تحقق موافقة اللازم مع شيء وكون الاتفافية خاصة مما تحقق موافقة اللازم لانها دلت على تحقق الوسط في الواقع وهو ملازم فبيلزم تحقق اللازم فيكون موافقا للطرف الاخر اتفافية خاصة واما اذا كانت الاتفافية عامة فلا يخلو اما ان يكون

الاول واما اذا كان مقدما كما في الشكل الثالث فانه وان لم يوجب لكنه يوجب صدق الاكبر وعدم منافاته للصغير والا لكان منافيا للزومية وهو الاوسط هذا خلف والنتيجة تتبع الاتفافية في الكيف والعموم والخصوص الا اذا كانت عامة وهي كبرى في الثاني او صغرى في الرابع فان النتيجة خاصة وانت تعلم وجوب كلية اللزومية وينبغي ان يعلم انه لا يكفي في الاتفافية العامة صدق التالي بل هو مع عدم منافاته للمقدم وان القياس المركب من الاتفاقيتين لا يفيد لان العلم به يتوقف على العلم بالاكبر الذي اذا علم علم مع كل امر واقع فانه لا يعتبر في اوضاع الاتفافية الا اوضاع الكتابة بحسب الامر نفسه ولما لم يجد البحث في الاتفاقيات كثير نفع لم يتكلم بعد الا في الملزومات من

صغرى او كبرى فان كانت صغرى وجب ان يكون الاوسط تاليا فيها حتى يكون القياس على هيئة الشكل الاول لانه يحقق موافقة الملزوم فان الاوسط ح يكون متحققا في نفس الامر وهو ملزوم فيتحقق اللازم في نفس الامر فيكون موافقا للصغر اتفاقية عامة ولو كان الاوسط مقدا في الاتفاقية لم ينتج لجواز كذب الاوسط وكذب لازمه ايضا وهو الاكبر وصدق الصغر والقضية المتقدمة من الاكبر الغير الواقع ومن الصغر الصادق ليست اتفاقية ولا لزومية وان كانت الاتفاقية العامة كبرى يجب ان يكون الاوسط مقدا فيها حتى يكون القياس على نهج الشكل الثالث لانه وان لم يتحقق موافقة الملزوم لجواز كذب مقدم الاتفاقية لكنه بوجوب صدق التالى فيها وهو الاكبر وعدم منافاه للصغر فانه لو كان منافيا للصغر وهو لازم ومنافى لل لازم منافى للملزوم كان منافيا للاوسط فلم تنعقد الاتفاقية من الاوسط والاكبر كما سيحى هف ولو كان تاليا فيها لم ينتج المضلوب لانه حينئذ يكون صادقا في نفس الامر فيكون الصغر صادقا ايضا ويجوز ان يكون الاكبر وهو مقدم الاتفاقية محالا فلا يصدق منهما اتفاقية ولا لزومية والنتيجة في هذه الاقيسة تتبع الاتفاقية في الكيف اما في المنهج للسلب فلا شراط ايجاب اللزومية فالبال نتيجة تابع للاتفاقية واما في المنهج للايجاب فلا يوجب النتيجة كالاتفاقية وكذا في العموم والخصوص فان الاتفاقية لو كانت خاصة كانت النتيجة خاصة والافعال كما اشرنا اليه الا في صورتين احدهما ان تكون الاتفاقية عامة وهي كبرى في الشكل الثانى فان النتيجة حينئذ اتفاقية خاصة لان القياس يكون منتجا للسلب اذا الشكل الثانى لا يتبع الاياه فيكون اللزومية موجبة والاتفاقية سالبة ويجوز ان يكون صدقهما بكذب التالى منتجا وهو لازم للصغر وصدق المقدم وهو الاكبر فكذب الصغر والاكبر صادق فلا يصدق منهما سالبة اتفاقية عامة بل سالبة اتفاقية خاصة والثانية ان يكون الاتفاقية عامة وهي صغرى في الشكل الرابع فان القياس حينئذ يكون منتجا للسلب لانه لو كان منتجا للايجاب لم يتحقق شرط الانتاج وهو اما خصوص الاتفاقية او كون الاوسط تاليا في الاتفاقية العامة والنتيجة سالبة اتفاقية خاصة لجواز ان يكون صدق السالبة الاتفاقية الصغرى لكذب التالى والمقدم وهو الاوسط صادق فيجوز صدق الاكبر لان صدق اللازم لا يوجب كذب الملزوم واذا صدق الاكبر وكذب الصغر صدقت منهما اتفاقية عامة فلا تصدق النتيجة سالبة اتفاقية عامة بل خاصة لان كذب احد الطرفين كاف في صدقها وانت تعلم وجوب كلية الملزومية المستعملة في هذه الاقيسة لان محصل هذه الاقيسة راجع الى الاستدلال بصدق الملزوم مع الشئ على صدق اللازم معداو بكذب اللازم مع الشئ على كذب الملزوم معه الذى هو القياس الاستثنائى وستقف على ان الشرطية المستعملة فيه يجب ان تكون كلية وينبغى ان تعلم انه لا يكتفى في الاتفاقية العامة صدق التالى بل يجب مع ذلك ان لا يكون منافيا للمقدم لانه لو وافق

(الصادق)

الصادق في نفس الامر كل شئ سواء كان منافيا له او غير منافى لم تصدق الملازمة عن كاذبين لان نقيض تاليها يكون موافقا للمقدم فلا يلزمه التالى وال لازم ملازمة التقيضين لشئ واحد وهو محال وفيه نظر لانه لا يلزم من موافقة نقيض التالى للمقدم ان لا يلزمه التالى وانما يلزم لو كان نقيض التالى من الامور الممكنة الاجتماع مع المقدم والموافقة بين الشئتين لا تستلزم اما ان اجتماعهما لجواز المناقاة بينهما على ما صرح الشيخ به وينبغى ان تعلم ان القياس المركب من الاتفاقيتين لا يفيد لتوقف العلم بالقياس على العلم بوجود الاكبر في نفسه ومتى علم وجود الاكبر في نفسه علم مع كل امر واقع في العالم فانه لا يعتبر في اوضاع الاتفاقية الا الاوضاع الكائنة بحسب نفس الامر مفهوم الكبرى ان الاكبر موجود في نفسه على تقدير مع سائر الامور الواقعة ومن الامور الواقعة الصغر فيكون وجوده مع الصغر معلوما وان لم تلتفت الى الاوسط فلم تعد ادخال الاوسط بينهما شيئا فلا يكون القياس مفيدا وانما اعتبر في الاتفاقية الاوضاع بحسب نفس الامر لا المعبرة في اللزومية لانه لولا ذلك لم يحصل الجزم بصدق الاتفاقية الكلية اذ ليس بين طرفيها علاقة توجب صدق التالى على تقدير صدق المقدم فيمكن اجتماع صدق المقدم مع نقيض التالى او نقيض شئ من لوازمه والالكان بينهما ملازمة والتالى لا يثبت على تقدير المقدم على هذه الاوضاع فلا يكون متحققا على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع وفيه ايضا نظر لانه ان اراد بالقياس المركب من الاتفاقيتين القياس من الاتفاقيات الخاصة فلا احتياج الى قوله اذا علم وجود الاكبر علم وجوده مع كل امر واقع لان العلم بالقياس يتوقف على العلم بالكبرى التى معناها وجود الاكبر في الواقع ومع كل امر واقع فيكون وجوده مع الصغر معلوما قبل تركيب القياس وان اراد به المركب من الاتفاقيات العامة فليس يعتبر في اوضاع الاتفاقية العامة الاوضاع الكائنة بحسب الامر نفسه سلمناه لكن لان اعتبار تحقق الاوضاع بحسب نفس الامر في الاتفاقية الخاصة وهب ان صدق المقدم مع نقيض التالى او نقيض شئ من لوازمه ممكن لكن غاية ما فيه ان التالى لا يلزم المقدم على هذه الاوضاع وكذب الملزوم لا يستلزم كذب الاتفاق وفيه نظر ايضا بان قوله ذلك يناق ما يقوله والمالم يجد البحث في الاتفاقيات كثير نفع لم يتكلم بعد الا في اللزوميات فانه يدل على ان فيها نفعا وفائدة ما والجواب ان هناك تفصيلا وهو ان القياس المركب من الاتفاقيات اما ان يتركب من الاتفاقيات الخاصة او من الاتفاقيات العامة فان تركب من الاتفاقيات الخاصة فاما ان يكون منتجا للايجاب او منتجا للسلب فان كان منتجا للايجاب فلا فائدة فيه في شكل من الاشكال لتوقف العلم بالقياس على العلم بوجود الصغر والاكبر في الواقع فيكونا معلومى الاجتماع بدون الالتفات الى الوسط وكانه هو المراد بقوله القياس المركب من الاتفاقيتين لا يفيد وان كان منتجا للسلب فهو

(٢٨)

مفيد في سائر الاشكال لان الاوسط صادق في نفسه لا يجاب احدي المتقدمين فلا بد من كذب طرف السالبة فلا موافقة بين الطرفين لا يقال اذا علم كذب احد الطرفين علم انه لا يوافق شيئا اصلا سواء كان الطرف الاخر او غيره لاننا نقول كذب احد الطرفين انما هو مستفاد من صدق الاوسط فيكون ادخاله مفيدا ولما كان كلام المصنف في الاتفاقيات الخاصة وبان ان منتج الايجاب فيها ليس بمفيد اصلا وان المنتج للسلب فيه فائدة ماصح قوله ان القياس المركب من الاتفاقيات لا يجدي كثير نفع ولا منافاة بين قولييه نعم صدق الاوسط لا يقتضي كذب طرفي السالبة لجواز صدقها مع صدق الطرفين حيث يكون بينهما علاقة تقتضي الزوم ولو سلم ان للعالم بصدق الاوسط فائدة لكن العلم بمساعدته لاحد الطرفين لا يفيد قانا اولم نعلم ذلك لعلمنا كذب احد الطرفين وعدم موافقته مع الطرف الاخر واما المركب من الاتفاقيات العامة فهو في الشكل الاول غير مفيد لان الكبرى ان كانت موجبة كان العلم بوجود الاكبر متقدما على القياس فيكون معلوم الوجود مع كل موجود ومفروض سواء التفتنا الى الوسيط اولم نتفت وان كانت سالبة كان الاكبر كاذبا فلا يوافق شيئا اصلا فان قلت هب ان الصادق في نفس الامر صادق مع كل موجود او مفروض وان الكاذب غير موافق لشيء لكن حصول المطلوب اذا رفعنا النظر عن الاوسط يتوقف على هاتين المتقدمتين فربما لا يلاحظهما العقل فيحتاج في ذلك المطلوب الى ادخال الوسيط حتى اذا علم ان الاكبر موافق او غير موافق للاوسط وهو موافق للاصغر علم بالضرورة انه موافق له او غير موافق وتعين طريق لا يوجب انسلام طريق آخر فنقول معنى الكبرى موافقة الاكبر على جميع الاوضاع التي من جعلتها الاصغر فجرد العلم بها كاف في حصول المطلوب على ان الموافق للموافق لا يلزم ان يكون موافقا لجواز ان يكون لازما فان الحيوانية للانسان موافقة لصهاية الفرس الموافقة لناطقة الانسان مع الملازمة بين حيوانية الانسان وناطقةيته واما الشكل الثاني فلم يتعد فيه القياس المركب من الاتفاقيات العامة والا لم يصدر الاوسط وكذبه معا واما الشكل الثالث فلا فائدة فيه لتوقف العلم بالقياس على العلم بوجود الاصغر والاكبر مما في الواقع ان كانت الكبرى موجبة وعلى العلم بكذب الاكبر ان كانت سالبة وهما كافيان في حصول النتيجة واما الشكل الرابع فهو عقيم اما في ضربي الايجاب فلجواز كذب الاكبر في الواقع فلم يوافق الاصغر واما في الضروب الباقية فلا مكان صدق الاكبر فيوافق الاصغر (قوله وشكك الشيخ) اورد الشيخ في الشكك شكنا على الشكل الاول من اللزوميتين وهو انه يصدق قولنا كلما كان الاثنان فردا كان عددا او كلما كان عددا كان زوجا مع كذب النتيجة وهي قولنا كلما كان الاثنان فردا كان زوجا وجوابه ان الكبرى ان اخذت اتفاقية فاقياس لا يتبع لما مر من ان شرط منتج الايجاب ان يكون الحد الاوسط مقدما في الزومية وان اخذت لزومية فهي

(ممنوعة)

ممنوعة الصدق وانما يصدق او لازم زوجية الاثنان عدديته على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع مع العددية وليس كذلك فان من الاوضاع الممكنة الاجتماعية مع العددية كونه فردا وزوجية ليست بل لازمة على هذا الوضع وفيه ضعف لانا نختار ان الكبرى لزومية فانه كلما كان الاثنان عددا كان الاثنان موجودا لزومية ضرورة ان عددية الاثنان متوقف على وجوده وكما كان الاثنان موجودا كان زوجا لزومية ايضا لان تحقق الاتينية يقتضي الزوجية فلو انتج اللزوميتان انتج القياس تلك الكبرى لزومية وايضا المقدم ليس هو العددية مطلقا بل عددية الاثنان والفردية ليست مما يمكن اجتماعه مع عددية الاثنان لانه مناف للاثنان فزوجية الاثنان لازمة لعدديته على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماعية معها فيصدق لزومية والحق ما اجاب به في الشك ان الصغرى كاذبة بحسب الامر نفسه على مقتضى القاعدة السالفة في الشرطيات واما بحسب الالزام فيصدق النتيجة ايضا فان من يرى ان الاثنان فرد فلا بد ان يلتزم انه زوج ايضا ونحن نقول ان جوازنا المناقاة بين طرفي الملازمة فعدم انتاج اللزوميتين ظاهر لان الحكم في الكبرى يلزوم الاكبر للاوسط على الاوضاع الممكنة الاجتماعية معه والاصغر لما جاز ان يكون منافيا للاوسط ولم يتدرج تحت الاوسط فلا يتبع القياس لتوقف الانتاج على اندراج اوضاع الاصغر تحت اوضاع الاوسط واما ان لم تجوز المناقاة في الانتاج نظر لانا اذا اعتبرنا في الكلية لزوم التالي للمقدم على جميع الاوضاع الممكنة فلا يخلو اما ان نعتبر لزومه لكل وضع من تلك الاوضاع او لا فاعتبرنا لم نعتبر لم يتبع الشكل الاول اصلا فضلا عن سائر الاشكال اما في ضربي الايجاب فلان المعلوم في الكبرى لزوم الاكبر للاوسط على جميع الاوضاع دون لزوم الاكبر لها لكن الاصغر من اوضاع الاوسط فجاز ان لا يلزمه الاكبر وكيف لا وهم صرحوا بان المقدم في الكلية مستقل باقتضاء التالي بحيث لا يكون لشيء من اوضاعه دخل في اقتضائه فلا يكون للاصغر دخل في اقتضاء التالي فلا يكون ملزوما له واما في ضربي السلب فلان قضية الكبرى سلب اللزوم على جميع الاوضاع لاسبب اللزوم للاوضاع فجاز ان يكون لازما لبعض الاوضاع ويكون ذلك البعض هو الاصغر فان قلت الاكبر اذا كان لازما للاوسط الم لازم للاصغر فلا بد ان يكون لازما له او للاصغر اذا كان ملزوما للاوسط الملزوم للاكبر وجب ان يكون ملزوما له فنقول ان عنت بلزوم الاكبر للاوسط امتناع انفكاكه عنه في الجملة فلا يصلح لكبرى وية الشكل الاول وان عنت به امتناع انفكاكه عنه كليا فمعنى اللزوم الكلي فيعود الاشكال غير مندفع بتغير العبارات وان اعتبر لزوم التالي لسائر الاوضاع فتعقل الموجبة الكلية يتوقف على اعتبار لزومات غير متعددة لاوضاع غير معدودة وانه متعسر او متمنع فانك باثباتها واما لزوم التالي بالقياس الى كل من الاوضاع فان كان جزئيا عاد الاشكال على الانتاج اذ غاية ما فيه

وشكك الشيخ على الشكل الاول في اللزوميتين انه يصدق قولنا كلما كان الاثنان فردا كان عددا وكما كان الاثنان عددا كان زوجا مع كذب قولنا كلما كان الاثنان فردا كان زوجا وجوابه ان الكبرى على انها اتفاقية ممنوعة الانتاج وعلى انها لزومية ممنوعة الصدق اذ لا يلزم كونه زوجا بجميع اوضاع كونه عددا على التفسير المتقدم ومن جعلتها كونه عددا فردا وعلى الثالث شك وهو انه يقتضي اللزوم الجزئي بين اي امرين كانا يعمل الاوسط مجموعهما وذلك يمنع صدق السالبة الكلية للزومية مع اتفاقهم على صدقها

لزوم الأكبر للصغر جزئياً وإن كان كلياً عاد الكلام فيه فيوقف اعتبار لزوم كلي
على اعتبار لزومات كلية غير متناهية وأنه محال وايضاً المعتبر في الجزئية حيث
إن كان اللزوم اوسلبه للمقدم وبعض الاوضاع جاز اجتماع الموجبة الجزئية والسالبة
الكلية على الكذب حيث لم يلزم التالى للمقدم ويلزم شيئاً من الاوضاع وإن كان
اللزوم اوسلبه للمقدم فقط اجتمع السالبة الجزئية والموجبة الكلية على الكذب حيث
يكون التالى لازماً للمقدم ولا يلزم بعض اوضاعه ونقول ايضاً لو اتبع اللزوميتان
في الشكل الاول لزومية لا تتجوز لزومية جزئية في الشكل الثالث بالعكس والخالف وعلى
الثالث شك وهو انه لو اتبع اللزوميتان فيه لزومية لم تحقق الملازمة الجزئية بين كل
امرين لاتعلق لاحدهما بالآخر حتى الضدين والتقيضين بمحلول الوسط مجموعهما
فيقال كل ثابت مجموعهما ثبت احدهما وكل ثابت مجموعهما ثبت الآخر فقد يكون اذا
ثبت احدهما ثبت الآخر فان قلت الملازمة الجزئية بين اى امرين كانا واجبة الصدق
لانه لو فرض احدهما مع الثانى او مع ملزومه لزمه الثانى فيكون لازماً للاول على بعض
الاوضاع فيصدق الملازمة الجزئية بينهما اجاب بانه لو كان كذلك لم تصدق
السالبة الكلية للزومية اصلاً للملازمة الجزئية بين مقدمها وتاليها مع تصر بمحتمل
بصدقها بل ولم يصدق الموجبة الكلية ايضاً للملازمة بين مقدمها وتقيض تاليها
المنافية للزوم الكلى والازم ملازمة التقيضين لشيء واحد وانه محال اما على المذهب
المعتبر او لفرض الكلام في مقدم صادق (قوله وذكر الشيخ) قديين مما تقدم ان
القياس المركب في الشكل الاول من الصغرى الاتفاكية والكبرى اللزومية الموجبتين
يفيد ويتبع موجبة اتفاقية لان وجود الملزوم مع شيء يوجب وجود اللازم معه قال
الشيخ الاولى انه لا يكون قياساً لانه غير مفيد اذا لا وسط الذى هو تالى الصغرى
الاتفاكية معلوم الوجود فيكون الأكبر الذى هو لازمه معلوم الوجود ايضاً لان
العلم بوجود الملزوم يوجب العلم بوجود اللازم فلا ينفي وجوده مع الاصغر لان الامر
الثابت في الواقع ثابت مع كل موجود ومفروض وجوابه ان المطالب ليس وجود
الأكبر في نفسه بل موافقته للاصغر فربما يكون خفية لا يتنبه لها الا بعد العلم بملازمته
للاوسط وموافقته للاصغر وفي عبارة الكتاب مساهلة لان الضمير في قوله الا عند
العلم بموافقته للاوسط ان عاد الى الاصغر فقد بان بطلانه لان الاصغر لا يوافق الاوسط
بل الامر بالعكس وان عاد الى الأكبر فكذلك لان الكبرى لزومية لصكك المراد عند
العلم بموافقة الاوسط اياه بطريق القلب وفي الجواب نظر لان القياس يشتمل على ثلاثة
امور احدها العلم بوجود الاوسط وثانيها ملازمة الأكبر للاوسط وثالثها مساعدته
للاصغر والعلم بالنتيجة حاصل بدون الالتفات الى الامر الاخير الذى معه عين الصغرى فان
من علم وجود الاوسط وانه ملزوم للاكبر علم بوجود الأكبر في الواقع فيعلم وجوده

(مع كل)

وذكر الشيخ بان
الاولى عدم قياسية
اتفاكية الصغرى
ولزومية الكبرى
الموجبة في الاول لانه
حيث يوجد الأكبر
لوجود الاوسط فلم
يخف وجوده مع الا
صغر وجوابه انه
قد لا يتنبه لموافقته
للاصغر الاعتدال العلم
بموافقته للاوسط
وذكر في لزومية
الكبرى السالبة ان
النتيجة سالبة للزوم
لانه لو لم يكن الأكبر
للاصغر لزم الاوسط
اذا فرض معه الاصغر
هذا خلاف وجوابه ان
ذلك يقتضى ان كل شيء
لزم شيئاً لزم كل شيء
ولزام صدق التالى
بنفي صدق السالبة
الكلية مع تصر بمحتمل
بصدقها متى

مع كل شيء فلو كان المركب من الاتفاكية واللزومية قياساً كان لكل واحدة من
المقدمتين دخل في إعادة العلم بالنتيجة لصكك الصغرى لادخل لهما في العلم بالنتيجة
وكذلك قد ظهر من اشتراط ايجاب اللزومية في النتيج للسلب ان الصغرى الموجبة
الاتفاكية والكبرى السالبة اللزومية لا تتيجان وزعم الشيخ انهما تتيجان سالبة
لزومية اى ان الأكبر ليس بلازم للاصغر فانه لو لم يكن الاصغر لزم الأكبر الاوسط اذا فرض
معه الاصغر فلاصغر يستلزم الأكبر على بعض الاوضاع وقد كانت الكبرى سالبة
كلية لزومية هدف وجوابه انه لو صح ما ذكره لوجب ان يكون كل شيء لازماً لآخر
لازماً لكل شيء لان كل شيء اذا فرض مع الملزوم استلزم اللازم وكل شيء اذا فرض
فهو على بعض الاوضاع ملزوم لذلك اللازم او وجب ان يكون مالم يلزم شيئاً منها
لا يلزم اى شيء كان فانه لو لم يكن شيئاً ما كان لازماً للشيء المدين اذا فرض مع الملزوم
ولو التزم صدق التالى بناء على الشكل الثالث المقتضى للملازمة بين اى امرين كانا او على
انعكاس الموجبة الكلية للزومية لزومية فانه متى وجد احدهما مع الآخر وجد احدهما
فقد يكون اذا وجد احدهما وجد احدهما مع الآخر ويلزمه قد يكون اذا وجد احدهما
وجد الآخر ففيه ما مر من عدم صدق السالبة الكلية للزومية مع انه صرحوا بصدقها
ومناط الشبهة هناك امر ان احدهما تفسير الموجبة الكلية بلزوم التالى على جميع
الاوضاع الممكنة الاجتماع فانا اذا قلنا متى صدق المجموع صدق هذا الجزء ومتى صدق
المجموع صدق الجزء الآخر فعلى بعض الاوضاع وهو صدق المجموع قد يكون اذا
صدق هذا الجزء صدق الجزء الآخر لكن من الجائز ان يكون المجموع منافياً للجزء كما اذا
كان مجموع الضدين او التقيضين فالجزئية اللازمة ليست مما يقع عليها التعارف
فلا يتبع القياس وكذلك اذا قلنا متى تحقق المجموع تحقق الجزء فعلى بعض الاوضاع
وهو تحقق المجموع قد يكون اذا تحقق الجزء تحقق المجموع وهي ليست جزئية
متعارفاً عليها لجواز منافاة المجموع فإذا لم يستطيعوا منع استلزام المجموع
الجزء متعارفاً انتاج الشكل الثالث والانعكاس واخرى صدق السالبة الكلية
وتيسر هناك ما يحسم مادة الشبهة الا ذلك المنع المنع على ما قد سمعته وثانيهما
تفسير الموجبة الجزئية فان معناها اما لزوم التالى للمقدم على بعض الاوضاع الممكنة
الاجتماع او لزوم التالى للمقدم مع بعض الاوضاع فان كان الاول انقلب الجزئية
كلية لانه لما يكن الموضوع دخل في اللزوم كان المقدم مستلزماً باقتضاء
التالى فيستلزمه كلياً وان كان الثانى كان بين كل امرين ملازمة جزئية لان كلاهما
اذا فرض مع الآخر ملزوم له وحيث لم يقدر على حلها اختاروا الثانى وقطعوا
باللزوم الجزئى بين كل امرين ثم ان اورد عليهم انه اذا كان احدهما حقاً ائماً
والآخر باطلاً دائماً واستثنى وجود الحق دائماً يلزم وجود الباطل في الجملة واستثنى

القسم الثاني ان يكون الاوسط جزءا غير تام من كل واحد منهما واقسامه اربعة لان الاوسط اما ان يكون جزءا المقدمين او التاليين او جزءا مقدم الصغرى وتالى الكبرى او بالعكس وينعقد الاشكال الاربعة في كل قسم من الطرفين المتشاركين والنتيجة في الكل متصلة مقدمها متصلة مركبة من الطرفين الغير المتشاركين من الصغرى ومن نتيجة التاليف بين المتشاركين وتاليها متصلة $\text{عقود } ٣٠٢$ مركبة من الطرفين الغير المتشاركين

تقبض الباطل يلزم ارتفاع الحق منعوا انتاج الجزئية الزرومية في القياس الاستثنائي واعلم ان كل هذا الخبط انما وقع من عدم تحقيق المحسورات الشرطية فعليك بانضاء مطايا الافتكار في معانيها ورمى نبال الانظار الى مراميهاعلمك تنفع صدى او تجمد على النار هدى (قوله القسم الثاني ان يكون) القسم الثاني من الاقسام الثلاثة من القياس المركب من متصلين ما يكون الاوسط فيه جزءا غير تام من كل واحدة من المقدمتين وافساده اربعة اذ الاشتراك فيه اما بين المقدمتين او بين التالين او بين مقدم الصغرى وتالى الكبرى او بالعكس والاشكال الاربعه تنعقد في كل قسم منها ومع ذلك اما ان يشتمل المتشارك كان على شرايط الانتاج اولا وكيف كان فلجميع الاقسام نتيجة عامة وهى متصلة جزئية مركبة من متصلتين احديهما متصلة مؤلفة من الطرف الغير المتشارك من الصغرى ومن نتيجة التأليف بين المتشاركين وهى الاصغر لانها مقدم النتيجة وتاليتها متصلة مؤلفة من الطرف الغير المتشارك من الكبرى ومن نتيجة التأليف وهى الاكبر لانها تالى النتيجة فان القياس في جميع الاقسام مشتمل على ثلاثة امور انطرف الغير المتشارك من الصغرى والطرف الغير المتشارك من الكبرى والطرفان المتشارك كان وهما اما مقدمان او تاليان او مقدم وتالى فيؤخذ من الطرفين المتشاركين نتيجة وهى نتيجة التأليف سواء اشتملا على شرايط الانتاج اولا ولا يضم مع الطرف الغير المتشارك من الصغرى ليحصل الاصغر والى الطرف الغير المتشارك من الكبرى ليحصل الاكبر واتصاله بالاصغر هو النتيجة في كل الاقسام لكن اعتبر ان يكون وضع الطرفين الغير المتشاركين في الاصغر والاكبر كوضعهما في القياس حتى لو كان الطرف الغير المتشارك من الصغرى مقدما فيها فيوضع في الاصغر مقدما وان كان تاليا فتاليا وكذلك الطرف الغير المتشارك من الكبرى ولما اختلف بيان الانتاج في التوهم اعني ما اشتمل المتشاركان فيه على تأليف منتج وما لا يشتملان عليه استدعى النظر تفصيلا ففهما اشتمل المتشاركان في كل شكل في كل قسم على شرايط الانتاج بحسب الكمية والكيفية والجهة انتج القياس النتيجة المذكورة بشرط ان يكون المقدمة المتشاركة التالى موجبة فان كانت المتشاركة بين المقدمتين انتج القياس مطلقا سواء كانت المقدمتان

(جافوز) بیانہ ان بتقدیر صدق الملازمین یصدق کلا کان کل (جب) فکل (جا) وانہ (موجبتین) ینج مع الصغری الا صغر من الثالث ویصدق ویصدق کلا کان کل (ب ا) فکل (ج ا) وانہ ینج مع الکبری الا کبر من الثالث ومجموعهما ینج المطلوب من الثالث مثاله من القسم الثاني قدیکون اذا کان (ده) فکل (ج ب) وقدیکون اذا کان کل (وز) وکل (ب ا) ینج قدیکون اذا کان قدیکون اذا کان (ده) فکل (ج ا) ؟

موجبين او سالبين كليتين او جزئيتين او مختلطتين وان كانت المشاركة بين التاليفين لم يكن بد من ان يكون المقدمتان موجبتين وحينئذ ينتج القياس كالتام موجبين كليتين او جزئيتين او مختلطتين وان كانت المشاركة بين مقدم احدهما وتالي الاخرى فالمشاركة التلي يكون موجبة اما كلية او جزئية وهي ينتج مع الاقسام الاربعة المقدمة الاخرى وللازوم النتيجة في جميع هذه الاقسام بيان عام من الشكل الثالث والاولى ملازمة كل واحد من المتشاركين للآخر فيقال ان الملازمة المساوية بين المتشاركين يستلزم الاصغر والملازمة المساوية تستلزم الاكبر ينتج من الشكل الثالث ان الاصغر يستلزم الاكبر استلزاما جزئيا وهي النتيجة المذكورة لكن بيان صفراء وكبراء اعني استلزام الملازمة المساوية للاصغر والاكبر يختلف بحسب الاقسام الاربعة فلا بد من التفصيل وبيانها في كل قسم قسم اما البيان في القسم الاول وهو ما يكون المشاركة فيه بين المقدمتين فبان نقول على تقدير الملازمة المساوية بين المتشاركين كلما صدق الجزء المشارك من الصغرى صدق الجزء المشارك من الصغرى والجزء المشارك من الكبرى وكلما صدق الجزء المشارك من الصغرى صدق نتيجة التاليف لانا فرضنا اشتغالهما على شرائط الانتاج فكلما صدق الجزء المشارك من الصغرى صدق نتيجة التاليف فبذلك صغرى لصغرى القياس القائلة كلما كان اوليس البتة اذا كان او قد يكون او قد لا يكون اذا كان الجزء المشارك من الصغرى يصدق الجزء الغير المشارك منها لينتج من الشكل الثالث الاصغر على تقدير الملازمة المساوية والبيان لا يختلف باختلاف صغرى القياس لان الموجبة الكلية الصغرى في الشكل الثالث تنتج مع المخصورات الاربع وكذلك على تقدير الملازمة المساوية كلما صدق الجزء المشارك من الكبرى صدق الجزء المشارك من الصغرى وكلما صدق نتيجة التاليف فكلما صدق الجزء المشارك من الكبرى صدق نتيجة التاليف فبذلك صغرى لكبرى القياس القائلة اذا كان الجزء المشارك من الكبرى صدق الجزء الغير المشارك باحد الاسوار ينتج الاكبر على تقدير الملازمة المساوية وهما ينتجان من الثالث النتيجة المطلوبة الجزئية مثاله قديكون اذا كان كل (ج ب فده) وقد يكون اذا كان كل (ب افوز) ينتج قديكون اذا كان قديكون اذا كان كل (ج افده) فقديكون اذا كان كل (ج افوز) اذ على تقدير الملازمة المساوية بين كل (ج ب) وكل (ب ا) يصدق كلما كان كل (ج ب) فكل (ج ب) وكل (ب ا) وكلما كان كذلك فكل (ج ا) فكلما كان كل (ج ب) فكل (ج ا) وصغرى القياس قديكون اذا كان كل (ج ب فده) ينتجان من الثالث على تقدير الملازمة المساوية قديكون اذا كان كل (ج افده) وهو الاصغر وكذا يصدق كلما كان كل (ب ا) فكل (ج ا) بذلك البيان بعينه ينتج مع كبرى القياس على تقدير الملازمة المساوية قد يكون اذا كان كل (ج افوز) وهو

٢ فقد يكون اذا كان
(وز) فكل (جا)
لانه يتقدر صدقهما
يصدق كلما كان كل
(جب) وكل (جا)
وانه ينتج مع الصغرى
الا صغر من الاول
ويصدق ايضا كلما كان
كل (ما) وكل (جا)
وانه ينتج مع الكبرى
الا كبر من الاول
ومجموعهما ينتج
المطلوب من الثالث
مثاله في القسم الثالث
قد يكون اذا كان كل
(جب فده) كان
(وزا) وكل (ب ا)
ينتج قد يكون اذا كان
قد يكون اذا كان كل
(جاوزه) فقد يكون
اذا كان (وز) فكل
(جا) مثاله في القسم
الرابع قد يكون اذا
كان (ده) وكل (جب)
قد يكون اذا كان
كل (ب افوز) فقد
ينتج قد يكون اذا كان
قد يكون (ده) وكل
(جا ا) فقد يكون
اذا كان كل (جا فوز)
انهما يقرب ما من
من

الاكبر فعلى تقدير الملازمة المساوية يصدق الاصغر وعلى تقديرها يصدق الاكبر
 فقد يكون اذا صدق الاصغر صدق الاكبر وهو المطلوب وانما جعل المقدمة المركبة
 من نتيجة التأليف والجزء المشارك ههنا صغرى لصغرى القياس وكبراه لانه
 اعتبر في النتيجة ان يكون وضع الجزء الغير المشارك فيها كوضعها في القياس وهو نال
 في مقدمته فلا بد ان يكون تاليا في الاصغر والاكبر ونتيجة التأليف مقدما فيهما
 وانما يكون كذلك لو كانت تلك المقدمة صغرى ومن ههنا يظهر ان تلك المقدمة يجب
 ان تجعل كبرى لمقدمتي القياس في القسم الثاني وصغرى للمقدمة المشاركة المقدم وكبرى
 للمشاركة التالى في القسمين الآخرين ولان انتظام تلك المقدمة كبرى مع المشاركة
 التالى على هيئة الشكل الاول اشترط ايجابها ليحصل الانتاج ومخالفة البيان في الاقسام
 الثلاثة للبيان في الاول انما يكون بهذا التدر ولا فرق في شئ اخر مثال القسم الثانى
 قديكون اذا كان كل (ده) فكل (جـب) وقديكون اذا كان (وز) فكل (اب)
 ينتج قديكون اذا كان قديكون اذا كان (ده) فكل (جـا) فقد يكون اذا كان
 (وز) فكل (جـا) لانه بتقدير صدقهما اى صدق المتشاركين والملازمة المساوية
 بينهما يصدق كلما كان كل (جـب) فكل (جـا) نجمله كبرى لصغرى القياس
 ينتج من الشكل الاول قديكون اذا كان كل (ده) فكل (جـا) وهو الاصغر
 ويصدق ايضا كلما كان كل (بـا) فكل (جـا) ونضمه كبرى مع كبرى القياس
 لينتج من الاول قديكون اذا كان (وز) فكل (جـا) وهو الاكبر ومجموعهما
 ينتج المطلوب من الشكل الثالث ومثال القسم الثالث ان نأخذ الصغرى من القسم
 الاول والكبرى من الثانى والقسم الرابع عكس ذلك ويبانها ظاهرا مما مر ثم لما كان
 تالى المقدمة اللازمة من اللازمة المساوية هو نتيجة التأليف ومقدمها الطرف المشارك
 في جميع الاقسام فان لم يعتبر الوضع المذكور كانت مع المقدمة المشاركة المقدم على
 هيئة الشكل الثالث كما اذا اعتبر لكنه لا ينتج الا بشرط ايجابها ومع المشاركة التالى
 على هيئة الشكل الرابع وينتج مع غير السالبة الجزئية الا ان الاستنتاج منه بعيد عن
 الطبع فلاجل هذا اعتبر الوضع المذكور فان الشرائط في هذه الفصول تابعة لقيام
 البراهين واعلم ان البيان في هذه الاقسام منظور فيه اما اولافلانه بيان الانتاج لمقدمة
 اجنبية فان استلزام الملازمة المساوية للاصغر والاكبر لا يشارك القياس في احد
 طرفيه اصلا فلا الملازمة المساوية مذكورة في القياس ولا الاصغر والاكبر ولا هو
 لازم لمقدمات القياس بل هو لازم لاستلزام الملازمة للمقدمة المركبة من الجزء المشارك
 ونتيجة التأليف مع مقدمة القياس ولازم المجموع لا يجب ان يكون لازما لكل من اجزائه
 وانما ثانيا فلان الملازمة المساوية ليست مستلزما للاصغر والاكبر بل هى مع احدى
 مقدمتي القياس والمتصلة لا تتعدد بتعدد المقدم وانما ثالثا فلانه بيان بالشكل الثالث

وان كانت احدي
المقدمتين كلية كفاك
في الاوسط ملازمة
مقدمة الكلية للطرف
المشارك من الاخرى
هت

والمصنف شك في انتاجه فكيف استعمله ههنا مرة بعد اخرى (قوله وان كانت
احدى المقدمتين كلية) قد عرفت ان بيان الانتاج في جميع الاقسام انما هو بعمل
الملازمة المساوية بين المتشاركين حداً اوسط سواء كانت احدى المقدمتين كلية او لم تكن
ثم ان ههنا طريقاً اخر لبيان الانتاج اذا كانت احدى المقدمتين كلية وهو اننا نجعل
ملازمة مقدم الكلية للطرف المشارك من الاخرى حداً اوسطاً وحينئذ نستعمل الملازمة
في الكلّيات كان المضافة هي اليه لازماً والداخل عليه لازم الجزء ملزوماً فيكون
الاطرف ان يجعل الطرف المشارك من الاخرى مقدماً ومقدم الكلية تالياً فاعلى
ذلك التقدير يصدق قولنا كلما تحقق الطرف المشارك من الاخرى تحقق مقدم
الكلية لانه عين التقدير فكلما تحقق الطرف المشارك من الاخرى تحقق الطرف
المشارك من الكلية لان الطرف المشارك من الكلية ان كان مقدم الكلية فذاك وان كان
تالياً واعتبر في المشاركة التالى الايجاب فكلما تحقق مقدم الكلية تحقق الطرف
المشارك منها فنضمها مع التقدير لينتج كلما تحقق الطرف المشارك من الاخرى تحقق
الطرف المشارك من الكلية وكلما تحقق الطرف المشارك من الاخرى تحقق المشاركان
وكلما تحققا تحقق نتيجة التأليف فكلما تحقق الطرف المشارك من الاخرى تحقق
نتيجة التأليف فنضمه مع المقدمة الاخرى فكيف ما كانت لينتج احد طرفي النتيجة
وكذلك يصدق كلما تحقق الطرف المشارك من الاخرى تحقق الطرف الغير
المشارك من الكلية لان الطرف الغير المشارك من الكلية ان كان مقدمها فذاك
وان كان تالياً فكلما تحقق الطرف المشارك من الاخرى تحقق مقدم الكلية وكلما
تحقق مقدمها تحقق الطرف الغير المشارك منها فكلما تحقق الطرف المشارك من
الاخرى تحقق الطرف الغير المشارك من الكلية فنضمها الى قولنا كلما تحقق الطرف
المشارك من الاخرى تحقق نتيجة التأليف لينتج قديكون اذا تحقق نتيجة التأليف
تحقق الطرف الغير المشارك من الكلية وهو الطرف الاخر من النتيجة هذا اذا كانت
الكلية موجبة اما ان كانت سالبة لم يمكن ان يكون الطرف الغير المشارك منها مقدمها
لاعتبار ايجاب المشاركة التالى فلا بد ان يكون تالياً فكلما تحقق الطرف المشارك
من الاخرى تحقق مقدم الكلية وليس البتة اذا تحقق مقدم الكلية تحقق الطرف الغير
المشارك منها ينتج ليس البتة اذا تحقق الطرف المشارك من الاخرى تحقق الطرف
الغير المشارك من الكلية نجعلها كبرى للملازمة المعطاة ينتج قد لا يكون اذا تحقق نتيجة
التأليف تحقق الطرف الغير المشارك من الكلية وهو الطرف الاخر فنقول كلما تحقق
ملازمة مقدم الكلية للطرف المشارك من الاخرى تحقق احد طرفي النتيجة وكلما تحقق
الملازمة المذكورة تحقق الطرف الاخر من النتيجة فقد يكون اذا تحقق احد طرفيها

تحقق الطرف الآخر وهو المطلوب أمثاله في القسم الأول قد يكون إذا كان كل
(ج ب فده) وكلما كان (أب فوز) فعلى تقدير ملازمة كل (اب) لكل (ج ب)
يصدق كلما كان كل (ج ب) فكل (اب) وكلما كان كل (ج ب) فكل (ج ب)
وكل (اب) وكلما كان كل (ج ب) وكل (اب) فكل (ج ب) فكلما كان كل
(ج ب) فكل (ج ب) انضمه إلى الصغرى ليتبع قد يكون إذا كان كل (ج ب فده)
وهو الأصغر وايضا انضم قولنا كلما كان كل (ج ب) فكل (اب) إلى الكبرى
ليتبع كلما كان كل (ج ب فوز) فجعله كبرى للملازمة المعطاة يتبع قد يكون
إذا كان كل (ج افوز) وهو الأكبر ومنها فنحصل النتيجة وفي القسم الثاني قد يكون
إذا كان (د ه) فكل (ج ب) وكلما كان (وز) فكل (اب) فعلى تقدير ملازمة
(وز) لكل (ج ب) يصدق كلما كان كل (ج ب فوز) انضمه مع الكبرى ليتبع كلما كان
كل (ج ب) فكل (اب) وكلما كان كل (ج ب) فكل (ج ب) فجعله كبرى
لصغرى القياس فيلزم قديكون إذا كان (د ه) فكل (ج ا) وهو الأصغر وجعلها
ايضا كبرى للملازمة المقدرة ليصدق قد يكون إذا كان (وز) فكل (ج ا) وهو
الأكبر وعلى هذا القياس وفي الكفاية بهذا الطريق نظر لان طرف النتيجة
الحاصل باعتبار المقدمة الكلية جزئى في جميع الصور وان كانت مشاركة التسالى
لاستنتاجه من الشكل الاول بخلاف الطريق الاول فانها ان كانت مشاركة الثانى
كان الطرف الحاصلة منها كلياً لاستنتاجه من الشكل الاول (قوله ويجب ان يعلم)
اشارة الى قواعد نافعة فى المباحث الآتية منها ان جزئية مقدم المتصلة الكلية فى قوة
كليته أى متى صدقت المتصلة الكلية ومقدمها جزئى صدقت ومقدمها كلى اما اذا
كانت موجبة فلان المتقدم الكلى ملزوم للجزئى والجزئى ملزوم للتالى فالمتقدم الكلى
ملزوم له واما اذا كانت سالبة فلان الجزئى اعم من الكلى واذا لم يستلزم الاعم شيئا
اصلا لم يستلزمه الاخص اصلا فانه لو استلزمه جزئيا لاستلزمه الاعم جزئيا وقد
فرضنا سالبة كلية هدف ومنها ان جزئية تالى السالبة الكلية فى قوة كليته أى متى
صدقت السالبة الكلية وتاليها جزئى صدقت وتاليها كلى لان العام اذا لم يلزم الشئ
اصلا لم يلزمه الخاص اصلا فانه لو لزمه الخاص فى الجملة لزمه العام فى الجملة ومنها
ان كلية تالى الموجبة الكلية فى قوة جزئيتها لان الجزئى لازم للكلى ولازم اللازم لازم
ولا فائدة لقيد الكلية فى هاتين القوتين انتهى هما فى الجزئية ايضا ومنها ان كلية مقدم
الجزئية فى قوة جزئيتها اما فى الموجبة فلان الخاص اذا استلزم شيئا جزئيا استلزمه
العام كذلك فانه لو لم يستلزمه العام اصلا لم يستلزمه الخاص كذلك واما فى السالبة
فلان الخاص اذا لم يستلزم شيئا جزئيا لم يستلزمه العام كذلك فانه لو استلزمه العام
كلياً استلزمه الخاص كذلك او يمكن البيان فيهما بالشكل الثانى الاوسط المقدم

و يجب ان يعلم ان
جزئته مقدم الكلية
في قوة كليته وجزئية
تالي السالبة الكلية
في قوة كليته و كلية
تالي الموجبة الكلية
في قوة جزئته و كلية
مقدم الجزئية في قوة
جزئته و كلية تالي
الموجبة الجزئية في قوة
جزئته وجزئية تالي
السالبة الجزئية في قوة
كلية متن

(الكلى)

وأن لم يشتمل التشاركان على تأليف منتج في شكل مامع رعاية القوى المذكورة وجب في القسم الأول كون أحدهما بعينه أو بكليته مع نتيجة ٣٠٧ * التأليف بينهما أو مع كلية عكسها منجبا لمقدم متصلة كلية وفي القسم الثاني

الكلية و منها ان كلية نالى الموجبة الجزئية في قوة جزيئته وقد ظهر بياانه ومنها
ان جزئية نالى السالبة الجزئية في قوة كليته لان الاعمال الميكانيكية لازما في الجملة لم يلزم
الاخص كذلك (قوله وان لم يشتمل) لما فرغ من شرط النوع الاول ونسابعه
شرع في النوع الثاني وهو ما لا يشتمل المشاركان فيه على تأليف منتج لانقضاء شرط
من شرائط الانتساب فبعد رعاية القوى المذكورة اى القواعد الست حسب ما قال
في قوة كذا وقوة كذا يشترط في القسم الاول امر ان احدهما ان يكون احدى
المتصلتين كلية وثانيهما انه اذا اخذ احد المتشاركين بنفسه او بكليته اى بفرض
كليته ان لم يكن كلياً واخذ نتيجة التأليف بين المتشاركين اى بقدر انهما منتج
وان لم يكونا على تأليف منتج فتؤخذ نتيجتهما او احدهما عكس تلك النتيجة كلياً اى
فرض عكسها كلياً وان لم يعكس بنفسها كلياً كان اخذ المتشاركين بنفسه او بكليته
المفروضة مع نتيجة التأليف او كلية عكسها المفروضتين منتجاً لمقدم المتصلة الكلية
وهذا الشرط مصرح به في الكتاب وفي قوله منتجاً لمقدم متصلة كلية اشعار
بالشرط الاول واما القسم الثاني فلا يحاول اما ان يكون المتصلتان فيه متفقتين في الكيف
او مختلفتين فان كانتا متفقتين فشرطه كون نتيجة التأليف مع نالى احدى المتصلتين
اى مع احد المتشاركين اذا المشاركة هنا في التالى نتيجة للمشارك الاخر وان كانتا
مختلفتين فشرطه ان تكون نتيجة التأليف مع احد طرفي الموجبة منتجاً التالى السالبة
في القسم الاول شرط على التعيين وفي ثاني القسم الثاني شرط اخر على التعيين
وفي القسمين الاخيرين يجب احد الشرطين لاعلى التعيين اما استنتاج مقدم المتصلة
متصلة كلية من احد المتشاركين بعينه او بكليته مع نتيجة التأليف او كلية عكسها
كافي القسم الاول واما استنتاج نالى السالبة من نتيجة التأليف مع اخذ طرفي الموجبة
كافي نالى التالى والبيان في الكل من الشكل الثالث الا فيما يستثنى بعد ولما كان اخذ
الايضا مختلفاً في الاقسام اشير اليه على سبيل التفصيل فالايضا في القسم الاول
ملازمة نتيجة التأليف للمنتج من المتشاركين اى للمشارك الذي كان بعينه او بكليته
مع نتيجة التأليف او كلية عكسها منتجاً لمقدم المتصلة الكلية فعلى تقدير الملازمة
المعطاة كلما تحقق المشارك المنتج تحقق نتيجة التأليف وكلما تحقق اوليس البتة
اذا تحقق المشارك تحقق الطرف الغير المشارك من الكلية ففديكو او قد لا يكون
اذا تحقق نتيجة التأليف تحقق الطرف الغير المشارك من الكلية وهو احد طرفي النتيجة
اما المقدمة الاولى فلا نهى عين التقدير واما الثانية فلا نهى كلما تحقق المشارك تحقق
المشارك و نتيجة التأليف وكلما كان كذلك تحقق مقدم الكلية لانا فرضنا ان المشارك

للاشيء من (ج ا) و (لده) ايضا بواسطة لاشي من (ج ب) المستلزم اياه وذلك ينتج الاصغر من الثالث ويكون ايضا مستلزما لاشي من (ج ا) كلياً (ولوز) جزئياً وذلك ينتج الأكبر من الثالث ومجموعهما ينتج المطلوب من الثالث.

مع نتيجة التأليف منتج لمقدم الكلية وكلما تحقق المشارك تحقق مقدم الكلية وكلما تحقق أوليس البتة اذا تحقق مقدم الكلية تحقق تأليها وهو الطرف الغير المشارك منها لان المشاركة بين المقدمين وكلما تحقق أوليس البتة اذا تحقق المشارك تحقق الطرف الغير المشارك من الكلية وكذلك كلما تحقق المشارك تحقق نتيجة التأليف واذا تحقق المشارك تحقق الطرف الغير المشارك من المقدمة الاخرى باحدا الاسوار فقد يكون او قد لا يكون اذا تحقق نتيجة التأليف تحقق الطرف الغير المشارك من الاخرى وهو الطرف الآخر من النتيجة مثاله كلما كان لاشي من (ج ب فده) وقد يكون اذا كان كل (ب ا فوز) منتج قد يكون اذا كان قد يكون لاشي من (ج ا فده) فقد يكون اذا كان لاشي من (ج ا فوز) فالنتيجة كان وهما لاشي من (ج ب) وكل (ب ا) ليسا مشتملين على شرائط الانتاج اسلبية صغرى الاول واحدى المتصلتين منهما وكلية احد المتشاركين بعينه وهو كل (ب ا) مع نتيجة التأليف اعني لاشي من (ج ا) منتج لاشي من (ج ب) وهو مقدم المتصلة الكلية وعند هذا يظهر الانتاج لان تقدير ملازمة لاشي من (ج ا) لكل (ب ا) يستلزم الاصغر والاكبر اما استلزامه للاصغر فلان كل (ب ا) مستلزم لاشي من (ج ا) لانه عين ذلك التقدير ومستلزم ايضا (لده) ادع على ذلك التقدير كلما صدق كل (ب ا) صدق لاشي من (ج ا) وكل (ب ا) وكلما صدقا صدق لاشي من (ج ب) وكلما صدق كل (ب ا) فلا شي من (ج ب) فنضجه الى الصغرى لينتج كلما كان كل (ب ا فده) واذا صدق كلما كان كل (ب ا) فلا شي من (ج ا) وكلما كان كل (ب ا فده) منتج من الشكل الثالث قد يكون اذا كان لاشي من (ج ا فده) وهو الاصغر وايضا كل (ب ا) مستلزم لاشي من (ج ا) كليا ولو (ز) جزئيا لانه عين الكبرى ينتج من الثالث قد يكون اذا كان لاشي من (ج ا) (فوز) وهو الاكبر ومجموعهما منتج المطلوب من الثالث هذا اذا كان احد المتشاركين بعينه مع نتيجة التأليف منتجا لمقدم الكلية واما اذا كان المشارك بكليته مع نتيجة التأليف منتجا فالوسط بعينه ذلك والبيان لا يختلف الا انه لابد من رعاية قوة من القوى المذكورة فان استلزام المشارك الجزئي لنتيجة التأليف في قوة استلزام المشارك الكلي لها واما اذا كان احد المتشاركين مع عكس نتيجة التأليف الكلي منتجا فالوسط ملازمة عكس نتيجة التأليف الكلي للمشارك المنتج فعلى تقديرها يصدق طرفا النتيجة اما احد طرفيها فلانه على ذلك التقدير المشارك مستلزم للعكس الكلي فهو مستلزم للمشارك والعكس الكلي وهما يستلزمان مقدم الكلية فالمشارك مستلزم لمقدم الكلية وهو مستلزم اوليس مستلزم للطرف الغير المشارك منها فالشارك مستلزم للطرف الغير المشارك من الكلية او ليس نتيجته كبرى لقولنا المشارك ملازمة لنتيجة التأليف لان

(التقدير)

والاوسط في القسم الثاني اما في الموجبتين فسأب ملازمة المنتج من المتشاركين لينتج التأليف مثاله قد يكون اذا كان (ده) فلا شي من (ج ب) فلا شي من (ج ب) وقد يكون اذا كان (وز) فكل (ب ا) ينتج قد يكون

اذا كان ليس كلما كان (ده) فلا شي من (ج ا) فليس كلما كان (وز) فلا شي من (ج ا) بيانه ان بتقدير ان يكون ليس البتة اذا كان لاشي من (ج ا) فلا شي من (ج ب) يلزم الاصغر لاننتاج ذلك التقدير مع الصغرى اياه من الثاني وذلك التقدير كبرى ويلزم الاكبر ايضا لاننتاج لازم ذلك التقدير وهو قولنا ليس البتة اذا كان لاشي من (ج ا) فكل (ب ا) مع الكبرى اياه من الثاني وذلك اللازم كبرى واما في السالبتين فلا ملازمة المنتج من المتشاركين لنتيجة التأليف مثاله ما سبق الان المقدمتين سالبتيهما والنتيجة تلك بعينها بيانه ان بتقدير ملازمة كل (ب ا) لاشي من (ج ا) يلزم الاصغر لاستلزام مقدمها حينئذ نالى الصغرى بواسطة القياس المنتج له وانتاج

استلزامه اياه مع الصغرى الاصغر من الثاني والصغرى صغرى وتلزم الاكبر ايضا لاننتاج ذلك التقدير مع الكبرى اياه ومن الثاني والكبرى صغرى واما في المختلطتين فلا ملازمة مقدم الموجبة لنتيجة التأليف مثاله ما سبق الان الصغرى

بإسالة جزئية والجهة
تلك بينهما الا
ان الاصغر سالب
والاكبر موجب بيانه
ان بتقدير ملازمة
(وز) لاشي من
(ج ا) يلزم الاصغر
لان مقدمها بواسطة
استلزام القياس المنهج
لتالي الصغرى يستلزم
تالي الصغرى وانهم مع
الصغرى ينتج الاصغر
من الثاني والصغرى
صغرى ويلزم الاكبر
ايضا لانه عكس ذلك
التقدير من

من (ج ا) فكل (ب ا) نجعله كبرى لكبرى القياس لينتج ليس كلما كان (وز) فلا
شي من (ج ا) وهو الاكبر وقد وقع في المتن بدل غير ايس المنهج المنهج من المتشاركين
وهو سهو وان كانت المقدمتان سالبتين فالأوسط ملازمة المنهج من المتشاركين
لنتيجة التأليف اصدق طرفي النتيجة ح اما احدهما فلا يستلزم نتيجة التأليف نتيجة
التأليف والمنهج واستلزامهما غير المنهج فيكون نتيجة التأليف مستلزما لغير المنهج
واحدى المقدمتين ان الطرف الغير المتشارك ليس يستلزم الغير المنهج نجعلها صغرى
وتلك القضية اللازمة كبرى لينتج من الشكل الثاني ان الطرف الغير المتشارك ليس
يستلزم نتيجة التأليف واما الاخر فلان ذلك التقدير اذا جعلناه كبرى للمقدمة القائلة
الطرف الغير المتشارك لا يستلزم المنهج انتج من الثاني ان الطرف الغير المتشارك
لا يستلزم نتيجة التأليف مثاله ماسبق الا ان المقدمتين سالبتان والنتيجة هي بينهما
موجبة بيانه انه بتقدير ملازمة كل (ب ا) لاشي من (ج ا) يلزم الاصغر لاستلزام
مقدم تلك الملازمة وهو لاشي من (ج ا) تالي الصغرى وهو لاشي من (ج ب)
بواسطة القياس المنهج له فانه يصدق على ذلك التقدير كلما كان لاشي من (ج ا)
فكل (ب ا) فلاشي من (ج ا) وكلما كان كذلك فلاشي من (ج ب) فكلما كان
لاشي من (ج ا) فلاشي من (ج ب) فاذا جعلنا هذا الاستلزام كبرى لصغرى
القياس هكذا ليس كلما كان (د ه) فلاشي من (ج ب) وكلما كان لاشي من (ج ا)
فلاشي من (ج ب) انتج من الثاني ليس كلما كان (د ه) فلاشي من (ج ا) وهو
الاصغر ويلزم الاكبر ايضا لانا اذا جعلناه كبرى لكبرى القياس هكذا ليس كلما كان
(وز) فكل (ب ا) وكلما كان لاشي من (ج ا) فكل (ب ا) انتج ليس كلما كان
(وز) فلاشي من (ج ا) وهو الاكبر وان كانت المقدمتان مختلطتين من الايجاب
والسلب فالأوسط ملازمة مقدم الموجبة لنتيجة التأليف لانه يصدق ح طرفا النتيجة
اما احدهما فلان نتيجة التأليف ملزومة لتالي السالبة لانها ملزومة لمقدم الموجبة
وقد اشترط ان يكون احد طرفي الموجبة مع نتيجة التأليف متجه لتالي السالبة فان كان
الطرف المنهج له من الموجبة هو المقدم فنقول كلما تحقق نتيجة التأليف تحقق
نتيجة التأليف ومقدم الموجبة وكلما تحققنا تحقق تالي السالبة فكلما تحقق نتيجة التأليف
تحقق تالي السالبة وان كان الطرف المنهج هو التالي فنقول كلما تحقق نتيجة التأليف
تحقق مقدم الموجبة فكلما تحقق مقدم الموجبة تحقق تاليها فكلما تحقق نتيجة التأليف
تحقق تالي الموجبة فكلما تحقق نتيجة التأليف تحقق تالي السالبة بواسطة القياس
المذكور وح يجب اشتراط امر آخر وهو كون الموجبة كلية بخلاف ما اذا كان الطرف
المنهج مقدم الموجبة واذا ثبت استلزام نتيجة التأليف لتالي السالبة نجعله كبرى لصغرى
السالبة لينتج من الثاني ان الطرف الغير المتشارك لا يستلزم نتيجة التأليف واما الاخر

(فلانه)

والاوسط في القسم الثالث ان كانت النتيجة مقدم الصغرى والكبرى موجبة فلازمة نتيجة التأليف للمنتج مثاله كلما
كان لاشي من (ج ب لده) ٣١١ وقد يكون اذا كان (وز) وكل (ب ا) ينتج قد يكون اذا كان قد يكون

فلانه اذا استلزم نتيجة التأليف مقدم الموجبة كان مقدم الموجبة وهو الطرف الغير
المتشارك منها مستلزما لنتيجة التأليف بحكم الازدكاس مثاله ماسبق الا ان الصغرى سالبة
جزئية والكبرى موجبة كلية والنتيجة تلك بينهما الا ان الاصغر سالب والاكبر موجب
جزئي هكذا ليس كلما كان (د ه) فلاشي من (ج ب) او كلما كان (وز) فكل
(ب ا) ينتج قد يكون اذا كان ليس كلما كان (د ه) فلاشي من (ج ا) فقد يكون
اذا كان (وز) فلاشي من (ج ا) لانه بتقدير ملازمة (وز) لاشي من (ج ا)
يلزم الاصغر لان مقدم هذه الملازمة وهو لاشي من (ج ا) يستلزم تالي الصغرى
وهو لاشي من (ج ب) بواسطة القياس المنهج لتالي الصغرى فانه يصدق على ذلك
التقدير كلما كان لاشي من (ج ا) فلاشي من (ج ا) وكل (ب ا) وهما ينتجان
لاشي من (ج ب) فكلما كان لاشي من (ج ا) فلاشي من (ج ب) وانما قلنا
يصدق على ذلك التقدير كلما كان لاشي من (ج ا) فلاشي من (ج ا) وكل
(ب ا) لانه كلما كان لاشي من (ج ا) (وز) وكلما كان (وز) فكل (ب ا)
فكلما كان لاشي من (ج ا) فكل (ب ا) واذا صدق كلما كان لاشي من (ج ا)
فلاشي من (ج ب) نجعله كبرى لصغرى القياس لينتج من الثاني ليس كلما كان (د ه)
فلاشي من (ج ا) وانه الاصغر ويلزم الاكبر ايضا لانه عكس التقدير (قوله والاوسط)
قد مر ان القسم الثالث يشترط فيه اما استنتاج المقدم كافي القسم الاول واستنتاج التالي
كافي تالي القسم الثاني فان استنتج المقدم فلا يخلو اما ان يستنتج مقدم الصغرى او مقدم
الكبرى وكذا في استنتاج التالي فالاقسام اربعة والمصنف لم يتعرض للقسمين منها
الاول ان يستنتج مقدم الصغرى ولا يخلو اما ان يكون الكبرى موجبة او سالبة فان
كانت الكبرى موجبة فالأوسط ملازمة نتيجة التأليف للمنتج من المتشاركين لانه ح
يلزم الاصغر والاكبر اما الاصغر فلانه كلما تحقق المتشارك المنهج تحقق نتيجة التأليف
وكلما تحقق اوليس البتة اذا تحقق المتشارك المنهج تحقق تالي الاصغر وهو الطرف
الغير المتشارك منها فقد يكون او قد لا يكون اذا تحققت نتيجة التأليف تحقق الطرف الغير
المتشارك من الصغرى اما المقدمة الاولى فلانها عين الملازمة المدعاة واما المقدمة
الثانية فلانه كلما تحقق المتشارك المنهج تحقق هو ونتيجة التأليف وهما ينتجان مقدم
الصغرى وكلما تحقق المتشارك المنهج تحقق مقدم الصغرى وكلما كان اوليس البتة اذا كان
مقدم الصغرى تحقق تاليها وكلما كان اوليس البتة اذا كان المتشارك المنهج تحقق تالي
الصغرى واما الاكبر فلان الكبرى القائلة كلما كان او قد يكون اذا كان الطرف الغير
المتشارك تحقق المتشارك اذا جعلناها صغرى للملازمة المقدرة انتج كلما كان

من (ج ا) مقدم الصغرى وهو تاليه من الاول وذلك التقدير ينتج مع الكبرى الاكبر من الثاني والكبرى صغرى
وان كانت النتيجة تالي الكبرى السالبة فالأوسط ملازمة المنهج من المتشاركين لنتيجة التأليف مثاله كلما كان كل ٢

او قد يكون اذا كان الطرف الغير المشارك من الكبرى تحقق نتيجة التأليف مثاله كلما كان لاشئ من (ج ب فده) وقد يكون اذا كان (وز) فكل (ب ا) يتبع قد يكون اذا كان قد يكون اذا كان لاشئ من (ج افده) فقد يكون اذا كان (وز) فلاشئ من (ج ا) لانه بتقدير ملازمة لاشئ من (ج ا) لكل (ب ا) يلزم الاصغر لان كل (ب ا) ح يستلزم مقدم الاصغر وهو لاشئ من (ج ا) فانه عين التقدير ويستلزم تاليه وهو (ده) لصدق القياس المنج لمقدم الصغرى فانه يصدق كلما كان (ب ا) او كل (ب ا) ولاشئ من (ج ا) وكل (ب ا) وهما يتبعان لاشئ من (ج ب) وهو مقدم الصغرى المستلزم لتاليها وهو (ده) واذا استلزم كل (ب ا) لاشئ من (ج ا) ففقد يكون اذا كان لاشئ من (ج افده) وهو الاصغر ويلزم الاكبر ايضا لانا اذا جعلنا الكبرى القياس صغرى وذلك التقدير كبرى اتبع قد يكون اذا كان (وز) فلاشئ من (ج ا) وهو الاكبر وان كانت الكبرى سالبة فالأوسط ملازمة المنج من المشاركين نتيجة التأليف لان نتيجة التأليف ح تستلزم مقدم الصغرى لما عرفت غير مرة ومقدم الصغرى يستلزم تاليها وهو الطرف الغير المشارك منها اولا فتنتيجة التأليف تستلزم الطرف الغير المشارك من الصغرى اولا وهو الاصغر واذا جعلنا الكبرى وهي ليس البتة او قد لا يكون اذا كان الطرف الغير المشارك منها نتيج صغرى وذلك التقدير كبرى اتبع الاكبر مثاله ماسبق الا ان الكبرى سالبة والنتيجة قد يكون اذا كان كلما كان لاشئ من (ج افده) فليس كلما كان (وز) فلاشئ من (ج ا) اذ بتقدير ملازمة كل (ب ا) للاشئ من (ج ا) يكون لاشئ من (ج ا) مستلزما لمقدم الصغرى وهو مستلزم لتاليها اي (ده) فيكون لاشئ من (ج ا) مستلزما (لده) وهو الاصغر وذلك التقدير يتبع مع الكبرى الاكبر من الشكل الثاني اذا جعلنا الكبرى صغرى القسم الثاني ان يستلزم تالي الكبرى سالبة والاوسط ملازمة المنج من المشاركين نتيجة التأليف ذعلى هذا التقدير تكون نتيجة التأليف ملزومة للمنتج والمنج ملزوما للطرف الغير المشارك من الموجبة فتكون نتيجة التأليف ملزومة للطرف الغير المشارك منها وهو الاصغر وكذلك نتيجة التأليف ملزومة للمشارك الاخر وهو تالي الكبرى والطرف الغير المشارك منها ليس يلزم لتاليها يتبعان من الثاني الاكبر مثاله كلما كان كل (ج ب فده) وليس كلما كان (وز) فبعض (ب ا) يتبع قد يكون اذا كان كلما كان كل (ج افده) فليس كلما كان (وز) فكل (ج ا) بيانه انه بتقدير ملازمة كل (ج ب) لكل (ج ا) يلزم الاصغر لاستلزام مقدمه اي مقدم الاصغر وهو كل (ج ا) على ذلك التقدير مقدم الصغرى وهو كل (ج ب) المستلزم لتاليها وهو (ده) فيكون كل (ج ا) ملزوما (لده) ويلزم الاكبر ايضا لان تاليه اي تالي الاكبر وهو كل (ج ا) يستلزم تالي الكبرى اذ كلما تحقق كل (ج ا) تحقق كل (ج ا)

(وكل)

(ج ب فده) وليس كلما كان (وز) فبعض (ب ا) يتبع قد يكون اذا كان كلما كان كل (ج افده) فليس كلما كان (وز) فكل (ج ا) بيانه ان بتقدير ملازمة كل (ج ب) لكل (ج ا) يلزم الاصغر لاستلزام مقدمه حينئذ مقدم الصغرى المستلزم لتاليه ويلزم الاكبر ايضا لان تاليه حينئذ يستلزم تالي الكبرى وذلك يتبع مع الكبرى اياه من الثاني الكبرى صغرى من

وكل (ج ب) وكلما تحققا تحقق بعض (اب) وكلما تحقق كل (ج ا) تحقق بعض (ب ا) نجعله كبرى الكبرى القياس هكذا ليس كلما كان (وز) فبعض (ب ا) وكلما كان كل (ج ا) فبعض (ب ا) يتبع من الثاني ليس كلما كان (وز) فكل (ج ا) (قوله وحكم القسم الرابع) حكم القسم الرابع حكم القسم الثالث في الشرائط وانتاج المتصلة الجزئية وبيان الانتاج الا اذا كانت المقدمات موجبتين كليتين وكان تالي الصغرى بعينه او بكليته مع نتيجة التأليف او عكسها كليا منتجا لمقدم الكبرى فانه يتبع الموجبة الكلية من الشكل الاول والاوسط ملازمة نتيجة التأليف لمقدم الصغرى فعلى هذا التقدير كلما تحقق مقدم الصغرى تحقق تاليها ونتيجة التأليف وكلما كان كذلك تحقق مقدم الكبرى لان المفروض كذلك فكلما تحقق مقدم الصغرى تحقق مقدم الكبرى وكلما تحقق مقدم الكبرى تحقق تاليها وهو الطرف الغير المشارك منها فكلما تحقق مقدم الصغرى تحقق الطرف الغير المشارك من الكبرى نجعلها كبرى للملازمة المقدرة ليتبع من الثالث قد يكون اذ تحقق نتيجة التأليف تحقق الطرف الغير المشارك من الكبرى وهو الاكبر وكلما صدق التقدير المذكور صدق الاصغر لانه عين التقدير وكلما صدق الاصغر صدق الاكبر وكلما صدق التقدير المذكور صدق الاكبر والتقدير المذكور هو الاصغر فكلما صدق الاصغر صدق الاكبر وهو المطلوب مثله كلما كان (ده) فكل (ج ب) وكلما كان بعض (ب ا) (فوز) يتبع كلما كان (ده) فكل (ج ا) فقد يكون اذا كان كل (ج ا) (فوز) اذ بتقدير ملازمة كل (ج ا) (لده) يصدق كلما كان (ده) فكل (ج ا) وهو الاصغر وقد قلنا في الصغرى بان (ده) يستلزم كل (ج ب) وكلما كان (ده) فكل (ج ب) وكل (ج ا) وكلما كان كذلك فبعض (ب ا) وكلما كان (ده) فبعض (ب ا) نضمه الى الكبرى ليتبع من الاول كلما كان (ده) (فوز) نجعله كبرى والملازمة المعطاة صغرى ليتبع من الثالث قد يكون اذا كان كل (ج ا) (فوز) وهو الاكبر وهذا ما وعد ذكره حيث قال افما نستنبه بعد فان قلت نتيجة التأليف في هذا المثال بعض (ج ا) لان احد المتشاركين جزئى فكيف جعله كليا فنقول احد المتشاركين وان كان جزئيا لكنه في قوة الكل لانه مقدم متصلة كلية على ما عرفت من القوى المذكورة واعلم انه يكفي ان يقال في بيان ذلك الانتاج انه على تقدير صدق المقدمتين كلما صدق الاصغر صدق الاكبر ولا احتياج الى تقدير نتيجة التأليف لمقدم الصغرى ولا الى تركيب القياس من الشكل الاول وذلك ظاهر هذا كله ما في بعض ضروب الشكل الاول ولا يخفى عليك بيان الضروب الباقية وضروب سائر الاشكال في الاقسام الاربعة بعد استحضار الشرائط والضوابط الكلية في البراهين ويجب ان نتذكر اننا نعتبر في الانتاج كون النتيجة بحيث يلزم المقدمتين وكونهما متشاركتين في حد اوسط يناسبان اي المقدمتان به المطلوب فلا بد من المحافظة على ذلك في استنتاج الاقيسة

(٤٠)

وحكم القسم الرابع حكم الثالث الا انه يتبع الموجبة الكلية بعينه او كلية مع نتيجة التأليف اذ عكسها كليا كان تالي الصغرى الموجبة الكلية منتجا لمقدم الكبرى الموجبة الكلية من الاول والاوسط ملازمة نتيجة التأليف لمقدم الصغرى ولا يخفى عليك بيانه وبيان سائر الاشكال والضروب في كل قسم ويجب ان يعلم اننا نعتبر في الانتاج كون النتيجة بحيث يلزم من المقدمتين بوصف يشار كهما فيما يناسبان به المطلوب فاذا عرفت انتاج شئ مما لم يحكم بانتاجه وقد راعيت الشرط المذكور فالجواب بالكتاب فان ذلك ليس بيانا على دليل العموم بل امدد الاطلاع على دليل الانتاج من

القسم الثالث ان يكون الاوسط جزءاً تاماً من احدهما غير تام ٣١٤ من الآخري وانما يكون ذلك اذا كان

احدى طرفي احدي المقدمتين شرطية هي والمقدمة الاخرى تنسار كان في احد طر فيهما مثاله كلما كان (ج د) وكلما كان (اب فوز) وكلما كان (وز فده) انتج كلما كان (ج د) وكلما كان (اب فده) وحكم هذا القياس حكم المؤلف من الجملية والمتصلة الا ان المشاركة ثمة جليلة وههنا شرطية ونتيجة التأليف ههنا من قياس شرطية وثمة من قياس حلي فشرائط الانتاج وعدد الضروب في كل شكل من كل قسم يعرف من ثمة (قوله الفصل الثاني) القسم الثاني من اقسام الاقيسة الاقترافية الشرطية ما يتركب من المنفصلتين واقسامه ثلاثة لان الحد الاوسط اما جزء تام كل من واحدة من المقدمتين او جزء غير تام من كل واحدة منهما او جزء تام من احدهما غير تام من الاخرى القسم الاول ان يكون الحد الاوسط جزءاً تاماً من كل واحدة من المقدمتين وهو على ستة اقسام لانها اما حقيقة او حقيقة وممانعة الجمع او حقيقة وممانعة الخلو او مانعة الجمع او مانعة الخلو وكيف ما كان لا يميز بعض الاشكال عن بعض ولا الصغرى عن الكبرى ولا الاصغر عن الاكبر لان تمايز هذه الامور بحسب تمايز الحدود في المقدمتين وهو منتف ههنا ثم لابد من النظر في الاقسام الستة على التفصيل النظر الاول فيما يتركب من الحقيقتين الحقيقيتين اما ان تكونا موجبتين او لا فان كانتا موجبتين فاما ان تكونا كليتين او لا فان كانتا موجبتين كليتين انتجتا متصلتين موجبتين كليتين من الطرفين وسالبتين مانعتي الخلو لان كل متصلة من المتصلتين يستلزم سالبة مانعة الجمع وسالبة مانعة الخلو من الطرفين لجواز الجمع بين اللازم والمزوم وجواز الخلو بينهما وسالبتين حقيقتين من الطرفين لان سلب

من الطرفين لاستلزام كل واحد منهما نقيض الاوسط المستلزم للآخر وسالبتين مانعتي الجمع وممانعتين ٣ (منع)

الخلو وحقيقتين وقال

الشيخ لا يتجهان لان الطرفين ان تغايرا كذباً وان اتحداً ينتج عناد الشيء نفسه وجوابه لان سلم ايها ان تغايرا كذباً لجواز كون الطرفين متساويين والاوسط نقيض احدهما وتقدير اتحادهما لا ينتج عناد الشيء نفسه بل لزومه لنفسه ثم هذا البيان ان بواسطة قياس يخالف احدي مقدمتيه قياس الاصل بمحد واحد وكذا قياس الخلف وانما منع الشيخ عما يكون المخالفة بمحدين كافي قياس جزء الجوهر وان كانت احدهما جزئية فتصلة جزئية وان كانت احدهما سالبة فسالبة جزئية من الطرفين مقدمهما هذا وتاليها ذلك او عكسهما والاتساوي الطرفين ولزم العناد الحقيقي وقال السالبة السالبة الجزء ولا ينتج للاختلاف وان يبق بعينه انتاج موجبة الجزء من

منع الجمع او سلب منع الخلو بينهما يستلزم صدق سلب الانفصال الحقيقي ثم لاختفاء في انتاج هذا القياس متصلتين لان ملزومية احد الطرفين للآخر مفارقة للمزومية الطرف الاخر فهما متصلتان مختلفتان بحسب المفهوم وما نتاجه سالتين منفصلتين فظهور فيه لان كل متصلة من تينك المتصلتين وان استلزم منفصلة منهما لكن لا مخالفة بينهما لعدم امتياز مقدمهما عن تاليها بحسب الطبع اللهم الا ان اريد التعدد بمجرد الوضع لكنه بعيد عن اختيار الرجل العلي اعلى ان الملازمة بين الشئين لا يقتضي جواز الخلو عنهما لجواز ان يكون اللازم او المزوم شاملاً لجميع الموجودات المحققة والمقدرة فان قلت لو كان بين اللازم والمزوم منع الخلو ولا يستلزم نقيض اللازم عين المزوم وانه باطل قلنا لانهم ان باطل فان نقيض اللازم اذا كان من الامور الشاملة يكون محلاً فلا يبعد في استلزامه محلاً آخر ورد عليه ان نقيض اللازم لو استلزم المزوم لاستلزم نقيض اللازم عين اللازم فيكون بين اللازم والمزوم منافاة وانه محال قال الشيخ القياس المؤلف من الحقيقية لا ينتج لان الطرفين اعني الاصغر والاكبر في الوضع اما ان يتغايرا او يتحد فان تغاير لم يحل من ان يكون الاوسط نقيضاً لكل منهما او لا يكون والاخر باطل لاستحالة مناقضة الشيء الواحد لشئين والثاني اما ان لا يكون نقيضاً لشيء منهما او يكون نقيضاً لواحد منهما دون الآخر والاخر يقتضي كذب المنفصلتين لا يمكن اجتماع طرفيهما او ارتقاء عكسهما والثاني يقتضي كذب احدهما والتقدير خلافه هف وان اتحداً يلزم عناد الشيء لنفسه لان الاكبر معاند للاوسط والاول معاند للاصغر فيكون الاكبر معانداً للاصغر اي نفسه والجواب اننا لانم ان الطرفين ان تغايرا كذباً احدى المنفصلتين قوله لان الاوسط ان لم يكن نقيضاً لاحد الطرفين كذباً المتصلة المركبة منهما قلنا لانم وانما يكون كذلك لو وجب تركيب المتصلة من الشيء ونقيضه وليس كذلك لجواز تركيبها من الشيء ومساوي نقيضه فلم لا يجوز ان يكون تركيب كل منفصلتين من الشيء ومساوي نقيضه او يكون تركيب احدهما من النقيضين والاخرى من الشيء ومساوي النقيض سلمناه لكن لانم انهما لو اتحداً لزم عناد الشيء لنفسه بل لزوم الشيء لنفسه وهو ظاهر هكذا نقلوا عن الشيخ واعتراضوا عليه والمذكور في كتاب الشفاء ليس ذلك بل ان الحقيقتين لا تتجهان حقيقة لان الطرفين ان اتحداً عاند الشيء نفسه وان تغايرا كذباً المنفصلتين لوجود قسم ثالث خارج عن طرفيهما واورد على بيان انتاج هذا القياس المتصلتين انه بيان بواسطة قياس يخالف مقدماته مقدمات اصل القياس في الحدود فان الاوسط فيه نقيض الاوسط في اصل القياس والمعتبر في القياس استلزامه النتيجة بالذات لا بواسطة مقدمة غريبة تخالف حدود القياس على ما صرح الشيخ به في عدم قياسية جزء الجوهر بوجوب ارتفاعه ارتفاع الجوهر وما ليس بجوهر لا بوجوب ارتفاعه

ارتفاع الجوهر حيث كان الاستلزام بواسطة قولنا وكما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فهو جوهر فانه يخالف بمحدوده حدود القياس اجاب بان المراد بالمقدمة الغربية ما يخالف بمحدوداتها حدود احدى مقدمتي القياس لا ما يخالف بمحدوداتها حدود احدى مقدمتي القياس فاننا لو فسرنا هاهنا به لزم ان لا يكون الخالف ولا العكس من الطرق المصححة للتأويل لانه اذا قيل ان لم يصدق لاشي من (ج ا) فيبطل (ج ا) وهو مع كل (اب) ينتج نقيض لاشي من (ج ب) فهذا البيان بواسطة نقيض النتيجة وهو يخالف لا احدى مقدمتي القياس في احد الحدين والاخرى في الحد الاخر وكذلك العكس يخالف لكل من مقدمتي القياس في احد الحدين اما لو فسرنا بما يخالف بكل من حديهما احدى احدى مقدمتي القياس خرج طريق استلزام جزء الجوهر لان عكس النقيض يخالف بمحدوده حدود احدى المقدماتين وهي المقدمة الثانية ودخل العكس والخلف لعدم مخالفتهم بالحدين لاحدى المقدمات وكذا الطريق الذي سلكناه ههنا ضرورة ان كل واحدة من مقدمتي القياس المتوسطة لا تخلف احدى مقدمتي اصل القياس الا بحد واحد والى هذا الجواب اشار بقوله ثم ان هذه البيانات بواسطة قياس الى آخرة ومن الناس من قال المراد بالمقدمة الغربية ما لا يكون شي من حديه مذكورا في القياس وهو كما يدخل تلك البيانات في اعتبار القياسية لذلك يدخل البيان بعكس النقيض وبالمقدمة الاجنبية ايضا واعلم ان الماقشة في مثل هذه المقامات بمنزلة عن التوصل فانها لفظية لانه على تعريف القياس فانه ان عرف بما لا يخرج امثال هذه البيانات عن دائرة الاعتبار كان المركب من الحقيقيين قياسا والمتصلات والمنفصلات المذكورة تناسج والافهو ملزوم وهي لوازم وحينئذ يكون الفرض من وضع الفصل بيان الاستلزام لا القياسية هذا اذا كانت الحقيقيتان موجبتين كليتين اما اذا لم تكونا كليتين فاما ان تكونا جزئيتين او احدهما جزئية والاخرى كلية فان كانت احدهما جزئية فقط انتج القياس متصلتين جزئيتين مقدم احدهما طرف الجزئية وتاليها طرف الكلية والاخرى عكس الاولى اما الاولى فتعين البرهان المذكور وهو ان طرف الجزئية يستلزم نقيض الاوسط ونقيض الاوسط مستلزم طرف الكلية واما الثانية فلا تفكك الاولى اليها ولا تناسجها من الشكل الثالث والاوسط نقيض الاوسط لذلك البرهان لصيرة كبرى الشكل الاول جزئية ويلزم منه استلزام القياس للمنفصلات الست جزئية وان كانت الحقيقيتان جزئيتين فلا انتاج لجواز ان يكون زمان معاندة الاوسط لاحد الطرفين غير زمان معاندته للطرف الاخر فلا يحصل بين المقدمتين ارتباط ناتج وان لم تكن الحقيقيتان موجبتين فاما ان تكونا سالبتين او تكون احدهما سالبة فقط فان كانتا سالبتين فلا انتاج ايضا لجواز ان لا يعاند الشيء الواحد كالجسم للآخرين كالانسان

(والتاقي)

ان كانت تقع الحقيقة مانعة الجمع او مانعة ^{٣١٧} الخلو لزم متصلة كلية من الطرفين مقدمتها من غير

والناطق ولا للمعاندتين كالا انسان والا انسان فيصدق السالبتان مع ان الحق التلازم في الاول والتعاند في الثاني وان كانت احداهما سالبة فقط انتج احدى متصلتين سالبتين جزئيتين لا على التعيين مقدم احدهما طرف الموجبة وتاليها طرف السالبة والاخرى عكسها فانه ان كذب المتصلتان صدق نقيضا هما فيكون كل من الطرفين ملزوما للآخر فيكونان متساويين وحينئذ كذبت السالبة المنفصلة لان الاوسط معاندا لاحد الطرفين عنادا حقيقيا فيكون معاندا للطرف الاخر ضرورة ان ما يعاندا احد المتساويين يكون معاندا للمتساوي الاخر فيلزم التعاند الحقيقي بين جزئي السالبة وانما لم ينتج احداهما على التعيين لجواز تحقق الملازمة الكلية بين ما يعاندا لشي وبين ما لا يعانده كالا انسان فانه يستلزم الا فرس كليا مع انه يعاندا الا ناطق والا فرس لا يعانده قال الشيخ المنفصلة السالبة الجزء لا ينتج للاختلاف الموجب للعدم فان القياس يصدق نارة مع التعاند بين الطرفين كقولنا ما ان يكون الاثنان فردا او زوجا وليس البتة اما ان يكون زوجا او لا فردا والحق التعاند بين فردية الاثنين ولا فردية الاثنين واخرى مع الاتماند بينهما كما اذا بدلنا الكبرى بقولنا وليس البتة اما ان يكون زوجا او لا خلا والحق التعاند بين كون الاثنين فردا وبين عدم كونه خلا قال المصنف هذا ينفي انتاج السالبة الموجبة الجزء ايضا الا اذا بدلنا الكبرى في القياس الاول بقولنا وليس البتة اما ان يكون زوجا او منقسما بمتساويين وفي القياس الثاني بقولنا وليس البتة اما ان يكون زوجا او عددا لزم الاختلاف وظاهر هذا الكلام الاعتراض على الشيخ حيث خصص العقم بالسالبة الجزء فانه عام لكن الشيخ ذكر في الشفاء عقيب بيان عقم السالبة الجزء بلا فصل ان السالبة ذات الموجبتين ايضا بهذه الصفة ولورد الاختلاف بالامثلة التي ذكرنا فلا توجيه للاعتراض عليه بما ذكره الاله الا ان يقال لما بين الاختلاف في السالبة الجزء لم تكن حاجة الى بيانه في الموجبة الجزء لان الانتاج وعدم الانتاج لا يختلفان بايجاب الاجزاء وسلبها وحينئذ يكون له وجه ما للنظر الثاني فيما يتركب من الحقيقية وغيرها (قوله وان كانت مع الحقيقية) ان كانت الحقيقية ومانعة الجمع او مانعة الخلو موجبتين كليتين لزم متصلة كلية مقدمتها من غير الحقيقية وتاليها من الحقيقية في الاول اي في خلط الحقيقية مع مانعة الجمع ومقدمتها من الحقيقية وتاليها من مانعة الخلو في الثاني اي في خلط الحقيقية مع مانعة الخلو اما في الاول فلا استلزام طرف مانعة الجمع نقيض الاوسط واستلزام نقيض الاوسط طرف الحقيقية واما في الثاني فلا استلزام طرف الحقيقية نقيض الاوسط واستلزامه طرف مانعة الخلو ولا انعكاس اي لا يلزم في الاول متصلة مقدمتها من الحقيقية وفي الثاني متصلة مقدمتها من مانعة الخلو فانه لو انعكس يلزم تساوي الطرفين واحدهما معاندا للاوسط عنادا حقيقيا فالمتساوي الاخر يعانده كذلك فيقلب غير الحقيقية حقيقة ولان نقيض الاوسط اعم من طرف مانعة الجمع والاكذبت السالبة من غير عكس لجواز كون نقيض الاوسط اخص من طرف مانعة الجمع واعم من طرف مانعة الخلو ومن

والا كذبت السالبة من غير عكس لجواز كون نقيض الاوسط اخص من طرف مانعة الجمع واعم من طرف مانعة الخلو ومن

واخص من طرف مانعة الخلو اما وجوبها ان فسرنا بما يقابل الحقيقة اي بالتفسير
الاخص او جوازها ان فسرنا بالتفسير الاعم الشامل للحقيقة وغيرها فان نقيض الاوسط
حينئذ كما يجوز ان يساوي طرف غير الحقيقة كذلك يجوز ان يكون اعم او اخص
لكن نقيض الاوسط مساو لطرف الحقيقة فيكون طرف الحقيقة اعم من طرف
مانعة الجمع واخص من طرف مانعة الخلو فلا يستلزم طرف مانعة الجمع ولا يستلزمه
طرف مانعة الخلو كليا وان كانت احدي المقدمتين الموجبتين جزئية فهي اما الحقيقة
او غيرها وهو اما مانعة الجمع او مانعة الخلو فالاقسام اربعة وفي ثلاثة الاقسام وهو
الحقيقة الكلية مع مانعة الجمع الجزئية والحقيقة مع مانعة الخلو الكلية والجزئية يلزم
متصلة جزئية من الطرفين كيف كان مقدمها اي سواء كان متقدمها من الحقيقة
او غيرها اما في الاول فلان طرف مانعة الجمع يستلزم طرف الحقيقة جزئيا بعين الدليل
المذكور في الكليتين وبالعكس لان نقيض الاوسط يستلزم طرف الحقيقة كليا وطرف
مانعة الجمع يستلزم نقيض الاوسط جزئيا ينتج من الشكل الرابع استلزام طرف
الحقيقة لطرف مانعة الجمع جزئيا واما في الثاني فلان طرف الحقيقة يستلزم طرف
مانعة الخلو بعين الدليل المذكور وبالعكس ذلك لان نقيض الاوسط يستلزم طرف
مانعة الخلو كليا وطرف الحقيقة جزئيا ينتج من الشكل الثالث استلزام طرف مانعة
الخلو لطرف الحقيقة واما في الثالث فلا استلزام نقيض الاوسط طرف الحقيقة كليا
وطرف مانعة الخلو جزئيا ينتج من الثالث استلزام طرف الحقيقة لطرف مانعة الخلو
وعكسه ايضا اذا بد لنا الصغرى بالكبرى ويمكن الاستدلال على العكس بانعكاس
المتصلة اللازمة ولا ارباب في ان هذه التسايج كما يلزم على تقدير جزئية احدي
المقدمتين يلزم ايضا على تقدير كليتها لان لازم الاعم لازم الاخص فالتعريض لها
ههنا بخلافه فتم لا وجه له اللهم الا ان يقال قد اعتبر في نتائج المنفصلات موافقتها
ايها في الكم لكن هذه المحافظة يجب ان لا يحافظ عليها واما في الرابع وهو الحقيقة
مع مانعة الجمع الكلية فلم يلزم منه بالذات الامتصاصة جزئية من نقيض الطرفين
من الاول والثالث والاوسط اما من الاول فلا استلزام نقيض طرف الحقيقة
الاوسط جزئيا واستلزام الاوسط نقيض طرف مانعة الجمع كليا واما من الثالث
فلا استلزام الاوسط نقيض طرف الحقيقة جزئيا واستلزامه نقيض طرف مانعة الجمع
كليا وعكس ذلك يتبين من الثالث والرابع فان قلت الاتصال بين نقيض الطرفين
ليس نتيجة القياس لوجوب ان لا تكون حدود النتيجة مخالفة لحدود القياس فالجواب
ان حد القياس لا يشعر بموافقة حدود النتيجة بل المعتبر ليس الا استلزام القياس
للنتيجة بالذات وهو متحقق ههنا واجاب بان تلك المتصلة ترد الى متصلة جزئية
من الطرفين اذ المتصلة من النقيضين تستلزم المتصلة المانعة الجمع من نقيض اللازم

(وعين)

وعين المزوم المستلزم للمتصلة من الطرفين وايضا يستلزم المانعة الخلو من نقيض
المزوم وعين اللازم المستلزم للاتصال بين الطرفين وفيه نظر لان ذلك يوجب
انعكاس المتصلة الجزئية كنهها بعكس النقيض مع دلالة النقيض على عدم انعكاسها
وايضا استلزام القياس لهذه المتصلة بواسطة المتصلة من النقيضين وهي مقدمة
غريبة لم يحفظ فيها شيء من حدود القياس فلا يكون نتيجة له وان كانت احدي
المقدمتين سالبة فالسالبه اما هي الحقيقة او غيرها فان كانت السالبة الحقيقة لم ينتج
القياس اما اذا كانت مع مانعة الجمع فالصدق القياس مع تعاند الطرفين نارة ولا تعاندهما
اخرى اما مع التعاند فلجواز سلب الاتصال الحقيقي بين احد المتعاندتين بواي بين
احد طرفي مانعة الجمع ونقيض الاخر اذا حد طرفي مانعة الجمع اخص من نقيض
الاخر فيكون بينهما ملازمة فلا يكون بينهما انفصال حقيقي وحينئذ يصدق السالبة
الحقيقية من احد الطرفين ونقيض الآخر والموجبة المساومة الجمع من الطرفين
والاوسط احد الطرفين مع التعاند الحقيقي بين الطرفين الآخر ونقيضه واما مع
عدم تعاندهما فلجواز سلب الانفصال الحقيقي بين احد طرفي مانعة الجمع ولازم الطرف
الاخر المساوي له ومانعة الجمع من الطرفين صادقة والحق الملازمة بين
الطرف الاخر ولازمه المساوي وانما قل لجواز عدم الانفصال دون الوجوب لان
مانعة الجمع اذا اعتبرت بالتفسير الاعم جاز صدق الانفصال الحقيقي بين احد طرفيها
ولازم الطرف الاخر المساوي له ضرورة ان مساوي المعاند معاند واما اذا كانت
السالبة الحقيقية مع مانعة الخلو فلجواز سلب الانفصال الحقيقي بين احد المتعاندتين
عدما اي احد طرفي مانعة الخلو ونقيض الطرف الاخر اذ كل من طرفيها اعم
من نقيض الاخر فلا يكون بينهما انفصال حقيقي فيصدق السالبة الحقيقية
من احد طرفي مانعة الخلو ونقيض الطرف الاخر مع مانعة الخلو من الطرفين
والحق التعاند بين الطرفين الآخر ونقيضه وجواز سلب الانفصال الحقيقي
بين احد طرفي مانعة الخلو ولازم الطرف الاخر المساوي له فيصدق المنفصلتان
والحق اللازم بين الطرفين الاخر ولازمه وان كانت السالبة غير الحقيقية انتجت
متصلة سالبة جزئية مقدمها من مانعة الجمع في الاول اي في خلط الحقيقة مع مانعة الجمع
ومن الحقيقة في الثاني اي في خلطها مع مانعة الخلو واللازم كذب السالبة الغير الحقيقية
اما اذا كانت مانعة الجمع فلانه اذا صدق ليس البتة اما ان يكون (اب اوجد) مانعة
الجمع ودائما اما ان يكون (جد اوهز) حقيقة فليصدق قد لا يكون اذا كان
(اب فزهز) والا يصدق نقيضه وهو قولنا كلما كان (اب فزهز) ويصدق بحكم
الحقيقة كلما كان (هز) لم يكن (جد) فكلما كان (اب) لم يكن (جد) فيكون بين
(اب اوجد) منع الجمع فيكذب السالبة المانعة الجمع واما اذا كانت مانعة الخلو فلانه

لولا يصدق النتيجة في المثال المذكور والسالبة مانعة الخلو صدق كلما كان (هز قاب) ويلزم الحقيقة كلما لم يكن (جد فهز) وكلما لم يكن (جد قاب) فيكون بين (جد قاب) منع الخلو فكذب السالبة المانعة الخلو ولا ينعكس أي لا يلزم متصلة جزئية مقدمها من الحقيقة في الأول ومن مانعة الخلو في الثاني لجواز كون نقبض الاوسط الذي هو طرف الحقيقة اخص من طرف مانعة الجمع واعم من طرف مانعة الخلو فيصدق السالبة المانعة الجمع لان مانعة الجمع موجبة انما يصدق اذا كان نقبض كل واحد من طرفيها اعم من الطرف الآخر فاذا كان نقبض احد طرفيها وهو نقبض الاوسط اخص لم يصدق مانعة الجمع موجبة فيصدق سالبها والحقيقة الموجبة مع كذب عدم استلزام طرف الحقيقة الذي هو نقبض الاوسط لطرف مانعة الجمع جزئيا لازوم الاعم للاخص كليا وكذا يصدق السالبة المانعة الخلو لان مانعة الخلو الموجبة لا تصدق الا اذا كان نقبض كل واحد من طرفيها اخص من الطرف الآخر فاذا كان نقبض احد طرفيها اعم من نقبض الاوسط اعم لم يصدق ايحايها فيصدق السالبة المانعة الخلو والموجبة الحقيقية مع كذب عدم استلزام طرف مانعة الخلو لطرف الحقيقة الذي هو نقبض الاوسط جزئيا لاستلزام الاعم كليا ولقائل ان يقول اذا صدق دائما اما ان يكون (اب اوجد) حقيقة وليس البتة اما ان يكون (جد اوهز) مانعة الجمع فليصدق قد لا يكون اذا كان (اب فهز) والا فكلما كان (اب فهز) ويلزم الحقيقة كلما كان (اب) لم يكن (جد) ويتجهان من الثالث قديكون اذا كان (هز) لم يكن (جد) فيكون بين (هز وجد) منع الجمع جزئيا وقد كان ليس البتة اما ان يكون (جد اوهز) مانعة الجمع هف وكذلك اذا فرضنا السالبة في المثال مانعة الخلو وجب ان يصدق قد لا يكون اذا كان (هز قاب) والا فكلما كان (هز قاب) نجعله كبرى لقولنا كلما لم يكن (جد قاب) ينتج ما ينعكس الى قولنا قديكون اذا لم يكن (جد فهز) فيكون بين (جد وهز) منع الخلو فيلزم كذب السالبة المانعة الخلو النظر الثالث فيما يتركب من مانعتي الجمع او مانعتي الخلو (قوله وان كانت المنفصلتان) مانعنا الخلو او مانعنا الجمع ان كانا موجبتين كائين اركان احدهما كلية لزمت متصلة موجبة جزئية من الطرفين في الأول اي في مانعتي الخلو مقدمها اي طرف كان من الثالث والاوسط نقبض الاوسط فان نقبض الاوسط يستلزم احد الطرفين كليا والطرف الآخر كليا او جزئيا ومن نقبض الطرفين في الثاني اي في مانعتي الجمع من الثالث والاوسط عين الاوسط لاستلزام الاوسط نقبض احد الطرفين كليا ونقبض الطرف الآخر كليا او جزئيا ولا يلزم هذه المتصلة كلية لجواز كون كل من الطرفين او نقبض الطرفين اعم من الآخر من وجه فلا يصدق الملازمة الكلية بينهما اما في مانعة الخلو فكقولنا دائما اما ان يكون هذا الشيء لحيوانا او لاشجرا او دائما اما ان يكون لاشجرا او لاشجرا واما في

(مانعة)

وان كانت منفصلتان مانعتي الخلو ومانعة الجمع لزمت متصلة جزئية من الطرفين في الأول والاوسط نقبض الاوسط ومن نقبضيهما في الثاني والاوسط عين الاوسط لا كلية لجواز كون كل واحد من الطرفين اعم من وجه وان كانت احدهما سالبة سالبة جزئية من الطرفين فيهما مقدمة من الموجبة في الأول ومن السالبة في الثاني والا كذب السالبة ولا ينعكس لجواز كون طرف الموجبة اعم من طرف

متن

وان كانت المنفصلتان احدهما مانعة الجمع و ٢٢١ في الاخرى ما نفع الخلو لزمت متصلة كلية من الطرفين

مانعة الجمع فكقولنا هذا الشيء اما حيوان او شجر واما شجر او حجر مع كذب قولنا كلما كان لحيوانا كان لاشجرا وان كانت احدي المنفصلتين سالبة لزمت سالبة جزئية من الطرفين مقدمها من الموجبة في الأول ومن السالبة في الثاني والا كذب السالبة اما في الأول فلانه اذا صدق دائما اما (اب) او (جد) وليس البتة اما (جد) او (هز) مانعتي الخلو صدق قد لا يكون اذا (اب فهز) والا فكلما كان (اب فهز) نجعله كبرى للزم الموجبة وهو كلما لم يكن (جد قاب) ينتج كلما لم يكن (جد فهز) فيكون بين (جد وهز) منع الخلو فكذب السالبة واما في الثاني فلانه لولا يصدق في المثال والمقدمتان مانعنا الجمع قد لا يكون اذا كان (هز قاب) فكلما كان (هز قاب) ولازم الموجبة كلما كان (اب) لم يكن (جد) ينتج كلما كان (هز) لم يكن (جد) فبين (جد وهز) منع الجمع فالسالبة كاذبة ولا ينعكس أي لا يلزم متصلة مقدمها من السالبة في الأول لجواز ان يكون طرف الموجبة اعم من طرف السالبة في مانعة الخلو كقولنا دائما اما ان يكون هذا الشيء لا انسانا ولا فرسا وليس البتة اما ان يكون لا فرسا او لحيوانا مع صد استلزام الاخص وهو طرف السالبة للاعم وهو طرف الموجبة كليا ومقدمها من الموجبة في الثاني لجواز كون طرف الموجبة اخص من طرف السالبة في مانعة الجمع وامتناع سلب ملازمة الاعم للاخص كقولنا دائما اما هذا الشيء انسان او فرس وليس البتة اما فرس او حيوان مع كذب قد لا يكون اذا كان انسانا كان حيوانا النظر الرابع في المركب من مانعتي الجمع والخلو وهو اخر الاقسام (قوله وان كانت المنفصلتان) مانعة الجمع ومانعة الخلو ان كانا موجبتين كليتين انتج القياس المركب منهما متصلة كلية من الطرفين مقدمها من مانعة الجمع وتاليها من مانعة الخلو من غير عكس اما الأول فلا يستلزام طرف مانعة الجمع نقبض الاوسط واستلزام نقبض الاوسط طرف مانعة الخلو وانتاج هذين الاستلزامين من الشكل الأول استلزام طرف مانعة الجمع لمانعة الخلو واما الثاني فلانه لو تحقق العكس لكان الطرفان متساويين واحدهما لازم لنقبض الاوسط والاخر ملزوم له فيكون كل منهما مساويا لنقبض الاوسط فتقلب المقدمتان حقيقتين لتركب كل منهما حينئذ من الاوسط ومساوي نقبضه ولان نقبض الاوسط اعم من طرف مانعة الجمع واخص من طرف مانعة الخلو وجوبا او جوازا فيكون طرف مانعة الخلو اعم من طرف مانعة الجمع فلا يستلزم وان كانت احدهما جزئية فان كانت الجزئية مانعة الجمع فالنتيجة متصلة جزئية من الطرفين من الأول والاوسط نقبض الاوسط فان طرف مانعة الجمع يستلزم نقبض الاوسط جزئيا ونقبض الاوسط يستلزم طرف مانعة الخلو كليا او من الثالث كما في بعض النسخ فان نقبض الاوسط مستلزم لطرف مانعة الجمع جزئيا لانه اعم منه واطرف مانعة الخلو كليا وعكس هذه النتيجة ايضا لازم من الرابع او من الثالث وان كانت الجزئية مانعة الخلو فالنتيجة متصلة من

(٤١)

مقدمها من مانعة الجمع من الأول من غير عكس والا لصارتا حقيقةتين ولان نقبض الاوسط اعم من طرف مانعة الجمع واخص من طرف مانعة الخلو وجوبا او جوازا وان كانت احدهما جزئية فان كانت مانعة الجمع فجزئية من الطرفين من الثالث والاوسط نقبض الاوسط والآخر نقبضيهما والا عين الاوسط وان كانت احدهما سالبة لم ينتج لان الاخص من نقبض الشيء قد يكذب مع نقبضه ولازمه المساوي والاعم من نقبضه قد يصدق معهما فلم ينتج الاتصال والانفصال ومقابليهما وانت تعلم مما ذكرنا انه يشترط في انتاج هذه الاقسام ايجاب المقدمتين وكلية احدهما وكون السالبة منافية للموجبة عند اتحاد الطرفين

متن

القسم الثاني ان يكون الاوسط جزءا غير تام من كل واحدة منهما وشرط انتاجه ان يحاط بالمقدمتين وتنتج
الخلو منهما وكلتي احدهما واشتمل المتشاركين ٢٢٢ على تأليف منتج والنتيجة مانعة الخلو من

نقيض الطرفين من الاول والاسط عين الاوسط لاستلزام نقيض طرف مانعة الخلو
الوسط جزئيا واستلزامه نقيض طرف مانعة الجمع كليا او من الثالث لاستلزام الوسط
نقيض طرف مانعة الخلو جزئيا لانه اعم منه ونقيض طرف مانعة الجمع كليا والعكس
يقين من الرابع او من الثالث وان كانت احدي المنفصلتين سالبة لم ينتج القياس الاتصال
ولا الانفصال ولا مقياسا بل هما اما اذا كانت السالبة مانعة الخلو فلصدق القياس بانه
مع تعاند الطرفين واخرى مع تلازمهما اما مع التعاند فلان الاخص من نقيض الشيء
قد يكذب مع نقيضه فيصدق من الاخص والشيء مانعة الجمع الموجبة ومن الاخص
ونقيض الشيء سالبة مانعة الخلو مع التعاند الحقيقي بين الشيء ونقيضه واما مع التلازم
فلان الاخص من نقيض الشيء قد يكذب مع لازم الشيء المساوي اذ بين الاخص والشيء
منع الجمع ويجوز ان يكذب جزءه فيكذب احد جزئيه ولازم الاخر المساوي فيصدق
موجبة مانعة الجمع من الاخص والشيء وسالبة مانعة الخلو من الاخص ولازم الشيء
المساوي مع التلازم بين الشيء ولازمه واما اذا كانت السالبة مانعة الجمع مانع فلان اعم
من نقيض الشيء قد يصدق مع نقيضه فيكون بين اعم والشيء منع الخلو وبين اعم
ونقيض الشيء سلب منع الجمع والواقع التعاند بين الشيء ونقيضه وكذلك اعم من نقيض
الشيء قد يصدق مع لازم الشيء المساوي فتصدق المنفصلتان والحق للتلازم بين الشيء
ولازمه وهذا النقيض انما يتم اذا كانت السالبة جزئية وهو ظاهر وانت تعلم ان ذكرنا
في انتاج الاقسام الستة من هذا القسم وهو المركب من المنفصلتين المشتركين
في جزء تام منهما انه يشترط في انتاج كلهما ان يحاط بالمقدمتين وكلية احديهما
على ما وقع التبيين عليه وانه يشترط كون السالبة منافية للوجبة بتقدير اتحاد
طرفيهما اي السالبة مع الموجبة انما تنتج في هذه الاقسام اذ كانتا متماثلتين
او فرضنا اتفاقهما في الطرفين المقدم والتالي او لا ترى ان السالبة الحقيقية مع موجبتها
تنتج و بينهما منافاة لاستحالة الانفصال الحقيقي وسلبه بين امرين بعينههما ومع الموجبة
للمانعة الجمع او للمانعة الخلو لا تنتج وليس بينهما منافاة لجواز ان يكون بين امرين منع
الجمع او منع الخلو ويصدق ايضا بينهما سلب الانفصال الحقيقي بخلاف السالبة
المنفعة الجمع او الخلو مع الموجبة الحقيقية فانها تنتج و بينهما منافاة لاستحالة الانفصال
الحقيقي بين امرين مع سلب منع الجمع او الخلو بينهما وكذلك السالبة للمانعة الجمع
تنتج مع موجبتها ولا تنتج مع الموجبة للمانعة الخلو والسالبة للمانعة الخلو تنتج مع
موجبتها ولا تنتج مع الموجبة للمانعة الجمع فقد بان بحسب استقراء الاقسام ان السالبة
مقابلة لم ينف الموجهة لم تنتج وانما تنتج اذا نافتها (قوله القسم الثاني) القسم

(د) واما (هـ) لعدم الخلو عن الجزء الغير المتشارك واحد القياسين المنتجين للنتيجتين الثالث (الثاني)
ان يشارك جزءا والآخر الآخر مثاله اما كل (اب) واما كل (ج د) واما كل (ب هـ) واما كل (د ز) ٣

ثم انتج التبيين احدهما اما كل (اب) واما كل (ب هـ) واما كل (ج ز) الثانية اما كل (ا هـ) واما كل
(ج د) واما كل (د ز) رابع ٢٢٣ ان يشارك كل جزء جزءا مثاله اما كل (اب) واما كل

الثاني من الافتراضات الكاشفة من المنفصلات ان يكون الاوسط جزءا غير تام في كل
واحدة من المنفصلتين وشرط انتاجه اربعة امور ان يحاط بالمقدمتين وصدق منع الخلو
بالتفسير الاعم عليهما حتى يكونا اما حقيقيتين او مانعتي الخلو واحديهما حقيقة
والاخرى مانعة الخلو وكلية احدي المقدمتين واشتمال المتشاركين على تأليف
منتج والنتيجة منفصلة موجبة مانعة الخلو من الجزء الغير المتشارك ومن نتيجة التأليف
بين المتشاركين هذا ان كان شيء من طرفي المقدمتين غير متشارك والا فالنتيجة
من نتائج التأليفات واقسامه خمسة لانه اما ان يكون احد جزئي احدي المقدمتين
مشارك لا احد جزء الاخرى فقط او للجزئين من الاخرى معا او يكون احد جزئي
احديهما مشاركا لا احد جزئي الاخرى والجزء الاخر الاخر او يكون احد جزئي
احديهما مشاركا لا احد جزئي الاخرى والجزء الاخر للجزئين من الاخرى او يكون
كل من جزئي احدهما مشاركا لكل من جزئي الاخرى فهذه اقسام خمسة لا مزيد
عليها الاول ان يشارك جزء واحد من احديهما جزءا واحدا من الاخرى مثاله كل
(ا) اما (ب) واما (ج) واما كل (ج د) واما كل (د هـ) انتج كل (ا) اما
(ب) واما (د) واما (د هـ) فالنتيجة من ثلثة اجزاء الطرفان الغير المتشاركين
ونتيجة التأليف لانه لما كانت المقدمتان مانعتي الخلو وجب ان يكون احد طرفي كل
واحدة منهما واقعا فالواقع بينهما ان كان احد الطرفين المتشاركين صدق نتيجة
التأليف والا فالواقع اما الطرف الغير المتشارك من احدي المنفصلتين او الطرف
الغير المتشارك من الاخرى فالواقع لا يخلو عن نتيجة التأليف وعن احدي الطرفين الغير
المتشاركين ولا يجب منع الجمع بين اجزاء النتيجة في هذه الاقسام الخمسة كما وجب منع الخلو
فيكون حقيقة لجواز ان يكون اللازم اي نتيجة التأليف اعم من المزموم وهو المتشاركان
فكما اجتمع مع المتشاركين يجتمع مع غير المتشاركين فلا يكون بين اجزاء النتيجة منع
الجمع الثاني ان يشارك جزء واحد من احديهما جزئيين من الاخرى مثاله كل (ا)
اما (ب) واما (ج) وكل (ج) اما (د) واما (هـ) انتج كل (ا) اما (ب)
واما (د) واما (هـ) من ثلثة اجزاء الجزء الغير المتشارك ونتيجتا التأليفين لان
الواقع لما الجزء الغير المتشارك او الجزء المتشارك فان كان الجزء الغير المتشارك
فهو احد اجزاء النتيجة وان كان الجزء المتشارك فالواقع من المنفصلة الاخرى اما
هذا الطرف او ذاك واما ما كان يصدق نتيجة التأليف فالواقع اما الجزء الغير المتشارك
او احدي نتيجتي التأليفين الثالث ان يشارك جزء من احديهما جزءا من الاخرى
والجزء الاخر الآخر مثاله اما كل (اب) واما كل (ج د) واما كل (ب هـ) واما

الضرر وبما يكون من اشتراك الاجزاء اهو من شكل واحد او اشكال وما يكون من نتائجها اهي واحدة
او اكثر او ذات ثلثة اجزاء او اكثر والشخص استنتج من الشكل الثاني حيلة كقولنا كل (ا) اما (ب) واما (ج) ٣



كل (دز) نتيجتين باعتبار المتشاركين احدهما اما كل (اب) واما كل (ب) واما كل (ج ز) والثانية اما كل (اه) واما كل (ج د) واما كل (د ز) اما الاولى فلان الواقع اما المتشارك كان الاخير ان يلزم نتيجة التأليف او لا فيصدق احد الطرفين الباقيين واما الثانية فلان الواقع اما المتشارك كان الاولان فتحقق نتيجة التأليف او لا فيلزم احد الطرفين الباقيين الرابع ان يشارك كل جزء من احديهما جزءا من الاخرى مثاله اما كل (اب) واما كل (بج) واما كل (ج ا) واما كل (ب د) ينتج اما بعض (ج ب) واما كل (اد) واما كل (ب ا) واما بعض (ج د) من اربعة اجزاء هي نتائج التأليف لان الواقع من المنفصلة الاولى اما الجزء الاول او الثاني وعلى كلا التقديرين فالواقع معه من المنفصلة الثانية اما الجزء الاول او الثاني فيصدق احدي نتائج التأليف الخامس ان يشارك جزء من احديهما كل واحد من جزئي الاخرى والجزء الاخرى احد جزئي الاخر فقط كقولنا اما كل (اب) واما كل (ج د) واما كل (د ه) واما كل (د ا) نتيجتين احديهما اما كل (اب) واما كل (ج ه) واما كل (ج ا) والثانية اما بعض (ب د) واما كل (ج ا) واما كل (د ه) ولما كان كل منفصلة في هذا القسم مشتملة على جزء مشترك لاحدهما من المنفصلة الاخرى وجزء مشترك لجزئين منها فكل من النتيجتين مركبة من الجزء المشترك لاحدهما وهو كل (اب) في النتيجة الاولى وكل (د ه) في النتيجة الثانية ومن تيجتي التأليفين لان الجزء المشترك لاحدهما من احدي المنفصلتين ان كان واقعا فهو احد اجزاء النتيجة والا فلا بد من وقوع الجزء المشترك للجزئين وحينئذ يكون الواقع معه من المنفصلة الاخرى احدهما فيصدق احدي تيجتي التأليفين وانت تعلم ان الاشكال الاربعة تنعقد من المنفصلتين في كل قسم من هذه الاقسام الخمسة وتغير الصغرى هن الكبرى بحسب الجزئين المتشاركين ولا يخفى عليك بعد ذلك عدد الضروب في كل شكل واشترك الاجزاء اهو من شكل واحد ام من اشكال متعددة وما يصكون من نتيجتهما هي واحدة واكثر والنتيجة الواحدة هي مركبة من جزئين او ثلاثة اجزاء او اكثر والشيخ استنتج من الشكل الثاني جملة كقولنا كل (ا) اما (ب) واما (ج) ولا شيء من (د) اما (ب) واما (ج) نتيج لا شيء من (اد) وانت تعلم ان ذلك انما اتي اذا اخذنا المنفصلتين شبهتين بالجملة بان نحمل الانفصال على احد الطرفين ونسليه من الطرف الاخر وحينئذ يصير القياس شبهها باقياس الجملي بل هو هو بعينه واما اذا اخذنا منفصلتين صريحتين فاننا جهما الكلية لا بد له من برهان (قوله القسم الثالث) القسم الاخير من الاقسام الثلاثة في المنفصلات ان يكون الاوسط جزءا تاما من احدي المنفصلتين غير تام من الاخرى وانما يتصور ذلك اذا كان احد طرفي احدي المنفصلتين شرطية مشاركة للمنفصلة لاخرى في جزء تام فكل الشرطية ان كانت متصلة يكون حكمها مع المنفصلة الاخرى فيما بعد

(حكم)

ولا شيء من (د) اما (ب) واما (ج) نتيج لا شيء من (اد) وانت تعلم كون المنفصلتين شبهتين بالجملة بل هما هما متى

القسم الثالث ان يكون الاوسط جزءا تاما من احدهما غير تام من الاخرى والنتيجة فيه مانعة الخلو من الجزء الغير المشترك ومن نتيجة التأليف بين الشرطين لعدم خلو الواقع من ذلك الجزء وعن القياس المتنج لهسائمة قد يكون الاشتراك في القياس من المنفصلتين والمنفصلتين في جزء تام منهما او غير تام منهما فيتنج باعتبار كل اشتراك نتيجة كما علمت وباعتبار التركيب نتيجة اخرى تبين لك فيما بعد

الفصل الثالث فيما يتركب من الجملة والمتصلة والمشارك للجملة اما نالي المتصلة او مقدمتها كانت الجملة صغرى او كبرى فاقسامه اربعة الاول ان يكون المشترك نالي المتصلة والجملة كبرى الثاني ان يكون الجملة صغرى وبشرط في انتاجها ايجاب المتصلة واشتمال المتشاركين على تأليف منتج يراعى فيه كون الجملة كبرى في الاول صغرى في الثاني او انتاج نتيجة التأليف ٣٢٥ مع الجملة نالي السالبة والنتيجة متصلة مقدمتها مقدم المتصلة وناليها حكم القياس المركب من المتصلة والمنفصلة وسبجي البحث عنه وان كانت منفصلة كان حكمها حكم القياس المركب من منفصلتين والنتيجة فيسبب منفصلة مانعة الخلو من الجزء الغير المشترك ونتيجة التأليف بين تلك الشرطية والمنفصلة البسيطة لانه اشترط في هذا القسم كون المنفصلة الشرطية الجزء مانعة الخلو فالواقع لا يخلو عن الطرف الغير المشترك منها وعن القياس المنتج نتيجة التأليف لان الواقع ان كان هو الطرف الغير المشترك فذلك والاشقاق الطرف المشترك وهو الشرطية مع المنفصلة البسيطة فيصدق نتيجة التأليف فلا يخلو الواقع عنهما واعلم ان الاشتراك في القياس من المتصلتين او المنفصلتين على سبعة اوجه لان المشاركة اما بسيطة او مركبة ثنائية او ثلاثية اما البسيطة فتختصر في ثلاثة اوجه لانها اما في جزء تام من كل واحدة منهما او في جزء غير تام من كل منهما او في جزء تام من احديهما غير تام من الاخرى واما المركبات الثنائية فتلث ايضا لانها اما في جزء تام منهما وجزء غير تام منهما او في جزء تام من احديهما غير تام من الاخرى او في جزء غير تام من كل منهما غير تام من الاخرى واما المركبات الثلاثية فواحدة فاذا وقع في القياس تركيب المشاركة كما اذا كانت في جزء تام منهما وغير تام منهما اتي باعتبار كل مشاركة نتيجة كما علمت وباعتبار التركيب نتيجة اخرى وسنين لك فيما بعد ان شاء الله تعالى (قوله الفصل الثالث فيما يتركب من الجملة والمتصلة) القسم الثالث من القياسات الافتراضية الشرطية ما يتركب من الجملة والمتصلة والمشارك للجملة اما نالي المتصلة او مقدمتها وعلى التقديرين فالجملة اما صغرى او كبرى فهذه اربعة اقسام والمشاركة الشرطية لا تتصور فيها الا في جزء غير تام من المتصلة لاستحالة ان يكون شيء من طرفي الجملة قضية فالاشتراك ابدا ما بموضوعها او بمحمولها وهما مفردان والاشكال الاربعة تنعقد فيها باعتبار وضع الحد الاوسط في المتشاركين الاول ان يكون المشترك نالي المتصلة والجملة كبرى الثاني ان يكون المشترك نالي المتصلة والجملة صغرى والمتصلة في القسمين اما موجبة او سالبة فان كانت موجبة فشرط انتاجها اشتمال المتشاركين على تأليف منتج يراعى فيه اي في ذلك التأليف كونها كبرى في القسم الاول وصغرى في القسم الثاني وان كانت سالبة فالشرط انتاج نتيجة التأليف مع الجملة نالي السالبة والنتيجة في القسمين متصلة مقدمتها مقدم المتصلة وناليها نتيجة التأليف بين الجملة

قولنا كما كان الخلاء موجودا كان بعض البعد قائما بذاته ولا شيء من القائم بذاته يبعد قولنا كما كان الخلاء موجودا فبعض البعد ليس يبعد واجاب عنه باننا نفرض الكلام فيما لا يكون المقدم منافيا للجملة او يمنع استحالة اللازم والاول ضعيف لان عدم منافاته اياهما لا يقتضى صدقهما على تقدير صدقه والثاني ضعيف ايضا لانه لا يدفع المنع المذكور على اصل القياس وجوابه ان ادعى لزوم منفصلة مانعة الخلو من قبض المقدم ونتيجة ٣

نتيجة التأليف يراعى فيها حال الجملة كما سبق مثال الشكل الاول في القسم الاول ان كان كل (ج د) فكل (اب) وكل (ب ه) نتيج ان كان كل (ج د) فكل (اه) وقس عليه باقى الضروب في باقى الاشكال ومن قال بانقلاب السالبة الى الموجبة يزداد اعنده عدد الضروب في كل قسم لانتاج السالبة نتيجة الموجبة بانقلابها الى الموجبة ثم انقلاب النتيجة الموجبة الى السالبة والبرهان في القياس الموجب المتصل من الاول وفي السالب المتصل من الثاني قال الشيخ لا يلزم من صدق الجملة صدقها بتقدير صدق المقدم والاتج

٣ التأليف ضرورة
عدم خلو الواقع
عنه وعن القياس
المتبع لها ثم ان شئنا
اقتصرنا على هذا
القدر او زودنا الى
المتصلة المذكورة
متن

كبرى وتالى المتصلة صغرى في القسم الاول و بين الجملة صغرى وتاليها كبرى في القسم
الثاني وهذا معنى مراعاة حال الجملة في التأليف كما سبق آنفا والبرهان اما في الموجب
المتصل فمن الشكل الاول فانه كما كان او قد يكون اذا صدق المقدم صدق التالي مع الجملة
اما التالي فظنوا الجملة فلا نها صادقة في نفس الامر فيكون صادقة على ذلك التقدير
وكما صدق التالي مع الجملة صدق نتيجة التأليف فكما كان او قد يكون اذا صدق المقدم
صدق نتيجة التأليف واما في السالب المتصل فمن الشكل الثاني بانه كلما صدق نتيجة التأليف
صدق مع الجملة لانها صادقة في الواقع وكما صدقتا صدق تالي السالبة بحكم الشرط
المذكور وكما صدق نتيجة التأليف صدق تالي السالبة فجعلها كبرى للمتصلة القائلة ليس البتة
او قد لا يكون اذا صدق المقدم صدق التالي ليتبع ليس البتة او قد لا يكون اذا صدق المقدم
صدق نتيجة التأليف وانما روعي في التأليف حال الجملة لان التمايز بين القسمين انما يحصل بسببه
والا فالبرهان عام مثال الشكل الاول في القسم الاول كلما كان كل (ج د) فكل (ا ب) وكل
(ب هـ) ينتج كلما كان كل (ج د) فكل (ا هـ) وفي القسم الثاني كل (ب هـ) وكل
كان (ج د) فكل (ب ا) فكما كان (ج د) فكل (ا هـ) فقس عليه باقي الضروب
في سائر الاشكال ومن قال بانقلاب السالبة الى الموجبة كما نقل من الشيخ من ان المتصلتين
اذا توافقتا في الكبر والمقدم ونحو لفتا في الكيف وتناقضا في التوالي تلازمتا وتعاكستا
يزداد عنده عدد الضروب في كل قسم من القسمين لان السالبة المتصلة اذا كانت
بحيث يكون نقيض تاليها مع الجملة مشتملا على تأليف منتج انتجت سالبة متصلة لانها
تنقلب الى متصلة موجبة من عين مقدمها ونقيض تاليها مع الجملة وينتج متصلة موجبة
من مقدمها ونتيجة التأليف وهي تنقلب الى متصلة سالبة من مقدمها ونقيض نتيجة
التأليف فالسالبة المتصلة انتجت بهذين الانقلاب بين متصلة موافقة لها في الكيف
فلو قال بانقلاب السالبة الى الموجبة وبالعكس كان اولي واعترض الشيخ على انتاج
القياس بان الجملة صادقة في نفس الامر فربما لا يصدق على تقدير مقدم المتصلة
والانتج قولنا كلما كان الخلاء موجودا كان بعض البعد قائما بذاته ولا شئ من القائم
بذاته يبعد قولنا كلما كان الخلاء موجودا فبعض البعد ليس ببعده وانه محال واجاب عنه
بوجهين احدهما انا نخص الكلام بما لا يكون صدق الجملة منافيا لمقدم المتصلة فيندفع
النقض المذكور للثاني بين الجملة ومقدم المتصلة وتاليها منع كذب النتيجة فان وجود
الخلاء لما كان محالا جاز استلزامه للحال والاول ضعيف لان عدم منافاة الجملة مقدم
المتصلة لا يقتضي صدقها على تقدير صدقها لجواز ان لا تكون الجملة منافية للمقدم
ولا يبقى صادقة على تقديره وكذا الثاني لانه دفع نقض معين فلا يندفع اصل المنع فان
للسائل ان يقول لانما اذا صدق مقدم المتصلة صدق التالي والجملة فن الجملة صادقة
في نفس الامر ولا يلزم من صحةها في نفس الامر بقاؤها على التقدير وجوابه ان المدعى

(لزم)

القسم الثالث ان يكون المشارك في مقدم المتصلة والجملة صغرى والرابع ان يكون الجملة الكبرى والنتيجة

لزم منفصلة مانعة الخلو من نقيض المقدم ونتيجة التأليف ضرورة ان الواقع لا يخلو
عن نقيض المقدم وعن القياس المنتج نتيجة التأليف لان الجملة صادقة في نفس الامر
قالصادق معها اما نقيض المقدم او عينه فان كان نقيض المقدم فهو احد جزئي
المنفصلة وان كان عين المقدم يصدق نتيجة التأليف لانه يصدق التالي والجملة على تقدير
المقدم حيث نثبت ان شئنا اقتصرنا على هذا القدر وقلنا ان تلك المنفصلة نتيجة القياس
وان شئنا رددنا الى ما يلزمها من المتصلة المذكورة لاستلزام كل منفصلة مانعة الخلو
متصلة من نقيض احد الجزئين وعين الاخر ونحن نقول لما منع فهو بين الاندفاع على
ما سمعته غير مبررة ولذلك لم يشتغل الشيخ بدفع بل بدفع النقض ولا خفاء ان ما اورده
من الوجهين بدفعه واما الجواب الذي ذكره فليس يتم لان المنفصلة ليست عنادية بل
اتفاقية وهي لاستلزام المتصلة المذكورة وعلى اصل البرهان سؤال آخر وهو ان المازوم
لنتيجة التأليف اول تالي السالبة هو المقدم او نتيجة التأليف مع الجملة والمتصلة اللزومية
لا يمتد بتعدد المقدم وايضا النتيجة في المتصل السالب لازمة من استلزام نتيجة التأليف
لتالي السالبة والمتصلة فمن اين يلزم انها لازمة للقياس (قوله القسم الثالث) القسم
الثالث من اقسام الاربعة ان يكون المشارك مقدم المتصلة والجملة صغرى والرابع
ان يكون المشارك مقدم المتصلة والجملة كبرى وينتقد الاشكال الاربعة بين المتشاركين
في القسمين والنتيجة فيهما متصلة مقدمها نتيجة التأليف من الجملة صغرى ومقدم
المتصلة كبرى في الاول وهو القسم الثالث او بالعكس اي من الجملة كبرى ومقدم المتصلة
صغرى في الثاني وهو القسم الرابع باعتبار تمايز القسمين وتاليها تالي المتصلة وضابط
الانتاج في القسمين ان المتشاركين اي الجملة ومقدم المتصلة اما ان يشتملا على تأليف منتج
اولا فان اشتملا على تأليف منتج فاشتملا عليها اما بالفعل او بالقوة وهو ما اذا كان المتصلة
كلية ومقدمها جزئي ولم يكن تأليفها منتج الاعلى تقدير كليتها اذا وقع المقدم الجزئي
في كبرى الشكل الاول او الثاني او كانت الجملة ايضا جزئية وتأليفها على الثالث
او الرابع واليه اشار بقوله على ان جزئية مقدم الكلية في قوة كلية وكيف ما كان انتج
القياس مطلقا اي سواء كانت المتصلة موجبة او سالبة كلية او جزئية والبرهان من
الثالث والاولى مقدم الكلية هكذا كلما صدق مقدم المتصلة والجملة صادقة في نفس
الامر صدق المقدم مع الجملة وكما صدق صدق نتيجة التأليف فكما صدق مقدم المتصلة
صدق نتيجة التأليف فجعلها صغرى للمتصلة القائلة اذا كان مقدم المتصلة صدق تاليها
باحد الاسوار فمن الثالث اذا صدق نتيجة تأليف صدق تالي المتصلة باحد الاسوار
وان لم يشتمل المتشاركين على تأليف منتج يشترط امر ان احدهما كلية المتصلة وتاليها
احد الامر بن وهو اما ان يكون الجملة مع نتيجة التأليف نتيجة لمقدم المتصلة الكلية واما
ان يكون الجملة مع عكس نتيجة التأليف نتيجة لمقدمها فان كان المنتج للمقدم نتيجة التأليف

لمعرفة في القسم الثاني وهو انه ينتج مع المطلوب من الاول مثال الشكل الثاني في القسم الرابع كلما كان كل ٧

فيهما متصلة مقدمها
نتيجة التأليف من الجملة
صغرى ومقدم المتصلة
كبرى في الاول
وبالعكس في الثاني
وتاليها تالي المتصلة ثم
المشاركان ان اشتملا
على تأليف منتج منتج
مطلقا على ان جزئية
مقدم الكلية في قوة
كلية والبرهان من
الثالث والاولى مقدم
المتصلة والاولى
كون الجملة مع نتيجة
التأليف او مع عكسها
الكلية منتج لمقدم
متصلة كلية والبرهان
حيث المنتج نتيجة
التأليف من الاول
والاولى مقدم
المتصلة وحيث المنتج
عكسها الكلية من
الثالث والاولى ذلك
العكس وينتقد الاشكال
الاربعة بين المتشاركين
في كل قسم مثال الشكل
الاول في القسم الثالث
لا شئ من (ج ب)
وكما كان بعض (ب)
ليس (افوز) منتج كلما
كان كل (ج افوز) بيانه
كلما كان كل (ج) فبعض
(ب) ليس (ا)

والنتيجة تتبع المتصلة
ابدا في الكيف متى

قال الشيخ يشترط
ايجاب الجملة في الشكل
الثالث من القسم
الثالث وقد عرفت
بطلانه لان الجملة
السالبة الكلية تنتج مع
نتيجة التأليف الموجبة
الكلية لمقدم المتصلة
ان كان سالبا جزئيا
من الرابع ومع عكسها
بكلية مقدمها ان كان
سالبا كليا من الذي
وقد عرفت انتاجه
اذ ذلك عند كون
المتصلة كلية وقال
يشترط السلب في مقدم
المتصلة في القسم الرابع
في الشكل الاول منه
مع قيام ما ذكر من
دليل الانتاج في هذا
الشكل في القسم الثالث
وقال في الشكل الثاني
من القسم الرابع يجب
موافقة الجملة لمقدم
المتصلة في الكيف
وقد عرفت فساد
حيث كانا مشتملين على
تأليف منتج متى

فالبرهان من الاول والاولى مقدم المتصلة فانه متى صدق نتيجة التأليف صدقت مع
الجملة ومتى صدقتا صدق مقدم المتصلة فمتى صدقت نتيجة التأليف صدق مقدم
المتصلة وكلما اولى البتة اذا صدق مقدم المتصلة يلزم تأليها فمتى كان اولى البتة اذا كان
نتيجة التأليف يصدق تالي المتصلة وان كان المنتج عكس نتيجة التأليف بكلية فالبرهان
من الثالث والاولى ذلك العكس فانه قد يكون اذا صدق عكس نتيجة التأليف صدق
نتيجة التأليف وكلما اولى البتة اذا صدق عكس نتيجة التأليف صدق تالي المتصلة وهما
يتجهان المطلوب من الثالث اما الصغرى فلان العكس لازم اما اعم او مساو فاستلزم
جزئيا محقق واما الكبرى فلانه كلما صدق عكس نتيجة التأليف صدق مع الجملة وكلما صدق
صدق مقدم المتصلة بعد رعاية القوة وكلما صدق عكس نتيجة التأليف صدق مقدم المتصلة
وكلما اولى البتة اذا صدق مقدم المتصلة صدق تأليها فكلما اولى البتة اذا صدق عكس
نتيجة التأليف صدق تالي المتصلة مثال الشكل الاول في القسم الثالث والمشاركان غير مشتملين
على تأليف منتج والمنتج مقدم المتصلة نتيجة التأليف لاشئ من (ج ب) وكلما كان بعض (ب)
ليس (افوز) ينتج كلما كان كل (ج افوز) فانتشار كان وهما لاشئ من (ج ب) وبعض (ب)
ليس (ا) لا يشتملان في الشكل الاول على شرائط الانتاج ونتيجة التأليف ا على كل
(ج ا) مع الجملة منتجة لمقدم المتصلة من الثالث يسانه انه كلما كان كل (ج ا) فبعض
(ب) ليس (ا) لانه كلما كان كل (ج ا) فلا شئ من (ج ب) وكل (ج ا) وهما يتجهان
بعض (ب ج) ليس (ا) فكلما كان كل (ج ا) فبعض (ب) ليس (ا) واليه اشار بقوله
لما عرفت في القسم الثاني فان استنتاج تالي السالبة ثم كان على هذا الطريق ثم نجعل تلك
المتصلة صغرى والمتصلة التي هي جزء القياس كبرى لينتج من الاول كلما كان كل
(ج افوز) وهو المطلوب مثال الشكل الثاني في القسم الرابع والمشاركان غير مشتملين
على تأليف منتج والمنتج مقدم المتصلة نتيجة التأليف كلما كان كل (ج ب فوز) وكل
(ب) ينتج كلما كان كل (ج افوز) لانه كلما كان كل (ج ا) فكل (ج ا) وكل (ب) وهما
يتجهان كل (ج ب) فكلما كان كل (ج ا) فكل (ج ب) نجعله صغرى للمتصلة لينتج المطلوب
ولا يخفى عليك بعد ذلك الاستنتاج من باقي الضروب في سائر الاشكال والنتيجة يتبع
المتصلة في الكيف ابدا لان صغرى الاقضية المنتجة اياها موجبة فتكون كيفيتها نابعة
للكبرى (قوله قال الشيخ) قال الشيخ يشترط في انتاج الشكل الثالث من القسم الثالث
ان تكون الجملة موجبة وهو باطل بصورتين احدهما ان الجملة ان كانت سالبة كلية
وركت مع نتيجة التأليف الموجبة الكلية انتجت مقدم المتصلة ان كان سالبا جزئيا
من الشكل الرابع كقولنا لاشئ من (ب ج) وكلما كان بعض (ب) ليس (افوز)
فكلما كان كل (ج افوز) وقد عرفت ان الجملة اذا كانت مع نتيجة التأليف منتجة
لمقدم المتصلة تنتج القياس المركب منهما فان قلت اذا كان مقدم المتصلة سالبا جزئيا

(والجملة)

الفصل الرابع فيما يتركب من الجملة والمنفصلة وهو قسمان احدهما ما ينتج الجملة وهو المسمى بالقياس المقسم
ويجب كون الجملتين بعدد ٣٢٩ اجزاء الانفصال يتألف من كل واحدة منهما مع جزء من اجزاء

الانفصال قياس منتج
للجملة المطلوب اما
من شكل واحد او
اشكال والحد الاوسط
في كل قياس غير
في الآخر والانتاج
قضيتان بطرفيهما
من الجملتين واجزاء
الانفصال فلك الحدود
ان كانت المنفصلة
صغرى كانت محولات
اجزائها وموضوعات
الجملتين في الشكل
الاول وبالعكس
في الرابع وبالعكس
ان كانت المنفصلة كبرى
ومحولاتها في الثاني
موضوعاتها في الثالث
على التقديرين وشرط
الانتاج اشتمال كل شكل
في كل قسم على شرائط
ذلك الشكل وبرهانه
انه لا بد من صدق احد
اجزاء الانفصال فقد
صدق مع مشاركة
من الجملة منتج المطلوب
وانت تعلم ان المنفصلة
موجبة كلية حقيقة
او مأمنة الخلو ولا تنتج
مأمنة الجمع الا اذا كانت
اجزاء (٤٢) اجزاء وها نقيض ما يجب في مأمنة الخلو لارتدادها اليها حينئذ متى

اجزاء الانفصال او بالعكس واما كان فلا قياس مقسم اما على الاول فلان تلك الجملة الزائدة ان لم تشا ركة شيئا من اجزاء الانفصال تكون اجنبية من القياس او تكون النتيجة منفصلة وان شاركت فاما ان تكون مشاركتها اياه فيما شاركة فيه جملة اخرى او لا يكون فان لم يكن تحصل من المتشاركين تيجتان فلا تكون النتيجة جملة واحدة وان كانت المشتركة في ذلك الجزء المشترك بعينه كانت الجملة الزائدة مشاركة لتلك الجملة في الطرفين لاشاركتها في طرف النتيجة والطرف الاخر الذي هو الحد الاوسط وحينئذ ان شاركتها في الوضع والكم والكيف والجهة فهي تلك الجملة بعينها فلا تكون زائدة ههنا وان خالفناها في شيء منها حصلت باعتبار المتشاركين تيجتان واما على الثاني فلان الجزء الزائد من اجزاء الانفصال اما ان يشا ركة شيئا من الجمليات او لا الى آخر الدليل الرابع انحصار التأليفات في النتيجة فينال من كل واحدة من الجمليات مع جزء من اجزاء الانفصال قياس منتج للجملة المطلوبة اما من شكل واحد كقولنا اما ان يكون كل (اب) او كل (اد) او كل (اه) وكل (بج) وكل (دج) وكل (هـج) منتج كل (اج) او من اشكال متعددة كقولنا اما ان يكون كل (اب) او كل (اد) او لا شيء من (دا) ولا شيء (بج) ولا شيء من (جـه) وكل (جـه) منتج لا شيء من (اج) الخامس ان يكون الحد الاوسط في كل قياس مغايرا للحد الاوسط في قياس اخر فانه لو اتحد قياسان في حد اوسط وهما يتحدان في طرفي النتيجة اتحدت الجمليات واجزاء الانفصال المستعملة فيهما في الطرفين فان اتحدت في الوضع والكم والكيف كانت هي هي والالزام تعدد النتائج ثم المنفصلة اما ان تكون صغرى او كبرى فان كانت صغرى فتلك الحدود اي الاوساط المشتركة في الاقيسة تكون محولات اجزائها وموضوعات الجمليات في الشكل الاول وبالعكس في الشكل الرابع وان كانت كبرى فبالعكس من ذلك واما في الشكل الثاني والثالث فتلك الحدود محولات اجزاء الانفصال والجمليات في الثاني وموضوعاتهما في الثالث على التقديرين اي سواء كانت المنفصلة صغرى او كبرى واما شرايط الانتاج فالاول اشتمال المتشاركين من الجملة وجزء الانفصال في كل شكل في كل قسم من قسميه وهم ما يكون المنفصلة فيه صغرى وما يكون فيه كبرى على الشرايط المعبرة في ذلك الشكل حتى يشترط ايجاب اجزاء الانفصال وكلية الجمليات في الاول ان كانت المنفصلة صغرى وبالعكس ذلك ان كانت كبرى وعلى هذا سائر الاشكال الثاني ان تكون المنفصلة المستعملة فيه حقيقية او ممانعة الخلو فانه لو كانت ممانعة الجمع جاز كذب اجزاء الانفصال فلا يلزم اجتماع صدق احد اجزائه مع احدى الجمليات حتى تصدق النتيجة فلا يلزم من صدق المقدمتين صدق النتيجة نعم لو كان نقايض اجزاء الانفصال المانع من الجمع مشتملة على ما يجب ان يشتمل عليه اجزاء ممانعة الخلو من الشرايط المذكورة انتج القياس النتيجة المطلوبة لا رتداد ممانعة الجمع

(اليها)

القسم الثاني غير القياس المقسم فالمنفصلة ان كانت ممانعة الخلو والجمليات بعدد اجزاء المنفصلة تألف كل واحدة مع جزء قياسا منتجا لكن النتائج ان كانت لا تصدق انتجت منفصلة ممانعة الخلو من تلك النتائج فان اتحدت نتيجة مع الاخرى جعلت جزءا واحدا من النتيجة ٢٣١ هـ وان زادت الجمليات شارك لا محالة جزء خليتين وان نتج

اليها واليه اشار بقوله الا اذا كانت اجزاءها نقبض ما يجب في ممانعة الخلو الثالث ان يكون المنفصلة موجبة فانها لو كانت سالبة جاز كذب اجزائها فلم يلزم اجتماع صدق شيء من اجزائها مع احدى الجمليات فلا تحصل النتيجة الرابع ان تكون كلية فانها لو كانت جزئية جاز ان يكون زمان صدقها غير زمان صدق الجمليات فلا يجتمعان على الصدق فلا انتاج وعند تحقق هذه الشرايط فالانتاج يقيني وبرهانه ان الواقع لا يخلو من احد اجزاء الانفصال فيصدق مع ما يشاركه من الجمليات وينتج المطلوب (قوله القسم الثاني غير القياس) ان كان القياس غير مقسم فالمنفصلة فيه اما ممانعة الخلو او ممانعة الجمع او حقيقية فان كانت ممانعة الخلو فاما ان يكون عدد الجمليات مساويا لعدد اجزاء الانفصال او زائدا عليه او ناقصا عند فان كان مساويا بحيث يشارك كل جملة جزءا من اجزاء الانفصال وتألف معه قياس منتج للتأليفات ان انتجت نتيجة واحدة لم يكن القياس غير مقسم والكلام فيه وان انتجت نتائج متعددة فتلك النتائج اما ان يكون كل واحد منها مغايرا للآخر انتج القياس منفصلة ممانعة الخلو من تلك النتائج اذ لابد من صدق احد اجزاء الانفصال فينتج مع الجملة المشاركة ياه احدى النتائج كقولنا اما كل (اب) او كل (ده) وكل (بج) وكل (هـط) فدائما اما كل (اج) او كل (هـط) واما ان لا يكون كذلك بل يتحد نتيجة مع اخرى نجعل تلك النتيجة المتحدة جزءا واحدا من نتيجة القياس وذلك انما يكون باتحاد قياسين او ازيد في الطرفين بمخالفة قياس اخر فيهما كقولنا اما كل (اب) او كل (اج) او كل (زه) وكل (بـط) وكل (جـط) وكل (هـد) فاما كل (اط) او كل (زد) لان الواقع اما كل (اب) او كل (اج) او كل (زه) وعلى التقديرين الاو اثنى كل (اط) وعلى التقدير الثالث كل (زد) فلا يخلو الواقع عنهما وان كانت الجمليات زائدة ولنفرض انها واحدة تسهلا للتصوير فتتلك الجملة الزائدة اما ان لا يشارك جزءا من اجزاء الانفصال فيكون اجنبية ملغاة لا تدخل لها في الانتاج واما ان يشاركه وذلك الجزء مشاركا لجملة اخرى فيكون ذلك الجزء لامحالة مشاركا لجمليتين فينتج باعتبار مشاركته مع احدى الجمليتين نتيجة وباعتبار مشاركته مع الجملة الاخرى نتيجة اخرى وباعتبار مشاركته لهما نتيجة ثالثة ويكون القياس باحد هذه الاعتبارات مغايرا له باعتبار الاخر اما نتيجته باعتبارين البسيطين فظاهرة واما باعتبار التركيب فنمجموع التيجتين الحاصلتين بحسب مشاركة ذلك الجزء مع الجمليتين ومن نتائج التأليفات الاخر كقولنا اما كل (اب)

للزوم وان كان الطرف المشارك منتجا انتج متصلة جزئية سالبة مقدمها نتيجة التأليف وتاليها الطرف الآخر والاسلزم الطرف المشارك الاخر ولا ينعكس لجواز كون الالزام اعم وحكم ممانعة الخلو السالبة حكم ممانعة الجمع الموجبة وبالعكس لكن النتيجة سالبة والا كذبت السالبة لان نتيجة التأليف لازمة للطرف المشارك في ممانعة الجمع وملزومة له

اوكل (اد) وكل (بج) ولاشي من (ب) ولاشي من (دط) ينتج باعتبار مشاركة كل
 (اب) لكل (بج) اماكل (اج) وباعتبار مشاركته للاشي من (ب) اماشي من
 (اه) وباعتبار مشاركته لهما اماكل (اج) ولاشي من (اه) واماشي من (اط)
 وان نقصت الجليات من عدد اجزاء الانفصال وليكن الجلية واحدة والمنفصلة ذات جزئين
 فالجليتان شاركت جزئيهما مشاركة منتجة انتج القياس مانعة الخلو من نتيجتي التأليفين
 وان لم يشارك الا احدهما انتج مانعة الخلو من الجزء الغير المشترك ونتيجة التأليف
 بين الجلية والجزء المشترك وبرهان الكل ظاهر مما مر وزعم الشيخ ان الجلية الواحدة
 ان كانت صغرى لا تنتج في هذا القسم وقد عرفت فساد بانها تنتج سواء كانت صغرى
 او كبرى وان كانت المنفصلة مانعة الجمع ونفرض انها ذات جزئين والجلية واحدة
 لسهولة مقايضة ما زاد عليها فالجلية اما مشاركة لكل واحد من جزئي الانفصال
 او لاحدهما وايما كان فشاركتهما مشقة على شرائط الانتاج اولا فان لم يشتمل على
 شرائط الانتاج يعتبر فيه ان يكون نتيجة التأليف المفروضة مع الجلية منتجة للطرف
 المشترك من المنفصلة حتى ان كانت الجلية مشاركة لاحد الجزئين كانت نتيجة التأليف
 بينهما ومع الجلية منتجة لذلك الجزء وان كانت مشاركة لكل من الجزئين كانت منتجة
 للجزء المشترك الذي فرض نتيجة التأليف منه ومن الجلية ثم ان كانت المشاركة مع
 احد جزئي الانفصال انتج القياس منفصلة مانعة الجمع من نتيجة التأليف المفروضة
 ومن الطرف الآخر الغير المشترك لان الطرف المشترك لازم لنتيجة التأليف بالقياس
 المؤلف من الجلي والمتصل هكذا كلا صدق نتيجة التأليف صدق نتيجة التأليف
 بالضرورة والجلية صادقة في نفس الامر فكلا صدق نتيجة التأليف صدق الطرف
 المشترك لانه كلا صدق نتيجة التأليف صدقت هي والجلية معا وكل صدقتا صدق
 الطرف المشترك او المفروض انها مع الجلية منتجة اياه والطرف الغير المشترك منافله
 ومنافي لل لازم مناف للزوم فيكون الطرف الغير المشترك منافيا لنتيجة التأليف
 وهو المطلوب وان كانت المشاركة مع الجزئين انتج منفصلة مانعة الجمع من نتيجته
 اي نتيجتي التأليفين المفروضين لان كل واحد من الطرفين المتشاركين لازم لنتيجة تأليفه
 مع الجلية فيكون منافيا لنتيجة تأليف الطرف الآخر فتكون نتيجة تأليفه منافية لنتيجة
 تأليف الطرف الآخر لان منافا لل لازم مناف للزوم اولا وان الطرفين لازمان للنتيجتين
 وتنافي الاوازم مستلزمة لتنافي اللزومات وهناك نظر وهو ان القياس على تقدير
 المشاركة مع الجزئين ينتج منفصلين اوجزئين من احد الطرفين ونتيجة تأليف
 الطرف الآخر وهو ظاهر وكل واحدة منهما اخص من المنفصلة التي من نتيجتي
 التأليفين فانه اذا تحقق منع الجمع بين احد الطرفين ونتيجة تأليف الطرف الآخر

(يتحقق)

يتحقق منع الجمع بين النتيجتين لان منافا لل لازم مناف للزوم بخلاف العكس فكان
 هاتان المنفصلتان بالاعتبار اولى وان اشتمل مشاركة الجلية مع جزء الانفصال على
 شرائط الانتاج حتى يحصل منهما نتيجة تأليف فان شاركت احد جزئي الانفصال
 انتج متصلة جزئية سالبة مقدمها نتيجة التأليف وتاليها الطرف الآخر اي غير المشترك
 فانه متى صدق القياس صدق قد لا يكون اذا صدق نتيجة التأليف صدق الطرف
 الغير المشترك والاصدق نقيضه وهو كلا صدق نتيجة التأليف صدق الطرف الغير
 المشترك ومعناه مقدمة صادقة وهي قولنا كلا صدق الطرف المشترك صدق نتيجة
 التأليف بالقياس المركب من الجلي والمتصل بعملها صغرى لنقيض المطلوب لنتيج من
 الاول استلزام الطرف المشترك للطرف الغير المشترك وكان بينهما منع الجمع هف
 ولا يعكس اي لا ينتج متصلة مقدمها الطرف الغير المشترك وتاليها نتيجة التأليف
 لان نتيجة التأليف لازمة للطرف المشترك وال لازم يجوز ان يكون اعم فجاز ان يجمع الطرف
 الغير المشترك بل ويلزمه وان شاركت كل واحد من جزئي الانفصال انتج بحسب
 كل مشاركة متصلة سالبة جزئية وذلك ظاهر هذا كله اذا كانت المنفصلة موجبة
 اما اذا كانت سالبة فحكم مانعة الخلو السالبة حكم مانعة الجمع الموجبة وبالعكس اي
 كما اعتبر في مانعة الجمع الموجبة ان تكون نتيجة التأليف مع الجلية منتجة للطرف المشترك
 كذلك اعتبر في مانعة الخلو السالبة وكما اعتبر في مانعة الخلو الموجبة ان تكون الجلية
 مع الطرف المشترك منتجة لنتيجة التأليف كذلك اعتبر في مانعة الجمع الموجبة لكن
 النتيجة سالبة مجانسة للمنفصلة من نتيجة التأليف والطرف الآخر والا كذبت السالبة
 المنفصلة اما اذا كانت مانعة الجمع فلانه لو لاصدق النتيجة لصدق منع الجمع بين نتيجة
 التأليف والطرف الآخر ونتيجة التأليف لازمة للطرف المشترك لما مر ومنافي لل لازم
 مناف للزوم فيكون الطرف الآخر منافيا للطرف المشترك فلا تصدق السالبة المانعة
 الجمع هف واما اذا كانت مانعة الخلو فلانه لو لاصدق منع الخلو بين نتيجة التأليف
 والطرف الآخر كان نقيض الطرف الآخر ملزوما لنتيجة التأليف ونتيجة التأليف
 ملزومة للطرف المشترك وملزوم للزوم فيكون نقيض الطرف الآخر
 ملزوما للطرف المشترك فيكون بين الطرفين منع الخلو فتكذب السالبة المانعة الخلو
 وان كانت المنفصلة حقيقية موجبة تنتج حيث تنتج الموجبة المانعة الجمع تلك النتيجة
 بعينها وتنتج حيث ينتج الموجبة المانعة الخلو تلك النتيجة بعينها لان الموجبة الحقيقية
 اخص من الموجبة المانعة الجمع والممانعة الخلو ولازم الاعم لازم للاخص بخلاف
 ما اذا كانت سالبة لان السالبة الحقيقية اعم من السالبة المانعة الجمع والممانعة الخلو ولازم
 الاخص لا يجب ان يكون لازما للاعم وكل واحدة منهما اي من مانعة الجمع ومانعة
 الخلو موجبة كانت او سالبة تنتج حيث تنتج صاحبتهما اذا بدلت اجزاؤها بتقايضها

في مانعة الخلو ومنافي
 اللازم منافي للزوم
 وملزوم للزوم ملزوم
 والحقيقة الموجبة
 تنتج حيث تنتج مانعة
 الجمع ومانعة الخلو
 بخلاف السالبة وكل
 واحدة منهما ينتج
 حيث تنتج صاحبتهما
 اذا بدلت اجزاؤها
 بتقايضها الا زيد
 اذكل واحدة منهما
 الى صاحبتهما اذذاك
 متى

ولا فرق في هذه الأقسام بين كون الجملة صغرى أو كبرى إلا في منفصلة موضوع اجزاها هو الحد الأوسط ومورد انفصالها كل واحد فانها ان كانت كبرى انتجت كالكبرى ٣٣٤ في الكيف والجنس لكنه اشبه

بالقياس الجملي
والمنفصلة اشبه
بالجملة قال الشيخ
المنفصلة المشتركة
الاجزاء في احد
الجزئين ان كانت
صغرى حجابات
لا تشارك في جزء يشترط
اجباها وان كانت
كبرى يشترط اجباب
اجزاء سالباتها وقد
احطت بفساده من
الفصل الخامس فيما
يتركب من المتصلة
والمنفصلة واقسامه
ثلاثة الاول ان يكون
الاوسط جزأنا
منهما والنظر الى
مشاركة مقدم المتصلة
وتاليها لعدم تغير
تقدم المتصلة عن
تاليها فاذن ان كانت
المتصلة صغرى لم يتغير
الشكل الاول عن
الثاني والثالث عن
الرابع وان كانت كبرى
لم يتغير الاول عن
الثاني والثاني عن
الرابع فاذن الاقسام
اربعة في كل شكل
وشروط الانتاج في

الاقسام بعد اجباب احدى المقدمتين وكلية احدهما وان كانت المتصلة شرطية موجبة بان يشارك (موجبة)
بتاليها مانعة الجمع وبمقدورها مانعة الخلو ايجابا وبالعكس سلبا والنتيجة كالمنفصلة جنسا وكيفا لان ما يمنع ٦

اجتماعه مع اللازم يمنع اجتماعه مع ٣٣٥ المزوم وما لا يخلو الواقع عند وعن المزوم لا يخلو عنه وعن اللازم

وان كانت سالبة بان
تكون كلية او يشارك
بمقدورها مانعة الجمع
وتاليها مانعة الخلو
والنتيجة مع مانعة الخلو
الكلية مانعة الجمع
كالمتصلة كما وكيفا
وما نعمة الخلو ايضا
كالمنفصلة الكلية
فيهما وفيما عدا ذلك
سالبة جزئية ومانعة
الخلو والا كذب
المتصلة الا في المتصلة
السالبة الكلية
المشاركة بتاليها
لمانعة الجمع فان الخلف
فيها استلزام تالي
المتصلة نقيضه دائما
ان كانت مانعة الجمع
كلية والا في الجملي
وفي هذا الخلف نظر
فانا ينسأ ان الشيء
قد يلزم نقيضه دائما
او في الجملة واعلم
ان الاختلاف في
الشرطيات انما يبين
بيان صدق القياس
مع اللازم والتعاقد
فاذا كان الشيء قد
يستلزم نقيضه كان
الاختلاف بمنوعا
فامتنع الاستدلال به
على العقم من

موجبة فالمنفصلة اما موجبة او سالبة فان كانت موجبة وجب ان يشاركها المتصلة
بتاليها اي يكون الحد الاوسط تاليها ان كانت مانعة الجمع وان يشاركها بمقدورها
ان كانت مانعة الخلو وان كانت المتصلة سالبة فبالعكس اي يشترط ان يكون الحد
الاوسط مقدم المتصلة ان كانت مانعة الجمع وتاليها ان كانت مانعة الخلو والنتيجة
كالمنفصلة في الكيف والجنس اي في كونها مانعة الجمع او مانعة الخلو اما اذا كانت
المنفصلة موجبة ففي مانعة الجمع لان امتناع اجتماع الشيء مع اللازم يوجب امتناع
اجتماعه مع المزوم وفي مانعة الخلو لان امتناع الخلو عن الشيء والمزوم موجب
لامتناع الخلو عنه وعن اللازم واما اذا كانت سالبة فلان جواز الجمع بين الشيء
والمزوم يستلزم جواز الجمع بينهما وبين اللازم وجواز الخلو عن الشيء واللازم يستدعي
جواز الخلو عن الشيء والمزوم والبرهان على انتاج السالبة متروك في المتن لظهوره
هذا اذا كانت المتصلة موجبة اما اذا كانت سالبة فيشترط في انتاجها احد الامرين
اما ان يكون المتصلة كلية او يشارك بمقدورها المتصلة ان كانت مانعة الجمع وتاليها
ان كانت مانعة الخلو او المتصلة اما ان يكون مانعة الخلو الكلية او غيرها فان كانت
مانعة الخلو الكلية فالمتصلة ان كانت كلية انتج القياس تيجتين مانعة الجمع ومانعة
الخلو موافقتين للمتصلة في الكم والكيف ان كانت المتصلة جزئية انتج مانعة الجمع
موافقة للمتصلة كما وكيفا ويعلم من قوله كالمتصلة الكلية ان انتاجها مانعة الخلو
انما يكون اذا كانت كلية وان كانت المنفصلة غير مانعة الخلو الكلية فالنتيجة سالبة
جزئية مانعة الخلو سواء كانت مانعة الجمع او مانعة الخلو الجزئية وبيان هذه الدعوى
على الاجل بالخلاف وهو ضم لازم نقيض النتيجة الى لازم المنفصلة يلزم كذب
السالبة المتصلة وبالتفصيل اما انتاج المتصلة الكلية مع مانعة الخلو الكلية التيجتين
فلانه اذا صدق ليس البتة اذا كان (اب فجد) ودائما اما ان يكون (جد) او (هز)
يتبع ليس البتة اما ان يكون (اب) او (هز) مانعة الجمع والافديكون اما (اب او هز)
مانعة الجمع ويلزمه قديكون اذا كان (اب) لم يكن (هز) فكلما لم يكن (هز فجد)
فانه لازم لمانعة الخلو يتبع قديكون اذا كان (اب فجد) وهو مناقض للسالبة الكلية
وما نعمة الخلو والافديكون اما (اب او هز) مانعة الخلو ويلزمه قديكون اذا لم يكن
(هز) كان (اب) وكلما لم يكن (هز) كان (جد) فقد يكون اذا كان (اب فجد)
وقد كان ليس البتة هف واما انتاج المتصلة الجزئية مع مانعة الخلو الكلية مانعة الجمع
الجزئية فلانه اذا صدق قد لا يكون اذا كان (اب فجد) ودائما اما ان يكون
(جد او هز) فقد لا يكون اما (اب او هز) والافدائما اما (اب او هز) ويلزمه كما
كان (اب) لم يكن (هز) وكلما لم يكن (هز) كان (جد) فكلما كان (اب) كان (جد)

وقد كان قد لا يكون هف واما انتاج المتصلة مع مانعة الجمع وهي مشاركة لها
بمقدمها فلانه اذا صدق قد لا يكون اذا كان (جد قاب) ودائما اما (جد او هن)
مانعة الجمع فقد لا يكون اما (اب او هن) مانعة الخلو والافدا اما (اب او هن)
مانعة الخلو ويلزمه كماله يمكن (هن) كان (اب) نجعله صغرى لقولنا كلا كان (جد)
لم يكن (هن) ينتج كلا كان (جد) كان (اب) وهو ينقض السالبة المتصلة واما
انتاجها معها وهي مشاركة لها بتاليها فلانه اذا صدق ليس البتة اذا كان (اب فجد)
وقديكون اما (جد او هن) فقد لا يكون اما (اب او هن) مانعة الخلو والافدا اما
(اب او هن) مانعة الخلو فكلما لم يكن (هن) كان (اب) وقديكون اذا كان (جد)
لم يكن (هن) ينتج من الرابع قديكون اذا كان (اب) كال (جد) وهو مناقض للسالبة
الكلية واما انتاجها مع المانعة الخلو الجزئية فعلى ذلك القياس غير خاف وقديتين
من هذا ان استثناء المصنف بقوله الا في المتصلة السالبة الكلية المشاركة بتاليها بمانعة
الجمع فاسد وان قوله فان الخلف فيها استلزام تالي المتصلة نقيضه الى آخر المسئلة
لا توجيهه اصلا وحيث نظر في دليله بلزوم الشيء لنقيضه رأى عدم تمام الاستدلال
على عدم الاقضية الشرطية فان غاية ما في الاختلاف ان الامر بين اللذين بينهما تلازم
يكون بينهما تعاند لكنه ليس بمحال لجواز استلزام الشيء لنقيضه وليس تحت هذا
المنع طائل لا ندفاعه بابراد صور الاختلاف من القضايا الغير المحالة المقدم على انها
لم يبينوا الاختلاف في شيء من المواضع الا بقضايا صادقة المقدم فلم يبق لذلك المنع
بمحال (قوله تنبيه حيث لم ينتج لموجبتان) قد علمت ان المتصلة والمنفصلة اذا كانتا
موجبتين يشترط فيهما ان يكون الحد الاوسط تالي المتصلة ان كانت المنفصلة مانعة
الجمع ومقدمها ان كانت مانعة الخلو فهذا الشرط انما يعتبر اذا اعتبر في النتيجة ان يكون
حدودها موافقة لحدود القياس اما اذا لم يعتبر انتج القياس وان لم يتحقق ذلك
الشرط حتى لو كانت المنفصلة مانعة الخلو والحد الاوسط تالي المتصلة انتجت متصلة
جزئية من نقبض الاصغر اى مقدم المتصلة وعين الاكبر اى طرف مانعة الخلو
لاستلزام نقبض الاوسط نقبض المقدم وعين طرف مانعة الخلو وهما ينتجان من الثالث
استلزام نقبض المقدم لطرف مانعة الخلو ولو كانت مانعة الجمع والحد الاوسط مقدم
المتصلة انتجت متصلة جزئية من عين الاكبر اى تالي المتصلة ونقبض الاكبر اى
نقبض طرف مانعة الجمع لاستلزام الاوسط التالى ونقبض طرف مانعة الجمع وانتاجها
من الثالث استلزام التالى لنقبض الطرف هذا كله ان كانت المنفصلة غير حقيقية
اما اذا كانت حقيقية فان كانت موجبة انتجت تبيحتى الباقيتين اى مانعتى الجمع والخلو
لان الاخص يستلزم ما يلزم الاعم وان كانت سالبة فلا يلزم انتاجها تبيحتى الباقيتين

(ذليل)

تنبيه حيث لم ينتج
الموجبتان نتيجة
موافقة لحدود القياس
انتجت مانعة الخلو
متصلة جزئية من
نقبض الاصغروعين
الاكبر واستلزام
نقبض الاوسط ايها
ومانعة الجمع متصلة
جزئية من عين
الاكبر ونقبض
الاكبر لاستلزام
الاوسط ايها
والحقيقة الموجبة
ينتج تبيحتى الباقيتين
دون السالبة متن

قال الشيخ انها اذا كانت موجبة جزئية كبرى لم ينتج مع المتصلة الموجبة الكلية المشاركة التالى كقولنا كلا
كان (اب فجد) وقديكون ٣٣٧ اما (ج د) واما (د ز) حقيقة وهو فاسد لانتاجه قد يكون اما (اب)

اذ ليس كل ما يلزم الاخص يلزم الاعم (قوله قال الشيخ) زعم الشيخ ان المتصلة
الحقيقية اذا كانت موجبة جزئية وكبرى لم ينتج مع المتصلة الموجبة الكلية
المشاركة التالى كقولنا كلا كان (اب فجد) وقد يكون اما (جد) واما (وز)
حقيقية وهو فاسد لانتاج هذا القياس ينتج احداهما مانعة الجمع الجزئية وهي
قد يكون اما (ب) واما (وز) لان (وز) مناف (لجد) اللازم في الجملة ومنافى لللازم
في الجملة مناف للزوم كذلك وفيه نظر لان الناطق مثلا مناف للمجوزان في الجملة وهو
لا يفي بلزومه كالانسان اصلا الثانية متصلة موجبة جزئية مقدمها نقبض الاصغر
وتاليها عين الاكبر وهي قد يكون اذا لم يكن (اب فوز) من الثالث والاوسط نقبض
الاوسط فان منعت كون هذه المتصلة نتيجة بناء على وجوب موافقة حدود النتيجة لحدود
القياس اجاب بان الشيخ لم يراع ذلك كما في كثير من الاقضية الشرطية وقال ايضا
هذه المتصلة اى الموجبة الكلية المشاركة التالى مع مانعة الخلو السالبة الكلية لا تنتج
كقولنا كلا كان (اب فجد) وليس البتة اما (جد) واما (وز) مانعة الخلو وهو
باطل لانه ينتج سالبة كلية مانعة الخلو من الطرفين وهي ليس البتة اما (اب اووز)
مانعة الخلو والاصدق قد يكون اما (اب اووز) مانعة الخلو و (ب) ملزوم
(لجد) ومنع الخلو عن الشيء والملزوم في الجملة يوجب منع الخلو عنه وعن اللازم
في الجملة فقد يكون اما (جد) واما (وز) مانعة الخلو وهو ينقض الكبرى السالبة
الكلية المانعة الخلو واحتج الشيخ على عدم انتاج القياس المذكور باختلاف صدقه
مع تلازم الطرفين ومع التعاند اما مع التلازم فلانه يصدق كلا كان هذا عرضا
فله محل وليس البتة اما ان يكون له محل اولا يكون جوهر اى الحق التلازم بين العرض
واللا جوهر واما مع التعاند فكما اذا بدلنا الكبرى بقولنا ليس البتة اما ان يكون له
محل اولا يكون كل مقدار متناهما والحق التعاند بين العرض ولانها هي المقدار
وجوابه ان النتيجة صادقة مع القياس الاول ضرورة صدق سلب منع الخلو حيث
يصدق التلازم واما القياس الثانى فالكبرى فيه ان اخذت عنادية كذبت لصدق
نقبضها وهو قولنا قد يكون اما ان يكون له محل اولا يكون كل مقدار متناهما
مانعة الخلو لا متنازع الخلو عنهما على تقدير كون ذلك الشيء عرضا لوجوب تحقق
الشيء الاول حيث هو وان يكون له محل وان اخذت على انها اتفاقية فان كان ذلك
الشيء عرضا كذبت ايضا التحقق احد الجزئين دائما والاى وان لم يكن ذلك الشيء
عرضا صدقت هي والنتيجة السالبة المانعة الخلو ايضا الكذب جزئيا ح ولا احتياج
على تقدير كونها اتفاقية الى هذا التطويل لان الكلام في المنفصلات العنادية

الثانى وجوابه ان النتيجة صادقة (٤٣) مع صدق القياس الاول والكبرى في القياس الثانى ان اخذت على انها عنادية
كذبت وان اخذت على انها اتفاقية كذبت ايضا ان كان ذلك الشيء عرضا لاصدقت النتيجة ايضا الكذب جزئيا متى

الجمع لان منافى لللازم
في الجملة منافى للزوم
كذلك ولانتاجه قد
يكون اذا لم يكن
(اب فذ) من الثالث
والاوسط نقبض
الاوسط وهو لم يراع
موافقة النتيجة للقياس
في الحدود وقال هذه
المتصلة لا ينتج مع
مانعة الخلو السالبة
الكلية كقولنا كلا كان
(اب فجد) وليس
البتة اما (جد) واما
(د ز) مانعة الخلو
وهو باطل لانه ينتج
ليس البتة اما (اب)
واما (وز) مانعة الخلو
والاكذبت الكبرى
لان ما لا يخلو الواقع
عنه وعن ملزوم غيره
لا يخلو عنه وعن الغير
واحتج الشيخ بانه
يصدق كلا كان هذا
عرضا فله محل مع قولنا
ليس البتة اما له محل او
لا يكون جوهر اى مع
قولنا ليس البتة اما له
محل واما لا يكون كل
مقدار متناهما مع التلازم
في الاول والتعاند في

القسم الثاني ان يكون
الاطراف من غير تام
منهما ولا يخفى عليك
شرائط انتاجه بعد
اختيارك ما سلف
والنتيجة متصلة من
الطرفين الغير المشترك
من المتصلة ومن
متصلة من نتيجة
التأليف بين المتشاركين
ومن الطرف الغير
المشارك من المتصلة
و متصلة من نتيجة
التأليف بين المتشاركين
ومن الطرف الغير
المشارك من المتصلة
وانت خبير بعدد
اقسامه وعدد ضروبه
من

والحق في الجواب منع صدق السالبة الممانعة الخلو العنادية في القياس الثاني اذ
من البين ان لا علاقة بين العرض ولاتا هي المقدار بوجوب وجود احدهما (قوله
القسم الثاني) ثاني اقسام القياس المركب من المتصلة والمنفصلة ان يكون الاوسط
جزأ غير تام منهما و اقسامه ستة عشر لان المتصلة اما ان تكون ما نعمة الخلو
او ما نعمة الجمع وعلى التقديرين فاما ان تكون موجبة او سالبة وعلى التقدير الاربعه
فالمتصلة اما صغرى او كبرى وعلى التقدير الثمانية فالطرف المشترك منها اما تأليفها
او مقدمها وتنفذ الاشكال الاربعه في كل واحد من هذه الاقسام وتنتج نتيجتين
احدهما متصلة مركبة من الطرف الغير المشترك من المتصلة ومن المتصلة من نتيجة
التأليف بين المتشاركين ومن الطرف الغير المشترك من المتصلة والآخرى منفصلة
مركبة من الطرف الغير المشترك من المتصلة ومن متصلة من نتيجة التأليف بين
المتشاركين ومن الطرف الغير المشترك من المتصلة ولا يخفى عليك شرائط انتاج
النتيجتين بعد اختيارك ما سلف فان القياس لما اشتمل على الطرفين الغير المتشاركين
والطرفين المتشاركين احدهما من المتصلة والآخر من المتصلة فتارة يؤخذ الطرف
المشارك من المتصلة ويضم الى المتصلة ويستخرج منها نتيجة وهو القياس المركب
من الجملي والمنفصل ثم تؤخذ نتيجة التأليف ويضم الى الطرف الغير المشترك
من المتصلة وهو في حكم القياس المركب من الجملي والمتصل لان المتصلة حينئذ
بمثلة الجملي حتى يقال مثلاً في بيان الانتاج كلا صدق مقدم المتصلة صدق التالي
مع المتصلة وكلا صدقاً صدق نتيجة التأليف بينهما فكلاً صدق مقدم المتصلة
صدق نتيجة التأليف وتارة يؤخذ الطرف المشترك من المتصلة ويضم الى المتصلة
ليحصل منهما نتيجة وهو القياس المألف من الجملي والمتصل ثم يؤخذ نتيجة التأليف
بينهما ويضم الى الطرف الغير المشترك من المتصلة وهو في حكم القياس من الجملي
والمنفصل فان المتصلة ههنا تقوم مقام الجملي كما يقال الواقع اما الطرف الغير المشترك
او الطرف المشترك فان كان الطرف الغير المشترك فهو احد جزئي النتيجة وان كان
الطرف المشترك والمتصلة صادقة في نفس الامر تصدق نتيجة التأليف منهما
وهو الجزء الاخر فالواقع لا يخلو عنهما مثال الضرب الاول من الشكل الاول كلا
كان (اب فجد) ودائماً اما كل (ده) او كل (وز) مانعة الخلو ينتج كلا كان (اب)
فدائماً اما (ج ه) او (وز) ودائماً اما (وز) واما كلا كان (اب) فذلك (ج ه)
اما لزوم الاولى فلانه اذا صدق (اب) فكل (ج د) وحينئذ اما ان يصدق
من المتصلة (وز) فذلك او (ده) فيلزم نتيجة التأليف وهي كل (ج ه) واما لزوم
الثانية فلانه اما ان يصدق (وز) فذلك او كل (ده) وكلا كان (اب فجد)
فكلاً كان (اب فجد) وهو المطاوب وانت خبير بعدد اقسام هذا القسم وعدد

(ضروبه)

القسم الثالث ان يكون الاوسط جزأ تاماً من احدهما غير تام من الاخرى وقد عرفت بيانه في حكم المؤلف من
الجملي والمنفصل وان كان الجزء التام من المتصلة ويكون المتصلة مكان الجملي او المؤلف من الجملي والمتصل ان كان
الجزء التام من المتصلة ويكون المتصلة مكان الجملي متن الفصل السادس في كيفية استنتاج الجملي من
القياسات الشرطية الافتراضية وهي من وجوه الاول من القياس المؤلف من المتصلين والشركة في جزء تام منهما وغير
تام منهما وشرط انتاجه اشتمال ٣٣٩ المقدمتين على تأليف منتج بالنسبة الى الجزء التام وانتاج نقبض النتيجة

ضروبه اما اقسامه فقد عددناها واما ضروبه فهي عدد الضروب في كل شكل
من كل قسم من تلك الاقسام (قوله القسم الثالث) ثالث الاقسام ان يكون الحد
الاطوسط جزأ تاماً من احدي المقدمتين غير تام من الاخرى وانما يكون كذلك لو كان
احد طرفي احدي المقدمتين شرطية هي والمقدمة الاخرى بشاركان في جزء تام
والحد الاوسط اما ان يكون جزأ تاماً من المتصلة او من المتصلة فان كان جزأ تاماً
من المتصلة كان حكمه حكم القياس المؤلف من الجملي والمنفصل وتكون المتصلة
مكان الجملي فتكون النتيجة فيه منفصلة من الطرف الغير المشترك من المتصلة
ومن نتيجة التأليف بين الشرطيتين المتشاركيتين كقولنا كلا كان (اب فجد) ودائماً
لما كلا كان (جد فوز) واما (ج ط) ينتج دائماً اما كلا كان (اب فوز) واما
(اج ط) وان كان جزأ تاماً من المتصلة كان حكمه حكم القياس المركب من الجملي
والتصل والمنفصلة مكان الجملي فالنتيجة فيه متصلة من الطرف الغير المشترك
من المتصلة ومن نتيجة التأليف بين المتشاركين كقولنا كلا كان (اب) فاما (جد)
واما (هز) مانعة الجمع ودائماً اما (هز) او (ج ط) مانعة الخلو ينتج كلا كان
(اب) فكلما كان (جد فجد) ولا يخفى عليك تفاصيل هذا القسم وبيان انتاجها
بعد الرجوع الى القياسين المذكورين والتأمل فيهما (قوله الفصل السادس)
لما فرغ من بيان كيفية استنتاج الشرطيات من الافتراضيات الشرطية شرع في كيفية
استنتاج الجمليات منها وذلك من وجوه الاول المؤلف من المتصلين والشركة في جزء
تام منهما وغير تام منهما ويشترط في انتاجه امور ثلثة احدها اختلاف المقدمتين
في الكيف وتاليها اشتمال المقدمتين على تأليف منتج وتاليها انتاج نقبض نتيجة لتأليف
بين الطرفين المتشاركين مع طرف الموجبة لطرف السالبة والجملي المطلوبة منه هي
نتيجة التأليف والبرهان الخلف بضم نقبض النتيجة الى الموجبة لينتج نقبض السالبة
او ما يعكس الى نقبضها وذلك انه لو لا صدق النتيجة على تقدير صدق القياس
لصدق نقبضها وينضم مع الموجبة قياساً موافقاً من الجملي والمتصلة فان كان الحد

التأليف بين الطرفين
المتشاركين مع طرف
الموجبة لطرف السالبة
وبرهانه الخلف بضم
نقبض النتيجة الى
احدهما حتى ينتج
نقبض الاخرى مثاله
كلا كان كل (ج ب فهن)
وليس البتة اذا كان
(هن) فليس كل (ب ا)
ينتج كل (ب ا)
والا فليس كل (ج ا)
وانتج مع الصغرى
قد يكون اذا كان ليس
كل (ب ا فهن) بالقياس
المؤلف من الجملي
والتصل والعكس الى
نقبض الكبرى الثاني
منهما والشركة في
جزء غير تام منهما
وشرط انتاجه بسلب
المقدمتين وانتاج غير
نقبض النتيجة لتأليف
بين طرفي كل متصلة

مع مقدمها لتاليها ثم اشتمال نتيجتي التأليف على تأليف منتج للجملي المطلوبة مثاله ليس كلا كان كل (ج ب) فليس
كل (ب ا) وليس كلا كان كل (اد) فليس كل (ده) ينتج كل (ج ه) برهانه ان الصغرى تستلزم كل (ج ا) والانتظم نقبضه
مع مقدمها مستلزماً لنقبضها وهو قولنا كلا كان كل (ج ب) فليس كل (ب ا) بالقياس المؤلف من الجملي والتصل
والكبرى تستلزم كل (اه) لما يتناو هما ينتج كل (ج ه) الثالث من المنفصلين والشركة في جزء تام منهما وغير تام منهما
وشرط انتاجه كاية احدي المقدمتين واختلافهما بالكيف واتحادهما بالجنس وانتاج نقبض النتيجة لتأليف بين

٤ انتشاركين مع طرف الموجبة لطرف السالبة في مانع الخلو وبالعكس في مانعة الجمع برهانه الخلف من القياس
المؤلف من الجملي والمتصل ثم من المتصل والمتصل مثاله دائما اما كل (ج ب) واما (هـ ز) وليس دائما اما
(هـ ز) او بعض (ب ا) ينتج لاشي من (ا) والافعض (ج ا) ويلزمه كلما كان كل (ج ب) فبعض
(ب ا) وينتج مع الموجبة نقيض السالبة والمنفصلتان مانعا لخلو ٣٤٠ مثاله وهما مانعا لجمع دائما

الوسط الذي هو الجزء التام من المقدمتين نالیهما انتج قد يكون اذا صدق
طرف السالبة صدق الحد الاوسط لان طرف السالبة هو نتيجة التأليف بين الجملة
التي هي نقيض النتيجة ومقدم المتصلة الذي هو الطرف الغير المشترك وحينئذ
ان كان الحد الاوسط نال السالبة ناقضها وان كان مقدمها انعكس الى مانعا قضاها
وان كان الحد الاوسط مقدم الموجبة انتج كما صدق الحد الاوسط صدق طرف
السالبة وهو ناقضها او بنعكس الى مانعا قضاها مثاله كلما كان صكل (ج ب فهن)
وليس البتة اذا كان (هـ ز) فليس كل (ب ا) ينتج كل (ج ا) والالصدق
نقيضه وهو ليس كل (ج ا) نفضه الى الصغرى لينتج بالقياس المؤلف من الجملي
والمتصل قد يكون اذا كان ليس كل (ب ا فهن) ونعكس الى مانعا قضا الكبرى
هف الثاني من المتصلتين والشركة في جزء غير تام منهما وشرط انتاجه ايضا ثلثة
امور احدها ان يكون المقدمتان سالبتين وثانيها ان يكون طرفا كل متصلة متشاركين
على وجه يكون نقيض نتيجة التأليف بينهما مع مقدم تلك المتصلة منتجا لتاليها
وثالثها اشتغال نتيجتي التأليفين بين طرفي المتصلتين على تأليف منتج للحملية المطلوبة
وعند ذلك يحصل المطلوب لان كل متصلة مستلزمة لنتيجة التأليف بين طرفيها اذ على
تقدير صدقها لو لم يصدق نتيجة التأليف لصدق نقيضها وينتظم معها قياس مؤلف
من الجملي والمتصل منتجا لاستلزام مقدم المتصلة تاليها وقد كانت سالبة هف مثاله ليس
كلما كان كل (ج ب) فليس كل (ب ا) وليس كلما كان كل (اد) فليس كل (د هـ)
ينتج كل (ج هـ) برهانه ان الصغرى تستلزم كل (ج ا) والالصدق نقيضه وهو
ليس كل (ج ا) فينتظم مع مقدم الصغرى هكذا كما كان كل (ج ب) فكل (ج ب)
وليس كل (ج ا) وهما ينتجان كلما كان كل (ج ب) فليس كل (ب ا) وهو يناقض
الصغرى والكبرى تستلزم كل (ا هـ) بعين ما ذكرنا وكما صدق الصغرى والكبرى
صدق كل (ا ج) وكل (ا هـ) وكما صدق اصدق كل (ج هـ) فكلما صدق
الصغرى والكبرى صدق كل (ج هـ) وهو المطلوب الثالث من المتصلتين والشركة
في جزء تام منهما وشرط انتاجه كلية احدى المقدمتين واختلافهما بالكيف
واتحادهما بالجنس بان يكونا مانعا لخلو او مانعا لجمع وانتاج نقيض نتيجة التأليف

(اد) واما كل (د هـ) مانعا لجمع ينتج كل (د هـ) برهانه ان الاولى تستلزم كل (ج ا) والانتظام (بين)
نقيضه مع غير مقدمها منتجا للمتصلة المستلزمة لنقيضها وهي قولنا كلما كان كل (ج ب) فليس كل (ب ا)
والثانية تستلزم كل (ا هـ) والانتظام نقيضه مع غير مقدمها منتجا للمتصلة المستلزمة لنقيضها وهي قولنا كلما
كان كل (اد) فليس كل (د هـ) وهما ينتجان كل (ج هـ) الخامس من المتصلة والمنفصلة والشركة في جزء تام ٣

٣ منهما وغير تام منهما
والضبط فيه ان يشتمل
ما يلزمها من مانعة
من مانعة الجمع مع مانعة
الجمع وما يلزمها
من مانعة الخلو مع
مانعة الخلو على
شرائط انتاج الجملة
المطلوبة السادس
منهما والشركة
في جزء غير تام منهما
والضبط فيه ان
يستلزم كل مقدمة
جملة ينتظم منهما
ومن التي تستلزمها
المقدمة الاخرى قياس
منتج للحملية المطلوبة
السابع من الجملة
والمتصلة الثامن
منهما ومن المتصلة
والضبط فيهما
استلزام الشرطية
حاجزة ينتج مع الجملة
الاخرى الجملة
المطلوبة وانت خبير
بجميع ذلك وبكيفية
الاشكال وكيفية
الضروب فان اردت
التدرب فعليك بالمد

بين انتشاركين مع طرف الموجبة لطرف السالبة في مانع الخلو وبالعكس اي انتاج
نقيض التأليف مع طرف السالبة لطرف الموجبة في مانع الجمع برهانه الخلف
من القياس المؤلف من الجملي والمتصل ثم من المتصل والمتصل وذلك انه متى صدقت
مانعا لخلو فلو لم يصدق نتيجة التأليف لصدق نقيضها ويلزمه كلما صدق طرف
الموجبة صدق طرف السالبة بالقياس المؤلف من الجملي والمتصل هكذا كلما صدق
طرف الموجبة صدق طرف الموجبة ونقيض نتيجة التأليف مفروض الصدق فكلما
صدق طرف الموجبة صدق طرف السالبة وينتظم مع الموجبة قياس من المتصلة
والمتصلة منتجا لقولنا دائما اما طرف السالبة او الحد الاوسط وقد كانت سالبة هف
وقس عليه اذا كانت المنفصلتان مانعتي الجمع فلا فرق الا في استلزام طرف
السالبة مثال مانع الخلو دائما اما كل (ج ب) واما (هـ ز) وليس دائما اما
(هـ ز) او بعض (ب ا) ينتج لاشي من (ج ا) والافعض (ج ا) ويلزمه كلما
كان كل (ج ب) فبعض (ب ا) لانه كلما كان كل (ج ب) فكل (ج ب) وبعض
(ج ا) وينتظم مع الموجبة هكذا كلما كان كل (ج ب) فبعض (ب ا) ودائما اما
كل (ج ب) او (هـ ز) ينتج دائما اما بعض (ب ا) او (هـ ز) وهو يناقض السالبة
ومثال مانع الجمع دائما اما لاشي من (ج ب) واما (هـ ز) وليس دائما اما (هـ ز)
واما كل (ب ا) ينتج بعض (ج ا) والافلاشي من (ج ا) ويلزمه كلما كان كل
(ب ا) فلاشي من (ج ب) لانه كلما كان كل (ب ا) فكل (ب ا) ولاشي من
(ج ا) وينتظم مع الموجبة هكذا كما كان كل (ب ا) فلاشي من (ج ب) ودائما
اما لاشي من (ج ب) واما (هـ ز) فدائما اما كل (ب ا) او (هـ ز) وهو يناقض
للسالبة الرابع من المتصلتين والشركة في جزء غير تام منهما وشرط انتاجه
ساب المنفصلتين وانتاج نقيض نتيجة التأليف بين طرفي مانعة الخلو مع نقيض احدهما
لعين الاخر وبن طرفي مانعة الجمع مع عين احدهما لنقيض الاخر ثم اشتغال نتيجتي
التأليفين على تأليف منتج للحملية المطلوبة وبيانه ان مانعة الخلو يستلزم نتيجة التأليف
والالصدق نقيضها وانتظم مع ملازمة نقيض احد طرفيها لنقيضه منتجا لاستلزام
نقيض احد طرفيها لعين الاخر وهو يستلزم منع الخلو بين طرفيها وقد كان سلب
منع الخلو هف وكذلك مانعة الجمع تستلزم نتيجة التأليف والانتظم نقيضها مع
ملازمة احد طرفيها لنفسه منتجا لاستلزام احد طرفيها لنقيض الاخر المستلزم لمنع
الجمع بين طرفيها مثاله ليس دائما اما ليس كل (ج ب) واما ليس كل (ب ا) مانعة
الخلو وليس دائما اما كل (اد) واما كل (د هـ) مانعة لجمع ينتج كل (ج هـ) لان
مانعة الخلو يستلزم كل (ج ا) والالصدق ليس كل (ج ا) وينتظم مع نقيض
مقدمها هكذا كلما كان كل (ج ب) فكل (ج ب) وليس كل (ج ا) فكلما كان كل

تبينهات الاول
 البيانات السالفة
 بمثلها يمكن استنتاج
 الشرطيات من الاقيسة
 الحملية كقولنا كل
 (ج ب) وكل (ب ا)
 فانه ينتج كما كان كل
 (د ج) فكل (ب ا)
 لان الحملية الاولى
 يستلزم كلما كان كل
 (د ج) فكل (د ب)
 والثانية يستلزم كلما كان
 (د ب) فكل (د ا)
 وهما يتيجان المطلوب
 فان التزموا هذا فذلك
 والاشكل عليهم تلك
 البيانات لثاني قياسية
 هذه الوجوه انما هي
 بوسط فان تناولها
 حد القياس فذلك والا
 فهي لا قياسات بل
 مستلزمات قد تتركب
 من مقدمتين قياسان
 او اكثر باعتبار ويسته
 او اكثر ويتيجان باعتبار
 كل بسيط نتيجة وباعتبار
 التركيب اخرى وهي
 لازمة كل نتيجة لاخرى
 موافقة الوضع لوضع
 الحدود في القياس
 ولا يخفى عليك اعتبار
 ذلك بعد اعتبارك بما
 يولف متن

(ج ب) فليس كل (ب ا) ويلزمه دائما اما ليس كل (ج ب) او ليس كل (ب ا)
 مانعة الخلو وهو يناقض السالبة المانعة الخلو ومانعة الجمع تستلزم كل (ا هـ) والا
 انظمة نقبضه مع مقدمها هكذا كما كان كل (اد) فكل (اد) وليس كل (ا هـ)
 فكلما كان كل (اد) فليس كل (ده) ويلزمه دائما اما كل (اد) او كل (ده)
 مانعة الجمع وهو يناقض سالبتهما واذا صدق كل (ج ا) وكل (ا هـ) انهما من الشكل
 الاول كل (ج هـ) وهو المطلوب الخامس من المتصلة والمتصلة والشركة في جزء
 نام منها وجزء غير نام منها والضبط في انتاج الحملية ان المتصلة يلزمها مانعة الجمع
 من عين المقدم ونقبض التالي ومانعة الخلو من نقبض المقدم وعين التالي فلو كانت
 المتصلة اما نعمة الجمع كان ما يلزم المتصلة من مانعة الجمع على شرائط انتاج ما نعتي
 الجمع الحملية وان كانت مانعة الخلو كان ما يلزمها من مانعة الخلو على شرائط انتاج
 ما نعتي الخلو الحملية وحينئذ ينتج القياس الحملية لانه متى صدقت المتصلة والمتصلة
 صدقت المتصلة المتصلة المستتبعاتان للشرائط ومتى صدقتا صدقت الحملية فتي صدقت
 المتصلة والمتصلة صدقت الحملية السادس من المتصلة والمتصلة والشركة في جزء
 غير نام منها وقد عرفت ان المتصلة على اي شرط تستلزم الحملية وكذا المتصلة
 فالضبط فيه ان تكون المتصلة والمتصلة على تلك الشرائط بحيث تنظم الحملية اللازمة
 لاحداهما مع الحملية اللازمة لاخرى قياسا منتجا للحملية المطلوبة السابعة من الحملية
 والمتصلة الثامن منها ومن المتصلة والضبط فيهما ان تكون الشرطية على تلك
 الشرائط التي معها تستلزم الحملية على وجه ينتج مع الحملية الاخرى الحملية المطلوبة
 وانت خير بجمع ذلك وبكيفية الاشكال وكيفية الضروب وان اردت التدرج
 والتمرن فعليك بمدها واعلم اننا بينا هذه الفصول بالدلائل الكلية وارد فناها بالنظائر
 الجزئية تبينها لك على كيفية اختراعها ونسهيلا لدرك اوضاعها ولولا ضعف
 الطرق المساوكة فيها والخبط في مقاطعها ومبادئها لابدعنا زيادات لطيفة والحفاظ بها
 مباحث شريفة ولكن لا بد من تحقيق الاصول اولا وترتيب الفروع ثانيا وهذا
 الكتاب ليس موضع ذلك (قوله تبينهات) الاول كما يمكن استنتاج الحملية من
 القياس الشرطي كذلك يمكن استنتاج الشرطية من القياس الحملية كقولنا كل (ج ب)
 وكل (ب ا) فكلما كان كل (د ج) فكل (د ا) لان الحملية الاولى تستلزم كلما كان كل
 (د ج) فكل (د ب) والحملية الثانية تستلزم كلما كان كل (د ب) فكل (د ا) وهما
 تستلزمان الشرطية المطلوبة اما استلزام الحملية الاولى فلانه كلما كان كل (د ج)
 فكل (د ج) وكل (ج ب) وكلما كان كذلك فكل (د ب) فكلما كان كل (د ج)
 فكل (د ب) واما استلزام الحملية الثانية فلانه كلما كان كل (د ب) فكل (د ب)
 وكل (ب ا) وكلما كان كذلك فكل (د ا) فكلما كان كل (د ب) فكل (د ا)

(فان)

الفصل السابع في القياس الاستثنائي وهو مركب من شرطية وقضية اخرى هي احد جزئيها حالية
 او شرطية وشرط انتاجه كلية ٣٤٣ ٤ الشرطية والالجاز ان يكون حال اللزوم غير حال الاستثناء

فان قبل انما يتم هذا البيان لو كانت المتصلات التي اوردت فيه لزومية وهو ممنوع
 اجاب بان هذا المنع وارد عليهم في الاقيسة الشرطية فانهم انما يتناولوا انتاجها بمثل
 هذا البيان فان التزموا هذا فذلك والاشكل عليهم تلك البيانات الثاني قياسية
 هذه الوجوه الثمانية انما هي بوسط فان تناولها حد القياس فهي اقيسة والافهي
 ملزومات وكانه جواب لسائل يقول هذه الوجوه ليست اقيسة لان استلزامها
 للوازمها المذكورة ليس بالذات بل بمقدمات اجنبية فلا يتناولها حد القياس فاجاب
 بان المدعى احد الامرين اما كونه قياسات او ملزومات وقد سمعت مثله
 في الافتراضات الشرطية الثالث وهو الذي وعد بيسانه فيما سلف انه قد يتركب
 من مقدمتين قياسان او اكثر ويتيجان باعتبار وسطين او اكثر ويتيجان باعتبار كل
 قياس بسيط نتيجة وباعتبار التركيب اخرى وهي ملازمة كل نتيجة لاخرى موافقة الوضع
 لوضع حدود القياس على معنى ان نجعل النتيجة التي حدودها مذكورة في القياس
 اولامقدمها والنتيجة التي حدودها مذكورة فيه ثانيا ناليها كقولنا كلما كان كل
 (ج ب) فكل (د هـ) وكلما كان كل (ب ا) فكل (هـ ز) ينتج باعتبار تشارك
 المقدمين قد يكون اذا كان قد يكون اذا كان كل (ج ا) فكل (د هـ) فقد يكون
 اذا كان كل (ج ا) فكل (هـ ز) ويقدر كانه لا اشتراك بين التاليين وباعتبار تشارك
 التاليين قد يكون اذا كان قد يكون اذا كان كل (ج ب) فكل (د ز) فقد يكون اذا
 كان كل (ب ا) فكل (د ز) وبفرض كانه لا اشتراك بين المقدمين وباعتبار التركيب
 متصلة مركبة من التيجين مقدمها النتيجة اللازمة بحسب اشتراك المقدمين
 وناليها النتيجة اللازمة بحسب اشتراك التاليين من الشكل الثالث والا وسط صدق
 المقدمين ولا يخفى عليك اعتبار ذلك باقسامه بعد اعتبارك ما سلف (قوله الفصل السابع
 في القياس الاستثنائي) قد سلف ان القياس قسمان افتراضي واستثنائي واذ قد فرغ
 عن الافتراضي واقسامه واحكامه شرع في الاستثنائي وهو مركب من مقدمتين
 احداهما شرطية متصلة او منفصلة وثانيتهما دالة على الوضع او لرفع وهي
 احدي جزئي تلك الشرطية او نقبضه حالية او شرطية باعتبار تركيب الشرطية
 من حاليتين او شرطين او حالية وشرطية ويشترط في انتاجه امور ثلاثة الاولى كلية
 الشرطية المستعملة فيه سواء كانت متصلة او منفصلة فانها لو كانت جزئية جاز ان
 يكون وضع اللزوم او العناد غير وضع الاستثناء فلا يلزم من وضع احد جزئيهما
 اورفعه وضع الاخر اورفعه اللهم الا ان يكون الاستثناء متحققا في جميع الازمان
 وعلى جميع الاوضاع او يكون وضع اللزوم او العناد بعينه وضع الاستثناء فانه ينتج

وكونها لزومية
 لان الاتفعية لا تنتج
 اما وضع مقدمها
 فلان العلم بناليها
 لا يتوقف على العلم
 بالوضع والاتصال
 واما رفع ناليها فلانه
 لا اتصال بين طرفي
 الاتفاقية اما اللزومية
 والاتفعية الخاصة
 فظاهر واما العامة
 فلجواز صدق الطرفين
 فلم يلزم من صدق
 المتصلة مع كذب ناليها
 وان كان اجتماعهما محالا
 كذب مقدمها وكونها
 موجبة للاختلاف
 عند كونها سالبة اذا
 عرفت هذا فنقول
 الشرطية ان كانت
 متصلة انتج استثناء
 عين مقدمها عين ناليها
 واستثناء نقبض ناليها
 نقبض مقدمها ولا
 يعكس لجواز كون
 اللازم اعم قال الامام
 ان كان التالي مطلقا
 عاما لم ينتج استثناء
 نقبضه كقولنا كلما كان
 هذا انسانا فهو
 ضاحك بالاطلاق

العام فانا اذا قلنا لكنه ليس بضاحك لم يلزم انه ليس بانسان لان بعض من ليس بضاحك انسان
 بالضرورة واما اذا اعتبر الدوام في نفي التالي انتج وهذا ضعيف لان استثناء نقبض التالي الذي هو المصطفى ٢

القياس ضرورة الثاني ان تكون الشرطية لزومية او عنادية لان المتصلة الاتفاقية لم تنتج لا وضع مقدمها لغير تاليها ولا رفع تاليها لرفع المقدم اما وضع مقدمها فلان العلم بوجود تاليها لا يتوقف على العلم بالوضع بل هو حاصل قبل العلم بالوضع ولان العلم بصدق الاتفاقية مستفاد من العلم بصدق التالى فلو استفيد العلم به من العلم بها لزم الدور واما رفع تاليها فلانه لا اتصال بين نقيضى طرفى الاتفاقية لا بطريق اللزوم ولا الاتفاق اما فى الاتفاقية الخاصة فظاهر لصدق طرفيها فلا يكون بين نقيضيهما اتفاق لكذب بهما ولا لزوم لعدم العلاقة واما فى الاتفاقية العامة فلجواز صدق طرفيها فلا يلزم من صدق المتصلة الاتفاقية مع كذب تاليها وان استحال اجتماعهما كذب مقدمها وكذلك المتصلة الاتفاقية لم تنتج وضع احد طرفيها ولا رفعه لان صدق احد طرفيها او كذبه معلوم قبل الاستثناء فلا يكون مستفاد منه ولم يتعرض المصنف للمتصلة الاتفاقية لظهور شأنها بالقياس على المتصلة الثالث ان تكون الشرطية موجبة لعقم السالبة فانه اذا لم يكن بين امرين اتصال او انفصال لم يلزم من وجود احدهما او نقيضه وجود الآخر او نقيضه ووربما يذنب عليه بالاختلاف اما فى المتصلة فالصدق المقدم مع كذب التالى تارة ومع صدقه اخرى كقولنا ليس البتة اذا كان الانسان حيوانا فهو حجر او الفرس حيوان فلا ينتج وضع المقدم وكذب التالى مع صدق المقدم او مع كذبه كقولنا ليس البتة اذا كان الانسان حيوانا او حجرا فالفرس حجر فلا ينتج رفع التالى واما فى المتصلة فالصدق احد طرفيها مع صدق الآخر وكذبه كقولنا ليس البتة اما ان يكون الانسان حيوانا او الفرس حيوانا او حجرا وكذب احد طرفيها مع كذب الآخر وصدق كقولنا ليس البتة اما ان يكون الانسان حجرا او الفرس حيوانا او حجرا اذا عرفت ذلك فنقول الشرطية التى هى جزء القياس اما متصلة او منفصلة فان كانت متصلة انتج استثناء عين مقدمها عين تاليها الاستلزام وجود اللزوم وجود اللازم واستثناء نقيض تاليها نقيض المقدم لاستلزام عدم اللازم ولا ينكس اى لا ينتج استثناء عين التالى عين المقدم ولا استثناء نقيض المقدم نقيض التالى لجواز ان يكون اللازم اعم فلا يلزم من وجود اللازم وجود اللزوم ولا من عدم اللزوم عدم اللازم قال الامام التالى ان كان مطلقا عاما لم ينتج استثناء نقيضه كقولنا كل كان هذا انسانا فهو ضاحك بالاطلاق العام فلو استثنينا نقيض التالى لم يلزم انه ليس بانسان لان بعض من ليس بضاحك انسان نعم لو اعتبر الدوام فى نقي التالى انتج وهذا ضعيف لان استثناء نقيض التالى انما يتصور اذا اعتبره عدم الدوام ضرورة ان نقيض المطلقة العامة الدائمة فلا يكون اعتبار الدوام امر زائدا على استثناء النقيض والحاصل وجوب رعاية جهة المقدم والتالى فى اخذ النقيض للتابع الفاظ وان كانت الشرطية منفصلة فان كانت حقيقية انتج استثناء وضع اى جزء كان

(نقيض)

العام لا يتحقق دون اعتبار الدوام فلم يكن اعتبار الدوام زائدا على استثناء النقيض وان كانت الشرطية منفصلة حقيقية انتج استثناء عينيهما كان نقيض الآخر وبالعكس وان كانت ما نعمة الجمع انتج استثناء عينيهما كان نقيض الآخر من غير عكس وان كانت ما نعمة الخلو انتج استثناء نقيضيهما كان عين الآخر من غير عكس وانت خبير بطلية ذلك كله متى

(تنبيه) استثناء نقيض التالى فى المتصلة ٣٤٥ ينتج انما بواسطة عكس نقيضها او الاستثناء فى المتصلات

نقيض الآخر لامتناع الجمع بينهما وبالعكس اى رفع اى جزء كان عين الآخر لامتناع الخلو عنهما وان كانت ما نعمة الجمع انتج استثناء عينيهما كان نقيض الآخر لامتناع الجمع ولا ينكس لجواز الارتفاع وان كانت ما نعمة الخلو انتج استثناء نقيضيهما كان عين الآخر لامتناع الخلودون العكس لجواز الجمع وكل ذلك ظاهر (قوله تنبيه) لاخفاء فى ان انتج استثناء عين مقدم المتصلة عين التالى بين يذنبه واما استثناء نقيض تاليها فانما ينتج نقيض المقدم بواسطة عكس نقيضها وهو استلزام نقيض التالى لنقيض المقدم اذ لو لم يصدق عكس النقيض لم يلزم من رفع التالى رفع المقدم والاستثناءات فى المتصلات انما ينتج بواسطة المتصلات اللازمة اما فى الحقيقية فلا استلزامهما المتصلات الا ربع وفى الآخر بين فلا استلزامهما المتصلتين وذلك لانه لو لا ذلك لم يلزم من وضع احد طرفيها نقيض الآخر ولا من نقيض احدهما عين الآخر وفيه نظر لان بين استثناء نقيض تالى المتصلة واحد طرفى المتصلة او نقيضه وبين عكس لنقيض والمتصلات اللازمة فرقا وذلك لان الاستثناء هو اخبار عن وقوع احد الطرفين او نقيضه اما بحسب نفس الامر او باعتراف الخصم وعكس النقيض انما يدل على فرضه ولا يلزم من عدم لزوم شئ فرض آخر عدم لزومه وقوعه وايضا فاعلم بالضرورة ان المتصلة والمنفصلة مع المقدمة الاستثنائية تنتج النتائج المذكورة وان لم يخطر ببالنا شئ من تلك المتصلات اللازمة (قوله الفصل الثامن فى تواع القياس) هذا الفصل مشتمل على تواع القياس واواحقه الاول كل قياس سواء كان افتراضيا او استثنائيا فيه مقدمتان لازيد ولا انقص اما انه لا انقص فلما عرفت من حد القياس انه مؤلف من قضايها واما لانه لازيد فلان المطلوب انما يكتب من معلوم فلا يخلو اما ان يكون المطلوب نسبة الى المعلوم او لا فان لم يكن له دخل فى معرفته وان كان فاما ان يكون لنفس المطلوب نسبة الى المعلوم او لا جزائه فان كان لنفس المطلوب نسبة وهو ههنا قضية ويكون المعلوم ايضا قضية لامتناع اكتساب القضاء من المفردات ونسبة القضية الى القضية اما بالاتصال او بالانفصال فتكون ههنا مقدمتان احدهما محقة تلك النسبة الاتصالية او الانفصالية والثانية محقة لذلك المعلوم ولا حاجة الى زيادة مقدمة فلم ينتج الى ازيد من مقدمتين وهو القياس الاستثنائى كما اذا كان المطلوب انه ناطق والمعلوم انه انسان ولكلية المطلوب نسبة اليه باللزوم فلما حقق المعلوم حصل المطلوب وانت خبير بانه لا ينطبق على القياس الاستثنائى الذى المطلوب منه نقيض المقدم لان المقدمة الاولى فيه لا يشتمل على النسبة اتى بين المعلوم والمطلوب وكذلك لا ينطبق على القياس الذى جزؤه المنفصلة اذ لم يوجد فيه نسبة المطلوب الى المعلوم لان المطلوب ان كان نقيض احد الجزئين فالمعلوم هو الجزء الآخر وبالعكس والشرطية المنفصلة ليست مشتملة على

انما ينتج بواسطة المتصلات اللازم لها فاعلم ذلك متى

الفصل الثامن فى تواع القياس الاول كل قياس فيه مقدمتان لازيد ولا انقص لان المطلوب انما يكتب من المعلوم فان كانت لكليته نسبة حصلت مقدمتان احدهما محقة لتلك النسبة والثانية لذلك المعلوم ان كانت النسبة اليه الجزئية حصلت بسبب كل نسبة مقدمة وان كانت لاحدهما لم ينتج المطلوب بل ربما كانت مقدمة لا ينتج فاذا كثرت المقدمات واحتجج الى الكل فهناك قياسات مترتبة منتجة للقياس المنتج المطلوب ويسمى قياسات مركبة فان صرحت نتائجها سميت موصولة كقولنا كل (ج ب) وكل (ب ا) فكل (ج ا) وكل (ا د) فكل (ج د) وكل (د هـ) وكل (ج هـ) والا

بفصوله ومطوية كقولنا كل (ج ب) وكل (ب ا) وكل (ا د) وكل (د هـ) فكل (ج هـ) متى

الثاني في قياس الخلف وهو مركب من قياسين احدهما اقتراني ج ٣٤٦ والثاني استثنائي كما نقول في النتائج

النسبة بينهما وان كانت النسبة الى المعلوم لاجزاء المطلوب فاما ان يكون لكل جزئية
اولا احدهما دون الاخر فان كان جزئيه معا حصل بسبب نسبتها الى المعلوم مقدمتان
وهو القياس الاقتراني كما اذا كان المطلوب ان الجسم يحدث والمعلوم المتغير والجسم
والمحدث اليه نسبتان فيحصل مقدمتان كل جسم متغير وكل متغير يحدث ويلزم
منهما المطلوب فلا حاجة الى زيادة مقدمة وان كان لاحد جزئي المطلوب نسبة دون
الاخر لم ينتج المطلوب بل ربما كانت القضية الحاصلة من تلك النسبة مقدمة في القياس
الذي ينتج المطلوب فان قيل نحن نجد العلماء يركبون مقدمات كثيرة ويستخرجون منها
نتيجة واحدة فيكون في القياس از يد من مقدمتين اجاب بانه اذا كثرت المقدمات واحتج
في حصول المطلوب الى الكل فليس هناك قياس واحد فقط بل قياسات انما ترتبت
لان القياس المنتج للمطلوب احتاج مقدمتها او احدهما الى كسب بقياس اخر كذلك
الى ان ينتهي الكسب الى المبادئ البديهية فتكون هناك قياسات مترتبة بحصوله بالقياس
المنتج للمطلوب ويسمى قياسات مركبة فان صرحنا بخرج تلك الاقيسة سميت مفصلة
النتائج كقولنا كل (ج ب) وكل (ب ا) فكل (ج ا) وكل (اد) فكل (ج د)
وكل (د ه) فكل (ج ه) وان لم يصرح بنتائج تلك الاقيسة سميت موصولة النتائج
ومطو بتها كقولنا كل (ج ب) وكل (ب ا) وكل (اد) وكل (د ه) فكل (ج ه)
(قوله الثاني في قياس الخلف) قياس الخلف هو اثبات المطلوب بابطال نقيضه
وانما سمي قياس الخلف لانه يؤدي الكلام الى المحال ويكون ابدا مركبا من قياسين
احدهما اقتراني مركب من متصلتين احدهما الملازمة بين المطلوب الموضوع على انه
ايس بحق ونقيض المطلوب وهذه الملازمة بدنة بذاتها والاخرى الملازمة بين نقيض
المطلوب على انه حق وبين امر محال وهذه الملازمة ربما تحتاج الى البيان فينتج
متصلة من المطلوب على انه ايس بحق ومن الامر المحال وثا ينتجها استثنائي مشتمل
على متصلة لزومية هي نتيجة ذلك الاقتراني واستثناء نقيض التالي لنتج نقيض
المقدم فيلزم تحقق المطلوب هذا هو الضابط العام مثاله ما يقال في نتائج كل (ج ب)
ولا شيء من (ب ا) كقولنا لا شيء من (ج ا) اذ لو لم يصدق لا شيء من (ج ا) لصدق
بعض (ج ا) ولو صدق بعض (ج ا) لما صدق كل (ج ب) انتج ولو لم يصدق لا شيء
من (ج ا) لما صدق كل (ج ب) وهو القياس الاقتراني اما الصغرى فلفظ واما الكبرى
فلانه اذا صدق بعض (ج ا) والكبرى صادقة في نفس الامر فليس كل (ج ب)
بالقياس المؤلف من المتصلة والحلمية ثم اذا اخذنا نتيجة القياس وقلنا لكن كل (ج ب)
صادق انتج صدق لا شيء من (ج ا) وهو الاستثنائي ونحوه راجع الى انه لو لم يصدق
النتيجة لصدق نقيضها ولو صدق نقيضها لما صدقت الكبرى او الصغرى لان الكبرى
ان لم يصدق فذلك وان صدقت لم تصدق الصغرى لان نظام الكبرى مع نقيض النتيجة
قياسا منتجا لنقيض الصغرى انتج لو لم تصدق النتيجة لم تصدق الكبرى او الصغرى

(لكنهما)

قولنا كل (ج ب)
ولا شيء من (ب ا)
قولنا لا شيء من (ج ا)
انه لو لم يصدق لا شيء
من (ج ا) يصدق
بعض (ج ا) ولو صدق
بعض (ج ا) لما صدق
كل (ج ب) انتج
لو لم يصدق لا شيء من
(ج ا) لما صدق كل
(ج ب) وهذا القياس
اقتراني ثم اذا قلنا لكنه
صدق كل (ج ب)
انتج صدق لا شيء
من (ج ا) ونحوه
انه لو لم تصدق النتيجة
لصدق نقيضها
ولو صدق نقيضها
لما صدقت الكبرى
او الصغرى لان
الكبرى ان لم تصدق
فذلك وان صدقت
لم تصدق الصغرى
لان نظام الكبرى مع
نقيض النتيجة قياسا
منتجا لنقيضها وانتج
لو لم تصدق النتيجة
لما صدقت احدهما
لكنهما صادقتان
انتج ان النتيجة
صادقة

الثالث في اكتساب المقدمات ضع طرفي المطلوب واطلب جميع موضوعات كل واحد منهما وجميع محمولاته
كانت لذلك بوسط او بغير ج ٣٤٧ وسط وكذلك جميع ماساب عنه احدهما ثم انظر الى نسبة الطرفين

لكنهما صادقان فتصدق النتيجة (قوله الثالث في اكتساب المقدمات) اذا حاولت
تحصيل مطالب من المطالب ضع طرفي المطلوب واطلب جميع موضوعات كل واحد
منهما وجميع محمولات كل واحد منهما سواء كان حل الطرفين عليهما او حلاهما على
الطرفين بواسطة او غير واسطة وكذلك اطلب جميع ماساب عن احدهما عند الطرفين
المطلوب او يساب عن احدهما ثم انظر الى نسبة الطرفين الى الموضوعات والمحمولات
فان وجدت من محمولات موضوع المطلوب ماهو موضوع لمحموله فقد حصلت
المطلوب من الشكل الاول او ماهو محمول على محموله من الشكل الثاني او من موضوعات
موضوعه ماهو موضوع لمحموله من الثالث او محمول على محموله من الرابع كل ذلك
بعد اعتبار شرط الاشكال بحسب الكمية والكيفية والجهة ويسمى هذا تركيب
القياس (قوله الرابع في التحليل) كثير اما يورد في العلوم قياسات منتجة للمطالب
لاعلى الهيئات المنطقية لتسهيل المركب في ذلك اعتمادا على الفطن العالم بالقواعد
فان اردت ان تعرف انه على اي شكل من الاشكال فعليك بالتحليل وهو عكس التركيب
حصل المطلوب وانظر الى القياس المنتج له فان كان فيه مقدمة لكيكية المطلوب اليها
نسبة اي يشاركها المطلوب بكلا جزئيه فالقياس استثنائي وان كانت النسبة اليها
لاحد جزئيه اي كان المطلوب يشاركها باحد جزئيه فالقياس اقتراني ثم انظر الى
طرفي المطلوب ليعبر عندك الصغرى عن الكبرى لان ذلك الجزء ان كان محكوما عليه
في المطلوب فهي الصغرى او محكوما به فهي الكبرى ثم ضم الجزء الاخر من المطلوب
الى الجزء الاخر من المقدمة فان تألفا على احد التاليفات فاضم الى جزئي المطلوب
هو الحد الاوسط وتبرك لك المقدمات والاشكال اذ نمبرها باعتبار وضعه عند الحدين
الاخرين وان لم تألفا كان القياس مركبا ثم اعمل بكل واحد منهما العمل المذكور
اي ضع الجزء الاخر من المطلوب والجزء الاخر من المقدمة كما وضعت طرفي المطلوب
اولا فلا بد ان يكون لكل منهما نسبة الى شيء مما في القياس والالم يكن القياس منتجا
للمطلوب فان وجدت حدا مشتركا بينهما فقد تم القياس والا فكذا تفعل مرة بعد
اخرى الى ان ينتهي الى القياس المنتج بالذات للمطلوب وبين لك المقدمات والشكل
والنتيجة مثلا ان كان المطلوب كل (اط) ووجدنا كل (اب) وكل (دط) فان
حصل لنا وسط يجمع بين (ب) و (د) فقد تم لنا القياس والافلا بد ان يكون له
نسبة الى شيء فرضنا ان (د) حتى يحصل كل (ده) فنضع (ه) و (ب) واطلب
بينهما حدا وسطا وهكذا الى ان يتم العمل (قوله الخامس النتيجة الصادقة قد تلزم
عن مقدمات كاذبة) لان النتيجة لازمة للمقدمات والكاذب ربما يستلزم الصادق

اليه فان وجدت من
محولات الموضوع
ما هو موضوع
المحمول حصل
المطلوب من الشكل
الاول وكذا القول
في سائر الاشكال
متن

الرابع في التحليل
حصل المطلوب
وانظر الى ما جعل
منتجا له فان كان فيه
مقدمة لكيكية لمطلوب
اليها نسبة فالقياس
استثنائي وان كانت
النسبة لاحد جزئيهما
فهو اقتراني ثم انظر
الى طرفي المطلوب
لتبرك لك الصغرى
عن الكبرى ثم ضم
الجزء الاخر من المقدمة
الى الجزء الاخر من
المطلوب فان تألفا
على احد التاليفات
فهو الوسط وتبرك لك
المقدمات والشكل
والنتيجة والافلاقياس
مركب لا بسبب ثم اعمل
بكل واحد منهما
العمل المذكور الى
ان تبين كل المقدمات
والشكل والنتيجة متن

الخامس النتيجة الصادقة قد تلزم عن مقدمات كاذبة لان قولنا كل انسان حمار وكل حمار حيوان ينتج مع
كاذبهما كل انسان حيوان مع صدقه متن

السادس في الاستقراء التام منه هو القياس المقسم غيره لا يفيد العلم ٣٤٨ يجوز ان يكون حال غير المذكور

كقولنا كل انسان حجير وكل حجير حيوان ينتج كل انسان حيوان مع صدقه وكذب
المقدمين وكان هذا اشارة الى وهم من توهم ان القياس الصادق المقدمات اذا استلزم
نتيجة صادقة وجب ان يكون القياس الكاذب المقدمات مستلزما لنتيجة كاذبة وهو
باطل لان الموجبة الكلية لا تنعكس كنفسها ولان استثناء نقيض المقدم لا ينتج نقيض
التالي (قوله السادس في الاستقراء) الاستقراء عبارة عن اثبات الحكم الكلي لشبوه
في اكثر الجزئيات وهو اما تام ان كان حاصرا لجميع الجزئيات وهو القياس المقسم
كقولنا كل جسم اما جاد او حيوان او نبات وكل واحد منها متغير فكل جسم متغير
وهو يفيد اليقين واما غير تام ان لم يكن حاصرا كما اذا استقر ثلث افراد الانسان
والفرس والجمار والطير ووجدناها تحرك فكها الاستقراء عند المضغ حكما بان كل
حيوان يحرك فكها الاستقراء عند الضغ وهو لا يفيد اليقين لجواز ان يكون حال
ما لم يستقر بخلاف حال ما استقرى كافي التماسح (قوله السابع التمثيل) وهو اثبات
حكم في جزئي لشبوه في جزئي آخر لمعنى مشترك بينهما والفقهاء يسمونه قياسا والصورة
التي هي محل الوفاق اصلا والصورة التي هي محل الخلاف فرعاً والمعنى المشترك
بينهما علة وجامعا ولا يتم الاستدلال به على ثبوت الحكم في افرع الا اذا ثبت ان الحكم
في الاصل معلل لمعنى مشترك بينهما وانما يشتركان في شرائط الحكم وارتفاع الموانع
لكن تحصيل العلم بهذه المقدمات صعب جدا (قوله الثامن في البرهان) البرهان قياس
مركب من مقدمات يقينية تركيبا صحيحا سواء كانت ضرورية وهي اليقينية ابتداء
او نظرية وهي اليقينية بواسطة اليقينية التي هي مبادئ اولى للبرهان اي اليقينية
الضرورية است الاوليات وهي قضايا يكون مجرد تصور طرفيها وان كانا واحدهما
بالكسب كافيا في جزم العقل بالنسبة بينهما بالايجاب او السلب كقولنا الكلى اعظم
من الجزء ويسمى بديهيات والمحسوسات وهي قضايا يحكم العقل بها بواسطة احدي
الحواس وتسمى مشاهدات ان كانت الحواس ظاهرة كقولنا النار حارة ووجدانيات
ان كانت باطنة كعلم كل احد بجوعه وعطشه والمتواترات وهي قضايا يحكم العقل
بها بواسطة كثرة الشهادات الواقعة الموجبة لليقين كالعلم بوجود مكة وحصول
اليقين بتوقف على امرين الامن من التواطى على الكذب واستند الخبر الى المحسوس
ولا ينحصر مبلغ الشهادات في عدد بل القاضى بكمال العدد هو حصول اليقين
والمجربات وهي قضايا يحكم العقل بها بسبب مشاهدات متكررة مع انضمام قياس
خفي وهو انه لو كان اتفاقا لما كان دائما واكثر يا كالحكم بان السقمونيا علة للاسهال
والحدسيات وهي قضايا يحكم العقل بها بواسطة حدس من النفس بمشاهدة
القرائن كالحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس لاختلاف الهيئات الكلية
بسبب قربه وبعد عن الشمس والفرق بين الجربة والحدس ان الجربة تتوقف على

برهان لم لانه يعطى السبب في التصديق وفي الحكم في الوجود الخارجي وان لم يكن كذلك سمي برهان ان (فمل)

لان يفيدانية الحكم في الخارج ٣٤٩ دون لينة وان افادلية التصديق والوسط في برهان ان كان معلولا هو

اعرف اسمي دليلا ايضا
متن

فعل بفعله الانسان حتى يحصل المطلوب بسببه فان الانسان مالم يجرب الدواء يتناوله
او اعطاه غيره مرة بعد اخرى لا يحكم عليه بالاسهال او عدمه بخلاف الحدس فانه
لا يتوقف على ذلك وفطرية القياسات وهي قضايا يحكم العقل بها بواسطة وسط
لا يعزب عن الذهن عند تصور حدودها كقولنا الاربعة زوج لكونه منقسما بنسأويين
فان الانقسام بهما لا يغيب عن الذهن عند تصور طرفيه وعلى كل واحدة من هذه
الستة اشكالات ذكر اكثرها الامام في اوائل المحصل واواخر المحصل لا يوجد لبرادها
ههنا اذ لا يابق ذكرها بالمختصرات وهو اي البرهان قسمان برهان لم و برهان ان
لان الاوسط فيه لا بد ان يفيد الحكم بثبوت الاكبر للاصغر فان كان مع ذلك علة
لوجود الاكبر في الاصغر في الخارج سمي برهان لم لانه يعطى اليقينية في الذهن وهو
معنى اعطاء السبب في التصديق واليقينية في الخارج وهو معنى اعطاء السبب في الحكم
في الوجود الخارجي والمراد بالحكم ههنا ثبوت الاكبر للاصغر كقولنا هذه الخشبة
مستترة النار وكل مامسته النار محترقة فهذه الخشبة محترقة وان لم يكن كذلك سمي
برهان ان لانه يفيد انية الحكم في الخارج دون لينة وان افادلية التصديق كقولنا
هذه الخشبة محترقة وكل محترقة مستترة النار فهذه الخشبة مستترة النار والوسط
في برهان ان اذ كان معلولا لوجود الاكبر في الاصغر سمي دليلا وهو اعرف واشهر
من بقية اقسامه لان اكثره يقع على هذا الوجه و ربما يقع الاوسط فيه مضافا للحكم
بوجود الاكبر للاصغر كقولنا هذا الشخص (اب) وكل (اب) فله ابن وقد يكون
الوسط والحكم معلولى علة واحدة كقولنا هذه الخشبة محترقة وكل محترقة مشرقة
(قوله التاسع) قد عرفت ان المقصود من البرهان الوصول الى الحق اليقين فثديكون
اليقيني المطالب به قضية ضرورية كتناسر الزوايا لثلاثين لثلاث وقد يكون ممكنة
كالبقاء للمساويين وقد يكون وجودية كالتسوف للقمر ولكل من هذه المطالب مقدمات
تناسبها فان مقدمات الضرورية يجب ان تكون ضرورية ومقدمات غير الضرورية
غير ضرورية او مختلطة ومن قال من المتقدمين ان المبرهن لا يستعمل الا المقدمات
الضرورية اراد به انه لا يستنتج الضرورية الا من المقدمات الضرورية بخلاف غير
المبرهن فانه ربما يستنتج الضرورية من غيرها او اراد انه لا يستعمل الا المقدمات
التي صدقها ضرورية واجب ثم مواد غير البرهان من الصناعات سبعة انواع احدها
المشهورات وهي قضايا يحكم العقل بها بواسطة عموم اعتراف الناس بها اما المصلحة
عامة كقولنا العدل حسن والظلم قبيح او بسبب رقة كقولنا مواساة الفقراء محمود
او حجة كقولنا كشف العورة مذموم او بسبب عادات وشرايع واداب كقولنا
شكر المنعم واجب وربما يشبه بالاوليات والفرق بينهما ان الانسان لو قدر انه سلق
دخوة من غير مشاهدة احد وممارسة عمل ثم عرض عليه هذه القضايا يتوقف فيها

بمخلاف حال المذكور
السابع في التمثيل
لوثبت ان محل الخلاف
يشترك محل الوفاق
في علة الحكم وقابليته
واجتماع الشرائط
وارتفاع الموانع يلزم
مشاركته في ثبوت
الحكم لكن تحصيل
العلم بهذه المقدمات
صعب جدا الثامن
في البرهان ههنا كانت
المقدمات يقينية ابتداء
او بواسطة وكان
تركبها معلوم الصحة
كان القياس برهانا
والا فلا والمقدمات
التفسيرية التي هي
مبادئ اولى للبرهان
صكلا لا وليات
او المحسوسات
او المتواترات
او المجربات
او الحدسيات وعلى
كل واحدة من هذه
الخمس اشكالات لا يبق
ذكرها بالمختصرات
ثم الاوسط في البرهان
لا بد وان يفيد الحكم
بثبوت الاكبر للاصغر
فان كان هو علة
لوجود الاكبر في
الاصغر سمي البرهان

القبول والجدلى
ما مقدمات مشهورة
والخطابي ما مقدماته
مظنونه والشعري
ما مقدماته مخبئة
والسوفسطائي
ما مقدماته مشبهة
بالواجب قبولها
والمشاغبي ما مقدماته
مشبهة بالمشهورات
فصاحب القياس
السوفسطائي في مقابلة
الحكيم وصاحب
القياس المشاغبي
في مقابلة الجدلى متن

بمخلاف الاوليات فانه لا يتوقف فيها والمشهورات قد تكون حقة وقد تكون باطلة
والاوليات لا تكون الاحقة واثانيها المسلمات وهي قضايا تؤخذ من الخصم مسلمة
او تكون مسلمة فيما بين الخصوم فينبى عليها كل واحد منهما الكلام في دفع الاخر
حقة كانت او باطلة كسجعة القياس والدوران وثالثها المقبولات وهي قضايا تؤخذ
عن معتقد فيه الجمهور لامر سماعي او زهد او علم او رياضة الى غير ذلك من الصفات
المحمودة كالاقتوال المأخوذة من العلماء ورابعها المظنونيات وهي قضايا يحكم العقل
بها بسبب الظن الحاصل فيها والظن رحيمان الاعتقاد مع تجوز التقيض وخامسها
المخيلات وهي قضايا اذا اوردت على النفس اثر فيها تأثيرا عجيبا من قبض او بسط
كقول القائل في الترغيب الحبر يافوثة سيالة وفي التنفير العسل مرة مهوعة وسادسها
الوهيمات وهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم الانساني في امور غير محسوسة
كقولنا كل موجود مشار اليه ولو لا دفعها العقل والشرع لعدت من الاوليات
ويعرف كذبها بمساعدة العقل في المقدمات حتى اذا وصل الى النتيجة امتنع
عن قبولها وسابعها المشتبهات بغيرها وهي قضايا يحكم العقل بها على اعتقاد
انها اولية او مشهورة او مقبولة او مسلمة لاشتباها بها بشيء منها ما بسبب اللفظ
او بسبب المعنى كما ستعرفه اذا تمهد هذا فنقول القياس البرهان في قياس مركب
من مقدمات يقينية واجبة القبول وصاحبه يسمى خكيما والقياس الجدلي هو المركب
من المشهورات او منها ومن المسلمات ويسمى صاحبه مجادلا والغرض منه اقناع
القا صرين عن درجة البرهان والزام الخصم وافحامه واعتبار النفس بتركيب
المقدمات على اي وجه شاء واراد والقياس الخطابي ما يؤلف من المظنونيات او منها
ومن المقبولات وصاحبه يسمى خطيبا واعظا والغرض منه ترغيب الجمهور في فعل
الخير وتنفيرهم عن الشر والقياس الشعري هو المؤلف من المخيلات وصاحبه شاعر
والغرض منه انفعال النفس بالترغيب والتنفير وبما يراه وجه الوزن والصوت الطيب
والقياس السوفسطي ما مقدماته مشتبهات بالقضايا الواجبة القبول والقياس المشاغب
ما مقدماته مشبهات بالمشهورات فصاحب السوفسطائي في مقابلة الحكم وصاحب
المشاغبي في مقابلة الجدلي والغرض من استعمال هذين القياسين تغليب الخصم ودفعه
واعظيم فائدهما معر فتها للاجتناب عنهما هذه اشارة اجمالية الى الصناعات
الحس واما تفصيلها فلا يسعها هذا المختصر على ان المتأخرين حذفوها
عن المنطق واقتصروا منه على ابواب اربعة مع اشتغالها على فوائد كثيرة الجدوى
واحتوائها على لطائف بعيدة المرمى ولو لا انقباض الطبيعة عن التحرير لنظمتها
اكثرها في سلك التقرير ولا مراما اقتفينا المتن في هذه المباحث ولم نزيد عليها شيئا يعتد به

(قوله)

العاشر في التباسات المغالطة القاط قد يمرض في صورة القياس بان لا يكون منتجا المطلوب و يظن كونه منتجا له
وقد يعرض في مادته بان تكون ٣٥١ المقدمة الكاذبة مستعملة على انها صادقة لمشايتها اياها اما

من حيث المعنى او من حيث اللفظ اما عند تركيبه واما عند بساطته اما في جوهره كاللفظ المشترك واما في ماهيته كلفظ القابل المشبه بلفظ الفاعل الذي له فعل واما عند تركيبه كقولنا الخمسة زوج وفرد و يصبح اجمة فهما ولا يصح فرادى وكقولنا فلان جيد و فلان شاعر اذا كان شاعرا غير جيد يصح فرادى ولا يصح اجتماعا واما من حيث المعنى فكما يهائم العكس واخذ بالذات مكان ما بالعرض واخذ باللاحق مكان المالحق واخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل او اغفال انواع الجمل من الجهة و الربط والسور و غيرها ومن اتقن مذكر نامن القوانين و راعى مقدمات القياس بشرا نطها وحقق معانيها وكرر على نفسه ذلك ثم

(قوله العاشر) المغالطة قياس فاسد اما من جهة الصورة او من جهة المادة او من جهتيهما اما الفساد من جهة الصورة فبان لا يكون القياس منتجا للمطلوب و يظن كونه منتجا اما بان لا يكون على شكل من الاشكال لعدم تكرار الوسط كما يقال الانسان له شعر وكل شعر ينبت عن محل فالانسان ينبت عن محل ولا يكون على ضرب منتج وان كان على شكل من الاشكال كما يقال الانسان حيوان والحيوان جنس فالانسان جنس فان الكبرى ليست كلية ومنه وضع ما ليس بعلة فأن القياس علة للنتيجة فاذا لم يكن منتجا بالنسبة اليها لم يكن علة كقولنا الانسان وحده ضحك وكل ضحك حيوان فالانسان وحده حيوان ومنه المصادر على المطلوب وهو جعل المطلوب مقدمة في القياس كقولنا الانسان بشعر وكل بشر ناطق فالانسان ناطق واما الفساد من جهة المادة فبان يستعمل المقدمات الكاذبة على انها صادقة لمشايتها اياها اما من حيث اللفظ او من حيث المعنى والاشتباه من حيث اللفظ اما ان يتعلق بساطة اللفظ او بتركيبه والاول اما ان ينشأ من جوهر اللفظ كاللفظ المشترك او من شكله وهيئته كالقائل فانه على وزن الفاعل فيتوهم انه فاعل حتى يقال الهبول فاعلة لانها قابلة والثاني اما ان يلحق من نفس التركيب فنقط كضرب زيد لاحتمال فاعلية زيد ومفعوليته او من التركيب مع التفصيل والفاطح اما من تفصيل المركب كقولنا الخمسة زوج وفرد فانه يصدق عند اجتماعهما ولا يصدق عند الانفراد او تركيب المفصل كقولنا فلان جيد و فلان شاعر اذا كان شاعرا غير جيد ولا يصح اجتماعهما والاشتباه من حيث المعنى فهو على اقسام ايهام العكس كما يقال كل موجود مخير بناء على ان كل مخير موجود واخذ ما بالذات مكان ما بالعرض كما يقال جالس السفينة مخير وكل مخير ينقل من مكان الى اخر واخذ باللاحق مكان المالحق كما يقال في عكس السالبة الضرورية كنفسها انها تدل على المتنافاة بين الموضوع والمحمول والمتنافاة انما تحقق من الجانبين ويكون المحمول متافيا للموضوع فيؤخذ بدل الموضوع لاحقه وهو الوصف وبدل المحمول ملحوقه وهو الذات واخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل كما يقال او قبل الجسم القسمة الى غير النهاية لكان بين سطحي الجسم اجزاء غير متناهية فالانهاهي يكون محصورا بين حاضرين واغفال انواع الجمل من الجهة كاخذ سوا لب الجهات مكان السوا لب الموجهة بهما و الربط كاخذ السالبة المحصلة بدل الموجهة المعدولة والسور كاخذ السور بحسب الاجزاء مكان السور بحسب الجزئيات واخذ الكل المجموع مكان الكل العسدي وغير ذلك مما يوقع الغفلة عنه في الاغلاط الفاسدة ومن اتقن مذكر نامن القوانين و راعى مقدمات القياس بشرا نطها

عرض له الفاظ فهو جدير بان يهجر الحكمة وكل ميسر لما خلق له وهذا آخر ما تصدينا لذكره من المنطق على سبيل الاختصار ولننقل الى العلوم الحكيمة بعده ان شاء الله والحمد لله رب العالمين

وحقق معانيها وكرر على نفسه ذلك حتى يصير له ملكة ثم عرض له الفاظ في الفكر
فهو جذير بان يهجر الحكمة لانه لا يكون مستعدا لدرك حقايق الاشياء وكل
ميسر لما خلق له ولتقتنع بهذا القدر من الكلام حامدين لله تعالى على الانعام
موجهين الى حضرة النبوة افضل السلام والحمد لله

رب العالمين

م

قد يسر المولى الكريم بلطفه الوفي العميم انجاز طبع هذا الكتاب المسمى بمطالع الانوار
مع شرحه لواضع الاسرار المشهور لدى اهل العلم في جميع الامصار كاشمرفي ضحى
النهار * وذلك في ايام ساطعنا المعظم * السلطان ابن السلطان السلطان
الغازي عبد الحميد خان * خلد الله دولته الى آخر الدوران *
وكان طبع ذلك الكتاب المرغوب في مطبعة (الحاج محرم افندي)
البسنوي امده المولى في توقياته الديوي والاخرى *
في اواخر صفر الخير من سنة ثلث وثلث مائة والف *
من الهجرة النبوية على صاحبها

افضل السلام وازكى

التحية والحمد لله

رب العالمين

م

م



معارف نظارت جلیله سی رخصتیه طبع اولمشدر

اشبو کتاب صحاف چارشوسنده بوسنوی (حاجی محرم افنديك)
دكانده فروخت اولنور



السيد على شرح المطالع

بسم الله الرحمن الرحيم

قال وحيد زمانه نعمة الله بغيرانه (الحمد لله فياض ذوارف العوارف) الفياض الوهاب من فاض الماء فيضا وفيضوضه اذا كثر حتى سال من جانب الوادي فكان الوهاب ماء زاد على موضعه فسال عن جوانبه او هو وصفه بنعت مواهبه والفيض في الاصطلاح انما يطلق على فعل فاعل يفعل دائما لا يعوض ولا لغرض ومنه قولهم المبدأ الفياض اما على قياس ما عرفت واما بمعنى ذو الفيض والذوارف جمع ذارفة من ذرف اي سال والعوارف جمع عارفة وهي العطية واراد بالعطايا السيالة الوجودات الخاصة وما يتبعها من الكمالات فانها على الدوام فائضة على الممكنات من ذلك الجانب المنزه افعاله عن العلل الغائية والاعراض وان كانت مشتملة على حكم ومصالح لا تخصي وتسمى غايات وبها تؤل الاحاديث والآيات المشعرة بثبوت الغرض في افعاله واحكامه تعالى ثم انه للاشارة الى براعة الاستهلال خص بالذكور من تلك العوارف (الهام حقايق المعارف) واراد به افاضة العلوم الحقيقية اي الثابتة المطابقة للاشياء في انفسها سواء كانت تصورية او تصديقية ضرورية او نظرية فانها باسرها فائضة من تلك الحضرة اما باستفاضة او بدونها وعقبه بما يتوقف عليه ذلك الالهام اعني موهبة الحياة ثم بما يتوقف هو عليه اعني رفع الدرجات المذكورة فهاتان القرينتان اللتان عطفتا احدهما على الاخرى توكدان القرينة الثانية وتقرر انها مع ان الثالثة تناسب الاولى في مطلق العموم حيث عمت الملائكة والنفوس كما ان الاولى عمت الكل والرابعة تناسب الثانية في الخصوص من حيث انها خصتا ببعض العقلاء ففيهما نوع تفصيل وتأكيدهما للاولين معا (والصلاة) حمد الله

(تعالى)

تعالى اولا على نعمه العامة والخاصة ليرتبط به العتيد ويستجاب به المريد ثم صلى على سيد الانبياء وخير الورى وعلى اتباعه ليتوسل بهم الى الفوز بذلك المقصود والمبتغى وقيد الصلاة بما يفيد التأييد عرفا وجعل التقييد شاملا للحميد ايضا غير بعيد (والال) ما يرى في طرفي النهار من السراب (وخطور المعنى بالبال) اختلاجه وتحركه فيه (وبعد فان العلوم) هذه الفاء اما على توهم اما او على تقديرها في نظم الكلام وقد صرح ههنا بما اشار اليه اولا فرغب في العلوم مطلقا بانها ارفع المطالب الكمالية واسناها وانفع للمآرب الحقيقية من الدينية والدنيوية واجداها وانما قال (على تشعب فنونها) اي انواعها (وتكثر شجونها) اي طرقها من الشجون بانسكين وهو الطريق في الوادي رفعا لما تقرر في الاوهام من ان الشيء اذا كثر هان وقعه وانتقص خطره واذا قل عظم نفعه وارتفع قدره وتحقق لما ارتكز في العقول من ان العلوم وان كثرت فانها موصوفة بما ذكرت وانتقل منه الى الترغيب في الفن الذي هو بصدد وفي قوله (من ينهيا) تصریح بان علم خاص من جملة العلوم المدونة وما قيل من انه آله لها فلا يكون منها لاستحالة كون الشيء آلة لنفسه مردود بانه ليس آلة لكلها بل لماعدا من اقسامها فلا محذور نعم ان خص لفظ العلم بما يبحث فيه عن المعقولات الاولى لم يكن متساو لاله اذ بحثه عن المعقولات الثانية كما ستعرفه الان هذا التخصيص تعسف واذا ارتكب صار النزاع لفظيا كالاختلاف في اندراجه تحت الحكمة على ما سيحكي (وقوله اينها تبياننا واحسنها شانا) من قبيل المبالغة في المدح كما جرت به العادة في الترغيبات وذلك لان اقوى العلوم برهانا واجلاها تبياننا هو الهندسة والحساب وما انتهى اليهما ثم المنطق ثم الطبيعي ثم الالهي وما يتفرع عليها كما ان اضعفها حجة واخفها حجة العلوم العربية وما ينتمي عليها (ياله) تأكيده لما سبقه والنداء للتعجب والمنادي محذوف (والمنقية) الفضيلة (بجلت) تكشفت وهو ضد تسترت (والبهاء) الحسن اللطيف الفائق (جلت) بالتخفيف اي كشفت (والسناء) بالمدح الرفعة (وقوله فيه شفاء) توضيح لما قدمه من كونه احسن واين وتفصيل لما اجله من مناقبه ومراتبه ولقد اعجب حيث اتى في بيان اوصافه بذكر اسماء الكتب المشهورة على وجه لا يحوم حوله شائبة تكلف (والاسقام) الجهالات فان كل جهل بشي جبل النفس الناطقة على استعداد ادراكه سقم روحاني لها (والالام) هي الحسرات المترتبة على تلك الجهالات عند الانبعاث وفقد الآلات (وكنوز التحقيق) مافي العلوم من المسائل التي دونت فيها وتجري فيها مجرى حقايقها وهي اصولها وقواعدها (ورموز التدقيق) ما رمز اليها من مباحثها التي هي نكتها ودقايقها (والاسرار) ما احتجبت منها وراء الاستار (والعو يصات) المشكلات ولا يخفى على ذي فطنة حسن الاضراب الذي في قوله (بل انوار الهداية) لان المقصود الاصل

من جميع ما سبق هو الاهتداء الى المقاصد الحقيقية والمطالب البقية بهدايته والتوسل
بها الى درابته (ومن رام) تقرير لما سلف والعين الاولى بمعنى المختار ومنه اعيان
الناس اى اخيارها واشراؤها والثانية بمعنى الذهب وقوله (لا يؤمن) مقرر
لما تقدمه (والاغاليط) جمع اغلوطة وهى ما يغلط به من المسائل (وتعو يهات الاوهام)
تليساتها يقال موهت الاناء اى طايته بالذهب او الفضة ونحوه نحاس او حديد وذلك
لان الوهم يكسو الباطل لباس الحق ويوجهه (ولا يهتدى الى سواء السبيل) اى
وسطه الذى يقضى سالكه الى مقصده اى لا يأمن احد من تغليط غيره اياه ولا من غلطه
الناشي من وهمه ولا يتبين له ايضا ما يوصل الى مراده الا بدرك مطالب هذا الفن
ورعايتها ولما كان منشأ الغلط والتغليط التباس كل من الخطاء والصواب بصاحبه
اشار الى انه يمر كلا منهما عن الآخر فقله (ولولاه) ناظر الى قوله لا يؤمن كان
قوله وانه ناظر الى قوله ولا يهتدى وقد عطف احد الناظرين على الآخر وعطف
مجموعهما على مجموع المنظور بن فتدبر (المعيار) لمكيال يقدر به مكاييل الانظار
في المواد الجزئية من العلوم (و) كذا هو (ميران) يوزن به الافكار فيها وعطف
الافتكار على التأمل من قبيل عطف التفسير تقرير المعنى في الازهان وعطف الاعتبار
وهو العبور من حال شئ الى حال شئ آخر على النظر قريب منه (فكل نظر) تقرير
على ما ذكره من كونه معيارا او ميرانا وقوله (لا يرتن) على صيغة المبني للفعول من ارتنه
اذا وزنه لنفسه (والعيار) الوزن يقال ذهب صحيح العيار اذا كان جيدا في نفسه خالصا
عن الغش وفاسد العيار اذا كان بخلافه والذى يقتضيه ظاهر العبارة ان يذكر المعيار
مع النظر والميزان مع الفكر لكنه عكس تنبيهها على ان المعيار يطلق على الميزان ايضا
بل على ان المقصود بالنظر والفكر شئ واحد يعتبر هذا الفن بالقياس اليه تارة مكيالا
وتارة ميرانا فعطف قوله (وكل فكر) يقرب من العطف التفسيري (المعالم) جمع معلم
وهو الموضع الذى تنصب فيه العلامة على الشئ وحذف الياء (من المصالح) رعاية
للوزن والمناسبة للعالم (والصياقل) جمع صيقل وهو الصانع الذى يزىل صدأ السيوف
اى فيه ما يزىل كدورات الازهان الماضية في المعاني كالصوارم المصقولة في مضروباتها
ولما كان مبالغته في منافعه وصفاته كاله مظنة للمجازفة دفعها بقوله (ولا مرما) اى
ولا مر عظيم وشرف خطير ومنفعة جليلة صار اولئك الفعول الاعلام (يحكمون)
بوجوب معرفته (اما فرض عين) اتوقف معرفة الله عليه كإذهب اليه جساعة واما
فرض كفاية لان اقامة شعائر الدين وحفظ عقائده لا يتم الا به كإذهب اليه آخرون
(والراسخ) في العلم من ثبت قدمه فيه تاللا البرق اى لمع (والقرايح) الطبايع جمع
قريحة وهى اول ما يستنبط من البئر بفرح وتعب ثم اطلقت على ما يستخرج من العلوم
بدقة النظر ثم على محله الذى هو الطبيعة (والوقادة) المرتفعة الالهة كالنار المنتهية

(والخواطر)

(والخواطر) جمع خاطرة وهى النكتة التى تخطر بالبال والمراد ههنا محلها (والوقادة)
اى التى تنقد الجياد عن الزبوف (والافراط) مجاوزة الحد (والاطراء) المبالغة
في الوصف بالكمال (ثم انه) خص بالذكر الشيخين وما نقل عنهم من مدايح هذا الفن
لان القوم باجمهم معترفون بتقدمهما مطبقون على التمسك بمقالتيهما وقدم اياهما على
ولم يعرفه بناء على اشتها راحته واشتغال الناس بكلامه واقتداء اكثرهم بتصانيفه
والنقل عنها (حاول) اى قصد (والجلالة) العظمة (قال المنطق نعم العون على
ادراك العلوم كلها) اذ هو آلة عاصمة عن الخطباء فيها وكان يسجد خادم العلوم
اذ ليس مقصودا في نفسه بل هو وسيلة اليها فهو كخادم لها وكان ابونصر يسميه
رئيس العلوم باسرها لتفاد حكمه فيها فيكون رئيسا حاكما عليها وكلا النظريين
صحيح كما يرى والفيلسوف مركب من فيلا وهو المحب وسوفا وهو العلم والمراد
(بالعاني) هو المقاصد (وبالبيان) هو الدلائل (والتشديد) الرفع والاحكام
مأخوذ من الشيد وهو الجص (راه) خبرا بانصروها معطوفان على اسم ان وخبره
(والعلق) بكسر العين وسكون اللام وهو النفيس من كل شئ فوصفه بالنفيسة
تأكيده ومبالغة (والازهار) جمع زهر بفتح الهاء وسكونها وهو النور بفتح
النون (زهرة) اى اضاءت واشرفت (والاعراف) جمع عرف بفتح العين
وسكون الراء وهو الطيب (والانوار) جمع نور بضم النون (بهرت) اى غلبت
من بهر القمر اذا اضاء حتى غلب نوره نور الكواكب (وانى كنت) فرغ من مناقب
الفن المرغبة فيه بما لا مزيد عليه ثم شرع في بيان انه قد اعتلى ذروة سنامه في تحقيقه
واقفانه فذكر ما افضى به الى ذلك الاعتلاء من صرفه فيه مدة مديدة من عنفوان
شبابه ومن كونه (مشغوبا) شديد الحرص بخصيله واكتسابه فان هذا الحرص
هو العمدة في الوصول الى كل مطلوب ومن كونه (مفتشا) باحثا (عن مجمله ومفصله)
ومن كونه (شاطا) اى مبعدا مجاوزا الحد (في الشوط) اى العدو لاقتناص شوارده
راكبا في ذلك (على قطوف التأمل) وهو بفتح اقفاء الفرس المتقارب الخطو وانما
اختاره تنبيهها على انه لم يكن يتأمل على سبيل الظفرة في اجراء ما يتأمل به بل كان يبطأ كلامها
باقدام تأمله ومن كونه (ناضلا) اى راميا على طريق المبالغة في اصطياح حقيقته (نيل اللهم
اى سهام الولوع والاغراء به) (عن قوس الفرط) اى السبق يقال فرط القوم فرطاف وهو فرط
اذا سبقتهم الى الماء ومن كونه (واقفا في استنباطه) اى جعله ثابتا راسخا (بصدق همة)
اى همة صادقة خالصة لا يشوبها فتور (تلفظ تلك الهمة) مرا ميبها بفتح الميم
الاولى وتخفيف الياء جمع مر ماة بكسر الميم وهى السهم الصغير المدور أصله
(الى المطالب) التى توجهت اليه وفي اختيار تلفظ اشعار بقوة الهمة وبمكثها
في شأنها فهذه الامور الاربعة متفرعة هلى ذلك الحرص البليغ (وجوده) اى واقفا

ايضا في استنباطه بجودة (قريحة اسوق حاديتها) اي سايقها او من يحذوها
فهذه الجودة محض فضل الهى لا مدخل فيها لا بعد واختياره ولا شبهة في انه اذا
اجتمعت هذه الاوصاف في الطالب فاز بمبتغاه على ابلغ وجه واكده (لم ار) بيان
وتأكيد لما تقدم واورد فيه طريق استفادة العلوم واقتناؤها احدهما الاصل وهو
الاخذ من افواه الرجال وقد بالغ فيه بانه طلب من كل عالم مشهور في زمانه بالبيان
للمقاييق والدقائق اطلاعه على (بدائع اشكاله) وغرائبها وهذه اللفظة بفتح الهمزة
والاخرى بكسر هاء يقال استطلعت رأي فلان (والطلع) بالكسر الاسم من الاطلاع
والثاني مطالعة الكتب وقد بالغ فيه ايضا بانه لم يبق كتاب يعتد به او يلتفت اليه بادنى
التفات من كتب هذا الفن (الاوقد تصفحت سبته وشينه) اي مسائله الخالية
عن الدلائل والمجالية بهما (وتعرفت غنه وسمينه) اي رديه وجيده ثم خص
بالذكر من بينها كتاب الشفاء لاختصاصه بما وصفه به (والانتهاج) سلوك الطريق
(والسنن) الطريقة (والميدان) واحد الميادين وقوله (لا يطالع ولا يهتدى)
مع ما في حيزهما ناظر الى ما ذكره الرئيس في آخر مقامات العارفين حيث قال جل جنان
الحق عن ان يكون شريعة لكل وارد او يطالع عليه الا واحد بعد واحد (فلنكم
صعد نظري) اي تحرك الى علو (وصوب) اي نزل الى سفلى (وكم نقر عن
معضلاته) اي بحث عن مشكلاته التي تمسر حلها يقال داء عضال اذا عصى الاطباء
عن معالجته (ونقب) اي تلك المعضلات فوصل الى اعماقها (حتى وجدت) اي آل
امرى في التصعيد والتفكير الى ذلك (والفيت) اي وجدت (وجل) الشئ معظمه
نقل عنه رحمه الله انه قال اشكل على وجه موضع مما نقله صاحب الكشف عنه فراجعت
اليه فانكشفت لي انه غير مطابق له فشمرت بعد ذلك للمراجعة فيما نقله المتأخرون
عن الشفاء حتى تبين لي جلية الحال وظهري ذلك الزل والاختلال (ماقدروا)
استيناف اوتأكد لما تقدم (وافترع) البكر اقتضا ضها وازالة بكارتها ولما كانت
عبارة مطمينة جزلة متينة احييت المعاني بها فلا يقدر على كشف استارها عنها
الا الا وحدى المداوم على استكشافها (والفتق) الشق (والراق) ضده والمراد
(بمباينة) الفاظه المتعاقبة المتشابكة كأنها رتق بعضها ببعض رتقا تاما (والازاهير)
جمع ازهار وهي جمع زهر (والاكام) جمع كم بالكسر وهو غلاف النور (زاهرة)
اي مشرقة (منظورة) اي مدركة بالبصر يعني انه لا قصور في الكتاب بل فيهم
حيث لم يصلوا الى ان يرفعوا تلك الحجب عن وجوه المخدورات ويشقوا ذلك الرتق
والاكام عن الازاهير ولذلك استشهد باييت فانه لانقصان في اسفار الصبح بل
في ابصار العين (لاغرو) اي لا عجب (فتعالج في قلبي) اي صار ما تقر من منافع هذا
الفن وارتفاع قدره ومن رسوخ قدمي في تحقيقه واتقانه ومن عثوري على زلات اولئك
الناقلة من كلام قدوتهم سببا لان خالجي قلبي اي خالطه وتحرك فيه (انقد فيه الافكار)

(فامير)

فامير بين الصحيح منها وبين فاسد العبار (واوضح الاسرار) التي اجتمعت من
الاغيار وقوله (احقق) توضح وتقرر لما ذكره (وغفل) بالتشديد اي غفلهم
يعني المتأخرين (سوء الفهم رداء فهمهم عن تحقيقه وكاشفا) حال من فاعل ايمن
والسهى كوكب خفي في غاية الصغر يجنب واحد من كواكب بنات نعش الكبرى
كانه ملتصق به بمنحه به حدة الابصار وهو مثل لشدة الخفاء كالشمس لغاية الجلاء
قوله (لا) اي لا اكتفى بما ذكرته من دفع المفاسد التي تطرقت الى الفن بل اشيد مع
ذلك (قواعد الكلام) فيه (بما يسطع) اي بدلائل ترتفع وتعلم من سطع الصبح
والغبار اذا علا وارتفع (واوضح) اي ازين (معافد الانام) اي اعناقها التي هي
مواضع عقد القلائد (بما ينظم) اي بمسائل ينظمها (التقرير المحرر) اي الواضح
الخالص وقوله (من لا لى نيانه) اي تبين ذلك التقرير بيان لما ينظم شعر واجمع (اذانا)
تمليل للانتقاض والتأخر (درست) بليت وخففت (والمعالم) مواضع العلوم
ومدارسها (وعفت) انحت (والمجاهل) ضد المعالم اعني مواضع الجهالات
ومرابطها (مطروح على اطرق) مهان غير ملتفت اليه (ومحمول على الخديق)
مكرم غاية الاكرام (عيت اعين الزمان) حيث لم يمر بين الاضداد واحكامها فمكس
ما كان يجب عليه من اكرام العلماء واهانة الجهال (او عيرت) بالعين المهملة على
صيغة الحكاية (عن سميت) الصواب متعلق بقوله (لما تجنبت) بالجيم وامثال هذه
الشكوة مما جرت به العادة فيما بين الجمهور (ولكني) استدراك عما ذكره من مساوي
الزمان ومثاله يقال نبذت (كذا) وراء ظهري اي نسيت ولم اعتد به (حسنة كبرى)
اذنبنا منها حسنات لانخصي (واية عظمتي) حيث يهتدى بها الى مقاصد شتى
(بمكائنها) بمنزلتها ورتبتها (لايكترث) لا يبالى شعر (وما هي) اي تلك الحسنة
الجامعة بين كونها حسنة كبرى وآية عظمتي (والاقبال) توجه السعادة (والمجد)
الشرف (والكرم) السماحة والاصالة بل الجودة في كل شئ وهو ضد اللؤم اعني
دناءة الاصل وشيخ النفس (والدستور) يضم الدال فارسي معرب وهو الوزير
الكبير الذي يرجع في احوال الناس الى ما يرسمه واصله الدفتر الذي جمع فيه قوانين
الملك وضوابطه (والناظورة) مبالغة في المنظور بمعنى الحامل على النظر اليه
(والديوان) صاحب الدفتر المذكور يقال اجتمعت الدواوين في موضع كذا واصله
ذلك الدفتر من دونت الكتاب اي جمعه وقربت بعضه من بعض يعني ان الوزراء
ينظرون اليه دائما مترقبين لما يأمره وقد يقال هو مبالغة في الناظر بمعنى الحافظ فيكون
الديوان بمعنى الكتاب (عين اعيان الامارة) اي مختار اشرف الامراء والمقصود
انه جامع بين القلم والسيف ومجاء وقدوة للطائفتين معا (والقدح المعلى) هو
السابع من قداح الميسر وله النصيب الاعلى (في المعارف) اي العلوم كلها والصلب

السهم الذي قصد ولم يجر وفي المثل مع الخواطي سهم صائب (والثقب)
 الاشراف (والمحامد) الفضائل التي بمحمد عليها (والجمة) الكثيرة اشار بذلك الى
 مرجع التسمية بالعلم المأخوذ من باب التفعيل الدال على الكثرة (والصاحب) مطلقا
 الوزير لانه يصاحب الساطان (والمفضل) الكثير الفضل (واللوى) ههنا
 مقصود واصله المدو هو الرواية (والقزم) سيد القوم وقوله (في غد) يشير
 الى ان رايه اعلى مرتبة في الاشراف من البدر لانه بريك في الدجى مالم يوجد بعد
 وقوله (ما ان مدحت) تضمنين حسن مما مدح به النبي عليه الصلاة والسلام
 (والاياته) السياسة يقال آل الملك رعيته اى ساسها واحسن رعايتها (والسر ادق)
 معرب سرا برده (وازهر) الشجر اذا ظهر نوره (والحدايق) جمع حديقة
 وهى الروضة ذات الشجر والبستان الذي عليه الخائط (والاياة) المنفعة
 عن الاتقياد فعيلة من ابى (والايدى) جمع الايدى من اليد بمعنى النعمة (والغدق)
 الماء الكثير يقال غدقت عين الماء واغدقت اى صارت كثيرة الماء (لوشبهته) هذه
 المبالغة البليغة في وصف الممدوح مأخوذة من قول الشاعر في وصف الجليبة (شعر) ما انت
 ما دحها يا من يشبهها * بالشمس والبدر لا بل انت هاجبها * من ابن الشمس خال
 فوق وجنتها * ومضحك في نظام الدر في فيها * من ابن البدر اجفان مكحلة *
 بالسحر والغنج يجرى في حواشيها * (والمطيرة) بفتح الميم الكثيرة المطر (والجلال)
 تقابل الدقايق يقال لكل جليل ودقيق (والالباب) الخالص (والمدى) الغاية يقال
 قطعت قطعة ارض قدر مدى البصر وقدر مد البصر (ولما قصدت) عطف
 على قوله ولكن عطف قصة على قصة (بتظاهر) اى بتعاون (بتطرق) من طرق
 فلان اذا جاء ليلا (انتهزت) اى افترست واغتمت والتهرة الفرصة (والوسن) النعاس
 وقيل هو الفتور الذي يسبق النوم (والسنا) بالقصر الضوء (والدياجير) جمع
 ديجور وهو الظلام الشديد يقال ليلة ديجورة اى مظلمة (عرج) على الشئ اذا اقام
 عليه (يهتمون) من الاهتمام (والستار) جمع ستارة بمعنى السترة وهى ما يستر به
 كائنا ما كان بخلاف السترة فانه المعمول لذلك (والسراري) جمع السر (مفترحين) يقال
 اقترح كذا اذا سألته بلاروية وهو دليل على الشفاف البليغ (والشوافع) جمع
 شافعة من شفعت الشئ اذا كان وزرا فجعلته زواجا يعنى انه اقترحوا على مرة
 بعد اخرى (والثقاب) ما تشده المرأة على وجهها (وذلل) اى شخر وجعل
 ذاولا (والشباب) هى الطرق بين الجبال جمع شعب بالكسر (والصعاب) جمع
 صعب وهو خلاف الذاول (ولم اقتصر) هذا مع ما في حيزه وصف للشرح بكونه
 مطابقا للكتاب الذي خالف قلبه ان يرتبه يقال (افصح) عن كذا اى اظهره (والنكتة)
 هى الدقيقة التى تستخرج بدقة النظر اذيقار نها غايانا نكت الارض باصبع او نحوها

(واساليب) الكلام فتونه وطرقه جمع اسلوب (سبح) اى ظهر (والابرام)
 الاحكام (نعم) تصديق لما سبقه وتقرير لما لحقه (وفراند الجواهر) كبارها
 الغالية الاثمان (والسمط) الخيط مادام فيه الخرز (والزواهر) جمع زاهرة وهى
 المشرفة فقد وصف الشرح بنقاسة معانيه وبلاغة عباراته معا (والوامع) جمع
 لامة من ام اذا برق (وحضرة) الرجل قر به وفناؤه (والسدة) باب الدار (والسنية)
 المرتفعة (ومدين) قرية شيعب عليه الصلاة والسلام من مدن بالمكان اذا اقام به
 والمراد ههنا المجمع (والماثر) جمع ماثرة وهى ما يروى من المفاخر (وفاتحة)
 الشئ اوله (يتفرى) يتشوق يقال تفرى الليل عن صبحه (وليل بهيم) مظلم شديد
 لا يخالطه ضوء اصلا (صارفا) حال من المستغرق في الظفر (عادية الزمان) حادثته
 العاقبة (والخوان) الكثير الخيانة (منشطا) من انشطت الجبل حالته (فششنة)
 اى شعاعة (وذكاء) بالضم علم للشمس (تميط) اى تبعه وتزيل (والادهم)
 الاسود ولما نبه الشارح على ان الششنة لم ترد بهذا المعنى غيرها بشعاعه فزال
 ازدواجها (بششنة) وهى الخلق والطبيعة وهذه مثل قصده ان ما ذكره عادة
 قديمة من آباء الكرام الا ان المجانسة بين المضرب والمورد غير مرعية ههنا فان ابا
 الخزم جد حاتم طي اوجد جده وكان له اخزم وهو الذكر من الحية فأتى وتركبين
 فوئو ابو ما في مكان واحد على جدهم فادموه فقال ان بنى زملوني بالدم ششنة
 اعرفها من اخزم كانه كان عاقا لوالده (وها انا افوض في شرح الكتاب) بوجه ان
 الخطبة كانت متقدمة على الشرح مع ان ما سبق دل على تأخرها وقد يقال اراد
 افوض في غرضه او حكى ماضى منه بعبارة الحال تصويرا لما اقدم عليه قال (الحمد)
 هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتجليل (لما كان الجليل متاوالا لانعام وغيره
 من مكارم الاخلاق ومحاسن الاعمال ولم يفيد ايضا الوصف المذكور بكونه
 في مقابلة النعمة ظهر ان الحمد قد يكون واقعا بازاء النعمة وقد لا يكون وانما اشترط
 كون ذلك الوصف على جهة التعظيم ظاهرا وباطنا لانه اذا عرى عن مطابقة
 الاعتقاد او خالفه افعال الجوارح لم يكن حقا حقيقة بل استهزاء وسخرية لا يقال
 فقد اعتبر في الحمد فعل الجنان والاركان ايضا لانا نقول كل واحد منهما كما اشترنا
 اليه شرط لكون فعل اللسان حقا وليس شئ منهما جزأ منه ولا جزأ له ثم الجليل
 ان تناول الاختيارى وغيره كالقدرة مثلا كان الحمد مراد فالمدح واتجه عليه بان يقال
 مدحت اللؤلؤ على صفاتها ولا يقال حمدتها على ذلك وان خص بالاختيارى وحده
 لزم ان لا يكون وصفه تعالى بصفاته الذاتية جدا له وقد يحاج باء متناول لهما معا
 لكنه محمود به ولا بد ههنا من اعتبار قيد زائد وهو ان يكون ذلك الوصف بازاء امر
 اختياري هو المحمود عليه من نعمة او غيرها فيختص الحمد بالقائل المختار دون

المدح اذ يجوز فيه ان يكون المدح عليه كالممدوح به مما ليس اختياريا با فان قيل
اذا وصف الممدوح بالشجاعة والقدرة الكاملة مثلا لاجل انعامه كانت الشجاعة محمودا
بها والا نعام محمودا عليه واما اذا وصف الشجاع بشجاعته لم يكن هناك محمودا
عليه فلنا تلك الشجاعة من حيث انها كان الوصف بها كانت محمودا بها ومن
حيث قيا مهابتها بمجملها كانت محمودا عليها فهما متغايران ان ههنا بالاعتبار
ولهذا يقال وصفته بالشجاعة لاجل كونه شجاعا ومنهم من منع صحة المدح بما ليس
اختياريا او جعل مثال الأول مصنوعا لإعبرته واما الوصف بصياحة الحدور شفة
القد فقد قيل هو خطأ من الجمهور وقيل مؤل بدلالته على الافعال الجميلة (وهو
باللسان وحده) وهذا نصريح بما فهم من لفظ الوصف ضمنا فانك اذا قلت
وصفت فلانا بكذا لم يتبادر منه الافعال للسان واعلم ان القول المخصوص ليس جدا
بخصوصه بل لانه دال على صفة الكمال ومظهر لها ومن ثم قال بعض المحققين من
الصوفية حقيقة الحمد اظهار الصفات الكمالية وذلك قد يكون بالقول كما عرفت وقد
يكون بالفعل وهذا اقوى لان الافعال التي هي اثار السخاوة تدل عليها دلالة قطعية
لا يتصور فيها تخالف بخلاف الاقوال فان دلالتها عليها وضعية قد يتخالف عنها
مدلولها ومن هذا القبيل حمد الله تعالى وثنؤه على ذاته وذلك انه تعالى حين بسط
بساط الوجود على ممكنات لا تحصى ووضع عليه موافد كرمه التي لا تانها هي فقد
كشف عن صفات كماله واظهرها بدلالات قطعية تفصيلية غير متناهية فان كل ذرة
من ذرات الوجود تدل عليها ولا يتصور في عبارات مثل هذه الدلالات ومن ثم قال
النبي عليه الصلاة والسلام لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك (والشكر على
النعمة خاصة) قد ظهر بمذكره في تعريف الحمد ان متعلقه عام ومورده خاص واما
الشكر فهو على عكس ذلك اذ متعلقه النعمة الواصلة الى الشاكر ومورده تلك
الثلاثة المذكورة والمشترك بينهما الفعل فكأنه قيل الشكر فعل بني عن تعظيم
المنعم بسبب انعامه وانما لم يصرح بذلك ولم يفصله اعتمادا على ما ذكره في تعريف
الحمد الاصطلاحي ولما كان تعاكس الموردين والمتعلقين ظاهر الدلالة على النسبة بين
الحمد والشكر فرع عليه قوله (فبينهما عموم وخصوص من وجه) لكن وجود
الشكر بدون الحمد ظاهر في افعال القلب والجوارح وكذا اجتماعهما في فعل اللسان
بازاء الانعام واما وجود الحمد بدون الشكر ففيه نوع خفاء فلذلك ترك الاولين تعرض
لثالث بقوله (لان الحمد قد يترتب على القضايل) وهي المزايا التي لا تعدى (والشكر
يختص بالفواضل) وهي المزايا المتعدية اعني المواهب والعضايا (والالا) هي
(والنعماء) متراد فان بحسب اللغة الا ان سياق كلام المص يقتضي تخصيص كل
منهما بمعنى على حدة فانه لا يخص الحمد اى قيده وعده من الاكلاء ولا شك ان مورده

(اعني)

اعني اللسان نعمة ظاهرة اقتضى ذلك تفسيرها بالانعم الظاهرة وكذا لما خص الشكر
وعده من الثناء وكان اشرف موارده اعني القلب نعمة باطنة ناسب ان يفسرها بالانعم
الباطنة رعاية للمقابلة وانما كان اشرف لان فعله وان كان خفيا يستقل بكونه شكرا
من غير ان ينضم اليه فعل غير بخلاف الموردين الاخرين اذ لا يكون فعل شيء منها شكرا
حقيقة ما لم ينضم اليه فعل القلب وقوله (كالخواس) اى الظاهرة والباطنة فهو متقبل
لجميعها وانما صرح بها لانها انعم جليلة في نفسها مع كونها وسائل الى نعم اخرى
هي الادراكات بانواعها واعلم ان قوله نحمدك اما اخبارا كما هو اصله واما انشاء وعلى
التقديرين يدل اجبالا على الاتصاف بالكمال فيكون جدا وكذا نشكرك
يدل على كونه مفعلا كذلك فيكون شكرا ولا ينبغي عليك انه اذا كان نفس
الحمد والشكر من النعم ايضا لم يكن لاحد الاثنيان بهما على التمام والكمال
لاستلزامه تسلسل الافعال الى ما لا ينهي (ونحقيق ما عنيهما) مامر
كان معنى لغوي الحمد والشكر وما يذكره الآن معنى عرفي لهما واللفظ عند
اهل العرف حقيقة في معناه العرفي مجاز في معناه اللغوي والمعنى الحقيقي بمنزلة ماهية
الشيء اللازمة له والمعنى المجازي كعوارضه التي تفارقه فلذلك قال ونحقيق ماهيتهما
اى معنهما الحقيقي (ليس عبارة عن قول القائل الحمد لله) اى ليس ماهية هذا القول
فلا ينافي كونه فردا من افراد تلك الماهية كما حققته وانما خص هذا الفرد
بالثني لان الاوهام العامة تسبق الى ان الحمد ما يشتمل على لفظ الحمد وما يشتمل منه
والمراد بصفات (الجلال) التزه عن سمات نقصان وجعل الضمير في قوله (عليه)
للاعتقاد دون الاتصاف كما نبهناك اولى وكذا الحال في جعله مشارا اليه بقوله ذلك
(والشكر كذلك ليس قول القائل الشكر لله) اى ليس ماهيته ذلك القول المخصوص
كما تسبق اليه تلك الاوهام ولا القول المطابق الدال على تعظيم الله تعالى سبحانه
ايضا وهذا لا ينافي كون الثاني جزءا منه وكون الاول فردا من جزئه (الى مطالعة
مصنوعاته يعنى الاطلاع على ما فيها من دقائق الصنع العجيب والحكمة الدقيقة ثم
صرفه القلب الى التأمل فيها والاستدلال بها على وجود الصانع وصفاته (والسمع)
اى وصرفه السمع (الى تلقى ما ينبي عن مرضته) من الاوامر وما ينبي (عن الاجتناب)
عن مساخطه (ومنهاية) من النواهي ثم استعمال الآلات في امتثالها وقس على
ما ذكرنا سائر نعم الظاهرة والباطنة (لعموم النعم الواصلة الى الحمد وغيره)
وذلك لان النعم المذكور في تعريف الحمد العرفي مطلق لم يقيد بكونه منعميا على الحمد
او على غيره فیتا ولهما بخلاف الشكر اذ قد اعتبر فيه منم مخصوص هو الله سبحانه
ونعم واصله منه الى عبده الشاكر ولكون الحمد اعم من الشكر وجه ثان وهو ان فعل
القلب او اللسان وحده مثلا قد يكون جدا وليس بشكر اصلا اذ قد اعتبر فيه شمول

الالات ووجه ثالث وهو ان الشكر بهذا المعنى لا يتعلق بغيره تعالى بخلاف الحمد وما يقال من ان النسبة بالعموم المطلق بين العرفيين انما تصح بحسب الوجود دون الجمل الذي كلامنا فيه لان الحمد كصرف القلب مثلا فيما خلق لاجله جزء من صرف الجميع غير محمول عليه لامتياز في الوجود عن سائر اجزاء فقاط من باب اشتباه مفهوم الشيء بما صدق هو عليه فان ما ليس محمول على ذلك الصرف هو ما صدق عليه الحمد اعني صرف القلب وحده لا مفهومه المذكور لا يقال صرف الجميع افعال متعددة فلا يصدق عليه انه فعل واحد لانا نقول هو فعل واحد قد تعدد متعلقه فلا يثبت في وصفه بالوحدة كما يقال صدر عن زيد فعل واحد وهو ضرب القوم مثلا وتحقيقه ان المركب قد يوصف بالوحدة الحقيقية كبدين واحد والاعتبارية كعسكر واحد و صرف الجميع من قبيل الثاني كما لا يذهب على ذي مسكة هذا والنسبة بين الحمدين عموم وخصوص من وجه وبين الشكر بين عموم مطلق وكذا بين الشكر العرفي والحمد اللغوي وبين الحمد العرفي والشكر اللغوي ايضا اذا قيدت النعمة في اللغوي بوصولها الى الشاكر كما مر واذا لم يقيد كانا متحدين وكل ذلك ظاهر بادنى تأمل ولا يخفى ايضا ان النسبة الثالثة من هذه الاربع بحسب الوجود واعلم ان الامام فسر الحمد في سورة الانعام بهذا المعنى وتفسير الشكر بما ذكر من الصرف المذكور في بعض كتب الاصول قيل وبهذا المعنى ورد قوله تعالى وقيل من عبادة الشكور وقد سمعت من بعض تلامذة الشارح ان تحقيقه هذا منقول عن كلام امام الحرمين (والهداية الدلالة على ما يوصل الى المطلوب) عر فيها بعضهم بانها الدلالة الموصلة الى البقية ونقض بقوله تعالى واما تعود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى ولا يناسب هذا المقام ايضا لاستلزامه ان يكون العود مستدركا واما تعريفها بوجدان ان ما يوصل الى المطلوب فبما طل قطعنا لان ذلك الوجدان هو الاهتداء لا الهداية الا يرى ان من وجد المطالب الكمالية ولم يدل غيره عليها يقال هو مهتد ولا يقال هاد وكذا تعريف الغواية بفقدان ما يوصل الى المطلوب باطل ايضا لان من تقاعد عن تحصيل المطالب بالمرّة ولم يسلك طريقها اصلا فاقدم ما يوصل اليها وليس بغا وقطعا (والفطنة) هي الفهم (بطريق القيص) اي بلا اكتساب واستفاضة كما هو المشهور والاعلام اعم من الالهام اذ قد يكون بطريق الاستعلام ايضا (والحق حال القول) الحق والصدق متشاركان في المورد اذ قد يوصف بكل منهما القول المطابق للواقع والعقد المطابق له والفرق بينهما ان المطابقة بين الشئين تقتضي نسبة كل منهما الى الآخر بالمطابقة كما علم في باب المقابلة فاذا طابق الاعتقاد الواقع فان نسب الواقع الى الاعتقاد كان الواقع مطابقا بكسر الباء والاعتقاد مطابقا بفتحها فهذه المطابقة القائمة بالاعتقاد تسمى حقا بالمعنى المصدرى ويقال هذا اعتقاد

(حق)

حق على انه صفة مشبهة وانما سميت بذلك لان المنظور اليه اولا في هذا الاعتبار هو الواقع الموصوف بكونه حقا اي ثابتا متحققا وان نسب الاعتقاد الى الواقع كان الاعتقاد مطابقا بكسر الباء والواقع مطابقا بفتح الباء فهذه المطابقة القائمة بالاعتقاد تسمى صدقا ويقال هذا اعتقاد صدق اي صادق وانما سميت بذلك تمييزا لها عن اختها فقوله (بقياسه اليه) اي بقياس الواقع الى القول او العقد المطابق وقوله (اعني كونه مطابقا) هو بفتح الباء وما ذكر بعده بكسرها (اذا تمهد هذا التصوير) ان حمل التصوير على المعنى الاعم فلا اشكال وان حمل على المعنى الاخص جعل بيان النسبة بين المفهومين تمتد لتعريفهما اذ به يتبين كل منهما عن الآخر امتيازا تاما فهو من تواعب التصوير وزيادة كشف فيه (فتقول للنفس الناطقة) جهتان جهة الى عالم الغيب وهي باعتبار هذه الجهة متأثرة مستفيضة عما فوقها من المبادئ العالية وجهة الى عالم الشهادة وهي باعتبار هذه الجهة مؤثرة متصرفة فيما تحتها من الابدان ولا بد لها بحسب كل جهة من قوة ينظم بها حالها هناك فالقوة التي بها تتأثر وتستفيض تسمى قوة نظرية والتي بها تؤثر وتتصرف تسمى قوة عملية (ويمكن حمل قرآن هذه الخطبة) فان قيل حملها على مراتب النظرية اشارة الى براعة الاستهلال لان المذكور في طرفي هذا الكتاب اما علوم نظرية واما آله لها فهو متعلق بهذه القوة ومراتبها في القائمة في حملها على مراتب العملية قلنا فائدة ان كمال انقوة العملية كما استعرفه بارتكاب الاعمال السنية واكتساب الاخلاق المرصية والاجتناب عما هو مذموم منها شرعا او عقلا ومعرفة هذه الامور والتمييز بينها علوم نظرية في الغالب ولذلك قيل القوة العملية مستمدة من القوة النظرية فلا آلة المذكورة تعلق بها ايضا وما ذكر في الطرف الاخر من الكتاب اعني الحكمة النظرية لا يخلو عن الاشارة الى الحكمة العملية (خالية عن العلوم) خلوها في مبدأ الفطرة عن العلوم كلها ظاهرا وان توقفت فيده بانها لا تغفل عن ذاتها اصلا وان كانت في ابتداء طفوليتها (وحينئذ تسمى) اي هذه المرتبة التي هي الاستعداد المحض او النفس في هذه المرتبة (عقلا هيولانيا) فان كلا الاستعدادين مشهوران والاول انبب بقوله اما مراتب القوة النظرية والثاني بقوله (تشبيهاتها) اي للنفس الناطقة (بالهيولي) وانما قال (الخالية في نفسها) لان الهيولي الاولى يستحيل خلوها عن الصور كلها الا انها في حد ذاتها خالية عنها اي ليست مأخوذة مع شئ منها بخلاف النفس الناطقة فانها تخلو عن الصور العلمية باسرها وانما قيدنا الهيولي بالاولى لانها قد تطلق على الجسم اذا تركيب منه جسم آخر كالسرب المركب من قطع الخشب ولا يتصور خلوه في نفسه عن الصورة لكونه مأخوذا معها وقوله (القابلة) صفة ثالثة للهيولي فلا يجب ابراز الضمير (حصل لها علوم اولية) اي ضرورية فان الضروريات اوائل العلوم

والنظريات ثوابها وكيفية حصولها انما اذا استعملت تلك الآلات وادركت
الجزئيات وتنبهت لما بينهما من المشاركات والمباينات استعدت لان تفيض عليها
من المبدأ الفياض صور كلية تجزم بنسب بعضها الى بعض ايجابا او سلبا اما بمجرد
توجه العقل اليها واما بالحدس او التجربة الى غير ذلك مما يتوقف عليه العلوم
الضرورية وحيث قد حصل لها التصورات والتصديقات البديهية التي هي مبادئ
العلوم الكسبية (واستعدت) لاكتسابها استعدادا اكل من الهولاني
(ملكة الانتقال) اي صفة كاملة راسخة تمكن بها من الانتقال (الى النظريات)
ومن جعل الاضافة بيانية وجعل الملكة مقابلة للعدم دون الحال و زعم ان الانتقال
حيث موجوده ولا فقد تكلف بما لا حاجة اليه فانفس في هذه المرتبة قوة محاولة
بفعل (لاستفادتها) اي لاستفادة هذه المرتبة او استفادة النفس هذه المرتبة (من العقل
الفعال) المفيض للحوادث في عالمنا هذا (واذا صارت) اي النظريات (مخزونة
عندها) وذلك انما يكون بمشاهدتها مرة بعد اخرى (وحصلت لها) صفة
راسخة فيها تمكن بها من استحضار النظريات على سبيل المشاهدة (متى شئت
من غير نجش كسب جديد فهي العقل بالفعل) وانما سميت بذلك لان النظريات
وان كانت حينئذ بالقوة الا انها قريبة من الفعل جدا فكانها حاملة لها بالفعل
ووجه الضبط في هذه المراتب الاربعة ان القوة النظرية لاستكمال النفس الناطقة
بالادراكات الا ان البديهيات ليست كالا لها معتدا بها لمشاركة الحيوانات العجم لها
فيها بل جل كالا لها المتدب الادراكات الكسبية ومراتب النفس في الاستكمال بهذا
الكمال محصورة في نفس الكمال واستعداده لان الخارج عنها لا يتعلق بذلك
الاستكمال ومراتب قوته فالكمال هو العقل المستفاد اعني مشاهدة النظريات
والاستعداد اما قريب وهو العقل بالفعل او بعيد وهو الهولاني او متوسط وهو
العقل بالملكة فان قيل مشاهدة النظريات مرة بعد اخرى متقدمة على صبرورتها
مخزونة بلا شبهة فكيف يكون العقل بالفعل استعدا للمستفاد مع تأخره عنه قلنا
هو استعداد لاستحضار الكمال واسترجاعه بعد غيبته وهو متقدم عليه لاستحصاله
ابتداء كاستعداد بن السابقين فلا محذور ومن ثمة قيل المستفاد متقدم في الحدوث
على العقل بالفعل ومتأخر عنه في البقاء والنظر الى هاتين الجهتين جائز تقديم كل
منهما على الآخر في الذكر كما ورد في الكتب واعلم ان هذه المراتب تعتبر بالقياس
الى كل نظري فتختلف الحال اذ قد تكون النفس بالنسبة الى بعض النظريات
في مرتبة العقل الهولاني وفي بعضها في مرتبة العقل بالملكة وفي بعضها في مرتبة
العقل المستفاد وفي بعضها في مرتبة العقل بالفعل ومن قال المستفاد هو ان نصير
النفس مشاهدة بجميع النظريات التي ادركتها بحيث لا يغيب عنها شيء منها لزم

(ان لا يوجد)

ان لا يوجد المستفاد لاحد في هذه الدار بل في دار القرار اللهم الا بعض التجردين
عن جليات البدن وعلايقه اذ قد توجد لهم لمعات من ذلك كبروق حاطفة قوله
(ولما كان) شروع في تطبيق القران على مراتب القوة النظرية وانما جعل مجموع
القرانين اشارة الى المرتبتين معا لان الاستعداد الهولاني نعم باطنة فلا يتناولها
الا لاء (واللات) تحصيل المرتبة الثانية (اعني المشاعر) تشمل على نعم ظاهرة وباطنة
فلا يمكن تخصيص القرينة الاولى بالمرتبة الاولى ولا الثانية بالثانية بل تدرج الاولى
في القرينة الثانية والثانية تنوزع على القرينتين (حمد لله تعالى) اي حمد
وشكره (على اعطائه اياهما) يعني الهولاني والمشاعر فان قيل الهولاني عبارة
عن قابلية العلوم وهي من لوازم ماهية النفس الناطقة من حيث هي فكيف يتصور
اعطاؤها اياها قلنا هي في حد ذاتها بحيث اذا وجدت في الخارج كانت قابلة
لها فهذه الحيزية من لوازمها واما كونها صالحة لها بالفعل قابلة للاتصاف بها
فوقوف على إيجاد الفاعل فيكون من عطائه (بل لا بد منها من ارتفاع الموانع
كالغواية وهي البلادة المتناهية فان صاحبها وان راعى جميع القوانين المنطقية
وعرض ابتكاره عاينها اخطأ في الانتقال الى المطالب لعدم تغطيته للاندراج كاسيأتي
والغواية فان الذي هدى الى سواء الطريق قد يجوز عند كالمفكر اذا لم يراع تلك
القوانين فتأخير الغواية رعاية لازمة لمجانستها الهداية (اعلام الحق والهام الصدق)
الوجد في هذا التخصص ان الاعلام يتعلق بالامر الخارجي والالهام اذا حصل في ذهنك
صورة شيء يقال ان ذلك الشيء معلوم به ومعلوم لك وما في ذهنك من صورته الالهام
ولا تصير تلك الصورة ملحوظة معلومة الاثنا وقد عرفت ان الحق صفة لوحظ فيها
الامر الخارجي او لافنا سب ذلك ان يوقع الاعلام عليه وان الالهام لما كان عبارة
عن القاء شيء في القلب كان متعلقا بالصورة اولا لانها المقنة فيه حقيقة واذا قيل
لشيء انه ما في اريد انه ملق صورته وقدم ان الصدق صفة لوحظ فيها الصورة
الذهنية اولا فافتضت المناسبة ايقاع الالهام على الصدق واما تنالي الاعلامات
وتوالي الالهامات على ما ذكره فنحن حيث ان الاعلام الحق والهام الصدق متقاربان
في المعنى بل ما لهما واحد كما لا يخفى فتصدق بذكرهما معا تكرر ذلك المثل في تكرر كل
واحد منهما (وفيه) اي في عدم حصول ملكة الاستحضار الابداع اعلامات متتالية
والهامات متوالية (اشهر بان لمبدأ الفياض للصور العقلية خزانة حافظة لها)
وذلك لانه لما توقفت تلك الملكة على تكرر الاعلام والالهام لم تكن تلك الصور فيما
بين تلك الاعلامات المتكررة منطبعة في النفس والالم بتصور اعلام اصلا بل في خزانتها
والا احتاجت الى نجش كسب جديد ولا تكون تلك الخزانة الاجوهر مجرد انعكس
منها اشعة الى مرآة النفس الناطقة بحسب استعدادها انها المتفاوتة (على ما قرر

في الحكمة لان استعداد العلوم ليس الامن (حضرتك) اشار به الى ان قوله لا علم الا ما علمت
معناه لا استعداد علم الا باقتضائك (لان دراية العلوم الاولية) اي البديهة فان دراستها
بطريق الالهام دون الاستفاضة بالاكساب النظري (لا محصار العلم والحكمة فيك)
اي تعلم الاشياء على ما هي عليه وتفعل الافعال على ما ينبغي فالهداية الحقيقية في تحصيل
النظر بات لا تصور الامنك (واعلام الحق) اي وانما سالتك اعلام الحق (والهام
الصدق) مرة بعد اخرى (لانك الجواد الحق والكريم المطابق) فلا يتطرق
فتور في مواهبك وعطائيك بتكررها (باستعمال الشرايع النبوية) الاحكام المتعلقة
بالاعمال الظاهرة من حيث انها كوارد لشار بها تسمى شرايع وتنسب الى النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم لانه مظهرها ومن حيث انها اوصاع كلية واسرار حكيمية
اوحاها الله تعالى الى الانبياء عليهم السلام تسمى نوايس الهبة فان الملك الذي يأتي
بالوحي يسمى ناموسا فاطلق اسمه على ما يحمله من الوحي وجمع يقال نمت السر
اي كتمته وناموس الرجل صاحب سره الذي يظهر له من باطل امره ما يسره عن غيره
(على جلها بل على كلها) كان الاول نظر الى معنى الحمد والثاني الى معنى الشكر
(حسب ما حققناه) ومن ههنا ظهر فائدة اراده اذالك التحقيق في معنى الحمد والشكر
(تهذيب الباطن عن الملكات الردية) كالبخل والحدود والجسد ونظائرهما
(شواغله عن عالم الغيب) كتملقائه بالامور الدنيوية الدنية الا (بهداية الله تعالى)
يعني الى طريق تهذيب الباطن عن تلك الملكات ونفض اثار تلك الشواغل
(وصرفه النفس) اي عن الغباوة المتعصبة للكسل في ازالتها (وعن الغواية)
لسلوك طريق الضلال في تلك الازالة (ما يحصل بعد الاتصال) يريد ان النفس اذا
هذبت ظاهرها وباطنها عن رذائل الاعمال والاخلاق وقطعت عوايقها عن التوجه
الى مركزها الاصل بمقتضى طباعها اتصلت (بعالم الغيب) الجنسية اتصالا معنويا
فيعكس اليها مما ارسمت فيه من النقوش العلية فتجلى النفس ح (بالصور) الادراكية
(القدسية) اي الخالصة عن شوائب الشكوك والاوهام (وهو ملاحظة جلال الله
تعالى) اي صفاته لنبوتية (وجلاله) اي صفاته السلبية (وقصر النظر على كماله) في ذاته
وصفاته وافعاله (بل كل وجود) اي بل يرى كل وجود ثم ان حصر العلم فيه اشارة الى
استغراق كل علم في علمه كما ان حصر الحكمة اي الايمان بالافعال على ما ينبغي اشارة
الى اضلال كل قدرة في جنب قدرته وحصر الجود اشارة الى ان كل وجود وكال
(انما هو فايض منه) وهذه العبارة المذكورة في المرتبة الرابعة اختصار لطيف لما ذكره
الفاضل المحقق في شرح مقامات العارفين واعلم ان السعادة العظمى والمرتبة
العليا للنفس الناطقة هي معرفة الصانع تعالى بجماله من صفات الكمال والتعز
عن نقصان وبما صدر عنه من الاثار والافعال في التشاة الاولى والاخرة وبالجملة

معرفة المبدأ والمعاد والطريق الى هذه المعرفة من وجهين احدهما طريقة اهل
النظر والاستدلال وثانيهما طريقة اهل الرياضة والمجاهدات والسالكين للطريقة
الاولى ان التزموا ملة من ملل الانبياء فهم المتكلمون والافهم الحكماء المشاؤون
والسالكين للطريقة الثانية ان وافقوا في رياضتهم احكام الشريعة فهم الصوفية
المتشردون والافهم الحكماء الاشرافيون فلكل طريقة طائفتان وحاصل الطريقة
الاولى الاستكمال بالقوة النظرية والترقي في مراتبها والغاية القصوى من تلك المراتب
هي العقل المستفاد اعني مشاهدة النظريات على ما هي ومحصول الطريقة الثانية
الاستكمال بالقوة العملية والترقي في درجاتها وفي الدرجة الثالثة من هذه القوة تفيض
على النفس صور المعلومات على سبيل المشاهدة كما في العقل المستفاد بل هذه الدرجة
الكمل واغوى من المستفاد من وجهين احدهما ان الحاصل في المستفاد لا يخ عن الشبهات
الوهمية لان الوهم له استيلاء في طريقة المباحثة بخلاف تلك الصور القدسية التي
ذكرناها فان القوى الحسية قد سخرت هناك للقوة العقلية فلا تنازعها فيما تحكم بها
وثانيهما ان الفايض على النفس في الدرجة الثالثة قد يكون صوراً كثيرة استعدت
النفس بصفاتها عن الكدورات وصقالتها عن اوساخ التعلقات لان تفيض تلك
الصور عليها كرامة صقلت وحوذى بها ما فيه صور كثيرة فانه يترا أي فيها ما تنسج
هي له من تلك الصور والفايض عليها في العقل المستفاد هو العلوم التي تناسب تلك
المبادئ التي رقت معها للتأدي الى مجهول كرامة صقل شيء يسير منها فلا يرسم فيها
الاشياء قبل من الاشياء المحاذية لها (من القضايا) اي من المقدمات البديهية (المذكورة)
في براهين (العلوم الحقيقية) التي لا تتغير بتبدل الملل والاديان (ان استفادة القابل من
المبدأ تتوقف على مناسبة بينهما) فهذه القضية ضرورية وان وقع فيها نوع خفاء
بالنسبة الى الاذهان القاصرة ازيل ذلك بالتنبيه على بعض الامثلة (وكثيرا ما يستعملها
الحكماء في كتبهم) ويبنون عليها بيان مقاصدهم (منها) اي من تلك المواضع
الكثيرة ما ذكرناه (في المزاج) فانهم قالوا ان العناصر الاربعة اذا تصفرت وامتزجت
وتماست بحيث تفاعلت اي فعل صورة كل منها بتوسط كيفية بعضها في مادة الآخر حتى
انكسرت اي خرجت عن حرافتها (كيفيةها المتضادة) واستقرت على كيفية
متشابهة في اجزاء المتمزج (متوسطة) بين تلك الكيفيات توسط ما (وحدانية)
اما بان تخلع تلك العناصر كيفياتها المتعددة وتلبس كيفية واحدة حقيقة واما بان تنكسر
تلك الكيفيات عن سورتها وتقارب بحيث تصبح كيفية واحدة ملشمة من تلك الكيفيات
المنكسرة على اختلاف مذهبي الحكماء والاطباء وحينئذ يصير ذلك المتمزج المتعدد
في نفسه شيئا واحدا متصفا بكيفية واحدة وذلك (بوجب) ان يحصل لتلك العناصر
المتمزجة (نسبة) في الوحدة (الى مبدأها الواحد بسببها يستحق) ان يفيض (على

المرتج صورة) كما في المعادن (أونفس) كافي النباتات والحيوانات (وكما كان المزاج
اعدل والواحدة الحقيقية أميل كانت النفس الفايضة عليه بمبدأها شبه) في صدور
الآثار الكثيرة عنها وبيانه على الأجل أن مزاج المعدن بعيد عن الاعتدال فالصورة
الفايضة عليه حافظة لتركيب العناصر المتداعية إلى الافتراق بمقتضى طبيعتها ومزاج
النبات قريب منه إليه قريبا بما فالنفس التي تفيض عليه مبدأ لذلك الحفظ والاعتدال
والنمو والنماء وتوليد المثل ومزاج الحيوانات أقرب منه إليه فالنفس الفايضة عليه
مبدأ لما ذكر في النبات مع الاحساس والحركات الإرادية ولما كان مزاج الإنسان
أقرب إلى مزجة الحيوانية إلى الاعتدال الحقيقي كانت نفسه مصدرا لتلك الآثار كلها
مع التعقيلات وما يترتب منها من تلك المواضع أيضا قولهم (أن النفس) المجردة (الفلكية)
التي نسبتها إلى اجرام الأفلاك كنسبة نفوسنا إلى أبداننا (تستخرج) بحركياتها
المختلفة (الأوضاع) الممكنة لأجرامها (من القوة إلى الفعل) فيحصل لها بواسطة
ذلك الاستخراج (مناسبات) متفاوتة في كونها متصفة بالفعل على وجوه متعددة
(إلى المبادئ العالية التي هي بالفعل من جميع الوجوه فتفيض عليها) بواسطة تلك
المناسبات (من تلك المبادئ الكمالات المختلفة الثلاثة بها إلى غير ذلك من المواضع)
التي من جعلتها أنهم قالوا أن روح الحيوان الذي في العروق الضواري أشد مناسبة
في اللطافة للنفس الناطقة فيتعلق به أولا وبفيض منها عليه سائر القوى ثم يتعلق
بالأعضاء ويسرى إليها بتوسط تلك القوى ومن تلك الجملة قولهم أن جميع الممكنات
من حيث هي بأمرها قابلة للوجود وكالاتها على أحوال مختلفة ووجوه شتى إلا أن بعض
تلك الوجوه يبلغ نظاما واحسن انتظاما لكل من حيث هو كل فهي من حيث قبولها
لذلك الوجه الأكمل أشد مناسبة للبدا الكمال من جميع الجهات فاستحققت أن يفيض
عليها ذلك الوجه الأبلغ الأحسن أعني النظام المشاهد الواقع فيها (ولها) أي
ولتلك القضية (مثل) أي أمثلة (في المواد الجزئية لا تكاد تختصر) في عدد كالعالم
والمعلم فانه كلما كانت المناسبة بينهما أقوى كانت استفادة المتعلم منه أكثر وكثائر الحطب
فانه كلما كان الحطب أيسر كان أقبل للاحتراق من النار بسبب المناسبة في البيوسة
وكالادوية الحارة فانها أشد تأثيرا في الأبدان المتسخنة للناس في السخونة إذا عرفت
هذه المقدمة فنقول (لما كانت النفس الانسانية) في الأغلب (منغمسة في العلايق
البدنية) أي متوجهة إلى تدبير البدن وتكميله بالكلية (مكدرة بالكدرات الطبيعية)
النشئة من القوة الشهوانية والغضبية (وكان) (ذات الفيض عز اسمه في غاية التزهد عنها)
ولم يكن بينهما بسبب ذلك مناسبة يترتب عليها فيضان كمال (لأجرام وجب) عليها
(الاستعانة في استفادة الكمالات من تلك الحضرة) المزهة (بتوسط يكون)
ذاهبتين التجرد والتعلق ويناسب بذلك كل واحد من طرفيه باعتبار (حتى يقبل)

(ذلك)

ذلك المتوسط (الفيض من المبدأ الفياض تلك الجهة الروحانية) التجردية (وهي)
أي وتقبل النفس (منه) الفيض (بهذه الجهة) الجسمانية التعاقبة (فلذلك وقع)
من المص (التوسل في استحصال الكمالات العلمية والعملية) التي أشار إليها في الخطبة
بقوله ونسأل لك هدانا الهداية وما يعقبه (إلى المؤيد بالرئاستين) الدينية والديناوية
(ملاك أزمه الأمور في الجهتين) التجردية والتعلقية وإلى أتباعه الذين قاموا مقامه
في ذلك (بأفضل الوسائل أعني الصلوة) عليه أصالة وعليهم تبعاً (والشأن عليه)
بما هو أهله ومستحقه) من كونه سيد المرسلين وخاتم النبيين وعليهم بكونهم طيبين
طاهرين من رجس البشرية وأدناسها فإن قيل هذا التوسل إنما يتصور إذا كانوا
متعلقين بالأبدان وأما إذا تجردوا عنها فلا إذ لا جهة مقتضية المناسبة قلنا يكفيه أنهم
كانوا متعلقين بها متوجهين إلى تكميل النفوس النقصية بهمة عالية فإن أثر ذلك باق
فيهم ولذلك كانت زيارة مرادهم معدة لفيضان أنوار كثيرة منهم على الزائر
كما يشاهده أصحاب البصائر ويشهدون به فقد ظهر بما قررناه مناسبة قوله وبتهل
لما تقدم من سؤال أفاضة الكمال وإن الصلوة على النبي واجبة عقلا كما إنها واجبة
شرعا (أراد بالعلم ههنا إدراك المركبات) سواء كان باعتبار تصور ما هياتها أو التصديق
بأحوالها وكذا الحال في المعرفة فانها (إدراك البسيط) تصورا أو تصديقا ومن ثمة
يقال عرفت الله دون علمته ومناسبة هذا الاصطلاح لما سمعته من أئمة اللغة من حيث
أن متعلق العلم في هذا الاصطلاح وهو المركب متعدد ومتعلق المعرفة وهو البسيط
واحد كما أنهما كذلك عند أهل اللغة وإن اختلف وجه العدد والوحدة وإنما قال
ههنا إذ قد ذكر في رسم هذا الفن أن المعرفة تستعمل في الجزئيات فيكون العلم في
مقابلتها مستعملا في الكلليات أعني من أن يكون مفهوما كلياً أو قاعدة كلية وذكر في تقرير
المعارضة الثانية أن المراد بالعلوم ههنا التصديقات وبالعارف التصورات بناء على
ما سبق من أن المعرفة إدراك البسيط والعلم إدراك المركب ولم يرد أن هذا الاصطلاح
عين ما سبق بل أنه مبني عليه كما تفصح عنه عبارته فكانه جعل الاصطلاح السابق
المناسب للمعنى اللغوي أصلا وفرع عليه الاصطلاح الثاني والثالث لأن الكل
والتصديق أشبه بالمركب والجزئي والتصور أشبه بالبسيط وأوجه استعمال
العلم في التصديقات والمعرفة في التصورات أصلا لأنه عين المعنى اللغوي ثم تفرع عليه
المعنيان الآخران لكان أقرب هذا وما نقله من أول فصول النجاة من أن كل معرفة
وعلم إما تصور وإما تصديق يدل على أنهما يستعملان مترادفين ثم إن ههنا معنيين
آخرين للإشارة في الكتاب إليهما أحدهما أن المعرفة تطلق على الإدراك الذي بعد
الجهل والثاني أنها تطلق على الآخر من إدراكين لشيء واحد يخلل بينهما عدم
ولا يعتبر شيء من هذين القيدتين في العلم ولهذا يوصف الباري تعالى بالعاقوف ويوصف

بالعالم (فلذلك خص المعارف بالالهية) فان ذاته تعالى وصفاته منزهة عن التركيب مطلقا وخص (العلوم بالحقيقية) اي الثابتة على مر الدهور كما مر وذلك لانه لما وقعت الحقيقية في مقابلة الالهية التي هي بسائط اركانها الادراكات الثابتة المتعلقة بالمركبات في الاغلب فجعلت صفة العلوم والمصنوع قدم العلوم الحقيقية في الذكر اذ بها يتوصل الى تلك المعارف وعكس الشارح نظرا الى ان تلك البسائط متقدمة بالذات والشرف على المركبات (لان مسائل هذه الفنون) تشبيه هذه المسائل بالاضواء فيما ذكر اصل يتفرع عليه تشبيه ابواب هذه الكتاب بمطلع انوار الكواكب (والحكمة مقصودة بالذات) دل ذلك موافقا لكلام المتن على ان المنطق ليس من اقسام الحكمة وكذلك يدل عليه اخذه في تعريفها (اعيان الموجودات) اي الموجودات الخارجية وانما اخذها فيه لان كمال النفس الانسانية انما هو ادراك الواجب تعالى والامور المستندة اليه في سلسلة العلية بحسب الوجود الاصيل اعني الخارجي ولا كمال لها معتد به في ادراك احوال المعدومات واذ بحث عنها في الحكمة كان على سبيل التبعية دون الاصل والبحث عن الوجود الذهني بحث عن احوال الاعيان ايضا من حيث انها هل لها نوع آخر من الوجود اولا ومن حذف الاعيان عن تعريفها وقال الحكمة علم باحث عن احوال الموجودات جعل المنطق من اقسام الحكمة النظرية الباحثة عما لا يكون وجوده بقدرتنا واختيارنا وكلام الرئس في اشارته مبني على هذا القول وعلى التعريفين ليس موضوع الحكمة شيئا واحدا هو الوجود مطلقا او الموجود الخارجي والامام يحزن ان يبحث فيها عن الاحوال المختصة بانواعها بل موضوعها اشياء متعددة متشاركة في امر عرضي وهو الوجود المطلق او الخارجي وحيث يجب ان تفيد الاحوال المشتركة بقيود مخصصة لها بواحد واحد من تلك الاشياء لئلا تكون من الاعراض العامة الغريبة (عن احوال تشترك) هو على صيغة البناء للمفعول اي بوقع الاشتراك فيها (بين قسمين منها) كالامكان المشترك بين الجوهر والعرض (او بين ثلثة) كالوجود والوحدة (فان كان) اي البحث (عن الاحوال المشتركة فهو) قسم (الامور العامة) من تلك الاقسام الاربعة فان قيل الاحوال المشتركة هي نفس الامور العامة وهي ليست مسائل في قسمها بل موضوعات فيه فلا بحث هناك عن الاحوال المشتركة بين الاقسام لان البحث عبارة عن اثبات المحمولات لموضوعاتها قلنا المبحوث عنه في هذا القسم هو الاعراض الذاتية للامور العامة فتكون مشتركة مثلها وانت خبير بان الامور العامة اذا جعلت موضوعات في قسمها لم يكن البحث عن احوالها بحثا عن احوال الاعيان بل يجب ان يقال هي اي الامور العامة محمولات ثبتت هناك للاعيان مقيمة بالاشتمال اليه من النقص امام مطلقا وانما على القول بان عرضها للاعيان لامر عام عرضي لها ثم ان تقديم الامور العامة على سائر الاقسام اعمومها

(وكونها)

وكونها مبادئ للامور الخاصة وتأخير الالهية عنها لتوقفه عليها كما مر وتقديم الجوهر على الاعراض لاحتياج العرض في وجوده الى الجوهر ومنهم من يقدم مباحث الاعراض لمفصلاته في شرح المواقف واعلم ان التعريفين المذكورين يتناولان الحكمة النظرية التي فسرناها والحكمة العملية الباحثة عن احوال الموجودات التي وجودها بقدرتنا واختيارنا لكن المذكور في الطرف الثاني من هذا المختصر هو الحكمة النظرية المتعلقة بالقوة العاملة دون العملية المتعلقة بالقوة العاملة وانما اقتصر عليها لان القوة العاملة اشرف ابقاء آثارها ابد الآباد دون العاملة اذ ينقطع أثرها عند خراب البدن وايضا المقصود من الحكمة العملية هو الاعمال وهي خبسة بالنسبة الى المعارف الالهية والكمالات القدسية (آلتلحصيل العلوم الحكمية) القياس في لفظ الحكمة تسكين الكاف لكن المستعمل في تعريفها بالفتح كافي لفظ الارضية (الدرك المجهولات وهي اما ان يطلب تصورها) الجهل البسيط يقابل العلم تقابل العدم والملكة والاعدام انما تميز بملكاتها ولا تنقسم الا بانقسامها فكما ان العلوم ينقسم الى تصوري وتصديقي كذلك المجهول ينقسم الى مجهول تصوري اي مجهول اذا ادرك كان ادراكه تصورا او الى مجهول تصديقي اي مجهول اذا ادرك كان ادراكه تصديقا (لاجرم حصره) اي الطرف الاول او المنطق اي المجهولات (من جهة التصور) فسر التصورات بالمجهولات التصورية والتصديقات بالمجهولات التصديقية لان التصور كما ستعرفه عبارة عن الصورة الحاصلة وكذلك التصديق كما كنتسابهما تحصيل للحاصل فالمتناسب هو المجهول من جهة التصور او من جهة التصديق وايضا او اكتفي فيهما بما من شأنه ان يرسم في الذهن من الصور الادراكية وجعل المنطق لاكتساب العلوم الغير الحاصلة وحكم بان تلك العلوم قسمان لم يتبين الانحصار الابان يقال هي متعلقة بالمجهولات وادراكها تصورا وتصديقا وذلك لان انحصار العلم في هذين القسمين انما هو لانحصار المعلوم فيما يتعلقان به فكذلك الحال فيما يتعلق بالمجهولات لما عرفت آنفا (فرقابين المقصود بالذات في هذا القسم) يعني قسم التصورات وهو مباحث الكلّيات والتعريفات وكون مباحث الكلّيات وسيلة الى مباحث المعارف لاينا في كونها مقصودة بالذات نظرا الى المقدمات (وقوله ههنا) اشارة الى ان المقدمة تطلق على معنيين آخرين احدهما القضية التي جعلت جزء القياس او الحجة والثاني ما يتوقف عليه صحة الدليل كما يجب الصغرى وكلية الكبرى في الشكل الاول مثلا وكان هذا الثاني اعم من سابقه والشروع في العلم لا يتوقف على ما هو جزء منه والادراك بل على ما يكون خارجا عنه ثم الضروري في الشروع الذي هو فعل اختياري توقفه على تصور العلم بوجه من الوجوه وعلى التصديق بفائدة ترتب عليه سواء كان جازما او غير جازم مطابقا او غير مطابق واما تصوره برسمه والتصديق بفائدته

المقصودة منه والتصديق بان موضوعه اى شئ هو يتوقف عليها الشروع فيه على بصيرة وكذلك مباحث الالفاظ توجب زيادة بصيرة في الشروع بطريق الاستفادة والافادة فقولاه (ما يتوقف عليه الشروع في العلم) اراد به الشروع على بصيرة فان هذه الامور الاربعة موجبة لها كالايتحي على ذي مسكة ٢ ولا برهان على انحصار مقدمة العلم في ثلاثة اواربعة ولا على انحصار البصيرة في مرتبة واحدة فن اطلع على خامس خارج يوجب ازيد يادا في البصيرة فله ان يعد من المقدمات بل المقصود توجيه ما ذكر في اوائل كتب المنطق من الامور او الثلاثة الاربعة على سبيل الخطابة الكافية في امثال هذه المقدمات فتدبر ولا تكن من الخاطئين حبط عشواء (وكان الانسب تصديرها على القسمين) وذلك لان نسبة المقدمات الى القسمين على السواء ولا اختصاص لها بالقسم الاول فابرها فيه ترجيح بلا مرجح وقد اجيب عنه بان القسم الاول يشارك المقدمات في توقف القسم الثاني على كل منهما لان التصديق يتوقف على التصور فلهذه المشاركة اوردناها فيه ولو لاها لكان الاولى ان يعمل الطرف الاول مشتتلا على مقدمة لبيان ما يتوقف عليه الشروع في العلم وعلى قسمين لاكتساب التصورات والتصديقات (العلوم اما نظرية) ههنا تقسمان مشهور ان احدهما ان العلوم اما نظرية اى غير متعلقة بكيفية عمل واما عملية اى متعلقة بها وثانيهما ان العلوم اما ان لا تكون في انفسها آلة لتحصيل شئ آخر بل كانت مقصودة بذواتها وتسمى غير آلية واما ان تكون آلة له غير مقصودة في نفسها وتسمى آلية فجمع الشارح بينهما فنبهها على ان مؤداها واحد فان ما يكون في حد ذاته آلة لتحصيل غيره لابد ان يكون متعلقا بكيفية تحصيله فهو متعلق بكيفية عمل وما يتعلق بكيفية عمل لابد ان يكون في نفسه آلة لتحصيل غيره فقد رجع معنى الآلى الى معنى العملى وكذا ما لا يكون آله كذلك لم يكن متعلقا بكيفية عمل وما لم يتعلق بكيفية عمل لم يكن في نفسه آلة لغيره فقد رجع معنى النظرى وغير الآلى الى شئ واحد ثم النظرى والعملى يستعملان في معان ثلاثة احدها في تقسيم العلوم مطلقا كما ذكرناه فالمنطق والحكمة العملية والطب العملى وعلم الحياكة كلها داخله في العملى المذكور ههنا لانها باسرها متعلقة بكيفية عمل ما ذهني كالمنطق او خارجي كالطب مثلا وثانيهما في تقسيم الحكمة على ما نبهناك عليه فان لم يعتبر في تعريف الحكمة قيد الاعيان كالمنطق داخل في الحكمة النظرية دون العملية اذ ليس بحته الاعيان المعقولات الثانية التى ليس وجودها بقدرتنا واختيارنا ومن هذا البحث تعلم كيفية العمل الذى هو الفكر اذ ليس يجب من تعلق العلم بكيفية عمل ان يكون ذلك العمل موضوعه كما في الحكمة العملية وان اعتبر فيه ذلك القيد كان المنطق خارجا عن القسمين مما كما حقيقته وثالثها ما ذكر في تقسيم الصناعات من انها اما عملية اى يتوقف حصولها على ممارسة العمل او نظرية اى لا يتوقف حصولها عليها وعلى هذا يكون علم النحو والفقه والمنطق

(والحكمة)

٢ (قوله ولا برهان على انحصارها) فيه رد على العلامة التفات الى حيث قال في شرحه على التسمية انهم ان ارادوا بالتوقف في تفسير المقدمة امتناعه بدونه بما ذكره من تعريف العلم برسمه وبيان الموضوع والغاية لا يتوقف عليه الشروع في العلم لان كثير من المحصلين يحصلون العلوم من غير ان يكون له شئ من ذلك قبل الشروع فيها فلا يصح عدها من المقدمة وان ارادوا به الشروع على بصيرة فلا انحصار لمقدمة العلم في هذه الثلاثة اذ ليس للبصيرة معنى محصل يوجب انحصارها في الثلاثة انتهى (حاشيد)

والحكمة العملية وذلك القسم من الطب خارجة عن العملية بهذا المعنى اذ لا حاجة في حصولها الى مراولة الاعمال بخلاف علوم الخياطة والحياكة والحجامة لتوقفها على الممارسة والمراولة (وغاية العلوم الغير الالية حصولها انفسها) وذلك لانها في حد ذاتها مقصودة بذواتها وان امكن ان يترتب عليها منافع اخرى فان قيل غاية الشئ علة له فلا يتصور كون الشئ علة لنفسه قلنا الغاية بحسب وجودها الذهني علة لوجود ذي الغاية في الخارج فاللازم من كون الشئ غاية لنفسه ان يكون وجوده الذهني علة لوجوده الخارجى ولا محذور فيه لا يقال هذا التاميم في الموجودات الخارجية دون العلوم فانها موجودات ذهنية لكونها صورا عقلية لاننا نقول ان العلوم قد توجد في الذهن بذواتها كما اذا تعلمت علما مخصوصا فان ذلك العلم حاصل بذاته في الذهن وقد توجد فيه لا بذواتها بل بصورها كما اذا تصورت علما مخصوصا قبل ان تتعلمه ولا شك ان وجوده في الذهن على الوجه الاول مغاير لوجوده فيه على الوجه الثاني فهو باعتبار الوجود الثاني علة له باعتبار الوجود الاول ونسبة الثاني الى الاول كنسبة الوجود الذهني الى الخارجى (وغاية العلوم الالية حصول غيرها) وذلك لانها متعلقة بكيفية العمل ومبينة لها فالقصد منها حصول العمل سواء كان ذلك العمل مقصودا بالذات او مقصود الامر آخر يكون هو غاية اخيرة لتلك العلوم (اياها يكون له غاية) اى مغايرة له خارجة عنه (والغاية متقدمة في التصور على تحصيل ذي الغاية) لان تحصيله فعل اختياري فلا بد ان يكون مسبوقا بتصوير الغاية اى بتصورها من حيث انها غاية له اذ لابد من التصديق بترتيبها على ذلك الفعل كما بين في موضعه فان قلت ليس في هذا الفصل الا تصور غاية المنطق دون ذلك التصديق اذ لو ذكر فيه لبرهن عليه كما برهن فيه على احتياج الناس الى المنطق قلت لا حاجة ههنا الى برهان فان من تصور المنطق من حيث انه آلة قانونية الى آخره فانه يتصور غايته وصدق ترتيبها عليه وكيف لا والعلم بان احتياج الناس اليه بسبب معين هو الغاية منه يتضمن العلم بكونه مترتبا عليه (كذلك معرفة حقيقة) اى ماهيته الموجودة فان لفظ الحقيقة في الاصطلاح انما تطلق على الموجودات (لان هلية الشئ البسيطة) لانهما يطلبان مطلب ما و يطلب به التصور ومطلب هل و يطلب به التصديق والتصور على قسمين احدهما تصور بحسب الاسم وهو تصور الشئ باعتبار مفهومه مع قطع النظر عن انطباقه على طبيعة موجودة في الخارج وهذا التصور يجري في الموجودات قبل العلم بوجودها وفي المعدومات ايضا والطالب له ما الشارحة للاسم وثانيهما تصور بحسب الحقيقة اعنى تصور الشئ الذى علم وجوده والطالب لهذا التصور ما الحقيقة وكذلك التصديق ينقسم الى التصديق بوجود الشئ في نفسه والى التصديق بثبوت لغيره والطالب للاول هل البسيطة وللاثنى هل المركبة ولا شبهة في ان مطلب

ما الشارحة متقدم على مطلب هل البسيطة فان الشيء ما لم يتصور مفهومه لم يكن
طالب التصديق بوجوده كما ان مطلب هل البسيطة متقدم على مطلب ما الحقيقة
اذ ما لم يعلم وجود الشيء لم يمكن ان يتصور من حيث انه موجود ولا ترتيب ضروري بين
الهلية المركبة والمائية بحسب الحقيقة لكن الاولى تقديم المائية واعلم انه اراد بالمائية الحقيقة
التصور باعتبار الحقيقة اي باعتبار الوجود سواء كان تصورا بالكنه او لا فلا يرد عليه
ان المذكور في الكتاب رسم حقيقة المنطق فلا يفيد تصور كنهها والمطلوب بالحقيقة
اصطلاحاً هو الكنه ولذلك يحاسب بالحد التام بحسب الحقيقة فقط كما ان المطلوب
بما الشارحة تصور المفهوم بنفسه لا بعوارضه ولذلك يحاسب بالحد التام بحسب
الاسم دون الناقص والرسم بحسبه (فلذلك) اي فلان تصور حقيقة اي ماهيته
باعتبار وجوده موقوف على العلم بوجوده اذ لا امكان لذلك التصور بدون هذا
العلم (بين احتياج الناس الى المنطق في اكتساب الكمالات) العلمية اعني التصورات
الكاملة والتصديقات اليقينية ولما لم يكن ثبوت التصديق بوجوده مقتصراً
في التصديق بالاحتياج اذ ربما كان له دليل آخر لم يقل و بيان هليته يتوقف على بيان
الاحتياج بل استدلل على وجوده بثبوت احتياج الناس اليه في الكمالات الثابتة بلا شبهة
وقد اورد على الشارح ان الكمالات صور علمية فتكون موجودات ذهنية متوقفة على
امر موجود في الذهن هو المنطق ولو فرض ان تلك الكمالات موجودات خارجية
لم يشتهر ايضا ان وجودها في الخارج موقوف على وجود المنطق في الذهن فعلى
التدبرين لا يلزم وجوده في الخارج فلا يكون له حقيقة لانها عبارة عن ماهية الموجودات
الخارجية فاجاب بان ما ذكرناه كلام مخيل قصدنا به توجيه امور مذكورة في اوائل كتب
هذا الفن بتوهم استدراكها بحسب الظاهر اعني بيان الحاجة اليه وما يتوقف هو عليه
اذ كان يكفي ان يعرف المنطق ويشار الى غايته وانما قلنا بحسب الظاهر لا يمكن ان يقال
بيان الحاجة انما هو ليتضح ترتيب الغاية عليه فان قيل المنطق كاسياً في يطلق على العلم
وعلى المعلوم ايضا فيحمل ههنا على الثاني ليكون حقيقة من الحقايق قلنا معلوماته
قضايا مخصوصة مشتملة على نسب لا وجود لها في الخارج فلا يكون معلومه موجودا
خارجيا كما ان موضوعه ايضا كذلك بخلاف العلوم الباقية عن احوال الاعيان (ولما اشتمل)
قد عرفت انه لا بد لنا في الشروع على بصيرة من تصور الغاية من حيث انها مرتبة على
ما هي غايته ومن تصور هذا العلم من حيث انه موجود ومن التصديق بالاحتياج
اذ يتوصل به الى التصديق بالوجود الذي يتوقف عليه ذلك التصور فههنا امور ثلاثة
تصور الغاية من تلك الخشية وتصور الحقيقة والتصديق بالاحتياج القائم مقام التصديق
بالوجود فكان ينبغي ان يعنون هذا الفصل بها الا انه لما اشتمل (بيان الحاجة) اي
اثبات ان الناس محتاجون اليه لكذا (على هذه الامور الثلاثة) صار بيانها اصلاً

فنعنون الفصل به اختصاراً في العنوان وقدمه دفعا للتكرار في البيان واستعمله اما على
التصديق بالاحتياج فظاهر واما على معرفة الغاية (فلانه اذا علم ان الاحتياج اليه لاي
سبب) علم ان ذلك السبب غايته المترتبة عليه واما على تصور الحقيقة (فلان البحث بالآخرة)
ينساق اليه وذلك لان التصديق بالاحتياج اليه في امور موجودة يثبت وجوده وتصور
غايته فيحصل تصور ماهيته الموجودة باعتبار الغاية وهو المراد من تصوره بحسب
الحقيقة (وايضاً) هذا توجه ثان للاقتصار عليه في العنوان وتقديمه في البيان
فان تصور الحقيقة متوقف على التصديق بالوجود المستفاد من التصديق بالاحتياج
على الوجه المذكور المستفاد من بيان الحاجة (فلما كان بيانها آخر ما ينحل اليه تلك
المقاصد قدمه) في البيان لكونه موقفاً عليه (ورسم الفصل به واذ قد توقف بيان
الحاجة على معرفة التصور والتصديق) سجد عليك كلام في هذا التوقف وما هو
الحق فيه ان شاء الله تعالى (اي العلم اما ادراك يحصل مع الحكم) قدم التصديق على
التصور لان مفهومه وجودي ومفهوم التصور عدمي كما ترى والمصنف قدم
التصور لما استعرفه من تقدمه على التصديق طبعاً ثم ان المتبادر من عبارة المتأخرين
في تقسيم العلم هو ان الادراك ان كان مجامعاً للحكم مقارناً له فهو التصديق والا فهو
التصور ويرد عليه ان كل واحد من تصور الطرفين والنسبة داخل في تعريف
التصديق دون تعريف التصور فينتقضان طرداً وعكساً على ان الادراك المجمع
للحكم لا يسأل التصديق على مذهبي الامام والحكماء اصلاً فتكلف بمضاهيهم وقال
المراد بمقارنة الادراك للحكم ان يكون الحكم لاحق به عارضاً له ولا شك في انه انما يلحق
التصورات الثلاث لكل واحد ولاثنين منها فيجوع التصورات الثلاث من حيث انه
الحرفي للحكم ومعه ضاه يسمى تصديقاً وما عداه تصوراً فاجبه عليه ان هذا مذهب
ثالث يكون الحكم فيه خارجاً عن التصديق عارضاً له مع كونه موصوفاً بصفات الحكم
من كونه ظاهراً ورازماً يقيني وغير يقيني الى غير ذلك فالتردد وقال لا مشاحة في الاصطلاح
بل لكل احد ان يصطلح على ما يشاء ولا محذور في اجزاء صفات الاحق على الحقوق
ولما كان اثبات مذهب جديد بلا سند معتد به بدا جداً لم يلتفت اليه الشارح وجعل
الظرف اعني قولهم مع الحكم مستقر الاقوال كما فهمه غيره فانطبق تعريف التصديق
الخارج من التقسيم على رأى الامام فلم يلزمه اثبات مذهب آخر ولا اجراء صفات
العارض على معروضه بل اجراء صفات الجزء على الكل لكنه مع ذلك منقضى بست
صور حاصلة من تركيب الحكم مع كل واحد من تلك التصورات او مع اثنين منها فان
الحكم في هذه الصور ايضا جزء اخير من المركب فيصدق عليه انه ادراك يحصل
مع الحكم وليس هذا الانتقاض بضار له اذ مقتضاه ان يحمل عبارتهم على ما يحتمله
من المذهبين ويؤيده بما يمكن تأييده ثم يبطله (وتوضيحه) اورد في توضيح ما هو

بصدده قضية نظرية عريقة فيها اذهنها يتخلف الجزم عن ادراك الطرفين
والنسبة تخالفا ظاهرا او بتكشف مقصوده انكشافا تاما واختارها من الهندسيات لان
الاولا كانت ايتدئون في تعليمهم بها وبالحياسيات تقو بما للاذهان وتعود اياها
بالبيانيات التي لا يتطرق اليها غلط وخص هذا المثال المتعاق بالاشكال المستطحة
المستقيمة المخطوط لشهرته (فحصل لنا حالة ادراكية) لاشبهة في انا اذا وقفنا على
ذلك البرهان الهندسي فحصل لنا حالة لم تكن حاصلة قبل الوقوف عليه واما ان تلك
الحالة ادراكية فبني على ماسبقه من ان الحكم ايضا صورة ادراكية وقوله (فهذه
الكيفية الادراكية) اشارة الى الحالة المركبة من تلك التصورات السابقة ومن الادراك
الذي هو الحكم فانها التي سميت عندهم بالتصديق (وتقييد الحكم بالنفي والاثبات)
اي بالانتراع والايقاع (لخراج التقييد) فان ادراك المركبات التقييدية بل
الانشائية ايضا من قبيل التصورات دون التصديقات (يستدعي المقام ايرادها
وحلها) يريد ان تقسم العلم الى التصور والتصديق لوجه عليه اشكال من وجوه
مختلفة فهذا المقام اعني مقام ذلك التقسيم يقتضي ايراد تلك الاشكال وحلها
انكشف جليلة الحال وتوضح سريرة انتقال الاشكال الاول مختص بما اختاره من
توجيه التقسيم ومنشأ التصديق وحاصله ان توجيهك هذا لا ينطبق على التصديق
لاعلى رأي الحكماء وهو ظاهر ولاعلى رأي الامام لما ذكره من تقدم الجزء على الكل
فاجاب بانه منطبق على مذهبه ونسب اختياره الى الجنب اشارة الى انه سير يفه وانما
قال (مجموع الادراكات الاربعة) بناء على ماسبق من ان الحكم ادراك وحل المعية
على لزمانية لانها تبادر منها عند الاطلاق والمراد هو المعية دائما فلا يرد ان ادراك
احد الطرفين او النسبة قد يحصل مع الحكم دفعة فكله قيل العلم اما ادراك يكون
حصوله دائما مع الحكم اولا يكون كذلك فلا اشكال (انما نشأ من هذا المقام) وهو
حصول المجموع مع حصول الحكم وذلك ان التصديق ليس بحاصل حالة عدم
الحكم اتفاقا واذا وجد كان حاصلا اتفاقا فنظر الى ان حصول المجموع حينئذ
حكم بانه التصديق ومن نظر الى ان الحاصل هناك حقيقة هو الحكم لان التصورات
الثلاث كانت حاصلة قبله فلا يكون حصول المجموع بجميع اجزائه ح حكيم بان
التصديق هو الحكم وحده والاشكال الثاني منشأ التصديق ايضا لكنه عام بما
توجيه غيره من حل التصديق على احد المذهبين دون من ذهب الى ان مجموع
التصورات الثلاثة من حيث انه معروض للحكم هو التصديق (فلا بد خل تحت العلم
الذي هو من مقولة الكيف او الافعال) وذلك لان المقولات متباينة بالضرورة
فلا يندرج ما يصدق عليه احداها فيما يصدق عليه الاخرى والاتصادق عليه
المقولات معا واثار بالترديد الى ان العلم فيه خلاف نشأ من ان العلم ليس بحاصل قبل

(ارتسام)

ارتسام الصورة في الذهن وحاصل معه والحاصل حينئذ شين الصورة المرتسمة
والفعال النفس عنها بالقبول ومن قال انه من مقولة الاضافة يقول ايضا في حالة
الارتسام تحصل اضافة مخصوصة بين العالم والمعلوم لم تكن حاصلة قبله فهي العلم
والامام مع كونه قائلا بارتسام الصورة والوجود الذهني ذهب الى ان العلم من قبيل
الاضافات (والمجموع المركب من العلم) اي بما يصدق عليه انه علم وهو الادراكات
الثلاثة (وما ليس بعلم) اي وما ليس يصدق عليه انه علم كالحكم (لا يكون علما) بالضرورة
الا يرى انه اذا ركب ما يصدق عليه الحيوان مع ما لا يصدق عليه اصلا لم يصدق على
ذلك المركب انه حيوان قطعا نعم المركب من الحيوان وما هو مغاير له لكنه يصدق
عليه كالناطق مثلا بدحل نمته (عبارات والفاظ) يعني انها ونظائرهما كالانتراع
والسلب والايجاب والنفي والاثبات الفاظ توهم بحسب الالفة ان للنفس بعد تصور
النسبة بين الطرفين فعلا صادرا عنها ولا عبرة بايهامها فان اهل اللغة لا يفرقون بين
القبول والفعل ويسمون القابل اسم فاعل والقبول اسم مفعول (والتحقيق) الذي
يشهده رجوع المنصف الى وجدانه (انه ليس للنفس هنا) اي حال الحكم بعد تصور
النسبة (تاثير وفعل بل اذعان وقبول) للنسبة (وهو) اعني ذلك الاذعان والقبول
(ادراك ان النسبة واقعة) اي مطابقة الاشياء انفسها اوليت بواقعة فان قبل
هذا المدرك مشتمل على محكوم عليه وهو الذببة والمحكوم به وهو واقعة وعلى نسبة
بينهما وهي مغايرة للمدركات التي تلمق بها التصديق والحكم الذي هو في بيانه
فهنا تصديق وحكم آخر وهو ان تدرك النفس ان النسبة بين تلك النسبة وبين
واقعة واقعة فيلزم هناك تصديق وحكم ثالث فيوقوف حصول حكم واحد على
حصول احكام غير متناهية وهو باطل قطعا قلنا المدرك بعد ادراك النسبة بين
الطرفين امر اجالي اذا عبر عنه بالتفصيل يظهر فيه تصديق آخر والحكم هو ذلك
المجمل كما يشهده رجوعك الى وجدانك فتأمل (فهو) اي الحكم (من مقولة
الكيف) ومن قبل العلم واقتصر على الكيف لانه (المذهب المنصور في العلم ولذلك
قدمه اولا وكيف لا يكون الحكم من مقولة الكيف ودخل تحت العلم وقد ثبت في الحكمة
ان الافكار ليست اسبابا (موجودة للنسبة) حتى تكون افعالا لانما تولد من افكارنا كما ذهب
البدعاجة لا يعتد بهم بل الافكار (معداة للنفس لقبول صورها) اي صور النسايج العقلية
عن واهب الصور ولولا ان الحكم صورة ادراكية لما صح ذلك) القبول وفيض
النتيجة على النفس من المبدأ الفياض وذلك ان التصورات المتعلقة بالنسبة والطرفين
حاصلة قبل الفكر فاوكان الحكم فعلا لها لكانت نسبتها اليه بالصدور عنها لا بالقبول
من المبدأ الفياض والاشكال الثالث عام بحيث يتناول المذهب المستحدث ايضا كما سنبينها
عليه ومنشأ التصور والتقييد الذي ذكره فان قبل ترديد المراد بالادراك الساذج

بين مطلق الادراك وبين الادراك الذي اعتبر فيه عدم الحكم مستقيم جدا في نظر
الناظرة لان التردد انما يكون بين المعاني المحتملة فلا يقال المراد بالانسان اما الحيوان
الناطق او الحجر ومن البين ان الساذج لا يحتمل المطلق قلنا يجوز ان يراد بالساذج
ما اعتبر فيه عدم الحكم لانه ساذج اى خال عن الحكم فعنى كونه ساذجا عنه انه مقيد
بعدمه وان يراد به المطلق لانه ساذج عن الحكم وعدمه فعنى كونه ساذجا عن الحكم
وعدمه انه لم يقيد به ولا بعدمه ايضا بل نقول المطلق اولى بهذا الوصف لانه خال
عن القيود كلها وكما من قد يحسب اللفظ هو بيان الاطلاق بحسب المعنى من غير
ان يجعل اطلاقه قيما فيه كقولك الامر المطلق والمأهية من حيث هي هي والانسان
من حيث هو انسان والموجود من حيث هو موجود الى غير ذلك فان هذه القيود
كلها بيان للاطلاق لم يعتبر معه تقييد المطلق باطلاقه (فان كان المراد مطلق الادراك
يلزم الامر الاول) يعنى تقسيم الشئ الى نفسه و الى غيره (وهو ظ) لان مطلق
الادراك نفس العلم الذى قسم اليه و الى غيره الذى جعل قسماله (فيكون عدم الحكم
معتبرا في التصديق) لان المعتبر في المعتبر في الشئ معتبر في ذلك الشئ (فيلزم اما تقوم
الشئ) اى التصديق (بأنه يقضي) اعنى الحكم وعدمه وذلك اذا جعل مركبا
من الحكم والتصور الذى اعتبر فيه عدمه لان جزء الجزء جزء ايضا (او اشتراط
الشئ) اى الحكم (بنقيضه) وذلك اذا جعل الحكم نفس التصديق فان جزء
الشرط شرط ايضا او جعل عارضا له فان المعروف شرط لوجود العارض فكذا
جزء جزئه (وكلاهما) اى تقوم الشئ الموجود بالنقيضين واشتراطه بنقيضه (محالان)
لاستلزامهما اجتماع النقيضين في الواقع نعمر بما جاز ذلك في المستحيلات وما نحن
فيه ليس منها فان قيل معنى اعتبار عدم الحكم في التصور على توجيه الشارح انه
ليس حصوله مع حصول الحكم معية زمانية وهذا المعنى لا يقضى كون حصول مجموع
الامور الاربعة معه لا اختلاف الموضوع في السلب والایجاب فن ابن يلزم تقوم
الشئ بالنقيضين او اشتراط الشئ بنقيضه وكذا الحال في توجيه غيره فان عدم دخول
الحكم في تصور المحكوم عليه مثلا او عدم عروضه له لا يناقض دخوله في مجموع
تلك الاربعة او عروضه لمجموع الثلاثة بل نقول الحكم موجود في نفسه داخلا
في مجموع وعارضا لمجموع آخر وليس داخلا في شئ من اجزاء المجموع الاول ولا
عارضا لشيء من اجزاء المجموع الثاني فكيف يتوهم التناقض بين هذه الامور
الواقعة في نفس الامر قلنا ان القوم لم يلتفتوا الى ذلك اما اولا فلان الحصول مع
الحكم وعدم الحصول معه وكذلك الدخول وعدمه والعروض وعدمه مما يعدان
متناقضين بحسب الظاهر الا يرى انهم يقولون ان المركب من اجزاء متميزة في الوجود
كالمركب مثلا مركب من امور متصفة بنقيض ذلك المركب فان كل واحد من قطع

(الحشب)

الحشب ليس بسرير واما ثانيا فلا يهاجمه ان عدم الحكم على التفاسير المذكورة معتبر
في التصديق شرطا او شرطاً وهو خلاف الواقع (وجوابه ان اردتم) هذا الجواب
هو الصحيح والحق الصريح ومحصله ان المراد بالادراك الساذج ما اعتبر فيه عدم
الحكم على تلك الوجوه وليس يلزم منه امتناع اعتبار التصور في التصديق لانكم
ان اردتم باعتباره فيه (ان مفهومه معتبر فيه) فهو غير مسموع اذ من البين المكشوف انه
ليس كذلك (فكم من مصدق) بنصديقات كثيرة لم (يعرف مفهوم التصور) لا يقال
ليس يلزم من اعتبار مفهوم التصور في التصديق الا ان يكون حصول التصديق
في ذهن مستلزما لحصول نفس ذلك المفهوم فيه ولا يجب من هذا معرفة ذلك
المفهوم للفرق بين حصول الشئ وبين تصوره كما ذكر في ما هيته العلم فانها في ضمن
افرادها حاصله لكل عالم بشئ مع ان اكثرهم لا يعرفونها لانا نقول هذا كلام
على السند فان قوله ومن البين انه ليس بمعتبر فيه اعادة المنع بعبارة فيها مخالفة
وابطال السند الاخص لا يجدى نفعا في دفع المنع لكن بقي ان يقال ان المقصود ههنا
تنبيه على انه لا يصلح سندا (ذاتيا لما تحته وهو م) الا يرى ان عدم الحصول مع
الحكم او عدم دخول الحكم او عدم عروضه انما يثبت للتصور مقيسا الى غيره وما هو
ذاتي لشيء لا يكون كذلك واذا لم يكن ذاتيا له لم يلزم محذور لان عارض الجزء والشرط
لا يجب ان يكون جزءا وشرطا فان قلت قد يحكم على مفهوم التصور بشئ وقد
يحكم به على شئ فيلزم الاشكال في مثل هذا التصديق اذ لا يمكن ان يقال ان مفهوم
التصور ليس بمعتبر فيه قلت لا اشكال لانه اذا تصور هذا المفهوم كان تصوره فردا
من افراد مجردا عن الحكم عليه فكان عدم الحكم عارضا لهذا التصور مقيسا الى
متصوره واما عدم الحكم الداخلى في مفهوم التصور بل الى ما تحته على الاطلاق
فالدخول معتبر في هذا المفهوم المتصور بالقياس الى ما تحته مطلقا والعارض انما عارض
لتصوره بالقياس اليه والمعتبر في التصديق المذكور بالتقوم او الشرطية هو ذلك
التصور المعروف لعدم الحكم لا المتصور الذى دخل فيه عدمه وان شئت تفصيل
المقام بما لامر يد عليه فاستمع لما نلتو عليك وهو ان لكل واحد من التصور الساذج
والتصديق مفهومهما وما صدق هو عليه مفهوم التصور ليس معتبرا في مفهوم
التصديق وهو ظ ولا فيما صدق عليه مفهوم التصديق كما حققناه لك آنفا واما
ما صدق عليه التصور الساذج فهو معتبر فيما صدق عليه التصديق اما بالجزئية
او الشرطية وكذلك هو معتبر في ادراك مفهوم التصديق فان الادراك المطلق
المأخوذ في مفهومه مفهوم تصوري وادراكه تصور ساذج ولا استحالة في ان يكون
ادراك شئ فردا من افراد ذلك الشئ المدرك كتصور العلم فانه قسم من اقسامه فيكون

المتصور ههنا صادقا على تصويره وعلى غيره كما عرفت من صدق مفهوم التصور
الساذج على تصويره وعلى غيره هذا وقد اوجب عن الاشكال الثالث بان الاعتبار
في التصديق على احد الوجهين هو التصور المطلق المرادف للعلم المنقسم اليهما
لا التصور الساذج الذي هو قسم للتصديق وذلك على قياس سائر التقسيمات فان الاعتبار
في كل قسم هناك هو المقسم لاما يقابله من الاقسام وليس بشئ فان الاعتبار في التصديق
تصورات المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة وليس بشئ منها ادراكا مطلقا يكون
تخصيصه بانضمام الحكم اليه كتحصيل الحيوان بالثاني بل كل واحد منها ادراك
مخصوص في نفسه مع قطع النظر عن ذلك الانضمام الا يرى انه لو كان به هذا
الاعتبار مطلقا لصدق على باقي التصورات التي يصدق عليها المطلق فالتقسيم
في تقسيم العلم اعني الادراك المطلق معتبر في كل واحد من قسميه بالصدق والجل عليه
وقد تخصص بما يميزه عن قسميه كما في سائر تقسيمات الكل الى جزئياته ومع ذلك
فان احد قسميه المتقابلين في الجمل يتوقف وجوده على وجود الآخر بلا محذور اذ لا
شبهة لمنصف في ان عدم الحكم صفة عارضة للتصورات الساذجة وان الاعتبار
في التصديق ذوات تلك التصورات التي هي علوم لاصفا نهما التي هي من قبيل
المعلومات فهذا الجواب غير مطابق للواقع ويشكل معه توجيه تقديم القول الشارح
على الحجة كما ستعرفه الا انه اقرب الى فهم المبتدئ في دفع الاشكال بحسب بادى الرأى
فلذلك اختاره الشارح في شرحه للرسالة مع تأخره عن هذا الشرح والاشكال
الرابع عام كالثالث الا ان منشاء القسمين معا وانقسام التصديق الى العلم والجهل
ظا واما التصور فقد قيل انه لا يتصف بعدم المطابقة لان كل صورة تصور به فانها
مطابقة لما هي صورة له واذا رايت من بعيد شجرا لانسان وحصل في ذهنك صورة
الفرس مثلا فلا خطأ في تلك الصورة بل في الحكم الذي يقارنها وهو ان هذه الصورة
لهذا المرقى فان الحكم بان الصورة الناشئة من شئ صورة له قد صار ملكة للنفس
(وجوابه ان العلم ههنا) قيد بقوله ههنا اشارة الى ان العلم قد يطلق على ما يخص
بالتصورات المطابقة والتصديقات اليقينية ومن هذا الاشتراك توهم ورود هذا
الاشكال وقد ادرج في قوله (الصورة الحاصلة من الشئ عند الذات المجردة) فوائد
الاولى ان تعريف العلم بمحصول الصورة مساحية في العبارة بدليل ان من عرفه به قائل
بانه من مقولة كيف لكنه قد ذكر الحصول تبيينها على انه مع كونه صفة حقيقية
تستلزم اضافة الى محله بالحصول له كما يستلزم اضافة اخرى الى متعلقه ونظيره قول
بعضهم في الوحدة انها تعقل عدم الانقسام تبيينها على انها من المعاني العقلية الاعتبارية
لامن الامور العينية الثانية ان اضافة الصورة الى الشئ في قولهم حصول صورة الشئ
بما ادر منها انها مطابقته فخرج ما لا يطابقه بخلاف قوله الصورة الحاصلة من الشئ

(فان)

فان الصورة الناشئة من شئ قد لا تطابقه الثالثة ان قوله عند الذات المجردة يتناول
ادراك الجزئيات سواء قيل بانقسام صورها في النفس الناطقة او في آلاتها فيشتمل على
المذهبين بخلاف قولهم في العقل فانه يتناول على القول بالارتسام في آلات وما قيل من
ان العقل لا يطابق على الباري تعالى فلا يكون علمه داخلا في التعريف وذلك يتنافى
عموم قواعد الفن فندفع بان المبحوث عنه فيه هو العلم المكتسب والمكتسب وعلمه
تعالى منزلة عن ذلك فلا بأس لوجوده وتعميم القواعد انما هو بحسب الحاجة كما سيأتي
في تعريف التناقض الرابعة التصريح بان العلم المذكور ههنا انما يكون للمجردات
دون الماديات (وهو اهم من ان يكون مطابقا ولا يكون) ولا اشتباه في ان العلم بهذا
المعنى الاعم هو المقصود بالبحث في المنطق لان المغالطة باب من ابوابه فابحث فيه يتناول
التصورات المطابقة وغير المطابقة والتصديقات اليقينية والمشهورة والظنية والكاذبة
من الوهميات والخيالات وقد اوجب ايضا عن الاشكال الرابع بانه يجوز ان يكون بين
القسم والمقسم عموم من وجه كما في تقسيم الحيوان الى الابيض وما يقابله وليس يلزم
من انقسام الابيض الى غير الحيوان انقسام الحيوان اليه فكذا الحال في تقسيم العلم
الا ان هذا الجواب لا يطابق ما ذكرناه من عموم القواعد فان قيل مورد القسمة معتبر في
كل قسم مع امر زائد فكيف يتصور تناوله لما هو خارج من مورد قلنا هذا حق لان
ما وقع قسمنا من الحيوان هو الحيوان الابيض الا انهم تسامحوا فجعلوا الابيض المطلق
قسما منه فلذلك حكموا بجواز تلك النسبة والاشكال الخامس بحث لفظي يتوجه على
عبارة الكتاب (وعلى تقدير جوازه) وذلك بان يكون المقدم جزأه بحسب المعنى
دون للفظ كما في قولك اكرمك ان جئتني (وقع حالا) فتقدير الكلام العلم اما تصور
حال كونه ادراكا ساذجا واما تصديق حال كونه ادراكا مع الحكم فكل واحدة من كليتي
اما اختلا لآخرى ولا حاجة للشريط الى الجزاء لفظا فان جزء الحال عن المبتدأ كما ذكره
ابن مالك فذاك وان لم تجوز اول قوله اما تصور واما تصديق بان معناه اما يسمى بالتصور
واما يسمى بالتصديق (واعلم ان مختار المص في التصديق) وهو مذهب الامام لما مر من انه
اختار ان التصديق بمجموع الادراكات الاربعة على ما يقتضيه توجيه الشارح له بانه
وانما وجهها به لامتناع تطبيقها على المذهب الآخر وامتناع اثبات مذهب ثالث
لمجرد احتمالها اياه ولولا ان الامام صرح بمذهبه في الملخص لما نسبناه اليه (وسأيتك
بيانه) في تعريف النظرى والضرورى (لا بد ان يكون تصورا عنده) وذلك لان
الحكم ادراكا قطعيا كما عرفت وليس عنده تصديقا فلا بد ان يكون تصورا ساذجا
والا لم ينحصر الادراك فيما ذكره من القسمين (مقابل للتصديق) لامتناع اجتماعهما
في ذات واحدة وكيف يتصادقان عليها وقد اعتبر في احدهما انتفاء ما اعتبر ثبوته
في الآخر ولا يخفى عليك ان هذا الوجه مشترك الورود بين المذهبين فان احد المتقابلين

كما لا يكون جزءا للآخر لا يكون شرطاً له ايضاً والذي يدفعه عنهما ان التقابلين انما هو
 بين مفهومى التصور والتصديق والمعتبر في التصديق جزءاً او شرطاً هو ما صدق
 عليه التصور الساذج لامفهومه ولولم يكن ان يكون ما صدق عليه احد المتقابلين جزءاً
 للآخر لامتنع ان يكون شئ جزءاً لغيره فان جزء الجسم مثلاً ليس بجسم ضرورة (واما
 الواحد والكثير فلا تقابل بينهما) كانه قبل الواحد مقابل للكثير مع انه جزء له
 فانتقض ما ذكر نموه من القاعدة الكلية فاجاب بانه قد تبين في الحكمة ان التقابل بينهما
 بالذات بل بالعرض وقد استوفينا حديث التقابل بينهما بما لمز به عليه في بعض
 شروح الكتب الكلامية (فلا يندرج تحت العلم الواحد) من الامور المعلومة بالضرورة
 ان الاشياء المتعددة كالادراكات الاربعة مثلاً لا تصير امراً واحداً ما لم يعتبر معها هيئة
 وحدانية هي جزء صوري للمركب منها ولا يمكن اعتبارها مع تلك الادراكات الاربعة
 والا لكان التصديق مركباً من العلم والمعلوم لان تلك الهيئة من قبيل المعلومات دون
 العلوم واذا اخذت الادراكات الاربعة بلا هيئة كانت علوماً متعددة فلا يندرج تحت
 العلم الواحد الذي جعل مقسماً وانما اعتبر معه قيد الوحدة لان التقيد بهما واجب
 في موارد القسمة كلها واذا لم تقيد بهما لم ينحصر تقسيم ابدان مجموع القسمين مثلاً
 قسم ثالث للناطق المنقسم اليهما الا يرى ان الحيوان مطلقاً اذا قسم الى الناطق
 وغير الناطق لم يكن منحصراً فيهما بل كان مجموعهما قسماً ثالثاً ثم التقسيم ان كان
 الى الانواع قيد المقسم بالوحدة النوعية مطلقة لاهيئة فالحيوان الواحد بالنوع
 اما انسان واما غيره وليس مجموعهما مندرجاً فيه وقس على ذلك التقسيم الى الاصناف
 او الاشخاص وهذه الانظار الثلاثة متوجهة على المذهب المستحدث ايضاً كما يظهر
 بادنى تأمل وندفع الثاني بما حققته (فعلى هذا) اي اذا بطل مختار المص والقسمة
 المخرجة له (فطر يق القسم) الصحيحة المخرجة للمذهب الصحيح (ان يقال العلم اما
 حكيم او غيره) لانه اما ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة واما ادراك غيره
 (فالاول) هو (التصديق والثاني هو التصور) لا يقال هذا رد لقوله وهو مطابق
 لذكره الشيخ فانه قسم العلم في كتابيه المشهورين (الى التصور الساذج والى التصور
 مع التصديق) فالعلم عنده منقسم الى التصورين لا الى التصور والتصديق كما زعموه
 وانما قال (بمعنى اسم المثلث) ولم يقل بمعنى المثلث لان التصور كما مر قد يكون بحسب
 الاسم اي بحسب مفهومه وقد يكون بحسب الذات اي بحسب ماهيته الموجودة والاول
 قد يترى عن التصديقات كلها والثاني لا يترى عنها اذ لا بد معه من التصديق بالوجود
 فانتمثيل بالاول للتصور الساذج اولى وان صح تمثيله بالثاني ايضاً لان ساذجية التصور
 ليست مقيمة الى حكمه فيكون في كونه ساذجاً تعريه عن حكمه بخصوص وقد راعى
 هذه الفائدة في عبارة الشفاء ايضاً حيث قال (كما اذا كان له اسم فطلق به ثلث معناه

(في الذهن) فكاه اراد بالاسم اللفظ الدال عليه ليندرج فيه نحو افعل كذا والتمثيل
 به تنبيه على ان ادراك المركبات التامة الانشائية من قبيل التصور كادراك المفردات
 وادراك المركبات الغير التامة سواء كانت تقييدية او غيرها وان الذي خرج ادراكه
 عن مرتبة التصور الى التصديق هو المركب التام الجبري وقوله (من ذلك) اراد به
 من ذلك الجنس المذكور وهو المركب التام الانشائي ونبه على ان ادراكه تصور بقوله
 (كنت تصورنه) واما ادراك معنى انسان فلا حاجة في كونه تصوراً الى تنبيهه ولقد
 بالغ في تمييز التصديق عن التصور عند اجتماعهما فقال (فالتصور) في مثل هذا
 المعنى المستفاد من قولنا كل بياض عرض (يفيدك ان يحدث) في ذهنك (صورة
 هذا التأليف) اي النسبة التي بين بين وصورة (ما يؤلف منه كالبياض والعرض)
 فهذا التصور مشتمل على تصورات ثلاثة (والتصديق) الذي يقارنه (هو ان يحصل
 في الذهن نسبة هذه الصورة) اي صورة التأليف والنسبة (الى الاشياء انفسها انما
) مطابقة لها والتكذيب بخلاف ذلك) وهو ان يحصل في الذهن نسبة هذه الصورة
 الى الاشياء انفسها انما ليست مطابقة لها فان قيل فعلى هذا يكون العلم منقسماً الى
 اقسام ثلاثة تصور ساذج وتصور معه تصديق وتصور معه تكذيب قلنا المراد
 بالتكذيب تكذيب النسبة الاجمالية وهو التصديق بالنسبة السلبية فيندرج في مطلق
 التصديق الشامل لهما وقد دل بقوله ان نحصل في الذهن نسبة هذه الصورة على
 ان هذه النسبة ليست من افعال الذهن لان الفعل لا ينسب الى فاعله بكلمة في فلا يقال
 الضرب حصل في زيد بل يقال حصل لزيد وانما ينسب بها المقبول الى القابل فيقال
 السواد حصل في الجسم والصورة حصلت في الذهن فليس هناك للنفس الادراك ان هذه
 الصورة التأليفية مطابقة للاشياء انفسها او ليست مطابقة لها واما قولك نسبت هذه
 الصورة الى الاشياء فمن قبيل الالفاظ الموهمة كما ان قولك الفت بين المحكوم عليه
 والمحكوم به يوهم ايضاً انك فعلاً وليس لك هناك الادراك النسبة التي هي مورد
 الايجاب والسلب وادراك مطابقتها وعدم مطابقتها للواقع (وهي مصرحة بما ذكرنا)
 من ان العلم منقسم الى تصور ساذج وتصور معه تصديق فان التصديق عنده (علم
 على مقتضى تعريفه) وهو قوله ان يحصل في الذهن نسبة هذه الصورة الخ فانه يقتضى
 ان يكون التصديق صورة ادراكية تقبلها النفس كما نهبناك عليه فيكون علماً
 (وهو ليس شيئاً منهما) اي من التصورين فليس مراده ان العلم منقسم اليهما والا
 لم تكن القسمة حاصرة (بل المراد ان العلم يحصل على الوجهين) بلا قصد الحصر
 كما توذن به كلمة قد (وحصوله على وجه آخر لا ينافي ذلك) ونحققه على ما ينبغي
 ان في وجود التصديق نوع خفاء فنبه عليه باسبق الادراكات الذي هو التصور
 اذ لا شبهة في ان لنا ادراكاً هو تصور واما ان لنا ادراكاً آخر هو تصديق فربما

نشك فيه فكشف الغطاء عنه بالتفتيش عن حال التصور بأنه قد يكون ساذجا ليس
 معه تصديق كما اذا تصورنا البياض مثلا وحده او تصورناه والعرض وشككنا
 في النسبة بينهما فان الحاصل لناسخ تصور خال عن التصديق واما اذا جزمنا
 بالنسبة بينهما قلنا هناك ادراك آخر هو التصديق فاذا ذكره في العبارة المنقولة عنه
 تقسيم للعلم التصوري ليرتول الخفاء من وجود الصديق و يظهر انقسام العلم اليه
 والى التصور مطلقا وانما وجب جعل كلامه هذا على ما ذكرناه ليطابق تقسيمه للعلم
 الى التصور والتصديق في مواضع اخر من كتبه (رسالتنا المعمولة في التصور
 والتصديق) لم نشهر هذه الرسالة اشتهار رسالتى الكلليات وتحقيق المحصورات
 لان نسخة اصلها ضاعت عن حاملها في بعض اسفاره وضبط هذا المقام ان يقال
 ان الحكم اذا كان ادراكا كما عرفته فتحقه ان يسمى تصديقا ويجعل قسما من العلم مقابلا
 للتصور الذى هو ماعداه من الادراكات كما ذكره الاوائل اذا اشكال حينئذ في انحصار
 العلم فيهما وامتناع كل منهما عن الاخر بطريق يوصل اليه ولا في اجراء صفات
 التصديق من الظنية وغيرها عليه لانها من صفات الحكم واما جعل التصديق
 عبارة عن المجموع فقد عرفت ما فيه ويجه عليه ايضا ان هذا المجموع ليس له
 موصل يخصه بل التصورات الثلاث انما تكتسب بالقول الشارح والحكم وحده
 يكتسب بالحجة ولا يشبهه على ذى فطنة ان المقصود من التقسيم بيان ان كلاما من
 القسمين له موصل على حدة بل نقول اننا لانعنى بالتصديق الا ما يحصل من الحجة وهو
 الحكم فقد دون المجموع وان كان الحكم فعلا كما توهمه اكثر المتأخرين فالصواب
 ان يسمى ايضا تصديقا ويقسم العلم الى التصور الساذج والتصور المقارن للتصديق
 فيكون للعلم مطلقا طريق واحد هو المعرفة وللتصديق المقارن له طريق آخر
 ولا سبيل ح الى جعل الحكم قسما من العلم ولا جزأ من احد قسميه لما مر وذهب بعضهم
 الى ان لنظ العلم على هذا التقدير مشترك اشتراكا لفظيا بين الادراك الذى هو التصور
 وبين الحكم الذى هو التصديق وجعل تقسيميه اليهما كتقسيم العين الى الباصرة
 والجارية (وقيل الخوض في البرهان لا بد من تحرير الدعوى) ذكر المص اولاه
 ليس كل واحد من كل واحد من التصور والتصديق ضروريا ولما لم يكن معنى
 الضروري ظاهرا جعل معرفته وصفه على سبيل الكشف وحيث اشتمل معرفته على
 النظر عرفه ايضا ثم اورد الدليل على تلك الدعوى وذكر بعد ذلك انه ليس كل
 من كل منهما نظريا وعرف النظر بوصفه الكاشف له ثم استدلل على هذه الدعوى
 فقد وقع بين الدعوى الاولى ودليلها شيان وبين الدعوى الثانية ودليلها شي واحد كل
 ذلك لحرر الدعوى بتفسير ما هو مبهم فيها (فلان مورد القسمة علم وكل علم
 اما ضرورى او نظرى) اما الصغرى فظ لان الكلام في تقسيم العلم واما الكبرى فلما

(ذكرتم)

ذكرتم من تقسيم العلم الى الضرورى والنظرى فكانه قبل هذا التقسيم الحقيقى الذى
 ادعيتوه فاسد اذ لو كان صحيحا لضممناه الى مقدمة صادقة وانجبت ان مورد القسمة اما
 ضرورى واما نظرى على سبيل منع الخلو والجمع (فان كان) المورد (ضروريا
 لم يشمل النظرى وبالعكس) لان المتصف باحد المتقابلين لا يتناول المتصف بالآخر
 (فلا يكون مورد القسمة) المذكورة (شاملا للقسمين) فتكون فاسدة (وهكذا نقول
 في قسمة العلم الى التصور والتصديق بل في كل قسمة) فاذا قسم الحيوان الى الناطق
 وغيره مثلا قلنا مورد القسمة حيوان وكل حيوان اما ناطق واما غير ناطق فان كان
 ناطقا لم يشمل غيره وبالعكس (بعد المساعدة على المقدمتين) اشارة الى انه يمكن
 ههنا منع الصغرى بان يقال لان لم مورد القسمة علم بل هو معلوم الا يرى انه مفهوم
 ادراك اولائى قسم وهذا جواب جدلى لان المورد ههنا طبيعة العلم بلارية لكنها
 مالم تصر معلومة لم يمكن تقسيمها وذلك لا يخرجها عن كونها حقيقة العلم الذى قصد
 ههنا تقسيمها فان العلم قد يصير معلوما كافي العلم بالعلم (فان الحكم في الكبرى على جزئيات
 العلم) كما بين ذلك في تحقيق المحصورات فنعنى قولنا كل علم اما ضرورى او نظرى
 ان كل فرد من افراد متصف باحد هذين الوصفين على سبيل الانفصال الحقيقى فلا
 يندرج في هذه الكلية مورد القسمة لانه مفهوم العلم لاشئ من افراد فلا انتاج لابقال
 الصغرى موجبة فعالية والكبرى كلية فكيف لا تتجان في الشكل الاول مع حصول
 الشرائط لانا نقول تلك الشرائط كافية اذا كانت المقدمات من القضايا المتعارفة اعنى
 ما يكون المحمول فيها صادقا على الموضوع صدق الكلى على جزئياته كما سيرد
 عليك والصغرى ههنا ليست منها لان محمولها عين موضوعها ولا اختلاف بينهما
 الا بالاعتبار والعبارة سلتنا اى سلنا انهما تتجان بناء على ان الحكم في الكلية ليس مقصورا
 على جزئيات موضوعها بل يتناول مفهومه ايضا كما توهمه جماعة وان كان مردودا
 كما سنكشف عليك حقيقته اذ على هذا التقدير يندرج الاصغر الذى هو مورد القسمة
 تحت الاوسط المذكور في الكبرى فينعدى الحكم اليه (فان طبيعة الاعم يمكن) اى
 يمكن لها بالنظر الى نفسها ان تتصف بصفات متقابلة (بل يجب) لها ذلك
 بالنظر الى تحققها في افراد متعددة متصفة بامور متنافية فاذا حصل جزئى من جزئيات
 العلم بلا نظر كان طبيعة العلم حاصلة في ضمنه بلا نظر ايضا واذا حصل
 جزئى منها بنظر كان حصول طبيعته في ضمنه موقوفا على ذلك النظر فطبيعة
 العلم موصوفة بالضرورية في ضمن افرادها الضرورية وبالنظرية في ضمن افرادها
 المتصفة بها وهكذا الحال في طبيعة الحيوان فانها في ضمن افرادها الناطقة
 موصوفة بالناطق وفي ضمن افراد آخر موصوفة بعدمه فالطبيعة الكلية اذا قسمت
 بقيود متباينة كانت شاملة لتلك الاقسام مقارنة في ضمن كل قسم بقيد من تلك

القيود المتنافية فان قلت اذا كانت طبيعة العلم متصفة بالضرورة والنظرية كما ذكرتم لم تصدق نتيجة المقدمتين حقيعية والمقدر بخلافه قلت اذا كان الاتصاف باحدهما في فرد وبالاخرى في فرد آخر لم يبطل الانفصال الحقيقي اذ لم يجتمع في محل واحد لا يقال تلك الطبيعة من حيث هي محل واحد وقد اجتمع الوصفان فيه لانا نقول اذا اعتبرت الطبيعة محلا واحدا لم تصدق الكبرى حقيقة اذ المفروض ان الطبيعة داخلية في حكمها فلا يلزم النتيجة الا ما نعمة انخلوا كالكبرى ومما يتعلق بهذا المقام ان صاحب القسطاس او رد هذا السؤال على وجه آخر نحر بره ان العلم له مفهوم جعل مورد القسمة وكل مفهوم اما ضروري او نظري على معنى ان حصول العلم بذلك المفهوم اما بكسب او بلا كسب فهو رد القسمة يجب اتصافه باحد هذين الوصفين فلا يندرج فيه ما كان متصفا بالآخر ومحصل ما اجاب عنه ان المراد بكون العلوم ضرورية او نظرية ان حصولها في نفسها اما بنظر او بلا نظر لا ان حصول العلم بما هيته كذلك فجاز ان يكون حصول العلم بما هيته العلم ضروريا او كسبيا ويكون حصول العلم بشئ آخر على خلافه فان كون العلم بمفهوم العلم حاصل بلا اكتساب مثلا لا يناق صدق ذلك المفهوم على علوم جزئية يكون حصولها في نفسها بالاكتساب فقد اعتبر في السؤال ان العلم بمورد القسمة اعني مفهوم العلم اما ضروري او نظري وذلك جزئي من جزئيات العلم فلا يتصف الا باحدهما قطعاً واجاب بان هذا حق بلا خفاء الا انا لاندعي انقسام هذا العلم الجزئي الى الضروري والنظري بل انقسام معلومه الذي هو مفهوم العلم فانه صادق على افراد يتوقف حصولها على نظري وعلى افراد ليست كذلك مع ان العلم بهذا المفهوم متصف باحدهما فقط واما الشارح فقد اعتبر في السؤال طبيعة العلم من حيث انها علم لامن حيث انها مفهوم يتعلق به علم واعتبر حصولها بنفسها في ضمن افرادها لاحصول العلم بها فلذلك اجاب اولا بعدم الاندراج وثانياً بان حصولها تارة يكون بالنظر واخرى بدونها ولا مجال لهذين الجوابين على تقرير القسطاس كما لا مجال لجوابه على تقرير الشرح الذي هو ادق واشكل (وعن الثاني) اي ونجيب عن الثاني وهو انتفاض تعريف الضروري والنظري جمعا ومنعا بتصديق يكون تصور طرفيه كسبيا وكافيا في الجزم بالنسبة بينهما (فان التصديق عند الامام لما كان عبارة عن مجموع الادراكات) الخ هذا هو البيان الموود بقوله وسياً نيك بياناً وظهر منه ان كل تصديق يتوقف طر فاه او احدهما فقط على الكسب يكون نظرياً على رأيه ومن ثمة لزمه اكتساب التصديق من القول الشارح كما مر واما على رأي الحكماء فهو ضروري داخل في تعريفه لما بينه فلا انتفاض على شئ من المذهبين (لانا نقول الاحتياج المنفي هو الاحتياج بالذات) فان الاحتياج وان انقسم الى ما بالذات والى ما بالواسطة الا ان المتبادر منه

(عند)

عند الاطلاق هو الاحتياج بالذات فاذا انفي كان هو المنفي دون الاحتياج بالواسطة كالوجود المنقسم الى الخارجي والذهني مع انه اذا اطلق منفياً او مثبتاً يقسا در منه الخارجي فان قيل هلا جازم كلام الامام على هذا كيلا يلزمه ذلك الاشكال قلنا نعمه شيان احدهما استدلاله ببداية التصديق على بداية التصور وثانيهما انه لا فرق بين جز وجزء في ان الاحتياج بسبب احتياج بالواسطة فعلى تقدير حله عليه اذا توقف الحكم وحده على الكسب لزمه ان يجعل التصديق ضروريا وان توقف حصوله على استدلالات كثيرة وذلك مما لا يقول به احد (على ان التفسير المذكور) وهو ما يكون تصور طرفيه وان كان بالكسب كافيا في الجزم بالنسبة (بينهما ليس للتصديق الضروري بل للاولى) هذه العلاوة لم يقصد بها انها جواب آخر اذ لا يتدفع بها السؤال لان التصديق الاول اخص من الضروري واذا توقف الاخص على الكسب توقف الاعم عليه ايضا في ذلك الاخص فينتقض التعريفان عكسا وطرذا بل قصد بها التنبيه على ان قول السائل بان التصديق الضروري مفسر بما ذكره باطل وان جرى الكاتب عليه في بعض كتبه ومنشأ الاشباه ان البديهي قد يطلق على التصديق الاول المفسر بالتفسير المذكور وعلى ما يرادف الضروري فتوهم ان التصديق المندرج في البديهي المرادف للضروري مفسر بما فسر به البديهي المرادف للاولى (ولو اصطحننا ههنا على ذلك) كانه قيل لامناقشة في الاصطلاحات فجاز ان يصطلح بعضهم على تفسير التصديق الضروري ههنا بما فسر به البديهي المرادف للاولى فاجاب بانه لا يجوز ذلك لاستلزامه بطلان امرين مسلمين عند الكل احدهما ثبوت امتناع كسبية التصديقات كلها اذ لا يتم البرهان عليه ج لجواز ان يكون باسمها كسبية وتنتهي سلسلة الاكتساب بالحدس او التجربة او التواتر بلا دور ولا تسلسل والثاني انحصار الموصل الى التصديق النظري في الحجة (لجواز ان يكون الموصل اليه الحدس او التواتر او غير ذلك) من التجربة والوجدان والمشاهدة فان التصديقات الموقوفة على هذه الاشياء كسبية على ذلك التفسير والموصل اليها ليس الحجة بل ما توقفت هي عليه من هذه الامور (والنظر) اخر بيان تعريفه عن بيان تعريف النظري هر با من انتشار الكلام (بحيث يطلق عليها الواحد) اي يطلق عليها هذا الاسم بوجه ماسواء كان ذلك المجموع واحدا حقيقيا اولاً (وهو اخص من التأليف) اي بحسب المفهوم اذ لم يعتبر في التأليف نسبة بعض الاجزاء الى بعض بالتقدم والتأخر بل اكتفى فيه بالجزء الاول من مفهوم الترتيب والعقل اذا لاحظ المطلق جواز تحققه في شئ بدون المقيّد من غير عكس واما بحسب الصدق فقد قيل هما متساويان اذ لا يمكن ان يوجد تأليف من اشياء لها وضع اي تكون هي قابلة لان يشار الى كل واحد منهما ابن هو من صاحبه اما حسا او عقلا بلا ترتيب بل كل تأليف

منها يشتمل على تقدم وتأخر بين الاجزاء وقبل هو اعم بحسبه ايضا اذ قد يوجد التأليف بين اشياء لا وضع لها اصلا كما اذا لوحظ دفعة مفهومات اعتبارية على هيئة اعتبارية وحدانية نعم التأليف الواقع في امور تتعلق بها النظر لا يمكن ان يوجد بلا ترتيب لانه تأليف المبادئ بحسب حركة الذهن فلا بد ان يقع بعضها في اول الحركة وبعضها في آخرها فيكون هناك تقدم وتأخر هذا كله اذا اخذ الترتيب والتأليف مطلعين واما اذا اخذنا معينين فالترتيب المعين يستلزم التأليف المعين من غير عكس وذلك لان خصوص التأليف بخصوص المادة فقط وخصوص الترتيب باعتبار خصوص المادة والصورة معا فالتأليف من ابعج مع تعيينه يمكن ان يقع على هذا الترتيب المعين وان يقع على ترتيب آخر من الترتيبات الست الممكنة فيها فهذا التأليف الخاص اعم من كل واحد من تلك الترتيبات ولا يستلزم شيئا منها بل يستلزم واحدا منها لا بعينه اذا كان لتلك الامور وضع حسي او عقلي (والمراد بهما ما فوق الواحد سواء كانت متكررة او لا) اثبت في الامور المترتبة الكثرة جزما حيث قال جعل الاشياء الكثيرة ونقي عنها التكرار على سبيل التزديد والامانة بينهما لان المقصود الاصل في المبالغة التي تستفاد من التكرار فلا تسان كثير وليس بمتكرر (وهي اعم من الامور التصورية والتصديقية) فيتناول النظر في البابين واما قول الامام في بعض كتبه هو ترتيب تصديقات ليتوصل بها الى تصديق آخر فبني على ما اختاره من ان التصورات كلها ضرورية فلا نظر عنده الا في التصديقات (وهي) اى الحاصلة التي ذكرها المص (اولى من المعلومة) التي ذكرها بعضهم (لان العلم وان جاز اخذه اعم) اى بحيث يندرج فيه اليقين وغيره كاحقة في مباحث تقسيمه (الا انه مشترك والاحتراز عن استعمال الالفاظ المشتركة واجب) اذ لم يكن هناك قرينة معينة لما اراد به وما سبق من ان التقسيم انما هو للمعنى اعم وان كان مفهوما من عبارة المص حيث اعتبره مطلق الادراك في القسمين الا انه ليس قرينة واضحة ههنا فالاحتراز اولى وقوله (يتوصل بها) معناه ليتوصل بها فيتناول النظر الصحيح والفساد فان قلت على ماذا تحمل الامور الحاصلة بحملها على المعلومات كما يدل عليه الشرح او على الصور الحاصلة كما في قول من عرفه بانه ترتيب علوم ليتوصل بها الى علم آخر قلت احلها على المعلومات لانك اذا فتشت حالك في النظر وجدت انك في تلك الحالة تلاحظ الامور المعلومة على ترتيب معين وتنتقل من بعضها الى بعض وبتلاحظتها على ذلك الوجه ترتب صورها في الذهن فتؤدي تلك الملاحظة الى ملاحظة معلوم آخر وحصول صورته فيه فالملحوظ بالذات هو المعلومات وصورها آلة لملاحظتها فالترتيب قصدا هو الماهيات المعلومة وانما ترتب صورها تبعاً لها ومن قال انها علوم فقد اراد بها المعلومات او اعتبر الترتيب التبجي (لا اعتبار الخارج فيه) فان الفاعل والغاية خارجان عن الشيء قطعاً فكذلك ما يؤخذ منهما من المحمولات

(استصعبه)

(استصعبه) اى عده صعبا وفي الصحاح استصعب عليه الامر اى صعب وتقرر الاشكال ان كل تعريف مشتمل على النظر اذ لا معنى للتعريف الا كسب التصور والنظر لتحصي له ثم التعريف بالفصل وحده وبالخاصة وحدها صحيح على رأى المتأخرين الذين عرفوا النظر بالترتيب المذكور ولا ترتيب فيهما فلا يكون تعريفهم جامعاً وقوله (حتى غيروا) متعلق باستصعبه وقوله (فليس من تلك الصعوبة في شيء) خبر لقوله والاشكال الذي استصعبه (انما يكون بالمشتقات) هذا المحصر بل اكثره بالمشتقات كما وقع في عبارة المسودة الا انه حذف لفظ الاكثر ترويحاً للجواب (الا ان معناه شيء له المشتق منه) رد عليه ان مفهوم الشيء لا يعتبر في معنى الناطق مثلاً والالكان العرض العام داخلاً في الفصل ولو اعتبر في المشتق ما صدق عليه الشيء انقلب مادة الامكان الخاص ضرورية فان الشيء الذي له الضحك هو الانسان وثبوت الشيء لنفسه ضروري فذكر الشيء في تعريف المشتقات بيان لما يرجع اليه الضمير الذي يذكر فيه فان قيل المشتق منه داخل في مفهومه ضرورة وكذا ثبوته لموضوع الذي نسب اليه فيكون مركباً قلنا ليس شيء منهما محمولاً على ما قصد تعريفه بالمشتق فلا يصلح معرفته وان اخذ منهما محمول عليه كالثابت له المشتق منه مثلاً عاد الكلام الى مفهومه فان الشيء ليس داخلاً فيه فان اعتبر محمول آخر لم اعتبر مفهومات متسلسلة الى ما لا يتناهى (لا يدلان على المطلوب) وذلك لان الفصل والخاصة كالناطق والضاحك مثلاً اعم من النوع بحسب المفهوم فلا يتقل الذهن منهما اليه (الا بقرينة عقلية) محسنة بوجوب الانتقال اليه (فالتركيب لازم) ونجده عليه ان هذا انما يتم في الخاصة دون الفصل كما سيأتي من انه لا اعتبار للقرينة المخصصة معه والالم يكن داخلاً فلا يكون حداً ناقصاً كما هو المشهور والشارح تسامح في هذا المقام اعتمداً على ما سبقته في فصل التعريفات من انه يجوز التعريف بالمعاني المفردة لكنه قليل وغير مندرج تحت الضبط وان كان للصناعة فيه مدخل في الجملة فلذلك لم يلتفت اليه ولم يفسر النظر بما يتناول ومن اراد ان يفسره بما يشمله فله ذلك (فر بما يحصل لها بالقياس الى كل علة محمول) كالسرير فانه مصنوع للنجار وما خوذ من الخشب ومصور بصورة مخصوصة والمقصود منه الجلوس (ور بما يحصل لها محمول بالقياس الى علتين) كالترتيب للنظر اذ فيه اشارة الى الفاعل واعتبار الهيئة الصورية ور بما يحصل لها ذلك بالقياس الى اكثر من علتين كترتيب امور اذا عُد محمولاً واحداً فان المادة ملحوظة فيه ايضا (بل قيل انها علم على سبيل التشبيه والمجاز) هذا صحيح في غير الفاعل والغاية (وهذا التعريف) اى تعريف النظر بالترتيب المذكور (انما هو على رأى من زعم ان الفكر مغاير للآلة يقال الاتفاق واقع على ان الفكر والنظر فمل صادر عن النفس لاستحصال الجهولات من المعلومات ولا شك اننا اذا اردنا تحصيل مجهول مشهور به من وجه انتقلت النفس منه

وتحركت في المعقولات حركة من باب الكيف الى ان تجد مبادئ هذا المطلوب ثم
تتحرك في تلك المبادئ على وجه مخصوص ثم ينتقل منها الى المطلوب فهناك الانتقال
ويلزم الانتقال الثاني ترتيب المبادئ فذهب المحققون الى ان الفعل المتوسط بين
المعلومات والمجهولات في الاستحصال هو مجموع الانتقالين اذ به يتوصل من المعلوم
الى المجهول توصلا اختياريا للصناعة فيه مدخل تام فهو الفكر واما الترتيب المذكور
فهو لازم له بواسطة الجزء الثاني وذهب المتأخرون الى ان الفكر هو ذلك الترتيب
الحاصل من الانتقال الثاني لان حصول المجهول من مبادئه بدور عليه وجودا وعندما
واما الانتقالان فهما خارجان عن الفكر الا ان الثاني لازم له اذ لا يوجد بدونه قطعاً
والاول لا يلزمه بل هو اكثرى الوقوع معه فالزاع انما هو في اطلاق لفظ الفكر
لا بحسب المعنى ومختار الاوائل البق بهذه الصناعة كما استنبه عليه والحركتان مختلفتان
في المسافة لكن تنتهي الاولى مبدأً للثانية ومبدأ الاولى تنتهي للثانية وان اختلفت
الجهة (فالحركة الاولى بحصل المادة) اي ما هو بمنزلة المادة اعني مبادئ المطلوب
التي يوجد معها الفكر بالقوة (والحركة الثانية بحصل الصورة) اعني ما هو بمنزلة
الصورة اعني الهيئة التي يوجد معها الفكر بالفعل والا فالفكر عرض لامادة له ولا
صورة له (وحينئذ يتم الفكر بجزئيه معا) ويرادفه النظر في المشهور وقيل الفكر هو
الانتقال المذكور والنظر هو ملاحظة المعقولات الواقعة في ضمن ذلك الانتقال
(وبازاءه الخدس) الفكر يطلق على معان ثلاثة الاول حركة النفس في المعقولات اي
حركة كانت وهذا هو الفكر الذي يعد من خواص الانسان وبقابله التخيل وهو
حركتها في المحسوسات والثاني حركتها من المطالب المشعور بها بوجه ما مترددة
في لما في الحاضرة عندها طلبا لمبادئها الى ان يجدها وترجع منها الى تلك المطالب
اعني مجموع الحركتين وهذا هو الفكر الذي يحتاج فيه وفي جزئيه جميعا الى المنطق
والثالث هو الحركة الاولى من هاتين الحركتين وحدها من غير ان يؤخذ الحركة
الثانية معها وان كانت هي المقصودة منها هذا هو الفكر الذي يستعمل باراءه الخدس
فانه الانتقال من المبادئ الى المطالب دفعة فيقابل عكسه الذي هو الانتقال من المطالب
الى المبادئ وان كان تدرجياً تقابلاً يشبه تقابل الصاعدة والهابطة لكن الشارح
جعل الخدس بازاء مجموع الحركتين فانه لا يجمعه في شيء معين اصلاً وبجامع الحركة
الاولى كما اذا تحركت في المعقولات فاطلمت على مبادئ مترتبة فانتقل منها الى المطلوب
دفعة وايضاً الخدس عدم الحركة في مسافة فلا يقابل الحركة في مسافة اخرى
والتحقيق ان الخدس بحسب المفهوم يقابل الفكر بآي معنى كان اذ قد اعتبر في مفهومه
الحركة وفي مفهوم الخدس عدمها واما بحسب الوجود بالنسبة الى شيء معين فلا
يجمع مجموع الحركتين ويجمع المعنى الاول والثالث كما مر تحقيقه ولا ينافي ذلك قوله

(اذلا حركة فيه اصلاً) لان تلك الحركة التي يجمعها ليست جزأ من ماهيته ولا شرطاً
لوجودها (وهو) اي الخدس (مختلف بالكم) اي القلة والكثرة (كما ان الفكر مختلف
فيه وفي الكيف) ايضاً اعني في السرعة والبطء (وينتهي) الخدس (الى القوة القدسية
الغنية عن الفكر) بالكلية وبيانه ان اول مراتب الانسان في ادراك ما ليس حاصله
درجة التعلم وحينئذ لا فكر له بنفسه ثم يترقى الى ان يعلم بعض الاشياء بفكره ويتدرج
في ذلك الى ان يصير الكل فكراً ثم يظهر له بعض الاشياء بالخدس ويتكرر ذلك على
التدرج الى ان تصير الاشياء كلها خدسية وهي مرتبة القوة القدسية فلا اختلاف بالقلة
والكثرة مشترك بين الخدس والفكر دون الاختلاف بالبطء والسرعة فانه مختص
بما فيه الحركة فتفاوت الازهان في افكارها اسراعاً وابطاء (اذا انتقش هذا) اي
هذا لذي صورته تهر بر المدعى (ومن لم يتوجه اليه العقل) اي من الاوليات التي هي
اقوى الضروريات لكون تصورات اطرافها وملاحظة النسبة بينهما كافية في الجزم
بها واذ المبدأ الجهل الضرورة فيها فالاولى ان لا ينافيها في غيرها ومنهم من تعسف وقال
معنى لما جهلنا شيئاً لما جهلنا شيئاً منهما جهلاً محجواً الى نظر فانه الجهل الكامل الذي يحمل
عليه اللفظ عند اطلاقه (اما الدور فلانه يفضي الى توقف المطلوب على نفسه) صور
الدور بين لمطالب الذي هو الاصل في القصد وبين مبدأ من مبادئه القرينة او البعيدة ويعلم
منه حاله ايضاً فيما بين المبادئ بعضها مع بعض وبين استلزامه المحالين احدهما توقف
الشيء على نفسه وذلك لان كل واحد من طرفي الدور (كـ ب) مثلاً لما كان موقوفاً
على الآخر الموقوف على الاول لزم توقف كل منهما على نفسه لان الموقوف على
الموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء وهو محال لان التوقف نسبة والنسبة
لا تصور في شيء واحد وثانيهما تقدم الشيء على نفسه اعني حصوله قبل حصوله
وذلك لان (ا) لما كان موقوفاً عليه (ب) كان حصوله قبل حصول (ب) وكذا
(ب) موقوف عليه (لا) فيكون حصوله قبل حصول (ا) فيلزم ان يكون
حصول كل منهما سابقاً على حصول ما هو سابق عليه فيكون حصول كل منهما
سابقاً على نفسه بمرتين ان كان الدور بمرتبة واحدة وبثلاث مراتب ان كان الدور
بمرتين وهكذا تزيد مراتب التقدم على مراتب الدور بواحدة دائماً ومن البين ان
اللازم الثاني اشد استحالة فانه باعتبار عليية كل من الطرفين للآخر كما ان الاول باعتبار
معلومية كل منهما لصاحبه (واما التسلسل فلتوقف حصوله على استحضار مالا ينهي له)
ان اراد توقفه على استحضار مالا ينهي دفعة واحدة فمتنع لان الافكار المتسلسلة
معدت لانجام المطلوب والعلوم التي تعاقب بها تلك الافكار لا تحجب مجامعتها اياه
فان العلم اليقيني بمساواة زوايا المثلث لقائمتين حاصل للمهندس مع غفلته عن تحصيل
مبادئها وان اراد توقفه على استحصاله ولو في ازمة غير متناهية فاستحالته ممنوعة

الجواز ان تكون النفس قديمة قد حصلت مبادى المطلوب الذى تطلبه الان على التعاقب
 في ازمة لاتناهي وجوابه ان كلامنا هذا مبنى على حدوث النفس الناطقة وقديرهن
 عليه في الحكمة ولاشك ان استحصائها امورا غير متناهية في ازمة متناهية محال
 كاستحصارها اياها دفعة واحدة لا يقال فعلى هذا الحاجة بنا الى الحدوث لان النفس
 اذا ظهرت بمطابوب من وجه وتوجهت منه الى مباديه ثم جئت منها اليه في هذا
 الزمان المتناهي يجب عليها استحصال تلك المبادى او ملاحظتها برمتها فاذا كانت
 غير متناهية لم تقدر النفس على شئ منها سواء كانت حادثة او قديمة لانا نقول الواجب
 في ذلك الزمان استحصار المبادى القرينة بتفاصيلها دون البعيدة والذى يكشف عنه
 ان كون الكل كسبيا مع التسلسل يستلزم ان يكون اكتساب كل مطلوب يعلم آخر
 واكتسابه ايضا يعلم آخر الى ما لا ينهاى واما اجتماع تلك الاكتسابات والعلوم التى
 تعلقت هي بها دفعة او في زمان متناه فليس بل لازم بل جاز حصولها متعاقبة في ازمة
 لاتناهي فان ذلك كاف في حصول المطلوب الحاضر كالدورات الفلكية التى لاتناهي
 في حصول الدورة الحاضرة على رأيهم (وربما تورد ههنا اعتراضات الاول)
 هذا الاعتراض مخصوص بالتصورات وداير بين حكمى البداهة والكسبية وتقريره
 ان يقال ان اردتم بقولكم ليس كل واحد من التصور ضروريا ولا نظريا ان كل واحد
 من التصور بوجه مالم ليس كذلك قلنا ان نقول كل واحد منه ضرورى ونمنع احتياجا
 في حصول شئ من تصورات الوجوه الى نظر (ومن البين انه ليس كذلك اذ كل شئ
 يتوجه اليه العقل فهو متصور بوجه ما) بديهية لان تصور ذلك الشئ ان كان
 بطريق البداهة فذلك وان كان بطريق الكسب فلا بد قبل الاكتساب من تصوره
 بوجه ما ليكن التوجه اليه بالكسب بل نقول كل شئ يتوجه اليه العقل فهو متصور
 بوجه ما بديهية ولو بكونه شئ او ممكنا عاما الى غير ذلك من المفهومات الشاملة فان قيل
 ما ذكرتم انما يدل على ان جميع الاشياء متصورة لنا بوجه ماضورة لاعلى ان جميع وجوه
 الاشياء حاصلة لنا بالضرورة لجواز ان يكون بعض وجوهها بديها وبعضها كسبيا
 قلنا ما ذكرنا توضيح للنوع فابطاله لا يجدى نفعا فضلا عن مجرد منعه (وان اردتم به
 ان كل واحد من التصور بالكسب) ليس بديها ولا كسبيا قلنا ان نقول ان كل واحد منه
 كسبي ومنعنا لزوم الدور او التسلسل بناء على جواز انتهاء سلسلة الاكتساب على هذا
 التقدير الى تصور بوجه مبدئى وتقرير الجواب الاول ان المراد هو التصور بالكسب
 وحيث ان لم تنته سلسلة الاكتساب (الى التصور بوجه) ما كان لزوم الدور او التسلسل
 ظاهرا وان انتهت فلذلك الوجه كنه ايضا (فان كان متصورا بالكسب فكذلك)
 يلزم احدهما قطعاً وان كان متصورا بوجه اخر نقلنا الكلام الى تصور ذلك الوجه
 فان كان بالكسب عا المحذور وان كان بوجه ثالث هو متصور بوجه رابع وهكذا

(التسلسل)

التسلسل في تصورات الوجوه ولم يتعرض للدور مع انه محتمل بان يكون هذا وجهها ذلك
 وذلك وجهها لهذا بناء على ما سبر عليك من استلزام الدور للتسلسل وقد يجب ايضا
 بان المراد هو التصور بوجه ما وبعضه كسبي قطعاً لان بعض تصورات الكسب
 وهو بعينه تصور بوجه ما اذا قيس الى امر يصدق هو عليه وتقرر الجواب الثانى
 ان تردكم ليس بمحاصر بل هناك قسم ثالث هو المراد كما يقتضيه ظاهر العبارة وليس
 يرد عليه شئ مما ذكر وتلخيصه ان لا يرد بجميع التصورات جميع تصورات الوجوه
 وحدها ليكن اختيار كونها ضرورية باجتماعها ولا جميع التصورات بالكسب وحدها
 حتى يتأتى ان يختار كونها نظرية بكليتها بل يرد جميع التصورات الشاملة لا حاد
 القسمين بحيث لا يشذ عنها شئ منها ولا محال حيث لا يختار كونها بديهية او كسبية
 لما مر وتقدم هذا الجواب هو الاول كما لا يخفى (لا يقال العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص
 وقد بين بطلانه) تقرر بهذا السؤال على وجه مناسب المقام ان يقال مطلق البصور
 عام قد انحصر بمحقة في قسمين التصور بوجه ما والتصور بكنه الحقيقة وقد بطل
 الحكم الذى هو مطلوبكم في افراد كل منهما فيكون باطلا في افراد المطلق ايضا
 اذ ليس له فرد سوى افرادهما وعلى هذا التقرير فالجواب ان هناك حكيم احدهما
 امتناع البداهة في الجميع وقد بطل في افراد التصور بوجه ما اذا اخذت وحدها
 وثانيهما امتناع الكسبية في الجميع وقد بطل في افراد التصور بالكسب اذا اخذت
 وحدها واما اذا اخذت افرادهما معا فالامتناعان ثابتان لم يتطرق اليهما بطلان
 اصلا كما نبهناك عليه ومثاله ان يقال ليس كل انسان بابيض ولا بسود فيرد عليه بانك
 اذا اردت بذلك ان ليس كل انسان رومى كذلك فالحكم الاول باطل وان اردت به ان
 ليس كل انسان هندي كذلك كان الحكم الثانى باطلا وقد يجب بان المراد كل انسان
 مطلقا بحيث يشمل افراد الصنفين جميعا فيكون كلا الحكمين صحيحا نعم اذا بطل حكم
 واحد في افراد كل واحد من الخاصين المنحصر فيهما العام بطل في افرادة ايضا
 واما قوله (لانا نقول فرق بين ارادة مفهوم العام وبين محققه ولا يلزم من عدم محققه
 الا في ضمن الخاص عدم ارادته الا في ضمنه) بل يجوز ان يلاحظ مفهوم العام ويراد
 من حيث هو مع قطع النظر عما هو في ضمنه كما يلاحظ مفهوم الحيوان بلا التفات الى
 شئ من انواعه فليس يظهر كونه جوابيا لذلك التقرير اللائق بهذا المقام بل هو
 جواب عما يراد في التقسيمات من ان مورد القسمة لا يتحقق له الا في ضمن قسم من اقسامه
 واذا اخذ من حيث محققه في هذا القسم لم يتناول القسم الآخر وبالعكس وان اخذ
 من حيث هو محقق فيهما لم ينقسم الى شئ منهما فيجب باننا نلاحظ المقسم في نفسه
 مع قطع النظر من محققه في اقسامه ثم نقسمه اليها وقد يقرر السؤال بان مطلق التصور
 لما انحصر بمحقيقه في قسميه جاز ان يحمل عنوان الحكم على افراد كل منهما على حدة

دون افرادهما مجتمعة وحينئذ يجاب بأنه يجوز ان يلاحظ مفهومه من حيث هو ويجعل
 عنوان الحكم على جميع افرادهما معا وأنه تعسف ظاهر اما اولا فلان هذا السؤال
 مما لا يشتهر بطلانه على احد واما ثانيا فلانه لا يطابق قوله وقدتين بطلانه اذ قد جعل
 بطلان الخاص دليلا على بطلان العام فتبصر ولا تغفل والله الموفق هذا وقد قيل الحكم بان
 العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص انما يصح في الموجودات الخارجية فان الانسان مثلا لا يوجد
 في الخارج الا في ضمن فرد من افرادهم انه يوجد في الذهن مجردا عن خصوصيات الافراد
 واما الموجودات الذهنية فليست كذلك لان العام يتحقق هناك في ضمن الخاص تارة ويجرد
 عنه اخرى ومطلق التصور لا وجود له في الخارج بل في الذهن فقط فلا يصح انه
 لا يتحقق الا في ضمن الخاص فيدفع السؤال بهذا ايضا الا انه لم يتعرض له لظهوره
 وفيه بحث لان تحقق العام في الخارج هو حصوله فيه بنفسه وذلك لا يكون الا في ضمن
 الخاص وليس علمه وتحققه في الذهن انما هو حصوله فيه بصورته التي هي علم به وكذا
 الحال في العام الذهني فان له تحققا فيه بنفسه وليس علمه وهذا بالنسبة اليه كالوجود
 الخارجى بالقياس الى ما يوجد في الخارج وتحققا فيه بصورته التي هي علم به وهذا
 بالقياس اليه كالوجود الذهني للموجودات الخارجية فالعام سواء كان خارجيا او ذهنيا له
 تحققان تحقق هو حصوله بنفسه وهو لا يكون الا في ضمن فرد من افراده وتحقق هو
 حصوله بصورته وذلك قد يكون مجردا عن خصوصيات افراده الا ان كلا حصولي
 الذهني لما كانا في الذهن اشبه احدهما بالآخر كما في قوله فكلم من مصدق لم يعرف
 مفهوم التصور (الثاني) الاعتراض الثاني انما يتوجه على الكسبية دون البديهية
 و يظهر وروده على التصديقات بان يقال (ان قولكم لو كان كل واحد من التصديق
 نظريا يلزم الدور او التسلسل) قضية متصلة فيكون التصديق بها نظريا على ذلك
 التقدير (وكذا القضايا التي ذكرتموها) في بيان الملازمة وبطلان التالى نظرية ايضا
 وحينئذ لم يمكن لكم الاستدلال بها لاستلزامه الدور او التسلسل وان اريد اجراؤه
 في التصور قبل التصورات التي تتوقف عليها تلك القضايا نظرية على تقدير كون كل
 تصور كسبيا فلا يمكن لكم الاستدلال ايضا بتلك القضايا لاستلزامه احد المحلين وهذا
 الشك ليس معارضة اذ لا يثبت به نقيض المدعى اعني كسبية الجميع فهو امتنع اجمالى
 واما مناقضة اما النقص فهو منع مقدمة لا بعينها ولا بد لذلك من شاهد يشهده وهو
 امتناع الحكم عن الدليل في صورة واما استلزام صحته وتامه بجميع مقدماته لمحال
 اذ لا بد على التقديرين من اختلال مقدمة غير معينة ومانحن فيه من قبل الثاني ولما كان
 النقص مستدلا على بطلان الدليل توجه عليه المنع كما في المعارضة فقال في جواب دعواه
 التخلف لاننا ان دللنا جار في تلك الصورة اذ قد اعتبر فيه قيد لا يوجد فيها ولو سلم
 ذلك منعنا تخلفه عنه وقد يجاب عن دعوى الاستلزام للمحال بمنع المقدمات التي استدل

(بها)

بها علمها فلذلك (قال لاننا ان تلك القضايا المذكورة) في دليلنا كسبية على ذلك التقدير
 بل هي بديهية فان بدايتها وان كانت مناقية لكسبية الجميع الا انها تجوز ان تكون
 واقعة على تقدير تلك الكسبية اما ان وما بان يكون ذلك التقدير محالا مستلزما لمحال آخر
 وان كان مناقيا له كما هو المشهور واما اتفاقا فان طر في الاتفاقية يجوز ان يكونا متنافيين
 كما سيأتيك جميع ذلك (سلمنا ان تلك القضايا كسبية) على ذلك التقدير (لكن لاننا سلمنا انها
 لو كانت كذلك لاحتاجت الى كاسب) حتى يعود الكلام فيه في دور او يتسلسل
 (وانما يلزم) ذلك (لو كانت كسبية في نفس الامر وهو ممنوع) بناء على جواز انتفاء
 ذلك التقدير اعني كسبية الجميع في الواقع ولا شك ان عدم احتياجها الى كاسب بحسب
 نفس الامر كاف في استدلالنا ولا يضرننا احتياجها اليه على ذلك التقدير الذي يجوز
 انتفاؤه بحسبها فان قلت نجه ان يورد على الناقض ان قوله ما ذكرتم من الدليل لا يتم
 بجميع مقدماته وما ذكره في بيانه من القضايا نظرية على ذلك التقدير فلا يمكنه الاستدلال
 بها لاستلزامه الدور او التسلسل قلت مقصوده ايقاع الشك في صحة الدليل وهو حاصل
 اذله ان يورد عليك ثانيا مثل ما اورده عليه اولا فان عدت اليه ثانيا عاد اليك ثانيا وهكذا
 فلاتين صحة الدليل الاول وهو المطلوب واما المناقضة فهو منع مقدمة معينة اعني
 طاب الدليل على صحتها فلا يجه المنع في جوابها فالتسلسل ههنا (ان منع بداهة القضايا)
 المذكورة في الدليل (فلا يكاد يتوجه) هذا المنع (نالمعل لم يدع بداهتها) وذلك لان
 صحة الاستدلال بها لا تتوقف على بداهتها بل على صدقها في نفس الامر ومعلومية
 صدقها فنع بداهتها منع لمقدمة لم يدعها المستدل لاصرها ولا ضمنا (وان
 منع صدقها) او معلومية صدقها (في نفس الامر) فذلك منع (لا يمكن التفصي عنه
 بل افحام المعلل لازم) لانه لم يثبت بعد ان هناك علوما بديهية لا تقبل المنع فكل ما يورده
 المعلل يجه عليه منع صدقه ومعلوميته في نفس الامر فلا مخلص له عن ذلك وان منع
 صدقها او معلومية صدقها على ذلك التقدير بان نقول لاننا سلمنا صدقها (على ذلك
 التقدير) فانها كسبية على ذلك التقدير (والكسبي يتطرق اليه المنع) او نقول
 (ان تلك القضايا معلومة الصدق في نفس الامر) الا انها ليست معلومة على
 ذلك التقدير لان معلوميته عليه يستلزم الدور او التسلسل (فهو منع مندفع بالترديد)
 كما قرره وانما حكمه بكون ذلك التقدير مناقيا للواقع بناء على ان صدقها او معلومية
 صدقها امر واقع في الواقع فلا يمكن ذلك التقدير مناقيا له لكان ذلك واقعا عليه
 ايضا لان الواقع في الواقع واقع على جميع التقادير التي لاتنافيه بالضرورة لان مقتضى
 لثبوتها حاصل في الواقع ولا معارض له سوى التقدير الذي لاتنافيه فهذه القضايا
 صادقة لازمة الصدق في انفسها فاذا فرضنا تقدير الابتناء في صدقها كانت صادقة عليه
 ايضا لو جرد ما يقتضى صدقها وهو ذواتها المستلزما للصدق وانتفاء ما يمنع

من صدقها فاذا فرضنا هدم صدقها على تقدير كان ذلك التقدير منافيا لصدقها في الواقع (ومنافي الواقع منفي في الواقع) ومن الظاهر المكشوف ان عبارة السؤال المشتملة على ذكر الدور والتسلسل انما تلازم منع المعلوماتية على التقدير لامنع الصدق او البديهة (الثالث) الاعتراض الثالث كالثاني في اختصاصه بدليل امتناع الكسبية وجريانها في التصور والتصديق وتقديره انه لم يقدح لنا برهان على امتناع اكتساب التصور من التصديق وبالعكس غاية ما في الباب اننا لانعلم طريق اكتساب احدهما من الآخر وعلى هذا يجوز ان يكون جميع التصديقات كسبية وتنتهي سلسلة اكتسابها الى تصور ضروري او يكون جميع التصورات نظرية وتنتهي سلسلة الانظار فيها الى تصديق ضروري ويمكن دفعه عن التصور دون التصديق بان يقال ان لم يمكن اكتساب التصور من التصديق فذلك وان امكن فذلك لتصديق يتوقف على تصور هو نظري اذ المفروض كسبية جميع التصورات فيحتاج الى علم آخر اما تصوري او تصديقي وايما كان يلزم الدور او التسلسل لا يقال يمكن دفعه عنها باننا لو اكتسبنا احدهما من الآخر لشعرنا بذلك الاكتساب الصادر عنا بالاختيار لانا نقول لا يلزم من الشعور به حال الصدور دوام ذلك الشعور ولا الشعور بذلك الشعور (فالاولى ان يقول هذا) هو العمدة في هذا المقام فاننا كما نعلم بالضرورة احتياجا في بعض التصورات والتصديقات الى نظر كتصور حقيقة الملك والجن والتصديق بوجود الصانع وحدث العالم نعلم ايضا هدم احتياجا اليه في بعضهما (كتصور الحرارة والبرودة والتصديق بان النفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان) وقد بالغ بعضهم حتى قال وجود الاقسام الاربع بديهى فلنازع فيها اما مكابر مباحث فبعض عنه واما جاهل بما في تلك الالفاظ فيفهم واما قوله (او نقول لو كان العلوم اتصورية او التصديقية نظرية لامتنع حصول علم هو اول العلوم) فقد استخرجه من برهان المسامحة ويرد عليه السؤال الثالث في التصديقات بان ينتهي اكتسابها الى تصور ضروري هو اول العلوم دون التصورات لان التصديق لا يكون علما اول لتقدم تصوراتها عليه ونتجه ايضا السؤال الثاني بان يقال قولكم او كان الكل كسبيا لامتنع حصول علم هو اول العلوم والتسالي باطل الى آخره قضايا كسبية على ذلك التقدير فكيف يمكنكم الاستدلال بها وكذا يتوجه عليه السؤال الاول المشتمل على التردد بان يقال ان اردتم بالعلوم التصورية التصورات بوجه ما اخترنا ان جميعها بديهية وان اردتم بها التصورات بالكنه اخترنا انها باسرها كسبية لكن ينتهي اكتسابها الى تصور بوجه ما هو اول العلوم كلها وهو ايضا كالدليل الاول مبنى على حدوث النفس كما يشهد به قوله (ولان الانسان في مبدأ الفطرة خال عن سائر العلوم) اى جميعها ثم ان التصور الحاصل عقيب الخلو اول العلوم التصورية بل اول العلوم

(على)

على الاطلاق والتصديق الحاصل بهذه اول العلوم التصديقية فقط (فان قلت كذب الموجبتين الكليتين) يريد ان الذي ثبت فيما تقدم في التصور هو كذب قولنا كل تصور ضرورى وكذب قولنا كل تصور نظري وليس يلزم من كذب هاتين الموجبتين الكليتين الا صدق نقيضيهما الذين هما السالبتان الجزئيتان اعني قولنا ليس بعض التصورات ضروريا وليس بعض التصورات نظرية ولكن السالبة الاولى لا تستلزم الموجبة الجزئية القائلة ببعض التصورات لا ضرورى اى نظري وكذا الثانية لا تستلزم قولنا ببعض التصورات لا نظري اى ضرورى لان السالبة البسيطة اعم من الموجبة المدولة ولك ان تقول ان قولنا ليس بعض التصورات ضروريا معناه ليس بعضها لانظر يا فتكون سالبة مدولة فلا تستلزم الموجبة المحصلة القائلة ببعض التصورات نظري وكذا قولنا ليس بعض التصورات نظري معناه ليس بعضها لا ضروريا فلا تستلزم قولنا ببعض التصورات ضرورى لان السالبة المدولة اعم من الموجبة المحصلة وبالجملة النظرى بمعنى الا ضرورى والضرورى بمعنى اللا نظري فان شئت اعتبرت ذلك في الموجبتين وان شئت اعتبرت في السالبتين وقس حال التصديقات على ما قررناه لك في التصورات (ان تصورات وتصديقات) اى ان لنا تصورات وتصديقات يعنى ان الموضوع موجود (فالسالبة) البسيطة (والموجبة) المدولة (تساويان) وكذا السالبة المدولة والموجبة المحصلة مثلا زمان فان قيل هذا التساوى والتلازم انما يصح اذا كان الموضوع موجودا في الخارج ولا وجود للتصورات والتصديقات الا في الذهن اجيب بان القضايا المستعملة في هذا الفن كلها ذهنية لانا نحمل المعقولات اثلاثا وما بعدها على المعقولات الثانية التي لا وجود لها الا في الازدهان كما ستنتف عليه فالوجود الذهني للموضوع هذه القضايا كاف لتلازم السالبة والموجبة المذكورتين واما الوجود الخارجى المحقق او المقدر فانما يعتبر لتلازمهما في القضايا الخارجية والحقيقية المستعملة في العلوم الباعثة عن احوال الاعيان الموجودات (واذا قرر هذا) وهو ان البعض من كل من التصور والتصديق نظري والبعض الاخر ضرورى فاما (ان لا يمكن اقتصاص النظريات) اى اكتسابها بالنظر من الضروريات التي هي من جنسها اعني اكتساب التصور من التصور والتصديق من التصديق او يمكن والاول باطل واستشهد على بطلانه بان اشار على وجه كلي الى قياس استثنائي من المتصلات ينتج تارة ايجابا وتارة سلبا الى قياس افتراضي على هيئة الشكل الاول لان اننا جهمنا بديهى لا يحتاج الى دليل فان كانت المبادئ المذكورة في القياسين ضرورية كان الاكتساب من الضروريات ابتداء والالوجب انتهاؤه اليها وانما لم يذكر مثالا لاكتساب التصورات لان فيه نوع خفاء ولذلك انكره الامام فاقصر على ما هو محقق اعني اكتساب التصديقات فانه واضح لا يشكره

من يعتد به لكن لا يظهر الاحتياج الى احد قسمي المنطق اعني مباحث القول
الشارح واذ اثبت انه يمكن (اكتساب النظريات من الضروريات في الجملة سواء كان
واسطة اوبالذات) فنقول ان المطالب النظرية متكررة جدا وليس يمكن ان يكتسب
اي مطلوب يراد من اي ضروري كان (فانه اولي البطلان) بل لابد ان يكون لكل
مطلوب نظري (ضروريات) لها مناسبة (مخصوصة) الى ذلك المطلوب بها
يتوصل منها اليه كالجنس والفصل للماهية النوعية مثلا وكالمقدمات اليقينية المشتملة
على الحدود للمطالب البرهانية ولا يمكن ايضا ان يكتسب (من تلك الضروريات)
بأي طريق يراد بل لابد هناك (من طرق معينة) ولابد لتلك الطرق (من شرائط
واوضاع مخصوصة) كما ذكره (وحيثما) ان يكون العلم بوجود (تلك الطرق)
المخصوصة (والشرائط) معينة (وصحتها) بالنسبة الى كل مطلوب ضروري او لا
والاول باطل (والا لم يقع الغلط) في الافكار لكنه واقع قطعيا واذا لم يكن العلم بالطرق
الجزئية والشرائط المخصوصة التي يحتاج اليها في المطالب النظرية ضروريا في جميع
تلك المطالب فثبت الحاجة الى علم كلي يتعرف (منه تلك الطرق والشرائط) في اي
مطلوب يتوجه اليه تعريفا يقينا وانما قلنا علم كلي لان حصول اليقين بالاحكام الجزئية
انما هو من القواعد الكلية المشتملة عليها لامن احكام جزئية آخر لان الاستقراء
والتشبيه لا يفيدان شيئا يقينا وذلك العلم الكلي هو المنطق (لانا نقول تلك الطرق
والشرائط تراعى جانب المادة رعايتها جانب الصورة) وقد اشار الى ذلك حيث قال
لا يمكن ان يقال كل مطلوب من كل ضروري بل لابد ان يكون لكل واحد من المطالب
ضروريات مخصوصة فتلك الضروريات التي لها مناسبات الى ذلك المطلوب دون
غيره هي المادة وكما ان العلم بوجود الطرق الجزئية والشرائط المعتمدة في صحتها
ليس ضروريا بالنسبة الى جميع المطالب كذلك العلم بالناسبات المعتمدة في المواد الجزئية
لكل مطلوب ليس ضروريا فكما ان الاول محتاج الى علم كلي يستخرج هو منه
كذلك الثاني محتاج اليه ايضا فالطرق والشرائط الكلية المذكورة في هذا الفن يجب
اعتبارها بالقياس الى تلك المواد المناسبة فهي تراعى جانب المادة والصورة معا وكيف
لا وقد عرفت ان حقيقة الفكر انما تتم بحركتين فالحركة الاولى لتحصيل المادة والثانية
لتحصيل الصورة وكما ان الثانية محتاجة الى قواعد يقتدر بها على تحصيل صورة
مخصوصة لكل مطلوب كذلك الحركة الاولى محتاجة الى قواعد يتوصل بها الى
تحصيل مادة مناسبة لمطلوب مطلوب فباحث الصناعات الخمس المشتملة على تحصيل
مبادئ الجدل والبرهان وسائر الحجج وتميز بعضها عن بعض جزء لهذا العلم الكافل
باحتياج اليه في استحصا المجهولات من المعلومات ولو لا ذلك لاحتجج الى فن آخر
يعصم الفكر من الخطأ اذ لا يمكن ان يدعى ان مناسبات المبادئ للمطالب كلها معلومة

(بالضرورة)

بالضرورة غير محتاجة الى ما تستنبط هي منه وقد ظهر من هذا الذي قررناه لك
ان الجواب الثاني اعني قوله او نقول ليس بمطابق للواقع وليس تمام ايضا لان كون
المبادئ الاول ضرورية انما ينافي وقوع الغلط في التصديق بها وادراكها على
وجه المطابقة ولا ينافي وقوعه باعتبار عدم مناسبتها للمطوب فلا يلزم ان ينتهي
الغلط من جهة المادة الى الغلط من جهة الصورة (وضرورياتها لا تستلزم ذلك)
اي كونها معلومة لما مر من ان كثيرا من الضروريات كالتجزيات ومالم يتوجه
اليه العقل بجهل ثم يعقل (والحق ان هذه المقدمة مستدركة في البيان) وذلك لانه
قد علم ان كل مطلوب لا يمكن ان يكتسب من اي ضروري فرض بل لابد في اكتسابه
من ضروري مخصوص وطريق معين يتوقف صحته على شرائط مخصوصة وبذلك
يثبت الاحتياج الى المواد والطرق والشرائط التي يتوقف عليها اكتساب المطالب
النظرية وهذا هو الاحتياج الى المنطق فلا حاجة الى المقدمة الثالثة بان العلم بتلك
الطرق والشرائط الجزئية ليس ضروريا وفيه بحث لان الذي ثبت الاحتياج اليه
في تحصيل المطالب هو المواد والطرق والشرائط الجزئية وليس يلزم من الاحتياج
اليها الاحتياج الى القواعد المتعلقة بكلياتها فان من علم ان العالم حادث وكل
حادث له صانع علم بالضرورة ان العالم له صانع وان لم يعلم ان الموجبتين في الشكل
الاول تتيجان موجبة والصواب انه اذا ثبت الاحتياج الى الجزئيات قلنا في اثبات
الحاجة الى كلياتها طريقان احدهما ان العلم بتلك الجزئيات ليس ضروريا لكل
مطلوب مطلوب وان كان ضروريا بالقياس الى بعض المطالب ولذلك يمكن
بعض الناس من الاكتساب بدون المنطق كما سيأتي في المعارضة الثانية واذا لم يكن
ذلك العلم ضروريا احتجج الى استخراج من الكليات المشتملة عليها اي على تلك
الجزئيات كما سبق ونايهما انه اذا ثبتت الحاجة الى العلم بهذه الجزئيات بالنسبة
الى المطالب التي لا تنافي هي صكثرة فذلك العلم اما ان يكون تفصيلا متعلقا
بخصوصيات تلك الجزئيات التي لا تنحصر في عدد واما اجاليا متعلقا بها على وجه
كلي والاول باطل والثاني هو المنطق فثبتت الحاجة اليه وهذا الطريق واف بالمفصود
دون الاول لاستتماله على تلك المقدمة التي لم يتم وفي قوله نعم اثبات الاحتياج الى تعلمه
موقوف عليه مناقشة ظاهرة لان الذي ثبت انه غير ضروري ومحتاج الى التعلم هو العلم
بجزئيات الطرق والشرائط كما عرفت فاحتجج الى القواعد التي تستخرج هي منها
واما ان تلك القواعد نظرية محتاجة الى تعلم فلا يجوز ان تكون الاحكام الجزئية
نظرية وكلياتها ضرورية وجواز العكس ايضا (وكذلك تقسيم العلم الى التصور
والتصديق مستدرك اذ يكفي ان يقال) فيه نظر اذ لو اكتفى بما ذكره لجاز ان يكون
جميع التصورات بديهية والتصديقات منقسمة الى البديهية والنظري وحيثما

(س)

(٧)

فلا حاجة الى احد جانبي المنطق اعني مباحث الموصل الى التصور وان تكون
التصورات منقسمة اليهما والتصديقات بديهية بأسرها فلا حاجة الى الجزم الآخر
اعني مباحث الموصل الى التصديق ولا شبهة لذي مسكة ان مقصود القوم في
هذا المقام اثبات الاحتياج الى المنطق بحسب جزئية معا فلا بد من ذلك التقسيم
في بيان المدعى (روى انه اسم للسطر بلغتهم) بحتمل مسطر الكتابة ومسطر الجدول
وايا ما كان فهو امر واحد يتوصل به الى امور كثيرة فينا سبه المعنى الاصطلاحي
(وبالتفصيل مقدمة كلية) وجه كونه تفصيلا انه علم به ان الامر الكلي المذكور
او لا اريد به القضية الكلية لا المفهوم الكلي كالانسان مثلا وان ذهب اليه بعض
القاصرين وعلم ايضا ان المراد بالجزئيات ليس جزئيات ذلك الامر الكلي كما يتبادر
اليه الوهم اذ ليس للقضية جزئيات تحمل هي عليها فضلا عن ان يكون لها احكام
تعرف منها بل المراد جزئيات موضوع تلك المقدمة فان لها احكاما تعرف منها وعلم
ايضا ان تلك الاحكام منطوية في تلك المقدمة الكلية المشتملة عليها بالقوة فهذا الاستمئل
هو المراد بانطبق الامر الكلي على جزئيات موضوعه باعتبار احكامها التي تعرف
منه فقد فصلت في هذه العبارة امور ثلاثة اجلت في العبارة الاولى وانما وصف المقدمة
بالكلية لان المقدمة الجزئية والشخصية لا تسمى قانونا ولا اصلا ولا قاعدة وضابطة
وانما قال (تصلح ان تكون كبرى) مع ان هذه الصلاحية لازمة للمقدمة الكلية اشارة
الى ان تسميتها بالقانون وما يراده انما هي باعتبار هذه الصلاحية فيكون من الامور
التي اعتبر فيها الاضافة ووصف الصغرى بكونها (سهلة الحصول) لانها من قبيل
حل الكلي على ما هو جزئي له واراد (بالفرع) الذي (يخرج) بمعاملها كبرى لتلك
الصغرى (من القوة الى الفعل) حكم ذلك الجزئي الذي حل عليه الكلي فقولا كل
سالبة كلية ضرورية فانها تنعكس سالبة كلية دائمة مقدمة كلية مشتملة على احكام جزئيات
موضوعها اعني السوالب الكلية الضرورية فاذا اردت ان تعرف حكم قولنا لاشئ
من الانسان يحجر بالضرورة مثلا قلت هذه سالبة كلية ضرورية وكل سالبة كلية
ضرورية تنعكس الى سالبة كلية دائمة فهذه تنعكس الى سالبة كلية دائمة اعني قولنا
لاشئ من الحجر بانسان دائما وهكذا الحال في المسائل الاخر المنطقية وغيرها من القضايا
الكلية فانها منطقية على احكام جزئيات موضوعها فالمقدمة الكلية اصل لهذه
الاحكام وهي فروع لها واستخراجها عنها بتحصيل تلك الصغرى وضخمها اليها
يسمى تفريعا ونسبة الفروع الى اصولها تشبه نسبة الجزئيات الى كلياتها المحمولة
عليها فان الانسان مثلا يتناول زيدا وعمر او غيرهما بالكل عليها وقولنا كل انسان
حيوان يشتمل بالقوة على احكامها واما المقدمات الكلية التي تستنتج منها احكام
على ما يساوي موضوعاتها او على ما هو اعم منها فلا تسمى بالاصطلاح اصولا

(بالقياس)

بالقياس الى تلك التسايج وان كانت مبدأ لها (فصرح بالمقصود جريا على وتيرة
الصناعة) اي صناعة التعريف فانها تقتضي ان يذكر في التعريفات ما هو ظاهر الدلالة
على المراد ولا يذكر فيها ما هو موهوم في خلافه والمقصود ههنا الانتقال من الضروريات
اعم من ان يكون بالذات او بواسطة وعبرة المص ظاهرة في هذا الاعم وعبرة
صاحب الكشف ظاهرة في الانتقال بالذات وانما جعل القانون كالجنس لما عرفت
من اشتغاله على الاضافة الخارجية عن العلم واحترزه عن الجزئيات ان اراد بالاحتراز
عنها عدم دخولها فيه فلا اشكال لكنه بعيد عن الاستعمال وان اريد خروجها به
انجه عليه انه لم يذكر هناك ما يشعها فكيف يتصور خروجها ويمكن ان يدفع اما بتقدير
الالة الشاملة لها قبل القانون كما هو المشهور في تعريفه ولا ينافي ذلك كون القانون
كالجنس لانه معها كك الجنس القريب واما بان النسبة بينه وبين باقي القيود
الذي هو كالفصل عموم من وجه فكل منهما جنس باعتبار عمومه وفصل باعتبار
خصوصه وبهذا الاعتبار يصح الاحتراز به عما هو داخل فيما ذكر بعده لفظا كانه
مقدم عليه تقديرا الا ان هذه النسبة انما هي بين القانون وعاصم الفكر عن الخطأ
لان الاحكام الجزئية المتعلقة بالفكر المخصوصة في المواد المعينة عاصمة لها عن الفاظ
القوانين المنطقية لا بين القانون وما يفيد طرق معرفة الانتقال لعدم صدقه على تلك
الاحكام الجزئية الا ان يتكلف ويقال المفهوم المفيد المذكور اذ لوحظ في نفسه جواز
كونه جزئيا وكليا (كالحق والهندسة) فان الحق وان كان علما آليا قانونيا كالمنطق
لكنه لا يفيد معرفة طرق الانتقال من المعلومات الى المجهولات بل يدين فيه قواعد
كلية متعلقة بكيفية التلطف بلغة العرب على وجه كلي فاذا اريد ان يتلفظ بكلام
مخصوص منها على الوجه الصحيح احتجج الى احكام جزئية تستخرج من تلك القواعد
كسائر الفروع من اصولها فتقع هناك انتقالات فكرية من المعلوم الى المجهول الا
ان الحق لا يفيد معرفة طرق تلك الانتقالات اصلا وهكذا الهندسة يتوصل بمساثلها
القانونية الى مباحث الهيئة بان تجعل تلك المسائل مبادئ للحجج التي تستدل بها على
تلك المباحث واما ان الافكار الجزئية الواقعة في تلك الحجج فليست الهندسة مفيدة
لمعرفتها قطعا وقد وقع في كلام بعضهم ان الحق والهندسة وما يجري مجراها تعرف
منها احكام بعض الافكار بخلاف المنطق فانه تعرف به احكامها كلها وتوجيهه
انها تبين مبادئ بعض الافكار فتعرف بها صحة ذلك البعض من جهة المقدمات
(فان مادته هي القوانين الكلية) يعني ان نسبة القانون اليه كنسبة المادة الى الجسم
فكما ان المادة امر مبهم في ذاته يحتمل امورا كثيرة ولا يصير شيئا منها الا بان ينضم
اليه ما يحصله ويعينه كذلك القانون يحتمل هذا الفن وغيره ولا يختص به الا بالافادة
المذكورة الجارية منه مجرى الصورة المحصلة المخصصة وفي قوله (وهو العارف)

اي بتلك الطرق الجزئية المفادة (العالم بتلك القوانين) المفيدة ايها بحث وهو ان نسبة النفس الناطقة الى المعرفة والعلم نسبة القابل الى مقبولة لان نسبة الفاعل الى مفعوله الا ان يبنى الكلام على الشبه والمجاز في العلة الفاعلية كافي للمادية والصور يذ بان يلاحظ انه صدر عنها ترتيب وكسب حتى صار عارفا عالما وح يحمل عدم عروض الغلط علة غائية حقيقة لذلك الاكتساب او شبهة بها لتلك المعرفة والعلم (لان المراد بيان حقيقة المنطق) قد تبين مما سبق وجود المنطق فاراد ان بين ههنا حقيقة اي ماهية الموجودة بياننا على الوجه الاتم الاكل و ذلك انما هو بالتعريف بالعلل الاربع فانها لذواتها مستلزمة لنفس الحقيقة على ماهي عليه في ذاتها ووجودها فانها في حد ذاتها تقوم باجزائها وفي وجودها تقوم اي توجد بها علها وغايتها واذا كان وجود المعلوم على ما هو عليه من لوازم وجود العلة الداخلة والخارجة (فاذا وجدت) تلك العلة كلها (في الذهن) لم وجوده فيه على الوجه الذي هو عليه في نفسه ووجوده ويكون هذا تعريف رسميا لا شتماله على الامور الخارجة عن الماهية لكنه اكل من الحد التام لشموله الذاتيات بأسرها مع بعض الخواص الكلية لتصورها من حيث وجودها على انه قد قبل اذا اعتبر المساهية على ماهي عليه في الوجود مكان الفاعل والغاية داخلتين فيها بحسب هذا الاعتبار فلا يكون ذكرهما في التعريف موجبا لكونه رسميا ولا خفاء عند ذي خبرة ان المذكور ههنا من القياسات الخييلة التي اريد بها التشويق والتخييل كما ذكر في صدر الفصل فلا يتطرق اليه المناقشة (اما اول فلان المنطق علم) وهو (والقانون من المعلومات) لان القانون عبارة عن المقدمات والقضايا الكلية ولا شك ان القضية من المعلومات دون العلوم وبيانه ان المفهومات منها ماهي مفردات اذا حصلت في الذهن عرضا لها هنالك صفات كالجنسية والنفسية والذاتية والعرضية وغيرها ومنها ماهي مركبات تامة خبرية فاذا حصلت في الذهن عرضا لها هنالك كونها قضية حالية وشرطية الى غير ذلك فكما ان المعتبر في الاتصال الى التصورات هو المفهومات المألوفة اعني الجنس والفصل بشرط حصولها في القوة المدركة كذلك المعتبر في الاتصال الى التصديقات هو تلك المعلومات التي يعبر عنها بالقضية ونظائرهما لكن بشرط حصولها في تلك القوة الا يرى اننا اذا اردنا تحصيل المجهول من المعلوم فاننا نلاحظ المعلومات وننتقل من بعضها الى بعض حتى يصير معلوما فكما ان الموصل الى التصور ايضا لا يقر بيا او بعيدا اعني المعرفة وما تركب هو منه من قبيل المعلومات كذلك الموصل الى التصديق كالخبرة واجزائها من قبيل المعلومات دون العلوم لكن ذلك الاتصال مشروط بوجوده الذهني وحصول العلم به وكان المتبادر الى الفهم بكونه مقصودا من قولك حيوان ناطق هو مفهومه المعلوم لا فهمه الذي

هو العلم كذلك المتبادر الى الفهم لكونه مقصودا من قولك العالم حادث مفهومه لا فهمه واما يقال من انه قد يطلق التصديق على القضية فجوابه انه بمعنى المصدق به لا بمعنى الادراك التصديقي وانما اطينا في توضيح هذا المقام لانه مما شابه على اقوام (التعريف دوري) لم يرد به ان تصور المعرفة اوشي من اجزائه يتوقف على تصور المعرفة بل اراد ان ماذكر في تعريف المنطق يدل على ان معرفة طرق الانتقال مستفادة من القانون الذي هو عبارة عنه فيكون جزؤه اعني تلك المعرفة متوقفة عليه ولا شك في انه متوقف على جزئه فيلزم توقف كل واحد من الجزء والكل على صاحبه في الوجود وهو دور لازم مما ذكر في التعريف مع مقدمة صادقة في نفس الامر هي ان الكل متوقف على جزئه وانما جعل المعرفة المذكورة جزأ للمنطق لا نفسه بناء على ان معرفة المواد جزء آخر له (كما يقال فلان يعلم المنطق) اي يعلم تلك المعلومات المخصوصة لا انه يعلم العلم بها وكذا الحال في اسماء سائر العلوم المدونة فانها تطلق على معلوماتها كما يطلق على ذواتها والمراد ههنا المعلوم فان قيل المقصود تصور العلم ليكون على بصيرة في شروعه قلنا بل المقصود تصور المعلوم لانه الذي شرع في تحصيله وطلب ادراكه الا يرى ان الشخص اذا اراد تحصيل علم بشيء فانه يتصور اولاً ذلك الشيء ثم يطلبه ويحصله ولا يحتاج في ذلك الى تصور العلم به وان سلم ان المقصود تصور العلم فاذا تصور المعلوم المخصوص واضيف اليه مطلق العلم الذي تصوره بديهى فقد حصل ذلك التصور المقصود وعن الثالث لما بين في الوجه الاول المبينة بطريقين جعل ههنا كل منهما اعتراضا على حدة فصار الوجه الثاني اعتراضا ثانيا وتقرر جوابه ان جزء المنطق هو العلم بالطرق الكلية وشرائطها لا العلم بجزئياتها المتعلقة بالمواد المخصوصة وهذا هو الذي جعل مستفادا من المنطق كما يذ عليه لفظ المعرفة الاندرا هذا استثناء ذكره الامام في المخص وتعلقه بمحملة لا يعرض الغلط اظهر لقر به منها كانه قبل لا يعرض الغلط كائنا على حال من الاحوال الاحال النادرة ويجهح انه ان روعيت القوانين فلا غلط والا فهو كثر لا نادر (وقيل فهو متعلق بقوله فاحتج) لان تعلقه بالاقرب يفسد المعنى وعلى هذا يكون استثناء من معنى الكلام كانه قيل احتاج الناس كاهم الى ذلك القانون الاندرا منهم (وهو المؤيد بالقوة القدسية) ويرد عليه انه لما استثنى المؤيد من الاحتياج اليه لم يجهح في المعارضة ان يقال انه يكتسب العلوم والمعارف بدون المنطق ويمكن ان يوجه القولان اي يوجه القول بتعلق الاستثناء بمحملة لا يعرض مرادا به ذلك المعنى المذكور ويوجه القول بتعلقه بقوله فاحتج مرادا به معنى آخر سوى ماذكر (فلان لتحصيل العلوم مراتب) ان حل التحصيل على ما هو اعم من الاكتساب وغيره فالحد الذي لا يقع فيه الخطأ اصلا هو القوة القدسية وان حل على التحصيل بطريق الكسب فذلك الحد هو القوة القريبة من

القوة القدسية فان نهاية كمال القوة الكاسية بالفكر ان لا يقع غلط في افكارها كان نهاية نقصانها ان يثبت اى ينقطع (جميع افكار الشخص عن مطالبه) فان المتناهي في البسالة لو فرض (انه قد وقف على جميع قوانين) الاكتساب (وعرض افكاره عليها) وطبقها عليها كما ينبغي (اخفا) وانتقل ذهنه عن تلك الافكار الى ما ليس بصواب لكنه يكون نادرا جدا فقله اذا راعى القوانين المنطقية لم يقع غلط اصلا فحين تنأى عن بلادته ولك ان تقول ان البليد بعد استحضار تلك القوانين وضبطها وسعيه في عرض افكاره عليها وبذلك غاية جهده ربما اخطأ لعدم اصابته في التطبيق وذلك ايضا نادر وانما يكون الغلط اكثر اذا اهملت رعايتها اولم يبدل المجهود فيها وهذا اقرب لان الوجه الاول يستلزم تخلف النتيجة الخفية عن النظر الصحيح وح نقول ان اراد برعاية القوانين القصد اليها مع السعي البليغ فيها فلانم انه لا يقع الغلط معها بل يقع نادرا كما صورناه وان اراد بحقيقة الرعاية فلانم انها اذا عدت كان الغلط اكثر وانما يكون كذلك اذا لم يبلغ صاحب القوانين في رعايتها ولم يستفرغ فيها طاقته (قد اوما الى هذا المعنى في آخر قسم المنطق) فانه قال هناك فن اتقن ما ذكرناه من القوانين وراعى مقدمات القياس بشرائطها وحقق معانيها وكرر على نفسه ذلك ثم عرض له الغلط فهو حدير بان يهجر الحكمة فكل مبسر لما خلق له وهذا الذي ذكره اختصار الكلام الرئيس في آخر المنطق من اشاراته فليطلع ثمة (ما تطرق فيها الغلط) كالتطبيقات والالهييات وغيرهما من العلوم المدونة (وما ليس من شأنها ذلك) وهى العلوم المتسقة المنظمة التى يساق اليها الازهان بلان تكلف كالمهندسيات والسبب فيه ان المبادئ الاول لهذه العلوم بدئية ظاهرة المناسبة لمطالبها القرينة منها فلا يقع فيها غلط من حيث التصديق بها لبدايتها بل لا وليتها ولا من حيث كونها مبادئ لتلك المطالب وكذا الحال في مسائل تلك العلوم اذا صارت مبادئ بمسائل اخرى فلانها يقينية بلامرية ومناسبتها لتلك الاخرى القرينة منها واضحة وهكذا الى المطالب البعيدة من المبادئ الاول وان الترتيب الواقع في مبادئ تلك العلوم قرينة كانت او بعيدة بدئى الانتاج فلا حاجة في تحصيل الافكار الصحيحة فيها الى قانون عاصم لاقى موادها ولا في صورها وان احتج هناك في تصور المعانى الاصطلاحية الى تنبيه سالم عن الخطأ حتى اذا تبين عليها عرفت بلا كلفة وزيدك بياننا فنقول قد مر ان المطالب المخصوصة محتاجة الى مواد معينة وطرق جزئية وان العلم بهذه المواد والطرق وشرايطها ليس ضروريا بالنسبة الى جميع تلك المطالب لكنه يجوز ان يكون ضروريا بالقياس الى بعضها ففي هذا البعض لا حاجة الى القوانين المنطقية ومن ثم ترى ان العارضى عنها يكتسب تصورات وتصديقات بافكار صحيحة كما ينكشف لك ذلك في المعارضة الثانية فالهندسيات والحسابيات من هذا القبيل (ولذلك)

ولذلك كانت الاوائل يتدنون بهما في تعاليمهم (وقد اشار اليها) اى الى تلك القواعد القائلة بان من العلوم النظرية ما لا يقع فيها الغلط فيستغنى عن المنطق (في تحرير السؤال الاول) اى المعارضة الاولى حيث قال فان قيل المنطق لكونه نظريا يمر من فيه الغلط وقوله (ان كانت نظرية فهي محتاجة الى نظر) شرطية قصد وضع مقدمها اى لكنها نظرية فهي محتاجة الى النظر وهذا صحيح انما النزاع في قوله فلا شك ان تحصيل المواد وترتيبها (محتاجان الى تلك القوانين المنطقية) لانه ان اراد بهما انهما محتاجان اليها في استحصا كل مط نظرى فهو مما عرفت من ان العلم بالمواد المخصوصة والطرق الجزئية قد يكون ضروريا بقى بعض المطالب فلا حاجة بهما الى قانون يستخرج هو منه وان اراد انهما محتاجان اليها في الجملة فهو حق لكنه لا يجدي نفعا والصواب الذى لا يحيد عنه اصلا ان الافكار الصحيحة يجب ان تكون موافقة لتلك القوانين بحيث اذا عرضت عليها كانت هي مندرجة تحتها وتلك منطبقة عليها واما كونها مستفادة عنها باستخراجها عنها فلانم اننا نستدل بعدم وقوع الغلط في تلك العلوم على استغنائها عن قوانين النظر حتى نجده عليه ان عدم وقوعه فيها قد يكون لان استخراج مبادئها والصور الواقعة فيها عن القوانين المذكورة ظ بلا تكلف فلا يقع فيه غلط اصلا بل نجعل عدم وقوع الغلط فيها اشارة الى ان العلم بمبادئها والطرق الواقعة فيها ضرورى فلذلك لم يتطرق اليها الخطأ واستغنت عن القوانين فتدبر وتبصر لم يقع فيه (خلاف بين ارباب الصناعة) لكنه واقع وقوعا لا يمكن انكاره وقد يقال ذلك الخلاف راجع الى اللفظ فان كلا من المخالفين اراد به معنى غير ما اراد به الآخر ومثله لا يستلزم خطأ فلا ينافى في كونه ضروريا او نظريا لاي عرض فيه الغلط (ولما استلزم الدور التس اقتصر عليه) اى على التس لكونه محالا لازما على كل تقدير وبيان استلزامه اياه ان نقول ان توقف (ا) على (ب) و (ب) على (ا) كان (ا) مثلا موقوفا على نفسه وهذا وان كان محالا لكنه ثابت على تقدير الدور ولا شك ان الموقوف عليه غير الموقوف فنفس (ا) غير (ا) فهناك شيان (ا) ونفسه وقد توقف الاول على الثانى ولنا مقدمة صادقة وهى ان نفس (ا) ليست الا (ا) وح توقف نفس (ا) على (ب) و (ب) على نفس (ا) فتوقف نفس (ا) على نفسها اعنى على نفس نفس (ا) فتتقاربان لما مر ثم نقول ان نفس نفس (ا) ليست الا (ا) فيلزم ان يتوقف على (ب) و (ب) على نفس نفس (ا) وهكذا نسوق الكلام حتى تترتب نفوس غير متناهية في كل واحد من جانبي الدور وفيه بحث لان قولنا الموقوف عليه يتقارب الموقوف وان كان صادقا في نفس الامر لكنه لا يصدق على تقدير الدور وليس المراد ابطاله حتى يتم الكلام بكونه رافعا لواقع بل استلزامه

لنفس ايضا وان سلم صدقه على تقدير الدور فلا شك انه يستلزم قولنا نفس (ا)
مغايرة (لا) ولا يجامع صدقه صدق قولنا نفس (ا) بس الا (ا) فالاولى ان يقال
اكتفى بذكر النفس الذي هو اشكل عن ذكره لانه قرينة غالباً فيدل عليه (والاحسن)
انما كان احسن اما اولاً لعدم اثباته على القاعدة المنظورة فيها واما ثانياً فلقلة الاقسام
واما ثلثاً فلانه يحتمل نقل المقدمات والمنوع الواردة عليها فيسمى واما رابعاً فلانه اوفق
لما مر من ان اكتساب النظر يات من الضروريات يحتاج فيه الى المنطق فيكتفى ههنا
ان يقال المنطق لكونه نظرياً يتوحد الى قانون آخر فالقييد بعدم عروض الغلط مستدرك
واما خامساً فلانه اقرب الى السؤال الثاني حيث لم يقيد فيه العنوم والمعارف بكونهما
مما يعرض فيه الغلط واما سادساً فلانه انصب الى الجواب المذكور في الكتاب (فلو
كان العلم بجميع طرق الانتقال) اراد به ما تدرج فيه مناسبة المبادئ للطلاب لان كون
المبادئ الاول ضرورية ينافي وقوع الغلط في التصديق بهما لاقى مناسبة كما بهت
عليه (لجواز الانتهاء الى قانون بديهي) هذا على تقدير الاحسن سؤال واحد واذا ورد
على تقدير المص كان سؤالين فيقال لا يتم لزوم النفس لجواز الانتهاء الى قانون ضروري
او الى قانون نظري لا يعرض فيه الغلط (بل بعضه ضروري وبعضه نظري يستفاد
من الضروري منه بطريق ضروري) القواعد المنطقية بعضها ضرورية
كقولنا الشكل الاول منتج والقياس الاستثنائي منتج اذ لا يتوقف جزم العقل
بهما الا على تصورات اطرافهما التي يكفيها التنبيه على مفهومات اصطلاحية
وكما ان القاعدتين بديهتان كذلك الاحكام الجزئية المتدرجة تحتها فانك اذا اوقفت
على قياس مخصوص على هيئة الشكل الاول مثلاً وعرفت معنى الانتاج جزمت بانه
منتج بلا خفاء وبعضها نظرية كقولنا الشكل الثاني والشكل الثالث مثلاً منتج
وكذلك الاحكام الجزئية التي تحتها نظرية ايضا واذا اردنا اكتساب النظرى
من القواعد المنطقية اخذنا القواعد الضرورية اما وحدها او مع قضايها اخرى
ضرورية غير منطقية وربناها ترتيباً جزئياً من الجزئيات التي يكون انتاجها بديهياً
فحصل لنا العلم بالقاعدة النظرية ولا يحتاج في تحصيلها الى قانون آخر فان تلك
المبادئ الضرورية سواء كانت منطقية او غيرها ظاهرة المناسبة لتلك القاعدة النظرية
والترتيب الجزئي الواقع فيها بديهي الانتاج فلا حاجة في النظر الموصل اليها الى
قانون يستخرج هو منه لاقى تحصيل مادته ولا في تحصيل صورته وهذا معنى اكتساب
نظري المنطق من ضرورية بطريق ضروري ولا يخفى ان مثل ذلك يتأتى
في نظريات اخرى فبطل ما قيل من ان كل نظري يحتاج الى قانون منطقي لا يقال مناسبة
الضروريات المنطقية لنظرياتها مستخرجة من الصناعة البرهانية والحكم بان الترتيب
العارض لها منتج مستفاد من القواعد الضرورية لاندراجه فيها وهذا معنى كونه

نظرياً لانا نقول الاول مستفاد جداً لحصول ذلك الاكتساب من لم يطلع على تلك
الصناعة على ما نقول تلك الصناعة ان كانت نظرية عاد الكلام الى اكتسابها وان
كانت ضرورية فاستخراج المناسبة منها يحتاج الى مناسبة وترتيب مخصوص فان كانا
ضروريين مستغنيين عن قانون الاكتساب فذاك والا يحتاج في استخراجهما من ذلك
القانون الى قانون آخر وهكذا فنس والثاني مع ركاكة تأويله بط قطعاً لان هذا
الترتيب الجزئي لو كان مستفاداً من القانون الضروري لتوسط بينهما جزئي آخر يحتاج
فيده الى ثالث وهكذا فيلزم النفس او الانتهاء الى جزئي ضروري لا يكون مستفاداً من قاعدة
كلية والاول بطقتين الثاني (فان الخلف يرجع الى القياس الاستثنائي) فيقال لو لم
يصدق المطالب لصدق نقيضه واذا صدق نقيضه كان صادقا مع المقدمة الصادقة
واذا صدقاً انعقد منهما الشكل الاول واذا انعقد لزوم المنتج لولم يصدق المطالب
المنتج يقال لكن المنتج بط فعدم صدق المنتج بط فالقياس الاخير الذي هو الموصل القريب
استثنائي والاول مشتمل على اربع مقدمات الاولى قاعدة منطقية ضرورية تتوقف
على تصور معنى النقيض الذي يستفاد من معرفة التناقض والثانية قضية ضرورية
فان بداهة العقل حاككة بان ما صدق في نفس الامر كان صادقا مع القضية الصادقة
فيها والثالثة بديهية تتوقف على تصور الشكل الاول وكل واحد من تصوري
النقيض والشكل الاول يكفيه التنبيه على الاصطلاح السالم عن الغلط والرابعة
قاعدة بديهية منطقية هي ان لشكل الاول منتج وهذه القضايا الاربع البديهية قد عرض
لها ترتيب جزئي بديهي الانتاج على هيئة الشكل الاول كان ذلك القياس الاخير قد
عرض لمقدمته ترتيب جزئي بديهي الانتاج على هيئة القياس الاستثنائي الذي هو في نفسه بين
ايضاً كما مر فقد اكتسبنا نظري المنطق من القضايا البديهية بطريق ضروري من
غير احتياج الى قانون آخر (متى صدقت القرينة صدقت صغرها مع عكس الكبرى
وذلك لان عكسها لازم لها وصدق الشيء مع المزوم يستلزم صدقه مع لازمها ضرورة
فان قلت من اين علم لزوم العكس قلت قد يكون ذلك بديهياً وقد يكون كسبياً مستفاداً
من الخلف المستعمل في العكس او من غيره وعلى التقديرين هو من القاعدة البرهانية
(وكلما صدقت النتيجة) لانها على هيئة الشكل الاول البديهى الانتاج وعلى
هيئة اخرى تنتهي الى هيئة الشكل الاول وقد عرض لها تين المقدمتين
المذكورتين في العكس هيئة جزئية من الشكل الاول بديهية الانتاج
(وكذلك في الافتراض) فيقال متى صدقت القرينة صدقت احدي مقدمتيها
مع احدي مقدمتي الافتراض فينعقد منهما هيئة الشكل الاول او ما ينتهي
اليه فينتج نتيجة تعقد مع الافتراضية الاخرى على الهيئة المذكورة
وسيرد عليك (تفصيلاً ذلك كله ان شاء الله تعالى) فان قلت اذ كانت

الهيئات الجزئية المندرجة تحت الشكل الاول والقياس الاستثنائي بدبهة الانتاج وهي كافية في تحصيل المطالب المتعلقة بها في الفائدة في جعل انتاج مطلقهما من مسائل هذا الفن قلت هناك فائدتان احدهما ان تلك الجزئيات وان كانت بدبهة الا انه اذا علم انها مطابقة للقواعد المنطقية التي تشهد بصحتها بداهة العقول حصل هناك من يد طمأنينة فكان بدبهة عقلا فدتأيدت بشهادة العقلاء وثانيتهما ان القواعد النظرية تكتسب من هذه القوانين الضرورية ثم تستخرج من تلك القواعد احكام الانظار الجزئية المنطوية فيها فيحصل الاطلاع على احوال الافكار المؤدية الى المقاصد المطلوبة على الوجه الاتم الابلغ والاكمل (اصطلاحات ينه عليها بتغيير اللفظ وعبارات) جعل الاصطلاحات من قبيل العلوم النظرية وذكر انها ينه عليها اشارة الى انها قريبة جدا من البديهيات فهي في حكمها قال صاحب القسطاس من العلوم النظرية ما لا يحتمل الغلط بل هو بحيث اذا سمع علم بلا مشقة ويتعذر الوقوف عليه بلا سماع كالمعارف من الموضوعات والمصطلحات فانه اذا قيل المراد بالجنس كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق في جواب ماهو وبالفصل كلى بغير الماهية تميزا ذاتيا عما يشاركها قبله لمقل بل بالتكلف وفكر يحتاج فيه الى قانون واكثر باب الكليات من هذا القبيل وهكذا نرى في القضايا والتناقض والعكس وتأليف الاقضية وقال بعض المحققين المنطق يشتمل اكثره على اصطلاحات ينه عليها واوليات تذكر وتعد لغيرها ونظريات ليس من شأنها ان يغلط فيها كهنديسيات يبرهن عليها وجميعها غير محتاج الى المنطق فان احتج في شيء منه على سبيل الندرة الى قوانين منطقية فلا يكون ذلك الاحتياج الا الى الصنف الاول فلا بد من الاحتياج اليه (وهذا انسب بجواب السؤال على الوجه الذي قرره المص) وذلك انه لما اشار في السؤال الى ان العلوم النظرية قد لا تحتاج الى المنطق لم يستحسن منه ان يحكم بان النظرية منه مطلقا مستفاد من الضروري منه بطريق ضروري بل الالبق به ان تقول من المنطق ماهو ضروري ومنه ماهو نظري لا يعرض فيه الغلط لكونه متسقا منتظما كالتنسب بين المفهومات المفردة ونفايضا في الصدق والخل والتنسب بين القضايا في التحقق والوجود وكلا القسمين مستغن عن المنطق ومنه ماهو نظري يعرض فيه الغلط فيستفاد من القسمين السابقين بلا دور ولا تناس (فان قيل القسم الضروري مع الطريق الضروري ان كان كافيا) هذا تقرير للسؤال على وجه يدفع عنه الجواب وقد عرفت ان القوانين الضرورية من هذا الفن تجعل مبادئ لتحصيل النظريات منه وترتب ترتيبا ضروريا الانتاج مندرجا تحت تلك القوانين الضرورية فان اخذ في السؤال القسم الضروري مع الطريق الضروري كأن معناه بحسب الظاهر ان هذه المبادئ الضرورية المخصوصة مع الترتيب العارض لها ان كانت كافية في اكتساب القسم النظري من المنطق

(كانت)

كانت كافية في اكتساب سائر العلوم النظرية للاشتراك في كونها نظرية وانجم عليه ان هذه المبادئ لا يمكن ان تكون مبادئ لكل مطلب للمطالب التي تناسبها وان اكتفى في السؤال بالطريق الضروري كإفادته صاحب الكشف كان معناه ان هذا الطريق الواقع في هذه الضروريات ان كفى لاكتساب القسم النظري كفى اذا وقع في ضروريات اخرى لاكتساب النظريات المناسبة باعها كانه قبل الهيئات الجزئية من الشكل الاول مثلا ان كفت لاستحصا هذه النظريات من مبادئها كفت ايضا لاستحصا سائر النظريات من مبادئها فلا حاجة في سائر العلوم النظرية الى المنطق اصلا ولا قلة من عدم الاحتياج الى قسمه النظري وقد يتكلف في توجيه السؤال على الوجه الاول فيقال معناه ان كفت هذه الضروريات مع هذه الهيئات المخصوصة في قسم النظري كفت امثلهما من الضروريات الاخر مع امثال تلك الهيئات في سائر العلوم النظرية (وانما يلزم لو كانت الافكار بأسرها واردة على القسم الضروري) اي على الطريق الضروري المندرج في هذا القسم وليس (كذلك) بل من الافكار ماهو واقع على هيئات نظرية مندرجة في القسم النظري وهذا هو الجواب الحق في كاستطاع عليه بعد المنازعة فيه (لا يقال هب ان القسم الضروري كاف في سائر العلوم) وذلك اذا امكن رد جميع الافكار الى الطرق الضرورية لكن لا يخفى ان في هذا الرد صعوبة وزيادة عمل وايضا ر بما تغير المقدمات عن اوضاعها الطبيعية فتنبو عن الاذهان فلاحاطة بجميع الطرق الضرورية والنظرية (اصون للذهن عن الخطأ) لحصول القدرة الثامة (على التمييز بين الصحيح والفاقد) فيسهل معها الاكتساب والاحتراز عن الغلط (ولا معنى للاحتياج الى المنطق الا هذا القدر) اعني توقف سهو لهما عليه فاندفع عنه ح قوله (القسم الضروري اما ان يستقل باكتساب المجهولات اولا يستقل) لان ذلك الاستقلال قد يكون بدون تلك السهولة قلنا لان هذا هو الجواب الذي اختاره بعد ترينه للجوابين السابقين وتوجيهه ان يستفسر ويقال ان اراد بد الكفاية في سائر العلوم ان القسم الضروري وحده يكون كافيا فيها فلان ان كونه كافيا في القسم النظري يستلزم ان يكون كافيا في سائر العلوم بهذا المعنى وان اراد بها (ان القسم الضروري مع طريقة الضروري اذا حصل لاحد تمكن من اكتساب النظري واذا حصل له معان تمكن بواسطتهما من اكتساب سائر العلوم فهذا لا ينافي الاحتياج الى القسمين) بل توجيهه وانما ترك الاستفسار تبنيها على ان المعنى الاخر ظاهر الفساد بعيد عن الاختيار ثم اشار الى ان المقدمة القائلة بان الكافي في الكافي في الشيء كاف في ذلك الشيء ممنوعة وانت اذا تأملت ادنى تأمل علمت ان ما ك هذا المنع وما ذكره من معنى الكفاية راجع الى ما ذكر في الجواب الاول من انه انما تلزم الكفاية في سائر العلوم لو كانت الافكار بأسرها واردة على القسم الضروري فظهر لك من ذلك ما وعدناك

الاطلاع عليه (وعلى اصل الشبهة) أي على تقرير الشارح (منع آخر) هو في قوة
 منعين كالتعريف المختص بتقرير المص بناء على أن الخلاف راجع إلى اللفظ (وأما الموبد
 من عند الله بالقوة القدسية فهو لا يحصل بالعلوم بالنظر) لما اختار أن الأفكار بأسرها
 لا بد لها من القوانين المنطقية حكم بأن تحصيل العلوم بالنظر لا يتم بدونها وخص السؤال
 الثاني بصاحب القوة القدسية وأجاب بأنه يحصل العلوم بالحدس لا بالنظر والقوم لما
 جوزوا استغناء بعض الأفكار عن تلك القوانين كالانظار الواقعة على الترتيب البديهي
 الانتاج في المواد الظاهرة المناسبة للمطالب حكوا بأن العلوم المتسقة المنظمة مستغنية
 عنها وجعلوا الثاني متاولا للمؤيد وغيره وأجابوا عنه بأن الإصابة في الأفكار ربما كانت
 لوقوعها على الترتيب الضروري الاستلزام الذي يعلمه كل أحد وربما كانت مطلقا
 ولكن من الإنسان الموبد من عند الله بخاصية تكفيه الكسب وهو الذي نسبت إليه أصحاب
 النظر بقوانين المنطق نسبة البدوى إلى المستعرب بالنحو ونسبة الشاعر بالطبع إلى
 الشاعر بالعروض وقد عرفت أن الصواب ما ذهبوا إليه وأن الاحتياج ليس عاما لجميع
 الانظار لا بالقياس إلى الناظر ولا بالقياس إلى المنظور فيه لأن البهتان الدال على الاحتياج
 لا يفيد العموم في شيء منها بل يدل على ثبوته في الجملة (واعلم أنه) لما ذكر أن تحصيل
 العلم بالنظر محتاج إلى المنطق لا تحصيله بوجه آخر اشتمل كلامه على أن التحصيل طرعا
 متعددة فأشار إليها أجمالا (أما مجرد العقل إذا توجه إليها) كالأوليات في التصديقات
 وكانت صور التي تحصل بمجرد التفاف النفس (وأما الاستعانة بما يحضر في الذهن
 عند حضورها) فظاهرة في التصديقات كما في القضايا التي قياساتها معها وربما أمكن
 أن يوجد مثل ذلك في التصورات وهذا القسم يشبه الحدس من وجه أذ ليس
 حصول المبادئ بتأمل بل بالبديهة ويشبه النظر من وجه آخر لأن حصول تلك
 المبادئ إنما يكون بعد تصورات الأطراف والحدس قد لا يكون كذلك (أو بقوة)
 أي مع الاستعانة بقوة (أخرى) مغايرة للقوة العقلية وقوله (أو بالحدس) عطف
 على قوله أما بمجرد العقل وكذا المعطوفان بعده وسنوح المبادئ دفعة قد يكون بلا
 شعور واشتياق إلى ما يترتب عليه وقد يكون معها أو بالشعور وحده (فإن قلت لا بد
 أن يكون هناك فكر) أي جعلت التعليم قسما للفكر مع أنه قسم منه (لأن النفس تفكر
 عند السماع من المعلم) فأجاب بأن الأمر ليس كذلك فذكر أقساما محتملة عند السماع
 فالأول راجع إلى الأوليات إلا أن تصورات الأطراف قد حصلت باعانة من الغير
 والقسم الثاني من قبيل الفكر والثالث من باب التعلم للتصديق (ولا فكر له في ذلك)
 وفيه بحث لأن المعلم لا يقدر على القاء القياس دفعة واحدة بل يورده شيئا فشيئا
 والنفس تلاحظه كذلك باختيار منها الأبرى أن لها أن تعرض عما القاه إليها بأن تلتفت
 إلى شيء آخر بحيث تذهل عن ذلك الملقى وكذا الحال في القاء المعارف إذ كانت

(مركبة)

مركبة فلها في التعلم حركة الاختيار فيها مدخل فيكون من أقسام الفكر إلا أنه فكر
 حاس فيه لغیره مدخل أيضا والضابط فيما ذكره من الأقسام في التحصيل أن المجهولات
 أن لم تحصل من مبادئ معارضة فلا حاجة فيها إلى هذا الفن وإن حصلت منها فاما
 أن يكون حصول تلك المبادئ بحركة الذهن في الصور العقلية لأن تحرك أو ترجع
 عنها أولا بحركة منه سواء كان بالتعلم أو بالحدس فالأول هو المحتاج إليه والثاني مستغنى
 عنه بتسميه (ولما كانت العلوم بالقياس إلى الأذهان متفارقة الحصول) أي بحسب
 التعلم والحدس والنظر (كان الاحتياج إلى المنطق يتفاوت بحسب ذلك) التفاوت
 فخر كان تعلمه أو حدسه أكثر كان احتياجه أقل ومن كان فكره أكثر كان احتياجه أوفر
 (لأن تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات) لما كانت السعادة الإنسانية منوطة بمعرفة
 حقائق الأشياء وأحوالها وكانت تلك الحقائق والأحوال متكررة وكانت معرفتها
 محتاجة متعسرة تصدى الأوامر لضبطها وتسهيل تعليمها فأفردوا الأحوال
 الذاتية المتعلقة بشيء واحد أماما مطلقا أو من جهة واحدة أو بأشياء متساوية تناسبها
 معتمدا سواء كان في ذاتي أو عرضي ودونوها على حدة وعدوها علما واحدا وسماها
 ذلك الشيء وتلك الأشياء موضوعا لذلك العلم لأن موضوعات مسا ئله راجعة إليه
 فصارت كل طائفة من الأحوال بسبب تشاركها في الموضوع علما منفردا ممتازا في نفسه
 عن طائفة أخرى متشاركة في موضوع آخر فتمايزت العلوم في أنفسها بموضوعاتها
 فهذا التمايز لا بد منه مع جواز الامتياز بشيء آخر كالغاية مثلا وهذا أمر استحسونه
 في التعلم والتعليم والأفلا مانع عقليا من أن يعد كل مسألة علما على حدة ولأن
 أن يعد مسا ئل متكررة غير متشاركة في الموضوع علما واحدا بفرد بالتدوين لكونها
 متشاركة في أنها أحكام بأمور على أخرى (فاذا علم أن أي شيء هو موضوعه أشار بهذا
 إلى أن مقدمة الشروع في العلم هو التصديق بأن الشيء الفلاني موضوع له وإنما
 قال فضل غير) لأن أصل الامتياز قد حصل بالتعريف ولم يرد بالاحاطة احاطة
 بالفعل بل لقوة القرينة أوقد حصل عنده قاعدة كلية هي أن كل مسألة يبحث فيها
 عن كذا فهي من هذا العلم فاذا استخرج منها فروعها تميز عنده أبوابه ومسا ئله
 عما عداها تميز بالفعل واحاط احاطة تامة وفي لفظ كان تلييه على ما ذكرناه (ولما كان
 التصديق بالأمور ضوئية مسبوقا بالتصور) يريد أن الموضوع وقع محمولا في هذا
 التصديق فلا بد من تصوره ليتمكن التصديق بثبوته للشيء وهذا هو الكلام المحقق
 الذي صرح فيه بما أشار إليه أولا وأما ما وقع في كلامهم من أن تمايز العلوم لما
 كان تمايز الموضوعات صار العلم بالموضوع من مقدمات الشروع ولما توقف تصور
 الموضوع الخاص على تصور الموضوع العام عرف موضوع العلم على الإطلاق أولا
 فيترا أي منه أن مقدمة الشروع هو تصور الموضوع وليس كذلك فان تصوره

من المبادئ التصورية وايضا تصور الخاص انما يتوقت على تصور العام اذ كان تصور الخاص بالكنه وكان العام ذاتياله وكلاهما ممتزج فيما نحن فيه وذكر بعضهم ان موضوع هذا العلم مقيد فلا بد في معرفته من تصور المطلق وهو سهو من باب اشتباه العارض بالمعروض اذ ليس الكلام في مفهوم موضوع هذا الفن بل فيما صدق عليه هذا المفهوم وقوله (ويزول عن الصحة) بداول الحالة الثلاثة المتوسطة على تقدير ثبوتها بخلاف ما لو قال بدله يعرض (وهو المحمول على الشيء الخارج عنه) قد يذكر في امثلتها ما هو مبدأ للمحمول على قياس تسامحهم في امثلة الكليات (كالحركة) التحيز هذا المصدر مضى الى المفعول والتحيز مرفوع على انه فاعل وكذا الحال في نظيره وقد جعل التحجب مما يلحقه الانسان لما هو هو على سبيل التامع ويمثل ما يلحق الشيء بخارج مساو له بالضحك الذي يلحقه بواسطة التحجب والخارج الاعم فديكون اعم مطلقا كالجسم بالقياس الى الابيض فان مفهومه شيء له البياض واما كونه جسما او غيره فمخرج من ماهيته وقد يكون اعم من وجه كالانسان الذي هو واسطة في حقوق الضحك للابيض (وزاد بعض الافاضل) هو صاحب القسطاس (والصواب ما ذكره) وهو ان هناك قسما سادسا الا ان في تمثيله وعده من الاعراض الغريبة بحسبنا سينكشف لك عند غطاؤه (فان قيل) هذا تغيير لدليل الحصر بان زيد فيه اعتبار الحقوق في الوسط حتى يندفع ذلك الاعتراض لان مبيان الشيء لا يمكن ان يلحقه اذ المراد بالحقوق هو الحمل لالاعروض والقيام وحيث فلا يرد ما قيل من ان اعتبار الحقوق في الواسطة الداخلة لا يخلو عن سحابة (وايضا الوسط) اى لا يحتاج الى تلك الزيادة لانا اذا حررنا دليلنا وجدنا فيه اعتبار الحمل واقعا في الوسط على ما عرف به رئيس القوم (السؤال باق)

انما انتقل من القسم الثاني الى القسم الاول فان انتفاء توسط الحقوق شيء آخر وحله عليه فديكون بانتفاء الحقوق والحمل لا بانتفاء المتوسط مطلقا كما اذا توسط هناك امر مبان فليس القسم الاول محصرا فيما يكون عارضا للشيء اولا وبالذات بل هو قسم منه لان العرض الاولى اللاحق بالشيء لما هو هو ثبت لشيء ولم يثبت لا آخر ولا يثبت للآخر الا وقد ثبت له ومعناه انه عارض لذلك الشيء حقيقة وليس عارضا لغيره كذلك بل او عرض لغيره كان ذلك بتوسط عروضة للشيء لا على ان هناك عروضين بل عروضة واحدة منسوب الى الشيء (اولا بالذات) والى الغير ثانيا وبالعرض كالمشي للجوان والانسان فانه عارض لهما عروضا واحدا الا انه الحيوان لذاته وللانسان بتوسطه ثم ان الاعتبار في العرض الاولى هو انتفاء الواسطة في العروضة وهي التي تكون معروضة لذلك العارض دون الواسطة في الثبوت التي هي اعم يشهد بذلك انهم صرحوا بان السطح من الاعراض الاولى للجسم التعليمي مع ان ثبوته بواسطة انتهاؤه وانقطاعه وكذلك الخط للسطح والنقطة للخط وصرحوا بان الالوان ثابتة للسطوح اولا وبالذات مع ان هذه الاعراض قد فاقت على محالها من المبدأ القياض وعلى هذا فالمعتبر فيما يقابل

(العرض)

العرض الاول اعني سائر الاقسام ثبوت الواسطة في العروضة كما يدل عليه قوله (وما لم يكن كذلك بل يكون له بسبب انه كان لشيء آخر فهو له ثانيا وبواسطة سوله لم تبينه) الواسطة كما مر من عروض الشيء للانسان بتوسط الحيوان (او بالذات) كعروض البياض للجسم بتوسط السطح ومن البين ان ايسر النار ولا يماسها واسطة في عروض الحرارة للماء وان كانت واسطة في ثبوتها فلا يكون المثال المذكور للبياض مندرجا في الاعراض التي اعتبر فيها الواسطة في العروض بل الحرارة عارضة للجسم العنصري عروضا اوليا فيكون عروضا للماء والنار بتوسط الجزء الاعم واما ان الصورة النارية تقتضي الحرارة في جسمها وان الصورة المائية تقتضي البرودة فلا اعتبار له ههنا اذ الكلام في عروض العوارض لعروضها وانها هل هناك واسطة في ذلك العروض اولا فعلى الثاني يكون حل ذلك العارض من قبيل وصف الشيء بما هو حاله وعلى الاول من قبيل وصفه باحوال ما يتعلق به فالتمثال المطابق للقسم السادس هو الابيض المحمول على الجسم بتوسط حله على السطح المبين له كما صرح به الشارح فان قلت الواسطة هو السطح وذكر السطح مساوية في التمثيل قلت ان اريد بالسطح ما صدق هو عليه فهو الجسم بعينه وان اريد مفهومه فليس البياض عارضا له بل للسطح الموجود في الخارج فهو الابيض حقيقة وكذا الحال في الحركة التي بمعنى القطع هي واسطة في عروض الزمان للجسم ولعلك تقول قد بحث عن الالوان في العلم الذي موضوعه الجسم الطبيعي مع كونها عارضة له بواسطة تبينه كما حققت فكيف يعد العارض بتوسط المبين عرضا غريبا فنقول لاشك ان المقصود في كل علم من العلوم المدونة بيان احوال موضوعه اعني احواله التي توجد فيه ولا توجد في غيره ولا يكون وجودها فيه بتوسط نوع مندرج تحته فان ما يوجد في غيره ايضا لا يكون من احواله حقيقة بل من احوال ما هو اعم منه والذي يوجد فيه فقط لكنه لا يستعد لعروضه ما لم يصير نوعا مخصوصا من انواعه كان من احوال ذلك النوع لامن احواله الحقيقية فتحقق هذين الحالين ان يبحث عنهما في علمين موضوعهما ذلك الاعم والاختص ثم الاحوال الثانية للموضوع على الوجه المذكور على قسمين احدهما ما هو عارضا له وليس عارضا لغيره الابتسطة وهو العرض الاولى وثانيهما ما هو عارض لشيء آخره تعلق بذلك الموضوع بحيث يقتضي عروضة له بتوسط ذلك الآخر الذي يجب ان لا يوجد في غير الموضوع سواء كان داخليا فيه او خارجا عنه او مساويا له في الصدق او مباينا له فيه ومساويا في الوجود فالصواب ان يكتب في الخارج بمطابق المساواة فان المبين اذا قام بالموضوع مساويا له في الوجود ووجد له عارض قد عارضه حقيقة لكنه بوصف به الموضوع كان ذلك العارض من الاحوال المطلوبة في ذلك العلم على ما قررنا ثم المط فيه بيان ايتهما اى ثبوتها للموضوع سواء علم لينها كما

في البرهان اللامي اولاً كما في البرهان الثاني (ولو كان المراد هناك) بالوسط المذكور في دليل المحصر (ما ذكره) من الوسط المعروف بانقلوه (لم يكن اثبات الاعراض الاولى من المطالب العلمية) اي من المسائل التي تطلب بالبرهان (ضرورة ان الذي بلا وسط بذلك المعنى بين الثبوت) للموضوع اذا حاصله انه لا يحتاج الى دليل فيكون ثبوته في الذهن بيننا اي مستغنياً عن الاستدلال فلا يكون مطلوباً بالبرهان ضرورة فان قيل هل يتجه هذا الكلام على زيادة الحقوق بمعنى الحمل قلنا لان العرض الاول حينئذ لا يحتاج ثبوته في نفس الامر للموضوع وحله عليه فيها الى توسط حل شيء آخر عليه وليس ذلك مستلزماً للاستغناء عن الدليل (والشبهة) اي الاشتباه انما نشأت من عدم الفرق بين توسط في التصديق) وهو المفسر بذلك التفسير (و بين الواسطة في الثبوت) بحسب نفس الامر بل في العروض وهي المستترة في المحصر المذكور (ما يحتاج الى ان يكون بين موضوعها ومحمولها واسطة في التصديق) كقولنا الكل اعظم من الجزء (واما الذي نحن فيه) وهو ما محموله عرض اولي لموضوعه (فكثيراً ما يحتاج الى واسطة) كقولنا المثلث يساوي زواياه الثلث لثقتين فان تلك المساواة عارضة للمثلث لما هو هو ومع ذلك يحتاج في اثباتها الى مقدمات متكررة موقوفة على واسطات متعددة (وليس كذلك) اي ليس اللاحق بتوسط الجزء الاعم عرضاً ذاتياً يبحث عنه في العلم وذلك لوجهين الاول ان الاعراض اللاحقة بواسطة الجزء الاعم تعم الموضوع وغيره وهو ظاهر فلا يكون اثاراً مطلوبة له وببانه ان كل شيء له استعداد مخصوص به فهو بذلك الاستعداد طالب لآثار واعراض معينة هي السمة بالآثار المطلوبة له ولا شك انها تكون مختصة به لاعامة شاملة له ولغيره والبحوث عنه في العلم هو الآثار المطالبة اذا المقصود منه معرفة حال الموضوع كالانسان مثلاً من حيث انه انسان واللاحق بتوسط الجزء الاعم كالحیوان ليس من احوال الانسان واحكامه بل من احوال الحيوان فلا يبحث عنه فيه بل في علم الحيوان اذا دون له علم فان قلت فعلى ما ذكرت تصكون الآثار المطلوبة هي الاعراض المخصوصة فما معنى (قوله لان الاعراض التي تعم الموضوع وغيره خارجة عن ان تنفيده اثر من الآثار المطلوبة له اذا الواجب ان يقال هي خارجة عن الآثار المطلوبة او يقال ليست هي الآثار المطلوبة وايضا يفهم منه ان العرض المختص به يفيد ذلك مع انه عين اثر المطلوب فكيف يفيد قات هما متغايران بالاعتبار فن حيث عروضه له واختصاصه به يسمى عرضاً مختصاً ومن حيث انه مطلوب للشيء باستعداده الخاص يسمى اثره مطلوباً فلما اراد ان يبالغ في ان العامة ليست من الآثار المطلوبة قال هي خارجة عن ان يفيد اثباتها للموضوع اثبات اثر من تلك الآثار فلا تكون هي منها والا فاده ذلك كما يفيد اثبات الاعراض المختصة ونظيره ان يقال اثبات العلم لا يفيد اثبات صفة كماله

واثبات تلك الاحوال له لا يفيد اثبات صفة من الصفات الكمالية وزيدته ان الحكم صفة كائنية له وان تلك الاحوال ليست منها الوجه الثاني من ذينك الوجهين ما يقرره بقوله (اولاً يرى) ومحموله ان اذا جعل اللاحق بتوسط الجزء الاعم من الاعراض الذاتية التي يبحث عنها في العلم يلزم اختلاط مسائل العلم الاعلى بمسائل العلم الادنى اذا كان ذلك الاعم موضوعاً لعلم كما في الكرة مطلقاً والكرة المتحركة وانما قال لكن موضوعه الكم لا لعدد) لان الكم حينئذ هو الذي يبحث عن اعراضه الذاتية في علم الحساب فهو موضوعه دون العدد وفيه نظر وانما لم يصرح ههنا بالاختلاط الذي ذكرناه اذ لم يدون للكم المطلق علم يبحث فيه عن احواله الذاتية اما اقلتها واما الامتناع قيام البرهان على مطلقها من جهة واحدة ومع ذلك لم تترك تلك الاحوال غير معينة بل قيدت تارة بمحمولها مختصة بالمقادير وتارة بمحمولها مختصة بالاعداد ولذلك تشاركت المقالة الخامسة والسابعة من كتاب الاصول في كثير من المسائل حقيقة وتبايناً في البرهان عليها ففي الخامسة برهن عليها بطريق الاضفاف وفي السابعة بطريق الاجزاء وانما قال (فالاولى) ولم يقل فالصواب اما لان تدوين المسائل المتشاركة في الموضوع على الوجه الذي قرره وعدها علماً واحداً امر استثنائي واخذ بالاليق والاولى في باب التعليم والتعلم واما ان اللاحق بواسطة الجزء الاعم قد يقيد بمخصصه بالموضوع فلا يبعد عنه من اعراضه الذاتية كل البعد ومعنى الشمول على التقابل ان يكون هو مع ما يقابله شاملاً له ويختصان به كالاستقامة والانحناء المفسر بما تناول الاستدارة وغيرها بالقياس الى الخط فليس الضحك وعدمه من هذا القبيل بالنسبة الى الحيوان اذ ليسا مختصين به فان قيل الانحناء المذكور يوجد في السطوح ايضاً فلا اختصاص له بالخطوط قلنا ذلك معنى آخر عند التحقيق وان تشارك في الاطلاق وبعض الوجوه (فنه ما يحمل) هذا تفرع على التعريف الثاني وتفصيله اي من العرض الذاتي ما يحمل (على كلية الموضوع) وهو الشامل له على الاطلاق ويشار كنه في هذا الحمل من الاعراض الثرية ما يلحقه لامر اعم ذاتي او عرضي ويمتاز هو عنه بان حله عليه لا يكون لامر اعم ومن العرض الذاتي ما لا يحمل على كلية الموضوع وهو الذي يشمله على سبيل التقابل اذ ليس شيء من هذين المتقابلين محمولاً على كلية الموضوع بل على بعضه ويشار كنه في هذا الحمل من الاعراض الثرية ما يلحق الموضوع لامر اخص فاشار الى امتيازته عنه بقوله (لكنه) اي لكن الموضوع (لا يحتاج في عروضه) اي عروض هذا القسم له (الى ان يصير نوعاً معيناً يتها) ويستعد لقبوله كالجسم فانه لا يحتاج في عروض الحركة والسكون له الى ان يصير نوعاً معيناً من الانواع التي تحتها اضافياً كان ذلك كالحیوان او حقيقياً كالانسان وكل واحد من الحركة والسكون من الاعراض الذاتية الشاملة للجسم على سبيل

التقابل (بخلاف الضحك) فان الجسم بل الحيوان يحتاج في عروضة الى ان يصير انسانا فهو من الاراض الغريبة لهما وفي قوله (ومنه ما هو مفارق اشارته الى ترتيب ما قبل من ان العرض الذاتي ما يكون منشأه ورضه الذات اذا المتبادر منه ان الذات كافية في عروضة لها فلا يتصور مفارقة عنها وعبارة الشرح في مسودته هكذا وما لا يختص بالشئ بل عروضة لأمرا (او مبادئ) او مختص ولا يشمله) ثم انه حذف المبادئ عن البين لما اطلعناك عليه سابقا فلا تكن منه في مرتبة (كالتأقيص في علم الحساب) اذا جمع اجزاء العدد وهو ما يعمده من الواحد والاعداد التي تحتها فان ساوته يسمى ذلك العدد ثانيا ما كالسنة وان نقصت عنه يسمى العدد ناقصا كالثمانية وان زادت عليه يسمى العدد زائدا كالاثني عشر وايضا العدد المنقسم بنفسه و بين اعني الزوج ان قبل التصنيف مرة واحدة فقط فهو زوج الفرد كالعشرة وان قبله اكثر من مرة واحدة فان انتهى تصنيفه الى الواحد فهو زوج الزوج وان لم ينته اليه فهو زوج الزوج والفرد كالعشر بن وقوله (على العدد) نشر على الترتيب فالعدد موضوع علم الحساب والثلاثة من انواعه والفرد من الاعراض الذاتية وزوج الزوج من انواع مرضه الذاتي الذي هو الزوج فان قلت ما ذكرته من تعريف العرض الذاتي و بيان ما ارد بالبحث عنه يقتضي ان لا تكون مسألة العلم شرطية اصلا ولا حالية سالبة قلت الشرطية قد تؤول حتى ترجع الى الحلية والسالبة يعتبر فيها سلب المحمول فتصير موجبة محمولها سلب (فهي) اي الاعراض الذاتية من حيث يقع البحث فيها اي في حيلها على الموضوع على التفصيل المذكور فان الحمل والنسبة من ثمة المحمول والمحكوم به دون الموضوع والمحكوم عليه (لا يتناول الا الاعراض) (الاولى) لانه قال هكذا موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه التي تلحقه لما هو هو ومن زعم ان قوله لما هو هو يتناول ايضا ما يلحقه بواسطة امر مساو داخل او خارج فقد تعسف بحمل اللفظ على ما لا يحتمله قطعا والذي شيد الشارح اركانه ما ار تضاه من تعريف العرض الذاتي على وجه يتناول العرض الاول واللاحق بتوسط الامر المساوي دون الذي يلحقه الامر اعم دا خل (حسبوا ان هذه الاسماء كلها بازاء تلك الالفاظ) فتوهموا ان تلك الاحكام جارية عليها وانها امثلة لمسائل هذا الفن فيكون المبحوث عنه والموضوع هو الكلّي الشامل لها اعني الالفاظ من حيث انها تدل على المعاني او نقول اراد انهم حسبوا ان هذه الاسماء محمولة على تلك الالفاظ حقيقة فتكون مسمياتها الفاظا كلية متناولة لها ولنظايرها والذي يبحث عن احواله في هذا الفن هو تلك المسميات المندرجة تحت الالفاظ من حيث انها دالة على المعاني (لان نظر المنطقي ليس الا في المعاني المعقولة) فانها هي الموصلة الى المجهولات ولو امكن ان يلاحظ المعاني وحدها لكان ذلك كافيا فيما هو المقصود

(ورعايته)

(ورعايته جانب الالفاظ انما هي بالعرض) ولجل الضرورة الداعية الى استعمال الالفاظ في المحاور بل نقول من المتذر على صاحب الرواية ان يرتب المعاني الساذجة من غير ان يتخيل معها الفاظها (كما سيلوح به مقامه) وهو اول مباحث الالفاظ اذ هناك يتكشف لك حقيقة الحال وذهب (اهل التحقيق) الى ان موضوعه المعقولات الثانية لامن حيث انها ماهي في انفسها اي لا من جهة بيان خصوصيات ماهياتها وحقايقها (ولامن حيث انها موجودة في الذهن فان ذلك) اي بيان ماهياتها وكونها موجودة في الذهن وظيفة فلسفية اي من الفلسفة الاولى التي هي العلم الالهي الباحث عن احوال الموجود مطلقا من حيث هو هو (بل) هي موضوعه (من حيث انها توصل الى المجهول او يكون لها نفع في ذلك الايصال اما تصور المعقولات الثانية فهو ان الوجود على نحوين في الخارج وفي الذهن (الوجود الخارجي هو الوجود الاصيل الذي هو مصدر الآثار ومظهر الاحكام والوجود الذهني هو الوجود الظلي الذي لا يكون كذلك) واذا اعتبر انقسام الوجود اليهما صارت العوارض اقساما ثلاثة مالم يوجد الخارجي بحسب خصوصه مدخل فيه (كالسواد والبياض والحركة والسكون) فلا يوصف به الشئ حال وجوده في الذهن ومالم يوجد الذهني بحسب خصوصه مدخل فيه كالكلية والجزئية والذاتية والعرضية فلا يوصف به الشئ حال وجوده في الخارج وهذا معنى قوله (عوارض لا يباحث بها امر في الخارج) فهذه العوارض هي (المسمات بالمعقولات الثانية لانها في المرتبة الثانية من التعقل) الا يرى انه لا يمكن ان يعقل معنى الكلية مثلا الا بعد تعقل مفهوم يعتبر عروضا له ومائس لاحد الوجودين بخصوصه مدخل فيه ويسمى لوازم المساهمة من حيث هي هي كالفردي والزوجية اللازمتين لعددتين مخصوصتين كالثلاثة والاربعة فانما وجدت ماهيتهما كانت متصفة بعوارضهما واذا عرفت هذا فنقول كما ان الاشياء يتوصل ببعضها الى بعض في الوجود الخارجي كما يتوصل بايقاد النار الى حرارة الماء كذلك يتوصل ببعضها الى بعض في الوجود الذهني كما يتوصل بالمعلومات الى المجهولات فان معلومات الاشياء ومجهولياتها مقيستان الى الالفاظ واذ لم يمكن على قياس الموجودات الخارجية ان يتوصل باي معلوم كان الى اي مجهول يراد بل لا بد ان يكون بينهما مناسبة مخصوصة ولم يمكن ايضا بيان تلك المناسبات على وجه جزئي تفصيلي لعدم تنامي المعلومات والمجهولات بل على وجه كلي اجمالي فوجب ان يعتبر عوارض كلية المعلومات متباعدة عن المناسبات ويمر على احكام متعلقة بايصالها الى المجهولات بحيث تنتهي تلك الاحكام الى طبائع المعلومات التي هي الموصلة الى الامور المجهولة حتى اذا اراد ان يتوصل من معلومات مخصوصة الى مطالب معينة يرجع في ذلك الى تلك الاحكام الكلية فيعلم كيفية التوصل منها اليها ولما لم يكن المعلومات في الالفاظ

عوارض خارجية معتبرة في باب الايصال بل هناك عوارض تعرض لها في التصور ولو ازم الماهية وكان للعوارض الذهنية مزيد اختصاص بذلك الايصال وذلك المناسبة وجب ان يبحث عن احوال هذه العوارض من حيث الايصال او النفع فيه وهذا الذي قررناه على وجه كلي اجبالي بيان لكون المعقولات الثانية موضوع المنطق واما بيانه التصفيلي فهو الذي ذكره بقوله (واما التصديق بموضوعيتها فلان المنطق يبحث عن احوال الذاتي اي يبحث في باب التصورات والتصديقات عن احوال هذه الامور (من الجهة المذكورة) التي هي الايصال الى المجهول التصوري او التصديق او النفع في ذلك الايصال (ولا شك انها معقولات ثانية) فان المفهوم الكلي اذا وجد في الذهن وقيس الى ما تحته من الجزئيات فباستمرار دخوله في ماهيتها تعرض له الذاتية وباعتبار خروجه عنها تعرض له العرضية وباعتبار كونه نفس ماهيتها النوعية ومعرض له الذاتية جنس باعتبار اختلاف افراده وفصل باعتبار آخر وكذلك معرض له العرضية اما خاصة او عرض عام باعتبار بن مخالفين واذا ركبت الذاتيات والعرضيات امام فردة او مختلطة على وجوه مختلفة عرض لذلك المركب الحديثة والرسمة ولا شك ان هذه المعاني اعني كون المفهوم الكلي جزءا من الماهيات او خارجا عنها او نفسا لها الى غير ذلك من انظارها ليست من الموجودات الخارجية بل هي مما تعرض للطبايع الكلية اذا وجدت في الازدهان وكذا الحال في كون القضية جلية او سرية طوية وكون الحجة قياسية او استقرائية او تمثيلية فانها باسرها عوارض تعرض لطبايع النسب الخيرية في الازدهان اما وحدها او مأخوذة مع غيرها (فهي) اي المعقولات الثانية (موضوع المنطق ويبحث عن المعقولات الثالثة وما بعدها) من المراتب فالقضية مثلا معقولان يبحث فيه عن انقسامها وتناقضها وانعكاسها وانما جهتها اذا ركبت بعضها مع بعض فالانقسام والتناقض والانعكاس والاتساج معقولات واقعة في الدرجة الثالثة من العقل واذا حكم على احد الاقسام او احد المتناقضين مثلا في المباحث المنطقية بشئ كان ذلك الشئ في الدرجة الرابعة من العقل وعلى هذا القياس فان قيل كما ان مفهوم القضية انما يعرض لطبيعة النسبة الخيرية في الازدهان دون الاعيان كذلك الانقسام واخواته تعرض لها هناك فن انصارت هي معقولات ثالثة دون ذلك المفهوم قلنا من حيث ان العقل يعتبر اولا عرض ذلك المفهوم لطبيعة النسبة المذكورة ثم يعتبر عروض تلك الاحوال لها وهكذا الحال في سائر المراتب ولو امكن اعتبار عروض بعضها لتلك الطبيعة في المرتبة الثانية كان بهذا الاعتبار معقولاتا ثانيا ومن ثم عد الشارح الذاتي والعرضي والنوع من المعقولات الثانية مع انها اقسام للكل الذي هو معقولان وعد منها الجنس والفصل والخاصة والعرض العام مع

(ان الاولين)

ان الاولين من اقسام الذاتي والاخيرين من اقسام العرضي وسيرد عليك انه قد عددها من المعقولات الثالثة ومن الناس من يسمي ما وراء المرتبة الاولى معقولاتا ثانيا سواء وقع في المرتبة الثانية او ما بعدها من المراتب ويؤيده ما سبق من التصور (يبحث عن نفس المعقولات الثانية ايضا) اي كما يبحث عن احوالها على ما ذكرتم يبحث عن انفسها ايضا فيجب ان يكون موضوعه ما يتناولها وغيرها لترجع موضوعات جميع مسائله اليه وذكر الجزئية على سبيل الاستطراد لان الجزئي الحقيقي لا ايصال له كما لا ايصال اليه (كالحمد والرسم) فانه اذا حكم على العلوم التصوري بانه حد او رسم كان معناه انه موصل الى المجهول التصوري ايضا لا قريبا اي بلا واسطة ضمنية وهو معنى الايصال القريب سواء كان الى الكنه او لا (ويبحث عن التصورات من حيث انها توصل الى التصديق ايضا لا ابعدا اي متوقفا على اعتبار ضمنية بعد اخرى وما يقال من ان التصديق لا يكتسب من التصور فذلك باعتبار الايصال القريب والبعيد دون الابعد والمقدم والتالي في الايصال كالموضوع والمحمول فانهما لما لم يكونا قضيتين بالفعل كان الادراك المتعلق بهما تصورا في الحقيقة الا ان بعضهم اعتبر الظاهر فعد هما تصديقا وجههما مع القضية وعكسها ونقيضها وعلى هذا كان الاوليه ان يعتبر ايضا الايصال الابعد في التصديقات بالقياس الى التصديق (ولا خفاء في ان ايصال التصورات والتصديقات الى المطالب ايضا قريبا او بعيدا او ابعدا من العوارض الذاتية لها) فان الايصال الى تصور المجهول عارض للمعلوم التصوري المركب من الذاتيات والعرضيات على انحاء شتى عروضا لما هو هو والكلية عارضة كذلك لبعض الامور المتصورة واذا تصور الناطق عرض له الذاتية بواسطة ما يساويه اعني كونه جزءا من ماهية الانسان والفصلية بواسطة كونه جزءا من اختصاصها وقس على ذلك حال الجنس والخاصة والعرض العام وكذلك الايصال الى التصديق المجهول عارض للمعلوم التصديق المركب من مقدمات مشتقة على شرائط مخصوصة لذاته سواء كان ذلك الايصال الى يقين او ظن قوي او ضعيف وكونه قضية يلحقه لما هو هو وكذلك بعض القضايا يلحقها لذاتها انها عكوس لقضايا اخرى او نقايض لها وقد بولغ في شرح الكشف في ان هذه الايصالات المختلفة المراتب اعراض ذاتية للمعلومات التصورية والتصديقية عارضة لها لما هي هي اولا من يساويها بتوجيهات اكثرها تعسفات كما يظهر من التأمل فيما نقلناه او تركناه فن اراد الاطلاع عليها فليرجع اليه فان قلت لما كان موضوع المنطق متقيدا بالايصال كان الايصال من تمة الموضوع فلم يكن من الاعراض المطلوبة له في هذا الفن بل يجب ان يكون المبحث عنه احوالا تعرض للموصل بعد كونه موصلا قلت ما وقع قيده له هو الايصال مطلقا والبحث انما هو عن الايصالات المخصوصة المندرجة تحته او قول قيده الموضوع هو صحة

الايصال لانفسه وعلى هذا القياس نظائر هذا القيد في موضوعات العلوم (لامسألة في المنطق محمولها الايصال البعيد او الابعد) لم يذكر الايصال القريب لانه وقع محمولا في بعض مسائله كقولك المعروف بوجوب تصوره تصور المعروف والحد التام بوصل الى كنهه والرسم الى بعض وجوهه وكقولك الشكل الاول ينتج المطالب الاربعة والموجبتان الكليتان على هيئة الشكل الاول تتيجان موجبة كلية والاستقراء الناقص يفيد الظن (لكن لما تعذر تعداد تلك الاعراض على سبيل التفصيل وكانت مشتركة في معنى الايصال عبر عنها به على سبيل الاجمال) اي المنطق يبحث فيه عن الاعراض الذاتية للمعلومات التصورية والتصديقية وتلك الاعراض لما كانت متكررة بتعدد اعدادها مفصلة وكانت مشتركة في معنى الايصال مطلقا عبر عنها بالايصال المنقسم الى القريب والبعيد والابعد فيكون الايصال القريب الواقع محمولا من الاعراض المتشاركة في مطلق الايصال ويحتمل ان يريد ان المنطق يبحث عن الايصال القريب وعن اعراض مشتركة في الايصالين الاخيرين فان الذاتية والعرضية والجنسية والفصلية يلاحظ فيها معنى الايصال البعيد وكذا الحال في القضية الجمالية والشرطية ونظايرها والموضوعية والمحمولية وشبههما يعتبر فيها الايصال الابعد لكن تلك الاعراض متعددة جد او مشتركة في الايصال البعيد والابعد فغير عنها (لا يقال كل ما يبحث عنه المنطق اما تصور او تصديق من الحقيقة المذكورة) ذكر التصور على سبيل التبعية لان البحث عبارة عن الجمل كما مر فلا يتصور في التصور ومحمول السؤال انه يلزم مما ذكره ان يكون مسائل الفن من جملة موضوعه ولا يكون البحث عن عوارض الموضوع بل عن نفسه وتلخيص الجواب ان لنا قضايا وتصديقات يدخل فيها الايصال اما لوقوعه فيها محمولا واما لاشتغال محمولاتها على معنى الايصال على ما صورناه في معنى الايصال القريب والبعيد والابعد ولنا قضايا اخرى يعرض لها الايصال كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فان مجموعهما معروض للايصال القريب الى قولنا العالم حادث وكل واحد منهما معروض للايصال البعيد اليه فالاولى هي المسائل والثانية هي الموضوع فلا يلزم ما ذكرتم فان عاد السائل وقال التصديقات التي يدخل فيها الايصال قد يعرض لها الايصال ايضا كما اذا ركبت المقدمات المنطقية للاستنتاج منها في نحو قولك هذا شكل اول وكل ما هو شكل اول ينتج كذا فان الايصال الى نتيجة هذا القياس عارض لمقدمته على قياس سائر الاقضية اجيب بان تلك المقدمات اعتبار بن فاعتبار دخول الايصال فيها كانت مسائل و باعتبار عروض ايصال آخر لها كانت من الموضوع فلا محذور فقوله (لانا نقول الحقيقة المذكورة داخلية في المسائل خارجة عن الموضوع) جواب للسؤال المذكور ابتداء وقوله (فان اعتبرت الحقيقة جواب لما اتاد اليه السائل لتفصيل الجواب السابق يدل عليه ان الاعتبار المذكور

(يتبادر)

يتبادر منه الى الفهم ان هناك شيئا واحدا له اعتبار ان لان هناك شيئين متغايرين بالذات وما يقال من ان الداخل في المسائل هو الايصال لاحيية الايصال مردود بان هذه الاضافة بيانية (فهو) اي تبين تصوراتها بل ما يتعلق به هذا التبيين (ليس من المسائل وذلك ظاهر) فان المسألة ما يتعلق به البحث بمعنى الجمل لا ما يتعلق به البحث بمعنى الكشف عن ماهية وتبينها فانه معلوم تصوري لا تصديقي (وان ارادوا التصديق بها الاشياء) اي اثباتها لها (فهو ليس من المنطق في شيء) بل ذلك من وظائف الفلسفة الاولى الباحثة عن احوال الموجودات مطلقا اذ هناك يتبين ان المفهومات التصورية قد تعرض لها الكلية والجزئية والذاتية والعرضية والنوعية والجنسية والفصلية الى غير ذلك مما وقع موضوعا في قسم التصورات وان المفهومات التصديقية يعرض لها كونها حالية وشرطية ونقيض قضية وعكس قضية اخرى الى غير ذلك من المعقولات الثانية التي وقعت موضوعات في مسائل قسم التصديقات وليس على المنطق ان تصوراتها التي هي من مبادئها التصورية وان تعرض لاثبات شيء منها كان ذلك على سبيل نقل المسألة مع برهانها من علم الى علم آخر لفائدة بل ليس عليه الا ان يبحث عن احوال هذه المعقولات الثانية من الجهة المذكورة وقد صرح الرئيس بذلك في رسالة له في موضوع المنطق ثم ان الشارح كان قد كتب في مسودته بعد قوله فهو ليس من المنطق في شيء هذه العبارة واما البحث عن الذاتي والعرضي والجنس والفصل فهو من المعقولات الثالثة لان مفهوم الكلي من المعقولات الثانية وهو باعتبار الخرج عن الماهية وعدم خروجه عنها ذاتي وعرضي وباعتبار انه كالالمشترك او بمنزلة الجنس او فصل على انك لو تصفحت المباحث المنطقية لا تجد بحثا الا وهو من المعقولات الثوالت وما بعدها فلا يستقيم الذهاب الى اعتبار موضوعه اعم من المعقولات الثانية وكأنه انما حذفها لان اثبات هذه العوارض ليس من مسائله كما عرفت وايضا بين مفهومها وبين ما سبق نوع منافرة وهو انه عددها اولامن المعقولات الثانية وجعلها ههنا في المرتبة الثالثة (لا يقال المنطق يبحث عن ان الكلي الطبيعي موجود في الخارج) اشار به الى تقرير دليل آخر للتأخير بن على ان موضوع المنطق يجب ان يكون اعم من المعقولات الثانية وذلك لانه كما يبحث عن احوال المعقولات الثانية يبحث ايضا عن احوال المعقولات الاولى فان الوجود الخارجي وكون الماهية النوعية متعينة ومحصلة وكون الجنس ماهية مبهمه وكون الفصل علة الجنس احوال لطبايع هذه الاشياء التي هي معقولات اولى للمفهوماتها التي هي من المعقولات الثانية فوجب ان يكون موضوع ما يتناول المعقولات الاولى والثانية وهي المعلومات التصورية والتصديقية (بل انما يبحث عنها اما على سبيل المبادئ) اذ لا بد ان يكون لهذه المسائل تعلق بهذا الفن اما تعلق السوابق فهي من المبادئ واما تعلق اللواحق فهي (لتبين الصناعة بما ليس منها) اول هذا

ولذلك فلا أقل من أن يكون لها مدخل في إيضاح مسائل هذا الفن لأن التمثيلات لا تكون موصفة لها غاية الإيضاح إلا بعد معرفة هذه المسائل كما استبعد عليه في اثبات وجود الكلبي الطبيعي وقد اجب بوجه آخر وهو أنه لا معنى للبحث عن المعقولات الثانية إلا أن يحمل أوصافاً عنوانية ويجرى بها الأحكام على ذواتها التي هي المعقولات الأولى فالبحث في هذه المسائل أيضاً عن أحوال المعقول الثاني إلا أنه لما كان الحق أنها ليست من مسائل المنطق اكتفى في حله بالوجه الأول (على أنهم) أي وفيه نظر مع أنهم (أنعوا) والمقصود إبطال مذهبهم بعد تزيف دليلهم (ضرورة أن المنطق لا يبحث عنها أصلاً) أي لا يبحث عن أحوال خصوصيات المعارف والجميع المستعملة في سائر العلوم فضلاً عن أحوال خصوصيات جميع المعلومات التي من شأنها الإيصال وذلك مما لا شبهة فيه (الأم من حيث أنه ذاتي) وهو من هذه الخيفية نوع من مفهوم المعلوم التصوري كالإنسان بالقياس إلى الحيوان فيكون عروض ذلك الانقسام له كعروض الضحك للحيوان وكذا الحال في الإيصال إلى الحقيقة المعرفة لأن الحد نوع مخصوص من ذلك المفهوم وكذا السالبة الضرورية والمرتبة على هيئة الشكل الأول نوعان مندرجان تحت المعلوم التصديقي والعروض بتوسطهما يكون لاحقاً بواسطة أمر إخص (وليس لك أن تورد هذا السؤال على المعقولات الثانية) أي ليس لك أن تقول إن أريد بالمعقولات الثانية ما صدقت هي عليه من الأفراد لزم أن يكون خصوصيات المعقولات الثانية التي لها مدخل في الإيصال إلى المجهول موضوع المنطق وليس كذلك إذ لا يبحث فيه عن أحوال تلك الخصوصيات قطعاً وإن أريد بها مفهوماتها كان بحثه عن الأعراض الغريبة التي تلحقه لأمر إخص كما ذكرتموه في المعلومات التصورية والتصديقية (فإن البحث عن أحوالها من حيث أنها تنطبق على المعقولات الأولى) قال الشارح تقرر هذا الجواب موقوف على مقدمة هي أن من المعقولات الثانية ما لا مدخل له في الإيصال إلى المجهولات كالوجوب والامكان والامتناع فإن الماهيات إذا حصلت في الأذهان وقست إلى الوجود الخارجي عرضت لها هذه العوارض هناك ولا يحاذي بها أمر في الخارج فهي معقولات ثانية فإذا حكم عليها بأن يقال الواجب كذا والممكن كذا إلى غير ذلك من الأحكام لم يكن لتلك الأحكام دخل في الإيصال وإن كانت متعددة منها إلى المعقولات الأولى ومنها أي من المعقولات الثانية ماله تعلق بالإيصال وهي منقسمة إلى قسمين أحدهما معقولات ثانية لا تنطبق على المعقولات الأولى ولا تسري أحكامها إليها كعروض الوجوب والامكان والامتناع فإنها معقولات ثانية موصلة لكن أحكامها لا تعدى منها إلى المعقولات الأولى كالإخفى وثانيهما معقولات ثانية تنطبق على المعقولات الأولى وتسري أحكامها إليها كالتى يبحث عن أحوالها في المنطق فإنا إذا علمنا أن الكلبي منحصر

(في خمسة)

في خمسة عرفنا أن الحيوان لابد أن يكون أحدها وإذا حكمنا على الجنس والفصل بأحكام كان الحيوان والناطق مندرجين في تلك الأحكام وكذا إذا علمنا أن السالبة الدائمة تنعكس كنفسها عرفنا أن قولنا لاشئ من الإنسان بحجر دائماً ينعكس إلى قولنا لاشئ من الحجر بإنسان دائماً وعلى هذا القياس سائر مسائل المنطق فإنها أحكام على المعقولات الثانية سارية منها إلى المعقولات الأولى وإذا تمهدت هذه المقدمة فنقول فنختار من شتى السؤال أن المراد من المعقولات الثانية ما صدقت هي عليه من الأفراد قوله يلزم أن يكون جميع المعقولات الثانية موضوع المنطق فلنسلم أذ ليس موضوع جميع المعقولات الثانية مطلقاً بل لابد من اعتبار الإيصال كما صرح به ولا جميع المعقولات الثانية التي من شأنها الإيصال بل جميع المعقولات الثانية التي لها مدخل في الإيصال مأخوذة على وجه كلي بحيث تنطبق على المعقولات الأولى وتعدى أحكامها إليها كما دل عليه لفظ القانون في تعريف المنطق فإن محصل هذا العلم أنهم أخذوا دلتابع الأشياء واعتبروا عوارضها العقلية التي لها مدخل في الإيصال وحكموا على تلك العوارض أحكاماً كلية تدرج فيها أحكام تلك الطبائع بحيث يمكن لنا أن نعرف أحوال خصوصيات الطبائع في باب الإيصال إذا رجعنا إلى أحوال العوارض على ما فصلناه سابقاً فافهم ذلك فإنه نكتة دقيقة لا يقال نحن أيضاً نقيد المعلومات التصورية والتصديقية بقيد يخصهما بموضوع المنطق لانا نقول لا يبحث فيه إلا عن أحوال المعقولات الثانية المنطبقة على المعقولات الأولى فإن لم ينته تخصيصك إليها لا يجديك تعاون انتهى فلا حاجة للعدول عن المحجة البيضاء إلى اعتبار الأعم وهل هذا الاعتراف بخطئية العدول (وهو باب إيساغوجي) يعني مباحث الكليات الخمس وانما سميت به لأنه اسم حكيم استخراجها وذوونها وقيل لأن بعضهم كان يعلمها شخصاً مسمى بإيساغوجي وكان يخاطب في كل مسألة منها باسمه ويقول بإيساغوجي الحال كذا وكذا (وهو باب باري أرميناس) وهو باب القضاء وأحكامها وحصر أبواب الصناعة في خمسة لأن الصناعة إما أن تفيد التصديق أو ما يقوم مقامه من التخيل فإن ما لا يفيد شيئاً منهما لا يعتد به في فننا هذا والأول إما أن يفيد تصديقاً غير جازم وهو الخطاية أو يفيد تصديقاً جازماً وح أما أن يفيد اليقين فهو البرهان أو غيره فإما أن يعتبر فيه عموم الاعتراف أو التسليم فهو الجدل والافهوه المغالطة فهذه الصناعات الأربع موقوفة للتصديق وأما الشعر فإنه يفيد التخيل الجارى مجرى التصديق من حيث تأثيره في النفس قبضاً وبسطاً وإقداماً واحجاماً الأرى أن قولك في العمل أنه مرة مقيئة ينفر الطبيعة عن تناوله مع العلم بأنه كذب تنفيراً موجبا للاجتماع عنه كالأول كان هناك تصديق وقولك في الخمر أنها يافوتة سبالة رغبها في الإقدام على شربها مع ظهور كذبه ترغيباً كاملاً كالأول كان هناك تصديق بذلك ونريدك بسطاً لتفصيل الكلام فنقول إن الإيصال إلى التصورات يتم

(س)

(١٠)

بتركيب المفردات ابتداء تركيباً تقيدياً فلا بد من معرفة احوال المفردات اعني احوالها التي لها دخل في حصول المركب التقيدي الموصل الى التصور لاجمع احوالها على الاطلاق ولا بد ايضا من معرفة احوال المركبات التقيدية من حيث الايصال فحصل بيان في قسم التصورات واما الايصال الى التصديقات فيحتاج الى تركيب المفردات او لا تركيباً خبرياً ثم يتركب تلك التراكيب الخبرية تركيباً ثانياً فلا بد ههنا من معرفة احوال المركبات الاولى الخبرية ومن معرفة احوال المفردات من حيث يحصل منها هذه المركبات الخبرية كما حوالها باعتبار كونها موضوعات او محمولات او روابط او غيرها دون احوالها باعتبار كونها ذاتيات او عرضيات او اجناساً او فصولاً وذلك باب باري از مبنیاس ولا بد ايضا من معرفة احوال المركبات الثانية ولها صور ومواد فالبحث عن صورها باب القياس لانه العمدة والاستقراء والتجريب من نواحيه وعن موادها ابواب الصناعة لا يقال مواد المركبات الثانية هي المركبات الاولى وقد عرفت في باب القضايا احوالها واحوال مفرداتها التي لها تعلق لحصولها منها فالحاجة الى الصناعات لانا نقول احوال المركبات الاولى على قسمين احدهما ما يمرض لها بالقياس الى النتيجة اللازمة منها ككونها مفيدة للدين او الظن الى غير ذلك وثانيهما ما يمرض لها لاي هذا الاعتبار كالانقسام والتافض والانمكاس فالبحث عن هذه الاحوال هو باب القضايا ولم يعتبر فيها كونها مواداً للعجج وان لها نتائج والبحث عن الاحوال الاولى هو باب الصناعات التي بين فيها ان القضايا الواقعة مواد الاقيسة اصناف منها ما يوصل الى اليقين ومنها ما يوصل الى الجزم الخالي عن اليقين او الى الظن او الى الخطأ وبين فيها ايضا ان تلك الاصناف كيف يحصل ويميز بعضها عن بعض ففائدة البرهان للناظر بتحقيق الحق على وجه لا يحوم حوله شك ولا يتطرق اليه تغير اصلاً امام نفسه واما للمستعدين لذلك من الخواص وفائدة الخطابة ترغيب العوام القاصرين عن درجة البرهان فيما ينفعهم من امور دينهم ودنياهم وفائدة الجدل لزام الخصم المخالف للحق دفعه عن التصرف في العامة بملائهم الى لباطل وتخليصه له عن تلك المخالفة بايقاع وهن في اعتقاده والمراد باعتبار عموم الاعتراف او التسليم في الجدل ان يكون كذلك في نفس الامر لان توهم فيه ذلك والادخل فيه الشعب الشبيه به وهذه الصناعات الثلاث هي العمدة التي اشير اليها بقوله تعالى ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن وفائدة المغالطة تغليب الخصم والاحتراز عن تغلبه اياه ومرتبة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثاني ان يغلط وتعالى من ان يغلط والشعر وان كان مفيداً للخواص والعوام فان الناس في باب الاقدام والاجتهاد اطوع للتخييل منهم للتصديق الا ان مداره على الاكاذيب ومن ثمة قيل احسن الشعر اكذبه فلا يابق بالصادق المصدوق كما يشهد به

(قوله)

قوله تعالى وما علمناه الشعر وما ينبغي له (تسعة منها مقصودة بالذات) اي بالنسبة الى الفن لانها اجزاؤه وان كان بعضها وسيلة الى البعض واما باب اللفاظ فهو خارج عند فلا يكون مقصوداً الا بالعرض لا يقال الموصل الى التصور ايضا قد يوصل الى الكنه وقد يوصل الى وجه من الوجوه والحدود والرسوم مواد يحتاج الى تحصيلها وتغير بعضها عن بعض فهناك باب آخر او بيان لانا نقول قد ادرج الاول في باب التعريفات والثاني في باب المقدمات (لان الموصل الى التصور التصورات) اي الادراكات الساذجة والموصل الى التصديق التصديقات والتصوير) اي الادراك الساذج الذي هو قسيم للتصديق مقدم عليه طبعاً سواء كان جزءاً او شرطاً (وكان بيان المقدمة الثانية ظهراً) لان التصور لو كان علة تامة للتصديق لزم من كل تصور تصديق وانه بط لا يخفاء (الابد تصور المحكوم عليه وبه والحكم) وقد تبين لك مما سبق ان ادراك كل واحد من هذه الامور ادراك ساذج فيكون التصور المقابل للتصديق مقدماً عليه (وينعكس بعكس النقيض) انما احتاج الى اعتبار هذا العكس لان معنى توقف التصديق على هذه التصورات انه لا يحصل الا بعد حصولها كما اشار اليه بما ذكره من انه لا يحقق التصديق الا بعد تصور هذه الامور فانه تفسير للتوقف ومن البين ان محصول هذا المعنى هو انه اذا حصل التصديق حصل تصورات هذه الامور واذا لم يحصل تصور احدها لم يحصل التصديق فلا بد من اعتبار عكس النقيض حتى يظهر معنى التوقف بتمامه (بل على نفسه) هذا اذا كان الحكم جزوياً واما اذا كان نفسه فلا يتصور هناك توقف التصديق لامتناع توقف الشيء على نفسه (ولا يلزم منه ان يكون) كانه قبل لتوقف التصديق على تصور الحكم لزم ان تكون اجزاء التصديق ازيد من الاربعة التي هي التصورات الثلاث ونفس الحكم الذي هو من الافعال الاختيارية لان تصور الحكم جزء خامس حينئذ فاجاب بانه ليس يلزم من ذلك ان يكون تصوره جزءاً منه بل (جاز ان يكون شرطاً له كما صرح به الكاظمي) في شرح الملخص (والحق في الجواب اشار به الى ان الجواب الاول ليس بحق لما تقرر من ان الحكم صورة ادراكية لافعل ومن الظاهر المكشوف ان التصديق لا يتوقف على تصور تلك الصورة الادراكية (اعني ثبوت احد الامرين) اراد به ادراك ثبوت احد الامرين (للاخر كما) في الحملات (او ثبوته) عند الآخر كما في المتصلات (او مناقلة اياه) كما في المتصلات وهذا كله تفسير لايقاع النسبة ويعلم منه تفسير الانتراع (واستعماله في الموضوعين بالمعنيين) اي استعمال المص الحكم اولا بمعنى النسبة واعتبر تصوره وثانياً بمعنى الايقاع واعتبر نفسه لا تصوره ونبه بذلك على ان لفظ الحكم مشترك بين المعنيين فاندفع الاشكال بهذا فيه (بل يكفي حصول تصوراتها بوجه ما) وكيف لا واكثر القضايا وان كانت يقينية من هذا القبيل فانا نحكم بان الواجب تعالى

موجود وعالم وقادر الى غير ذلك من الاحكام التي تتيقن بها مع انما تصور اطرافها
والالتصاف بينهما الابوجه مادون حقائقها (فان التصور قابل للقوة والضعف) كما في
المثال المذكور وبقوله اهما امكن جريان الاكتساب فيه خلافا لما اختاره الامام
من انه لا يمكن ان يكتسب التصورات بل كلها ضرورية وقد اعتذر له بان التفاوت
في التصورات كالتفاوت بين القليل والكثير والتفاوت بين التصديقات اليقينية والظنية
بحسب الشدة والضعف مع اتحاد المتعلق فله ان يقول ان في ذلك المثال تصورات
متعاقبة متعاقبة بامور متعددة فليس هناك تصور متعلق بشئ واحد قديقوى ذلك
التصور شيئا فشيئا فانه من التخصيص الى الكمال وكذا الحال فيما يتوهم انه مكتسب
بحد او رسم وكل واحد من تلك التصورات المتعددة المجتمعة حاصل بالضرورة
لا بالاكتساب (ولو كان العلم بالوجه) هذا كلام محقق لا غبار فيه فان لفظ الشئ
مثاله مفهوم صادق على الاشياء كلها فهو وجه لها ويمكن لنا ان تصور هذا
المفهوم مع عدم التوجه الى ماصدق هو عليه كما في قولنا مفهوم الشئ يساوى مفهوم
الممكن العام فلو كان العلم بالوجه (هو العلم بالشئ) من ذلك الوجه لم ان يكون جميع
الاشياء معلومة لنا في هذه الحالة (مع عدم توجه عقولنا اليها) ويمكن لنا ايضا
ان نجعل هذا المفهوم آلة للملاحظة افرادها كلها كما في قولنا كل شئ فهو ممكن عام
فان العقل ههنا قد توجه الى جميع الاشياء فصارت معلومة لنا بهذا الوجه الان
حصولها حينئذ حصول اجمالى في غاية الضعف فتصور هذا المفهوم بالاعتبار الاول
هو العلم بالوجه وذلك امكن به ان يحكم عليه دون افراده وباعتبار الثانى هو العلم
بالاشياء من هذا الوجه ومن ثم امكن به ان يحكم عليها دونها فان قلت لعل القائل بالاعتقاد
اراد بالعلم بالوجه العلم به بالاعتبار الثانى قلت فقد صار النزاع لفظيا لا طائل تحته
مع ان الظن المتبادر هو الاعتبار الاول (هذه شبهة اوردت على قولهم المحكوم عليه
يجب ان يكون معلوما) لا يمكن ايرادها على قولهم المحكوم به يجب ان يكون معلوما
لان اللازم منه ان كل ما هو مجهول مطلقا يمتنع الحكم به ولا محذور فيه لان المجهول
المطلق ههنا وقع محكوما عليه لا محكوما به وقس على ذلك حال النسبة (لو صدق
كل محكوم عليه معلوما باعتبار ما بالضرورة لانعكس بعكس النقيض) اطلاق
الضرورة يوهم انه اراد بها الضرورة الذاتية المفسرة بالمعنى الاعم اعنى مادام
الذات فجاز ان يكون متساوفا الوصف اعنى كونه محكوما عليه لكن انما يصح ذلك
اذا كان الوصف لازما وكذا الحال في الضرورة المذكورة في العكس لان منشأها
وصف اللامعالمومية فان قيل نحن لاندى الضرورة الذاتية بل الوصفية قلنا كان هذا
هو الوجه الاول مما اشار اليه بقوله وقد يجاب عن شبهة بوجوه اخرى هذا وقد قيل
ان قولنا كل محكوم عليه يجب ان يكون معلوما بوجه ماقضية ذهنية اى كل ماصدق

(عليه)

عليه في الذهن انه محكوم عليه صدق عليه فيه انه معلوم فان هذا العنوان والمحمول
يتمتع صدقهما في الخارج على شئ محقق او مقدر وانعكاس الموجبة الى الموجبة بعكس
النقيض لو ثبت فانما يثبت في النضائيا الخارجية والحقيقية فان القوم اعتبروا الحكماء في
العكسين وغيرهما دون الذهنية فثبتت لهما ذلك العكس على ان ماساوى في منع انعكاس
الخارجيات في انعكاس الذهنية كما سنبيه عليه (لان) القضية (اللازم من الثانى) اى من
الشئ الثانى مخالفة للتالى في الموضوع والمحمول لان تلك القضية هي قولنا المحكوم عليه
في هذه القضية يصح الحكم عليه والتالى هو قولنا كل مجهول مطلقا يمتنع الحكم عليه
واللازمة من الشئ الاول هي قولنا بعض المجهول مطلقا لا يمتنع الحكم عليه فالزم
من الاول مناقض للتالى وما لم يمتنع من الثانى منافاه فالحاصل ان صدق التالى على التقدير
الاول يستلزم صدق المتناقضين وعلى التقدير الثانى صدق المتنافيين فصدقه مع
وكذبه واجب وهو المط (ونحرير الجواب) فيه اشارة الى ان كلام المص في الجواب
ليس محمرا فانه قال مامعناه ان اخذ التالى خارجيا كان كاذبا لا متناع وجوده موضوعه
في الخارج وح يكون لزومه لمقدمه ممنوعا وان اخذ حقيقيا لم يلزم خلف وظاهر هذا
الكلام انه جعل كذب التالى اما دليلا على بطلان الملازمة او سندا لمنعها وكلاهما
غير موجه فانه ان اراد الاول اتجه عليه ان يقال لان كل ما هو موجود في الخارج
فهو معلوم بوجه ما بل المعلوم هو الوجه سلمناه لكن كذب التالى لا يدل على كذب
الملازمة لجواز التلازم بين الكاذبين وان اراد الثانى ورد عليه ان السند يجب ان يكون
ملزوما للتع وكذب التالى لا يستلزم كذب الملازمة فلا يصلح ان يكون سندا لمنعها
فالشراح حرره بان وجه اول الملازمة بطريق عكس النقيض وحول ههنا السند
المذكور الى منع الانعكاس فاستقام الكلام وانضح المرام (وهذا بعينه هو المذكور
في ان عدم انعكاس الموجبة الخارجية الى الموجبة) فانه ذكر هناك انها لا تنعكس الى
الموجبة لجواز ان لا يكون لنقيض احد الطرفين تحقق كقولنا كل ماله الامكن الخاص
له الامكان العام ولا يصدق بعض ما ليس له الامكان العام ليس له الامكان الخاص وهذا
البيان عام يتناول الحقيقية والذهنيات ايضا (فكلام على السند الذى) هو اخص
من المنع فلا يكون منعه مفيدا اصلا ولا ابطاله ايضا على ان ذلك الفرق لا يضربنا
اذ نحن نقول كل ما هو موجود في الخارج فانما نحكم عليه بانه ممكن عام او شئ او موجود
فيكون معلوما بوجه ما كما تحفته (وان اخذت) القضية التي هي التالى (حقيقية
فالمشرطية مسلمة) اى لا تنازع فيها ولا تمنع ما ذكر في بيانها من الانعكاس مع امكانه
بل تقتصر على منع كذب التالى (ونختار انه) اى المحكوم (عليه معلوم باعتبار ما)
ولا محذور (فان صحة الحكم باعتبار انه معلوم باعتبار امتناع الحكم على تقدير ان يكون
مجهولا) مطلقا فلا منافاة بين التالى والقضية اللازمة منه لا يقال اذا كان ذلك الامتناع

على تقدير وصف الجهولية كانت القضية وصفية لازمة ذاتية كما قررتموه
لأننا نقول قد ثبتنا على أن الضرورية الذاتية بالمعنى الاعم قد تكون ضرورة وصفية
فإن قلت التقدير في لقضية الحقيقية راجع إلى وجود الموضوع لا إلى انصافه بالعنوان
كما ذكرتم قلت بل هو راجع إليهما لأن التقدير في الوجود يستلزم التقدير في الانصاف
فيكون معنى القضية المذكورة أعني التالي كل ما لو انصف بصفة الجهولية على تقدير
وجوده فإنه يمتنع الحكم عليه (هذا ان اخذ) أي هذا الذي حررناه من كلام
المص جواب عن الشبهة ان اخذ (التالي موجبة) معدولة الطرفين اذ يمكن ح منع
الملازمة بمنع الانعكاس (لم تأت منع الملازمة لتبين الانعكاس) اما إلى السالبة فبا
لانفيق واما إلى الموجبة السالبة الطرفين فيمضي في الشرح (وتعين في الجواب)
(منع كذب التالي والخلف) فنترك قضية اخذ التالي خارجيا أو حقيقيا ونختار
التالي من شق السؤال ونمنع الخلف بان صحة الحكم باعتبار كونه معلوما بوجه ما
وامتناعه على تقدير انصافه بالجهولية كما مر آنفا وقد اورد على جواب المص (ان
المحكوم عليه في التالي ان كان معلوما باعتبار جاز اخذه خارجيا) لان امتناعه انما كان
بسبب ان الموضوع غير معلوم بوجه من الوجوه فلا يكون موجودا في الخارج فلا
يصدق عليه الايجاب الخارجي والا أي وان لم يكن معلوما باعتبار (لم يستقيم الحل
على الشق الثاني) من السؤال (وهو خارج عن قانون التوجيه) لان المنجيب قد منع
الملازمة على تقدير ومنع لزوم الخلف على تقدير اخر فالواجب على الممثل ان يستدل
على المقدمة المنوعة ومن البين ان ما ذكره في هذا اليراد لا يثبت الملازمة ولا الخلف
فيكون خارجا عن ذلك القانون مع كونه كلاما صادقا في نفسه ورد ايضا بانه
استفسار وهو منصب السائل دون الممثل وليس بشيء لانه تريد على قياس ما ذكر
في تقرير الشبهة لا الاستفسار (وقد يجاب عن الشبهة بوجوه اخر احدها
ان المدعى) يريد ان لا تدعى قضية ضرورة ذاتية كما سبق إليه اوهاكم بل قضية
مشتملة على ضرورة وصفية فإن ذات المحكوم عليه لا يقتضي المعلومية بل وصفه أعني
كونه محكوما عليه الأبري انه اذا زال هذا الوصف عنه جاز كونه مجهولا مطلقا
(ولذي يلزمه بحكم الانعكاس) وهو قولنا (كل مجهول مطلقا يمتنع الحكم عليه
مادام مجهولا مطلقا) فهو ايضا قضية ضرورة وصفية وليس صدقه على
الشق الاول مستلزما لصدق المتناقضين لان اللازم من صدقه على هذا التقدير
مطلقة عامة وهي لاتناقض المشروطة عامة كانت او خاصة ولا على الشق الثاني
مستلزما لصدق المتناقضين هذا ان قررت الشبهة على الوجه الذي سبق واما
اذا قبل المحكوم عليه في التالي اما ان يكون مجهولا مطلقا حال الحكم عليه بذلك
الامتناع او يكون معلوما باعتبار وجب ان يجاب باختيار الشق الثاني لان اللازم

(على)

على الشق الاول هو قولنا بعض المجهول مطلقا لا يمتنع الحكم عليه حين هو مجهول
مطلقا وهذه الحقيقة تناقض تلك المشروطة (وثانيهما ان المجهول مطلقا) يعني ان
المجهول المطلق عبارة عن ذات موصوفة بالجهولية (فله اعتبار ان احدهما ذاته
من هذه الحقيقة) أي من حيث انصافها بصفة الجهولية (والثاني) ذاته (لا من هذه
الحقيقة والحكم) بامتناع (الحكم يشتمل على اعتبارين ايضا) احدهما (الحكم)
وثانيهما (امتناعه) فالحكم راجع إلى ذات المجهول المطلق مأخوذة بالاعتبار
الاول وامتناع الحكم راجع إليهما مأخوذة بالاعتبار الثاني (فال موضوع فيهما) أي
في قولنا كل مجهول مطلقا يمتنع الحكم عليه وقولنا بعض المجهول مطلقا لا يمتنع
الحكم عليه (بمختلف) بالاعتبار (فلا منافاة) بينهما لا بطريق التناقض ولا بوجه
آخر فان قيل هذا الجواب يقتضي ان يكون انصاف تلك الذات بالجهولية منشأ الصحة
الحكم عليها لا لامتناعه والامر بالانعكاس قلنا مراده ان صحة الحكم وعدم امتناعه من
حيث انه معلوم باعتبار الانصاف بالجهولية وان امتناعه لا من حيث انه معلوم بذلك
الاعتبار وخلاصته ان منشأ الصحة هو المعلومية بصفة الجهولية ومنشأ الامتناع
هو الانصاف بتلك الصفة الأبري انه قال اولا بالجهولية امر معلوم وقال ثانيا
في اعتبار الاول يكون معلوما فقد اعتبر معلومية من حيث انصافه بالجهولية
فهذا الاعتبار جعل حقيقة الانصاف مرجعا لصحة الحكم واذا قطع النظر عن هذه
المعلومية كان مجهولا مطلقا كما صرح به في قوله (والموصوف بالجهولية لا يكون
معلوما الا بذلك الاعتبار) وهذه الجهولية مرجع لامتناع الحكم في قوله هو المأخوذ
بالاعتبار الاول انه المأخوذ من حيث انه معلوم بالاعتبار الاول ولما كان الاعتبار الثاني
نفي الاول كان اثباته في مقابلة المعلومية بالاعتبار الاول نفيا لتلك المعلومية بمعنى (قوله
هو المأخوذ بالاعتبار الثاني) انه المأخوذ لا باعتبار تلك المعلومية أعني مع قطع النظر
عنها وهو نفس الانصاف بالجهولية واذا تحققت ما تلوناه عليك ظهر لك ان حل
الشبهة في هذا الجواب انما هو على شق المعلومية بوجه مخصوص معين لا على
شق الجهولية كما يترأى من ظاهره (فلئن قلت أي جهة تفرض الحكم) أي
ما ذكرتم من ان المجهول المطلق فيه جهتان متغايرتان احدهما الحكم وصحته
والاخرى لامتناعه بقطعنا (لان الحكم ليس الا بامتناع الحكم) فكل ما يكون
جهة الحكم فهي جهة لامتناعه فيكون من جهة واحدة محكوما عليه وغير
محكوم عليه وهذا تناقض اجاب بان الجهة مختلفة لان المجهول المطلق
محكوم عليه من حيثية هي معلومية باعتبار صفة الجهولية (بامتناع الحكم)
لا من تلك الحقيقة بل من حيثية اخرى هي انصافه بالجهولية فلا تناقض ولا تنافي
كأيناه فان قيل أي جهة تفرض لامتناع الحكم عليه فتلك الجهة يحكم على المجهول

مطلقا بامتناعه اذبتك الجهة بمتناع الحكم عليه بامتناع الحكم فلما اتصافه بامتناع الحكم
من جهة اعني الاتصاف بالمجهولية ومن هذه الجهة بمتناع ان يحكم عليه بل الحكم عليه
من جهة اخرى هي المعلومية بذلك الاتصاف فانما يحكم عليه باعتبار معلوميته لنا
بامتناع الحكم عليه لا بهذا الاعتبار بل باعتبار آخر فلا اشكال اصلا (وثالثها
ان المحكوم عليه في التالي هو الحكم) يريد انا انما ادعينا ان الحكم على الشيء يتوقف
على تصويره بوجه ما واللازم منه ان يكون الحكم على ما لم يتصور اصلا بمتناعه
فالمحكوم عليه في هذا التالي اللازم لما ادعينا هو الحكم (والمجهول مطلقا ما تبين به
المحكوم عليه) وقد حكم على الحكم المقيد للمتين بالمجهول المطلق (نفس الامتناع)
لا بامتناع الحكم عليه حتى يرد الاشكال عليه ايضا ونظيره قولنا (شريك الباري
يمنع واجتماع التقيضين مستحيل) فان الحكم فيهما بنفس الامتناع والاستحالة على
الشريك والاجتماع المتعينين بالاضافة الى الباري والتقيضين ويعود الالتزام لان
لازم اللازم لازم فالقضية المستلزمة للحج تكون لازمة لدعائكم ايضا واجاب بان هذه
القضية بحسب المعنى عين التالي الذي لزم مدعا فان المحكوم عليه فيهما هو الحكم
والمحكوم به هو نفس الامتناع ولا مخالفة بينهما لا بتقديم الحكم على ما يعينه وتأخير
عنه ومثل لتوضيحه مثالا ثم اشار الى انه قد يقال ان التغاير في ذلك المثال وفيما نحن
فيه ايضا معلوم بلا اشتباه الا ان هذين التغايرين متلازمان فتوهم بينهما الاتصاف
ورده بان ذلك انتفا بر انما هو بحسب اللفظ دون (الحقيقة يصدق عليه بالاجاب
او السلب) اذ لا يخرج عن النفي والاثبات بالضرورة والاتفاق (لكن السلب غير
صادق هناك) اي في نسبة مفهوم ما بمتناع الحكم عليه الى المجهول المطلق على تقدير
امتناع الحكم على ما لا يتصور اصلا لكونه مشروطا بتصور المحكوم عليه بوجد ما
فتمين الاجاب فصار المجهول مطلقا محكما عليه بامتناع الحكم عليه وعاد الاشكال
وما ذكره من التغاير ليس الا بحسب اللفظ مكابرة صريحة (ويمكن تقرير الشبهة على
وجد يندفع عنها جميع الاجوبة) اما اندفاع الجواب الذي حرره الشارح فلان
محصوله منع الانعكاس الذي يبين به الملازمة في تقرير الشبهة على الوجه الذي سبق
وقد بينت ههنا بانتفاء الشرط دون الانعكاس واما اندفاع الثاني فلتحقق التناقض
بين الدائمة السالبة التي هي التالي وبين المطلقة العامة الموجبة سواء كانت لازمة منها
او صادقة في نفس الامر واما الاندفاع الثالث فلانه لما كان انتفاء الحكم لانتفاء شرطه
كان السلب من جهة المجهولية لا من حيث الذات فان قلت قد تحقق هناك ان سلبه
باعتبار الاتصاف بالمجهولية واثباته باعتبار المعلومية بهذا الاتصاف قلت اذا كان معلوما
بهذا الوجه لم يكن مجهولا مطلقا وكلاهما فيه كما سنذكره واما اندفاع الرابع مع
كونه مندفعاً عما سبق ايضا فلان المحكوم عليه في قولنا لشيء من المجهول مطلقا

(دائما)

دائما محكوم عليه دائما هو المجهول المطلق لا الحكم بلاخفاء (واما انتفاء التالي) فلانه
بين انتفاؤه اوليا باننا نحكم على المجهول مطلقا دائما احكاما صادقة في نفس الامر اما
بلا تردد واما معه في صور متعددة بل نحكم عليه باي مفهوم نسبناه اليه تارة بالاجاب
وتارة بالسلب فيكون احدهما صادقا قطعا على ان مطلق الحكم سواء كان صادقا
او كاذبا كاف لنا في مطلوبنا اذ يصدق ح ان المجهول مطلقا دائما محكوم عليه في الجملة
وهو اما نقبض التالي او اخص منه فلو صدق ايضا التالي لاجتماع التقيضين وهو محال
وثانيا (بان المحكوم عليه) في التالي (ان كان مجهولا مطلقا) دائما كان صدقه مستلزما
لصدق التقيضين معا كما عرفت وان كان معلوما باعتبار في الجملة (لم يكن مجهولا
مطلقا دائما والكلام فيه) وايضا اذا كان معلوما باعتبار صح الحكم عليه فيكون
صدق التالي حينئذ مستلزما لصدق المتنافيين كما مر (والجواب الخامس لمادة الشبهة)
جعله حائما اي قاطعا لمادة الشبهة اما بناء على انها بهذا التقرير قد بلغت نهايتها
في القوة الا يرى الى اندفاع تلك الاجوبة السابقة عنها كما يكون جوابا لها كما يكون
قاطعا لمادتها بالكلية اذ ليس لها مرتبة اخرى اقوى حتى يرتقى اليها واما بناء على
ان هذا الجواب يدفعها على اي وجه قدرت كما لا يخفى واما بيان ان المجهول مطلقا
دائما معلوم بالذات مجهول مطلق بحسب الفرض فهو انا اذا قلنا كل مجهول مطلقا
دائما فهو كذا فلا شك ان العقل بمفهوم هذا العنوان قد توجه الى افراد هذا
المفهوم وجعله آلة للملاحظة على وجه كلي اجبالي فتكون معلومة بهذا الوجه
قطعا وتلك الافراد هي ذات المجهول مطلقا دائما فوجب ان يكون ذاته معلومة
باعتبار اتصافه بصفة المجهولية المذكورة وهذا امر معلوم بالضرورة واذا كان
ذاته معلوما باعتبار لم يكن مجهولا مطلقا دائما في نفس الامر بل بحسب فرض العقل
حيث توجه اليه بهذا المفهوم والحكم على تلك الذات باعتبار معلوميتها وسلب الحكم
عنها باعتبار فرض اتصافها بالمجهولية المطلقة الدائمة فان قلت اذا كان تلك الذات
معلومة للعقل فكيف يحكم عليها بسلب الحكم وامتناعه مع ان المعلومية تقتضي صحة
الحكم واثباته قلت هي وان كانت معلومة له لكنه لم يلاحظها باعتبار اتصافها بصفة
المعلومية بل بصفة تلك المجهولية وتلخيصه ان مفهوم المجهول مطلقا دائما مفهوم كلي
فالعقل ان يجعله ملحوظا بالذات وان يجعله مرآة للملاحظة الجزئية كما في سائر
المفاهيم الكلية واذا جعله مرآة لها لاحظها من حيث انها متصفة بهذا المفهوم
الذي هو منسأ امتناع الحكم عليها فيحكم عليها بذلك الامتناع فلها معلومية مرتبة
على هذه الملاحظة لكنها في تلك الحالة ليست ملحوظة للعقل من حيث اتصافها
بتلك المعلومية بل تحتاج في كونها ملحوظة من هذه الهيئة الى ملاحظة ثانية مرتبة
على الملاحظة الاولى فاذا لاحظها العقل بذلك اي باعتبار معلوميتها حكم عليها

(س)

(١١)

بحكمة الحكم لا متناعد لا يقال من الشرايط المعبرة المذكورة في القضايا ان يصدق
العنوان على الذات في نفس الامر لان الاكتفاء بمجرد فرض صدقه بوجب كذب
القضايا الكلية كما هو المشهور واذا كان ذات المجهول مطلقا دائما معلومة باعتبار
مخصوص ولم يصدق عليها ذلك الوصف العنواني الا بحسب الفرض كما ذكر نموه
لزم ذلك الاكتفاء الموجب للكذب القضية الكلية لانا نقول المتعبر بحسب نفس الامر
هو امكان صدق العنوان وبه يدفع لزوم كذب تلك القضايا ومن المعلوم ان المعلوماتية
ليست واجبة لذات الموصوف بها فيمكن ان يكون مجهولا مطلقا دائما ومن اعتبر
الفعل في نفس الامر جملة شرطيا لاعتبار القضية لا لصدقها الذي يكفيه صدق
العنوان بالامكان اما وحده او مع الفعل بحسب الذهن كما سيأتيك في تحقيق المحصورات
فان قلت هذه الكفاية انما هي في غير الوصفيات واما اذا كانت القضية من الفعليات
الوصفية كان ثبوت المحمول لموضوع في نفس الامر متفرعا على ثبوت العنوان له بحسب
نفس الامر اذ لا يكفي هناك امكان صدق العنوان لا وحده ولا مع الفعل بحسب الفرض
وما نحن فيه من هذا القبيل فان امتناع الحكم انما هو بسبب المجهولية المذكورة فاذا
لم يتصف بهما في نفس الامر شيء لاقى الذهن ولا في الخارج لا محققا ولا مقدرا
بناء على صدور الحكم الشامل عنا بان كل ممكن بالامكان العام فهو شيء فكيف
ثبت بالفعل شيء من الاشياء امتناع الحكم في نفس الامر حتى يصدق القضية الفعلية
قلت القضية الوصفية اذا كان عنوانها امرا مفروضا مستلزما لمحمولها صدقت مع
عدم ثبوت محمولها لموضوعها بالفعل في نفس الامر ومن هنا قيل ان المطابقة العامة
ليست اعم مطلقا من الوصفية وذلك لان الوصفية على ذلك التقدير شرطية في المعنى
وان كانت حالية في الصورة وبيانه في محضنا هذا ان نقول اذا كان الحكم على شيء مشروطا
بتصوره لزم منه انه اذا كان الشيء مجهولا مطلقا دائما امتنع الحكم عليه دائما فاذا كانا كل
مجهول مطلقا دائما امتنع الحكم عليه دائما كان معناه ان هذا الامتناع لاجل تلك المجهولية
فاذا كانت المجهولية مفروضة الثبوت للاشياء كان انصافها بامتناع الحكم على تقدير
ثبوت المجهولية بها كانه قبل اذا انصفت الاشياء بالمجهولية المطلقة الدائمة امتنع
الحكم عليها وهذا مما لا شبهة في صدقه واذا كان عنوان القضية الوصفية ثابتا
لموضوعها في نفس الامر كان صدقها مستلزما لصدق المطلقة العامة كما في قولنا كل
كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبنا بخلاف قولنا كل كاتب دائما فانه متحرك الاصابع دائما
لان الوصف العنواني فيه مفروض الصدق على الذات فيكون في معنى الشرطية
فان قيل من اكتفى في العنوان بالامكان وفرض صدقه كيف يفرق بينهما بان احدهما
حالية صورة وحقيقة والآخر حالية صورة فقط قلنا ان يقول معنى الفرض في الاول
ان العقل فرض كون الذات متصفا بالكتابة في نفس الامر ومعناه في الثاني انه لو كان

(متصفا)

متصفا بالكتابة الدائمة في نفس الامر فافترقا (وهذا هو تحقيق ما ذكره المصنف
لو تأملت ادنى تأمل لتعلمته) فان المصنف على تقدير اخذ التالي حقيقة اختار ان
الحكم عليه فيها معلوم بوجه ما وان امتناع الحكم انما هو على تقدير كونه مجهولا
مطلقا كما مر ولا يخفى في ان الحكم عليه في هذه القضية هو ذات المجهول مطلقا فيكون
المجهول مطلقا من حيث الذات معلوما باعتبار لكنته مجهول مطلقا بحسب الفرض
فصحة الحكم وامتناعه بهذين الاعتبارين وهذا بعينه هو الجواب الذي يقطع دائرة
الشبهة للمرة اذ لا بد من اعتبار المعلوماتية المستحقة للحكم فلا يبقى لامتناع الحكم مستند
سوى فرض المجهولية سواء كانت واقعة او مفروضة صرفة فاذا ذكره من ان جواب
المصنف مندفع ايضا انما هو على تقدير اخذ التالي قضية خارجية كما اشرنا اليه
فان قيل ههنا جواب اسهل من الكل وهو استدعاء الحكم تصور الحكم عليه معناه
انه يستدعى تصور الحاكم للحكوم عليه واللازم منه ان كل ما هو مجهول مطلقا للشخص
يتمتع منه الحكم عليه فالحكم بالامتناع صادر عنا لا من ذلك الشخص فلا استحالة قانا هو
مدفوع بقيد الاطلاق في المجهولية اذ معناه انه لم يتصوره شخص من الاشخاص بوجه
من الوجود وايضا يلزم من ذلك الاستدعاء قولنا كل ما هو مجهول لي يتمتع الحكم عليه
منى لا يقبل صدور هذا الحكم منى في زمان المعلوماتية بامتناع الحكم منى عليه في زمان
المجهولية فلا تناقض لانا نقول هذا مدفوع ايضا بقيد دوام المجهولية فلا مخلص الا
ما حققناه واذا ترقيت في مباحث المجهول المطلق الى هذه الدرجة من الاستيضاح حق
لك ان يقال اطفى المصباح فقد طلع الصباح (ان للانسان قوة عاقلة تنطبع فيها
او عندها صور الاشياء من طرق الحواس) فان الامور الخارجية ترسم في الحواس
صورها وتتأدى منها الى النفس فتترسم عندها ارساما ثانيا مع غيبتها من الحواس
وتلك الامور الخارجية اما كائنة على الهيئة التي اداها الحس وهو ظاهر او متعاقبة
عن تلك الهيئة الى التجريد كما رأيت شخصا ثم جردته عن الشخصيات فينطبع حينئذ
في القوة العاقلة (او من طريق آخر) كالالهام مثلا (افلاشياء وجود في الخارج
ووجود في الذهن) ومعنى كون الانسان مدنيا بانطبع ان طبعه في جبلته يقتضي التدن
اي الاجتماع من بني نوعه (لانه لا يمكن تمييزه في ما كانه) و ملبسه ومشربه
(الا بمشاركتهم) حتى لو انفرد عنهم تعذرت معيشته او تعسرت (وباعلامهم ما في
ضميره من المقاصد والمصالح) حتى يتم التعاون فيها ولما احتاج الى الاعلام (ولم يكن
الى ذلك طرق) اخف من ان يكون فعلا من افعاله ولم يكن شيء من افعاله (اخف
من ان يكون صوتا) لعروصه للنفس الضرورى (ولعدم ثباته واستقراره) عند زوال
الحاجة عنه فلا يطلع على ما في ضميره من لا يريد اطلاعه عليه ولعدم الازدحام فيه
كافي تصور المعاني بالتشكيلات على هيئات مختلفة في مواد قابلة (فاده الالهام الالهي

الى استعمال الصوت وتقطيع الحروف) اي تحصيلها قطعا كأن كل واحد منها
قطعة منه بالآلات معدة للتقطيع من العضلات والشفة وغيره (ليبدل) اي الانسان
(غيره على ما عنده من المدركات التي تنحصر في عدد بحسب تركيبات الحروف على
وجوه مختلفة وانحاء شتى) وقوله (ولان الانتفاع لتعليل لقوله لاجرم ادى) اي هذا
الطريق يختص بالحاضرين (الذين يصل الى اسماعهم تركيب الحروف دون
الموجودين الغائبين عنا ودون الذين يوجدون في الازمنة الانية ولا بد من اعلامهم
ايضا لفائدة المذكورين اعني انتفاعهم بما ادركناه وانضمام ما تقتضيه ضمائرهم
اليه) لتكمل المصلحة والحكمة لكان الانسان ممنوا (اي مبتلى) بان يحفظ الدلائل على
ما في النفس) من الصور التي لا تخص (الفاظا) ويحفظها (نقوشا) وفي ذلك مشقة
عظيمة (لان تلك النقوش غير منضبطة فتكثر وتطول ويجمع على معنى واحد دليلا
(وقصد الى الحروف) التي هي امور معدودة (ووضع لها اشكال) مخصوصة (وركبت
تلك) الاشكال (تركيب الحروف) ليبدل على الالفاظ المركبة منها فصارت نقوش
الكتابة ايضا منضبطة كالالفاظ اذ كل منهما مركبة من امور قليلة العدد هي الحروف
ونقوشها فترتب هناك امور اربعة الاول منها اعني الكتابة دال وليس بمدلول
والرابع منها اعني الامور الخارجية مدلول وليس بدال وكل واحد من المتوسطين
دال باعتبار ومدلول باعتبار آخر (ودلالة الصور الذهنية على الخارجية دلالة
طبيعية) اي ذاتية (لا يختلف فيها لالدال ولا المدلول) فان الصورة القرسية
للدال الاعلى الفرس والفرس لا يدل عليه من الصور الذهنية الا الصورة القرسية
(والباقيتان وضعيتان) مختلفتان باختلاف الاوضاع ففي دلالة العبارة يختلف الدال
فان الموضوع بازاء الصورة القرسية قد يكون لفظ الفرس وقد يكون غيره (دون
(المدلول) لان الكلام فيما اذا كان الامر الخارجي الذي هو المقصود بالفهم واحدا
فلا يرد ان اللفظ الواحد قد يوضع لمعنيين مختلفين فيختلف المدلول ايضا لان ذلك
غير معقول مع وحدة الامر الخارجي وفي دلالة الكتابة يختلفان فان نفس كتابة لفظ الفرس
قد يكون على الهيئة المشهورة وقد يكون على غيرها كما يظهر من اشكال الخطوط
المختلفة فيما بين الامم مع اتحاد اللفظ وبحوز ان يوضع كتابة لفظ الفرس لالفاظ آخر
(ثم ان علاقة العبارة بالصورة الذهنية) وان كانت غير طبيعية كعلاقة الكتابة
بالعبارة لكنها بسبب كثرة الاحتياج اليها والنفوس بها وتوقف افادة المعاني
واستفادتها عليها صارت محكمة متقنة قريبة من الطبيعية (حتى ان تعقل المعاني
فلما ينقل عن تخيل الالفاظ وكان المفكر) في المعاني (يتأني نفسه بالفاظ مخيلة)
ولو اراد تحرير يد ها عن هذا اشكل الامر عليه واذا تقرر هذا فتقول تعلم هذا الفن
متوقف على معرفة الالفاظ لانه بالافادة والاستفادة التوقيف عليها وبعد تعلمه ان

(اراد)

اراد العالم به تحصيل مجهول لشخص آخر فلا بد له من الالفاظ فان اراد تحصيله
لنفسه احتاج بيانه اليها ليسهل الامر عليه فهذا الفن في تسيله وحصول
غرضه محتاج الى مباحث الالفاظ خصوصا من اللغة التي دون بها الا انه لما كانت
مسألة قانونية اخذوا مباحث الالفاظ على الوجه الكلي (غير مختص ببلغة دون
لغة) واوردوها في مقدمات الشروع فيه لئلا نكون وحشية عن الفن بالكلية
وايضا للالتفات الى تغيرها اذ دون ببلغة اخرى ولانه قد يكون تعلم ببلغة واستعماله
لتحصيل تلك المجهولات بلغات آخر والمراد بالعلم في تعريف الدلالة هو الادراك
نصورا يان كان او تصديقا واعادة الكاف في قوله (وكذا لانه الاثر على المؤثر) تنبيه
على ان دلالة ما ليس بلفظ قسمان وضعية كدلالة الخطوط واخرها عقلية
كدلالة الاثر على المؤثر والنصب جمع نصبة وهي العلامة المنصوبة لمعرفة الطريق
(كدلالة اخ على الوجه) بضم الهمزة وسكون الخاء المجبة المشددة واذا فحقت الهمزة
دلت على التحسر ومن الدلالة الطبيعية دلالة اح اح بالخاء المهملة على اذى الصدر
ودلالة اف على التنجيز وتقييد اللفظ بكونه مسموعا من وراء جدار اشارة الى ان
الالفاظ اذا كان مشاهدا كان وجوده معلوما بحس البصر لا بدلالة اللفظ والمقصود بباراد
صورة المحصر في الامور الاستقرائية هو الضبط عن الانتشار وتسهيل الاستقراء
وان كان القسم الاخير مرسلا لكونه اخص مما اخرججه التردد بين النفي والاثبات
وقوله (بحسب مقتضى الطبع) اراد به طبع الالفاظ فانه يقتضي التلفظ بذلك اللفظ عند
عروض المعنى له كما صرح به قبيل هذا ويحتمل ان يراد به طبع اللفظ لانه يقتضي
التلفظ به وان يراد طبع السامع فان طبعه يتأدى الى فهم ذلك المعنى عند سماع اللفظ
للاجل العلم بالوضع كما يدل عليه قوله بعيد هذا (بل لتأدى الطبع اليه عند التلفظ به)
الا ان هذا الاخير مشترك بين الطبيعية والعقلية اذ ليس الفهم فيهما مستندا الى العلم
بالوضع فلا يصلح فارقا لتعويل في الفرق على احد الطرفين الاخيرين ولا بحث
للتأني عن الدلالة التي ليست لفظية (ولما كانت الدلالة الطبيعية والعقلية) من
الدلالة اللفظية (غير منضبطة لاختلافها باختلاف الطبايع والافهام) وكانت مع ذلك
غير شاملة الالمان قليلة اختص (النظر بالادلة الوضعية) المنضبطة الشاملة
لما يقصد اليه من المعاني (واحترز بالقيد الاخير) يعني قوله بالنسبة الى من هو عالم بالوضع
(عن الدلالة) اللفظية (الطبيعية) اذ لاوضع هناك اصلا فلا يكون فهم المعنى من
اللفظ حينئذ لاجل العلم به (وعن) الدلالة اللفظية (العقلية) لتحقها حيث لاوضع
(لاستواء العالم والجاهل في ذلك الفهم) ان كان هناك وضع (وانما لم يقل بالنسبة الى
من هو عالم بوضعه له) اي بوضع ذلك اللفظ للمعنى الذي فهم منه لئلا يخرج عن
التعريف دلالتا التضمن والالتزام (بل اطلق العلم بالوضع) لتشملها مع دلالة المطابقة

(أحدهما أنه مشتق على الدور) أي يلزم منه الدور بين شيئين مذكورين فيه وذلك
 أن لنا مقدمة ضرورية هي أن العلم بالوضع هو نسبة بين اللفظ والمعنى يتوقف على
 فهم المعنى كما يتوقف على فهم اللفظ وقد ذكر في التعريف أن فهم المعنى لاجل
 العلم بالوضع فالوضع هذا لا يتوقف كل من فهم المعنى والعلم بالوضع على صاحبه
 في الوجود وتقرير الجواب (أن فهم المعنى في الحال) أي في حال إطلاق اللفظ (موقوف
 على العلم السابق بالوضع) ومن العلوم بالضرورة أن ذلك العلم السابق لا يتوقف
 على فهم المعنى في الحال بل على فهمه في الزمان السابق فلادور لتغير الفهمين وحل
 عبارة الشفاء أن فاعل (أن يكون) ضمير الشأن وقوله (ارتسم في النفس معناه)
 جملة هي صفة لاسم بمعنى لفظ وقوله (تعرّف) عطف على الشرط الذي هو إذا
 ارتسم وقوله فكما جواب الشرط وفي هذه العبارة فوائد هي أنه لا بد في الدلالة
 من العلم باللفظ والمعنى معا أولا وان طريق العلم باللفظ هو السمع ومحل ارتسامه هو
 الخيال وطريق العلم بالمعنى متعدد ومحل ارتسامه هو النفس وأنه لا بد بمذالك من العلم
 بالوضع وإشارته بالقاء في قوله فتعرف إلى أنه مرتب على العلم بطرفيه كما أشار بالقاء
 في جواب الشرط إلى أن الدلالة متوقفة على جميع ما سبق في حيز الشرط وأورد
 كما دون أن وإذا تبينها على أن الاعتبار في الدلالة هو الكلية وذلك لأن ما ذكره
 الشيخ أولاً توطئة وبيان لما يتوقف عليه الدلالة وأما تفسيرها حقيقة فهو مضمون
 هذه الشرطية التي وقعت جزءاً في الشرطية الأولى ولذلك قال الشارح (فكون
 اللفظ بحيث إذا أورده الحس على النفس التفت إلى معناه هو الدلالة) وذلك الالتفات
 إلى المعنى وهو فهمه حال ورود اللفظ بسبب العلم السابق بالوضع الموقوف على فهم
 اللفظ والمعنى سابقاً (و) بسبب (كون صورتيهما محفوظتين عند النفس) مرتبة
 أحدهما في النفس والأخرى في آلتها فقد رجع محصول كلامه إلى ما مر في جواب
 الشك وقوله (ونقول أيضاً) جواب آخر عنه فإن فهم المعنى من اللفظ موقوف على
 العلم بالوضع وليس العلم بالوضع موقوفاً على فهمه من اللفظ بل على فهمه مطلقاً فظهر
 ههنا تغير الفهمين بحسب الإطلاق والتقييد كما ظهر في الجواب الأول بحسب الزمان فإن
 قلت لما وجب أن تكون صورة المعنى مرتبة في النفس محفوظة لها لم يتصور فهم المعنى
 من اللفظ لا عند تخيله ولا عند إطلاقه إذ يلزم فهم المفهوم قلت ارتسام المعنى في النفس أعم
 من أن يكون في ذاته أو خزائنها كما في حال ذهول النفس عنه فإذا أطلق اللفظ ارتسم
 في ذات النفس بعد زوال ارتسامه منها فيكون ارراً كأنها بعد زوال الإدراك الأول
 فلا يلزم اجتماع الفهمين لشيء واحد لكن يفي أن يقال إذا كان المعنى حاصلًا في ذات
 النفس مشاهداً لها وأطلق اللفظ فلا محالة يكون له حيثئذ دلالة مع أنه مجتمع فهم المعنى

(في هذه)

في هذه الحالة وهذا القدر كاف لنا في نفص تعريفها فالصواب أن يقال على محاذها
 ما في الشفاء الدلالة هي كون اللفظ بحيث متى أطلق التفت النفس إلى معناه للعلم بالوضع
 فانه شامل للكل الأبرى أنه إذا أطلق اللفظ مراراً متعاقبة فإن النفس في كل مرة
 تنتقل من اللفظ إلى التفت المعنى الشك (الثاني أن الفهم صفة) قائمة (بالسمع
 والدلالة صفة اللفظ) ولا شبهة في أن هاتين الصفتين متباينتان (فلا يجوز تعريف
 أحدهما بالآخرى) ومحصل ما ذكره من التحقيق أن الوضع إضافة قائمة
 بمجموع اللفظ والمعنى فإذا نسبت هذه الإضافة إلى اللفظ كانت مبدأ صفة له أعني
 كونه موضوعاً وإذا نسبت إلى المعنى كانت مبدأ صفة أخرى له أعني كونه موضوعاً له
 وكذا الحال في الدلالة التي هي (إضافة ثانية بينهما عارضة لهما معاً بعد عرض
 الإضافة الأولى) فأنها إذا نسبت إلى اللفظ صارت مبدأ صفة له أعني كونه دالاً
 وإذا نسبت إلى المعنى صارت مبدأ صفة أخرى له أعني كونه مدلولاً ولا يخفى
 في وهك من ظاهر عبارته أن الدلالة إضافة واحدة قائمة بهما بوصف بها اللفظ
 تارة وبوصف بها المعنى تارة أخرى فانه باطل قطعاً الأبرى إلى قوله (وكلا المعنيين
 لازم لهذه الإضافة) أي لكل واحد من معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى من هو
 عالم بالوضع ومعنى كون المعنى منفهما عند إطلاقه لازم لهذه الإضافة التي هي الدلالة
 فقد جعل كلا منهما لازماً للدلالة لا عينهما وكما يجوز تعريفها بلازمها مقيسة إلى
 اللفظ يجوز أيضاً بلازمها مقيسة إلى المعنى ثم أن الفهم المذكور في التعريف مضاف
 إلى المفعول الذي هو المعنى فهو مصدر للفعل المجعول فيكون المراد بالتركيب كون
 الشيء مفهوماً من اللفظ فقد عرف صاحب الكشف الدلالة بلازمها منسوبة إلى
 المعنى كما أن ذلك المنصعب للاشكال الثاني عرفها بلازمها الآخر فكما يصح الثاني
 يصح الأول أيضاً ولقائل أن يقول لا يفتني على ذي مسكة أن الوضع حالة قائمة بالوضع
 متعلقة باللفظ والمعنى فباعتبار تعلقه باللفظ صار منشأ لحالة قائمة به متعلقة بالمعنى هي
 كونه موضوعاً وباعتبار تعلقه بالمعنى صار منشأ لحالة أخرى قائمة به متعلقة باللفظ
 هي كونه موضوعاً وأما أن هناك وضعاً هو إضافة بينهما قائمة بهما معاً مرتبة
 على فعل الواضع فليس بدعيها ولا مبرهنها عليه ثم أن كون اللفظ موضوعاً سبب
 لكونه دالاً على معنى أنه بحيث يفهم منه المعنى عند إطلاقه كما أن كون المعنى موضوعاً له
 سبب لكونه مدلولاً أي كونه بحيث يفهم من اللفظ فلكل من اللفظ والمعنى حيثئذ
 حالة أخرى قائمة به متعلقة بصاحبه وأما أن هناك إضافة ثانية قائمة بمجموعيهما مع كونها
 مبدأ لصفتين لازمتين لها ومسماة بالدلالة كما ذكرتموه فيما لا يقود إليه ضرورة ولا دلالة
 عليه بل الظاهر أن الحالة الثانية لللفظ بواسطة كونه موضوعاً مسماة بالدلالة فهي
 حالة قائمة باللفظ متعلقة بالمعنى كالأبوة القائمة بالأب المتعلقة بالابن لحالة قائمة بهما معاً

كانت مناسبة مثلاً وأما تعريفها بالفهم مضافاً إلى الفاعل أو المفعول المعنى إلى السامع أو المعنى أو بانتقال الذهن من اللفظ إلى المعنى فمن المسامحات التي لا يلتبس بها المقصود إذ لا شبهة في أن الدلالة صفة اللفظ بخلاف الفهم والانتقال ولا في أن ذلك الفهم والانتقال من اللفظ إنما هو بسبب حالة فيه فكانه قيل هي حالة اللفظ بسببها يفهم المعنى منه أو ينتقل منه إليه فكانهم نبهوا بالتسمية على أن الثمرة المقصودة من تلك الحالة هي الفهم أو الانتقال فكانها هو (ثم الدلالة الوضعية) أي من الدلالة اللفظية لما مر من اختصاص النظر بها وأما قول المصنف الدلالة الوضعية للفظ فأحترز بالقييد الأول عن الدلالة الطبيعية التي هي للالفاظ فقط وعن الدلالة العقلية التي هي نعم اللفظ وغيره وبالقييد الثاني عن الوضعية التي لغير الالفاظ كالديوال الأربع لكن يجب أن يفيد الكل بقولنا من حيث هي أو تلك المعاني المذكورة كذلك أي على الوجه الذي ذكرت به فيقال المطابقة دلالة اللفظ على تمام المعنى الموضوع له من حيث أنه تمام الموضوع له والتضمن دلالة على جزئه من حيث أنه جزؤه والالتزام دلالة على الخارج اللازم من حيث أنه لازم (لثلاثة مقتض حدود الدلالات بعضها ببعض) أي لثلاثة مقتض حدود الدلالات بعضها ببعض الدلالات لا يحدود بعضها وانما لم يتعرض لانتقاض كل واحد من التضمن والالتزام بالآخر لعدم الإطلاع على مثال ويمكن تصويره فيما إذا كان اللفظ موضوعاً لكل واحد من اللازم والملزوم ولجموعهما معاً فتكون دلالاته من وجوه ثلاثة فإذا اريد به اللازم من حيث أنه لازم كانت دلالاته عليه التزامية ويصدق عليها أنها دلالة على جزء الموضوع له لكنها ليست من حيث هو جزؤه وإذا اريد به الجزء اللازم من حيث أنه جزء كانت دلالاته عليه تضمنية ويصدق عليها أنها دلالة على الخارج اللازم لكنها ليست من حيث أنه لازم وفيه نظر لأنهم قالوا إذا أطلق لفظ الامكان وأريد به الامكان الخاص تكون دلالاته على الامكان العام الذي هو جزؤه بالتضمن بالمطابقة وإذا أطلق لفظ الشمس وأريد به الجرم كانت دلالاته على النور الذي هو لازمه دلالة التزامية لا مطابقة فتحكموا بأن اللفظ المشترك إذا اريد به الكل أو الملزوم لم يدل على الجزء أو اللازم بالمطابقة بل يدل على الجزء بالتضمن فقط وعلى اللازم بالالتزام فقط وهو ممنوع لأن الجزء كما تحقق في شأنه سبب الدلالة التضمنية أعني كونه جزءاً للموضوع اللفظي فقد تحقق أيضاً سبب الدلالة المطابقة أعني كونه موضوعاً فكما وجب أن يدل عليه بالتضمن وجب أن يدل عليه بالمطابقة أيضاً وكذا الحال في اللازم ولا يدخل لتفي المطابقة في المقصود الذي هو بيان الانتقاض كما سيأتيك ولا محذور في ثبوتها سوى أنه يلزم أن يدل اللفظ على الجزء أو اللازم في حالة واحدة دلالتين من جهتين مختلفتين (ولامتناع) (في ذلك) لما سبق من أن حقيقة الدلالة التفات النفس إلى المعنى عند إطلاق اللفظ أو تحيله كما علم من كلام الشيخ ولا معنى لهذا الالتفات سوى الانتقال من اللفظ إليه

(وإذا علم)

وإذا علم أن اللفظ موضوع لمعان متعددة كانت تلك المعاني مرتبة في العقل فإذا أطلق هذا اللفظ انتقل الذهن منه إلى جميع تلك المعاني ولا حظ كل واحد منها فإذا كان مشتركاً بين الكل والجزء وأطلق انتقل الذهن منه إلى الجزء لكونه موضوعاً وإلى الكل أيضاً لذلك لكن انتقاله إلى الكل متضمن لانتقاله إلى الجزء أجزالا فله إلى الجزء انتقالان تفصيل قصدي بسبب كونه موضوعاً وأجالي ضمنى بسبب كونه جزءاً للموضوع له فله عليه دلالتان وكذا في اللفظ المشترك بين الملزوم واللازم ينتقل الذهن منه إلى اللازم ابتداء لكونه موضوعاً وبتوسط الموضوع له أيضاً (وكذلك في التضمن والالتزام) أي إذا أطلق لفظ الامكان على الامكان العام دل عليه بالمطابقة كما ذكره وبالتضمن أيضاً وإذا أطلق لفظ الشمس على النور دل عليه مطابقة والتزاماً أيضاً لما حققناه (لا يقال دلالة اللفظ على المعنى المطابق) المقصود بهذا السؤال دفع الاعتراض عن توجيه الشرح فإن لمطابقة إذا كانت موقوفة على الإرادة فإذا أطلق لفظ المشترك على الكل لم يدل على الجزء بالمطابقة لعدم كونه مراداً بل بالتضمن فقط وإذا أطلق على الجزء دل عليه بالمطابقة دون التضمن لانه ملزوم لدلالة المطابقة على الكل وهي منتفية لعدم الإرادة وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم وقس على ذلك اللفظ المشترك بين الملزوم واللازم فإنه حال إطلاقه على الملزوم يدل على اللازم بالالتزام دون المطابقة وحال إطلاقه على اللازم يدل عليه بالمطابقة دون الالتزام الذي انتفى لازمه فقد استقام ما ذكره في هذا المقام وانما قيد المعنى بالمطابق لأن الدلالة على المعنى التضمني والالتزامي لا يتوقف على الإرادة المتعلقة به بل على الإرادة التي تعلقت بالمعنى المطابق لانه إذا تحققت الدلالة على الموضوع لم تحقق الدلالة على ما يكون جزءاً أو لازماً بالضرورة سواء كان مراداً أولاً ولو كانت دلالة اللفظ لذواتها (لكأن لكل لفظ حق من المعنى) يناسبه بحسب ذاته فلا يجوز له إلى معنى آخر خصوصاً إذا كان منافياً لذلك المعنى المناسب لكنه باطل كما في المشترك بين المعاني المتنافية وقد أبطل كون دلالة الالفاظ ذاتية بوجوه آخر مذكورة في مواضعها وقيد الإرادة بكونها جارية على قانون الوضع لانه لو أطلق لفظ الجدار وأريد به الجدار لم يدل عليه قطاً (البري) هذا دليل ثان على أن دلالة المطابقة موقوفة على الإرادة فأجاب عن الأول بأن العالم بالوضع (كما تخيل اللفظ تعقل معناه) أي انتقل من اللفظ إليه (سواء كان مراداً) لمن تلظ به (أولاً) فلا تكون الدلالة على المعنى المطابق تابعة للإرادة وعن الثاني بقوله (وأما المشترك) وأشار إلى أن إرادة المتكلم للمعنى من اللفظ شيء (ودلالة اللفظ عليه) بمعنى انتقال ذهن السامع منه إليه لعله بالوضع شيء آخر وبينهما (بون بعيد) فليس يلزم من توقف الأول على القرينة الدلالة على الإرادة توقف الثاني عليها نعم المعتبر عند أهل العربية هو الدلالة على المعنى المراد وكلامنا في مطلق الدلالة (وتوجيه الكلام في هذا المقام)

(س)

(١٢)

يريد ان بيان الانتفاء والتدقيق لا يتوقف على ان الدلالة على الجز، بالتضمن فقط او بالمطابقة فقط وعلى اللازم بالانتماء وحده او بالمطابقة وحدها بل يتم على تقدير اجتماع الداليتين على كل واحد منهما وهذا هو الذي اشرنا اليه بأنه سيأتيك (لا يقال المشتركان) يعني ان توجيهك في هذا المقام مبني على ما ذهبت اليه من اجتماع داليتين على كل واحد من الجز، واللازم وهذا المذهب باطل (لان للفظ ذادل على معنى باقوى الداليتين) التي هي المطابقة (لم يدل عليه باضعفهما) التي هي التضمن والانتماء ويحتمل ان يقال هذا معارض في نقض ما تقدم من المدعى كانه قيل ما ذكرتم في وجوب تقييد حد المطابقة وان دل على مطاوعكم لكن عندنا ما يفي به لان ذلك المشترك لا يدل على الجز، بالتضمن ولا على اللازم بالانتماء فلا يتصور نقض هذا المطابقة بهما فلا حاجة الى التقييد بالحيثية والجواب على التدبيرين اننا لا نسلم ان الدلالة الضعيفة لا تتجمع القوية اذا كانتا من جهتين مختلفتين فان قلت نحن نسلم بالضرورة ان المشترك بين الكل والجز، اذا اطلق بان العلم بوضعه لهما لا يفهم الجز، الا مرة واحدة فلا يكون هناك الادالة واحدة واستنادها الى ما هو اقوى اعني كونه موضوعا له اولى قات قد سبق هنا ان الدلالة هي الالتفات والانتقال وان هناك انتقالين الى الجز، ومن ذكر في تعريفهما الفهم وجب ان يريد به ذلك الانتقال لا الفهم الحقيقي لئلا يلزم فهم المفهوم (لانتقاضه) بالتضمن اى مطلقا اذا يتصور الانتقال من الكل الى الجز، بل (الامر بالعكس) لا يقال اذا اطلق اللفظ انتقل الذهن منه الى الكل اجالا ثم ينتقل منه الى الجز، تفصيلا واحضارا لاننا نقول الدلالة التضمنية هي ملاحظة الجز، في ضمن الكل قصد اوهي مقدمة على ملاحظة الكل لاملحظة الجز، على الانفرد وقصدا والالم يكن التضمن لازما للمطابقة اذا كان المعنى الموضوع له مركبا وهو باطل انتفا وما ذكر من التفصيل والاحضار فهو شرط للعالم بكون المدلول التضمني مرادا فلا يستعمل اللفظ فيه وحده وينقض بالانتماء ايضا اذا كان فهم المدلول الانتمائي متقدما على فهم المسمى كالمملكات باقياس الى عدما نهما (انما فهم من اللفظ شيئا في بعض الاوقات دون بعض) عقيب فهم المسمى (فانك اذا قلت رأيت اسدا في الجاه فانا نفهم من لفظ الاسد الرجل الشجاع بعد فهمنا منه مسماه الذي هو الحيوان المفترس واذا قلت رأيت اسدا لم يفهم منه الاسماء فدلالته على الرجل الشجاع ليست مطابقة ولا تضمننا لتأخرها عن فهم المسمى فهي التزامية وليس ههنا لزوم ذهني فقد وجد الالتزام بدونه فلا يكون شرطه وكذا دلالة المعينات على معانيها المقصودة منها ليست مطابقة ولا تضمننا اذ ليست الفاظها موضوعات لتلك المعاني ولا مادخلت هي فيه بل هي التزامية ولا لزوم ذهني لان فهم تلك المعاني منها لا يكون بعد كلفة ومزيد

(تأمل)

تأمل والاصطلاح اى من اهل هذا الفن (على المعنى الاول الذي) اعتبر فيه الكلية كما دلت عليه العبارة المنقولة من الشفاء على ما مروا اما المعنى الثاني اكتفى فيه بالجزئية فهو مصطلح اهل العربية واصول الفقه وعبارة صاحب الكشف حيث قال عند اطلاقه توهم باعتبار المعنى الثاني الا انه لما اشترط في الالتزام اللزوم اذ معنى علم ان مراده المعنى الاول وحينئذ نقول اذا فهمنا من اللفظ شيئا في وقت دون وقت فلا شك ان ذلك الفهم بسبب قرينة حالية او مقابلة فلا يكون ذلك اللفظ دالا عليه اذ ليس بحيث متى اطلق فهم (بل الدال هو المجموع) والمعاني المقصودة من المعينات ان لم يلزم انتقال الذهن اليها بعد (كمال تصورات معينات الفاظها) فلا نسلم دلالتها عليها وان لزم (فلا نقض) بها (هذا جواب عن سؤال عيسى ان يورد على حصر الدلالة الوضعية) هو اما معارض في ما ذكرتم وان دل على الانحصار لكن عندنا ما يفي به وهو ان دلالة المركب وضعية خارجة عن التثنية واما نقض اجمالى اى دليلكم على الحصر ليس صحيحا بجميع مقدماته والالكان كل دلالة وضعية داخلية في تلك الاقسام وليس الامر كذلك وعلى التدبيرين مداره على المقدمتين الاولى ان دلالة المركب وضعية والثانية انها ليست داخلية في الدلالات التثنية فدفعه بمنع الاولى لا يتم الا اذا غير تفسير الدلالة الوضعية كما ذكره بقوله نعم وتفصيله انها ان فسرت بدلالة اللفظ على ما وضع له سقط لسؤال الا انه يلزم ان يكون التضمن والانتماء خارجين عنهما وهو باطل باتفاق القوم وان فسرت بما لا وضع مدخل فيها لشمها وانجى السؤال وان فسرت بما لا وضع اللفظ الدال مدخل فيها يتاواهما وان دفع السؤال بالكلية اذ ليس المركب موضوعا في نفسه بل اجزاؤه فلا تكون دلالة وضعية على هذا التفسير لكنه غير معتبر عندهم وكلمة ما في قوله (اى فيما دل على المعنى بالمطابقة) اما مصدرية او موصولة بتقدير مضاف اى في دلالة ما دل (اما اولاه فلا لا يدفع المنع) بل يدفع السند الاخص فلا يجدى نفعه وقوله (وانتفاء الوضع ممنوع) رد بما استدله على خروج دلالة المركب عن التثنية فان الوضع المعتبر فيها احد الامرين اما وضع العين او وضع الاجزاء والثاني متحقق في المركبات (والتفصيل هناك) قسم مدلول المركب من مفردين الى اقسام ثلاثة الاول ما يكون مدلول مفرديه معا والثاني ما يكون مدلول احد المفردين والثالث ما لا يكون شيئا منهما وقسم القسم الاول اعني ما يكون مدلول مفرديه الى مدلول مفرديه والى مدلول واحد لمفرديه وحصر هذا المدلول الواحد من اقسام خمسة دلالة المركب على اربعة منها تضمن وعلى الخامس التزام ولم يذكر ما يكون مدلول مطابقة لكل واحد منهما اذ حينئذ يكونان مترادفين فلا تركيب بحسب المعنى وحصر مدلولي المفردين في اقسام ستة دلالة المركب في واحد منهما مطابقة وفي اثنين تضمن وفي ثلاثة التزام واما القسم الثاني اعني مدلول احد

المفردين وهو الذي عبر عنه ثانياً بأحد مدلولي مفردية فقد حصر في اقسام ثلاثة دلالة المركب في اثنين منها تضمن وفي واحد التزام وعبر عن القسم الثالث اولا بقوله (ما لا يكون هذا ولا ذلك) وثانياً بمدلول لا يكون مدلول مفرد من مفرداته وجعله قسمًا واحداً وحكم بان الدلالة عليه التزام فقط ومثاله قولنا العبادة منوبة فانه يدل على ان النية شرط للوضوء وائس هذا مدلول المفردين ولا مدلول احدهما بل هو لازم للمجموع من حيث هو وقولنا الطائر الولود فانه يدل على انطفاش الذي هو لازم للمجموع لاشئ من مفردية هذا بجمل مافصله من الاقسام التي هي خمسة عشر وقد يقال اذا كان هناك مفهوم مان يكون كل واحد منهما مدلولاً تضمنياً بجزء من المركب ويكون مجموعهما مدلولاً مطابقياً او تضمنياً او التزامياً لاحد الجزئين او يكون كل واحد منهما مدلولاً مطابقياً بجزء ويكون المجموع التزامياً لاحد الجزئين او يكون كل واحد منهما مدلولاً التزامياً بجزء ويكون الكل التزاماً لاحد الجزئين او يكون احدهما مدلولاً مطابقياً او تضمنياً او التزامياً لاحد الجزئين او يكون احدهما مطابقياً بجزء والآخر التزامياً لآخر ويكون الكل التزامياً لاحد الجزئين او يكون احدهما تضمنياً بجزء ويكون المجموع مطابقياً او تضمنياً او التزامياً لاحد الجزئين فهذه اثنا عشرة صورة يصدق على دلالة المركب في كل واحد منها انها دلالة على مدلول المفردين وانها دلالة على مدلول احد المفردين فان اشترط في مدلول مفردى المركب ان لا يكون مدلول احد المفردين واشترط ايضا في مدلول احد مفرديه ان لا يكون مدلول المفردين فهذه الصور داخلية في القسم الثالث الذي هو لاهذا ولا ذلك فلا يصح الحكم حينئذ بان دلالة المركب في هذا القسم التزامية فقط لان الدلالة في بعض هذه الصور مطابقة وفي بعضها تضمن وفي بعضها التزام وهو ظاهر وان اشترط في مدلول احد المفردين ان لا يكون مدلولاً لهما ولم يشترط في مدلول المفردين ان لا يكون مدلولاً لاحد هاتين الصور المذكورة في مدلول مفردية وليست من قبيل انقسام الثنائي اعني ما يكون مفهوماً واحداً هو مدلول لكل واحد من مفرديه بل هو من قبيل القسم الاول وهو ما يكون مدلولاً لمفردية فلا يصح حكمه بانه اذا دل احدهما بالتضمن والآخر بالتزام يكون المركب دالاً بالتزام لجواز ان يكون مجموع المدلولين مدلولاً تضمنياً او مطابقياً لذلك المفرد الدال بالتضمن فتكون دلالة المركب عليه تضمنياً وان اشترط في مدلول المفردين ان لا يكون مدلولاً لاحد المفردين ولم يشترط في مدلول احد مفرديه ان لا يكون مدلولاً مفردية دخلت هذه الصور في مدلول احد المفردين فلا يصح الحكم بانه اذا كانت دلالة احد المفردين بالتزام كانت دلالة المركب كذلك لجواز كونها تضمنية او مطابقة فيما اذا دل احد الجزئين بالتزام من الصور التي ذكرناها وقد يجاب بان مدار ما ذكرناه على ان مدلولي مفردى

(المركب)

المركب قد يكون مدلولاً لاحد مفرديه لكن الشارح اعتبر في مدلولي مفردية انساب احدهما الى الآخر على التفصيل ليكون بهذا الاعتبار مدلوليهما من حيث هما واقعا من جزئين المركب كما يشهد به امثله ولا شك انهما بهذا الاعتبار لا يقعان مدلولاً لاحد مفرديه اذ لا يمكن ان يعتبر في مدلول انساب شئ الى آخر مفصلاً واما مدلول احد المفردين والمدلول الواحد لهما فلا يمكن ان يعتبر فيهما الانساب المذكور واذ بطل المدار اندفع الاشكال وقدمتض ايضا بانه ان اراد المدلولي المفردين ان يكون كل واحد من المدلولين مدلولاً لمفرد ولا يكون مدلولاً لمفرد آخر لم يحصر القسم الاول اعني مدلول مفردية في مدلولي المفردين ومدلول واحد للمفردين لجواز ان يكون مدلولي المفردين ويكون كل واحد مدلولاً لكل مفرد وان اراد المدلولي المفردين ما هو اعم من ذلك بطل القول بان دلالة المركب في القسم الثالث التزامية لجواز ان يكون التزامي كل من المفردين تضمنياً للآخر فتكون دلالة المركب في تضمنيه وبطل ايضا القول بان دلالة في القسم السادس التزامية لجواز ان يكون التزامي احد الجزئين تضمنياً للآخر فلا يكون خارجاً وتكون دلالة المركب عليه تضمنياً والمراد بقوله (لا يكون مدلول مفرد من مفرداته) اي لا يكون مدلوله على سبيل التوزيع ولا على سبيل الاشتراك فيه ولا على سبيل الانفراد وانما اطنبنا بابراد هذه الاحتمالات تشجيذاً للاذهان وتثبيتاً لها عن الزلل والطمع فاقبل لما كان مدار الجواب عن سؤال عدم انحصار الدلالة الوضعية في الثالث على ان الوضع المعتبر في تلك الثالث اعم من ان يكون وضع العين او وضع الاجزاء والثاني محقق في المركب قرر السؤال على وجه آخر يدفع عنه ذلك الجواب واستدل على ان الهيئة التركيبية (ليست موضوعاً لمعنى فانها لو كانت) كذلك لما كان تركيب المفردات بمجرد ارادة من تركيبها (بل توقف كل تركيب على معرفة وضعه) بنصوصه كالمفردات لان فهم المعنى من اللفظ انما يكون بالنسبة الى من هو عالم بالوضع (وليس كذلك) فان تركيب تركيبات مختلفة ولا تعرف ان الواضع وضعها او لا بل ربما يجزم بانه لم يوضع هذا التركيب المخصوص وقوله (غاية ما في الباب) جواب عما قيل من انها لو كانت موضوعاً لما كانت التركيبية بمجرد ارادة المركب انما لان هذه الملازمة وانما تصح اذا كانت الهيئة التركيبية موضوعاً بالشخص وليست كذلك بل هي موضوعة بالتنوع الابري ان هيئات تراكيب المفردات تختلف باختلاف اللغات فان تقديم المضف اليه على المضاف جائز في الفارسية دون العربية فلو لا اعتبار الواضع قواعد في تأليف المفردات في كل لغة لجاز تأليفها في جميع اللغات على اي وجه براد واذا كان وضع الهيئات نوعياً كان لارادة المتكلم مدخل في خصوصيات التراكيب اذ به ان يطبق تأليف هذه المفردات على قاعدة وان يطبقها على قاعدة اخرى لكن لم يكن ذلك التأليف مفوضاً اليه بالكلية اذ لا بد له فيه من رعاية القواعد اللغوية

والوضع النوعي جاز ايضا في المفردات المشتقة كصيغ الافعال والاسماء المتصلة بها
والمصغر والمنسوب اذ لا يجب لكل فرد منها ان يكون مسموعا بعينه بل يكفيها
اندراجها في القوانين المأخوذة من اللغة ومن ههنا ننحني ان الوضع النوعي معتبر
في الالفاظ قطعا وهناك نظر (لان احدا الامر ين لازم) هذا تقرير ثالث للشبهة
بحيث يندفع عنها تقريرها في الثاني والاول واراد بقوله (وان اريد به الوضع
النوعي) انه اريد به ماهو اعم من الشخص ويندرج فيه النوعي (يلزم الامر الثاني)
وهو انحصار الدلالة الوضعية في المطابقة لان المدلول التضمني والالتزمي معنى مجازي
للفظ (واللفظ موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا على ما نسمعه من ائمة اصول)
الفقه حيث قالوا لا بد في المجاز من اعتبار الواضع العلاقة الصحيحة بحسب نوعها
ولاشك ان اعتبارها كذلك وضع نوعي له ولذلك قال بعضهم الحقيقة هو اللفظ
المستعمل في وضع اول واحتزبه عن المجاز فانه مستعمل في وضع ثان يلاحظ فيه
وضع سابق عليه حال الاستعمال وههنا بحثان الاول ان الوضع مشترك بين
المعنيين احدهما تعيين اللفظ بازاء المعنى وعلى هذا في المجاز وضع وثانيهما
تعيين اللفظ بنفسه بمعنى وعلى هذا الوضع في المجاز شخصا ولا نوعيا اذ لا بد فيه
من اعتبار القرينة الشخصية او النوعية والمعتبر عند الجمهور هو هذا المعنى
الثاني البحث الثاني ان اللازم من كون المجاز موضوعا هو انحصار المدلولات في المدلول
المطابق بمعنى انه لا يكون للفظ مدلول الا صدق عليه انه مدلول مطابق له لا انحصار
الدلالات في المطابقة لما مر من جواز اجتماع دالتين من جهتين فالمدلول التضمني من حيث
انه جزء للمعنى الموضوع له اللفظ تكون دلالاته عليه تضمنان من حيث انه موضوع له تكون
دلالته مطابقة وكذا الحال في اللازم قوله (وانما يكون جزءا لو كانت لفظا) وليست
كذلك والالكانات مسموعة وهو ظاهر البطلان وان سلم كونها جزءا من المركب
منع كونها جزءا معتبرا في التركيب كما سيأتي من ان المعبر في تركيب اللفظ هو الجزء
المعتبر الذي له ترتيب في السمع فان قلت من المعلوم ان الهيئة التركيبية اللفظية دالة على
الهيئة التركيبية المعنوية وليست دلالتها الوضعية فاذا اعتبرت هي مع المفردين كان
المجموع دالا بالوضع ايضا فدلالته الوضعية من اى الدلالات هي قلت قد تمنع دلالة
هيئة التراكيب على شئ بل الدال على الهيئة المعنوية هو الاعراب سواء كان لفظيا
او تقديريا او محليا لكن يشكل في مركب لا اعراب فيه اصلا كقولنا قد ضرب وان سلم
دلالتها فان لم يكن جزءا من المركب كانت دلالة المجموع من حيث هو وضعية غير
لفظية وان كانت جزءا منه بان كانت مسموعة وجب ان تعد دلالاته وضعية لفظية
مندرجة في الدلالات الثلاث وما ذكر من انها ليست مترتبة مع سائر الاجزاء في السمع
بل هي مسموعة معها بلا ترتيب فليس بقادح في كون دلالة المجموع وضعية لفظية

(غاية)

غاية ما في الباب ان دلالة هذا الجزء من اللفظ المركب لا يوجب تركيبه كما سيحكي (وهي)
اي النسب بين الدلالات الثلاث بالارزوم وعدمه (مختصرة في ست) حاصلة من مقايسة
كل واحدة من اثلاث الى اخبرها (احتراز عن التسامع الاعم كالحرارة فانه ربما يوجد
بدون المتوحد الاخص) كالنار مثلا لكنها حينئذ لا تكون متصفة بتسمية النار
فتقول ما لم يفهم الجزء من اللفظ او لا يتبع فهم الكل منه) فكما ان فهم الجزء مطلقا
سابق على فهم الكل مطلقا كذلك فهم الجزء من اللفظ وهو التضمن مقدم على
فهم الكل منه وهو المطابقة وبيانه ان حقيقة الدلالة تذكر المعنى عند اطلاق اللفظ
لما سبق من انها موقوفة على العلم بالوضع ونحوهاظ المعنى في النفس فاذا اطلق فلا شك
ان تذكر المعنى المركب يتوقف على تذكر الجزء اولا ولا يعنى به تذكر الجزء مفصلا
مختطرا بالبال بل تذكره مجتمعا في ضمن الكل والعلم بتقديمه على تذكر الكل
ضروري فتكون المطابقة تابعة للتضمن لا يقال هذا انما يصح في تذكر الكل بانكته
لا تذكره بوجه كما عند اطلاق اللفظ لانا نقول كلامنا في المعنى المركب الذي وضع
اللفظ بازاءه من حيث خصوصه وفهم ذلك المعنى بعينه وعلم وضع اللفظ له وتبي
مرسما عند النفس فاذا اطلق اللفظ يذكر ذلك المعنى بعينه وحينئذ فلا شك ان تذكره
مشمول على تذكر جزئه اجالا لا في معنى مركب وضع اللفظ بازاء وجهه من وجوهه
وتذكر ذلك الوجه عند اطلاقه فلا تذكر شئ من اجزاء المركب لان المعنى الموضوع له
على هذا التقدير هو ذلك الوجه لا المعنى المركب فان كان ذلك الوجه المخصوص
ايضا مركبا كان تذكره مسبوقا بتذكر جزئه فان قلت دلالة التضمن فهم الجزء
لامطلقا بل من حيث هو جزء وفهمه من هذه الهيئة نابع لفهم الكل وتأخر عنه
قلت التضمن فهم ما صدق عليه الجزء من حيث هو لامن حيث انه موصوف بالجزئية
كما ان المطابقة فهم ما صدق عليه الكل من حيث هو ولو صح ما ذكرتم لكانت
المطابقة فهم الكل من حيث هو كل فيكون فهمهما من اللفظ معا لان الكلاية والجزئية
اضافتان لاتعمل احدهما الا مع الاخرى (وكذلك في بعض الوازم) اي الامر في التبعية
بالعكس في جميع الاجزاء وكذلك في بعض الوازم (كافي الاعداد والملكات) فان فهم
الملكة متقدم على فهم العدم المأخوذ من حيث هو مضاف اليها فتكون المطابقة في
هذه الصورة تابعة للاتزام (فلان الكبرى ارفيد بالحقيقة لم يتكرر الوسط) لان محمول
الصغرى هو التابع مطلقا وموضوع الكبرى هو التابع مقيدا بتلك الحقيقة (وان لم
يقيد بها كانت جزئية) لان التابع الاعم يوجد بدون متبوعه الاخص وعلى التقديرين
لا نتائج فان قيل نحن نقيد الصغرى بالحقيقة ايضا قلنا ان قولكم التضمن مثلا نابع
من حيث انه تابع ان اردتم به ان التضمن مفهوم التسامع فبطلانه اظهر من ان ينحني
وان اردتم به معنى آخر فلا بد من تقريره او لاحتي نكته عليه ثانيا هذا هو المصور

في حاشية الكتاب ونحن نقول ان قولكم من حيث كذا قد يراد به ان الاطلاق وان لا قيد
هناك كما في قولنا الانسان من حيث هو انسان والموجود من حيث هو موجود وقد يراد به
التقييد كما في قولنا الانسان من حيث انه يصح ويزول عن الصحة موضوع للطب وقد
يراد التعليل كما في قولنا النار من حيث انها حارة نسحق الماء فقولكم التسامع من حيث انه
تابع لا يوجد بدون المتبوع ايس من قبيل الاول والا لكان معناه ان مفهوم التابع من
حيث هو هو لا يوجد بدون ذات المتبوع وهذا على تقدير صحة لا يصلح كبرى
لشكل الاول ولا من قبيل الثالث والا لكان معناه ان صفة التبعية علة لعدم وجدان
التابع مطلقا بدون المتبوع وهو ظاهر الفساد فتبين المعنى الثاني التابع اى مأخوذا مع
صفة التبعية لا يوجد بدون المتبوع وهذا المعنى لا يتأتى في محمول الصغرى لان المراد
مفهوم التسامع لا ذاته حتى يصح تقييده بمفهومه كافي موضوع الكبرى نعم بجسه
ان يقال الحنية بهذا المعنى الذى صورتموه راجعة بالحقبة الى محمول الكبرى اى لا يوجد
التابع موصوفا بكونه تابعا بدون المتبوع فتحدد الوسط الا ان اللازم من هذا الدليل
حينئذ ان كل واحد من النضين والالتزام لا يوجد بدون المطابقة موصوفا بالتبعية
والمقصود انهما لا يوجدان بدونها اصلا وما قيل من ان التبعية لازمة لهما من حيث
ذاتهما ان اراد به التأخر في الوجود فقد بان بطلانه وان اراد انهما مقصودان تبعا ضرورة
ان المقصود الاصلى من وضع اللفظ معنى دلالة عليه واما دلالة على جزئه او لازمه
فمقصودة بالتبعية ورد عليه ان المقصود بالتبع قد يوجد بدون المقصود بالذات كما في
قطع المسافة للبحر (واما ثالثا فلانه لو صحح البيان) هو نقص اجمالى لما هو خلاصة
الدليل وهى ان الاصغر موصوف بصفة كذا وكل ما هو موصوف بتلك الصفة
من حيث هو موصوف بها لا يوجد بدون ما هو موصوف بما يضافها واما ان تلك
الصفة هى التابعة او المتبوعة فلا بد خلل له في ثبوت المقصود وقوله (نعم حيث)
(هو جزؤه) من قبيل التعليل اى تتضمن دلالة اللفظ على جزء المسمى بسبب كونه
جزأه وكذا الالتزام دلالة على الخارج اللازم بسبب كونه خارجا لازما فلا يتحققان
بدون دلالة اللفظ على المسمى وهو ظاير ايضا هما يستلزمان كون اللفظ موضوعا
لمعنى وذلك يستلزم دلالة عليه بالمطابقة وهذا اى ما ذكره من جواز ان لا يكون
للمسمى لازم بين يلزم فهمه من فهم المسمى (انما يقيد عدم العلم بالالتزام) وهو ايس
بسط (لا العلم بعدم الالتزام) الذى هو المط قد استدلل بعضهم على عدم الالتزام
المطابقة الالتزام بانه لو استلزمته لكان لكل شئ لازم لكن اللازم شئ ايضا فيكون له
لازم آخر وهكذا فيلزم من ذلك تصور امور غير متناهية وهو ضعيف جدا لجواز
الانتهاء الى لازم يكون لازمه بعض ملزوماته لا يقال ان لم ينته سقط المنع وان انتهى
كان الانتهاء مفهوما وهو شئ فلا بد من لازم لانا نقول ليس يلزم من ثبوت الانتهاء

(تصور)

تصوره فلا يلزم ما ذكرتموه (اذ لمعتبر في الالتزام هو المعنى الاخص) وهو ما يلزم من
تصور الملزوم تصور له امر من ان شرط الالتزام هو اللزوم الذهني اعنى كون الامر
الخارجى بحيث يحصل في الذهن معنى حصل المسمى فيه لا المعنى الاعم وهو ما يكون
تصوره مع تصور ملزومه كافيا في الجزم باللزوم بينهما لا يقال المقصود بهذا السؤال
ان اللازم بالمعنى الاخص ليس بمعتبر في الالتزام وذلك لان اللزوم الخارجى شرط للالتزام وقد تبين
في الاخص فلو اعتبر هو في الالتزام كان اللزوم الخارجى شرطاً للالتزام وقد تبين
بطلانه والدليل على اعتبار اللزوم الخارجى في الاخص انه لو لم يعتبر معه لم يكن اخص
من المعنى الاعم لان اللزوم الخارجى معتبر في الاعم فانه مفسر بما يكون تصور مع
تصور ملزومه كافيا في الجزم باللزوم بينهما كما مر آنفا فاللزوم المعتبر فيه وهو قولنا
باللزوم ان اراد به اللزوم الذهني (فان كان بالمعنى الاول) الذى هو الاخص
(كان العام عين الخاص) اذ يصبر معناه حينئذ ما يكون تصور مع تصور ملزومه
(كافيا بالجزم بان تصور الملزوم يستلزم تصور الاخص) فقد اخذ الاخص في مفهوم
الاعم وكل ما كان لازما بالمعنى الاعم كان لازما بالمعنى الاخص فان لم يكن تصور
الملزوم كافيا في تصور اللازم ان يكون تصورهما معا كافيا في الجزم باللزوم كان العام
عين الخاص بحسب الذات وان تعابرا بحسب المفهوم وان لم يلزم ذلك كان العام
اخص من الخاص وكلاهما بط (وان كان اللزوم الذهني) المعتبر في الاعم (بالمعنى
الثانى الذى هو الاعم لم تعريف الشئ بنفسه) اى اخذه في تعريفه ولما لم يحسن
ان يكون ذلك اللزوم المعتبر في الاعم لزوما ذهنيا وجب ان يكون خارجيا والجواب
عنه اما اولاً فبالنقص لان صحة ما ذكره تستلزم ان لا يعتبر في الالتزام اللزوم البين
اصلا بالمعنى الاخص ولا بالمعنى الاعم وهو بط اتفاقا واما ثانيا فبالحل وهو ان المعتبر
في المعنى الثانى مطلق اللزوم اعم من ان يكون ذهنيا او خارجيا كما انه المعتبر في تفسير
المعنى الاول وهو قولنا ان يكون اللازم بحيث يلزم من فهم الملزوم فهمه فان المراد
باللزوم هو المطلق الا انه لما قيد بقيود صار المقيد مع قيده هو اللزوم الذهني ولما لم
يقيد اللزوم في المعنى الثانى بقيد بقى على اطلاقه شاملا لاقسامه الثلاثة ومن ههنا
تبين ان اطلاق اللزوم الذهني على المعنى الاول حقيقة وعلى المعنى الثانى باعتبار ان له
نوع اختصاص بالذهن حيث كان تصور طرفيه كافيا في الجزم فقوله (فان المعتبر
فيه لو كان اللزوم الذهني) فاما بالمعنى الاول او الثانى محمول على عموم المجاز (لا يقال اذا
حصل لنا شعور) قد منع ان كون الشئ ليس غيره من لوازمه البيئة بالمعنى الاخص
فاراد الممثل اثبات المقدمة المنوعة فاستدل على ان سلب مطلق الغير لازم بين بالمعنى
الاخص لكل مفهوم وان كان سلب الاغيار المخصوصة من قبيل البين بالمعنى الاعم
والجواب عنه ان كل مشعور به وان كان موجودا في الذهن مقبلا في نفسه عن غيره

(س)

(١٣)

لكن ذلك لا يستلزم ادراكنا لامتناعه عن غيره اعني سلب الغير عنه (واللازم من كل تصور تصديق وهو بط) فلا يكون لازما بنا بالمعنى المعتبر في الالتزام (وانما اهمالهما المص لا ايضا حهما ذكر في المطابقة) فكما ان المطابقة لا تستلزم الاستلزام لجواز ان لا يكون للمسمى لازم بين يلزم من فهمه فهمه اول العلم الضروري باننا نعقل كثيرا من الاشياء مع الذهول عن جميع اغياره كذلك التضمن لا يستلزم لجواز ان لا يكون للمسمى المركب لازم كذلك اول العلم باننا نعقل كثيرا من المعاني المركبة مع الغفلة عن الامور الخارجية عنه وكما ان المطابقة لا تستلزم التضمن اذ قد يكون المسمى بسيطا كذلك الالتزام لا يستلزم اى التضمن اذ قد يكون المسمى البسيط ملزوما لما يلزم من فهمه فهمه فثمن قيل قد تمسك بعضهم بذلك على ان التضمن يستلزم الالتزام فرده بانه (مغالطة) مع كونه مشتقا على ما هو مستدرك لان الجزئية والكلية ايضا امران خارجان عن المسمى وانما لم يقل حقيقة ومجازا بل قال بطريق الحقيقة و بطريق المجاز لان الحقيقة والمجاز من صفات الالفاظ دون الاستعمال بل الاستعمال في الموضوع له طريق يؤدي الى حصول الحقيقة وفي غيره طريق يؤدي الى حصول المجاز ولا يقال للفظ انه مستعمل في معنى الا اذا كان المقصود الاصلى دلالة عليه فاذا قصد باللفظ معناه الموضوع له كان مستعملا فيه دون جزئية ولازمه مع كونهما مفهوما من عنده وكذا حال الجزء واللازم (وانما قيدوا بالعلوم لانها لم تهجر في المحاورات) بل مدار حسن الكلام عند البلغاء على المعاني المجازية التي هي اكثرها مدلولات التزامية واما العلوم فانها ذوت لتعليم فيحترز فيها عما ينحل للفهم (واللازم بين منفهم من اللفظ) فانه كلما اطلق فهم المسمى وكلما فهم المسمى فهم لا زمه بين بالمعنى الاخص فيكون الالتزام مفهوما عند اطلاق اللفظ وهو معنى دلالة عليه ومما لا يشبه عليك ان المتبادر من هجر الدلالة الالتزامية عدم استعمال اللفظ في المدلول الالتزامي وان حل هجرها على عدمها بعيد جدا وكيف لا واقوم بعد اثباتهم الدلالة الوضعية وتقسيمها الى الاقسام الثلاثة زعموا ان دلالة الالتزام مهجورة وكان ترديد الهجر بين هذين المعنيين نشأ مما تمسك به الغزالي في هجرها كاستغف عليه (وانضم اليها) اى الى كونها عقلية (ضعفها) وجعل المجموع علة لهجرها (اقتصرنا على المنع) وقلنا لان ان كونها عقلية مع ضعفها يقتضى لهجرها وقوله (كما في دلالة التضمن) سندلح المقدمة القائلة بان كونها بمشاركة العقل يوجب هجرها وان جاز جعله صورة تقتضى للدليل على تقدير ان يراد بكونها عقلية مشاركة العقل فيها اجاب الامام (بمنع الملازمة) لا يقل كيف يمنعها ومن مذهبه ان سلب الغير من اللوازم المعتبرة في الالتزام وقد ثبت ان هذا غير متناه لانا نقول المعتبرة عنده فيه هو سلب الغير المطلق والذي ثبت لانه سلب الاغيار المعينة كما شير اليه بقوله لان لوازمه انه ليس كل واحد اغياره وهو غير متناه

وليس يلزم من اعتبار الاول اعتبار الثاني فان قيل ان المعتبر في الالتزام ان كان جميع اللوازم فقد سقط منع الملازمة وان كان اللوازم البينة فكذا سقط لانها ايضا غير متناهية لوجهين الاول (ان لكل شئ لازما يينا) اقله سلب الغير المطابق عنده وذلك اللازم شئ فله ايضا لازم بين وهكذا الى ما لانها يذله (والثاني ان لكل شئ لازما بالضرورة فذلك اللازم اما قريب) اى بلا واسطة او بعيد وح يجب انتهاءه الى القريب والا لكان بينه وبين ملزومه وسقط غير متناهية فاكل (شئ لازم قريب ولذلك اللازم ايضا لازم قريب وهم جرا وكل لازم قريب فهو بين) كاسيا تي (فاكل مفهوم لوازم) بينة غير متناهية) فان قال الامام (غاية ما في الباب في هذا) اى في استدلالكم ثانيا (عدم تناهى اللوازم البينة بالمعنى الاعم) فان اللازم القريب بين بهذا المعنى دون المعنى الاخص الذى هو المعتبر في الالتزام قلنا له المعتبر فيه عندك هو المعنى الاعم على ما عر من اعتبارك فيه سلب الغير ولا شك انه بين بالمعنى الاعم فقط ولقائل ان يقول انه انما اعتبره بناء على ما توهمه انه بين بالمعنى الاخص ولو حل مذهبه على اعتبار الاعم لكفانا في اثبات لاتناهى اللوازم البينة على ما تقدم من اكل شئ يلزمه انه ليس كل واحد من اغياره التي لاتناهى فالصواب في جوابه ان يقال كل لازم قريب بين عنده بالمعنى الاخص كاسيحي احبنا جده عليه (لجواز عودها بتلازم الشئ من الطرفين بواسطة او بغير واسطة) لاشبهته في جواز عود سلسلة اللزوم في اللوازم القريبة التي ذكرها في الدليل الثاني واما اللوازم المترتبة المذكورة في الدليل الاول وهو ان (ا) مثلا ملزوم لسلب مطلق الغير عنه وهذا السلب ايضا ملزوم لسلب ذلك المطلق عنه وهكذا فليس يجوز فيها عود السلسلة لان السلب الاول لا يدخل فيه (ا) والسلب الثاني يدخل فيه (ا) فهما متغايران والسلب الثالث يدخل فيه (ا) مع السلب الاول فهو متغاير لكل واحد من السلبين السابقين وبالجملة كل سلب معتبر في مرتبة فهو متغاير لكل واحد مما تقدم من ملزوماته فلا يتصور ههنا عود اصلا فالجواب الشامل هو قوله (لكن اللازم البين لللازم البين لاشئ لا يجب ان يكون لازما يينا لذلك الشئ) فان اللازم الاول متوسط بينهما وهو ظاهر في البين بالمعنى الاعم فانه اذا كان تصور (ا) مع تصور (ب) كافيا في الجزم باللازم بينهما وكان تصور (ب) مع تصور (ج) كافيا في الجزم باللازم بينهما لم يلزم ان يكون تصور (ا) مع تصور (ج) كافيا في الجزم باللازم بينهما بل ربما يحتاج في هذا الجزم الى اعتبار لزوم (ب) لا لزوم (ج) بل نقول ربما كان اللازم الثاني لازما حايلا للاول ولا يكون لازما ملزوما كافي السلوب المترتبة المذكورة على ما يظهر بادي تأمل واما البين بالمعنى الاخص فيجب فيه ان يكون اللازم البين لللازم البين لاشئ لازما يينا لذلك الشئ اذ لا معنى لللازم ههنا الا ما يلزم نظيره من تصور ملزومه فاذا تصور الشئ تصور لازمه واذا تصور لازمه تصور

لازم لازمه فيكون فهمه ايضا لازما لفهم ذلك الشيء ويمكن ان يقال ان تصور الشيء يستلزم تصور لازمه تبعا غير ملتفت اليه قصدا والمستلزم لتصور اللازم الثاني تصور اللازم الاول مقصودا ملحوظا في نفسه فلا يلزم من تصور الشيء الاول تصور لازمه الثاني فلا يلزم عدم تناهي اللوازم البينة لشيء واحد والكلام فيه (على ان التمسك اوصح) هذا نقض اجمالي لما تمسك به الغزالي فان صحته تستلزم (انتفاء الدلالة الالتزامية) اذ لو تحققت لكان هناك (لافظ واحد مدلولات غير متناهية) والثاني ظاهر البطلان لان الملازمة مبنية بعين ما ذكره بل نقول لو تم متمسك به لزم ان لا يمكن فهم شيء من الاشياء لان المدلول الالتزامي ما يكون فهمه لازما لفهم المسمى فلو كان لكل شيء لوازم غير متناهية بهذه الصفة امتنع فهمه لاستلزامه فهم ما لا يتناهي دفعة واحدة ولك ان تورد ذلك النقض على سبيل التفصيل فتقول ان اراد باعتبار الدلالة الالتزامية تحققها كان اللازم من دليله انتفاء تلك الدلالة وقد بان بطلانه وان اراد به استعمال اللفظ في المدلول الالتزامي فليس يلزم من استعماله في مدلول واحد استعماله في مدلول آخر فضلا عن استعماله في مدلولات غير متناهية فان قيل اراد انه لو جاز استعماله في شيء من مدلولاته لجاز استعماله في كل واحد منها بدلا عن الآخر فيجوز ان يستعمل لفظ واحد في كل واحد من المدلولات التي لا تنتهي قلنا اذا جاز ان يكون له مدلولات غير متناهية فلم لا يجوز استعماله في كل واحد منها على سبيل البدل مع انه لا يكون دائما الا مستعملا بالفعل في مدلولات متناهية (فلاختلاف باختلاف الاشخاص) فان المتكلم يفهم من اتس بطلانه مطلقا والحكيم يفهم منه انقسامه الى بط وحق واختلاف اللازم البين بحسب اختلاف الصناعات والعادات والاعتبارات بين (اما اذا اعتبر) اي البين مطلقا (كافي المتضايقين) فان كلا منهما خارج عن ماهية الآخر ويمتنع فهمه بدون فهم الآخر فلا خفاء في انضباط المدلول الالتزامي حينئذ بالنسبة الى جميع الاشخاص واما التمسك بتعدد اللوازم البينة المطلقة كالجدار والعرضية للسقف مثلا مع انه لا يجوز ارادة الكل من اللفظ فلا يتمين المراد به فجوابه انه قديمين بالقرينة ولو سلمنا انه لا يتمين بها قلنا اذا لم يتعدد اللازم البين المطابق بل كان واحدا يتمين المدلول هناك وعدم انضباط المدلول (في صورة) اي في صورة اختلاف البين باختلاف الاشخاص في صورة تعدد البين المطلق (لا بوجوب هجر الدلالة مطلقا) لجواز ان تكون معتبرة في غير صورة الاختلاف والتعدد فتقوله وعدم الانضباط متعلق بكلا الجوابين السابقين فذلك اخر عنهما وقوله (على ان الوضع) نقض اجمالي لدليل الامام بالمطابقة فان الاختلاف في الجملة لو كان موجبا للهجر مطلقا لم يكن دلالة المطابقة معتبرة اصلا لان وضع اللفظ الواحد قد يختلف بالنسبة الى الاشخاص وقوله (وغير المعنى الالتزامي) نقض لدليل الاخر بدلا لتي المطابقة والتضمن اذ لو

(اوجب)

اوجب تعدد المدلول في الجملة هجر الدلالة مطلقا لم يكن لشيء من الدلالات اعتبار قطعا لان المدلول التضمني يلزمه التعدد والمطابق قد يتعدد وفي قوله (بل هم في عين هذه الدعوى مجوزون) نظرا لما مر من ان المفهوم المتبادر من هجر الدلالة ترك اصلها واستعمالها لاعددها في نفسها فليس في كلامهم هذا اطلاق الدلالة واردة استعمالها مجازا (وهذا البحث) اي استعمال اللفظ مع القرينة (لا يختص بالمدلول الالتزامي بل هو جار في سائر اللوازم) التي ليست بينة بالمعنى الاخص (وفي المعاني التضمنية وغيرها) من المعاني المطابقة التي يكون اللفظ مشتركا بينها اذ لا يجوز استعمال اللفظ في شيء من هذه الامور المذكورة الا مع قرينة معينة لما اراد به (نعم انها مجبورة في جواب ماهو) وانما لم يذكر الدلالة الالتزامية في جواب ماهو مطلقا وان كان هناك قرينة معينة المراد بناء على مزيد احتياطهم فيه كيلا يغوت مقصود السائل فان القرينة قد تخفى عليه مع ان اللفظ في نفسه يقتضي انتقال الذهن الى غير الجواب ان دل عليه بالالتزام او الى غير اجزائه ان دل به عليها ولم يذكر الدلالة التضمنية في نفس الجواب لما ذكرناه في الالتزام بعينه دون اجزائه لانها باسرها مرادة في ضمن الجواب فلا اختلاف في فهم ما اراد باللفظ (فيكون لالتزام مجبور كالا وبعضا) اي في كل الجواب وبعضه والتضمن مجبور في كله دون بعضه (والمطابقة معتبرة فيهما) معا (وسيتكرر عليك هذا) الذي ذكرناه في دباحث الكلليات حيث بين المراد بالمدلول في جواب ماهو (وهي معان مركبة من مفردات) اما ابتداء كما في القول الشارح والدال عليه من الالفاظ المركبة هو المركب التقبيدي واما بواسطة كما في الحجة والدال على اجزائها القرينة اعني القضية المعقولة هو المركب الخبري فتقوله (وعن الالفاظ) اي وان يبحث عن الالفاظ (المفردة لدلالاته على اجزاء القول الشارح و) اجزاء (الحجة) اي اجزائها البعيدة (لانتقاص حد المفرد بالالفاظ الغير الدلالة على معنى) كالهملات المسموعة من المشاهد على وجه لا يفهم منها معنى اصلا (و) بالالفاظ (الدلالة على معنى) اما بالطبع او بالعقل كما مر وان لم ينتقض شيء منها حد المركب (واورد عليه بعض اهل النظر النقض) بالالفاظ (المفردة التي بدل جزؤها على معنى كعبد لله علما) فانها داخلية في حد المركب خارجة عن حد المفرد فانتقض كل منهما وقال دفعه بان يزداد فيهما قيد فيقال المركب مادل جزؤه على معنى هو جز ومعنى الكل والمفرد مائليس كذلك (قال الشيخ في الشفاء) ما ذكره هذا القائل سهو منه فان تلك الزيادة لا يحتاج اليها التميم بل لا تفهم (فان اللفظ لا يدل بنفسه) والا لكان لكل لفظ معنى من المعاني لا يتجاوز به دلالة تابعة (لارادة الالفاظ) فاذا اراد بلفظ العين مثلا يتبوع دل عليه وان اراد الدينار دل عليه (ولو خلا) عن الارادة (لم يكن دالا على شيء بل لا يكون لفظا) عند كثير من اهل النظر فان الحروف والصوت فيما ظن به

لا يكون بحسب التعاريف عند كثير من المنطقيين لفظا ما لم يشتمل على دلالة ولا شك
ان جزء عبد الله علما لم ير ديه حال كونه جزء معنى فلا يكون دالا على شيء اصلا وهذا
الكلام ضعيف (لما سبق من ان الفرق بين الدلالة على المعنى وقصده) فلذلك (غير)
المص (التعريف الى) ما ذكره (وبالدلالة ما ذكر) اي المراد بالدلالة هو الدلالة
الوضعية المفسرة بالمأمر (وانما لم يجهلوا مثل عبد الله علما مركبا كما جرت عليه كلمة
الحياة) يعني ان المحققين من الصوريين يجهلون مثل عبد الله علما مركبا ويخرجونه
عن حد الكلمة بذكر اللفظة فيه لان مقصودهم الاصلى بيان احوال الالفاظ وقد
جرى على مثله علما احكام المركبات حيث اعرب باعرابين مختلفين كما اذا قصد بكل
واحد من جزئيه معنى على حدة واما المنطقي فنظره في الالفاظ على سبيل التسمية للمعاني
اذا كان المعنى واحدا بان لا يدل بجزء من اللفظ على جزء منه عد اللفظ مفردا واذا كان
كثيرا بان يدل اجزائه على اجزائه عد مركبا وفي الشفاء انه لا التفات في هذه الصناعة
الى التركيب بحسب المسموع اذا لم يدل جزء منه على جزء من المعنى كعبد شمس اذا اريد به
الاقب دون عبد الشمس فان ذلك وامثاله لا يعد في الالفاظ المركبة بل في المفردة (المراد
بالدلالة في تعريف المركب هي الدلالة في الجملة) (وبعدم الدلالة في المفرد اتفقاؤه
من سائر الوجوه) وذلك لان النكرة في حيز الاثبات لا تنفد عموما بل فردا من افرادها
لابعنه وفي حيز النفي تنفد فتنفي جميع افرادها وقوله (وحينئذ يندفع النقص)
منظور فيه لان التركيب والافراد انما اعتبر بالقياس الى المعنى المقصود من اللفظ حال
كونه مقصودا منه ليخرج من المركب مثل عبد الله والحيوان الناطق علمين لا بالقياس
الى معنى من المعاني سواء كان مقصودا اولافا لنقص المذكور انما يتجه اذا كان مثل
الحيوان الناطق مستعملا في المعنى البسيط الضمني والالتزامي اذ لم يقصد حينئذ بجزءه
دلالة بوجوده من الوجوه على جزء معناه اذ لا جزئه فلا يندفع بان جزئه يدل على جزء معناه
المطابق الذي ليس مقصودا وانما يندفع به اذا اورد على قولنا المركب مادل جزؤه
على جزء معنى من معانيه فان قيل اذ لم يكن التضمن البسيط مقصودا من الحيوان الناطق
فلا وجب النقص كما ذكرت وان كان مقصودا فلم لا يجوز ان يكون مفردا بالنسبة اليه
وان كان مركبا اذا قصده معناه المطابق قلنا فيلزم ان يكون كل مركب مفردا
ولو باعتبار آخر فلا تنجز الاقسام اصلا (فقد ورد القسم بالمطابقة حيث) قال والدال
بالمطابقة ان قصد بجزئه الدلالة على جزء معناه فهو المركب والافهوه المفرد (فعاد
عليه النقص بالمركبات المجازية جمعا ومعنا) اي خرجت هذه المركبات عن تعريف
المركب فلم يكن جامعا ودخلت في تعريف المفرد فلم يكن مانعا مثلا اذا قلت رمي بدر
واردت به نظر المشوق فانه مركب وحلم يقصد بجزئه الدلالة على جزء معناه المطابق
اذا ليس هو مقصودا منه ولا جزئه من جزئه وايضا الدلالة فهم المعنى متى اطلق اللفظ

(كأمر)

كأمر واللفظ بالنسبة الى المعنى المجازي ليس كذلك الا اذا كان من اللوازم البينة والمثال
المذكور ليس من هذا القبيل فان قلت مورد القسم اعني الدال بالمطابقة لا يتناول تلك
المركبات وهو معتبر في قسمه فتكون خارجة عنهما معا قلت كون اللفظ دالا بالمطابقة
لا يتوقف على ارادة معناه المطابق لما مر فتعريفه من الفرق بين الدلالة وارادة المعنى
وايضا يلزم من خروجها عنهما بطلان انحصار الالفاظ فيهما نعم يمكن ان يقال
مراده ان الدال بالمطابقة ان قصد بجزئه الدلالة على جزء معناه المطابق على تقدير كونه
مقصودا فهو المركب وان لم يقصد بجزئه تلك الدلالة على ذلك التقدير فهو المفرد
فلانخرج المركبات المذكورة عن حد المركب بشيء من ذينك الوجهين قال الشارح
وفي قولنا عاد تنبيه على ان هذا النقص وارد على الاول وهو ان لا يقيد مورد القسم
بالمطابقة كما هو وارد على الثاني اعني ان يقيد بها الا ان في ورودها عليها فرقا من
وجهين احدهما انه اذا كان احد الالفاظ في تلك المركبات مجازيا فقد ورد نقضا على
الثاني لانه اعتبر فيه ان يكون للمركب جزء قصده جزء معناه المطابق واذا كان احد
الالفاظ مجازيا لم يقصد بالمركب معناه المطابق ولا يرد على الاول لان دلالة جزء من
اللفظ على جزء معناه المقصود كافية في تركيبه وانتهى بها ان النقص بتلك المركبات يورد
على الثاني من جهتين من جهة المعنى المطابق ومن جهة الدلالة كما سلف ولا يرد على الاول
الا من جهة الدلالة قال ولو اعتبرنا الهيئة التركيبية من اجزاء اللفظ اندفع الاشكال
عن الاول لانها تدل على جزء المعنى المقصود لكنها ليست لفظا فلا تكون جزءا منه
ولو كانت جزءا معتبرا في التركيب نعم لو حذفنا الدلالة من التعريف وقلنا المركب
ما يقصد بجزئه منه بعض ما يقصده حين ما يقصد لثم فان لللفظ اذا استعمل يكون له معنى
مقصود قطعا فان قصد بجزئه منه جزء معناه المقصود حين ما يكون مقصودا فهو مركب
والافهوه مفرد ومن المعلوم ان المقصود بجزئه اللفظ جزء المعنى لادلالته عليه اذ لا يقصد
باللفظ الا المعنى لادلالته عليه ونحن نقول يرد على هذا التعريف النقص بالحيوان
الناطق مستعملا في معناها البسيط تضمنيا او التزاميا كما قررناه ولا يكون تاما وتفصيل
الكلام في هذا المقام ان التركيب والافراد ان قيسا الى معنى من المعاني مطلقا فاما ان يعتبر
القصد وحده او الدلالة وحدها او هما معا فيقال المركب ما يقصد بجزئه جزء
معنى من معانيه او مادل جزؤه على جزئه او ما يقصد بجزئه الدلالة على جزئه وعلى
التقدير يرد النقص بالاعلام المنقولة عن المركبات لا بالحيوان الناطق مستعملا في معناه
البسيط ولا بالمركبات المجازية فان قيسا الى المعنى المقصود فان اكتفى بالقصد اندفع
النقص بالاعلام والمركبات المجازية دون الحيوان الناطق كما عرفت فان اكتفى
بالدلالة او اعتبرت مع القصد ورد النقص بالحيوان الناطق وبذلك المركبات اذا كانت
اجزائها كلها مجازات في معان ليست لوازم بينة لمسمياتها دون الاعلام وان قيسا

الى المعنى المطابق فان اكتفى بالدلالة لم ينتقض الحدان بالاعلام المذكورة وان اكتفى
بكونه مقصودا لزم الانتقاض بالركبات المجازية من جهة واحدة وهي ان المعنى المطابق
ليس مقصودا بها وان اعتبر القصد والدلالة معا كان الانتقاض بهما من جهتين كما سبق
وان قيل المركب ما يقصد بجزءه الدلالة على جزء معناه المطابق على تقدير كون هذا
المعنى مقصودا منه كما مر في توجيه كلام بعضهم ورد التفتيش بتلك الاعلام فلا يخلص
الا بان يقال المركب مادل جزؤه على جزء معناه المطابق على تقدير كون هذا
المقصود منه ثم المركب والقول والمؤلف الفاظ مترادفة بحسب الاصطلاح المشهور
(وعلى هذا) الذي نقله المصنف وصاحب الكشف (لا تكون القسمة المثلثة حاصرة
لخر وج مثل الحيوان الناطق علما) عن القسمة اذ لا يدخل في المفرد المعروف بما لا يدل
جزؤه على شيء اصلا ولا في المؤلف لانه الذي يقصد بجزءه الدلالة على جزء ما يقصده
حين ما يقصده ولا في المركب لانه الذي يدل جزؤه لاعلى جزء معناه والزيادة في تعريف
المركب ان يقال هو ما يدل جزؤه لاعلى جزء معناه دلالة مقصودة فيتناول ما يدل
لاعلى جزء معناه وما يدل على جزء معناه لكن لا تكون دلالة عليه مقصودة كالحيوان
الناطق علما والفتن من تعريف المؤلف ان يقال هو ما يدل جزؤه على جزء معناه
مطلقا اي سواء كانت دلالة مقصودة او لا فيدخل الحيوان الناطق فيه (للمفرد
اعتبار ان) قد مر ان مفهوم المركب ملكة ومفهوم المفرد عدم فذلك قد مر بقرينة
على تعريف المفرد ولما ذات المفرد اعني ما صدق هو عليه فجزؤه هما صدق عليه
المركب ولا شك ان الاقسام والاحكام باعتبار الذات فاستحق المفرد التقديم وسيرد
عليك كلام في صحة الاخبار بالاسم وحده (وقد علم بذلك حد كل واحد
منها) فان كل تقسيم حقيقي مشتمل على ما هو مشترك بين اقسامه وعلى ما يتميز به
كل واحد منها عن اخوانه وعلى اعتبار انضمام المميز الى المشترك ولا معنى للحد
الا ذلك والمراد بدلالة الاسماء على الزمان بحجورها ان صيغتها ليست مستقلة بالدلالة
عليه بل لمادتها مدخل فيها سواء كان مدلولها الزمان وحده اما مطلقا كلفظ الزمان
او مقيدا بنوع معين كاليوم والامس او الزمان مع شيء آخر وهو ينقسم الى ما يكون
زمانه احد الازمنة الثلاثة وما لا يكون كذلك والاشياء كالصباح والغروب وكما تقدم
والتأخر اذا وصف بهما غير الزمان والاول كالاسماء والافعال والدليل على ان الكلمة
انما تدل على الزمان بصيغتها وحدها اي بلا مشاركتها من مادتها ان الزمان المخصوص
المستفاد من كلمة دائر مع صيغتها الخصوصية وجود اسواء اتحدت المادة كما في جذب
وجذب او اختلفت كما في ضرب وذهب ودأثر معها عندما كذلك نحو ضرب يضرب
وضرب يذهب فلا اعتبار بالمادة في الدلالة عليه بل الصيغة مستقلة بهما وتقرر
النظر انهم اتفقوا على ان الصيغة هي الهيئة الحاصلة باعتبار ترتيب الحروف

وحرركاتها وسكناتها وحينئذ ما ان يراد بالمادة التي هي محلها ما تبادر منها اعني
بمجموع الحروف الاصلية والزيادة فلا نسلم انها متحدة في نحو ضرب يضرب بل هي
مختلفة باختلاف الصيغة فلا يصح ان لزمان مختلف باختلاف الصيغة مع اتحاد المادة
واما ان يراد بها الحروف الاصلية فقط بناء على ثبوتها في تصارييف الكلمة بامرها
فتكون الصيغة على هذا التقدير هي الهيئة العارضة لها فلا تملك ان المدلول الزماني
متحد باتحاد الصيغة بل ربما تحدد المادة والصيغة معا (والزمان مختلف كما في تكلم
بتكلم وتغافل بتغافل) فان الحروف الاصول وهيئتها متحدتان ههنا في الماضي
والمضارع اذ لا عبرة بلزواث ولا بحركة الآخر والزمان مختلف فيهما وتلخيصه
ان هذا الاستدلال مبني على مقدمتين احدهما ان اختلاف الصيغة يستلزم اختلاف
الزمان وان اتحدت المادة وهي كاذبة قطعا فان امثلة الماضي مبينة للفاعل والمفعول
من مادة واحدة مختلفة الصيغ مع اتحاد الزمان فيهما وكذا الحال في امثلة المضارع
وغيره وايضا الامر والتهي مختلفان صيغة لازمانا والثانية ان اتحاد الصيغة يستلزم
اتحاد الزمان وان اختلفت المادة وهي ايضا باطلة لان المضارع مشترك بين زمانين
الحال والمستقبل على المذهب الاصح فان قيل لزمان منحصر في الماضي والمستقبل
واما الحال فاجزاء من الطرفين وقد استقر بنا لغة العرب فوجدناهم لم يدلو على
الزمانين بصيغة واحدة فنقول اختلاف الزمان يستلزم اختلاف لصيغة مستلزما
لاتحاد الزمان وهذا القدر يكفي للاستدلال فانه لما صدق كلما اختلفت الصيغة اختلف
الزمان وان اتحدت المادة كما في ضرب يضرب كان الدال على الزمان هو الصيغة
وحدها فلما زمان الحال وان كان اجزاء منهما لكنه زمان معتبر على حدة عند اهل
اللغة فلا يكون اتحاد الصيغة مستلزما لاتحاد الزمان ولو سلم استلزامه اياه لم يلزم
كونه مدلول للصيغة وحدها بل يجوز ان يكون مجموع تلك الصيغة مع كل واحد
من المواد التي قارنتها دالة عليه غاية ما في الباب انه يلزم تعدد الدال مع وحدة المدلول
وهو جار فان قلت يمكن دفعه بوجه آخر وهو ان اتحاد المادة في نحو ضرب يضرب
انما يصح اذا اكتفى بالحروف الاصول وحينئذ يلزم اتحاد الصيغة في تغافل بتغافل
كما عرفت مع اختلاف الزمان قلت يمكن ان يتفصي عنه بان المادة هي الحروف الاصول
وحدها لما مر والصيغة هيئة جميع الحروف بل نقول ان الحروف الزواث مع توافع
الصيغة لا مدخل لها في المادة الا يرى الى ما اتفق عليه النحاة وغيرهم من ان الماضي
والمضارع من مصدر واحد صيغتان مختلفتان مع اتحاد المادة ولا شك في ان هذا
الاتفاق انما يصح على ما ذكرناه ولا في ان نحو تكلم يتكلم مندرج في ذلك فيختلفان
صيغة ويتحدان مادة (على انه لو صح ذلك) الذي ذكرتموه من اتحاد الزمان باتحاد

الصفة والاختلاف باختلافها (فاما يكون في لغة العربية) دون سائر اللغات اذ ربما يوجد فيها ما يدل على الزمان باعتبار المادة دون الصيغة كما في قولنا آمد وآيدو يمكن ان يعتذر عنه بان نظر المنطقي وان كان عالما بالاعتناء باللغة التي دون بها اكثر تجاز ان يعتبر فيه بعض الاحكام المختصة بها على قلة (وانما قيد وحدد في تعريف الاسم) قبل هذا القيد بما لا يحتاج اليه لاجراجه الا انه لا يصح ان يخبر بها اصلا لا وحدها ولا مع ضمنية اخرى والخبر فيما يتوهم وقوعها خبرا تاما هو متعلقاتها نحو حاصل او حصل ولفظة لا في لا قائم اسم بمعنى غير لا اداة وهو مردود بان الخبر في مثل زيد في الدار ليس مطلق الحصول بل المقيد بكونه في الدار والمقصود بلا قائم اثبات الاقيام لزيد لا اثبات مغاير لاقام فلا يكون اسما بل اداة وحصول الكلمة الدالة على زمان وكون تلك الدلالة بالصيغة وفصول الاداة عدم الدلالة على الزمان بالصيغة وعدم كون للمعنى تاما وفصول الاسم عدم الدلالة على زمان وكون المعنى تاما (وفيه استدراك لا اعتبار النسبة في مفهوم الحدث) وذلك لان الحدث ليس عبارة عن المعنى مطلقا والا كان كل معنى حدثا وكانت الكلمات الوجودية دالة على الحدث وليس كذلك بل الحدث معنى منسوب الى الفاعل بانه قائم به فيكون متعلقا على النسبة الى موضوع ما لا يقال المعنى في الكلمة الحقيقية ما صدق عليه الحدث كما اضرب مثلا لا مفهومه فلا استدراك لانا نقول ليس كلامنا في مدلول تلك الكلمة بل في تعريفها الذي ذكر فيه لفظ الحدث فكانه قبل هي ما يدل على معنى منسوب الى الفاعل وعلى نسبته الى الفاعل ولا خفاء ان وصف ذلك المعنى بالنسبية في مفهوم لفظ الحدث مستدرك حتى لو ابدل بلفظ المعنى او الشيء او الامر زال الاستدراك (بل على نسبة شيء ليس هو مدلولها الى موضوع ما) بخلاف الكلمة الحقيقية فانها تدل على نسبة شيء هو مدلولها الى موضوع ما كما مر في مثال ضرب وهذا الذي ذكرنا من دلالتها على معنى ثبوت شيء خارج عن مدلولها الى موضوع ما هو معنى ما قيل من انها وضعت لتقرر الفاعل على صفة فانها اذا كانت موضوعة لذلك التقرر بدلت بالمطابقة عليه فقط وكانت الصفة خارجة عنها كالفاعل (وعلى زمان) اي يدل على نسبة شيء وعلى زمان تلك النسبة (كذلك فانه لا يدل على الكون مطلقا) اي على كون شيء ووجوده في نفسه والا كان فعلا تاما من الكلمات الحقيقية بل على كون شيء شيئا لم يذكر بعد اي لم يذكر مادام يذكر كان فلا يكون داخل في مفهومه (وهذا انسب بنظرهم) لانه الصق بانظر في احوال اللفظ ومن ثم اشتهر في كلامهم دون الاولين (الاسم لفظ مفرد يدل بالوضع على معنى مجرد عن زمان) هذا نقل بحسب المعنى وعبارة الشفاء هكذا الاسم لفظة دالة بتواطئ مجردة عن الزمان وليس واحد من اجزئها دالا على الانفراد وقد علمت معنى التواطئ واما معنى كونها

مجردة عن الزمان فهو ان لا يدل على زمان الذي لذلك معنى من الازمنة الثلاثة المحصلة والمناسب هذه العبارة ان يقرأ مجردا مرفوعا على انه صفة لفظ كما يدل عليه تفسير الجريد ايضا ويجوز ان يقرأ مجردا على انه صفة بمعنى وان يراد بلفظ مفرد ما لا يدل جزؤه على الانفراد فينبول المهمل والبدال بالطبع او العقل ولو اراد به المفرد المصطلح ادخل في مفهومه الوضع فيلزم شبه ما تقدم من الاستدراك في تعريف الكلمة الحقيقية (والكلمة لفظ مفرد) هذا ايضا نقل بالمعنى اذ عبادته هي ان الكلمة لفظ دالة بتواطئ يدل مع ما يدل عليه على زمان وليس واحد من اجزئها يدل على انفرادها وهو ايراد دليل على ما يقال على غيره وليس في هذه العبارة تقييد الزمان باحد الازمنة الثلاثة الا انه لما فسر الجريد المذكور في حد الاسم بعدم الدلالة على اقتران المعنى باحد ما علم ان المراد بالدلالة على الزمان ههنا الدلالة على اقترانه بواحد من تلك الازمنة والمتبادر من اقتران المعنى بالزمان اعتبار كونه ظرفا له فذلك قال فيه ذلك المعنى من الازمنة الثلاثة وقوله (فاللفظ جنس) تفصيل لحد الكلمة ويقاس عليه حد الاسم (فان قيل) المتقدم والمتأخر والماضى والمستقبل اذا جاءت على زمان دلت على اقتران معان مصارها بالزمان فكيف يخرج بقوله فيه ذلك المعنى قلنا من حيث انها محمول عليه لا يدل على ظرفيته لها بل على قيامها به (وحيث تكون) اي الاشياء التي خرجت عن حد الكلية بهذه القيود (داخله في حد الاسم) فانه اذا لم يدل على زمان المعنى من الازمنة الثلاثة فاما ان لا يدل على زمان اصلا كما لجسم او يدل على زمان لا يكون زمان المعنى كالزمان واخواته او يدل على زمان هو زمان المعنى الا انه لا يكون من الازمنة الثلاثة كالصباح والليل (ضرورة انه ما لم تكن نسبة لم يكن زمان نسبة) لان المضاف من حيث هو مضاف لا يتصور تحنقه بدون المضاف اليه ولا شك ان الزمان المعنى في مفهوم الكلمة مضاف الى النسبة باعتبار الظرفية فالكلمة الى النسبة احوج منها الى زمانها فيجب ايرادها في حدها بالطريق الاولى (وتوجيهه ان يقال ابتداء) فيه اشعار بان جواب المصنف ليس كلاما على سند المنع الذي هو اعتبار المعنى التام وان كان مساويا له كيف ولا يمكن ابطاله بانه يستلزم فسادا في حد الادوات اذ ربما يستلزم ذلك الفساد للذب عن تعريف الاسم (وفيه منع ظاهر) لان الكلمات الوجودية تخرج عن حد الادوات بقيد آخر معتبر فيه وهو عدم الدلالة على زمان قال صاحب الكشف ما ذكره الشيخ في حد الاسم والكلمة يقتضي ان لا تكون الاداة فسميا لهما بل فسميا من الاسم فاذا اريد خروجهما عنهما شرط في الاسم الدلالة على معنى تام ثم قسم الكلمة الى حقيقية ووجودية وقال ان شرطنا في الكلمة كون المعنى تاما خرجت عنها الكلمات الوجودية وكانت ادوات فاللفظ المفرد اما دالا على معنى تام فان دل على زمان ايضا كان كلمة والا كان اسما واما دالا على معنى غير تام وهو الاداة فاندرجت

الكلمات الوجودية في الاداة وان لم يشترط في الكلمة ذلك فلان في التقسيم ان اللفظ
المفرد ان دل على معنى وزمان فهو كلمة والافان كان مدلوله تاما كان اسما وان كان غير تام
فهو اداة فظهر من كلامه ان اندراجها فيها انما يلزم اذا اكتفى في الاداة بالدلالة
على معنى غير تام وذلك الاكتفاء انما هو على تقدير اخراج الوجودية عن حد الكلمة
بعدم تمام المعنى وعلى تقدير عدم اخراجها عنه بان يترك ذلك لا بد كان محتاجا في حد
الاداة الى اعتبار عدم الدلالة على الزمان فاو قال المصنف وان اكتفى في الاداة بدلالاتها
على معنى غير تام دخل فيها الكلمات الوجودية لا يمكن تصحيحه بحمل كلامه على انه
اراد به كان حد الشيخ الاسم يتناول الاداة فيكون عنده قسماته لا قسماته كذلك يمكن
تجريد الاداة اذا جعلت قسماته بحيث يتناول الكلمات الوجودية كما هو الظاهر
من عبارة صاحب الكشف اذ محصلها انه يصح تقسيم اللفظ المفرد الى قسمين باعتبار
الدلالة على الزمان وعدمها فتدخل الاداة في الاسم والوجودية في الكلمة والى ثلثة
اقسام بان يعتبر في الاسم المعنى التام فتصير الاداة قسمين ثالثا وحينئذ ان اعتبر ذلك اي كون
المعنى تاما في الكلمة دخلت الوجودية في الاداة فيقسم الى زمانية وغير زمانية والا كانت
داخلية في الكلمات باقية على حالها (فالادوات نسبتها الى الاسماء نسبة الكلمات
الوجودية الى الافعال) فالنسب حينئذ اما ان يدرج الاداة في الاسم كما درجت الوجودية
في الفعل فتكون القسمة ثنائية او تخرج الوجودية عن الافعال كما خرجت الاداة عن
الاسماء فتكون القسمة رباعية الا انهم نظروا الى ان الوجودية تشارك الافعال
في تصاريفها والدلالة على زمان فارجوها فيها والى ان الاداة لا تشارك الاسماء
الا في عدم الدلالة على الزمان فجعلوها قسما على حدة فصارت القسمة ثلاثية وزمانا
لاحظوا مشاركة الوجودية للاداة في عدم تمام المعنى فجعلوها منها (كما يقتضيه النظر
الصائب) فانه يقتضى ان يميز الدال على المعنى التام عما يدل على معنى غير تام وان يميز
في كل واحد منهما ما يدل على الزمان عما يقابله خصوصا اذا كان هناك باعث على
اعتبار التمييز كما سيتضح في جواب السؤال وانما قال بعض المضمرات المتصلة
واراد به الضمائر المجزأة المنصلة كما ذكره والمنصوبة كضربني وضربك لان المرفوع
المنفصل قد يصح ان يخبر عنه وبه والمتصل يخبر عنه كما في ضربا وضربوا
والمنصوب المتصل قد يقع خبرا كما في قولك كان الضارب اياك وقوله (لما تصفح) جوابه
(اريد تميز البعض عن البعض) يعني انهم استقروا الالفاظ وفتشوا عن احوالها
فوجدوا بعضها يصلح لان يصير جزأ قرىبا من الاقوال التامة والتقييدية النافعة
في هذا الفن كما مر وهو الالفاظ التي دلالاتها تامة وبعضها لا يصلح لذلك وهو الالفاظ
التي دلالاتها غير تامة ووجدوا من القسم الاول ما من شأنه ان يكون كل واحد من جزئي
تلك الاقوال اعني المحكوم عليه والمحكوم به وهو ما لا يدل على زمان في معناه وما ليس

(من شأنه)

من شأنه ذلك وهو ما يدل على زمان المعنى ووجدوا من القسم الثاني ما يشارك احد
قسمي الاول في عدم الدلالة على زمان وما يشارك الآخر في الدلالة عليه فارادوا
تسمية هذه الاقسام بهذه الصفات المتقابلة فتخص كل قسم باسم قسمي الاول اسما والثاني
كلمة والثالث اداة والرابع كلمة وجودية (ويمكن ان يترك ما ذكرناه آنفا) هو انه لا يلزم تطابق
الاصطلاحين عند تغاير جهتي النظرين والمراد بالاضارع الغير الغائب هو المتكلم
واحدا كان او متعددا والمخاطب مطلقا ويشترك في هذا الحكم الماضي المتكلم والمخاطب
بين الدليل المذكور كما صرح به في الشفاء وقد نوقش في قوله وكل محتمل للصدق
والكذب مركب بانه يجوز ان يوضع لفظ مفرد بازاء نسبة تامة خبرية كما يجوز وضعه
اعني مركب غير تام فان قولك نادان على ما هو في الشفاء مركب من لفظين أحدهما
يدل على عدم والآخر على العلم او العالم فيكون معناه مركبا وقد دل عليه بلفظ مفرد
وهو الجاهل وكذلك قولك درست شدد دل على معناه بمفرد هو صرح واذا جاز ذلك
فليجوز مثله في المركبات التامة وقد يقال بوقوعه كافي هيئات ونحو قولك للمخاطب
رووا ذهب اذا لم نزع ان هناك ضميرا مستترا وسيرد عليك فساد هذا لزعم ودلالة التاء
على الفاعل في المفرد المخاطب المذكور نحو تضرب ظاهرة وما نحو تضرب بان او تضربون
وتضرب بين فقيه ضمائر بارزة عند النحاة دالة على الفاعل لكن التاء يدل على ان ذلك
الفاعل هو المخاطب ويمكن ان يقال التاء هو الدال على الفاعل للمخاطب وتلك الضمائر
حروف دالة على احواله وقد نقض الشيخ الدليل الاول من دليلي الصغرى بالمضارع
الغائب مطلقا اذ لا فرق بينه وبين غيره اليتبعين الموضوع وعدمه ولا اثر له في احتماله
الصدق والكذب وعدمه كما في قولك ضرب زيد وضرب رجل واجاب عنه بطريق
المعارضة في المقدمة اي ما مروا ن دل على ان المضارع الغائب محتمل لصدق والكذب
فيمتنع النقض لكن ههنا ما يدل على عدم احتماله لهما وهو انه لا يجوز ان يكون معناه ان شيئا
ما غير معين في نفسه وجدله المصدر اذ لو كان معناه ذلك لصدق بوجود المصدر لا ي
شيء كان في العالم فيمتنع حمله على زيد فلا يصح ان يقال زيد يمشي لان ما وضع لغير
معين لا يصح اطلاقه اي حمله على ما يقابله والالزم صدق احد المتقابلين على الآخر
(وفيه نظر) اذ ليس المراد بغير المعين ههنا ما اعتبر فيه عدم التعيين حتى يتناق المعين بل
ما لم يعتبر فيه التعيين وعدمه اعني المطلق الذي يصدق على المعين (ولو صح ذلك)
وهو ان ما وضع لغير المعين لا يحتمل على المعين لثم الدليل به وكانت المقدمة القائلة بانه
لو صدق بوجود المصدر لا ي شيء كان في العالم مستدركة في البيان ويمكن دفع المنع
والاستدراك بان يقال لو كان معناه ان شيئا ما مطلقا وجدله المصدر لا تمتنع حمله على
على زيد لان اسناد المصدر الى موضوع مطلق بوجوب عدم انحصار صدقه في الموضوع
المعين كزيد مثلا لا يمكن صدقه بوجود المصدر لمعين آخر واستناده الى المعين بوجوب

انحصار صدقه فيه ولا شك ان الانحصار المذكور وعدمه متافيان فكذلك ملو ما هما
اعني الاستنادين فلا يخفى ان اذا لم يكن معناه مذكروه فاذن معناه ان شيئا مامعينا في
نفسه وعند القائل مجهول لا عند السامع وجعله المصدر فلم يحتمل الصدق والكذب
مالم يصرح بذلك المجهول فهو في نفسه لا يحتملها بل مع فاعله الذي يذكر معه
(احدها ان يمشي لو كان دالا على ان شيئا معينا في نفسه) وعند القائل مجهول لا عند
السامع يمشي (فاذا اطلق فلا بد ان يفهم هذا المعنى منه) فان قيل انهم لم يذكروا
ان يمشي دال على ذلك بل قالوا معناه ذلك وليس يلزم من كونه معناه
دلالته عليه كافي الحرف فانه لا يدل على معناه ولا يفهم منه مالم يذكر متعاقدا قلنا اللفظ
اذا كان موضوعا لمعنى وجب ان يدل عليه الا اذا كان معناه بحيث لا يمكن تعقله الا
بغيره كعنى الحرف فانه نسبة مخصوصة ملحوظة من حيث انه آلة للملاحظة طرفيها
ومرآة لمشاهدة حالهما فلا يفهم الا اذا ذكر طرفاها كافي قولك سمرت من البصرة
الى الكوفة وما ذكر من معنى يمشي فهو مستعمل بالمفهومية فوجب ان يفهم منه لوجود
المقتضى وانتفاء الذنوع واعلم ان ظاهر المنقول يدل على ان الموضوع باعتبار هذا
المفهوم الكلي وهو انه معين في نفسه وعند القائل مجهول عند السامع داخل
في مدلول يمشي وقد جرى الحكم عليه بالشيء فينتجه عليه الاشكالات المذكورة ولك
ان قول التبيين المعتبر في موضوعه ليس هو الشخصي فقط والالام بجز استناده حقيقة الى
غير الشخصيات بل هو اعم منه فان المعنى العام من حيث هو هو معين في نفسه بمنازعة
سائر المعاني وان كان باعتبار ما صدق هو عليه من الافراد غير معين كما صرح به في الشفاء
في هذا المقام وحيث نقول لا يمكن حل المنقول على ظاهره اذ لو حل ودخل في يمشي
موضوعه باعتبار ذلك المفهوم الكلي لكان معلوما للسامع عند اطلاقه من حيث انه
معين بذلك الاعتبار وان لم يتبين بحسب شخصه كما قد يكون تعيينه عند القائل كذلك
فلا يصح حينئذ ان يقال انه مجهول للسامع فوجب تأويله بان معناه اسناد المصدر الى
موضوع معين في نفسه وان النسبة حال الاطلاق متوجهة اليه لكن ذلك الموضوع
ليس داخلا في مفهومه الا انه لم يصرح بذلك بل اقيم ملزومه وهو جهل السامع
مقامه فيندفع الاشكال الاول لان الموضوع اذا كان خارجا عنه لم يحصل الحكم
في مفهومه فلا يحتمل الصدق والكذب لانه من خواص الحكم وكذا الاشكال الثاني
لان المحكوم عليه داخل في صورة النقص متعين باعتبار مفهوم كلي وقد توجهت النسبة
اليه وانعقد الحكم عليه وكذا الثالث لان المراد انه بحسب مفهومه لا يحتملها
وذلك لما يراه لالعدم احتماله اياها عنده (وهو ان قولنا يمشي لاختفاء دلالة على
موضوع غير معين فلا يخفى اما ان يكون معينا في نفسه او غير معين بحيث يكون في قوة
قولنا شيئا ما يمشي) اي لاشك في انه اذا اطلق يمشي يفهم منه موضوع غير معين اي

(موضوع)

موضوع مطلق غير مقيد بشئ من التقييدات الشخصية وغيرها ولو بالدلالة
الانترامية فلا يخفى اما ان يكون هذا المطلق من حيث هو مطلق موضوع يمشي بحسب
وضعه اعني ما توجه اليه النسبة الداخلية فيه واما ان لا يكون كذلك بل يكون هو
من حيث انه مقيد بشئ من تلك التقييدات موضوعه حتى تكون نسبتته متوجهة الى
ذلك المعين والاول باطل لانه حينئذ يكون موضوعه الذي توجه نسبتته اليه مفهوما
عند اطلاقه فيرتبط به النسبة وينعقد الحكم ويصير مفهومه في قوة قولنا شيئا ما يمشي
ويلزم ما ذكر من المعنيين الثاني وهو ان ما توجه اليه النسبة معين يفيد بوجه من
الوجوه والاشبهة في انه غير مفهوم من اللفظ فلا يكون مفهومه مشتقلا على ارتباط
النسبة به وانعقاد الحكم عليه فلا يحتمل الصدق والكذب بل يكون مفهومه كفهوم
الكلمة نحو هو يمشي مثلا في ان النسبة المتوجهة الى معين داخلية فيهما بخلاف ذلك
المعين فمالم يذكر هو لم ينعقد الحكم عليه لا يقال التعيين المعتبر في الموضوع اعم
من ان يكون شخصا او غيره كما صرح به في الشفاء بقوله حتى اركان ذلك المضمر معنى
عاما وشخصيا او كيف كان جاز فان المعنى العام وان كان لا يتعين في جزئياته فانه معين
في نفسه من جملة الامور وعلى هذا فنقول عند اطلاق يمشي يفهم موضوع ما كما
اعترفتم به ومفهوم الموضوع امر عام متعين في نفسه فيكون موضوع يمشي مفهوما
من حيث انه متعين بحسب هذا المفهوم الكلي وان لم يتبين بحسب جزئياته فينعقد
الحكم ويظهر الاحتمال لا نأقول المفهوم عند اطلاق يمشي هو ما صدق عليه
الموضوع لان حيث انه مقيد بمفهومه ولا شيء آخر من المفهومات كما نبهناك
عليه ومن ثمة جاز ان يعتبر عنه سائر المفهومات العامة كما يقال شيئا ما يمشي او موجود
ما يمشي فلا يكون موضوعه من حيث انه موضوع مفهوما عنه قطعا (ومن البين انه
ليس كذلك) اي ليس قول اللفظ يمشي صائفا بثبوت المشي لشيء ما في وقت من الاوقات
المستقلة او الحالية وكأنا بسلب المشي عن جميع الاشياء في تلك الاوقات دائما (لان
هذا التركيب) اي قولنا شيئا ما يمشي (ليس تقييدا بحيث يكون في قوة المفرد)
و يصح حمله على زيد وذلك لان الشيء من العام الموصوف بانه يمشي اذا دل عليه
بمفرد كان اسما لا كانه بل هو تركيب خبري يمكن ان يدخل عليه ان ويقال ان شيئا
ما يمشي فيمتنع حمله على زيد لخلاف الجملة عما يمود اليه كافي قولك زيد عمر ويمشي (وكذا
عند القائل) اي الموضوع معين عنده ايضا لان الكلام فيما اذا قال اللفظ يمشي
قاصدا لمعناه فلا بد ان يقصد اسناد المشي الى امر متعين عنده بوجه جزئي او كلي
ولا يتجلى في وهمك انه يلزم حينئذ احتمال الصدق والكذب عند القائل لما تحققت
من ان الموضوع المعين ليس داخلا في مفهوم يمشي فلا يكون في نفسه محتملا لهما نعم
ذلك المعنى الذي عند القائل محتمل الا انه ليس مستفاد من اللفظ ومدلوله (وهو

امر زائد على مفهوم الكلمة (فانها لا تدل على تعيين الموضوع بل نقول لاشك في ان الكلمة موضوعاً للنسبة فاما ان تكون موضوعاً للنسبة الى شيء معين او الى شيء ما مطلقاً لا سبيل الى الثاني والا كانت الكلمة من حيث ما استعملت مجازاً اذ لا تستعمل الا في النسبة الى موضوع معين بنوع معين وايضا لو كان معناها شيء ماله حدث لاحتمال الصدق والكذب وحدها ولا تمنع حملها على شيء معين كما مر في كلام الشيخ فتعين انها موضوعاً للنسبة الى متعين لكن ذلك المتعين لا يفهم منها لان الفعل وحده لا يفهم منه فاعله فلا يفهم حينئذ مدلولها الذي هو النسبة الى المتعين كافي لفظة من اذا لم يكن معها ضمنية لم يفهم منها مدلولها الذي هو الابتداء الخاص فكما وجب في الحروف ذكر متعلقاتها ليفهم معناها التي هي نسب مخصوصة من حيث انها اداة فيما بين المعاني الخارجية عنها كذلك يجب ذكر الفاعل ليفهم من الافعال النسب المتبعة في مفهوماتها ما بين حدث داخل فيها وموضوع خارج عنها كافي الافعال التامة وما بين امرين خارجين عنها معاً كافي سائر الافعال الناقصة (لا يمكن تطبيق كلامه على كلامه) بان يجعل قوله وامتنع حله على زيد دليلاً ثانياً وكان المصنف انما استعمل الفاء اقتداء بالشيخ حيث قال فحينئذ لا يصح حله على زيد الا انه لم يصرح بجميع مقدمات الدليل الاول او هم كلامه انها دليل واحد بخلاف الشيخ فانه صرح بها فلا ابهام في كلامه (وان ما نقله) اي وعرفت ان ما نقله (من ان معناه ان شيئاً معيناً في نفسه وعند القائل) مجهول عند السامع (وجدله المصدر ليس على ما ينبغي) فان ظاهره يدل على ان الموضوع المتعين بالاعتبار المذكور داخل في مفهومه وقد جرى عليه الحكم بثبوت المصدر له وهو مناط الاشكالات السابقة وكلام الشيخ يرى عن ذلك وقد اوضحنا لك تأويل المنقول عنه واندفاع الاشكالات عنه بما لا مزيد عليه (واما على الدليل الثاني) اي واما اعتراض الشيخ على الدليل الثاني فهو عطف على قوله في صدر هذا البحث اما على الدليل الاول (وليس كذلك) اي ليس الباقي من اللفظ يدل على الباقي من المعنى وذلك لان المركب من ميم ساكنة مبتدأ بها ثم شين ثم ياء اما ان لا يكون لفظاً بنفسه ان كان حقاً ما يقال من ان الساكن لا يمكن الابتداء به واما ان يكون لفظاً لا يمكن الابتداء بالساكن في لغات كثيرة لكن لا يكون دالاً على معنى اذ ليس موضوعاً لمعنى في لغة العرب (وايضا من البين ان الباقي من اللفظ يدل على الباقي من المعنى) فان الحدث ونسبته في زمان مخصوص مفهوم من امشي وليست الهمزة دالة عليهما فتعين فهمهما من باقي اللفظ ودلالته بانفراده حالة التركيب كائنة في كون اللفظ مركباً فلا يضر في ذلك عدم دلالته حالة التحليل بل واز ان يتعلق الوضع به موصولاً بما تقدمه من الزوائد الدالة على الفاعل (ويفهمون المعاني التامة) المحتملة للصدق والكذب اذ يفهمون من امشي مثلاً معنى قولك اما امشي سوى تكرار

ذكر الكلام (وانت خبير بضعفه) مما خصناه لك من ان يمتشي لا يدل على موضوع اصلاً اذ اورد عليه فاما على شيء معين وهو باطل او على شيء مطلق فتلزم المحالات المذكورات بل مدلوله لا يزيد على مدلول الكلمة بخلاف سائر الالفاظ المضارعة (واورد الشيخ ايضا على نفسه الماضي) الغائب مطلقاً (والاسم المشتق) كاسمى الفاعل والمفعول ولا اشكال في دلالة الاسماء المشتقة على موضوع غير معين بخلاف دلالة الماضي الغائب عليه كما سبق تقررها فلو قيل ان صورة الماضي تدل على الزمان لكان اقرب والمراد بترتيب الاجزاء المتبعة في التركيب ترتيبها في السمع بالتقدم والتأخر فيكون كل جزء منها مسموعاً اما قبل جميع ما عداه او بعده او قبل بعضه وبعده بعض آخر والصورة ليست كذلك مع المادة بل تسمنان معاً والحرف المتحرك مع حركته يعد مقطوعاً ان لم يكن بعده ساكن والافعال قطع بحركتها ومن فسر بالحركة الاعرابية تمسك بانها ليست لفظاً ولا حرفاً فلو لم يكن مقطوعاً لم يصح الحكم بان الاسم المعرب مركب ورد بان الشيخ عد الحركة ايضا من الاجزاء المتبعة في المركب حيث قال في فصل تحقيق الاسم سواء كان الجزء كثيراً او مقصفاً او حركة فان جمع ذلك اجزاء من المسموع فتقابل المقطع بالحركة فكان الاولى تفسيره بالوقف الذي يناسب معناه اللغوي وقد يدل على معنى زائد بوجوب التركيب وهو قطع الكلام عما بعده ولا شبهة في ان الحركة مسموعة انما الاختلاف في انها هل توجد مع المتحرك او بعده والاختلاف هو الثاني لان الحركات ابعاض الحروف المصونة وكون الحرف متحركاً عبارة عن كونه بحيث يمكن ان يتلفظ بعده بحرف مصوت واما كون الوقف مسموعاً ففيه خفاء لانه عبارة عن قطع الكلمة عما بعده والقطع نفسه ليس مسموعاً كالتلفظ بل المسموع هو ما وقف عليه كما تلفظ به الا ان يقال اذا وقف على حرف عرض له حالة مسموعة متأخرة عنه هي المرادة بالوقف المفسر بالقطع لكن ذلك انما يظهر في احد اقسامه والشيخ مع ايراد تلك المباحث في الكلمات قد جزم الحكم بان الماضي والمضارع الغائبين في اللغة العربية كلمة وباقي الفاظها كلام لكن بعض المتأخرين قد بالغ وقال لا كلمة في لغة العرب وتحقق ذلك من الوظائف الجزئية المتعلقة بلغة معينة والوظيفة المنطقية ان يقال اللفظ ان دل جزؤه على جزء معناه فهو مركب والافهم مفرد منقسم الى تلك الاقسام الثلاثة ومما لا يشك في امكانه وجود لفظ دال بتواطئ على معنى وزمانه وهو مفرد فذلك هو الكلمة واما انه هل يوجد كلمة في لغة العرب او لا فليس مما يهمنا (القوم قد زعموا) قد اشتهر فيما بينهم من ان الاسم يصح ان يخبر عنه وان الفعل والحرف لا يصح الاخبار عنهما فاعترض الامام عليهما في المنخص وقال ان قولكم الفعل لا يخبر عنه خبر وليس المخبر عنه فيه حرفاً اتفاقاً فهو اما اسم او فعل وعلى التقديرين هو كاذب على الطريقة المذكورة في مسألة المجهول المطلق ولا يخفى ان مثله وارد

على قولهم الحرف لا يخبر عنه وان جوابه كجوابه والمقصود ان الاخبار اما عن اللفظ
وذلك جاز في الكلمات كلها سواء ذكرت الفاظها اما وحدها او مع غيرها او غير
عنها بالفاظ اخر واما عن المعنى امامه عند اللفظ وحده او مع غيره واما معبرا عند
بالفظ اخر والاول من خواص الاسم والاخير ان مشترك بينه وبين اخويه فاذا اراد
الاخبار عن معناه بما يتنازع الاخبار عنه وجب ان يعبر عنه بغير لفظه او به مع غيره
فيخبر عنه حيث يميزها باحد هذين المعنيين بانه يتشعب ان يخبر عنه معبرا بوجه ثالث ولا تناقض
في ذلك (وانما يلزم لو كان الخبر عنه) المناسب لظاهر التقرير السابق ان يقال وانما
يلزم التناقض ان يلزم صدق قولنا الفعل يخبر عن معناه معبرا عنه بمجرد لفظه لكنه
انظر الى محصل ذلك المراد وهو ان معنى الفعل لا يخبر عنه معبرا بمجرد لفظه وانما
كان ذلك الكلام من قبل الامام خارجا عن قانون التوجيه لانه دفع للسند الاخص على
تقدير الزام الاستدراك على تقدير آخر وليس شئ منهما بموجه من العمل على ان ما ذكره
لابطل السند بل على دفع التناقض لانه اذا كان مفهوم الكلام الاخبار عن المعنى
بانه لا يخبر عن معناه لم يلزم التناقض كما لا يلزم اذا خبر عن اللفظ بانه لا يخبر عن معناه
وايضا هو استفسار وهو وظيفة السائل دون المعالج لان مرجعه المنع ولو قيل المراد
بقولنا الفعل لا يخبر عنه ان معنى الفعل لا يخبر عنه معبرا بمجرد لفظه ولا تناقض لان الخبر
عنه ههنا معنى الفعل لكن معبرا عنه بالفظ الاسم اعني لفظ المعنى مقدر مضافا الى
الفعل لم يتوجه ذلك السؤال اصلا (تبينها على هذه القادة) وهي ان الاخبار عن اللفظ
ينقسم كالخبر عن المعنى الى ثلاثة اقسام (وتأكيدا لحدود الاخبار) فانه اذا جاز الاخبار
عن لفظ الفعل بمجرد لفظه كان جوازه اذا عبر عنه بالفظ الاسم بالطريق الاولى
(والاقصرا) اختلف في ان معنى المضمر هل هو واحد بالشخص او لا فذهب بعضهم
الى ان معناه كلي لكونه مقولا على كثيرين ومن ثمة قال الشارح وحذفه اي حذف
المضمر عن هذا التقسيم اولى لكليته لكنه ضرب عليه القلم آتفا وقال انما يكون كليا
لو كان مقولا على كثيرين بن معنى واحد وليس كذلك فالتك اذا قلت جاءني زيد وهو
راكب فلفظة هو عبارة عن خصوصية زيد وهو واحد شخصي وكذا اذا قلت ضرب
عمرو وهو قائم كانت عبارة عن خصوصية عمرو لا يقال فملي هذا كان المضمر مشتركا
بين معان غير محصورة وهو بط اتصافا وكيف لا يمكن ان يتصور واضع اللغة
اصطلاحا كل واحدة من الخصوصيات التي يطلق عليها لفظه هو لا نا قول انما يلزم
الاشراك اذا كانت لفظه هو مثلا موضوع لتلك الخصوصيات باوضاع متعددة وهو
م بل هي موضوعة لها بوضع واحد وتحقيقه ان الواضع اذا تصور معنى كليا
ولاحظ به جزئياته وعين لهذه الملاحظة الاجالية لفظا واحدا لكل واحد من تلك
الجزئيات كان هناك وضع واحد عام لمعان متعددة فيطبق بهذا الوضع ذلك اللفظ

(على)

على كل واحد من افراد ذلك المفهوم الكلي حقيقة ولا يطلق كذلك على ذلك الكلي
اذ لم يوضع له كما اذا قيل لفظه انا وضعت لكل متكلم واحد ولفظة انت لكل مخاطب
مفرد مذكر ولفظة هو لكل غائب مفرد مذكر فيكون كل واحد من هذه الالفاظ
موضوعا بوضع واحد لمعان شخصية متعددة فلا يكون كليا ولا مشتركا بل
يكون الوضع هنا عاما والموضوع له خاصا ومن هذا القبيل اعني الموضوع بالوضع
العام اسماء الاشارة فان لفظه هذا موضوع لكل مذكر اليه مفرد مذكر ومنه الحرف
ايضا فان لفظه من مثلا وضعت لكل ابتداء مخصوص بوضع واحد وكذلك الافعال
بالنظر الى النسب المخصوصة الداخلة في مفهومها ومن لم يعرف الوضع العام لمعنى
خاص وقع في حيص وبيص وقال ان الضمائر واسماء الاشارة موضوعات لمعان كلية
الا ان الواضع شرط ان لا يستعمل الا في جزئيات تلك الكلمات وقال في الحروف ان لفظه
من موضوعات لمعنى الابتداء الا ان الواضع شرط في دلالتها عليه ذكر متعلقها ولم يشترط
ذلك في لفظه الابتداء فعليك بالأم مل والاستبصار فان قلت ما ذكرته من كون المعنى
المضمن واحدا بالشخص ظاهر في ضمير المتكلم والمخاطب اذ لا يقال انا وانت ورايه
متكلم او مخاطب مطلقا وعموم الخطاب عبارة عن ارادة كل شخص ممن يصلح ان يخاطب
لا عن ارادة مفهوم كلي شامل لهم فلا يقدح في الشخصية واما ضمير الغائب فقد يعود
الى الكلي ايضا ولفظة هذا قد يشار بها الى الجنس كما في قوله صلى الله عليه وسلم
الانحضبون بهذا السواد قلت الظاهر ان كلمة هو موضوع للجزئيات المتدرجة تحت
قولنا كل غائب مفرد مذكر سواء كانت جزئيات حقيقة او اضافية والاشارة الى
الجنس مبنية على جملة بمنزلة الجزئي المحسوس المشاهد وقد يعتبر عموم الوضع
في جانب اللفظ ويسمى حيث يوضع نوعيا كما مر (على افراد المتوهم) اراد
بالمتوهم المتصورة سواء كانت مرتسمة في النفس الناطقة او في آلتها وذلك ان تلك
الافراد اما كلية ايضا فترتسم في القوة العاقلة واما جزئيات حقيقة فان كانت محسوسة
فهى مدركة بالحس المشترك محفوظة في الخيال واذا كانت متعلقة بالمحسوسات فادراكها
بالوهم وحفظها بخزائنه وان لم تكن محسوسة ولا متعلقة بها فهى مرتسمة ايضا في
العاقلة وبيانه ان الامكان مثلا معقول صرف فجزئياته لا بد ان تكون في العقل حتى
اذا ادركنا امكان زيد مثلا واشربنا له اشارة عقلية بهذبة الامكان كان جزئيا
حقيقيا ومعقولا صرفا لا مدركا بالآلات المختصة بادراك الجزئيات المحسوسة ومتعلقا
بها بل نقول نحن نعلم بالضرورة ان ادراك اشياء ليست جسمانية اصلا فالامور العامة
فجزئياتها لا ندرك الا بالعقل فا قبل من ان الصورة العقلية كلية ليس معناه الان الصور
المنترعة من الجسمانيات الحاصلة في العقل كلية لا متنازع حصول صورها الجزئية في
العاقلة اذ يلزم منه انقسامها بخلاف حصول صور الجزئيات المجردة كما ذكرنا

وكخصوصيات المبادئ العالية فانها اذا ادركت ارسلت في النفس الناطقة لاني قواها
 المدركة او الحافظة (لانه يشكك الناظر في انه من المشترك او المتواطىء) ومن ثمة نفاه
 بعضهم حيث قال ان كان التفاوت داخلا في مفهوم اللفظ كان مشتركا وان كان خارجا
 عنه كان مفهوم اللفظ هو اصل المعنى حاصل في الكل على السواء اذ لا اعتبار بذلك
 الخارج فيكون متواطئا واجيب عنه بان التفاوت خارج عن مفهومه الا انه في وقوعه
 على افراد وحصوله فيها فاعتبر قسما على حدة مقابلا بما ليس فيه هذا التفاوت
 وحصول الوجود في الواجب قبل حصوله في الممكن قبلية بالذات لانه مبدأ لما عده
 ولا عبرة بالتقدم الزماني كما في افراد الانسان لرجوعه الى اجزاء الزمان لاني حصول
 نفس معنى في افراد الوجود في الواجب اتم لانه يقتضي ذاته واثبت الاستحالة زواله
 نظرا الى ذاته واقوى لكثرة اثاره فالوجود مقول عليه وعلى الممكن بالتشكيك من هذين
 الوجهين وقد يجعل اقوى راجعا الى اتم الاثبات ويجعل كثرة الآثار وكما لها دليلا
 على الشدة كما في بياض الثلج فان تفرقة البصر اكثر واكثر فيكون الوجود مشككا
 بالوجوه الثلاثة معا والوجود في الاجسام الكائنة الحادثة في عالمنا هذا اثبت واقوى
 منه في الحركة الفلكية المتقدمة عليها تقديما بالذات ومثال المرتجل جعفر علما فانه مقول
 عن النهر الصغير بالاناسبة (المراد باحتمال الصدق والكذب بحسب مفهومه) فاذا
 جرد النظر عن وقوع مدلول اللفظ في نفس الامر ولا وقوعه عن خصوصية المتكلم
 بل وعن خصوصية مفهومه ايضا ونظر الى محصله وماهيته فان كان محتملا لكل
 واحد منهما بدلا عن الآخر فهو الخبر فلا يضره تعيين احدهما بحسب الوقوع
 او الا وقوع ولا يحسب حال المتكلم ولا بسبب خصوصية مفهومه كما في قولنا اجتماع
 النقيضين حق او باطل واما قوله (او المراد بالواو الجامعة او القاسمة فيجوز عليه انه لا معنى
 للاحتمال ح بل الواجب ان يقال فان صدق او كذب يسمى خبرا وامتناع معرفة الصدق
 والكذب بدون الخبر مم) اذ يصح ان يقال الصدق مطابقة الكلام للواقع والكذب
 عدم مطابقته للواقع اذا كان من شأنه المطابقة وتوضح الجواب الثاني ان الصدق
 والكذب من الاعراض الذاتية للخبر فتوقف معرفتهما على معرفته سواء احتاجا
 الى تعريف اولي وانما ذكرنا في تعريفه الذي هو تفسير لاسمه وتعيين لمعناه وذلك
 لان ماهية الخبر في نفسها واضحة عند العقل كسائر التركيبات العامة لانه اذا اطلق
 لفظة الخبر لم يعلم ان المراد به اى تركيب من تلك التراكيب المعروفة في تعيين
 مدلوله الى ذكرهما ليمارعا اشتبه به فعرفة ماهية الخبر من حيث انها مدلول لفظه
 توقف عليهما ومعرفتهما توقف على ماهيته من حيث هي واللازم منه ان توقف
 معرفة ماهية الخبر بالاعتبار الاول على معرفتهما بالاعتبار الثاني فلا دور ونظيره
 ان يقع اشتباه في معنى الحيوان مثلا فيقال انا نعتي به ما يقع في تعريف الانسان موقع

الجنس وفي كلام الامام ان تعريف الخبر ليس بمعرفة الصدق والكذب المتوقفة على
 معرفته بل بما جرت العادة من الناس باستعمال هاتين اللفظتين فيه (والاولى ان يقال
 التقييد) بالاولوية (للتفرقة) لالاختراز عن تلك الاخبار والاختراز عما لا يكون
 خبرا ويدل على طلب الفعل بواسطة التني بان يدل على طلب التني مطلقا او بواسطة
 التزجي اذا كان متعلقا بم غوب فيه وكذا الحال في النداء فان طلب الاقبال لازم لمعناه
 كلزوم طلب الاعلام لمعنى الاستفهام ومنهم من عد التني والنداء والاستفهام من اقسام
 الطالب كالأمر والنهي وقد ينقسم المركب الثام الى الخبر والانشاء المتناول للطالب
 والتنبيه والمركب التقييدي اما من اسمين اضيف اولهما الى الثاني او وصف به او من
 اسم متقدم او فعل متأخر وقع صفة له او صلة اذ لو تقدم الفعل او تأخر ولم يكن
 صلة ولا صفة كان المركب منهما كلاما وانما قال (لان المقيد موصوف) اما لانه
 المشهور المنتفع به في اكتساب التصورات واما نظر الى ان غلام زيد مثلا بمعنى
 غلام زيد على الوصفية (ولا يحصى عنه الا بتخصيص الدعوى بالقول الجزم)
 اى الذى لا تعليق فيه وهو الجملى وسياق اطلاق القول الجازم على ما يتناول الجملى
 والشرطى معا ولما كان الفعل المقدر في النداء وهو ادعوا انشاء الدعاء انما يحصل اذا
 الصدق والكذب ولم يصلح ان يخاطب به غير المتنادي فان انشاء الدعاء انما يحصل اذا
 خاطب به المتنادي لا غيره (وليس للجزئى في هذا الكتاب ولا في كتاب من كتب هذا
 الفن مباحث) اراد به ان ذكر الجزئى ههنا معطوفا على الكلى الذى اضيف اليه
 المباحث غير مستحسن اذ ليس له مباحث في شئ من كتب هذا الفن الا انهم تعرضوا
 لتعريفه بناء على ان مفهومه مملكت ومفهوم الكلى عدم يتوقف تصويره على تصورها
 فان قيل ليس قد بين في هذا الفصل ان الجزئى يقال بالاشتراك على معنيين وان النسبة
 بينهما بالعموم والخصوص مطلقا وان احدهما مبان للكلى والاخر اعم منه من وجه وكل
 ذلك بحث عن الجزئى قلنا اما بيان مفهومه فنقبل التصور وذلك لاسمى بحثا لانه في
 الاصطلاح عبارة عن حمل شئ على آخر واما بيان النسبة فنتمتع التعريف لان
 ايضاح المفهومات المتعددة يزداد بمعرفة نسب بعضها الى بعض ولهذا قال المص
 الفصل الاول في اقسامه واحكامه فنخص الاقسام والاحكام بالكلى وقد يوجد في بعض
 النسخ هكدا في اقسامهما واحكامهما لكنه لا تعويل عليه او نقول هو بحث غير
 مقصود بالذات الا بالنظر الى الكلى فليس للجزئى مباحث مقصودة بالذات في فننا هذا
 لانه لا نفع له في الايصال لاني التصورات ولا في التصديقات فلذلك كان (اصحابه عن
 النظر في) مباحث الجزئى (غنى) ولا شك ان تعنون الفصل بما ليس بمقصود بالذات
 مستكر جدا (قال الشيخ في الشفاء ان الاشتغال بالنظر في الجزئيات اى لا تشتغل في العلوم
 الحقيقية بالنظر في الجزئيات من حيث خصوصياتها لانها غير متناهية فلا يمكن

حصرها وضبطها وايضا (احوالها لا تثبت) على وتيرة واحدة بل تتغير فتعذر معرفتها على وجه يطابق الواقع (وليس) ايضا (علما بها من حيث هي جزئية يفيدنا كمالا حكيميا) وهو ارتسام النفس الناطقة بالتصورات الكاملة والتصديقات الحقيقية وذلك لان صور الجزئيات انما ترسم في آلتها لا فيها فاذا تعطلت آلتها زال عنها الادراكات المتعلقة بخصوصيات الجزئيات (او بلفظنا) اى وليس علما بها من تلك الحقيقة بلفظنا (الى غاية) حكيمية وهى السعادة الكبرى الابدية اعنى ابتهاجها بوجود ذاتها متصفة بكمالاتها التي افضلها واعلاها ما ارسم فيها من صور حقائق الموجودات وحوالها حتى صارت بذلك الارتسام كأنها الموجود كله فان قلت اليس يبحث في الهيئة عن الافلاك المخصوصة وفي الالهى عن ذات الواجب تعالى وعن العقول الفعالة وذلك يبحث عن احوال الجزئيات الحقيقية قلت ما ذكرته بحث عن الكليات المنحصرة في اشخاص معينة الا يرى ان الفلك الثامن مثلا انما نعين عندنا بمفهومات كلية تقيد بعضها ببعض حتى صارت منحصرة في واحد بالشخص مع بقاء ذلك المفيد كليا بحسب تصوره ولو وضع موضعه جرم آخر يوافق في وضعه ومقداره وسائر احكامه وان خالفه في ماهيته كانت المباحث المذكورة في الفلك الثامن منطبقة عليه شاملة اياه وفس على ذلك ما عدها لا يقال عدم ثبات الاحوال وزوال الصور العلمية عن القوة العاقلة انما يجزى بان في الجزئيات الجسمانية واما المجردات عن المادة ذاتا وفعلا فلا تغير فيها وقدمر ان صورها ترسم في القوة الناطقة فلا يزول عنها بفارقة آلتها لا نقول ما ذكرتم وان كان حقا الا انه لا طريق لنا الى ادراك خصوصياتها الا بمفهومات كلية فلا يتصور البحث عنها من حيث انها تشخص بشخصات معينة ولما كان المنطق باحثا عن العلم الكاسب والمكتسب كما مر لم يكن العلم بالجزئيات كاسبا ولا مكتسبا بل كان طريق حصولها الخواص الظاهرة والباطنة لم يكن له غرض متعلق به وان فرض تنامي الجزئيات وثبات احوالها وكون العلم بها مفيدا ومبلغا (بل الذي يهمنا النظر في الكليات والمقصد الاعلى في) مباحث التصورات احوال المعرفات (ومقدماته) مباحث الكليات (المفهوم وهو ما حصل في العقل) اى ما من شأنه ان يحصل فيه سواء حصل بالفعل اولا وقدمر ان اتصال المعلومات الى المجهولات انما هو في الازدهان وان مباحث ذلك الا اتصال متعلقة بعوارضها الذهنية فلذلك اعتبر في تقسيم المفهوم ما هو منها في الازدهان فقل (ان منع نفس تصوره اى ان منع هو من حيث انه متصور من وقوع الشر كذا فيه) بالجل على كثيرين ايجا با فهو الجزئى وان لم يمنع فهو الكلى (وانما قيد المنع بنفس التصور ليخرج بعض اقسام الكلى) عن تعريف الجزئى اذ لو قيل الجزئى هو ما امتنع فيه الشر كذا لتبادر منه الامتناع بحسب نفس الامر فيسندرج فيه مفهوم الواجب الوجود والكليات الفرضية فوجب تقييد المنع بالتصور وزيد لفظ النفس فيه بناء على انه يمكن ان يفهم من استناد الامتناع

(الى)

الى التصور ان له مدخلا فيه اما بالاستقلال او باضمار امر آخر اليد فدخل فيه مفهوم الواجب الوجود فان العقل اذا تصوره ولاحظ معه برهان التوحيد امتنع من الشر كذا فيه ولا شبهة في توقف هذا الامتناع على تصوره فله مدخل فيه قطعاً وسياًيك لهذه الزيادة فائدة اخرى والمراد بالشعب ان يمتاز بعضه عن بعض مع اتصال الكل باصل واحد كاعصان الشجر وبالحجى ان يفرق ابعاضها بالكلى وانما اعتبروا (مطابقة الحاصل في العقل لكثيرين) دون المطابقة مطلقا لان الصور العقلية ظلال للامور الخارجية تقتضى الارتباط بها بخلاف الصور الخارجية فانها متصلة في الوجود ليست ظلالا شئ فان قيل الصور الحاصلة من زيد في ذهن كل واحد من الطائفة الذين تصوره مطابقة لباقي الصور الحاصلة من زيد في اذهان غيره ضرورة بان الاشياء المطابقة لشيء واحد متطابقة فيلزم ان تكون تلك الصورة كلية اجيب بان الكلية مطابقة الصورة العقائية لكثيرين من الامور الخارجية مفروضة او محققة وفيه نظر لان تقاضه بالكليات التي لا توجد افرادها الا في الذهن ك مفهوم العلم والصورة العقلية مثلا فالصواب ان يقال هى مطابقة الحاصل في العقل لكثيرين هو ظل لها ومقتضى لارتباطها بها فان الصورة الادراكية تكون ظلالا اما للامور الخارجية او لصور اخرى ذهنية ومن البين ان الصور الحاصلة في اذهان تلك الطائفة ليست بعضها فرعا لبعضها بل كلها ظلال لامر واحد خارجي هو زيد يقال الشارح في رسالة تحقيق الكليات معنى مطابقة الصور الذهنية مناسبة مخصوصة لا تكون لسائر الصور العقلية فالك اذا تعقلت زيدا مثلا حصل في عقلك اثر ليس ذلك الاثر هو بعينه ذلك الاثر الذي يحصل فيه اذا تعقلت فرسا معينا ومعنى المطابقة لكثيرين انه لا يحصل من تعقل كل واحد منها اثر متحدد فانا اذا رأينا زيدا وجدناه عن شخصاته حصل منه في اذهاننا الصورة الانسانية المعرأة عن اللواحق فاذا رأينا بعد ذلك خندا وجدناه ايضا لم تحصل منه صورة اخرى في العقل واوانعكس الامر في الروية كان حصول تلك الصورة من خالد دون زيد واستوضح ما اشرنا اليه من خواتم منقشة انتقasha واحدا فانك اذا ضربت واحدا منها على الشمعة انتش بذلك النش ولا ينفش بعد ذلك بنش آخر اذا ضربت عليه الخواتم الاخر ولو سبق ضرب المتأخر لكان الحاصل منه ايضا ذلك النش بعينه فتسبته الى تلك الخواتم نسبة الكلى الى جزئياته ثم قال فان قلت الصورة العقلية مرتسمة في نفس شخصية ومشخصة بشخصات ذهنية فكيف تكون كلية قلت للصورة العقلية اعتباران احدهما بحسب ذاتها ولا شك انها بهذا الاعتبار جزئية والثاني اعتباراتها صورة ومثال لاتصل لها في الوجود بل هو كاظ للامور فهى بهذا الاعتبار مطابقة لها وشخصيتها لاتنا في كليتها وفيه نظر والحق في الجواب ان الصورة تطلق على معينين الاول كيفية نحصل في العقل هى آلة وحرارة لمشاهدة

ذى الصورة والثاني هو المعلوم المتميز بواسطة تلك الصورة في الذهن ولا شك ان الصورة بالمعنى الاول صورة شخصية في نفس شخصية والكلية ليست عارضة لها بل للصورة بالمعنى الثاني فان الكلية ليست تعرض لصورة الحيوان التي هي عرض حال في العقل بل للحيوان المتميز عند العقل بتلك الصورة وكما ان الصورة الحادثة في العقل مطابقة لامور كثيرة كما ذكرتم كذلك الماهية المتميزة بها مطابقة لتلك الامور ومن لوازم هذه المطابقة ان الصورة اذا وجدت في الخارج وتشخصت بشخص فرد من افرادها كانت عينه واذا وجد فرد منها في الذهن ونجرد عن شخصاته كانت عين الصورة اعني الماهية وليس هذا اللازم ثابتا للصورة الحادثة في القوة العاقلة لانها موجودة في الخارج والعرض يستحيل ان يكون عين الافراد الجوهرية ولا شك ان اختلاف اللوازم يدل على اختلاف الملزومات فالعينان المذكوران للصورة مختلفان بالماهية هذا ما قاله وهو مبني على ان المرسم في العقل من الاشياء ليست ماهيتها بل صورها واشباحها المختلفة في الحقيقة لماهيتها كما ذهب اليه جمع وليس بشيء اذ يلزمه ان لا يكون للاشياء حينئذ وجود ذهني الا بتأويل مجازي هو ان النار مثلا قد قام في الذهن صورتها وهي عرض موجود في الخارج ولها نسبة مخصوصة الى ماهية النار بها صارت تلك الصورة سببا لاكتشاف ماهية النار في العقل والدلائل المذكورة على الوجود الذهني اذا تمت دلت على ان الثابت في الذهن ماهيات الاشياء موجودة بوجود ظلي غير اصلي كما ذهب اليه المحققون وحينئذ يقال في جواب ذلك السؤال ان الصورة الحاصلة في العاقلة اذا اخذت معرفة عن الشخصات العارضة بسبب حلولها في نفس شخصية كانت مطابقة لكثير من بحيث لو وجدت في الخارج كانت عين الافراد واذا حصلت الافراد في الذهن كانت عينها في الذهن على الوجه الذي صورناه واما القول بان الصورة الحيوانية عرض فباطل لان تلك الصورة ماهية الحيوان فاذا وجدت في الخارج كانت قائمة بذاتها ولا معنى للجوهر الا ذلك ولا ينافيه قيامه بشيء في وجود آخر ونجيب (بانا لانسلم ان الصورة العقلية كلية) قد اتفق المحققون على ان المدرك للكلية والجزئية هو النفس الناطقة وان نسبة الادراك الى قواها كنسبة القطع للسكين واختلفوا في ان صور الجزئيات الجسمانية ترسم فيها اوقى الاتهام فذهب جماعة الى الثاني بناء على ان الصورة الشخصية الجسمانية منقسمة فلما ارتسمت في الناطقة لا تقسم بانقسامها فعلى هذا فالجواب ما ذكره ثانيا وهو (ان التصور) عندنا عبارة (عن حصول الصورة) كلها (عند العقل) كما مر وكذلك المفهوم ما حصل عنده لا ما حصل فيه وذهب آخرون الى ان الصور كلها مرتسمة فيها لانها هي المدركة للاشياء الا ان ادراكها للجزئيات الجسمانية بواسطة لبدانها (وذلك لا ينافي) ارتسام الصورة فيها غاية ما في السبب انها لو لم تقمح البصر لم يدرك الجزئي

في البصرة ولم يرسم فيها صورته واذا فتحت ارتسمت فيها صورته وادركته قبل وهذا هو التحقيق لانا اذ ادركنا شيئا بالبصر مثلا وراجعنا الى عقولنا وجدنا انه قد حصل لانفسنا حالة هي كيفية ادراكية بواسطة يمتاز ذلك الشيء المرئي عندها وهذا هو الجواب الاول فاختلف الجوابين مبني على اختلاف المذهبين (فربما يسبق الى الوهم) هذا مستبعد جدا لان مرجع المنع وعدمه المذكورين في تعريف الجزئي والكلية الى امتناع فرض الشركة وعدم امتناعه كما سنحققه ولا التباس في ان امكان الفرض بجماع امتناع المفروض كما بجماع امكانه وايضا الصور الذهنية مخالفة في اكثر الاحكام للامور الخارجية للتحالف في الماهية وعلى تقدير توافقهما فيها كيف يتصور اختلافهما في عدم الامتناع الذي هو الامكان فانه من لوازم الماهيات فالاولى الاقتصار على ما ذكرناه اولا وعلى زيادة الايضاح والمراد بقوله (نفيض الامكان العام) هو الامكان بالامكان العام بقوله (والاشياء) والامكان التصوري الا يرى ان مفهوم الاشئية والامكان العام يصدقان على اشياء كثيرة كالبياض مثلا فانه وان كان شيئا وممكنا عاما الا انه ليس مفهوم الاشئية ولا مفهوم الامكان العام فيصدق عليه سائرهما كما يصدق الالبياض على الانسان الابيض (لانا نقول ذلك) اي فرض صدق الاشياء على اشياء (فرض تمتع) بالاضافة فالفرض ممكن والمفروض تمتع (وهذا) اي فرض صدق الجزئي الحقيقي (على اشياء فرض تمتع) بالوصفية فالفرض ههنا تمتع كما ان المفروض كذلك واعلم ان شريك البصري والعقلاء لا لان للكلية وما بعدهما مثال لما وجد من الكل في الخارج اما واحدا او كثيرا فالمراد بواجب الوجود هو الذات المحصورة لا مفهومه الكلوي وكذا الحال في الشمس والكواكب السبعة افراد للكواكب السيارة كما ان النفوس التي لا تنهاى افراد للنفس الناطقة وكل ذلك ظاهري من العبارة والامكان العام اذا نسب الى الوجود يشمل الواجب والممكن الخاص فقط كما اذا نسب الى عدم يشمل الممتنع والممكن الخاص فقط واذا اطلق يشمل الكل ومن لم يلاحظ هذا التفصيل فكثيرا ما يقع في الغلط (فليبان هاتين القائدتين) احدهما (ان المعتبر في حل الكل على جزئياته حل المواطأة) لا حل الاشتقاق والثانية ان كلية الكل انما هي بالنسبة الى امور (بمحمل عليها الكل بالواطأة لا بالاشتقاق) ولا يذهب عليك ان بيان القائدة الاولى بيان للثانية وبالعكس فانه اذا ثبت ان المعتبر في حله على جزئياته حل المواطأة دون الاشتقاق اذا ثبت ان كليته بالقياس الى ما يحمل هو عليها مواطأة لا اشتقاقا وكذا اذا ثبت ان كليته مقيسة الى مثبت ان المعتبر في حله اي الجزئين فلذلك (فالقدمت هذه المسئلة) بالتوحيد دون الثانية والمراد تقديمها على بيان المعنى الاخر للجزئي وبيان التسبب بين المفهومات الثلاثة اعني الجزئيتين والكلية وقوله (بلا واسطة) تفسير لقوله (بالحقيقة) ولما كان ذو بياض والابيض بمعنى واحد يسمى حل البياض

حل اشتق على الوجهين ومنهم من سمي الاول حل تركيب والثاني حل اشتقاق
والواسطة على الاول كلمة ذو وعلى الثاني الاشتقاق لاشتقائه على معناها (هكذا
قال الشيخ وفسره) يعني انه ذكر في الشفاء ان حل الموطاة هو ان يكون الشيء محمولا
على الموضوع بالحقيقة وام يفسر فيه المحمول بالحقيقة بما يكون محمولا بلا واسطة
كاذكرناه بل فسر (بما يعطى موضوعه اسمه) وحده كالحيوان فانه يعطى الانسان
اسمه فيقال الانسان حيوان فيعطيه حده فيقال الانسان جسم تام حساس متحرك
بالارادة وعلى هذا التفسير لا مجال لما اعترض به ابو البركات وانما يحججه اذا فسر بما ذكره
الشارح سابقا كما لا يخفى على ذي مسكة وكانه اشار الى ذلك حيث قال اولا هكذا قال
الشيخ وآخر! واعترض على ما قاله اي اعترض على مقوله لا مفسرا بتفسيره الذي
صرح به في الكتاب المذكور بل بتفسير آخر وغلط المعترض من باب ايهام العكس
فان الرابطة خارجة عن طرفيها اتفاقا وكل رابطة نسبة فتوهم ان كل نسبة رابطة
فتكون خارجة عن طرفي القضية فان قلت اذا قلنا زيد يمشي او مشى فاي حل ههنا
قلت معناه زيد يمشي في الحال او في الماضي وكذا اذا قلت مشى زيدا ويمشي فان الحمل
انما يظهر بذلك التأويل قال الامام في المختص حل الموصوف على الصفة كقولنا
المتحرك جسم يسمى حل الموطاة وحل الصفة على الموصوف كقولنا الجسم متحرك
يسمى حل الاشتقاق ولا فائدة (في هذا الاصطلاح) ولذلك كان المتعارف هو الاصطلاح
على المعنى الذي سبق على كلام الامام فان مرجع التقاسير الثلاثة السابقة الى شيء واحد
عند التحقيق قال اسكاني في شرح المختص المراد بالذات ما يعبر عنه باسم جامد كالحيوان
والانسان وبالصفة ما يعبر عنه باسم مشتق كالأبيض واما قول الشارح (ما ذا كان
المحمول ايضا ذاتا) فلم يرد به ماصدق عليه مفهومه كما في جانب الموضوع بل ما ليس
خارجا عن حقيقة الافراد فكانه عين الافراد وحينئذ تواطأ الموضوع والمحمول
اي توافقا بخلاف الصفة فانها خارجة عنها فهي مغايرة لها (فههنا تلك المفهومات
الجزئية والكلي) المشهور ان الكلي له مفهوم واحد يقابل الجزئي الحقيقي تقابل
العدم والملكية كما سلف وتقابل الجزئي الإضافي تقابل التضاييف وفيه بحث لان كلية
الكلي بالمعنى الذي سبق يتحقق بمجرد امكان فرض صدقه على كثيرين وان امتنع
صدقه عاينها في نفس الامر كما في الكليات الفرضية وفي الانسان مقبلا الى افراد حجيية
ومن البين ان الافراد الحجيية ليست جزئيات اضافية للانسان وذلك لانا لانعني بالندرج
تحت شيء ما يمكن فرض اندراج تحت سواء امكن ذلك الاندراج او امتنع بل نعني به
ما يندرج بالفعل تحت غيره فيكون ذلك الفسر صادقا عليه في نفس الامر وهذا هو
الكلي المضاييف للجزئي الإضافي وللکلي ايضا معنيان احدهما حقيقي والثاني اضافي
والاول اعم من الثاني على عكس الجزئين ثم الكلي المذكور في تعريف الجزئي الإضافي

ان كان بالمعنى الثاني كان باطلا كانه قبل المندرج عواذى تحت المندرج فيه فخذ اخذ
احدا للتضاييف من حيث انه مضاعف في تعريف الآخر وان كان بالمعنى الاول كما هو
الظاهر فلا اشكال (ولو كان) مفهوم الجزئي الإضافي (جنسا) لمفهوم الحقيقي
لما امكن تصوره بكنهه (مع المذهول) عن الإضافي (والثاني باطل) اذ يجوز ان يتصور
كون المفهوم ما نعا من فرض الشراكة مع الغلبة (عن اندراج تحت كلي) ولا معنى
للجزئي الحقيقي سوى ذلك المتصور (والإضافي والكلي) مع كونهما متضاييفين
متصادقان (على الكليات المتوسطة) من جهتين مختلفتين (واعم الكليات) ما لا يكون
كلي آخر اعم منه وان جاز ان يكون مساويا كاشي والممكن العام المتساويين والمتبادر
من كون الشيء مندرجا تحت آخر ان يكون اخص منه ولذلك قيل الكلي والجزئي
الإضافي براد فان العام والخاص الا انه اشهر في موضوعات القضايا عند احد المتساويين
جزئيا اضافيا للآخر فمن ثمة نرى بعضهم يفسر المندرج تحت كلي بالموضوع لكلي
ويريد به انه يقع موضوعا في قضية موجبة كلية لافي قضية مطلقة والا كان الاعم من
شيء جزئيا له ولا فائلا به وعلى هذا كان كل واحد من اشياء والممكن العام جزئيا للآخر
فيكون الجزئي الإضافي اعم من الكلي مطلقا (واما تفسيره بالمندرج تحت ذاتي) فلا
يحل بالنسبة ان ذكره بينهما بل بالنسبة التي ذكرت بين الإضافي والحقيقي فان الواجب
والشخص جزئيان حقيقيان وليس متدرجين تحت ذاتي اصلا فتقلب النسبة بينهما
الى العموم من وجه (و بين الجزئي الحقيقي والكلي) حقيقيا كان او اضافيا (مباينة
كلية وذلك ظاهر) واما النسبة بين الكلي الحقيقي والجزئي الإضافي فنقول لاشك
ان الاشياء والامكان بالامكان كليان حقيقيان فان صح ان يقتضي المتساويين
متساويان وفسر الجزئي الإضافي بالموضوع الكلي كان الإضافي اعم منه مطلقا والافن
وجه على قياس ما مر من النسبة بين الإضافيين (كل مفهوم ذاتي لمفهوم آخر)
سواء كانا كليين او جزئيين او احدهما جزئيا والآخر كلي (فالنسبة بينهما محصورة في اربع)
اي لا تكون خارجة عنهما بل تكون احدهما والمباينة الجزئية مندرجة اما تحت العموم من وجه
او المباينة الكلية فهي داخلية في الحصر والمباينة الكلية بين مفهومين ان لا يتصادقا
على شيء واحد اصلا سواء امكن تصادفهما عليه او لا فخرجهما الى سالتين كليتين
دائمتين والمساواة بينهما ان يصدق كل منهما بالفعل على كل ماصدق عليه الاخر
سواء وجب ذلك الصدق او لا فخرجهما الى موجبتين كليتين مطلقتين عامتين ومعنى
تلازمهما في لصدق انه اذا صدق احدهما على شيء في الجملة صدق عليه الاخر
كذلك ومعنى استلزام الاخص الاعم على هذا القياس فجمع العموم المطلق الى موجبة
كلية مطلقة عامة وسالبة جزئية دائمة والحاصل ان التلازم عبارة عن عدم التناقض
من الجانبين والاستلزام عن عدمه من جانب واحد فعدم الاستلزام من الجانبين عبارة

عن الانفكاك بينهما فظهرت صحة قوله (فلا بد ههنا) أي في العموم من وجه من صور
ثلاث فرجعه إلى موجبة جزئية مطلقة عامة وسالبة جزئية دائمة وان فسر
التباين بانتزاع التصادق كان مرجعه إلى سالبين كليتين ضروريين وحينئذ يجب
أن يكتفى في سائر الأقسام بعدم امتناع التصادق فيلزم أن يندرج في التساوي مفهوم ما
لم يتصادقا على شيء واحد أصلا لكن يمكن صدق كل منهما على ما صدق عليه
الآخر وفي العموم المطلق مفهوم ما يمكن أن يصدق أحدهما على ما صدق عليه
الآخر بدون العكس مع أنهما لم يتصادقا على شيء وفي العموم من وجه مفهوم ما يمكن
تصادقهما وانفكاك كل واحد منهما عن الآخر أما بدون التصادق أو معه بدون
الانفكاك وكل ذلك ظاهر الفساد فيقال من أنساب أحد المتباينين عن الآخر ضروري
معناه أن العلم بذلك السلب ضروري لانه في نفسه كذلك وإذا قيل يتمتع صدق أحد
المتباينين على الآخر أي يذهب الامتناع المطلق المتناول للامتناع بالغير وفس على ذلك
قولهم يجب صدق أحد المتساويين أو الأعم على ما صدق عليه المساوي الآخر أو الأخص
(وفي هذا الحصر اشكال) اعلم أن نقايض الأمور الشاملة للوجودات الذهنية
والخارجية تورد اشكالا على هذا الحصر وعلى أن نقضي المتساويين متساويان
وعلى أن نقضي الأعم مطلقا الأخص مطلقا من نقض الأخص وعلى انعكاس الموجبة
الكلية كنفسها بعكس نقض كما ستقف عليه وإذا عرفت هذا فنقول لا شك أن اللا
يمكن بالامكان العام واللا شيء مفهوم ما وليس بينهما شيء من هذه النسب الأربع كما
ذكره فان قلت هذا الحصر ترديد (بين الشيء والاشياء) ولا واسطة بينهما بالضرورة
فلا يتصور خروج شيء منه قطعا فنقول هذان المفهومان داخلان في القسم الأول
وليسا بمتباينين (فیرد المنع في قسم التباين أو نورد النقض بهما) على تعريف التباين
(واعلم أن هذه النسب الأربع المذكورة كما تعتبر في الصدق) على ما قررناه آنفا وهو
الصدق فيما بين المفردين وما في حكمهما ومعناه الحمل ويستعمل به في قول صدق
الحيوان على الإنسان مثلا كذلك تعتبر في الوجود والتحقيق أيضا (والنسب المعتمدة
بين القضايا) من هذا القبيل دون الأول إذا لا يتصور حمل القضية على شيء وإذا
استعمل فيها الصدق يراد به التحقيق وكان مستعملا بكلمة في فيقال هذه القضية
صادقة في نفس الأمر أي متحققة فيه حتى إذا قلنا كلما صدق كل (ج ب) بالضرورة
صدق عليه كل (ج ب) دائما كان معناه كلما نحقق في نفس الأمر مضمون القضية
الأولى نحقق فيها مضمون الثانية وقد يستعمل الصدق في القضايا بمعنى آخر أعني
مطابقة حكمها للواقع وسينكشف لك الفرق بين هذين الصديقين وأما نفس الأمر
فهو نفس الأمر فهو نفس الشيء والأمر هو الشيء ومعنى كون الشيء موجودا في نفس
الأمر أنه موجود في حد ذاته أي ليس وجوده وتحققه وثبوته متعلقا بفرض فإرض أو اعتبار

(معتبر)

معتبر مثلا الملازمة بين طلوع الشمس ووجود النهار متحققة في حد ذاتها سواء وجد
فأرض أو لم يوجد أصلا وسواء فرضها أو لم يفرضها قطعاً ونفس الأمر أعم من الخارج
مطلقا فكل موجود في الخارج موجود في نفس الأمر بلا عكس كلى ومن الذهن
من وجه لا يمكن اعتقاد الكواذب كزوجة الخمسة فتكون موجودة في الذهن لا في نفس
الأمر ومثل ذلك يسمى ذهنا فرضيا وزوجية الأربعة موجودة فيهما معا ومثلها
يسمى ذهنا حقيقة أو فيه (منع قوى) وتقرر المنع القوى أن يقال مدعاهم موجبة كالبتهى
فولكم كل ما صدق عليه نقبض أحد المتساويين صدق عليه نقبض الآخر فإذا لم تصدق
هذه القضية لزم صدق نقبضها وهو قولنا ليس كلما صدق عليه نقبض أحدهما صدق عليه
الآخر وهي لا تستلزم صدق قولنا بعض ما صدق عليه نقبض أحدهما صدق عليه
عين الآخر (لأن السالبة) المدولة (أعم من الموجبة) المحصلة فلا تستلزمها وهذا
القدر كاف بمقصوده إلا أنه زاد في الكشف عنه (بجواز كون المساوي أمرا شاملا)
لجميع الموجودات المحققة والمقدرة خارجا أو ذهنا (فلا يصدق نقبضه على شيء
أصلا) وحينئذ تصدق تلك السالبة (لعدم موضوعها) دون الموجبة وهذا بالحقيقة
إشارة إلى نقض اجبالي أي دليلكم جار في نقض المتساويين الشاملين وقد يخالف الحكم
عنه إذا تساوى بينهما لعدم صدقهما على شيء البتة ويمكن أن يجعل معا رضة
فيقال إن هذين نقبضان لأمرين متساويين وقد اتفق عنهما التساوي فتبطل تلك
الموجبة الكلية (والوجه الأول من تغيير المدعى) تعسف ظاهر لأن مرجع ما يفهم
من التساوي عند المصنف الإيجاب وهو أنه إذا صدق أحدهما على شيء صدق عليه
الآخر إلا أن مرتكبه مطمح نظره دفع الاعتراض فجعل تساوي نقبض المتساويين
راجعا إلى تلك السالبة التي إذا لم يصدق صدق نقبضها وهو قولنا بعض ما صدق
عليه نقبض أحد المتساويين صدق عليه عين الآخر وانعكس إلى قولنا بعض ما صدق
عليه عين أحد المتساويين صدق عليه نقبض الآخر وهو محال وعلى هذا فقد اندفع
المنع والنقض جميعا لا يقال اعتبار الانفكاك مستدرك في البيان إذ لا يسجل أن يصدق
على نقبض أحد المتساويين عين الآخر لانا نقول الذي ثبت عندنا هو أن كل ما صدق
عليه عين أحد المتساويين صدق عليه عين الآخر فلا يجوز حينئذ أن يخالف عنه
ما صدق عين الآخر بأن يخالفه صدق نقبضه عليه فلم يثبت عندنا بعد أن ما صدق
عليه نقبض أحد المتساويين يجب أن يصدق عليه نقبض الآخر حتى يكون صدق
عين الآخر عليه محالا بل هو المتنازع فيه فحال العين معلوم دون حال النقبض في
القضية التي هي نقبض المدعى لا بد أن يلاحظ صدق عين أحدهما على شيء بدون
صدق عين الآخر عليه حتى يظهر الخلف وتلك الملاحظة اعتبار العكس بلا خفاء
وحينئذ (تتلازم السالبة) المدولة والموجبة المحصلة (لوجود الموضوع) أما محققا

او مقدرا فيندفع المنع وحده (وفيه نظر لان موضوع) القضية (الحقيقية ان اخذ
 بحث يدخل فيه الممتنعات) اي الممتنعات الوجود او الممتنعات الانصاف بال عنوان
 كذبت الكلية فيها موجبة كانت او سالبة في جميع المواد اما الموجبة فلان من جملة
 افرادها حينئذ ما هو متصف بنقيض المحمول واما السالبة فلان بعض ما هو مندرج
 فيها متصف بالمحمول وقد يقال صدق الموجبة الحقيقية موقوف على امكان ثبوت
 المحمول للموضوع في الخارج فلو صدقت موجبتها الكلية مع دخول الممتنعات فيها
 لزم امكان وجودها في الخارج وهو محال (وعلى تقدير صدق) القضية (الحقيقية)
 في الجملة (يمنع الخلف) لجواز صدق (عين احد المتساويين على نقيض الآخر حينئذ)
 اعني على تقدير دخول الممتنعات غاية ما في الباب انه يلزم صدق احد المتساويين بدون
 الآخر على تقدير محال وهو تقدير وجود الممتنعات او تقدير الانصاف بال عنوان لما امتنع
 تصادفه ومن الجائز ان يستلزم المحال المحال وهذا المنع يرد على جميع براهين الخلف
 الواقع في الحقيقتات الشاملة للممتنعات (والا) اي وان لم يؤخذ موضوعها بتلك
 الحقيقة بل يختص بمسا يمكن وجوده وانصافه (فلا تلازم بين الموجبة) المحصلة
 (والسالبة) المعدولة لجواز ان تمتنع صدق المتساويين على ممكن محقق او متدر
 كفه سوم الاشياء واللا يمكن فلا يكون الموضوع موجودا فتبين ان الاشكال
 وارد على التساوي سواء كان بحسب الخارج او الحقيقة او نفس الامر
 فلا فائدة في نفي الخارج واثبات الحقيقة (ولا خفاء في اندفاع المنع) والنقص على الوجه
 الثالث (واما ان هذا التخصيص) لا يناسب (قواعد الفن) فقد يجاب عنه بان التعميم
 انما هو بحسب الحاجة فكلامنا في نقيض المتساويين من غير الامور الشاملة اذ لا احتياج
 لنا الى احوال نقايضها ولا في احوالها ايضا اذ لا مسألة في العلوم الحقيقية موضوعها
 الامر الشامل فان قلت اليس يبحث فيها عن الامور العامة قلت لم يرد بها الامور
 الشاملة للوجودات الذهنية والخارجية معا لان الحكمة لا يبحث فيها الا عن اعيان
 الموجودات (فلا بد ان يكون نقيضهما متساويين لان نقيض اللازم يستلزم نقيض
 الملزوم) هذا انما يصح في المتلازمين بحسب الوجود لا بحسب الصدق والجل كما ستقف
 عليه فهذا الوجه الرابع تمويه وتلبس لا يجدي نفعا ولا يروى (الطريق الثاني
 تغيير الدليل) فيجب ابقاء المدعى على ما كان عليه او اقامة دليل آخر عليه واما مع
 تغيير المدعى فتدبري الدليل على حاله وقد لا يتيقن والفرق بين الوجه الاول من هذه
 الوجوه وبين الدليل السابق ظ لان مبنى الاستدلال هناك على تناقض القضايا وههنا على
 التناقض بين احد المتساويين ونقيضه وتحقق ما ذكره من النظر انك اذا اعتبرت
 مفهوم ما ولم تعتبر معه صدقه على شيء وضمت اليه كلمة النفي حصل هناك مفهوم آخر
 هو في غاية البعد من المفهوم الاول وليس في شيء منهما اعتبار صدق او لا صدق

(على)

على شيء اصلا فاذا جعلتهما على ذات واحدة حصلت قضيتان موجبتان احدهما
 محصلة والاخرى معدولة فتنا فيان صدقا لا كذبا فان اعتبر هذان المفهومان في نفسيهما
 وسما متناقضين كان معناه انهما متباعدان تباعدا لا يتصور ما هو ابلغ منه فيما بين
 المفهومات المتباعدة بلاملاحظة صدقها على شيء لا انهما لا يجتمعان في ذات واحدة
 ولا يرتفعا عن جواز الارتفاع عنها عند عدمها واذا اعتبر صدقها على ذات كان
 نقيض كل منهما بهذا الاعتبار رفع صدقه لصدق رفعه لجواز ارتفاعهما كما عرفت
 فقوله (هب) اشارة الى ان عين احد المتساويين ونقيضه ليس بينهما تناقض بالمعنى
 الذي يوجب امتناع ارتفاعهما عن ذات واحدة بل بمعنى غاية التباعد بينهما
 فكانهما شيهين بالمتناقضين المشهورين ولوسم ان عين احدهما (نقيض لنقيضه)
 حقيقة كان ذلك بمعنى آخر اعني بحسب المفهوم دون الصدق ولما امتنع ان يكون
 الجزئيان الحقيقيان متساويين بل هما متبايعان تباينا كلييا وجب ان يكون المتساويان
 كليين فكذا نقيضاهما لان رفع الكل على كلي قطعا وتقرر النظر انه لا بد في صدق
 الموجبة من اتصاف الذات بال عنوان في نفس الامر اما بال فعل او بالامكان فان الاكتفاء
 بمجرد فرض صدقه يوجب كذب الموجبات الكلية وليس لنا شيء يمكن ان يصدق
 عليه في نفس الامر نقيض الامر الشامل فلا يصدق الايجاب عليه ولو قدر ان صدق
 الموجبة الكلية لا يستدعي امكان الانصاف بال عنوان بل يكفيه فرض صدقه مع امتناعه
 منعه لزوم الخلف لان اللازم ح صدق احد المتساويين على ما فرض صدق نقيض
 الآخر عليه وليس يحج وانما الملح ان يصدق احدهما على ما صدق عليه في نفس الامر
 نقيض الآخر وليس بلازم على ذلك التقدير (الاولى ان نقيض الشيء سلبه ورفعه)
 قد عرفت ان المفهوم المفرد اذا اعتبر في نفسه لم يتصور له نقيض الا بان ينضم اليه
 معنى كلمة النفي فيحصل مفهوم آخر في غاية البعد عنه ويسمى رفع المفهوم في نفسه فاذا
 جلا على شيء كان اثبات ذلك المفهوم له بمحصلا واثبات رفعه له عدولا واذا اعتبر
 صدق المفهوم على شيء كما في كل واحد من المتساويين بل في اطراف التضاييا ايضا
 فنقيض ذلك المفهوم بهذا الاعتبار سلبه اي سلب صدقه ورفعه عما اعتبر صدقه
 عليه لا يثبت رفعه لذلك الشيء فعلى هذا نقيض الانسان اذا اعتبرنا مساواته للناساطق
 او وقوعه في احد طرفي القضية هو سلبه اعني رفع صدقه لاعدوله الذي هو اثبات
 الا انسان وبهذا عبر صاحب الكشف حيث قال في اطراف القضايا فنقيض الباء
 هو الالباء بمعنى السلب لا بمعنى العدول (الثانية ان الموجبة السالبة الطرفين لا يستدعي
 صدقها وجود الموضوع) بل الموجبة السالبة المحمول مطلقا لا تستدعيه وانما خص
 بالذكر سلب الطرفين لان الكلام واقع فيه وقد يقال (كذب الموجبة) لا ينحصر
 (في عدم الموضوع وصدق نقيض المحمول عليه) اذ يجوز كذبها لعدم صدق

العنوان على افراده الموجودة في نفس الامر مع انه لم يصدق عليها نقيض المحمول كما اذا جعل نقيض الامر الشامل موضوعا نحو قولك كل لاشي يمكن بالامكان العام فان افراده اعني ما يفرض صدقه عليه موجودة وليست متصفة في نفس الامر بنقيض المحمول بل بعينه مع ان القضية كاذبة وبجواب عنه بان الموضوع المحكوم عليه حقيقة في القضية هو ما صدق العنوان عليه في نفس الامر ولو بالامكان فاذا لم يكن صادقا صدقه في نفس الامر على شئ كان الموضوع معدوما واما ان تلك الافراد الموجودة التي فرض صدقه عليها مع امتناعه فليس حكم القضية عليها كيف ولو كان كذلك لكانت صادقة اذ لا فائدة للعنوان في غير القضايا الوصفية سوى تعيين ما يتوجه اليه الحكم بل نقول كذب الموجبة انما هو بانتفاء المحمول عن الموضوع فقط وذلك لا يتصور الا من وجهين احدهما ان عدم الموضوع فلا يثبت له المحمول وثانيهما ان يوجد متصفا بنقيض المحمول اذ لو وجد وكان متصفا به صدق اليجاب قطعا (وسمى في موضع يناسبه) قد تحقق في مباحث العدول ان القضية السالبة المحمول تساوي السالبة فلا يستدعي صدقها وجود الموضوع كالسالبة واذا كان الامر كذلك فنقول لاشك انه يصدق قولنا لا واحد مما ليس يمكن بالامكان العام بشي فيصدق ايضا مايساويه وهو قولنا كل ماليس يمكن بالامكان العام ليس بشي واذا وقفت هناك على ذلك التحقيق انجلي لك الحال بحيث لا يبقى عليك شبهة في المقال والمذكور في الحجة الاولى من هاتين الحجتين الاخرين قريب مما مر في الوجه الرابع من وجوه تغيير الدعوى الا ان المجيب هناك فسر التساو بين المتلازمين على وجدية تناول المتلازمين في الصدق كما هو المدعى والمتلازمين في الوجود كما في القضايا وههنا اقتصر على ان التساو بين متلازمان وادعى (ان نقيض اللازم يستلزم نقيض الملزوم) فورد عليه انه (ان اراد بذلك ان كل ما صدق عليه نقيض اللازم صدق عليه نقيض الملزوم فهو اول المسألة) اذ معناه ان كل ما صدق عليه نقيض احد المتساويين صدق عليه نقيض الآخر وهذا هو المدعى فكيف يمكن به في اثباته وايضا يرد عليه النقص بنقيض الامور الشاملة (وان اراد به انه كلما تحقق نقيض اللازم تحقق نقيض الملزوم فهو حق الا انه لا يجدى) نعم في اثبات المطلوب لان كلامنا في التساو بين بحسب الصدق لا بحسب الوجود وهذا ما وعدناك هناك انك ستقف عليه (وهو) اي ما ذكرناه من ان اجتماع نقيض الخاص وعين العام (ملزوم لصدق احد المتساويين) وهو نقيض الخاص (بدون الآخر) وهو نقيض العام (والعموم من وجه) كما لبيان الكلية في استلزام صدق كل من المتساويين بدون الآخر (فهو ايضا) كالعموم المطلق (يستلزم خلاف المقدر) وما ذكره (في منع الحصر) اشارة الى ما مر من ان الاشياء واللا يمكن بالامكان العام مفهومان ليس بينهما شئ من هذه النسب الاربع (ولا يستلزم في ورود المنع المذكور ههنا وامكان

دفعه ببعض تلك الاجوبة) اما وروده فبان يقال لانم انه اذا لم يصدق ما هو نقيض الاعم نقيض الاخص صدق بعض ما هو نقيض الاعم عين الاخص بل اللازم على ذلك التقدير هو السالبة المعدولة التي لا تستلزم الموجبة المحصلة بلواز ان يكون الاعم امرا شاملا لجميع الاشياء الخارجية والذهنية فلا يصدق نقيضه على شئ اصلا فلا تصدق الموجبة لعدم موضوعها واما دفعه ببعض تلك الاجوبة بذفه ومدعا ناليس قضية خارجية بل حقيقة بمعنى ان كل مالو وجد كان نقيض الاعم فهو بحيث لو وجد كان نقيض الاخص وحيث لا تلزم السالبة والموجبة لوجود الموضوع وايضا نحن نخص الاعم بما ليس من الامور الشاملة فلا بد ان يصدق نقيضه على موجود خارجي او ذهني فيوجد الموضوع ويندفع المنع وايضا نفس الاعم والاخص باللازم والملزوم مطلقا سواء كان الملزوم في الصدق او في الوجود ونقيض اللازم يستلزم نقيض الملزوم او نقول عين الاخص نقيض لنقيضه فاذا لم يصدق نقيضه على نقيض الاعم صدق عليه عينه والالار نفع النقيضان وايضا نقيض الاعم لا يكون الا كليسا فله افراد وايضا نقيض الشئ سلمه لاعدوله الى آخر ما مر فيها هو العمدة في حل الشبهة (واما الثنية) فقد ذكر في بيانها وجوها ستة مدار اربعة منها وهي الاول والثالث والرابع والسادس على شئ واحد هو اجتماع نقيض الخاص وعين العام في افراد العام المغايرة لذلك الخاص بل لا تخالف بين الاول والرابع الذي اتناجه من الثالث الشكل الاول الا في العبارة ومدار الثاني على ان نقيض المتساويين متساويان ومدار الخامس على انعكاس الموجبة الكلية بعكس النقيض كنفسها على رأى المتقدمين (اما الملازمة) بينها بوجهين مبنى الاول على ان الممكن الخاص اخص من الممكن العام وهو هو فلو صححت تلك القاعدة لانتظم قياس من كل منهما هكذا كل ماليس يمكن عام ليس يمكن خاص وكل ماليس يمكن خاص فهو اما واجب او ممتنع لا ينحصر المفهومات في الثلاثة وكل واحد منهما يمكن بالامكان العام فكل ماليس يمكن عام فهو ممكن عام ومبنى الثاني على ان اللا يمكن بالامكان الخاص اخص من الممكن بالامكان العام وهو محتاج الى البيان بان ماليس يمكننا خاصا فهو اما واجب او ممتنع والممكن العام يصدق عليهما وعلى الممكن الخاص ايضا فدار الوجهين على المقدمة القائلة بان ماليس يمكننا خاصا فهو اما واجب او ممتنع وحيث نقول هذه القضية ان اخذت (موجبة سالبة الموضوع فلا تم صدقها) لان القضية الموجبة اذا كان موضوعها سالبا ومحمولها محصلا او معدولا لم يصدق كلية لاندراج المتناسبات في موضوعها فان جعلت بعد اندراج المتناسبات خارجية لزم ثبوت المتناسبات في الخارج وان جعلت حقيقة كانت كاذبة لما عرفت في مباحث نقيض المتساويين فان قلت قد ذهب الشارح الى ان تلك الموجبة الكلية تصدق خارجية لان المحمول المحصل او المعدول يخص الموضوع الموجودات

الخارجية و يعلم منها انها تصدق حقيقة ايضا اذا خصصه المحمول بما يمكن وجوده
قلت فمع لا يتحدد الوسط في القياس كما ستعرفه وان اخذت موجبة معدولة الموضوع
كانت صادقة (لكن الانتاج ثم فان القضية اللازمة) من تلك القاعدة (سابعة الطرفين)
كأنه حقيقة (فلا يتحدد الوسط) لان محمول الصغرى سالب وموضوع الكبرى معدول
وكذا لا يتحدد الوسط الا اذا خصص موضوع الكبرى بالموجودات او بالممكنات على
ما ذكرته فان محمول الصغرى ليس مختصا بشئ منهما بل يتناول المتعديات ايضا فكانه
قيل كل مالميس بممكن عام ليس بممكن خاص وكل موجود او ممكن ليس بممكن خاص فهو
اما واجب او ممتنع وبما قررناه يتضح الجواب عن الوجه الاول من وجهي الملازمة
واما تطبيقه على الوجه الثاني فبان يقال اذا اخذت تلك القضية موجبة سابعة
الموضوع كانت كاذبة فلا يثبت انحصار مالميس بممكن خاص في الواجب والممتنع حتى
يكون اخص من الممكن العام واذا اخذت معدولة الموضوع كانت صادقة الا ان
اللا يمكن الخاص بمعنى العدول نقيضه مالميس بلا يمكن خاص وهو اعم من الممكن
الخاص فاللازم على تقدير صحة القاعدة هو قولنا كل مالميس بممكن عام فهو ليس بلا يمكن
خاص لا قولنا كل مالميس بممكن عام فهو ممكن خاص فلا اشكال وكذا الحال اذا قيد
الموضوع السالب بالموجود او الممكن كان نقيضه مالميس موجودا او ممكنا هو ليس
بممكن خاص وهو اعم من الممكن الخاص اذ يجوز ان يكون انتفاء ذلك المجموع
المتني بانتفاء الوجود او الامكان دون سلب الممكن الخاص ثم الشبهة المذكورة ليست
مخصوصة بالصورة التي اوردها بل هي جارية في كل امر شامل مع ما يندرج فيه من
الامور التي هي اخص منه فيقال مثلا لو صدق قولنا كل مالميس بممكن عام فهو ليس
بانسان ومعنا قضيتان صادقتان في نفس الامر هما كل مالميس بانسان فهو اما واجب
او ممكن خاص او ممتنع وكل واحد منها ممكن عام لزم ان يصدق قولنا كل مالميس بممكن
عام فهو ممكن عام وايضا اللا انسان اخص من الممكن العام لان اللا انسان مخصص في تلك
الثلاثة والممكن العام يتناول معها الانسان الذي لا يتناولها اللا انسان وقد يجاب عن
الشبهة بان الممكن العام شامل للنقيضين معا فاما ليس بممكن عام يكون خارجا عن النقيضين
فاذا اجل عليه سلب الممكن الخاص كان محمولا على ما هو خارج عنهما ولا شك ان
الانحصار في الواجب والممتنع مالميس خارجا عنهما فالمحمول في الصغرى سالب الممكن
الخاص من حيث انه صادق على امور خارجة عن النقيضين والموضوع في الكبرى
سالبه ايضا لكن من حيث انه صادق على امور غير خارجة عنهما فلا اتحاد في الوسط
حقيقة ومنهم من اجاب عنها بان مالميس بممكن خاص يتناول ضروري الطرفين
وليس هذا مندرجا في الواجب والممتنع ولا في الممكن العام اذ لا يتحقق بدون السلب
الضرورة ثم قال فان قلت ما طرفا ضروريان يكون متمعا قطعا وكل ممتنع ممكن

(بالامكان)

بالامكان العام قلت لان كل ممتنع ممكن بالامكان العام بل الممتنع الذي يكون ضروري
العدم فقط ونحن نقول هذا القسم اعني الضروري الطرفين وان كان محتملا بحسب
بادي الرأي لكنه في التحقيق مما لا يعده العقل قسما رابعا للاقسام الثلاثة المشهورة وذلك
لان ما يقتضي رفع الوجود بذاته لا يقتضي الوجود بذاته لان اقتضاء احدهما يتضمن
المنع عن الآخر والمنع عن الآخر يستلزم عدم اقتضائه فلو كان مقتضيا لهما لم يكن
مقتضيا لهما هف وايضا فان كان موجودا فقط او معدوما فقط لم يتخلف مقتضى
الذات بذاته عنها وان كان موجودا او معدوما معا لزم اجتماع النقيضين فظهر ان
انحصار المفهوم في الاقسام الثلاثة صحيح قطعا وتخييل القسم الرابع يصح بل ياد في
التفات من بداهة العقل ولا يخرج ذلك عن كونه حصرا عقليا نجزم فيه بالانحصار
نظرا الى مجرد مفهومه وان فرض انه محتاج الى امر خارج من نفسه او استدلال كان
مع ذلك حصرا مقطوعا به بل لا ريب ويتم المقصود ولا يتوقف على كونه بديهيا صرفا
وظهر ايضا ان الممكن العام شامل للمفهومات كلها (وعلى القاعدتين سواء الان آخران)
قدم السؤال الناشئ من الامور الشاملة على قاعدة تساوي نقيض المتساويين وعلى
قاعدة كون نقيض الاعم اخص فتارة باعتبار جزء هذه القاعدة اعني قولنا كل ما هو
نقيض الاعم فهو نقيض الخاص وتارة باعتبار تمامها وقد بقي على القاعدتين
سؤالان آخران احدهما متعلق بمجموعهما من حيث هو مجموع والثاني متعلق بكل
واحد منهما (فان قلت) يريدان القضية اللازمة من تحقق القاعدتين (ايست) بعينها
(معتبرة) اي ليست من القضايا المتعارفة المتعارفة فلا يكون عكس نقيض لانه من
القضايا المتعارفة المتعارفة ومبنى هذه المقالة على ان المفرد الذي اعتبر صدقه يؤخذ
نقيضه على وجهين احدهما رفع صدقه بلا قيد زائد وهو المعتبر في عكس النقيض
والثاني رفعه مقيدا بنقيض جهة صدقه وهو المعتبر في باب النسب واجاب بان تلك
القضية اللازمة مستلزمة لقضية اخرى معتبرة في ذلك العكس لا يقال تلك القضية لهما
مدخل في الالتزام فلا يكون العكس المذكور لازما لاصله وحده لا نا نقول هي
واسطة في بيان الاستلزام لاجزاء من الملزوم كسائر الوسائط فيما ليس بيننا من الملازمات
واما الاعتراض بان الصغرى الممكنة لا تنتج في الشكل الاول فدفع بان موضوع
الكبرى اذا اخذ بالامكان ايضا كان الاندراج مكشوف فالانتاج محقق وفي قوله
(ونقيضا هما اللاضا حك دائما واللاماشي بالضرورة) اشارة الى انه اراد بالقوة
في قوله (والاعم منه الماشي بالقوة) الامكان لا ما يقابل الفعل (ورعاية شرايط
التناقض) في نقائص اطراف النسب واجبة دون نقائص اطراف القضايا في عكس
النقيض كما نبهناك عليه والاول ظ واما الثاني فاحترز عن خروج القضية
عن الاعتبار والتعارف (وقدم ان الامور الشاملة) متناولة للنقيضين معا (فلا يكون)

نقيض اما هو مندرج فيها (اعم منها) بل اخص مطلقا فلذلك قال (نقيض الاخص قد يكون اعم من عين العام) من وجه ثم المباشرة الجزئية بين نقيض امرين يكون بينهما عموم من وجه قد يكون في ضمن (المباشرة الكلية كما بين نقيض العام وعين الخاص) على ما ذكره وقد يكون في ضمن العموم من وجه كما بين الا الحيوان والا ايض فان النسبة بينهما هي المباشرة الجزئية مجردة عن خصوصية كل واحد من القسمين المندرجين تحتها وكذا الحال بين (نقيض المتباينين) فانهما يفتقان في العينين فان لم يتلاقيا اصلا كالانسان والناطق (كان بينهما مباشرة كلية) وان تلاقيا كالحیوان والانسان كان بينهما عموم وخصوص من وجه فالنسبة بينهما (المباشرة الجزئية) المجردة عن الخصوصين وماتوهمه الشارح من الاستدراك مدفوع بان المباشرة الجزئية ان ثبتت بين شيئين في ضمن المباشرة الكلية وحدها اوفى في ضمن العموم من وجه وحده لم تكن هي النسبة بينهما بل احدهما فلا بد من تجردها عن خصوصية كل واحد من فرديهما حتى تعد نسبة بينهما وكان المص لم يبين النسبة بين نقيض امرين بينهما عموم من وجه لانها تعرف بما ذكره في نقيض المتباينين * واعلم ان النسبة بين احد المتساويين ونقيض الآخر وبين نقيض الاعم وعين الاخص مطلقا هي المباشرة الكلية وبين عين الاعم ونقيض الاخص كالحیوان والا انسان هي العموم من وجه واحد المتباينين اخص من نقيض الآخر مطلقا والا اعم من وجه يتفك عن نقيض صاحبه حيث جامعهما فما ان يكون اعم منه مطلقا كالحیوان مع نقيض الانسان او من وجه كالحیوان مع نقيض الابيض وكل ذلك ظاهر بادنى تأمل (من المعلوم ان الحيوان مثلا) مراده ان مفهوم الحيوان وهو الجوهر القابل للابعاد الثلاثة النامي الحساس المتحرك بالارادة معنى في نفسه ومفهوم اسكلي وهو مالا يمنع نفس تصويره من فرض الشراكة فيه من غير اشارة الى شيء مخصوص معنى آخر بالضرورة وليس جزءا من المعنى الاول لا يمكن تعقله بالكنه مع الذهول عن الثاني ولان ماله من حيث هو هو والامتنع اتصافه بكونه جزئيا حقيقيا وكذا مفهوم الجزئي معنى خارج عن مفهوم الحيوان وغير لازم له من حيث هو ذاته (والا لم يوجد منه الاشخص واحد) ثم ان معنى الحيوان لا يتصف في الخارج (بانه كلي) مشترك حتى يكون ذاتا (واحدة) بالحقيقة في الخارج (موجودة) في (كثيرين) لما سيأتى من انه يلزم حينئذ اتصاف الامر الواحد الحقيقي باوصاف متضادة ولا يتصف ايضا في الذهن بالكلية المفسرة بالشركة لان المرسم في نفس شخصية يتمتع ان يكون هو بعينه مشتركا بين امور عدة نعم الطبيعة (الحيوانية) اذا حصت في الذهن عرض لها هناك (نسبة واحدة) متشابهة الى امور كثيرة بها يحملها العقل (على واحد واحد منها) كما مر (فهذا العارض هو الكلية) العارضة لطبائع الاشياء في الازدهان والظاهر ان قوله (وقد استدله) مبنى للفعول وان قرئ مبني

(للفاعل)

للفاعل ففيه ضمير المص فلذا كان كونه كليا اعنى كايته مغايرة لكان مفهوم الكلي وهو الكلي المنطقي كذلك وهذه الاعتبارات الثلاثة اعنى الطبيعي والمنطقي والعقلي (جارية في الكلي) واقسامه الخمسة والحاصل من ضرب الثالثة في الستة ثمانية عشر (وما جرت عليه) كلمة التأخرين يستلزم بظاهره محذورين احدهما (ان تكون الاشخاص) الحيوانية (كليات واجناسا طبيعية) وان يكون النوع من الحيوان كالانسان مثلا (جنسا طبيعيا) وذلك لان الشخص حيوان مقيد بالشخصات (والنوع) حيوان مقيد بالنوعات وما ثبت للشيء من حيث هو هو كان ثابتا له مطلقا سواء كان مقيدا او مطلقا والثاني ان لا يكون امتياز (بين) مفهومات (الطبيعية) اصلا لان مفهوم الكلي معنى قولنا طبيعة من الطبائع فوجب ان يفهم الكلي الطبيعي مثلا (بالطبيعة من حيث انها معروضة للكلية) اوصا لحة لعروضها لها لا بالطبيعة من حيث هي هي (كما نص عليه الشيخ في الشفاء) وانما قال (يصلح لان يحمل للفعول) منه النسبة التي للجنسية) ولم يقل النسبة التي هي الجنسية بناء على انه قد تعرض في البيان بمادة مخصوصة ولا اختصاص للجنسية بها ولم يرد بقوله (فيكون طبيعة الحيوان الموجودة في الاعيان تفارق بهذا العارض طبيعة الانسان وطبيعة زيد) ان هذه الطبائع موجودات متعددة في الخارج بل اراد انها موجودة فيه ذاتا واحدة والفرق بينهما انما هو بحسب العقل فان الشيء الواحد الخارجى يحصل منه صور متعددة تعرض لبعضها الجنسية وبعضها النوعية وبعضها الشخصية كما سيرد عليك تفصيله (فهذا العارض معتبر في العقلي) اي هو جزؤه داخل فيه (والطبيعي) اي هو قيده خارج عنه فان قلت كان الحيوان اذا اعتبر من حيث انه تعرض له الكلية كان معنى مغايرا لطبيعة الحيوان من حيث هي ولمفهوم الكلي والمجموع المركب منهما كذلك مفهوم الكلي اذا اعتبر من حيث انه عارض لطبيعة الحيوان كان معنى مغايرا لتلك الاربع فالتحقق يقتضى ان يكون هناك امور خمسة قلت اعتبار المعروض من حيث انه مقيد بعارضه له فائدة لانه بهذا الاعتبار سمي كليا طبيعيا ولا فائدة في اعتبار تقيد العارض بمعرضه على انه مخالف للتأليف الطبيعي مع كونه مندرجا بالقوة في تقيد المعروض بعارضه وانما ذكر الحيوان من حيث هو هو وان لم يكن شيئا من تلك الكليات لانه الاصل الموصوف بالكلية (وهو الذي يعطى مائحته اسمه وحده) فيقال لزيد مثلاله حيوان وانه جسم نام حساس متحرك بالارادة وكذا الحال في الانسان (وما يقال من ان الجنس الطبيعي) يعطى مائحته اسمه وحده (فهو ليس من حيث انه جنس طبيعي) والالصدق على زيد انه حيوان معروض للجنسية للكلية اوصالح لذلك المعروض (من حيث هو اعنى مجردة الطبيعة الموضوعة للجنسية) قال الشيخ اذا عني بالجنس الطبيعي مجرد تلك الطبيعة كان ذلك القول

مجرى على ظاهره ولكنه يلزم منه ان لا يكون الحيوان جنسا طبيعيا الا انه حيوان
فقط ثم انظر انه هل يستقيم هذا فكانه اشار بذلك الى انه يستلزم ذنبك المحذوران
(واما المنطقي) اي مفهوم الكلّي (فهو يعطى انواعه) التي هي الكليات الخمس
(اسمه وحده) فيقال الجنس كلي وغير مانع من فرض الشراكة فيه وكذا غيره
من الخمسة (ولا يعطيهما انواع موضوعه) فان قيل يحمل اسم الكلّي المنطقي وحده
على انواع موضوعه ايضا كالانسان والفرس وغيرهما قلنا المراد بالكل ههنا الجمل
المعارف وهو الجمل على جزئيات الموضوع ومن البين انه يصح ان يقال كل جنس
كلي ولا يصح ان يقال كل انسان كلي وفي الشفاء ان الجنس المنطقي تحت شيان احدهما
انواعه فهو يعطيهما اسمه وحده اذ يقال لكل واحد من الجنس العالي والسافل
والمتوسط انه جنس ويحمل عليه حده والاخر انواع موضوعاته فهو لا يعطيهما شيئا
منهما فان الانسان الذي هو نوع من الحيوان لا يحمل عليه مع الحيوانية ما عرض للحيوان
من الجنسية لاسما ولا حدا فان صار شي من الانواع جنسا فليس ذلك له من جهة طبيعة
جنسه الذي فوقه بل من جهة الامور التي تحته ومن هذا الكلام تبين ان حل الكلّي على
الانسان ليس من حيث انه مندرج تحت الحيوان الذي تعرض له الكلية بل من حيث
انه مقيس الى ما تحته من الافراد والكلّي المنطقي اذا قيس الى انواعه الخمسة عرض له
الكلية والجنسية فيكون بهذا الاعتبار كلبا طبيعيا (وجنسا طبيعيا) وفي رسالة
تحقيق الكليات ان اطلاق لفظ الكلّي على المفهومات الثلاثة بالاشتراك اللفظي والكلّي
من بينها هو الكلّي الطبيعي واما المنطقي فهو بالنسبة الى موضوعات الطبيعي ليس
بكلّي بل بالقياس الى موضوعاته واما الكلّي العقلي فهو ليس بكلّي اصلا لانه لا فرد له
يعني لو كان له فرد يصدق عليه اسمه وحده يلزم ان يكون عاما وخاصا معا وهو
محال وفيه منع سيحى في حصر القضايا قال ومن ههنا تمسك علماء هذا الفن بقسميها
الجزئي الى جزئي بالشخص وجزئي بالعموم وعدوا مثل قولنا الانسان نوع
والحيوان جنس من القضايا المخصوصة وستقف على بطلان هذا العد في ذلك
الحصر (ثم ان البحث عن وجود هذه الكليات) قد تبين لك ان ههنا امور اربعة فالبحث
عن وجودها الخارجى خارج عن هذه الصناعة لان صاحبها انما يبحث عن احوال
المعقولات الثانية من حيث انها نافعة في الايصال الى المجهولات والوجود الخارجى
ليس من احوالها لان المعقولات الثانية يستحيل وجودها في الخارج ولو فرض انه
من احوالها لم يكن من الاحوال النافعة في الايصال (الا ان المتأخرين يتعرضون لبيان
وجود الكلّي الطبيعي منها على ما اصطالحوا عليه) اعني الطبيعة من حيث هي
هي ويزعمون ان انتضاح بعض مسائل المنطق في نظر التعليم موقوف على وجود
الطبيعي في الخارج وذلك لان المنطق يتصور طبائع الاشياء يأخذ عوارضها العقلية

(ويبحث)

ويبحث عن احوالها على وجه يسرى الى تلك الطبائع وينطبق عليها ولا شك ان ذلك
انما يتضح حق الانتضاح اذا عرف ان لطبائع الاشياء وجودا في الخارج وايضا امثلة
تلك العوارض المطابقة ليست الا لطبائع الاشياء فاذا قلنا مثلا الجنس مقول على كثيرين
مختلفين بالطبائع في جواب ما هو كالحیوان المقول على الانسان والفرس وهذا انما يتضح
اذا عرف ان في الخارج حقايق مختلفة يقال بعضها على بعض فالتماثل يتوقف
ايضا عليها على وجود الطبائع فلذلك قال في نظر التعليم اي بحسب التمثيل (مع كون
التبني كافيها) في بيان وجود الكلّي الطبيعي دون الاخرين اذ فيهما مؤنة شاقة
ولا يتوقف الايضاح عليها (والا لكان ذلك القيد داخل فيها وخارجا عنها)
فاذا اخذنا الحيوان جزأ وجميع القيود التي لا تنهاه جزأ آخر مقابلا للجزء الاول
فلو كان مع الحيوان المأخوذ على هذا الوجد قيد لكان ذلك القيد داخلا في تلك القيود
الغير المتناهية لانا اذا اخذنا جميعها فلا يخرج عنها شيء من آحاد القيود والا لم يكن
جميعا وكان مع ذلك خارجا عنها لانه معتبر مع الحيوان الواقع في مقابلتها فيكون
الكلّي اي المتصف في الخارج بالكلية (موجودا) فيه لان الطبيعة الحيوانية الموجودة
في الخارج متصفة فيه بالكلية اعني كونها بحيث اذا حصلت في العقل لم يمنع نفس
تصورها من فرض وقوع الشراكة فيها وعلى هذا كان الاول اسقاط لفظ الطبيعي
وكلام المصنف لا يخلو عن مستدرك هو اما قوله ونفس تصوره لا يمنع من وقوع الشراكة
فيه او قيد الكلّي بالطبيعي وقد بينا لك فيما سبق ان الكلية بمعنى الاشتراك الحقيقي
لا تعرض للاشياء لافي الخارج ولا في الذهن ايضا فقول الشارح فهي لا تعرض للطبيعة
الافى العقل منظورة فيه نعم تعرض لها في الذهن الكلية بمعنى الشراكة المفسرة بالمطابقة
المذكورة في بيان مفهوم الكلّي او بمعنى النسبة المخصوصة الممثلة للحمل على امور
كثيرة كاذكره في مبادئ هذا البحث واما الكلية بمعنى الشراكة الحقيقية فهي تمتنع
العروض للشيء في الخارج والذهن معا فان قلت معنى الكلية على ما تبين في تقسيم المفهوم
الى الجزئي والكلّي هو عدم منع تصوره عن فرض الشراكة وظاهر ان هذا المعنى
انما يعرض للشيء في الذهن كما ان منع نفس تصوره عن ذلك الفرض انما يعرض له هناك
فكيف حكمت بان الكلّي المتصف في الخارج بهذا المعنى موجود فيه قلت الكلية
العارضة في الخارج ليست بهذا المعنى بل بمعنى كون الشيء بحيث اذا حصل في العقل
عرض لهذا المعنى فلا تعقل (وحينئذ لو قلنا) اي اذا اردت بالكلية الاشتراك وقبل الكلّي
موجود في الخارج لم يرد به ان الموجود الخارجى موصوف في الخارج بالاشتراك حقيقة
بل كان معناه ان شيئا موجودا في الخارج لو حصل في العقل عرض له الكلية حقيقة اي
الاشتراك وقد عرفت ما فيه على انهم لا يتعاشرون من القول بعروض الشراكة اي
الحقيقة في الخارج هذا صحيح لكن كلام صاحب الكشف في هذا المقام لا يدل على

ذلك فانه قال هكذا والذي يدل على وجود الكلي في ضمن الجزئيات في الخارج ان الحيوان مثلا لا شك في وجوده في الخارج لكونه جزءا من هذا الحيوان الخارجي وساق الدليل الى ان قال فاذن الحيوان بلا شرط شيء موجود في الخارج وهو بحيث لا يمنع نفس تصويره من الشركة فقد وجد في الخارج ما لا يكون نفس تصويره مانعا من الشركة فقد وجد الكلي في الخارج وهذا بعينه ما ذكر في الشرح لتوجيه عبارة الكتاب بل منعه في مجامع الجنس منافاة الشخص له وض الشركة كما منعها المصنف يدل على جواز اتصاف الموجود الخارجي بالاشتراك الحقيقي كما سنكشف لك الحال هناك (فهو م) وذلك لانه انما يكون جزءا له في الخارج ان لو كان موجودا فيه كما هو المدعى بل نقول (هو اول المسئلة) المتنازع فيها لان كونه جزءا له في الخارج في قوة كونه موجودا فيه فان قيل التعض بالصفات القديمة مدفوع بان هذا الحيوان عين هوية المشار اليه بخلاف هذا الاعمى فانه امر عارض لتلك الهوية اجيب بان ذلك الفرق باطل بل كلاهما صادقان عليه ولو سلم اقتصرنا على المنع وتحقيق ما ذكره في المنع لزوم التسلسل انه اذا قيل الحيوان الذي هو جزء هذا الحيوان المقيد اما الحيوان المقيد او الحيوان من حيث هو فاما ان يراد به ان ذلك القيد داخل في الجزء او خارج عنه او اعم من ذلك فعلى الاول كان الحصر ممنوعا اذ يجوز ان يكون الحيوان الجزء الحيوان مع قيد خارج عنه فلا يكون الجزء الحيوان من حيث هو وعلى الثاني والثالث يختار ان الجزء هو الحيوان مع قيد خارج عنه وهو بعينه ذلك القيد المتعبر في هذا الحيوان المقيد فلا يكون هناك الاقيد واحد منضم الى الحيوان فتكرير التردد فيه بلا فائدة واعتراض على قوله (يلزم ان يكون كل واحد من الجزئيات عين الاخر في الخارج) بان الطبيعة الحيوانية مثلا من حيث هي قابلة للاتصاف بالوحدة والكثرة فلو وجدت في الخارج متصفة بالوحدة وكانت عين الاخر اذ لم ذلك المحال واما اذا وجدت فيه متكررة بتكرر الفاعل القابل لها لكونها قابلة للتكرار فلا يكون حينئذ كل واحد من ذلك المتكرر عين كل واحد من الجزئيات واجيب بان تكررها من غير ان ينضم اليها شيء اصلا غير معقول قطعا واذا اشتمل كل واحد من تلك الامور المتكررة على امر زائد لم تكن الطبيعة عين الجزئيات بل جزئها والمفروض خلافه وامتناع حل جزء المتغير في الوجود الخارجي على كنه ظاهر فان الموجودات الخارجية المتغيرة اذا اجتمعت لم يكن ان يقال ان هذا المجموع هو احدها ولا بالعكس وان فرض بينها اي ارتباط امكن بل لا بد في صحة الحمل من الاتحاد في الوجود الخارجي مع التغير في المفهوم والوجود الذهني ومنهم من منع ذلك منعاً جدياً واكتفى في صحته بالاتحاد في الذات التي تركبت من اجتماع الاجزاء المتغيرة الوجود في الخارج وكون الطبيعة الانسانية مثلاً خارجة عن افرادها بين الاستحالة لاستلزامه جاز ان يعقل كنه تلك الافراد مع الغفلة عن

الطبيعة بالكلي (والالزام وجود الامر الواحد بالشخص في امكنة مختلفة) هذا مبني على ان كل موجود خارجي فهو معتبر في حد ذاته بغيره بحيث اذا لاحظ العقل خصوصية الممتازة لم يمكن له ان يفرض اشتراكها فلو وجدت الطبيعة في الخارج لكانت كذلك مع انها مشتركة بين افرادها متمكنة في اما كن مختلفة ومتصفة بصفات متضادة فيلزم الخلف المذكور (وقيام الشيء الواحد بكل واحد من محايين مختلفين) وانه مع سواء كان ذلك الحال عرضا او لا واذ اقام الوجود الواحد بالمجموع من حيث هو لزم شيان احدهما وجود الكل بدون وجود اجزائه وهو محال والثاني ان لا تكون الطبيعة موجودة في الخارج وهو خلاف المقدر * واعلم ان كل ما وجد في الخارج فله كما ذكرنا خصوصية مميزة متبينة اذا تصورت منعت عن فرض الشركة فيه بالحمل على كثيرين فلا وجود في الخارج الا لاشخاص فليس في الخارج موجود مشترك بين كثيرين ولا موجود اذا تصور هو في نفسه لم يمنع تصويره من الشركة فيه او عرض له هناك الكلي بمعنى المطابقة والنسبة الصحيحة للحمل على امور متعددة نعم ان في الخارج موجودا اذا تصور وصدق منه شخصاته بعرض له هناك الكلي لاجبني الاشتراك حقيقة بل بمعنى آخر فليس لنا موجود خارجي متصف بشيء من معاني الكلي لاقى الخارج ولا في الذهن فتدبر وكن من امرك على بصيرة (وكما اشرنا الى تفصيل ذلك في رسالة تحقيق الكليات) فانه قال فيها نحصل في العمل او لا صورة شخصية مطابقة لهوية الشخص لا تنطبق على هوية اخرى ثم نحصل صورة اخرى منطوقة على هوية الشخص وعلى ابناء نوعها وهو الصورة النوعية ثم اخرى تنطبق عليها وعلى ابناء جنسها وهي الصورة الجنسية القريبة وهكذا الى الجنس العالي ثم اذا رجع العقل من الجنس العالي وقش الصورة المتوسطة وجدها مشتملة على صورة الجنس العالي وصورة فصلية وكذا مفصل الصورة الجنسية القريبة الى الجنسية المتوسطة وصورة اخرى فصلية ونفصل الصورة النوعية الى الصورة الجنسية القريبة وصورة فصلية ونفصل الصورة الشخصية الى الصورة النوعية والصورة الشخصية التي بها امتازت تلك الهوية عنده عن سائر الهويات ومثل ذلك باننا اذا رأينا زيدا حصل لنا برؤيته وحده صورة لا تنطبق الا عليه واذا رأينا معمر او بكرا وخالدا حصل صورة الانسان واذا رأينا معهم بعض افراد الفرس حصل صورة الحيوان واذا رأينا مع ذلك بعض افراد النبات حصل صورة الجسم النامي وهكذا الى الجوهر واذا رجعت نحمل الصور افادك صوراً فصلية فان قيل لا شك في ان هذه الصور المختلفة الماهية فلو كانت مطابقة للشخص الخارجي لزم مطابقة امور مختلفة لامر واحد بسيط وهو محال اجيب بان هذا الاشكال انما نشأ من قياسك الصورة الذهنية على الصورة المنقوشة على الجدار والتخيلة في المرأة وهو بط بلا شبهة فان قلت كما نحصل

من الشخص صورة ذاتية كذلك تحصل صورة عرضية فكيف يفرق بينهما ما قلت
من حيث ان العرضيات مأخوذة من الاعراض المكتشفة بالذات وان الذاتيات
مأخوذة من الذات وحدها انتهى كلامه ومما يتعلق بهذا المقام ويفيدك بصيرة
في هذه المسألة ان نقول لاشك ان مفهوم الجوهر والجسم والحيوان والانسان
والماشي والضاحك والكاتب يحمل على زيد مثلا وان نسبة هذه المفهومات اليه ليست
على السوية بل بعضها غير خارج عن ذاته كالاربع الاول وبعضها خارج كالثلاثة
الاخيرة فاذا تعقلنا المفهومات الاول حصل في ذهننا صور مختلفة فاما ان يكون في زيد
لكل صورة منها امر واحد يطابقه ولا يطابقه وعلى الاول اما ان تكون جميع تلك الامور
موجودا بوجود واحد او بوجودات متعددة فهنا احتمالات ثلاثة الاول ان يكون
تلك الصور كلها مطابقة لامر واحد وهو مذهب المحققين ولا اشكال عليه الامام
من ان الصور المختلفة لماهية كيف تطابق شيئا واحدا بسيطا لا تركيب فيه اصلا لثاني
ان يكون لكل صورة منها امر تطابقه ويكون الكل موجودا بوجود واحد وهو مذهب
جماعة ويلزمه وجود الكل بدون وجود الجزء كما ساف الثالث ان يكون كل واحد من تلك
الصور موجودا بوجود على حدة وهو مذهب طائفة اخرى ولا اشكال عليه الامام
من امتناع الجمل هذا هو ضبط الكلام بما لا مزيد عليه في تصوير المرام والتكلمان
على التوفيق والسؤال بان وجود الكلي العقلي ايضا فرع وجود الاضافة فانه
منقول عن الكاتب والجمل على الاختلاف في الوجود الذهنى المذكور في شرح
القسطنطاس واما الدلائل الاخرى فثل ان يقال لو وجد الكلي العقلي في ضمن فرد خارجي
لوجب ان يكون شيئا واحدا عاما وخصوصا كما مر (تقسيم للكلي الطبيعي) وذلك لانه
تقسيم متفرع على الوجود الخارجى والذى ثبت وجوده في الخارج هو الطبيعي
دون الآخرين ولا فائدة حكمية تتعلق بالطبيعي اذا كان معدوما في الخارج كالاعتناء
لان الحكمة انما تبحث عن احوال اعيان الموجودات واذا كان موجودا فيه ولا شك
في كونه موجودا في العقل ايضا فهذا الوجود العلى اما ان يكون سببا بوجه ما وجود
العنى او يكون الامر بالعكس فهذه اعتبارات ثلثة وفسر الكلي قبل الكثرة بالصورة
المعتولة في ابداء الفياض وسمى علما فعليا قال الشيخ لما كان نسبة جميع الامور الموجودة
الى الله سبحانه وتعالى والى الملائكة نسبة المصنوعات التى عندنا الى النفس الصانعة
كان علم الله والملائكة بهما موجودا قبل الكثرة وفسر الكلي مع الكثرة بالطبيعة الموجودة
في ضمن الجزئيات ولم يرد به ما يتبادر من عبارته وهو انها جزء لها في الخارج بل اراد
انها جزء لها في العقل متحد الوجود معها في الخارج ولهذا امكن جعلها علما كما عرفت
وفسر ما بعد الكثرة بالصور المنتزعة وهو وظ وسمى علما انفعاليا (فاما ان يكون تمام
ماهية الشي المنسوب اليه لفظا لماهية مأخوذة من ماهي فالمراد بها ما يقع جوابا

(عن)

عن ذلك السؤال سواء كان موجودا في الايمان او لا وحقيقة الشي ما به الشي هو هو
وقد يخص بالموجودات العينية وانما وجب ان يكون القسم الاول مقولا في جواب
ما هو لانه سؤال عن تمام الماهية ثم القسم الاول من المقول في ذلك الجواب هو الماهية
المختصة والثاني هو الماهية المشتركة بين مختلفات الحقايق والثالث هو الماهية المشتركة
بين متفقات الحقيقة وانما زيد لفظ الدال في هذه الاقسام بناء على انهم في هذا المقام
يقسمون اللفظ الكلي حتى قال الشيخ في الشفاء فصل في قسم اللفظ المفرد الكلي
الى اقسامه الخمسة ومن المعلوم عندك انه حجب اعتبار الدلالة فيما يندرج في تلك
القسم والفصل القريب يتركب مع الفصل البعيد مطلقا ومع القريب ان يجوز تعدده
والبعيد مع البعيد اذا تقاربا في الرتبة والجنس البعيد يمكن تركيبه مع الفصل القريب
الذى هو في مرتبته او دونها لاعم ما فوقها والجنس القريب لا يمكن تركيبه مع الفصل
البعيد لدخوله فيه واذا ركب مع القريب والحد التام المذكور في الاقسام وعدم
التمايز بين الاقسام ان لا تكون متباينة وتداخلها تصادقها مع تباينها وتقسيم الكلي
بالقياس الى شي واحد يستلزم التداخل لان ما يكون جزءا لماهية ذلك الشي يستحيل
ان يكون تمامها مع انه اخذ الجنس نارة نفس الماهية واخرى جزءا واذا كان الشي
المنسوب اليه مباينا للكلي لم يكن الكلي بالنسبة اليه شيئا من تلك الاقسام الثلاثة فلا يكون
قسمته اليها حاصرة وكل واحد من الجزء والخارج اذا فقس الى حصته كان تمام ماهيتها
بل كل واحد منها ماهية من الماهيات اى مفهوم من الماهيات فنحصر الكلي حينئذ
في قسم واحد هو تمام الماهية واقسام الكلي على ما ذكره المص من التقسيم ستة لانه
قسم تمام الماهية الى ثلثة الجنس والنوع والحد وقسم جزءها الى الجنس والفصل
وقسم الخارج عنها الى الخاصة والعرض العام لكن الجنس لما كان مكررا كان قسما
واحدا بقى الاقسام ستة * واعلم ان مورد القسم هو الكلي المفرد كما صرحت به
العبارة المنقولة آنفا من الشفاء فلا يندرج فيه الحد التام لانه مركب قطعا وحينئذ يجب
ان يجعل الاقسام المذكورة في القسم الاول اقساما للمقول في جواب ما هو لاقسامه
وذلك بان يقرر الكلام هكذا الاول هو المقول في جواب ما هو والمقول في جواب
ما هو بحسب الخصوصية المحضة الخ ولما كان بين المقول وذلك المقسم عموم من وجه
ام يلزم ان تكون اقسامه اقسامه لانه فاندفع السؤال الاول والخامس لا يقال اعتبار الافراد
ينافى تمثيلهم للجنس المتوسط بالجسم التامى لانا نقول هو من قبيل المساهلة في الامثلة
ثم ان تقسيم الكلي المفرد ليس بالقياس الى اى شي كان بل الى ما يحمل هو عليه من
جزئته كما هو الظاهر فاضمحل السؤال الثالث بالمرء وليس ايضا تقسيمه بالقياس الى
جزئى واحد حقيقى معين او مطلق ولا الى جزئيات متفقة الحقيقة حتى يلزم ان لا يعتبر
(جنس والفصل والخاصة والعرض العام الا بالقياس الى الماهية النوعية فلا تدخل

في القسم الاجناس والنصول العالية والمتوسطة وخواصها واعراضها (مقبلة الى
 الماهيات التي هي اجناس متوسطة او مسافة ولا بالقياس الى مجموع جزئيات متعددة
 كيف كانت لانه يبطل الحصر اذهنها اقسام اربعة اخرى هي ان يجمع في الكل
 تلك الاقسام الثلاثة ثناء او ثلثا ولا الى مجموع جزئيات مختلفة الحقائق لانه يلزم مع
 ما ذكر من عدم الانحصار ان لا يندرج الحقيقة النوعية في تمام الماهية بل تقسيمه بالنسبة
 الى جزئي واحد ايضا في سواء كان حقيقة او لا وليس ذلك الجزئي معتبرا من حيث انه
 معين حتى يرد ان الاقسام حينئذ متباينة وقد اعتبر تصادقها حيث ذكر الجنس في
 تمام الماهية وجزئها معا بل هو معتبر على اطلاقه وعلى هذا يتجه السؤال بعدم التمع
 لجواز ان يكون الكل تمام ماهية جزئي وجزء ماهية جزئي آخر وخارجا عن ماهية
 جزئي ثالث فيجب بان القسمة اما حقيقية بان ينضم الى مفهوم كلي قيود متنافية فيحصل
 اقسام متباينة واما اعتبارية بان ينضم اليه قيود متغايرة لامتنافية فيحصل اقسام
 متميزة (بحسب المفهوم والاعتبار) وان كانت متصادقة وهذا القدر من الامتياز
 كاف لنا في معرفة احوالها وما نحن فيه من هذا القبيل الا يرى انهم صرحوا باجتماع
 الخمسة في مفهوم واحد مقبلا الى امور متعددة كالاحساس فانه فصل للحيوان وجنس
 للسمع والبصير ونوع لخصه اعني هذا الاحساس وذاك الاحساس وخاصة للجسم
 وعرض عام للضاحك وبهذا الجواب اندفع السؤال الثاني فان قيل اذا نسب الحيوان
 مثلا الى جزئي فباعتبار كونه تمام ماهية المشتركة مغاير لاعتبار كونه تمام ماهية المختصة
 فتمام الماهية ينقسم الى قسمين كان الجزء والخارج كذلك فاقسام الكل ستة لا خمسة
 فلنا الجنس يعتبر تارة من حيث انه تمام الماهية المشتركة بين جزئي وجزئي آخر مخاف
 لدفي الحقيقة ويعتبر اخرى من حيث انه جزء هو تمام المشترك بين ماهية ذلك الجزئي
 وماهية اخرى بخلافها وهذان الاعتباران مألهما واحد لان معنى كونه تمام الماهية
 المشتركة بين المتخالفين في الحقيقة هو معنى كونه جزءا هو تمام المشترك بينهما ولا فرق الا
 بان كونه تمام الماهية المذكور صريحا وكونه جزءا مذكورا ضمنا في احد الاعتبارين
 والامر بالعكس في الاعتبار الآخر وهذا هو التحقيق ما ذكرناه من ان الجنس لما كان
 مكررا عد قسما واحدا وبهذا التحقيق يندفع ما يقبل من ان تمام الماهية لا ينحصر
 في النوع واما السؤال الرابع قد فوج بان لا نريد تمام الماهية تمام ماهية ما ولا تمام
 الماهية النوعية بل امر اثنائهما هو تمام ماهية الجزء الذي نسب اليه الكل كما قررناه
 ولنا ان يقول اذا نسب الناطق الى الماشي كان خاصة له وليس الماشي جزئيا له ولا
 ماهية لما هو جزئي من جزئياته الالهيم الا ان يقال الجزئي الاضافي ما وقع موضوعا
 لما يحمل عليه كليا كان او جزئيا فيحمل الاعم جزئيا للاخص او يقال حصص الماشي
 جزئيات لا اطلق وكلاهما بط فوجب في تقسيم الكل ان ينسب الى ماهية ما يانه اما

(عيناها)

عيناها او داخل فيها او خارج عنها ولا يراد بها اي ماهية كانت بل ما يحمل ذلك
 الكل على عليها ولا يعتبر تعددها بجمعة ولا عيناها منفردة بل يكون المنسوب اليه ماهية
 ما من الماهيات التي يحمل هو عليها وما قيل من انه يلزم حينئذ انحصار الكل
 في قسم واحد هو تمام الماهية ان اراد به انه يصدق حينئذ على كل كلى انه تمام الماهية
 باعتبار فسلم بل واقع لما سياتي من الكليات بالنسبة الى حصصها الموجودة في افرادها
 انواع حقيقة وان اراد به انه لا تعرض له الجزئية باعتبار آخر اصلا فهو ممنوع وانما
 يلزم ذلك اذا اكتفى بمطلق الماهية حتى كانه قبل الكل اما ان يكون تمام ماهية من
 الماهيات واما ان لا يكون كذلك بل يكون اما جزأ او خارجا فيندرج الكل في القسم
 الاول ويستحيل وجود القسم الثاني والثالث واما اذا اعتبر ماهية واحدة من
 الماهيات على سبيل البدل فلا جواز ان يختلف الحال بالقياس الى ماهية اخرى وايضا
 الكل يتناول كليات متعددة فجواز ان يكون بعضها تمام تلك الماهية والبعض الآخر
 جزءا منها او خارجا عنها فظهر ان اختلاف الحال جائز بحسب اختلاف كل واحد
 من الطرفين اعني الكل وما نسب اليه فيصير ما ل التقسيم الى قولنا الكل اي كلى
 كان اما ان يعتبر كونه تمام ماهية من الماهيات التي يحمل هو عليها او يعتبر كونه جزءا
 لماهية من تلك الماهيات او يعتبر كونه خارجا عن ماهية منها واذا تحققت ما تلواناه
 عليك انكشف لك انه لما اراد بالشئ المنسوب اليه الجزئي اندفع السؤال الثالث والرابع
 وعلم ايضا ان الحد ليس داخلا في هذه القسمة لان المحدود ليس من جزئياته على انه
 قد علم خروجه عنها بقيد الافراد كما مر ولما جعل الحد من اقسام المقول دون الكل
 اندفع السؤال الاول والخامس واما السؤال الثاني فيندفع به لم يرد بالجزئي واحد
 معين فيرد التداخل بل اي جزئي كان من جزئياته الا انه بقي السؤال بعدم التامع فاورده
 على سبيل التردد بقوله لا يقال وقال في الشق الاخير (عاد السؤال بعدم التامع واجاب
 عنه بآثرانه ولذلك قال اولا ويمكن ان يدفع الاسئلة الخمسة (واما السؤال الاخير
 فجوابه ان المقول) اي السؤال بما هو انما يكون عن نفس الماهية لا عما يوجب تصويره
 تصورها فالجواب المطابق ان يذكر الماهية نفسها لا ما يوجب تصويرها فاذا قيل مثلا
 ما زيد يجب بالانسان لان السائل قد تصور ماهية مبهمه فيسأل عن خصوصيتها
 ولا يحسن ان يذكر حده بدله فيقال حيوان ناطق اذ فيه تفصيل مستغنى عنه واذا قيل
 ما الانسان فان لم يعلم السائل خصوصية مفهوم يجب بمرادفله ان وجد والافبركب
 بعينه لكنه من مباحث اللغة وان علمها يجب بالحد الذي هو يشرح مفهومه او
 تصوير حقيقته لا بالمرادف وذلك لان الخصوصية المستفادة من معرفة اللغة معلومة له
 فلا يحصل مطلوبه بمرادف آخر بل بما زيد في معرفة تلك الخصوصية الا ان ذكر
 الحد في الجواب باعتبار انه نفس ماهية المحدود التي طلب مزيد معرفته بخصوصيتها

لا باعتبار كونه مغايرا لها وهو جبا لتصورها فهو مقول في الجواب لامن حيث انه
 حد بل من حيث انه عين المحدود حقيقة ويمكن ان يدفع التناقض بين كلامي المص
 اذا لم يجوز التحديد بالمفرد بان يقال المراد بدخول الحد في ماهية المحدود ان يكون كل
 واحد من اجزاء الحد داخلا في ماهيته ولذلك قابل الداخل هناك بالخارج والمركب
 منهما وحكم بان المعرف الداخل قد يكون مساويا للماهية المعروفة في المفهوم وعلى
 هذا التأويل فكون الحد داخلا لابنا في كونه تمام ماهية المحدود ولا كونه مساويا
 لها في المفهوم كما توهم وسنكر عليك هذا المعنى وما برد عليه في باب التعريفات
 (فيعود المحذور) الذي هو نسبة الشيء الى نفسه لان ماهية الشخص المنسوب اليها
 عين الماهية المنسوبة وان نسب الماهية الى الجملة المركبة من الماهية والشخص لم تكن
 الماهية عين تلك الجملة بل جزأ منها وحينئذ يلزم ان لا يكون الانسان من حيث هو
 دتيا للشخص الا بان تكون الامور العرضية المشخصة ذاتية معتبرة بالقياس اليه فلا
 يكون الحيوان والانسان والناطق وما يجري مجراها ذاتيات لشخص شخص فقط بل
 يشار كها في الذاتية العوارض الداخلة في الاشخاص من حيث هي الشخص وذلك
 بطالات في فلا يصح اطلاق الذاتي على معنى يؤدي اليه ولا شك ان الماهية من حيث
 هي مقابلة باعتبار للماهية من حيث انها مقترنة بالشخص المأخوذ معها على وجه
 التقييد دون التركيب وهذا القدر من التباين كاف لتصحیح النسبة على قانون اللغة الا
 ان الشيخ لم يلتفت اليه لان المتبادر من انتساب شيء الى آخر تغايرهما بالذات (لا يصح
 تفسير من فسر الدال على الماهية بالذاتي) الا ان قد عرفت ان الدال على الماهية اعني
 المقول في جواب ما هو اقسام ثلاثة هي الدال على الماهية المختصة والدال على الماهية
 المشتركة بين المختلفات والدال على الماهية المشتركة بين المتفقات والقسم الاول وهو
 الدال بالقياس الى المحدود خارج عن اقسام الكل الذي نحن بصدد فهمه فلم يبق الا
 الاخيران وهما الجنس والنوع وكل واحد منهما ذاتي اعم اما الجنس فهو ذاتي
 بالمعنيين واعم مما يقال عليه من انواعه واما النوع فهو ذاتي باحد المعنيين واعم
 بالنسبة الى ما يقال عليه من الاشخاص فتوهم الظاهر بون من المنطوقين ان الدال
 على الماهية هو الذاتي الا انهم وهؤلاء وان اصابوا في العكس حيث شمل تعريفهم كل
 دل على الماهية لكنهم اخطأوا في الطرد حيث دخل فيه ما ليس دالا على الماهية
 اصلا كفصل الجنس مثل الحساس فانه ذاتي اعم بكل واحد من تفسيري الذاتي
 وليس بتصور كونه دالا على الماهية المختصة كالانسان مثلا لان المقول في جواب
 السؤال عن ماهية يكون اما عينها او متحد معها في الحقيقة كما وقفت عليه ولا على
 الماهية المشتركة والالكان جنسا وكذا فصل النوع كالناطق فانه ذاتي بالمعنيين واعم
 من الاشخاص وليس دالا على شيء من الماهيتين ولما كان الاختلاف في ان الدال على الماهية

هل هو الذاتي الا انهم اولاه متعلقا بالذاتي اشار الى انه ليس متفرعا على الاختلاف في
 تفسيره بل هو اختلاف آخر مستقل فان قيل فصل الجنس يدل على الماهية المشتركة
 وفصل النوع يدل على الماهية المختصة وائس يلزم من ذلك كون الاول جنسا
 والثاني نوعا لان دلالتهم بالالتزام لا بالمطابقة اجيب بان الدلالة الالتزامية لا تنكفي في كون
 اللفظ دالا على الماهية بل لابد من ان تكون دلالتها عليها بالمطابقة كما مر لا يقل هذا
 جواب بالاصطلاح فاعل الخصم لا يساعد عليه لانا نقول يجب علينا ان نراعي ما عليه ارباب
 الصناعات ثم انما نجدهم يجمعون الحساس وما يجري مجراه من الامور المشتركة بين مختلفات
 الحقيقة فصولا للاجناس لادوال على الماهيات المشتركة بينهما كالحيوان وامثاله
 وكذا الحال في الناطق ونظائره من اجزاء الماهيات اتوعية فانهم يجعلونها فصولا
 لها لادوال عليها كالانواع الحقيقية وما ذكره من ان الفصل مطلقا لادلاله على الماهية
 اصلا لكونه اعم منها بحسب المفهوم قطعنا مبني على ما سلف من ان الدلالة مفسرة
 بكلاهما ومعنى وذلك اشترط في الالتزام اللزوم العقلي اما اذا فسرت بان واذا فلا شبهة
 في ان للفصل دلالة التزامية على الماهية المشتركة او المختصة (وايضا الى لودل الفصل)
 (على الماهية) بحيث يكون مقولا في جواب السؤال عنها مع انه ليس عينها لوجب
 ان يستلزم (تصورهما) بخصوصهما او كنههما والام بصح ان يقع جوابا
 عنها وح يلزم ان يكون التعريف بالفصل وحده كالحساس في تعريف الحيوان
 والناطق في تعريف الانسان حدانا مالا في القول في الجواب المستلزم لتصور الكنه
 دون سائر التعريفات (مع ان القوم صرحوا) بانه ان صح التعريف به وحده كان
 حدانا قصا (لانهم لم يفتنوا له) اي للفرق بين نفس الجواب الذي هو الماهية وبين
 الواقع والداخل فيه الذي هو جزء الماهية وبين الواقع والداخل فيه الذي هو جزء
 الماهية وبيان ذلك انه اذا سئل عن الماهية المشتركة كما في قولك ما الانسان والفرس
 كان الجواب بالجنس الذي هو دال عليهما كالحيوان ويكون فصل الجنس ح داخلا
 في الجواب لانه دال عليه بالتضمن فهو لا لما فسرنا الدال على الماهية بالذاتي الا ان
 لم يفرقوا بين نفس الجواب الذي هو تمام الماهية المشتركة وبين الداخل فيه الذي هو
 جزؤها بل جعلوا الجزء كالكل في كونه مقولا في الجواب ودالا على الماهية واذا سئل
 عن الماهية المختصة كما في قولك ما الانسان كان الجواب بما يدل على تمامها كالحيوان
 الناطق ويكون فصلا ح واقعا ومقولا في طريق ما هو لانه دال عليه بالمطابقة فمن
 فسر الدال بذلك التفسير جعل الجزء الواقع في الطريق كالتنوع في كونه دالا على
 الماهية المختصة ومقولا في الجواب عنها فالجنس يكون تارة دالا على الماهية المشتركة
 ومقولا في الجواب واخرى واقعا في طريق ما هو وجزأ من الدال على الماهية فهو تمام
 الماهية المشتركة وجزء من تمام الماهية المختصة ومفهوم كونه جنسا مغاير لكونه

جزأ وان كان معروضها ذاتا واحدة والفصل مطلقا لا يقال في جواب ما هو لان دلالة
على الماهية التزاوية وكذا الصنف لا يقال فيه لان دلالة عليها تضمن وفصل الجنس
لا يصلح ان يقال في طريق ما هو سواء كان سؤالا عن الماهية المشتركة او المختصة بل
يكون ايرادا خلا في الجواب الا اذا اقيم حد الجنس مقامه على قبح وفصل النوع قد يكون
واقعا في الطريق كما في جواب ما الا انسان الحيوان الناطق على ما مر وقد يكون
داخلا في الجواب في جواب ما زيد بالانسان فقد اتضح ان الذاتي الاعم قد يكون
دالوا مقولا في جواب ما هو وقد يكون واقعا في طريقه وقد يكون داخلا في جوابه
فمن عرف الدال به لم يتفطن للفرق بين الدال وبين الواقع والداخل فيه (جزء الماهية)
(مختص في الجنس والفصل اي المطابقين) اراد بجزء الماهية المفرد المحمول عليها
لان الكلام فيه اراد باطلا قهما تناولهما للقریب والبعيد منهما كما سيصرح به
ومعنى كون الجزء المختص بمبرأ الماهية في الجملة انه غير ناه عما يشا ركها في جنس من
الاجناس او في الوجود فانه اللازم من الدليل لا كونه مبرأ عن المشاركات الجنسية
كما سيحيى (والاخير ان) باطلان اما كونه اخص مطلقا او من وجه فلان الاعم
كذلك يجوز وجوده بدون الاخص فيمكن حينئذ وجود الكل اعني تمام المشتركة
بدون جزئه وهو محال واما كونه مابنا فلان الجزء المحمول على الماهية يتمتع ان يباين
سائر الاجزاء المحمولة عليها وانما لم يلزم من الدليل ان يترب تمام المشاركات اذ لم
يثبت كون بعضها اجزاء لبعضها ونجده على فرض الكلام في الماهية المعقولة ان لا يلزم
ان شيئا من الماهيات معقولة بالكنه والدليل المذكور على حصر الجزء في الجنس
والفصل لا يتم بالنسبة الى القرينين منهما لان بعض تمام المشترك فصل بعيد لا قريب وتتمام
المشاركة اذ لم يكن تماما بالقياس الى جميع مشاركات الماهية فيه كان جنسا بعيدا اقربا
واذا فرض ان تمام المشترك عرض للنوع الاخر المخالف الماهية في الحقيقة او جزئه غير
محمول عليه لم يكن مقولا عليها في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة فلا يكون جنسا
(والاحتمال الثالث) اعني كون تمام المشترك جزء ماهية (ونفس ماهية النوع) الاخر قريب
من الرابع بل الظاهر لا يخالفه الا في العبارة فان كل جزء من اجزاء الماهية نوع مخالف
لها في الحقيقة وهو تمام المشترك بينهما مع كونه جزأ للماهية ونفس ذلك النوع
المخالف لها وعلى هذين الاحتمالين ايضا لا يكون تمام المشترك جنسا اذ لا بد للجنس
ان يكون مقولا على نوعين مختصين عنه بفصائل متباينين وقوله (او يقال) في حيز
النفي اي ولا يقال ايضا وهذا السؤال دائر بين تمام المشترك وبعضه بخلاف السؤال
الاول فانه مختص بتمام المشترك (سئل) اي سئل ان النوع الذي بازاء تمام المشترك متباين
للماهية لكن ليس يلزم منه ان يكون متباينا لتمام المشترك ايضا حتى يثبت ان هناك تمام
مشترك آخر بل يجوز ان لا يكون متباين له ويكون تمام المشترك بين هذا النوع والماهية هو

تمام مشترك المفروض او لا فان قلت فلا يكون حيزه اعم منه والمقدر خلافه قلت يكفي
لكونه اعم منه انه (بناول فردين) احدهما تمام المشترك الذي ليس فردا لنفسه
والثاني ذلك النوع الذي لا يباينه وقوله (لانا نقول) جواب عن السؤالين والمراد
بالذاتي الجزء المحمول ولما اعتبرت المباشرة في النوع الذي بازاء الماهية اندفع الاحتمال
الثالث والرابع لان ما كان ذاتيا للماهية لا يمكن ان يكون نفس الانواع المباشرة لها واللازم
حل مبان الماهية عليها فلو فرض انه جزء للانواع المباشرة غير محمول عليها لم يكن
جزأ لجنسها بل لبعضها وذلك لوجود البساط نفع يجوز ان يكون عارضا لجنسها
وعلى التقديرين يكون ذلك الذاتي مبرأ للماهية غير ذاتيا في الجملة فيكون فصلا لها
وفيه بحث لانه ان اريد ان مجرد ذلك الذاتي بمبرأ للماهية فهو م لا اذ كان ثابتا للجميع
ما يباينها من الماهيات ولو بالعروض لم يتصور تميزها عنها عن شي منها وان اريد انه
من حيث هو ذاتي اي جزء محمول بمبرأها عن جميعها او بعضها ورد ان هذه الحقيقة
خارجة عن الماهية فالذاتي المأخوذ معها لم يكن ذاتيا لها بل خارجا عنها فلا يكون
فصلا ولما اعتبر في النوع الذي هو بازاء تمام المشترك كونه متباين له اندفع ما ذكر في السؤال
الثاني ورد على قوله (فهو فصل جنس لما عرفت) اي فيما لا يكون ذاتيا للنوع مبان للماهية
اصلا لما عرفت هناك من ان مجرد ذلك الذاتي ليس مبرأ اصلا واذا اخذ مع صفة الذاتية
كان خارجا قطعاً (واندفاع السؤالين) اي المنطوية تحت السؤالين المذكورين
على هذا التقدير (بين لاسترة به) الا ان ههنا سؤالا لا يمكن التفصي عند بقيد المباشرة
وهو انه لم لا يجوز ان يكون تمام المشترك الثالث عين تمام المشترك الاول فيكون
النوع الثالث الذي هو بازاء تمام المشترك الثاني متباين له هو بعينه النوع الاول
الذي هو بازاء الماهية ومباين لها ولا يخلص الا بان يثبت انه لا يجوز ان يكون للماهية
جنسان في مرتبة واحدة بل لا بد ان يكون احدهما جزءا للآخر وقوله لا يقال
مشتمل على منع وارد على بعض تمام المشترك ونقض بجنس الفصل فانه ذاتي للماهية وليس
مختصا بها ولا تمام المشترك الذي هو الجنس ولا بعضه حتى يكون فصلا بل هو بعض
من تمام المميز الذي هو الفصل فاجاب عن المنع ودفع النقص بانه غير معقول لان جنس
الفصل يكون مشتركا بين الفصل ونوع آخر مباين له لان الجنسية بالقياس الى انواع
متباينة فيكون مشتركا بين الماهية وذلك النوع المباين لها لان مباين الفصل تباين الماهية
فيكون اما جنسها او فصل جنسها (ولاشي من اجزاء الجنس بداخل في الفصل)
اذ يتمتع ان يعتبر جزء واحد في ماهية مرتين الا يرى انه اذا تركبت الماهية من جنس
وفصل وتركب كل واحد منهما بجزئين بحيث يكون واحد منهما مشتركا بينهما
لم تكن تلك الماهية مركبة من اربعة اجزاء بل من ثلاثة فقط فلا يتصور للفصل جنس
وانما لم يذكر الجنس لانه اذا لم يدخل جزء الجنس في الفصل لم يدخل فيه الجنس قطعاً

وايضاً لا يجوز ان يدخل الجنس القريب في الفصل والا كان مفهوم الفصل مفهوم النوع فتمين ان يكون الداخل في الفصل على تقدير جواز دخوله فيه هو الجنس البعيد الذي هو جزء من القريب واما ان الفصل بالحقيقة هو الجزء الآخر للمجموع فنظور فيه لان المجموع من حيث هو مجموع غير الماهية بتوسط جزئه ولا يجب من ذلك ان يكون لكل جزء منه مدخل في تعريفها وستكشف لك ان العارض بالمعنى المعتبر في اقسام الكل يجرى ان لا يكون ما رضا بتمامه فلا يكون خلفاً (وكون دخول الجنس او جزء منه في الفصل) مستلزماً للتكرار في الحد التام مع بطلانه راجع الى ما تقدم من امتناع ان يعتبر جزء واحد في ماهية واحدة مرتين (ومما قرناه) اي قولنا لا نقول من الابتداء الخ (يتضح لك انه يمكن اختصار العبارة الاولى) المشهورة في كلام القوم بمحذف النسب وذلك بان يقال واذا كان بعضاً من تمام المشترك فاما ان لا يكون مشتركاً بين تمام المشترك ونوع آخر مخالف له في الحقيقة فيكون فصل جنس واما ان يكون مشتركاً بينهما فيكون مشتركاً بين الماهية وذلك النوع ولا يكون تمام المشترك بينهما لانه خلاف المقدر بل بعضه ثبت هناك تمام مشترك آخر ويتم الدليل بلا حاجة الى ان يقال هو اما اعم او اخص او مابين او مساو والمقصود بما ذكر الاختصار لدفع السؤال فلا يجزى ان يقال يجوز ان يكون بعض تمام المشترك مشتركاً بينه وبين النوع الذي ياراه الماهية فلا يلزم تمام مشترك آخر كما في اصل الدليل وانما قال العبارة الاولى دون الدليل الاول اشارة الى اتحادهما بحسب الحقيقة واما وجه ذلك الانضاح فما لا يشبهه على ذي فطرة سليمة وكذا يتضح مما قرره (انه لو قيد النوع الذي ياراه تمام المشترك بعدم مشاركته الماهية في تمام المشترك او بعدم وجود تمام المشترك فيه لاندفع السؤال الاخير) الذي ذكره بقوله ويقال وذلك لان كل واحد من هذين القيدين يقوم مقام تقييد ذلك النوع بما ينتمى لتمام المشترك وقوله (لا يكفي) جواب عما يقال ما ذكرتموه يقتضي انحصار جزء الماهية في الفصل وحده لانه لا يكون جزءاً لجميع الماهيات فهو غير الماهية عن بعضها (والجنس) اذا كان تمام المشترك بين الماهية وجميع مشاركاتهما فيه امحداً الجواب في الكل وكان قريبا واذا لم يكن كذلك تعدد الجواب ويكون عدد الاجواب بقرائناً على مراتب البعد بواحد وكون (الجنس البعيد جزءاً لا قريب) مبنى على ما مر من امتناع جنسين لا يكون احدهما جزءاً للآخر والفصل ان مير الماهية عن المشاركات في الجنس القريب كان قريبا ويميز عن جميع المشاركات الجنسية مطلقاً وان ميرها عن مشاركاتهما في البعيد كان بعيداً في مرتبة واما المميز عن المشاركات (في الوجود) فان ميرها عن جميعها فهو قريب والافهو بعيد تفاوت حاله بحسب كثرة ما يميزها عنه من تلك المشاركات وقلته وقد يقال المميز في الوجود انما هو في الماهية المركبة من امرين متساويين فيميز عن الكل فلا يتصور فيه بعد (ذكر والذاتي خواص ثلثاً) فائدة

(هذه)

هذه الخواص ان يميز بها الذاتيات عن العرضيات ويتوصل بذلك الى اقسام المعارف متميزة بعضها عن بعض وفي قوله (بل لا بد من ان يحكم بثبوته لها) اشارة الى ان امتناع الحكم بالسبب لا يتحقق الا مع وجوب الايجاب والخاصة الثانية اخص من الاولى لانه اذا كان تصور الماهية بكنهها مستلزماً لتصور الذاتي مع التصديق بثبوته لها كان تصورهما مستلزماً لذلك التصديق قطعاً (بدون العكس) اذ لا يلزم من كون التصورين كافيين في الحكم بالثبوت ان يكون احدهما كافياً في الآخر مع ذلك الحكم (على تقدير اخطار الماهية والذاتي معا بالبال) وذلك لان مال (امتناع السلب ووجوب الاثبات) انما هو التصديق بثبوت الذاتي للماهية ولا بد في كل تصديق ان يكون كل واحد من الموضوع والمحمول ملا حظاً للعقل قصداً متمائزاً احدهما عن الآخر حتى يمكن للعقل ان يعتبر النسبة بينهما ايجاباً او سلباً وهاتان الخصتان لا تتحققان بالفعل بدون اخطار الماهية والذاتي معا بالبال فلا يكفي في الاولى بمجرد تصورهما لان المتصور قد لا يكون مخطراً ملتفتاً اليه ولا في الثانية اخطار الماهية فضلاً عن تصورهما نعم بحقيقة بالثبوت اعني كون الذاتي بحيث لو اخطر مع الماهية امتنع رفعه عنها بل وجب اثباته لها لا يتوقف على اخطارهما بل لا على تصور شيء منهما لان هذه الحقيقة ثابتة له حال كونها مجهولين بالكلية وفي قوله (لان الاولى تشمل الاوازم البينة بالمعنى الاعم والثانية بالمعنى الاخص) دلالة على ان التصديق باللزوم معتبر في البين بالمعنى الاخص ايضا وبذلك يظهر كونه اخص قطعاً لكن لا يكون حاسماً مستلزماً بمجرد تصور اللزوم تصور اللازم كافياً فيه كما يفهم من اعتباره في الالتزام وهي (خاصة مطلقة) اي لا يشارك الذاتي فيها المرض اللازم وذلك لانه لا يتحقق الا بعد تحقق الماهية ولا ينبغي الا وان تنفي الماهية كالزوجية للاربعة فان قيل هذه الخاصة تنافي ما حكموا به من ان الذاتي متحد مع الماهية في الجمل والوجود لاستحالة ان يكون المتقدم في الوجود متحداً فيه مع المتأخر عنه وتنافي صحة حل الذاتي على الماهيات لما عرفت من حل احد المتفارين في الوجود على الآخر ويستلزم ان يكون كل مركب في العقل مركباً في الخارج مع انه صرحوا بخلافه قلنا ما ذكرناه خاصة للجزء مطلقاً فانه انما كان جزءاً كان متقدماً في الوجود والعدم هناك فالجزء العقلي يتقدم على الماهية في العقل لافي الخارج فلا يلزم شيء مما ذكرتموه فاذا اريدتميزه عن الجزء الخارجى زيد الجمل على اعتبار التقدم المذكور لتمييزه عنه ايضا وقد يقال الذاتي اى الجزء مطلقاً ما لا يصح توهمه مدفوعاً مع بقاء تلك الماهية كواحد للثلاثة اذ لا يمكن ان يتوهم ارتفاعه مع بقاء ماهية الثلاثة بخلاف الفردية اذ يمكن ان يتوهم ارتفاعها عنها مع بقاءها نعم يمتنع ارتفاعها مع بقاء ماهية الثلاثة موجودة فالحال ههنا المتصور فقط وهناك المتصور والتصور معا والسرفي ذلك ان ارتفاع الجزء هو بعينه ارتفاع الكل لانه ارتفاع آخر ومن المستحيل ان

يتصور انفكاك الشيء عن نفسه بخلاف ارتفاع الارتفاع فانه مغاير لارتفاع الماهية تابع له
فامكن تصور الانفكاك بينهما مع استحالة وكذا ارتفاع علة الماهية مغاير لارتفاعها
مستبعد فجاز ان يتصور انفكاك احدهما عن الآخر ويقال ايضا ما لا يحتاج الى علة
خارجة عن علة الذات بخلاف العرضي فانه يحتاج الى الذات وهي خارجة عن علمها
كالزوجة المحتاجة الى ذات الاربعه ويقال ايضا هو ما لا يحتاج الماهية في انصافها به
الى علة مغايرة لذاتها فان السواد لون لذاته لا لشيء آخر يحمل لونا وهذه خاصية اضافية
لان لوازم الماهية كذلك فان الثلاثة فرد في حد ذاتها لا لشيء آخر يحملها متصفة بالفردية
(ولما تقرر ان العلم بالماهية يستدعي العلم بالاجزاء) قد تقرر هذا في الخاصة الثانية
حيث لم يمكن تصور الماهية بكنهها الا مع الذات موصوفة وفي الخاصة الثالثة حيث
كان الذاتي متقدما على الماهية في الوجود الذهني وقد اشار بقوله تقرر الى ان قول
المصنف ويجب كونه معلوما عند العلم بالماهية ليس حكما مستلزما كما يتبادر من ظاهره
بل هو مندرج فيما قبله كما بيناه والمشهور فيما بين القوم ان للنفس الناطقة
بالقياس الى كل معنى من المعاني احوالا ثلاثة الجهل والعلم به اما اجالا
او تفصيلا (والتأخرون فهموا من العلم الاجمالي) العلم بالشيء مع عدم العلم بامتياز
عن غيره ومن العلم التفصيلي العلم به مع العلم بامتياز وليس بشيء اذ ليس هذا اختلافا
في نفس العلم بالشيء بل هو باعتبار انضمام علم آخر وعدم انضمامه اليه وكما يعتبر العلم
بالشيء مع العلم بامتياز ومع عدمه يمكن ان يعتبر مع العلم بالي لازم او ملزوم كان له
ومع عدمه فالصواب في تفسير الاجمال والتفصيل ما سيأتي تحقيقه من كلام الشيخ ثم
ان الامام انكر العلم الاجمالي وقال ليس للنفس بالقياس الى الاشياء الاحالان الجهل
والعلم على سبيل التفصيل وله في بيان ذلك طريقان احدهما وهو المذكور في المختص
ما ذكر في الكتاب وهو مبنى على ما فهمه المتأخرون من العلم الاجمالي والتفصيلي وقد
انكشف لك حاله باوضح بيان وتقرير والثاني ما ذكره في بعض تصانيفه وهو انه
لو لم يحصل لبعض الذاتيات صورة في الذهن عند العلم بالماهية لم يكن العلم بها مستلزما
للعلم بذاتياتها وان حصل لكل ذاتي صورة فيه فهو العلم التفصيلي والاول باطل
فتعين الثاني وهو ان العلم بها مستلزم للعلم باجزائها مفصلة وجوابه ان حصول
صورها لا يستلزم كونها معلومة تفصيلا اذ ربما كانت غير ملتفت اليها وبيان ذلك
ان الانسان اذا قصد تصور شيء قصدا او لا فاذا حصل صورته في ذهنه لاحظته
وميزه عن غيره والتفت اليه متمازا عنده كما يشهد به الوجدان واذا لم يقصده كذلك
وحصل في ذهنه فرمى بالملحظة ولم يميزه عن غيره ولم يلتفت اليه قصدا والاول
هو العلم التفصيلي والثاني هو العلم الاجمالي ثم انه اذا قصد تصور المركب فلا شك
ان مقصوده بالقصد الاول هو ذلك المركب واما اجزاؤه فهي مقصودة له بالقصد

(الثاني)

الثاني على قياس الوجود الخارجي فان الموجد اذا اراد ايجاد مركب كان مقصوده
الاول ذلك المركب لكنه لا بد له من ايجاد اجزائه فهي داخلية في قصده ثانيا فظهر
ان الماهية اذا حصت في العقل وكانت ملحوظة مقصودة بذاتها كانت اجزاؤها
مرتبة فيه قطعا لكن لا يجب كونها ملاحظة منفردا عند العقل بعضها عن بعض
بل ربما يكون عنده حالة بسيطة هي مبدأ لتفاصيل تلك الاجزاء بلا اكتساب (جديد
فاذا وجد) ذلك المتصور عقله الى اجزاء (تمثلت) فيه مفصلة وقوله كما رأينا
تشبيها وتنظير بخلاف قوله (وكما اذا سلنا) فانه تمثيل لما نحن فيه بجزئ من جزئياته
وانما وجب ان يحقق هذا الموضع على الوجه الذي صورته لانه لا مزيد عليه ويعلم
منه ان التفاوت بين الاجمال والتفصيل راجع الى نفس العلم بالشيء لا الى انضمام شيء
آخر اليه فان المعلوم في نفسه قد يكون ملاحظا بالقصد متمازا عن غيره امتياز تاما
وقد لا يكون كذلك مع كونه معلوما في الحالين معا (الاول المحمول الذي يتمتع انفكاكه
عن الشيء) ينسدرج فيه الذاتيات ولوازم الماهية بينة كانت او غير بينة ولوازم
الوجود كالسواد للجشبي والثاني يتناول الثلاثة الاول فقط والثالث يختص بالذاتيات
واللوازم البينة بالمعنى الاعم ومن المعلوم ان ما يتمتع ارتفاعه عن الماهية في الذهن
بل يجب اثباته لها عند تصورهما كان الحكم بينهما من قبيل الاوليات التي هي اقوى
الضروريات فلا بد ان يتمتع انفكاكه عنها في نفس الامر والا ارتفع الوثوق
عن البديهيات وليس كل ما يتمتع انفكاكه عن ماهية الشيء يجب ان يتمتع رفعه عنها
في الذهن لجواز ان لا يكون ذلك الامتناع معلوما لنا كما في تساوي زوايا المثلث لقائمتين
والرابع يختص بالذاتيات واللوازم البينة بالمعنى الاخص فكل من هذه الثلاثة اخص
بما قبله (الثاني ان يكون المحمول اعم من الموضوع) فالجمل في مثل قولنا الكاتب
بالعلمي انسان ذاتي بهذا المعنى وعرضي بالمعنى الاول لان الوصف وان كان اخص
ليس مستحقا لان يكون موضوعا للذات وتفسير الحاصل للموضوع بالحقيقة بما يحمل
عليه موافقة لما تقدم ومنهم من فسر بما كان قائما به حقيقة سواء كان حاصلا له
بمقتضى طبعه او بقايس كقولنا الحجر متحرك الى تحت او الى فوق وما ليس كذلك
فحمله على رضى كقولنا جالس السفينة متحرك فان الحركة ليست قائمة به حقيقة بل بالسفينة
وهذا أشهر استعمالا حيث يقال للسالك في السفينة المتحركة انه متحرك بالعرض
للاذات وانسب بما ذكر عقبيه من ان حل ما اقتضاه الموضوع بطبعه ذاتي وعكسه
عرضي ويسمى اي المحمول اللاحق بالموضوع لالامر اعم واخص (يسمى في كتاب
البرهان) عرضيا ذاتيا سواء كان لاحقا به بلا واسطة او بواسطة مساوية كما ان حله
عليه يسمى حلا ذاتيا وحل ما يلحقه لا امر اعم واخص يسمى حلا عرضيا وقد بيناه
على ان حلا واحدا قد يكون ذاتيا باعتبار وعرضيا باعتبار آخر فتأمل في الاقسام

الثانية وكيفية اجتماعها وافتراقها (اما ان يختص بطبيعة اى حقيقة واحدة)
 سيأتى ان هذا تناوله خواص الاجناس العالية اولى مما يقال اما يختص بنوع واحد
 وقوله ودوام الثبوت لاينا في امكان الانفكاك في الجزئيات جواب سؤال وهو ان غير
 اللازم لا يكون دائم الثبوت لان الدوام لا ينفك عن الضرورة التي هي اللزوم فلا
 يصح تقسيمه اليه والى المقارق بالفعل كما ذكرتم وتقرر الجواب ان الدوام لا ينفك
 عن اللزوم في الكليات وينفك عنه في الجزئيات وهذا القدر كاف في صحة ذلك التقسيم
 وفيه بحث لان امتناع الانفكاك المذكور في تعريف اللزوم يراد به المنع احدى
 اخص وهو ان يكون منشأ ذلك الامتناع ذات اللزوم والثاني اعم وهو ان يكون
 منشأه اما الذات او غيره وما ذكرناه من استلزام لدوام للضرورة في الكليات دون
 الجزئيات مع كونه ضعيفا ارا وادبه استلزامه للمعنى الاخص حيث قالوا ان المستبعد
 جدا بل من المستحيل ان يدوم محمول لجميع افراد الموضوع بحيث لا ينفك عن شئ منها
 اصلا ولا يكون في طبيعة ذلك الموضوع 'قتضا' ثبوته له والمعتبر في هذا المقام هو المعنى
 الاعم لما سيأتى من ان لزوم شئ لغيره فديكون الذات احدهما وقد يكون لامر منفصل
 ومن البين ان الدوام واللزوم بهذا المعنى متلازمان مطلقا اذ لا بد للثبوت الدائم
 في الكليات والجزئيات من علة دائمة سواء كانت عين الذات او غيره واما انفكاكه عن المعنى
 الاخص في الكليات ففيه ما ذكرناه من الشك الذي لا يجرى في الجزئيات اذ كثيرا ما يدوم
 حكم جزئى ولا تقتضيه ذاته فالصواب ان يجب بان ذلك التقسيم انما هو بالنظر الى
 المفهوم فان العقل اذا لاحظ دوام الثبوت جوز انفكاكه عن امتناع الانفكاك مطلقا
 بدون العكس (ولا يذهب عليك) يريد انه عرف اللازم بما يمنع انفكاكه عن الماهية
 ثم قسم الى اللازم الوجود الذي لا يمنع انفكاكه عنها والى لازم الماهية الذي يمنع
 انفكاكه عنها وهذا تقسيم للشئ الى نفسه والى غيره وقوله (فلئن قلت) اشارة
 الى ما سبق الى او هام القاصرين من ان الماهية اعم من الماهية الموجودة والماهية
 من حيث هي وتنبيه على انه غلط فان الماهية من حيث هي ليست الا الماهية بعينها
 فكيف نجعل نوعا مندرجا تحتها كالماهية الموجودة المندرجة فيها لا يقال قد اشتهر
 في كلامهم تقسيم الماهية الى اقسام ثلاثة هي المخلوطة والمشروطة بشرط لا
 وما لا شرط معها فقد جوزوا كون الشئ قسما لنفسه ونوعا منها لاننا نقول هذه
 قريبة بلا مريية لانهم ذكروا ان الماهية قد تقيد بموارضها وقد تقيد بعدمها
 وقد لا تعتبر معها شئ منها والا لان يندرجان تحت الثالث اندراج نوعين
 متباينين تحت اعم وليس في ذلك تقسيم الماهية الى تلك الاقسام بل بيان ان لها
 اعتبارات ثلاثة فان قيل لو ثبت ان الماهية تحتها نوعان من حيث هي والموجود
 لكنت اعم من كل واحد منهما وما يمنع انفكاكه عن الاعم وجب ثبوته له في ضمن كل

(واحد)

واحد من نوعه فلا يندرج فيه ما يمنع انفكاكه عن احدهما دون الآخر كلازم الوجود
 قلنا معنى الكلام على تقدير كونها اعم انما يصدق عليه انه يمنع انفكاكه عن الماهية
 في الجملة اما ان يمنع انفكاكه عن هذا القسم منها او عن القسم الآخر على قياس ان يقال
 اللازم ما يمنع انفكاكه عن الشئ ثم تقسيمه الى قسميه اذ معناه ان ماصداق عليه انه يمنع
 انفكاكه عن الشئ في الجملة يمنع انفكاكه عن الشئ الذي هو الماهية الموجودة او الشئ الذي
 هو الماهية من حيث هي ولو اريد باللازم ما يمنع انفكاكه عن مفهوم الشئ مطلقا لخرج عنه
 لازم الوجود ونظير ذلك ان يقال ما يمنع انفكاكه عن الحيوان ينقسم الى ما يمنع انفكاكه
 عن الانسان فقط والى ما يمنع انفكاكه عنه وعن الفرس ايضا فانه يصح هذا
 التقسيم اذا اريد امتناع الانفكاك عن الحيوان في الجملة كانه قيل ما يمنع انفكاكه
 عن الحيوان اما كذا واما كذا ولا يصح اذا اريد امتناع الانفكاك عن طبيعة الحيوان
 من حيث هي والظاهر ان يقال اخرج عن الماهية اذا قبس اليها فان امتنع
 انفكاكه عنها من حيث هي او بشرط الوجود كان لازما لها والا فلا ويعلم منه
 ان المراد باللازم ههنا ما يمنع انفكاكه عن الماهية على احد الوجهين واما اللازم
 مطلقا فهو ما يمنع انفكاكه عن الشئ الذي نسب اليه سواء كان كليا او جزئيا ومن
 ههنا تبين ان اللازم اذا عرف بما يمنع انفكاكه عن الشئ لم ينحصر في لازم الماهية
 ولازم الوجود ثم المتبادر من الوجود هو الخارجى وحيث يعلم اللازم بشرط الوجود
 الذهني بطريق المقابلة ولك ان تحمله على ما يناولهما معا وكذا الحال اذا اعتبر في
 تعريف اللازم الماهية الموجودة (ولللازم تقسيم آخر) وهو ان اللازم سواء كان
 لازما للماهية من حيث هي او بشرط الوجود اما ان يتوقف حكم العقل بلزومه للزومه
 على وسط او لا يتوقف وهذا تقسيم له باعتبار التعقل فان الوسط المعرف بما ذكر
 لا يعتبر الا بالقياس الى حكم العقل واما الوسط المذكورة في تقسيم العرضى الذاتى
 فهو بالنسبة الى نفس الامر كما نبهت عليه هناك وانما قال اى حل لازم على ملزومه
 لانه المراد من حل شئ على غيره لا ما يتبادر من عبارته لظهور فساد ولوقيل والاول
 باطل لانه لو كان جميع اللوازم بغير وسط لما احتجنا في الحكم بلزوم شئ منها الى نظر
 وكسب وليس كذلك كما في مساواة زوايا المثلث لقائمتين لاندفع النظر وقد سبق مثل
 ذلك في باب التصور والتصديق فتذكر واذا اتى خروج الوسط عن الماهية وخروج
 اللازم عن الوسط معا فلا بد ان يكون الوسط اما عين الماهية او داخلا فيها وكذا
 اللازم اما عين الوسط او داخل فيه فان كانا عينين كان اللازم عين اللزوم فلا لزوم
 ولا حل حقيقيا في شئ من المقدمتين وان كانا جزئيين كان اللازم جزءا للزوم وكلامنا
 في العرضى الخارجى وكذا ان كان احدهما عينيا والاخر جزءا على انه ان كان الوسط
 عينيا كانت الكبرى نفس المطاوب ولا حل في الصغرى وان كان اللازم عينيا فالصغرى

نفس المطلوب ولا محل في الكبرى وإنما اعتبر المحمول حيث قال (بلواز) ان يكون
(عرضاً مقارفاً شاملاً) اذ لا بد ان تكون الصغرى كلية فيتبع الشكل الاول ايجاباً كلياً
فان قيل الوسط علة الانتساب الاكبر الى الاصغر واذا لم تجب العلة لشيء لم يجب
المعلول قلنا هو علة للتصديق بذلك الانتساب فجاز ان لا يكون علة لثبوتها في نفسه
(ويمكن التفصي عنه) اى عن الوجه الثاني من النظر فان الوجه الاول منه لا محاص
عنه واختار (ان التسلسل في اللزومات) اذ لا يترتب بين الاوساط اصلاً بل هناك اوساط
غير متناهية يتوقف عليها لزومات غير متناهية وبين ان ذلك التسلسل في امور
موجودة هي التصديقات باللزومات لاقى امور اعتبارية هي مفهوماتها وبما
اختاره على ان ما ذكره اولاً من ان التسلسل ههنا واقع في الاوساط ليس بتمام بل كان
الواجب ان يقال ما التسلسل من طرف المبدأ فلان كل لزوم يتوقف على احد اللزومين
اما لزوم الوسط للماهية اولزوم اللازم للوسط والموقوف عليه مبدأً للموقوف فيكون
التسلسل في المبادئ واعترض على ما بينه من ان التسلسل في التصديقات التي هي مبادئ
للتصديق بلزوم اللازم للماهية بانه تسلسل في العمل المعدة فان التصديق بمقدمين
من اللزوم بعد الذهن للتصديق به الذي يفيض عليه من المبدأ الفياض (ولاستحالة)
عنده (في تسلسل) العمل المعدة كافي حركات الافلاك واستعداد الهيولى العنصرية
وذكر ان الاولى ان يتمسك في ابطال التسلسل ههنا بمثل ما ابطال به في باب التصور
والتصديق وقد عرفت هناك انه موقوف على حدوث النفس ثم الاوساط غير متناهية
كامر واما عدم تنهايتها مراراً غير متناهية فلان كل وسط من تلك الاوساط التي لا تنهاى
اما لازم واما له لازم فيكون بينهما وسط اخر وهلم جرا لما لا ينهاى مراراً لا تنهاى
(يكون محصوراً بين حاصرين) هما الماهية ولازمها وهنهما بحث وهو ان استحالة
ذلك انما يظهر اذا كان فيما بين اجزاء المحصورات ترتيب طبعى او وضعى ولا ترتيب
فيما بين الاوساط نعم لو قيل وايضا يلزم ان يتوقف حكم العقل بلزوم ذلك اللازم
للماهية على احاطته بما لا ينهاى مراراً لا ينهاى كان راجعاً الى ما تقدم واشد استحالة
منه (وهذه الملازمة واضحة بذاتها) فان ما كان بوسط لو كان بينا لم يكن بوسط
والمقدر خلافه واما الملازمة (الاولى) وهى قوله لو لم يكن اللازم القريب بين
الثبوت افتقر الى الوسط فهى (ممنوعة لما عرفت) من ان تصور الطرفين اذا لم يكن
كافياً في الجزم بالازوم بل بالنسبة مطلقاً لم يلزم الافتقار الى الوسط المصطلح بل ربما
احتجج الى امر آخر كالحسد والتجربة والتفات النفس الى غير ذلك فعلم ان عدم افتقار
الوسط لا يستلزم كون اللازم بينا فلا يكون انتفاء كونه بينا مستلزماً لوجود الوسط
على انه لو صح مجموع الدليلين المذكورين في اللازم القريب وغيره لانحصرت
القضايا مطلقاً (في الاولوية والكسبية) لان جزم العقل فيها بثبوت المحمول

(الموضوع)

للموضوع اما ان يكون بوسط فهو غير بين الثبوت للموضوع فالقضية كسبية واما
ان لا يكون بوسط فهو بين الثبوت للموضوع والا فتقر الى الوسط وهو خلاف
المفروض فالقضية اولية (وبس الامر كذلك) اذ من القضايا ما هي متوقفة على
المشاهدة والتواتر وغيرهما بل من الوازم ما يعلم لزومه بالحسد والتجربة (ومنهم
من زاد) المذكور في الكتاب ان اللازم القريب بين بالمعنى الاعم وقد زاد المحقق
الطوسي على ذلك (وزعم ان اللازم القريب بين) بالمعنى الاخص (لان الازوم هو
امتناع الانفكاك ومتى امتنع انفكاك العرضى عن الماهية بلا وسط تكون ماهية
الملزوم وحدها مقتضية لذلك العرضى) اما اقتضاؤها اياه فلازوم واما استقلالها
في الاقتضاء فلا انتفاء للوسط وعلى هذا (فالغا تحقق ماهية الملزوم بتحقيق اللازم)
هناك (فى حصلت في العقل حصل) اللازم فيه وهو المطلوب (ثم اعترض على نفسه)
اما على سبيل المعارضة او النقص الاجالى وعبارته في ذلك الاعتراض هكذا وما قيل
على ذلك من انه يقتضى ان يكون الذهن منتقلاً عن كل ملزوم الى لازمه ثم الى لازم
لازمه بانفا ما بلغ حتى تحصل (الوازم بأسرها بل جميع العلوم) المكتسبة دفعة في
الذهن فليس يوارد ويمكن تقرير هذه العبارة بوجهين احدهما ان يقال لو استلزم
تصور الماهية تصور لازمها القريب لزم ان ينتقل الذهن من كل ملزوم الى لازمه
القريب ومن لازمه القريب الى لازمه القريب وهكذا اذ كل مفهوم له لازم قريب
فيلزم اندفاع الذهن من كل لازم الى آخر حتى يحصل فيه جميع الوازم الواقعة
في تلك السلسلة بل جميع العلوم اى التصديقات المتعلقة بتلك الوازم وذلك باطل قطعاً
سواء كانت تلك الوازم متناهية او غير متناهية الا ان هذا التقرير يستلزم ان يكون
تقييد العلوم بالمكتسبة مستنداً وكان الشارح انما حذفه لذلك ونأيهما ان يقال
لو استلزم تصور الماهية لازمها القريب لزم من تصور الماهية تصور جميع لوازمها
مطلقاً سواء كانت بوسط او بغير وسط لان اللازم ان لم يكن بوسط فظاهر وان كان
بوسط فلزوم ذلك الوسط ان كان بلا وسط فكذلك وان كان بوسط فلا بد من الانتهاء
الى وسط لازم بغير وسط فيلزم من تصور الماهية تصوره ومن تصورهما تصور
اللازم لانه بالنسبة الى المجموع لازم بغير وسط وهكذا حتى نتقل جميع الوازم
القريبة بل جميع العلوم المكتسبة اى جميع الوازم بوسط (واجاب بان المستلزم لتصور
اللازم تصور الملزوم التفصيلي) اى اذا تصور الملزوم وكان ملحوظاً بالقصد
مختطراً باياله استلزم تصوره على هذا الوجه تصور لازمه القريب وليس يلزم من
هذا انتقال الذهن عن كل ملزوم الى لازمه على احد الوجهين المذكورين بلواز
(ان يطرأ) على هذا الذهن في بعض هذه المراتب (ما يوجب اعراضه عن
اللازم فلا يكون ملتفتاً اليه قصداً فلا يلزم تصور اللازم اللازم (فلا يستمر اندفاع)

(س)

(٢٠)

الذهن من كل لازم الى لازم آخر ورد هذا الجواب بان الدليل الذي تمسك به يدل على ان مطلق تصور الملزوم يستلزم تصور اللازم لان الماهية اذا كانت وحدها مقتضية له كان حصولها في العقل كانيا في حصوله فاشتراط الاخطار في الاستلزام ينساق في ما اقتضاه دليله وجوابه اى جواب ما ذكره ذلك الزاعم ان اعتبار الوسط بحسب العقل فلان انما اذا لم يكن بين اللازم والملزوم وسط كان ماهية الملزوم وحدها مقتضية لل لازم اذ لا يلزم من عدم الوسط بينهما في العقل ان لا يكون بينهما واسطة في نفس الامر فلا يلزم من انتفاء الوسط (ان يكون الملزوم) وحده مقتضيا لل لازم اقتضاء عقليا) بحيث اذا حصل الملزوم في العقل حصل لازمه فيه وان سلم انتفاء الواسطة واستقلال الماهية بالاقتضاء كان الواجب ح انتصاف الماهية باللازم في الذهن وليس يلزم منه ان يكون ذلك اللازم متصورا فان المثلث متى حصل في العقل كان متصفا بمساراة زواياه لقائمتين ور بمثل تلك المساواة معقولة ولك ان تقرر الجواب هكذا ان اراد انه اذا انتفى الوسط كانت الماهية وحدها مقتضية لل لازم في الخارج فهو مسلم لكنه لا يجدي نفعاً وان اراد انه ان انتفى اقتضت الماهية لازمها بحيث اذا حصلت في الذهن حصل معها فيه فهو مسلم بلوز ان يتوقف فعل اللازم على امر آخر مغاير للوسط ثم اعلم ان البين بالمعنى الاخص ان اكتفى فيه بالاستلزام تصور الملزوم تصور اللازم كما تنعبر به عبارة في الدلالة الالتزامية لم يظهر كونه اخص الابان يقال اذا لزمه في العقل وجب ان يكون تصورهما معا كافييا في الجزم بذلك اللزوم وان اعتبر فيه استلزام التصور للتصور مع التصديق باللزوم كانت اخصيته ظاهرة كأمرو وكذا الحال اذا اشترط في الاستلزام الاخطار فانه اذا كان اخطار الملزوم وحده مستلزما للتصور اللازم مع التصديق بلزومه كان اخطارهما معا مستلزما لذلك التصديق قطعا او كانت اخصيته ظاهرة وان لم يعتبر فيه التصديق لم يظهر كونه اخص الا بما ذكرناه (واحج الامام على ان) كل لازم قريب بين بالمعنى الاخص حيث قال في المختص كل من تصور الماهية وجب ان يعقل لازمها القريب فقل في توجيهه لان الماهية علة لل لازمها القريب والعلم بالعلم يوجب العلم بالعلمول كايين في الحكمة والاقوى ان يقال لو لم يلزم من العلم بالماهية العلم بل لازمها (القريب لا سحالة تعرف القضية المجهولة من مقدمتين معلومتين) والمتبادر من عبارة المصنف ان الامام ادعى ان اللازم القريب بين بالمعنى الاعم وصرح بهذا صاحب القسطاس وذلك لانه قال بعد ذلك الاحتجاج لا يقال لازم اللازم لازم قريب لذلك اللازم فلو كان اللازم القريب بين الملزوم للشيء للزم من العلم به العلم بل لازم اللازم فيلزم ان يكون جميع اللوازم مبنية لانا نقول انا لاندى ان كل لازم قريب فهو بين الثبوت للملزوم الا بشرط حضور تصوره في الذهن ولما لم يجب ذلك لم يجب كون

(اللوازم)

للوازم بأسرها بينة وهذا صريح في ان القريب اذا تصور مع ملزومه حكم بلزومه له (وحينئذ يلزم احد الامرين) بيان لزومه معلوم مما سبق وانما قال (هذا غاية) تقرير الدليل لانه بالغ في تحرير مقدماته وتوضيحاتها واذا لم يكن الموضوع متصورا بكنهه جاز ان يكون ما هو ذاتي له مجهول الثبوت له ومن ثمة اختلف في ان النفس الناطقة جوهر اولامع كونهم معترفين بان الجوهر جنس لما تحته وقد عرفت ان عدم الاحتياج الى الوسط لا يستلزم العلم بنسبة المحمول الى الموضوع لجواز ان يتوقف ذلك العلم على امر آخر سوى الوسط كالحدس والتجربة وعرفت ايضا ان محمول الصغرى في الشكل الاول قد يكون عرضا مقارفا شاملا مع النتائج الضرورية الكلية فجواز ذلك في الصغرى بل في الكبرى ايضا في نتائج غيرها من القضايا المجهولة اولى لا يقال اذا كان اللازم القريب غير بين كان العرضى المفارق كذلك بالطريق الاولى فيحتاج الى وسط ويتم لزوم التسلسل لانا نقول جاز ان يكون العرضى المفارق ينما مع كون اللازم القريب محتاجا الى وسط (ولو كفى هذا القدر من البيان) وهو ان اللازم القريب اذا لم يكن ينما احتاج الى وسط (في اثبات هذه المقدمة) القايلة بان محمول احدى المقدمتين اذا كان لازما قريبا احتاج الى وسط على تقدير كون القريب غير بين (لكفى) في اثبات (اصل الدعوى) كما قرره (وتقرر جواب المصنف) جار في كل واحد من البين الاعم والاخص وكذا اجوبة السارح جارية فيهما سوى المنسح رابع منها فانه مفيد سنده لا يجري في الاعم اذ لا ينجم ان يقال فيه لا يلزم من انتفاء البين بالمعنى الاخص انتفاء البين بالمعنى الاعم واما قوله ولو كفى فلا شبهة في وروده عليه ايضا (التشكيك ليس في نفى اللزوم بل في اللزوم) يعنى ان عبارة المصنف غير مرضية اذ لم يرد بقوله تشكيك ان الامام اوقع هناك شكاً حقيقة لتكون نسبته الى طرفي الاثبات والنفي على سواء فيكون التشكيك في احدهما غير التشكيك في الاخر بل اراد انه اورد شبهة توهم انتفاء ماهو ثابت في الواقع فانه المتبادر من قولنا شكك فلان في كذا ومن البين ان الواقع هو اللزوم لانفيه فان قيل ماتمسك به المشكك ان استلزم مدعا فقد ثبت اللزوم وكان ما ذكره ابطالا للشيء بنفسه والا فلا يجدي نفعاً قلنا مقصوده اراد قدح على اللزوم وذلك لا يتوقف على كونه متقاعبه حتى يجب الاستلزام (فان لم يكن لازما يمكن ارتفاع اللزوم عنهما) تقريره ان اللزوم ان لم يكن لازما لشيء من المتلازمين اصلا يمكن ارتفاعه عنهما معا وذلك باطل اذ لو كان ممكنا لم يلزم من فرض وقوعه مع لكن وقوع ارتفاعه يستلزم محالا لانه اذا ارتفع اللزوم عنهما امكن الانفكاك بينهما اذ لو امتنع الانفكاك بينهما كان للزوم باقيا والمقدر ارتفاعه وامكان الانفكاك بينهما مع اذ لا يبقى حينئذ اللازم لازما ولا الملزوم ملزوما فقوله (وامكان ارتفاع اللزوم انما يكون لجواز الانفكاك) معناه ان امكان الارتفاع على تقدير وقوعه

(اللوازم)

انما يكون لجواز الانفكاك كإيدل عليه قوله (وقد فرضنا ارتفاعه) وان اردت ان تقتصر على امكان الارتفاع وحده قلت امكان الارتفاع انما يكون بامكان جواز الانفكاك لان اللزوم امتناع الانفكاك ومقابله جواز الانفكاك فاذا امكن ارتفاع ذلك الامتناع امكن ثبوت تقيضه اعني جواز الانفكاك بالضرورة لكن جواز الانفكاك بين اللازم والملازم مح فكذا امكانه لان امكان المحال مع وقوله (لان اللزوم امتناع الانفكاك) وجه ثان لبيان ان امكان ارتفاع اللزوم انما يكون لجواز الانفكاك ولا بد فيه ايضا من فرض وقوع الارتفاع حتى يصح قوله (فيجوز الانفكاك) والا فاللازم بما ذكره امكان جواز الانفكاك كما قررناه لجوازه وقد عرفت ان الاقتصار على امكان الجواز كاف لاثبات المطلوب الا ان لزوم المحال من فرض الوقوع اظهر انكشافا وقوله (واذا جاز الانفكاك) متعلق بالوجهين معا وثمة الدليل على ابطال الشق الاول من التزديد (فان الواحد يلزمه كونه نصف الاثنين) اي الواحد له نسبة الى كل مرتبة من مراتب الاعداد التي لا تنامي فاذا اعتبر العقل الواحد وتوجه الى تحصيل تلك المراتب بتضعيفه بنفسه اليها فلا شك ان تلك المراتب تترتب وبحسب ترتبها ترتب نسب الواحد اليها ايضا بالاعتبار وليس المراد من تسلسل الامور الاعتبارية انها تترتب في الاعتبار بالفعل الى غير النهاية لان العقل لا يقوى على اعتبار ما لا ينهي مفصلة بل معناه ان الاعتبار في تلك الامور لا يصل الى حد يجب وقوعه عنده ولا يمكنه ان يتجاوز (وربما يحقق ذلك) اي الذي ذكرناه من تسلسل اللزومات بحسب الاعتبار وانقطاعها بانقطاعه وهذا التحقيق انما ينكشف على ما ينبغي بعد تمهيد مقدمة وهي ان نسبة البصيرة الى مدركاتها نسبة البصر الى مبصراته فكما ان الناظر في المرأة ربما جعلها وسيلة الى ادراك ما ارتسم فيها من الصور فيلاحظ بها تلك الصور قصدا بحيث يتمكن من اجزاء الاحكام عليها وتكون المرأة حينئذ ملحوظة تبعا على انها آلة لمشاهدة تلك الصور وتعرف احوالها وليس للعقل بهذه الملاحظة ان يتمكن من الحكم على المرأة بصفاء جوهرها وصفالة وجهها الى غير ذلك من صفاتها وربما لاحظ المرأة قصدا وتوجه اليها باجراء الاحكام عليها كذلك البصيرة قد يعمل بعض مدركاتها امرأة لمشاهدة بعضها كما اذا اعتبرت اللزوم ولاحظته من حيث انه حالة بين اللازم والملازم يرتبط بها احدهما بالآخر واللزوم بهذا الاعتبار يعرف حال اللازم والملازم كانه آلة للعقل في تعرف حالهما وامرأة تشاهد بها تلك الحال فلا يكون اللزوم حينئذ ملحوظا بالقصد ولا يقدر العقل بهذه الملاحظة ان يحكم على اللزوم بشئ ولا ان يعتبر نسبته الى شئ بل العقل على هذا التقدير انما يلاحظ تلك الحالة اعني اللزوم باعتبار ملاحظتهما اعني اللازم والملازم فهو متوجه اليهما

(قصدا)

قصدا والى اللزوم تبعا وقد يجعل مرآتها ملحوظة بالذات مقصودة في نفسها اصالة كما اذا اعتبرت اللزوم ولاحظته من حيث انه مفهوم من المفهومات فاذا اعتبر العقل اللزوم على الوجه الاول فلا تسلسل اصلا لما عرفت من ان العقل حينئذ لا يقدر على اعتبار نسبة اللزوم الى احد المتلازمين حتى يمكنه اعتبار لزوم آخر بينه وبين احدهما واذا اعتبرها على الوجه الثاني ولاحظ ايضا احد المتلازمين وعقل نسبة بينهما اعتبر لزموا آخر بينهما فاعتبار اللزوم الاخر يتوقف على ثلاث ملاحظات كما قررنا (ولا يمكن للعقل هذه الاعتبارات) والملاحظات (الى غير النهاية حتى يلزم التس) في اللزومات المنفردة عليها بل لابد ان ينقطع اعتبارها في مرتبة من المراتب التي لا تنقطع عند حد (وعلى هذا) الذي حققناه اعتبر حال التس (في سائر الامور الاعتبارية) التي يتكرر نوعها فان الامكان اذا اعتبر من حيث انه حالة بين الماهية والوجود لم يمكن للعقل على هذا التقدير ان يعتبر نسبة الوجود الى الامكان فضلا عن كيفية تلك النسبة واذا اعتبره من حيث انه مفهوم من المفهومات ولاحظ معه مفهوم الوجود ونسبته اليه امكنه ان يعتبر له امكانا آخر فاعتبار الامكان الاخر يتوقف على تلك الملاحظات وكذا الحال في الوجوب والامتناع فان قلت الامكان امر اعتباري فان اعتبر اتصاف الممكن به كان ذلك واجبا لامكانه وان اعتبر وجوده في نفسه كان متعينا فن ابن بتصوره امكان آخر قلت نختار الاول و يلزم التس في تلك الوجوبات التي بعد الامكان او الثاني ويتسلسل الامتناعات المتعبرة بعده وكل واحد من الوجوب والامتناع اذا قيس الى موصوفه يعتبر له وجوب واذا اعتبر وجوده في نفسه عرض له الامتناع واذا فرض ان الامكان والوجوب موجودان في الخارج كانا ممكنين لانهما وصفان للممكن والواجب ولا مجال ان يتوهم ذلك في الامتناع واذا اعتبر الحصول من حيث انه مفهوم واعتبر المحل الذي تعلق به ولو حظ النسبة بينهما يعتبر حصول آخر واذا اعتبر الوحدة من حيث ذاتها ونسب اليها الانقسام وعدمه يعتبرها وحدة اخرى وقس حال العروض والحلول والاتصاف والموصوفية والوصفية ونظائرهما على ما حققته (دفعا للشبهات الواردة عليها) باعتبار لزوم تسلسلها هذا واما ما يقال من ان لزوم اللزوم عين اللزوم لان اللازم لازم بذاته لا يلزم مغايرته كما ان وجود الوجود عينه وكذا وحدة الوحدة وحصول الحصول وامكان الامكان ووجوب الوجوب فاما لا يعمل عليه كما يشهد به كل يشهد به كل طبيعة نقادة وقريحة وقادة (وليس لقا ئل ان يقول لو كان اللزوم بين اللزوم واحد المتلازمين) خص هذا التقدير باللزوم في المرتبة الثانية اعني لزوم اللزوم لاحد المتلازمين لان الكلام في الشبهة كان مسوقا له حيث قيل اللزوم اما ان يكون لازما لاحد المتلازمين او لا يكون وذلك لانه منشأ التس فالحكم يكون اللزوم اعتبارا لا يدفع استحالة مثل هذا التس الذي له مزيد اختصاص باللزوم الثاني

وما بعده من المراتب مع ان جريان هذا التقدير في المرتبة الاولى اظهر اذ يكفي ههنا ان يقال لو كان لزوم بين الشئين امرا اعتباريا (فإلم يعتبره العقل لم يتحقق اللزوم) بينهما اذ لا معنى للاعتبار الا ذلك ومن البين ان اعتبار العقل ليس ضروريا ولا دائما واذا انتفى اعتباره لم يتحقق اللزوم بينهما (فلا يكون اللزوم لازما ولا الملزوم ملزوما) وما هو في المرتبة الثانية يحتاج الى ان يقال اذا لم يعتبر العقل اللزوم بين اللزوم واحد المتلازمين لم يتحقق اللزوم بينهما وحينئذ امكن انفكاك اللزوم عن احدهما مطلقا واذا امكن انفكاك اللزوم عن المتلازمين معا وفرضنا وقوع هذا الممكنات امكن الانفكاك بين المتلازمين اذ لو امتنع الانفكاك بينهما لم يكن انفكاك اللزوم عنهما واقعا وقد فرضنا وقوعه واذا امكن الانفكاك بينهما لم يكن اللزوم لازما ولا الملزوم ملزوما واما قوله (وايضا نحن نعلم بالضرورة) فهو تقرير لدليل ثان وعلى وجه عام متناول للمراتب كلها وقوله (فليست للزومات امورا اعتبارية بل حقيقة) ينحج للدليلين واذا كانت امورا حقيقية امتنع تسلسلها والجواب عن الدليل الاول اننا لانم انه اذا لم يكن اللزوم الثاني امرا متحققا اى موجودا في نفس الامر امكن الانفكاك بين اللزوم الاول واحد المتلازمين وانما يلزم ذلك ان لو لم يكن لزوم الاول لازما في نفس الامر لاحد المتلازمين وهو م فانه ليس يلزم من انتفاء مبدأ المحمول في نفس الامر انتفاء الحمل في نفس الامر غاية ما في الباب ان مبدأ المحمول كاللزوم مثلا اذا كان متنفيا في نفس الامر كان المحمول كفهوم اللازم متنفيا فيها لانتهاء جزئه ولا يلزم منه ان لا يصدق ذلك المحمول العدمي على شئ في نفس الامر لجواز صدق المفهومات العدمية في نفس الامر على الاشياء الموجودة فيها الا يرى ان مفهوم الاعمي ليس موجودا خارجيا مع صدق قولنا زيد اعمي في الخارج وكذلك الاربعة اذا تحققت في الذهن كانت متصفة بالزوجية في نفس الامر وان لم تكن الزوجية متصورة معها وتحقق ذلك ان الموجود في الخارج اوفى نفس الامر ما كان الخارج اوفى نفس الامر طرفا الحقيقة ووجوده في نفسه لا لصدقه على شئ واتصاف ذلك الشئ به كافي للمثالين المذكورين اذ معنى الاول ان هذا متصف في الخارج بالعمي لان العمي متحقق فيه وثابت له لان الخارج ونفس الامر وقع طرفا لاتصاف نفسه بالوجود العمي او مفهوم الاعمي او مفهوم الاتصاف ولا يلزم وجود شئ فيها في الخارج نعم يجب في صدق هذه القضية ان يكون زيد موجودا في الخارج والا امتنع اتصافه بشئ فيه ومعنى الثاني ان الاربعة متصفة في نفس الامر بالزوجية وصدق هذا الحكم لا يقتضي ان تكون الزوجية او مفهوم لزوم او الاتصاف موجودا من الموجودات بحسب نفس الامر اما في الخارج او في الذهن بل يقتضي وجود الاربعة بحسبها ولو في الذهن فان قلت الاتصاف المقيّد بالخارج او نفس الامر ان اقتضى وجود الموصوف فيه اقتضى وجود الصفة فيه ايضا قلت لا يلزم ذلك فان بدية العقل حاكمة بان زيدا اذ لم يوجد

(في الخارج)

في الخارج اصلا لم يتصف فيه بثبوت شئ له قطعا سواء كان ذلك الشئ وجوديا او عديميا وبان العمي معدوم في الخارج مع اتصاف زيدا فيه ومن ثمة قالوا صدق القضية الموجبة المعدولة الخارجية يستدعي وجود موضوعها في الخارج دون وجود محمولها والحاصل ان مبادئ المحمولات بحسب نفس الامر قد تكون امورا موجودة بحسبها كالبيض فانه امر متحقق في الخارج فيذكره العقل ويعتبر مفهوم الابيض ويحمّله على الجسم قد لا تكون موجودة بحسبها كاللزوم والزوجية والمغايرة وغيرهما من الامور الاعتبارية فان موضوعا نهامت متصفة به في نفس الامر فاذا اراد العقل ان يحكم بها عليه تصورهما ولا حظها فصارت حينئذ موجودات ذهنية ثم يحكم بها على تلك الموضوعات احكاما مطابقة لها في نفس الامر مع اننا نعلم بلا شبهة انها متصفة بها قبل اعتبار العقد وملاحظتها اياها ايضا وما يتوهم في ان ثبوت شئ لا خرفه لثبوت ذلك الشئ في نفسه فانما يصح اذا كان ثبوته كثبوت الاعراض لمحلها واما اذا كان بمعنى صدقه عليه واتصاف ذلك الغير به فلا اذ يصح صدق الاعداد على الموجودات كما تحققت لا يقال الماهيات متصفة بلوا زمها في نفس الامر سواء وجدت تلك الماهيات فيها او لا فان الاربعة زوج في حد نفسها وان لم تكن موجودة اصلا لا نأقول نحن نعلم بالضرورة ان ما لا ثبوت له يوجد من الوجوه لا يتصف بثبوت شئ له كما مر واما لازم المساهية فليس معناه انها متصفة به سواء وجدت باحد الوجودين او لا بل معناه انها ايتما وجدت كانت متصفة به اذ ليس لخصوصية احد الموجودين مدخل في اقتضائه بل الماهية تقتضي اعتبارا مطلقا وجودها والجواب عن الدليل الثاني ان المعارف بالضرورة هناك اى فيما اذا كان بين الامرين لزوم ليس هو ان اللزوم بينهما موجود من الموجودات في نفس الامر بل كون احدهما لازما للآخر في نفس الامر وهو لا يستلزم كون اللزوم امرا متحققا موجودا في نفس الامر المايتما (اما الاول فلانه لا فرق بين اللزوم العدمي) اى المعدوم في الخارج (وبين عدم اللزوم) لان حصول الفرق بينهما يستلزم اللزوم العدمي موجودا حال كونه معدوما فلا فرق اذن بين قولنا لزومهما عديم وبين قولنا لا لزوم بينهما فلا يكون حينئذ اللازم لازما هف (واما الثاني فلما قررناه) من ان اللزوم اما ان يكون لازما لاحد المتلازمين او لا وقوله (على هذا لا يتوجد جوابه المذكور) برده عليه انه كلام على السند فان المصنوع استحالة التس واسنده بانه في الامور الاعتبارية ثابت كونه تسلسلا في الامور الحقيقية ابطال للسند الاخص فلا يتدفع به المنع لجواز ان نقول سلمناه انه في الامور المحصلة لكنه انما يستحيل اذا كان في طرف المبدأ وهو م كما سيدكره الشارح والفرق بين اللزوم العدمي وبين عدم اللزوم ظ لان الاول ايجاب مفهوم عديم والثاني سلبه فيقابلان كافي المفهومات الوجودية والاعداد متميزة في نفس الامر فان عدم الشرطية يستلزم مطلقا

عدم المشروط بدون العكس كلياً وعدم المعلوم يستلزم عدم العلة بخلاف العكس
الا اذا كان مساوياً لعلتها وايضا عدم الشرط بوجوب عدم المشروط وعدم العلة
بوجوب عدم معلولها المساوي ولا يجاب في عكسهما اصلاً (لا يقال نحن نقول من
رأس) اي نقول ابتداء في ابطال القسم الاول وهو ان يكون اللزوم معدوماً في الخارج
ان كان امتناع الانفكاك بين اللازم والمزوم محققاً في الخارج فذلك اذ لا معنى للزوم سوى
امتناع الانفكاك وان لم يكن محققاً فيه كان نقيضه وهو الانفكاك بينهما محققاً فيه
والا لارتفاع النقيضان عنه معا وعلى هذا التقدير لا يكون اللازم لازماً في الخارج
ولا المزوم ملزوماً فيه هـ لا نفرض الكلام في اللوازم الخارجية ونقول (ايضا اللازم
ماله لزوم فلو لم يكن اللازم لزوم) محقق (في الخارج ولم يكن لازماً في الخارج وهو بط)
لان الكلام مفروض فيما هو لازم في الخارج فقوله (لا نفرض) متعلق بالدليان معا
والجواب عن الاول ان ارتفاع النقيضين بحسب الوجود الخارجي جائز كارتفاع الضدين
بحسبه فان الامور الاعتبارية ونفايضاها كالامتناع والامتناع لا وجود لهما
في الخارج وانما الامتناع ارتفاع النقيضين بحسب الصدق اي يستحيل ان يفرض مفهوم
لا يصدق عليه انه ممتنع ولا انه ليس بمتنع وليس يلزم من اتصاف ذلك المفهوم باحدهما
في نفس الامر او في الخارج ان يكون احدهما موجوداً فيه ونحريره ان نقيض قولنا
الامتناع موجود هو قولنا الامتناع ليس بموجود لان الامتناع موجود فليس يلزم
من ارتفاع وجودهما في الخارج ارتفاع النقيضين في الواقع كما تبادر اليه او هام
القاصرين والجواب عن الثاني ما مر تحقيقه من ان انتفاء مبدأ المحمول في الخارج لا يستلزم
انتفاء الحمل الخارجي فلا يلزم من انتفاء اللزوم في الخارج ان لا يكون شيئاً لازماً في الخارج
(ولئن سلمنا ذلك) اي ولئن سلمنا عدم الفرق بين اللزوم والعدم وعدم اللزوم وحتى
يثبت كون اللزومات موجودة فلان استحالة التس فيهما على تقدير وجودها (وانما
يستحيل لو كان من طرف المبدأ) وذلك لان البرهان القاطع انما يقام على استحالة لوجوب
انتهاء الموجودات في التصاعد الى واجب الوجود متناهية بخلاف سائر التسلسلات
اذ في فيها ما يوجب تطرق المنع الى استحالتها فان قيل اللزوم بين المتلازمين يتوقف
على لزوم سابق ينفه وبين احد المتلازمين اذ يلزم من انتفاء ذلك السابق انتفاؤه
وكذا كل لزوم لاحق يتوقف على لزوم سابق فتتسلسل اللزومات الموجودة
من جانب المبدأ قلنا لا يلزم من استلزام انتفاء اللزوم الذي سميته بالسابق انتفاء
اللاحق ان يكون ذلك السابق علة له بل يجوز ان يكون من لازمه فينتفي بانتفائه وكيف
ينتهي كونه علة وهو نسبة بين اللاحق واحد المتلازمين فيكون معلولاً له متأخراً عنه
فلا يكون التسلسل من جانب المبدأ واعلم ان الامام بعد ما قرر الشبهة اجاب عنها
بانها تشكيك في الضرورات الاوليات فلا يستحق الجواب وقد تمسك بذلك في كثير

(من المواضع)

من المواضع ورد عليه بانه غير مرضي عند المحصنين بل يجب ان يبين فساد دليل
الخصم بالمنع او النقص او الانتقض او المعارضة وفيه بحث لانه مصادفة الشبهة
بالدعيات التي لا تطرق اليها شك بدل على ان فيها خللاً وان لم يكن معيناً كان
نقضها ومعارضتها في العقليات الصرفة يدلان على ذلك فلا ترجح لهما عليها
ان حل الشبهة بتعيين خللها اقوى من الكل فانه بوجوب مز يدطمانية باتدافعها
(كالعالم للواجب والانسان) فان ذات الواجب تعالى يقتضي لذاته امتناع انفكاك
مفهوم العالم بالفعل عنه وذات الانسان يقتضي بواسطة جزئه امتناع انفكاك
العالم بامكان اي الصالح لادراك الكليات عنه وليس مفهوم العالم مقتضياً لا امتناع
انفكاكه عن شيء من ملزوميه المذكورين ولو قال كالعالم والمقتضى للواجب لكان
اظهر في التمثيل فانه ذاته تعالى يقتضي افاضة الكمالات بتوسط علمه الذي يقتضيه
ذاته بلا واسطة ومفهوم ذي العرض يقتضي امتناع انفكاكه عن الجوهر بلا واسطة
ومفهوم المسطح يقتضي امتناع انفكاكه عن الجسم الطبيعي بتوسط كونه ذا جسم
تعلمي وليس شيء من هذين الملزومين يقتضي نظراً الى ذاته امتناع انفكاك لازمه
عنه وانما لم يقل كالعرض للجوهر والسطح للجسم كما ذكره بعضهم لان الكلام في اللوازم
الجملية دون الاتصالية وفي قوله (نظراً الى كل منهما) خلل لا يستلزام اسناد لزوم واحد
الى مقتضيين مستقلين فالصواب ان يقال نظراً الى مجموعهما فان العقل كما يجوز
استناده الى احدهما فقد يجوز استناده اليهما معاً فهذه اقسام ثلثة وكل واحد منها اما
بوسط او بغير وسط فالجميع ستة كما سنبه عليها باهتلتها واذا ضم اليها ما يكون لامر
منفصل صارت الاقسام سبعة واذا اعتبر بساطة اللزوم وتركبه ارتقت الى اربعة
عشر وهذه هي الاقسام العقلية سواء كانت باجتماعها واقعة في نفس الامر او لا
والمقصود من التمثيل بما ذكره هذا التفهيم لارعاية المطابقة للواقع فالتأني في تلك
الامثلة لا تندح فيما قصد بها وانما اورد ايضا مثالين لما هو مستند الى المنفصل بتبنيها
على ان ذلك المنفصل قد يكون مقتضياً له بلا توسط منفصل آخر كالمبدأ الاول المقتضى
لزوم الموجود للعقل وقد يكون مقتضياً له بواسطة كافتضاء المبدأ الاول بتوسط
العقل الاول لزوم الموجود للعقل ومنهم من قال لزوم المحمول للموضوع قد يستند
الى ذات الموضوع بان تكون طبيعته ممتعة بدون ذلك المحمول وكانت طبيعة المحمول
جائزة بدون الموضوع وذلك اللزوم اما بغير وسط كلزوم طبيعة الجنس لفصول
انواعه واما بوسط كلزوم خاصة الجنس لها بتوسطه وقد يستند الى ذات المحمول
بوسط او بغير وسط اذا كانت طبيعة المحمول ممتعة بدون الموضوع وكانت طبيعته
جائزة بدون المحمول وقال ولعل هذا غير جائز لان جواز الموضوع بدون المحمول قاذح
في اللزوم وقد يستند الى ذاتيهما معا كلزوم التعجب والاضاحك بالامكان للانسان

(س)

(٢١)

ولا يشبه عليك أن ما ذكره في القسم الثاني إنما يتجه على ما فهمه لا على ما قرأه
من أن لزوم قد يقتضيه ذات أحد طرفيه وحده وقد يقتضيه ذاتهما جميعاً ومنهم من
لم يعتبر المسند إلى الطرفين فقال لزوم أمر لاخرهما في أحدهما لذات اللزوم أو الذات
اللازم وعلى التقديرين إما أن يكون بوسط أو بغير وسط والوسط إما حال في أحدهما
أو محل له وإما لا أمر منفصل فالأقسام سبعة سواء كان اللزوم بسيطاً أو مركباً ثم
أورد لها أمثلة أكثرها من اللزومات الاتصالية كلزوم وجود النهار لطلوع الشمس
مثلاً ولم يتنبه إلى أن المراد ههنا تقسيم لزوم المحمولات لموضوعاتها وإن كانت تلك الأقسام
جائزاً تجارية في لزومات المتصلات أيضاً إذ لم يتعبر في الوسط الجمل فإن قيل عبارة المص
لأننا ناول المسند إلى مجموع اللازم والمزوم أيضاً قلنا استناد اللزوم إلى أحدهما مطلقاً
يتناول استناده إليهما معاً وقد نبه الشارح على ذلك بقوله فديكون لذات أحدهما فقط
وقديكون لذاتيهما معاً فتنبه (كافتضاء المفارقات الملازمة بين معلولاتها) فإن المعلوم
الاول يقتضي التلازم بين العقل الثاني والفلان الاول ونفسه لاجل نسبة خاصة له
اليهما وإن لم نعلمها بعينها وإذا جاز ذلك في اللزوم الاتصالي جاز في اللزوم الجملي
ولو كان البسيط محمول لازم (لكن مقتضياً له) لامتناع انفكاكه عنه وذلك فرع
كونه مقتضياً لذلك اللازم (فيكون فاعلاله وقابلاً) معاً وهو بط قطعاً (وستدفع
الملازمة في الدليالين جواز استناد اللزوم إلى اللازم وإلى أمر منفصل) كما ذكره وجاز
أن يستند إلى جواز كون اللازم أمراً اعتبارياً كما أشير إليه في الكشف والتل في الملازمة
الاولى كون البسيط فاعلاً وقابلاً لشيء واحد وفي الثانية كونه (مصدر الأثرين)
والقاعدتان هما انتفاء هذين التالين ولم يتم الاستدلال على شيء منهما كما علم في موضوعه
ثم الملازمة بمنزلة الصغرى والاستثنائية بمنزلة الكبرى (فترتيب البحث) أن تمنع
الملازمة أولاً ثم تنزل (على تقدير تسليمها إلى منع انتفاء التالين) وإذا عكس كان
منعاً للشيء بعد إيهام تسليمه وفي قوله (ككون الشخص أمياً إشارة إلى ما مر من أن
الدوام قد ينخلو عن الضرورة في الجزئيات دون الكليات) (وسريع الزوال) قد يكون
سهل الزوال كالخجل (وقديكون عسيره كالعشق) وكذا البطيء قد يسهل زواله
كالشباب وقد يسهل كالماتة واعتبر في تقسيم الكلّي المفرد إلى أقسامه الخمسة نسبتته
إلى ماهية الجزئيات المتفتنة الحقيقة كما هو طريق القوم وقد عرفت ما فيه من الفساد
فلذلك عقبه بتقسيم الشيخ في الشفاء ومحصوله أن الكلّي إما أن يعتبر من حيث أنه غير
خارج عن ماهية ما نسب هو إليه من جزئياته أو يعتبر من حيث أنه خارج عنها فالثاني
هو العرضي الذي أن اعتبر من حيث أنه مختص بطبيعة واحدة كانت خاصة وإن اعتبر
من حيث أنه مشترك بين طبائع مختلفة الحقايق كان عرضياً عاماً والاول هو الذاتي المنقسم
إلى ما يدل (على الماهية المشتركة) بين الحقايق المختلفة (وهو الجنس أو الماهية المختصة)

(بأمور)

بأمور لا تختلف إلا بالعدد (وهو النوع) وإلى ما لا يدل (على الماهية) وهذا القسم
يجب أن يكون فصلاً إذ لا يجوز أن يكون اعم الذاتيات المشتركة (والإدلال على الماهية
المشتركة) بل يجب أن يكون اخص منه فيكون صالحاً للتمييز الذاتي (عن بعض
المشاركات في اعم الذاتيات) وفيه بحث لأن الذاتي الذي لا يدل على الماهية وإن لم يحز
أن يكون اعم الذاتيات لكنه لا يجب أن يكون اخص منه لجواز أن لا يكون لتلك الماهية
جزء هو اعم من سائر اجزائها بأن تكون مركبة من أمور كلها أو بعضها متساوية
مع كونها اخص من البعض الآخر إذا لم يتم برهان على امتناع مثل هذا التركيب
كما سيرد عليك ومما ينهه ظهرك بطلان ما نسبك به في إثبات كونه اخص من أنه لا يجوز
أن يكون مابيناً لا اعم الذاتيات لامتناع المابينية بين اثبات ماهية واحدة ولا مساوية
والالكان فصلاً لذلك الأعم وحينئذ لابد أن يكون له جنس بناء على القاعدة المشهورة
وذلك الجنس اعم منه قطعاً فلا يكون هو اعم الذاتيات وهو خلاف المفروض (لفظة
الجنس) أي اللفظة التي كانت في اللغة اليونانية تدل على معنى الجنس لم تكن تدل عليه
بالوضع الاول بل بالوضع الثاني على طريقة النقل من المعنى الأصلي وإنما كان ذلك الواحد
المنسوب إليه اولى بالجنسية لأنه سبب للمعنى النسبي المشترك الذي هو جنس لتلك الاشخاص
المتعددة والسبب (أولى بالاسم) من السبب إذا وافقه في معناه أو قاربه قال الشيخ
ويشبه أنهم أيضاً كانوا يسمون الحرف والصناعات اجناساً للمشاركين فيها وكانوا
يسمون أيضاً الشركة نفسها جنساً فهذه معانٍ أربعة كانت تلك اللفظة تطلق عليها
عندهم (ثم نقلت إلى المعنى المصطلح) للمساواة المذكورة (لأنه مقول على
واحد فيقال هذا زيد وبالعكس) كون الشخص محمولاً على الشيء حلاً إيجابياً
إنما هو بحسب الظلان الجزئي الحقيقي من حيث هو جزئي حقيقي لا يحمل على غيره
لأنه هو الهوية وظ أنها لا تصدق على غيرها بل الاشياء صادقة عليها والسرفيه
أنه ذات متصلة لا يمكن للعقل إذا لاحظها أن يعتبر صدقها لا على نفسها لعدم التقارب
ولا على غير هاتئصلها في حد ذاتها يظهر ذلك لمن له تأمل في ذات زيد بخلاف
المفهوم الكلّي فإنه ذات مثلية ظلية يقتضي ارتباطها بغيرها فلا عقل أن يحملها عليه وكل
محمول على الشيء فهي كلّي وإما قولنا هذا زيد فمعناه أن هذا يسمى زيداً أو مدلول لهذا
اللفظ أو ذات مشخصة إلى غير ذلك من المفهومات الكلية ولو أراد يزد به ههنا ذاته
المخصوصة التي أشير إليها بهذا لم يكن هناك حل إلا بحسب اللفظ كما يشهد به
التأمل الصادق وكذا الحال في عكسه (لأنه مرادف للكلّي) وذلك لأن مفهوم الكلّي
لا يمنع نفس تصويره من وقوع الشركة فيه بين كثيرين أي هو صالح بمجرد تصويره
للحمل عليها وهذا هو المراد من المقول على كثيرين فلا فرق بينهما إلا بالاجمال
والنفصيل مع اتحاد المفهوم ومن ثمة قيل هو رسم للكلّي بل حد له فإذا كان الكلّي

جنس الجنس بحسب الاسم كان ماعو متحد معه في المفهوم وهو الذي اراد بالمرادف
كذلك (لا يخلو عن الاستدراك) فان افظ الكلّي مستدرك لما تبين فان قيل مفهوم الكلّي
هو الصالح لان يقال على كثيرين والمراد من المقول على كثيرين في تعريف الجنس
هو ما يقال عليها بالفعل فلا يدل على مفهوم الكلّي الا بالالتزام فلا استدراك ههنا لان
المعتبر في الحدود هو المطابقة والتضمن وانما وجب حل المقول في تعريفه على ماهو
بالفعل لان الجنسية انما هي بالقياس الى انواع متعددة يقال عليها الجنس بالفعل بخلاف النوعية
اذ يمكن تحققها بالقياس الى شخص واحد وذلك لان الحقيقة الجنسية حقيقة مشتركة
غير متحصلة فاذا وجدت في الخارج فلا بد ان يوجد تحتها نوعان لتكون مشتركة بينهما
متحصلة فيهما واما الحقيقة النوعية فهي حقيقة كاملة متحصلة فامكن ان يوجد في شخص
واحد فقط اجيب بانه ان اراد بالمقول على كثيرين ههنا ما يقال عليها بالفعل فاما ان يراد
بتلك الامور المتكررة الافراد الموجودة في الخارج حتى يتم ذلك الفرق بين الجنس والنوع
فيلزم حينئذ محذوران احدهما ان لا يتناول للتعريف للاجناس المعدومة والثاني
ان لا يكون المقول المذكور في حد الجنس كالجنس للكلية الخمس مع ان المص زعم انه
كذلك واما ان يراد الافراد المتوهمه فلا فرق اذن بين النوع والجنس اذ لا بد في كل منها
من تعدد الافراد فكما يتوهم افراد يكون الشيء بها نوعا كذلك يتوهم افراد يكون
الشيء بها جنسا والحاصل ان الفرق الذي ذكر بينهما مبني على الوجود الخارجي
الذي لا يمكن اعتباره لما عرفت اذ لا يقول احد بان النوع منحصر في شخص واحد
بحسب الوهم فان قلت لا حاجة بنا الى الوجود الخارجي لا نقول هكذا لابل للجنس من
افراد متوهمه بالفعل يكون هو مقولا على تلك الافراد بالفعل بخلاف النوع اذ يكفيه جواز
توهم الافراد قلت هذا ايضا بطل لانه اذا كان هناك شيء لم يتوهم افراد له ولو توهمت
لكانت مختلفة الحقايق في الزمان الذي لم يتوهم تلك الافراد لم يكن ذلك الشيء جنسا
بل نوعا لا يقال الجنس والنوع مقولان في جواب ماهو اتفاقا فان اراد انهما انما يقالان
في جوابه سواء كان سؤالا بحسب الاسم او الحقيقة لزم ان يكون هناك اجناس وانواع
بحسب الاسم كما ان لنا اجناسا وانواعا بحسب الحقيقة وليس كذلك وان اراد انهما يقالان
في ذلك الجواب بحسب الحقيقة وجب ان يكونا موجودين في الخارج وان يكون تحت
الجنس نوعان حتى يكون حقيقة مشتركة فيتم الفرق الذي ذكرناه لان النوع يكفيه
وجود فرد واحد لا نقول قواعد الفن عامة شاملة للحقايق الخارجية والماهيات المعدومة
الممكنة الوجود والمفهومات الاعتبارية التي يتمتع وجودها فكما ان لنا حدودا
بحسب الاسم وحدودا بحسب الحقيقة كذلك لنا اجناس وفصول بحسبهما وكذا
الحال في سائر الكليات ولما لم يكن وجود نوع واحد كافيا في كون الجنس مقولا في الجواب
بحسب الحقيقة وكان وجود شخص واحد كافيا في مقولية النوع بحسبهما توهم

(ان الجنس)

ان الجنس لا يجوز انحصاره في الخارج في نوع واحد وليس بلام فان جنسية الشيء
كاجاز تحققها مقيسا الى انواع متوهمه والى انواع متحققة جاز تحققها مقيسا الى
متوهم ومتحقق معا فاذا اجيب به عنهما كان الجنس كالنوع الواقع جوابا عن ماهية
فردين موجود ومقدّر وان كان بينهما فرق دقيق وقيد الاختلاف بالنوع كما يخرج
النوع يخرج ايضا فصله القريب وخاصته وانما اسند اخرجهما الى القيد الاخير
لانه يخرج الفصول والخواص مطلقا كاعراض العامة وان تفق كان سائلا قال
الفصل قد يكون مقولا على مختلفين بالحقيقة في جواب ماهو كالحساس المقول على
السمع والبصر وكذا الخاصة والعرض العام وقد يقال ان كذلك كالماشي فانه خاصة
للحيوان وعرض عام للانسان ومقول في جواب ماهو على الماشي على قدمين والماشي على
اربع فلا يكون قولنا في جواب ماهو مخرجا للثلاثة الباقية فاجاب بان الكليات الخمس
من الامور الاضافية التي تختلف بالنسبة الى الاشياء وحينئذ يجب اعتبار قيد الحيثية
فيها فالمراد ان الجنس مقول في جواب ماهو على حقايق مختلفة من حيث انه مقول
كذلك فالحساس والماشي اذا اعتبر فيهما ما ذكرتموه كانا جنسين داخلين في الحد
وان كانا خارجين عنه باعتبار كونهما فصلا او خاصة او عرضا عاما لانهما بهذا
الاعتبار لا يقالان في جواب ماهو اصلا وفي الشفاء انه يجب علينا ان نعلم في حدود
الاشياء الداخلة في المضاف ان اراد بها كونها لشيء من حيث هي لها معنى الحدود
كانا لما قلنا هذا الحد للجنس استشرنا في انفسنا زيادة تدل عليها قولنا من حيث هو
كذلك لو صرحنا بها فان قيل المخرج للثلاثة الباقية حينئذ هو الحيثية المرادة لا التقييد
بجواب ماهو قلنا اخرج الحيثية باعتبار اشتغالها على ذلك التقييد كما يظهر من التأمل
في احوال الفصول البعيدة والاعراض العامة وخواص الاجناس (وهذا السؤال
غير متوجه على كلام المصنف) فان كون المقول كالجنس الخمسة وان استلزم كونه
اعم من الجنس المطلق الذي هو كالنوع له لكنه لا يستلزم كونه اخص منه اذ لا يمكن
ان يقال ماهو كالجنس الخمسة يكون اخص من مطلق الجنس وانما يصح ذلك فيما هو
جنس لها وتحقق ما ذكره من الجواب هو ان مفهوم المقول على كثيرين اعم مطلقا
من مفهوم الجنس لصدقه على كل واحد من الكليات التي من جعلتها الجنس فيصدق
قولنا كل جنس مقول على كثيرين بلا عكس كلي فليس مفهوم المقول اخص منه
اصلا بل له عارض وهو مفهوم جنس الخمسة وذلك العارض اخص من مفهوم
الجنس فان كل ماهو جنس الخمسة فهو جنس مطلقا ولا ينعكس كليا ومن البين ان
لاستحالة في ان يكون الشيء اعم من غيره مع ان عارضه اخص منه فان الكاتب بالفعل
عارض للحيوان واخص من الانسان واذا قيد المقول على كثيرين بذلك العارض صار
اخص من الجنس بهذا الاعتبار مع كونه اعم منه باعتبار مفهومه في نفسه ولا محذور

فيه ايضا لان مرجعه الى كون العروض اعم والعروض اخص كما لا يخدور في كون حد
الحد مساويا له بحسب ذاته اي مفهومه و اخص منه باعتبار عارضه الذي هو كونه
حد الحد فالقول مفهوم المقول جنس الخمسة و جنس الخمسة اخص من مطلق الجنس
فمفهوم المقول اخص من مطلق الجنس قلنا ان الكبرى ههنا قضية طبيعية لان
الحكم فيها على مفهوم جنس الخمسة فلا انتاج وان اريد بهذا ان كل ماصدق
عليه هذا المفهوم فهو اخص من الجنس منعنا ها لا يقال اذا صدق على مفهوم المقول
انه جنس للخمسة صدق عليه الجنس بالضرورة وليس كل جنس فهو مفهوم المقول
على كثير بن فيكون اخص من الجنس لانا نقول العموم والخصوص بين مفهومين انما
يكون باعتبار ماصدق عليه من الافراد و اندراج مفهوم المقول تحت مفهوم الجنس
لا يقتضي اندراج افراده في الجنس حتى يصدق قولنا كل ما هو مقول على كثير بن
فهو جنس كما ان دخول طبيعة الحيوان في الجنس لا يستلزم دخول افرادها فيه
الا يرى انه يصدق قولنا الحيوان جنس ولا يصدق قولنا كل حيوان جنس وقس
على ما حققناه لك مفهوم المضاف الذي هو في نفسه اعم من مفهوم الكل مع ان
عارضه الذي هو مفهوم جنس من الاجناس العالية اخص من مفهوم الكل بمراتب
كما ستقف عليها ولا يخفى عليك ان جنس الانسان هو الحيوان من حيث هو لان حيث
انه جنس له والا لصدق على الانسان انه حيوان هو جنس للانسان وذلك باطل
فكذلك جنس الخمسة هو مفهوم المقول من حيث انه جنس للخمسة والا لصدق على كل واحد
من الخمسة انه مقول هو جنس الخمسة ولا شبهة في بطلانه فاضمحل ما يتخيل من ان
الاعمى والاختصية من جهة واحدة فان قلت لو كان مفهوم المقول على كثير بن جنسا
للكليات لكان مفهوم جنس الخمسة عارضا لمفهوم المقول ولزم ان لا يكون العارض
تتامه عارضا لان مفهوم جنس الخمسة عارض لمفهوم مشتمل على مفهوم الجنس المشتمل
على مفهوم المقول الذي لا يتصور عروضة لنفسه قلت العارض بمعنى الخارج عن
الشيء قد لا يكون عارضا بتمامه فلا اشكال فنقول (اذا فيست) اي اذا فيست الاجناس
العالية والمتوسطة الى الاجناس التي تحتها فلا شك انها اجناس لها كما هي اجناس
ايضا للحقايق النوعية المتدرجة فيها والحد على ذلك التقدير لا يتناولها بالاعتبار الاول
وان تناولها بالاعتبار الثاني (وكل ما هذا شأنه) اي كل ما يقال عليه وعلى غيره
الجنس في جواب ما هو فهو نوع حقيقي) وذلك لان اضافة الجنس على التقدير المذكور
انما اعتبرت بالقياس الى النوع الحقيقي فان قيل اللازم من ذلك الاعتبار ان يكون كل
جنس مقولا على النوع الحقيقي وهو حق وليس يلزم منه ان كل ما يقال عليه الجنس فهو
نوع حقيقي بل هو شبهة بالغلط من باب ابهام العكس وما ذكر نموه من اضافة الجنس
انما عتبرت بالقياس اليه فليس مطلقا حتى يلزم كون الحقيقي عين الاضافي بل في التعريف

(فقط)

فقط قلنا سياتيك ان تعريف احد المتضايقين اذا كان حداله وجب ان يؤخذ فيه
ذات المتضايقي الآخر مرة عن صفة الاضافة لامتناع تعقله الا بعد تعقل تلك
الذات فاذا كان المأخوذ في حد الجنس النوع الحقيقي كان هو بعينه ذات ما يضايقه
فيكون كل نوع اضافي نوعا حقيقيا نعم انما هذا الكلام يتوقف على ان ماعرف به
الجنس حداله كما ستقف عليه (واما ثانيا فلانه بوجوب زيادة شك الجريالة في سائر المضافات
وذلك لانه لما وجب ذكر كل من المتضايقين في بيان الآخر كان تعريف الاضافات باسرها
مشملا على دور ظاهر فا ذكره تعميم للشبهة لادفع لها اذ للمعترض ان يقول رد
حدود سائر المتضايقات على حدى الجنس والنوع وادفع الاشكال عنها (فلا يعرف
احد المتضايقين بالآخر بل يندرج كل منهما في تعريف الآخر على ضرر من
التلطف والابناء بيان ذلك ان كل واحد من المتضايقين كالاب والابن مثلا له مفهوم
و ذات مفهوم كل منهما لا يمكن تعقله بخصوصه الامع تعقل مفهوم الآخر ولا يمكن
ايضا الا بعد تعقل ذاته فاذا اريد تحديد مفهوم احدهما وجب ان يذكر فيه ذات الآخر
بجدة من الاضافة اما ذكر ذاته فلان تعقل ذلك المحدود يتوقف عليه واما تجريده
فلان يلزم تقدم احد المتضايقين على الآخر في التعقل وذكرها على هذا الوجه وهو
ضرب من التلطف ووجب ايضا ان يذكر فيه السبب الذي يقتضي تضاديهما
ليحصل به معاني التعقل وهذا هو الابناء وان يعتبر فيه قيد الحيثية ليختص البيان بذلك
المعرف من حيث اريد تعريفه فيقال في تحديد الاب مثلا حيوان ان يتولد
من نطفته حيوان آخر من نوعه من حيث هو كذلك فالحيوان الاول
هو ذات الاب والحيوان الآخر هو ذات الابن وقد اخذنا عار بين عن الاضافة
لثلا يلزم تعريف الشيء بنفسه او بما يساويه في الجلاء وتوابعه من نطقه سبب تضاديهما
ومن حيث هو كذلك نكر ارضه ويري يخص البيان بالاب من حيث هو اب ولولا لصدق
الحد عليه من جهات اخرى يقال في تحديد الابوة صفة حيوان يتولد من نطفته حيوان
آخر من نوعه من حيث هو كذلك ولولا القيد الاخير لصدق التعريف على بياض
الاب وسائر صفاته وما ذكرناه انما يجب في حدود المتضايقات التي يقتضي تصور
خصوصياتها واما رسومها ببعض اعتباراتها المقتضية لتصورها ببعض وجوهها
دون خصوصياتها فقد لا يجب فيها ذلك وان لم يتضح لنا طريق الى تلك الرسوم
(فالمرضى من الجواب) اي اذا بطل جواب المصنف عن الشبهة وبطل ايضا الجواب
الذي زيفه الشيخ في الشفاء فالمرضى من الجواب ما اختاره فيه بعد ذلك الترييف
وهو (ان المراد بالنوع في تعريف الجنس هو الماهية والحقيقة) واطلاق النوع على
هذا المعنى شائع فيما بينهم (وحينئذ يتم التعريف) بلا حيل في معناه كانه قيل هو المقول
على كثير بن مختلفين بالحقيقة سواء كانت حقيقة نوعية او جنسية (وتندرج الاضافة)

الآخرى في هذا التعريف (اندراجا) على الوجه الذي لخصناه (فالك إذا قلت مقول
على المختلفين بالحقيقة) فقد ذكرت فيه ذات المتضاييف الآخر عارية عن الإضافة
الآخرى واعتبرت سبب التضاييف (بينهما) وهو القول فيفهم ان المختلف بالحقيقة
مقول عليه أي يفهم ان هناك حقائق جزئيات متخالفة يقال على كل واحدة منهما وغيرها
ماهية أخرى في جواب ماهو فقد تحصل بتحديد الجنس مفهوم صريحا ومفهوم
النوع الإضافي ضمنا كما هو الحق في حدود التضاييفات (وكذلك إذا قلت في تعريف
النوع كلي مقول عليه وعلى غيره الجنس فقد جعلت الجنس مقولا على المختلفين بالحقيقة
اذلاخفا في ان المراد بالغير ههنا هو المتغير في الحقيقة) ففي تعريف كل منهما إشارة
الى المضاييف الآخر وإذا لم يكن المعنى الجنسي موجودا في الخارج سواء كان موجودا
في الذهن أولا امتنع بالضرورة كونه مقوما للجزئيات الموجودة في الخارج (فلا يصلح
حينئذ لان يقال) عليها في جواب ماهو فان قلت اذا كان التردد في معروض الجنس
المنطوق كما ذكره في ان يلزم فساد تعريفه قلت من حيث ان ذلك العارض اعني مفهوم
الجنس المنطوق يجب ان يعتبر على وجه يكون صادقا على معروضه حتى يعمل وصفا
عنوانيا في احكام يتعدى الى معروضاته (اختلفت مقالته) حاصل المقالة الاولى ان
الطبيعة على وحدتها موجودة في ضمن الجزئيات فهناك امر واحد قد انضم اليه
فصل او تشخص فصار المجموع المركب منهما نوعا او شخصا وهكذا فهذا هو
المقول بوجود الطبيعة العامة المتصفة مع وحدتها بالاشتراك الخارجى المستلزم لاتصاف
الأمر الواحد بصفات متضادة وتمكنه في امكنة متخالفة ومن ثم حكم الجمهور
بإستحالته وحاصل المقالة الثانية ان الطبيعة المتصفة بالوحدة في الذهن تكثرت بحسب
الخارج فصارت حصصا متعددة كل حصة منها موجودة في ضمن جزئى فهذا
هو القول بوجود الطبيعة الخاصة في ضمن الجزئيات وهذا ان القولان يشتركان في
ان الطبيعة موجودة في الخارج متضمنة الى فصول متعددة او تشخصات ممتازة عنها في
الخارج بحسب الذات واما انها هل هي موجودة معها بوجود واحد وبوجودات
متعددة فذلك بحث آخر انما المقصود ههنا امتيازها عنها بذاتها سواء امتازت عنها
بوجود ما أولا (فلانم الكبرى) أي لانم ان قولكم لاشئ من الشخص بمقول على
كثيرين فان قلت يمكن أيضا على ذلك التقدير ان يمنع الصغرى اعني قوله كل موجود
في الخارج متشخص لان المجموع المركب من الطبيعة والشخص موجود في الخارج
فليس معروضا للشخص قلت له ان يدفع بان المعنى الجنسي اذا وجد في الخارج فلا محالة
يكون معروضا للشخص وما ذكره الشارح من التماسح يدفع اذا اريد بالنوع الماهية
والحقيقة كما مر في الجواب المرضى عن الشك الثاني (والحق في الجواب) انما قال والحق
لان الجوابين الاولين مبنيان على التركيب الخارجى وقد عرفت انه باطل وايضا الجواب

الاول يستلزم عروض الاشتراك بحسب الخارج المستلزم للتحال كما مر آنفا والجواب
الثاني يستلزم ان لا يكون المعنى الجنسي مقوم للجزئيات في الخارج مع كونه مقولا عليها
في جواب ماهو وهذا الجواب الحق مبنى على المذهب المختار عند المحققين كما سبق بمروره
(وشك رابع) أي وهنا شك رابع وانما يذكر في الكتاب وانما قال (وجوابه ان
بعض الجزء محمول) إشارة الى ان الاجزاء الخارجية المتغيرة الذوات والوجودات
لا يمكن حياها على ما يتركب منها كما لا يمكن حل بعضها على بعض بالضرورة على
ما تبينناك عليه بل المحمول على المركب اجزاء العقلية التي تتحد معه في الخارج ذاتا
ووجودا وتغاير فيفهما بحسب الذهن فقط ثم ان الاجزاء الذهنية المتغيرة هناك
ليست محمولة على كلها من حيث هي اجزاء له بل من حيثية أخرى فان الحيوان مثلا
اذا حصل في الذهن كان امرا مبهما محتملا لما هيته متعددة لا ينطبق على واحدة
منها بكمالها الا اذا انضم اليه ما يحصله ويزيل ابهامه من فصول تلك الماهيات
(فاذا اخذ بشرط شئ أي بشرط ان يدخل في مفهومه) من حيث انه متعين متحصل
(ماله دخول فيه) بذلك الاعتبار من تلك الفصول (كان نوعا) من الانواع التي كان
يتملها كالانسان (فانه حيوان دخل في ماهيته) المتعينة المحصلة (الفصل) الذي
هو الناطق (وان اخذ) الحيوان (بشرط لاشئ) أي بشرط ان يعتبر معه فصل
من الفصول المتنوعة من حيث انه خارج عن مفهومه منضم اليه وزائد عليه ومركب
منهما امر ثالث كان الحيوان بهذا الاعتبار جزءا ومادة لذلك المركب ضرورة ان
الجزء يجب ان ينضم اليه جزء آخر ويكون خارجا عنه (وان اخذ) على وجه (اعلم من
الوجهين) السابقين أي ان اخذ بحيث يمكن ان يعرض له تارة انه جزء وتارة انه نوع كان
بهذا الاعتبار جنسا ومحمولا فعروض الجزئية والجنسية شئ واحد ومن البين انه اذا
اعتبر جزئيه لم يصدق هو على المركب منه ومن غيره اذ لا يصدق على النوع انه حيوان
خرج عن مفهومه الفصل ضرورة انه حيوان دخل في مفهومه الفصل الا ان ذلك
لا يوجب ان لا يصدق عليه الحيوان من حيث هو ومحصول الكلام ان الصورة
العقلية تعتبر على وجوده مختلفة فتارة تعتبر بشرط لاشئ أي بشرط انها واحدة
في نفسها بحيث اذا انضمت اليها صورة أخرى كانتا متغايرتين في الوجود وقد تألف
منهما صورة ثالثة فالصورة العقلية المعبرة من هذه الخيئية مادة وجزء كالحيوان
والناطق اذا اعتبر من حيث انهما موجودان متغايران في العقل وأخرى بغير شرط
شئ أي بشرط ان ينضم معها صورة أخرى وتكونان معا مطابقتين لامر واحد
فلا يلاحظ حينئذ تغايرهما بل اتحادهما كالحيوان والناطق المتعبرين من حيث انهما
مطابقان لماهية الانسان وهذا هو النوع وأخرى تعتبر لا بشرط شئ فتكون
محتملة لا اعتبارى المتغاير والاتحاد بحسب المطابقة وهذا هو الذاتى المحمول لان مرجع

الحمل الى التباين في المفهوم والاتحاد في الذات وانما فسر الشارح كل واحد من قوله بشرط شيء وبشرط لا شيء بما ذكره تبليها على ان المراد بالاول ههنا اخص مما هو المشهور في معناه وان المراد بالثاني ما يبين معناه المشهور اذ لابد في اعتبار الجزئية من انضمام شيء آخر اليه (قد عرفت مما سلف ان الجنس مقوم للنوع) عرف ذلك من انه ذاتي للنوع داخل فيه ومن كونه مقولا عليه في جواب ماهو ومن التصريح به اذ لم يكن موجودا لم يكن مقوما لوجود الخارجي (فالجنس المنطقي لا يقوم شيئا من الانواع) اي الانواع الستة (فانه لا يقوم) النوع الطبيعي (اما الحقيقي فلا مكان تصور) بالكنه (مع الذهول) عن مفهوم الجنس المنطقي فاما نعلم بالضرورة انه يمكن ان يتصور حقيقة الانسان بكنهها من غير ان يتصور كون الشيء مقولا على كثيرين مختلفين بالحقايق في جواب ماهو والظاهر ان يقال النوع الطبيعي الحقيقي ان لم يندرج تحت جنس طبيعي لم يتوهم ان الجنس المنطقي مقوم له وان اندرج تحته يعلم حاله بما ذكره في النوع الطبيعي الاضافي فاذلك طوى ذكره (كالتقدم العارض للتقدم بالاضافة الى المتأخر) فانه متأخر عن المتقدم متقدم على المتأخر فهذه صورة نقص فاجاب عن المنع بان تأخر النسبة عن ذات المتسمين معلوم بالضرورة التي لا تقبل منعا وعن النقص بان ذات المتقدم لا يتصف بالتقدم الا بعد تحقق ذات المتأخر فان قلت مفهوم الجنس المنطقي يقوم انواعه الاربعة كما سيأتي فهي اما انواع حقيقية او اضافية منتهية الى الحقيقة وعلى التقديرين يكون الجنس المنطقي مقوما للنوعين الطبيعيين قلت ان سلم انه كذلك كان مفهومه بذلك الاعتبار جنسا طبيعيا يعرض له جنس منطقي وكلامنا ان الجنس المنطقي من حيث هو كذلك لا يقوم شيئا من النوعين الطبيعيين (ولانهما متقابلان) بعض ذلك بالوحدة والكثرة فانهما متقابلان لاستحالة ان يصدق على شيء واحد من جهة واحدة انه واحد وكثير مع ان احدهما مقوم بالآخر وفيه بحث عرف في موضعه ومفهوم النوع الحقيقي المنطقي هو القول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ماهو ولا اشتباه في امكان تصور مع الغفلة عن الجنس الطبيعي فلا يكون شيء منهما مقوما له لا يقال مفهوم القول على كثيرين جنس طبيعي من الاجناس الطبيعية الاعتبارية مع انه يقوم لانا نقول هو بذلك الاعتبار نوع طبيعي اضافي لمفهوم القول (واما الاضافي فلانه عارض للنوع الطبيعي الاضافي اي بانقياس الى الجنس الطبيعي فذلك الجنس الطبيعي المقيس اليه لا يجوز ان يكون مقوما له لانه مقوم لمعرضه فلا كان مقوما للعارض ايضا لم يكن ذلك العارض المشتق على مقوم معرضه عارضه بتمه بل العارض له بالحقيقة هو الجزء الآخر المغاير لذلك المقوم فان قيل لا استحالة في ذلك كما مررت اليه الاشارة اجيب بان كلامنا في العارض للشيء بمعنى القائم به لا بمعنى الخارج عنه ومن المستحيل

(ان يكون)

ان يكون القائم بشيء قائما به لا بتمه ولقائل ان يقول ان هذه الاستحالة انما تتم في الامور الحقيقية واما في المفهومات الاعتبارية فلا كما يظهر من التأمل في كون مفهوم القول على كثيرين جنسا للخمسة وكون مفهوم الجنس جنسا لاقسامه الاربعة الى غير ذلك من نظائرهما (وهو واضح مما ذكر في الجنس المنطقي) حيث قيل انه لا يقوم النوع العقلي مطلقا لكونه خارجا عن جزئيه مع انه يقال ههنا العقلي الحقيقي مركب من الطبيعي والمنطقي الحقيقيين والجنس الطبيعي خارج عنهما ولا يذهب عليك ان النوع الطبيعي الحقيقي لما جاز ان لا يندرج تحت جنس سواء كان بسيطا او مركبا من امور متساوية ان جوز ذلك لم يتصور بالقياس اليه شيء من الاجناس الثلاثة فلا حاجة الى اعتبار نسبتها بالتقويم وعدمه اليه ولا حاجة الى عارضه ولا الى المجموع المركب منهما فمقطع تسعة اقسام من الثمانية عشر وانما يحتاج الى ذلك في التسعة الاخرى التي في الاضافيات (وعلى هذا القياس تعرف حال الفصول الثلاثة) اي المنطقي والطبيعي والعقلي مع الانواع الستة والفصل المنطقي لا يقوم شيئا منها وكذا العقلي واما الفصل الطبيعي فانه يقوم النوع الطبيعي الاضافي والنوع العقلي الاضافي ولا يقوم شيئا من الاربعة الباقية (والمراد بابتداء هذه الدلائل) ابتداء اكثرها كما يظهر بادن تأمل والمص جزم بهذه الفروع التي هي النسب المثبتة بتلك الدلائل المبينة على ان ماهيات الكليات ماذكر في تعريفاتها التي هي حدودها (وهو شاك في الاصل) حيث قال وهو غير معلوم قوله (اعلم ان الاجناس ربما ترتب متصاعدة) اشار بلفظ ربما الى ان الترتيب ليس بواجب في شيء منهما واعتبر في الاجناس التصاعدا لانها اذ ترتبت كان هناك جنس وجنس جنس وهكذا ولما كانت جنسية الشيء مقيسة الى ما تحته كان جنس الجنس فوق الجنس فاذا ترتبت الاجناس كانت في ترتيبها متصاعدة بلا شبهة واعتبر في الانواع التنازل لان ترتيبها بان يكون هناك نوع ونوع نوع وهكذا وحيث كانت نوعية الشيء بالقياس الى ما فوقه كان نوع النوع تحت النوع فاذا ترتبت الانواع كانت متنازلة بلا مريبة وامتناع تركيب الماهية من اجزاء عقاية لانها هي انما تتم في الماهيات المعقولة بكنهها او التي يمكن تعلقها كذلك (وكون كل فصل علة لخصه) من الجنس لا يستلزم التس في العال والمعلولات لان الفصول علل فقط والخصص معلولات فقط ولا ترتب في شيء منهما بل كل واحد من الفصول التي لا تنها هي علة لواحدة من تلك الخصص التي لانهاية لها والتس انما يثبت اذا كان كل واحد مما لا ينها هي علة ومعلولا معا باعتبارين واذا لم تنه الانواع في تنازلها الى (نوع لا يكون تحته نوع لم يتحقق) تحت تلك الانواع اشخاص اذ لو تحققت لانتهدت تلك الانواع المتنازلة الى نوع ليس تحته نوع بل اشخاص وهو خلاف المفروض واذا لم يتحقق تحتها الاشخاص لم يتحقق تلك الانواع لان الانواع انما تنزع من الهويات الشخصية على ما سلف فمقدم

انتهائها في التنازل الى ذلك النوع مستلزم لارتفاعها بالكلية فيكون باطلا وفيه بحث
لان هذا انما يصح في الماهيات الخارجية لوجوب انتهائها الى الاشخاص دون الماهيات
الاعتبارية اذ يجوز ان يعتبر العقل تحت كل نوع نوعا آخر ولا يعتبر تحت شخصه
فلا تنق في اعتبار الاوضاع المتنازلة على حد لا يتجاوز (بل قياس الجنس بالجنس واعتبر
اقساما بحسب الترتيب وعدمه) فالجنس المفرد ليس واقعا في سلسلة الترتيب الا ان اعتبره
انما هو بلا حطة انتفاء الترتيب فلذلك عد من المراتب ويقرب من هذا الاختلاف
ما اختلفوا فيه من ان لتناطق مثلا هل هو يقسم الحيوان الى قسم واحد او الى قسمين
(لان ثلثة منها وهي العالي والسافل والمفرد مركبة من الوجود والعدم) قيل
الاولى ان يقال العالي والسافل مركبان من وجود وعدم والمفرد مركب من عدمين
لان مفهوم الجنس ليس جزءا لشيء منها والالكان جنسها والحق ان مفهوم الجنس
المفرد لا يحصل بمجرد ذنبك عدمين بل لابد من اعتبار مفهوم الجنس فيه ايضا
وليس يلزم من كونه جزءا للثلاثة كونه جنسا لها اذ لابد عند الامام في كون الشيء جنسا
من ان يكون مقولا على كثيرين متحصلة مختلفة الماهية ولك ان تقول ما ذكره الامام
يدل بادنى تصرف على ان الجنس انطلق ليس عرضا عاما لاقسامه ضرورة ان معروض
الامر الثبوتى لا يكون الامر المحصلا وان الشيء بالنسبة الى معروض واحد لا يكون
عرضا عاما فكل ما يجاب به ههنا يجاب به ثمة (فان قلت التعريفات فاسدة ليس
هذا كلاما على سند المنع كما يتوهم بل تقر به ان المنع مندفع بان الاجناس المذكورة
امور اعتبارية هي مفهوماتها المشهورة وما اورد نمو على سبيل المعارضة لها
من التعريفات التي احد نموها فليست مفهومات لتلك الاجناس لانها باطلة فهذا
كلام على ما عارض به لان الحدود معارضات للحدود كانه قبل ما ذكرتم وان دل
على انها ليست انواعا لكونها مركبة من الاعداد لكن عندنا ما يدل على كونها
صالحة للنوعية لانها معرفة بهذه التعريفات فاجيب بان هذه التعريفات فاسدة
وابطال تعريفى العالي والسافل بما ذكره ظ واما تعريف المفرد فقد ابطله
بان القريب لا يستلزم ان لا يكون تحت جنس فان الجسم النامي جنس قريب للشجر
مع ان الحيوان تحت وقد ابطل ايضا بان البسيط لا اجزأ له فيكون عدما فدفع
بان هذا رسم للبسيط لان البسيط ماهيات وجودية لها اوصاف عدمية وفي
قوله (لا يضرنا) تأمل لانه اذا كان تحت الجنس المفرد جنس آخر كان واقعا
في سلسلة الترتيب في الجملة فلا يكون مفردا الا اذا جوز كونه مفردا باعتبار ماهية
وغير مفرد باعتبار ماهية اخرى فلا تكون الاقسام الاربعة للجنس متباينة
في الصدق بل متغايرة في المفهوم فقط (سلمناه) اى سلمنا ان الثلاثة مركبة من الوجود
والعدم وانها عدمية لكن ذلك لا ينافى كونها انواعا اعتبارية لمفهوم

(اعتباري)

اعتباري هو مفهوم الجنس المطلق بل الصواب ذلك لانها مفهومات مختلفة
كاختلاف الانواع الحقيقية متشاربة في مفهوم هو تمام المشترك بينهما بحيث
يقع جوابا اذ اسئل عنها بما هي واثن سلمنا انها ليست انواعا له اصلا قلنا
جاز ان ينحصر الجنس في نوع واحد كما اوضحه (وانت تعلم ان ذلك المنع) وهو قوله
لان ان الشيء الواحد لا يجوز ان يكون جنسا بالقياس الى نوع واحد لو اورد (بالاستقلال)
اى من غير ان يذكر المتماثلان السابقان او اورد (بعد المنع الاول لم يبق عليه الدليلان
المذكوران لرفعه فلا يطل بهما كلام المص اذا حل نظره على هذا المنع واما اذا
اورد بعد المتين كما قرره الشارح كان مندفعهما ومحصوله ان من سلم ان الثلاثة لا يصلح
لنوعيه مفهوم الجنس مطلقا لافى الخارج ولا فى الذهن انتهض عليه الدليلان لامتناع
ان ينحصر الجنس في نوع واحد خارجا وذهنا كما يتمتع انحصار النوع في شخص واحد
كذلك مع ان انحصار الجنس يستلزم محلا آخر وهو مساواة الجنس للفصل مطابقا
فلا يكون احدهما اولى بالجنسية من الاخر لكونهما ذاتيين متساويين في الذهن
والخارج بخلاف انحصار النوع فانه لا يستلزم عدم الاولية في الاتصاف بالنوعية
لان التعيين عرض للنوع فلا يصلح للاتصاف بها (لان لعارض الجوهر) كانه جواب عما
يقال لم لا يجوز ان يكون اختلاف العوارض بالماهية لامر آخر للاختلاف المعروف
لماهياتها فاجاب بانه لا اختلاف بين تلك العوارض الا باعتبار العروض لتلك المعروف
فاذا لم يكن ذلك الاختلاف موجبا لاختلافها في الماهية كانت متوافقة فيها وقد اوجب
عنه ايضا بما يخالف ظاهر العبارة وهو ان المراد به ان كانت تلك العوارض مختلفة
الحقيقة كان جنس الاجناس نوعا متوسطا والالكان نوعا اخيرا لكونه مقولا على
امور متفقة الحقيقة (وفوقه الكل) اى الصالح لان يقال على كثيرين سواء كانوا
مختلفين او متفقين وفوقه الكل المضاف الشامل كمفهوم الكل وسائر المفهومات
الاضافية سواء كانت كلية او جزئية (فهو) اى المضاف (جنس الاجناس) في هذه
السلسلة من المفهومات الاعتبارية (وجنس الاجناس) اى مفهومه (نوع الانواع)
فقد صار قسم من الاقسام العشرة التي يصدق عليها مفهوم جنس الاجناس اعلم
بحسب ذاته من هذا المفهوم بمراتب كثيرة وان كان ذلك القسم باعتبار عارضه
الخصوص اخص من مفهومه كما نبهناك على امثاله فيما سبق (وهذا البحث آت)
في الاجناس الباقية فان كل واحد من مفهومات الجنس السافل والمتوسط والمفرد عارض
بمقاييق مختلفة فان كان اختلافا موجبا لاختلاف عوارضها كان مفهوم كل واحد
منهما مقولا على امور مختلفة الماهية فلا يكون نوعا اخيرا بل نوعا متوسطا والالكان
نوعا اخيرا وعلى التقديرين يكون فوقه مطلق الجنس وفوقه المقول على كثيرين
مختلفين وفوقه الكل وفوقه المضاف الذي هو جنس الاجناس ويكون كل واحد

من تلك منهومات الاجناس الثلاثة اما نوع الانواع او نوعا متوسطا (وكذا الحال في سائر الكليات) فان مفهوم النوع مثلا عارض لماهيات مختلفة فان اقتضى اختلافا في اختلافه كان مفهوم النوع متوسطا والاصح ان نوعا اخيرا وفوقه المقول على كثيرين متقنين وفوقه الكلّي وفوقه المضاف على ما تحققت (لفظ النوع) اى اللفظ الذي استعملته الفلاسفة اليونانية في معنى النوع (كان في لغة اليونانيين موضوعا لمعنى الشئ وحقيقته) وبهذا المعنى اللغوي استعمل في تعريف الجنس كما مر ثم نقل عنه الى المعنيين الاصطلاحيين جاز ان يكون ابتداء فيهما وجاز ان يكون في احدهما بتوسط الآخر قال الشيخ في الشفاء لست احقق ان ايهما اقدم في النقل اذ لا يبعد ان يكون النقل اولا الى المعنى الحقيقي ثم لما عارضه ان كان عليه عام آخر بصفة مخصوصة سمي كونه تحت ذلك العام بتلك الصفة نوعية ولا يبعد ايضا ان يكون الاقدم المعنى الاضافي لكن لما اتصف الحقيقي بهذه النوعية من غير قياس الى الجنس كان اولي باسم النوعية فسمى من حيث هو ملاصق للشخص نوعا ايضا (والمراد بالقول) على كثيرين (ما يعنى) الخارج والذهن اذ لو خص بالاول فخرج عن التعريف الانواع المنحصرة في شخص واحد كالشمس والمعدومة كالغقاء ويعم الفعل والقوة ايضا كما نبه عليه في حد الجنس (وقولنا بالعدد فقط يخرج الجنس) والعرض العام وفصول الاجناس وخواصها والقيّد الاخير يخرج الفصول والخواص الساقطة الا انه اسند اخراج ما عدا الجنس اليه وقد مر مثله قوله (ولأخراج الشخص) انما يصح اذا لم يعتبر قيّد الاولية فانه اذا سئل عن زيد وفرس معين بما هما اجيب بالحيوان الا انه ليس مقولا عليهما قولنا اوليا فلا حاجة في اخراجه الى قيد الكلّي وقوله (يخرج الكليات الغير المندرجة تحت جنس) اى تحت جنس مطلقا كالمهيات البسيطة التي لا يحمل عليها جنس اصلا او تحت جنس لتلك الكليات كما هو الظاهر فعلى الاول كان قولنا في جواب ما هو مخرجا لفصول الانواع وخواصها اذا الجنس يقال عليها لكن لا في جواب ما هو وعلى الثاني لم يكن مخرجا لشيء لان تلك الامور خارجة بالقيّد السابق لكونها بساطة او مركبة من اجزاء متساوية فلا جنس لها يقال عليها (واما قيد الاول) فزعم الامام في شرح الاشارة (انه للاحتراز عن النوع) مقيسا الى الجنس البعيد فانه ليس نوعا بل للقيّد ورد عليه صاحب الكشف بان هذا يخالف لكلام القوم حيث حكموا بان نوع الانواع نوع بجميع ما فوقه من الاجناس وادعى ان الاول ان يكون احترازا عن الصنف اذ لا يحمل عليه جنس من الاجناس بالذات بل بواسطة حل النوع عليه بخلاف النوع المقيس الى الجنس البعيد فانه يحمل عليه بعض الاجناس اعنى القريب بالذات وحاصل كلامه الحكم بانه يجب الاحتراز عن الصنف بهذا القيد ولا يجوز الاحتراز به عن النوع المذكور ومن ثمة فسر قيد الاولية على وجه يخرج

(الصنف)

الصنف دون النوع المقيس الى الجنس البعيد فاعترض الشارح عليه بلزوم احدا لآخرين اما وجوب ترك الاحتراز عن الصنف فيبطل حكمه الاول واما وجوب الاحتراز عن النوع بذلك الاعتبار فيبطل حكمه الثاني فاحد حكميه بط قطعا وبيان اللزوم ان النوعية نسبة عارضة لذات النوع الاضافي بالقياس الى الجنس فان اعتبر في هذه النوعية او معها كون ذلك الجنس مقولا على ذلك النوع بلا واسطة لزم ان يورد هذا القيد ويحتز به عن النوع بالقياس الى الجنس البعيد لانه بهذا الاعتبار ليس من افراد المحدود اذ الجنس البعيد ليس مقولا عليه الا بتوسط قول الجنس القريب كما ستعرفه فيجب اخراجه عن الحد (وان لم يعتبر) في النوع (ذلك) اى كون جنسه مقولا عليه بلا واسطة لم يجوز ابراده في حده حتى يخرج به الصنف عنه فان قيل فختار الشق الاخير الا انما يحتاج الى اخراج الصنف عن الحد لكونه خارجا عن المحدود فنورد هذا القيد على وجه يخرج به دون النوع بالنسبة الى اجناسه البعيدة كما اشير اليه في الكشف حتى لا يجه عليه ان يقال كيف يخرج به احدهما دون الآخر مع استواء نسبته الى اخراجهما اجيب بانه يلزم ح ان يعتبر في النوع كون ذلك الجنس الذي نسب اليه ذلك النوع بالنوعية او جنس آخر غيره مقولا عليه بلا واسطة فيؤدي الى ان يكون شيئا نوعا لغيره باعتبار كون امر ثالث مقولا على ذلك الشيء بلا واسطة وهذا معنى لا يلتفت اليه قطعا والدليل على ان حل العالي على الشيء يتوسط حل السافل عليه مانقله الامام في المحلص انهم قالوا من المح ان يحمل الجسم على الانسان الا بعد صيرورته حيوانا فان الجسم الذي ليس بحيوان مسلوب عن الانسان ولما كان كذلك كان حل الحيوان عليه اقدم من حل الجسم عليه فان قيل الجسم جزء للحيوان متقدم عليه فلا يكون معا لاله قلت لازاع في ذلك لكن لا امتناع في ان يكون المتأخر في الوجود علة لثبوت المتقدم لشيء آخر (على ان اعتبار القول الاول) يريد انه لا يجوز اعتبار هذا القيد في تعريف النوع سواء قصد به اخراج الصنف او اخراج النوع بقياسه الى جنسه البعيد او اخراجهما معا وذلك لان القول المعتبر في الجنس اعم من ان يكون اوليا او بواسطة فوجب ان يكون المعتبر في النوع ايضا هو القول الاعم ليكون مضايقة لمفهوما مع لا الاخص المقيّد بكونه اوليا لان الاخص في جانب لا يفهم مع الاعم في الجانب الاخر فهذا القيد يخرج النوع عن مضايقة الجنس (وايضا امر يفهم) هذا بيان فساد آخر في تعريف النوع الاضافي سوى الفساد الناشئ من ذكر قيد الاول (فيكون) اى الجنس المنطقي (متقدما في المعرفة على النوع) الاضافي بمرتبتين بل بثلاث مراتب لان الاضافي متأخر عن معرفة المتوقف على جزئه اعنى مفهوم معروض الجنس المنطقي المتأخر عن الجنس المنطقي لا يقال نفسه بغير الجنس الطبيعي معروض الجنس المنطقي انما يصح على ما اختاره الشارح من ان الطبيعة المقيدة

بمعروض الجنسية هو الجنس الطبيعي فيجبه الاشكال واما اذا ذكر فسر بالطبيعية من حيث هي فلا اشكال لانا نقول لما عبر عن الطبيعة بلفظ الجنس كان مفهومه الطبيعة التي هي معروضة الجنسية نعم لو عبر عنها بلفظ الماهية او الحقيقة او الطبيعة لم يتوجه ذلك المحذور (وايضاً يلزم) اي اذا كان الجنس المأخوذ في التعريف هو الجنس الطبيعي يلزم فساد آخر هو تقدم النوع الاضافي المنطقي بالجنس الطبيعي والتفصي عنه ان يقال المذكور في التعريف هو مفهوم الجنس الطبيعي فيكون هذا المفهوم مقوماً للنوع الاضافي المنطقي وما عرف بطلانه سابقاً هو ان ماصدق عليه الجنس الطبيعي من الطبائع ليس مقوماً له فلا فساد من هذا الوجه واذا بطل التعريف المذكور فالصواب في تحديده ما نقله الشيخ عن بعضهم واستحسنه وهو (انه اخص كليين مقواين في جواب ماهو) وانما كان صواباً لانطباقه على المحدود بحيث يشمل افرادها كلها ولم يخرج عن كونه مضافاً للجنس مع اخراج الصنف اذ لا يقال في جواب ماهو ولا شبهة في ان المراد كونهما مقواين في ذلك الجواب على شيء واحد فلا يرد ما قيل من ان اخص الكليين المقواين في جواب ماهو قد لا يكون نوعاً لا عهما كالضاحك والماشي فانهما يقالان في الجواب على هذا الضاحك وهذا الماشي وذلك الضاحك والماشي وليس الضاحك نوعاً للماشي وكذا الانسان ليس نوعاً للحساس المقول في الجواب على السمع والبصر مع كونه اخص منه والوجه في ازدياد الجنس امران احدهما اراد الجنس الذي هو الكلي في حد النوع الاضافي والثاني التصريح لما هو المراد فان العبارة الاولى مع كونها ركيكة في العربية يحتمل ان يفهم منها ان الاختصية بالنسبة الى ذين الكليين يكون اخص من كل منهما وان يفهم انهما مختلفان بالعموم والخصوص واخصهما النوع والعبارة الثانية صريحة في هذا المعنى الثاني الذي هو المراد لان لفظة من فيها تبعضية قطعاً ولقائل ان يقول لادلالة في شيء من العبارتين على كون ذلك الاخص يقال عليه الاعم في جواب ماهو فلا يكون التعريف بهما حداً فان قيل قد مر انه اراد كونهما مقواين على شيء واحد وحينئذ لا يمكن ان يكون كل واحد منهما تمام الماهية المختصة به لامتناع التعدد فيها فاما ان يكون احدهما تمام الماهية المختصة والاخر تمام الماهية المشتركة فيكون هذا الاخر تمام المشترك بين تلك الماهية المختصة وغيرها من الماهيات ومقولا عليهما في جواب ماهو واما ان يكون كل واحد منهما تمام الماهية المشتركة ولما كان احدهما اعم من الآخر كان الآخر مشتملاً عليه مع زيادة فيكون مشتركاً بينه وبين ماهية اخرى ومقولا عليهما في الجواب وعلى التقديرين يفهم كون الاخص مقولا عليه الاعم في جواب ماهو قلنا هذه دلالة الالتزامية خفية فلا يعتمد بها في الحدود الاولى ان يعرف النوع الاضافي بانه كلي مقول في جواب ماهو يقال عليه وعلى غيره كلي آخر في جوابه فيخرج الشخص الشخص بالكلي

والصنف بالمقول في الجواب والماهيات البسيطة بقولنا يقال عليه الخ ولا بد ان يحافظ على الكلي ثانياً ليتحصل مفهوم الجنس بطريق الاندراج في حد النوع كما يحصل مفهومه كذلك من حد الجنس فان قلت ما ذكرته في تحديده يستلزم ان لا يندرج مفهوم النوع بتمامه في تعريف الجنس بل المندرج فيه جزءه الثاني اعني كونه مقولا عليه كلي آخر في جواب ماهو قلت هو باعتبار هذا الجزء مضاف للجنس لا باعتبار جزئه الاول اعني كونه مقولا في الجواب فلا اختلال (فهما مشتركان في النسبة الى ما تحتهم فلا يكون فارقة) لان المشترك بين شيئين لا يعبر احدهما عن الآخر فان قلت نسبة الحقيقي الى ما تحتها بانه مقول عليه في جواب ماهو واعتبار مفهوم الكلي في الاضافي لا يقتضي نسبته الى ما تحتها بكونه مقولا عليه في الجواب بل بحمله عليه مطلقاً فلان كون النسبة بالمقولية مشتركة بينهما قلت قد عرفت انه لا بد في الاضافي من اعتبار مقوليته في الجواب ليمتاز عن الصنف اعم (النسبة) بالمقولية بالقياس (الى ما تحتها المتبعة في الحقيقي هي النسبة الى الاشخاص) المتفقة الحقيقة (والمعتبرة في الاضافي اعم من ان تكون الى الاشخاص) مطلقاً (او الى الانواع والفرق الثالث) بين النوعين المنطقيين ان مفهوم الاضافي يوجب تركيب معروضه (من الجنس والفصل) اذ قد اعتبر في مفهومه اندراج معروضه تحت جنس بخلاف مفهوم الحقيقي (وانما يكون كذلك لو كان كل حقيقي ممكناً وهو ممكناً ان يكون واجباً فانه كاف في سنده المنع وان لم يكن كافياً في الاستدلال كما ستعمله وايضاً يجوز ان يكون الحقيقي متمتعاً ان قلنا ان هذا الحكم يناول الماهيات المدومة سواء كانت ممكنة او متمتعة وان كان مستبعداً جداً وقد صرح القوم بان الاجناس العالية للممكنات منحصرة في هذه المقولات فلا يوجد لها جنس عال غيرها وليس يلزم منه اندراج كل ممكن فيها بل اندراج كل ممكن له جنس على انا نقول لادليل على كونها اجناساً فجاز ان يكون كلها او بعضها عرضاً عامة لما تحتها وقد يناقض في الوحدة والنقطة بانهما من الاعتبارات وكلاهما في الماهيات المحصلة الخارجية وايضاً كونهما تمام حقيقة ما تحتها م (واستدل الامام على ذلك) اي على بطلان مذهب من قال بان النوع الاضافي اعم مطلقاً (ويعود فيه ما ذكرناه) اي من ان كل واحد من تلك البسائط نوع حقيقي وليس بمضاف والالكان مركباً من الجنس والفصل وانما قال (فضلاً عن ان يكون حقيقياً) بناء على ان البساطة اذا لم تستلزم النوعية باحد المعنيين مطلقاً كان عدم استلزامها لاحدهما بعيداً اولى وقوله (او غيرها) اراد به الخواص والاعراض العامة واثار بقوله لا يقال الى استدلال آخر على وجود الحقيقي بدون الاضافي واجاب عنه بان الحصص افراد اعتبارية فانها اذا اخذت من حيث ذواتها كانت عين الشيء واذا اعتبر معها اقترانها بامور خارجية عنها كانت افراداً له لا بحسب نفس الامر بل بحسب هذا الاعتبار فتكون نوعية له

بالاعتبار دون الحقيقة والمقصود بيان النسبة بين ماهو نوع في نفسه لا ماهو نوع باعتبار العقل (والا لم يكن اثبات الوجود الاضافي بدون الحقيقي) بل يكون الحقيقي اعم من كل واحد من الكليات الاربع الباقية لانها كلها انواع حقيقية بالقياس الى افرادها الاعتبارية التي هي حصصها (وايا ما كان فقياسه اما الى النوع الاضافي او الحقيقي) كما ان مراتب الجنس كانت بقياس الجنس الى الجنس كذلك مراتب النوع انما تكون بقياس النوع الى النوع وفي قوله مراتبه اربع (على قياس ما مر في الجنس) تنبيه على ان وجه التقسيم المذكور هناك آت ههنا فيقال النوع اما ان يكون فوقه ونحوه آه كان المذكور ههنا جارئة على ما اشير اليه هناك (والكلام في جنسية النوع المطلق لهذه الاربعة والتفريع عليها كافي الجنس من غير فرق) فيقال في التفريع ان مفهوم النوع المطلق اذا كان جنسا لمفهومات الاربعة كان احدهم نوعا وهو مفهوم نوع الانواع وهو عارض لطبائع مختلفة كالانسان والفرس مثلا فان اقتضى اختلاف المعروضات لحقائقها اختلاف العوارض كذلك كان نوع الانواع العارض للفرس مخالفا في الحقيقة لما هو عارض للانسان فلا يكون نوع الانواع نوعا اخيرا بل متوسطا والا كان نوعا اخيرا وعلى التقديرين فوقه مطلق النوع وفوقه الكلوي وفوقه المضاف فهو في سلسله هذه المفهومات الاعتبارية جنس الاجناس ومفهوم نوع الانواع اما نوع متوسط واما نوع الانواع كمروضه وقس على ذلك الانواع الباقية (لانه يمتنع ان يكون فوقه نوع حقيقي) وذلك لان النوع الاضافي اما جنس واما نوع حقيقي فلو كان فوقه نوع حقيقي لزم على التقدير الاول ان يكون الماهية المختصة اعم من الماهية المشتركة وعلى الثاني ان يكون هناك ماهيتان مختصتان احدهما فوق الاخرى ومن هاتين ان النوع الحقيقي يمتنع ان يكون فوقه او تحته نوع حقيقي واذا قيس مراتب الانواع الى مراتب الاجناس حصل هناك ست عشرة نسبة فالتدريج عشرة منها بالتدريج واربع بالعموم من وجه كما تحققت في الشرح قوله (بل المراد ان احدهما ليس بكاف) وبيان ذلك ان نوع الانواع انما يتحقق بان لا يكون تحته نوع و يكون فوقه نوع والقيد الاول مستفاد من كونه حقيقيا والثاني يدخل الى شيئين احدهما ان يكون فوقه جنس وهو مستفاد من كونه نوعا اضافيا والثاني ان يكون ذلك الجنس ايضا نوعا جنس آخر وليس مستفاد الا من كونه حقيقيا ولا من كونه اضافيا ولا بد من اعتباره حتى يتم به معنى كونه نوعا قوله (وما فيه الاشتراك كالنوع) سيأتي ان الخاصة ايضا مشتركة بين المطلقة والاضافية الا انه لا اشتباه في ان احدهما المطلقة وان الفصل كان له معنى اول عند المنطقيين كانوا يستعملونه فيه ثم نقلوه الى معنى آخر وهو المحدود في الخمسة قوله (فانه اذا قيل الذاتي) اي مالمس بعرضي (اما ان يكون مقولا بالماهية) اي مقولا في جواب السؤال عن الماهية (اولا) والثاني

(هو)

هو الفصل (والاول اما ان يكون مقولا بالماهية على مختلفين بالنوع او بالعدد فقد اخرجت القسمة الخمسة النوع الحقيقي دون الاضافي) فلو قسم المقول (على المختلفين بالنوع الى ما لا يقال عليه والى ما يقال عليه مثله خرج النوع الاضافي لكن ليس) خروجه على هذا الوجه (بحسب القسمة الاولى) اي عند كونها خمسة بل حين صارت سدسة ولم يخرج ايضا بتمامه (بل الخارج حينئذ قسم منه) وهو ما يكون جنسا فوقه جنس وبقي ما كان نوعا حقيقيا فوقه جنس (خرج النوع الحقيقي) اي بتمامه على ما اختاره الشيخ في الشفاء من ان النوع الاضافي اعم مطلقا من الحقيقي لكن ليس خروجه بالقسمة الخمسة وانما كان الاولى والاخلاق ان يكون احد القسمين النوع الحقيقي لان القسم المخرجة له قسمة للكل بالقياس الى موضوعاته التي هي جزئياته المتبعة في اخراج جميع الاقسام والمخرجة للاضافي قد اعتبر في اخراج بعض اقسامها مناسبة بعض الكليات بعضها في العموم والخصوص (واولى) الاعتبار في قسمة الكل ان يقسم بحسب حاله التي له عند الجزئيات) وذلك لانه اعتبر في مفهوم الكل مشترك بين جزئياته فتقسيمه بالقياس اليها باعتبار امر ذاتي للكل من حيث هو كلي بخلاف تقسيمه باعتبار نسبة بعضه الى بعض فانه بحسب امر عارض فيكون الاول اولى وايضا الوضع الطبيعي ان تحصل الاقسام اولاً ثم ينسب بعضها الى بعض فتحصل هذه الاقسام بهذه النسبة خلاف الطبيعي (غير مندرج تحت جنس) وذلك اما لبساطته واما لتركيبه من امور متساوية وليس اي ذلك الكل جنسا اذ ليس مقولا على مختلفين بالمايق (ولافصلا) لكونه مقولا في جواب ماهو (ولا خاصة) لكونه ذاتيا (ولا عرضيا عاما) لذلك ولكونه مقولا على المتفقين فتعين انه نوع (وليس بمضاف) اذ لم يندرج تحت جنس فهو نوع حقيقي فاذا جعل احد الخمسة الحقيقي انحصرت القسمة الخمسة ولو جعل احدها الاضافي لم تنحصر قال الشارح (وفي جواز مثل هذا الكل ما احاط عليك به) اذ قد سبق انه لم يثبت ان النسبة بين المعنيين بالعموم من وجهه واذا كان الاضافي اعم مطلقا لم يجز مثل هذا الكل وتفصيله ان يقال ان اريد بجواز هذا الكل جوازه في الماهيات الاعتبارية والمفهومات الوصفية فلا نزاع فيه الا ان المقصود الاصيل هو النظر في الحقائق الموجودة في الخارج او الممكنة الوجود فيه وان اريد به الامكان الذهني اعني بمجرد احتماله للوجود فيه فلا يكون مفيدا للجزم ولا مبطلا للتقسيم الخمس وان اريد به امكان وجوده الخارجى بحسب نفس الامر فهو مخرج لجواز كون الاضافي اعم مطلقا من الحقيقي (كانه اشارة الى ما ذكره صاحب الكشف) فانه قال ان الشيخ مع ميله الى ان احد الخمسة هو الحقيقي تكلف في قسمة الكل حتى يدخل فيها الحقيقي والاضافي بان الذاتي الذي لا يصلح ان يقال في جواب ماهو فصل والذي يصلح لذلك قد يختلف حال مراتبه في العموم والخصوص فالاعم جنس والاخص نوع ثم انه ان كان جنسا باعتبار آخر

كان نوعا اضافيا والا كان نوعا حقيقيا ثم اعترض عليه بما نقله عنه في الشرح وهو مندفع بما نلخص فيه والمراد بقوله تلك القسمة فانها قسم آخر اى هو القسمة الثانية المخرجة للنوع الاضافى فلا يكون حاصرة والجواب عنه بانه مبنى على ما اختاره الشيخ في الشفاء من كون الاضافى اعم مطلقا انما يصح اذا كان ذلك المختار صوابا (لانا نقول لانهم انه) (لا شئ من الموضوع بالطبع بمحمول بالطبع) فان قيل نعم نقول هكذا المضاف من حيث هو مضاف موضوع بالطبع ولا شئ من الموضوع بالطبع من حيث هو موضوع بالطبع بمحمول بالطبع فلا شئ من المضاف من حيث هو مضاف بمحمول بالطبع فلا يكون من هذه الحيثية احد الخمسة فالجواب ان يقال كون النوع اضافيا من حيث انه مقيس الى الجنس الذى فوقه وليست حيثياته محصورة في هذه بل له من حيثية اخرى بالقياس الى ما تحته من جزئياته وليس يلزم من عدم محموليته طبعيا باعتبار الحيثية الاولى عدم محموليته طبعيا باعتبار الحيثية الاخرى الى ان يقال النوع المضاف من حيث هو مضاف موضوع بالطبع مقيسا الى ما فوقه ومحمول بالطبع مقيسا الى ما تحته لاشتماله على النسبتين معا ولا استغالة في مثل ذلك (فان المعنى الاول فيهما كان للجمل هو) يعنى اهل اللغة ثم نقل عنه في الاصطلاح الى معنى آخر واحد او متعدد كما ذكر في اول فصل الجنس والنوع والمعنى الاول في لفظ الفصل (كان للتطقيين يستعملونه فيه وهو ما يتميز به شئ عن شئ ذاتيا كان او عرضيا لازما) او مفارقا شخصيا كان او كليا وهذا المعنى يتناول الفصل المشهور والخاصة والتعين وقد يتميز الشئ عن غيره في وقت وتتميز الغير عنه في وقت آخر كما اذا اختلف حال زيد وعمره بالقيام والقعود في وقتين وقد يتميز الشئ نفسه في وقت عن نفسه وفي وقت آخر بحسب اختلاف حاله فيهما ثم نقلوه الى معنى ثان وهو الكللى الذى (يتميز به الشئ في ذاته) وقد اشار الى الفرق بين المميز الذاتى والمميز العرضى بقوله (وهو الذى اذا اقترن الخ) وهذا الاقتران ان اعتبر بحسب الذهن كان بين الفصل وطبيعة الجنس وان اعتبر بحسب الخارج كان بين مبدئيهما ان كان لهما مبدأ وبيان ذلك الفرق ان الطبيعة الجنسية كاسيأتى مبهمة في العقل اى تصلح ان يكون اشياء كثيرة هي عين كل واحد منها في الوجود وغير متحصلة اى لا تطابق تمام ماهية شئ من تلك الاشياء فاذا اقترن بهما لفصل (افرزها) او ميزها (وعينها) اى ازال ابهامها (وقومها نوعا) اى حصلها وكلها وجعلها مطابقة لما هيبة نوعية (وبعد ذلك تلزم) تلك الطبيعة المتقومة نوعا (ما يلزمها) من اللوازم الخارجية (ويعرض لها ما يعرضها) من العوارض المنفارقة وكذا مبدأ الجنس اعنى المادة صالح لان تكون انواعا مختلفة فاذا انضم اليها مبدأ الفصل يحصل نوعا مميذا واستعد للزوم ما يلزمه ولحق ما يلحقه فان القوة السماة بالنفس الناطقة مثلا لما اقترنت بالمادة الحيوانية فصارت الحيوان ناطقا

استعد لقبول آثار الانسانية وخوفا صحتها ولولا اقتران هذه القوة بها لما كان لها هذه الاستعدادات الحيوانية المتفرعة عليها وقوله (وانه يحدث الاخرية وهى) (الغيرية) عطف على قوله وهو الذى اذا اقترن واشارة الى فرق ثان بين المميزين الذاتى والعرضى وتخصيص الاخرية باختلاف في المساهيات بحسب اصطلاح اهل الصناعة في استعمال هذه اللفظة فيكون الغيرية اعم منها لانها الاختلاف مطلقا فالناطق يصلح (للجواب عنهما) اى عن السؤالين (وذو الابعاد وذو النفس والحساس عن الاول) وذلك لان كلمة اى تطاب بهما التميز المطلق اى في الجملة عن المشاركات في معنى ماضيفت هذه الكلمة اليه سواء كان معنى الشئىة او اخص منها فاذا قيل اى شئ الانسان فكل بميزه من مشاركاته في الشئىة يصلح جوابا له حتى الخاصة المفارقة واذا قيل اى شئ هو في ذاته او في جوهره فكل فصل للانسان قريبا او بعيدا يصلح للجواب واما اذا قيل اى حيوان هو في جوهره فلا يصلح للجواب الا الناطق لانه المميز له تميز اذا تبا عن مشاركاته في الحيوانية وقس على هذا نحو قولنا اى جوهر او اى جسم نام هو في ذاته (وفيد) اى في الفيد الاول (بحث لانه) ان اعتبر في جواب اى التميز عن جميع الاغيار خرج عن التعريف الفصل البعيد مقيسا الى ما هو فصل بعيد له وان كان داخلا فيد بالقياس الى ما هو فصل قريب له وقد مر لذلك نظير وان اكتفى بالتمييز عن البعض دخل في التعريف الجنس والنوع ايضا اذ كل واحد منهما مميز للشئ عن البعض والجواب اننا نختار الاكتفاء ونقول المراد (من المقول في جواب اى شئ المميز الذى لا يصلح لجواب ما هو وح يخرج الجنس) والنوع عن التعريف الا انه يلزم اعتبار العرض العام (في جواب اى شئ) او يصلح للتمييز في الجمل عن بعض المشاركات في الشئىة او في اخص منها فاحد الامرين لازم اما خروج الفصل البعيد عن التعريف واما اعتبار العرض العام في جواب اى شئ ولا يخلص عنه الابان يقال العرض العام لا يميز شيئا عن شئ اصلا من حيث انه عرض عام بل من حيث انه خاصة اضافية (كان الجواب الناطق او الحساس) فالناطق جواب عن السؤالين والحساس عن الثانى ومعنى انحصار جزء المساهية في الجنس والفصل ان يكون بعضها جنسا وبعضها فصلا او يكون كلها فصولا وتفسير الامام كما يبطل بالاحتمال المذكور يبطل ايضا باحتمال ان يكون للماهية التى لها جنس جزآن في مرتبة واحدة من التميز كما قيل في الحساس والحرك بالارادة اذ لا يصدق على شئ منهما انه كمال الجزء المميز في تلك المرتبة (لا يقال لو فرضت ماهية مركبة من امرين يساويانها) لو تم هذا الكلام لاندفع السؤال عن تعريف الشفاء والقاعدة دون تعريف الامام لبطالته بالاحتمال الآخر واعتبار احد المعاني الثلاثة في الفصل انما هو على سبيل منع الخلو دون الجمع فيجوز اجتماعها فيه باسرها

ومعنى تحصيله وجودا غير محصل ان الماهية الجنسية المبهمة لا يمكن وجودها في الخارج
الا بعد تعيينها وزوال ابهامها باقتران الفصل او انها لا تنطبق على تمام ماهية
من الماهيات التي يحتملها الا بعد انضمامها اليها كما مر (لانا نقول المدعى احد الامرين)
فنقول في تعريف الشفاء احد الامرين لازم اما بطلان الانحصار او بطلان هذا
التعريف وكذا نقول في كل واحد من تعريف الامام والقاعدة واذا غيرنا المدعى
على هذا الوجه اضمحصل ذلك الجواب ولكن مع ذلك ان نقول لما كانت تلك الماهية محتاجة
في ذاتها الى كل واحد من جزئيهما المختصين بها كان امتيازها عن اعيانها ايضا
مستفادا منهما ويكون الامتياز الحاصل باحد هما مغايرا للحاصل بالآخر شخصا
وان اتحدنا نوعا بخلاف الماهية البسيطة اذ لا حاجة لها في ذاتها ولا في صفاتها الى جزء
وان نقول عدم الاولوية في غير احدهما الآخر بطبعا ذكرناه وايضا تغيير العقل للكل
بواسطة الجزء المختص لا يتوقف على تعقل اختصاصه به بل على اختصاصه في نفسه
وعلى تقدير توقفه عليه فليس تعقل الاختصاص متوقفا على تعقل تلك الماهية الا بوجه
ما وذلك الاستلزام امتيازها عن جميع ما هداها حتى يلزم ان يكون تغير الجزء متأخرا
عن امتيازها كذلك فلا يجوز وقوعه لاستلزامه الدور على انه يجوز ان يكون الامتياز
الحاصل بالجزء مغايرا بالشخص لذلك الامتياز الحاصل قبل تغيره فلا يلزم محذور اصلا
واما قوله (ولا يخصص منه) فقد سلف تحقيقه والمراد بالقواعد القاعدة المذكورة
والتعريفان وعدم تمام الدليل على الانحصار اذ افسر الفصل بما في الشفاء ظ (فالجوهر
مثلا لو تركب من امرين متساويين كان كل منهما اما جوهر او عرضا) طريق اجزاء
هذا الدليل في الكيم مثلا ان يقال لو تركب من امرين متساويين لكان كل منهما اما كيم
او ليس بكيم لاسبيل الى الثاني اذ يلزم ان يصدق على الكيم انه ليس بكيم لان الكلام في الاجزاء
المحمولة ولا الى الاول لانه اذا كان كيم فاما ان يكون كيم مطلقا فيلزم كون الشيء جزءا
لنفسه او كيم خاصا فيلزم كونه جزء جزء نفسه والجواب على قياس ما ذكر في الكتاب
ويزداد ههنا شيء آخر وهو ان يقال نختار ان جزءه ليس بكيم اى يصدق عليه هذا
المفهوم والاستحالة في صدق مثل الجزء وانما يستحيل ان يصدق على الكيم مفهوم انه
ليس بكيم الا يرى ان جزء الانسان يصدق عليه انه ليس بانسان مع انه لا يصدق على
الانسان انه ليس بانسان والسر في جواز ذلك ان سلب الكيم او الانسان ليس جزءا
لما يصدق عليه من الاجزاء بل هو امر عارض له فلا يلزم تركب الشيء عن نقيضه ولا
يصدق نقيضه بالمواطاة فان العارض للجزء قد لا يصدق على الكل (وكل مقوم
للعالي) من الانواع (مقوم للسافل) منها لان مقوم المقوم مقوم (ولا ينعكس كليا) بل
جزئيا فان بعض مقوم السافل مقوم للعالي وهو الذي كان مقوما للعالي نفسه (وقوله
كتقسيم الناطق الحيوان الى الانسان) اشار به بقوله لان معنى تقسيم السافل (تحصيله

(في النوع)

في النوع) الى ان تقسيم الفصل للجنس هو تحصيله للجنس في نوع واحد لا في نوعين كما
توهم الجمهور وذلك لان الفصل اذا اقترن بالجنس افرزه وميزه وحصله نوعا كما عرفته
في صدر هذا الفصل ولو كان الناطق مثلا مقسما للحيوان الى نوعين ومحصلا له فيهما لكان
هو حاصلا في كل منهما مقوما لهما لان المحصل يستلزم المحصل والمقسم مقوم مقاسم اليه
قال الشيخ في الشفاء ليس من الفصول المقومة ما لا يقسم ومن الفصول المقسمة في ظ الامر ما لا
يقوم وليس ذلك البتة الا الفصول السلبية التي ليست بالحقيقة فصولا فاننا اذا قلنا ان الحيوان
منه ناطق ومنه غير ناطق لم يثبت لغير ناطق نوعا محصلا بازاء الانسان فقد جعل الناطق
فصلا مقسما مقوما وجعل غير الناطق مقسما غير مقوم وجعلهما مقسمين للحيوان الى قسمين
فيكون كل واحد منهما مقسما الى قسم واحد وهذا هو الكلام المحقق ومن قال ان الناطق
يقسم الحيوان الى قسمين اراد انه اذا اعتبر انقسامه اليه وجود او عدم انقسامه اليه
وقد سبق لذلك نظير في مراتب الجنس واعلم ان التقسيم مطلقا هو تحصيل الطبيعة الكلية
في مورد لا في موردين لما عرفت سواء كان ذلك المورد نوعا وصنفا او غيرهما لكن تقسيم
الفصل للجنس انما يكون الى النوع فذلك خصة بالذكر (فلا يبقى السافل سافلا ولا
العالي عاليا) وذلك لان تقسيم الفصل للجنس العالي معناه تحصيله في نوع فلو كان كل
ما حصل العالي في نوع حصل السافل في ذلك النوع لتحقق السافل حيث تحقق العالي
هف لكن قد يقسم السافل ما يقسم العالي وهو مقسم السافل بعينه (لان الجنس انما
يتحقق) اى يصير حصة بمقارنة (الفصل) وذلك لان الحصة عبارة عن الطبيعة
من حيث انها مقيدة بقيد هو خارج عنها ولا شك انه لو لم يقارنه الفصل لم يتصور
للطبيعة الجنسية تلك الحصة وان مقارنته كافية فيها فيكون الفصل علة تامة بحصة
النوع من حيث انها حصة اى تخصصها (والدلائل التي اخرتموها من الطرفين
لا تدل الاعلى هذا المعنى ومقابله) فان الدليل الذي اخرتموه للشيخ لو تم لدل على ان
الفصل علة لطبيعة الجنس الا يرى الى قولهم لو كان الجنس علة لا يستلزمه وانحصار
في نوع واحد وهو بط فانه مبني على ان المستلزم هو الطبيعة الجنسية لا الحصة فانها
مستلزمة ومحصرة وكذا الدليل ذكره الامام على ما ذهب اليه فانه يدل على مقابل
هذا المعنى فان الصفة لا تجوز ان يكون علة لذات الموصوف وبمجرد ان تكون علة له
من حيث انه مقيد بالصفة لانه باعتبار هذه الحقيقة متأخرة عن اقتران الصفة به والجنس
والفصل متحدان بحسب الخارج (في الجعل) اى في الاتحاد والوجود والامتنع حل
احدهما على الآخر فلا يتصور بينهما علة بحسبه فلو كان الفصل علة لوجود الجنس
في الذهن لامتنع ان يتصور الجنس بدون فصل من فصوله وهو بط مطلقا فتعين ان المراد
كون الفصل علة لعوارض الجنس بدون فصل من فصوله في الذهن اعني انه علة
لحصوله وزوال ابهامه كما قرره (وكانا فصلنا هذا البحث في رسالة تحقيق الكليات) فانه قال

هناك ان العقل في الصور التي يدركها بذاتها الابالانها يقف على حده هو الماهية النوعية فاذا حصل فيه صور مطابقة لها انتهت سلسلة الصورة والصورة الجنسية ناقصة تكملها صورة الفصل وليس معنى العلية الا هذا التكميل او ازالة الابهام ثم ان مراتب التكميل والازالة تختلف بحسب مراتب الاجناس فان الجنس العالي فيه ابهام كثير ونقصان عظيم فاذا انضم اليه فصل قبل ابهامه ضعف نقصانه وكذا ينقص الابهام ويزداد الكمال بضم فصل فصل الى نوع نوع مثلا اذا حصل في ذهابك صورة الجوهر ترددت في انواعه الخمسة فاذا انضم اليها ذو الابعاد الثلاثة حصل صورة الجنس وزال ذلك الابهام العظيم وترددت في النباتات والجماد والحيوان فاذا اقترن به الذمى انتقض الابهام وهكذا الى النوع لا يقال الابهام والتردد العقلي باقيا في النوع فكيف يكون هو ماهية محصلة والجنس ماهية غير محصلة لانا نقول الابهام في الاجناس انما هو بالنظر الى الماهيات والحقايق المختلفة وفي الانواع الابهام بحسب الماهية اذا صارت كاملة معينة بل بحسب الاصناف والاشخاص المختلفة بالامور العارضية الخارجية مع الاتحاد في الماهية (كما ظن جماعة) بانهم قالوا ان الناطق مشترك اشتراكا مبنويا بين الانسان والملك وهو تمام المشترك بينهما فيكون جنسا لهما والحيوان فصل يميز الانسان عنه وهو تمام المشترك بين انواع الحيوانات والناطق فصل يميزه عن سائر الانواع وقوله (هذا انما يتم اذا كان الفصل علة للجنس) تأييدا لذكره اولا من ان المدعى عليه الفصل طبيعة الجنس فان هذا التفرع انما يتم على هذا التقدير لاعلى تقدير كون الفصل علة للخصه وهو ظ (لامتناع ان يكون لماهية واحدة جنسان في مرتبة واحدة) اي جنسان لا يكون احدهما جزءا للآخر وجنسا له وذلك لانه اذا انضم الفصل الى احدهما فان تحصل نوعا اي صار مطابقا لتمام الماهية النوعية بالنسبة الى ذلك الجنس ولا مدخل للجنس الآخر في حصول ذلك النوع فلا يكون جنسا له وان لم يحصل بانضمامه نوعا كاملا بالقياس اليه بل احتاج في ذلك الى الجنس الآخر لزم ان لا يكون الفصل وحده فصلا اذ لا معنى للفصل الا ما يحصل ويتكامل به الماهية الناقصة المجهمة بل يكون المجموع من الفصل والجنس الآخر فصلا هف فلو اقترن به فصل واحد بجنسين في مرتبة واحدة لكان ذلك في نوعين متباينين فيلزم تخلف المعلول عن علته ولا محذور في اقترانه باجناس متعددة في مراتب مختلفة كالناطق في نوع الانسان بجميع اجناسه القريبة والبعيدة (وهو لا يدل على ذلك) يريد ان ثابت آتفا من ان الفصل لا يقارن في مرتبة واحدة الاجنسا واحدا لا يدل على ان الفصل لا يقوم في مرتبة واحدة الانواع واحدا الجواز ان تكون تلك الماهية الواحدة المركبة من الجنس الواحد والفصل المنضم اليه نوعا اضافيا مقوما لانواع متعددة في مرتبة واحدة فيقول ذلك الفصل ايضا مقوما لها كذلك كالحساس فانه اذا

اقترن بالجنس التامى وتحصل منهما الحيوان المقوم لانواعه كان هو ايضا مقوما لهما في مرتبة واحدة واذا بطل هذا فالجواب ان يقال الفصل القريب لا يقوم الانواع واحدا في مرتبة اذ لو قوم نوعين كذلك لتخلف المعلول عن علته لان الجنس القريب لكل منهما لا يوجد في الآخر ثم ان المص ذكر الحكم الثاني والثالث معا واراد فهمما بذكر التخلف فوجهه الشارح بانه دليل مشترك بينهما كما عرفت فلذلك عقبهما به وزعم آخرون ان الثالث نوع لثاني فلذلك اورده بينه وبين دليله وتعدد الفصول البعيدة لا يستلزم توارد العال على معلول واحد لان كل بعيد علة الجنس الذي في مرتبته ولا شك ان طبيعة الجنس في مرتبته قبل اقتران الفصل بها امر واحد بالذات فيتم ان يتوارد عليها علتان كالواحد بالشخص للاشتراك في استلزام المح (لا يقال هذه التفاريع) اراد بها ماعدا الاول من الفروع فان الآخر مبنى على امتناع التوارد والسابقين عليه مبنيان على امتناع التخلف وتقرر الجواب ان الجنس لا ينفك عن الفصل اذ لا تصور الفصل خاليا عن الجنس ولو كان علة فاعلية له لكانت موجبة اى مستقلة بالتأثير بحيث يمتنع ان لا يوجد معها معلولها ومن الظ امتناع التخلف عن العلة الموجبة وكذا امتناع التوارد على انا نقول لا يجوز تعدد العلة الناقصة من جنس واحد كفاعلية والمادية وغيرهما لانها اذا تعددت لزم الاحتياج وعدم الاحتياج معا لان احدهما مع الثاني العلل كافية في المعلول فلا حاجة الى الاخرى وبالعكس فتعدد العلل الواحدة من جنس مستلزم تعدد العلل التامة (واذا تركبت ماهية) من الحيوان والايض كان كل منهما جنسا وفصلا قريبا يقارن جنسين في مرتبة واحدة فان الابيض يقارن الحيوان والجماد والحيوان يقارن الابيض والاسود فقد ثبت الاحكام الثلاثة وبطل ما ادعوه من انتفاءها وقوله (او يخرجوا خروجا) اشارة الى ان عبارة الكتاب يحتمل وجوها اربعة ما لهما في المعنى واحدا وان (قال هذا يبطل قاعدة العلية) هذا قسم لقوله (فان قال قائل هذا) اي الجواب المبطل لتفسير الامام يبطل الحكم الرابع ايضا فيكون الاشكال واردا على القائلين والمراد ان قوله (وللقائلين بالعلية) يحتمل توجيهين (لكن الاول منهما) انسب بما في الكشف ووجهه لان قاعدة العلية ان الفصل علة الجنس اذ للخصه منه ولا وجه يبطلها) وذلك لان ابطالها انما يظهر اذا كان هناك جنس او خصه منه ولا يكون الفصل علة وفيما نحن فيه لم يوجد شيء منهما قال صاحب الكشف يشكك على الامام بان الحساس والمتحرك بالارادة ان كان كل منهما فصلا قريبا للحيوان فقد انحرم تفسيره وان كان الفصل القريب مجموعهما كان كل منهما فصلا بعيدا ولا يكون فصلا لجنس الحيوان لمساواته اياه بل فصلا يفصله فاذن كل منهما فصل لمجموعهما وعاد الاشكال ولا يجوز ان يكون الفصل مجموعهما لامتناع كون الشيء كمال الجزء المميز بالنسبة الى نفسه بل كل واحد منهما قد بطل تفسيره واما القائلون بالعلية فلهما

ان يخرجوا ذلك بان العلة القريبة للخصلة الفصل القريب وذلك مجموعهما ثم ان كان كل منهما فصلا قريبا للمجموع فلا امتناع فيه لانه ليس فيه طبيعة جنسية حتى يلزم المحذور المذكور اى توارد العلة على معلول واحد وينخرم قاعدة العلية بل كل ما يتركب من امرين يساويه كل منهما كان كل منهما فصلا قريبا وكل ما تركب من طبيعة جنسية وامرين متساوين له كان الفصل القريب مجموعهما ويكون كل واحد منهما فصلا بعيدا ولا ينخرم قاعدة العلية ولا التقسيم الخمس فعليك بالتأمل (لا يقال مع تقويم الفصل) اى ما ذكرته انما يتم اذا كان الفصل جزءا للنوع في الخارج وليس كذلك بل هو جزء مقوم له في الذهن ومعنى تقويمه اياه ما ذكره من المطابقة فلا يجب ان يكون فصل النوع المحصل وجوديا شئ من المعرف لجواز حصول المطابقة بامر عدمي كالخط فهذا السؤال يشمل على منع ونقض اجاب عن المنع بقوله (هب ان الفصل) اى نحن نقول ان الفصل مقوم للنوع في الخارج كما ذهب اليه طائفة ومبنى كلامنا عليه واذا اخترنا ما ذهب اليه المحققون قلنا من المستحيل ان يكون عدمي باحد المعنيين محذا في الجمل والوجود مع النوع المحصل في الخارج واما الجواب عن النقض بان يقال ان ادعيت ان ماهية الخط ما ذكرتموه فلانم انه نوع محصل وان ادعيت انه لازم من لوازم ماهية فلا يمكن النقض (حتى لا يروا بأسا ان يجعلوا الحيوان الغير الناطق نوعا محصلا) من الحيوانات جنسا للحيوان العجم وهكذا يكون الحيوان قد انقسم قسمته واحدة مقيدة بالناطق وعدمه الى نوع وجنس معا (فان السلوب او ازم الاشياء بالنسبة الى معان ليست لها اراد) باللوازم الامور الخارجية فان السلب قد لا يكون لازما كما اذا لم يكن السلوب بمنع الثبوت للسلب منه وقد يكون لازما فقول السلب ثابت للشئ بالقياس الى معنى ليس هو للشئ والفصل ثابت للشئ في نفسه فلا يكون السلب فصلا (نعم ربما لم يكن للفصل اسم محصل فيضطر الى استعمال السلب مقامه وهو بالحقيقة ليس بفصل بل لازم عدل بالفصل (عن وجهه الى) ذلك (اللازم) كما اذا فرض ان ليس غير الانسان من الحيوانات الا الصاهل وكان الصاهل في نفسه فصلا لذلك الغير ولم يكن مسمى باسم محصل قبل غير الناطق واريد به معنى الصاهل كان غير الناطق حيث تدل الادلالة الفصل قائما مقامه واما اذا كان اعم من فصل كل واحد واحد من انواع الحيوان كما هو الواقع لم يدل لالة بشئ من تلك الفصول قال شارح وهذا الذى ذكره الشيخ من اقامة غير الفصل بمقامه لا يختص بالسلب بل يجري في اللوازم الوجودية ايضا فانه اذا لم يطالع على حقيقة الفصل فرما يعبر عنها باقرب لوازمها المحصلة كالناطق مثلا فان اشتبه تقدم احد اللازمين على الاخر عبر عنها بهما فيتوهم من ذلك تعدد الفصل في مرتبة واحدة كالحس والحركة اللازمين لفصل الحيوان المجهول حقيقته (يتمتع ان يكون لكل فصل فصل) قد سبق انه لا يجوز ان يكون للفصل جنس فاشار (ههنا

(الى)

الى انه لا يجوز ان يكون للفصل فصل مقوم لانه يجب الانتهاء الى فصل لاجزائه والا تركب الماهية من اجزاء غير متناهية وهو محال) في الماهيات المعقولة بكنهها اما بالعقل واما بالامكان (والا لكان) اى عدم دخول الجنس (ذاتيا للنوع) لان جزء الفصل جزء للنوع فلزم ان يكون الامر السلبي العدمي ذاتيا للنوع المحصل وهو محال (وليس كل جزء جنسا او فصلا) اذ قد يتركب الماهية من اجزاء غير محمولة امامة مشابهة كاشعة من احادها او غير متشابهة كالبيت من السقف والجدران لا يكون شئ من تلك الاجزاء جنسا ولا فصلا لكونها غير محمولين وقد يتركب من اجزاء محمولة فيكون كل واحد من هذه الاجزاء اما جنسا او فصلا بامر من انحصار الاجزاء المحمولة فيهما لكن لا يجب ان يكون بعضها جنسا وبعضها فصلا بل جاز ان يكون كلهما فصلا لما عرفته من احتمال تركيبها من الامور المتساوية (فليس كل ماهية مركبة يكون تركيبها من الجنس والفصل ولا كل ماهية مركبة من اجزاء محمولة) يكون تركيبها (واحجوا عليه بان الماهية اذا تركبت من جزئين محمولين) فلا بد ان يكون تركيبها من جنس وفصل واما اذا كان احد الجزئين اعم من الاخر فقط واما اذا تساوى فلان تلك الماهية مشاركة لاحدهما في طبيعته لان ذلك الجزء صادق عليها وعلى نفسه وهو تمام المشترك بينهما مع كونهما مختلفين بالحقيقة فيكون جنسا لهما والجزء الاخر فصل للماهية المذكورة لانه جزء مساو لها فتميزها في الجملة تميزا ذاتيا وهذا القدر كاف في اثبات كل من الجزئين جنسا باعتبار وفصلا باعتبار آخر وبه يتم المقصود فلا حاجة الى قوله (والماهية المركبة مخالفة له) الى آخره الا انه اراد ان يثبت ما اشار اليه تعريف الشفاء من ان الفصل انما يكون فصلا اذا كان ممزعا عما شارك الماهية في الجنس وينجبه عليه انا لانسلم ان الجزء الاخر يميز الماهية بالقياس الى ذلك الجزء كيف وهو صادق على ذلك الجزء ايضا وان كان صادقا صادقا عارضا فان اخذ مع وصف كونه ذاتيا حتى يختص بالماهية ورد ان وصف الذاتية امر اعتباري فلا يكون المأخوذ معه فصلا للماهية الموجودة وقد مر مثله في بيان حصر الجزء في الجنس والفصل وهو اى النظر الذى اشار اليه ليس بوارد ههنا لانه كلام على (سند المنع بخلافه) ثمة اى في باب الجنس لو روده هناك على مقدمات الدليل (والعرض العام) يخرج عن تعريف الخاصة بالقييد الاول والنوع وفصله القريب بالقييد الثانى والجنس والفصل البعيد لكل واحد منهما قال الشيخ في الشفاء الخاصة المعتبرة عند المنطقين اعني احدى الخمسة هي المعقولة على اشخاص نوع واحد في جواب اى شئ هو لا بالذات سواء كان نوعا اخيرا او لا ولا يبعد ان يعنى حدا بالخاصة كل عارض خاص باى كلى كان ولو جنسا اعلى ويكون ذلك حسنا اجدا لكن المتعارف جرى في اراد خاصة على انها خاصة للنوع ونالية للفصل قوله (فبالقييد الاول وهو قوله اكثر من طبيعة واحدة ويخرج

(الخاصة) وكذا يخرج به النوع وفصله القريب وبالقيد الأخير يخرج الجنس والفصل البعيد ولعل المصنف نسي اصطلاحه في تخصيص الذاتي بجزء الماهية او غيره الى ما بدأ أول نفس الماهية ايضا والا انتقض رسم الخاصة بالنوع ولم يخرج النوع (عن الرسمين بالقيد الأخير) كما ذكره بل يخرج عن تعريف العرض العام بالقيد الأول كما ذكرناه وحق العبارة ان يقال العرضي العام لانه اخذ قسمي العرضي الذي يقابل الذاتي فلما خفف بمحذف الياء المشددة صار اسم العرض مشتركا بينه وبين ماهو قسم الجوهر فصار مظنة للانحداد فاحتجج الى الفرق بتلك الوجوه التي اخرها منظورية (لانه ان اراد جنسية ذلك العرض) القسم (بالقياس) الى (معروضاته) فهو ظاهر البطلان وان اراد جنسيته في الجملة (فهذا العرض) الذي نحن فيه ايضا (فديكون جنسا) كما ليوان فانه عرض عام للناطق وجنس للانسان وكالاشي فانه جنس للاشي على القدمين والماشي على اربع قوائم فلا يكون عروض الجنسية فارقا بينهما فلا اعتبار في ذلك التخصيص بجهة العموم والخصوص يعني ان من خصص اسم الخاصة المطلقة بالشاملة اللازمة وادرج القسمين الباقيين في العرض العام لم يراع في التسمية معنى الخصوص والعموم كما هو حقها بل اهملها حيث جعل المتصف بمعنى الخصوص خارجا عن الخاصة ومندرجا في العرض العام وفي وجوب مساواة الرسم للرسم كلام استطاع عليه وانما لم يتعرض للانتفاع بالزوم قصدا بناء على ان الخاصة لا تكون بينة الا بعد كونها لازمة واما ان الزوم بالعكس فلان اللازم البين ما يلزم من تصور الماهية تصوره لاما يلزم من تصور متصورها فلا يصح حينئذ قوله لو لم تكن الخاصة لازمة بينة لم يلزم من معرفتها معرفة ماهية خاصة له فلا يصح التعريف بها بل الصحيح ان يقال لو لم يكن بينة لم يلزم من معرفة الماهية معرفة الخاصة وذلك لا بقدرح في كون الخاصة معرفة لها كما لا يخفى فان قلت تقدير هذا السؤال ان يقال المعروف ان الخاصة معرفة للماهية فلا بد ان يكون تصورهما مستلزما لتصور الماهية فيكون تصورهما معا كافيين في الجزم بالزوم بينهما فتكون الخاصة المعرفة لازمة بينة بالمعنى الاعم وهو المطوب وقد تبين من هذا التقدير ان قوله الماهية ملزومة للخاصة مستدرك في السؤال وانما ذكره ليخيل به ان الزوم من جانب الخاصة لامن جانب الماهية كما هو اللازم من كونها معرفة لها ولما كان هذا التخييل مستبعدا جدا اذ كون الماهية ملزومة للخاصة اول المدعى غير الشارح عبارة الكتاب في السؤال الى قوله فان قلت (اذا كانت الخاصة معرفة للماهية كان تصورهما مستلزما لتصور الماهية) الى آخره (وانما يكون) كذلك (لو كانت النسبة بينهما متصورة ولم يتوقف الزوم) في الجزم به (على امر آخر) وهو ممنوع اذ من الجائز ان يلزم من تصور الخاصة تصورها ولم يلاحظ العقل في هذه الحالة النسبة بينهما ولو فرض انه لاحظها لجاز ان يتوقف

(جزمه)

جزمه بهذا الزوم الذهني على امر آخر سوى تصور الطرفين والنسبة على قياس الزوم الخارجي وليس يمكن ان يقال ههنا المراد من تعريف الخاصة للماهية ان تصورهما يستلزم تصورهما مع التصديق بالزوم الذي بينهما على قياس ما قبل في تعريف اللازم البين بالمعنى الاخص من ان المراد به ما يلزم من تصور الماهية تصوره مع التصديق بالزوم ثم ان الاولى الذي اشار اليه انما هو على طريقة القوم دون ما هو المختار عنده لما سذكروه من ان ادنى مراتب التعريف هو التمييز عن بعض الاغيار وقد يحصل ذلك من العرض العام فحصوله من الخاصة الغير البينة يكون اولي ومن الخواص المركبة ما ذكر في تعريف الجوهر من انه موجود لا في موضوع لان الموجود اعم منه لصدقه على العرض وكذا لا في موضوع لصدقه على المعدوم والمراد بالخاصة البسيطة ما لا يكون خصوصها ناشيا من تركيبها فمثل قولنا الضاحك الكاتب خاصة بسيطة لكل واحد من جزئيه وكذا ما كان احد جزئيه خاصة والاخر اعم كالاشي الكاتب فانه لا يعد خاصة مركبة بل لا بد في تركيبها من ان يكون التياهما من امور كل واحد منهما اعم بماهي خاصته (كشاركة الجنس والفصل) هما ان كانا قريبين كانا مجموعين على النوع في طريق ماهو قطعان كانا بعيدين فقد يحملان عليه كذلك وقد بدخلان في الجواب كما في العبارة المطنبة والموجزة والشارح اعتبر القربين واجماز العبارة فلذلك حكم بانهما يحملان على النوع في الطريق وبان ما يحمل عليهما من الفصول والاجناس البعيدة اما كانتا في طريق ماهو او داخلا في جواب ماهو فانه بالقياس الى النوع يكون داخلا في الجواب ومن المشاركات بين الجنس والفصل ان رفعهما على لرفع ما قيس اليه من الانواع وهذه المشاركة كما ذكر في الشفاء تابعة لمشاركة اخرى هي الاصل اعني كون كل واحد منهما جزء الماهية النوعية مقومالها ولقد احسن صاحب الكشف حتى اتى بكلمة جامعة فقال مشاركة الجنس مع الفصل في كونه جزءا لماهية النوع وتبعه خواص الجزء وفي كونه جزءا محمولا وتبعه خواص ذلك وهو انه وما يحمل عليه في جواب ماهو او يدخل في هذا الجواب او في طريق ماهو فهو محمول على النوع المتقوم به من طريق ماهو او يدخل في جواب ماهو بالنسبة اليه وفي انه احد جزئي الحد التام وهي اى المشاركة الثابتة بين الكليات الخمس (محصرة في عشر مشاركات) حاصلة من انضمام واحد من الخمسة الى كل واحد من الاربعة الباقية وانضمام واحد من الاربعة الى كل واحد من الثلاثة الباقية وانضمام واحد من الثلاثة الى كل واحد من الاثنين الباقيين وانضمام احد الاثنين الى الآخر (كشاركتها النوع في انها تقدم على ماهي له) اى الجنس متقدم على ماهو جنس له وكذا الفصل والنوع وفي انها ذاتية بالمعنى الاعم وفي ان رفعها وجب رفع ما نسبت هي اليه وكشاركتها الخاصة في ان كل واحد منهما احد

جزئى المعروف التام فالجنس والفصل للحد التام والخاصة للرسم التام وكشاش كتهما
العرض العام على رأى فى ان كل واحد منهما قد يكون اعم من النوع فى الجملة (ونخصر)
المشاركة الثلاثية (ايضا فى عشرة) تحصل من انضمام واحد من الخمسة الى كل
واحد من المركبات الستة الثمانية من الاربعة الباقية وانضمام واحد من الاربعة الى كل
واحد من المركبات الثلاثة الثمانية من الثلاثة الباقية التى هى عاشر الاقسام (كشاش كتهما
الخاصة والعرض العام فى انه يوجد منها ما يكون جنسا عاليا او مساويا له) بخلاف النوع
مطلقا وفى ان كل واحد منهما مقول على كثير بن مختلفين بالحقايق اما وجوبها كافى الجنس
والعرض العام واما امكانا كافى الخاصة والفصل بخلاف النوع الحقيقى والمشاركة الرباعية
خمس حاصلة من اسقاط كل واحد من الخمسة والمشاركة الخماسية واحدة كشاشك
الخمس فى انها وما يحمل عليها حلا كليا على ماتحتها وانها تعطى ماتحتها الاسم
والحد وانها يوجد منها ما يجب دوامه لما تحته وانها من باب المضاف وقد ظن بعضهم من
قولهم الكليات مشاركة فى اعضائها لما تحته اسمها الواحد ان تحته عن الكليات الطبيعية
وقد عرفت انت انهم اخذوا المفهومات المنطبقة التى هى من باب المضاف وجعلوها
اوصافا عنوانية وحكموا عليها بما يمدى منها الى الطبيعيات التى هى ذوات تلك
الاوصاف (فمجموع المشاركات ستة وعشرون) اى انواعها كذلك ويمكن
ان يكون فى كل من تلك الانواع وجوه من المشاركات كما نهت عليه فى بعضها واذ اعلم
المشاركة بين اثنين من الخمسة فى شئ علم ان كل واحد منهما يباين الثلاثة الباقية فى ذلك
الشئ وعلى هذا القياس المشاركة بين ثلاثة اربعة واذ ايقن مفهومات الكليات وقيس
بعضها الى بعض وقف على المناسبات التى بينها فلذلك ترك المصنف ذكر البيانات
والمناسبات عقيب المشاركات التى اشار بمجملا اليها والحق انها لا يخفى على المفصل
تفاصيلها (الا ان تورد منها) اى من المذكورات التى هى البيانات والمناسبات بعض
ما لورد الشيخ فانه نقل فى الشفاء عن صاحب الكتاب المدخل الذى هو اول من صنف
فى الكليات الخمس وجوها من البيانات وزيف بعضها فترك الشارح ما زيفه منها
وانما قال (يحوى الفصل بالقوة) اى بالامكان ليندرج فيه الجنس على تقدير انحصاره
فى نوع واحد فانه حاو لفصله بالامكان وان لم يكن حاويا له بالفعل ومعنى قوله (بل يقع
لمقابلته انه) يبقى لمقابل ذلك الفصل (فصل) من الجنس يجوز ان يقارنه ذلك المقابل
وفى قوله (اذ قد يوجد له الفصل المعين وقد لا يوجد له وهو انما يوجد للجنس) نوع
حزاة والاولى الموافق لعبارة الشفاء ان يقال اذ قد يوجد للفصل المعين وقد لا يوجد له
ومنهم من شكك فى هاتين المتباينين فقال ان من الفصول ما يقع خارجا من طبيعة الجنس
فلا يكون حاويا له ولا اقدم منه بحيث ترتفع طبيعة الفصل بارتفاعه وذلك مثل الانقسام
بمتساو بين فانه فصل للزوج فيما يظن مع وجوده فى خارج العدد الذى هو جنسه

(واجب)

واجب عند بان فصل الزوج هو الانقسام بالفعل الى متساو بين وليس فى خارج
العدد اعنى الخط والسطح والجسم الانقسام اليهما بالفعل وقوله (على ما حصلنا
من مفهوم المقول فى جواب ماهو) اشارة الى ما تقدم من ان المراد بالمقول فى جواب
اى هو المير الذى لا يصلح لجواب ماهو وحينئذ فلا يجوز اجتماع هذين الوصفين
فى شئ واحد متساو الى امر واحد باعتبار بن مختلفين قال الشيخ هذه المباني صحيحة
على ذلك الوجه الذى ذهبنا اليه فى تفهيم المقول فى جواب ماهو والمقول فى جواب
اى شئ هو لان احدهما فى قوة السلب للآخر واما على اصول هؤلاء فليس بينهما
قوة السلب اذ لا يمنع ان يكون بالقياس الى ما يشاركه فيه مقولا فى جواب ماهو
وبالقياس الى ما يمانده فيه مقولا فى جواب اى شئ هو فهذا القدر لا يمنع ان يكون
جنس الشئ فصلا له ايضا باعتبار بن (وبان الجنس القريب لا يكون الا واحدا)
الجنس فى اى مرتبة كان فانه فى تلك المرتبة جنس قريب ولا يكون الا واحدا لما عرفت
من امتناع جنسين فى مرتبة واحدة لماهية واحدة بخلاف الفصل فانه يجوز تعدده فى
مرتبة واحدة اذا لم يشترط فيه ان يكون كمال الجزء المير فى مرتبة (كالجاس والمحرك
بالارادة) فانهما على ظاهر الامر فصلان قريبان الحيوان والاجناس المتداخلة التى
تكون بالآخر جنسا واحدا كالجوهر والجسم التامى فانه قد دخل بعضها فى بعض حتى
صارت بانضمام فصل الحيوان اليها جنسا واحدا هو الحيوان والفصول الكثيرة التى
لا تتداخل كالقابل للابعاد والتامى والحساس والمحرك بالارادة والناطق اذ لا تتداخل فى
شئ منها اصلا والجنس كالمادة اى بالقياس الى النوع والفصل كالصورة بالقياس اليه ايضا
(ولا يتم بيانه) اى لا يظهر مما ذكر بيانها (الا بان يقال والذى كالمادة لشيء يخالف الذى
كالصورة له) اى مبينة لاستحالة ان يكون الشئ الواحد كالمادة كالصورة معا بالقياس
الى امر واحد وذلك اى كونها كالمادة والصورة للنوع لان الطبيعة الجنسية عند
الذهن قابلة للفصل الذى كالصورة واذ احقة الفصل (صار) اى الجنس (نوعا
مقوما) فنحصلا (بالفعل كحال المادة والصورة) المقيستين الى متركب منهما وقد
ظهر من هذا البيان ايضا ان الجنس كالمادة للفصل الذى هو كالصورة له واما انهما
ليسا بمادة وصورة للنوع فلانهما لا يحملان بالمواطاة على المتركب منهما ولا يحمل
احدهما على الاخرى بخلاف الجنس والفصل فانهما يحملان على النوع ويحمل
احدهما على الاخر (ولان المادة) الواحدة (لا تجمع فيها صورتان متقابلتان الا فى
زمانين) بخلاف الجنس اذ يلحقه فصول متقابلة فى زمان واحد (والجنس بيان النوع)
فانه يجوز بالمعنى الذى ذكر بينه وبين الفصل والنوع لا يحوى الجنس وليس هذه المباني
من المباني بالسبب والايجاب فى اول الامر لان المسلوب ليس هو الموجب وانما يكون
كذلك لو قيل الجنس يحوى النوع والنوع لا يحوى نفسه لكن صورة هذه المباني ان

النوع لا يكافئ الجنس في الجنس عند النوع وهذا لا يتأتى الا بين مختلفين وقس عليها ما هو من نظائرهما وكل واحد من الجنس والنوع بفضل على الآخر لوجه لا يفضل به الآخر عليه فالجنس بفضل بالعموم اذ يتناول موضوعات خارجة عن موضوعات النوع وهو يفضل على الجنس بالمعنى فان الانسان مثلا يتضمن معنى الحيوانية ومعنى خارجا عنها وهو النطق والنوع مقول في جواب ما هو والفصل واقع في طريق ما هو وفي جواب اي شيء هو بدون النوع فان الانسان وان صلح جوابا عن قولنا اي حيوان هو لكنه ليس له ذلك اولاً وبذاته بل بسبب النطق والفصل اقدم من النوع لانه علته ونسبته اليه نسبة الصورة الى المركب كما مر والذاتيات الثلاثة تباين العرضين بانها يتقدمهما لانهما انما يلحقان بعد النوع على احد الانحاء المذكورة وبان الذاتيات لا تقبل الزيادة والنقصان والشدّة والضعف كما هو المشهور بخلاف العرضين فانهما قد يقبلانها وخاصة النوع يتمتع ان تكون مشتركة بين جميع الموجودات بخلاف العرض العام فانه قد يكون كذلك فهذه عشر مبادئ تخصر المبادئ فيها لان الاعتبار منها ما يكون بين اثنين من الخمس مع قطع النظر عن كونه مشتركاً او غير مشترك فاعتبرها بين كل واحد منها وبين الاربعة الباقية وهكذا الى ان يستوفي اقسامها (حتى ربما مجتمع الخمسة) في شيء واحد مقياسا الى امور متعددة كالحساس فانه كالنوع من المدرك وجنس السميع والبصير وفصل الحيوان وخاصة للمحرك بالارادة وعرض عام للناس طق وليس الجنس جنسا للفصل ولا الفصل نوعا له والاحتاج الى فصل آخر فيكون هو الفصل بالحقيقة وذلك لان الفصل كما مر يحصل للجنس ومعين مبر له فلو كان الجنس داخلاً فيه لم يكن مبراً ومحصله الا القيد الاخر ضرورة ان الشيء لا يحصل نفسه ولا يغيرها وقد نبه على عدم دخوله فيه بالمثل وقال لود دخل الحيوان في مفهوم الناطق لكان قولنا حيوان ناطق بمنزلة قولنا حيوان هو حيوان ذو نطق وهو بط قطعاً وهذا بعينه جار في سائر الامثلة وبالحقيقة (قول كل واحد من الاربعة عند الحصول انما هو على النوع) يعني ان الكليات الاربعة ناقصة في نفسها اما نقصان العرضين فقط واما نقصان الجنس والفصل فلانهما لا يوجدان استقلالاً والماهية الكاملة المستقلة هي النوع وحده فلذلك اذا حل بعض الكليات على بعضها حلاً متعارفاً كان ذلك الحل راجعاً الى النوع وافراده المتأصلة في الوجود فاذا قلنا كل حيوان ماش كان معناه كل ماصدق عليه الحيوان من الانواع وافرادها ماش فاذا قلنا كل ناطق كاتب بالامكان كان مرجعه الى الانسان وافراده وقس على ما ذكرناه نظائره فقاط الاحكام المتعارفة انما هو النوع وافراده بما ذكر وما ذكر من ان قول الجنس على الفصل قول العرض العام فانما يكون كذلك بالنسبة الى مفهوم الفصل واذا جعل الفصل وصفاً عنوانياً وحل الجنس عليه كان حال الجنس متغيراً بالنسبة الى ذلك الوصف العنواني لا بالمقياس الى ما صدق عليه بالحقيقة

اعني النوع وافراده وكذا الحال فيما عداه ومن ثمة نرى المحققين في المحصورات يقتصرون الحكم في الافراد الشخصية ان كان الموضوع نوعاً او مائساو يه من الفصول والخاصة وفي الافراد الشخصية والنوعية ان كان جنسا او نحوه من الاعراض العامة والعرض العام بالمقياس الى الجنس قد يكون خاصة) كالنقل بالارادة فانه عرض عام للانسان وخاصة للحيوان وقد لا يكون خاصة لشيء من الاجناس اذا كان قد يعرض لغير تلك المقولة كما تناف قبول الشدة والضعف فانه عرض عام للانسان وليس خاصة لشيء من اجناسه واعلم ان هذه الخمسة قد يتركب بعضها مع بعض بطريق الاضافة فالجنس يتركب مع الفصل (فنقول جنس الفصل ليس يجب ان يكون جنسا بل قد يكون فصل جنس) فان المدرك جنس للناطق وكذلك ذو النفس مع ان كل واحد منهما فصل لبعض اجناس الانسان وههنا بحث وهو ان جنس الفصل غير معقول قطعاً كما سلف بحقيقة وايضا قوله ليس يجب ان يكون جنسا يلوح منه ان جنس الفصل يجوز ان يكون جنسا للنوع وهو متناف لما مر من قوله الجنس عرض عام للفصل اذ يلزم ح ان يكون جنس النوع عرضاً عاماً لفصله ومقوماً له ايضاً لا يقال ما مر انما هو في الجنس القريب لاننا نقول جنس الفصل لو كان جنسا للنوع فاما ان يكون جنسا قريبا وبعبداً والاول بط لما ذكره وكذا الثاني لان الجنس البعيد جنس للجنس القريب الذي هو عرض عام للفصل فيكون متافياً لما ذكره من (ان جنس العرض لابد ان يكون عرضاً عاماً) كاللون فانه جنس للابيض الذي هو عرض عام للانسان وذلك لانه لو لم يكن عرضاً للنوع لزم ان لا يكون العارض بتمامه عارضاً لضرورة ان يقوم النوع لا يكون عارضاً له بل العارض هو القيد الاخير فان قبله ليس المجموع المركب من العرض العام والجنس عرضاً عاماً للنوع قلنا ان الكلام في الاعراض الحقيقية التي لها مبادئ عامة بالنوع تكون تلك الاعراض مأخوذة منها كالمشي والابيض ذلك المجموع وان كان خارجاً عن النوع الا انه امر اعتبره العقل واحداً عارضاً له (وجنس العرض) العام (بالمقياس الى جنس النوع قد لا يكون عرضاً عاماً بل) خاصة فان الملون خاصة لبعض اجناس الانسان (وجنس الخاصة) قد يكون خاصة كاللون فانه جنس للابيض الذي هو خاصة للجسم وقد لا يكون كالتكليف الذي هو جنس للمتجيب الخصوص بالانسان (وخاصة الجنس) قد يكون خاصة للنوع وقد يكون عرضاً عاماً وهو وظ (وكثيراً ما يكون خاصة الفصل خاصة) للنوع فان الفصل اذا كانت له خاصة خارجاً عن النوع كانت خاصة له ايضاً لان افراد الفصل هي افراد النوع لكن خاصة الفصل قد يكون داخلية في النوع كما اذا تركب ماهية من امرين متساويين او كان لماهية واحدة فصلان في مرتبة واحدة كالحساس والمحرك بالارادة وكل واحد منهما خاصة للآخر ومقوم للنوع وعرض الجنس (عرض) للنوع بلا شبهة من غير عكس كلي لان من العوارض

العامه للنوع ما هو خاصه للجنس كما مر وعرض النوع بالنسبة الى الفصل عرض ولا يعكس
كلية فان الجنس عرض للفصل ومقوم للنوع هذا ما نحصل (من كلام الشيخ)
في البينات والمناسبات (وعليك الاختيار) والانه ان يظهر لك صحته عن فساده
(والاعتبار بما تقدم) من تفاصيل احوال الكليات هل يتطابقان اولاً (فاختلاف
الكل وانقسامه الى الخمسة انما هو بالنسبة الى الجزئيات الحقيقية لا الاعتبارية)
لم يرد بالحقيقة ههنا ما تكون موجودة في الخارج وباعتبارية ما يقابلها بل اراد
ما تكون فردية بحسب الحقيقة دون الاعتبار وان كانت متوهمة كافراد العنقاء مثلاً
بمخلاف حصص الكليات فانها نفس طابعها وكونها افرادها انما هو بحسب اعتبار
العقل حيث اعتبر تقيداً بما يخصها من الامور الخارجة عنها المقارنة ايها واما
قيد الخارجية في عبارة النص فاما ان يؤول بما ذكرناه او يحتمل على ان المقصود الاصل
معرفة احوال الحقائق الخارجية مقيسة الى افرادها الحقيقية (في غاية الصعوبة) فان
اجتناس تلك الحقائق تشبه باعراضها وفصولها بخواصها والتميز بينها بما ذكر من
خواص اذ انيات امشكل جداً كيف واكثرها مشتركة بينها وبين الاعراض اللازمة
وهذا هو مراد الشيخ من صعوبة معرفتها فلا ينفى فيه ما ذهب اليه ابو البركات من سهولة
معرفتها بالنسبة الى المعاني المعقولة من حيث هي معقولة لنا ومسمومة بالفاظ بحسب
وضعنا وكذا الحال في معرفة الحدود بالاعتبار بن قال صاحب الكشف ومن الطق
المقربة الى معرفتها القسمة كما تبين لك في فصل البرهان (الذي هو المقصد الاقصى من
قسم التصورات) فان ما بين في مباحث الكليات (كانت مقصودة) من حيث يتوقف
عليها القول الشارح (وما ذكرنا من ان الافكار معدة) قيل توجيه السؤال
ان يقال التعريف فكر والفكر معدو المعدليس بسبب فلا يصح جعل التعريف سبباً و
عليه ان التعريف بالمعنى المصدري فكر لا بمعنى المعرف الذي جعل تصويره سبباً وتقرير
ما ذكره من الجواب ان الافكار حركات النفس وانتقالاتها في معلوماتها وهذه الحركات
هي المعدات لفيض المطالب من المبدأ الفياض على النفوس الناطقة كما ذكره
(لا العلوم المرتبة) فانها ليست معدة لها (ضرورة كونها مجامعة للمطالب) والمدلل شي
لا يجامع قال الشارح هذا الجواب منظوره فيه لان العلوم المرتبة ليست مادية موجبة للعلم
بالمط والواجب حصولها مادام العلم بالمط حاصل وليس كذلك لانه اذا علم المظمنها فكثيراً
ما تلاحظه النفس ولا يلاحظها تلك الامور المرتبة الا يرى ان المهندس يحزم بكون زوايا
المثلث مساوية لقائمتين مع غفلته عن المقدمات التي اكتسبها منها فكذا الحال في التصورات
المكتسبة قال فتلك العلوم معدة بمحدث العلم بالمط ولا امتناع في كون المعدلات بمحدث
الشيء بمعاماله مع انه لا يجب حصوله معه حال بقاءه فلذلك عدلنا عن هذا الجواب الى
جواب آخر بقولنا (على انهم) وهذا هو دأب هذا الكتاب ثم انما زاد في توضيح المقام

(بان عال)

بان عال الشيء اما ان يتوقف عليها وجوده فهي علل الوجود التي قسمت الى الاربعة
المشهورة ومن لوازمها انه يجب انتفاء الشيء بانتفاء شيء منها فاما ان يتوقف عليها
حدوثه لا وجوده وهي العلل المعدة من لوازمها انه لا يجب ان يفتي الشيء بانتفائها لا انه
يجب انتفاؤها عند وجود المعلول نعم اذا كان المعد بعيداً وجب ان يفتي حتى يوجد
المعد القريب فيحدث المعلول واما المعد القريب فيجوز ان يجامع المعلول وان لم يجب
فليس من ضرورة المعد ان لا يجامعه بل من ضرورته انه لا يلزم من انتفائه انتفاؤه اذ لا شك
ان البناء من علل البناء لتوقفه عليه وليس من علل وجوده والا انتفى بانتفائه بل من علل
حدوثه التي هي المعدات مع انه يجامعه ويفتي مع بقاء البناء على حاله ولقائل ان يقول
المعلول اذا كان حادثاً فالاستدانة الى الفاعل هو وجوده واما حدوثه اعني كونه وجوده
مسبوقاً بعدمه او كونه خارجاً من العدم الى الوجود نصفه لازمة لوجوده اوله اذا وجد
بعد عدمه ولا يتصور ان يكون لموجوده مدخل فيها اصلاً كما قرر في موضعه ولا شك
ان العلة المعدة انما يتوقف عليها ما هو مستند الى الفاعل او صادر عنه فالمعدات
ايضاً علل الوجود والتحقيق ما اورد في بعض كتبه من ان وجود الشيء اما ان يتوقف
على وجود شيء اخر كالفاعل او على عدمه مطلقاً كالمانع او على عدمه الطاري على
وجوده فان العقل لا يقبض عن شيء من هذه الاقسام والاخير منها هو المعد فيجب
انتفاؤه عند وجود المعلول وان كان قريباً وكيف لا وهو الموجب للاستعداد التام
الذي هو القوة القريبة اعني ان يتهيأ القابل لقبول تهيأ كافياً لقبوله مقارناً لعدمه
حتى اذا وجد فيه بالفعل لم يوصف باستعداده اياه بل بالكان الانصاف به فانه لازم له
لا يفارقه واذا عرفت هذا فتقول البناء باعتبار حركته المحصورة المتضمنة لحركات
الات على وجه مخصوص معدلاً وضاع متعينة فيما بين تلك الات التي هي اجزاء
البناء وهو مأخوذاً مع هذا الاعتبار ليس موجوداً حال وجود تلك الاوضاع اذ لا بد
من انتهاء حركته وحركات الات حتى توجد تلك الاوضاع كخطوة الاخرة
لحصول الماشي في المكان الذي قصده فهو من حيث هو معد ليس مجامعاً وجود البناء
بل من حيث ذاته الذي هو جزء المعد ولا استحالة في اجتماع جزء المعد مع المعلول
كما لا استحالة في انتفائه معه وكذا الحال في العلوم التي يقع فيها الانتقال فانها بهذا
الاعتبار معدة للعلم بالمط فلا امتناع في اجتماعها وانتفائها معه فان قيل اليس جزء
الشرط شرطاً فكذا جزء المعد معد قلنا لان ذلك لان جزء الشرط مما يتوقف عليه
وجود المشروط وليس جزء المعد موجباً للاستعداد حتى يلزم من انتفاء الاستعداد
عند الوجود بالفعل انتفاؤه هكذا ينبغي ان يحقق الكلام ليتوصل به الى ذروة المرام
(كالسقف للجدار والدخان) للناظر هذان المثالان من قبيل المتباينات الا ان يؤولا بندي
الجدار وبندي النار واسرار برسم الفكر الى ما عرفوه من قولهم ترتيب امور الخ ومشاء

هذا السؤال عدم ايمان النظر في كلام القوم والتعق فيما قصدوه منه وذلك انهم قسموا العلم الى التصور والتصديق وينوا ان كل واحد منهما ينقسم الى ضروري ونظري وانه يمكن اكتساب النظري من الظروف بطريق النظر وان الموصل الى التصور النظري يسمى قولاً شارحاً ومعرفةً والى التصديق النظري حجة ودليلاً فمن تأمل في مقالاتهم هذه علم ان مرادهم بماذكروه ههنا هو ان معرفة الشيء ما يكون تصويره سبباً بطريق النظر للتصور الكسبي لذلك الشيء وعلى هذا فلا مجال لامثال هذه التوهمات الناشئة من ظاهر العبارات (وكما ان طرق حصول التصديق مختلفة كذلك تختلف طرق حصول التصور) فدمر اى في صدر الكتاب ان المجهولات مطلقاً قد تحصل معلومة على وجوه مختلفة الا ان جزئياتها لما كانت ظاهرة في التصديقات شبه التصورات بهما ههنا في اختلاف الطرق وذكر لحصولها طرقاً ثلاثة اسند التصور فيها الى مباد معلومة ليتحقق ان ليس كل موقع للتصور معرفةً وقولاً شارحاً ومعرفةً كما ذكره ويظهر غاية الظهور ان مرادهم بماذكروه في تعريفه ماقرره اولا ثم ان التصور قد يحصل بمجرد توجه العقل وبالاحاساس ايضا كما في التصديقات الا ان حصوله من المبدأ ينحصر في الطرق الثلاثة التي ذكرها لان حصوله منه اما ان يكون بحسب تحصيله منه اولا فالثاني بطريق الحدس وعلى الاول اما ان يكون المبدأ الذي يستند اليه تحصيله واحداً او متعدداً (الا ان يفسر) اى النظر على رأى المتقدمين (بالحركة الاولى) اى بحث يتناولهما (اولم يشترط) على رأى المتأخرين الترتيب (فيه) بل يكتفى باحد الامرين ولم يفسر النظر بالحركة الاولى (وان كان الانتقال فيه من المبدأ الى المط (صناعياً) اى للاختبار وقواعد صناعة الاكتساب فيمدخل (لقلة) اى لقلة ذلك الانتقال (وعدم وقوعه تحت الضبط) بخلاف الطريق الثالث فانه كثير منضبط وللصناعة والاختيار فيه مزيد مدخل فالتعريف بالمفرد ان اريد به ان تصور المفرد قد يوقع تصور الآخر بطريق اختياري في الجملة فذلك مما لا يشك في امكانه وان اريد به انه قد يوقعه بطريق معتبر عند ارباب الصناعة كان النزاع فيه لفظياً لا بدياناً على تعريف النظر فان اعتبر ذلك القليل وفسر النظر بحيث يتناوله امكن التعريف الصناعي بالمفردات وان لم يلتفت اليه وفسروا النظر بحيث لا يتناوله لم يمكن التعريف الصناعي بالمفردات الا ان الجمهور لم يعتبره وفسروا النظر بمجموع الحركتين او بالترتيب المذكور مع جواز اعتباره وتفسيره بما يتناوله كما اورد عليه بعضهم (وانه) مع فان قبل استحالة ممنوعة اذ قد جاز ان يكون الشيء معلوماً باعتبار قبل كونه معلوماً باعتبار آخر قلنا هو باحد الاعتبارين مغاير له بالاعتبار الآخر فلا اتحاد وكلامنا فيه قوله (والا تقدم على نفسه بمرتبة او بمراتب) اللفظ ان يقال بمرتبتين او بمراتب فان التعريف الدورى بمرتبة يستلزم تقدم الشيء على نفسه

(بمرتبتين)

بمرتبتين نعم تعريف الشيء بنفسه يستلزم تقدمه على نفسه بمرتبة واحدة (وثالثها ان يكون مساوياً له) وقد عرفت ان المساواة راجعة الى موجبتين كليتين فاحداهما ههنا قولنا متى صدق المعرفة بكسر الراء على شيء صدق عليه المعرفة وهذا معنى الاطراد الذي هو استلزام وجود الاول لوجود الثاني (ويلازمه المنع) اى هو لازمه ويلزمه فان هذه الموجبة الكلية تنعكس بعكس التقبضين الى قولنا متى لم يصدق المعرفة بفتح الراء على شيء لم يصدق عليه المعرفة فلا يتناول المعرفة شيئاً ما ليس من افراد المعرفة وهو معنى كونه مانعاً ولما انعكس هذا العكس الى اصله كانا متلازمين تلازماً متعاكساً وثانيهما قولنا متى صدق المعرفة بالفتح صدق المعرفة وبمعكس الى قولنا متى لم يصدق المعرفة بالكسر لم يصدق المعرفة وهو معنى الانعكاس الذي يقابل الاطراد اعني استلزام انتفاء الاول انتفاء الثاني ولما انعكس هذا العكس الى اصله كان مستلزماً له ايضا فقد ظهر ان الانعكاس يلزم الموجبة الثانية كما ذكره واما الجمع وهو شمول الاول لافراد الثاني فالصواب انه عين هذه الموجبة الكلية كما ظهر ان الاطراد عين الموجبة الاولى والا لكان اما اعم او اخص او مابيننا هذا دليل على اشتراط المساواة في العموم ومنه يعلم على تقدير كونه تاماً ان شرط المساواة ليس متفرداً على وجوب تقدم معرفة المعرفة كما يتبادر من كلام الشارح على محاذاة ظاهر العبارة من الكتاب بل هو منوغل على كون معرفته علة لمعرفة الشيء فان هذه الامور الثلاثة ليست معرفتها سبباً لمعرفة الشيء كما فصله ولك ان تقول ان قوله ويلزم اذ لك اشارة الى ما ذكر ليتناول وجوب التقدم الذي يلزمه ثلاثة من تلك الاوصاف الاربعة والعلة المستلزمة لاشتراط المساواة على زعم جماعة منهم (كعلة والمعالول) فانها امران متباينان بينهما نسبة خاصة باعتبارها يصح ان يكون احدهما بعينه علة للآخر لا لغيره ودون العكس فليجرح مثل ذلك في التعريفات واثار بقوله (لعدم اعتبار القرينة المخصصة) الى ما مر في مباحث النظر من اعتبار القرينة العقلية المخصصة مع الفصل والخاصة بناء على ان مفهوم كل منهما اعم من الماهية المعرفة بهما فلا بد من تلك القرينة لينتقل منهما اليها فيجئ التركيب يعنى ما ذكرناه هناك لان كلامنا في الداخل ولا يتصور دخول القرينة العقلية في تلك الماهية قوله (وهو قسم منه) هذا وان كان ظاهراً الا انه قد يمتدح عنه بانه اراد بالخارج ما لا يكون هو ولا شيء من اجزائه داخلاً فلا يتناول المركب من الداخل والخارج (كما اخصر) لقلة الاقسام (والى الصواب اقرب) اذ يدفع ح السؤال الاول والثالث ولو قال اما خارج او غير خارج وغير الخارج اما حدنا من الخ لا يدفع السؤال الثاني ايضا مع انه قد يدفع بانه اراد بالداخل ما يكون هو او كل جزئ منه داخلاً (فان قيل انهم لم يعتبروا هذه الاقسام) اراد به دفع السؤال الثالث والرابع الذي هو كائناً في انه يرد على ذلك الاخصر الاقرب ايضا الى انما وجبنا في الخارج ان يكون خاصة لان المركب من العرض العام والخاصة

غير معتبر عندهم وكذا المركبان الاخيران هيرمعتبر بن فلا اعتداد بالدرجتهما فيما ميمر به الرسم
 الناقص او احد قسميه عن التام الخامس ان التعريف بما يعبر الشيء يفيد تصويره بوجه
 ما لا يرى ان المثلث اذا اشتبه بالداثرة مثلا واريد به تميزه عنها فقل انه شكل مضاع
 افادلتا تصويره بوجه يمتاز به عنها فان لم يجعلوه معارف فسد تعريف المعرفة لان هذا
 الاعم اذا حل في تعريفه مع انه ليس من افراده وان جعلوه معارف لزم امر ان
 احدهما بطلان اشتراط المساواة والثاني عدم انحصار المعرفة في تلك الاقسام الاربعة
 لخروجه عنها على ذلك الوجه الذي اعتبروه فيها قوله (كما ذكره الفاضل المتصلف)
 اراد به صاحب القسطاس فانه ذكر في مطلع كتابه في الرد على ما اختاره الامام
 في التصديق وما يلزمه في هذا الاختيار ان الاصطلاحات لا يناقش فيها لكن ترك الاولى
 الذي تلقته العقول بالقبول بلا ضرورة مستقيم بل في قوة الخطاء عند المحصلين اذ فساد
 الاصطلاح وخطاؤه انما يكون بترك الاولى بلا ضرورة داعية اليه (فكاسبها)
 اي كاسب التصورات التي يكون بوجه عام ذاتي او عرضي ومعنى التميز ما ذكره
 او هو متفرع عليه بحيث لا يوجد بدونه وعلى التقديرين لا يتصور كون المبدأين
 ميمرا فلا يجوز التعريف به اصلا وقال (كما ان التصور) المكتسب لا يخفى على ذي
 فطنة ان الشيء الواحد قد يحصل منه في العقل صورة مختلفة فنهها صور عرضية
 اما عامة على مراتب متفاوتة واما خاصة ومنها صور ذاتية كذلك والصور الذاتية
 والخاصة قد تكون منطبقة على كمال حقيقة الشيء وقد لا تنطبق ثم ان هذه الصور
 الكثيرة تحصل تارة بلا فكرة كما اذا حصلت بالاحساس او بالتفات العقل ونحصل
 اخرى باكتساب فكري وحينئذ لابد ان يختلف كوا سبها ومعرفاتها وان اشتركت
 في كونها ميمرة لذلك الشيء في الجملة وليس ما ذكرناه مختصا بالتصور بل التصديق
 ايضا على مراتب فنه يقيني ومنه شبهه باليقيني سواء كان مطابقا وغير مطابق ومنه
 اقناعي ظني وتلك المراتب قد تكون ضرورية وقد تكون نظرية مكتسبة من طرق
 مختلفة وان كانت متشابهة في الاتصال الى مطلق التصديق وخصوصا ان كان
 الجنس قريبا فيه لامتنافاة بين كون التميز عن الكل بالعرضيات وبين ترتيب الجنس
 في ذلك التميز مستفاد من ذلك العرضي دون الجنس قوله (ولقد نفخ من فصل)
 هو صاحب اساس الاقتباس فان قلت لاشبهة في ان مراده بالذاتيات هو الاجناس
 والفصول والعرضيات هو الخواص والاعراض العامة فما اذا اراد بالعلل الخارجية
 فكيف يكون المركب منها حدا تاما كما صرح به فيما بعده مع ان الحد يجب ان يكون تركبه
 من الجنس والفصل قلت اراد بها الاجزاء الخارجية فان الماهية اذا تركبت من اجزاء
 متميزة في الوجود في الخارج كانت هي عللا خارجية لتلك الماهية ويكون تحديدها بها
 اذ المقصود بالتحديد ان يدل على الماهية بحيث يحصل في العقل صورة مطابقة لها وذلك

(انما)

انما يحصل بايراد تلك الاجزاء فلا عليك بعد ان يعقل هذا ان لا تورد الجنس والفصل
 هناك لانتفاهما وما ذكر من ان الحد انما يتركب منهما فقط فذلك في تحديد المركبات
 العقلية التي يجب كونها بسيطة بحسب الخارج وقد نقل الامام عن الحكمة المشرقية
 تجوز التحديد باجزاء غير محمولة وذكر بعضهم ان الماهية اذا اخذت من حيث هي
 لم يذكر في حدها سوى اجزائها واما اذا اخذت على ماهي عليه في الوجود وجب
 ان يذكر ايضا في حدها عللاها كالتفاعل والغاية فانها داخله في الماهية من هذه
 الحايثية هذا واما المعلومات الخارجية فتؤخذ للماهية بالقياس اليها محمولات تعرف
 هي بها فيكون راجعة الى العرضيات كالشبهه والقابل وانما قيد العلل بالذاتية لان
 العلل الاتفاقية لا تدخل لها في الحدود كما ان الاعراض القريبة لا تدخل لها في الرسوم
 واعتبر في تمام الرسم التميز عن جميع الاغيار وفي تمام الحد شمول الذاتيات مطابقتها
 من كلام الشيخ قال بعضهم يسمى الرسم المركب تاما والمفرد ناقصا وكما ان الشيء
 يعرف بمثل هو جزئي له او شبهه كذلك يعرف بما يقابله فان الذهن كما ينتقل من المشابهة
 ينتقل من المقابل واحسن الامثلة ما شتمل على وجهي المشابهة والمخالفة كما قال ارادة
 النفس الفلكية كإرادة النفس الحيوانية في الشعور بالفعل وآثاره وبخالفها في ان النفس
 الفلكية يتعلق بافعال على نهج واحد كالأفعال الطبيعية دون الحيوانية وكما ان وجه
 المشابهة يكون امرا عارضا كذلك وجه المخالفة والحد الاسمي يكون دالا على تفصيل
 مادل عليه الاسم اجالا فيفيد تصورا لم يكن حاصلا واما تعريف الشيء بما يرافقه
 فهو حد لفظي يقصده حصول التصديق بان هذا اللفظ موضوع لكذا واراد بكونه
 نزاعا لغويا انه راجع الى اللفظ دون المعنى لان مرجعه الى ان اللفظ هل وضع لهذا
 المعنى الذي فصل اوله (فيدفع بنقل) عن طائفة (او وجه استعمال منهم او ارادة
 من الالفاظ) اذ لكل واحد ان يقول اني اريد بهذا اللفظ ذلك المعنى فلا نتكلم
 معه الا بذلك التفسير ولهذا السبب استحسن الاستفسار عن الالفاظ المبهمة والمشتبهة
 والنزاع في الحدود بحسب الحقيقة ان يقال هذا الحد ليس مطابقا للمحدود اذ ليس
 ما ذكر فيه جنسا له ولا فصلا والتفصي عنه مشكل دونه خرط القاد كما مر وذكر
 بعضهم ان الحد الحقيقي لا يمنع واراد به انه اذا قيل الانسان حيوان ناطق مثلا
 واراد به تحديده لم يجوز ان يقال لان الانسان كذلك والسرف فيه ان الحساد بما ذكره
 لم يقصد الحكم بثبوت الحيوان الناطق له حتى يصح منعه بل اراد ان ينقش في ذهن
 السامع صورة الانسان وتصويرها فهو بمنزلة الكتاب ينقش نقشا ومن البين ان المنع
 لا معنى له ههنا واما المناقشة في ان هذا حد للانسان مشتمل على شرايط اولاه
 مركب من جنسة وفصله اولاه فلا كلام في جوازها وكذلك (الرسوم) هي ايضا
 اما بحسب الاسم فيم الموجودات والمعدومات واما بحسب الحقيقة فيختص بالموجودات

وانقلاب الحد بحسب الاسم حدا بحسب الحقيقة انما يتصور اذا كان الاسم موضوعا لنفس المسأله المركبة لالعوارضها فاذا فصلت اجزاؤها قبل العلم بوجودها كان حدا لها بحسب اسمها واذا علم بعد ذلك وجودها انقلب ذلك بعينه حدا حقيقيا كما اذا وجد المثلث بتفصيل اجزائه ثم اقيم البرهان على وجوده ومشابهة النار الصرفة للنفس باعتبار اللطافة وعدم الرؤية ولزوم الحركة الا ان كرة النار تحرك على الاستدراة المتابعة الفلك دائما والنفس تحرك دائما بحركات مختلفة والتعريف بالنفس قد يكون بها وحدها كما في المثال الاول اذا اريد بالحرارة ما يتبادر منها اعني الحركة الابدية وقد يكون بها منضمة الى غيرها كما في المثال الثاني وقوله على ما ذكره اشارة الى ما مر من تجويزه من التعريف بالاعم كما عرفت فلا يكون رديا (لجواز ان يصير) اي الاخفى (اوضح في بعض) الاوقات (لبعض) من الاشخاص (والدور المصريح ارداء لاشتماله على تعريف الشيء بنفسه في المال وعلى زيادة) هي تقدم الشيء على نفسه بمرتبة واحدة والصواب ما قد عرفته من انه يستلزم تقدمه على نفسه بمرتبتين وتعريفه بنفسه يستلزم تقدمه عليها بمرتبة واحدة والالفاظ المشتركة ارداء من المجازية وهي من الغريبة الوحشية والتكرار الضروري مانشا من نفس المفهوم فان مفهومه الاب مفهوم واحد لا بد في تحديده من قيده الحثيثة التي هي تكرار ما تقدم عليها كما سبق تحقيقه والتكرار الحاشي مانشا من سؤال السائل وجهه بين مفهومين فان الانف مفهوم على حدة والافطس مفهوم آخر يتوقف تصوره على تصور الانف لان الفطوس قد تغير مختص بالانف ولا سبيل الى ادراكها الا من هذه الجهة ولا تكرر في حد شيء منهما فاذا جعلا وقع الانف ذاتياته في تحديد الانف ووجب تكراره في تحديد الافطس وهكذا الحال في كل عرض ذاتي يتوقف تصوره على تصور موضوعه اذا اقترن به واريد تحديدهما معا فاشار بقوله (وهذا القيد المستدرك) الى بطلان ما اشتهر من ان كل قيد في الحد لا بد ان يحترز به عن شيء والا كان مستدركا فانه بطلان لانهم يوردون في التعريفات قصودا متساوية وخواص كذلك بل المستدرك ما تكرر بلا فائدة (على نحو ما سمعت في التعريف بالعلل) في مباحث النظر من ان علل الشيء تؤخذ منها محمولات يعرف هو بها (فان قلت ان اريد بالعلوم المعلوم من كل وجه) اي ان اريد بالعلوم ما هو معلوم من كل وجه وبغير المعلوم ما ليس معلوما اصلا كان المحصر بطاذا يجوز ان يكون معلوما بوجه مجهولا بوجه آخر وحل الشبهة كما ستعرفه انما هو على هذا القسم سواء جعل قسما على حدة او اندرج في احد القسمين قوله ولا يستراب (في ان الشك وارد على المطالب التصديقية ايضا فلا وجه لتخصيصه بالتعريف) قد اورد هذا الشك على التصديق في الكتب الكلامية بادنى تغيير وهو انه اذا لم يعلم المطا اصلا فعلى تقدير

حصوله كيف تغير عن غيره وكيف يعرف انه المط ومن لم يورده عليه نظرا الى ظهور اندفاعه عنه بحيث لا يبقى هناك ريب فان المط التصديق معلوم باعتبار التصور الذي يتغير به عماده ومجهول باعتبار التصديق الذي هو مطلوب بحسبه واما في التصور فالخاص والمستحصل من قبيل واحد فيقع فيه الاشتباه ولا ينحسم مادته على ذلك الوجه كما لا يخفى على ذي فطنة (واعترض الامام شرف الدين الرازي) هو المشهور بالامام المذكور وحاصل ما ذكره ان هذه الشبهة اذا ردت الى القواعد المنطقية كانت قياسا مقسما من منفصلة ذات جزئين وحجتين يشارك كل منهما احد جزئي الانفصال هكذا المط بالتعريف اما معلوم واما ليس بمعلوم وكل معلوم يتمتع طلبه وكل ما ليس بمعلوم فالمطلوب بالتعريف يتمتع طلبه ولا شك ان هذا الاستدلال انما يصح اذا اجتمع هاتان الحجتان على الصدق ولكن ذلك الاجتماع مع لوجهين احدهما ان عكس نقيض كل منهما ينعكس بالاستقامة الى ما يتبقى الاخرى وقد فصل ذلك في الشرح في القضية الاولى واما القضية الثانية فانها اذا صدقت صدق كل ما لا يتمتع طلبه فهو معلوم فنقيض ما هو معلوم لا يتمتع طلبه وهو مناف للقضية الاولى وثانيهما ان عكس نقيض كل واحدة منهما ينظم مع الاخرى قياسا منها للحال فيقال كل ما لا يتمتع طلبه لا يكون معلوما وكل ما لا يكون معلوما يتمتع طلبه ينتج ان كل ما لا يتمتع طلبه يتمتع وكذا اذا قيل كل ما لا يتمتع طلبه فهو معلوم وكل معلوم يتمتع طلبه فلازم كل واحدة منهما يتمتع اجتماعه مع الاخرى فكذا ملزومه وانما قال ويمكن دفعه لما سياتي تحققة من ان الموجبة الكلية لا تنعكس كنفسها بل تنعكس الى موجبة سالبة الطرفين وحينئذ كان عكس نقيض القضية الاولى قولنا كل ما ليس يتمتع طلبه فهو ليس بمعلوم وينعكس بعكس الاستقامة الى قولنا بعض ما ليس بمعلوم ليس يتمتع طلبه لكنه لا ينافي القضية الثانية القائلة كل ما ليس بمعلوم يتمتع طلبه لان موضوع القضية الثانية لا يجوز ان يكون سالبا مطلقا لان الايجاب الكلي السالب الموضوع اذا كان محصل المحمول او معدولة لا يصدق في شيء من المواد اصلا كما ستعرفه بل يجب ان يكون معدولا او سالبا لمخصص بحيث يخرج عنه الممتنعات فيكون اخص من موضوع ذلك العكس ولا منافاة بين اثبات شيء لكل افراد الاخص واثبات سلبه لبعض افراد الاعم وكان عكس نقيض القضية الثانية قولنا كل ما ليس يتمتع طلبه فهو ليس غير معلوم وينعكس بالاستقامة الى قولنا بعض ما ليس غير معلوم ليس يتمتع طلبه وموضوع هذا العكس اعم من موضوع القضية الاولى فلا ينافيها وكذا عكس نقيض كل واحدة منهما لا ينتج مع الاخرى لعدم اتحاد الوسط بينهما وههنا بحث وهو انه اذا كان موضوع العملية الثانية مأخوذا على ذلك الوجه وجب ان يكون احد جزئي المنفصلة كذلك ايضا وحينئذ لا يتم الحصر بين جزئيهما لان المطلوب انما يجب انحصاره في المعلوم وما هو سلب مطلقا فلا يتم الشبهة وهو موقوف على التعرض وغير التصور المعلوم

ايم من تصور الغير المعلوم لانه مع تناوله اياه يتناول ما لا يكون تصورا اصلا (قال صاحب الكشف هذا الاشكال) الذي اوردته على هذه الشبهة (عام الورود على كل قياس مقسم حل فيه محمول واحد على متقابلين) والجواب المبني على تخصيص المعلوم وغير المعلوم بالتصور يختص ببعض الصور فلا يكون قاطعا للاشكال ثم التجأ في دفعه بالكلية الى ما فصلناه لك من ان موضوع القضية الثانية معدول اوسالب مخصوص وقد عرفت ما فيه من البحث ولا يخلص منه الا بان يكون ما وضع في المنفصلة قيما للثابتين فمحصرا فيهما مع احدهما في الجملة على ذلك الوجه الخاص فيحتاج ح في تقرير الشبهة المذكورة الى تقييد المطلوب بقيد ينحصر هو معه في موضوعي الخيلتين حتى يتم تقريرها وتوجيه النظر ان الصفتين المتقابلتين لا بد ان يكون لهما موضوع واحد في المنفصلة الواقعة في القياس المقسم فذلك الموضوع هو القدر المشترك بينهما فاذا قيدناه في المنفصلة وفي الخيلتين اندفع الاشكال بهذا فيه (كما اذا طلبنا حقيقة الملك بواسطة العلم العارض من عوارضه) ككونه مخلوقا سماويا او منزلا لالوحي على الرسل فانه قطع ابل قدي طلب مسمى لفظ معين وان لم يشعر بشئ من احواله لا يكون مسمى بذلك اللفظ (وليس من الممتنع تعريف الكل بدون تعريف اجزائه) اي لان تعريف الكل بدون تعريف الجزء محال اذ ربما كان الجزء غنيا عن التعريف والكل مقتريا اليه لكن يكون تعريفه بغير ما عرف به الكل فلا يمتنع تعريف الكل بدون تعريف الجزء انما الممتنع معرفة الكل بكنهه (بدون معرفتها) فبطل ما قيل من ان ذلك الجزء لا يكون وحده معرفا للماهية بل هو مع غيره والمقدر خلافه (لانا نقول من الابتداء) قال صاحب الكشف وما يقال من ان يوجد الكل موجود للجزء فغير لازم لانه ان اراد بوجود الكل ما يتوقف عليه وجوده كان فسادا ظاهرا اذ يلزم حينئذ افتقار كل جزء الى نفسه وان اراد به الموجود التام المستقل بالاجزاء يلزم تراخي الافر عن السبب التام او تقدم السبب على السبب فيما اذا تركب الشئ من جزئين لسبق احدهما الاخر بالزمان كالسرير لا يقال حكمه فيما سلف من تقرير الشبهة بان يعرف الماهية المركبة اذا لم يكن معرfa لشئ من اجزائها امتنع ان يكون معرfa لها وأشار الى جوابه ثم اعاده ههنا مقرونا بدعوى الضرورة مؤيدا بما نقله من كلام الشيخ الرئيس مز يلا لما يمكن تقويته به وبين التفصي عن جميع ذلك حتى ينكشف بطلانه الذي هو اخفى من بطلان الشق الاخر وهو ان يكون معرف الكل معرfa للماهية لبعض اجزائه فقط (وهذا القدر) الذي ذكره الشيخ كاف (في ان امتناع كون بعض الاجزاء معرfa للماهية) كما هو كاف في بيان امتناع ان لا يكون معرف الكل معرfa لشئ من جزائه وقوله (والافبا الخارج) مبني على ما هو المتبادر الى الاذهان من ان كل واحد من الاجزاء خارج عن الاخر مع ان الدخول المحتمل والعللة الفاعلية اوجود المعرف في الذهن هو المبدأ الفياض لا المعرف كيف وقد يكون التعريف

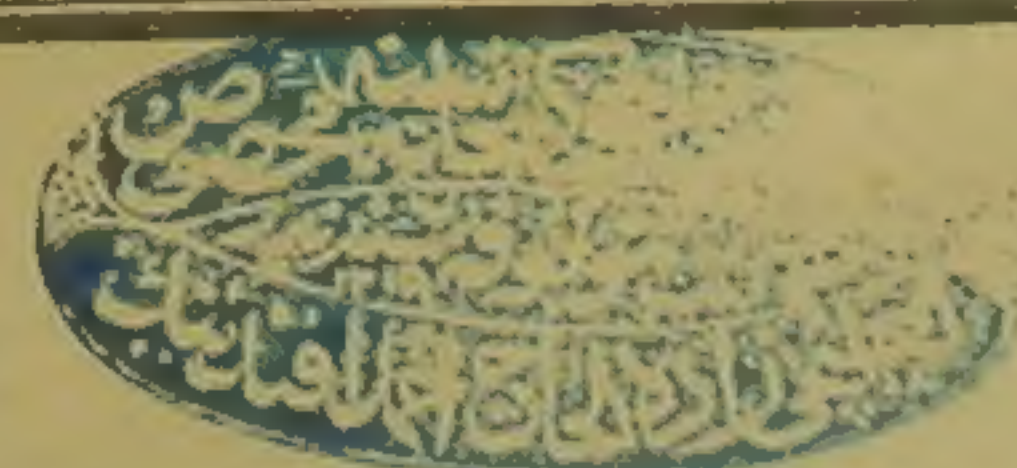
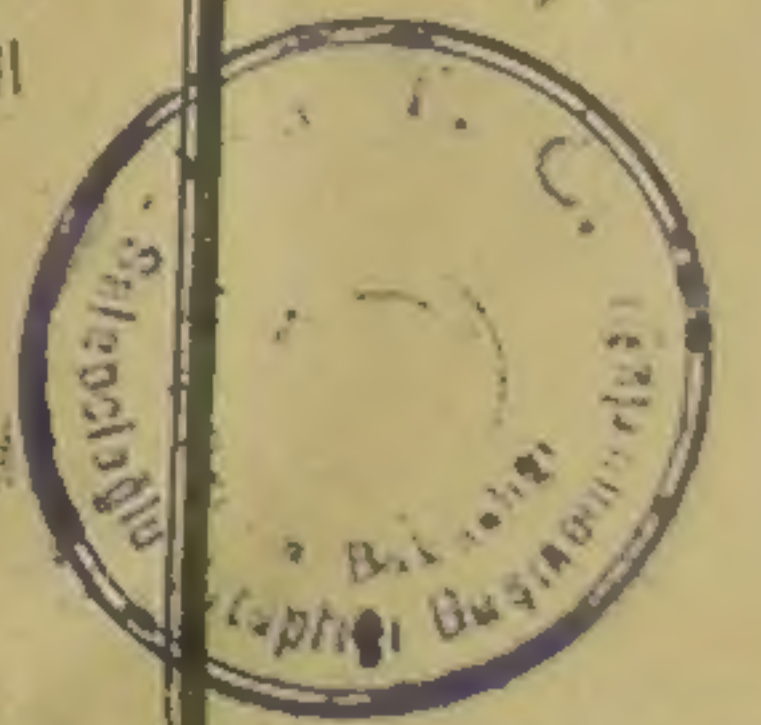
(بالاجزاء)

بالاجزاء وجزء الشئ لا يكون فاعلاما وجداله (يلوح ذلك لمن ينظر في كتابه فانه قسم) فيه علل الشئ الى علل ماهية التي هي اجزائه المادية والصورية والى علل وجوده التي هي العلل الفاعلية والغائية ثم اشار الى بيان حال الفاعلية بقوله العلة الموحدة للشئ الخ والى بيان حال العلة الغائية بقوله والعلة الغائية التي لاجلها الشئ علة وجد ماهيتها ومعناها لعلية العلة الفاعلية ومعلولة لها في وجودها (لانا نقول بل اللازم) تلخيصه ان علة وجود الكل اذ لم يكن علة لشئ من اجزائه كان جميع اجزائه اي كل واحد منها حاصلا بدون علية تلك العلة له فيكون الكل حاصلا بدون علية تلك العلة بشئ من اجزائه لا بدون علية لها والثاني هو المحال لانه خلاف المقدردون الاول فان الهيئة الاجتماعية اعني الجزء الصوري للركبات علة لها وليست علة لشئ من اجزائها وقوله (ولئن زلنا) اشارة الى معنى كلمة ثم في عبارة المصنف والمراد بهذا المقام جواز التعريف ببعض الاجزاء وقوله (على تصور الماهية بالجهة المطلوبة من التعريف) اولى من ان يقال على تصورها من حيث هي والانطب بسياق كلامه ان يدل كلمة او في قوله (او على تصور ما عداها) مفصلا بالواو او بفسر قوله وانما يلزم ذلك بلزوم كلمة احدا الامر بن المذكورين اعني الدور والاختاطفة بما لا يتناهى على وتيرة مستحيلة فان قلت اذا كان جميع اجزاء الشئ نفسه كان تعريفه بها تعريفا للشئ بنفسه قطعاف كيف سلم الاول ومنع الثاني قلت لاشك ان جميع اجزائه عينه بحسب الذات فان اعتبر من حيث هو جميع محمول كان عينه بحسب الاعتبار ايضا وكان تصوره بهذا الاعتبار تصور او احدا هو نفس تصور الشئ فلا يتصور كون احدهما سببا للاخر وان اعتبر من حيث انه مفصل الى امور متعددة كان الادراك المتعلق بها تصورات متعددة بحسبها فهذه التصورات المتعددة سبب لذلك التصور الواحد ولست اعني بذلك انا اذا تصورنا كل واحد من الاجزاء حتى اجتمعت تصوراتها معا مرتبة حصل لنا ح تصور آخر مغاير لذلك المجموع المرتب متعلق بجميع الاجزاء هو تصور الماهية لان الوجد ان يكذب بل نعني به ان الاجزاء اذا استحضرت في الذهن مرتبة حتى حصلت فيه صورها مجتمعة كان ذلك المجتمع تصورا واحدا هو عين تصور الماهية وكان كل واحد من تصورات الاجزاء مرآة على حدة يشاهد بها جزء واحد منها فاذا صم تصور الى تصور وقيد احدهما بالآخر صار مجموع عههما مرآة واحدة يشاهد بها مجموع الجزئين مجعلا وهكذا الحال في سائر الاجزاء ومن البين انه ليس يلزم مما ذكرناه تقدم تصور الشئ على نفسه وان الحد التام الذي هو جميع الاجزاء والحدود الذي هو الماهية شئ واحد بالذات والتغاير بينهما بحسب التفصيل والاجمال وان الحال في التصورات الحدود وتصور الحدود كذلك ومن ثم قبل (حد است تصورات مجموع) مجموع تصورات محدود ومعنى تعريف الماهية باجزائها ان كل واحد منها له مدخل في تعريفه وتخصيله في الذهن على قياس

كون الاجزاء علة لوجود الماهية في الخارج فان مجموعها عين الماهية فيه وكل واحد منها علة لها (وقيل الحد التام) هذا دفع لما مر من انه بقي على المصنف قسم الحد التام وتقريره ان الحد التام ايضا تعريف ببعض اجزاء الماهية الا انه جميع الاجزاء المادية والتاقص بعضها فالجواب بخلاف تعريف الماهية ببعض اجزائها دافع للاشكال عنهما ما قوله (وانت تعرف ان المصنف يصرح بواحد واحد منها في موضع موضع) فانه صرح في تقسيم الكلي بان الحد التام بالنسبة الى المحدود تمام الماهية ومقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة وفي تقسيم المعرف بانه يساويه في المفهوم وسيصرح عن قريب بان الحد التام لا يقبل الزيادة بحسب المعنى ولو لم يحصل منه الوقوف على الكنه لكان قابلا لها كالتاقص (وكل مركب محدود) اي اذ لم يكن يديهي التصور بخلاف البسيط فلانه لا شيء منه محدود اصلا (وهما ان تركب عنهما غيرهما بمحدديهما) ان لم يكن ذلك الغير يديهي والافلايحد بهما قطعاً وقوله (فلما سمعت غير مرة اشار الى ما مر مرارا من ان المنتفع به في التعريفات الرسمية هو الخاصة الشاملة اللازمة للبيئة (والملازمة الاولى منظور فيها لجواز رسم تلك الماهية) اي التي ليست لها خاصة (بالعرض العام مع الفصل) وقدم من الشارح كلام في ان مثله هل يكون تعريفاً حدياً اورسمياً الا انه يصلح الزاماً (فالاعرف واجب التقديم في نظر التعليم) ليكون ترقياً من الاسهل الاقرب الى الاصعب الابعد ومن هنا يعلم ان تقديم الفصل على الجنس اذا كانا قريبين لا يجعل الحد ناقصاً كما توهمه كثيرون بل يخرج عما هو الا ليق الذي يجب رعايته الموجبة بسهولة في التحصيل ونبه بقوله (وفيه ما عرفت) على ما ذكره من ان العام انما يكون اعرف واكثر وجوداً في العقل اذا كان ذاتياً للخاص المتصور بالكنه والجنس ليس ذاتياً للفصل كما مر وقد يقال العام اكثر افراداً فيكون الاحساس بها اوفر وفيضانه المرتب على الاستعداد الحاصل من الاحساسات المتعلقة بجزئياته اقرب فيكون اعرف وهذا جار في الذاتي والعرضي اذا كان افراداً محسوسة

قدم المولى الكريم بلطفه الوفي العليم * بمختام طبع هذه الحاشية الكبرى * على شرح المطالع للسند السيد الشريف * المشهور بإبداع التأليف والتصنيف * الذي كان ولادته في سنة سبع مائة واربعين ووفاته في سنة ستة عشر وثمان مائة نفعنا الله بمؤلفاته واسبغ عليه فائض رحانه وكان ذلك في اواسط شهر ربيع الاول من سنة ثلث وثلاثة والالف في مطبعة الحاج محرم افندي البسنوي انال الله تعالى مطلوبه الدنيوي والاخروي والمجد لله على الاتمام * والصلاة والسلام على خير الانام

5855



Süleymaniye Kütüphanesi	
Kısım	İzmir
Yeni Kayıt No.	
Eski Kayıt No.	949/18